

الوضوح

لِلشَّيْخِ ابْنِ هِدَايَةِ اللَّهِ أَبِي بَكْرٍ الْمُصَنِّفِ (١٠١٠ هـ)

شرح المحرر

فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (٢٠٤ هـ)

لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

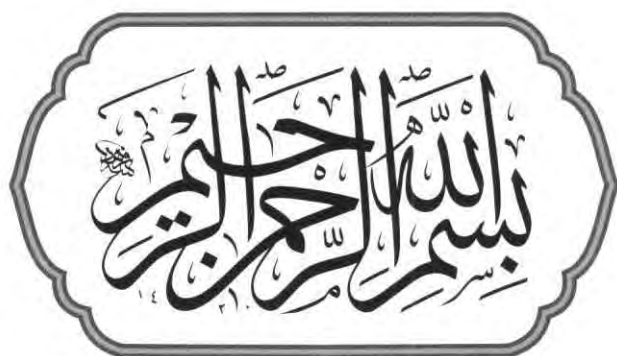
الدُّكْتُورُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ التَّلَاحْمُودِ الْأَزْمُذِيُّ

الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ

مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ إِلَى نِهَايَةِ كِتَابِ الْحَجِّ

دَارُ احْسَانِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

الوضوح



الوضوح

لِلشَّيْخِ ابْنِ هِدَايَةِ اللَّهِ أَبِي بَكْرٍ الْمُصَنِّفِ (١٤٠١هـ)

شرح المحرر

فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (٢٠٤هـ)

لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ (١٢٠٤هـ)

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

الدُّكْتُورُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْمَلَّا مُحَمَّدُ الْأَرْمُذِيُّ

الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ

مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ إِلَى نِهَايَةِ كِتَابِ الْحَجِّ

المؤلف: رافعي قزويني، عبدالكريم بن محمد، ٦٢٣ ق.
 المحرر في فقه الامام الشافعي - نقد و تفسير فقه شافعي؛
 الآرمري، عبدالله محمود؛ المحرر في فقه الامام الشافعي.
 رده بندي كننگره: ٢/ ١٧٦ BP
 رده بندي ديوبندى: ٣٣٣/ ٢٩٧
 شماره كتابشناسى ملى: ٥٨٥٠٦٦٤

مصنف، ابوبكر بن هداية الله، -١٠١٤ ق.
 الوُضُوح شرح المحرّر في فقه الامام الشافعي
 للشيخ ابن هداية الله ابى بكر المصنف
 دراسة وتحقيق: عبدالله ابن الملا محمود الآرمري
 دار نشر احسان، ١٤٤٢ق - ٢٠٢١م ج ٨
 الرقم الدولي: ٣-٦٠٣-٣٤٩-٦٠٠-٩٧٨؛

ج ١: ٧٠٠-٣٤٩-٥٨٠-٩٧٨؛ ج ٢: ١٠٠-٣٤٩-٦٠٠-٩٧٨
 ج ٣: ٥٠٠-٣٤٩-٦٠٠-٩٧٨؛ ج ٤: ٢٠٠-٣٤٩-٥٩٨-٦٠٠-٩٧٨
 ج ٥: ٩٠٠-٣٤٩-٥٩٩-٦٠٠-٩٧٨؛ ج ٦: ٢٠٠-٣٤٩-٦٠٠-٩٧٨
 ج ٧: ٩٠٠-٣٤٩-٦٠١-٩٧٨؛ ج ٨: ٦٠٠-٣٤٩-٦٠٢-٩٧٨



دار احسان للنشر والتوزيع

الوُضُوح شرح المُحَرَّر (المجلد الثالث)

المؤلف: الشيخ ابن هداية الله أبوبكر المصنف الجوري
 دراسة وتحقيق: الدكتور عبدالله ابن الملا محمود الآرمري (مع الإفادة من تحقيقات المحققين)
 راجعه وصحّحه: د. آرش احمدي. د. ابوبكر احمدي. د. سارا قادري
 التصميم: أميد مقدّس - فرزانه هاشملو
 الناشر: دار احسان للنشر والتوزيع
 المطبعة: مهارت
 العدد المطبوع: ١٠٠٠ مجموعة
 الطبعة الأولى: ١٤٤٢ هـ. ق ٢٠٢١ م. ١٤٠٠ هـ. ش.
 الرقم الدولي: ٥٩٧-٥٠٣-٣٤٩-٦٠٠-٩٧٨
 الرقم الدولي للمجموعة: ٣-٦٠٣-٣٤٩-٦٠٠-٩٧٨

دار نشر احسان: ايران، طهران، شارع انقلاب، أمام جامعة طهران، مبنى فروزنده، رقم ٤٠٦
 هاتف: ٩٨٢١٦٦٩٥٤٤٠٤ + رمز البريدي: ١١٤٩٥٣٨٥ www.nashrehsan.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر والمحقق
 لايسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه دون الحصول على إذن خطي مسبقاً من الناشر أو المؤلف.

فهرس الموضوعات

٩	كتاب الزكاة
٣٧	وفي المسألة قول ثالث محكي عن الأم
١٢٥	زكاة المعدن
١٣٢	زكاة الركاز
١٤٠	زكاة التجارة
١٦٢	زكاة الفطر
١٨١	[مقدار زكاة الفطر]
١٨٥	[ما لا يجزئ لزكاة الفطر]
١٨٧	[الأقوات المجزئة لزكاة الفطر]
١٩٢	[صرف زكاة الفطر إلى صنف وإلى شخص]
١٩٣	[فطرة الشخص قد تجب عليه وقد تجب على غيره]
١٩٦	[زكاة مال الجنين]
١٩٧	زكاة المال المغصوب والمسروق والضال والمجهود
٢٠٠	زكاة الدين
٢١٣	الزكاة تجب على الفور
٢٢٢	تعجيل الزكاة

تأخير أداء زكاة المقتدر..... ٢٣٤

كتاب الصوم..... ٢٤٣

(فصل:) في النية في الصوم..... ٢٥٦

(فصل:) في ما يفسد به الصوم..... ٢٦٨

(فصل:) في ما يشترط في الصائم..... ٢٩٠

فصل: في ما يسنُّ للصائم..... ٢٩٦

فصل: في ما يشترط لصحة الصوم..... ٣٠٥

قضاء رمضان..... ٣٠٩

من تجب عليه الفدية أو الكفارة؟..... ٣١٥

الكفارة بمَن تجب؟..... ٣٢٤

فصل: في صوم التطوع..... ٣٣٥

حكم الخروج من الصوم والصلاة..... ٣٤٣

كتاب الاعتكاف..... ٣٤٧

في أحكام الاعتكاف..... ٣٥٥

ما يشترط في المعتكف..... ٣٦٢

نذر الاعتكاف..... ٣٦٥

كتاب الحج..... ٣٧٧

دليل وجوب الحج وفضله..... ٣٧٨

٤٠٩.....	الشروط الخاصة بإجارة الأجير للحج
٤١٤.....	(فصل): في مواقيت النسكين
٤١٧.....	المواقيت المكانية
٤٢٧.....	الإحرام من داره أفضل من الميقات
٤٣١.....	(فصل): في الإحرام وكيفيته
٤٤٠.....	الاغتسال لدخول مكة وللوقوف بعرفة ومزدلفة
٤٤١.....	التطيب للإحرام
٤٥٩.....	(فصل): في واجبات الطواف وسننه
٤٥٩.....	واجبات الطواف
٤٧٠.....	سنن الطواف
٤٨٢.....	السعي بين الصفا والمروة
٤٨٧.....	فايفعله الحجاج قبل الوقوف بعرفة
٤٨٩.....	الوقوف بعرفة
٤٩٧.....	المبيت بمزدلفة والدفع منها وما يذكر معها
٥٠٢.....	رمي جمرة العقبة
٥٠٤.....	الحلق والتقصير
٥٠٧.....	طواف الإفاضة
٥٠٨.....	الترتيب في أعمال يوم النحر
٥٠٩.....	وقت الرمي والحلق والطواف والسعي
٥١١.....	التحلل الأول
٥١٣.....	المبيت بمنى ليالي التشريق
٥١٤.....	رمي الجمرات أيام التشريق

٥٢٦.....	طواف الوداع
٥٣٥.....	أركان الحج
٥٣٧.....	وجوه أداء النُسك: الأفراد والتمتع والقران
٥٥١.....	محرمات الإحرام
٥٥١.....	١- تغطية الرأس
٥٥٢.....	٢- لبس المخيط
٥٥٥.....	٣- استعمال الطيب في الثوب والبدن
٥٥٩.....	٤- دهن شعر الرأس أو اللحية
٥٦٠.....	٥- إزالة الشعر
٥٦١.....	٦- قلم الظفر
٥٦١.....	المقدار الذي يوجب الفدية
٥٦٦.....	٧- الجماع
٥٧٢.....	٨- إصطياد الحيوانات البرية
٥٨٨.....	الإحصار والفوات
٥٩٩.....	فدية الحلق والترفه
٦٠٠.....	أنواع الدم الواجب
٦٠٢.....	[بقاع ذبح الهدي]
٦٠٥.....	خاتمة

كتاب الزكاة^(١)

هي في اللغة: زيادة الخير والنماء والبركة، يقال: فلان زكى، أي: كثير الخير، وزكى الزرع، إذا نما، وزكت النفقة، إذا بورك فيها، ويطلق على المدح: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (النجم: ٣٢)، وعلى التطهير: قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (الشمس: ٩). أي: طهرها من رواجها.

وفي الشريعة: اسم لقدر من المال يخرج منه المسلم في وقت مخصوص مخصصاً بطائفة على صفات مخصوصة.

سميت بذلك؛ لنماء المال ببركة إخراجها، وتطهير مخرجها من الإثم عند الله تعالى، وتمديحه حين يشهد عليه بالإيمان، قال داود الظاهري^(٢): "لا موضوع للزكاة لغة، وإنما عرف اسمها بالشرع"^(٣).

(١) وهذه الحصة تبدأ في المخطوطة (٧٧١٢) في اللوحة (١٦٠ و)، وفي (٢٧٢٥) في اللوحة (١٢٦ ظ)، وفي المخطوطة: (ذ) في اللوحة (٤٦٣١)، وفي المخطوطة (٣١٧١) في اللوحة (١٠٥٥ ظ).

(٢) هو إمام أهل الظاهر، داود بن علي بن خلف الظاهري، سمي بذلك لأخذه بظاهر الكتاب والسنة وإعراضه عن التأويل والرأي والقياس. منعه أحمد بن حنبل من الدخول عليه لقوله المعروف في القرآن، وكان داود حافظاً مجتهداً، توفي سنة: (٢٧٠ هـ). من شيوخه: أبو ثور وابن راهويه، ومن آثاره: الإيضاح، الإفصاح، والأصول.

(٣) ينظر: المجموع شرح المذهب (٢٩٧/٥)، والصاحبي في فقه اللغة - لابن فارس (٧٠/١).

ثم هي أحد أركان الإسلام يكفر جاحدها إلا إذا قرب عهده بالإسلام فلا يعرف وجوبها فيعرف، ومن منعها مع اعتقاد وجوبها أخذت منه قهراً، فإن لم يكن في قبضة الإمام وامتنع قاتلهم الإمام^(١) كما فعل الصديق^(٢).

قال الحافظ شرف الدين الدمياطي^(٣): "فرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة"^(٤)، وقال الداركي^(٥): "إنها فرض قبل الهجرة"^(٦)، وقال محمد بن جرير^(٧): "فرضت في السنة الرابعة"^(٨).

والأصل فيها قبل الإجماع (قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتُوا الزَّكَاةَ﴾) (البقرة: ١١٠)، ومن السنة

(١) ينظر: الروضة (١٤٩/٢)، واسني المطالب (٣٣٩/١)، ونهاية المحتاج (٤٤/٣).

(٢) البخاري، رقم (١٤٠٠)، ومسلم، رقم (٣٢٢-٢٠)، والعزیز (٣١٤/٥)، والمجموع (٣٣٢/٥).

(٣) هو الإمام العلامة شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الشافعي، تفقه وبرع وطلب الحديث، عمل معجم شيوخه فيه ألف وثلاثمائة شيخ. من تلاميذه الحفاظ المزي والبرزالي وابن سيد الناس والسبكي وغيرهم. صنف كتاب: الخيل، والسيرة النبوية، والصلاة الوسطي، ومعجمه، وله تصانيف في الحديث والعوالي والفقه واللغة وغير ذلك، ومن علومه القراءات السبع، مات فجأة في ذي القعدة سنة (٧٠٥ هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ (١٤٧٧/٤) بالرقم (١١٦٦)، شذرات الذهب (١٢/٦)، وطبقات الحفاظ (٥١٥).

(٤) إعانة الطالبين (١٤٨/٢)، وحاشية البجيرمي على المنهج (٢/٢)، وحاشيتنا قليوبي وعميرة (٤/٢)، وإرشاد الأنام لعبد الكريم المدرس (ت: ٢٠٠٥ م) - المعارف، بغداد (١٩٩٠ م)، (١٧٥).

(٥) أبو القاسم عبد العزيز بن الداركي الشافعي سبط الحسن بن محمد الداركي الأصبهاني، شيخ الشافعية بالعراق، المحدث، صاحب وجه في المذهب من شيوخه: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي، ومن تلاميذه: الاستاذ أبو حامد الأسفراييني وجماعة، توفي ببغداد في سنة (٣٧٥ هـ). ينظر: تاريخ بغداد (٤٦٣/١٠)، ومسير أعلام النبلاء (٤٠٥/١٦) و (٣٧٦/٢)، وتذكرة الحفاظ (٩٧٠/٣)، و (٣٠٤/١١)، وطبقات الشافعية للشارح بتحقيق عادل نويهض (٩٨) وشذرات الذهب (٨٥/٣).

(٦) الموسوعة الفقهية (٢٢٩/٢٢)، ونيل الاوطار (١٧٠/٤)، ورد المختار على الدر المختار (٢٠٢/٣)، وأسني المطالب (١٧١/٤)، وتحفة المحتاج (٢١٠/٣)، والفواكه الداني (٣٢٧/١).

(٧) هو الإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري، أحد الأعلام وصاحب المصنفات، له تاريخ الإسلام والتفسير الذي لم يصنف مثله، وتهذيب الآثار، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة، توفي (٣١٠ هـ). ينظر: تاريخ بغداد (١٦٢/٢)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٧١٠/٢)، والبداية والنهاية (١٤٥/١١)، ووفيات الأعيان (٤٥٦/١)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٢٠/٣).

(٨) ينظر: مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهي لمصطفى بن سعد بن عبدة الرحبياني، - المكتب الاسلامي (٥/٢).

قوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، الحديث^(١) وغير ذلك [تما] سيتلى عليك.
ثم الأصح أن قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ مجمل^(٢) لعدم بيان المأخوذ والمأخوذ منه،
وقيل عام^(٣) يستدل به في كل مختلف فيه إلا المخرج بدليل، وقيل مطلق^(٤) دال على ما
ينطبق عليه الاسم وما زاد عليه فمن السنة.^(٥)

(والزكاة نوعان:؛ لأنها إما أن يراعى فيها إمكان الأداء مع مراعاة ما يتعلق به من
جنسها قيمة أو عيناً، وإما أن لا تعلق لها بما هو من جنسها فلا يراعى فيها إلا إمكان
الأداء، فأنحصرت في النوعين: زكاة الأموال وزكاة الأبدان.

بدأ المصنف بزكاة الأموال؛ لكثرة مباحثها واهتمام العلم بها ووجه اضطرابها بحسب
المُخْرَج والمُخْرَج منه والمُخْرَج ووقت الإخراج وإمكانه، بخلاف زكاة الأبدان؛ فان
لها وقتاً معيناً؛ فلم يعتبر فيها إلا إمكان الإخراج، فقال:

(أحدهما: زكاة الأموال، وهي قسمان:؛ لأنها إما أن يكون مناط الأجزاء جزءاً من أجزاء
المخرج فلا يحصل بالعدول عنه، أو عكس ذلك، فأنحصر ذلك النوع في هذين القسمين.
قدم المصنف ما كان مناط الأجزاء جزءاً من أجزاء المخرج؛ لعمومه بحسب الملاك، فقال:

(أحدهما ما يتعلق بعين مال، وأعيان الأموال التي تتعلق بها الزكاة، ثلاثة أضرب:)

ولعلك تقول: ما مراد المصنف بالنوع والقسم والضرب ههنا؟

اعلم: أنه أراد بالنوع بيان اختلاف ماهية الزكاة، فقوله: "نوعان" أي: مختلفان
بحسب الماهية.

وأراد بالقسم: بيان اختلاف كيفية الإخراج، فقوله: "قسمان" أي: مختلفان بحسب
كيفية الإخراج مع اتفاق الماهية، فيدخلان في النوع.

(١) صحيح البخاري، رقم (٨)، وصحيح مسلم، رقم (١٦).

(٢) المجمل: هو ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفس اللفظ إلا ببيان من المجمل. ينظر: التعريفات للجرجاني (٦٣٩).

(٣) العام كون اللفظ موضوعاً بالوضع الواحد لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له. التعريفات
(١/١٨٨)، التعاريف (٤٩٨).

(٤) المطلق: الدال على الماهية بلا قيد أو ما لم يقيد بصفة معنوية ولا نطقية. التعريفات: (٢٨٠)، والتعاريف (٦٦).

(٥) الحاوي الكبير (٤/٤)، والمجموع (٥/٢٩٧)، وأسنى المطالب (١/٣٢٩).

وأراد بالضرب بيان اختلاف الجنس المخرج منه مع اتفاق ماهية الزكاة أيضاً؛ لأن مناطق الوجوب في الكل المال، فيدخلان في النوع أيضاً، والنوع ههنا واقع موقع الجنس العالي، فلا يرد أن يقال: الجنس لا يدخل تحت النوع^(١).

(الضرب الأول: الحيوان) بدأ بالحيوان؛ اهتماماً بشأنه؛ إذ المخرج فيه يختلف باختلاف درجات الإعداد أو لآثم يحيط به الضابطة فكان الأمر فيه أشق، بخلاف الضربين الآخرين، واقتداءً بكتاب أبي بكر الصديق^(٢) الذي كتبه لأنس،^(٣) وسيأتي.

(ويختص الزكاة منه بالنعم، فلا يجب في الخيل والرقيق)؛ لقوله ﷺ: «عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ»^(٤)، ولأن اقتناءهما للزينة والاستعمال، فأشبهت العقار. والخيل: اسم جمع يطلق على الذكر والأنثى، لا واحد من لفظه عند أكثر علماء اللغة^(٥).

وقال الجرجاني:^(٦) واحده خائل كركب وراكب، سميت خيلاً؛ لحصول الخيلاء بركوبها، وقيل: [لاختيالها] في مشيها^(٧).

(١) يقصد الشارح رحمه الله تعالى أن النوع والصنف والجنس هنا ليس بالاصطلاح المنطقي، بل بالمعنى اللغوي، فالمراد بالنوع مثلاً: كل ضرب من الشيء، وكل صنف من الثياب والثمار وغير ذلك. ينظر: لسان العرب (٣٦٤/٨)، وختار الصحاح (٣٨٥).

(٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٣/٢١٠).

(٣) أنس بن مالك أبو حمزة الأنصاري، خادم رسول الله ﷺ وله صحة طويلة، وهو من الستة المكثرين للحديث من الصحابة، وآخر من مات منهم، توفي: (٩٣ هـ) ﷺ. ينظر: تاريخ مدينة دمشق (٩/٣٣٢)، والإستيعاب (١/٣٥)، وموسوعة الأعلام (١/٢٦).

(٤) سنن ابن ماجه، رقم (١٧٩٠)، و سنن الترمذى، رقم (٦٢٠)، و سنن الدامى، رقم (١٦٦٩)، و مسند أحمد، رقم (٩٨٤).

(٥) تحرير ألفاظ التنبيه (٦٦).

(٦) هل هو علي بن محمد المعروف بالسيد الشريف الجرجاني، وهو فارسي من كبار العلماء العربية، المتوفى سنة ٨١٦ هـ. من آثاره التعريفات، شرح مواقف الایمي؟ لم أجد قوله هذا في التعريفات، وقد نقل الشارح عن الجرجاني في نهاية كتاب الزكاة وجهاً فترجم له الشيخ عمار على أنه السيد الشريف هذا، ولما لم أحصل على ما يؤيد رأيه أو يريده عليه سكنتُ وثبته. اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه. المحقق والمعلق.

(٧) قاله الواحدي. ينظر: النجم الوهاج (٣/١٣٠)، وتحرير ألفاظ التنبيه (١/٦٦)، ولسان العرب (١١/٢٢٥).

والرقيق من الرقة ضد الغلظ، سمي به؛ لنقصانه عن درجة الأحرار، يطلق على الواحد والجمع^(١).

(ولا في ما يتولد من الظباء) جمع ظبي وهو الغزال^(٢) (والغنم)؛ لأنه لم يتولد من أصلين تجب الزكاة في جنسهما فلا تجب فيه الزكاة، كما لو كان الفحول والأمهات ظباء^(٣).

وأيّد الشافعي المسألة بأن البغل لا يسهم له سهم الفرس^(٤) وإن كان أحد أصليه فرساً.

وكذا الحكم فيما يتولد بين البقر الوحشية والأهلية، وإنما وجب الجزاء على المحرم بإتلافه، لتعديده وتغليب التحريم؛ إذ الإحرام مبني على التغليظ، والزكاة على التخفيف.

(والنعم: الإبل) هي اسم جمع الواحد من لفظه كالقوم والرهط، وتجمع على آبال. (والبقر) هو اسم جنس واحد بقره، والثور اسم لذكورها خاصة، اشتقاقه من البقرة وهو شق الأرض.^(٥)

(والغنم) مر بيانه لغة، ويجمع على أغنام وغنهم.

وإطلاق اسم النعم على هذه الثلاثة عرف شرعي؛ ونقل الحفاظ الاتفاق عليه^(٦)، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ (النحل: ٥) ثم [قال]: ﴿وَالْغَنَى وَالْغَالُ﴾ ففصل الخيل عن الإناعام فصار كالدليل لحصر النعم في ما سواها، وفائدة ذكر النعم بيان اختصاصه بهذه الثلاث.

(١) لسان العرب (١٠/١٢١)، ومختار الصحاح (٢٦٧)، والقاموس المحيط (١/١١٤٦).

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه (١٤٥)، ومختار الصحاح (٤٠٧)، والزاهر (١٨٨)، والمطلع (٣٨٣).

(٣) ينظر روضة الطالبين (٢/١٥١).

(٤) الأم (٤/١٥٢)، ومختصر المزني (١/٧١) و (١/١٤٩).

(٥) البقر اسم جنس الواحدة بقره المذكر والأنثى ويقال في الواحد أيضاً باقورة والبيقورة والبقر والبقرات كلها بمعنى البقر وهي مشتقة من بقرت الشيء إذا شققته؛ لأنها تبقر الأرض بالحراثة. ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (١٠٢)، ومختار الصحاح (٧٣)، والمصباح المنير (٥٧).

(٦) ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٢٣٤)، تاج العروس (٧٩١١).

وخصه الهروي^(١) وابن دريد^(٢) بالإبل^(٣)، واحتجاً بقول حسان^(٤) :

وكانت لا يزال بها أنيس
وقيل إنما يطلق على الإبل والبقر لا غير.

(ولا زكاة في الإبل حتى تبلغ خمساً، ففيها شاة)؛ ففي الصحيحين أنه ﷺ قال: «ليس فيما دون خمس ذود^(٥) صدقة»^(٦).

بدأ بالإبل من الحيوانات؛ اقتداء بكتبه ﷺ يكتبها للسعاة فيبدأ بها؛ بسبب أنها أعم أموال العرب.

(ولا زيادة حتى تبلغ عشرأ، ففيها شاتان، ولا زيادة حتى تبلغ خمس عشرة، ففيها ثلاث شياه، ولا زيادة حتى تبلغ عشرين، ففيها أربع شياه، ثم في خمس وعشرين بنت

(١) أبو سعد الهروي هو القاضي محمد بن أحمد بن أبي يوسف الهروي تفقه على أبي العاصم العبادي وشرح تصنيفه في أدب القاضي سباه بالاشراف، قتل شهيداً مع ابنه في جامع همدان وكان قاضياً هناك في سنة (٤٨٨ هـ). طبقات الشافعية (١٨٧) وهدية العارفين (٨٤/٢).

(٢) ابن دريد: محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية ابن خيثم العربي البصري أبو بكر اللغوي الشافعي الأديب نزيل بغداد الشهير بابن دريد. من مصنفاته: أدب الكاتب وأسماء القبائل وآمالي في العربية وتقويم اللسان والجمهرة في اللغة، وزوراء العرب وصفة السحاب والغيث وكتاب الاشتقاق وكتاب الأنواء، وكتاب الخيل الصغير وكتاب الخيل الكبير وغيرها، توفي سنة: (٣٢١ هـ). ينظر: لسان الميزان (٥/١٣٢)، واكمال لإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٣/٣٨٨)، وهداية العارفين (٤٢٢).

(٣) الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى ٤٠١ هـ)، تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي - مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية (٦/١٨٦٢)، والاشتقاق لابن دريد (١/٤٦)، نقله البعلي عن القاضي عياض. ينظر: المطلع (١٢٣).

(٤) لم أر احتجاجها هذا، بل احتج ابن دريد بقول الراجز: أصحاب شاءٍ وخَزُومٍ ونَعَمٍ، ولم أجد مصدراً لبقية البيت، واسم الراجز، وذكر عبد القادر البغدادي شعر الحسان بلفظ: وكانت لا يزال بها أنيس... خلال مروجها نعم وشاء. ينظر: الاشتقاق (ص: ١٣٧)، وخزانة الأدب - الشاهد الثاني والثلاثون بعد سبعة (٣/٣٤٤)، ومنتهى الطلب من أشعار العرب - باب حسان بن ثابت (١/٢٧١).

(٥) قال النووي: الجمهور على أن الذود من ثلاثة إلى العشرة، وقال أبو عبيد: ما بين ثلاث إلى تسع وهو مختص بالاناث، وقال الحربي: قال الأصمعي: الذود ما بين الثلاث إلى العشرة. ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٥٠/٧).

(٦) رواه البخاري، رقم (١٤٠٥)، ومسلم، رقم (٩٧٩)، ومالك في الموطأ، رقم (٦٥٢)، والشافعي في مسنده (٨٨/١)، وأحمد في مسنده، رقم (١١٠٣٠)، وأبي داود في سننه، رقم (١٥٥٨).

مخاض، ثم في ست وثلاثين بنت لبون، ثم في ست وأربعين حقة، ثم في إحدى وستين جذعة، ثم في ست وسبعين بنتا لبون، ثم في إحدى وتسعين حقتان، ثم في مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون، ويستقر الأمر بعد ذلك على أن تجب في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة) هذا مضمون كتاب الصديق لأنس بن مالك على ما رواه الشافعي بإسناده^(١)، وكان عنوان [كتاب] هذه الصدقة: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا، فَلْيُعْطِهَا وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ»^(٢).

ثم قوله: "في مائة وإحدى وعشرين" مشعرٌ بأنها لو كانت مائة وعشرين وشقصاً^(٣) لم يجب إلا حقتان، وهو كذلك عند الجمهور.^(٤)

وقال الإصطخري: تجب بزيادة الشقص ثلاث بنات لبون؛ لظاهر قوله ﷺ «فإن زادت على عشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون»^(٥). والزيادة كما تحصل بواحدة تحصل بما دونها.

وأجاب الجمهور: بأن الزيادة مفسرة بالواحدة في رواية ابن عمر،^(٦) ولأن الزكاة مبنية على أن يتغير واجبها بالأشخاص دون الأشخاص.

(١) رواه الشافعي بمعناه في مسنده (١/٩٨)، وصحيح البخاري، رقم (١٤٥٤)، وينظر تلخيص الحبير (١٥٠/٢).

(٢) صحيح البخاري، رقم (١٤٥٤)، ومسند الشافعي (١/٨٨)، ومسند عبد بن حميد (١/٣٤٤)، رقم (١١٣٦).

(٣) الشَّقْصُ: طائفة من الشيء، تقول: أعطيته شَقْصاً من ماله. الصحاح (١/٣٦٣).

(٤) روضة الطالبين (٢/١٥١)، وفتح الباري (٣/٣٢٠)، والمبسوط (٢/١٨٨)، والغرر البهية (٢/١٢٧)، وكشف القناع عن متن الإقناع (٢/١٣١)، وبدائع الصنائع (٢/٢٧).

(٥) سنن أبي داود، رقم (١٥٧٠)، وسنن الدارقطني (٢/١١٦)، وسنن البيهقي الكبرى (٤/٩٢)، رقم (٧٠٥١).

(٦) قال ابن حجر العسقلاني: قوله: لأن الزيادة على المائة وعشرين وردت مفسرة بالواحدة في رواية ابن عمر، قلت: هو في رواية سليمان بن أرقم عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر. ينظر: تلخيص الحبير (٢/١٥١)، وينظر: التمهيد لابن عبد البر (١٣٩٢٠).

وإذا أوجبنا ثلاث بنات لبون بزيادة الواحدة فهل للواحدة قسط من الواجب أم لا؟
فيه وجهان حكاهما المصنف عن الأصحاب: أحدهما: لا، وبه قال الإصطخري؛ لأنه عليه السلام
قال «ففي كل أربعين بنت لبون»^(١)، فلو قررنا أن لها قسطاً من الواجب لكانت كل بنت لبون
في أربعين وثلاث.

وأصحهما عند الجمهور: نعم؛ لأنّ تغير الواجب بالواحدة فيتعلق الواجب بها،
كالخامسة والعاشرة وغيرهما، وعلى هذا لو تلفت الواحدة بعد الحول وقبل التمكن
سقط من الواجب جزء من مائة وإحدى وعشرين جزءاً^(٢).
وعلى قول الإصطخري لا يسقط شيء^(٣).

وقوله: "ولا زيادة حتى تبلغ.... الخ" يحتمل معنيين:
أحدهما: أن الأوقاص عفو، وهو نص الشافعي في أكثر كتبه^(٤).
والثاني: أن الأوقاص ليست بعفو وأن الفرض يتعلق بالجميع؛ لأن النفي في قوله: "
لا زيادة" إنما هو في نفس الواجب لا في عدم التعلق بالأوقاص، وهو نصه في الإملاء،
واختاره ابن سريج، والأول أظهر^(٥).
وفائدة الخلاف تظهر: فيما لو كانت له تسع من الإبل فتلفت أربعة بعد الحول وقبل التمكن:
إن قلنا الوقص عفو وجبت شاة، وإن علقنا الفرض بجميعها؛ فإنما تجب خمسة أتساعها^(٦).
وقوله: "يستقر الأمر بعد ذلك" أشار به إلى الترقى من توقيف غير مضبوط إلى
ضابط توقيفي.

(١) صحيح البخاري، رقم (١٤٥٤)، وموطأ مالك، رقم (٦٩٧)، ومسند أحمد، رقم (١١٣٠٧).

(٢) ينظر: أسنى المطالب (٣٥٥/١) والعزیز (٣٤١/٥)، وحاشيتا قليوبي وعميرة (٤٩/٢)، ونهاية المحتاج
(١٣٠/٣).

(٣) روضة الطالبين (١٩٧/١).

(٤) مختصر المزني (٤٨)، ومسند الشافعي (٩٠/١)، رقم (٣٧٣)، وينظر: العزيز (٣٤١/٥)، والمجموع
(٣٩٠/٥). ويؤيده ما رواه الامام أحمد في مسنده عن معاذ بن جبل قال: «لَمْ يَأْمُرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَوْقَاصٍ
الْبَقَرِ شَيْئًا»، رقم (٢١٠٠٣).

(٥) ينظر: العزيز (٥٤٩/٥)، والمجموع (٣٧٦/٥).

(٦) ينظر: العزيز (٥٤٩/٥)، والعسقلاني ذكره مفصلاً في فتح الباري (٣/٣١٩).

واعلم: أن [اقتصاره] في كل درجة على ما ذكر من الواجب يؤهم الاختصاص بها تعين، وهو السابق إلى الفهم، لكن في زيادات الروضة: لو أخرج بنتي لبون عن حقة في ست وأربعين، أو أخرج حقتين أو بنتي لبون بدلاً عن الجذعة في إحدى وستين جاز على الصحيح^(١).

(ويتغير الواجب بكل عشر تزيد) أي بعد زيادة تسع يضم على ما ذكر؛ لأن الواجب يتغير بزيادة تسع ثم بزيادة عشر عشر، فإذا وجبت عدد من بنات لبون ثم زادت عشر أبدلت إحداهن بحقة، فإن زادت عشر أخرى أبدلت أخرى، وهكذا إلى أن تصير الكل حقائقاً، فإذا زاد عشر بعد ذلك أبدلت الحقائق كلها بنات لبون وزيدت واحدة، مثاله: في مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون كما عرفت، فإذا صارت مائة وثلاثين ففيها بنتا لبون وحقة، فإذا صارت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقتان، فإذا صارت مائة وخمسين ففيها ثلاث حقائق، فإذا صارت مائة وستين ففيها أربع بنات لبون، ثم في مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحقتان، وهكذا أبداً^(٢).

(وبنت المخاض التي تمت لها سنة، والذكر ابن مخاض) اعلم: أن الناقة أول ما ولدت يسمى ولدها الذكر: رُبْعاً، والأنثى رُبْعَةً، ثم يقال له: هُبْعٌ وهُبْعَةٌ، ثم فصيل إلى إتمام سنة^(٣)، فإذا تمت له سنة وطعن في الثانية يسمى: بنت مخاض إن كان أنثى، وابن مخاض إن كان ذكراً، وذلك لأن الناقة بعد تمام سنة من ولادتها تحمل مرة أخرى، فتصير من المخاض وهي الحوامل، فيصير الولد ولد الناقة هي من المخاض^(٤)، ويسمى بذلك وإن لم تحمل أمه بعد؛ نظراً إلى وقت الحمل^(٥).

(١) روضة الطالبين (١٦٤/٢).

(٢) العزيز (٣١٩/٥).

(٣) وهو في جميع السنة حُور يضم الحاء. المجموع (٣٨٥/٥).

(٤) المخاض بفتح الميم وكسرهما قرب الولادة ووجع الولادة، وهو صفة لموصوف محذوف أي بنت ناقة مخاض أي ذات مخاض. المطلع (١٢٣).

(٥) العزيز (٣٣٢/٥).

(وبنت لبون^(١) التي تمت لها ستان) وطعنت في الثالثة، سميت بها؛ لأن أمها آن لها تكون ذات لبن؛ لأنها تمكث بعد ولادتها سنة ثم تحمل ثم تلد في السنة الثالثة، فهي لبون نظراً إلى الوقت أيضاً وإن لم تكن لبوناً بالفعل، والذكر ابن لبون.

(والحقة التي تمت لها ثلاث سنين) وطعنت في الرابعة، والذكر حِقٌّ، سميت بها لأنها تستحق الركوب والحمل عليها، وإن ينزو الذكر وينزى عليها إن كانت أنثى^(٢).

(وللبجذعة أربع) سنين وطعنت في الخامسة، والذكر جذع، سميت بذلك؛ لأن مقدم أسنانه تُجذع، أي: تسقط، وقيل: لتكامل أسنانها، وهذه غاية الأسنان في الزكاة^(٣) ونهاية الحسن من حيث الدرّ والنسل^(٤)، ثم إذا دخل في السادسة سميت: ثنيا والأنثى ثنية، وهو أول الأسنان المجزئة للأضحية.

وإذا دخل في السابعة سمي رباعاً والأنثى رباعية، ويسمى في الثامنة: السدس والسديس للذكر والأنثى، ويسمى في التاسعة: بازلاً للذكر والأنثى، وفي العاشر مخلفاً كذلك، وبعد العاشرة يسمى: بازل عام وبازل عامين، ومخلف عام ومخلف عامين إلى خمسة عشر.

فإذا تجاوزها يسمى عوداً والأنثى عودة، وإذا هرم فالذكر فخم والأنثى نابٍ وشارف، هذه آخر أسنان الإبل.

ولها أسماء أجناس، منها: ما يشمل جميع سننها: كالنوق والجمال والبعير والبخت.

ومنها: ما لا يشملها: كالبكر؛ فانه إنما يقع على ما فوق سنة إلى تمام الرابعة^(٥).

(١) هكذا يستعمل مضافاً إلى النكرة، هذا هو الأكثر، وقد استعملوه قليلاً مضافاً إلى المعرفة، قال الشاعر * وابن اللبون إذا ما لُز في قرن لم يستطع صولة البزل القنايس * قالوا: سمي بذلك؛ لأن أمه وضعت غيره وصارت ذا لبن. المجموع (٣٨٥/٥). اللز: لزوم الشيء بالشيء، تهذيب اللغة (١١٦/١٣).

(٢) تحرير الفاظ التنبيه (١٠٤).

(٣) روضة الطالين (١٥٢/٢).

(٤) حاشية البجيرمي على الخطيب (٣٢٥/٢)، ولسان العرب (٢٠٢/٧).

(٥) كثير من أسماء الإبل ورد في: المجموع (٣٨٥/٥)، والفواكه الدواني (٣٤٣/١)، والصاوي على الشرح الصغير (٥٩٧/١).

(والشاة الواجبة فيما دون الخمس والعشرين الجذعة من الضأن، وهي التي تمت لها سنة في أظهر الوجهين) بناء على إطباق أكثر أهل اللغة على هذا^(١)، وهي صادقة على الذكر والأنثى. قوله: "هي التي تمت لها سنة" ليس تفسيراً مخصوصاً بالضأن، بل الجذعة على هذا الوجه التي تمت لها سنة، سواء كان من الضأن والمعز، وستة أشهر في الثاني، ذكره بعض اللغويين، وصححه ابن الفركاح^(٢)، والشيخ كمال السلار أستاذ النووي.

وقيل: المتولد بين شاتين شاتين تجذع لسته أشهر إلى سبعة، وبين هرمين تجذع لثمانية^(٣) وقيل: يجذع الربيعي لثمانية أشهر والخريفى لعام، ولا يخفى عليك أن التي تجزئ من الضأن هي الجذعة بالاتفاق؛ لأنها المروية عن ساعي النبي ﷺ، لكن الخلاف إنما هو في تفسيرها! ^(٤)

قال الإسنوي وغيره: وهذا كله إذا لم يحصل الاجذاع قبل هذا السن، فإن حصل صح إخراجها كاحتلام الغلام قبل خمسة عشر.

(أو الثنية من المعز، وهي التي تمت لها ستان في أظهر الوجهين)؛ بناء على إطباق أكثر أهل اللغة (وسنة في الثاني) وهو اختيار القاضي الروياني في الحلية^(٥)، وسبب وجوب الجذعة أو الثنية ما روي عن سويد بن غفلة^(٦) قال: سمعت عن مصدق النبي ﷺ يقول: «أمرنا النبي ﷺ بالجذعة من الضأن أو الثنية من المعز»^(٧).

(١) تاج العروس: (٥١٤٥) ولسان العرب: (٢٥٧/١٣) و(٤٣٤/٨)، والقاموس المحيط: (٨٣٨/١).
(٢) فقيه الشام أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم الفزازي الشافعي تاج الدين الملقب بالفركاح (بالحاء)، ومن شيوخه في الأصول: أبو الفتح كمال الدين عمر بن بندار بن عمر التفليسي. مقدمة مغني المحتاج (١٠/١).
(٣) ينظر: الزاهر (١٤١)، وتحرير ألفاظ التنبيه (١١٨)، ولسان العرب (٤٣/٨).
(٤) العزيز (٣٤١/٥).

(٥) ينظر: المجموع (٢٦٣/٥)، و(٣٦١/٥).
(٦) سويد بن غفلة بغين معجمة ثم فاء مفتوحتين، وسويد جعفى كوفى تابعي مخضرم، كنيته أبو أمية، أدرك الجاهلية ثم أسلم وقال أنا أصغر من النبي ﷺ بستين وعمر كثيراً، قيل مات سنة إحدى وثمانين، وقيل بلغ مائة واحد وثلاثين سنة. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢٢٥٥/٤)، وطبقات ابن سعد (٦٨/٦)، والاستيعاب (٦٧٩/٢)، وأسد الغابة (٣٧٩/٢)، والمجموع شرح المهذب (٣٩٩/٥).
(٧) جاء بمعناه في صحيح مسلم مرفوعاً، رقم (١٩٦٣)، والمتقى لابن جارود (٢٢٧/١)، ورواه ابن حبان في صحيحه، رقم (٥٩٠٤)، والسنن الكبرى للنسائي، رقم (٤٤٧٤) وسنن البيهقي الكبرى (٢٧١/٩).

وإنما لا يجوز الجذعة من المعز؛ لأنَّ هذه سنة لا تجزئ في الأضحية، فلا تجزئ في الصدقة أيضاً؛ قياساً على ما دونها، وأجيزت من الضأن؛ قياساً على جوازها في الأضحية.

(والأظهر) من أربعة أوجه: (أنه يتخير بينهما، ولا يتعين غالب غنم البلد)؛ لإطلاق قوله ﷺ: «في خمس من الإبل شاة»^(١)، واسم الشاة يقع على الغالب في البلد وغير الغالب، فصار كما في الأضحية، بل له أن يخرج من أدنى النوعين الموجودين في البلد. والثاني: يتعين الغالب، فإن كان غالب غنم البلد الضأن فالواجب الضأن، وإن كان الغالب المعز فالمعز؛ لأنه مال وجب في الذمة بالشرع، فاعتبر فيه عرف البلد كالكفارة، وإن استوى النوعان خير بينهما.

والثالث: يتعين نوع غنم المزكي إن كان ماله غنماً كما إذا كان يزكي عن الغنم. وعلى هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز الانتقال عن غنم البلد إلى غنم بلد آخر إلا إذا كان مساوياً لها في القيمة أو أعلى منه، فإذا كان بشهزور فالشاة شهزورية، وإن كان بحلولان^(٢) فالشاة حلوانية ضائنة أو ماعزة.

والرابع: يجوز من غير غنم البلد مطلقاً؛ لصدق الاسم عليه. قال النووي في شرح المذهب: هذا أقوى دليلاً شاذاً مذهباً^(٣). (وأنه) أي: والأظهر أنه، لكنه من الوجهين (يجوز الذكر منهما) أي الجذع من الضأن والثني من المعز؛ لصدق الاسم عليه فأشبه التضحية به.

والثاني: لا يجوز كأسنان الإبل المؤداة في زكاتها، وكالشاة مخرجة من أربعين من الغنم، ولأن في الإنثاء رفق الدر والنسل، فيبنى أمر الزكاة على اشتراط الأنوثة. ثم الوجهان جاريان سواء تمحضت إنثاء أو ذكوراً أو متبعضاً على أشهر الطريقتين.

(١) صحيح البخاري، رقم (١٥٥٤)، ومسنَد الشافعي (٨٨/١).

(٢) (حُلُوانٌ) بلد مشهور من سواد العراق وهي آخر مدن العراق وبينها وبين بغداد نحو خمس مراحل وهي من طرف العراق من الشرق والقادسية من طرفه من الغرب، قيل: سميت باسم بانيتها. المصباح المنير (٥١٣/٢).

(٣) المجموع ط. دار الفكر (٣٩٨/٥)، وينظر: العزيز (٣٤٦/٥)، والروضة (١٥٤/٢).

والطريق الثاني: أن الوجهين فيما إذا تمحضت إبله ذكوراً، وإلا فلا يجوز إخراج الذكر قطعاً^(١).

(وأنه) أي: والأظهر أنه، لكنه من ثلاثة أوجه (يجوز إخراج بعير فيما دون خمس وعشرين مكان الشاة)^(٢) في خمس، وشاتين في عشر، وثلاث في خمسة عشر، وأربع في عشرين، سواء ساوت قيمتها قيمة المبدلة أو نقصت؛ لأنه يجزئ عن خمسة وعشرين، ففيما دونه أولى.

نعم يشترط كون البعير بحيث تجزئ عن زكاة الإبل كما صرح به النووي في المنهاج، حتى لو كان ابن سنة إلا يوماً لم يجزئ، وقال في شرح المذهب: وتشترط أنوثه البعير أيضاً^(٣).

والثاني: لا بد في كل خمس من حيوان، ففي عشرين لا بد من أربعة أبخرة أو أربع شياه أو شاتان وبعيران أو بعير وثلاث شياه أو بالعكس، وفي خمس عشرة من ثلاثة حيوانات، وفي عشر من حيوانين.^(٤)

والثالث: لا يجزئ في خمس إن نقصت قيمته عن قيمة شاة، ولا عن عشرة إن نقصت قيمته عن شاتين، ولا عن خمسة عشر إن نقصت قيمته عن قيمة ثلاث شياه، ولا عن عشرين إن نقصت قيمته عن أربع شياه؛ نظراً إلى أن الأصل شاة والبعير بدل عنها.

هذه الوجوه مقابلة الأظهر، ولم يقل أحد من أئمتنا: أن البعير لا يجزئ على الإطلاق، [وإن يتوهم] من عبارة الكتاب، وإن رأيت وجهاً نافياً على الإطلاق في المطولات فهو حكاية مذهب مالك وأحمد^(٥).

فرع: الشاة الواجبة في الإبل تجب أن تكون صحيحة، وإن كانت الإبل كلها مراضاً؛

(١) روضة الطالبين (٢/١٥٤).

(٢) المجموع شرح المذهب (٥/٣٩٥).

(٣) المجموع (٥/٣٩٦)، ومنهاج الطالبين (٢٩)، ومغني المحتاج (١/٥٥٠).

(٤) وهو قول الحراسيين كما ذكره النووي وذكر الآراء الثلاثة الأخرى في المجموع (٥/٣٩٦).

(٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، على شرح الشيخ أحمد الدردير العلوي لمختصر العلامة أبي الضياء خليل بن إسحاق: (٤/٢١٦)، والمغني لابن قدامة المقدسي (٥/٩٥).

لأنها وجبت في الدمة، بخلاف ما لو أخرج بعيراً، فإن المرض والصحة يتأثران فيه، ثم فيها وجهان:

أحدهما: أنه يؤخذ من المراض صحيحة^(١) يليق بها: كأن كانت قيمة الإبل مراضاً خمسين، ولو كانت صحاحاً لكانت قيمتها مائة، وقيمة الشاة [المجزئة] عنها ستة دراهم، يؤمر بإخراج شاة صحيحة تساوي ثلاثة دراهم، فإن لم توجد بهذه القيمة شاة قال أبو النصر ابن الصباغ: فرّق الدراهم، وهذا الوجه أورده الكثيرون.^(٢)

والثاني: يجب فيها ما يجب في الإبل الصحاح بلا فرق، قال الشيخ أبو إسحاق: وهذا ظاهر المذهب، ونسب الأول إلى [لطيف أبي علي بن خيران]^(٣).

(ومن وجب عليه بنت مخاض) بأن كان مالاً خمس وعشرين من الإبل (ولم يجدها) حالة الإخراج إما أصلاً أو كانت مغصوبة أو مرهونة كما نقله في العجالة عن الدارمي (وعنده ابن لبون جاز أخذه [عنها]) سواء قدر على تحصيل بنت المخاض أم لا، وسواء ساوت قيمته قيمة بنت المخاض أو نقصت؛ لما في رواية أبي داود: «أنه ﷺ قال: فإن لم تكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر»^(٤).

ثم إن لم يكن فيها له بنت مخاض ولا ابن لبون، فالأظهر أنه يشتري ماشاء منهما ويخرجه^(٥)، أما بنت المخاض، فلأنها الأصل، وأما ابن اللبون؛ فلأن شرط اجزائه موجود، وهو فقد بنت المخاض عنده، ولأنه لا مانع من شري ابن لبون فإذا اشتراه فكأن في ماله ابن لبون وهو فاقد بنت المخاض.

والثاني: يتعين عليه شري بنت المخاض؛ لأنها لو استويا في الوجود لم يخرج إلا بنت

(١) أي: يؤخذ من الإبل المراض شاة صحيحة.

(٢) العزيز في شرح الوجيز (٣٤٨/٥)، وروضة الطالبين (١٥٦/٢).

(٣) اللطيف كتاب لابن خيران. ينظر: العزيز (٣٤٨/٥)، وروضة الطالبين (١٥٦/٢)، والمجموع شرح المذهب (٣٩٥/٥).

(٤) سنن أبي داود، رقم (١٥٧٢) وموطأ مالك، رقم (٧٠٧)، ومسند الشافعي (٨٩/١)، وسنن النسائي المجتبى، رقم (٢٤٥٥)، والدارمي، رقم (١٦٦٦)، والدارقطني (١١٥/٢)، والبيهقي الكبرى، رقم (٧٠٤٠).

(٥) المجموع (٤٠١/٥)، وروضة الطالبين (١٥٦/٢).

المخاض، فكذا إذا استويا في فقد وقدر على تحصيلهما، وبه قال صاحب التقریب.
وفي العجالة: لو أخرج خثى من أولاد لبون عند فقد بنت المخاض جاز؛ لأنه إن كان ذكراً فذاك، وإن كان أنثى فقد زاد خيراً، وفي الكشف: "أنه لا يجزئ؛ لأن الخنثى يشوه الخلقة فأشبهه سائر العيوب، ولا يجزئ الخثى من أولاد المخاض قطعاً^(١).
ولو أراد إخراج الأنثى من أولاد لبون مع وجود بنت المخاض لم يجز؛ لاحتمال الذكورة.
فرع: لومات قبل إخراج ابن لبون وعند وارثه بنت مخاض اجزأه ابن لبون.
فرع: لو عدمت بنت المخاض وعنده بنت لبون وابن لبون: فإن أخرج ابن لبون فذاك وقد مر، وإن أخرج بنت لبون بدون أخذ الجبران جاز أيضاً، وإن أراد أخذ الجبران لم يجز على الصحيح؛ لأنه مستغن عن ذلك^(٢).
(و) بنت المخاض (المعيبة كالمعدومة) حتى يجوز إخراج ابن لبون عند وجوده؛ لأنها غير مجزئة^(٣).

(ولا يكلف إخراج الكريمة) لنهي ﷺ معاذاً عن أخذ كرائم أموالهم^(٤).
وصورة المسألة أن تكون إبله كلها مهازيل وعنده بنت مخاض كريمة فإن تطوع بها فهو أحسن، أما لو كانت إبله كلها كراماً وجب إخراج الكريمة؛ إذ لا تكليف حيثئذ^(٥).
(لكنها تمنع العدول إلى ابن لبون على أظهر الوجهين) بل يلزمه تحصيل بنت مخاض؛ لأن شرط العدول إلى ابن لبون فقدان بنت المخاض عنده وهي موجودة بصفة الإجزاء إلا أنها تركت؛ رفقا بالمالك ورعاية لجانبه، وبه قال الشيخ أبو حامد والمحامي والشيخ أبو المكارم من العراقيين والصيدلاني، والإمام والغزالي من المراوزة^(٦).

(١) العزيز (٣٥٠/٥)، ولا جبران للمالك لاحتمال الأنوثة ما لم تتحققها: الروضة: (١٥٧/٢).
(٢) أي: مستغن عن الجبران، ذكره النووي وزاد: إنها يصار إلى الجبران عند الضرورة، والوجهان مشهوران في الطريقتين، المجموع (٤٠٢/٥).
(٣) المجموع (٤٠٢-٤٠١/٥).
(٤) كما جاء في صحيح البخاري: قال رسول الله ﷺ: «لعاذ بن جبل: «وتوق كرائم أموالهم»، رقم (١٤٥٨).
(٥) العزيز (٣٥٠-٣٤٩/٥).
(٦) الوسيط (٤٠٦/٢)، والعزيز ط العلمية (٤٧٩/٢)، وروضة الطالبيين (١٥٦/٢).

والثاني: يجوز العدول إلى ابن لبون؛ لأن الكريمة لما لم تكن مأخوذة من ماله كانت كالمعدومة، وبه قال الاصطخري، ومال إلى ترجيحه البغوي وصاحب المذهب، ونسبه المصنف في العزيز إلى النص^(١).

(ويؤخذ الحق بدلاً عن بنت المخاض) عند فقدها كما يجوز أخذ ابن لبون عنها، بل هذا أولى؛ لأنه أقوى وأنفع للفقراء.

(ولا يؤخذ الحق بدلاً عن بنت لبون) عند فقدها (على أظهر الوجهين)؛ لأن النص قد ورد بأخذ ابن لبون عن بنت المخاض عند فقدها ولم يرد بأخذ الحق عن بنت لبون،^(٢) فيتبع الحكم على أصله.

والثاني: يؤخذ كما يؤخذ ابن لبون عن بنت مخاض، والجامع حيازة فضيلة الأنوثة بزيادة السن.

وأجيب: بأن تفاوت السن بين بنت المخاض وابن لبون يوجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتناع عن صفار السباع، والتفاوت بين بنت لبون والحق لا يوجب اختصاصه بهذه القوة، بل هي موجودة فيهما جميعاً، فلا يلزم من كون تلك الزيادة جابرة لفضيلة الأنوثة كون هذه الزيادة جابرة لها.

(وإذا خرج فرض ماشيته بحسابين كمائتين من الإبل وهي أربع خمسينات وخمس أربعينات فالأصح) من القولين (أن الواجب أربع حققات أو خمس بنات لبون، ولا يتعين الحقائق)؛ لأنه تعلق بإله أحد الفرضين بلا تعين من الشارع، فيجزيه إخراج أحدهما، كيف لا وقد روى أبو داود عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «إذا كانت مائتين ففيها أربع حققات أو خمس بنات لبون»^(٣). أي السنين وجدت أخذت.

هذا هو الجديد

والثاني: يتعين الحقائق؛ لأن الاعتبار في زكاة الإبل بزيادة السن ما وجد إليها سبيل؛ ألا

(١) التهذيب (١٤/٣)، والمذهب (٢٧١/١)، والعزيز ط العلمية (٤٨٠/٢)، والروضة (١٥٦/٢).

(٢) المجموع (٤٠١/٥ - ٤٠٢).

(٣) سنن أبي داود، رقم (١٥٧٠) وسنن الدار قطني (١١٦/٢)، والمستدرک (٥٥٠/١)، رقم (١٤٤٢).

تهوى أن الشرع يرتقى في نصبها إلى منتهى الكمال في أسنان الإبل وهي الجذعة ثم عدل بعد ذلك إلى زيادة العدد، أشعر بذلك إلى زيادة الرغبة في السن. وهذا هو القديم^(١).

وفي المسألة طريق أخرى: وهو القطع بالقول الأول وتأويل الثاني على ما إذا لم يوجد منه إلا الحقاق^(٢).

(فإن وجد أحد الصنفين في ماله أخذ، ولم يتكلف تحصيل) الصنف (الثاني) وإن كان أنفع للمساكين.

ولا فرق بين أن لا يوجد الصنف الآخر أصلاً وبين أن يوجد بعضه.

والناقص كالمعوم، حتى لا يجوز أن يؤخذ الموجود من الناقص ويعدل للباقي إلى الصمود أو النزول بأخذ الجبران وإعطائه؛ إذ لا ضرورة إليه.

فرع: لو حصل الصنف المفقود وأعطى فله ذلك، لا سيما إذا كان المفقود أغبط.

(وإن لم يوجد واحد منهما) أو وجداً وهما معيان فله تحصيل ما شاء (على أصح الوجهين)؛ لأن بتحصيله يكون واحداً لأحد الصنفين، فيجزؤه كما لو كان واحداً في الابتداء.

(والثاني: عليه تحصيل الأغبط للفقراء) كما يجب إخراج الأغبط لو وجداً على ما سيأتي؛ لأن استواءهما في العدم كاستوائهما في الوجود^(٣). ووجه ضعفه لا يخفى.

وفي هذه المسألة يجوز أن لا يحصل الحقاق ولا بنات لبون، ولكن ينزل أو يصعد مع الجبران، ويخير بين أن يجعل بنات اللبون أصلاً وينزل منه إلى خمس بنات مخاض (فيخرجها) مع خمس جبرانات، وبين أن يجعل الحقاق أصلاً وينزل منها إلى أربع بنات مخاض مع ثمان جبرانات.

ولا يجوز أن يجعل بنات اللبون أصلاً ويصعد منها إلى خمس جذاع ويأخذ عشر جبرانات؛ لإمكان تقليل الجبران بجعل الجذاع بدل الحقاق، وبنات المخاض بدل بنات اللبون.

١- العزیز (٥/ ٣٥٠-٣٥١)، وروضة الطالبین (٢/ ١٥٧)، والمجموع (٥/ ٤١٠).

٢- ذكره الرافعي في العزیز ط العلمية (٢/ ٤٨١).

٣- مغني المحتاج (٢/ ٦٨)، ونحفة المحتاج (٣/ ٢١٩)، والمثوري في القواعد الفقهية (١/ ٢٢٦).

(وإن وُجدا جميعاً)^(١) بصفة الاجزاء (فالأظهر) من الوجهين (أنه يؤخذ منهما الأغبط)؛ لأن كل واحد من الصنفين فرض نصابه لو انفرد فإذا اجتمعا روعي الأصلح للمحتاجين، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْكَلَيْنِ إِن لَّهُنَّ آيَاتٌ لِّكُلِّ أَهْلٍ﴾ (البقرة: ١٦٨).

والثاني: وهو قول ابن سريج: أن المالك بالخيار يعطي ما شاء منهما، كما أنه بالخيار في الصعود والنزول عند فقد الفرض، لكن يستحب إخراج الأغبط، إلا أن يكون ولي يتيم فيراعي حقه.

وأجاب الأصحاب: بأن مبنى الزكاة على النظر للمحتاجين، وشرع الجبران تخفيفاً على المالك ففرض الأمر إليه، فلا قياس للفارق^(٢).

(ولا يجرؤه غيره إن كان فيه) أي في أخذ غير الأغبط (تلبس منه): بأن دلّس [أو أخفي] الأغبط (أو تقصير من الساعي): بأن أخذه مع العلم بأنه غير الأغبط، أو أخذه من غير اجتهداء [ونظر] بأن الأغبط ما ذا؟

وعلى هذا فيجب على المالك إخراج الزكاة، وعلى الساعي ردّ ما أخذه إن كان باقياً، وإلا فقيمتُهُ^(٣)

(وإن لم يكن تقصير من الجانبين) سمي جانب المالك تقصيراً؛ جمعاً بين الكلامين؛ للاندواج مع تضمنه قصر الكلام (وقع الموقع)؛ دفعاً للمشقة الحاصلة من الرد. هذا ما اعتمده الأكثرون وهو الظاهر.

وزاد البغوي شيئاً آخر وهو: أن لا يكون باقياً بعينه في يد الساعي، فإن كان باقياً لم يقع عن الزكاة وإن لم يكن تقصير من الجانبين، وحكاها أيضاً أبو الفضل بن عبدان عن لطيف ابن خيران^(٤).

(١) أي: الصنفان، وهما: (أربع حقا أو خمس بنات لبون).

(٢) العزيز (٣٥٣/٥). روضة الطالبين (١٥٨/٢)، والمجموع (٤١٢/٥).

(٣) لا تؤخذ القيمة في الزكاة إلا في أربعة مواضع: أحدها: زكاة التجارة، والثاني: الجبران، والثالث: إذا وجد في مائتين من الإبل: الحقا وبنات لبون، الرابع: إذا عجل الإمام ولم يقع الموقع وأخذ القيمة فله صرفها بلا إذن جديد. الأشباه والنظائر للسيوطي (٤٤٤).

(٤) علي بن أحمد بن خيران البغدادي، أبو الحسن وهو ابن خيران الأجير، له مختصر في الفقه سمي ب: اللطيف وجيز لطيف مع كثرة أبوابه. طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (٥٩٩/٢)، رقم (٢٣٢).

ووراء ما نقلناه وجوه آخر: أحدها: قاله ابن كنج: أنه يقع عن الزكاة بكل حال وإن أخذ بغير اجتهاد؛ لأنه يجزي عند الانفراد، فكذا عند الاجتماع، وهذا رجوع إلى رأي ابن سريج.

والثاني: قاله محمد بن جرير: أنه لا يقع عن الزكاة بحال؛ لأنه ظهر أن المأخوذ غير المأمور به. والثالث: إن فَرَّقَه على المستحقين ثم ظهر الحال حُسب عن الزكاة بكل حال، وإلا لم يُحسب. والفرق عسر الاسترداد، قاله أبو الفرج الكرخي.

والرابع: إن دفع المالك مع علمه بأنه الأدنى لم يجز، وإن كان الساعي هو الذي أخذ جاز، نقله أبو الحسين ابن القطان^(١) عن بعض الأصحاب^(٢).

(والأصح) من الوجهين: (أنه يجب عليه مع ذلك) أي: مع ما قلنا أنه يقع الموقع (إخراج قدر التفاوت) بين المخرج والأغبط؛ توفيراً للواجب وتكميلاً لحق [المستحقين]؛ لأنه لم يدفع الفرض بكماله.

وإنما يعرف قدر التفاوت بالنظر إلى قيمة الصنفين: فإذا كانت قيمة الحقائق مثلاً مائتين وقيمة بنات لبون مائتين وعشرين وأخرج الحقائق فالتفاوت عشرون.

والثاني: لا يجب إخراج التفاوت بل يستحب؛ لأن المخرج محسوب عن الزكاة فيغني عن غيره، كما إذا أدى اجتهاد الإمام إلى أخذ القيمة وأخذها، لا يجب شيء آخر^(٣).

(وأنه لا يجب تحصيل شقص به) إذا كان كثيراً بحيث يمكن شري الشقص به (بل يجوز إخراج الدراهم)؛ لأن في إخراج الشقص ضرر مشاركته مع المستحقين.

والثاني: أنه يجب تحصيل الشقص؛ لأن الواجب الإبل، والعدول إلى غير جنس الواجب في الزكاة ممتنع.

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي، أبو الحسين من كبار الشافعية له مصنفات في أصول الفقه وفروعه، أخذ عنه العلم علماء بغداد ومات بها في جمادي الأولى سنة (٣٥٩ هـ) ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٢١٤)، وطبقات الفقهاء الشافعية (١٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ١٥٢)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٨)، وطبقات الشافعية (٨٥)، وهدية العارفين (١/ ٦٥).

(٢) الأقوال الأربعة ذكره الرافعي في العزيز (٥/ ٣٥٤) والنووي في المجموع (٥/ ٣٦٤).

(٣) ينظر: العزيز (٥/ ٣٥٤)، ومغني المحتاج (١/ ٥٥٢).

وأجيب: بأن الضرر مانع من ذلك، وقد يعدل إلى غير جنس الواجب لضرورة تعرض، ألا يُرى أنه لو وجبت شاة عليه في خمس من الإبل ولم يوجد جنس الشاة يخرج قيمتها مع أن الفرض هنا جبران الواجب، فأشبهه دراهم الجبران. والمراد بالدرهم هنا نقد البلد، أي شيء كان^(١).

التفريع: إن قلنا: أنه يجوز دفع الدراهم فلو أخرج فيها شقصاً فالظاهر جوازه، قال الإمام: وفيه أدنى تأمل؛ لما فيه من العسر على المساكين^(٢).

وإذا قلنا: يجب إخراج الشقص فينبغي أن يكون ذلك الشقص من الأغبط على الصحيح؛ فإنه الواجب في الأصل^(٣) وقيل: من المخرج؛ كيلا تتفرق الصدقة، وقيل: يتخير بينهما^(٤).

فرع: إذا بلغ البقر مائة وعشرين كان حكمها حكم بلوغ الإبل مائتين؛ لأنها ثلاث أربعينات وأربع ثلاثينات، فالواجب فيها ثلاث مسنات أو أربع أتبعة، ويعود فيها الخلاف المذكور.

ولو بلغت إبله أربعمائة فأخرج أربع حقا أو خمس بنات لبون جاز؛ لأن كلا من المائتين أصل على الانفراد.

وقال الاصطخري: لا يجوز؛ لأنه تفريق الصدقة، والتفريق لا يجوز في المائتين بالاتفاق، كما لا يجوز في الجبران الواحد^(٥).

(ومن وجبت عليه بنت مخاض ولم يجدها وعنده بنت لبون أخرجها وأخذ) من الساعي (شاتين أو عشرين درهماً، ومن وجبت عليه بنت لبون ولم يجدها وعنده بنت مخاض أخرجها مع شاتين أو عشرين درهماً).

(١) ينظر: العزيز (٣٥٤/٥)، وروضة الطالبين (١٥٩/٢).

(٢) نهاية المطلب (٩٦/٣)، رقم (١٧٧٦).

(٣) قال الرافعي: القول بالأغبط هو أظهر الأقوال وبه قال الصيدلاني وغيره. العزيز: (٣٥٤/٥).

(٤) وهو اختيار إمام الحرمين، وزاد النووي وجهاً رابعاً: يجب شقص من بعير أو شاة ولا تجزئ بقرة؛ لأنها لا تدخل في زكاة الإبل، وبهذا قطع صاحب الحاوي. المجموع (٤١٣/٥).

(٥) ينظر: العزيز (٣٥٥/٥)، والمجموع (٤١٤/٥).

ومن وجب عليه جذعة ولم يجدها وعنده حقة أخرجها مع شاتين أو عشرين درهماً.

وإن كان يخرج الجذعة بدل الحقة عند فقدها أخذ شاتين أو عشرين درهماً.

هذا مضمون كتاب الصديق إلى أهل اليمن فيما رواه البخاري عن أنس بن مالك^(١).

وقوله: "ولم يجدها" قيد واجبي لأخذ الجبران وإعطائه، وللنزول أيضاً لا للصعود، ومعناه: أن واجد الواجب عليه ممتنع من الصعود والنزول مع الجبران ومن النزول مطلقاً، ولا يمتنع عن الصعود بدون أخذ الجبران؛ لأنه يصعد إلى ما هو خير مما وجب عليه.

قال الشيخ جمال الدين الإسني وغيره: فلو لزمته حقة أو جذعة فأخرج بنتي لبون، أو لزمته جذعة فأخرج حقتين بلا جبران فالأصح الإجزاء؛ لأنها يجزان عما فوق ذلك من إبله، ففيها أولى.

ورأيت في رونق أبي حامد: الأصح عدم الاجزاء؛ لأن في الواجب معنى ليس في المخرج، فهو كما لو أخرج بنتي غناض عن بنت لبون فلا يجزئ بالاتفاق.

(والاختيار في الشاتين والدراهم إلى معطى الجبران) مالكا كان أو ساعياً؛ لقوله ﷺ: "وأخرج معها شاتين أو عشرين درهماً"^(٢) فهذا تخيير للمعطي، فإن كان الساعي هو المعطي راعى مصلحة المستحقين.

هذا نصه في المختصر، وعن الإملاء قول آخر: أن الاختيار للساعي مطلقاً بأخذ الأغبط منهما للمستحقين كالخيار في المائتين بين الحقائق وبنات لبون^(٣).

(والاختيار في الصعود والنزول إلى المالك) دون الساعي (على الأصح) من الوجهين؛ لأن الصعود والنزول إنما شرعا رفقا للمالك لئلا يحتاج إلى كد في تحصيل الواجب، فالتخير به جدير.

(١) صحيح البخاري، رقم (١٥٥٤)، وسنن أبي داود، رقم (١٥٦٧)، وابن ماجه، رقم (١٨٠٠).

(٢) صحيح البخاري، رقم (١٤٤٨)، وابن حبان (٥٨/٨)، رقم (٣٢٦٦)، وابن خزيمة (٢٧/٤)، رقم (٢٢٨١).

(٣) العزير ط العلمية (٤٨٨/٢).

والثاني: أن الاختيار إلى الساعي^(١) ليأخذ ما هو أنفع للمستحقين كما في صنفى المائتين. ونسبه بعضهم إلى نصه في الأم.

ومحل الخلاف: ما إذا دفع المالك غير الأغبط، فإن دفع الأغبط لزم على الساعي مساعدته جزماً، ولا يُلْتَفَت إلى قول الساعي؛ لأنه خلاف المصلحة.

وإن تساوى الأمران في غبطة المستحقين وتنازعا ففيه طريقتان:

أصحهما: القطع بإتباع المالك. والثاني: جري الوجهين.

(وهذا) [أي: كون الإختيار إلى المالك في الصعود والنزول (عند الصحة) عن المرض (والسلامة) عن العيوب.

(أما إذا كانت إبله مراضاً) والواجب مريضاً (أو) كانت إبله (معية) والواجب معياً (لم يفوض الأمر إلى خيرة المالك)؛ لأن الجبران المأخوذ قد يزيد على المدفوع المغيب، ومقصود الزكاة إفادة المستحقين لا الاستفادة منهم.

هكذا علله المراوزة، منهم الإمام والغزالي^(٢)، وعلل العراقيون بأنه لو صرف إلى المالك الجبران إما أن يصرف المدفوع بين الصحيحين أو غيره:

والأول ممتنع؛ لأن قدر التفاوت بين الصحيحين فوق قدر التفاوت بين المريضين؛ فما يدفع إليه لأعلى التفاوتين كيف يدفع لأدناهما وفيه خسران للمستحقين؟

والثاني ممتنع أيضاً؛ لأنه لا نظر إلى القيمة عندنا ولا توقيف فيه، فيلزم تخيير الساعي؛ ليراعي ما فيه غبطة المستحقين، وهذا أحسن علتين.

ولو أراد المالك النزول من سن المريضة أو المعية إلى سن ناقصة وببذل الجبران فلا [منع]؛ لأنه تبرع بالزيادة^(٣).

فرع: الجبران الذي يعطيه الساعي على بيت المال، فإذا لم يكن فيه مال بباع الإمام شيئاً من مال المستحقين وصُرف إلى جبران.

(١) المجموع (٣٥٨/٥).

(٢) نهاية المطلب (١١٢/٣)، والوسيط (٤١٣/٢).

(٣) العزيز (٣٦٢/٥ - ٣٦٤)، والمجموع (٣٥٩/٥).

(ويجوز الصعود بدرجتين وأخذ جبرائيل) مثل أن يعطي مكان بنت لبون جذعة عند فقدها وفقد الحقة (والنزول بدرجتين مع جبرائيل) مثل أن يعطي بدل الحقة بنت مخاض.

وكذلك يجوز النزول بثلاث درجات كأن يعطي مكان الجذعة عند فقدها وفقد الحقة وبنت لبون بنت مخاض مع ثلاث جبرانات ويصعد بأن يعطي مكان بنت المخاض عند فقدها وفقد بنت لبون والحقة جذعة ويأخذ ثلاث جبرانات، وهذا لا خلاف فيه عندنا هكذا قال الإسني وغيره.

لكن رأيت في الكشف لأبي حاتم: أن ابن المنذر اختار عدم جواز الزيادة على جبران واحد اقتصاراً على ما ثبت في الحديث، وهذا معدود من أصحابنا، فهذا يقتضي ثبوت الخلاف عندنا، والصحيح الجواز؛ لأنه في معنى ما ثبت من الحديث^(١).

(لكن) جواز الصعود والنزول بدرجتين فأكثر (بشرط أن لا يتأتى الاقتصار على درجة واحدة) لفقد الواجب في الدرجة القريبى، فلو وجبت عليه بنت لبون فلم يجدها في ماله ووجد حقة أو جذعة ورقى إلى الجذعة، أو وجبت عليه جذعة فلم يجدها ووجد حقة وبنت لبون فنزل إلى بنت لبون لم يميز (في أظهر الوجهين)؛ لاستغنائه عن أحد الجبرائيل أخذاً وإعطاء ببذل الحقة، فأشبهه ما لو صعد أو نزل مع إمكان أداء الواجب. ولأنه في ليس في معنى ما ثبت في الحديث، والزكاة توقفي^(٢).

والثاني: يجوز؛ لأن المتوسط ليست واجب ماله، فوجودها كعدمها، ذكره القاضي ابن كج، ونسبه الإمام إلى القفال.

ومحل الخلاف في الصعود ما إذا طلب جبرائيل، فإن رضي بجبران جاز بالاتفاق.

قوله: "على درجة واحدة" أراد من جهة المعدول إليها لا مطلقاً، حتى لو لزمته بنت لبون فلم يجدها ولا حقة وهو واجد جذعة وبنت مخاض فيجوز ترك النزول إلى بنت مخاض ويصعد إلى الجذعة على الصحيح؛ لأن بنت المخاض وإن كان أقرب

(١) النجم الوهاج (١٤٣/٣).

(٢) العزيز (٣٦٦/٥) و (٣٦٧/٥) والمجموع (٣٥٩/٥).

إلا أنها ليست في الجهة المعدول إليها^(١). ومن صرح بمسألتنا هذا: الشيخ أبو عبد الله الصيدلاني والشيخ أبو الفرج الكرخي والشيخ أبو المكارم الدمشقي.

(ولا يجوز طلب الجبران إذا أخرج بدل الجذعة ثنية في أحسن الوجهين)^(٢) لأن الجبران خلاف الأصل فلا يجاوز [به] الأسنان المنصوصة في الزكاة، وقد مر أن الثنية خارجة عنها، فأشبهه مالمو أخرج فصيلاً لم يبلغ أسنان الزكاة مع الجبران وأنه لا يجوز، ولأنهما متقاربتان في القوة والمنفعة، مع أن الثنية أقرب إلى الهرم.

والثاني: يجوز طلب الجبران؛ لزيادتها بسنة، فأشبهه مالمو أخرج الجذعة عن الحققة، وإلى هذا يميل كلام العراقيين ونسبه المصنف في العزيز إلى ظاهر النص، واختاره النووي متسبباً إلى الجمهور^(٣).

أما لو أخرجها بلا جبران فلا خلاف في الإجزاء؛ لأنه زاد خيراً.

(ولا يجوز إخراج شاة وعشرة دراهم عن جبران واحد)؛ لأن الشارع إنما خير بين شاتين وعشرين درهماً، وهذه خيرة ثالثة لم تثبت من الشارع فتكون بمنزلة كفارة واحدة؛ فإنه لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة^(٤). نعم لو كان المالك هو الآخذ ورضي بالتبعض جاز؛ لأنه حق له، وله إسقاطه من أصله^(٥).

(ويجوز إخراج شاتين وعشرين درهماً عن جبرائين) دفعة واحدة؛ لأن كل واحد منهما مستقل بالحكم، فأشبهه مالمو أطعم عشرة مساكين في كفارة وكسى عشرة في الأخرى. وكذلك لو أخرج في ثلاث جبرانات شاتين وأربعين درهماً، أو أربع شياه وعشرين درهماً. والشاة ههنا كالشاة المأخوذة في خمس من الإبل، وإن كان المخرج المالك. وإن كان المخرج الساعي فالاعتبار بما يرضى به رب المال.

(١) العزيز (٣٦٧/٥)

(٢) قال النووي: إذا وجبت عليه جذعة فأخرج بدلها ثنية ولم يطلب جبراناً جاز. الروضة (١٦٢/٢)

(٣) العزيز (٣٦٦/٥)، والمجموع (٣٥٩/٥).

(٤) العزيز (٣٦٩/٥).

(٥) روضة الطالبين (١٦٣/٢)، والمجموع (٤٠٩/٥)، وينظر: العزيز (٣٦٩/٥).

وشرط الدراهم: كونها نقرة^(١) قطعاً، وكذا دراهم الشريعة حيث وردت.

فرع: لو وجبت عليه بنت لبون ولم يجدها وعنده ابن لبون وخقة فأراد أن يعطي ابن لبون مع الجبران، فعن القاضي ابن كج: الجواز؛ ولأن الشرع نزلته منزلة بنت المخاض في خمس عشرين، وعن الشيخ أبي المكارم: المنع، واليه يميل كلام المصنف في العزيز^(٢).

(فصل: لا زكاة في البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها بيع) وهو الذي تمت له سنة وطعن في الثانية، سمي تبيعاً؛ لعدم [مفارقته] أمه غالباً في التردد فكأنه تابع لها، وقيل: ؛ لأن قرنه يكاد يساوي أذنه كالتابع للشيء، والأثنى تبعية.

قوله: "تبيع" بيان لأقل ما يميز عنها، فلو أخرج تبعية أجزاء وتكون أولى؛ للأثوثة، وكذا لو أخرج مسناً أو مسنة.

(ولا زيادة حتى تبلغ أربعين، ففيها مسنة، وهي التي تمت لها مستان) وطعنت في الثالثة، سميت مسنة؛ لأن سننها متكاملة في تلك المدة، والذكر مسناً^(٣).

(ولا زيادة حتى تبلغ ستين، ففيها تبعان، ثم يستقر الحساب: ففي كل ثلاثين بيع، وفي كل أربعين مسنة)؛ وذلك لما روى مالك عن طاوس بن كيسان^(٤) عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: «أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً، تَبِيعًا، وَمِنْ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً، مُسِنَّةً. وَأَتَى بِهَا دُونَ ذَلِكَ، فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا. وَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ شَيْئًا»^(٥).

(١) قال المطرزي في المغرب في ترتيب المغرب (ص ٤٧٣): «وَالنَّقْرَةُ الْقِطْعَةُ الْمَذَابِيَةُ مِنَ الْفِضَّةِ أَوِ الذَّهَبِ وَيُقَالُ نَقْرَةٌ فُضَّةً هَلْ الْإِصْفَاءُ لِلْيَتَامَى»، وكذا بقية اللغويين، ومراد الشارح هنا الفضة، فلعله أخذها من اللغة الفارسية ففيها النقرة هي الفضة.

(٢) العزيز (٣٦٩/٥)، وروضة الطالبين (١٦٤/٢).

(٣) العزيز (٣٣٦/٥).

(٤) هو طاوس بن كيسان البجلي المكنى بأبي عبد الرحمن، الفارسي الأصل، علم اليمن سمع زيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة وابن عباس، وقد أدرك خمسين صحابياً، توفي سنة (١٠٦ هـ) بمكة. ينظر: سير أعلام (٣٨/٥) شفرات الذهب (١٣٣/١)، طبقات الحفاظ (٤١).

(٥) تمام الحديث: «حَتَّى أَلْقَاءَ فَأَسْأَلُهُ»، قَتَوِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، الحديث في موطأ مالك (٢٥٩/١)، رقم (٦٩٨)، ومسنَد الشافعي - ترتيب السندي (٢٣٧/١)، رقم (٦٤٨)، والسنن الكبرى (١٦٥/٤)، رقم (٧٢٩٠)، قال النووي: حديث معاذ مشهور رواه مالك في الموطأ وأبو داود والترمذي والنسائي وآخرون، قال الترمذي: هو حديث حسن، قال: وروى مرسلًا وهو أصح، وقد رواه الترمذي وغيره عن حديث عبد الله بن مسعود أيضاً إلا أن إسناده حديث ابن مسعود ضعيف. المجموع (٤١٦/٥).

قال الشافعي: وطاوس وإن لم يلق معاذاً إلا أنه يائي، وسيرة معاذ بينهم مشهورة^(١).

فرع: لو أخرج تبعين بدل مسنة في أربعين جاز عند الجمهور، وقال صاحب التهذيب: لا يجوز؛ لأن العدد لا يقوم مقام السن، كما لو أخرج عن ست وثلاثين بتي مخاض^(٢).

ولك أن تقول: هذا يخالف ذلك، فإن التبعين يجزئان عن ستين، فعن أربعين أولى، ويتنا مخاض ليستا من فرض نصاب.

(ويتغير الواجب بزيادة عشر عشر) ففي سبعين تبع ومسنة، وفي ثمانين مستان، وفي تسعين ثلاثة أتبع، وفي مائة مسنة وتبعان، وهكذا أبداً^(٣).

واعلم: أنه لا مدخل للجبران في زكاة البقر والغنم؛ لأن السنة لم يرد به إلا في الإبل، وليس هو بموضع القياس^(٤).

(فصل: لا زكاة في الغنم حتى تبلغ أربعين، ففيها شاة، وليكن جذعة من الضأن أو ثنية من المعز) وقد مر تفسيرهما، ولا يجزىء الذكر منها على ما سيأتي.

(ولا زيادة حتى تبلغ مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان، ولا زيادة حتى تبلغ مائتين وواحدة، ففيها ثلاث شياه، ولا زيادة حتى تبلغ أربع مائة ففيها أربع شياه، وقد استقر الحساب، ففي كل مائة شاة)^(٥)، هذا مضمون كتاب الصديق إلى أنس بن مالك باليمن كما أخرجه البخاري بطوله^(٦)، قال إمامنا الشافعي: وأهل العلم لا يختلفون في ذلك^(٧).

ولا أثر لسقوط الزكاة بتفريق المال عندنا حتى لو ملك أربعين شاة ببلدين لزمه

(١) الأم (٩/٢).

(٢) المجموع (٤١٦/٥).

(٣) العزيز (٣٣٥/٥).

(٤) المذهب (١٤٨/١)، والعزيز (٣٣٥/٥)، والمجموع (٣٦٨/٥).

(٥) المجموع (٣٧٠/٥).

(٦) الحديث في صحيح البخاري، رقم (١٥٥٤)، وينظر: سنن أبي داود، رقم (١٥٦٧)، وسنن النسائي، رقم

(٢٤٤٧).

(٧) الأم: للشافعي (٩/٢).

الزكاة، ولا لزيادته حتى لو كان له ثمانون شاة كل أربعين منها يبلد، لم يلزمه إلا شاة واحدة تباعدت المسافة أو تقاربت.

ولنا وجه يوافق مذهب أحمد: أنه إذا تباعدت المسافة جعلت كملك رجلين، ففي الثمانين في البلدين تجب شاتان.

لنا: الإجماع على أن الدنانير والدرهم إذا كانت ببلدين لا تصير كملك رجلين، فكذلك الماشية^(١).

(فصل: إذا اتحد نوع ماشيته أخذ الفرض منه) بلا تردد؛ إذ الموجود مشترك بين الواجب وغيره، فلا معنى للعدول إلى غيره، فيؤخذ العراب من العراب، والجاموس من الجاموس، والأرحبية^(٢) من الأرحبية، والمهرية من المهرية^(٣)، والضأن من الضأن، والمعز من المعز^(٤).

(وأصح الوجهين أنه يجوز أخذ المعز من الضأن وبالعكس بشرط رعاية القيمة؛ لأنهما من جنس واحد فأشبه المهرية مع الأرحبية ألا ترى أنه يكمل نصاب أحدهما بالآخر: فلو ملك أربعين من الضأن الوسط فأخرج ثنية من المعز الشريفة تساوي جذعة من الضأن الذي يملكه من الماشية جاز، وكذا بالعكس.

والثاني: لا يجوز؛ كالإبل عن الغنم وعكسه.

(١) ينظر: الأم (١١/٢)، وأسنى المطالب (٣٧٣/١)، وشرح البهجة (١٣٦/٢).

(٢) نسبة إلى أرخب وهو قبيلة من همدان قال الزبيدي: الأرحبية: إبل كريمة منسوبة إلى بني أرخب من بني همدان وعليه اقتصر الجوهري، ونقله الشريف الغرناطي في شرح مقصورة حازم. تاج العروس (٥٢١)، ولسان العرب (٤١٣/١)، ومعجم البلدان (١٤٤/١).

(٣) والمهرية بسكون الهاء مع فتح الميم منسوبة إلى مهرة بن حيدان، وهي بلدة من عمان، وقيل: هي من قضاة باليمن، وقيل: وهي نجائب لا يعلمها شيء في سرعة جرياتها وهذه هي المسميات بالإبل العراب لكونها إبل العرب. حاشية البجيرمي على الخطيب (٣٢٩/٢).

وقال ياقوت الحموي: قال العمراني: مهرة بلاد تنسب إليها الإبل، قلت: هذا خطأ، إنها مهرة قبيلة وهي مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاة تنسب إليهم الإبل المهرية، وباليمن لهم خلاف يقال بإسقاط المضاف إليه بينه وبين عمان نحو شهر. معجم البلدان (٢٣٤/٥).

(٤) العزيز (٣٨٤/٥).

وعن القاضي حسين وجه: أنه لا يجوز المعز عن الضأن ويجوز العكس؛ لأن المعز دون الضأن في المنافع^(١).

وكلام الإمام يقرب من هذا؛ حيث قال: الضأن أشرف من المعز^(٢).

وتصحيح المصنف جواز أخذ الضأن عن المعز وبالعكس كالمستثنى من قوله: "إذا اتحد نوع ماشيته أخذ الفرض منه".

واعلم: أن كلام العزيز والروضة وشرح المذهب يقتضي ترجيح المنع؛ لأنهم جزموا أولاً بأخذ الفرض عن النوع الموجود ثم حكوا الخلاف عن البغويّ ونسبوا تصحيح الجواز إليه، ويدل على ما ذكرنا كلام التنبيه والتصحيح، وعلى هذا فيكون تصحيح المصنف هنا تبعاً للبغوي؛ لأنه مخالف لما جزم به في العزيز^(٣).

(وإذا اختلف النوع كالضأن والمعز من الغنم) والعرب والجاموس من البقرة، والأرحية والمهريّة من الإبل (فأحد القولين: أنه يؤخذ الفرض من الأغلب) وإن كان الأغبط خلافاً؛ لأن النظر إلى كل نوع مما يشقُّ، فاعتبر فيه الغلبة كما في المركب من الإبرسيم وغيره (فلن استويا أخذ الأغبط) كما لو اجتمع في مائتين من الإبل أربع حقائق وخمس بنات لبون، هكذا قال الأئمة.

ومن قال هناك: "الخيرة إلى المالك" فذلك يقول هنا، فلا تغفل عن منازل الخلاف.

(وأظهرهما أنه يخرج ماشاء بشرط أن يقسط المخرج إلى نوعين باعتبار القيمة)؛ أداء لما يتوجه عليه من فرض الجانبين. وقضية كلامه أن الخيرة في إخراج أحد النوعين إلى المالك، ورجحه الشيخ بدر الدين الزركشي وغيره، وقال المتولي: المذهب أن الخيرة إلى الساعي، واعتمده في العجالة، وهذا هو المختار عندي؛ لأنه منطوق لم يتعارضه إلا

(١) ينظر: حلية العلماء (٤٩/٣)، وذكره النووي مفصلاً في الروضة (١٦٨/٢).

(٢) نهاية المطلب (١٢٨/٣)، رقم المقطع (١٨٣٢)، والعزيز (٣٨٤/٥).

(٣) الروضة (١٦٨/٢)، والعزيز (٣٨٤/٥).

المفهوم، وإذا تعارض [المنطوق والمفهوم] فالأخذ بالمنطوق أولى^(١).

وفي المسألة قول ثالث محكي عن الأم

أنه إذا اختلف الأنواع يؤخذ الفرض من الوسط، كما في الثمار والزرع^(٢).

وجه رابع: أنه يؤخذ من الأجود؛ أخذاً من نصه في اجتماع الحقائق وبنات اللبون^(٣).

وطريقة أخرى: وهي أن محلّ القولين ما إذا لم يحتل المال أخذ واجب كل نوع منه لو كان وحده، فإن احتمل أخذ كذلك بلا خلاف، مثاله: ملك مائتين من الإبل: مائة أرحبيّة ومائة مهريّة، فيؤخذ حقتان من هذه وحقتان من هذه، ولا يجوز أخذ أربع من أحدهما برعاية قيمة الثاني، والمشهور طرد الخلاف^(٤).

(فإن كانت له ثلاثون من المعز وعشر من الضأن فعلى القول الأول يؤخذ المعز؛ لأنه الأغلب).

(وعلى الثاني يؤخذ ماعزة أو ضائنة بقيمة ثلاثة أرباع ماعزة)؛ ليقع كل ربع في مقابلة عشر من المعز (وربع ضائنة)؛ ليقابل ذلك عشر [من] الضأن، كأن كان يساوي آحاد المعز أربعاً أربعاً وآحاد الضأن ثماناً ثماناً، فليكن المخرج ضائنة أو ماعزة يساوي خمسا. وليجيء قول الوسط ههنا^(٥). وعلى الوجه الرابع: يؤخذ الأشرف.

ولو كان له خمس وعشرون من الإبل عشر مهريّة وعشر أرحبيّة وخمس مجديّة^(٦)

(١) فشرط العمل بالمفهوم أن لا يعود على أصله الذي هو المنطوق بالإبطال. البحر المحيط (١٤٧/٥)، والإحكام (٢٥٤/٤).

(٢) الأم (١٢/٢)، وقال الحصكفي: والمصدق لا يأخذ إلا الوسط وهو أعلى الأدنى. رد المحتار على الدر المختار (٢٥١/٣).

(٣) نسب الامام النووي حكاية هذا القول إلى أبي القاسم بن كج. المجموع (٣٧٩/٥).

(٤) العزيز (٣٨٦/٥)، والأم (١٢/٢)، وحاشية الشيرازي على تحفة المحتاج (٢٢٤/٣)، والحاوي الكبير (٧٦/٤)، والروضة (١٦٩/٢)، ومغني المحتاج (٥٥٦/١).

(٥) أي القول المحكي عن الشافعي باختيار الوسط.

(٦) الأصل مجديّة كما جاء في العزيز (٣٨٧/٥) والروضة (١٦٨/٢) والمجموع (٣٧٨/٥) والحاوي الكبير

فعلى القول الأول يؤخذ بنت مخاض أرحبيّة أو مهرية بقيمة نصف أرحبيّة و مهرية لأنها أغلب ولا نظر إلى المجديّة.

وعلى القول الثاني الأظهر يؤخذ بنت مخاض من أي نوع شاء بقيمة خمسى أرحبيّة وخمسى مهرية وخمس مجديّة فإذا كانت قيمة بنت مخاض المهرية عشرة دنانير وقيمة بنت مخاض الأرحبيّة خمسة وقيمة بنت مخاض المجديّة ديناران ونصف أخذ بنت مخاض من أحد أنواعها تساوي ستة دنانير ونصف فتكون مُحسى عشرة ومُحسى خمسة وخمس [دينارين ونصف].

وعلى القول المحكي عن الأم: تؤخذ الأرحبيّة؛ لأنها الوسط، وعلى الوجه الرابع تؤخذ المهرية؛ لأنها الأشرف^(١).

(ولا يؤخذ في الزكاة مريضة ولا معيبة)؛ لأن مبنى الزكاة الرفق بالفقراء، وفي أخذ المريضة والمعيبة إجحاف لهم مع أنه قال أصدق القائلين: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ (البقرة: ٢٦٧).

والمراد بالمرض: ما ظهر أثرا من ضناء وعجف^(٢) ونحوهما، وبالعيب: ما ثبت الرد في البيع.

(إلا إذا كانت ماشيته كلها مراضاً أو معيبة)؛ فإنه لا يكلف إخراج الصحيحة؛ لأن المستحقين إنما اشتركوا في ذلك، فيكون في إخراج الصحيحة إجحاف بالمالك، وقد قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ (التوبة: ١٠٣)، والصحيحة ليست في ماله. فلو كانت متفاوتة في المرض والعيب فيؤخذ منها الوسط؛ جمعاً بين الحقين.

وغيرها، وفي الام (١٠/٢) كتب: (نجدية)، وفي المزني: (عيدية)، ومجديّة منسوبة إلى فحل من الإبل اسمه مجيد. قال المقرئ: والإبل (المجديّة) على لفظ التصغير والنسبة، هكذا هي مضبوطة في الكتب. المصباح المنير (٢/٥٦٤).

(١) هذه الأمثلة ذكرت في العزيز (٣٨٧/٥)، والحاوي الكبير (٧٦/٤)، والروضة (١٦٩/٢) والمجموع (٣٧/٥).

(٢) الضنيّ: السقيم الذي قد طال مرضه وثبت فيه بعضهم لا يشبه ولا يجمعه يذهب به مذهب المصدر وبعضهم يشبه ويجمعه، وأعجفه أي: هزله. مختار الصحاح (١٧٤)، ولسان العرب (٩/٢٣٣ - ٢٣٤) و (١٤/٤٨٦).

ويفهم من كلامه أنه لو لم يكن الصحيح منها إلا قدر الواجب عليه يجب إخراجه، وهو كذلك، وقد صرح به في العزيز؛^(١) لقوله ﷺ: «لا يؤخذ في الصدقة هرمة^(٢) ولا ذات عوار» فقضية هذا أن لا تؤخذ مريضة ولا معيبة أصلاً، فخالفنا فيما إذا كانت ماشيته كلها مراضاً أو معيبة فبقى الباقي على قضية الدليل.

وإن كان الصحيح منها دون قدر الواجب، كما إذا وجبت عليه شاتان في مائتي شاة ولم يوجد فيها [إلا] صحيحة، فقد حكى الإمام عن شيخه الشيخ أبي محمد: أنه تجب عليه صحيحتان ولا تجزؤه صحيحة ومريضة؛ لأنها كما يزكيان ماله تزكى كل واحدة منهما الأخرى، فيلزم أن تزكي المريضة الصحيحة، وهو ممتنع.

وحكى المصنف عن العراقيين والصيدلاني من المراوزة: أنه تجزيه صحيحة ومريضة؛ لأن امتناع إخراج المراض منوط بما إذا وجد الصحاح قدر الواجب^(٣)، ومن هذا يؤخذ بطريق الأولى: أنه لو كان له مائة شاة مراضاً ومائة صحاحاً لا يجوز إخراج صحيحة ومريضة^(٤).

ثم اعلم: أن قياس ما ذكر من تقسيط المخرج على النوعين يقتضي أنه إذا [أخرج] صحيحة من المال المنقسم إلى صحاح ومراض لا يجب أن تكون بقيمة صحاح ماله، بل يتقسط بقيمة إلى الصحاح والمراض^(٥).

مثاله: أربعون شاة نصفها [مراض] ونصفها [صحاح]، وقيمة آحاد الصحاح ديناران ديناران، وقيمة آحاد المراض دينار دينار، أخذ صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة، وذلك بأن تساوي ديناراً ونصفاً.

(١) العزيز (٥/ ٣٧٠).

(٢) قوله: “هرمة” بفتح الهاء وكسر الراء: الكبيرة التي سقطت أسنانها، وقوله: “ذات عوار” بفتح العين المهملة يضمها أي: معيبة، وقيل: بالفتح العيب، وبالضم العور. فتح الباري (٣/ ٣٢٢)، شرح الحديث (١٣٨٧)، المجموع (٥/ ٣٧٣).

(٣) الأم (٢/ ٤٤)، والمجموع (٦/ ٥٧٤)، وتحفة الأحوذى (٣/ ٢٠٤)، والعزيز (٢/ ٤٩١).

(٤) المجموع (٥/ ٣٧٣).

(٥) المهذب (١/ ١٤٨).

ولو كانت الصحاح منها ثلاثين والقيمة ما ذكرناها أخذ [صحيحة] بقيمة ثلاثة أرباع صحيحة وربع مريضة وذلك بأن تساوى ديناراً ونصفاً وربعاً، ولو لم يكن في الأربعين إلا صحيحة أخذ صحيحة بقيمة تسعة وثلاثين جزءاً من أربعين جزءاً من مريضة وجزء من أربعين من صحيحة وذلك بأن تساوى ديناراً وربع عشر دينار، وهذا في شاة مع أربعين.

فإن ملك مائة وإحدى وعشرين شاة فينبغي أن يكون قيمة الشاتين المخرجتين قدر جزء من مائة وإحدى وعشرين من قيمة الجملة، وإن ملك خمساً وعشرين من الإبل فليكن قيمة المأخوذة جزءاً من خمسة وعشرين جزءاً من قيمة الكل، وقس على هذا واجبات سائر النصب^(١).

والكلام في العيب كالكلام في المرض إذا انقسمت ماشيته إلى سليمة ومعيبة^(٢).

(ولا يؤخذ الذكر)؛ لأن الإناث في مظنة الدر والنسل فهي أرفق بالمستحقين (إلا إذا كانت الواجب ذكراً) كالبيع في ثلاثين من البقر، وابن لبون عند فقد بنت المخاض. وهذا الاستثناء يوجب حصر الجواز فيهما، وليس كذلك، بل يجزئ الحق عند فقد بنت المخاض مع وجود ابن لبون مع أنه ليس واجب ماله، وكذلك يجزئ المسن عن بيع، والتبيعان عن مسنة، خلافاً لصاحب التهذيب^(٣).

(ولا إذا تمحضت ماشيته ذكوراً) فلا يكلف عليه إخراج الأنثى (على أظهر الوجهين)؛^(٤) لأن [في] تكليفه تحصيل الأنثى حرجاً وتشديداً، وأمر الزكاة مبني على الرفق، ولهذا يشرع الجبران، وبالقياص على أخذ المريض من المراض، والإطلاق قوله تعالى: ﴿حُدِّمْنَ أَمْوَالَهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ وعلى هذا يؤخذ من [سنة] وثلاثين من ذكور

(١) أربعة من هذه الأمثلة الخمسة موجودة في المجموع (٣٧٣/٥ - ٣٧٤).

(٢) هذه الأمثلة ذكرها الامام الرافعي في العزيز (٣٧١/٥ - ٣٧٢).

(٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢٨/٣).

(٤) قال السيوطي: لا يؤخذ في زكاة الماشية إلا الإناث إلا في مواضع: أحدها: ابن لبون أو حق عند فقد بنت مخاض. الثاني: بيع في ثلاثين من البقر. الثالث: الشاة المخرجة فيلحون خمس وعشرين. الرابع: البعير المخرج كذلك. الخامس: إذا تمحضت ذكوراً. الاشباه والنظائر (٤٤٤).

الإبل ابن لبون قيمته أكثر من قيمة ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين عند فقد بنت مخاض^(١).

والثاني: لا يجوز إخراج ذكر، بل عليه تحصيل أنثى؛ لأن الإناث موردُ النصوص إلا ما كان في معنى المستثنى من الشارع، وما أخذ منه فلا يجوز العدول عنها، وعلى هذا فلا تؤخذ أنثى كانت تؤخذ لو تمحضت إناثاً، بل يقوم ماشيته بتقدير كونها إناثاً، ويقوم [الأنثى] المأخوذة منها، ويعرف نسبتها إلى المجموع، ثم يقدم ماشيته الذكور ويؤخذ عنها أنثى بقيمة ما تقتضيه النسبة.

وكذلك الأنثى المأخوذة من الإناث والذكور تكون كالأنثى المأخوذة من محض الإناث.

وقس طريق التقسيط على ما ذكرنا في الصحاح والمرض.

وفي المسألة وجه ثالث: وهو أنه إن أدى أخذ الذكر إلى التسوية بين النصابين لم يؤخذ، فيؤخذ ابن مخاض من خمس وعشرين، وحق من ست وأربعين، وجذع من إحدى وستين، ولا يؤخذ ابن لبون من ست وثلاثين؛ لأن ابن لبون مأخوذ من خمس وعشرين عند فقد بنت مخاض فيلزم التسوية بين النصابين.

ولك أن تقول: لا تلزم التسوية لا في كيفية الأخذ ولا في المأخوذ. بيانه: أن أخذ ابن لبون من ست وثلاثين مشروط بعدم بنت لبون لا بعدم بنت المخاض، وأخذه من خمس وعشرين مشروط بعدم بنت المخاض لا بعدم بنت لبون، فإذا لا تسوية بينهما في كيفية الأخذ، وإذا أخذت ابن لبون في ست وثلاثين فوق ابن لبون المأخوذ من خمس وعشرين كما أشرنا إليه فقد انتفتت التسوية بينهما في المأخوذ^(٢).

(ولا تؤخذ الصغيرة)؛ لأن النصوص مقتضية لجوبه الأسنان المقدرة (إلا إذا كان

(١) هذا المثال ذكره النووي وقال: هذا الرأي الأصح المنصوص هو جوازه، وهو قول أبي إسحاق وأبي طيب بن سلمة. المجموع (٣٧٥/٥).

(٢) العزيز (٣٧٦/٥).

ماشيته كلها صفاراً) بأن حدثت من الماشية في أثناء الحول فصلات^(١) أو عجول^(٢) أو سخال^(٣) ثم ماتت الأمهات كلها، وتم حولها وهي صغار بعد، وقلنا: إن الحول لا ينقطع بموت الأمهات، أو تملك نصاباً من صغار المعز وحال عليها حول فإنها لم تبلغ سن الإجزاء؛ إذ المجزئ من المعز ما له سنتان، فلا يكلف تحصيل كبيرة (على الجديد) فتؤخذ الصغيرة من الصغار، كما يؤخذ المريضة من المراض.

وفي قول الصديق حيث قال: «وَاللَّهُ لَوْ مَعُونِي عَنَّا قَا^(٤) كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا^(٥)» دلالتان على ذلك:

إحديهما: رواية أداء العناق إلى رسول الله ﷺ، والثانية: إجماع الصحابة؛ لموافقتهم إياه. والقديم: أنه لا يؤخذ إلا كبيرة؛ لأن الأخبار الواردة تقتضي إيجاب الأسنان المقدرة من غير فرق بين أن تكون الماشية كباراً أو صغاراً.^(٦) التفريع: إذا قلنا بالجديد فهل يؤخذ الصغيرة مطلقاً، من أي مال كانت، أم فيه تفصيل؟

اعلم: أن الجمهور قطعوا بأخذ الصغار من الغنم، من غير تردد، واختلفوا في الإبل والبقر على ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يؤخذ الصغار منها، لأنه يلزم منه التسوية بين الثلاثين من البقر

(١) الفصيل: ما فصل عن اللبن من أولاد البقر، والفصيل ولد الناقة إذا فصل عن أمه، والجمع فصلان و فصال. لسان العرب (٥٢٢/١١).

(٢) العجل: ولد البقرة، والجمع عجلة وهو العجول والأنثى عجلة. لسان العرب: (٤٢٩/١١)، وغتار الصحاح (١٧٥).

(٣) السخلة: ولد الغنم من الضأن والمعز ساعة وضعه ذكراً كان أو أنثى، وجمعه سخل بوزن فلس و سخال بالكسر. لسان العرب (٣٣٢/١١)، مادة: (س خ ل)، وغتار الصحاح (١٢٢).

(٤) العناق: هي الصغيرة من المعز لم تبلغ سنة، مغني المحتاج (٥٥٧/١)، ولسان العرب (٢٧٥/١٠).

(٥) صحيح البخاري، رقم (١٤٠٠)، وسنن أبي داود، رقم (١٥٥٦)، وصحيح مسلم، رقم: (٣٢) - (٢٠)، لكن في رواية مسلم بلفظ (عقالاً). ومعنى عقالاً: زكاة العام. شرح النووي على مسلم (٢٠٨/١)، والقاموس الفقهي (٢٥٩/١).

(٦) المجموع (٣٧٧/٥).

وأربعين بأخذ العجل، وبين خمس وعشرين من الإبل وإحدى وستين بأخذ الفصيل، ولا سبيل إلى التسوية بين النصابين، وهذا اختيار أبي عباس وأبي إسحاق، وعلى هذا فيؤخذ كبيرة بالقسط، ولا يكلف بكبيرة يؤخذ من الكبار^(١).

والثاني: لا يؤخذ الفصيل فيما دون إحدى وستين وفيها؛ لأن اختلاف الواجب فيهما إنما هو بالسن، فلو أخذ لسوى بين القليل والكثير، أما إذا جاوز ذلك فيكون الاعتبار بالعدد فيشبه الغنم وكذلك البقر، وبه قال الصيمري وابن عبدان.

والثالث: يؤخذ الصغار منها مطلقاً اعتباراً بجنس المال كما يؤخذ من الغنم، لكن يجتهد الساعي ويحترز عن التسوية، فيأخذ فصيلاً في النصاب الثاني فوق الذي يأخذ في النصاب الأول، وفي الثالث^(٢) فوق الذي في الثاني، وكذلك في أخذ العجول من البقر، وهذا ما اختاره الشيوخ، كالصيدلاني وأبي زيد، وصححه الإمام والغزالي ومال إليه صاحب التهذيب، وهو الأقوى^(٣).

وإن قلنا بالقديم: فيؤخذ كبيرة هي دون الكبيرة المأخوذة من الكبار في القيمة فيتقسط عليها، فإن لم يجد كبيرة بها يقتضيه التقسيط تؤخذ منه القيمة للضرورة^(٤).

(ولا يؤخذ الربى) بضم الراء وتشديد الباء (وهي حديث العهد بالتاج)^(٥) سميت ربى؛ لأنها في الرتبة، وهي: نفاس المواشي. يقال: هي في ربّاتها، كما يقال: المرأة في نفاسها، وقيل لأنها تربي ولدها والجمع ربّيات بالضم.

قال الأزهري^(٦): وهذا الاسم يطلق عليها إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها، قال

(١) المجموع (٣٧٨/٥)، ومغني المحتاج (١/٥٥٧).

(٢) النصاب الأول: خمس وعشرون إبلاً، النصاب الثاني: هو ست وثلاثون إبلاً، النصاب الثالث وهي ست وأربعون إبلاً.

(٣) المجموع (٣٧٨/٥). وينظر: العزيز (٥/٣٨٢-٣٨٠).

(٤) العزيز (٥/٣٨٠).

(٥) الزاهر (١/١٤٣)، وتحريم ألفاظ التنبيه (١٠٧)، والمطلع (١٢٧)، ولسان العرب (١٤/٣٠٧).

(٦) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة، الأزهري أبو منصور العلامة اللغوي الشافعي، كان رأساً في اللغة والفقه، ثقة، ثبتاً، من آثاره: تهذيب اللغة، وتفسير ألفاظ المزني، وعلل القراءات، توفي سنة (٣٧٠) الهجرية. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٣١٥)، وطبقات الشافعية للشارح (٩٤)، وشدرات الذهب (٣/٧٢)، وهدية العارفين (٢/٤٩).

الجوهري: إلى تمام شهرين، وهو اختيار القاموس^(١)، ويكون ذلك في الغنم على ما فسرته في العزيز^(٢)، وقيل: في الإبل والبقر أيضاً.

وإنما لا يؤخذ؛ لأنها من كرائم الأموال، وقد نهى عن أخذها.

(ولا الأكولة، وهي: المسمنة للأكل) على ما فسرته أبو عبيدة، وقال شمر: قال غيره: أَكُولَةُ غَنَمِ الرَّجُلِ: الْحَصِيُّ وَالْهَرَمَةُ وَالْعَاقِرُ^(٣).

وإنما لا يؤخذ؛ لما روي عن عمر: «أنه نهى ساعيه سفيان بن عبد الله^(٤) عن أخذ الأكولة».

(ولا الماخض وهي: الحامل)؛^(٥) لأن في أخذها إجحافاً بالمالك؛ لاشتغالها على حيوان آخر

لم يجب عليه، وروي: «أنه ﷺ نهى عن أخذ الشافعة^(٦) وهي التي في جوفها ولد.

قال الشيخ كمال الدين في النجم الوهاج: والتي طرقها الفحل هنا كالمحققة الحمل؛ لأن الغالب في البهائم العلوق^(٧).

ولو كانت ماشيته كلها حوامل لم يكلف بإخراج حامل، ويعفى عن هذا الوصف كما يعفى عن الوقص؛ إذ في إيجابها إيجاب حيوانين، بخلاف ما إذا كانت كلها سماناً؛ فإنه يطالب بسمينة، ويعمل السمن كجودة النوع.

(ولا خيار المال) وهو: فحل الغنم المعد للضراب؛ لأنه [كريم] أيضاً، «وقد نهى عمر ساعيه عن أخذه».

(١) الرُّبَى: التي في البيت للْبَن، وقيل: الحديثة التَّاج. الزاهر (١/١٤٣)، والمغرب (١/٣١٥)، وكتاب العين (٨/٢٥٧)، والفاقي في غريب الحديث لمحمود بن عمر الزخشي، بتحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية - دار المعرفة - لبنان: ٥٧/٣، والصحاح (١/١٣١)، والقاموس (ص: ٨٧).

(٢) العزيز (٥/٣٧٩).

(٣) تهذيب اللغة (١٠/٢٠٠)، والزاهر (١/١٤)، ولسان العرب (١١/٢١)، والنهاية (١/٥٨).

(٤) سفيان بن عبد الله الثقفي الصحابي، والحديث صحيح كما قال النووي في المجموع (٥/٣٨٢)، وينظر: موطأ مالك، رقم (٦٠١)، ومسنند الشافعي (١/٩٠) والأم (٢/١٠) وسنن البيهقي الكبرى (٤/١٠٠)، رقم (٧٠٩٢) والعزيز (٥/٣٧٩).

(٥) مختصر المزني (٤٢)، وقال مالك: هي الحامل. قال أبو عبيد: هي التي قد أخذها المخاض لتضع. غريب الحديث لابن سلام (٢/٩١).

(٦) روى النسائي بمعناه في السنن الكبرى، رقم (٢٢٥٤)، وفي سنن أبي داود، رقم (١٥٨١).

(٧) النجم الوهاج (٣/١٥٠).

وقد يقال: أراد بخيار المال كل ما هو مختار عند المالك، فيكون من عطف العام على الخاص.

(إلا أن يرضى المالك ببذلها)؛ لأنه متطوعٌ بالزيادة محسنٌ بالإرفاق مع الفقراء، وقد قال الله تعالى: ﴿مَاعَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾. (التوبة: ٩١)

فان قلت: قد مرَّ أن الذكر لا يؤخذ في الزكاة، وقد فسرت خيار المال بفحل الغنم فكيف يصح إطلاق قوله: "إلا إذا رضي المالك ببذلها"؟

قلنا: لا مانع من ذلك؛ لأن معنى قوله: "ولا خيار المال" أي: حيث يجوز أخذه بأن تمحضت ذكوراً، ولا بأس بأن يجمع في حكم ما هو جوازُهُ مشروط بشيء وما هو جائزٌ على الإطلاق.

(فصل) في بيان الخلطة^(١) وهي: أحد أصول الزكاة، ولها أثر في التقليل والتكثير والإيجاب.

والأصل فيها ما روي عن حديث أنس أن النبي ﷺ قال: «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة»^(٢)، قال الأئمة: هذا نهى عنه للساعي والمالك عن الجمع والتفريق الذين يقصد بهما الساعي والمالك تكثير الصدقة وتقليلها.

مثال جمع الساعي: أن يكون لأحد المالكين عشرون من الغنم، وللآخر عشرون، وهي متفرقة، فأراد الساعي أن يجمع بينهما؛ ليأخذ منها شاة.

ومثال تفريقه: أن يكون لهما ثمانون مختلطة فأراد تفريقهما؛ ليأخذ شاتين.

وأما جمع المالك مثل: أن يكون لأحد المالكين أربعون، وللآخر أربعون، [فأراد] الجمع؛ لثلا يأخذ منها شاتين.

ووجه الاستدلال عن الحديث المذكور؛ أنه لو لم يكن للخلطة أثرٌ لما كان للنهي عن الجمع والتفريق معنى.

(١) الخليطان: الشريكان لم يقتسما الماشية وتراجعهما أن يكونا خليطين في الإبل تحب فيها الغنم فتوجد الإبل في يدهما فتؤخذ منه صدقتها فيرجع على شريكه بالسوية. لسان العرب: (٢٩٢/٧).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، رقم (١٤٥٠)، وسنن أبي داود، رقم (١٥٦٧) ومسند أحمد، رقم (٧٢).

ثم الخلطة على نوعين^(١): خلطة الاشتراك، ويقال لها: خلطة الأعيان وخلطة الملك.

وخلطة الجوار، ويقال لها: خلطة الأوصاف.^(٢)

وقد جمعها المصنف في هذا الفصل مبتدئاً بخلطة الاشتراك؛ لأصالتها بالنسبة إلى الأخرى، وقال:

(إذا اشترك اثنان فصاعداً في نصاب من الماشية بإرث أو ابتياع) أو أتهاب أو وصية (زكّياها زكاة رجل واحد)؛ لإطلاق قوله ﷺ: «في كل خمس شاة، وفي كذا كذا»، ولم يفرق بين كونه لملك أو مالكين، فلو كان جملة المال أربعين من الغنم تجب فيها شاة، ولو انفرد كل واحد بنصيبه لما وجب شيء.

ولو كان جملة ثمانين تجب فيها شاة، ولو انفرد كلٌّ منهما بأربعين لوجب على كل واحد منهما شاة، فهذا معنى قوله: «زكّيا زكاة رجل واحد».

ويشترط كون الشائع نصاباً، كما أشار إليه بقوله: (ولو خلط المالكين خلطة جوار فكذاك) زكّيا زكاة رجل واحد بالإجماع، كما نقله الشيخ أبو حامد وابن المنذر.

وقد شذ الحنّاطي بنقل وجه: أن خلطة الجوار لا أثر لها^(٣)، وزيّفه^(٤) الجمهور.

ويشترط كون المخلوط نصاباً كالشائع، فلو خلط اثنان كل تسعة عشر نعجة بمثلها للآخر وانفرد كل منهما بشاة فلا زكاة، فلو خلط الشاة بالشاة ولو منفردتين عن سائر المال زكّيا الأربعين.

(ويشترط في الحاليتين) أي: في خلطة الاشتراك وخلطة الجوار (أن يكونا من أهل وجوب الزكاة، فلو كان أحدهما ذمياً أو مكاتباً لم تؤثر الشركة ولا الخلطة)، بل لو كان نصيب الحر المسلم نصاباً، زكّيا زكاة الانفراد، وإلا فلا شيء؛ لأن من ليس من أهل وجوب الزكاة لا يجوز أن يكون ماله سبباً لوجوب الزكاة على الآخر.

(١) العزيز (٣٩٠/٥)، والأم (١٥/٢)، والمجموع (٣٨٩/٥)، ومغني المحتاج (٥٥٩/١).

(٢) قال أبو عبد الله البعلي: سميت خلطة أعيان؛ لأن أعيانها مشتركة، وسميت الثانية خلطة أوصاف؛ لأن نصيب كل واحد موصوف بصفة تميزه عن الآخر واشتركا في المراح والمسرحة والمشرية والمحب والراعي والفحل. المطلع على أبواب المقنع (١٢٧).

(٣) العزيز: (٣٩٠/٥)، والمجموع: (٣٨٩/٥).

(٤) أي رده الجمهور، يقال زافت عليه دراهمه أي صارت مردودة لغش فيها. لسان العرب: (١٤٣/٩).

وحكم [المال] الموقوف ومال بيت المال كمال الذمي والمكاتب في عدم تأثير الخلطة^(١).
(ويشترط في خلطة الجوار أن لا يتميز المالان في المشرع) وهو موضع شرب الماء للمواشي عللاً ومهلاً^(٢).

والمراد بعدم التمييز: أن يستقى أو يسقى من ماء واحد من نهر أو عين أو بئر أو حوض أو مياه متعددة، ولا يختص أحدهما بموضع للاستقاء أو السقي (والمراح) بضم الميم، هو الموضع الذي تأوي إليه ليلاً^(٣).

فلو كان يختص غنم أحدهما بمراح وغنم الآخر بمراح آخر، لم تثبت الخلطة، وإن كانا يخلطان نهراً.

(والمسرح) - بضم الميم وفتحها، والفتح أفصح - هو الموضع الذي تجيء إليه بماشية من المراح قطعة قطعة، وتقف أوائلها حتى تلحق أو آخرها، فإذا اجتمعت الكل امتدت إلى المرعى، أي: المرتعى، وقيل: يطلق هذا الاسم على ذلك الموضع والمرعى نفسه؛ لأن الماشية مسرحة إليهما، وقيل: يختص بالمرعى، وقيل: هو طريقها إلى المرتعى، وليس اختلافاً في الحقيقة، بل كل منهما يشترط اتحادهما^(٤).

(وموضع الحلب)^(٥) - بفتح اللام ويحكى إسكانها - أراد به المكان الذي يجلب فيه الماشية، لا الجفنة المحلوب فيها، فلو حلب هذا ماشيته في أهله وذاك ماشيته في أهله لم يثبت حكم الخلطة.

وإنما اشترط اتحاد المالين في هذه الأمور؛ لأنه إن تميز مال كل واحد بشيء مما ذكر،

(١) العزيز (٣٩٢/٥)، والمجموع (٣٩١/٥).

(٢) العلل: الشربة الثانية، وقيل الشرب بعد الشرب. لسان العرب (٤٦٧/١١).

(٣) النهاية في غريب الأثر (٢٧٣/٢)، ولسان العرب (٤٦٥/٢).

(٤) هذه الشروط الأربعة متفق عليها: أحدها اتحاد المراح. الثاني: اتحاد المشرب بأن تسقى غنمها من ماء واحد نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة بحيث لا تختص غنم أحدهما بالشرب من موضع وغنم الآخر من غيره. الثالث: اتحاد المسرح وهو الموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق إلى المرعى. الرابع: اتحاد المرعى وهو المرتع الذي ترعى فيه. المجموع (٣٩١/٥).

(٥) الحلب بفتح اللام: اللبن المحلوب، وهو أيضاً المصدر. لسان العرب (٣٣٥/١).

لم يصير المالان كمال واحد في المؤن.

قال المصنف في الشرح الصغير: وليس المراد أن لا يكون لها إلا مشروع أو مرعى أو مراح واحد بالذات، بل لا بأس بتعددتها ولكن ينبغي أن لا يختص ماشيةً هذا بمراح أو مسرح وماشيةً ذاك بمراح أو مسرح.

وقضية اقتصاره على الأمور المذكورة والآتية أنه لا يشترط اتحادهما في الحالب، وهو كذلك على الأظهر.

وعن الصيدلاني: اشتراط الاتحاد فيه أيضاً على معنى أنه لا يجوز أن ينفرد أحدهما بحالب يمتنع عن حلب ماشية الآخر^(١).

والأظهر عدم اشتراط اتحادهما في المحلب^(٢) أيضاً كما في آلة الجز^(٣)؛ فإن كلاً منهما نوع انتفاع. وعن أبي إسحاق: يشترط، على معنى: أنه لا يجوز أن ينفرد أحدهما بمحلب أو محالب ممنوعة عن الثاني^(٤).

وعلى هذا هل يشترط خلط اللبن، أم يجوز أن يحلب أحدهما في الجفنة ويفرغها ثم يحلب فيها الآخر؟

فيه وجهان: أظهرهما: عدم الاشتراط؛ فإن لبن أحدهما قد يكون أكثر فيمتنع القسم؛ لعدم العلم بمقارنين^(٥).

وقيل: يشترط ثم يتساحون في القسم؛ كأزواد المسافرين، فأنهم يختلطون ثم يأكلون وفيهم الزهيد والرغيب.

(والأظهر) من الوجهين: (أنه يشترط أن لا يتميز الراعي والفحل)؛ كما في المراح

(١) العزيز (٣٩٧/٥).

(٢) المطلع (١٢٧)، والمجموع (٣٩٢/٥).

(٣) الجز وهو قَصُّ الشَّعَرِ والصُّوف. ينظر النهاية في غريب الحديث (٢٦٨/١)، ولسان العرب (٣٢١/٥).

(٤) وهو الشرط التاسع للخلطة عند أبي إسحاق الشيرازي: المهذب (١٥١/١)، وللتوسع في المسألة ينظر:

المجموع (٣٩٠/٥).

(٥) المجموع (٣٩٢/٥)، والعزيز (٣٩٩. ٣٩٨/٥).

والمسرح، وقد روي عن سعد بن أبي وقاص^(١) عن النبي ﷺ قال: «الخليطان ما اجتماعا في الحوض والفحل والراعي»^(٢).

والمراد باتحاد الراعي: أن لا يختص أحدهما براع، ولا شك في أنه لا بأس بتعدد الرعاة.

والمراد باتحاد الفحول: أن تكون مرسله بين ماشيتها ولا يختص واحد منهما ماشيته بفحل، ولا يشترط اشتراكهما في الفحول قطعاً.

والثاني: لا يشترط؛ لأن الافتراق فيهما لا يرجع إلى نفس المال، فلا يضر ذلك بعد اجتماع المالكين في كل ما ذكر. نعم، يشترط اتحاد المنزى^(٣) على الوجهين.

ومحل الخلاف في الفحل عند اتحاد النوع، أما إذا اختلف النوع كالضأن والمعز، والعراب والجاموس، فلا يضر تمييز الفحول قطعاً؛ للضرورة.^(٤)

(وأنه) أي: والأظهر من الوجهين (أنه لا يشترط نية الخلطة)؛ لأن الخلطة إنما تؤثر في جهة خفة المؤنة باتحاد المرافق، وذلك حاصل بدون النية.^(٥)

والثاني: يشترط؛ لأن أمر الزكاة يختلف بها قليلاً وتكثريراً، ولا ينبغي أن يكثر إلا بقصده، ولا أن يقل إذا لم يقصد؛ محافظة على حق الفقراء.^(٦)

اعلم: أنه بقيت في حكم خلطة الماشية مسائل لم يُشر إليها المصنف.

ونحن نشير إليها وجيزاً من الوسيط والبسيط:

(١) هو سعد بن مالك بن وهيب ويقال أهيب أبو إسحاق القرشي الزهري، شهد بدرًا وروي عن سعيد بن المسيب يقول: سمعت سعداً: ما أسلم أحد إلا في اليوم الذي أسلمت ومكثت سبعة أيام وإني لثالث الإسلام، أحد العشرة المبشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثيرة. قال له رسول الله يوم أحد: "إرم فذاك أبي وأمي"، مات بالعقيق سنة خمس وخمسين على المشهور وهو آخر العشرة وفاة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٣/٤)، وتقريب التهذيب (١/٢٣٢)، والكاشف (١/٤٣٠)، وتهذيب الكمال (١٠/٣١٠).

(٢) رواه الدارقطني في سننه (٢/١٠٤)، وسنن البيهقي الكبرى (٤/١٠٦)، رقم (٧١٢٥)، قال العيني:

الحديث ضعيف لأن فيه عبد الله بن لميعة. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩/١٢).

(٣) المنزى: موضع إنزال الفحل. منه. بهامش النسخة (٢٧٢٥) اللوحة: (١٣١).

(٤) (المعز) (٥/٣٩٤-٣٩٥).

(٥) المعز (٥/٣٩٩)، وروضة الطالبين (٢/١٧٢).

(٦) ينظر: الأم (٢/١٦)، والمهذب (١/١٥١)، والمجموع (٥/٣٩)، ومغني المحتاج (١/٥٥٩).

أحدها: في انفراد الخلطة والاجتماع في حول واحد: فإن انعقد الحول على الانفراد ثم خلطاً: بأن ملك رجلان كل واحد أربعين شاة غرة المحرم، وخلطاً غرة الصفر، فالجديد: أنه لا تثبت الخلطة في السنة الأولى؛ بل يجب على كل واحد في آخر الحول شاة، وهي فيما بعده من الأحوال نصف شاة؛ تغليياً للانفراد.

والقديم: أنه يثبت، فيجب على كل واحد نصف شاة أبد.^(١)

وإن اختلف حولهما: بأن ملك أحدهما غرة المحرم، والآخر غرة الصفر، وخلطاً غرة ربيع الأول فطريقان:

أحدهما: جري القولين: الجديد يجب على كل واحد عند انقضاء حوله شاة، ونصف شاة على القديم.^(٢)

والطريق الثاني: أن الخلطة لا تثبت أبداً؛ لتقاطع أواخر الأحوال، ومهما ارتفعت الخلطة قبل تمام الحول فعلى من كان نصيبه نصاباً زكاة الانفراد إذا تم الحول من يوم الملك، لا من يوم الارتفاع.^(٣)

الثانية: في اجتماع المنفرد والمختلط في ملك واحد: فلو خلط عشرين بعشرين لغيره وانفرد بأربعين ففي المسألة قولان:^(٤)

أحدهما: أن الخلطة خلطة ملك، فكأنه خلط الستين بعشرين، فيجب عليهما شاة، ثلاثة أرباعها على صاحب الستين، وربعها على صاحب العشرين، هذا نصه في المختصر، واختاره الأكثرون.^(٥)

والثاني: أنها خلطة عين، فلا يتعدى إلى غير المخلوط، وعلى هذا فيجب على صاحب العشرين نصف شاة بلا خلاف، وما الذي يجب على صاحب الستين؟ فيه خمسة أوجه:

(١) العزيز (٤٣٩/٥).

(٢) المذهب (١٥١/١)، والعزيز (٤٤٧/٥)، والمجموع (٣٩٥/٥)، وروضة الطالبين (١٧٦/٢).

(٣) الوسيط (٤٢٧/٢).

(٤) العزيز (٤٦٩/٥ - ٤٧٠).

(٥) ينظر: الحاوي الكبير (١١٢/٤)، والمجموع (٤٠٢/٥).

أحدها: يجب عليه شاة؛ تغليبا لجانب الانفراد^(١).

والثاني: ثلاثة أرباع شاة، كما في القول الأول؛ تغليبا لجانب الخلطة^(٢).

والثالث: خمسة أسداس الشاة ونصف سدس؛ جمعا بين اعتبار الخلطة والانفراد.

والرابع: شاة وسدس: نصف شاة في العشرين المختلطة وثلاثا شاة في الأربعين المنفردة.

والخامس: شاة ونصف: شاة في الأربعين المنفردة، ونصف في العشرين المختلطة.

وهذا أضعف الوجوه، والأول أقواها^(٣).

فلو خلط عشرين بعشرين لغيره ولكل واحد أربعون فعلى القول الأول: يجب عليهما شاة على كل منهما نصفها، لأن المجموع مائة وعشرون.

وعلى القول الثاني^(٤): يجري الوجوه الخمسة، لكن يختلف المقدار في بعضها، فأنبهك عليه:

أولها: أن على كل واحد منهما شاة؛ تغليبا للانفراد.

وثانيها: ثلاثة أرباع شاة؛ تغليبا للخلطة.

وثالثها: خمسة أسداس شاة ونصف سدس؛ جمعا بين الاعتبارين.

ورابعها: شاة وسدس.

وخامسها: ^(٥) شاة ونصف^(٦).

ولو خلط خمسة عشر من الغنم بخمسة عشر لغيره وانفرد بخمسين، فإن قلنا: الخلطة

خلطة عين لا يتعدى غير المخلوط فلا شيء على صاحب الخمسة عشر، وعلى صاحبه

زكاة خمس وستين، وهي شاة.

(١) العزيز (٤٧١/٥)، والمجموع (٤٠٢/٥).

(٢) العزيز (٤٧٢/٥).

(٣) العزيز (٤٧٣، ٤٧٢/٥)، والوسيط (٤٢٩/٢)، والمجموع (٤٠٢/٥)، والروضة (١٨١/٢).

(٤) القول الثاني وهي القول بخلطة عين والقول الاول خلطة ملك.

(٥) ذكر النووي سبعة آراء: خمسة منها ذكره المصنف، أما الإثنان الذي لم يذكرهما: ١- على كل واحد نصف شاة

وكان الجميع مختلط ٢- على كل واحد خمسة أسداس فقط حصة العشرين منها سدس، كأنه خالطها بالجميع.

للمجموع (٤٠٢/٥)، والروضة (١٨٢/٢).

(٦) ينظر: الوسيط للغزالي (٤٢٩/٢).

وإن قلنا: الخلطة خلطة ملك يتعدى على غير المخلوط فيجعله كأن الخمسين مضمومة على ثلاثين، ونصيب صاحب الأكثر خمس وستون، ونصيب الآخر خمسة عشر، فالمجموع ثمانون وواجبها شاة، فيجب على صاحب الخمس والستين ستة أثمان شاة [ونصف ثمن شاة]، وعلى الآخر ثمن [ونصف ثمن] ^(١).

ولا يخفى نظائر هذا على من وفقه الله ^(٢).

المسألة الثالثة: في حكم التراجع: للساعي أن يأخذ من المال الخليط ما اتفق منه ولا حجر عليه وإن أمكن أخذ ما يخص مال كل واحد منهما لو انفرد منه ثم يرجع المأخوذ منه بقيمة حصة خليطه:

فلو خلط أربعين من البقر بثلاثين لغيره لم يجب على الساعي أخذ المسنة من صاحب الأربعين، والتبيع من صاحب الثلاثين، بل له أن يأخذ كيف اتفق، فإن أخذها من صاحب الأربعين؛ رجع إلى الآخر بثلاثة أسباع قيمتهما، وإن أخذها من الآخر رجع بأربعة أسباعها.

وإن أخذ المسنة عن صاحب الأربعين والتبيع عن صاحب الثلاثين فالذي قاله المصنف تبعاً للغزالي والإمام: أنه يرجع بأذن المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه، وبأذن التبيع بأربعة أسباعه على خليطه؛ لأن المالكين عند الخلطة ينزلان منزلة مال واحد، فيكون المأخوذ شائعاً في جميع المال، وليس منه بعينه عن شيء من النصابين بعينه ^(٣). وقال الآخرون ناسين إلى النص: أن لا رجوع لواحد منهما على الآخر؛ لأن كل منهما لم يؤخذ منه إلا ما عليه ^(٤).

ولو كان بينهما مائة وخمسون شاة، لأحدهما مائة وللآخر خمسون، فأخذ الساعي الشاتين الواجبتين من صاحب المائة رجع على الآخر بقيمة ثلث كل شاة.

(١) العزيز (٥/٤٨٢).

(٢) ينظر المجموع (٦/٦١٤)، وورود هذه الأمثلة وغيرها في الروضة (٢/١٨١-١٨٤).

(٣) ينظر: الوسيط (٢/٤٢٣).

(٤) أي إلى نص الإمام الشافعي. ينظر: الأم (٢/١٥) وينظر للتوسع في المسألة والأمثلة: المجموع (٥/٤٠٧).

وانما [لم نقل]: "بقيمة ثلثي شاة"؛ لأن قيمة الشاتين قد تختلف.

وإن أخذها من صاحب الخمسين رجع على الآخر بقيمة ثلثي كل شاة.

ولو أخذ من كل واحد شاة، رجع صاحب المائة على صاحب الخمسين بقيمة ثلث شاته، وصاحب الخمسين على صاحب المائة بثلثي شاته.

ولو كان نصف الشياه لهذا ونصفها لهذا فيرجع كل واحد بنصف شاته على الآخر^(١).

فإن تساوت القيمتان قيس على أقوال التقاص عند تساوي الدينين قدرأً وجنساً^(٢)، والأصحُّ التقاصُّ. هذا في خلطة الجوار.

أما خلطة الشيوع فإن كان الواجب من جنس المال، وأخذ الساعي فلا تراجع بينهما؛ لأن المأخوذ مشترك بينهما بتعلق واجب كل منهما بحصته منه.

وإن كان الواجب من غير الجنس كالشاة في الإبل، فإذا أخذ الساعي شاة من أحد الخليطين عن خمس من الإبل بينهما، رجع المأخوذ منه على صاحبه بنصف قيمتها، فإن كان بينهما عشر فأخذ من كل منهما شاة، ثبت التراجع بقياس ما ذكرنا في الشياه، وإن تساوت القيمتان فعلى أقوال التقاص. والله أعلم.

فرع: متى ثبت الرجوع وتنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول المأخوذ منه؛ لأنه غارم، صرح به في العزيز^(٣).

(وفي تأثير الخلطة في غير المواشي من الثمار والزروع والنقدين وأموال التجارة قولان):
جديد وقديم:

(أظهرهما) الجديد: ^(٤) (التأثير)؛ لارتفاقهما بالخلطة فيها باتحاد المرافق؛ لخفة المؤنة كما

(١) العزيز (٤٠٧/٥).

(٢) ذكر النووي أقوال التقاص الأربعة المشهورة، فقال: (أصحها) يَسْقُطُ أَحَدُ الدَّيْنَيْنِ بِالْآخَرِ مِنْ غَيْرِ تَوْقُفٍ عَلَى رِضَاهُمَا وَلَا رِضَاءِ أَحَدِهِمَا، (وَالثَّانِي) يُشْتَرَطُ رِضَا أَحَدِهِمَا، (وَالثَّالِثُ) يُشْتَرَطُ رِضَاهُمَا، (وَالرَّابِعُ) لَا يَسْقُطُ وَإِنْ رَضِيَا، وقد ذكرها أبو إسحاق الشيرازي والأصحاب في كتاب «الكتابة». المجموع: (٤٠٦/٥)، وطبع دار الفكر: (٤٤٨/٥).

(٣) العزيز (٤٣٧/٥)، والمجموع (٤٠٧/٥).

(٤) قال النووي: الجديد صحيح. المجموع (٤٠٩/٥).

في خلطة المواشي، ويشمله إطلاق قوله ﷺ: «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة»^(١).

والثاني: أنها لا تؤثر فيها؛ لأنه ليس فيها أوقاص، لينفع تارة بالملك بالتقليل، وتارة بالمستحقين بالتكثير، بل يتمحض الضرر فيها بالملك لو قلنا بتأثيرها؛ إذ ربما كان نصيب كل واحد من الخليطين دون النصاب، فلا يثبت نفع بإزائه، بخلاف المواشي؛ فإن فيها أوقاصاً. وفي المسألة قول ثالث: وهو تأثير خلطة الشيوخ دون الجوار، والمذهب تأثير الخليطين^(٢).

(ويشترط أن لا يتميز المالان في الناطور) - بالطاء المهملة - : حافظ الأشجار من النخل وغيرها وحكي إعجام الطاء أيضاً^(٣) (والجرين)^(٤) - بجيم مفتوحة - : موضع تخفيف الثمار كما أن [البيدر]^(٥) : موضع دياسة الجبوب وتنقيته^(٦) (والدكان)^(٧) - بضم الدال - واحد الدكاكين، وهو والحانوت مترادفان^(٨) (والحارس)^(٩) هو الناظور ليلاً، وقيل: يطلق

(١) صحيح البخاري، رقم: (١٤٥٠)، ومسنّد أحمد بن حنبل، رقم (٧٢)، وسنن أبي داود، رقم (١٥٦٧)، وسنن النسائي، رقم (٢٤٤٧).

(٢) واختصر الموضوع الامام النووي وقال: في الخليطين أربعة أقوال: الجديد ثوبتها وهو الأظهر، والثاني: لا يثبتان، والثالث: تثبت خلطة الشركة دون الجوار، والرابع: تثبت الخلطتان في الزرع والثمار وكذا خلطة التقد والتجارة إن كانت خلطة شركة وإلا فلا، والأصح ثوبتها جميعاً في الجميع، لعموم الحديث "لا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة" وهو صحيح كما سبق في أول باب زكاة الإبل، وأما الحديث الذي احتج به القديم فقد سبق بيان ضعفه. المجموع (٤٠٩/٥).

(٣) لسان العرب (٢١٥/٥)، ومختار الصحاح (٢٧٧).

(٤) الجرن والجرين موضع التمر الذي يجفف فيه. مختار الصحاح: (٤٣).

(٥) في النسخ الأربع: "الين"، وهو بين الخطأ من النسخ، والمناسب: "البيدر".

(٦) والبيدر: الموضع الذي يداس فيه الطعام. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥٨٧/٢).

(٧) الدكان واحد الدكاكين وهي الحوانيت فارسي معرب. لسان العرب (١٥٧/١٣)، ومختار الصحاح (٨٧)،

والنهاية (١٢٨/٢).

(٨) قال الرافعي: والجديد أنها تثبت، لأنها كما يرتفقان بالخلطة في المواشي، لحفة المؤنة باتحاد المرافق كذلك يرتفقان في غيرهما، باتحاد الجرّين والناظور والدكان والحارس والمتعهد وكراء البيت وغيرها. العزيز (٤٠٤/٥)، وينظر: معني المحتاج (٥٦٠/١).

(٩) حرسه: حفظه وبابه كتب، والحرس بفتحيتين: حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرمي، لسان العرب

(٤٨/٦) مادة: (ح ر س).

على ناظور الليل والنهار، لكنه مختص بالزروع (ومكان الحفظ) من الصناديق والخزائن والكيسان (ونحوها) كالماء الذي يسقى منه والحراث وقطاف الثمار والمتعهد والميزان وما يوزن به والوزان والكيال وما يكيل به والحمال والمنادى والنقاد والمطالب بالأثمان.

وصورة خلطة الجوار في الثمار والنخيل أن يكون لكل منهما صف نخل أو زرع في حايط واحد، وفي غيرها بأن يكون لكل واحد كيس دراهم في صندوق واحد أو أمتعة للتجارة في خزانة واحدة^(١).

وصورة خلطة الشيوخ في الثمار: بأن يكون بالإرث أو الوصية أو وقف صف نخل على جماعة معينين في حائط واحد وإن قلنا أن الملك ينتقل في الموقوف إلى الله تعالى؛ لأنهم يملكون الثمر بكل حال، بخلاف ما لو وقف على معينين أربعون شاة فإنه لا يجب الزكاة فيها إن قلنا أن الملك ينتقل في الموقوف إلى الله؛ لأن الزكاة متعلقة بعينها وليست أعيانها ملكا لهم. وأما التناج فعلى الوجهين الآتيتين في الوقف:

إن قلنا: يملكها الموقوف عليه كالدرّ والصوف - وهو الأظهر - فيجب فيها.

وإن قلنا: تتبع الأمهات في الوقف فلا.

وفي الزرع بأن يختلط البذور قبل الحرث ثم يزرعها^(٢).

وفي التقدين والعروض على ما يجيء في الشركة^(٣).

(فصل: يشترط لوجوب الزكاة في المواشي شرطان: أحدهما: أن يمضي عليها في ملكه حول)؛ عملاً بإطلاق قوله ﷺ: « لا زكاة في مالٍ حتى يحول عليه الحول »^(٤)، ولأنه لا يتكامل نماءه قبل الحول^(٥).

(١) المجموع (٤٠٩/٥).

(٢) المجموع (٤٠٩/٥).

(٣) العزيز (٤٠٤/٥)، وإعانة الطالبين (١٦٣/٢)، وفتح الباري (٣١٥/٣)، وشرح السيوطي لسنن النسائي (٢٣/٥).

(٤) سنن ابن ماجه، رقم (١٧٩٢)، ومعناه في سنن أبي داود، رقم (١٥٧٣)، و سنن الترمذى، رقم (٦٣١).

(٥) وأخيراً في موضوع الحول يبين الامام السيوطي الاشياء الذين لا يعتبر الحول فيهم وهم سبعة: زكاة الزرع والثمار والمعدن والركاز والفطر وزيادة الربح في التجارة والسخال إذا ماتت أمهاتها أو كملت النصاب. الاشياء والنظار للسيوطي (٦٨٩).

قال الماوردي: وعليه إجماع التابعين والفقهاء وإن خالف فيه بعض الأصحاب^(١).

وفيه قول: لا تجب الزكاة إلا بتمكن الأداء وإن مضت على المال سنون، وإذا حصل التمكن وجبت وإن لم يمض في ملكه إلا شهراً.

وفي قول آخر: أن الوارث يبنى على حول مورثه فيزكي عند تمام حول مورثه ثم يستأنف حولاً آخر. وهما ضعيفان.

(إلا أن النتائج الحاصل في أثناء الحول من الأصول بعد ما بلغ نصاباً يضم إلى الأصول في الحول)؛ لأن الحول إنما اعتبر للنماء، والنتائج نماء في نفسه، وروى الإمام مالك بن أنس أن عمر رضي الله عنه قال لساعيه^(٢): «اعتد عليهم السخلة ولا تأخذ منهم»^(٣).

وفي شعب البیهقي: «أن علياً كرم الله وجهه يعد الكبار والصغار، ولا يخالف لهما من الصحابة»^(٤). قوله: "في أثناء الحول" يحترز به عما لو حصل بعد تمامه، فإنه لا يضم إلى الأصل في الحول، سواء حصل قبل تمكن الأداء أو بعده؛ لاستقرار الواجب على الأصول، ولأن الحول الثاني متأخر فالضم إليه أولى من الضم إلى المضي.

وقيل: إن حصل قبل التمكن ضم إلى الحول الأول؛ بناء على أن التمكن شرط للوجوب، وسيأتي الخلاف فيه.

وقيل: يضم مطلقاً إذا حصل قبل الأداء، واحتج بأن في بعض الروايات أن عمر رضي الله عنه قال: «اعتد عليهم بالسخلة تروح بها الراعي»^(٥)، ومعلوم أنه لا يروح بها إلا وقد ولدت ذلك اليوم، والمواشي لا تعتد إلا بعد الحول.

(١) المجموع (٥/٣١٨).

(٢) ساعيه عمر هو سفيان بن عبد الله الثقفي، وقبل أن يكون ساعياً لسيدنا عمر كان ساعياً للرسول ﷺ وقد مر ذكره.

(٣) ومسنند الشافعي (١/٩٠)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/١٠٠)، رقم (٧٠٩٤)، ومصنف عبد الرزاق (٤/١٤)، رقم (٦٨١٦)، وصحح النووي الحديث في المجموع (٥/٣٤٩). وسبق تفصيل الحديث.

(٤) بدائع الصنائع (٢/٣٢)، وذكره أبو إسحاق الشيرازي في المهذب عن علي بلفظ (عدّ الصغار مع الكبار)، وفي مصنف عبد الرزاق (٤/٨)، رقم (٦٧٩٨)، ورواه أيضاً عن الزهري: (٤/٤)، رقم (٦٧٩٢)، وقال ابن حجر في تلخيصه لم أره "أي هذا الحديث"، وهذا الحديث يعارضه حديث آخر لكنه ضعيف.

(٥) مصنف عبد الرزاق (٤/١٤/٦٨١٦)، وموطأ مالك، رقم (٦٠١) والمعجم الكبير للطبراني (٧/٦٨)، رقم (٦٣٩٥)، ونصب الراية للزبيدي (٢/٣٥٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/١٠٠)، رقم (٧٠٩٣) وقال النووي: سنده صحيح.

وقوله: "من الأصول" يحترز به عما استفاد بالشري من جنس الأصول، ويأتي.

وقوله: "بعد ما بلغت نصاباً" يحترز به عما إذا حصل والأمهات ناقصة عن النصاب؛ فإنه يستأنف الحول كما يجيء.

ويشترط أن يكون التناج لصاحب الأصل بسبب الأصل^(١)، أما لو أوصى بالأصل لزيد وبالتناج لعمرو فلا يزكي بحول الأصل، وكذا لو أوصى الموصي له بالحمل به للملك الأمهات ومات قبل التناج، ثم حصل التناج لم يزك بحول الأصل؛ لأنه ملك بطريق مقصود فيجعل كالمستفاد بالشري، نقله في العجالة عن المتولي وأقره^(٢).

التفريع: إذا كان عنده مائة وعشرون من الغنم فولدت واحدة منها سخلة قبل تمام الحول للحظة، لزمه شاتان^(٣).

وإذا اجتمعت الشرائط ثم ماتت الأمهات جميعاً أو بعضها والتناج نصاب لم ينقطع حول الأمهات، بل يزكي عند تمام الحول؛ لأن التبعية لا ينقطع بالموت كما في الأضحية وغيرها، هذا ما اختاره الأكثرون^(٤).

وعن الأنطاقي^(٥): أنه يشترط بقاء النصاب من الأمهات، وإلا فتقطع التبعية؛ لأنها خرجت عن أن يجب فيها الزكاة لو انفردت، فلا تستبقي غيرها^(٦).
وعن أبي حامد: أنه يشترط بقاء شيء ولو واحدة. ولا يبعد ذلك.

(١) العزيز (٤٨٦/٥).

(٢) قال الخطيب الشربيني: "نقله في الكفاية عن المتولي وأقره" بدل كتاب العجالة. مغني المحتاج (١/٥٦١)، وروضة الطالبين (٢/١٨٥).

(٣) العزيز (٤٨٢/٥)، والمجموع (٥/٣٢٠)، وروضة الطالبين (٢/٢١٣).

(٤) ينظر: مغني المحتاج: (١/٥٦١).

(٥) هو عثمان بن سعيد بن بشار أبو القاسم البغدادي الأنطاقي، والأنطاقي منسوب إلى الأنطاط وهي البسط التي تفرش. من شيوخه: المزني والريعي، وهو الذي نشر مذهب الشافعي ببغداد، ومن تلاميذه ابن سريج، نقل عنه الرافعي في الخيض وفي زكاة الغنم وغيرها، مات ببغداد سنة (٢٨٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٢/٤٠٦)، وطبقات الشافعية للمصنف (٣٢)، ومذرات الذهب (٢/١٩٨).

(٦) وهو - أي: قول الأنطاقي - مخالف للرأي الصحيح الذي قطع به الجمهور. العزيز (٥/٣٨٠)، والروضة (٢/١٨٥).

اعلم: إن قولهم: "إن التناج الحاصل يضم إلى الأصول في الحول" لا يصفوا عن الإشكال؛ لأن السوم شرط في المواشي كما يأتي، وعلى هذا فلا يضم التناج على الأمهات مادامت ترضع من ألبانها وتقتات بها؛ لأنها تقتات بشيء من أموال المالك، ثم إذا استقل بعد ذلك لا يضم أيضاً؛ لأن ذلك^(١) كما يقطع حول الأمهات فكذلك يمنع الانضمام، وكشفت لذلك عن أكثر من أربعين مصنفاً بين المطولات والمختصرات فلم أرَ له جواباً، لكن الذي لاح لي أن هذا [مغتفر] بالتبعية كالحول، بجامع الشرط.

(والمستفاد بالشري وغيره) كاهلية والإرث والوصية (لا يضم إلى ما عنده في الحول)؛ لأنه أصل بنفسه غير حاصل من النصاب وينفرد بالحول بخلاف التناج وربح التجارة مع أنه عليه السلام قال: «ليس في مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول»،^(٢) ولا خلاف في ذلك عندنا (وإن ضم في النصاب)؛ كما يضم الحاصل بعد انقطاع العمل في المعادن على ما حصل أولاً في النصاب دون الحول عليه، ولبلوغه بالكثرة احتمال الموساة، واغتفر الضم في الحول؛ إرفاقاً بالمالك. وقال ابن سريج: لا يضم في النصاب أيضاً، والأول: ظاهر المذهب.

التفريع: لو ملك ثلاثين من البقر ستة أشهر، ثم استفاد عشرًا أخرى، فعليه عند تمام حول الأصل تبع، وعند تمام حول العشر ربع مسنة^(٣)، وإذا حال حول ثان على الأصل فعليه ثلاثة أرباع مسنة، وإذا حال عليه حول ثان على العشر فعليه ربع مسنة، وهكذا أبداً.^(٤) وعلى قول ابن سريج: لا ينعقد الحول على العشرة، حتى يتم حول ثلاثين ثم يستأنف الحول للكل.

ولو ملك عشرين من الإبل ستة أشهر ثم استفاد عشرًا أخرى فعليه عند تمام

(١) قوله: "لأن ذلك" أي: الاقتيات بشيء من أموال المالك. منه. بهامش النسخة: (٢٧٢٥) اللوحة (١٣١).

(٢) رواه الدارقطني في سننه (٩٠/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٤/٤)، رقم (٧١١٥). ورواه الترمذي في الجامع الصحيح للترمذي بالرقمين (٦٣١، ٦٣٢). ويقول الصنعاني: الراجع وقفه، إلا أن له حكم الرفع، إذ لا مسرح للاجتهاد فيه، ويؤيده آثار صحيحة عن الخلفاء الأربعة وغيرهم. سبل السلام (١٢٩/٢).

(٣) ينظر: المهذب للشيرازي (١٤٣/١)، والمجموع للنووي (٣٢٢/٥).

(٤) العزيز (٤٨٤/٥) ومغني المحتاج (٥٦٢/١).

حول العشرين أربع شياه، وعند تمام حول العشر ثلث بنت مخاض، وإذا حال حول ثان على عشرين فعليه ثلثا بنت مخاض، وإذا حال على العشر فعليه: ثلث بنت مخاض هكذا أبداً.

وعلى قول ابن سريج: عليه أربع شياه عند تمام حول عشرين، وشاتان عند تمام حول العشر.

ولو كان المستفاد خمساً فإذا تم حول العشرين فعليه أربع شياه، وإذا تم حول الخمس فعليه خمس بنت مخاض، وإذا حال حول ثان على العشرين فعليه أربعة أخماس بنت مخاض، وعند تمام حول ثان على الخمس خمس بنت مخاض.

وعلى قول ابن سريج: في العشرين أربع شياه، وفي الخمس شاة أبداً، وعلى هذا قياس الغنم^(١).

(ولو ملك عدداً ناقصاً عن النصاب وحصل نتاج عن النصاب فبلغ النتاج مع الأصل نصاباً) بأن حصل فصيلان على ثلاث من الإبل، أو عشر عجاجيل على عشرين من البقر، أو عشر سخال على ثلاثين من الغنم (استأنف الحول من يوم الإتمام) أي: بالنتاج؛ لأنها زيادة به تم النصاب، فيتدئ الحول من التمام، كالمستفاد بالشري، ويقاس بما ذكرنا.

(وإذا اختلف الساعي والمالك في النتاج هل حصل بعد تمام الحول؟)^(٢) هذا قول المالك

إن استغرق النتاج الوقص التالي^(٣)، فيحتزر به عن بذل واجب النصاب الآتي بعد الوقص التالي (أو قبله؟) هذا قول الساعي بتقدير ما ذكرنا؛ ليأخذ واجب النصابين.

وقد يكون الاختلاف بالعكس إذا لم يستغرق النتاج الوقص التالي: فائدة قول المالك

(١) هذه الأمثلة: ذكرها النووي في المجموع (٥/٣٢٠)

(٢) المجموع (٥/٣١٧)، والروضة (٢/١٨٦)، ومغني المحتاج (١/٥٦٢)، والوسيط (٢/٤٣٤).

(٣) أي بأن يبلغ الوقص إلى النصاب وهو مئة وإحدى وعشرون مثلاً. للتوضيح نقول: إذا كان للمالك مائة وعشرون غنماً وحصلت الناتج، واختلف المالك والساعي على توقيت إنتاجه، فقال المالك حصل بعد الحول، لأنه لو حصلت قبل الحول يعطي شاة واحد وليس شاتين، وإن قال الساعي: حصلت قبل الحول، فيلزم عليه الحيتن شاتان.

تقسيمُ المخرج على الكبار والصغار بالقيمة، وفائدة قول الساعي أخذ الواجب بالنسبة إلى الكبار.

فلو كان له أربعون شاة ونتجت أربعين سخلة قبل تمام الحول وكانت قيمة الأمهات أربعاً أربعاً وقيمة التاج اثنان اثنان فالتفاوت بدرهم فتدبر.^(١)

(فالقول قول المالك)؛ لأنه أعلم بهاله، وأنه أمين (وَيُحْلَقُ الساعي إذا أتممه)؛ استظهاراً لحق المستحقين، فإن نكل ترك، وتحليفه على سبيل الاستحباب على الصحيح^(٢).

وكذا في كل موضع يدعى المالك ما يسقط أو يقل به الزكاة، كما إذا ادعى المالك الحصول بسبب مستقل، وقال الساعي بل من نفس النصاب.

(ومهما زال ملكه في خلال الحول بطل الحول)^(٣)؛ لإطلاق قوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» والزوال يشمل البيع والهبة وكذا الردة (فإن عاد إلى ملكه) بالرد بالعيب أو بالإسلام في صورة الردة (أو بادل به مثله) كالذهب بالذهب والإبل بالإبل (استأنف حوالاً آخر)^(٤)؛ لأنه ملك جديد مستقل بالأصالة، فلا يبنى على حول غيره.

ويشترط كون المبادلة صحيحة^(٥)، أما الفاسدة فلا تقطع الحول؛ لأنها لا تزيل [الملك].

ولا فرق بين أن تكون الزوال من المالك يقصد الفرار من الزكاة أم لا، نعم يكره الفرار منها.

(١) نرى في هذا المثال أن الغنم مع التاج لم يبلغ النصاب، بل وصلت إلى ثمانين، فلهذا يطلب المالك أن يعطي حق ماله بالقيمة، ويطلب الساعي أن يأخذ الكبيرة، فلماذا قلنا بقول المالك فلا بد أن نقسم المال إلى = صغار وكبار، فقيمة الصغار درهمان وقيمة الكبار أربع دراهم؛ فيجب أن نأخذ من كلا الصنفين نصف القيمة، فنصف قيمة الكبار اثنان ونصف قيمة الصغار واحد، فيساوي ثلاثة دراهم. وإذا قلنا بقول الساعي فلا نأخذ الشاة بالقيمة بين الصغار والكبار بل نأخذ كبيرة وكما قلنا أن قيمة الكبيرة أربع دراهم. فعلم أن التفاوت بين قول الساعي وقول المالك درهم واحد.

(٢) روضة الطالبين (٢/١٨٦)، المجموع (٥/٣١٨).

(٣) بقاء الملك في الماشية جميع الحول، جعله الخطيب الشربيني الشرط الرابع لوجوب الزكاة. ينظر: مغني المحتاج (١/٥٦٢).

(٤) ينظر مغني المحتاج (١/٥٦٢).

(٥) المجموع شرح المذهب للنووي (٥/٣٢٨).

وقال الغزالي في الوجيز والإحياء: إنه يحرم^(١)، وزاد في الإحياء لا يبريء الذمة في الباطن^(٢).

قال ابن الصلاح: إنه يأثم بقصده لا بفعله، قال في العزيز: لو أئمناه لكان ذلك بمجرد القصد^(٣).

والموجود من لفظ الشافعي وجمهور الأصحاب: إنها هو الكراهة^(٤).

وإنما تعرض بقوله: "أو بادل به مثله" مع أنه لا فرق عندنا في المبادلة بالمثل وغيره لأنه مخيل للنظر.

هذا إن لم يكن صيرفياً اتخذ التصرف في التقيدين بقصد التجارة ففي انقطاع الحول قولان: وقيل: وجهان:

أحدهما: أنه لا ينقطع؛ كببدال العروض بالعروض في مال التجارة.

وأصحهما: نعم؛ لأن التجارة فيها ضعيفة نادرة، والزكاة الواجب فيها زكاة عين، ولهذا قال ابن سريج: "بشر الصيارفة بأنه لا زكاة عليهم"^(٥).

(الشرط الثاني: أن تكون المواشي سائمة) أي: راعية في كلٍّ مباح،^(٦) وثبت ذلك في الغنم^(٧) والإبل^(٨) بالسنة، وقس عليهما البقر، ولأن مؤنتها لما توافرت احتملت المواسة. ولو أسامها في كلٍّ مملوك؛ ففي العجالة عن البيان: وجهان بلا ترجيح^(٩)، لكن في

(١) الوجيز للغزالي (٨٥/١)، العزيز (٤٨٩/٥).

(٢) إحياء علوم الدين (٥٢٣/٣). والوسيط (٤٣٥/٢).

(٣) مغني المحتاج (٥٦٢/١).

(٤) ينظر: الأم (٣٢/٢) والعزيز (٤٩٤/٥) وروضة الطالبين (١٩٠/٢)، والمجموع (٤٢٨/٥).

(٥) العزيز (٤٨٩/٥)، والإعانة (١٥٥/٢)، والإقناع (١٩٧/١)، وحاشية البجيرمي (١٣/٢).

(٦) المجموع (٣١٧/٥).

(٧) يقول الرسول ﷺ [وفي صدقة الغنم في سائماتها] رواه البخاري، رقم (١٣٨٦)، وأبوداود، رقم (١٥٦٧).

(٨) قال ﷺ: "في كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ فِي أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ"، رواه أبوداود، رقم (١٥٧٥)، والدارمي، رقم (١٧١٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٤١١/١٩)، رقم (٩٨٥) والمستدرک، رقم (١٤٤٨)، وقال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ

صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ عَلَى مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِي تَصْحِيحِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، وَلَمْ يُجَرَّجَاهُ.

(٩) المجموع (٣١٦/٥).

عمدة الشيخ تقي الدين السبكي ترجيح الوجوب إن لم يكن له قيمة، أو كانت لكنها يسيرة،^(١) والسقوط إن كانت له قيمة يعد مثلها كلفة في مقابلة نائها، وفي بعض تصانيفه السقوط مطلقاً.

ولو أسامها في الأرض الخراجية فليست بمعلوفة.

قال القفال في الفتاوى: إن اشترى كلاً ورعته في مكانها فلو حزمه وأطعمه إياها في المرعى أو البلد فمعلوفة، ولو رعاها ورقاً تناثرت فلو جمعت وقدم لها فمعلوفة. قال الإسنوي: هذا حسن ينبغي الأخذ به^(٢).

ولو غصب ماشيته واعتلفها وقلنا بوجوب الزكاة في المغصوب ففي انقطاع الحول وجهان: أحدهما: عدم الانقطاع؛ لأن فعل الغصب لا يؤثر في حكم انقطاع الزكاة، فأشبه ما لو غصب ذهباً وصاغه حلياً.

وأصحهما: الانقطاع؛ لفوات الشرط وهو السوم، فأشبه ما لو ذبح الغاصب قدراً ينقص به النصاب، ولو أسامها الغاصب فيننى على أن قصد السوم هل يشترط من المالك؟ وفيه خلاف يأتي:

فإن قلنا بعدم الاشتراط فتجب فيها الزكاة، ثم الأصح أنه يرجع بها على الغاصب؛ لأنها نقص حصل بفعله^(٣).

(فالمعلوفة في جميع الحول أو معظمه لا زكاة فيها)؛ لأنه يحصل كلفة وتكثر المؤنة فتقابل نائها، مع أنها تخرج عن اسم السائمة المتناولة بالنص.

(وإن علفت فيما دون معظم فأشبهه الوجوه) بكلام الأكثرين واختاره الصيدلاني و صاحب المذهب (أنه إن كان قدراً تعيش الماشية لولاه) أي: ذلك القدر من العلف (بلا ضرر بئ، فلا يؤثر) في انقطاع الحول وسقوط الزكاة؛ لقلة المؤنة، فلا يقابل ناءها،

(١) غاية البيان شرح زيد ابن ارسلان (١٣٨).

(٢) غاية البيان شرح زيد ابن ارسلان (١٣٨).

(٣) وللتوسع في المسألة: الأم: للشافعي (٨٦/٢)، المجموع للنووي (٣١٦/٥-٣١٧).

فلو أسامها نهاراً وعلفها ليلاً وجبت الزكاة^(١)، (وإن كانت تموت لو أهملت تلك المدة) هذا ما اتفق عليه أصحاب هذا الوجه (أو يلحقها ضرر بيتن)، هذا ما ألحقه الإمام بالموت وتبعه المصنف والنووي (فينقطع الحول) وتسقط الزكاة؛ لكثرة المؤنة وظهور الكلفة، وضبط أصحاب هذا الوجه هذه المدة بثلاثة أيام بلياليها فأكثر^(٢).

والثاني: إن اعتلفت قدراً يعد مؤنة بالإضافة إلى رفق السائمة فلا زكاة، وإن استحقق بالإضافة إليه وجبت، وهذا أفقه الوجوه عند الغزالي، ويميل إليه كلام المصنف في الصغير، واختاره القاضي ابن كج^(٣)، وحكى الشيخ أبو محمد: أن صاحب المذهب رجع إليه^(٤).

[وفسر] رفق السائمة بدرّها ونسلها وأصوافها وأوبارها^(٥).

والثالث: لا أثر لذلك وإنما ينقطع الحول إذا اعتلفت أكثر السنة؛ أخذاً بالأغلب، وبه قال أبو علي بن أبي هريرة؛ تخريجاً من أحد القولين في المستسقى بماء السماء والنضح؛ فإنه يعتبر الأغلب منها.

ولو استوت المدتان فللإمام فيه تردد، واختار المصنف: السقوط.

والرابع: إن ما يتموّل من العلف وإن قلّ يبطل حكم السوم؛ لأن رفق السوم [لم يتكامل].

قال في العزيز: ولعل الأقرب تخصيص الخلاف بما إذا لم يقصد شيئاً، أما إذا علف على قصد قطع السوم ينقطع الحول لا محالة، كذا أورده الشيخ أبو المكارم في العدة^(٦)،

(١) المذهب للشيرازي (١/٢٦٢)

(٢) قال النووي إن هذا الوجه أصح الأقوال الأربعة. ينظر: العزيز (٥/٤٩٥). والمجموع (٥/٣١٥) والروضة (٢/١٩٠).

(٣) قال الغزالي: ولو علف معظم السنة أثر، وفي الضبط بينهما أربعة أوجه. الوسيط (٢/٤٣٦)، والعزيز (٥/٤٩٤).

(٤) العزيز في شرح الوجيز (٥/٤٩٤). المجموع للنووي (٥/٣١٥)

(٥) هذا الوجه هو الأفقه عند الامام الرافعي. العزيز (٥/٤٩٤).

(٦) العزيز (٥/٤٩٥).

وقال أبو علي البندنجي^(١): إنه المذهب، ونقله الروياني عن نصه في الأم، لكن نقل في العجالة عن أبي العباس الجرجاني فرض الخلاف مع نية القطع أيضاً^(٢).

(ولو اعتلفت السائمة بنفسها القدر المؤثر من العلف) على اختلاف الرأي (فأظهر الوجهين انقطاع الحول)؛ نظراً إلى فوات الشرط السوم كفوات سائر الشروط الزكاة، فإنه لا فرق بين فواتها قصداً أو اتفاقاً^(٣).

والثاني: لا ينقطع؛ لأنه إذا لم يقصده [يُدام] حكم السوم؛ رعايةً لجانب المستحقين. (ولو رمت بنفسها) من غير قصد المالك (فأظهر الوجهين إنه لا تجب الزكاة)؛ لأنه إذا لم يلتزم وجوب الزكاة برعاية شرطها في هذا المال وجب أن لا يلزم^(٤).

والثاني: تجب؛ لأنه يحصل الرفق وتخفيف المؤنة وإن لم يكن عن قصد. ومنشأ الخلاف في المسألتين أنه هل يعتبر قصد السوم والعلف أم لا؟ ورجحوا اعتبار قصد السوم دون العلف، والفرق: أن ضرر العلف أقوى من رفق السوم^(٥). (وأصح الوجهين أنه لا زكاة في النواضع) التي تستسقي بها الماء (وغيرها من العوامل) كمعامل الحرث والإحتطاب^(٦) (وإن كانت سائمة)؛ لأنها لا يقتنى للنماء، وإنما يقتنى للاستعمال، فلا تجب الزكاة فيها كثياب البدن ومتاع الدار، مع أن النبي ﷺ قال: «لا زكاة

(١) البندنجي: هو أبو علي الحسن بن عبدالله البندنجي، البندنجين، بلدة مشهورة في طرف النهر وان من ناحية الجبل من أعمال بغداد. كان فقيهاً ورعاً صالحاً من كبار أصحاب أبي حامد، وعلق عنه كتاباً سماه الجامع، وآخر سماه الذخيرة، خرج في آخر عمره إلى بلده وتوفي بها سنة (٤٢٥ هـ). ينظر: معجم البلدان (١/٧٤٥)، وتاريخ بغداد (٧/٣٤٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٣٠٥)، واللباب (١/١٤٧)، وطبقات الشافعية لأبي بكر المصنف (١٣٨).

(٢) الأم (٢/٦٣)، وبحر المذهب للروياني (٣/٨٨)، وعجالة المحتاج: (١/٤٧٦).

(٣) العزيز في شرح الوجيز (٥/٤٩٤)، المجموع (٥/٣١٦).

(٤) العزيز في شرح الوجيز (٥/٤٩٤)، مغني المحتاج (١/٥٦٣).

(٥) ينظر: مغني المحتاج (١/٥٦٠).

(٦) المجموع (٥/٣١٦)، وينظر: الأم: للشافعي (٢/٣١)، وغاية البيان (١٣٨).

في البقر العوامل^(١) وفي رواية الدارقطني: «ليس في عوامل البقر صدقة»^(٢).

والثاني: تجب؛ لحصول الرفق بالإسامة وزيادة فائدة الاستعمال، سواء عملت للمالك أو بالأجرة. وبه قال الشيخ أبو محمد وجماعة من الخراسانيين^(٣).

غريبة: روى ابن ماجة: «أن النبي ﷺ نهى عن السوم قبل طلوع الشمس»^(٤)، قال

الخطابي: وأصل هذا أن داء يقع على النبات، فلا يزيل حتى تطلع الشمس، فإن أكلت منه الماشية قبل ذلك اعتلت بعله.

قال عبد اللطيف^(٥): إنما نهى عنه؛ لأن العشب قد تنزل عليه في الليل ندى يؤدي الماشية، فإذا طلعت الشمس زال وحمي [وطاب]^(٦).

(وتؤخذ زكاة المواشي إن كانت ترد الماء) بأن كانت تسقى من نهر معين أو بئر أو حوض (عند مياهها) - عند ظرف لتؤخذ، أي: تؤخذ زكاتها عند مياهها المورود إليها - إن كانت ترد ماء معيناً لما روى الإمام أحمد: «أنه ﷺ قال: تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم»^(٧)، ولأنه أقرب إلى الضبط من المرعى، فيكون أسهل على الساعي والمالك.

ولو كان له ماشيتان عند ماءين أمر بجمعهما عند أحدهما، إلا إن تعسر عليه لكثرتها

(١) روضة الطالبين (١٩١/٢)، وسنن الدارمي (٣٦٥/٨). معناه صحيح ولم يوجد حديث بهذا اللفظ.

(٢) سنن الدارقطني (١٠٣/٢)، ومصنف عبد الرزاق (٢٠/٤)، رقم (٦٨٣٠)، وفي سنن أبي داود، رقم (١٥٧٢) بلفظ: «ليس على العوامل شيء».

(٣) المجموع (٣١٦/٥).

(٤) رواه ابن ماجة في سننه عن علي رضي الله عنه، رقم (٢٢٠٦) ورواه أبو يعلى في مسنده، رقم (٥٤١)، والبيهقي في شعب الأيمان (٥٢٥/٧)، رقم (١١٢١٦)، وقال المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٧٨/٢)، رقم (٦٥٨) إسناده ضعيف. (٥) لم نتأكد من المقصود بعبد اللطيف، والظاهر أنه عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي البغدادي، موفق الدين البغدادي، ويعرف بابن اللباد، وبابن نقطة (٥٥٧ - ٦٢٩ هـ = ١١٦٢ - ١٢٣١ م): من فلاسفة الإسلام، وأحد العلماء الكثيرين من التصنيف في الحكمة وعلم النفس والطب والتاريخ والبلدان والأدب، من مؤلفاته: المجرد في غريب الحديث، مولده ووفاته ببغداد. ينظر: الأعلام للزركلي: (٦١/٤)، و«معجم المؤلفين»: (١٥/٦).. (٦) وقيل: «يُرِيدُ أَنْ لَا يَجْعَلَ أَكْبَرَ هُوَ، حَتَّى يَتَدَيَّ بِهِ فِي صَدْرِ يَوْمِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ ذِكْرِ اللَّهِ لَا يَشْتَغِلُ فِيهِ بِشَيْءٍ، لِأَنَّهُ حَرَامٌ. ينظر: الغريرين في القرآن والحديث: (٩٥٥/٣)، والحاوي الكبير: (١٢/٥)..

(٧) رواه الإمام أحمد في مسنده، رقم (٦٧٣٠) عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً، وقال شعيب الأرناؤوط في تعليقه: إسناده حسن.

وما أشبه ذلك. (ولاً) أي: وإن لم ترد ماء معيناً (ف عند بيوت أهلها)؛ لما روي: «أنه قال: ولا جنب^(١) ولا جلب، ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم»^(٢).

فإن [لم تجلب] في هذين الموضعين فليس للساعي أن يكلف المالك بجلبها له، ولا للمالك أن يلزم الساعي إتباعها، بل إن اتفقا على أحد الأمرين تراضياً فذاك، وإلا أقرع بينهما.

(ويعتمد في عددها على قول المالك إن كانت ثقة، وإلا) أي: وإن لم يكن ثقة، أو كان وقال: لا أعرف عددها (فبعد)؛ استظهاراً لحق المستحقين (والأسهل عدّها عند مضيق تمرّبه) بأن تجمع في حظيرة ونحوها، وينصب على الباب خشبة معترضة، وتساق لتخرج واحدة بعد واحدة، ويثبت كل شاة إذا بلغت المضيق، ويقف المالك أو نائبه من جانب، والساعي أو نائبه من جانب، ويبد كل واحد سوطاً يشير به إلى كل شاة، فذلك أبعد عن الغلط.

وإن اختلف في عددها بعد العدّ وكان الواجب يختلف أعاد العدّ ويأخذ الواجب عليه. فإن كانت الماشية متوحشة وكان في أخذها وإمسакها تعبٌ كان على المالك أن يأخذ السنّ الواجب ويسلمه إلى الساعي، فإن لم يمكن إلا بعقال كان على المالك ذلك؛ لأنه من تمام التسليم.

[دعاء الساعي والمستحق للمزكي]

تتمة: ندب للساعي وكذا للمستحق إذا فرّق ربُّ المال أن يدعو لربِّ المال؛ ترغيباً في الخير وتطيباً لقلبه.

(١) قوله: ولا جلب أي لا تجلب إلى المياء ولا إلى الأمصار، ولكن يتصدق بها في مراعيها، ومعنى لا جنب: أن يكون المصدق بأقصى مواضع أصحاب الصدقة فيجنب إليه، فنهوا عن ذلك. لسان العرب (١/٢٦٩) ويختار الصحاح (٤٥)، وينظر: العزيز (٥/٥٢٨).

(٢) لم أشر على هذا اللفظ إلا في رواية من مسند أحمد وهي: «ولا جنب ولا جلب وتؤخذ صدقاتهم في ديارهم»، رقم (٧٠١٢) وقال شعيب الارناؤوط: صحيح، وهذا إسناد حسن، أما باقي الروايات التي تذكرها؛ فكلها بتقديم لفظ (جلب) على (جنب). وقال شعيب الارناؤوط في تعليقه على الحديث: صحيح، وهذا إسناد حسن.

ولا يتعين شيء من الأدعية، لكن استحب الشافعي أن يقول: "أجرك الله فيما أعطيت، وجعل لك طهوراً، وبارك لك فيما أبقيت" (١).

وعن الحناطي وجوب الدعاء وله متمسك من لفظ الشافعي فإنه قال: فحق أن يدعوا له، وقال في زاد المسير: يجب الدعاء بسؤال المالك.

ونذب للمؤدي قبل الأداء أن يقول: ﴿رَبَّنَا قَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (البقرة: ١٢٧) [موارد الصلاة والسلام والترضية والترحيم]

ويكره الصلاة لرب المال، وكذا على غيره ممن سوى الأنبياء، وقيل: خلاف الأولى، وقيل: تحرم، وقيل: تستحب، والمشهور: الكراهة، ولا يكره على غيرهم بالتبعية.

والسلام كالصلوة في أنه لا ينفرد به غائب غير الأنبياء، ولا بأس في معرض المخاطبة للأحياء والأموات.

وتجوز المكاتبة والمراسلة به أيضاً، لأنهما في معنى المخاطبة. ولا يكره أن يقال لغير الأصحاب: رضي الله عنه.

والأولى في حق التابعين ومن بعدهم؛ أن يقول: رحمهم الله، أو: رحمة الله عليهم؛ فرقاً بينهم وبين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وعلينا أجمعين. آمين (٢).

[زكاة النبات]

(الضرب الثاني من الأموال) التي يتعلق الزكاة بعينها (النبات) قدمه على النقيدين؛ لعمومه وظهوره بالنسبة إليهما. والنبات: مصدر وقع موقع النبات، ويقع على الشجر، وهو ماله ساق (٣)، وعلى النجم، وهو ما لا ساق له (٤).

والزكاة واجبة في النوعين، والأصل في وجوبها فيه قبل الإجماع قوله تعالى:

(١) الأم: للشافعي (٢/ ٦٠).

(٢) ينظر: مختصر المزني (١/ ٦١)، والمهذب: (١/ ٣٠٨)، والعزیز: (٥/ ٥٣٠)، والروضة: (٢/ ٢١١).

(٣) لسان العرب (٤/ ٣٩٣) ومختار الصحاح (١٣٩)، وينظر إلى النهاية في غريب الأثر (٢/ ٤٤٦).

(٤) مختار الصحاح (٢٧٠)، لسان العرب (١٢/ ٥٧٠).

﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (البقرة: ٢٦٧)

وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ أَهْلُ حَقِّهِ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: ١٤١). ومن السنة ما يأتي في معرض الاستدلال.

(وتختص الزكاة منه بالقوت)؛ لأنه من أشرف النبات، وبه يقوم بدن الإنسان، وهو من الضروريات، فأوجب الشارع فيه حقاً لأصحاب الضروريات؛ مواساةً عنهم، بخلاف ما يؤكل تنعماً أو تفكهاً؛ فإنه لا يصلح للمواساة.

سمي القوت قوتاً؛ لأنه يمسك الرمح، يقال: قات، أي: أمسك.^(١)

(وهو) القوت الذي تختص به الزكاة (الرطب والعنب من الثمار) بإجماع المسلمين (والحنطة والشعير والأرز والعدس وسائر ما يقتات بالاختيار) كالحمص والباقلادخن^(٢) والذرة والجاورس^(٣)، واللوبياء ويسمى الدجرة، والجلبان^(٤) ويسمى القرطبان^(٥) وهو الماش أيضاً^(٦) (من الحبوب)؛ لأنه يؤكل؛ أمر بأخذ الزكاة من كثير من هذه الأجناس، وقس عليها الباقي؛ لشمول معنى الاقتيات بجميعها، صلاحها للاقتناء والادخار، وعظم المنافع فيها^(٧).

(١) القاموس المحيط (٢٠٢/١)، لسان العرب (٧٣/٢)، وتاج العروس (١١٥٢/١)

(٢) الدخن: الجاورس، أو: حب الجاورس، وأخذته دخنة. لسان العرب (١٤٩/١٣)، ومختار الصحاح (٨٤).

(٣) الجاورس هو بالجيم وفتح الواو: قيل هو حب صغار من حب الذرة، وأصله كالقضب إلا أن الذرة أكبر حباً منه. المجموع (٤٤٥/٥)، ولسان العرب (١٤٩/١٣)، ومختار الصحاح (٨٤).

(٤) الجلبان: الخلر، وهو شيء يشبه الماش، وهو حب أغبر أكدر على لون الماش، إلا أنه أشد كدرة منه وأعظم جرمًا، يطبخ. لسان العرب (٢٧٤/١).

(٥) سمي المزني والنووي والرملي: المرطبان بدل القرطبان، فقال النووي: والمرطبان: بضم الهاء والطاء وهو الجلبان بضم الجيم، ويقال له: الخلر بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة وبعدها راء. المجموع (٤٤٥/٥)، نهاية المحتاج (٧٠/٣).

(٦) قال أبو القاسم الكرخي: وهو الجلبان، والجلبان والخلر واحد فيها ذكر صاحب الشافعي، وروى الأزهري عن ابن الأعرابي أن الخلر هو الماش، فإن ثبتت المقدمتان فالمرطبان والماش والخلر والجلبان عبارات عن معبر واحد. العزيز (٥٦٠/٥)، وينظر: الأم (٣٦/٢)، والبوسيط (٤٥٨/٢)، وروضة الطالبين (٢٣١/٢)، ونهاية المحتاج (٧٠/٣).

(٧) ينظر: العزيز (٥٦١/٥)، ومغني المحتاج (٥٦٥/١).

(وأما ما عداها) أي: ما عدا ما يقتات بالاختيار (من الحبوب) [كالفث^(١)] وحب الحنظل والترينس وسائر حبوب البرية؛ فإنها لا تقتات في حال الإختيار، ومنها احترز بقيد الإختيار. قال الشافعي: لا أعلم أنها تؤكل إلا تفكها أو تدأوا^(٢).

ومما لا يقتات بها: السمسم^(٣) والاسفيوس، وهو المعروف ببزر القطونا^(٤)، والشهدانج^(٥)، [والثفاء] وهو حب الرشاد^(٦)، والحلمة، وهي ما يشبه الحلمة التي تشرب دماء البهائم، ولا تصلح إلا لاتخاذ الأدهان منها للاستصباح^(٧)، والكمون^(٨)،

(١) في بعض النسخ وفي المجموع شرح المذهب (٥/٤٩٦) كَالْعُثْ، وهو غير مناسب، وفي بعض النسخ: "كَالْفُثْ" قال ابن سيده وابن منظور: "وَالْفُثْ وهو ضربٌ من البَقْلِ يُخَبَّرُ فَيُؤْكَلُ". المحكم والمحيط الأعظم (٨/٦٠٠)، ولسان العرب (٣/٢٢٦).

(٢) الأم (٢/٣٤)، وينظر: المجموع (٥/٤٤٦)، والحاوي الكبير (٤/٢٣٤-٢٣٩).

(٣) السمسم: حب الحل، والمجلجلان السَّمْسَم. لسان العرب (١٢/٣٠٦)، مختار الصحاح (١٣٢)، والغريب لابن قتيبة (١/١٨٦).

(٤) وبزر قُطُونَا: حَبَّةٌ يُسْتَشْفَى بها، والسدُّ فيها أكثر؛ قال الأزهري: وسألت عنها البَحرانيّين فقالوا: نحن نسميها حَبَّ الذَّرْقَةِ، وهي الأسفيوس، معرب. وبزر قُطُونَا: على وزن جَلُولَاءَ وخَرُورَاءَ وذَبُوقَاءَ وكُشُونَاءَ... لسان العرب (١٣/٣٤٤).

(٥) الشَّهْدَانِجُ ويقال: شاهدانج: حَبُّ الْقَنْبِ يَنْقَعُ مِنْ حَمَى الرَّيْبِ والبهقي والبرص ويقتل حَبُّ الْقَرْعِ أَكْلاً وَوَضْعاً على البطن من خارج أيضاً. القاموس المحيط (١/٢٥٠).

(٦) في - أ - (الثقار)، وفي ب -: (النقا) وكلاهما غير موجودين في المعاجم والصحيح ما أثبتناه نقلاً عن العزيز (٥/٥٦١) والروضة، والحاوي الكبير، وجاء في حديث رواه البيهقي: عن قيس بن رافع الأشجعي أن رسول الله ﷺ قال: «ثم ماذا في الأمرين من الشفاء؟ الصبر والثفاء، والثفاء: الحَرْدَل. وقيل الحَرْفُ، ويسميه أهل العراق حَبَّ الرَّشَاد، الواحدة ثَفَاءة. ينظر، روضة الطالبين (٢/٢٣١)، ولسان العرب (١/٤١)، ومختار الصحاح (٣٦)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/٢١٤).

(٧) وَالْحَلْمَةُ: شَجَرَةٌ تَنْبُتُ بِبَجْدٍ فِي الرَّمْلِ تَرْتَفِعُ مِنَ الْأَرْضِ كَقَدْرِ الْإِصْبَعِ، وَلَا تَرَالُ فِي الْقَيْظِ خَضِرَاءَ؛ وَزَهْرُهَا حُمْرَاءُ كَأَنَّهَا الْجَمْرُ، وَلَهَا شَوْكٌ وَوَرَقٌ كَأَظْفَارِ الْإِنْسَانِ أَحْضَرُ، فَإِذَا يَبَسَتْ فَهِيَ حَمَاطَةٌ... وقيل: شجرة السعدان، لها ورقة غليظة وأفنان وزهرة كزهرة شقائق النعمان إلا أنها أكبر وأغلظ، وقال الأصمعي: الحلمة نبت من العشب فيه غبرة له مس أخشن أحمر الثمرة وجمعها حلم. المتجدد في اللغة، المؤلف: علي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (المتوفى: بعد ٣٠٩هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، الطبعة الثانية، (١٩٨٨م) عالم الكتب، القاهرة (ص: ٤١)، ولسان العرب (١٢/١٤٩)، (٣/٢٤٧).

(٨) وَالْكَمُونُ كَتُونٌ: حَبٌّ مِلْدٌ يَحْتَشُّ هَاضِمٌ طَارِدٌ لِلرِّيَّاحِ، وَابْتِلَاعٌ مَضْغُوغٌ بِالْمِلْحِ يَقَطَعُ اللَّعَابَ، حَبٌّ عَرَبِيٌّ يُصْرَفُ أَذَقٌ مِنَ السَّمْسَمِ، وَاحِدَتُهُ بَهَاءٌ، وَيَزْعَمُ قَوْمٌ أَنَّهُ السَّنَوْتُ، وَأَجُودُهُ مَا جَلَبَ مِنْ كَرْمَانٍ. تاج العروس (٨١٥٣)، والقاموس المحيط (١٥٨٤). بالكردية: زيره.

والكزبرة^(١)، والفلفل والسماق وحب الكتان والشونيز والرازيانج والشيت وغيرها.
ولا فرق بين أن يُسْتَنْتَب أو يَنْتَب اتفاقاً^(٢).

[زكاة الثمار]

(والثمار): كالتين والرمان والسفرجل^(٣) والتفاح والخوخ والإجاص والليمون
والنارنج [والأترنج] والكمثرى والجوز واللوز والبُنْدُق^(٤) والفُسْتُق والفُنْدُق^(٥) وغيرها
(والخضروات): كالبطيخ والقثاء والسلق والفجل والجزر والقنبيط والثوم والبصل
والكرات والكرفس والقطن والكتان والنجار والانسبون والشبت والقرص [والكصاثون]
والجرائون والأعروس والجرجير^(٦)، والنومقلاء والبرنجيون والصير والروفاء والطيرخون
والاسطاسوس والتام والاطليون والبالياء والبرنيون [والماراثن] وغيرها من المستنباتات
البستانية (فلا زكاة فيها على الجديد)^(٧)؛ لأنها لا تصلح للمواساة، مع أنه عليه السلام قال:
«الصدقة في أربعة: التمر والزبيب والخنطة والشعير وليس فيما سواه صدقة»^(٨)، هذا الحديث

(١) الكزبرة لغة في الكسبرة، وهي بضم الباء وقد تفتح: من الأبايزر. لسان العرب: (١٣٨/٥)، وغتار الصحاح (٢٣٧). بالكردية: كزيريه.

(٢) المجموع (٤٤٥/٥ - ٤٤٦).

(٣) السَّفَرَجَل: ثمر قابضٌ مُقَرِّمٌ مُدْرٌ مُشَبَّهٌ مُسَكَّنٌ لِلْمَعْشِ، وإذا أكل على الطعامِ أَطْلَقَ، وأنفعه ما قَوَّرَ وأُخْرِجَ حَبَّهُ وجعل مكانه عسل وطَبَّيْنِ وشَوِيٍّ، جمعه: سفارج الواحدة: بهاء وهي معروف. القاموس المحيط (١٣١٢/١). بالكردية بهي.

(٤) البندق: الجوز، واحده بندقة، وقيل: البندق حمل شجر كالجوز. لسان العرب (٢٩/١٠).

(٥) الفُنْدُق حمل شجرة مُدَحَّرَج كالْبُنْدُق يكسر عن لب كالفُسْتُق. لسان العرب (٣١٣/١٠)، والقاموس المحيط (١١٨٧).

(٦) الجرجير والجرجير: نَبَتٌ مِنْهُ بَرِّيٌّ وبُسْتَانِيٌّ، وأجوده البُسْتَانِيٌّ، ماؤه يُزِيلُ آثارَ الْقُرُوحِ، وَهُوَ يُؤْذِرُ اللَّبَنَ، وَيَهْضُمُ الْغِذَاءَ. تاج العروس (٤٠٥/١٠).

(٧) مختصر المزي (٥٥/١)، والحاوي الكبير (٢٣٨/٤)، والروضة (٢٣١/٢) ومغني المحتاج (٥٦٥-٥٦٦).

(٨) رواه الحاكم في المستدرک، رقم (١٤٥٧)، والدارقطني في سننه (٩٨/٢)، والبيهقي في السنن الصغرى، رقم (١٢٣٦)، وبمثله ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي: دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ، وقال الهيثمي رواه الطبراني وقال رجاله رجال صحيح (٢٢١/٣)، رقم (٤٣٩٩)، وجاء في سنن البيهقي الكبرى، رقم (٧٢٦٦).

ينفي الزكاة في غير الأربعة، لكن ثبت أخذها في الذرة^(١) وغيرها بأمره ﷺ^(٢)، فخالقنا في الأقوات، وتمسكنا به في ما عداها.

(وحكى عن القديم أقوال): قول (في الزيتون)؛ لما فيه أثر ضعيف عن عمر رضي الله عنه^(٣)، وقول الصحابي حجة في القديم دون الجديد، وعلى هذا وقت الوجوب بدو الصلاح فيه، وهو نضجه واسوداده^(٤).

ويعتبر فيه النصاب زيتوناً على الصحيح، وقيل: زيتاً فيما يزيت.

وأما إخراج عشره فإن كان مما لا يزيت منه كالبغدادي فيخرج زيتوناً، وإن كان مما يزيت منه كالشامي، فهل يجوز إخراج الزيتون، أو يتعين الزيت؛ لأنه نهاية أمره؟ فيه وجهان: أصحهما عند الجمهور: جوازه؛ لإمكان ادخاره، لكن لو أخرج الزيت فهو أولى^(٥).
(و) قول في (الزعفران^(٦) والورس^(٧))؛ لما في الورس من أثر ضعيف^(٨).

(١) مصنف عبد الرزاق: (١١٤/٤)، وسنن ابن ماجة، رقم (١٨١٥)، وموطأ مالك، رقم (٦١٠).

(٢) قال الامام الشافعي: أما ما ورد عن أبي موسى الأشعري ومعاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعثهما إلى اليمن فأمرهما أن يعلما الناس أمر دينهم وقال: «لا تأخذ الصدقة إلا من هذه الأربعة: الشعير والحنطة والزبيب والتمر» فذلك بالنسبة لما كان موجوداً عندهم والحصص فيه لا يقاوم العموم ولا القياس، وقال الخطيب الشربيني: فالحصص فيه إضافي، أي: بالنسبة إلى ما كان موجوداً عندهم؛ لما رواه الحاكم وصححه إسناده من قوله رضي الله عنه: «في ما سقت السماء والسيل والبعل العشر، وفي ما سقي بالنضح نصف العشر»، وإنما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب. ينظر: مغني المحتاج (١/٥٦٥)، وإعانة الطالبين (٢/١٨٣).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٢/٣٧٣) رقم (١٠٠٤٨)، وسنن البيهقي، رقم (٧٢٤٦) و (٧٢٤٧). قال النووي: الأثر المذكور عن عمر رضي الله عنه ضعيف. ينظر: المجموع (٥/٤١٣).

(٤) المستصفى (١/١٦٨-١٧١)، ومختصر الزني (١/٤٧) والمجموع (٥/٤١٤-٤١٦).

(٥) المجموع (٥/٤١٤-٤١٦).

(٦) الزعفران: هذا الصبغ المعروف وهو من الطيب. لسان العرب (٤/٣٢٤).

(٧) الورس: شيء أصفر مثل اللطخ يخرج على الرمث بين آخر الصيف وأول الشتاء إذا أصاب الثوب لونه. لسان العرب (٦/٢٥٤).

(٨) والأثر الضعيف هو الذي رواه البيهقي في السنن الكبرى (٤/٢١١) بلفظ: «قَالَ الشَّافِعِيُّ رضي الله عنه: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ أَمَلَ حَفَاشٍ أَخْرَجُوا كِتَابًا مِنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه فِي قِطْعَةٍ أَدِيمٍ إِلَيْهِمْ يَأْمُرُهُمْ بِأَنْ يُؤْذُوا زَعْفَرَانُ الْوَرَسِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا أَدْرِي أَتَأْتِي هَذَا وَهُوَ يُعْمَلُ بِهِ بِالْيَمَنِ فَإِنْ كَانَ ثَابِتًا عَشْرٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ قَالَ النَّسَائِيُّ: لَمْ يَثْبُتْ فِي هَذَا إِسْنَادٌ تَقْوُمُ بِمِثْلِهِ حُجَّةٌ وَالْأَصْلُ أَنْ لَا وَجُوبٌ فَلَا يُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِ مَا وَرَدَ بِهِ خَبَرٌ صَحِيحٌ أَوْ كَانَ فِي غَيْرِ مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ خَبَرٌ صَحِيحٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ينظر: سنن البيهقي الكبرى (٤/١٢٦).

وألحق به الزعفران؛ لاشتراكهما في المنفعة^(١).

وحكي عن القديم أيضاً أنه لا شيء في الزعفران؛ لأنه لم يرد فيه شيء، ويخالف الورس؛ فإنه ثمرة شجرة لها ساق، والزعفران نبات كالخضروات.

وإذا قلنا بالزكاة فيهما؛ فالصحيح عدم اشتراط النصاب؛ لقلة الحاصل منهما غالباً^(٢).

(و) قول في (العسل): أما الجديد؛ فلأن معاذاً لم يأخذ زكاة العسل وقال: «لم يأمرني فيه رسول الله ﷺ بشيء»^(٣).

وأما القديم؛ فلما روى ابن ماجة: «أن النبي ﷺ أَخَذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ»^(٤)، وحسنه ابن عبد البر^(٥)، ورواه الشافعي في القديم عن الصديق، وعلق الوجوب بالصحة عنه^(٦).

وإذا قلنا بوجوب الزكاة فالأظهر اعتبار النصاب^(٧).

(و) [قول] في (القرطم وهو حبُّ العُصفر)؛ لما روي: «أن الصديق كان يأخذ الزكاة

(١) الأم (٣٨/٢)، والعزیز (٥٦٢/٥)، والمهذب (١٥٣/١)، والمجموع (٤١٥/٥).

(٢) الأم (٣٨/٢)، روضة الطالبين (٢٣٢/٢)، والمجموع (٤١٥/٥).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (١٦٦/٤)، رقم: (٧٢٩١) و (٢١٤/٤) رقم: (٧٤٦٥)، ويقول ابن حجر العسقلاني: في شرح حديث معاذ: وفيه انقطاع بين طاوس ومعاذ لكن قال البيهقي هو قوي لأن طاوساً كان عارفاً بقضايا معاذ. الأم (٥٢/٢) وتحفة الأحوذني (٢١٧/٣)، وكذلك في فتح الباري (٣٤٨/٣)، وتلخيص الحبير (١٦٧/٢).

(٤) رواه ابن ماجة في سننه عن عبد الله بن عمرو، رقم (١٨٢٤)، وبمعناه في سنن أبي داود، رقم (١٦٠٠)، والطبراني في المعجم الأوسط: (١٤٠/٤)، رقم (٤٣٧٥)، وفي السنن الكبرى للبيهقي (٢١٢/٤)، رقم (٧٤٥٨): عن أبي سياره المتعمي (أد العشر، فقال يارسول الله إحم لي جبلها فحامها لي، ثم يقول: وهذا أصبح ماروي في وجوب العشر، ورواه عبد الرزاق في مصنفه (٦٣/٤)، رقم (٦٩٧٣)، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٣/٢). وللتوسع وتخريج الاحاديث، ينظر: الدراية في احاديث الهداية (٢٦٤/١)، وشرح سنن ابن ماجة (١٣١/١)، رقم (١٨٢٤)، وتلخيص الحبير (١٦٧/٢)، والاستذكار (٢٤١/٣).

(٥) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد المالكي، مؤلف: الاستيعاب. والاستذكار. جامع بيان العلم (ت: ٤٦٣ هـ)، قال في الاستذكار (٢٤٠/٣)، فأما حديث عمرو بن شعيب فهو حديث حسن.

(٦) ربما يقصد المصنف الحديث الذي ذكره البيهقي في الورس السنن الكبرى للبيهقي (٢١١/٤)، وقد سبق تخريجه وتعليق الشافعي عليه. وينظر: الأم (٥٢/٢)، والمجموع (٤٢٤/٥)، وأضواء البيان (٥٠١/١)، وتلخيص الحبير (١٦٧/٢).

(٧) المجموع (٤١٧/٥) وينظر: العزيز (٥٦٣/٥)، ونيل الأوطار للشوكلني (٢٠٨/٤).

منه^(١). وعلى هذا فيعتبر النصاب فيه كسائر الحبوب^(٢).

وأجرى القاضي ابن كج: الخلاف في العصفر نفسه أيضاً؛ لشبهه بالزعفران والورس^(٣).
ومما اختلف فيه قولاً الجديد والقديم: التُّرْمُسُ - قال الصيدلاني والبغوي: هو حب شبيه بالباقلأ لكنه أصغر منه، وقال غيرهما: شبيه بالماش - فلا زكاة فيه على الجديد؛ لأنه لا يؤكل اقتياتاً وإنما يؤكل تداوياً، قال المصنف في العزيز: إنه يبيع الباه^(٤).
والقديم أنه تجب فيه الزكاة؛ لشبهه بالباقلأ والماش^(٥).

ومنها: الموز والبلوط: فحكى الشيخ أبو حامد في الرونق فيهما قولين^(٦).

والموز ثمرة هندية أكبر من البندق حرّيف^(٧) قد اشتهر في بلادنا بالجوز.

ووقع في العجالة مكان الموز اللوز، وهو تصحيف من النساخ^(٨).

ومنها: حب الفجل: فقد حكى ابن كج وجوب الزكاة فيها على القديم، قال المصنف: ولم أر هذا النقل لغيره^(٩)، ولا يظهر في الفرق بينه وبين حبوب سائر البقول فرقٌ معقول^(١٠).

(١) قال ابن الملقن: أثر أبي بكر أنه كان يأخذ الزكاة من القرطم غريب. خلاصة البدر المنير (٣٠٤/١)، رقم (١٠٤٩)

(٢) المجموع (٤١٦/٥)، وقال الخطيب البغدادي: أن ألبا كان يأخذ العشر منه، مغني المحتاج (٥٦٦/١)

(٣) العزيز (٥٦٣/٥)، والمجموع (٤١٦/٥).

(٤) ينظر: لسان العرب (٣٢/٦)، والمجموع (٤٤٦/٥)، العزيز (٥٦٤/٥)، والام (٤٧/٢).

(٥) العزيز (٥٦٣/٥)

(٦) كفاية الاخيار (٢٥١)

(٧) قال أبو حنيفة: الموزة تنبت نبات البردي، ولها ورقة طويلة عريضة، تكون ثلاثة أذرع في ذراعين، وترتفع قامة، ولا تزال فراخها تنبت حولها كل واحد منها أصغر من صاحبه، فإذا أجرت قطعت الأم: من أصلها وأطلع فرخها الذي كلن لحق بها، فيصير أما وتبقى البواقي فراخاً ولا تزال هكذا. وهو ثمر ملين مدرّ عرك للباه يزيد في النطقة والبلغم والصفراء وإكثاره مثقل جداً.. المغرب (٢٧٨/٢)، ولسان العرب (٤١٢/٥)، فظهر أن المراد به غير الفاكهة الحلوة المشهورة.

(٨) عجالة المحتاج (٤٧٨/١).

(٩) الوجيز في شرح العزيز (٥٦٤/٥)، والمجموع (٤٤٦/٥)، وروضة الطالبين (٢٣٢/٢).

(١٠) قال اللخمي في التبصرة (١٠٧٨/٣): «وتجب الزكاة في حب الفجل بمصر؛ لأنه يرد للآكل وهو مما يكثر زيقه»، وقال الزرقاني في شرح الزرقاني على مختصر خليل وحاشية البناي (٢٣٩/٢): «وأما يزر الفجل الأبيض فلا زكاة فيه لأنه غير طعام ولا زيت فيه». وفي (١١٥/٥) منه: «إذ هو الذي يخرج منه زيت طعام ويسميه أهل البر زيت السيمقا»، فهذا هو الفرق. وينظر: المجموع (٤١٤/٥).

(وإنما تجب الزكاة في الأقوات إذا بلغت نصاباً، وهو خمسة أوسق)^(١) والأوسق: جمع وسق مصدر بمعنى: الجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي وَمَا وَسَقَ﴾ (الإنشاق: ١٧). أي: جمع. وهو في عرفهم عبارة: عن حمل بعير^(٢).

والأصل في هذا القدر: قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة»^(٣).

(وهو) أي: قدر خمسة أوسق (بالمق الصغير^(٤)): ثمانية مَن^(٥))؛ لأن الوسق: ستون صاعاً بالإجماع^(٦)، والصاع: أربعة أمداد، والمد: رطل وثُلث رطل، فيكون المد: ثلثي مَن.

والصاع: خمسة أرتال وثُلث رطل، وهي منوان وثُلثا مَن، فيكون الوسق الواحد: مائة وستين مناً، وجملة الأوسق: ثلاثمائة صاع، فيكون المجموع ثمانية مَن، وبالرطل: ألف وستمائة؛ لأن مجموع الأوسق ألف ومائتا مد، والمد رطل وثُلث، فيكون مجموع المقدار: ألفاً وستمائة رطل.^(٧)

(١) الإشراف على مذاهب العلماء (٢٧/٣).

(٢) الوسق: بفتح الواو وكسرها، وفي مقداره لغة: خمسة أقوال، أحدها: أنه حمل البعير، والثاني: أنه الحمل مطلقاً، والثالث: العدل، والرابع: العدلان، والخامس: ستون صاعاً وهو الصحيح، وهو الذي قدمه الجوهري ولا خلاف بين العلماء في كون الوسق ستين صاعاً. ينظر: لسان العرب (٣٧٩/١٠)، والنهاية (١٨٤/٥).

(٣) رواه مسلم في صحيحه، رقم (٩٨٠)، والشافعي في مسنده (٩٤/١) وعبد الرزاق في مصنفه، رقم (٧٢٥٨).
(٤) سيأتي بعد أسطر أن المَن الكبير هو الدمشقي، ووجدت في المصادر أن المَن والمُنْاشيء واحد، والجمع أمْناء، وجمع المُنْاشيء أمْناء. المَن والمُنْاشيء مقدار معين من الوزن، وهو رطلان. والرطل: اثنتا عشرة أوقية، والأوقية إستار وثُلثا إستار، والإستار: أربعة مثاقيل ونصف، والمثقال: درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم: ستة دنانير، والدانق قيراطان، والقيراط: طسوجان، والطسوج: جنتان، والحبة: سدس ثمن درهم، وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم والجمع مكاييك. ينظر: الصحاح: (٢٢٠٧/٦)، و(١٦٠٩/٤).

(٥) وبالكيلو الخمسة أوسق تساوي: (٧٢٠) كيلو غراماً، وبه قال الشيخ عبد الكريم المدرس، إرشاد الأنام إلى أركان الإسلام، دار الكتب والوثائق، ببغداد مطبعة المعارف، سنة ١٩٩٠ م، ويقدر د. الزحيلي بـ (٦٥٣) كيلو غرام، الفقه الاسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي دار الفكر/ دمشق - سورية؛ دار الفكر المعاصر/ بيروت لبنان، الطبعة الرابعة (١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م)، (٣/١٨٩٠). وجاء في الفقه المنهجي: وقد قدرت دائرة المعارف الإسلامية (١٤/١٠٥) الصاع بثلاثة أثار فيكون الوسق على هذا مائة وثمانين لثراً، ويكون نصاب الزروع والثمار تسعيناً لثراً كيلاً. الفقه المنهجي د. مصطفى الخن د. مصطفى البغا، علي الشربجي، دار العلوم الإنسانية - دمشق ط. الأولى (١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م): (٢/٤٠).
(٦) المجموع (٥/٤١٨)، والمبدع في شرح المقنع (٢/٣٤٢).

(٧) ولزيادة التوضيح: الحساب إما يكون بالمَن أو بالرطل، فإن حسبنا بالرطل النصاب خمسة أوسق، والوسق الواحد ستون صاعاً، والصاع الواحد أربعة أمداد، والمد الواحد رطل وثُلث رطل. وإن حسبناه بالمَن فيكون: الوسق ستين صاعاً، والصاع الواحد مَنين وثُلثي مَن، وإن حسبناه بالمد: فخمسة أوسق = ١٢٠٠ أمداد، والوسق = ٢٤٠ أمداد والصاع أربعة أمداد، وللتوضيح نقول:

(وبالكبير الذي وزنه ستمائة درهم) وهو المنّ الدمشقي (ثلاثمائة وستة وأربعون رطلاً وثلاثاً رطل)؛ لأن الرطل البغدادي عند المصنف: مائة وثلاثون درهماً، فيكون المد مائة وثلاثة وسبعين درهماً وثلاث دراهم، والصاع: ستمائة وثلاثة وتسعون وثلاث، واضرب ستمائة وثلاثاً وتسعين وثلاثاً في ثلاثمائة تبلغ مائتي ألف [وثمانية آلاف] ^(١)، واجعل كل ستمائة منّا فيحصل من مجموع ذلك ما ذكر المصنف ^(٢).

ووقع في العجالة لابن الملقن: "واضرب ثلاثة وتسعين وثلاثاً في ثلاثمائة" بإسقاط لفظة "ستمائة" إما من مصنفه أو من الناسخ، لكن من العجب أن الدميري [وابن نباتة] تبعاه في ذلك من غير تدبر وتأمل ^(٣).

وعند النووي: ثلاثمائة واثنان وأربعون وستة أسباع منّ بالكبير الدمشقي؛ لأن الرطل البغدادي عنده مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم. ^(٤)
قال الشيخ نجم الدين بن الرفعة: الذي رجحه الرافعي هو الذي يقوي في النفس صحته بحسب التجربة ^(٥).

ثم هذا النصاب تحديداً كنصاب المواشي على الأصح، ولو نقص مدا لم تجب الزكاة، وقال الصيدلاني تقريباً؛ إذ الوسق عبارة عن حمل البعير وذلك قد يزيد وينقص وإنما قُدِّرَ

١ مد = ١ رطل وثلاث رطل = ثلثي منّ

١ صاع = ٤ أمداد = ٥ أرطال وثلاث رطل = ٢ منّ وثلثي منّ

١ وسق = ٦٠ صاع = ٣٢٠ أرطال = ١٦٠ منّ

٥ وسق = ٣٠٠ صاع = ١٦٠٠ رطل = ٨٠٠ منّ

(١) لأنه عندما تضرب: $3 \times 693 = 2079$. أي: ٢٠٨٠٠٠، ثم يقسم على ستمائة فتبلغ النتيجة قول المصنف، أي: $208000 \div 600 = 346,66$ ، أي: ثلاثمائة وستة وأربعين رطلاً وثلاث رطل. ينظر: الشيرازي وابن قاسم على التحفة (٣/٢٤٤)، ومغني المحتاج (١/٥٦٧).

(٢) الأم (٢/٣٠)، والعزير (٥/٥٥٩)، والحاوي الكبير (٤/١٩٢)، والروضة (٢/٢٣٣).

(٣) عجالة المحتاج: (١/٤٧٨)، والنجم الوهاج: (٣/١٦٩).

(٤) وما صححه النووي في تحرير الرطل البغدادي هو الصحيح، لأنه تسعون مثقالاً والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، فيضرب بسط الكسر وهو ثلاثة في عدد تكرره وهو تسعون، تبلغ مائتين وسبعين يقسم على غرضه وهو سبعة يخرج ثمانية وثلاثون وأربعة أسباع، يجمع مع الدراهم يخرج ما قاله. ينظر: منهاج الطالبين (٣١)، ومغني المحتاج (١/٥٦٧) ونهاية المحتاج (٣/٧٢).

(٥) النجم الوهاج (٣/١٧٠).

بستين صاعاً أخذاً بالوسط، وعلى هذا فلا يضر نقص رطل أو رطلين كما في القلتين^(١).
قال الإمام: والاعتبار فيما علقه الشارع بمقدار موزون يضاف إلى الصاع والمدّ، لا بما يحوي البرّ ونحوه^(٢).

وقال أبو المحاسن الروياني وغيره: إن الاعتبار بالكيل، لا بالوزن^(٣).

قال المصنف: هذا هو الصحيح، وهذا مفروض في غير العسل، أما في العسل فلو أوجبنا الزكاة فيه فالاعتبار في نصابه بالوزن؛ لأنه لا يكال، قاله الجرجاني^(٤).

(ثم إن كان الرطب مما لا يتتمّر والعنب مما لا يتزبّ فيعتبر حصول هذا القدر في حال الرطوبة)؛ لأنها أكمل أحوالها فلا ينظر إلا إليها، وقيل: يعتبر في حال الجفاف كسائر الأنواع.

وعلى هذا فيه وجهان: أحدهما: أن الاعتبار بنفسها فيعتبر بلوغ يابسها نصاباً وإن كان خشفاً قليل الخير.

وأصحهما: أنه يعتبر أقرب الأرباب والأعنان إليها؛ لأنه لما لم يكن اعتباره بنفسهما اعتبر بغيرهما؛ كالجناية على جزء إذا لم يكن له أرض مقدر، وهذا إذا كان يحصل من جفافهما شيء وإن كان خشفاً ردياً^(٥).

أما إذا كانا يفسدان بالكلية فلم يجيء فيه خلاف، ويؤخذ الواجب منهما رطباً وعنباً.

(١) العزيز (٥/٥٦٥)، وقال الماوردي والنووي: الأصح من الوجهين أن هذا التقدير تحديد؛ لأن رسول الله قال "الوسق ستون صاعاً" فحده بذلك، نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن الوسق ستون صاعاً. ينظر: الإشراف (٣/٣٣)، المقطع (٩٧٤)، والوسيط (٢/٤٥٩)، والمجموع (٥/٤١٩).

(٢) عبارة نهاية المطلب (٣/٢٣٠)، المقطع (١٩٩٩). فنقول بعد ذلك: ما علقه الشارع بالصاع، أو المدّ، فهو تقدير وفاقاً، كالصاع في صدقة الفطر، والمدّ في الكفارة، والفدية. ثم الذي لا أستريب فيه أن الصاع والمدّ لا يُعنى بهما ما يحوي البر وغيره، وإنما هو مقدار موزون مضاف إلى صاع، أو مدّ، والصعيان يبعد ضبط أجوافها على وتيرة حتى لا تتفاوت، وقد تكون متسعة الأسافل متضايقة الأعالي على تخريط، ويعسر تساوي صاعين، ثم تفاوت الأوزان في الأنواع ليس من النادر الذي يتسامح فيه.

(٣) بحر المذهب (١٠/٣٠٠)، والعزيز (٥/٥٦٦)، والمجموع (٥/٤١٩)، والروضة (٢/٢٣٣).

(٤) المجموع (٥/٤١٩) وروضة الطالبين (٢/٢٣٣) وللتوسع في المسألة: الأم (٢٤٢).

(٥) لعزيز (٥/٥٦٨)؛ والمجموع (٥/٤٥٨).

وقيل: يقوم الواجب ويؤخذ قيمته من المالك للضرورة^(١).

ولك أن تقول: ما لا يجفف لا يصلح للادخار والاقتيات، فيكون في معنى الخضروات فينبغي أن لا تجب فيه الزكاة.

والجواب: أن الغالب في هذا الجنس صلاحيته لذلك، فلو اتفق نادراً لحق بغالبه، بخلاف الخضروات^(٢).

(وإن تتمر وتزبب اعتبر حصوله تمرّاً أو زبيباً)؛ بالإجماع. قوله: "تتمر وتزبب" أي: صلح للتمر والتزيب، فلو صلحاً لذلك ولم يفعل لم يجز إخراج الواجب منها رطباً وعنباً وإن حصل منه قدر الواجب جفافاً؛ لأنه بذر، والبذر لا يؤخذ في الزكاة إلا عند الضرورة، ويسترده من المستحق إن كان باقياً، وإلا فقيمه في الأصح، وفي وجه: مثله. وإن لم يردّ حتى جفّ فليردّ إلى المالك ثم يأخذ؛ لأن قبضه الأول كان فاسداً.

وقال العراقيون: إذا [كان] بقي في يد المستحق حتى جفّ وكان قدر الواجب لم يردّ؛ لحصول المقصود.

(ويعتبر في الحبوب هذا القدر بعد التصفية من التبن)؛ لأنه لا يدخر فيه ولا يؤكل معه ولا يعرف مقدار الواجب إلا بذلك، فوجب أن يوسق بعد التصفية منه (ولا يدخل قشورها في الحساب) بمعنى: أنها يوسق معها ويؤخذ الواجب من المصفى. وهذا في القشر الذي لا يؤكل مع الحب، أما القشر الذي يدخر الحب ويؤكل معه كقشرة الذرة فيدخل في الحساب؛ لأنه طعام، وإن كان قد يزال تنعماً كما يقشر الحنطة فتجعل [حَوَارَى]^(٣).

(وما يدخر في قشره كالأرز ينبغي أن يبلغ عشرة أوسق)؛ ليكون الصافي منه خمسة أوسق.

(١) مغني المحتاج (١/٥٦٧) والعزیز (٥/٥٦٨)، وحواشي الشيرازي والعبادي على التحفة (٣/٢٤٧).

(٢) وللتوسع في المسألة ينظر: المجموع (٥/٤١٩ - ٤٢٠)، ومغني المحتاج (١/٥٦٧).

(٣) "والحوارَى، بالضم وتشديد الواو والراء مفتوحة: ما حوّر من الطعام، أي يبيّض. وهذا دقيق حواري".

الصالح في اللغة والعلوم (ص ١١٥٥)، وينظر: العزیز (٥/٥٦٩)،

ثم المالك يتخير: إن شاء أبقاه كذلك وأخرج منه وسقاً، وإن شاء قشره، فإن جاء خمسة أوسق زكاه وإلا فلا^(١)، وبقاء الأرز في القشرة أصلح له؛ فإن المقشّر يسرع إليه العفونة. وقال شيخ العراقيين أبو حامد: وقد يجيء من الأرز في القشرة الثلثان، فيعتبر بلوغه قدراً يكون الخارج منه نصاباً^(٢).

وأما القشرة السفلى من الباقلا فقد قال الشيخ أبو المكارم: المذهب أنها لا تدخل في الحساب؛ لأنها غليظة غير مقصودة^(٣)، وحكى بعض المصنفين: أن المنصوص دخولها فيه؛ كالقشرة السفلى من الأرز^(٤).

(ولا يكمل نصابُ جنس بجنس) كالشعير بالحنطة، والزبيب بالتمر، والحمص بالعدس، والرزبالذرة، واللوبياء بالباقلا، وبالعكس: أما في الزبيب والتمر فبالإجماع، كما نقله ابن المنذر^(٥). وأما في الحبوب؛ فلأن كل واحد من أصنافها مفردة باسم خاص وطبع خاص وخاصية خاصة؛ فلا يضم بعضها إلى بعض، كما لا يضم الزبيب إلى التمر^(٦). فرع: لو بذر حنطة وشعيراً فحصل خمسة أوسق [مختلطاً] فإن كان أحد الجنسين أغلب فالحساب به، ويجعل الثاني كالعدم.

وإن تساوىا والجملة مادون عشرة أوسق فلا زكاة؛ لعدم تكامل أحد الجنسين نصاباً. نعم، لو تفرد بها يكمل به أحد المخلوطين من جنسه فيخرج زكاته صافياً. وإن كانت عشرة وجبت الزكاة؛ لتكاملها ويؤخذ من المخلوط، وقيل: يؤذي عن كل على حالته. (ويضم أنواع الجنس الواحد بعضها إلى بعض) سواء كانت متباينة في الجودة والرداءة أو متماثلة؛ لأنها متحدة في الماهية، فلا يضر اختلافها في الكيفية، فيضم المعقلي إلى البرني

(١) المجموع (٤٢٨/٥).

(٢) العزيز (٥٦٩/٥).

(٣) العزيز (٥٦٩/٥).

(٤) ينظر: المذهب (٢٨٨/١)، والمجموع (٤٤٧/٥)، ومغني المحتاج (٥٦٨/١).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٤٦) المقطع (٩٥)، ومغني المحتاج (٥٦٨/١).

(٦) العزيز (٥٦٩/٥).

من أنواع التمر^(١)، والباختلي إلى الأرقيني من أنواع الزبيب، ويضم الحنطة الشامية إلى المصرية، والبغدادية إلى التبريزية، والعمودي من الشعير إلى المثوي، سواء كان الأنواع في بلد أو بلاد متفرقة ما اتحد المالك.

فرع: إذا ضمنا ما لا يجف من الرطب والعنب إلى ما يجف منهما وكمّلنا أحد النصابين بالآخر، فالصحيح: أن الواجب يؤخذ مما يجف بالتقسيط، كما لو كانت له ماشية بعضها صحاح وبعضها مراض.

(ثم يخرج من كل الأنواع بقسطه) فيؤخذ المعقلي من المعقلي، والبرني من البرني^(٢)، والكبيس من الكبيس^(٣)؛ توفيراً لحقّ المستحقين فيما يستحقونه بقدر الوسع.

وقوله: "ثم يخرج من كل بقسطه" ليس مجرئاً على إطلاقه بل لو أخرج الأجود عن الأردإجاز، وإنما الواجب أن لا يخرج الأردإ عن الأجود، وكذا المساوي على الصحيح؛ إذ لا فائدة في العدول، فيبقى على الأصل^(٤).

(فلن عسر إخراج كل بقسطه؛ لكثرتها) كالأرقيني والكولاكي والمازدي [والجوزاني] والصوراي والطاكي والمزبقي والصداني والنكوتي والباختلي من أنواع الزبيب، والمعقلي والبرني والكبيس والجعرور ومصران الفارة والصرفان والقذف من أنواع التمر، وكان الحاصل يقل من كل نوع (أخرج الوسط) فلا يكلف الإخراج من الأجود ولا يُرضى بالرديء، بل يؤخذ أعدل الأنواع؛ رعاية للجانبين: فيؤخذ الصوراي والطاكي من الزبيب؛ فإنها من أوسط الأنواع، والأرقيني أعلاها، والباختلي أدناها.

ومن أنواع التمر الجعرور؛ فإنه الوسط كما حكاه المصنف عن بعضهم، وأعلاها البرني والكبيس، وأدناها القذف.

(١) التمر المعقلي نوع من التمر معروف بالبصرة وغيرها من العراق، منسوب إلى معقل بن يسار الصحابي، وإليه ينسب نهر معقل بالبصرة، وسكن معقل بالبصرة وتوفي فيها في آخر خلافة معاوية وآخرها سنة ستين من الهجرة، وهو من أهل بيعة الرضوان كنيته أبو علي.

(٢) التمر البرني: ضرب من التمر أصفر مدور، واحده برنية، وهو أجود التمر، أصله فارسي. ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (١/١٧٩).

(٣) والكبيس، كأميز: ضرب من التمر، وهو تمر النخلة التي يقال لها: أم جردان. تاج العروس (١٦/٤٢٧).

(٤) العزيز (٥/٥٦٩)، ومغني المحتاج (١/٥٦٩).

وفي وجهه: يؤخذ من كل نوع بقسطه كما لو قلت الأنواع.

وفي وجهه: يؤخذ الغالب ويجعل غيره تبعاً.

وليس المراد بقوله: "أخذ الوسط" وجوب إخراج الوسط حتى لا يجوز أخذ غيره، بل لو تحمل الكلفة وأخرج من كل نوع بقسطه جاز ووجب على الساعي قبوله^(١).
(والعلس مضموم إلى الحنطة؛ فإنه نوع منها، لكنه يدخر في القشر كالأرز) فيعتبر بلوغه عشرة أوسق.

قال إمامنا في الأم^(٢): "إنه بعد الدياسة يبقى على كل حبة كمام لا يزول إلا بالرحى الخفيفة أو بالمهراس، وادخاره - على ما ذكره أهله - في ذلك الكمام أصلح له، وإذا أزيل كان الصافي نصف المخرج، وهو قوت صنعاء اليمن"^(٣).

(والأظهر) من الوجوه (أن السلت^(٤) جنس برأسه) فلا يضم لا إلى الحنطة ولا إلى الشعير؛ لأنه اكتسب من تركيب الشبهين طبعاً ينفرد به، فصار أصلاً بنفسه^(٥).
هذا ما حكاه الصيدلاني عن القفال، ونقله أبو الطيب عن نص الشافعي^(٦).

والثاني: يضم إلى الشعير؛ لما له من شبهه، وهو المنقول عن صاحب الإفصاح، وأورده الماوردي في الأحكام السلطانية^(٧).

والثالث: يضم إلى الحنطة؛ لما له من شبهها، وعن المتولي أن لا خلاف في أنه لا يضم

(١) العزيز (٥/٥٨١). وحواشي الشيرازي وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج (٢/٢٤٩).

(٢) الأم (٢/٣٨)، الوجيز (١/٩٠)، المجموع (٥/٤٤٧). وتحفة المحتاج (١٢/١٣٤). ويسمى باللغة الكردية: پەرش

(٣) مغني المحتاج (١/٥٦٩) وللتوسع في المسألة ينظر: العزيز (٥/٥٦٩)، المجموع (٥/٤٤٩).

(٤) السلت بالضم: ضرب من الشعير، وقيل: هو الشعير بعينه، وقيل: هو الشعير الحامض. لسان العرب (٢/٤٥) ويسمى باللغة الكردية: ههژدان، أو: ههشت دان.

(٥) ينظر: المجموع (٥/٤٤٩) حواشي الشيرازي وابن قاسم على التحفة (٢/٢٤٩)،

(٦) الذي وقفت عليه أن الشافعي رحمه الله لم يجعل السلت جنساً برأسه بل جعله نوعاً من الحنطة. ينظر: الأم (٣/١٠٣).

(٧) الأحكام السلطانية للماوردي (٢/٢١٨).

إلى الحنطة، وإنما الخلاف في أنه أصل بنفسه أو يضم إلى الشعير^(١).

واختلفوا في وصفه: قال العراقيون: إنه حب يشبه الحنطة في اللون والنعومة، ويشبه الشعير في برودة الطبع، وتابعهم البغوي في التهذيب^(٢)، وعكس الصيدلاني والغزالي وغيرهما قالوا: إنه يشبه الشعير صورة وطبعه حاراً كالحنطة^(٣).

وعبارة المصنف يشملها؛ حيث قال: (وهو حب له شبهة من الحنطة وشبهة من الشعير) وقد وصفه بعضهم بأن فيه حموضة يسيرة لكنه ليس بالذي يسمى بالفارسية [جوا]؛ فإنه شعير على التحقيق، كذا نقله المصنف عن الإمام وقال: قال الإمام: وما عندي: أن السلت المذكور في الكتب موجود في هذه الديار^(٤).

وقد أحسن الجوهرى حيث قال: السلت بالضم: ضرب من الشعير، لكن ليس له فشر كأنه الحنطة^(٥).

(ولا يضم ثمرة عام إلى ثمرة عام آخر في تكميل النصاب) وإن فرض إطلاع ثمرة العام اللاحق قبل جداد ثمرة العام السابق، (ولا زرع عام إلى زرع عام آخر) بإجماع المسلمين^(٦) (وثمار العام الواحد يضم بعضها إلى بعض) عند اتحاد الجنس (وإن اختلف أفراكها)؛ لا اختلاف الأنواع، [أو] اختلاف المواضع بحسب اختلاف الأهوية حرارة وبرودة؛ لأن عادة الله قد جرت باختلاف إدراك الشمار، فلو اعتبرنا التساوي في الإدراك لما وجبت زكاة أصلاً^(٧). قال ابن الصباغ: والإجماع قائم على ضم ما يدرك إلى ما لا يدرك.

والمراد بالعام في الشمار - حيث يقال - أربعة أشهر؛ لأن بين إطلاع النخل إلى منتهى

(١) العزيز (٥/ ٥٦٩)، وروضة الطالين (١/ ٢٢٩)، والمجموع (٥/ ٤٤٨).

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٣/ ٨٨-٨٩).

(٣) الوسيط في المذهب (٢/ ٤٦٠).

(٤) نهاية المطلب (٣/ ٢٦٠)، والعزيز ط العلمية (٣/ ٦٢).

(٥) الصحاح تاج اللغة (١/ ٢٥٣).

(٦) قال النووي: لا تضم ثمرة العام الثاني إلى ثمرة العام الأول في إكمال بلا خلاف. الروضة (٢/ ٢٤٠).

(٧) المذهب (١/ ١٥٤)، وينظر: العزيز شرح الوجيز (٥/ ٥٧٢).

إدراكها أربعة أشهر، وذلك هو المعتبر، هكذا نقله ابن الرفعة عن الأصحاب، واعتمده الشيخ بدر الدين الزركشي والشيخ كمال الدين الدميري وغيرهما^(١). [فلو] كانت له نخيل تثمر في عام مرتين فلا ضم؛ لأن كل حمل كثمرة عام، هكذا قال الشافعي^(٢). قال الأئمة: وإنما ذكر هذا؛ بياناً للحكم بتقدير التصوير، وإلا فلا يكاد يقع ذلك في النخل والكروم، ومحل الزكاة إنما هو ثمارها بين سائر الأشجار^(٣). (وفي وجه إذا طلع الثاني بعد جداد الأول لم يضم) أحدهما إلى الآخر؛ لأن حدوث الثاني إنما هو بعد انقراض الأول، فأشبه ثمرة عامين، هذا ما أورده القاضي ابن كج وأصحاب القفال واختاره الغزالي، ورجحه المصنف في الشرح الصغير، ولم يرجع في الكبير شيئاً، وجزم به الماوردي وقال: "مَنْ قَالَ بِالضَّمِّ فَقَدْ أَخْطَأَ نَصَّ الْمَذْهَبِ، وَجَهْلَ عَادَةِ الثَّمَرِ". وقال الإمام: لاخلاف فيه^(٤)، وعلى هذا فهل يقام وقت الجداد مقام الجداد؟ فيه وجهان: أفقهما في العزيز والروضة^(٥) عن الصيدلاني: نعم؛ لأن الثمار بعد أوان الجداد كالمجدودة.

(وزرع العام الواحد يضم أحدهما إلى الآخر)؛ لضرورة التدريج في الزراعة فربما يتدئ بالزراعة ولا يزال يزرع إلى شهر أو شهرين فهي معدودة زرعاً [واحدًا]، ويضم بعضها إلى بعض عند اتحاد الجنس^(٦).

[مسألة فيها عشرة أقوال]

(وأظهر الأقوال: أن الاعتبار في الضم بوقوع الحصادين في سنة) وإن كان الزرع الأول خارجاً عن السنة؛ لأن الحصاد هو المقصود، وعنده يستقر الوجوب. والمراد بوقوعهما في سنة، أن يكون بينهما أقل من اثني عشر شهراً عربية، هكذا قال

(١) النجم الوهاج (٣/ ١٧٤)، لكن المعتمد لدى ابن حجر: اثنا عشر شهراً. ينظر تحفة المحتاج (١٢/ ١٣٩).

(٢) الأم (٢/ ٤٩).

(٣) المجموع (٥/ ٤٢٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٢٤٠)، وتحفة المحتاج (١٢/ ١٣٩) ..

(٤) الحاوي الكبير (٣/ ٢١٧)، والوجيز (١/ ٩١). العزيز (٥/ ٥٧٣).

(٥) العزيز في شرح الوجيز (٥/ ٥٧٣)، روضة الطالبين (٢/ ٢٤١).

(٦) ينظر: حواشي الشيرازي وابن قاسم العبدى على تحفة المحتاج بشرح المنهاج (٢/ ٢٥٠).

صاحب التهذيب والنهاية، وتبعهما المصنف والنووي^(١).

والثاني: الاعتبار بوقوع الزرعين في السنة ولا نظر إلى الحصاد لأن الزرع متعلق بالاختيار، والحصاد يختلف باختلاف الأرض والأهوية، مع أن الزرع أصل والحصاد فرع واعتبار الأصل أولى.

والثالث: الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين في السنة لأنها حينئذ يعدان زرع سنة واحدة.

والرابع: يكفي وقوع الزرعين والحصادين أو زرع أحدهما وحصاد الأخرى في سنة.

والخامس: لا يضم المزروع بعد حصاد الأول كأحد حملي الشجر^(٢).

والسادس: الإعتبار بوقوع الحصادين في فصل واحد وهو أن يكون بينهما أقل من أربعة أشهر.

والسابع: بوقوع الزرعين في فصل واحد.

والثامن: بوقوعهما في فصل واحد.

والتاسع: إن ما يعد زرع سنة يضم بعضها إلى بعض ولا أثر لاختلاف الزرع والحصاد.

وأراد بالسنة سنة الزرع، وهي ستة أشهر إلى ثمانية، فإن الزرع لا يبقى زيادة على ذلك غالباً.

والعاشر: الاعتبار بجميع السنة لا بأحد طرفي الزرعين أو الحصادين^(٣).

فهذه عشرة أقوال، خمسة منها منصوصة: الأربعة الأولى في المختصر، والخامس: في الأم، والخمسة الأخرى مخرجة، ثلاثة خرّجها الشيخ أبو حامد، وهي إبدال السنة بالفصل، واثنان خرّجها الشيخ أبو اسحق^(٤). ولم يقع في الكتاب مسألة أكثر فيها أقوالاً من هذه.

(١) روضة الطالبين (٢/٢٤٢).

(٢) الأم (٢/٣٧).

(٣) العزيز (٥/٥٧٥)، والروضة (٢/٢٤٢-٢٤٣)، وقلوبي وعميرة في حاشيتهما (٥/٩٤).

(٤) مختصر المزني (٥٥)، والأم (٢/٣١)، والمهذب (١/١٥٧).

وبقي في المسألة شيان: أحدهما: إذا كان الزرع الثاني بعد اشتداد حب الأول، فالخلاف فيه مرتب على ما إذا زرع الثاني بعد حصاد الأول، بل ههنا أولى بالضم، لاجتماعهما في الأرض نباتاً وحصولاً.

والثاني: إذا كان الزرعان معاً، أو على التواصل المعتاد فأدرك أحدهما والثاني بعد، لم يقع فيه القوت أصلاً، ففيه طريقتان: أحدهما: القطع بالضم من غير جري الأقوال؛ لأن ذلك يعدّ زرعاً واحداً.

والطريق الثاني: إنه على الأقوال؛ لاختلافهما في وقت الوجود، والطريق الأول أصح عند الجمهور.^(١)

فرع: لو اختلف الساعي والمالك أنه زرع عام أو عامين، فالمصدق المالك، فإن اتهم ندب تحليفه.^(٢)

(والواجب فيما يسقى بهاء السماء من الثمار والزرع: العشر)؛ لقوله ﷺ: «فإذا سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر»^(٣). ونقل الأصحاب الإجماع عليه.^(٤)

والعثري: ^(٥) بفتح العين المهملة والشاء المثناة: الزرع الذي يزرع في موضع لا يصل إليه ماء من العيون والأودية ولا بالنواضح ونحوها، وإنما يسقيه المطر، أو يحصل بدونه.

(وكذا البعل، وهو الذي يشرب بعروقه لقربه من الماء)؛ لخفة المؤنة، وكذا ما يشرب من ماء ينصب عليه من جبل أو نهر أو عين، وكذا ما يتلبله الموج.

(وما سقى بالنضح): وهو أن يسقى له من ماء النهر بسانية وغيرها، ويسمى

(١) روضة الطالبين (٢/٢٤٣).

(٢) الأم (٢/٤٩)، المجموع (٥/٤٢٦) وللتوسع في المسألة: نهاية المحتاج (٣/٧٥).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٤١٢)، وسنن الترمذي، رقم (٦٤٠)، وسنن البيهقي (٤/١٣٠)، رقم (٧٢٧٦).

(٤) العزيز (٥/٥٧٨)، روضة الطالبين (٢/٢٤٤).

(٥) قال ابن الجزري: هو من التخييل الذي يشرب بعروقه من ماء المطر مجتمع في حفيرة وقيل هو العذي، وقيل هو ما يسقى سباحاً، والاول أشهر. ينظر: النهاية (٣/١٨٢)، والمجموع (٥/٤٢٣)، ولسان العرب (٤/٥٤١)، وفتح الباري للعسقلاني (٤/١١٤).

السواني: نواضح، والواحدة سانية وساني وناضحة وناضح^(١) (أو الدلاء)^(٢): جمع دلو: وهو ما ينزح به الماء على نحو بُركة (والدواليب)^(٣) جمع دولا ب فارسي معرب، وهو المنجنون الذي يدوره البقر ويسمى الدالية أيضاً، (ففيه نصف العشر)؛ لقوله ﷺ: «وفيما سقي بنضح أو غرب ففيه نصف العشر»^(٤). والغرب: الدلو الكبير^(٥).

وأما العلة بحسب المعنى هي: أن الزكاة أمرها مبنيٌّ على الرفق بالمالك والمساكين: فإذا كثرت المؤنة خفف الواجب أو سقط^(٦)؛ إرفاقاً بالمالك، وإذا قلّت المؤنة كثّر الواجب، كما في الركاز؛ إرفاقاً بالمساكين^(٧).

وما يسقى بالناعور ففيه نصف العُشر أيضاً. والناعور: وهو ما يدوره الماء بنفسه؛ لأنه تسبب إلى النزح كالاستقاء بالدلاء والنواضح^(٨).

(وماء القنوات) وما في معناها السواقي المحفرة من النهر العظيم إلى حيث يسوق الماء إليه (كماء السماء) فيكون الواجب فيما يسقى بها العُشر، هذا ما أورده العراقيون وغيرهم. وعللوا بأن مؤنة القنوات إنما يتحمل لإصلاح الضيقة، والأنهار إنما يشق لإحياء الأرض، وإذا تهيات وصل الماء إلى الزرع بطبيعته مرة بعد أخرى، بخلاف نحو النواضح؛ فإن المؤنة فيها لنفس الزرع^(٩).

(١) النواضح جمع ناضح، والنضح: السقي من ماء بئر أو نهر بساقية، والساقية والناضح: البعير والبقرة الذي يسقى عليه من البئر أو النهر. ينظر: العزيز (٥٧٨/٥)، والمجموع (٤٢٣/٥)، ولسان العرب (٦١٩/٢).

(٢) الدلو: معروفة واحدة الدلاء التي يُستقى بها، تذكر وتؤنث. لسان العرب (٢٦٤/١٤).

(٣) الدولا ب بفتح الدال وضمها: واحد الدواليب، على شكل الناعورة، يُستقى به الماء. لسان العرب (٣٧٧/١).

(٤) مسند الشافعي (٩٥/١)، وسنن الدارقطني (٩٣/٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٧٥/٢)، رقم (١٠٠٧٨)، و مسند البزار (٢٧٢/٢)، رقم (٦٩٠)، والصواب موقوف وإسناده صحيح. ينظر: الاحاديث المختارة (١٥٣/٢)، رقم (٥٢٧)، والأم (٣٧/٢).

(٥) الغرب: دلو عظيمة من مسك ثور يُستقى به على السانية، مذكور، وجمعه غروب. المحكم والمحيط الأعظم (٥٠٨/٥).

(٦) مثال السقوط: كما في المعلوفة. منه. على هامش النسخة: ذ اللوحة (٤٦٤٨).

(٧) العزيز (٥٧٨/٥)، والروضة (٢٤٤/٢)، وحواشي الشيرازي وابن قاسم على تحفة المحتاج (٢٥٣/٢).

(٨) الناعورة واحدة النواعير: التي يستقى بها يديرها الماء ولها صوت، أو ضرب من الدلاء يستقى بها. المطلع (٢٥٢/١).

(٩) العزيز (٥٧٨/٥). والمجموع (٤٢٤/٥).

(وفيها وجه): أن في ما يسقي بها نصف العشر؛ لكثرة المؤنة، وبه أفتى الشيخ أبو سهل الصعلوكي^(١) فيما حكى عنه العبادي في الطبقات^(٢).

وفصل البغوي فقال: لو كانت القناة أو العين أو النهر كثيرة المؤنة بأن كانت لا تزال تنهار وتحتاج إلى استحداث حفر وتنقيته؛ فالمسقيُّ به كالمسقيِّ بالسواني، وإن لم يكن لها مؤنة أكثر من مؤنة الحفر الأول، وكسحها لا يقع إلا في بعض الأوقات، ففي المسقيِّ بها العُشر^(٣).

وبها يقاس البركات التي تحبس فيها المياه القليلة ليجمع ثم يرسل إلى الزرع، بل هي أولى بالسقوط؛ لتكرر مؤنة الحبس والإرسال.
(ولو احتاج إلى شري الماء) فاشترى وسقى به (فقد ذكر أن الواجب نصف العشر)؛ إرفاقاً للمالك في مقابلة كلفة الشري.

هذا الذاكر ابن كج فيما نقل عنه المصنف في العزيز واستحسنه^(٤).

والحق به ما لو سقاه بماء مغصوب؛ لأن عليه الضمان، وهذا جار على كل ما أخذ؛ فإنه لا يتعلق به صلاح الضيعة، بخلاف القناة.

وحكى القاضي عن أبي الحسين ابن قطان وجهين: فيما لو وهب منه الماء، ورجع إلحاقه بما لو غصب الماء؛ لما في قبول إهبة من المنة العظيمة، فصار كما لو علف ماشيته

(١) والصعلوكي، الإمام أبو سهل محمد بن سليمان العجلي الحنفي النيسابوري الفقيه، شيخ الشافعية بخراسان من شيوخه: أبو إسحاق المروزي، وابن خزيمة، وأبو علي الثَّقفي، وأبو العباس السراج، وهو من أصحاب الوجوه، تكرر ذكره في الروضة، دخل البصرة، ودرس بها، إلى أن استدعى إلى أصبهان، ثم انتقل إلى نيسابور، ودرس، وأفتى، ورأس أصحابه بنيسابور ثنتين وثلاثين سنة. توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة. ينظر: طبقات الصوفية للسلمي (٣٤٤)، وطبقات الأولياء لابن الملقن (٢١٥، ٢١٦)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٦٧/٣) ومابعدهما، والوافي بالوفيات (١٢٤/٣) ومفتاح السعادة (١٧٧/٢)، وتهذيب الاسماء واللغات (٢٤١/٢).

(٢) العزيز (٥٧٨/٥). والمجموع (٤٢٤/٥).

(٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٩٢/٣).

(٤) العزيز (٥٧٨/٥)، وروضة الطالبين (٢٤٥/٢).

بعلف موهوب، وميل المصنف في العزيز أكثر منه إلى عدم الإلحاق^(١).

(ولو سقى من النوعين فإن تساويا فالواجب ثلاثة أرباع العُشر)؛ تقسيطاً للعُشر على النوعين: ربعان في مقابلة نصفه المسقيّ بهاء السماء، وربع في مقابلة نصفه المسقيّ بنحو النواضح، وربع يسقط في مقابلة المؤنة.

(وإن كان أحدهما أغلب فيعتبر الأغلب، أو يقسط الواجب؟ فيه قولان كالقولين فيما إذا تنوعت ماشية أحدهما) أن الاعتبار بالأغلب: فإن كان السقي بهاء السماء أغلب، ففيه العُشر. وإن كان السقي بنحو [النضح] أغلب، ففيه نصف العُشر؛ ترجيحاً لجانب الغلبة، ولمراعاة الشارع له في مواضع، ولأن النظر إلى عندد السقي ونفعه مما يشقّ، فيدار الحكم على الغالب؛ تخفيفاً.

(وأظهرهما): أنه يُقَسَّط الواجب؛ لحديث في ذلك في الموطأ، مع أنه القياس.

وعلى هذا: فلو كان ثلثاه بهاء السماء، وثلثه بنحو نضح وجب خمسة أسداس العُشر: ^(٢) ثلثا العُشر لثلاثين، وثلث نصف العُشر للثلث ^(٣). وسيتضح لك بعض الأمثلة.

ثم سواء قلنا بالأغلب أو التقسيط فالنظر إلى ماذا في معرفة المقدارية؟ فيه خلاف، أشار إليه بقوله: (والنظر في معرفة المقدارين إلى عدد مرات السقي في أحد الوجهين)؛ لأن المؤنة بحسبها يقل ويكثر، ولا شك أن الاعتبار بالسقيات النافعة دون ما لا يفيد ويضر (وإلى عيش الزرع ونمائه) وكذا [عيش] الثمرة (في أظهرهما) الأوفق لظاهر نصه؛ لأن ذلك هو المقصود بالذات بالسقي.

وعبر بعضهم عن هذا الوجه بعبارة أخرى فقال: النظر إلى النفع: فقد يكون سقية واحدة أنفع من سقيات كثيرة.

قال الإمام: وهما متقاربان، إلا أن صاحب العبارة الثانية لا ينظر إلى المدة وإنما ينظر

(١) العزيز (٥/٥٧٨)، والمجموع (٥/٤٢٤).

(٢) روضة الطالبين (٢/٢٤٤)، مغني المحتاج (١/٥٧١).

(٣) ونوضحه بمثال: إذا قدرنا المال على المالك ١٠٠٠ كيلو، فعندما يقول: ثلثا العشر للثلثين، أي يجب أن يدفع: ٦٦ كيلو، وعندما يقول: وثلث نصف العشر للثلث، أي يساوي ٥٠،٥ بالنسبة إلى ١٠٠٠.

إلى النفع بقول أهل الخبرة، وصاحب العبارة الأولى يعتبر المدة^(١).

قال في العزيز: والجمهور على اعتبار المدة على الوجه الثاني^(٢).

ونوضح لك بيان فائدة الاختلاف في المثال^(٣): فلو كان المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر، واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين، فيسقى بماء السماء، وفي شهرين زمن الصيف إلى ثلاثة سقيات فيسقى بنحو نضح.

فإن اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التقسيط: يجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر، وذلك ثلاثة أخماس العشر ونصف خمسة.

وإن اعتبرنا الأغلب: فالواجب نصف العشر؛ لأن عدد السقيات بالنضح أكثر^(٤).

وإن اعتبرنا المدة فعلى قول التقسيط: يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر^(٥).

وعلى قول اعتبار الأغلب: يجب العشر لأن مدة السقي بماء السماء أطول.

ولو اجتمع السقيات وجهل المقدار منها فالذي ذكره ابن سريج وتابعه الجمهور: أنه يجب ثلاثة أرباع العشر؛ أخذاً بالأسوأ.

وقيل: ^(٦) نصف العشر؛ لأنه اليقين^(٧) والأصل براءة ذمته عن الزيادة^(٨).

فزع: يصدق المالك في اختلافه مع الساعي في أنه بإذا سقى؟

ولو كان له زرع مسقى بمحض ماء السماء، وآخر بالنضح ولم يبلغ واحد نصاباً: ضم أحدهما إلى الآخر، ويخرج واجب كل بحسبه^(٩).

(١) نهاية المطلب (٣/٢٦٩)، المقطع (٢٠٥٥).

(٢) العزيز (٥/٥٧٩)، والمجموع (٥/٤٢٥)، وروضة الطالبين (٢/٢٤٦).

(٣) المثال ذكره الرافعي في العزيز (٥/٥٧٩ - ٥٨٠).

(٤) وينظر للتوسع في المسألة: نهاية المحتاج (٣/٧٧).

(٥) العزيز (٥/٥٧٩)، ومغني المحتاج (١/٥٧١) والشيرواني وابن قاسم على التحفة (٢/٢٥٣).

(٦) وصاحب القيل هو ابن كعب، كما ذكره النووي: في روضة الطالبين (٢/٢٤٦).

(٧) تحفة المحتاج إلى شرح المنهاج (١٢/١٥٦).

(٨) حواشي البجيرمي على الخطيب (٦/٢٩٨)، ومغني المحتاج (١/٥٧١) حواشي الشيرواني وابن قاسم على تحفة المحتاج (٢/٢٥٣).

(٩) العزيز (٥/٥٨٠)، وحواشي الشيرواني وابن قاسم على التحفة (٢/٢٥٤).

فرع: إذا أراد الساعي أخذ العُشر كيل لرب المال تسعة، وأخذ الساعي العاشر^(١).

ولأنها يبدأ بجانب المالك؛ لأن حق المساكين إنما يتبين به، ولأنه لو ابتداء بجانبهم فربما لا يفي الباقي بحصته فيحتاج إلى رد ما كيل لهم، وإن كان الواجب نصف العُشر كيل لرب المال تسعة عشر وأخذ الساعي العشرين، وإن كان الواجب ثلاثة أرباع العُشر كيل لرب المال تسعة وثلاثون وللمساكين ثلاثة.

ولا يهز الكيال ولا يزلزل ولا يضع اليد فوقه ولا يمسح؛ لأن ذلك مما يختلف، بل يصب فيه ما يحتمل ثم يفرغ^(٢).

[اجتماع الخراج والعشر]

فرع: الخراج^(٣) والعشر^(٤) قد يجتمعان عندنا؛ لأنها حقان وجبا بسيين، فلا يمنع أحدهما الآخر^(٥).

ولأنها تصير الأرض خراجية بأمرين:

أحدهما: أن يفتح الإمام بلدة قهراً ويقسم أراضيها بين الغانمين ثم يستنزها عنهم ويقفها على المسلمين ويضرب عليها [خراجاً] كما فعل عمر رضي الله عنه (سواد العراق)^(٦). وفيه خلاف لابن مريج يحيى في موضعه إن شاء الله.

(١) العزيز في شرح الوجيز (٥/٥٨١).

(٢) ينظر: الأم (٢/٣٨)، والعزيز (٥/٥٨١)، وروضة الطالبين (٢/٢٤٧)، والمجموع (٥/٤٥٦)، وأسنى المطالب (٥/٥١).

(٣) الخراج لغة: من خرج يخرج خروجاً أي برز، ويطلق على الأجرة وفي اصطلاح الفقهاء معنيان: عام وخاص، فالعام: هو الأموال التي تتولى الدولة أمر جبايتها وصرفها في مصارفها. وأما الخراج بمعنى الخاص: فهو الوظيفة أو الضريبة التي يفرضها الإمام على الأرض الخراجية النامية، وعرفه الماوردي وأبو يعلى: ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدي عنها. ينظر: الموسوعة الفقهية (١٩/٥٤).

(٤) الأرض العشرية، وهي الأرض التي يملكها المسلم، ويدفع من إنتاجها زكاة الزروع، وهي الأراضي التي أسلم أهلها عليها، وكل أرض العرب، والأراضي المتفوحة عنوة إذا قسمت بين المجاريين. الموسوعة الفقهية (١٢٠/٤)، معجم الفقهاء (١/٥٥).

(٥) المهذب (١/١٥٧)، المجموع (٥/٤٥٢)، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/١٨٠).

(٦) للتوسع في موضوع سواد العراق وكيفيةها ينظر: الموسوعة الفقهية (١٩/٥٦).

والثاني: أن يفتح الإمام بلدة صلحاً على أن يكون الأراضي للمسلمين ويسكنها الكفار بخراج معلوم فالأراضي فيء للمسلمين والخراج عليها أجرة لا يسقط بإسلامهم، وكذا حكم الأراضي المنجلى عنها إذا قلنا: تصير وقفاً على المصالح، والبلاد التي فتحت قهراً واستبقيت أراضيها في أيدي الغانمين، وكذا التي أسلم أهلها عليها.

[أخذ الخراج من أرض أحيائها المسلمون]

والأراضي التي أحيائها المسلمون: عشرية محضة وأخذ الخراج منها ظلم^(١). والنواحي التي يؤخذ الخراج منها ولا يعرف كيف كان حالها في الأصل: حكى شيخ العراقيين أبو حامد عن نص الشافعي: أنه يستدام الأخذ؛ لجواز أن يكون الذي افتتحها صنع بها ما صنع عمر بسواد العراق^(٢)، والظاهر أن ماجرى طول الدهر جرى بحق. ولا يقال: إذا ثبت في مثل هذه الأراضي حكم سواد العراق فوجب أن لا يجوز بيعها ورهنها؛ لأننا نقول: الظاهر في الأخذ كونه حقاً، وفي الأيدي الملك، فلا يترك واحد من الظاهرين إلا يبين^(٣).

فرع: الخراج المأخوذ ظلماً لا يقوم مقام العُشر^(٤)، فإن أخذ السلطان على أن يكون بدلاً عن العشر، فالصحيح أن يكون يسقط به الفرض، ثم إن لم يبلغ ذلك قدر الواجب، أخرج الباقي.

ولا فرق في سقوط الفرض إذا قلنا به بين أن يوصل إلى أهله أم لا.

(ووقت وجوب الزكاة في الثمار: بعد بدو الصلاح) وسيأتي في البيع ضابطه.

(وفي الحبوب: بعد اشتدادها)؛ لأنها في هذه الحالة صارا قوتين بعدما كانا

كالخضروات^(٥)

(١) روضة الطالبين (٢/٢٣٥) ونص الشارح مأخوذ من قول الرافعي في العزيز (٥/٥٦٦-٥٦٧).

(٢) مغني المحتاج (١/٥٦٧).

(٣) العزيز (٥/٥٦٧).

(٤) المجموع (٥/٤٥٤)، وينظر: العزيز (٥/٥٦٧).

(٥) المجموع (٥/٤٢٦)، ومغني المحتاج (١/٥٦٧).

ومعنى الوجوب: أنه ينعقد حيثذ سبب وجوب الإخراج قمرا وزيبيا وحيا مصفى، ولا يميز الإخراج حيثذ.

وحصول بدو الصّلاح في البعض كاف إذا اتحد النوع، ولا يشترط تناهي الاشتداد في الحب^(١). وعن صاحب التّقریب قول: أنّ وقت الوجوب هو وقت جواز الإخراج؛ إذ لا معنى لتقدم الوجوب على الأمر بالأداء، والمشهور: الأول.

(حتى إذا اشترى أو ورث نخيلاً مثمرة وبدى الصّلاح عنده كانت الزكاة عليه)؛ لانعقاد الوجوب في ملكه (لا على من انتقل الملك عنده)^(٢) لأنها عنده لم تصر طعاماً، فأشبهت الخضروات. ولو اشترى بشرط الخيار فبدأ الصّلاح في زمنه: فإن قلنا: أن الملك للمشتري فالزكاة عليه وإن فسخ البيع.

وإن قلنا: للبائع فعليه وإن أمضى البيع.

وإن قلنا: أنه موقوف فأمر الزكاة أيضاً موقوف بمعنى أنها لا تجب على واحد منهما؛ لأنه لم ينعقد الوجوب على ملك أحد.^(٣)

فترع ابن الحداد على هذا الأصل: أنه لو باع المسلم نخيلاً مثمرة بذمي، فبدأ الصّلاح في ملك الذمي: فلا زكاة على واحد منهما؛ أما على المسلم؛ فلأن الثمرة لم يكن في ملكه وقت الوجوب. وأما على الذميّ فظاهر^(٤)، فإن عاد الملك إلى المسلم يبيع مستأنف أو هبة أو ردّ يعيب فلا زكاة عليه أيضاً^(٥)، والمكاتب كالذمي في ذلك.

ولو بدأ الصّلاح في يد المشتري المسلم ثم وجد بها عيباً فليس له الرد بعد ذلك إلا برضا البائع؛ لأن حق الزكاة لا يتقاعد عن حدوث عيب في يده،^(٦) فإن أخرج المشتري

(١) روضة الطالبين (٢/٢٤٩).

(٢) الام (٢/٦٣)، والمهذب (١/٢٩٣)، والمجموع (٥/٤٢٧).

(٣) المجموع (٥/٤٢٧)، ومغني المحتاج (١/٥٦٧).

(٤) لأنه ليس أهلاً لوجوب الزكاة. ينظر: مغني المحتاج (١/٥٦٧).

(٥) العزيز (٥/٥٨٢)، والمجموع (٥/٤٢٧).

(٦) المجموع (٥/٤٢٧).

الواجب من تلك الثمرة فإن لم نجوّز تفريق الصفقة فليس له الردُّ على الصحيح^(١)، وإن جوزنا تفريق الصفقة فله أن يرد الباقي بحصته من الثمن.

وقيل: يرد الباقي وقيمة المخرج من الزكاة ويسترد جميع الثمن.

وإن خرج من غيرها فالصحيح جواز الرد، وفيه كلام مبسوط للمصنف في العزيز في الشرط الرابع في زكاة النعم فإن شئت فراجع^(٢).

ولو باع الثمرة وحدها قبل بدو الصلاح بشرط القطع ولم يقطع حتى بدا الصلاح: وجب العُشر.

فإن رضى بإبقائها جاز، والعشر على المشتري، وإن لم يرضيا بالإبقاء فقولان:

أحدهما: إنفساخ البيع؛ لتعذر إمضائه.

وأظهرهما: أنه لا ينفسخ، لكن إن لم يرضِ البائع بالإبقاء ينفسخ.

وإن رضى وأبى المشتري إلا القطع فوجهان: الصحيح: أنه لا ينفسخ، وحيث فسّخ البيع فالعُشر على المشتري على الأظهر المنصوص.

وقيل: على البائع^(٣).

فرع: مؤنة قطف الثمار وحملها إلى الجرين وتخفيفها ومؤنة حصاد الحبوب [وجزمها]^(٤) وحملها إلى [البيدر] ودياستها وتنقيتها وغير ذلك من خالص مال المالك، لا يحسب شيء منها من مال الزكاة^(٥).

(ويستحب أن تُحصر الثمار على المالك إذا بدا الصلاح)؛ إرفاقاً بالمالك لجواز التصرف فيها، وضبطاً لحق المستحقين^(٦)، وروي: «أنه ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحة خارجاً

(١) لأنها تعلق بها حق الزكاة، فكان كعيب حدث في يده. العزيز (٥/٥٨٤).

(٢) العزيز (٥/٤٨٩).

(٣) ٨٥٢. العزيز (٥/٥٨٤)، والمجموع (٥/٤٢٧)، ومغني المحتاج (١/٥٦٧).

(٤) والجزم، بالكسر: التّصيب من النّخل، يُقال: جَزَمَ من نَخْلَةٍ جَزَماً. تاج العروس (٣١/٤٠٣).

(٥) مغني المحتاج (١/٥٦٧).

(٦) المجموع (٥/٤٣٦)، والروضة (٢/٢٥٠)، والعزيز (٥/٥٨٤)، وأسنى المطالب (٥/٥٩).

أول ما تطيب الثمرة^(١)، وروي: «أنه ﷺ خرص حديقة امرأة بنفسه»^(٢).

وعن الماوردي: وجوب الخرص؛ لأن في تركه إضراراً بالمالك إن منع عن التصرف، وبالمستحقين إن لم يمنع، ويستثنى عن الخرص ثمار بصرة، فإن خرصها غير جائز لكثرتها، ولما يلحق من المشقة ويلزم من المؤنة بسببها، نقله الماوردي والرويانى عن إجماع الصحابة وعلماء الأمصار^(٣).

واحترز بالثمار عن الجبوب؛ فإنها لا تخرص؛ لأنها لا تؤكل حال الرطوبة غالباً، فليس في ترك الخرص فيها ضرر بالمالك ولا بالمستحقين، ولأنها لا يمكن الوقوف عليها؛ لعدم إطلاع الخارص على جميع السنابل.

والعلة بالاستتار غير مرضية؛ فإنه [ينقض] بالشعير والسلت.

واحترز ببدو الصلاح عما قبله؛ فإن الخرص لا يأتي قبله؛ إذ لا تعلق [حينئذٍ لحق] المستحقين بها، وأيضاً لا ينضبط المقدار؛ لكثرة العاهات قبل ذلك.

وكيفية الخرص: أن يطوف بالنخلة ويرى جميع عناقيدها^(٤)، ويقول: خرصها كذا رطباً، ويحيى منها بعد الجفاف كذا تمرأً، ثم يأتي نخلة أخرى فيفعل بها مثل ذلك إلى أن يأتي على جميع ما في الحديقة.

ولا يجوز الإقتصار على رؤية بعضها وقياس بعضها الباقي عليه؛ لأنها تتفاوت عند اختلاف النوع. أما إذا اتحد جاز أن يخرص الجميع بعد الرؤية رطباً ثم تمرأً.

(والأظهر) من القولين (أنه يُدخل) الخارص (في الخرص جميع النخيل) بمعنى أنه لا يترك له بعض نخلاته معفوة عن الزكاة، لأن عموم الأدلة مقتضية لوجوب الزكاة على الإطلاق، ولم ينقل عن خراس رسول الله ﷺ ترك شيء للمخروص عليه^(٥).

(١) أحكام القرآن للجصاص (٤/٤٠)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد بروايات متعددة (٤/١٢٢) و مسند الشافعي (١/٩٥).

(٢) البخاري، رقم (١٤٨١)، ومصنف ابن أبي شيبة: (٧/٤٢٢)، رقم (٣٧٠٠٦)، ومسند أحمد، رقم (٢٣٦٠٤).

(٣) الحاوي الكبير (٤/٢٠٣-٢١٠) ونهاية المحتاج، فصل: خرص الثمر (٣/٨٠).

(٤) الحاوي الكبير (٣/٢٢٦)، والمجموع (٥/٤٣٦)، وروضة الطالبين (٢/٢٥٠).

(٥) أسنى المطالب (٥/٦٠)، والروضة (٢/٢٥٠)، والمجموع (٥/٤٣٦)، والنهاية (٣/٨٠).

والثاني: يترك للمالك قدر ما يأكل منه أهله من نخلة أو نخلات، ويختلف ذلك باختلاف حال الملاك في كثرة العيال وقتهم، وذلك في مقابلة قيامه بتربية الشمار إلى الجداد وتعبه في التجفيف^(١)، واحتج بما روي: «أنه عليه السلام قال: إذا خرصتم فاتركوا لهم الثلث، وإن لم تتركوا الثلث فاتركوا لهم الربع»^(٢).

وأجيب: بأن هذا محمول على أن يترك لرب المال ثلث الزكاة أو ربعها؛ ليفرق هو بنفسه على أقاربه وجيرانه، ويكون معناه إذا خرصتم فلا تأخذوا جميع زكاة ما خرصتم عليه أولاً، وأجاب السبكي: بأنه محمول على ما إذا وثق بالمالك أنه يتصدق في ذلك المتروك بالواجب^(٣). ومحل الخلاف: ما إذا لم ينقص المخروص عن النصاب، لو ترك بعض النخيل فلإن كان ينقص فيتحتّم إدخال الجميع بلا خلاف.

وحكم الكروم كالنخيل في جميع ما ذكرنا^(٤).

(وأنه يكفي خارص واحد)؛ لأنه يجتهد ويعمل بحسب اجتهاده فهو كالحاكم، وقد روي: «أنه عليه السلام بعث ابن ماجة إلى حنين»، وماروي: «أنه بعث معه غيره» فمحمول على كاتبه.

والثاني: لا بد من اثنين؛ لأن الخرص تقدير للمال، فأشبهه التقويم، ولأنه إلزام حق على المالك، فأشبهه الشهادة، ولا بدّ في المقوم والشاهد من العدد، فالخارص كذلك. وحكى ابن كج قولاً ثالثاً: وهو إن كان الخرص على صبي أو مجنون أو غائب فلا بدّ من اثنين، وإلا كفى واحد^(٥).

وفي المسألة طريق آخر: وهو القطع بأنه يكفي خارص واحد بلا خلاف وهو اختيار ابن سريج وأبي سعيد الأصبخري.

(وأنه) عطف على الخلاف الأول إلا أنه من وجهين (يعتبر فيه الذكورة والحرية)؛

(١) العزيز في شرح الوجيز (٥/ ٥٨٤).

(٢) المستدرک (١/ ٥٦٠)، رقم (١٤٦٤) وقال الحاكم: هذا صحيح الإسناد وله شاهد صحيح، والبيهقي في سننه الكبير، رقم (٧٢٣٤)، وقال النووي: رواه أبو داود والترمذي والنسائي وإسناده صحيح.

(٣) العزيز في شرح الوجيز (٥/ ٥٨٥-٥٨٦).

(٤) مختصر المزي (١/ ٤٧)، وينظر: سبل السلام (٢/ ١٣٤).

(٥) الأم (٢/ ٣٤).

لأن الخرص نوع ولاية وزعامة، والرقيق والمرأة ليسا من أهلها^(١).

والثاني: لا يعتبران؛ كما لا يعتبران في الوزن والكيال.

وفصل في العدة فقال: إن اكتفينا بواحد فيعتبران.

وإن قلنا: لا بدّ من اثنين جاز أن يكون أحدهما عبداً أو امرأة.

وهذه المسألة غير صافية عن الإشكال؛ لأننا إن اكتفينا بواحد فسيبيله سبيل الحكم، فينبغي الذكورة والحرية، وإن اعتبرنا اثنين فسيبيله سبيل الشهادة، فينبغي أن تعتبر الحرية أيضاً، وأن تعتبر الذكورة في أحدهما وتعدد النساء مقام الثاني^(٢).

(ولا بدّ من الإسلام والعدالة)؛ إذ الكافر والفاسق غير مقبولي الخبر، مع أنه لا استيثاق بهما على أهل الصلاح، ولا بدّ أيضاً أن يكون عارفاً بالخرص؛ إذ الجاهل بالشيء ليس أهلاً للإجتهد فيه^(٣).
(وإذا خرص فالأصح) من القولين (أن حق المساكين ينقطع عن عين الثمرة وينتقل إلى ذمة المالك التمر والزبيب ليخرجهما بعد الجفاف)؛ إذ الخرص يبيح له التصرف في الجميع بالاتفاق، ولا معنى في إباحة ذلك مع بقاء حق المساكين في عين الثمرة.

ويعبر عن هذا القول بالتضمن

والثاني: لا ينقطع ولا ينتقل إلى ذمته بل يبقى كما كان قبل الخرص؛ لأن الخرص ظن وتخمين فلا يؤثر في نقل حق إلى ذمة، وفائدته على هذا: جواز التصرف في تسعة أعشار الثمار مطلقاً، ويطالب بالعشر بحساب الخرص. ويعبر عن هذا القول بالاعتبار.

(ويشترط التصريح بالتضمن)؛ تفريعا على الأصح، بأن يقول: ضمّتك نصيب الفقراء من الرطب [لتعطي] قدر ما يجيء منه تمراً.

وقال ابن سريج: يقول: أقرضتك نصيب الفقراء بما يجيء منه من التمر.

وقال الشيخ أبو حامد: يقول: خذه بكذا أو كذا تمراً.

(١) المهذب (١/١٥٥)، والعزیز (٥/٥٨٧)، وروضة الطالبين (٢/٢٥٠) والمجموع (٥/٤٣٧).

(٢) روضة الطالبين (٢/٢٥٠) والمجموع (٥/٤٣٧)، وينظر: العزيز في شرح الوجيز (٥/٥٨٧).

(٣) مغني المحتاج (١/٥٧٣)، وحواشي الشيرازي والعبادي (٣/٢٥٨)، وحاشيتا قليوبي وعمير: (٥/١٠٥).

(وقبول المخروص عليه في أصح الوجهين، ولا يحصل الانقطاع بنفس الخرص)؛ لأن على قول التضمين يتقل الحق من العين إلى الذمة، فلا بد من رضائهما كالمبتاعين. فإن لم يضمَّنه أو ضمَّنه فلم يقبل بقى حقَّ المساكين كما كان، والمضمَّن هو الإمام والساعي، ولهذا أطلق المصنَّف التضمين من غير الإعزاء على الخارص^(١).

والثاني: لا يشترط التصريح بالتضمين ولا قبول المخروص عليه، بل ينقطع بنفس الخرص؛ لأن ذلك لم ينقل عن خراس رسول الله ﷺ.

وعن الإمام: اشتراط التضمين دون القبول^(٢).

وفي المسألة طريق آخر: وهو القطع باشتراط الأمرين من جري الخلاف.

وتعبيره بالمخروص عليه شامل للمالك والولي فيما إذا خرص ثمار الصبي والمجنون^(٣)، وعبرة المنهاج قاصرة عن ذلك؛ لأنه عبر بالمالك^(٤).

(وعلى هذا) أي: على قول التضمين مع شرطيه (فينفذ تصرف المالك) وكذا الولي عند المصلحة (في جميع المخروص عليه بيعاً وأكلاً وهبة)؛ إذ لا حق لأحد فيه، فلا معنى لمنعه من التصرف.

هذا حكم التصرف بعد الخرص.

أما قبله: فلا يجوز أن يأكل شيئاً ولا أن يتصرف في شيء فإن فعله عزر، فإن لم يبعث الحاكم خارصاً، أو لم يكن ثمة حاكم تحاكم إلى عدلين يخرسان عليه، هكذا قال البغوي والقفال؛ وتبعهما الجمهور^(٥).

فويل ثم ويل لأكثر أهل ديارنا فلم يخرص عليهم ولم يتخارصوا وكانوا لا يمنعون من الأكل وسائر التصرفات ولا يتألمون به، اللهم خلصنا وخلصهم عن شرور النفس والشیطان.

(١) حاشية الشرواني (٢٥٨/٣)، نهاية المحتاج (٨١/٣).

(٢) نهاية المطلب (٢٤٥/٣) المقطع (٢٠٢٠).

(٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (١٧٠/١٢).

(٤) إذ عبارته: "ويشترط التصريح بتضمينه وقبول المالك على المذهب". منهاج الطالبين (٦٧).

(٥) روضة الطالبين (٢٥٣/٢) ومغني المحتاج (٥٧٣/١) وتحفة المحتاج (١٧٣/١٢) ونهاية المحتاج (٨٢/٣).

فرع: لو اختلف خارصان أخذنا بقول القائل بالأقل على وجه؛ لأنه اليقين، ورجعنا إلى ثالث يخرص، ثم أخذنا بقول من هو أقرب إلى خرصه على الأصح.^(١)

(وإذا ادعى المالك هلاك ما خرص عليه بسبب خفي كالسرقة) وأكل [الدبايب]^(٢) والخنازير في الجرين (صدّق بيمينه)؛ لأنه مؤتمن، مع أن البيئة لا يطلع على مثل ذلك غالباً. واليمين هنا مستحبة على ما حكاه المصنف عن العدة وغيره.^(٣)

(وإذا إدعى سبباً ظاهراً كالنهب والبرد) والجراد ونزول العسكر (وعرف السبب فكذلك) يصدق باليمين؛ لحصول التلف به استحباباً، هذا إذا لم يعرف عموم أمر السبب، فإن عرف صدّق بلا يمين، بل يكره تحليفه.

(فلان لم يعرف) ذلك السبب الذي يدعيه (فيطالب بالبيئة في أظهر الوجهين)؛ لسهولة إقامتها (ثم يصدق في الهلاك به بيمينه) استحباباً.

والثاني: يصدق مع اليمين، ولا يكلف البيئة؛ لأنه مؤتمن شرعاً والمؤمن عليه مصدّق، وإن سهل إقامة البيئة.

وإن لم يسند الهلاك إلى سبب بل اقتصر على مجرد دعوى التلف؛ فالمفهوم من العدة والرونق والعزير والروضة أنه مصدق مع يمينه؛ حملاً على وجه يغني عن البيئة.^(٤)

(وإن ادّعى أن الخارص حاف عليه) أي: تعتمد إجحافاً في الخرص بزيادة على ما كان عنده قليلاً كان أو كثيراً، (أو) ادّعى أنه (غلط) ويفسر الغلط (بما لا يكاد يقع مثله) هادةً من أهل المعرفة بالخرص كالثلث والربع (لم يقبل قوله) في كلتا صورتين:

أما في الأولى؛ فهو كما لو ادّعى الميل على الحاكم، والكذب على الشاهد؛ فإنه لا يقبل إلا بالبيئة. وأما في الثاني؛ فلأنه ادّعى محالاً في العادة فيخالف الظاهر.

(١) المجموع (٤٣٧/٥)، وروضة الطالبيين (٢٥١/٢).

(٢) في النسخ: "الدبايب"، أو "الدبايب"، والظاهر أنه "الدبة" أو "الدواب".

(٣) المجموع (٤٣٧/٥) والعزير (٥٩١/٥)، والروضة (٢٥١/٢)، ونهاية المحتاج (٨٢/٣).

(٤) العزير (٥٩١/٥)، والروضة (٢٥٣/٢)، والمجموع (٤٣٧/٥)، ونهاية المحتاج (٨٢/٣).

وكذا لو اقتصر على مجرد دعوى الغلط وسكت عن بيانه؛ فإنه لا يقبل أيضاً، ذكره البغوي وغيره^(١).

(وإن كان محتملاً) بفتح الميم (قُبِل) قوله (في أظهر الوجهين) وذلك كخمسة أوسق من مائة؛ لأن الخرص تخمين، والكيل يقين، والمالك أمين، فوجب الإصغاء إليه البتة بلا يمين. والثاني: لا يقبل؛ لعدم تحقق النقصان؛ لاحتمال أن يكون النقصان في الكيل ولعله يفيء إذا كال [الثمرة] ثانياً، كمن اشترى حنطةً مكايلة وباعها كذلك فنقصت بقدر ما يقع بين الكيلين؛ فإنه لا يرجع على الأول؛ لأنه كما يجوز أن يكون ذلك النقصان في الكيل الأول يجوز أن تكون زيادة في الثاني.

ولن نصر الأول أن يقول: الكيل يقين والخرص تخمين، فانتفاء العلة بينهما مبين.

ومحل الوجهين ما إذا لم يكن المخروص باقياً، فإن كان باقياً أعيد الكيل وعمل به.

ومحلها أيضاً في التفاوت الواقع بين الكيلين، فإن كان فوق ذلك مما هو محتمل فيقبل جزماً؛ إذ لا يبقى للثاني دليل، كما نبه عليه المصنف في العزيز^(٢).

فرع: إذا اختلف الساعي والمالك في جنس الثمر بعد تلفه تلفاً مضمناً، فالقول قول المالك، فإن أقام الساعي شاهدين قضى له وإن أقام شاهداً فلا لأنه لا يحلف معه^(٣).

[ثمار الموقوفات لا زكاة فيها]

خاتمة: من شرائط وجوب الزكاة: كون المالك معيناً، فلا زكاة في ثمار البستان وغلة الضيعة الموقوفين على المساجد والرباط [والقناطر] والفقراء والمساكين؛ إذ ليس لها مالك معين. والعُشر من حق الأرض عندنا.

وإنما لا يجب على المكاتب؛ لأن ملكه ليس بكامل.

فأما إذا كان الوقف على جماعة معينين فلا يخلو إما أن يكون الموقوف عقاراً أو ماشية،

(١) مغني المحتاج (٥٧٣/١) ونهاية المحتاج (٨٢/٣).

(٢) العزيز شرح الوجيز (٥٩١/٥).

(٣) روضة الطالبين (٢٥٥/٢)، والمجموع (٣١٧/٥).

وقد سبق إليهما الإشارة في فصل الخلطة فراجعها فإنها مهمة.

(الضرب الثالث) مما تتعلق الزكاة بعينه (النقدان).

النقد: هو المضروب من الذهب والفضة^(١)، وتعبير المصنف بذلك مبني على الغالب، والا فالسبائك^(٢) والقراضة^(٣) والتبر^(٤) كالنقدين في وجوب الزكاة. وهما من أشرف نعم الله تعالى على عباده؛ لأن قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق إنما هو بهما، فإن حاجات الخلق مع كثرتها بهما تنقضي، بخلاف غيرهما من الأموال، فمن كنزهما^(٥) فقد أبطل الحكمة المقتضية لخلقهما، كمن حبس قاضي البلد.

والأصل في وجوب الزكاة في النقدين قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُوَفُّوْنَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: ٣٤). وقوله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صُفِّحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يُقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار»، رواه مسلم بإسناده عن أبي هريرة^(٦).

(ونصاب الورق) بفتح الواو وكسر الراء، وأجاز الفراء^(٧) إسكان الراء مع فتح

(١) القاموس الفقهي (١/٣٥٨).

(٢) السيكة كسفية: القطعة المذوبة من الذهب والفضة إذا استطالت. لسان العرب (١٠/٤٣٨) (سبك).

(٣) القراضة: ما سقط بالقطع، ومنه قراضة الذهب والفضة أي ما قطع منها. معجم لغة الفقهاء (١/٣٦٠).

(٤) التبر: وهو الذهب الخارج من المعدن الخالص عن ترابه قبل أن يصنع، وبعضهم أطلقه على الفضة أيضاً، وأطلقه الكسائي على الحديد والنحاس. ينظر: الصحاح: (٣/١٦٢)، ولسان العرب (٤/٨٨)، والتعاريف (١٥٨)، والقاموس الفقهي (١/٤٨).

(٥) كنزهما: أذخرهما: لسان العرب (٥/٤٠١).

(٦) صحيح مسلم، برقم (٩٨٧)، ورواه البيهقي في سننه (٧/٣)، برقم (١٢٨٩٣).

(٧) هو الإمام يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، عهد إليه المأمون بتربية ابنه، من مصنفاته: معاني القرآن، وكتاب اللغات، والفاخر في الأمثال، واختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف، والجمع والتشنية في القرآن، توفي سنة (٢٠٧ هـ). ينظر: شذرات الذهب: (٢/٢٠)، والأعلام (١٧/٣٨١).

الواو^(١) (مائتا درهم)؛ بالإجماع على ما نقله ابن المنذر^(٢)، وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْفِضَّةِ صَدَقَةٌ»^(٣). والأواقي: جمع أوقية، وهي: أربعون درهماً^(٤) في اصطلاح الملاك.

([وفيه] خمسة دراهم)؛ لما في الصحيحين أنه ﷺ قال: «إِذَا بَلَغَ مَالُ أَحَدِكُمْ خَمْسَ أَوَاقٍ مِائَتِي دِرْهَمٍ، ففِيهِ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ»^(٥). قدم المصنف الفضة؛ لأنها أغلب غالباً. (ونصاب الذهب عشرون ديناراً)، وكلُّ دينارٍ مثقالٌ (وفيه نصف دينار)؛ لما روي: أنه ﷺ قال: «إِذَا كَانَ لَهُ عَشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ففِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ»^(٦)، والنصاب فيهما بالتحديد، حتى [لو] نقص عن ذلك نصف حبة لم يجب شيء وإن راج رواج التام^(٧).

فلو [وُزِنَ] بميزانين فأكثر فنقص في بعضٍ وتمَّ في بعضٍ ولم يُعلم أيُّ الموازين أقوم؟ فالصحيح: أنه لا زكاة؛ للشك في الوجوب، والأصل عدمه. (والاعتبار بوزن مكة) - زادها الله شرفاً -؛ لما في ذلك من حديثٍ صحيح^(٨).

(١) الورق: الدراهم المضروبة، وكذلك الرقة، والهاء عوض من الواو، ويجمع على رقون ورقين. وفي الورق ثلاث لغات حكاهن الفراء. وَرَقٌ وَوَرَقٌ وَوَرَقٌ. معاني القرآن للفراء (٣/ ٨٨)، الصحاح ٥/ ٢٥٠، الزاهر (١٥٥)، لسان العرب (١٠/ ٣٧٤).

(٢) ينظر: الإجماع لابن المنذر (١/ ٤٥)، وشرح النووي على مسلم (٧/ ٤٢).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٤٥٩)، وصحيح مسلم، رقم ٦ - (٩٨٠). والشارح نقل بالمعنى.

(٤) ينظر: الزاهر (١٥٥)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٩١)، والقاموس الفقهي (١/ ٣٨٦).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ١٠)، رقم (٩٨٤٨)، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٤/ ٥)، رقم (٦٧٩٤). وعلل الدارقطني (٣/ ١٦١) قال ابن حجر: حديث ضعيف ينظر: التلخيص الحبير (٢/ ٣٨٢)، رقم (٨٥٠). والرواية هنا بالمعنى.

(٦) سنن أبي داود، رقم (١٥٧٣)، وموطأ مالك، رقم (٦٦٣)، وصحيح ابن خزيمة عن علي موقوفاً (٤/ ٢٨)، رقم (٢٢٨٤).

(٧) العزيز (٣/ ٨٩).

(٨) صحيح ابن حبان (٨/ ٧٧)، رقم (٣٢٨٣)، وأبو داود في سننه، رقم (٣٣٤٠) بلفظ: «الوزن وزن مكة، والمكيال مكيال أهل المدينة» صححه شعيب الأرناؤوط، ويقول النووي: رواه أبو داود والنسائي بأسانيد صحيحة علي شرط البخاري ومسلم، ثم يقول: ويغني عنها الإجماع؛ فالمسلمون مجمعون علي معناها. ينظر: المجموع (٦/ ٣-٤).

اعلم: أن الشيخ أبا حامد والمحامي وغيرهما ذكروا: أن المتقال لم يختلف، لا في الجاهلية ولا في الإسلام، وكان وزنه اثنتين وسبعين حبة من حبات الشعير المتوسط ولم يقشر لكن قطع من طرفيه ما دق وطال^(١).

وأما الدراهم: فإنها كانت مختلفة الأوزان، والذي استقر الأمر عليه في الإسلام أن وزن الدرهم الواحد: ستة [دوانق]، كل عشرة منها سبعة مثاقيل من الذهب، وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهماً وسبعان.

قال المسعودي والقفال: إنما جعل كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل؛ لأن الذهب أوزن، فكأنهم جربوا قدرًا من الفضة ومثله من الذهب، فوزنوا الذهب فكان وزن الذهب زائداً على وزن الفضة بمثل ثلاثة أسباعها، فمتى زدت على الدرهم الواحد ثلاثة أسباعه كان مثقالاً، ومتى نقصت من المتقال ثلاثة أعشاره كان درهماً^(٢).

والسبب في استقرار الأمر على كون الدرهم ستة دوانق أن غالب ما كانوا يعاملون به من الدراهم في عصر النبي ﷺ والصدر الأول بعده، البغلية^(٣) والطبرية^(٤)، وكان الدرهم الواحد من البغلية ثمانية دوانق، ومن الطبرية أربعة دوانق، فأخذوا واحداً من هذه واحداً من هذه، وقسموها بنصفين وجعلوا كل نصف درهماً.

وقيل: كان في زمن خلفاء بني أمية، وقيل فعلة عمر بن الخطاب ؓ، وبه قال أقضى القضاة الماوردي، وهو الصحيح^(٥)، بل يجب اعتقاد ذلك؛ لأن المسلمين لا يجوز

(١) ينظر: فتح العزيز (١١/١٢٧)، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج (١/٦٣٩).

(٢) العزيز (٣/٨٩)، وتحفة المحتاج (١/٦٣٩).

(٣) البغلية: منسوبة إلى ملك يقال له رأس البغل. تحرير ألفاظ التنبيه (١١٣)، وتصحيح التنبيه (٥٥٥).

(٤) الطبرية: منسوبة إلى طبرية الشام، وكل درهم أربعة دوانق. فجعلت الدراهم في الإسلام ستة دوانق، لأن الدراهم كانت في الجاهلية ضربين: البغلية السوداء ثمانية دوانق، والطبرية أربعة، وكانوا يستعملونها مناصفة مائة بغلية ومائة طبرية، فكان في المائتين منها خمسة دراهم زكاة، فلما كان زمن بني أمية قالوا: إن ضربنا البغلية ظن الناس أنها التي تعتبر فيها الزكاة، فيضر الفقراء، وإن ضربنا الطبرية ضرر أرباب الأموال، فجمعوا الدرهم البغلي والطبري وجعلوهما درهمين كل درهم ستة دوانق. ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (١١٣)، وتصحيح التنبيه (٥٥٥)، والمجموع (٧/٨٩)، والمطلع (١٣٤).

(٥) ينظر: الحاوي الكبير (٧/٥٣).

لهم أن يجمعوا على خلاف ما كان في زمن رسول الله ﷺ أو زمن خلفائه الراشدين، وقد أجمعوا على تقدير الدراهم الإسلامية بها.

(ويجب في ما زاد عليهما بهذا الحساب) وهو ربع العشر، ولا وقص عندنا إلا في الماشية^(١)؛ لما روي أنه ﷺ قال: «وفي الرقة ربع العشر، ولا شيء فيه حتى يبلغ مائتي درهم، وما زاد فبحسابه»^(٢).

وفي رواية: «هاتوا ربع العشر من الورق... إلى آخره»^(٣)، وروي مثله في الذهب^(٤). والرقعة في الرواية الأولى بمعنى الورق فحذف الواو وعوض عنها الهاء، ويجمع على رِقِين^(٥). وفي المثل: «وجدانُ الرقِين يُغْطِي أَقْنَ الأفِين» أي: يستر عيب ضعيف الرأي^(٦).

فرع: لا يكمل نصاب أحد النقادين بالآخر عندنا^(٧)، ويكمل الجيد بالرديء من جنس الواحد كأنواع الماشية، ثم يخرج من كل واحد بقدره إذا لم يكثر الأنواع، وهو الغالب في النقادين. وإن كثرت الأنواع وشق اعتبار الكل أخرج الوسط، قاله البغوي وغيره^(٨).

(١) أي: لا عفو في الذهب والفضة، فالرائد على النصاب بحسابه ولو يسيراً. إعانة الطالبين (١٧٢/٢)، وينظر: العزيز (٨٨/٣).

(٢) صحيح البخاري، رقم (١٤٥٤) بلفظ: «وفي الرقة ربع العشر فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها».

(٣) رواه أبو داود بإسناد صحيح عن علي رضي الله عنه، قال زهير أحسبه عن النبي ﷺ أنه قال: «هاتوا ربع العُشُورِ من كل أربعين درهماً درهمٌ وليسَ عليكم شيءٌ حتى تَبِمَ مائتي درهمٍ فإذا كانت مائتي درهمٍ ففيها خمسة دراهم فما زاد فَقَلِّ حِسَابَ ذَلِكَ». سنن أبي داود، رقم (١٥٧٢)، والرواية الأخرى في سنن البيهقي الكبرى (١٣٤/٤)، رقم (٧٣١٢) بدون: من الورق، فكلاهما رواية بالمعنى.

(٤) سنن أبي داود، رقم (١٥٧٣) بإسناد صحيح عن علي عن النبي ﷺ قال: «فإذا كانت لك مائتا درهم - وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء - يعني: في الذهب - حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار، فما زاد فبحساب ذلك»، قال فلا أدري أعلي يقول: «فبحساب ذلك» أو رفع إلى النبي ﷺ.

(٥) الرقِين جمع رقة مخففة وهي الفضة، كما تقول في جمع بُرة بُرِين. جهرة الأمثال (٣٣٩/٢).

(٦) أي وجدان الدراهم يستر حق الأحمق، يعني أن الذهب والفضة يغطيان حق الأحمق. الرقة: الورق، والأفن: الحمق، والأفِين: المأفون وهو الأحمق، والأفن - بالتحريك - ضعف الرأي، يضرب في فضل الغنى والجدة. مجمع الأمثال (٣٦٧/٢).

(٧) خلافاً لأبي حنيفة. ينظر: الوسيط (١٣٢/٢).

(٨) ينظر: نهاية المطلب (٢٧٤/٣)، والتهذيب (٩٧/٣)، والروضة (٢٩١)، والمجموع (٨٠/٧).

وجودتهما ترجع إلى النعومة والصبر على الضرب ونضارة اللون وغيرها، والرداءة إلى الخسونة والشق عند الضرب وكهابة اللون وغيرها^(١).

ولو أخرج الجيد عن الرديء فهو أفضل، وبالعكس لم يميز عند الجمهور.

وعن الصيدلاني: جوازه فيما روى عنه الإمام، قال المصنف: وقد أخطأ فيه^(٢).

ويموز إخراج الصحيح عن المكسر دون العكس؛ بل يجمع المستحقين ويدفع إليهم الدينار الصحيح، أو يسلمه إلى واحد بإذن الباقيين.

وكذا الحكم لو وجب عليه دينار وكثر المستحقون؛ فإنه يسلم إليهم أو إلى واحد منهم بإذن الباقيين، ثم هم نضضوه بالدرهم وقسموا بينهم^(٣).

ولا يجوز إخراج الدرهم عن الدينارين ولا عكسه، فلو فعل ضمن القابض ولم تبرأ ذمة المخرج^(٤).

(ولا زكاة في المغشوش حتى يبلغ مافيه من النقد النصاب) وإن راج رواج الخالص؛ لإطلاق قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة»^(٥).

ثم إذا بلغ نقرتها نصاباً أخرج قدر الواجب من النقرة الخالصة، أو أخرج من المغشوش ما يعلم أنه مشتمل على قدر الواجب، فلو أخرج عن ألف [درهم] مغشوشة خمسة وعشرين خالصة فقد تطوَّع بالزائد.

(١) ينظر: أسنى المطالب (١٣٩/٥)، وإعانة الطالبين (١٧٢/٢).

(٢) نهاية المطلب (٢٧٥/٣)، وينظر: العزيز (٩٠/٣)، والمجموع (٨٠/٧)، وروضة الطالبين (٢٩١).

(٣) العزيز (٩٠/٣).

(٤) "مذهبنا أنه لا يجوز إخراج القيمة في شيء من الزكاة، وبه قال مالك وأحمد وداود، إلا أن مالكا جوز الدراهم عن الدينارين وعكسه، وقال أبو حنيفة: يجوز؛ فالخفية يميزون إخراج القيمة في كل حال فإذا لزمه شاة فأخرج عنها دراهم بقيمتها أو أخرج عنها ما له قيمة عنده كالكلب والثياب". المجموع (٥٨٨ - ٥٨٩)، والمبسوط للسرخسي (١٤٣/٢)، وحاشية رد المحتار (٣٠٤/٢)، وعند المالكية تفصيل على أن إخراج الماشية عن العين والحرث عن الماشية لا يميز. ينظر: الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي (٤٣٢/١).

(٥) وهذا مانص عليه الشافعي وجميع الأصحاب إلا السرخسي، ويقول الإمام النووي: وهذا الوجه الذي انفرد به السرخسي غلط مردود بقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة»، والله أعلم. المجموع:

(٨١/٧)، وروضة الطالبين (٢٩١).

ولو أخرج عن مائتي درهم خالصة خمسة مغشوشة لم يجز عندنا؛^(١) قياساً على ما لو أخرج مريضة عن صحاح، وعلى هذا فهل له استرجاع المدفوع؟ فيه قولان: أحدهما: لا؛ كما لو أعتق رقبة معيبة في الكفارة، فإنه يكون متطوعاً بها^(٢).

وأصحهما: نعم؛ كما لو عجل الزكاة فتلف ماله^(٣).

فرع: ذكر الشافعي هنا كراهة الدراهم المغشوشة^(٤).

قال الأئمة: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة؛ لثلاث يغش الناس بعضه بعضاً.

[حكم ضرب المسكوك لغير الدولة]

ويكره للرعية ضرب الدراهم وإن كانت خالصة، وللإمام أن يؤدّب من يفعل ذلك؛ لأنه من شأن الإمام^(٥).

والدراهم المغشوشة إن كانت مضبوطة العيار تجوز المعاملة بها؛ إشارة إلى عينها والتزاماً لمقدار منها في الذمة.

وإن كان مقدار النقرة منها مجهولاً فالأصح الجواز أيضاً؛ إذ المقصود رواجها، وهي رائجة؛ لمكان السكة، وبالقياس على بيع الغالبة والمعجون^(٦)، وعن القفال: عدم الجواز؛ كبيع تراب المعدن^(٧).

فعلى الأول: لو باع بدراهم مطلقاً ونقد البلد مغشوش صح العقد ولزم من ذلك [النقد]^(٨).

وإن قلنا بالثاني: لم يصح العقد.

(١) خلافاً لأبي حنيفة. ينظر: العزيز (٣/٩١)، والمجموع (٧/٨٢).

(٢) لو لزمه عتق رقبة سليمة فاعتق معيبة، فإنها تعتق ولا تجزؤه ولا رجوع له بلا خلاف. المجموع (٧/٨٠).

(٣) والقولان مرويان عن ابن سريج. ينظر: العزيز (٣/٩١)، وتحفة المحتاج (١/٦٣٩).

(٤) الأم للشافعي (٢/٤٢)، ومختصر المزني (٨/١٤٥)، وينظر: الحاوي الكبير (٤/٢٥٩).

(٥) المجموع (٧/٨٣)، روضة الطالبين (٢٩١)، وينظر: اسنى المطالب (٢/٤٦٠).

(٦) فإنه لا خلاف في أن بيع الغالية والمعجونات جائز. ينظر: نهاية المطلب (٣/٢٧٦)، والعزيز (٦/١٣)، ومغني

المحتاج (١/٥٧٦).

(٧) وزاد الدميري رأيين آخرين، الثالث: إن كان الغش معلوماً صح التعامل بها، وإن كان غالباً لم يصح.

والرابع: يصح التعامل بها في العين دون الذمة، كما في التعامل بالخنطة المختلطة بالشعير. النجم الوهاج (٣/١٨٩).

(٨) لفظة "النقد" كانت ساقطة في النسخ الأربع، وصححتها أخذاً من عبارة العزيز ط العلمية (٣/٩١).

فلو كان الغش قليلاً بحيث لا يأخذ حظاً من الوزن فوجوده كعدمه.

ولو أتلّف الدراهم المغشوشة فالواجب مثلها على الأصح، وعن الماوردي: قيمتها^(١).

(ولو اختلط ذهبٌ وفضةٌ مختلفا الوزن): بأن كان المجموع ألف مثقال: ستمائة من أحدهما، وأربعمائة من الآخر، (ولم يعلم أنّ الأكثر أثمها)، (فلما أن يخرج قدر زكاة الأكثر ذهباً وفضة): بأن يخرج في مثالننا هذا زكاة ستمائة من الذهب وستمائة من الفضة، وهذا أخذٌ بالاحتياط، فيخرج عن العهدة بيقين، ويكون متطوعاً بزكاة المائتين، إما من الذهب أو الفضة.

ولا يكفي في الاحتياط تقدير الأكثر ذهباً؛ إذ الذهب لا يجزئ عن الفضة كعكسه، وإن كان خيراً منها^(٢).

(ولمّا أن يميز) إذا لم يطب نفسه بالاحتياط، بأن يسبك بالنار، ويرش عليه عصير الرمان الحامض، فيفرقان متجمدين بإذن الله تعالى.

قال حجة الإسلام في البسيط: ويكفي سبك جزء منه ليقاس به الباقي عند تساوي الأجزاء. قال المصنّف في العزيز: ويقوم مقامه الامتحان بالماء: بأن يوضع قدر المخلوط من الذهب الخالص في الماء ويعلم على الموضع الذي يرتفع إليه الماء، ثم يخرج ويوضع مثله من الفضة الخالصة، ويعلم على موضع الارتفاع أيضاً، ويكون هذه العلامة فوق الأولى؛ لأن أجزاء الذهب أشد إكتنازاً، فيكون أثقل وزناً وأقل جرماً، ثم يوضع فيه المخلوط وينظر ارتفاع الماء به، فإلى أيّ العلامتين أقرب، فهو الأكثر^(٣).

وهل يعتمد على غلبة الظن في أكثر المقدارين؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا؛ إذ لا محل فيه للإجتهااد، ونسبه الإمام إلى قطع الأكثرين^(٤).

والثاني: يفرق بين المالك والساعي: فإن كان يخرج المالك بنفسه فله ذلك، وإن كان يسلم

(١) أي: قيمتها ذهباً. الحاوي الكبير (٤/ ٢٦١).

(٢) ينظر: نهاية المطلب (٣/ ٢٧٦)، والعزيز (٣/ ٩٢)، والمجموع (٧/ ٨٢)، روضة الطالبين (٢٩١).

(٣) العزيز (٣/ ٩٢).

(٤) والذي قطع به أئمتنا أنه لا يجوز اعتماد الظن في ذلك، وقياسنا لائح. نهاية المطلب (٣/ ٢٧٧).

إلى الساعي فهو لا يعمل بظنه بل يأخذ بالإحتياط أو يأمر بالتمييز، وعند عسر التمييز يأخذ بالإحتياط، وذلك بأن يفقد آلات السبك أو يحتاج فيه إلى زمان صالح، والزكاة على الفور^(١).

(ولا زكاة في الحلي)^(٢) - بفتح الحاء وكسر ها - جمع، مفردة: حلي [كثدي وثدي] (المباح في أظهر الوجهين)؛ لأنه معد للإستعمال المباح، فأشبهه العوامل من المواشي مع أنه قال ﷺ: «لا زكاة في الحلي»^(٣)، وصح: «أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَلِي بَنَاتِ أَخِيهَا فِي حَجَرِهَا، وَهُنَّ الْحُلِي، مَبْلُغُ نَصَابٍ وَلَمْ تَخْرُجْ الزَّكَاةَ» كما رواه مالك في الموطأ^(٤)، وروي: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُحْلِي جَوَارِيَهُ وَبَنَاتِهِ الذَّهَبَ، وَلَمْ يُخْرِجْ عَنْهُ الزَّكَاةَ»^(٥)، «وَأَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ كَانَتْ تَحْلِي بَنَاتِهَا مِنَ الذَّهَبِ نَحْوًا مِنْ خَمْسِينَ أَلْفًا وَلَا تَزْكِيهِ»^(٦).

ويعبر عن هذا القول بأن الزكاة في التقدين تناط بالاستغناء عن الانتفاع بهما.

(١) المجموع (٨٢/٧)، وروضة الطالين (٢٩١-٢٩٢)، والعزير (٩٢/٣).

(٢) بفتح الحاء وسكون اللام، جمعه حلي يضم الحاء وكسر اللام. ويقول النووي: والضم أشهر وأكثر وقد قري بهما في السبع. والحلية: ما يتزين به من الحجارة والمعادن المصوغة. معجم لغة الفقهاء (١/١٨٥)، وينظر: تصحيح التنبيه (٥٥٥). (٣) رواه البيهقي والدارقطني عن عبد الله بن عمر أنه قال: «كَيْسٌ فِي الْحُلِيِّ زَكَاةٌ»، قال البيهقي لا أصل له، إنما يروى عن جابر من قوله غير مرفوع، وأيضاً روى البيهقي في سننه عن علي بن سليم قال: سألت أنس بن مالك عن الحلي، فقال: (ليس فيه زكاة) ورواه ابن أبي شيبة عن أبي زبير عن جابر أنه قال: «لا زكاة في الحلي»، وقال ابن الملقن: أما أثر أنس فرواه الدارقطني والبيهقي؛ بإسناد جيد. ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢/٣٨٣)، رقم (١٠١٧٧)، وسنن الدارقطني (٢/٩٥)، وسنن البيهقي (٢/٣٧٨)، والبدر المنير (٥/٥٨٣).

(٤) من مادة الولاية.

(٥) لفظه: «أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَتْ تَلِي بَنَاتِ أَخِيهَا يَتَامَى فِي حَجَرِهَا، هُنَّ الْحُلِي، فَلَا تُخْرِجُ مِنْ حُلِيِّهِنَّ الزَّكَاةَ». وقال ابن عبد البر: ولكن حديث عائشة في الموطأ بإسقاط الزكاة عن الحلي أثبت إسناداً وأعدل شهادة ويستحيل في العقول أن تكون عائشة تسمع مثله من هذا الوعيد في ترك زكاة الحلي وتحالفه، ولو صح ذلك عنها علم أنها قد علمت النسخ من ذلك. ينظر: الموطأ، رقم (٦٧٣)، والاستذكار (٣/١٥٣)، والبيهقي في سننه الكبرى (٤/١٣٨)، رقم (٧٣٢٦)، والشافعي في مسنده (٩٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٣٨٣)، رقم (١٠١٧٦)، وإسناده صحيح، ينظر: البدر المنير (٥/٥٨٢). (٦) الموطأ، رقم (٦٧٤)، ومسند الشافعي (١/٩٦)، وسنن البيهقي الصغير (٣/١٨٩)، رقم (١٢٤٧).

والحديث صحيح.

(٧) أسماء بنت أبي بكر الصديق ذات النطاقين، زوجة الزبير بن العوام، وأم عبد الله بن الزبير وعروة والمنذر، وأخت عائشة، توفيت سنة (٧٣هـ) بمكة بعد استشهاد ابنها عبد الله بن الزبير بأيام. ينظر: معرفة الصحابة (٦/٣٢٥٣)، ومختصر تاريخ دمشق (٣٢٩٢).

(٨) مصنف ابن أبي شيبة (٢/٣٨٣)، رقم (١٠١٧٨)، وسنن الدارقطني (٢/٥٠٤)، رقم (١٩٦٩)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٢٣٤)، رقم (٧٥٤٢)، وإسناده جيد. ينظر (٥/٥٨٣).

والثاني: تجب الزكاة في الحلّي المباح، وهو مذهب عمر وابن عباس وابن مسعود^(١)؛ لما روي: «أن امرأة^(٢) أتت النبي ﷺ وفي يديها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال لها: أتعطين زكاة هذا؟ قالت: لا، قال: أيسرك أن يسورك الله يوم القيامة سوارين من نار؟ فخلعنهما وألقتهما إلى رسول الله ﷺ وقالت: هما لله ولرسوله^(٣)».

وأجيب: بأن ذلك كان في بدء الإسلام ثم نسخ^(٤)، أو أنه كان في ذلك إسراف، ووقائع الأحوال لا تعم^(٥). ويعبر عن قول الوجوب بأن الزكاة منوطة بجوهر النقيدين كالزّبا. وأراد بالمباح معناه الاصطلاحي، [فخرج] به المكروه، كالضبة الصغيرة للزينة والكبيرة للحاجة؛ فإنها تزكّى بلا خلاف.

ويستثنى عن الإطلاق ما لو كانت له حلي مباح فمات ولم يعلم به الوارث حتى مضى حول، فإنه يلزمه زكاته؛ لأنه لم ينو إمساكه بقصد استعمال مباح، كذا قاله صاحب البحر^(٦). وعن والد الروياني احتمال وجه: أنه لا زكاة فيه؛ إقامة للوارث مقام المورث، واكتفاء بنية المورث^(٧).

(١) المجموع (١٢٥/٧)، والحاوي الكبير (٢٧٥/٤).

(٢) واسمها: أسماء بنت يزيد بن السكن، كما ترجم لها بدر الدين العيني والصنعاني. ينظر: عمدة القاري (١٦٣/١٧)، وسبل السلام (١٣٥/٢).

(٣) سنن أبي داود، برقم (١٥٦٣)، وسنن النسائي، برقم (٢٤٧٩)، وسنن البيهقي الصغير (١٩٤/٣)، رقم (١٢٥٤)، ومعجم الطبراني (١٧٠/٢٤)، رقم (٤٣١)، ومسنّد أحمد، رقم (٦٩٣٩)، وإسناده حسن: المجموع (١٠٩/٧).

(٤) قاله أبو الطيب كما نقل ابن الرفعة عنه في كفاية النبي (٤٢٥/٥)، وينظر: العزيز (٢٧٩/٣).

(٥) وقد أجاب الماوردي عن الأخبار عن وجهين: أحدهما: أنها محمولة على متقدم الأمر حين كان الحلّي محظورا: لأن النبي ﷺ حظره في أول الإسلام في حال الشدة والضيق، وأباحه في حال السعة وتكاثر الفتوح، ألا ترى إلى ما روت أسماء بنت يزيد: «أن رسول الله ﷺ قال: أيها امرأة تغلّدت قلادة من ذهب قلّدت في عنقها مثله من النار يوم القيامة»، رواه النسائي برقم (٥١٣٩) ورواه أبو داود، برقم (٤٢٣٨)، وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من أراد أن يخلق حبيبه حلقة من نار فليخلق حلقة من ذهب، ومن أحب أن يطوق حبيبه طوقا من نار فليطوقه طوقا من ذهب، ومن أحب أن يسور حبيبه سوارا من نار فليسوره سوارا من ذهب». رواه أبو داود، رقم (٤٢٣٦). والثاني: أن زكاته محمولة على إعارته، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «زكاة الحلّي إعارته»، على أنها قضايا في أعيان يستدل بها على الإطلاق مع إمكان حملها على حلي محظور أو للتجارة، وأما قياسهم على الدراهم والدنانير فالعنى فيها إرصادهما للنساء؛ فلذلك وجبت زكاتها، والحلي غير مرصّد للنساء فلم تجب زكاته، ألا ترى أن عروض التجارة لما أُرصدت للنساء وجبت زكاتها، ولو أعدت للقنية ولم ترصد للنساء لم تجب زكاتها، وكذا الحلّي والله أعلم. الحاوي الكبير (٢٧٩/٣)، وينظر: تحفة المحتاج (٦٤١/١).

(٦) بحر المذهب (١٥٩/٤)، وتحفة المحتاج (٦٤١/١).

(٧) بحر المذهب (١٥٩/٤)، وهذا القول ضعيف كما قال النووي. ينظر: المجموع (١٥٤/٧).

فرع: لو اتخذ حلي الذهب لتحلية الأطفال الذكور فإن قلنا: يجوز لباسهم في الحرير فلا زكاة،^(١) والآن فيجب^(٢).

(وتجب) الزكاة (في) الحلي (المحظور)^(٣)، أي: الحرام، سُميَ الحرام محظوراً؛ لأنه يحضر الآثام والشياطين^(٤).

ووجوبُ الزكاة فيه بالإجماع؛ لأن المنفعة المحظورة شرعاً كالمعدومة حساً^(٥).

(سواءً كان الحلي محظوراً لعينه) بمعنى أنه لم يتأثر بقصد (كالأواني، والمجامر)^(٦)، والقصاع^(٧)، والملاعق^(٨) (أو كان محظوراً باعتبار القصد) بمعنى أن الحرمة غير راجعة إلى عين الحلي في نفس الأمر^(٩): (كما لو قصد الرجل باتخاذ السوار) وهو الدمليج^(١٠) للساعد والعضد، ومنهم من يستعمل الدمليج في العضد والسوار في الساعد^(١١) (والخلخال) وهو الدرّسع

(١) وهو الأصح المنصوص من الأقوال الثلاثة، وهي: جواز استعماله ما لم يبلغوا، كما قاله الرافعي والنووي ونقله البغوي والأصحاب عن الشافعي. والقول الثالث الذي لم يذكر: جوازه قبل سبع سنين. التهذيب (٣٨١/٢)، والمجموع (١٢٢/٧).

(٢) العزيز (٩٦/٣)، وروضة الطالبين: (٢٩٢).

(٣) ينظر: إحياء علوم الدين (٢١٠/١)، والمجموع (١١٣/٧).

(٤) لم أعتز على هذا المعنى في كتب اللغات، ومن عجب أن الشارح يسهو فيكتب "المحضور" من مادة الحضور، والصحيح ما أثبتناه وهو: (المحظور) من مادة الحظر، وهو المنع.

(٥) وينظر: نهاية المطلب (٢٨١/٣)، والعزيز (٩٥/٣)، والمجموع (١١٣/٧)، والروضة (٢٩٢).

(٦) الجمر: النار المتقدة واحدة جمرّة فإذا برّد فهو قحّم، والجمرّ والمجرّة التي يوضع فيها الجمر مع الدخنة. لسان العرب (١٤٤/٤) (جر).

(٧) القصعة: الضخمة تشبع العشرة والجمع قصاعٌ وقصعٌ. (قصع). لسان العرب (٢٧٤/٨).

(٨) والملاعق جمع الملعقة وهي ما لقق به. لسان العرب (٣٣٠/١٠)، مادة: (لقق).

(٩) فالمحظور يرجع إلى الفعل والاستعمال لا إلى نفس الحلي.

(١٠) الدمليج بفتح داله وضمها: المعصّد. ولم أجد مصدراً لاستعمال الدمليج في الساعد. ينظر: اللسان: (٢٧٤/٢).

(١١) هذا قول الجمهور، خلافاً للمتولي والغزالي، قال المتولي: إذا جاز التختيم بالفضة فلا فرق بين الأصابع وسائر الأعضاء، كحلي الذهب في حق النساء، فيجوز له لبس الدمليج في العضد والطوق في العنق والسوار في اليد وغيرها. ينظر: العزيز (٩٩/٣).

للساق خاصّة^(١)، كما أن المَخْنَق^(٢) للجيد^(٣) (أو) قصد (بتملكهما أن يلبسهما) أو يلبس غلمانَه (أو) قصدت المرأةُ باتخاذ السيف [أو] المنطقة أن تلبسهما) أو تلبس جواربها أو غيرها من النساء؛ فإنه يحرم بالقصد، وسقوط الزكاة تخفيف مشروط بالمنفعة، فلتكن مباحة.

(ولو اتخذ الرجل سواراً) أو شيئاً آخر مباحاً في عينه (ولم يقصد استعمالاً مباحاً ولا محظوراً) ولم يقصد جعله كنزاً أيضاً (أو قصد إجارته ممن يحلّ له استعماله لم تجب الزكاة) في الصورتين (في ما رجّح من الوجهين):

أما في الصورة الأولى^(٤)؛ فلأنّ الزكاة إنّما تجب في مال نام في مقابلة نائه، والتقد غير نام في نفسه، بل ملحق بالناميات؛ لتهيؤهُ للإخراج، وبالصياغة بطل التهيؤ^(٥).

ووجه مقابله: أن الزكاة منوطةٌ باسم الذهب والفضة، ولا تنصرف إلا بقصد الاستعمال، ولم يوجد. وأما في الصورة الثانية^(٦)؛ فبالقياس على إجارة العوامل من الماشية، فإنه لا تعدّ أجزئها ناءً، فلم يختلف الحكم فيها.

ووجه مقابله: أنه معدّ للناء؛ لأن الأجرة نوع ناء، فأشبه ما لو اشترى حلياً ليتجر فيه^(٧).

وعن أبي عبد الله الزبيري: تحريم اتخاذ الحليّ بقصد الإجارة، وهو ضعيف^(٨).

وانبأ قلنا في الصورة الأولى: "ولم يقصد جعله كنزاً"؛ لأنه لو لم يقصد استعمالاً محظوراً ولا مباحاً لكن قصد جعله كنزاً فالذي قطع به الجمهور وجوب الزكاة^(٩)، وإن قصّرت عنه عبارة الكتاب؛ لأنه لم يصّر محتاجاً إليه بالاستعمال، فالمكنوز مستغنى عنه كالدرهم المضروبة.

(١) المخدم كمعظم: موضع الخلخال من ساق المرأة. تاج العروس (٥٦/٣٢).

(٢) كِمَكْنَسَةٌ: القِلَادَةُ. القاموس المحيط (١١٣٨/١).

(٣) الجيد: مُقَدَّمُ الْعُنُق. كتاب العين (١٦٨/٦).

(٤) وهو أن يتخذ الرجل سواراً ولم يقصد استعمالاً مباحاً ولا محظوراً.

(٥) ينظر: كفاية النبيه (٤٢٨/٥)، والعزير (٢٥/٦)، والبجيرمي على المنهج (٣١/٢).

(٦) وهو أن يتخذ الرجل سواراً ويقصد إجارته ممن يحلّ له استعماله.

(٧) ينظر: العزير (٢٥/٦).

(٨) وقال النووي: إن الجرجاني صحح هذا القول. ينظر: المجموع (١١٤/٧)، والبحر (١٥٧/٤).

(٩) المجموع (١١٤/٧).

وحكى الإمام خلافاً فيه: لقصد الإمساك وإبطال هيئة الإخراج^(١).

ولو اتخذ على قصد استعمال محظور ثم غير قصده إلى مباح بطل الحول.

فلو أعاد القصد الفاسد ابتداءً حول الزكاة.

ولو اتخذ على قصد استعمال مباح ثم قصد أن يكنزه أو يستعمله في ما لم يحز جري

في الحول. وقس عليه نظائره.^(٢)

(وكذا) لم تجب الزكاة (لو انكسر الحلي) كسراً لا يحوج^(٣) في إصلاحه إلى صوغ

جديد، بل يصلح بالإلحاح (وهو على قصد الإصلاح) وإن تمادّ عليه الأحوال؛ لبقاء صورة الحلي وقصد الإصلاح.

والثاني: تجب؛ نظراً على تعذر الاستعمال في الحال.

ولإنما قيّدنا الكسر بما إذا لم يحوج في إصلاحه إلى صوغ جديد؛ بياناً لمحل الخلاف؛ فإنه لو احتج

إلى ذلك فلا تأثير له في إسقاط الزكاة قطعاً؛ لخروجه^(٤) عن صلاحية الاستعمال، فأشبه التبر^(٥).

ولو لم يتعذر استعماله فلا تأثير للوجوب على قولنا: إنه لا زكاة في الحلي المباح.

وخرج بقوله: "على قصد الإصلاح" ما لو قصد به الاقتناء والكنز؛ فإنه تجب

الزكاة فيه قطعاً^(٦).

وأما إذا لم يقصد لا هذا ولا ذاك؛ فإنه تجب فيه أيضاً على ما رجّحه النووي في أصل

الروضة، وجعله المصنّف أولى الوجهين؛ لأنّه في هذه الحالة غير مستعمل ولا معدّ للإستعمال،

لكنّ الأظهر في العزيز المنع؛ إذ الظاهر استمراره على ما سبق من قصد الإستعمال، وصوّبه

الإسنوي في المهمات، وقال الماوردي: هو المنصوص، ونقله البندنجي عن الأم^(٧).

(١) نهاية المطلب (٢٨٧/٣)، رقم المقطع (٢٠٨٦)، والوجيز (٧٩)، والعزيز (٩٦/٢).

(٢) العزيز (٩٧/٣).

(٣) الحوج من الحاجة. تقول: أحوجه الله وأحوج هو، أي: احتاج. كتاب العين (٢٥٩/٣).

(٤) أي: الحلي.

(٥) والتبر: ما كان غير مضروب من الذهب والفضة. أنيس الفقهاء (ص: ٧٠).

(٦) ينظر: الأم (٤٥/٢)، والعزيز (٩٧/٣).

(٧) ينظر: الروضة (٢٩٣)، والعزيز (٩٧/٣)، والحاوي الكبير (٢٧٨/٣)، والأم (٤٥/٢)، والتحفة (٤٦٦-٤٦٩).

(والتحلي بالذهب حرام على الرجال)؛ لحديث حسن في ذلك ^(١).

(لا يحلُّ منه إلا تموية) ^(٢) لم يحصل منه شيء متمول ^(٣) بالنار.

(و) إلا (اتخاذ أنف الأجدع)؛ ^(٤) لأمره ﷺ عرفجة بن أسعد ^(٥) التميمي ؓ به بعد ما اتخذ من الفضة فأتتن ^(٦)، وإنما أمر به؛ لأنَّ الذهب لا يصدأ، بخلاف الفضة.

(وفي معنى الأنف: السنّ والأنملة): أما السنّ؛ فلما [روي]: «أن صحابياً ؓ ندرت ثيَّته ^(٧) يوم أُحد فأمره رسول الله ﷺ باتخاذ ثيَّته من الذهب» ^(٨)، وأما الأنملة فلأنها تعمل عمل الأصبع فيمكن تحريكها بالقبض والبسط (دون الأصبع)؛ لأنَّها لا تعمل؛ لعدم إمكان تحريكها، فيكون لمجرد الزينة. وكل ما جاز من الذهب فهو من الفضة أجوز ^(٩).

وكما يحرم اتخاذ الأصبع من الذهب يحرم من الفضة أيضاً.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، رقم (٤٠٥٧)، عن علي بلفظ: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ أخذَ حُريراً، فجَعَلَهُ في يَمِينِهِ، وَذَهَباً فجَعَلَهُ في شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي»، رواه أبو داود بإسنادٍ حسنٍ كما قال النووي في رياض الصالحين. وفي رواية الترمذي عن أبي موسى الأشعري: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَرَّمَ لِبَاسُ الْحُرِّيرِ وَالذَّهَبُ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، وَأَجَلٌ لِإِنَائِهِمْ»، والترمذي في سننه، رقم (١٧٢٠). قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (٢) وهو المطلي ببادية غير مادته كالذهب ونحوه. معجم لغة الفقهاء (٤٦٠).

(٣) ويُقال: تَمَوَّلَ الشيء إذا اتَّخَذَهُ مَالاً وَقَنِيَةً لِنَفْسِهِ. المغرب (٢/٢٧٨).

(٤) الجدع: قطع الأنف والأذن والشفة وهو بالأنف أخَصَر. المطلع (١/٤١٩)، والنهاية (١/٢٤٦).

(٥) عَرَفَجَةُ بْنُ أَسْعَدَ بْنِ كَرِيبٍ الْعُطَارِدِيُّ الصَّحَابِيُّ ؓ من بني تميم، ذكره في المذهب في باب الآنية، وباب ما يكره لبسه، لا ذكر له في هذه الكتب إلا فيها. قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكِلَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَثِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ طَرَفَةَ بْنِ عَرَفَجَةَ أَنَّ جَدَّهُ عَرَفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ أَصِيبَ أَنْفَهُ يَوْمَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ فَأَتَتَنَّ عَلَيْهِ. قَالَ: فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ. ينظر: الطبقات الكبرى ط العلمية (٧/٣٢)، رقم (٢٨٧٦) وتهذيب الأسماء (١/٣٣٠)، رقم (٤٠٣).

(٦) سنن أبي داود، رقم (٤٢٣٢)، سنن النسائي، رقم (٥١٦١)، سنن الترمذي، رقم (١٧٧٠)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

(٧) والثنية: إحدى الاسنان الأربع في مقدم الفم. معجم لغة الفقهاء (١٥٤).

(٨) والصحابي هو: عبد الله بن عبد الله بن أبي بن مالك، وسَلُولُ امْرَأَةٍ وَهِيَ أُمُّ أَبِي لَانَ اسْمُهُ الْحُبَابُ فسأه رسول الله ﷺ عبد الله الأنصاري الخزرجي، شهد بدرًا من بني عمرو بن عوف، وهو ابن سلول، أصيب أنفه يوم أحد، فأمره النبي ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب. معرفة الصحابة (٣/١٦٩)، والإصابة (٤/١٥٥)، رقم (٤٧٨٧)، ومجمع الزوائد (٥/١٥٠)، رقم (٨٧١٣).

(٩) ينظر: العزيز (٣/٩٩)، وأسنى المطالب (٢/٤٦٥)، المجموع (٧/١١٧).

واليد كالأصبع، وفيها وجه.

ويجوز شد السن بالذهب للضرورة؛ «فلان عثمان» شد أسنانه به ولم ينكره أحد^(١).

وفي شعب البيهقي: «أن أنس بن مالك» شد أسنانه به^(٢). وكان النخعي لم ير به بأساً^(٣).

ثم إن نشب في العضو وتركب عليه اللحم صار كالمستهلك، لا زكاة فيه قطعاً^(٤).

وإن كان يمكن نزع ورده ففيه الخلاف المازي في الحلي المباح.

(والأظهر أنه لا يجوز أن يتخذ منه سن الخاتم) وهو الشعب الذي يستمسك به

(١) في مسند أحمد، رقم (٥٣٩): عن واقد بن عبد الله التميمي عن رأي عثمان بن عفان ضيب أسنانه بالذهب، رواه عبد الله بن أحمد، وفيه راو لم يسم، وبقية رجاله ثقات، مجمع الزوائد (٢٦٧/٥)، رقم (٨٧١٤)، وزوى الدولابي الرازي في كتاب الكنى، مولى موسى بن طلحة قال: رأيت موسى بن طلحة بن عبد الله قد شد أسنانه بذهب، وجاء في تحفة الأحوذى: عن ابن جريج: أن ابن شهاب الزهري سئل عن شد الأسنان بالذهب، فقال: لا بأس به، قد شد عبد الملك بن مروان أسنانه بالذهب. نصب الراية (٢٣٧/٤)، والطبقات الكبرى (٢١٢/٦).

(٢) الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، وكانت أمه الرميضاء أم سليم بنت ملحان الأنصارية قد أتت به وهو ابن عشر سنين إلى النبي ﷺ في المدينة. ويقال إن أنس بن مالك قدم من صلبه من ولده وولد ولده نحو من مائة قبل موته، وذلك أن رسول الله ﷺ دعا له فقال: «اللهم ارزقه مالا وولداً وبارك له». يقال ولد لأنس بن مالك ثمانون ولداً، مات بالطف سنة إحدى وتسعين ودفن هناك. ينظر: الاستيعاب (١١٠/١)، وأسد الغابة: (١٩٢/١)، ومشاهير الصحابة (١٤٧/١).

(٣) لفظ الحديث روي عن محمد بن سعدان مولى قريش عن أبيه قال: «رأيت أنس بن مالك يطوف به بنوه على سواعدهم وقد شدت أسنانه بذهب»، وقال البيهقي: وروينا في ذلك عن الحسن البصري والنخعي وغيرهما من التابعين. ينظر: سنن البيهقي الكبرى (٤٢٦/٢)، رقم (٤٠٢٤)، وشعب الإيمان (١٩٣/٥)، رقم (٦٣٢٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (١٠٤/١)، رقم (٢٩٣).

(٤) شعب الإيمان (١٩٤/٥)، رقم (٦٣٢٩)، رواه عبد الله بن أحمد وقال الميثمي: رجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد (١٥١/٥)، ومسند أحمد، رقم (٢٠٢٧٦): حدثنا عبد الله حدثنا شيخان، حدثنا أبو الأشهب، عن حماد بن أبي سليمان الكوفي، قال: رأيت المغيرة بن عبد الله قد شد أسنانه بالذهب، فذكر ذلك لإبراهيم، يقصد إبراهيم النخعي أبا عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي الفقيه توفي سنة (٩٥ هـ). فقال: «لا بأس به». قال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن.

(٥) بحر المذهب (١٥٦/٤).

الفصل^(١)؛ لعموم أدلة التحريم^(٢)، مع أنه لم ينقل عن السلف.

ومقابلة الأظهر: احتمال الإمام؛ فإنه قال: لا يبعد تشبيه القليل منه بالضبة^(٣) الصغيرة في الأواني [وتطريف] الثوب بالحرير^(٤).

وللجمهور أن يجابوا: بأن الخاتم ألزم للشخص من الإناء وأدوم استعمالاً، فجاز الفرق بين أسنانه وبين الضبة، وأمر الحرير أهون؛ لأن الخيلاء^(٥) فيه أدنى^(٦).

وكل ما حرّم على الرجال من الحليّ حرّم على الخثي؛ لجواز كونه رجلاً، وتجب عليه زكاته قطعاً في أظهر الطريقين^(٧)؛ كما أجاب به أبو العباس الروياني في المسائل الجرجانيات.

وقيل: على القولين في الحليّ المباح.

وأشار المتولي إلى أنه يجوز له لبس ما يحل للرجال والنساء؛ استصحاباً لما يجوز له في حال الصغر إلى زوال الإشكال^(٨).

(ويجوز التختّم بالفضة للرجال) بإجماع المسلمين^(٩)، بل يستحب؛ اتباعاً لرسول الله ﷺ فإنه اتخذ^(١٠). ولا يكرهه في اليسار، وفي اليمين أولى. وعن الروياني عكسه.

(١) فُصّ الخاتم وفُضّه بالفتح والكسر: مَا يُرْكَبُ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ. المصباح المنير (٢/٤٧٤).

(٢) لعموم الحديث في الحرير والذهب: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذَكَورِ أُمَّتِي حُلَّ لِإِنَائِهِنَّ». شرح النووي على مسلم (٣٢/١٤).

(٣) وَالضُّبَّةُ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ صُغْرٍ أَوْ نُحُورٍ: يُشَعَّبُ بِهَا الْإِنَاءُ وَجَمْعُهَا ضَبَّاتٌ. المصباح المنير (٢/٣٥٧)، مادة: (ض ب ب).

(٤) نهاية المطلب (٣/٢٨٢)، والعزیز (٣/٩٩)، قال النووي: «وهذا ضعيف بل باطل مردود بالحديث». المجموع (١١٦/٧).

(٥) وَالْأَخْيَلُ وَالْخَيْلَاءُ وَالْخَيْلُ وَالْخَيْلَةُ وَالْخَيْلَةُ: الْكَيْزُ. القاموس المحيط (١/١٢٨٨).

(٦) العزیز (٣/٩٩)، وشرح المحلى على المنهاج (٤/٤٩).

(٧) رواهما البغوي. ينظر: التهذيب (٣/١٠٠)، وبحر المذهب (٤/١٥٧)، والمجموع (٧/١٢٢)، والعزیز (٣/٩٩).

(٨) الاستصحاب: إبقاء ما كان على ما كان لعدم وجود ما يقتضي التغير. معجم لغة الفقهاء (١/٧١)، والمشكل أي الملتبس، لأنه لما تعارضت فيه علامات الرجال وعلامات النساء التبس أمره فسمي مشكلاً. المطلع (٣٠٩)، وينظر: العزیز (٣/٩٩).

(٩) ينظر العزیز (٣/٩٩)، ومغني المحتاج (١/٥٧١)، وتحفة المحتاج (١/٦٤٣).

(١٠) الحديث: «أَنَّهُ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ» رواه البخاري، رقم (٥٨٦٥)، ومسلم، رقم: (٢٠٩٢)، وسنة التختّم بالفضة تحصل بلبس الخاتم بفصّ وبدون فصّ. الفتاوى الفقهية الكبرى (١/٤٩٥)، والاستذكار (٨/٣٩٤)، والعزیز (٣/٩٩).

والأولى أن يجعل فصّه مما يلي [بطن] الكف؛ لثبوته عن فعل رسول الله ﷺ^(١).

ويموز أن يكون [فصّه] منقوشاً باسم الله ﷻ بلا كراهة^(٢)، وأن ينقشه باسم نفسه، أو كلمة حكمة^(٣).

ويكره للرجال التّختم في الوسطى والسبابة؛ للنهي عن ذلك^(٤).

ولا يكره كون الخاتم من الحديد أو النحاس أو الرصاص على الأصح^(٥).

ولم يتعرض الجمهور لمقدار وزن الخاتم، وقال الأذرعي وابن الرفعة: أنّ الصّواب ضبطه بدون [مثقال].

وإطلاق قوله: "ويموز التّختم" مشعرٌ بجواز خواتيم كثيرة اتخذاً ولبساً وهو كذلك، وقد صرح به المصنّف في العزيز^(٦)، والدّارمي في الاستذكار^(٧)، والخوارزمي في الكافي^(٨)، لكن عبارة المنهاج تشعر بامتناع لبس الرجل أكثر من خاتم، وهو تصريح المحبّ الطبري^(٩).

(١) روى البخاري عن عبد الله ﷺ: أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب وجعل فصّه مما يلي كفّه، فاتخذّه الناس، فرمى به، واتخذ خاتماً من ورق أو فضة. صحيح البخاري، رقم: (٥٨٦٥)، وصحيح مسلم، رقم (٢٠٩١).

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٣/٩١)، وحاشية المغربي على المنهاج (٣/٢٠).

(٣) كان نقش خاتمه ﷺ عمداً سطر أسفل، ورسول سطر أوسط، والله سطر أعلى، وكان نقش خاتم أبي بكر الصديق ﷺ: نعم القادر الله، وكان نقش خاتم سيدنا عمر ﷺ: كفى بالموت واعظاً يا عمر، وكان نقش خاتم سيدنا عثمان ﷺ: آمّنت بالله مخلصاً، وكان نقش خاتم سيدنا علي ﷺ: الملك لله، وكان نقش خاتم أبي عبيدة بن الجراح: الحمد لله. حاشية الجمل على شرح المنهاج (٢/٢٥٧).

(٤) والكرهية تنزيهية كما قال الخطيب الشربيني، ينظر: مغني المحتاج (١/٥٧١).

(٥) الاستذكار لابن عبد البر (٥/٤١٤).

(٦) ينظر: العزيز (٣/٩٩).

(٧) الاستذكار كتاب في الفقه الشافعي للدّارمي. ينظر: طبقات السبكي (٤/١٨٤).

(٨) هو الإمام المحدث الفقيه المؤرخ، مظهر الدين، أبو محمد، محمود بن محمد بن العباس بن أرسلان العبّاسي الخوارزمي من مؤلفاته: الكافي في الفقه وتاريخ خوارزم، توفي سنة ٥٦٨. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٢١٨)، وطبقات الشافعية للسبكي (٧/٢٨٩ - ٢٩١)، وطبقات الإسنوي (٢/٣٥٢)، وكشف الظنون (١/٢٩٣)، (٢٩٤)، وهدية العارفين (٢/٤٠٣)، وينظر: المجموع (٧/١١٣).

(٩) ونصّ عبارة المنهاج: "ويجل له من الفضة الخاتم". منهاج الطالبين (٣٤).

وقال الغزالي في الفتاوى^(١): وإذا جاز تحتّم الرجل بالفضّة فلا فرق بين الأصبع وسائر الأعضاء، فيجوز له لبس الدمليج في العضد، والسوار في الساعد، والطوق في العنق، والقرط في الأذن وغيرها، فإنه لم يثبت في الفضّة إلا تحريم الأواني، وتحريم الحلي على وجه يتضمن التشبيه بالنساء. وهو المختار عند أبي سعد المتولي، وجعله المصنّف في العزيز وجهاً في المذهب، والجمهور: أبقوا ما سوى التختّم على التحريم^(٢).

(وكذا) يجوز للرجال (تحلية آلات الحرب بها) أي بالفضة كالسيف والرمح والمنطقة^(٣) والدرع والخوذة^(٤)، والرايين^(٥) [والخف] والجوشن^(٦) والترس^(٧) والخنجر وسكين الحرب وأطراف السهام، والقسي^(٨) والمزاريق^(٩) إرهاباً للعدوّ وغيظاً للكفار^(١٠).

وقد صح: «أَنَّ قَبِيْعَةَ^(١١) سيف رسول الله ﷺ كانت من الفضّة»^(١٢).

ولا يجوز تحلية شيء مما ذكرنا بالذهب لعموم المنع^(١٣)، وعدم النقل.

(وأصح الوجهين المنع في السرج، واللجام^(١٤) وما لا يلبسه) ولم يكن آلة للحرب:

(١) العزيز (٩٩/٣).

(٢) العزيز (٩٩/٣) والمجموع (١١٦/٧)، وروضة الطالبين (٢٩٣).

(٣) والمنطقة: ما يشد بها الوسط (المنطق) ما يشد به الوسط (ج) مناطق. المعجم الوسيط (٩٣١/٢).

(٤) الخوذة بالضم: المغفر يجعل على الرأس. جمعها: خُوذٌ كقُرْب، في اللغة: البيضاء. القاموس (٤٢٥/١)، والمطلع (١٣٦)، والمعجم الوسيط (٢٦١/١).

(٥) الرّان كالحفّ لكن لا قَدَمَ لَهُ وَهُوَ أَطْوَلُ مِنَ الحفّ، وهو شيء يلبس تحت الخف. المطالع: ١٣٦، والمعجم الوسيط (٣٨٦/١) (رين).

(٦) الجَوْشَنُ: الدرع. الصّحاح في اللغة (١٠٨/١).

(٧) الترس: نوع من السلاح المتوقى بها. المعجم الوسيط (٨٤/١).

(٨) القوس: الذي يرمى عنها، انثى، وتصغيرها: قويس، بغير هاء، شذت عن القياس، ولها نظائر، وقد حكّاها سيبويه. والجمع: أقوس، وأقواس، وأقياس.... وقياس، وقُسي، وقُسي. المحكم والمحيط الأعظم (٥٢١/٦)، القاف والسين والواو.

(٩) المزاريق: مفردا المزارق، وهي رمح قصير أخف من العنزة. المصباح المتير (١١٦) (زرق).

(١٠) المجموع (١١٦/٧).

(١١) قبيعة السيف: هي التي على رأس القاتل. ويقال لها: الثومة أيضاً. غريب الحديث للخطابي (٦٨٧/١).

(١٢) سنن الترمذي، برقم (١٦٩١). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

(١٣) أي الأدلة على منع استعمال الذهب للرجال كما بيّناه. ينظر: العزيز (١٠٠/٣).

(١٤) اللجام: أداة من حديد ونحوه توضع في فم الدابة ولها سيور تمكن الراكب من السيطرة عليها. معجم لغة الفقهاء (٣٨٩/١). والوجهان في تحلية السرج واللجام للدابة بالفضة ذكرهما النووي والرافعي وغيرهما. المجموع (١١٦-١١٧).

كالشفرة^(١)، وبُرة الناقة^(٢)، والعبائي^(٣)، والوثير^(٤)، والركاب^(٥)، وأطراف السيور^(٦)؛ لأن ذلك مما لا يتنفع بذاته في الحرب، فأشبهه الأواني.

والثاني: الجواز، كالألات^(٧)، وقد روي: «أنه ﷺ أهدى^(٨) جملًا في أنفه بُرة من فضة يغيظ بذلك المشركين»^(٩).

وقلادة الدابة على هذا الخلاف في أصح الطريقين.

والطريق الثاني: القطع بالتحريم^(١٠).

والخلاف في المقاتل، أما غيره فلا يجوز له تحلية ذلك قطعاً، وكذا للمقاتل في البغلة والحصار؛ لعدم صلاحيتهما للحرب غالباً^(١١).

وأما سكاكين المهنة، والدواة، والمقلمة، والمقراض فتحليتها بالفضة حرام على الرجال والنساء، وكذا تحلية المرأة.

وللإمام في جوازها للنساء احتمال^(١٢).

وأما بالذهب فحرامٌ عليهما قطعاً^(١٣).

(١) الثفر: سير في مؤخر السرج ونحوه يشد على عجز الدابة تحت ذنبها، جمعه أنفار. المعجم الوسيط (٩٧/١) مادة: ثفر.

(٢) البرة كسبة: ... حلقة في أنف البعير أو في حمة أنفه. القاموس المحيط (ص: ١٦٣٠)، مادة: برو.

(٣) العباء: ضرب من الأكسية والجمع أعبئة. (عباً) لسان العرب (١١٧/١).

(٤) والوثير والوثر، بالكسر، والميثرة: الثوب الذي تجلجل به الثياب، فيعلوها، وهنة كهيشة المرفقة، تتخذ للسرج كالصفية. القاموس: (٤٩١).

(٥) والركاب من السرج كالغرز من الرحل، ج ركب ككتب يقال: قطعوا ركب سروجهم. تاج العروس (٥٣٧/١). (ركب)

(٦) السيور التي يشد بها القربوس. والقربوس جنو السرج. القاموس المحيط (٤١٧/١).

(٧) كالسيف وصحح هذا القول ابن عبد السلام. مغني المحتاج (٥٨٠/١)، وينظر: بحر المذهب (١٥٤/٤).

(٨) من مادة الهدي، أي: ذبح).

(٩) قال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث سفيان لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حباب. ينظر: سنن

الترمذي، رقم (٨١)، والمستدرک (٥٦/٣)، رقم (٤٣٨٢)، ومستند أحمد، رقم (٢٣٦٢).

(١٠) قال النووي: (والمذهب بتحريم قلادة الدابة من الفضة، وبه قطع كثيرون. المجموع (١١٧/٧).

(١١) ينظر: كفاية النبيه (٤٣١/٥)، ومغني المحتاج (٥٨٠/١).

(١٢) ينظر: نهاية المطلب (٢٨٣/٣)، والوسيط (٤٧٨/٢)، والعزیز (١٠١/٣)، وكفاية النبيه (٤٣١/٥).

(١٣) العزيز (١٠٠/٣)، والمجموع (١١٩/٧)، وينظر: بحر المذهب: (١٥٤/٤)، والروضة: (٢٩٤).

(ولا يجوز للنساء تحلية آلات الحرب) بالذهب والفضة؛ لأن في استعمالهن الآلات تشبيهاً بالرجال، وليس هن التشبيه بالرجال، كعكسه، هكذا قال الجمهور، وتابعهم المصنف في ذلك^(١). وللشافعي^(٢) في المعتمد اعتراض على الجمهور، وهو: أن آلات الحرب من غير أن تكون محلاة إما أن يجوز لبسها واستعمالها للنساء، أو لا يجوز: والثاني: باطل؛ لأن كونها من ملابس الرجال لا يقتضي التحريم، وإنما يقتضي الكراهة، ألا ترى أنه قال الشافعي في الأم: "ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا للآداب وأنه من زي النساء، لا للتحريم"،^(٣) فلا يحرم لبس النساء على الرجال، فكذا ذلك حكم العكس^(٤)، وأيضاً فإن الحرب من جوائز الجملة، وفي تجويز الحرب تجويز آلات الحرب، وإذا ثبت جوازها وهي غير محلاة، فيجوز استعمالها وهي محلاة، فلا يكون التحريم ناشئاً من التحلية، فلا يحسن تعيقله بها، ثم بعد الاعتراض جزم بالجواز.

قال المصنف: ما قاله حق. قال النووي: وما قاله ضعيف^(٥)، والصواب: أن التشبه حرام^(٦). ولي فيه نظر؛ لأننا لو سلمنا تحريم التشبيه فإنما يكون ذلك ناشئاً من نفس اللبس، وليس للتحلية فيه أثر؛ إذ لو جاز هن لبس الآلات لجاز تحليتها أيضاً كالرجال.

[حكم تثقيب الأذن للقرط]

(وهن لبس أنواع الحلي من الذهب والفضة) بإجماع المسلمين^(٧)، كالطوق، والسوار،

(١) ينظر: نهاية المطلب (٣/ ٢٨٢)، العزيز (٣/ ١٠٠)، وروضة الطالين، والمجموع (٧/ ١١٧).

(٢) القفال الكبير محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر الشافعي، ص: دلائل النبوة ومحاسن الشريعة. ت. سنة (٣٦٥ هـ).

(٣) الأم (١/ ٢٢٠)، والمجموع (٧/ ١١٧).

(٤) الأصح: أنه لا تجوز مشابهة الرجال بالنساء ولا العكس دل عليه أحاديث كثيرة، مثل: «لعن الله المتشبهين بالنساء من الرجال، والمتشبهات من النساء بالرجال». ونص الشافعي في الأم ليس مخالفاً لهذا؛ لأن مراده أنه من جنس زي النساء. الروضة (٢/ ٢٦٣).

(٥) العزيز (٣/ ١٠٠)، والمذهب (١/ ٢٠٣)، والمجموع (٧/ ١١٧)، وروضة الطالين (٢/ ٢٦٣).

(٦) لأن رسول الله ﷺ لعنهم، كما روى البخاري عن ابن عباس أنه قال: «لعن رسول الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال». صحيح البخاري، رقم (٥٨٨٥)، وسنن ابن ماجه، رقم (١٩٠٤).

(٧) المجموع (٧/ ١١٧-١١٨).

والدملج، والخلخال، والتعاويد^(١)، والتاج حيث جرت العادة، وفي شرح المهذب جوازه مطلقاً^(٢)، والقرط بالسلسلة ودونها^(٣)، إلا أنه يحرم تثقيب الأذن؛ لأنه تعذيب بلا فائدة.

ويجب القصاص على الثاقب عند حصول الشروط.

وفيا إذا احتملت ذلك لِرَضَى الزوج تردد في جواز [التثقيب]، سيما إذا التمس منها^(٤).

وفي جواز النعال^(٥) لها من الذهب والفضة وجهان: أصحهما عند الجمهور: الجواز كسائر الملبوسات^(٦).

(١) التعويد في اللغة: الرقية التي يرقى بها الإنسان من فزع أو جنون، وفي الاصطلاح يشمل الرقى والتائم ونحوها مما هو مشروع أو غير مشروع. ينظر: تاج العروس (١٤٤/٣١)، هكل، والحاوي الكبير (٢٨/٤)، والموسوعة الفقهية الكويتية (١٧/١٤).

(٢) العزيز (١٠١/٣)، والمجموع (٣٨٤/٤)، و (١١٧/٧)، ونهاية المطلب (٢٨٣/٣).

(٣) واستعمال القرط جائز، ففي الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنه «عن النبي ﷺ خَرَجَ يَوْمَ أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي خُرْصَهَا وَتُلْقِي سِخَاهَا»، وفي رواية البخاري: «فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي قُرْطَهَا». والخُرْص: الحلقة الصغيرة من الذهب أو الفضة وهي من حلَى الأذن، والسخاب: قلادة ليس فيها من اللؤلؤ والجوهر شيء. ينظر صحيح البخاري، رقم (٥٨٨٣)، صحيح مسلم، رقم (١٣-٨٨٤).

(٤) تثقيب أذن الصبية لتعليق الخلق جائز كما قاله الشيخ أبو زكريا الأنصاري على الراجح خلافاً للغزالي، ولا بأس بتثقيب الأذن مطلقاً عند البكري صاحب الإعانة، وما روي عن ابن عباس: أنه جعل تثقيب الأذن من السنة صريح في الجواز في الصبي، فالصبية أولى، لأن قول الصحابي: «من السنة كذا» في حكم المرفوع، ولفظ الحديث روى الطبراني: عن ابن عباس قال: «سبعة من السنة في الصبي يوم السابع، يسمى ويختن ويباط عنه الأذى وتثقب أذنه ويعق عنه ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقيقته ويتصدق بوزن شعره في رأسه ذهباً أو فضة» المعجم الاوسط (١٧٦/١)، برقم (٥٥٨)، بسند رجاله ثقات كما قال ابن حجر الهيتمي، ويقول أيضاً وبهذا يتأيد ما ذكر عن قاضي خان والرعاية من حيث مطلق الحل، ثم رأيت الزركشي استدلل للجواز بها في حديث أم زرع في الصحيح، وهو قوله ﷺ لعائشة: «كنت لك كأي زرع لأم زرع» مع قولها: «أناس - أي: ملا - من حلي أذني» انتهى. وبحث الدكتور محمد عثمان شبير بعد سرد الأدلة المجوزين والممانعين مفصلاً، ثم رجع ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة. ينظر: أسنى المطالب (١٦٥/٤)، والتحفة (١٩٥/٩)، والإعانة (٢٠٢/٤)، وأحكام جراحة التجميل في الفقه الإسلامي (٣٣/١).

(٥) في الحاشية: «المراد بالنعال اللوح المعلق من عنق النساء الى الصدر، والأولى أن يحمل النعال على النعال المعروف ليناسب ذكر التاج اذ الرأس والقدم مقابلان على ما يشهد به الذوق».

(٦) الحاوي الكبير (٢٨٠/٤)، والعزيز (١٠٠/٣)، والمجموع (٣٨٤/٤).

والقلادة من الدراهم والدنانير المثقوبة جائزة عند الجمهور، وما وقع في العزيز والروضة معترَض منظور فيه^(١)، لكن تجب زكاتها؛ لبقاء صورة النقد.

فرع: يجوز للنساء اتخاذ خلاخيل وأساور وقروط لتلبس واحداً بعد واحد، وليس كاتخاذ واحد ثقيل، بالاتفاق^(٢). وكذا حكم الخواتيم من الفضة في حق الرجل^(٣).

(وكذا لبس الثياب [المنسوجة] بهما في أصح الوجهين)؛ لإطلاق الأدلة [الجواز]^(٤) استمالتها من غير تقييد بشيء دون شيء.

والثاني: لا يجوز؛ لزيادة الخيلاء والسرف؛ حتى ذكر أبو الفضل ابن عبدان: أنه ليس لمن اتخاذ القميص والجرة والفرجية منها^(٥).

وكل ما جاز للنساء لبسه لا فرق فيه بين المزوجة والخلية.

(ولا يجوز على الأظهر) من الوجهين^(٦) (المبالغة في الإسراف كخلخال وزنه مائتا دينار)^(٧) أي مثقال سواء كان من الذهب أو الفضة؛ لأن إباحة [التبرين] لمن إنما هي للتزين، ولا تزين في ذلك، بل يتنفر النفس منها^(٨).

والثاني: يجوز كما يجوز اتخاذ أساور وخلاخيل.

وأجيب: بأن تعديد الحللي من غير ثقل في الأفراد لا يؤدي إلى عدم التزين ولو بلغت ألفاً، بخلاف الواحد الثقيل.

(١) أفنى النووي بحرمة في الروضة، وبالجواز في المجموع. ينظر الروضة (٢٩٤)، المجموع (٣٨٤/٤).

(٢) روضة الطالبين (٢٩٤)، وينظر: المجموع (٤٤٣/٤)، وعجالة المحتاج (٤٧٨/١)، وكفاية النبيه لابن الرفعة (٤٣٤/٥).

(٣) قال الشافعي: الخاتم يكون للرجل من فضة. الأم للشافعي (٣٠٥/٤).

(٤) ينظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج (٦٤٥/١).

(٥) العزيز (١٠١/٣)، والروضة (٦٧/٢)، وكفاية النبيه (٤٣٤/٥)، ومغني المحتاج (٥٨٠/١).

(٦) وهو القول الصحيح عند النووي وقال: وقطع به معظم العراقيين. المجموع (٤٠٤/٤). وينظر: العزيز (١٠١/٣).

(٧) الإقناع (٢٢٢/٢)، والروضة (٢٩٤)، وينظر: نهاية المطلب (٢٨٥/٣)، ومغني المحتاج (٥٨١/١).

(٨) وذلك لانتفاء الزينة عنه المجوزة لمن التحلي بل ينفر الطبع منه كذا قالوه وبه يعلم ضابط السرف. تحفة المحتاج (٦٤٥/١)، ونهاية المحتاج (٩٤/٣)، وفقه الزكاة للقرضاي (٢٧٠/١).

وتقييد عدم الجواز بمبالغة السرف مما تفرد به المصنّف وتبعه فيه كثيرون^(١).

ولو أطلق السرف لكان أصوب^(٢)؛ إذ لا تشترط مبالغة الإسراف، بل يكفي حصوله فقط، أللهم إلا أن يحمل على ما به يتحقق السرف، ويشعر بهذا عبارة شرح المذهب وهو قوله: "وفيه سرف ظاهر"^(٣).

وليس قوله: "مائتا دينار" بياناً لحد الإسراف، بل إنها هو لمجرد التمثيل، حتى لو فرض خروجه بأقل من ذلك عن حد الحلي، لحصل الإسراف وتبع في ذلك التمثيل الغزالي وغيره^(٤).
نكتة: قال ابن سهل^(٥): لا سرف في الخير، كما لا خير في السرف^(٦).

(وكذا) لا يجوز (إسراف^(٨) الرجل في تحلية آلات الحرب)؛ لما فيه من زيادة الخيلاء والترعن^(٩)، وذلك بأن يكون قراب سيفه مثلاً كله من الفضة.

ولو اتخذ آلات كثيرة من نوع واحد كالسيوف أي أنواع مختلفة وكانت كلها محلاة فلا سرف على المذهب، كما لو اتخذت المرأة خلاخيل كثيرة.

(١) العزيز (١٠١/٣).

(٢) والأدعي لم يرض بالتقييد بل اعتبر أن العادة في الإسراف قد تزيد على المائتين وقد تنقص عن المائتين. التحفة (١/٦٤٥).

(٣) المجموع (٣٨٢/٤).

(٤) أي قول المصنّف، الإمام الرافعي رحمه الله هنا وفي العزيز. ينظر: العزيز (١٠١/٣).

(٥) بحر المذهب (٤/١٦٠)، وشرح البهجة الوردية (٥/٢٤٣)، وتحفة المحتاج (١/٦٤٥).

(٦) وهو الإمام الحسن بن سهل بن سحتويه أبو علي المقرئ البغدادي سمع من سعيد بن سليمان الواسطي ذكره أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحافظ النيسابوري في كتاب الأسماء والكنى. ينظر تاريخ بغداد (٧/٣٢٣)، رقم (٣٨٣١).

(٧) ابن سهل هو الإمام الحسن بن سهل ونقل تلك المقولة في النجم الوهاج (٣/٢٠٠)، ومغني المحتاج (١/٥٨١).

(٨) الإسراف: مجاوزة القصد، وأسرف في ماله عجل من غير قصد، وأما السرف الذي نهى الله عنه فهو ما أنفق في غير طاعة الله قليلاً كان أو كثيراً، والإسراف في النفقة التذير، وهو الإنفاق في غير حق، السرف المنفق في معصية وإن قلّ إنفاقه، وغيره المنفق في الطاعة وإن أفرط، قال ابن عباس: ليس في الحلال إسراف، وإنما السرف في ارتكاب المعاصي. لسان العرب (٩/١٤٨)، (سرف)، ومغني المحتاج (١/٥٨١).

(٩) الرعن بالتحريك: الاسترخاء، والرعونة: الحُمق والاسترخاء، ورجلٌ أرعنٌ، وامرأةٌ رعناء، بينا الرُعونة والزعن أيضاً. الصحاح (٥/٢١٢٤). قال البكري الديماطي: وجاز للرجل تحلية آلة حرب بلا سرف، بأن لا يجاوز المعتاد، كسيف، ورمح، وطرف سهم، ومنطقة، وخف، ودرع، وجوشن، وبضة، بفضة للاتباع، لا بذهب، والخبر المبيح له، ضعه ابن القطان، وإن حسنه الترمذي. ينظر: المجموع (٤/٤٤)، والعزيز (٣/١٠٠)، وروضة الطالبين (٢٩٣)، ومغني المحتاج (١/٥٨٠)، وإعانة الطالبين (٢/٩١).

وحيث قلنا بالجواز، فلا زكاة، وإن بلغت مائة نصاب إلا الدراهم؛ فإنها جائزة وتجب زكاتها، وحيث قلنا بعدم الجواز فالزكاة واجبة.

ثم إن كان عدم الجواز يعم الرجال والنساء كالإسراف في الحلي وآلات الحرب، فلا يضمن كاسرها، ولا يستحق الأجرة صانعها^(١)، وإن كان لا يعم الرجال والنساء كالسوار للرجال فيضمن كاسره^(٢).

(ويجوز تحلية المصحف بالفضة للنساء والرجال (على الأظهر) من القولين، وقيل: من الوجهين، وذلك؛ إكراماً للمصحف وتعظيماً لشأنه^(٣).

والثاني: لا يجوز للرجال ولا للنساء؛ كالأواني^(٤).

(وكذا يجوز تحليته بالذهب للنساء)؛ لإطلاق قوله ﷺ «أحلّ لأنثى أمتي الذهب والحريز»^(٥)، ولا يجوز للرجال؛ طرداً للمنع من الذهب في حقهم.

والثاني: يجوز للرجال والنساء؛ إكراماً للمصحف، وبه أجاب الشيخ أبو محمد في مختصر المختصر.

والثالث: المنع منه لكلا الفريقين؛ لما ورد الخبر بدم ذلك^(٦).

وقيل: يجوز في نفس المصحف دون العلاقة ونحوها، وهو ضعيف^(٧).

(١) المجموع (١٢٣/٧).

(٢) المجموع (١٢٣/٧).

(٣) ينظر: نهاية المطلب (٢٨٤/٣)، والحاوي الكبير (٢٨١/٤)، والمجموع (١٢٠/٧)، ومغني المحتاج (٥٨١/١).

(٤) والأواني لا يجوز استعمالها لأحاديث كثيرة منها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يَشْرِبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يَجْرُؤُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: صحيح البخاري، رقم (٥٦٣٤)، وصحيح مسلم، رقم (٢٠٦٥).

(٥) سنن البيهقي الكبير (٢٧٥/٣)، رقم (٥٩٠٧)، وسنن الترمذي، رقم (١٧٢٠) وقال: حديث حسن صحيح.

(٦) عَنْ أَبِي بِن كَعْبٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا حَلَيْتُمْ مَصَاجِفَكُمْ وَرَوَّقْتُمْ مَسَاجِدَكُمْ، فَالذِّبَارُ عَلَيْكُمْ». رَوَاهُ ابْنُ دَاوُدَ فِي كِتَابِ «الْمَصَاحِفِ» بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ، وَرَوَى مِثْلَهُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِي إِسْنَادِ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَجْهُولٌ. مصنف ابن أبي شيبة (٥٢٩/٢)، رقم (٨٨٩١).

(٧) في تحلية المصحف بالذهب أربعة أوجه: الأول وهو الأصح عند الأكثرين جوازه في مصحف المرأة وتحريمه في مصحف الرجل، والثاني: جواز التحلية للمصحف مطلقاً، والثالث: تحريمه مطلقاً، والرابع: تجوز تحلية نفس المصحف دون غلافه المنفصل عنه وهو ضعيف. ويقول البجيرمي: وحاصل ذلك كله أن تحلية المصحف بالفضة جائزة مطلقاً أي للمرأة وغيرها، وبالذهب جائزة للمرأة دون غيرها، وتمويه بها حرام مطلقاً أي: للمرأة وغيرها. ينظر: المجموع للنووي (١٢٠/٧)، وحاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (٣٤/٢).

وخرج بالمصحف سائر الكتب؛ فإن تحليلها لا يجوز أصلاً، لا بالذهب ولا بالفضة، لا للرجال ولا للنساء؛ لأن الأئمة لم يحكوا فيها خلافاً، بل قاسوا وجه المنع في المصحف على سائر الكتب؛ إشعاراً بالاتفاق فيها^(١).

اعلم: أن المراد بتحلية المصحف وسائر الكتب جعل الصحائف والسلسلة والمعطف وغيرها لها من التقدين.

أما الكتابة وتغويه الأوراق وجدول الحواشي فلا خلاف في جوازه، سواء المصحف وغيره، بل الأحسن كتابة المصحف بالذهب، كما صرح به الغزالي وغيره^(٢).

وفي تحلية الكعبة والمساجد بالذهب والفضة وتعليق القناديل ونصب [المجامر] خلاف^(٣): رجح الجمهور تحريم ذلك؛ لعدم نقل ذلك عن فعل السلف^(٤).

وأفتى الغزالي بالجواز؛ تعظيماً^(٥)، كما يجوز ستر الكعبة بالديباج^(٦)، ويبنى حكم الزكاة على هذا الخلاف^(٧).

نعم، لو جعل المتخذ ذلك وقفاً فلا زكاة فيه بحال.

(١) لكن روى الدميري وجهاً آخر فقال: وحكى عن الجاجرمي وجهاً في جواز تحلية الكتب وأثبته البارزي في تمييز التعجيز. المجموع (١٢٠/٧)، وينظر: روضة الطالبين (٢٩٤)، والنجم الوهاج (٢٠٠/٣)، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج (٦٤٥/١).

(٢) وقال الغزالي في فتاويه: "من كتَب القرآن بالذهب فقد أحسنَ ولا زكاة عليه" أسنى المطالب (٣٨٠/١)، وذكر قول الغزالي كل من: ابن حجر العسقلاني وابن حجر الهيتمي وابن المقرئ اليمني والدميري وأبي زكريا الأنصاري والبجيرمي. ينظر: فتح الوهاب للأنصاري (١٩٤/٢)، وفتح الباري للعسقلاني (٤٥٧/٣)، والنجم الوهاج (٢٠١/٣)، وتحفة المحتاج (٦٤٥/١).

(٣) ينظر: الذخيرة للقرافي (٥٠/٣).

(٤) المجموع (١٢٠/٧).

(٥) قال الإمام الغزالي: تحلية الكعبة والمساجد والمشاهد بقناديل الذهب والفضة ممنوع، هكذا نقله العراقيون عن أبي إسحاق المروزي، ولا يبعد مخالفته حملاً على الإكرام كما في المصحف، ولأن الأصل في الفضة الإباحة إلا في الأواني، وفي الذهب الإباحة إلا على ذكور الأمة، وليس هذا من تحلي الذكور. الوسيط (٤٧٩/٢).

(٦) قال الشيخ سليمان الجمل: فإن قيل فلم لم يجر تحلية الكعبة بالفضة كالمصحف وكما يجوز سترها بالديباج؟ قلنا: لأن المصحف أشرف منها وأعظم. حاشية الجمل على المنهج (٢٥٩/٢).

(٧) فإذا قلنا حرام، وجبت زكاته بلا خلاف، وإن قلنا بالجواز فعلى القولين بالحلي المباح. ينظر: المجموع (١٢٠/٧).

وقال الشيخ عز الدين: ولا بأس بالقناديل والشموع التي لا توقد؛ لأنه نوع احترام^(١).
واستثنى السبكي وغيره مسجد رسول الله ﷺ؛ لما روي: «أنَّ عمر بن خطاب ؓ رفع مجمرة من فضة فيها تماثيل إلى سعد^(٢)، أحد مؤذني مسجد رسول الله ﷺ، وقال: جمر^(٣) [فيها] في كلِّ جمعة وفي شهر رمضان في مسجد النبي ﷺ»^(٤)، فكان سعد يفعل ذلك ويضعها بين يدي عمر، ولم يزل الناس يفعلون هكذا إلى سنة ستين ومائة، ثم ضربت وجعلت سلاحاً وقسمت بين المقاتلين^(٥).

قال في جواهر الفقه: وهذا أيضاً مما اختصَّ به مسجد رسول الله ﷺ كما أن [قناديله] لاحقٌ فيها للفقراء ولا لغيرهم ولا يجوز صرفها في عمارة المسجد سواء [أوقفها] مالکها أو أرسلها هدية؟
(ويشترط لوجوب الزكاة في النقدين مضيَّ الحول كما في المواشي)؛ لعموم الأخبار^(٦).
(ولا زكاة في سائر الجواهر كاللآلي والياقوت) والزبرجد والفَيْرُوزَج، والمرجان والصفير^(٧)

(١) نقله عنه الدميري. ينظر: النجم الوهاج (٢٠١/٣)، وحواشي الشيرازي والعبادي على التحفة (١٠٠/١٠).
(٢) سعد بن عائد القرظ الأنصاري مولى عمار بن ياسر، وكان يتجر في قرظ، فسمي به، مسح رسول الله ﷺ رأسه وبرك عليه، وجعله مؤذن مسجد قباء خليفة بلال في الأذان إذا غاب بالمدينة، ثم استخلفه بلال أيام عمر لما هاجر إلى الشام، وبقي الأذان في ذريته مدة طويلة. معرفة الصحابة لأبي نعيم (١٢٦٤/٣)، والبداية والنهاية (٣٢٢٢/٧).

(٣) يجمره أي يبخره، ينظر: شرح صحيح مسلم (١٣٤/٣).

(٤) روى أبو يعلى عن نافع عن ابن عمر أن عمر كان يجمر مسجد رسول الله ﷺ كل جمعة. مستند أبي يعلى رقم (١٩٠)، وقال الهيثمي: وفيه عبد الله بن عمر العمري: وثقه أحمد وغيره. ينظر: مجمع الزوائد، باب إجمار المسجد (١١/٢).

(٥) فتاوى السبكي (٢٧٤/١)، و(٢٨١/١)، وخلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى، الفصل (١٤)، (١٦٦/١).

(٦) كقول النبي ﷺ «وَلَيْسَ فِي مَالِ زَكَاةٍ حَتَّى يُحَوَّلَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» رواه أبو داود في سننه، رقم (١١٥٧٣)، والترمذي في سننه، رقم (٦٣١).

(٧) الصَّفَرُ: ضرب من النحاس، وهو من جواهر الأرض. وهو نحاس أصفر تعمل منه الآنية، وجاء «الصَّفَر» بضم الصاد. والصَّفَرُ بكسر الصاد. معجم مقاييس اللغة (٢٩٥/٣)، والمصباح المنير (١٥٤)، والمعجم الوسيط (٥١٦/١). (صفر)

والزجاج وإن كثرت قيمتها^(١) ولا في المسك والعنبر^(٢) والغوالي^(٣) والزباد^(٤)؛ لأن الأصل عدم الوجوب، ولم يرد فيه نقل ولم ينعقد عليه إجماع، وقد روي عن ابن عباس ؓ أنه قال: «لا شيء في العنبر»^(٥). وروى البيهقي عن علي كرم الله وجهه موقوفاً أنه قال: «لا زكاة في جوهر»^(٦)، وروي عن عائشة ؓ أنها قالت: «لا زكاة في اللؤلؤ»^(٧).

فائدة: الجوهر في لسان الفقهاء يستعمل في كل عين له نفاسة أو خاصية بالنسبة إلى غيره؛ وهو فارسي معرب واحده جوهره^(٨).

واللآلي: جمع اللؤلؤ، وهو الدرّ الأبيض المستخرج عن الصدف في البحر المالح، والواحدة: درّة^(٩).

واليواقيت: جمع الياقوت وهو حجر معدني قاني شفاف، وله نوع رديء يقال له بالفارسية "لعل"^(١٠).

(١) ينظر: المهذب (١/٢٨٩)، والاستذكار (٣/١٥٢)، الخاوي الكبير (٤/٢٨٨).

(٢) قال الشافعي: وما كان من لؤلؤ أو زبرجد أو ياقوت ومرجان وحلية بحر فلا زكاة فيه ولا في مسك ولا عنبر. مختصر المزني (١/٥٠).

(٣) الغالية: أخلاط من الطيب كالمسك والعنبر. المعجم الوسيط (٢/٦٦٠)، بالكردية: حموت دهرمانه.

(٤) زَبَادٌ كَسَحَابٍ: طيبٌ مفرد يتولد من السُّور، سبق تفسيره في كتاب الطهارة، وجاء ذكره وبيان حكمه في تحقيق كتاب الطهارة من الوضوح. وينظر: المجموع (٢/٥٢٨)، وتاج العروس (٨/١٣٦)، ولسان العرب (٣/١٩٢) مادة (زيد).

(٥) حديث ابن عباس رواه البيهقي بلفظ: «لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ دَسَّرَهُ الْبَحْرُ» أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/١٤٦)، رقم (٧٣٨٤)، ورواه الشافعي في الأم (٢/٤٥)، ورواه ابن أبي شيبه في مصنفه (٢/٣٧٤)، رقم (١٠٠٥٩)، وقال ابن حجر في التلخيص (٢/٣٨٨): إسناده صحيح. وروى البخاري أن ابن عباس ؓ قال: «ليس العنبر بركاز». (٢/١٢٩).

(٦) السنن الكبرى للبيهقي (٤/٢٤٦)، رقم (٦٥٩١) بلفظ: «عَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: "لَيْسَ فِي جَوْهَرٍ زَكَاةٌ"». قال البيهقي: وَهَذَا مُنْقَطِعٌ وَتَوْقُوفٌ.

(٧) قال ابن الملقن: هذا الأثر لا يحضرن من أخرجه عن عائشة. البدر المنير (٥/٥٧٨) وفي السنن الكبرى للبيهقي (٤/٢٤٦)، رقم (٧٥٩٢) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «لَيْسَ فِي حَجَرٍ زَكَاةٌ إِلَّا مَا كَانَ لِنِجَارَةٍ مِنْ جَوْهَرٍ وَلَا يَأْقُوتٌ وَلَا لَوْلُؤٍ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا الذَّهَبُ وَالْفِصَّةُ». قال البيهقي: وَرَوَيْنَا نَحْوَ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ عَطَاءٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعِكْرِمَةَ وَالزُّهْرِيَّ وَالنَّخَعِيِّ وَمَكْحُولٍ.

(٨) والجوهر: كُلُّ حَجَرٍ يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ شَيْءٌ يُتَمَتَّعُ بِهِ. لسان العرب (٤/١٥٢) (جهر)، الجوهر: هو الذي يخرج من البحر. تهذيب اللغة (١٢/٢٧١)، والمصباح المنير (٥٦).

(٩) اللؤلؤ: الدرّ، وهو ما يوجد في الأصداف المحار، معجم لغة الفقهاء (١/٣٨٧)، ومفاهيم إسلامية (١/٢٦٧).

(١٠) الياقوت: حجر من الأحجار الكريمة، وهو أكثر المعادن صلابة بعد الماس، ويتركب من أكسيد الألمنيوم،

والزبرجد: معدني أيضاً أخضر ناضر، ويقال له بالفارسية: لاجورد^(١). وإطلاق هذا الاسم على ما ينقش به ويكتب على لونه مجاز صوري، لأنه يتخذ من اللاجورد. والمرجان: حجر بحري أبيض فائق يشبه رديّة قراضة الصدف، يقال له بالفارسية: مرواريد، هذا أصح ما قاله أهل اللغة والتفاسير، وقيل: اللؤلؤ أحمر قان، واختاره بعض المفسرين^(٢).



زكاة المعدن

(فصل: الواجب (في الذهب والفضة المستخرجين من المعدن الزكاة) المعدن: (٣) بكسر الدال، موضع الإقامة، ومنه: ﴿جَنَّتٍ عَنْدِي﴾ (التوبة: ٧٢). أي إقامة؛ لطول الإقامة فيها. سمي بذلك؛ لعدون جواهر الأرض فيه، أي: لكتمتها وإقامتها فيه خِلقة لا دَفْناً^(٤). والأصل في الفصل قبل الإجماع^(٥) قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَمْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَنْزِيلِ﴾ (البقرة: ٢٦٧). ومما أخرج لنا من الأرض: المعادن

ولونه في الغالب شفاف مشرب بالحمرة أو الزرقة أو الصفرة، ويستعمل للزينة واحدته أو القطعة منه ياقوتة، والجمع يواقيت، يقال: فارسي معرب. ينظر: الصحاح (٢/٢٩٣)، والقاموس (١/٢٠٩)، ولسان العرب (٢/١٠٩)، والمعجم الوسيط (٢/١٠٦٥). مادة. (يقت).

(١) الزَّبْرَجْدُ والزَّبْرَدُجُ: الزُّمُرُّدُ وهو جوهر معروف بوزن السفرجل. ينظر: العين (٦/٢١٠)، وتاج العروس (٨/١٤٠). (زبر)

(٢) المرجان: جنس حيوانات بحرية ثوابت من طائفة المرجانيات لها هيكل وكلس أحمر، يعد من الأحجار الكريمة، ويكثر في البحر الأحمر. ينظر: تفسير القرطبي (١٧/١٨٢)، العين (٣/٢٥٢)، لسان العرب (٢/٣٦٤)، المعجم الوسيط (٢/٨٦١).

(٣) المعادن: جمع معدن، والمعدن: المكان الذي يستخرج منه الجواهر كالذهب، والفضة، والحديد، والنحاس، والرصاص وغير ذلك، ثم اشتهر في المستخرج. ينظر: المحيط (١/٤٢٤)، والقاموس الفقهي (١/٢٤٤).

(٤) سمي البلد المشهور عدناً لأن أصحاب الجرائم كان يجسهم تبع بها. الحاروي الكبير (٤/٣٥٤)، وكفاية النبيه (٥/٤٨٠).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٤٥)، برقم (١٠١)، والمجموع (٧/١٥٨). وينظر: العزيز (٣/١٢٩)، وروضة الطالبين (٣٠٢).

والزروع^(١). وروي: «أنه ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزني^(٢) المعادن القبلية^(٣) وأخذ منها الزكاة»^(٤).

وتقييد الحكم بالذهب والفضة مشعرٌ بأنه لا يزكى سائر الجواهر المعدنية، سواء كانت منطبعة تصبر على المطرقة كالحديد والنحاس، أو غير منطبعة كالكحل والفيروزج والياقوت. ولنا وجه يوافق أحمد: أن الزكاة تجب في كل ما يخرج من المعدن^(٥).

(وواجبهما كواجبهما إذا لم يستخرجا من المعدن) وهو رُبْعُ العُشْرِ (في أصح الأقوال)^(٦)؛ لإطلاق قوله ﷺ: «في الرقة ربع العشر»، وخروج الركاز عن هذا الإطلاق بدليل آخر^(٧).

(والثاني: أن الواجب في المعدن الخمس)؛ كواجب الركاز؛ بجامع الاختفاء في الأرض^(٨). وأجيب: بأن إختفاء المعدن خلقي يشبه أجزاء الأرض فينسب حصوله إلى فعل الواجد،

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٥/ ٥٥٧)، والجامع الاحكام القرآن (٣/ ٣٢١-٣٢٢)، فتح القدير (١/ ٢٨٩).

(٢) بلال بن الحارث المزني أبو عبد الرحمن ؓ: الصحابي المدني، كان أول من قدم من مزينة على النبي ﷺ في رجال من مزينة سنة خمس من الهجرة، شهد فتح مكة وغزوات أخرى وتوفي في آخر خلافة معاوية ؓ، عن ٨٠ عاما سنة (٦٠ هـ، ٦٨٠ م). ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٤٤٠)، وتقريب التهذيب (١٢٩)، والإصابة (٧/ ٢٦٠)، والمعارف (١/ ٢٩٨)، والأعلام (٢/ ٧٢).

(٣) القبلية: ناحية من قرية بين مكة والمدينة قرب المدينة، يُقال لها الفرع. ينظر: المجموع (٧/ ١٦٠)، ونهاية المحتاج (٩/ ٨١).

(٤) روى ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد، أن رسول الله ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبيلة وهي من ناحية الفرع فذلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم) رواه أبو داود في سننه، رقم (٣٠٦١)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٤٤)، رقم (٢٣٢٣)، والبيهقي في سننه الكبير (٦/ ١٥١)، رقم (١١٦٢١)، وقال الماوردي بعد سرده الحديث: وهذا مرسل ووجه الدلالة منه ضعيف، فلذلك لم يعتمد عليه الشافعي، لكن قد روى غير الشافعي عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن أبيه أن النبي ﷺ أخذ منه زكاة المعادن القبلية وهذا نص مستند. الحاوي الكبير (٤/ ٣٦٠).

(٥) الأم (٢/ ٤٦)، والمجموع (٧/ ١٦٠)، والعزیز (٤/ ١٢٩)، وكفاية النبيه (٥/ ٤٨٦)، والفروع (٢/ ٣٦٥)، والكافي (١/ ٤٠٦).

(٦) العزيز (٣/ ١٢٩). ينظر: الأم (٢/ ٤٦)، والبيان (٣/ ٣٣٨)، والحاوي الكبير (٤/ ٣٥٨)، وكفاية النبيه (٥/ ٤٩١).

(٧) وهو قوله ﷺ: «وفي الركاز الخمس»، رواه البخاري، برقم (١٤٩٩)، ومسلم، رقم (١٧١٠).

(٨) وهو أحد أقوال الشافعي ومذهب أبي حنيفة. الحاوي الكبير (٤/ ٣٥٨). وكفاية النبيه (٥/ ٤٩١)، والتحفة (١/ ٦٤٦).

بخلاف الركاز؛ فإنه دفين لا ينسب حصوله إلى الواجد، فلا قياس؛ لمكان الفارق.

وما نقل من تفسير الركاز عن رسول الله ﷺ بـ «أنه الذهب والفضة المخلوقان في الأرض يوم خلق السموات والأرض» ضعيف^(١).

(والثالث: يفرق بين ما ناله بلا تعب) بأن وجد ببطحاء^(٢) كشفها السيل، ولا بمعالجة النار بأن كان ظاهر الجوهر يلتقط بلا حاجة كير^(٣) أو [نافخ] (ففيه الخمس، وبين ما ناله بتعب) ومؤنة بحفر ومعالجة كما في غالب المعادن (ففيه ربع العشر)^(٤)؛ إذ الواجب يكثر بقلّة المؤنة، ويقلّ بكثرتها كالزروع المستقى بماء السماء والمستقى بالنضح.

(والأصح) من الطريقين (أنه يعتبر فيه النّصاب) قطعاً؛ لعموم قوله ﷺ: «ليس عليكم في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالاً»^(٥). «وليس فيما دون خمس أواق من الوريّ صدقة»^(٦).

والنّصاب إنما اعتبر؛ ليلغ المأل مبلغ المواساة، فلا فرق بين المعدني وغيره من النقدين^(٧).

(١) روى البيهقي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن جده عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ: في الركاز الخمس، قيل: وما الركاز يا رسول الله ﷺ قال: الذهب والفضة الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت». وقال: تفرد به عبد الله بن سعيد المقبري وهو ضعيف جداً، جرّحه أحمد وابن معين والشافعي، وهواه ابن الملقن. سنن البيهقي الكبير رقم (٧٤٢٩)، البدر المنير (٦٠٧/٥).

(٢) البطحاء: مَسِيلُ مَاءٍ فِيهِ زَمَلٌ وَحَصَى، وقيل: البطحاء كل موضع متسع. المغرب (٧٧/١) (بطح)، ولسان العرب (٤١٢/٢).

(٣) كثير الحداد منفتح من زق أو جلد غليظ ذو حافات. مختار الصحاح للرازي (٥٨٤) كير.

(٤) نهاية المطلب (٣/٣٥٢)، والحاوي الكبير (٤/٣٥٨-٣٦٠)، والمجموع (٧/١٦٥)، والأحكام السلطانية (١٢٦/١).

(٥) وتمام الحديث عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، أن في كتاب رسول الله ﷺ وفي كتاب عمر في الصدقة: «أن الذهب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً، فإذا بلغ عشرين ديناراً، ففيه نصف دينار، والوريّ لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم، فإذا بلغ مائتي درهم ففيه خمسة دراهم». وفي إسناده ضعف لأن فيه موضع إرسال. الأموال للقاسم بن سلام (٨٤٧).

(٦) البخاري، رقم (١٤٤٨)، ومسلم، رقم (٩٧٩).

(٧) بخلاف أبي حنيفة حيث لا يشترط النصاب في المعادن. ينظر: الأم (٢/٤٣)، ومختصر المزني (٥٣)، والحاوي الكبير (٤/٣٦١)، والتجريد للقدوري (٣/١٣٧٥).

والطريق الثاني: أنه على الخلاف، إن قلنا: الواجب ربع العشر، فيعتبر النصاب؛ كسائر النقدين. وإن قلنا: يجب الخمس، فلا يُعتبر؛ كمالِ الفَيء والغنيمة^(١).

(ولا يعتبر فيه الحول) أي: على أصحَّ الطريقين أيضاً؛ لأنَّ الحول إنّما اعتبر ليُمكن من تنمية المال وتكامله، والمستخرَج في المعدن نِباء في نفسه؛ فلا احتياج إلى إعتبار الحول فيه؛ ألا ترى أنَّ النَّصاب يعتبر في الزرع والثمرة، ولا يعتبر الحول؛ لذلك المعنى؟^(٢)

والطريق الثاني: فيه قولان:

أحدهما: عدم الإعتبار؛ لما ذكرنا، وهو المنصوص في أكثر كتب الشافعي قديمها وجديدها^(٣).

والثاني: أنه يعتبر، فلا يجب شيء حتى يتم عليه الحول كما في النقدين في غير المعادن.

وهذا القول رواه المزني عمَّن يثق به عن الشافعي واختاره^(٤).

ونقل المصنّف في العزيز: "أنَّ أخته روت له ذلك عن الشافعي، فلم يحبَّ تسميتها؛ استحياءً"^(٥).

وعلى اعتبار النصاب لا يشترط أن ينال في الدفعة الواحدة نصاباً، بل يضمّ بعض ما يجده إلى بعض إن تابع العمل؛ إذ المستخرج من المعدن إنّما ينال شيئاً فشيئاً غالباً، فأشبهه تلاحق الشار، لكنَّ الضابط في الشار كونها ثماراً عام^(٦)، وهنا تتابع العمل^(٧).

(١) البيان في مذهب الشافعي (٣/٣٣٥)، وكفاية النبيه (٥/٤٨٣).

(٢) مغني المحتاج (١/٥٨٣)، والبيان (٣/٣٤٤)، وروضة الطالبين (٣٠٢).

(٣) وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله الحاوي الكبير (٤/٣٦٤)، والعزيز (٣/١٣٠).

(٤) الحول ليس بشرط في زكاة المعدن عند أبي حنيفة ومالك وأحمد والجمهور، وعند داود والمزني يشترط، وهو قول ضعيف للشافعي. الحاوي الكبير (٤/٣٦٣-٣٦٤)، والمجموع (٧/١٦٨) وينظر: نهاية المطلب (٣/٣٥٢)، وكفاية النبيه (٥/٤٩٠).

(٥) العزيز (٣/١٣٠). قال الشارح في النسخة د: أخت المزني فاطمة، كانت زوجة الشافعي.

(٦) ينظر: الأم (٢/٣١)، ومنهاج الطالبين (٣٠٢).

(٧) لأنه لو لم يضم لأدى إلى سقوط الزكاة عنها، كما أنّ ظهور الصلاح في بعض الشار كان بمنزلة ظهوره في الكل، لأنه لو اعتبر الثمرة بعد الثمرة لسقطت الزكاة. وقال الشافعي: وَيُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ إِذَا كَانَ عَمَلُهُ فِي الْمَعْدِنِ مُتَابِعًا وَإِذَا بَلَغَ مَا تُحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ زَكَاةً. الأم (٢/٤٣)، والحاوي الكبير (٤/٣٦٢)، والعزيز (٣/١٣٢)، والمجموع (٧/١٦١)، ومغني المحتاج (١/٥٨٣).

قال [البغوي] وغيره: ولا يشترط في الضم بقاء ما استخرجه في ملكه، كما لو دفع بعض زرعه وأتلفه ثم رفع بعضه الأخير^(١)، ولا شك أن هذا تفريع على عدم اعتبار الحول^(٢).

(ولا يشترط تواصل النبل على الجديد)، بل لو نفذ المعدن زماناً^(٣) ثم عاد النبل لم يبطل الضم ماتتابع العمل؛ لأن المعادن كثيراً ما يعرض له ذلك، فلو لم يضم لبطل زكاة المعدن في كثير من الأحوال.

والقديم: أنه يشترط^(٤)، فلو انقطع التواصل بطل الضم^(٥)؛ كما لو قطع العمل، وكحمل ستين^(٦).

ومحل القولين فيما إذا كان زمان الإنقطاع كثيراً، أما اليسير فلا خلاف في أنه لا يؤثر^(٧).

فرع: شرط الضم اتحاد المعدن فإن تعدد لم يضم، تتابع العمل أم لا، وقربت المسافة بينهما أم بعدت، وكذا في الركاز^(٨).

ولو قطع العمل من غير عذر بطل الضم طال الزمان أو قصر؛ لأنه أعرض عن هذا النوع من الاكتساب، فما يناله بعد العود شيء جديد.

وإن كان القطع بعذر لم يبطل الضم سواء طال الزمان أم قصر، لأنه عازم على العمل متى ارتفع العذر^(٩).

وعن الصيدلاني: أنه لا يضم عند طول الزمان^(١٠).

(١) ينظر: التهذيب (٣/١١٥)، والعزیز (٣/١٣٢)، والمجموع (٧/١٦١)، وروضة الطالبين (٣٠٢).

(٢) وعدم اشتراط الحول هو القول الأصح، وعبر النووي بأنه هو المذهب. ينظر: المجموع (٧/١٦٤).

(٣) قدر العمراني الزمان بيومين أو ثلاثة أيام، وقال العمراني والنووي: والقول الجديد هو الصحيح. البيان (٣/٣٣٧)، والمجموع (٧/١٦١).

(٤) لأن انقطاع النبل بغير اختياره وانقطاع العمل باختياره. المذهب (١/١٦٢).

(٥) أسنى المطالب (٢/٤٨٠)، ومغني المحتاج (١/٥٨٣).

(٦) أي: كحمل الثار في ستين فلا يضم بعضه إلى بعض.

(٧) ينظر: العزیز (٣/١٣٢)، والنجم الوهاج (٣/٢٠٦).

(٨) الحاوي الكبير (٤/٣٦٢)، وروضة الطالبين (٣٠٢)، وأسنى المطالب (٢/٤٨١).

(٩) البيان في فقه الشافعي (٣/٣٣٦)، تحفة المحتاج (١/٦٤٧).

(١٠) العزیز شرح الوجيز (٣/١٣٢).

ثم في طول الزمان عن الروياني وجهان:

أحدهما: أنه ثلاثة أيام.

والثاني: يوم كامل؛ لأن العادة العمل كل يوم، وترك يوم كامل طويل^(١).

والصحيح فيه وفي نظائره: تحكيم العرف^(٢).

وإصلاح الآلات عذرٌ بالإتفاق،^(٣) وكذا السفر والمرض على الأصح كسائر الأعذار.

وقيل: يمتنعان الضم؛ لحصول صورة الإنقطاع مع أنهما قد يمتدان.

وإذا بطل الضمّ بأن قطع [العمل] بغير عذرٍ [أو بعذرٍ] وطال الزمان وقلنا بعدم الضمّ، أو لم يتواصل النيل وقلنا بالقديم فذلك على معنى أن الأول لا يضمّ إلى الثاني في وجوب حقّ المعدن حتى يخرج زكاة الكل في الحال.

(وأما الثاني فيكمل بالأول لا محالة) فيخرج حصة الموجود من المعدن ثانياً في الحال وإن كان دون النصاب؛ لأن الذي وجده ثانياً لا حول له بخلاف ما وجده أولاً، والمجموع نصاب، فيعطي كل بعض حكمه^(٤).

مثاله: استخرج من المعدن خمسين ثم بطل الضمّ بما يقتضيه، ثم استخرج ثانياً مائة وخمسين، فلا تضم الخمسين الأول إلى المستخرج ثانياً، وإنما يضمّ ذلك الخمسين الأول ليكمل النصاب، فيخرج الآن زكاة المائة والخمسين؛ إذ لا حول فيه، وإذا تمّ حول الخمسين الأول أخرج زكاته.

(كما يكمل) المستخرج من المعدن (بما يملكه لا من جهة المعادن) بإرث أو هبة أو وصية أو غيرها؛ لأن زكاة التقدين لا من جهة المعادن مع زكاتها من جهة المعدن متشابهتان في إتحاد المتعلق، فيكمل أحدهما بالآخر، ويعطي كلّ بعض حكمه^(٥)، وإن

(١) نهاية المطلب (٣/٣٥٥)، العزيز شرح الوجيز (٣/١٣٢).

(٢) وهو القول الأصح عند الرافعي والنووي. ينظر: العزيز (٣/١٣٢)، والمجموع (٧/١٦٢).

(٣) المجموع (٧/١٦٢)، والعزيز (٣/١٣٢)، وروضة الطالبين (٣٠٢).

(٤) المجموع (٧/١٦٢).

(٥) وهو أصح القولين. ينظر: العزيز (٣/١٣٣)، المجموع (٧/١٦٣)، النجم الوهاج (٣/٢٠٦).

كَانَ عِنْدَهُ تِسْعَةُ عَشْرَ دِينَارًا فَعَمِلَ فِي الْمَعْدِنِ فَوَجَدَ دِينَارًا ضَمَّهُ إِلَى مَا عِنْدَهُ فِيزَكِي الدِينَارَ فِي الْحَالِ، وَيَزَكِي مَا عِنْدَهُ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ^(١).

وقال الشيخ أبو حامد: إنه لا تجب زكاة المستخرج من المعدن في الحال؛ لأنه لا زكاة فيما عنده لنقصانه عن النصاب فلا يصلح [لاستيعاب] غيره^(٢). فعلى هذا يجب زكاة كل منهما عند تمام الحول^(٣).

ولك أن تجري هذا الخلاف في الصورة الأولى أيضاً؛ لأن حكم المعدن يرتفع عن الأول بإنقطاع العمل فتصير كلاً من جهة المعدن.

فرع: إذا قلنا: إن الحول لا يعتبر فيه -وهو المذهب^(٤)- فوقت وجوب الزكاة حصول النيل، ووقت الإخراج التخليص والتنقية عن التراب [والحجر]^(٥)، فلو أخرج قبل التمييز والتنقية عن التراب والحجر لم يجز، ويكون مضموناً على الساعي^(٦).

ولو ميّز الساعي القدر الذي أخذه أجزأه عن الزكاة إن حصل منه قدر الواجب، قاله في النجم الوهاج^(٧)، وفيه نظر؛ لأن القبض فاسدٌ، فأشبه ما لو أخذ الرطب ثم جفف، وقد مرَّ^(٨).

ومؤنة التمييز والتنقية على رب المال^(٩).

تنمة: للمسلم أن يُزْعَجَ الذمي من المعادن الواقعة في دار الإسلام، لكن ما ناله قبل

(١) الوسيط في المذهب (٢/ ٤٩١)، وكفاية النبيه (٥/ ٤٨٠)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٠٦)، ونهاية (٣/ ٩٧).

(٢) وقول أبي حامد قول بعيد عند أبي رفعة. ينظر: كفاية النبيه (٥/ ٤٨) ينظر: العزيز (٣/ ١٣٣).

(٣) العزيز (٣/ ١٣٣)، المجموع (٧/ ١٦٣)، النجم الوهاج (٣/ ٢٠٧).

(٤) ينظر: اختلاف الأئمة العلماء للشيباني (١/ ٢٠٦)، روضة الطالبين (٤/ ٣٠٤).

(٥) البيان في المذهب الشافعي (٣/ ٣٤٠).

(٦) ويلزمه رده. روضة الطالبين (٤/ ٣٠٤).

(٧) النجم الوهاج (٣/ ٢٠٦)، وابن حجر الهيتمي ذكر ذلك المثال. تحفة المحتاج (١/ ٦٤٧).

(٨) قال القاضي زكريا: ومعلوم أنه لا بد من المائلة، فإن تلف الرطب أو العنب فذاك، وإن جفف وظهر تفاوت بينه وبين التمر أو الزبيب، فإن كان قدر ما يقع بين الكيلين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل،، وأجاب ابن حجر الهيتمي على هذا الاشكال بقوله: وإنما فسد القبض لاختلاطه بغيره، وبه فارق ما لو قبض سخلة فكبرت في يده. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب (١/ ٣١٤)، وتحفة المحتاج (١/ ٦٤٧).

(٩) «الْقَتْرَةُ يَسْتُ الصَّائِدُ الَّذِي يَسْتَرْ بِهٖ عِنْدَ تَصْيِيْهِهٖ كَالْخَصِّ وَنَحْوِهٖ وَالْجَمْعُ قُتْرٌ مِثْلُ غُرْفَةٍ وَغُرْفٍ. المصباح المنير (٤٨٩/ ٢) مادة: (ق ت ر)، وينظر: البيان (٣/ ٣٤٠).

الإنزعاج يملكه كالإحتطاب، ولا زكاة عليه إلا إذا قلنا: واجبه الخمس؛ فإن فيه وجهاً بعيداً، أن مصرفه الفيء، فيأخذ من الذمي^(١).

ولو كان المستخرج من المعادن المكاتب فلا زكاة عليه أيضاً، لكن غير ممنوع من الأخذ، ولو نال العبد من المعدن شيئاً فهو لسيده وعليه واجبه^(٢).

ولو استخرج اثنان من المعدن نصاباً فوجوب الزكاة [يبنى] على الخلاف في أن الخلطة هل تؤثر في غير المواشي؟
إن قلنا نعم، فيجب^(٣)، وإلا فلا حتى يكمل نصيب كل نصاباً^(٤).



زكاة الركاك

(فصل في زكاة الركاك: في الركاك الخمس) الركاك: دفين الجاهلية^(٥) مأخوذ من قولهم ركزت العترة إذا أغرخته، سمي بذلك؛ لأنه مركوز في الأرض، أي: مستور فيها دفناً كالمغروز^(٦).
وقيل: من قولهم: "ركز الصياد قتره" أي: أخفاه، سمي به؛ لأنه [ينحفي] في الأرض^(٧).
منه قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ يُحِشُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ (مريم: ٩٨).
وقوله: "في الركاك الخمس" إقتباس من الحديث المتفق عليه^(٨)، فلا حاجة إلى الإحتجاج له^(٩).

(١) الوسيط (٢/ ٤٩٢)، والوجيز (١/ ٩٦-٩٧)، والعزیز (٣/ ١٣٥)، والروضة (٣٠٣).

(٢) العزیز (٣/ ١٣٥)، وروضة الطالبين (٣٠٣)، وأسنى المطالب (٢/ ٤٨٢).

(٣) وهو قول الشافعي في الجديد ومن ثم فيجب الزكاة عليهما لأنها خليطان في نصاب. الحاوي الكبير (٤/ ٣٦٤).

(٤) العزیز (٣/ ١٣٦)، والمجموع (٧/ ١٦٢)، وروضة الطالبين (٣٠٤).

(٥) الركاك: دفين الجاهلية. والمعدن: دفين أهل الإسلام. والكنز دفين الجاهلية وأهل الإسلام. النهاية في غريب الأثر (٢/ ١٠٣٩)، وذهب الهادوية وهو قول أبي حنيفة أنه المعدن. سبل السلام (٢/ ١٣٦)، والروضة (٣٠٤)، الفقه الإسلامي وأدلته (٦/ ٣٦٥)، الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٤/ ١١٩).

(٦) المحيط في اللغة (٦/ ١٩٨)، ولسان العرب (٥/ ٣٥٥-٣٨٦)، مادتا: (ركز) و (غرز).

(٧) البيان (٣/ ٣٤١).

(٨) رواه البخاري في صحيحه، رقم (١٤٩٩)، ومسلم في صحيحه، رقم (١٧١٠)، وفي سنن أبي داود، رقم (٣٠٨٥)، وفي سنن الترمذي، رقم (٦٤٢)، وفي سنن النسائي، رقم (٢٩٤٥).

(٩) قال المنذر: وبه قال جميع لعلماء ولا نعلم أحداً خالف فيه إلا الحسن البصري، فإنه قال: إن وجد في أرض الحرب ففيه الخمس، وإن وجد في أرض العرب ففيه الزكاة. الأجماع لابن المنذر (٤٥)، والمجموع (٧/ ١٧٠).

وفارق المعدن؛ من حيث إن مؤنته قليلة أو لا مؤنة له، فيكثر واجبه، ومؤنة المعدن كثيرة، فيقل واجبه كالمعشرات^(١).

(وأصح القولين أن مصرفه مصرف الزكاة) فلا يجب إلا على من تجب عليه الزكاة، لأنه حق واجب في الاستفادة من الأرض، فأشبهه الواجب في الشار والزروع^(٢).
والثاني: أن مصرفه مصرف الفيء، فلا يجب كون الواجد من أهل الزكاة، بل يجب على الذمي والمكاتب، ولا يحتاج إلى النية؛ لأنه خرج عن القرية، وهو اختيار ابن الوكيل^(٣) وأبي جعفر الترمذي^(٤)؛ لأنه مال جاهلي حصل من غير إيجاب خيل ولا ركاب^(٥)، فأشبهه المال الذي ينجلي عنه الكفار^(٦). ومنهم من لا يطلق قولين، بل يقول بقطع الشافعي بالأول، ويجعل الثاني وجهاً ضعيفاً^(٧).
(ولا يشترط فيه الحول) بإجماع المسلمين^(٨)، وخالف المعدن في جريان الخلاف؛ لمكان المشقة^(٩).

(١) مغني المحتاج (١/٥٨٤)، وتحفة المحتاج (١/٦٤٨).

(٢) الحاوي الكبير (٤/٣٦٦)، والبيان في المذهب الشافعي (٣/٣٤٢)، والعزیز (٣/١٣٦)، والمجموع (٧/١٨٣).

(٣) وهو عمر بن عبد الله بن موسى أبو حفص ابن الوكيل الباب شامي، قال أبو حفص المطوعي: هو فقيه جليل الرتبة من نظراء أبي العباس تفقه على الأنطاقي، وهو من كبار المحدثين والرواة وأعيان النقلة وفقيهاً جليلاً من نظراء ابن مريج. مات سنة (٣١٠ هـ) وهذه النسبة إلى باب الشام وهي إحدى المحال المشهورة من الجانب الغربي من بغداد. ينظر: طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (١/١١٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/٤٧٠)، وطبقات الشافعية للمصنف (٥٨)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٩٧).

(٤) أبو جعفر الترمذي هو: العلامة، أبو جعفر، محمد بن أحمد بن نصر الترمذي الشافعي الزاهد. وترمز: مدينة على طريق نهر جيحون. ولد سنة ٢٠١ هـ. وكان لا يسأل أحداً شيئاً، قال أحمد بن كامل القاضي: لم يكن للشافعية بالعراق رأس ولا أروع ولا أنقل من أبي جعفر الترمذي، قال الدارقطني: ثقة مأمون ناسك، توفي في المحرم، سنة ٢٩٥ هـ وقيل: إنه اختلط بآخره، ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٥٤٦)، ولسان الميزان (٥/٤٦)، وطبقات الشافعية للمصنف (٣٧-٣٨)، وشذرات الذهب (٢/٢٢٠).

(٥) إيجاب أي: إسرار، يُقَالُ وَجَفَ الْفَرَسُ يَجْفُ وَجْفاً إذا أَسْرَعَ وَأَوْجَفَ رَاكِبُهُ إِيجافاً أي حمله على الإسراع. طلبية الطلبة (٨٥).

(٦) المجموع (٧/١٥٩)، ومغني المحتاج (١/٥٨٤).

(٧) نهاية المطلب (٣/٣٦٢)، والعزیز (٣/١٣٧)، والمجموع (٧/١٧٠).

(٨) ينظر: الحاوي الكبير (٤/٣٦٧)، والبيان (٣/٣٤٥)، والنجم الوهاج (٣/٢٠٨)، والمجموع (٧/١٧٩)، وتحفة المحتاج (١/٦٤٨).

(٩) الحاوي الكبير (٤/٣٦٧).

ثمّ وقوله: "ولا يشترط الحول" منقطعٌ عمّا قبله، ولا تعلّق له بما بعده؛ إذ لا محلّ للخلاف في الحول هنا وإن كان يؤهم من العبارة خلاف ذلك.

(ويشترط فيه النصاب، ويختص بالنقدين على القول الأظهر) أما النصاب؛ فلعموم الأدلة. وأما الاختصاص؛ فكما لو اكتسب لا من جهة الركاز، ولأنه مال مستفاد من الأرض، فأشبهه المعدن في النصاب والاختصاص. هذا نصّه في المختصر والام^(١).
الثاني: لا اشتراط ولا اختصاص، وهو نصّه في الأمالي حيث قال: "لو كنت أنا الواجد فخمست الكثير والقليل والذهب والفضّة وغيرهما"^(٢)، قال ابن المنذر: وهو قول جمهور أهل العلم^(٣).

وفي المسألة طريق آخر: قطع بالاشتراط والإختصاص، ويحمل النص الثاني على الاحتياط؛ للخروج من الخلاف^(٤)، وذلك كقوله في صلاة السفر: "[فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَحِبُّ أَنْ أَقْصُرَ] فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ"^(٥)، وليس ذلك قولاً آخر له في مسافة القصر^(٦)، ويعتضد هذا بما روى البيهقي عن ضباعة بنت زبير^(٧) أنها قالت: «ذَهَبَ الْمُقَدَّادُ

(١) الأم (٢/٤٥)، ومختصر المزني (٨/٢٦٣)، والحاوي (٤/٣٦٧)، والتحفة (١/٦٤٨)، وأسنى المطالب (٢/٤٨٠).

(٢) قال الإمام الشافعي احتياطاً: ولو كنت الواجد له لخمسته من أي شيء كان، وبالعائنه ما بلغ. ينظر: الأم (٢/٤٨).

(٣) نقل عنهم الإمام النووي وقال: قال أبو حنيفة وأحمد: لا يشترط، أي: النصاب، وهو أصح الروايتين عن مالك، وحكاها ابن المنذر عن مالك وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأصحاب الرأي، قال: وبه قال جل أهل العلم، وهو أولى بظاهر الحديث. المجموع (٧/١٨١ - ١٨٢).

(٤) والنص هو قول الإمام الشافعي الذي قال: "لو كنت أنا الواجد لخمست الكثير والقليل، ولو وجدت فخارة لخمستها" وقال الغزالي والنووي والبلغوي: هو معمول على الاحتياط والورع، لأنه واجب. الوسيط: (٢/٤٩٣)، والمجموع (٧/١٧٩)، والتهذيب (٣/١١٨).

(٥) مختصر المزني (٨/١١٨).

(٦) الحاوي الكبير (٤/٣٦١)، العزيز شرح الوجيز (٣/١٣٧)، كفاية النبي (٥/٤٨٣).

(٧) ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي ﷺ لها صحبة وحديث، زوجها رسول الله ﷺ المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن بهراء وكان حليفاً للأسود بن عبد يغوث الزهري فتبناه، وكان يقال له: المقداد بن الأسود، فولدت ضباعة للمقداد عبد الله وكريمة. طبقات ابن سعد (٨/٤٦)، وتقريب التهذيب (١/٧٥٠)، والإصابة (٨/٣)، والاستيعاب (٤/١٨٧٤).

لِحَاجَتِهِ بَيِّعَ فَإِذَا جُرِّدَ يُخْرِجُ مِنْ جُحْرِ دِينَارًا، حَتَّى أَخْرَجَ سَبْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا، ثُمَّ أَخْرَجَ خِرْقَةً حَمْرَاءَ فِيهَا دِينَارٌ فَكَانَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ دِينَارًا فَذَهَبَ ﴿بِهَا﴾ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَأَمَرَهُ بِأَخْذِهَا وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِنْهَا»^(١).

فرع: لو قلنا بالقول الأول^(٢) فلو كان الموجود ناقصاً عن النصاب وعنده ما يكمل به، فكنتظيره في المعدن.

(والركاز ما يوجد على ضرب الجاهلية) بأن يكون عليه صليبٌ أو صنمٌ أو اسم من ملك من ملوك الجاهلية^(٣).

والمراد بالجاهلية: ما قبل الاسلام من الحالة التي كانت عليها العرب من الجهل بالله ورسوله والشرائع، والمفاخرة بالأنساب والكبر وغير ذلك^(٤).

عبر في الروضة بدفنهم بدل الضرب، واستحسنه في النجم الوهاج^(٥)؛ إذ الحكم منوط بدفنهم لا بضربهم، فلا يلزم من ضربهم كونه من دفينهم، فقد يجده مسلم ويدفنه.

وعندي: تعبير الكتاب أحسن؛ لأنه يلزم من تعبير الروضة العلم بكونه دفينهم، ولا سبيل إلى ذلك، وتعبير الكتاب يشعر بالاكْتِفَاءَ بعلامة تدل على ذلك، وهو كذلك بالاتفاق؛ ألا ترى أن القاضي حسيناً والقفال والشيخ تقي الدين وغيرهم صرحوا في كتبهم: بأنه لا يشترط العلم بكونه من دفينهم، بل [يكتفى] بعلامة تدل عليه^(٦)؟

وقوله: "يوجد" يشمل مالمو كشف السيل شيئاً من دفين الجاهلية فأخذه شخص؛ فإن حكمه حكم الركاز، صرح به القاضيان الماوردي والرويان^(٧).

(١) رواه البيهقي في سننه الكبرى (٢٦٢/٤)، رقم (٧٦٥١)، وأبوداود بسند ضعيف، رقم (٣٠٨٧)، وابن ماجه، رقم (٢٥٠٨) وهو أيضاً ضعيف.

(٢) أي يشترط النصاب وهو الصحيح في المذهب الشافعي. ينظر: المجموع (١٨١/٧).

(٣) لأن الظاهر يدل على أنه لمشرك. البيان في المذهب الشافعي (٣٣٤/٣).

(٤) مغني المحتاج (٥٨٥/١)، والموسوعة الفقهية الكويتية (١٠١/٢٣).

(٥) روضة الطالبين (٢٨٦/٢)، وتحفة المحتاج (٦٤٨/١)، والنجم الوهاج (٢٠٩/٣).

(٦) النجم الوهاج (٢٠٩/٣)، وتحفة المحتاج (٦٤٨/١).

(٧) الحاوي الكبير (٣٧١/٤)، وبحر المذهب (١٨٩/٣)، والنجم الوهاج (٢٠٩/٣).

وعن الإمام: إحتمال مشعر بأنه لا يكون كالركاز، بل كاللقطة [أو المال] الضائع^(١).
(وما يوجد على ضرب الإسلام) بأن كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من
ملوك المسلمين^(٢) (إن عُلِمَ مالُكُه رُدَّ عليه)؛ إذ لا يصير ملكاً للواجد؛ فإن مال المسلم
لا يملك بالإستيلاء عليه.

وإن لم يُعلم مالُكُه فهو لقطه كما لو وجدته على وجه الأرض، فيعرّف سنة، فإن لم
يظهر مالُكُه تَمَلَّكُهُ الواجدُ على ما هو سبيل كل لقطة^(٣).

ويكون ابتداء الحول من يوم التملك، وواجهه ربع العشر كالنقدين لا من جهة الركاز^(٤).
وقال الشيخ أبو علي^(٥): هو مَالٌ ضائع يُمسكه الواجد للمالك أبداً، أو يحفظه الإمام
له في بيت المال، ولا يملكه بحال، كما لو مات مورثه عن ودائع وهو لا يعرف مالُكها،
وإنما يُملك بالتعريف ماسقط عن المارة، دون ماخصه المالك بالدفن^(٦).
وفي كلام القفال ما يقرب منه، والمذهب الأول^(٧).

(وكذا لو لم يعرف أنه من ضرب الجاهلية أو الإسلام) بأن لم يكن عليه أثر كالشبر
والحلي والأواني، أو عليه اسمٌ مشترك بين الإسلام والجاهلية كالنجاشي^(٨)؛ فإنه ليس

(١) نهاية المطلب (٣/٣٦٦).

(٢) أو آية أو آيات من القرآن كالدراهم الاحدية، وهي التي عليها (قل هو الله أحد). المجموع (٧/١٧٧)،
والحاوي الكبير (٤/٣٦٨).

(٣) وهو قول الجمهور. العزيز (٣/١٣٨)، والمجموع (٧/١٧٦)، وروضة الطالبين (٣٠٤).

(٤) كما جاء في الحديث الذي رواه البخاري عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ
عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاءَهَا ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَلَا فَتَانِكَ بِهَا» صحيح البخاري،
رقم (٢٣٧٢)، ورواه مسلم في صحيحه، رقم (١٧٢٢)، والعفاص: الوعاء الذي تكون فيه النفقة. والوكاء: الحيط
الذي تشد به الصرة والكيس وغيرها. لسان العرب (١/٢٠٠) (وكاء)، و (٧/٥٥) (عفاص)، والزاهر (٢٦٤).

(٥) وهو قول أصحاب الشافعي كما نقل عنهم النووي: في المجموع (٧/١٧٤).

(٦) هذا القول ذكره الإمام النووي في روضة الطالبين (٣٠٤)، وللتوسع في المسألة ينظر: طرح الشريب (٤/٢٠).

(٧) العزيز (٣/١٣٨)، وقال الإمام النووي: ونقل البغوي عن القفال نحو هذا. روضة الطالبين (٣٠٤).

(٨) وهو أصحمة النجاشي ملك الحبشة، والنجاشي لقب له ولملوك الحبشة، مثل كسرى للفرس وقيصر للروم،
أسلم في عهد النبي ﷺ، وكان ممن حسن إسلامه ولم يهاجر، ولا له رؤية، فهو تابعي من وجه، صاحب من وجه،
وأحسن إلى المسلمين الذين هاجروا إلى أرضه، وأخباره معهم ومع كفار قريش الذي طلبوا منه أن يسلم إليهم
المسلمين مشهورة. توفي ببلاده قبل فتح مكة، وصلى عليه النبي ﷺ بالمدينة وكبر عليه أربعا. رواه البخاري، رقم
(١٢٤٥، ١٣١٨، ١٣٣٣، ٣٨٨١)، وينظر: أسد الغابة (١/١٥٣)، وسير أعلام (١/٤٢٨).

بركاز، بل لقطة؛ لاحتمال كونه مال مسلم، فيغلب حكم الإسلام^(١).

وقيل: ^(٢) ركازٌ بشهادة الموضع، هو ضعيف^(٣).

ونقل المصنف عن شرح التلخيص للشيخ أبي علي: أنه ساعد الجمهور في هذه الصورة؛ فإنه قال: يُعَرَّفُ سَنَةً، فإن لم يظهر مالكة فعل به ما يُفعل به سائر اللقطات^(٤)؛ لضعف أثر الإسلام فيه، بخلاف الصورة الأولى.

(وإنما يملكه الواجد في الحال، وتلزمه الزكاة التي هي الخمس إذا وجدته في موات)^(٥) سواء كان في دار الإسلام أو دار العهد، أو دار الحرب على المشهور (أو في ملكه الذي أحياه)؛ فإنه يملكه بإحياء الأرض، والغرض أن الموجود مشروط بشرطين ليكون ركازاً: أحدهما: كونه على ضرب الجاهلية. والثاني: أن يجده في موات أو ما في معناها من القلاع العادية التي عُمرت في الجاهلية، والقرى القديمة التي باد أهلها، والقبور الجاهلية^(٦)، وروى: «أنه ﷺ قال لرجل وجد كنزاً: إن وجدته في قرية مسكونة أو طريق فعرفه، وإن وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس»^(٧).

وروى البيهقي عن [عبد الله بن] عمرو بن العاصي ؓ أنه قال: «خَرَجْنَا مِنَ الطَّائِفِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَرَرْنَا بِقَبْرِ فَقَالَ: "هَذَا قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ"^(٨) كَانَ مِنْ قَوْمِ ثَمُودَ، فَلَمَّا أَهْلَكَ اللَّهُ قَوْمَهُ وَكَانَ هُوَ فِي الْحَرَمِ، فَلَمْ يَهْلِكْ بِمَا هَلَكُوا؛ لَمَّا كَانَ الْحَرَمُ، فَخَرَجَ فَلَمَّا

(١) العزيز (٣/ ١٣٨)، ونقل العمراني عن الشيخين (أبي حامد وأبي إسحاق): أن المنصوص للشافعي أنه لقطة.

البيان (٣/ ٣٤٥). وللتوسع في المسألة ينظر: مغني المحتاج (١/ ٥٨٥).

(٢) وجعله الإمام الغزالي وجهاً، وجعله العمراني قولاً للشافعي كما قال ابن الصباغ.. وقال الماوردي: هو قول البصريين لأن الإسلام طاريء فلا يثبت حكمه إلا ييقين. الوسيط (٢/ ٤٩٤)، والحاوي الكبير (٤/ ٣٧٠) والبيان (٣/ ٣٤٥).

(٣) فحيتئذٍ بخمس، وهو الأصح عند الحنفية. ينظر: طرح الشريب في شرح التقريب: (٤/ ٢٠).

(٤) العزيز (٣/ ١٣٨)، وروضة الطالبين (٣٠٤).

(٥) المجموع (٧/ ١٧١)، والعزيز (٣/ ١٣٩)، وروضة الطالبين (٣٠٤)، ومغني المحتاج (١/ ٥٨٥).

(٦) العزيز (٣/ ١٣٩)، وروضة الطالبين (٣٠٤)، وتحفة المحتاج (١/ ٦٤٨).

(٧) رواه الشافعي في الأم (٢/ ٤٣)، وفي ترتيب المسند برقم (٧١٧)، وأبو داود في سننه، رقم (١٧١٠)، والحاكم في المستدرک

(٢/ ٧٤)، رقم (٢٣٧٤)، وعلق الذهبي عليه بأنه صحيح، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٥٥)، رقم (٧٤٣٧).

(٨) قال الشيخ الحافظ أبو بكر: أبو رغال: أبو ثقيف. ينظر: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة. للخطيب

البيضاوي: (١٩/ ١).

بلغ هذا المكان مات ودفن ههنا، ودُفِنَ مَعَهُ عَصَاٌ مِنْ ذَهَبٍ. قال عمرو: [فابتدرناه] فأخرجناه^(١).

(وإن وجدته في مسجد أو شارع فالظاهر أنه لقطة) وليس بركاز^(٢)؛ لأنه لم يُعرف مالِكُهُ، والقرينة دالة على أنه لم يبق على دفنه الأول وكان الموضع مما في يد المسلمين فيكون لقطة؛ تغليياً لليد^(٣).

ومقابلة الظاهر: قول الغزالي واحتمال الإمام، وهو: أنه ركاز؛ لأنه على ضرب الجاهلية ووُجِدَ في موضع غير مملوك، فأشبهه ما لو [وجد] في موات^(٤).

(وإن وَجَدَهُ في مُلْك غيره لم يملكه) الواجد بلا خلاف (بل هو للمالك إن ادّعاه؛ عملاً بالظاهر^(٥))، كالأمتعة في الدار، ولا حاجة إلى اليمين^(٦).

ولعل المراد بالدعوى هنا عدم النفي وإلا فلا يشترط الدعوى لحصوله له كغيره مما في يده، بل الشرط أن لا ينفيه، صرح به غير واحد.

(وإلا) أي: وإن لم يدّعه، أي: وإن نفاه فقال: ليس هو ملكي (فلمن تُلقِي الملك عنه وهكذا إلى أن ينتهي إلى المحيي) فيكون هو له وإن لم يدّعه، ويلزمه إخراج الخمس ثم إخراج ربع العشر إن تمّ الحول بعد الإحياء، بل لو مضى من يوم الإحياء خمسون سنة لزمه ربع العشر لكل سنة؛ لأنه بالإحياء ملك الأرض بما فيها، ولم يزُل ملكه عنه

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٢٦٢/٤)، رقم (٧٦٥٢)، وإسناده ضعيف، فيه بجير بن أبي بجير الحجازي وهو مجهول، وسنن أبي داود بنحوه، رقم (٣٠٩٠).

(٢) العزيز (٣/١٤٠)، والإقناع للشربيني (٣/٣٥٢)، وسبل السلام (٢/١٣٧)، والفقهاء الإسلاميين وأدلته (٢١٩/٣).

(٣) ولأن الظاهر أنه لمسلم أو ذمي، ولا يحل تملك ما فيها بغير بدل قهراً على المذهب، وقيل: الموجود في الشارع ركاز. النهاية (٣/٩٩).

(٤) مغني المحتاج (١/٥٨٦)، والنجم الوهاج (٣/٢١٠)،، وتحفة المحتاج (١/٦٤٨)، والحاوي الكبير (٧/٨).

(٥) وقوله إن ادّعاه، أن يقول: هو لي لأنه في أرضي أملكه كما أملك أرضي التي وجد فيها. الاستذكار (٣/١٤٨)، وذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في رواية إلى أن الركاز الموجود في دار أو أرض مملوكة يكون لصاحب الدار، وفي رواية أخرى عن أحمد أنه لو وجدته الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٤/١٢٩)، وينظر: مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (١/٤٦٠).

(٦) أي يمين المالك. المجموع (٧/١٧١)، والعزيز (٣/١٤٠)، وروضة الطالبين (٣٠٥).

بالبيع؛ لأنه مدفون منقول لم يدخل في بيع الأرض، فلو كان المحيي أو من تلقى الملك عنه هالكاً فورثته قائمون مقامه^(١)، فلو قال بعض ورثة من تلقى الملك عنه: هو لمورثنا وأباه بعضهم سَلَّم نصيب المدعي إليه، وسُلك في الباقي مسلك ما ذكرنا^(٢). قال صاحب التهذيب: فلو وُجد في أرض موقوفة فالكنز لمن في يده الأرض، وكلام الإسني ينازع^(٣) وهو: "أنه لو سَبَل إنسان ملكه ثم وجد فيه ركازاً فيشبه أن يكون له كما لو وُجد في ملكه^(٤)."

(وإذا تنازع البائع والمشتري في الركاز الذي وجد في الأرض المبيعة) فقال المشتري: هولي وأنا دفنته، وقال البائع: مثل ذلك، أو قال: ملكته بالإحياء (فالقول قول صاحب اليد مع يمينه) كسائر الدعوى. وهذا إذا احتمل أن يكون صاحب اليد صادقاً فيما يقوله ولم يكذبه [الحسن].

وإن لم يحتمل صدقه، بأن كان مثله [لا يمكنه] دفنه في مدة يديه فلا يُصدق، ويكون الكنز للآخر^(٥). (وكذا لو تنازع المعير والمستعير في الركاز الذي وجد في الأرض المستعارة) (والمكري والمكترى)^(٦) في الذي وجد في المكتراة؛ لأن كلاً منهما صاحب [اليَد] فهو كما لو [وجد] النزاع في متاع الدار، والشرط احتمال الصديق أيضاً^(٧).

ولو فرضنا النزاع بعد رجوع الأرض إلى يد المالك فإن قال المعير أو المكري: أنا دفنته بعد ما رجعت الأرض إلى يدي فالقول قوله بشرط الإمكان، وإن قال دفنته بعد خروج الأرض عن يدي، ففيه وجهان للشيخ أبي محمد الجويني والد الإمام وشيخه: أحدهما: أن القول قوله أيضاً؛ لأنه صاحب اليد الآن.

(١) النجم الوهاج (٣/ ٢١١).

(٢) العزيز (٣/ ١٤٠)، وروضة الطالبين (٣٠٥).

(٣) التهذيب (٣/ ١١٩)، والعزيز (٣/ ١٤١)، والمجموع (٧/ ١٧٣)، والروضة (٣٠٥)، والخلاصة في أحكام أهل الذمة (٢/ ١٥٥).

(٤) أسنى المطالب (٢/ ٤٨٤)، وقد رد صاحب نهاية المناهج على قول الإسني بالفرق بينهما إذ يده ثم ظهر معلومة له غالباً بخلافه فاعتبر دعواه له لاحتمال أن غيره دفنته. نهاية المحتاج (٩/ ٩١).

(٥) أسنى المطالب (٣/ ٤٨٦)، وينظر نهاية المطالب (٣/ ٣٦٧).

(٦) أي مؤجر ومستأجر.

(٧) المجموع (٧/ ١٧٥)، والوسيط (٢/ ٤٩٥).

وأظهرهما عند الإمام: أن القول قول المكثري والمستعير؛ لأن المالك قد سلم له اليد، ويده ينسخ اليد السابقة^(١). ولهذا لو تنازعا قبل الرجوع كان القول قوله.

ونقل الشيخ أبو علي عن المزني: أن القول قول المكثري والمعير، سواء وقع النزاع قبل الرجوع أو بعده لأجل الملك^(٢).

وهذا كله إذا وقع النزاع بعد إخراج الكنز من الأرض، فإن وقع قبله فالقول قول مالك الأرض بلا خلاف، هكذا قرره الشيخ جمال الدين الإسني وغيره^(٣).

فرع: لو وجد إنسان في ملكه ركازاً أو لم يدعه وأدعاه اثنان فصديق أحدهما سلمه إليه^(٤) نقله الشيخ كمال الدين^(٥) عن أبي الحسين بن قطان^(٦) من كبار أصحابنا.

ولو وجد إنسان ركازاً وأخرج محسه ثم أقام رجل بينة أنه ملكه، كان له استرجاع المخرج من واجده، وله أن يرجع على من دفع إليه إن كان باقياً في يده^(٧). والله أعلم.

زكاة التجارة

ولما فرغ المصنف عن القسم الذي يتعلّق بالعين شرع في القسم الذي يتعلّق بالقيمة وقال:

(١) وهو الأصح عند الإمام النووي،.. نهاية المطلب (٣/٣٩)، والعزیز (٣/١٤٣)، والمجموع (٧/١٧٥).
(٢) وقد خطأ العمراني قول المزني؛ لأن يد المكثري على الدار وما فيها فكان القول قوله فيما يده. وأيضاً ردّ النووي عليه وقال: قال الأصحاب - أي أصحاب الشافعي -: هذا غلط، لأن الدار وما فيها في يد المستأجر والمستعير، هذا إذا احتمل صدق صاحب اليد ولو على بعد، فأما إذا لم يحتمل لكون مثله لا يحتمل دفنه في مدة يده فلا يصدق صاحب اليد بلا خلاف. البيان (٣/٣٤٤)، والمجموع (٧/١٧٥).

(٣) البيان (٣/٣٤٤).

(٤) ونقله النووي عن ابن القطان وقال: وهو ظاهر. المجموع (٧/١٨٠).

(٥) النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/٢١١)، والمجموع (٧/١٨٠).

(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي، أبو الحسين من كبار الشافعية، له مصنفات في أصول الفقه وفروعه، أخذ عنه علماء بغداد ومات بها في جمادى الأولى سنة (٣٥٩ هـ). ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢١٤)، وطبقات الفقهاء الشافعية (١٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٦/١٥٢)، ومذخرات الذهب (٣/٢٨)، وطبقات الشافعية (٨٥)، وهدية العارفين (١/٦٥).

(٧) هذا ما قاله الماوردي والدارمي. الحاوي الكبير (٤/٣٧٢)، والمجموع (٧/١٨١).

(القسم الثاني من زكاة [الأموال] ما يتعلق بالقيمة دون العين، وهو زكاة التجارة) هي التقلب والتصرف في المال لطلب النماء^(١).

وزكاة التجارة واجبة عند عامة أهل العلم، ونقل ابن المنذر الإجماع عليها^(٢). والأصل فيها من الكتاب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طِبَقَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٦٧). قال مجاهد وغيره: نزلت في التجارة^(٣)، ومن السنة: ما روي عن أبي فراس أنه رضي الله عنه قال: «في الإبل صدقتها وساق الحديث إلى أن قال: وفي البُرِّ صدقته»^(٤). والبُرُّ^(٥): بالباء والزاء المعجمة، ما يبيعه البزازون، كذا ضبطه الدارقطني^(٦)، ومعلوم أنه ليس في البُرِّ زكاة العين، فيكون الواجب زكاة التجارة.

وما روى الشافعي بسنده عن حماس الليثي^(٧) أنه قال: «مَرَرْتُ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه

(١) ينظر: مغني المحتاج (٥٨٦/١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٤٧/١)، برقم (١١٥). ومن الأئمة الذين أفتوا بزكاة التجارة: عمر بن الخطاب وابن عباس والفقهاء السبعة سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وجارحة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار والحسن البصري وطاوس وجابر بن زيد وميمون بن مهران والنخعي ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي والنعيمان وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيد. وحكى أصحابنا عن داود وغيره من أهل الظاهر أنهم قالوا: لا تجب. وقال ربيعة ومالك: لا زكاة في عروض التجارة ما لم تنض وتصدر دراهم أو دنانير، فإذا نضت لزمه زكاة عام واحد. المجموع (١٢٦/٧)، وعجالة المحتاج (٤٩١/١).

(٣) تفسير الطبري (٥٥٦/٥)، رقم (٦١٢١)، وتفسير ابن كثير (٦٩٧/١).

(٤) وكما في الحديث، عن أبي ذر رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْغَنَمِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْبُرِّ صَدَقَتُهَا، وَمَنْ دَفَعَ دَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ أَوْ تَبْرًا أَوْ فِصَّةً لَا يَعُدُّهَا الْغَرِيمَ، وَلَا يَنْفِقُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهُوَ كَنْزٌ يُكْوَى بِوَيْوَمِ الْقِيَامَةِ»»، مسند أحمد، رقم (٢١٥٥٧)، قال الحافظ ابن حجر: وإسناده حسن. ينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢٥٩/١).

(٥) المغرب (٧٢/١)، والقاموس المحيط (٣٢٩/٢)، ولسان العرب (٣١١/٥).

(٦) سنن الدارقطني (٤٨٨/٢)، رقم (١٩٣٢) وفيه: «قالها بالزاي»، وفي إسناده مقال. ينظر: البدر المنير (٥٨٧/٥).

(٧) حماس الليثي المديني ذكره الواقدي فيمن ولد على عهد رسول الله ﷺ، وروى عن عمر، وهو أبو أبي عمرو بن حماس وله دار بالمدينة من بني كنانة وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان شيخاً قليل الحديث، من أنفسهم، روى عن عمر رضي الله عنه وروى عنه ابنه أبو عمرو. ينظر الجرح والتعديل للرازي (٣١٤/٣) وأسد الغابة للجزري (٦٤/٢)، رقم (١٢٣٧)، والطبقات الكبرى (٦٥/٥).

وَعَلَىٰ عُنُقِي أَدَمَةٌ أَهْلُهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَلَا تُؤَدِّي زَكَاتَكَ يَا حِمَّاسُ؟ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا لِي غَيْرُ هَذِهِ النَّيِّ عَلَى ظَهْرِي وَآهَبَةٌ فِي الْقَرِظِ^(١)، فَقَالَ: ذَاكَ مَالٌ فَضَّعَ، قَالَ: فَوَضَعْتُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَحَسَبَهَا فَوَجَدْتُ قَدْ وَجَبَ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَأَخَذَ مِنْهَا الزَّكَاةَ^(٢).

(ويعتبر فيها الحول والنصاب) أما الحول؛ فلعوم قوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه حول»، ولأن الحول لتكامل النماء فمال التجارة أليق به.

وأما النصاب؛ فلأنه مشروع ليلغ مبلغ المواصلة، فلا معنى لاختصاص بعض الأموال به دون بعض^(٣).

(وفي وقت اعتبار النصاب أقوال: أحدها: جميع الحول) كسائر ما يشترط فيه الحول والنصاب، وعلى هذا فلو نقصت القيمة عن النصاب، ولو في لحظة انقطع الحول، فإن كُمل بعد ذلك استؤنف الحول من ساعته^(٤).

(وثانيها: أوله وآخره)، أما الأول؛ فلأنه وقت الإنعقاد والآخر وقت الوجوب، ولا بأس لو نقص فيما بينهما؛ لعسر مراعاة النصاب بالقيمة، والأسعار تضطرب انخفاضاً وارتفاعاً، فتقويم العرض كل ساعة يشق^(٥)، وبه قال ابن سريج.

(وأصحها: آخره)؛ لأنه وقت الوجوب.

أما عدم اعتباره في أثناؤه؛ فلما ذكرنا.

وأما في أوله؛ فلأنه لما لم يشترط في أثناؤه لم يشترط في أوله؛ لأنه لا يستديم حكمه لو نقص في الأثناء، فوجوده في الأول كعدمه.

وعلى هذا لو اشترى عرضاً للتجارة بشيء يسير انعقد الحول عليه ووجبت الزكاة

(١) القَرِظُ: ورق السَّكَم يُدْبَغ به الأدم، يقال: أديم مقروظ. ينظر: العين (١٣٣/٥)، ولسان العرب (٤٥٤/٧)، وتهذيب اللغة (٧٠/٩).

(٢) الأم (٤٦/٢) ومسند الشافعي - ترتيب سنجر (١٥٢/٢)، رقم (٧١٠).

(٣) ولا خلاف في اشتراط الحول والنصاب في زكاة التجارة. روضة الطالبين (٢٩٥).

(٤) وهو قول الشيخ أبي حامد، والمحاملي والماوردي ونقل الشاشي عن ابن سريج. ينظر: المجموع (١٣٧/٧)، ومغني المحتاج (٥٨٧/١).

(٥) ينظر: نهاية المطلب (٢٩٤/٣)، وروضة الطالبين (٢٩٥)، ومغني المحتاج (٥٨٧/١).

فيه إذا بلغت قيمته نصاباً في آخر الحول^(١).

واعلم: أن الأكثرين عبّروا عن هذا الخلاف بالوجوه دون الأقوال، وعبر المصنف عنه بالأقوال؛ تبعاً للغزالي^(٢)، والسبب في اختلاف العبارتين أنها جميعاً ليست منصوبة، وإنما المنصوص منها الثالث^(٣).

والأول والثاني خرّجهما شيوخ الأصحاب كابن سريج والشيخ أبي حامد والأصطخري وغيرهم، هكذا حكى الشيخ أبو علي، والمذاهب المخرّجة يعبر عنها تارة بالوجوه وتارة بالأقوال^(٤).

(لكن لو ردّ عرض التجارة إلى النقد في خلال الحول وهو) أي: النقد (ناقص عن النصاب، فميل المتأخرين) كالإمام، و(الغزالي)^(٥)، وصاحب التهذيب وشيخه القاضي حسين ومحمد بن يحيى شيخ والد المصنف (إلى أنه ينقطع الحول ويبتدئ حول السلعة التي اشتراها بذلك النقد) المردود إليه الناقص عن النصاب (من يوم اشتراها)؛ لأن نقصان النصاب تحقق حساً بالتنقيض، بخلاف ما لو بادل به عرض، فإن نقصان فيه موهوم لاحتمال غلاته.

ومقابل قوله: "وميل المتأخرين..... الخ" أنه لا ينقطع الحول؛ كما لو بادل به سلعة ناقصة عن النصاب، فإن الحول لا ينقطع؛ إذ المبادلة معدودة من التجارة.

ثم عبارة الكتاب لا يخلو عن اضطراب بشيئين: أحدهما: أن قوله: "لكن..... الخ" يوهم اختصاص الخلاف بالقول الثالث، وأنه لا يختص به، بل يجري في القول الثاني^(٦) أيضاً.

(١) وزاد الغزالي قولاً آخر وهو: أن النقصان بانخفاض الأسعار في أثناء الحول لا يعتبر، ولكن إن صار محسوساً بالرد إلى الناض فيعتبر؛ لأن هذا منضبط. الوسيط (٢/٤٨٢).

(٢) الوسيط (٢/٤٨١)، والعزیز (٣/١٠٦).

(٣) الأم (٢/٤٨).

(٤) والصحيح المشهور: أنه أوجه، لكن الصحيح منها منصوص، والآخران مخرّجان، أحدهما: وهو الصحيح عند جميع الأصحاب وهو نصّه في الأم. كما قاله النووي في المجموع (٧/١٣٦)، وينظر مغني المحتاج (١/٥٨٧).

(٥) نهاية المطلب (٣/٢٩٥)، والوسيط (٢/٤٨٢).

(٦) اعتبار النصاب في أوله وآخره.

ووقع في بعض نسخ العجالة^(١) بعد قول المنهاج: "فعلى الأظهر"، "أي: والثالث أيضاً"، وهو سبق قلم أو وهم؛ لأنّ الثالث في المنهاج^(٢) هو الأول في المحرّر، وقد علمت أنه يوجب انقطاع الحول بنقصان النصاب ولو في لحظة [نض] أو لم ينض، وصوابه أن يقول: أي: والثالث والثاني أيضاً.

والثاني: أنه أطلق الخلاف، وهو مخصوص بما إذا كان النقد الذي ردّ إليه هو الذي يقوم به، فلورّد إلى الدراهم مثلاً [والحال] يقتضي التقويم بالدنانير فهو كبيع السلعة بالسلعة، والصحيح: أن الحول لا ينقطع.

(ولو تمّ الحول وقيمة السلعة دون النصاب فأظهر الوجهين أنه يفتح حولاً ثانياً ويبطل حكم الأول)؛ لأنّ الحول الأول قد مضى [ولم يجب] فيه شيء فلغى حكمه، وبه قال الشيخ أبو إسحاق، واختاره البغوي^(٣).

والثاني: لا ينقطع، بل متى بلغت القيمة نصاباً أخرج زكاة ذلك الحول، ثم يستفتح حولاً ثانياً من ذلك الوقت؛ لأنه يصدق أن يقال: إن مال التجارة قد بقي في يده حولاً وتمّ نصاباً، وبه قال أبو علي ابن أبي هريرة، واختاره القمولي.

والخلاف مفروض فيما إذا لم يكن له من جنس ما يكمل به النصاب.

أما لو كان، مثل أن ملك مائة درهم فاشترى بخمسين منها عرضاً للتجارة، وبقيت خمسون في ملكه، وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين، فيضم ذلك إلى ما عنده، ويزكي الجميع جزماً، بخلاف ما لو اشترى العرض بالمائة وملك الخمسين بعد ذلك؛ لأنّ الخمسين إنما يضمّ في النصاب دون الحول، بل إذا تمّ حول الخمسين أخرج زكاة المائتين، قاله النووي في شرح المهذب وكتبته عنه^(٤).

(١) ينظر: العجالة (١/٤٩١).

(٢) نص عبارة المنهاج: شرط زكاة التجارة الحول والنصاب معتبراً بآخر الحول، وفي قول بطرفيه، وفي قول جميعه. المنهاج (٣٢).

(٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٣/١٠٢).

(٤) ونسب النووي المثال إلى البندنجي وصاحب الشامل والبيان وغيرهم. المجموع (٧/١٤٣)، وينظر بحر المذهب (٤/٢٢٣).

(ولا يصير المال مال التجارة بمجرد النية)^(١)، حتى لو كان عرضاً للقنية^(٢) ملكه بالشري أو غيره ثم جعله للتجارة لم يصير، ولم يتعد الحول عليه^(٣)، خلافاً للشيخ أبي محمد الكرايسي من مشايخ أصحابنا^(٤)؛ لأن ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله في ملكه لا يثبت بمجرد النية؛ كما لو نوى [بالمعلوفة] السوم^(٥).

(وإن كان يخرج عن كونه مال التجارة بمجرد النية) للقنية؛ لأن الاقتناء إنما هو الحبس والإمساك للإنتفاع^(٦)، فإذا أمسك ونوى الاقتناء فقد قرن النية بصورة الاقتناء، والتجارة [هي التقلب] بقصد الإرباح، وهو غير موجود عند النية المجردة، وذلك هو الفارق بمنع القياس من المدعي.

وأيضاً الأصل في العرض الاقتناء، والتجارة عارضة، فبمجرد نيته القنية يعود حكم الأصل؛ كنية الإقامة للمسافر، ولا يزول الاقتناء بمجرد النية، كما لا يصير المقيم مسافراً بمجرد النية^(٧).

وقضية إطلاقه أنه لافرق بين أن ينوي بقنيتها استعمالاً مباحاً أو محرماً، كإقتناء السيف لقطع الطريق والديباج للبس، لكن في التهمة وجهان:

وجه المنع أن الاستعمال المحرم غير مقصود في نفسه شرعاً فلا [تؤثر نية] الاقتناء له.

ولو نوى القنية ببعض عروض التجارة فما عيَّنه كان للقنية، دون الباقي.

وإن أهبهم ففي تأثير النية وجهان في الرونق: وجه المنع أن امتثال النية غير متحقق في فرد، فكأنه لم ينو.

(١) في حاشية: أ: أي نية التجارة. وقال الماوردي: وهو قول مالك وأبي حنيفة. الحاوي الكبير (٣٠٨/٤).

(٢) القنية: ما اتخذته لنفسك لا للتجارة. المطلع (١٣٦)، المعجم الوسيط (٧٦٣/٢)..

(٣) ونقله النووي عن المذهب والجمهور: المجموع (١٢٩/٧).

(٤) قال الكرايسي: يصير للتجارة وهو مذهب أحمد وإسحاق بن راهويه. ينظر: الحاوي الكبير (٣٠٨/٤)، والعزیز (١٠٤/٣).

(٥) العزیز (١٠٤/٣ - ١٠٥).

(٦) اقتناء: وهو أن يتخذ نفسه لا للبيع. المحيط في اللغة (٢٩/٦)، وغريب اللغة (٢٣٨/٩).

(٧) العزیز (١٠٥/٣)، والنجم الوهاج (٢١٥/٣).

(وإنما يصير المال مال التجارة إذا اقترنت نية التجارة بحالة الاكتساب) بحيث لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولو لحظة (على سبيل المعاوضة) وذلك بأن يشتري أو يأخذ عوضاً عن دين بالمصالحة عليه على نية التجارة؛ لأنه قارن قصد التجارة بفعلها فيؤثر وتحصل، كسائر المنويات. ولا فرق بين أن يكون الشري بعرض أو نقد أو دين، ولا بين أن يلتزم الثمن حالاً أو مؤجلاً، وكذا لا فرق بين الدين الذي يأخذ عوضه أن يكون دين قرض أو ثمن مبيع أو ضمان متلف. وإذا ثبت حكم التجارة لم يحتاج لكل معاملة إلى نية جديدة^(١).

(وكذا لو نوى الزوج في أخذ عوض الخلع) من المرأة (التجارة، والمرأة في) أخذ (الصدّق) من الزوج (على أظهر الوجهين)؛ نظراً إلى أنه مال ملك في مقابلة عوض ضبطه الشرع، ألا ترى أن الشفعة تثبت فيما يملك بالخلع والنكاح^(٢)؟
والثاني: لا يصير ذلك مال التجارة؛ لأن المملوك بالنكاح والخلع ليس مملوكاً بالعين، مع أنها ليسا من عقود التجارة والمعاوضات المحضة^(٣).

ويجريان في المال المصالح عليه عن الدم والذي أجربه نفسه أو ماله إذا نوى التجارة، وفيما إذا كان تصرفه في المنافع: بأن كان يستأجر المستغلات ويؤجرها على قصد التجارة^(٤).

(ولا يكفي اقتران النية بالاكتساب لا على سبيل المعاوضة كما) لو نوى (عند الاتّهاب^(٥) التي لا ثواب فيها؛ لأن التملك مجانا لا يعدّ تجارة، فلا أثر لاقتران النية [به].
وأما الاتّهاب بشرط ثواب معلوم إن قصد به التجارة فيؤثر القصد كالشري^(٦).

(والاحتطاب) والاحتشاش، وكذا الوصية والإرث؛ لأنها ليست معدودة من أسباب التجارة (والاسترداد) والرد (بالعيب)، بأن باع عرضاً للفقينة ثم [وجد] بها أخذ عيياً

(١) العزيز (٣/١٠٥)، والمجموع (٧/١٢٩).

(٢) ولم يذكر أكثر العراقيين سوى هذا الوجه. العزيز (٣/١٠٦)، ونهاية المطلب (٣/٣١٥)، وتحفة المحتاج (١/٦٥٢).

(٣) المجموع (٧/١٣٠).

(٤) العزيز (٣/١٠٦).

(٥) في الأصل إوتهب أوتهابا، من باب الافعال من ثلاثي وهي يهب ومثله إوتقد، يقال: انتقاداً.

(٦) وهو قول البغوي وغيره. المجموع (٧/١٢٩).

فردّه، واستردّ الأول على قصد التجارة، أو وجد [صاحبه] بها أخذ عيياً فردّه، وقصد المردود عليه بأخذه التجارة لم يصر مال التجارة؛ لأنه عكس التجارة.

فلو كان عنده ثوب للقنية فاشترى به عبداً للتجارة، ثم ردّ عليه الثوب بعيب انقطع حول التجارة، ولم يكن الثوب المردود مال التجارة، بخلاف ما لو كان الثوب للتجارة أيضاً، فإنه يبقى حكم التجارة.

وكذا لو تباع تاجران ثم تقايلا؛ فإنه يستمرّ حكم التجارة في المالين^(١).

ولو كان عنده ثوب للتجارة فباعه بعبء للقنية فردّ عليه الثوب بالعيب لم يعد حكم التجارة؛ لأن قصد القنية قطع حول التجارة، والردّ [والإسترداد] بعد ذلك ليسا في شيء من التجارة، فأشبهه مالمو قصد القنية بمال التجارة ثم نوى جعله للتجارة ثانياً، فلا يؤثر حتى تقترن النية بتجارة جديدة^(٢).

(ثم إن ملك المال) بعد ما أن عرفت وقت اعتبار النصاب للتجارة (بنصاب من) أحد (النقدين) [كعشرين] ديناراً أو مائتي درهم أو بذلك القدر من غير مضروبة كالسبائك والحلي المحظور (فابتداء الحول من يوم ملك ذلك النقد) أي: يكون حول التجارة مبنياً على حول ذلك النقد، وذلك؛ لأن قدر الواجب فيها واحد^(٣)، وكذلك متعلّقه؛ إذ الزكاة واجبة في عين النقد وفي قيمة السلعة وهي من جنس النقد الذي كان رأس المال، بل هي نفس تلك الدراهم إلا أنها صارت مبهمة بعد ما كانت معينة، فأشبهه ما لو ملك مائتي درهم ستة أشهر ثم أقرضها مليئاً [تلزمه] الزكاة بعد ستة أشهر من يوم القرض.

وأيضاً النقد أصل والعرض تبع له وفرع عليه، ألا ترى أن التقويم به يقع، فيبنى حوله عليه؟ وإنما قيدنا الحليّ بالمحظور؛ لأنه لو اشترى بحليّ مباح وقلنا: "لا زكاة فيه" فابتداء الحول من يوم الشري^(٤).

(١) العزيز (١٠٥/٣)، والمجموع (١٢٩/٧)، وينظر: تحفة المحتاج (٦٥٢/١).

(٢) العزيز (١٠٥/٣)، والمجموع (١٣٠/٧)، وينظر: نهاية المطلب (٣١٥/٣).

(٣) ينظر: النجم الوهاج (٢١٦/٣)، وتحفة المحتاج (٦٥٢/١).

(٤) ينظر: النجم الوهاج (٢١٦/٣)، وتحفة المحتاج (٦٥٢/١).

وقوله: "إن ملك.... الخ" ليس مجرئ على إطلاقه، بل مخصوص بما إذا اشترى بالعين، أما إذا اشترى بنصاب في الذمة ثم نقده في ثمنه انقطع حوله؛ لأنه لم يتعين للصرف إلى هذه الجهة، جزم به في الروضة، وقال في شرح المذهب: إنه لا خلاف فيه^(١)، وعلى هذا فيبتدئ حول التجارة من يوم الشراء.

(وإن ملكه بما دون النصاب من النقد أو بغير النقد) وإن كان نصاباً^(٢) (فابتداء الحول من يوم ملكه) أي: ملك مال التجارة^(٣):

أما في الصورة الأولى^(٤)؛ فلأنه ناقص عن النصاب فليس له حول، فلا يصلح لاستتباع غيره، وأما في الصورة الثانية؛^(٥) فلأنه لا يخلو إما أن لا يكون زكواً كالثياب والعييد^(٦)، أو كان، كنصاب من السائمة، ففي الأولى امتناع البناء بديهي؛ إذ لا معنى لبناء حول ما تجب فيه الزكاة إلى ما لا تجب فيه.

وفي الثانية^(٧) لا يُبنى أيضاً؛ لاختلاف الواجبين قدرأ و متعلقاً^(٨).

(وفيه وجه) عن الإصطرخي: (أنه إن ملك بنصاب من السائمة بنى الحول على حول السائمة)؛ لأن الزكاة تجب في عينها ولها حول فاعتبر، كما لو ملكه بنصاب من النقد، واستدل بقول الشافعي في المختصر:

"ولو اشترى عرضاً للتجارة بدراهم أو دنائير أو بشيء يجب فيه الصدقة من الماشية، ثم يقوم العرض حتى يحول من يوم إفادة الثمن"، حمل المزي هذا على ما رآه الإصطخري ثم رجع عنه^(٩).

(١) المجموع (١٣٧/٧)، وروضة الطالبيين (٢٩٦).

(٢) في الحاشية أ: في قيمته.

(٣) التنبيه (١٢٩)، وتحفة المحتاج (١/٦٥٢).

(٤) والصورة الأولى: إن ملكه بما دون النصاب من النقدين.

(٥) والصورة الثانية: إن ملكه بغير نقد وإن كان في قيمته نصاباً.

(٦) لقوله ﷺ: «ليس في ماله وفرسه زكاة».

(٧) والثانية: كان الملك غير نقد كنصاب من السائمة.

(٨) ينظر: النجم الوهاج (٣/٢١٦).

(٩) مختصر المزي (٥٠)، والمذهب (٥٠)، والنهاية (٣/٣١٠)، والعزیز (٣/١٠٨)، والروضة (٢٩٦)، والمجموع (٧/١٣٨).

وعامة الأصحاب نفوا ذهاب الشافعي إلى البناء، وتكلموا في الجواب عن النص بوجوه: أحدها: أن مسألة المختصر مفروضة فيما إذا أفاد ثمن العرض يوم الشري، فحيث لا فرق بين أن يقال: يعتبر الحول من يوم الشري، وبين أن يقال: من يوم ملك الثمن، وبه قال ابن سريج والأستاذ أبو اسحاق.

والثاني: أن الشافعي جمع بين ثلاث صور: الشراء بالدنانير، والشراء بالدرهم، وبالمشاة، ثم أجاب في الصورتين الأوليين دون الأخيرة، ومثل ذلك قد يقع في كلامه، وبه قال أبو علي بن أبي هريرة^(١).

والثالث: تغليب المزي في النقل، وإليه مال إمام الحرمين ورأى التأويل تكلفاً^(٢).

(والأرباح الحاصلة من مال التجارة من غير نفوض المال) أي من غير صيرورته ناضاً^(٣) وهو الدراهم والدنانير (مضمومة إلى الأصل) في الحول؛ لأن الربح - والحالة هذه - [كائن] غير متميز عن الأصل، ومتعلق الزكاة واحد وهو القيمة، فانسحب عليهما حكم واحد، ولأن المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الأسواق وتدرجها انخفاضاً وارتفاعاً في غاية العسر^(٤).

مثاله: اشترى عرضاً للتجارة بياثني درهم فصارت قيمته في خلال الحول ثلاثمائة، زكى الجميع عند تمام الحول، وإن كان ارتفاع القيمة قبل الحول بساعة^(٥).

والربح الحاصل بزيادة في العين كسمن الحيوان كارتفاع القيمة، فيزكي بحول الأصل أيضاً.

(ومع النفوض غير مضمومة) على الأصل في الحول؛ بل يزكي الأصل بحوله ويُفرد للربح حولاً (في أصح القولين)؛ لإطلاق قوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول»

(١) العزيز (١٠٩/٣)، والمجموع (١٣٨/٧).

(٢) نهاية المطلب (٣/٣١٠)، وينظر: العزيز (١٠٩/٣).

(٣) النَّاضِ مِنَ الْمَتَاعِ: مَا تَحُولُ وَرِقاً أَوْ عَيْناً. الفائق (٣/٤٤٠)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٦/٤٠).

(٤) أسنى المطالب (١/٤٧٥)، والنجم الوهاج (٣/٢١٦)، وتحفة المحتاج (١/٦٥٢).

(٥) المجموع (٧/١٤١)، والعزيز (٣/١١٠)، والروضة (٢٩٦)، والحاوي الكبير (٣/٢٩٥)، والموسوعة

الفقهية الكويتية (٤٠/٨).

عليه حول»، ويخالف ما إذا لم ينض؛ لأن الربح هنا متحقق متميز فأفرد بالحكم، وثمة كان غير متميز كما مرّ.

والثاني: أنه يضمّ إلى الأصل؛ كما يضمّ التناج إلى الأمهات^(١).

وأجيب: بمنع القياس للفارق؛ وهو أن التناج جزء الأصل، فاكسبى حكم الأصل بالتبعية، بخلاف الربح مع النضوض؛ فإنه ليس جزءاً من الأصل، وحصوله إنما هو بحسن التصرف، ألا ترى أن الغاصب يردّ نتاج الحيوان دون الربح الذي حصل بعمله في المغصوب^(٢)؟

(فإذا اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر) من يوم الشراء (بثلاثمائة درهم وأمسكها إلى تمام الحول) هذا مثال ما لو ربح بالنضوض وبقي الناض إلى تمام الحول (أو اشترى بها) أي: بالثلاثمائة المنضوض (عرضاً وهو يساوي ثلاثمائة في آخر الحول) هذا مثال ما إذا لم يبق الناض إلى تمام الحول وهو في حكم الإبقاء على الأصح، ولهذا مثل به المصنف؛ لأن الربح بالنضوض بمثابة فائدة استفادتها، فلا يختلف حكمها بين أن يشتري بها عرضاً أو يبقى ناضاً (فيخرج الزكاة عن مائتين، فإذا مضى ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة) التي هي الربح.

وعلى الثاني: يزكي الكل بحول المائتين^(٣).

هذا كله إذا نضّ بجنس رأس المال، أما إذا نض بغير جنسه، كما إذا اشترى عرضاً بمائتين وباعه بعشرين ديناراً، فهو كإبدال عرض بعرض؛ لأن التقويم لا يقع به، وقيل: كالجنس، فيعود الخلاف.

وجميع ما ذكر فيما إذا اشترى العرض بنصاب من أحد النقدين، أو اشترى بغيرهما وهو يساوي نصاباً، أما لو اشترى بمائة درهم مثلاً وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم، وبقيت عنده إلى آخر الحول من يوم الشري، فلن قلنا: إن النصاب لا يشترط إلا في آخر الحول وهو الأصح، تفرعت المسألة على قولين: في أن الربح من الناض هل يضم إلى

(١) وهو اختيار المزني: النجم الوهاج (٢١٧/٣).

(٢) ينظر: النجم الوهاج (٢١٧/٣)، ومغني المحتاج (٥٨٩/١)، وتحفة المحتاج (٦٥٣/١).

(٣) العزيز (١١٣/٣)، وشرح المحلى على المنهاج (٥٨/٤).

الأصل في الحول؟ إن قلنا: نعم، فعليه زكاة المائتين.

وإن قلنا: لا، لم يزك مائة الربح إلا بعد ستة أشهر أخرى.

وإن قلنا: إن النصاب يعتبر في جميع الحول، أو في طرفيه فابتداء حوله من يوم باع ونض، فإذا تمّ، زكى عن المائتين^(١).

(وأظهر الوجهين: أن نتاج مال التجارة) وصوفه (وثمار أشجاره) وأغصانها وأوراقها (مال التجارة)؛ لأن الولد والثمر من أجزاء الحيوان والشجر، وزوائد مال التجارة من فوائد التجارة عند أهلها.

والثاني: لا؛ لأن [النّاء] الحاصل من العين ليس كالاستثناء الحاصل بطريق التجارة، فلا يجعل مال التجارة^(٢).

وعمل الوجهين في النتاج: فيما إذا لم ينقص قيمة الأمهات بالأولاد، فإن نقصت: بأن كانت قيمة الجارية ألفاً فعادت بالولادة إلى ثمانمائة، وقيمة الولد مائتان، فيجبر نقصان الأم بقيمتها، وعليه زكاة الألف؛ لأن سبب النقصان انفصال الولد وهو عتيد حاضر فيجعل كأنه لا نقصان، حكى ذلك عن ابن سريج^(٣).

وفيه احتمال ظاهر للإمام^(٤).

[زكاة مال التجارة القيمة أو العرض]

(وأن حولها حول الأصل) كالزيادات المنفصلة وكالنتاج في الزكاة العينية.

والثاني: أنها على القولين في الناض، بجامع أن كلاً منها زيادة مستفادة من مال التجارة وقد مرّ الفرق^(٥).

(١) العزيز (١١٢/٣)، وروضة الطالبين (٢٩٧).

(٢) وهو قول ابن سريج. العزيز (١١٤/٣)، ومغني المحتاج (٥٨٩/١)، وتحفة المحتاج (٦٥٣/١).

(٣) نهاية المطلب (٣١٢/٣)، وروضة الطالبين (٢٩٧)، والنجم الوهاج (٢١٧/٣).

(٤) نهاية المطلب (٣١٢/٣).

(٥) قال الزيادي: والأصح على الأول أن حولها أي النتاج حول الأصل، والثاني لا بل تفرد بحول من انفصال الولد وظهور الثمار، وإذا قلنا: النتاج ليس مال التجارة ونقصت قيمة الأم بالولادة جبر نقصها من قيمة النتاج قاله المصنف.

(والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة)؛ لأنها متعلق الزكاة بالإتفاق^(١)، فالأولى أن يجعل محل الإخراج أيضاً.

وعن القديم قول: أنه يخرج ربع عشر ما في يده؛ لأنه الذي يملكه والقيمة تقدير^(٢). ثم قيل: هذا القول ترخيص لإخراج العين بإعتبار القيمة ولو أخرج ربع العشر من القيمة جاز، وقيل: لا، بل في القديم قولان: أحدهما: تعين العين، والثاني: التخيير بين العين والقيمة. وهذا أصح الطريقتين. فإذا حصل في المسألة ثلاثة أقوال: أصحها: تعيين القيمة^(٣)، والثاني: تعين العين، والثالث: التخيير بينهما^(٤).

ونوضح لك الخلاف بصورة: فإذا ملك مائة درهم فاشترى بها مائتي قفيز^(٥) من الحنطة، فحال الحول وهي تساوي مائتين، وقلنا: إن النصاب لا يعتبر إلا في آخر الحول، فعلى الأصح: يخرج خمسة دراهم، وعلى الثاني: ^(٦) خمسة أقدرة، وعلى الثالث: يتخير بينهما^(٧).

ولو أخر إخراج الزكاة حتى تراجع السوق [و] نقصت القيمة نظر: إن كان ذلك قبل إمكان الأداء وقلنا: الإمكان شرط الوجوب فتسقط الزكاة. وإن قلنا: شرط الضمان [و] عادت القيمة إلى مائة، فعلى الأصح^(٨) يخرج درهمن ونصفاً.

(١) تحفة المحتاج (١/٦٥٣).

(٢) النجم الوهاج (٣/٢١٧).

(٣) قال العمراني: قال المحامي: وهو الصحيح أنها مال وجبت فيها الزكاة، فتحتم الإخراج منها كالدراهم والدنانير. وقال النووي: وهو المشهور الجديد. البيان (٣/٣٢٥)، وروضة الطالبين (٢٩٨).

(٤) وهو قول ابن سريج. العزيز (٣/١١٦)، ومغني المحتاج (١/٥٩٠).

(٥) القفيز: مكيال استعمل في أنحاء العالم، وعلى تقدير الاصطخري وغيره يزن ستة عشر رطلاً وتبادل (٥،٦) كيلوغراماً، وسعته كيلاً تعادل (٤٤، ٨) في شيراز. ينظر: البيان (٣/٣٢٥).

(٦) إن قلنا يجب إخراج العرض.

(٧) العزيز (٣/١١٥)، وينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/٣٢٦).

(٨) وهو القول الأول وهي تعين القيمة.

وعلى الثاني: يخرج خمسة أقدرة، وعلى الثالث: يتخير بينهما.

وإن كان بعد الإمكان، فعلى الأصح: يخرج خمسة دراهم؛ لأن النقصان من ضمانه.

وعلى الثاني: يخرج خمسة أقدرة ولا يضمن نقصان القيمة مع بقاء العين كالفاسب.

وعلى الثالث: يتخير بينهما.

ولو أتلّف الخطة بعد وجوب الزكاة وقيمتها مائتا درهم، ثم ارتفعت قيمتها

فصارت أربعمائة، فعلى الأصح يخرج خمسة دراهم؛ فإنها القيمة يوم الإتلّف.

وعلى الثاني: يخرج خمسة أقدرة قيمتها عشرة [دراهم].

وعلى الثالث: يتخير بينهما^(١).

(والتقويم بالنقد الذي ملكه به إن ملكه بأحد النقيدين وكان نصاباً) كما لو اشترى بياضي

درهم أو عشرين ديناراً فيقوم بذلك في آخر الحول إذ حوله مبني على حول ذلك النقد،

والزكاة متعلقة به، فكان أولى من غيره، فإن بلغ نصاباً [بذلك] النقد أخرج الزكاة وإلا

فلا، وإن كان الثاني غالب نقد البلد ويبلغ به نصاباً، بل لو اشترى بياضي درهم عرضاً

وباعه بعشرين ديناراً، وقصد التجارة مستمرّ فتمّ الحول والدنانير في يده ولا يبلغ قيمتها

مائتي درهم، فلا زكاة فيها، وهذه المسألة مما يمتحن به الطلبة^(٢). هذا ظاهر المذهب^(٣).

وعن صاحب التقريب حكاية قول: أن التقويم يقع [بالنقد] الغالب أبداً، ومنه يخرج

الواجب سواء كان رأس المال نقداً أو غيره لأنه أرفق بالمستحقين لسهولة التعامل به^(٤).

(وكذا إن لم يكن) النقد الذي ملك به (نصاباً في أصح الوجهين)؛ لأنه أصل المال

وأقرب إليه من نقد البلد^(٥).

(١) هذه الامثلة موجودة في العزيز (٣/١١٥-١١٦)، والروضة (٢٩٨)، والمجموع (٧/١٥٠-١٥١).

(٢) هذه العبارة للمصنف تدل على مدى اهتمام العلماء وخاصة علماء مذهب الإمام الشافعي بالمسائل العلمية، ومدى اهتمامهم بطلبة العلم حيث كانوا يمتحنونهم رجاء التعليم والتشويق.

(٣) العزيز (٣/١١٦).

(٤) العزيز (٣/١١٧)، والمجموع (٧/١٤٦)، وينظر: نهاية المطلب (٣/٣٠٣)، والروضة (٢٩٨).

(٥) وبه قال ابن أبي هريرة. العزيز (٣/١١٧).

والثاني: أنه يقوم بنقد البلد؛ لأنه المتعارف، مع أنّ الذي اشترى به ليس بنصاب ولا زكاة فيه، فأشبهه ما لو اشترى بعرض.

ومحل الوجهين: ما إذا لم يكن من جنس النقد الذي ملك به ما يتم به النصاب، فإن ملك كما إذا اشترى بمائة درهم عرضاً للتجارة وهو يملك مائة أخرى، فلا خلاف في أن التقويم بجنس ما ملك به؛ لأنه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول، فابتداء الحول من يوم ملك الدراهم. هكذا ذكره المصنف في العزيز والنووي في الروضة، لكن يجري فيه القول الذي حكاه صاحب التقریب^(١).

(وإن ملكه بعرض فيقوم بغالب نقد البلد من الدنانير والدراهم)؛ لأنه لما تعذر التقويم بالأصل رجع إلى المتعارف بين الناس، وهو نقد البلد؛ جرياً على قاعدة التقويمات^(٢)، كما في الإلتلاف ونحوه فإن بلغ به نصاباً أخرج زكاته وإلا فلا شيء عليه.

وإن كان يبلغ بغيره نصاباً وكذلك الحكم لو لم يعرف المالك ما اشترى به أو ملك العرض بسبب نكاح أو خلع أو صلح عن دم، فإن حال الحول في موضع لا نقد فيه، كالذي يتعامل فيه بالكرياس ونحوه من العروض، فالاعتبار بأقرب البلد إليهم.

(فإن غلب النقدان جميعاً وبلغ بأحدهما نصاباً قوم به)؛ لأن كل واحد من النقيدين يقع غالباً دون مغلوب، فأشبهه ما لو لم يغلب إلا المقوم به^(٣).

وحكى ابن الرفعة وجهاً: أنه لا زكاة؛ إذ لو كان الآخر غالباً لم يبلغ نصاباً، والأصل براءة الذمة^(٤).

(وإن بلغ بهما) جميعاً (قوم بما هو الأنفع للمساكين في أولى الوجهين) كما يؤخذ الأغبط في إجماع الحقائق وبنات اللبون، وإليه يميل كلام الإمام والبعوي، واختاره طائفة من المتأخرين؛ تبعاً للكتاب^(٥).

(وفي الثاني: يتخير المالك) بينهما؛ كما يتخير معطي الجبران في تعيين الشاتين والدراهم.

(١) العزيز (١١٧/٣)، وروضة الطالبين (٢٩٨)، والمجموع (١٤٦/٧).

(٢) العزيز (١١٨/٣).

(٣) روضة الطالبين (٢٩٩).

(٤) كفاية النية في شرح التنبيه (٤٥٦/٥)، والنجم الوهاج (٢١٨/٣)، والعزيز (١١٨/٣).

(٥) نهاية المطلب (٢٩٧/٣)، والعزيز (١١٨/٣).

هذا ما أورده العراقيون ورجحه القاضي الروياني وصحّحه النووي في الروضة؛ تبعاً لهم، وكلام المصنف في العزيز يقتضي ترجيحه، ولم يرجح شيئاً في الصغير^(١).

قال الإسنوي في المهمات: والفتوى عليه^(٢).

وفي المسألة وجهان آخران:

أحدهما: يتعين التقويم بالدراهم؛ لأنها أرفق وأصلح لشري المحقرات، وهو اختيار أبي علي ابن أبي هريرة^(٣).

والثاني: أنه يعتبر بالنقد الغالب في أقرب البلاد إليه؛ لإستوائهما في ذلك البلد، فصار كما لو لم يكن فيه نقد^(٤).

(وإن ملكه بنقد وعرض) كما لو اشترى بمائة درهم وعرض قنية (فما يقابل النقد فيقوم بالنقد) الذي ملك به (والباقي يقوم بالنقد الغالب)، سواء الذي ملك به أو غيره، جرياً للحكم على ما لو انفرد^(٥) فلو كان النقد دون النصاب عاد الوجهان المازان^(٦) فيما إذا ملك بنقد دون النصاب.

وكما يجري التقسيط عند اختلاف الجنس يجري عند اختلاف الصفة، حتى لو اشترى بنصاب من الدنانير بعضها صحاح وبعضها مكسر وبينهما تفاوت، يقوم ما يخصّ الصّحاح بالصّحاح، وما يخصّ المكسرّ بالمكسر^(٧).

(وتجب فطرة عبيد التجارة مع زكاة التجارة) خلافاً لمن قال: إنها لا يجتمعان^(٨).

(١) العزيز (١١٨/٣)، والروضة (٢٩٩)، والمجموع (١٤٨/٧)، والنجم الوهاج (٢١٨/٣ - ٢١٩).

(٢) المهمات (٦٤٦/٣)، والبيان (٣٢٠/٣)، وأسنى المطالب (٤٧٨/٢).

(٣) واحتج ابن أبي هريرة بأن الدراهم ثبتت زكاتها بالنصوص المتواترة بخلاف الذهب، قال القاضي أبو الطيب: هذا الاستدلال باطل، لأن زكاة الذهب ثابتة بالاجماع فلا فرق بينها. المجموع: (١٤٨/٧)، والعزيز (١١٨/٣).

(٤) ينظر: نهاية المطلب (٢٩٧/٣)، والبيان (٣٢٠/٣)، والنجم الوهاج (٣١٩/٣).

(٥) النجم الوهاج (٢١٩/٣).

(٦) الأصح منها: يقوم برأس ماله والثاني: بغالب نقد البلد. المجموع (١٤٨/٧).

(٧) العزيز (١١٩/٣)، وروضة الطالبين (٢٩٩)، والمجموع (١٤٨/٧).

(٨) وهو قول إمام أبو حنيفة حيث قال: لا يجتمعان كما لا يجمع بين الخراج والزكاة، فتجب زكاة التجارة وتسقط زكاة الفطر. الحاوي الكبير (٣١٥/٤)، وينظر: العزيز (١٢٠/٣)، والنجم الوهاج (٢١٩/٣).

لنا: أنها حقان يجبان بسببين مختلفين كالجزاء مع القيمة في الصيد المملوك، وكالكفارة والقيمة في العبد المقتول^(١).

(ولو كان مأل التجارة سائمة لم تجتمع زكاة العين والتجارة) بالإتفاق^(٢)، وإن كان القياس يقتضي إجتماعهما؛ لاختلافهما بحسب المتعلق والواجب (ولكن إن كُمل نصاب إحدى الزكاتين دون الأخرى) كما إذا كان مال التجارة أربعين من الغنم السائمة وقيمتها دون المائتين عند تمام الحول، أو كان دون أربعين وبلغت قيمتها مائتين عند تمام الحول (فالواجب تلك الزكاة)؛ لانفراد سببها من غير معارض. وتعبيره بالسائمة مثال، وإلا فكل ما تجب الزكاة في عينه كالزروع والشمار يجيء فيه ما يجيء في السائمة.

(وإن كُمل نصابهما): بأن كانت أربعين وقيمتها مائتان (فالْمَقْدَمُ زكاة العين على الجديد)؛ لأنها أقوى من جهة أنها متفقٌ عليها^(٣)، وفي زكاة التجارة نزاع بعض أهل الظاهر^(٤)، ولهذا لا يكفر جاحده، بخلاف زكاة [العين]^(٥).

والقديم: أن المَقْدَمُ زكاة التجارة؛ لأنها أنفع للمساكين من حيث إنها تعمُ وتشمل أصناف المال، ويزيد بزيادة القيمة^(٦).

فإن قلنا بالجديد: أخرج السنن الواجبة ويضمُ السَّخَالُ^(٧) إلى الأمهات^(٨).

(١) المجموع (١٣٥/٧)، والروضة (٢٩٩-٣٠٠)، ومغني المحتاج (٥٩٠/١)، والتحفة (٦٥٤/١).

(٢) الحاوي الكبير (٣١٧/٤)، والمجموع (١٣١/٧).

(٣) وبه قال مالك: ينظر: العزيز (١٢٠/٣)، والمجموع (١٣١/٧)، والنجم الوهاج (٢١٩/٣).

(٤) عن داود وغيره من أهل الظاهر، وقال ربيعة ومالك: لا زكاة في عروض التجارة ما لم تنض وتصور دراهم أو دنائير. المجموع (١٢٦/٧).

(٥) الحاوي الكبير (٣١٧/٤).

(٦) وبه قال الإمامان أبو حنيفة وأحمد. ينظر: العزيز (١٢٠/٢).

(٧) السخلة لولد الغنم من الضأن والمعز ساعة وضعه ذكراً كان أو أنثى. لسان العرب: (٣٣٢/١١)، وغتار الصحاح (٢٩٠) (سخل).

(٨) دليل العين أقوى، ودليل التجارة أنفع للمساكين؛ لأنه لا وقص فيها. المجموع (١٣١/٧)، وينظر: مغني المحتاج (٥٩١/١).

وإن قلنا بالقديم: فقد قال البغوي: يقوم مع [درّها] ونسلها وصوفها وما اتُّخذ من لبنها^(١). ولو اشترى نصاباً من السائمة للتجارة ثم اشترى بها عرضاً بعد ستة أشهر مثلاً، فعلى الجديد ينقطع الحول ويبدأ حول زكاة التجارة من يوم شري العرض، وعلى القديم: لا ينقطع الحول^(٢).

(وعلى هذا فلو تقدم حول التجارة بأن اشترى بهال التجارة بعد ستة أشهر نصاباً من السائمة فوجهان) في أنه هل يبطل حكم الأول؟، أو يتفرد كل بحكمه؟

أظهرهما: أنه يجب عند تمام حول التجارة زكاة التجارة؛ لأن الموجب قد وجد، ولا معارض^(٣) مع أنه يلزم حطُّ بعض حولها لو لم نوجب ذلك ويتعرض حول التجارة بالإخراج، ثم يستفتح الحول لزكاة العين من منقرض حول التجارة؛ لأن التفرغ إنما هو على تقديم زكاة العين، وإثبات تركناه [في الحول الأول] لعارض، وتجب زكاة العين في سائر الأحوال^(٤) بلا مانع.

والثاني: ^(٥) أن الشري يبطل ما سبق من حول التجارة ويوجب زكاة العين عند تمام حولها؛ لأنها الأقوى فيرفع حكم التقدم^(٦).

وفي المسألة وجه ثالث: وهو أن يبنى حول السائمة على حول التجارة كعكسه^(٧).

وأما إذا قدّمنا زكاة التجارة زكاها في آخر حولها جزماً.

وإثباتا اقتصر على تقديم حول التجارة في التفرغ؛ لأنه لا يتصور تقديم زكاة العين؛ إذ حوله ينقطع بالمبادلة البتة، كما نبه عليه المصنف في العزيز^(٨)، وهو غير مجرى على

(١) التهذيب (٣/ ١١٠)، وينظر: العزيز (٣/ ١٢٠).

(٢) العزيز (٣/ ١٢١)، والمجموع (٧/ ١٣٢).

(٣) المجموع (٧/ ١٣٣)، والحاوي الكبير (٤/ ٣١٨)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٢٠).

(٤) ينظر: العزيز (٣/ ١٢٢).

(٥) وهو قول، قال القاضي أبو حامد وصحّحه البغوي والرافعي وآخرون وهو ظاهر نص الشافعي رحمته الله.

(٦) المجموع (٧/ ١٣٣)، وينظر: الحاوي الكبير (٤/ ٣١٨)، والعزيز (٣/ ١٢١).

(٧) المجموع (٧/ ١٣٣)، وينظر: النجم الوهاج (٣/ ٢٢٠).

(٨) النجم الوهاج (٣/ ٢٢٠).

(٩) العزيز (٣/ ١٢١).

إطلاقه، بل مخصوص بالسائمة؛ لأنه [لا يتصور] تقديم زكاة العين في الثمار والزروع.
مثاله: اشترى حديقة مثمرة وبدأ الصلاح^(١) عنده قبل تمام حول التجارة، أو اشترى
أرضاً للتجارة وزرعها ببذر القنية واشتدت الحبوب قبل تمام حول التجارة.
ففي الصورة الأولى^(٢) أخرج العُشر من الثمار؛ تفريراً على الجديد.

وهل يسقط به زكاة التجارة عن قيمة النخيل؟ فيه وجهان:
أحدهما: نعم؛ لأنّ المقصود من النخيل الثمار وقد أخذنا زكاتها.
وأصحهما: لا؛ لأنّه ليس في النخيل زكاة العين،^(٣) وزكاة التجارة لا تسقط بزكاة
العين عند اختلاف جهتي المخرج.

ولو كان بدل [الحديقة] أرضاً مزروعاً ببذر البائع، وقلنا: يجوز بيع الزرع والأرض
وأدرك قبل حول التجارة، فالحكم في سقوط زكاة التبن بعشر الزرع الوجهان؛ قياساً
للتبن على النخيل.

وفي أرض الحديقة وأرض الزرع طريقتان:

أحدهما: أنّ في زكاة التجارة في قيمتهما الوجهين في النخيل والتبن^(٤).

والثاني: القطع بالوجوب، والفرق بعد الأراضي عن التبنية؛ فإن الثمار والحبوب
خارجة عن عين الشجرة والتبن، وليست بخارجة عن عين الأرض، بل هما أودعا في
عين الأرض^(٥).

وفي الصورة الثانية^(٦) العُشر لا يُسقط زكاة التجارة عن الأرض بلا خلاف^(٧)؛ لأنّ

(١) أي بدأ صلاح الحديقة المثمرة.

(٢) والصورة الأولى: وهو ما اشترى حديقة مثمرة وبدأ الصلاح عنده قبل تمام حول التجارة.

(٣) وهذا الوجه مروى عن: ابن سريج وأبي إسحاق. العزيز (٣/١٢٣)، وينظر: التهذيب (٣/١١٠).

(٤) وهو أصحهما وبه قطع الجمهور. المجموع (٧/١٣٤).

(٥) العزيز (٣/١٢٣)، وروضة الطالين (٢/٢٧٩).

(٦) وهو ما اشترى أرضاً للتجارة وزرعها ببذر القنية، واشتدت الحبوب قبل تمام حول التجارة.

(٧) روضة الطالين (٣٠١).

التَّجَارَةُ لَمْ تُوجَدْ فِي مُتَعَلِّقِ الْعُشْرِ حَتَّى يُسْتَبَعَ غَيْرُهُ. ^(١)

(وإذا قلنا: إنَّ العاملَ في مال القراض لا يملك الربح بالظهور) وإنما يملك بالقسمة وهو الأصح عند الأكثرين ^(٢) كما يأتي بشرحه إن شاء الله تعالى (فزكاة رأس المال والربح جميعاً على المالك)؛ لأن الجميع ملك له، ولم يتعارض مانع من الوجوب، هذا إطلاق الجمهور في هذا القول.

ورأى الإمام: تخريج الوجوب في نصيب العامل على الخلاف في المغصوب والمجحود والأملك الضعيفة؛ لتأكد حق العامل في حصته، وتعدّر إبطاله على المالك ^(٣)، ونعم التخريج هذا ^(٤).

ولا يخفى عليك أن حول الربح مبني على حول الأصل إلا إذا ردّ إلى النضوض، ففيه الخلاف المارّ ^(٥).

ثم إن خرّج الزكاة من مالٍ آخر فذاك، وإن أخرجها من هذا المال ففي حكم المخرج وجهان، أشار إليهما بقوله:

(وإن أخرجها من مال القراض فأظهر الوجهين أنها محسوبة من الربح) بمعنى أنه يجوز من الربح ليستحق العامل ما يستحقه لو لم تخرجه [كالمؤن] المتوجهة إلى المال من أجرة الدلال أو الكيال، وكأرش جنابات العبيد وفطرتهم، ويجكى هذا عن نصّه في الأم ^(٦).

والثاني: أنها كطائفة من المال يستردها المالك؛ لأنها مصروفة إلى حقّ لزمه، فعلى هذا يكون المخرج من رأس المال والربح جميعاً، على ما يقتضيه التقسيط، كأن كان رأس المال مائتين، والربح مائة فيكون ثلثا المخرج من رأس المال وثلث من الربح، فلا يلزم على العامل الأجير حصة الربح.

(١) ينظر: الوسيط (٢/٤٨٨)، والوجيز (١/٩٦)، والعزیز ط العلمية (٣/١٢٢).

(٢) ينظر: عجالة المحتاج (١/٤٩٤).

(٣) نهاية المطلب (٣/٣٢٣)، وينظر: الحاوي الكبير (٤/٣٢٠-٣٢١)، والبيان (٣/٣٢٨).

(٤) والمذهب ما قاله الجمهور والأصحاب. المجموع (٧/١٥٢).

(٥) وهو قوله: وإن كمل نصابها بأن كانت أربعين وقيمتها مائتان فالقدم زكاة العين على الجديد.

(٦) الأم (٢/٤٩)، وقال الرافعي: هذا قول الأكثرين. العزیز (٣/١٢٥).

وعن الروياني وجه ثالث: أنها محسوبة من رأس المال خاصة؛ لأن الواجب إنما لزم المالك خاصة^(١)، وعن البغوي: أن الوجهين في الكتاب^(٢) مبنيان على أن الزكاة تتعلق بالعين أو بالذمة: إن قلنا بالأول فهو كالمؤمن، وإلا فكالاسترداد^(٣).

وحاول الإمام نقض هذا الترتيب فقال: إن قلنا بتعلقها بالعين فكالْمُؤْن بلا خلاف، وإلا ففيه الخلاف^(٤). وإطلاق المصنف يقتضي طرد الوجهين مطلقاً.

(وإن قلنا: إنّ العامل يملك الربح بالظهور فعلى المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح)؛ لأن ملكه مستقرٌّ على ذلك بلا مانع.

(والأظهر) من الطريقين^(٥) (أنه يجب على العامل أيضاً زكاة حصته من الربح)؛ لأنه يتوصل إلى حقه متى شاء [بالإستقسام]، فأشبه الدَّيْنَ الحَالَّ على ملىء^(٦).

والطريق الثاني: أنه على القولين في المغصوب ونظائره؛ لأنه غير متمكن من التصرف على حسب أنه مشيئته.

والطريق الثالث: القطع بالمنع، وهو طريق القفال؛ لأن ملكه غير مستقر؛ من حيث أنّه وقاية لرأس المال عن الخسران، فأشبه مال المكاتب^(٧).

التفريع: إن قلنا بالوجوب فالكلام في أمور:

أحدها: أن حول نصيب العامل هل هو حول رأس المال؟ فيه وجهان:

أحدهما: نعم، كنصيب المالك؛ لأنها مستفيدان من رأس المال^(٨).

وأصحهما: لا؛ لأنه في حقه أصل واقع في مقابلة عمله، وملك الغير لا يضم إلى ملك الغير.

(١) العزيز (٣/١٢٥)، وروضة الطالبين (١/٣٠١).

(٢) ينظر: التهذيب للبغوي (٣/١١٢)، والوسيط للغزالي (٢/٤٨٩).

(٣) نقل النووي هذا الخلاف عن الخراسانيين. المجموع (٧/١٥٣) والروضة (٢/٢٨١).

(٤) نهاية المطلب (٣/٣٢٢).

(٥) وهو قول جمهور العراقيين وصاحب التقریب والصیدلانی وغيرهم وهو الأصح عند النووي. العزيز

(٣/١٢٦)، والمجموع (٧/١٥٣).

(٦) المليء: واجد المال أو كثيره. تاج العروس (١/٤٣٨).

(٧) وضَعَفَ إمام الحرمين قول القفال. نهاية المطلب (٣/٣٢٣).

(٨) قال الغزالي: وقيل إنه يجب بحول الأصل ونقله النووي عنه، ثم صرح بتغليب رأيه. ينظر: الوسيط: (٢/٤٨٩).

وعلى هذا فمتى ابتداء الحول؟ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: من يوم القسمة؛ لأنه حينئذ يستقر.

والثاني: من يوم تقويم المال على المالك لأخذ الزكاة؛ لأنه يومئذ يتحقق.

والثالث: -وهو الأصح المنصوص-: من الظهور؛ لثبوت ملكه من يومئذ^(١).

الأمر الثاني: إذا تمَّ حوِّله ونصيبه لا يبلغ نصاباً [ومجموع] المال نصاباً: فإن قلنا: بتأثير الخلطة في النقدين فعليه الزكاة، وإلا فلا، إلا أن يكون من جنسه ما يتمُّ به النصاب.

ولا يخفى عليك أن هذا إذا لم تجعل ابتداء الحول من يوم القسمة، وإلا فيسقط النظر إلى قول الخلطة^(٢).

الأمر الثالث: أنه لا يلزم إخراج الزكاة قبل القسمة؛ لأنه لا يعلم سلامة نصيبه إلا بالمقاسمة، وحينئذ يزكيه لما مضى كالدين إذا استوفاه^(٣).

الأمر الرابع: إن إخراج الزكاة من موضع آخر فذاك، وإن أراد إخراجها من مال القراض فهل يستقل به أم للمالك منعه؟ فيه وجهان: أصحهما: الأول، وأعزاه الروياني إلى النص^(٤).

ووجه مقابله: أن الربح لوقاية رأس المال عن الخسران، فللمالك أن يمنعه من التصرف فيه حتى يسلم إليه رأس المال^(٥).

تكملة: يجوز للتاجر بيع مال التجارة بعد تمام الحول ووجوب الزكاة، ولا يخرج على بيع سائر الأموال بعد وجوب الزكاة فيها؛ لأن متعلق هذه الزكاة المالية والقيمة، وهي لا تفوت بالبيع سواء قصد التجارة أو القنية.

(١) العزيز (١٢٦/٣)، والمجموع (١٥٤/٧).

(٢) البيان (٣/٣٣٠-٣٣١)، والعزيز (١٢٦/٣)، والمجموع (١٥٤/٧)، والروضة (٣٠١-٣٠٢).

(٣) ينظر: العزيز (١٢٦/٣)، وروضة الطالبين (٢/٢٨١).

(٤) بحر المذهب للروياني (٣/١٦٤).

(٥) ولم يورد الصيدلاني غير هذا الوجه. العزيز (١١٢٦/٣).

ولو عتق عبيد التجارة أو وهب مال التجارة فحكمه حكم ما لو باع المواشي بعد وجوب الزكاة فيها؛ لأن الإعتاق والهبة ييطان متعلق زكاة التجارة، كما أن البيع يبطل زكاة العين. ولو باع مال التجارة بمحابة^(١) فقدّر المحابة كالموهوب^(٢).

زكاة الفطر

(النوع الثاني زكاة الرؤوس: وهي زكاة الفطرة) سميت بذلك؛ لأن وجوبها يدخل بإباحة الفطر.

وقيل: لأنها في مقابلة الفطرة، وهي الخلقة^(٣).

ويقال للمخرج: فطرة بكسر الفاء، ويحكي ابن أبي الدم^(٤) ضمّها^(٥).

وهي لفظة مولدة من اصطلاح الفقهاء^(٦).

والأصل في وجوبها ما روي في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: «قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(٧).

قال المحدثون: و"على" في قوله: "على كل... الخ" بمعنى "عن"؛ إذ العبد لا يطالب

(١) حباؤه، محاباة، وجباؤه - بالكسر -: ساعمه، وتَصَرَّه واختَصَّه ومالٌ إليه.. المصباح المنير (٦٠)، (حبا).

(٢) فإن لم تصحح الهبة وجب أن تبطل في ذلك القدر ويخرج في الباقي علي تفريق الصفقة. العزيز (١١٩/٣)، والمجموع (١٥٦/٧).

(٣) الفطرة: الخلقة التي يخلق عليها المولود في بطن أمه. لسان العرب (٥٦/٥)، والعين (٤١٨/٧).

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم القاضي شهاب الدين الحموي الشافعي المعروف بابن أبي الدم قاضي حماة، رحل وسمع ببغداد، وحدث بحياة والقاهرة وحلب. من مصنفاته: التاريخ الكبير المظفري، والفرق الإسلامية، توفي سنة (٦٤٢هـ). ينظر: الوافي بالوفيات (٢/٢٣٢)، وسير أعلام (١٢٦/٢٣)، والنجوم الزاهرة (٦/٣٥٤)، وشذرات الذهب (٥/٢٢٤).

(٥) كفاية النية (٣/٦).

(٦) ينظر: المبدع شرح المقنع (٢/٣٤٩)، ومغني المحتاج (١/٥٩٢).

(٧) صحيح البخاري، رقم (١٥٠٣)، وصحيح مسلم، رقم (٩٨٤).

بالإخراج^(١)، مع أنه يؤدي إلى التكرار لو [أبقى] على معناها؛ لتقدم قوله: "على الناس"، وهذا معهود في العربية؛ قال الشاعر:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا^(٢)

ونقل ابن المنذر وأبو عبد الله البيهقي^(٣): الإجماع على وجوبها^(٤).

وبه يرد ما ذهب إليه أبو الحسين بن اللبان^(٥) من أصحابنا: أنها ليست بواجبة^(٦).

وقال ابن الجراح^(٧): شرعت زكاة الفطرة في آخر رمضان؛ جبراً لما يقع في رمضان من

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطلال (٥٦٣/٣)، والنجم الوهاج (٢٢٢/٣).

(٢) وهو من شعر القحيف العقيلي كما قال البكري في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري (٣٦٩/١)، والقحيف: شاعر إسلامي عدّه الجمحي في الطبقة العاشرة. ينظر: طبقات ابن سلام (٥٩٢-٥٩٩)، والبيت من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري، ذكره صاحب الكامل (١٤١/٢)، وهو شاهد على ورود (على) بمعنى (عن). مجمع الأمثال للنيسابوري (٧٨/١).

(٣) أبو عبد الله البيهقي هو نجل البيهقي الكبير، وما نقله موجود في كتاب والده السنن الكبرى، ولم أحصل على مؤلفات أبي عبد الله، كان قاضي خسرو جرد. من شيوخه والده وأبو المظفر السمعاني، توفي سنة ست وثلاثين وخمسة بخرس وجرّد. ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (١٥٩/٤)، رقم (١٢٨)، والتجوير في المعجم الكبير لأبي سعد نجل أبي المظفر السمعاني (٢٢٢/١)، رقم (١٢٨).

(٤) ينظر: الإجماع لابن المنذر (٤٦/١)، رقم (١٠٦). ولا يقدح في الإجماع أن إبراهيم بن عليه وأبا بكر بن كيسان الأصم قالوا: إن وجوبها نسخ واستدل لهما بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله» ففي إسناده راو مجهول، وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ، لأن نزول فرضي لا يوجب سقوط فرض آخر. فتح الباري: (٣٦٨/٣).

(٥) محمد بن عبد الله بن الحسن، أبو الحسين بن اللبان البصري، سمع الحديث وكان ابن اللبان إماماً في الفقه والفرائض، صنف فيها كتباً ليس لأحد مثلها، أخذ عنه أئمة وعلماء، توفي سنة: (٤٠٢هـ). ينظر: تاريخ بغداد ٥/٤٧٢، وسير أعلام النبلاء (٢١٨/١٧)، وطبقات الشافعية للسبكي (١٥٤/٤)، وطبقات الشافعية للمصنف (١١٩)، وشذرات الذهب (١٦٤/٣).

(٦) البيان (٣٥٠/٣)، والعزير (١٤٤/٣)، وروضة الطالبين (٣٠٦)، وشرح صحيح مسلم (٤٩/٧).

(٧) وكيع بن الجراح بن عدى بن فرس أبو سفيان الرؤاسي من قيس عيلان، وهو من الطبقة الثانية حافظ للحديث ثبت، كان محدث العراق في عصره، ولد بالكوفة، وأبوه ناظر على بيت المال فيها. وتفقه وحفظ الحديث، أراد الرشيد أن يوليه قضاء الكوفة فامتنع ورعاً، وكان يصوم الدهر، ومن مصنفاته: تفسير القرآن، والسنن والمعرفة والتاريخ والزهد، توفي: (١٩٧هـ). ينظر: الجرح والتعديل (٢١٩/١)، وحلية الأولياء (٣٦٩/٨)، وتاريخ بغداد (٤٦٦/١٣)، وسير أعلام: (١٤٠/٩)، وشذرات (٣٤٩/١).

نقصان، كسجدي السهو للصلاة، إلا أنها واجبة^(١)، وعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه ^(٢) أن النبي ﷺ قال: «شهر رمضان معلق بين السماء والأرض لا يرفع إلا بزكاة الفطر»^(٣).
 (وتجب بغروب الشمس ليلة العيد في أصح الأقوال)^(٤)؛ لأنها وجبت لطهرة الصائم عن اللغو والرفث^(٥) كما رواه ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ ^(٦)، فكانت عند تمام صومه، ولأنها أضيفت إلى الفطر، والفطر إنما يب ﷻ اح بغروب الشمس ليلة العيد.
 والثاني: أنها تجب بطلوع الفجر يوم العيد؛ لأنها قريبة متعلقة بالعيد، فلا يتقدم وقتها على يوم العيد^(٧).

ووجه ضعفه لا يخفى على من له أدنى تأمل، وذا القول قديم في الأمالي.

(١) النجم الوهاج (٢٢٣/٣)، ونخبة المحتاج (٦٥٦/١).

(٢) جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك بن نصر بن ثعلبة بن حشم بن عوف، الأمير النبيل الجميل. أبو عمرو - وقيل: أبو عبد الله - البجلي القسري، من أعيان الصحابة رضي الله عنه. بايع النبي ﷺ على النصح لكل مسلم. لم يزل جرير معتزلاً لعلي ومعاوية بالجزيرة ونواحيها، حتى توفي بالشرأة في ولاية الضحاك بن قيس على الكوفة سنة (٥٤ هـ). ينظر: أسد الغابة (٣٣٣/١)، وتهذيب التهذيب: (٧٣ - ٧٥)، وسير أعلام النبلاء (٥٣٦/٢)، وشذرات الذهب (٥٧/١ و ٥٨).

(٣) أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (٤٩٩/٢)، برقم (٨٢٤)، وقال: لا يصح، فيه محمد بن عبيد مجهول، وقال المناوي (٦٥٠/١): فيه ضعف. وقال السيوطي أخرجه الديلمي (٢٣٥/١)، رقم (٩٠١)، وقال أيضاً أخرجه أبو حفص بن شاهين في فضائل رمضان عن جرير مرفوعاً ثم نقل عن ابن شاهين: أنه حديث غريب جيد الإسناد، ونقل الدميري عن شيخ أبي الفرج الجوزي وهو الشيخ الحافظ أبو الفضل بن ناصر: «هذا حديث حسن عال غريب عن معتمر بن سليمان». ينظر: النجم الوهاج (٢٢٣/٣).

(٤) وهو الأصح وهو القول الجديد، وبه قال إسحاق وأحمد ورواية عن مالك. العزيز (١٤٤/٣)، المجموع (٢١٣/٧)، والوسيط (٤٩٧/٢).

(٥) الرّفث: الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته من التقبيل والمغازلة ونحوهما مما يكون في حالة الجماع، وهو أيضاً: الفحش من القول. وأيضاً: النكاح. ينظر: المصباح المنير (١٢٢/١) (رفث)، ولسان العرب (١٥٣/٣)، وتاج العروس (٢٦٣/٥).

(٦) الحديث: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ»، رواه أبو داود في سننه، رقم (١٦٠٩)، وابن ماجه في سننه، رقم (١٨٢٧)، وذكر النووي الحديث إلى... (للمساكين) وقال: إسناده حسن. المجموع (٢١٠/٧).

(٧) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وأبي ثور وداود ورواية عن مالك. الوسيط (٤٩٧/٢)، والبيان (٣٦٥/٣)، والنجم الوهاج (٣٢٣/٣).

والثالث: أنها تجب بمجموع الوقتين لتعلقها بالفطر والعيد جميعاً، وهذا القول كما قاله الصيدلاني غرّج، خرّجه ابن القاصّ في التلخيص، واستنكره الأصحاب^(١).

(حتى لو مات له ولدٌ بعد الغروب وجبت فطرته)؛ لتأخر الموت عن وقت الوجوب، تفرّيعاً على الجديد، ولا تجب على القديم والمخرّج^(٢).

(ولو وُلِدَ له في ليلة العيد ولدٌ لم تجب فطرته)؛ لتأخر الولادة عن وقت الوجوب، وتجب على القديم دون المخرّج؛ لعدم أحد الوقتين.

وكذا الحكم لو نكح امرأة أو ملك عبداً أو أسلم عبده الكافر ليلة العيد لم تجب [فطرتهم] على الجديد.

فإن بقي المحل على صفة الوجوب إلى طلوع الفجر وجبت على القديم، دون المخرّج؛ لإنتفاء أحد الوقتين.

وإن لم يبق المحل إلى الطلوع بأن بانّت طلاق المرأة وارتدّ عبده لم تجب على الأقوال كلها^(٣).

ولو زال الملك عن العبد بعد الغروب وعاد قبل طلوع الفجر وجبت الفطرة على الجديد والقديم، وعلى المخرّج وجهان^(٤): الأصح: الوجوب أيضاً.

ولو باع بعد الغروب عبده واستمرّ البيع فالفطرة على البائع على الجديد، وعلى المشتري على القديم، وليس على أحدهما على المخرّج.

ولو مات مالك العبد ليلة العيد فالفطرة في تركته على الجديد، وعلى الوارث على القديم، ولا يجب أصلاً على المخرّج^(٥).

ولو مات المؤدّي عنه بعد الوجوب وقبل التمكن من الأداء ففي سقوطها وجهان:

(١) نهاية المطلب (٣/٣٢)، والعزیز (٣/١٤٥)، والمجموع (٧/٢١١)، ومغني المحتاج (١/٥٩٢).

(٢) والمقصود بالمخرّج هو القول الثالث لابن القاصّ المذكور. ينظر: المجموع (٧/٢١١).

(٣) للتوسع في المسألة ينظر: النجم الوهاج (٣/٢٢٢)، والفقه الإسلامي وأدلته (٣/٣٨٠).

(٤) نقله الراقعي عن صاحب النهاية. العزیز (٣/١٤٥)، وينظر: نهاية المطلب (٣/٣٨٢).

(٥) العزیز (٣/١٤٥).

أحدهما: يسقط كزكاة المال، وأصحهما: لا، ككفارة الظَّهَار إذا ماتت المرأة^(١).

وإذا باع عبداً بشرط الخيار ووقع وقت الوجوب في زمان الخيار: فإن قلنا: الملك فيه للبائع؛ فالفطرة عليه، وإن [أمضى] البيع، وإن قلنا: إنه للمشتري فعليه وإن فسخ، وإن توقفنا فعلى من ينتهي إليه الملك.

ووقوع وقت الوجوب في مجلس الخيار كوقوعه في زمن الخيار المشروط.

(ويستحب أن لا يؤخر أدائها عن صلاة العيد)؛ لما روي عن ابن عباس أنه قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات»، وعن ابن عمر أنه ﷺ «أمر أن يؤدي زكاة الفطر قبل أن يخرج الناس إلى الصلاة»^(٢).

قال الشيخ تقي الدين السبكي: ولو قتل بالوجوب لم يبعد؛ لظاهر الأمر^(٣).
وأما العلة من جهة المعنى؛ أنها تقدمت على الصلاة وقتاً، فتقدم أداء؛ تفضيلاً عن الحق الأسبق.

ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد، فلو أخر عصي وقضى؛ لفوات المعنى المأمور به من الشارع، وهو إغناء المساكين عن السؤال في يوم السرور^(٤).

ولإنما سمي إخراج الفطرة بعد يوم العيد قضاء؛ لأنها موقته بوقت محدود، ففعلها خارج الوقت كفعل الصلاة خارجه، بخلاف إخراج زكاة المال بعد تأخيرها عن

(١) المجموع (٢١٢/٧)، والروضة (٣٠٨)، ومغني المحتاج (٥٩٣/١)، ونهاية المحتاج (١٢٩/٩).

(٢) رواه البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ» البخاري، رقم (١٥٠٣)، ومسلم في صحيحه (٦٧٩/٢)، رقم (٩٨٦)، وابن خزيمة في صحيحه (٩٠/٤)، رقم (٢٤٢١).

(٣) النجم الوهاج (٢٢٤/٣)، وقد ذكر تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى: أن أباه الإمام تقي الدين السبكي - رحمه الله تعالى - كان له آراء خارج عن مذهب الشافعي ﷺ وإن كان ربما وافق قولاً ضعيفاً في مذهبه، أو وجهاً شاذاً، ومن ضمنها: ذكر هذا القول، وهو: أنه لو قيل بوجوب إخراج زكاة الفطر قبل الصلاة - صلاة العيد - لم يبعد. طبقات الشافعية الكبرى (٢٢٩/١٠).

(٤) تحفة المحتاج (٦٥٧/١).

التمكّن؛ فإنه يَأْثُم بتأخيرها، لكنها تكون أداءً؛ إذ لا تعلق لها بوقت.^(١)

[على من تجب زكاة الفطر؟]

(ويعتبر فيمن تجب عليه الفطرة الإسلام، فلا فطرة على الكافر عن نفسه ولا عن غيره) من الكفار بإجماع المسلمين^(٢)؛ لأنه ليس له أهلية التطهر^(٣)، ولا أهلية العبادة. وهذا في الكافر الأصلي، وأمّا المرتدّ فعلى أقوال في ملكه وزكاة ماله^(٤).

والمراد بعدم الوجوب على الكافر الأصلي عدم المطالبة بإخراجها.

وأما العقوبة في الآخرة فعلى الخلاف في أن الكافر هل هو مخاطب بالفروع.

وقال الشيخ تقي الدين: يحتمل أن لم يشملهم الخطاب بها وتكون خاصاً بالمسلمين؛ لقوله ﷺ: «على كل حرّ وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين»^(٥).

(إلا إذا كان له عبدٌ أو قريبٌ مسلمان، فتجب فطرتهما على الأظهر) من الوجهين، كما تجب عليه نفقتهما؛ بناءً على أن من وجبت فطرته على غيره وجبت عليه أولاً، ثم يتحمّلها عنه المؤدي^(٦).

والثاني: لا تجب؛ بناءً على أن الفطرة تجب على المؤدّي ابتداءً، والكافر ليس من أهل الوجوب^(٧).

(١) وقسم صاحب الإعانة وقت إعطاء الفطرة إلى خمسة أوقات: وقت جواز، ووقت وجوب، ووقت فضيلة، ووقت كراهة، ووقت حرمة. فوقت الجواز: أول الشهر. ووقت الوجوب: إذا غربت الشمس. ووقت الفضيلة: قبل الخروج إلى الصلاة. ووقت الكراهة: إذا أخرها عن صلاة العيد - إلا لعذر من انتظار قريب، أو أحوج. ووقت الحرمة: إذا أخرها عن يوم العيد بلا عذر. إعانة الطالبين (١٩٨/٢).

(٢) النجم الوهاج (٢٢٤/٣)، وتحفة المحتاج (٦٥٨/١).

(٣) وأيضاً بدليل قوله ﷺ في ماجاء في طرف الحديث: (طهارة للصائم) رواه أبو داود، رقم (١٦٠٩)، وابن ماجه، رقم (١٨٢٧) بإسناد صحيح، رواه الحاكم في المستدرك على شرط البخاري ووافقه الذهبي (٥٦٨/١)، رقم (١٤٨٨).

(٤) وفيها ثلاثة أقوال مبنية على بقاء ملكه: أحدها: يزول، فلا تجب زكاة ولا فطرة، والثاني: يبقى فيجبان، والثالث: وهو الأصح أنه موقوف؛ فإن عاد إلى الإسلام تبيّن بقاءه فيجبان، والا فلا. ينظر: النجم الوهاج (٢٢٥/٣)، والمجموع (١٨٦/٧)، والتحفة (٦٥٨/١).

(٥) فتاوى السبكي (٣٧٠/٢)، وينظر: مغني المحتاج (٥٩٣/١). اتفقوا على أنه لا يجب على السيد أن يخرج زكاة الفطر عن عبده الكفار، إلا أبا حنيفة فإنه قال: يجب. اختلاف الأئمة العلماء (٢١٣/١).

(٦) ولا خلاف عند أصحاب الشافعي كما نقل عنهم النووي. المجموع (١٩٩/٧)، والعزیز (١٥٦/٣).

(٧) وبه قال أبو حنيفة. العزیز (١٥٦/٣).

والأصح: طريق التحمّل.

والإستثناء ليس مقصوداً في ما ذكر، بل كلّ مسلم يلزم على الكافر نفقته، كمستولده المسلمة، وزوجته الذمية إذا أسلمت وغربت الشمس^(١) وأوجبنا النفقة مدة التخلف^(٢). ومستولدة والد المسلم وخادم زوجته على هذا الخلاف.

ويتصور ملك الكافر: بأن يُسَلِّم العبد في يده أو يرثه أو يشتريه على قول الصحة ويهلّ هلال شوال قبل أن يُزيل الملك عنه، وفي المستولدة المسلمة بأن أسلمت بعد الإحبال.

[وإذا] قلنا بالوجوب، قال الإمام: لا صائر إلى أن تحمل عنه ينوي والكافر لا تصح منه النية، وذلك يدل على استقلال الزكاة بمعنى المواساة كما يخرج الزكاة من مال المرتد، هذا لفظه، ولم يسترضه بعض المتأخرين؛ لإقناده بما لو لم يكن المؤدي عنه أهلاً للنية كالصغير والمجنون، فينوي عنه الإمام^(٣).

(والحرية، فلا فطرة على الرقيق عن نفسه ولا عن غيره) من زوجة أو قريب، فتأ كان أو مدبراً أو أم ولد؛ إذ لا ملك له وليس أهلاً للخطاب بالفطرة^(٤). ولو ملكه السيد ثانياً^(٥) وقلنا: إنّه يملكه لم يكن له إخراج فطرة زوجته استقلالاً؛ لضعف ملكه.

ولو صرّح السيد بالإذن [للصرف] إلى هذه الجهة، فللشيخ أبي محمد أستاذ الإمام وجهان^(٦): إن قلنا: له ذلك فليس للسيد الرجوع عن الإذن بعد استهلاك شوال، لأن الإستهقاق إذا ثبت فلا مدفع له.

(١) أي غربت الشمس آخر يوم من رمضان.

(٢) المجموع (٢٠٦/٧).

(٣) نهاية المطلب (٤٠٩/٣)، وكفاية النية (١٥/٦)، والمجموع (١٨٦/٧).

(٤) المجموع (١٨٧/٧).

(٥) كذا في النسخ، والمناسب: "وإن ملكه السيد مالا". كما قال ابن الرفعة في كفاية النية (١١/١٦٦):

«ال: وإن ملكه السيد مالا لم يملكه في أصح القولين وهو الجديد؛ لأنه مملوك فلم يملك؛ كالبهيمة؛ ولأن التمليك سبب يملك به المال فلا يملك به العبد؛ كالإرث، ويملك في الآخر وهو القديم ملكاً ضعيفاً يملك المولى انتزاعه منه؛ لقوله عليه السلام: "من ابتاع عبداً وله مال؛ فإياه للبائع إلا أن يشترطه المبتاع" فأثبت له ملكاً، وجعله يرجع للسيد بالبيع، وذلك يدل على ضعفه».

(٦) نهاية المطلب (٤١٣/٣)، وينظر: كفاية النية (١٦/٦).

ولو ملكه عبداً وقلنا: يملك، سقطت فطرته عن السيد؛ لزوال ملكه عنه، ولا على الممتك؛ لضعف ملكه.

(وكذا المكاتب) لا فطرة عليه عن نفسه ولا على غيره من زوجة ورقيقة (على الأظهر) من القولين منصوص ومخرج لابن سريج^(١)، وأطلقهما النووي وجهين^(٢)، والصيدلاني قولين من غير تعرض للنص وللتخريج، والأمر فيه هي^(٣).

علة المنع: أن ملكه ضعيف، فلا تجب عليه الفطرة؛ كما لا تجب عليه زكاة ماله.

والثاني: إنها تجب عليه من كسبه عن نفسه وزوجته ورقيقه، كما تجب عليه النفقة.

وإذا قلنا بالأظهر فهل هي على سيده؟

قال المصنف: الظاهر أنها ليست عليه أيضاً؛ لسقوط نفقته عنه ونزوله مع السيد منزلة الأجنبي؛ بدليل أنه يبيع ويشترى من غير إذن السيد.

وروى أبو ثور عن القديم: أنها على السيد؛ لأنه عبداً ما بقي عليه درهم^(٤).

وأنكر الجمهور أن يكون هذا قولاً للشافعي، وقالوا: إنه مذهب أبي ثور نفسه.

وهذا في الكتابة الصحيحة، أما المكاتب كتابة فاسدة فقد جزم المصنف بوجوبها على سيده^(٥).

(ومن بعضه حرّ يجب عليه فطرة بعضه الحر) أي يقسط الصاع على قدر الحرية، فإن كان حرّ النصف فنصف الصاع، وإن كان حرّ الثلث فالثلث وهكذا؛ لأن الفطرة يتبع النفقة وهي مشتركة بين المبعوض ومالك باقيه^(٦).

(١) قال ابن سريج: إن لم نوجب الفطرة عليه فإذا أوجبنا الفطرة على المكاتب فيجب عليه فطرتها من زوجة ورقيقة. كفاية النية (١٥/٦).

(٢) أطلق الإمام النووي ثلاثة أوجه بدل الوجهين. روضة الطالبين (٣٠٩)، والمجموع (١٨٧/٧).

(٣) العزيز (١٥٧/٣).

(٤) العزيز (١٥٧/٣)، والوسيط (٥٠١/٢)، والمجموع (١٨٧/٧).

(٥) لم أجده في العزيز ولكن جزم بذلك ابن الملقن. عجالة المحتاج (٤٩٦/١).

(٦) الأم (٦٥/٢)، والمختصر (٥٤)، والبيان (٣٥٩/٣)، ومغني المحتاج (٥٩٤/١).

نعم إذا كانت بينهما مهياة^(١) فينبى وجوب الفطرة على أنها من المؤن النادرة^(٢) أو الدائرة ففيه وجهان:

أصحهما: أنها من النادرة، وعلى هذا فهل تدخل في المهياة أم لا؟، وفيه وجهان أيضاً:
أصحهما: أنها تدخل كالغرم من جهة أخرى.

فإن قلنا: إنها من المؤن النادرة وإنها تدخل في المهياة فكل فطرة على من وقع وقت الوجوب في نوبته.

وإذا قلنا: إنها من الدائرة وأنها لا تدخل في المهياة فهي مشتركة يجب التبعض أبداً، وهذا اختيار الماوردي^(٣).

وتجب فطرة العبد المشترك على الشريكين: ثم إن جرى بين الشريكين مهياة ففي لزوم فطرة كله إذا وقع وقت وجوبها في نوبة أحدهما الخلاف في المبعض مع مالكة باقية.

(واليسار) فالمعسر لا فطرة عليه بالإجماع^(٤)، قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦).

[إذا كان معسراً وقت الوجوب فأيسر]

ويستحب الإخراج لمن كان معسراً وقت الوجوب فأيسر في يوم العيد.

(فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته) من آدمي أو حيوان آخر محترم ليلة العيد ويومه (ما يخرج في الفطرة فهو معسر) ومن فضل عنه ما يخرج في الفطرة من أي جنس كان من المال فهو الموسر.

(١) المهياة: قسمة المنافع على التعاقب والتناوب، مثل أن يتفقا على أن يكتسب لسيده شهراً، وعليه نفقته فيه، ولنفسه شهراً وعليه نفقته أو يوماً ويوماً. الحاوي الكبير (٤/٤٠٠)، والتعريفات (٣٠٣) رقم (١٥٠٩)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٣٩/١٤٧).

(٢) المؤن النادرة: كأجرة الطبيب والحجام. الروضة: (١١/٢١٩)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٣٩/١٤٩).

(٣) الحاوي الكبير (٤/٤٠١)، والمجموع (٧/١٩٥)، وعجالة المحتاج (١/٤٩٦).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٤٦)، رقم (١٠٧)، وعجالة المحتاج (١/٤٩٦)، ومغني المحتاج (١/٥٩٤)، وتحفة المحتاج (١/٦٥٨).

هذا حدُّ المعسر والموسر في هذا الباب.

وإنما اعتبر ليلة العيد ويومه؛ جمعاً بين وقت الوجوب والأداء؛ بناءً على أنها تجب بغروب الشمس.

(ويعتبر أن يكون المخرج فاضلاً عن مسكنه وعبدته الذي يحتاج إلى خدمته على الأظهر) في الوجهين كما في الكفارة، والجامعُ الطُّهْرَةُ عن الرزيلة، هذا مازاد الإمام على ضبط الشافعي ^(١) وأكثر الأصحاب، وتابعه المصنف ^(٢) وغيره، ^(٣) واستنبطه من قول الشافعي حيث قال: إنَّ الابن الصغير إذا كان له عبد يحتاج إلى خدمته فعلى الأب أن يخرج فطرته كما يخرج فطرة الابن، ولولا أن العبد غير محسوب لسقطت بسببه فطرة الابن بل نفقته أيضاً ^(٤).

والثاني: لا يشترط أن يكون فاضلاً عنهما؛ إذ لا بُدَّ للفطرة، فمتى قدر عليها بوجه ما لزمته، كقضاء الدين ^(٥)، بخلاف الكفارة؛ فإن لها بدلاً يتنقل إليه فخفَّ الأمر فيها. ولم يتعرض لِذست ^(٦) ثوب يلبسه ولا شك أنه متبع عليه؛ فإن الفطرة ليست بأشد من الدين، وأنه متبع عليه في الديون والخلاف فيه ثابت أيضاً على أصح الطريقين. ثم لا يخفى أن الحاجة غير مقصودة في خدمته، بل خدمة من يلزمه إخدمته من قريب أو زوجة كخدمته.

وتقييد الحاجة بالخدمة مشعر بأنه لو احتاج إليه للعمل في أرضه أو تربية ماشيته

(١) وقول الشافعي هو: "ويؤدى إلى الصبي والمعتوه عنهما وعمن تلزمها مؤنته". الأم (٢/٦٦)، ونهاية المطلب (٤٠١/٣).

(٢) العزيز (٣/١٥٨).

(٣) كالإمام النووي كما ذكره في المجموع (٧/١٩٣)، والروضة (٣٠٩)، ونخفة المحتاج (١/٦٥٩).

(٤) المجموع: (٧/١٨٩)، ويؤيده قوله ﷺ: رواه مسلم: «ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر»، صحيح مسلم، رقم (٩٨٢)، ومسند أحمد، رقم (٩٤٥٥).

(٥) وهو قول الشيخ أبي علي. ينظر: العزيز (٣/١٥٨).

(٦) الذست من اللبسة: قميص وسراويل ومنديل وعمامة ومكعب أي مدام، ويزاد في الشتاء جبة والذستُ، بالفارسية: التِدْ، وفي العربية بمعنى اللباس. والكلمة مستعملة في اللغة الكردية. مغني المحتاج: (٢/١٥٤)، وتاج العروس (٤/٥١٨).

فإنه لا يشترط أن يكون فاضلاً عنه، وقد صرح به النووي في شرح المذهب^(١)، وصورة المسألة إذا لم يحصل من الأرض المعمور فيها أو الماشية المرباة ما يزيد على المؤنات المقدمة على الفطرة، وإلا فلا وهم فيها.

واعلم: أن قوله: "ويعتبر أن يكون المخرج فاضلاً.... الخ" ليس يجري على إطلاقه، بل محله في ابتداء الثبوت، حتى لو ثبتت الفطرة في ذمة إنسان بعنا عبده ومسكنه فيها؛ لأنها بعد الثبوت ألحقت بالديون^(٢).

[هل الديون تمنع وجوب الفطرة؟]

ولعلك تقول: ما حكم الديون عليه؟ هل تمنع الفطرة كنفقة الأقارب أم لا؟

الجواب: أن عبارة الكتاب كالمحتاج تقتضي عدم المنع؛ لسكوتهما عنها، وهو المرجع في الشرح الصغير، ويقتضيه كلام العزيز، وأعزاه الأذرعى إلى النص كما لا تمنع وجوب الزكاة^(٣).

لكن الإمام نقل اتفاق الأصحاب إلى أنها تمنع الفطرة كالحاجة إلى نفقة الأقارب وقال: ولو ظنَّ ظانٌّ أنَّ دينَ الأدميين لا يمنع الفطرة على قولٍ كما لا يمنع الزكاة كان مُبْعِداً^(٤)، وجزم به صاحب الحاوي الصغير والنووي في نكت التنبيه^(٥).

(ومن تجب عليه فطرة نفسه تجب عليه فطرة من تجب عليه نفقته) بملك أو قرابة أو زوجية وثبت ذلك في المملوك بالنص في حديث مسلم^(٦)، وقس عليه الباقي؛ بجامع النفقة.

وليس للزوجة مطالبة الزوج بإخراج فطرتها عنها؛ لأنها واجبة عليه دونها.

وأما الناشزة فلا فطرة لها على الزوج كالنفقة^(٧).

(١) المجموع (١٨٩/٧)، وينظر: مغني المحتاج (٥٩٤/١).

(٢) العزيز (١٥٩/٣)، والمجموع (١٨٩/٧)، وتحفة المحتاج (٦٥٩/١).

(٣) النجم الوهاج (٢٢٨/٣)، وينظر: عجالة المحتاج (٤٩٧/١).

(٤) أي: عن نص الإمام الشافعي. نهاية المطلب (٤٠١/٣)، والعزيز (١٥٨/٣).

(٥) النجم الوهاج (٢٢٨/٣)، والمجموع (١٨٩/٧).

(٦) رواه مسلم بلفظ: «ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر»، صحيح مسلم، رقم (٩٨٢)، ومسند أحمد،

رقم (٩٤٥٥).

(٧) النجم الوهاج (٢٢٨/٣ - ٢٢٩)، ومغني المحتاج (٥٩٥/١)، وتحفة المحتاج (٦٥٩/١).

[الفطرة تفارق النفقة في مواضع]

والغرض أن الفطرة لا تفارق النفقة إلا في مواضع استثنى (المصنف) بعضها منها بقوله: (إلا أنه لا تجب على المسلم فطرة عبده وقريبه الكافرين) وإن وجبت نفقتها؛ لأنَّ الفطرة [للتطهير] عن الرذيلة، والكافر ليس من أهل التطهير. وهذا إذا قلنا: المؤدي عن الغير إنما يؤدي بالتحمل كما هو أصحَّ الطَّريقين كما أشرنا إليه. أما إذا قلنا: إنَّ الوجوب يُلاقي المؤدِّي ابتداءً فتلزم^(١)؛ كما نبه عليه الشيخ نجم الدين بن الرفعة في الكفاية^(٢).

(وكذا) لا تجب على الزوج المسلم (فطرة الزوجة الذمية)؛ لما ذكرناه^(٣). وكَوْنُ العبارة^(٤)؛ لأنَّ عدم الوجوب في العبد والقريب الكافرين منصوص في المختصر والأم^(٥)، وفيها من تخريج الأصحاب، وكثيراً ما يقع في الكتاب مثل هذا. هذا. (وإلا أن العبد ينفق على زوجته من كسبه ولا يخرج الفطرة عنها)؛^(٦) لأنه إذا لم يكن أهلاً للإخراج عن نفسه فأولى أن لا يكون أهلاً للإخراج عن غيره^(٧). وأراد بالعبد من سوى المبعوض، وأما المبعوض فيجب عليه المقدار الذي يجب لنفسه^(٨)، بل لو وقع وقت الوجوب في نوبته وقلنا: إنَّ الفطرة من المؤن النادرة وإنها تدخل في المهايأة فإنه يلزمه كلُّ فطرتها^(٩).

(١) الفرق بين أن يوجب عليه ابتداءً أو تحملاً أن تخرج الزوجة فطرتها من مالها فإن خرجت بذلك بإذن المؤدي جاز، وإن كان بغير إذن قلنا: إنها وجبت على المؤدي ابتداءً لم يجز، كما لو أخرج زكاةً ماله بغير إذن، وإن قلنا: إنها وجبت على المؤدي عنه ابتداءً جاز. ينظر: البيان (٣/٣٦٤).

(٢) كفاية النبي (١٤/٦).

(٣) لأن الفطرة للتطهير عن الرذيلة والكافر ليس من أهل التطهير.

(٤) الظاهر أنَّ قصد الشارح أن المصنف غير العبارة بقوله: "وكذا" ولم يقل: "وفطرة الزوجة الذمية" بدون لفظة: "وكذا". فالمناسب الظاهر: "وكَوْنُ" بالذال العجمة، فعل مصنوع من قال وكذا.

(٥) قال الشافعي: "ولا زكاة على أحد في عبد كافر ولا أمة كافرة". الأم (٢/٦٥)، ومختصر المزني (٥٤).

(٦) الوجيز للغزالي (١/٩٩). ٤٦٦٨ ذ

(٧) ينظر: العزيز (٣/١٥٥)، والمجموع (٧/١٩٩)، ومغني المحتاج (١/٥٩٥).

(٨) أي: يقسط الصاع على قدر الحرية، فإن كان حر النصف فنصف الصاع. مغني المحتاج (١/٥٩٥).

(٩) يراجع: تحفة المحتاج (١/٦٥٨).

(وإلا أنا إذا أوجبنا على الابن إعفاف الأب) ^(١) - وهو الصحيح، ويأتي شرح الخلاف وموضع الإعفاف في محله إن شاء الله تعالى - (نوجب عليه نفقة زوجة أبيه).
(وأصح الوجهين: أنه لا تجب عليه فطرتها)؛ لأن الأصل في القيام بأمرها هو الأب، والابن متحمل عنه.

والفطرة غير لازمة على الأب بسبب الإعسار، فلا يتحملها الابن، بخلاف النفقة؛ فإنها لازمة مع الإعسار فيتحملها، مع أن فقد النفقة يمكنها من الفسخ بخلاف فقد الفطرة.
والثاني: أنها تجب عليه؛ لأنه بمنزلة الأب في مؤنتها، فكما أوجبنا عليه نفقتها أوجبنا عليه الفطرة أيضاً.

وهذا ما صححه الغزالي، واختاره السبكي ولم يستثنه صاحب التنبية.

وعلى هذا فلا تكون الصورة مستثناة عن الأصل الممهد ^(٢).

ويستثنى أيضاً مسائل:

منها: رقيق بيت المال؛ فإنه تجب نفقته دون الفطرة على الصحيح.

ومنها: الرقيق الموقوف على جهة عامة كالمسجد، فتجب نفقته دون الفطرة ^(٣).

وكذا الموقوف على معين إن قلنا: إن الملك في رقة الموقوف ينفك عن اختصاص الأدمين ^(٤).

ومنها: عبد المالك في المساقاة والقراض إذا شرط عمله مع العامل وجوزنا ذلك، وهو الأصح ^(٥)، فتكون النفقة على العامل ولا تلزمه فطرته، بل تلزم السيد.

(١) وَالْإِعْفَافُ: أَنْ يَرْوَجَهُ بِحُرَّةٍ تَلِيْقُ بِهِ وَلَوْ كِتَابِيَّةً بِأَنْ يُبَاشَرَ لَهُ ذَلِكَ بِإِذْنِهِ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ فِيهِ وَيُعْطِيَهُ الْمَهْرَ فِيهَا، أَوْ يُمْلِكُهُ أَمَةً تَحِلُّ لَهُ، أَوْ يُسَلِّمَ إِلَيْهِ الْمَهْرَ فِي الْحُرَّةِ أَوْ الثَّمَنِ فِي الْأَمَةِ. أسنى المطالب (٣/ ١٩٠).

(٢) الوسيط (٢/ ٤٩٩)، والمجموع (٧/ ٢٠٢)، وكفاية النبيي (٦/ ١٦-١٧)، والعزیز (١/ ١٤٩).

(٣) المجموع (٧/ ٢٠٠).

(٤) والموقوف على إنسان معين أو جماعة معينين فاللذهب أنه إن قلنا: الملك في رقبته للموقوف عليه فعليه فطرته، وإن قلنا: لله تعالى، فوجهان: الصحيح: لا فطرة، وقيل: لا فطرة مطلقاً، وهو الأصح، وبه قطع البغوي. المجموع (٧/ ٢٠٠)، والعزیز (٣/ ١٥٦).

(٥) وهو موافق للذهب الإمام مالك. المجموع (٧/ ٢٠٠)، وينظر: الذخيرة للقرافي (٣/ ١٦١).

(ولا تستقر الفطرة في ذمة الزوج المعسر)؛ لأنها عبادة مشروطة باليسار، فمتى لم يكن موسراً في وقت الوجوب لم تتوجه عليه، والإستقرار فرع التوجه (بخلاف النفقة) فإنها تستقر؛ لأنها عوض، والعوض لا يسقط بالإعسار^(١).

واعلم: أن الشافعي قال في المختصر في موضع: "إذا كان زوج الحرة معسراً وهي موسرة لا أبين"^(٢) لي أن أوجب عليها الفطرة عن نفسها^(٣).

وقال في موضع: إذا كان زوج الأمة معسراً وجبت على السيد فطرتها^(٤).
واختلف الأصحاب فيها على طريقين:

أصحهما عند الشيخ أبي علي وجماعة: أن المسألتين على قولين، وهو الذي اختاره في الكتاب^(٥) بقوله: (وأظهر القولين) أي: من أصح الطريقين: (أنه تجب على الزوجة الحرة فطرة نفسها، وعلى سيّد الأمة فطرتها عند إعسار الزوج) في المسألتين؛ بناءً على أن الفطرة الواجبة على الغير يلاقي المؤدّي عنه أولاً ثم يتحمّل المؤدّي عنه^(٦)، فإذا خرج المؤدّي عن أهلية الإخراج بالإعسار عاد الوجوب إلى ما كان أولاً^(٧).

والثاني: لا تجب عليهما أيضاً؛ بناءً على أن الوجوب يلاقي المؤدّي ابتداءً، فإذا خرج عن أهلية الإخراج بالإعسار سقط الوجوب.

(والطريق الثاني تقرير النصين) أي: لا تجب على الحرة فطرة نفسها، وتجب على سيد

(١) العزيز (٣/١٥٠)، الوجيز (١/٩٨).

(٢) في الأم للشافعي (٢/٧١): "وَلَا يَتَبَيَّنُ لِي أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مَفْرُوضَةٌ عَلَى غَيْرِهِ"، ولم أجد النقلين في مختصر المزني.

(٣) الوسيط (٢/٥٠٠)، العزيز (٣/١٥٠)، النجم الوهاج (٣/٢٣٠). ومما قال الإمام الشافعي في الموضوع في كتاب الأم: فإن لم يكن عنده إلا ما يؤدي به زكاة الفطر عنه أو عن بعضهم أداها فإن لم يكن عنده إلا قوته وقوتهم فلا شيء عليه فإن كان فيهم واجد للفضل عن قوت يومه أدى عن نفسه إذا لم يؤد عنه ولا يتبين لي أن تجب عليه لأنها مفروضة على غيره فيه. الأم (٢/٦٦).

(٤) فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ الْحُرُّ مُعْسِراً فَقَلَّ سَيِّدُ الْأَمَةِ الزَّكَاةَ. الأم للشافعي (٢/٧١).

(٥) ينظر: الوسيط (٢/٥٠٠)، والعزيز (٣/١٥٠)، والمجموع (٧/٢٠٦).

(٦) متعلق بـ يتحمل. منه. على هامش. ذ. اللوحة (٤٦٦٩).

(٧) كفاية النيه (٦/٢٦).

الأمة وهو طريق الشيخ أبي إسحاق، واختاره النووي^(١).

والفرق: أن الحرية بالعقد تصير مسلمة إلى الزوج، فلا يجوز لها الامتناع منه بعد أخذ المهر والنفقة، بخلاف الأمة؛ فإنها وإن سلّمت إلى الزوج لكنها في قبضة السيد؛ بدليل جواز استخدامها والمسافرة بها، فلم تكن الفطرة متحولة عنه، وإنما الزوج كالضامن لها، فإذا لم يقدر على الأداء بقي الوجوب على السيد كما كان^(٢).

وإذا أوجبت الفطرة على الحرية عند إفسار الزوج فأخرجت ثم أيسر لم ترجع عليه^(٣).
(وأجري هذا الخلاف في زوجة العبد) أي: إذا كانت حرة موسرة: إن قلنا: الوجوب يُلَاقِي الْمُؤَدَّى عَنْهُ أَوَّلًا، فتجب عليها فطرة نفسها، وإن قلنا: الوجوب يُلَاقِي الْمُؤَدَّى ابتداءً فلا تجب.

ومنهم من قال: عليها فطرتها بلا خلاف؛ لأن العبد ليس أهلاً لخطاب الفطرة^(٤).
فرع: لو أخرجت الزوجة فطرة نفسها مع يسار الزوج بغير إذنه، إن قلنا: الوجوب يُلَاقِي الْمُؤَدَّى عَنْهُ ويتحمل المؤدي جاز، وإلا فلا، وكذا الحكم فيما لو تكلف من فطرته على قريبه باستقراض وغيره من غير إذنه، والمنصوص الجواز في كلتا صورتين.
وَلَوْ أَخْرَجَتِ الزَّوْجَةُ أَوْ الْقَرِيبُ بِإِذْنِ مَنْ عَلَيْهِ، أَجْزَأُ بِلَا خِلَافٍ، بَلْ لَوْ قَالَ الرَّجُلُ لغيره: أَذْ عَنِّي فِطْرَتِي فَقَعَلْ، أَجْزَأُ، كَمَا لَوْ قَالَ: اقْضِ دَيْنِي^(٥).

[فطرة البائنة]

فرع: لا تجب فطرة البائنة إن كانت حائلاً، وإن كانت حاملاً فطريقان:
أحدهما: الوجوب تبعاً لنفقتها.

-
- (١) المذهب (١/١٦٤)، وروضة الطالبين (٢/٢٩٤).
(٢) ينظر: مغني المحتاج (١/٥٩٦)، والعزیز (٣/١٥١)، ولهذا نقل الإمام الغزالي بأن سلطنة السيد أكد من سلطنة الحرية. الوجيز (١/٩٨).
(٣) ينظر: العزیز (٣/١٥٠-١٥١).
(٤) العزیز (٣/١٥٥)، وحواشي الشرواني والعبادي (٣/٣١٧).
(٥) العزیز (٣/١٥١)، والمجموع (٧/٢٢٧)، والوسيط (٢/٥٠٠)، والروضة (٢/٢٩٥).

والثاني: أن وجوبها مبنيٌّ على الخلاف في أن النفقة للحمل أو للحامل:

إن قلنا بالأول فلا تجب^(١)، وإن قلنا بالثاني فتجب^(٢).

وكلام الأكثرين مائل إلى الوجوب؛ لأنها المستحقة سواء قلنا: النفقة للحمل أو الحامل^(٣).

وقولنا: "إنها للحمل على قول" يُعنى به: أنه سبب الوجوب، وذلك لا ينافي كونها مستحقة. وأما الرجعية فلا خلاف في وجوب فطرتها كالنفقة^(٤).

(والعبد المنقطع خبره) في وجوب فطرته طريقان: أحدهما: أنها تجب بلا خلاف.

وأصحهما: أن (في وجوب فطرته قولان) وفي كيفية القولين طريقان:

أحدهما: أنها قولان منصوبان رواهما المزني عن المختصر أنه قال: يزكي عن عبده الحضور والغيب وإن لم يُرج رجعتهم إذا علم حياتهم^(٥).

وقال في موضع آخر: وإن لم يعلم حياتهم، فشرط الكفارة العلم بالحياة في قول، وأطلق الوجوب في قول، علم أو لم يعلم^(٦).

والطريق الثاني: أن القولين بالنقل والتخريج، والسبب فيه أنه: نصّ ههنا على وجوب الفطرة، وفي باب الكفارة: أن إعتاق مثل هذا العبد لا يجزئ^(٧)، فنقل الجواب من كل مسألة إلى الأخرى وجعلنا على قولين بالنقل والتخريج^(٨).

ثم الأئمة رجحوا جانب الوجوب في الفطرة وعدم الإجزاء في الكفارة؛ أخذاً بالإحتياط في الطرفين، فيقدّر حيّاً بالنسبة إلى الفطرة، وميتّاً بالنسبة إلى الكفارة.

(١) أي: وإن قلنا: إن النفقة تكون للحمل فلا تجب الفطرة، لأن فطرة الجنين لا تجب. ينظر: العزيز (١٥٢/٣).

(٢) وهو الأصح عند ابن الرفعة. كفاية النبيه (٢٠/٦).

(٣) وهو الراجح عند الشيخ أبي علي السنجي وإمام الحرمين والغزالي. ينظر: الوسيط (٥٠٠/٢)، والمجموع (١٩٧/٧).

(٤) العزيز (١٥٢/٣)، وروضة الطالبين (٣٠٧)، وينظر: الوسيط (٥٠١/٢)، وكفاية النبيه (٢٠/٦).

(٥) الأم للشافعي (٧٠/٢)، ومختصر المزني (٥٤).

(٦) ينظر: البيان (٣٥٧/٣)، والموسوعة الفقهية الكويتية (١٣٩/١).

(٧) كفاية النبيه (١٨/٦).

(٨) الوسيط في المذهب (٥٠٢/٢)، والروضة (٢٩٠/٨).

والقائل بوجوب الفطرة وبالإجزاء عن الكفارة يقول: الأصل بقاؤه.

والقائل بعدم وجوب الفطرة وعدم الإجزاء في الكفارة يقول: الأصل براءة الذمة عن واجب الفطرة واستمرار شغلها بواجب الكفارة^(١).

(وإن أوجبنا، وهو الظاهر) كما قرّرنا (فالأظهر) من الوجهين: (أنه يجب عليه إخراجها في الحال، ولا يجوز التأخير إلى عود العبد)؛ لأنّ الفطرة تابعة للملك والمملك لا يزول بالغيبة. والثاني: يؤخر إلى العود؛ كزكاة المال^(٢).

وأجاب الأول: بأن التأخير إنّما شرعت ثمة؛ لمعنى النماء، وهو غير معتبر في الفطرة. والتقيّد بانقطاع الخبر لبيان محل الخلاف، فأما الذي لم يتقطع خبره وجبت فطرته جزماً. قال المصنف في الفرائض من العزيز: ومحل الخلاف ما إذا لم تنته الغيبة إلى مدة يجوز للحاكم أن يحكم فيها بموته وأن مثله يورث، فإن انتهى إلى ذلك فلا خلاف في عدم الوجوب^(٣). (والأصح) من الوجهين: (أنّ من أيسر ببعض صاع) من نصف أو ثلث أو ربع (يلزمه إخراجهم)؛ أداءً للواجب بقدر الإمكان^(٤)، والميسور لا يسقط بالمعسور^(٥)، مع أنه ﷺ قال: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٦).

والثاني: لا يلزمه، كما لو لم يجد إلا بعض رقبة لا يلزمه إعتاقه في الكفارة، وكذا لو لم يقدر إلا على إطعام خمسة مساكين أو كسوتهم^(٧).

(١) العزيز (٣/١٥٤)، وأسنى المطالب (١٣/٢٧٤).

(٢) المجموع (٧/١٩٤)، ومغني المحتاج (١/٥٩٦).

(٣) ينظر: العزيز (٦/٥٢٦)، والمجموع (٧/١٩٤)، ومغني المحتاج (١/٥٩٦).

(٤) وهذا القول هو الأصح عند أصحاب الشافعي، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة. المجموع (٧/١٨٨).

(٥) هي القاعدة الثامنة والثلاثون في الأشباه والنظائر للسيوطي وقال ابن السبكي: وهي من أشهر القواعد المستنبطة من قوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». الأشباه والنظائر للسيوطي (١٥٩)، وينظر: الوسيط (٢/٥٠٥)، ودليل المحتاج شرح المنهاج (١/٢٨١).

(٦) رواه البخاري بلفظ قريب منه عن أبي هريرة ؓ: عن النبي ﷺ قال «دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ إِنِّي هَلَكٌ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَسْأَلُهُمْ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ فَإِذَا تَهَيَّئْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، صحيح البخاري، رقم (٧٢٨٨)، وصحيح مسلم، برقم (١٣٣٧)، وصحيح ابن حبان، رقم (١٩).

(٧) فإنه لا تجب عليه الكفارة. ينظر: المذهب (١/١٦٣)، والعزيز (٣/١٥٩)، والمجموع (٧/١٨٨).

وأجيب بالفرق من وجهين: أحدهما: أن الكفارة لا يتبعض، والفطرة يتبعض في الجملة، ألا ترى؟: أنه لو ملك نصف عبد يلزمه نصف صاع؟

والثاني: أن الكفارة لها بدل والفطرة لا بدل لها، فأشبه ما لو وجد ما يستربه بعض العورة يلزمه التستر به، مع أنه لو انتهى في الكفارة إلى المرتبة الأخيرة ولم يجد إلا إطعام ثلاثين قال الإمام: عندي يتعين إطعامهم قطعاً^(١).

(وأنه لو فضل صاع وهو يحتاج إلى فطرته وفطرة غيره يقدم نفسه) وجوباً على الزوجة والأقارب، لعموم قوله ﷺ: «ابدأ بنفسك ثم بمن تعول»^(٢).

والثاني: يلزمه تقديم زوجته؛ لأن حقها أكد، وثبوته بالعوض، واحتج له: بأن فطرتهما دين والدين يمنع وجوب هذه الزكاة^(٣).

ولمن نصر الأول أن يقول: إن ادعيت أن فطرتهما دين والحالة هذه فهو ممنوع؛ إذ الوجوب لا يثبت إلا أن يزيد شيء عن فطرة نفسه، وإن لم تتعرض لهذه الحالة وادعيت أن فطرتهما دين في الجملة، ففطرة نفسه وأقاربه كذلك، فلم يمنع فطرتهما وجوب فطرة الغير ولا ينعكس؟^(٤).

والثالث: يتخير: إن شاء أخرج عن نفسه، وإن شاء أخرج عن غيره؛ لاشتراك الجميع في الوجوب^(٥).

ولمن نصر الأول أن يقول: لا يلزم من اشتراكهم في الوجوب تساويهم في الدرجة،

(١) نهاية المطلب (٣/٤٠٢)، والعزیز (٣/١٦٠). وينظر: الروضة (٣٠٩)، ومغني المحتاج (١/٥٩٦).

(٢) جاء بمعناه في الصحيحين: صحيح البخاري، رقم (١٤٢٧)، وصحيح مسلم، رقم (٩٥). (١٠٣٤)، ورواه الشافعي عن جابر بن عبد الله، يقول: «إن أبا مذکور رجل من بني عذرة كان له غلام قبطي فأعتقه عن دبر منه، وإن النبي ﷺ سمع بذلك العبد، فباع العبد وقال: "إذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه، فإن كان له فضل فليبدأ مع نفسه بمن يعول، ثم إن وجد بعد ذلك فضلاً فليصدق على غيرهم"». ينظر: مسند الشافعي. ترتيب السندي (٢/٦٨)، رقم (٢٢٢)، والألم (٨/١٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (١٠/٥٢٠)، رقم (٢١٥٣٧)، والتلخيص الحبير (٢/٤٠٠): رقم (٨٧١).

(٣) المذهب (١/١٦٤)، والمجموع (٧/٢٠٣)، وأسنى المطالب (٤/٤٩٥).

(٤) الوجيز (١/٩٨)، وكفاية النبيه (٦/٢٢).

(٥) ينظر: الوجيز (١/٩٨)، وتحفة المحتاج (١/٦٦٢)، ومختصر المزني (١/٥٤).

ولو قلنا به وأراد أن يوزع الصاع هل له ذلك؟ الأصح: لا؛ لنقصان المخرج عن قدر الواجب في [حق الكل]، مع أنه لا ضرورة إليه^(١).

(وأنه لو فضل صاعان يقدم نفسه بأحدهما)؛ لما تقدم (ويقدم الزوجة على الأقارب في الصاع الثاني)؛ تبعاً لنفقتها، فإنها معاوضة لا تسقط بمضي الزمان، فيكون حقها في الفطرة أكد.

(ويقدم من الأقارب) [عند] وجود الصيعان (ولده الصغير) ذكر أكان أو أنثى؛ رعاية لجانب عجزه مع أن نفقته ثابتة بالنص والإجماع^(٢) (ثم الأب)؛ لشرفه، مع أنه منسوب إليه ويتشرف بشرفه (ثم الأم)؛ لقوة حرمتها بسبب إيلادها إياه، ويستوي في ذلك الأم والجددة والأب والجد.

وهذا الترتيب قد ذكره في العزيز، وتبعه النووي في الروضة، لكن صححها في النفقات بتقديم الأم على الأب في النفقة^(٣).

وفرق النووي في شرح المذهب: بأن النفقة لسد الخلّة والحاجة^(٤)، والأم أحوج، والفطرة لتطهير المخرج عنه وتشريفه، والأب أحق به^(٥)، وأنت خير بأن هذا الفرق ينقض بتقديم الولد الصغير على الأبوين، وهما أشرف منه، فدلّ على اعتبارهم الحاجة في البابين.

(ثم الولد الكبير) فيقدم على عبيده وجواريه؛ رعاية لشرفه مع أن علاقته لازمة، بخلاف الملك؛ فإنه عارضٌ تقبل الزوال.

ومحل وجوب الفطرة في الولد الكبير إذا لم يكن له كسب، أو كان زمنياً^(٦) أو مجنوناً، وإلا لم يجب^(٧)؛ لأن نفقته والحالة هذه غير واجبة، فأولى أن لا تجب الفطرة؛ لكونها تابعة لها.

(١) العزيز (١٦٠/٣)، وحلية العلماء (٤٠/٣)، والروضة (٣١٠)، وإعانة الطالبين (١٩٨/٢).

(٢) الإجماع (٤٦)، رقم (١٠٧)، والبيان (٣٥٢/٣)، والكفاية (٢٢/٦)، والنجم (٢٣١/٣)، والأسنى (٤٩٥/٢).

(٣) العزيز (١٦١/٣)، وروضة الطالبين (٣٠١/٢). العزيز (٨٣/١٠)، وروضة الطالبين (٩٥/٩).

(٤) الخلّة: الحاجة والفقر. مختار الصحاح (١٨٧)، مادة (خلل)، وينظر: حواشي الشرواني (٣٩٠/٤).

(٥) المجموع (٢٠٤/٧).

(٦) الزمن: الذي طال مرضه زماناً. المغرب في ترتيب المغرب (٣٦٩/١)، مادة: (زمن).

(٧) مغني المحتاج (٥٩٧/١)، وينظر: أسنى المطالب (٤٩٦/٢)، وتحفة المحتاج (٦٦٢/١).

ووراء ما أشار إليه المصنف وجوه نذكرها [مع] ما أشار إليه مجموعاً للحفظ:
أحدها: يقدم الأب على الابن.

والثاني: يستويان.

والثالث: يقدم الابن الكبير على الأبوين.

والرابع: يقدم الأب على الابن الصغير.

والخامس: يقدم الزوجة على نفسه.

والسادس: يقدم الأقارب على الزوجة.

والسابع: يبدأ بنفسه ثم يتخير في الباقي.

والثامن: يتخير بين نفسه وغيره.

والتاسع: يخرج من غير تعيين^(١).

فرع: إذا اجتمع اثنان في درجة واحدة والموجود صاع قسّمه بينهما، وقيل: يخير بينهما^(٢).

وعلى هذا قال المصنف: الأصح لا يجوز التوزيع، ثم قال: ولم يتعرضوا للإقراع، وله مجال في

نظائره، ورأيت في المهمات للإسنوي: نقل الجزم بالإقراع^(٣)، عن منصور التميمي^(٤).

[مقدار زكاة الفطر]

(فصل: الواجب في الفطرة صاع) من كل جنس يخرج منه ولا يختلف باختلاف

(١) هذه الأوجه التسعة ذكرها الدميري في النجم الوهاج (٣/٢٣٢).

(٢) مغني المحتاج (١/٥٩٧).

(٣) العزيز (٣/١٦١)، والمهمات (٤/٢٨).

(٤) أبو الحسن منصور بن إسماعيل بن عمر التميمي الضريير أصله من رأس عين بلدة بالجيزة، قال الإسنوي: كان فقيهاً متصرفاً في علوم كثيرة لم يكن في زمانه في مصر مثله، قال الشيخ أبو إسحاق: قرأ على أصحاب الشافعي وأصحاب أصحابه وله مصنفات في الفقه، منها: الهداية والميسر والواجب والمستعمل وغيرها، وكان شاعراً. وتوفي في سنة ٣٠٦ هـ بمصر. سير أعلام النبلاء (١٤/٢٣٨)، وطبقات الشافعية للمصنف (٤٢ - ٤٣)، وشذرات الذهب (٢/٢٤٩)، والأعلام (٧/٢٩٧).

الأجناس، لما روي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: «كنا نخرجُ زكاة الفطرة إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت»^(١).

(والصاع: ^(٢) أربعة أمداد) عندنا.

(والمد ^(٣): رطل وثلاث، فيكون الصاع بالأرطال خمسة وثلاثاً) هكذا نقله أهل المدينة خلفهم عن سلفهم، ولا يخالفنا في ذلك إلا أبو حنيفة ومالك مع أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، فيه قصة مشهورة، وهي أن هارون الرشيد^(٤) لما حجّ ومعه أبو يوسف

(١) لفظ مسلم: «عن أبي سعيد الخدري قال: كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله ﷺ زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حر أو مملوك صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب فلم نزل نخرجه حتى قدم علينا معاوية بن أبي سفيان حاجاً أو معتمراً فكلّم الناس على المنبر فكان فيما كلم به الناس أن قال إني أرى أن مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك، قال أبو سعيد: فأما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه أبداً ما عشت». صحيح البخاري: (٥٤٨/٢) رقم (١٣٤٩)، وصحيح مسلم: (٦٨٧/٢) رقم: (٩٨٥)، وسنن الترمذي: (٥٩/٣) رقم (٦٧٣)، وسنن أبي داود: (٥٠٧/١) رقم (١٦١٦).

(٢) في الفقه المنهجي والصاع الذي كان يستعمله رسول الله ﷺ إنما هو عبارة عن أربعة أمداد، أي حفنات، وهذه الحفنات الأربع مقدرة بثلاثة أثنار كيلاً، وتساوي بالوزن (٢٤٢٠) غراماً تقريباً. وذكر الملا عبد الله الهرتلي بأن مقدار الصاع يساوي مع الاحتياط (٢٤٢٠) غرام عند الشافعية ولكن عند الحنفية يساوي: ٣٦٣٠ غرام. وأما حسابه باللتر كما يقول الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع - وهو رئيس محكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً وعضو هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية - على رأي الشافعية فإن الرطل = ١٢٨٧١/٤ درهماً، وأن مقدار الصاع = ٥٣١١ أرطال، فيكون مقدار الصاع بالدراهم = ١٢٨٧١/٤ × ٥٣١١ = ٦٨٢،٧١٤ درهماً. ويكون مقدار الصاع باللتر = ٢،٧٥ لتراً.

ينظر: الفقه المنهجي: ١/ ٢٣٠ (رونكي رب العالمين: ١/ ٢٢٩، ومجلة البحوث الإسلامية: ١٧٩/٥٩).

(٣) الأصح أن المد بتقدير الشافعية (١٧١ و ٣/٧ درهم) مئة وواحد وسبعون درهماً وثلاثة أسباع الدرهم، والمد يساوي ٦٧٥ غراماً، والدرهم العربي (٢، ٩٧٥) غم. الفقه الإسلامي وأدلته: (١٠/ ١١٥). وقال الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع فجمعهم أهل العلم ذكروا أن المد رطل وثلاث، وذهب الحنفية إلى أنه رطلان، وأخذوا برأي الجمهور فإن المد = ٥٤٤ جراماً على اعتبار أن المد رطل وثلاث، وأن الرطل مقداره (٤٠٨) جرامات. مجلة البحوث الإسلامية: (١٧٩/٥٩).

(٤) هارون الرشيد بن محمد المهدي بن المنصور العباسي أبي جعفر، خامس الخلفاء العباسية وأشهرهم، ولد بالري، سنة ١٤٩ هـ لما كان أبوه أميراً عليها وعلى خراسان، ونشأ في دار الخلافة ببغداد، وبويع بالخلافة بعد وفاة أخيه الهادي (سنة ١٧٠ هـ)، وازدهرت الدولة في أيامه، كان عالماً بالأدب وأخبار العرب والحديث والفقه، فصيحاً، وله محاضرات مع علماء عصره، شجاعاً كثير الغزوات،، ينجح سنة ويغزو سنة. توفي وقبره في سنا باز من قرى طوس سنة: (١٩٣ هـ - ٨٠٩ م). ينظر: البداية والنهاية: (١٠/ ٢١٣)، وفوات الوفيات: (٢/ ٥٧٠)، وتاريخ الأمم والرسول والملوك: (٤/ ٦١٧).

ذهب إلى المدينة زائراً قبر رسول الله ﷺ، وكان مالك - رحمه الله عليه - في المدينة فحصل بينه وبين أبي يوسف مناظرة في تقدير الصاع، فقال مالك: هو خمسة أرطال وثلث رطل، وقال أبو يوسف: بل هو ثمانية أرطال، فلما سمع أهل المدينة بمقاتلتهما أحضروا صيغانهم، كل منهم يقول: "هذا صاعى عن أبي عن جدّي إلى رسول الله ﷺ" فعايره^(١) رشيد فكان خمسة أرطال وثلثا، فرجع أبو يوسف إلى ذلك وارتضاه^(٢).

ثم هذا المقدار تقريب أو تحديد؟ قال الدارمي: إنه تقريب، ومال إليه ابن الصلاح، واعتمده النووي في الروضة وشرح المذهب^(٣)، لكن خالفه في رؤوس المسائل وقال: إنه تحديد^(٤).

(وهو بالوزن ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلث درهم)؛^(٥) لبناء على أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهما، وقال النووي: ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم، بناء على أن رطل بغداد تسعون مثقالاً عنده^(٦).

وقد ذكرت طرفاً من هذا الكلام في تقدير الوسق إن شئت فراجع^(٧).

-
- (١) أي: قدروها واعتبروها، وعَايَرْتُ بين المكيالين: أي: امتاحتها لمعرفة تساويها. المجموع: (٢١٦/٧)، والمصباح المنير: (١٩٤): (عير). ٤٦٧٠ ذ
(٢) ينظر: الحاوي الكبير: (٤/٤٢٣ - ٤٢٤)، والبيان: (٣/٣٧٣)، وتحفة المحتاج: (١/٦٦٣).
(٣) المجموع: (٧/٢١٧)، وروضة الطالبين: (٢/٢٣٣).
(٤) رؤوس المسائل من كتب الإمام النووي. ينظر: النجم الوهاج: (٣/٢٣٣)، والعزیز: (٣/٥٦).
(٥) العزیز: (٣/١٦٢).

(٦) والذي يبدو أن الصاع عند النووي ليس تسعين مثقالاً، بل مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، كما ذكره في الروضة حيث قال: الواجب في الفطرة صاع من أي جنس أخرجه، وهو خمسة أرطال وثلث بالبغدادى، وهي ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلث درهم. قلت: هذا الذي قاله على مذهب من يقول: رطل بغداد مائة وثلاثون درهما، ومنهم من يقول: مائة وثمانية وعشرون درهما، ومنهم من يقول: مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم، وبه الفتوى. فعلى هذا الصاع: ستمائة درهم وخمسة وثمانون وخمسة أسباع درهم، والله أعلم. وقال في المجموع: ورطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم، وقيل: مائة وثمانية وعشرون درهما بغير أسباع، وقيل: مائة وثلاثون درهما، وبه قطع الغزالي والرافعي، والأول أصح. الروضة: (٢/٣٠١)، والمجموع: (٧/٢١٧).
(٧) في زكاة الزروع.

قال صاحب الشامل: الأصل فيه الكيل، وإنما قدره العلماء بالوزن؛ استظهاراً^(١)، قال القفال: والحكمة في إيجاب الصاع: أنه يكفي أربعة أيام، والفقير يشتغل عن الكسب يوم العيد وثلاثة أيام بعده؛ إذ لا يجد فيها من يستعمله في هذه المدة.

(وجنسہ الأقوات العشرة) أي: كل ما يجب فيه العشر فهو صالح لإخراج الفطرة منه، فلا يجزئ التين والسّمك واللحوم وإن اقتاتت ذلك بعض أهل النواحي؛ إذ النصّ إنّما ورد في المعشرات بعضها، وقيس عليه البواقي بجامع الاقتيات.

وأما الأقوات النادرة كالفتّ^(٢) وحبّ الحنظل وغيرهما لا تُجزئ على ما نصّ عليه في الأم^(٣). وعن القديم قول: أنه لا يجزئ العدس والحمص؛ لأنّهما إدامان.

(والأقِط جائز أيضاً [على] القول المرجّح) في الطريق الراجح؛ لحديث أبي سعيد الخدري المارّ، ويحكى عن أبي حامد وأجاب به المنصور التميمي في المستعمل^(٤).

والثاني: لا يجوز؛ لأنّه إمّا غير مقتات، أو مقتات لا عُشر فيه، فصار كما لو اقتات ثمرة لا عُشر فيها كالتين والخروب^(٥).

والطريق الثاني: القطع بالجواز، وإنّما علّق الشافعي القول فيه حين لم يصح حديث عنده فلتها صحّ جزم به^(٦).

وخصّ بعضهم الخلاف بأهل البادية وقطعوا في أهل الحضرة بعدم الجواز، وشذّه في

(١) العزيز: (١٦٢/٣)، والمجموع شرح المذهب (٤٥٨/٥)، وروضة الطالين: (٢/٢٣٣).

(٢) الفت: حب بري ليس مما ينبت الادميون، فاذا قلّ لأهل البادية ما يقتاتونه من لبن أو تمر اخذوا الفت فطحنوه ودقوه واختبزو منه في المجاعات على ما فيه من الخشونة وقلة الخير. الزاهر: (١٥٢). وينظر الصحاح: (٣١٢/٢)، ولسان العرب: (١٧٥/٢)، (فت).

(٣) الأم للشافعي: (٦٨/٢)، و (٧٢/٢).

(٤) أبو الحسن منْصُور بن اسماعيل بن عمر التميمي المصري الشافعي، أصله من رأس العين سكن الرملة ثمّ قدم القاهرة، من تلاميذه: سعد بن عبد الرحمن أبو محمد الإستراباذي، ومن مؤلفاته: أساء من نزل فيهم القرآن، وكتاب الواجب في الفروع، والمُساوِر أيضاً في الفروع، والمُسْتَعْمَل في الفروع، والهِدَايَة في الفروع وتوفى بالقاهرة سنة ٣٠٦ سِتّ وثلاثمائة. هدية العارفين (٤٧٣/٢) «العقد المذهب في طبقات حملة المذهب» (ص ١٨١).

(٥) الخروب: شجر مشر من الفصيلة القرنية ثماره قُرُون تُوكَل وتعلفها الماشية. المعجم الوسيط: (٢٢٣/١) مادة حرب.

(٦) قال الشافعي رحمه الله: لَوْ أَدَوْا أَقِطًا لَمْ يَنْ لِي أَنْ أَرَى عَلَيْهِمْ إِعَادَةً، وما أدوا أو غيرهم من قوت ليس في أصله زكاة غير الأقط فعليهم الإعادة. الأم: (٧٣/٢)، وينظر: كفاية النبي: (٤١/٦).

شرح المذهب ونسبه إلى الماوردي، لكن ليس بشاذ؛ فقد أشار إليه ابن كج، ووالد الإمام في مختصره، والغزالي في الخلاصة^(١)، لكن المشهور جرى الخلاف مطلقاً ما اقتاتوه.

وإذا جوزناه لم يجر إخراج المملح الذي أفسدت كثرة الملح جوهره؛ لأنه معيب، وإن لم يفسد جوهره لكن كان الملح ظاهراً عليه فالشرط أن يكون القدر المحض منه صاعاً؛ فإن المملح غير محسوب^(٢).

والأصح: أن الجبن الذي لم ينزع زبده واللبن في معنى الأقط^(٣).

ولا يجرى المخيض والمصل والسمن^(٤) والكشك^(٥)، وهو الأقط المتزوع الزبد^(٦).

والأقط المجزئ: هو الذي يتخذ من اللبن الذي لم ينزع زبده، كذا قاله النووي، وقال ابن الأعرابي: هو المتخذ من ألبان الإبل خاصة، وقال الحافظ المنذري: هو المتخذ من عصارة الجبن واللبن الخالص، وما قيل: إنه متخذ من اللبن والحشيش والدقيق، فهو رد - فلا يجرى ذلك بالإتفاق؛ لما منع اختلاط الجنس، مع أن خليطه لا يجرى منفرداً كما نقرر لك في الفرع، ولا نقول: إن هذا النوع ليس بالأقط المجزئ في الفطرة^(٧).



[ما لا يجرى لزكاة الفطر]

فرع: لا يجرى الدقيق ولا [الحشيشة] ولا السويق ولا الخبز؛ اتباعاً لمورد النص^(٨)،

(١) الحاوي الكبير: (٣/ ٨٣٠)، والنجم الوهاج: (٣/ ٢٣٤).

(٢) روضة الطالبين: (٣١١)، والمجموع: (٧/ ٢٢١).

(٣) قال الأزهرى: يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمتص، وقال الرملي: الأقط: وهو لبن يابس لم ينزع زبده.

(٤) روضة الطالبين: (٣١١)، ومغني المحتاج: (١/ ٥٩٨).

(٥) المصباح المنير: (١٥) مادة: (أقط)، والقاموس: (٥/ ١٣١)، والمعجم الوسيط: (٢/ ٧٨٩).

(٦) النجم الوهاج: (٦/ ٤٢)، والإقناع: (١/ ٣٥٨)، ومغني المحتاج: (١/ ٥٩٨).

(٧) قال الهيتمي: التي لا زكاة فيها الأقط واللبن. المنهج القويم للهيتمي: (١/ ٢٧٦).

(٨) قال النووي: وروى أبو داود أن ابن عينة أنكروا عليه ذكر الدقيق فتركه وكذا قال البيهقي، قال وقد روى جوازه عن ابن سيرين عن ابن عباس منقطعاً موقوفاً على طريق التواهم. المجموع: (٧/ ٢٢١)، ينظر: نيل الأوطار: (٤/ ٢٤٩)، كما يقول أبو إسحاق: ولا يجرى فيه الدقيق، ولا السويق، ولا الخبز، ولا القيمة، فإن غداهم أو عشاهاً بذلك لم يجره. التنبيه: (١٨٨).

مع أن الحبوب تصلح لما لا تصلح له هذه الأشياء. ولا تجزئ القيمة؛ كما في سائر الزكوات^(١)، وعن الأنطاقي^(٢): جواز الدقيق والخبز؛ لأنها أرفق بالمساكين^(٣) وأرضاه أبو الفضل بن عبدان^(٤). والأول هو المشهور^(٥).

ولا يجزي المسوس ولا المدود ولا الذي تغير لونه أو طعمه لنحو عتق^(٦)، وكذا رائحته على ما صرح به النووي في شرح المذهب^(٧).

ويجزئ القديم، وإن قلت قيمته بسبب القدم إذا لم يتغير أوصافه.

واستثنى القاضي [حسين] ما إذا لم يكن له سوى المسوس أو المدود وهو يقتاته؛ فإنه يجزئ، نقله عنه الشيخ نجم الدين بن الرفعة وأقره، ثم قال: وعلى هذا ينبغي أن يخرج منه قدرًا يتحقق أن سليمة يملأ الصاع، كما في إخراج الغشوش في زكاة النقدين^(٨).

(١) فإذا كان غالب قوت بلدنا اليوم هو البر. فإن زكاة الفطر عن الشخص الواحد تساوي ثلاثة ألتار من الحنطة. ومذهب الإمام الشافعي أنه لا تجزئ القيمة، بل لا بد من إخراجها قوتًا من غالب أقوات ذلك البلد. إلا أنه لا بأس باتباع مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسألة في هذا العصر، وهو جواز دفع القيمة، ذلك لأن القيمة أنفع للفقير اليوم من القوت نفسه، واقرب إلى تحقيق الغاية المرجوة.

(٢) هو: عثمان بن سعيد بن بشار أبو القاسم البغدادي الأنطاقي، من شيوخه: المزني والربيع، ومن تلاميذه: ابن سريج، وهو الذي نشر مذهب الشافعي ببغداد، وقال الأسنوي: "والأنطاقي منسوب إلى الأنطاط وهي البسط التي تفرش، مات ببغداد سنة (٢٨٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: (٢/٤٠٦)، وطبقات الشافعية للمصنف: (٣٢)، وشذرات الذهب: (٢/١٩٨).

(٣) ينظر: نهاية المطلب: (٣/٤٢٠)، وكفاية النبيه: (٦/٥١).

(٤) عبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان. ص. كتاب شرح العبادات، توفي سنة (٤٣٣هـ).

(٥) احتج الأنطاقي بالحديث الذي ذكر فيه (أو صاعًا من دقيق)، ورد النووي عليه وقال: "وغلط الأصحاب الأنطاقي في هذا، قالوا: وذكر الدقيق في الحديث ليس بصحيح، قال أبو داود السجستاني في سننه: ذكر الدقيق وهم من ابن عيينة، وروى أبو داود أن ابن عيينة أنكروا عليه ذكر الدقيق فتركه،" قال أبو داود: فهذه الزيادة وهم من ابن عيينة، وقال ابن الرفعة: وإذا رجع الراوي عما رواه سقط الاحتجاج به: ثم قال البيهقي: "وقد روى جوازه عن ابن سيرين عن ابن عباس منقطعًا موقوفًا على طريق التوهم، وليس بثابت، وروى من أوجه ضعيفة. ينظر: سنن أبي داود: (١/٥٠٨)، رقم: (١٦١٨)، وسنن البيهقي الكبرى: (٤/١٧٢)، رقم: (٧٥١٤)، والمجموع: (٧/٢٢٢)، والروضة: (٣١١)، والكفاية: (٦/٥٢).

(٦) والعتيق: القديم من كل شيء. الصحاح: (٤/١٥٢١).

(٧) المجموع: (٧/٢٢١).

(٨) نص ابن الرفعة: "قلت: وعلى هذا ينبغي أن يخرج المسوس قدرًا يتحقق أنه يملأ الصاع من اللب بقشره لو أخرجه." الكفاية: (٦/٥٢)، والنجم الوهاج: (٣/٢٣٧).

[الأقوات المجزئة لزكاة الفطر]

[والأصح] من الوجهين [عند العراقيين والشيخ أبي علي، وقال المسعودي وطائفة من المراوزة: هما قولان] (أن مخرج الفطرة لا يتخير بين الأقوات المجزئة، بل يتعين غالب قوته في أحد الوجهين)^(١)، وبه قال أبو عبيد بن حريبه^(٢)، كما أن في الزكاة يتعين نوع ماله لا الغالب، قال أبو الفضل بن عبدان: هذا هو الصحيح عندي (وغالب قوت البلد في أصحهما)؛ لظاهر قوله عليه عليه السلام: «أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم»^(٣)، ولو صرف إليه غير القوت الغالب لما كان مغنيا عن الطلب؛ إذ الظاهر أنه يطلب القوت الغالب في البلد؛ فإن النفوس متشوقة إليه. ثم المراد بقوله: في الوجه الأول ما يليق به وبأقرانه، لا ما يأكله بخلاً أو تنعماً على الصحيح.

والمراد بغالب قوت البلد في الوجه الثاني قوت السنة، على ما صححه النووي في شرح المذهب^(٤)، ومعناه: اعتبار الغلبة في وقت من أوقات السنة.

وقال حجة الإسلام في البسيط والوسيط: المعتبر غالبه وقت الوجوب، وهو وقت الغروب ليلة العيد، وذكر في الذخائر مثله، قال الإسكافي: وهو القياس، وقال في الوجيز: غالب قوت يوم الفطر، قال المصنف: ولم أظفر به في كلام غيره.

ومنهم من اعتبر الغلبة بالنسبة إلى حصوله في تلك الناحية، وهو المفهوم من كلام العزيز وغيره^(٥)، قالوا: إن كان بالحجاز أخرج التمر، وإن كان ببلاد خراسان والعراق

(١) التهذيب: (١٢٧/٣).

(٢) أبو عبيد علي بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي، العلامة، المحدث، الثبت، أحد أركان المذهب، من شيوخه: أبو ثور وداود وإمام الظاهر، هو قاضي مصر، أقام بها طويلاً، وكان يتفقه لأبي ثور، وعزل عن القضاء سنة إحدى عشرة، مات سنة (٣١٩ هـ). ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي: (١١٠)، وتهذيب الاسماء: (٢٥٨/٢)، والعبر: (١٧٦/٢)، وسير أعلام: (٥٣٦/١٤).

(٣) رواه الدارقطني بلفظ: «عن ابن عمر قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر وقال: أغنوهم في هذا اليوم»، ورواه البيهقي بلفظ: «أغنوهم عن طواف هذا اليوم»، سنن الدارقطني: (١٥٢/٢) رقم: ٦٧، وسنن البيهقي الكبرى: (١٧٥/٤) رقم: (٧٥٢٨)، ورواه الحاكم في معرفة علوم الحديث: (١٣١).

(٤) المجموع: ٢٢٥/٧.

(٥) الوسيط: (١٤٧/٢)، والعزيز: (١٦٩/٣)، والمجموع: (٢٢٥/٧)، وكفاية النية: (٤٤/٦).

أخرج الحنطة، وإن كان بطبرستان أو جيلان فالأرز^(١). هذا كله تفريع على الأصح القائل بعدم التخيير.

والثاني: يتخير بين الأقوات المجزئة ولا يتعين الغالب؛ لظاهر قوله ﷺ: «صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير.... الحديث»، وهو الأصح عند القاضي الطبري^(٢).

وأجاب الأول: بأن كلمة أو ليست للتخيير بل للتنويع؛ كما في قوله تعالى ﴿أَنْ يُقَتِّلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا أَوْ تَقَطَّعَ﴾^(٣) فإنها ليست للتخيير وإنما هو بيان أنواع العقوبة بحسب اختلاف الجريمة^(٤). ٤٦٧١ ذ

(ولا نعني بالتعيين أنه لا يجوز العدول عنه بحال) كما في واجب الزكاة، (وإنما نعني به أنه لا يجوز العدول إلى ما هو أدنى منه)؛ منعاً للأضرار بالمستحقين، (ويجوز إخراج الأعلى) بالاتفاق، كما نقله المصنف؛ لأنه محسن بالزيادة^(٥).

فإن قلت: إذا عينا جنساً فهلاً امتنع العدول إلى غيره وإن كان أعلى كما يمتنع العدول من الفضة إلى الذهب ومن الشعير إلى القمح في سائر الزكاة؟

قلنا: الزكاة ثم متعلقة بالمال فأمر بأن يواسي الفقير بما واساه الله تعالى به، والفقرة زكاة البدن، والنظر فيها إلى ما هو غذاء البدن وبه قوامه، [والأقوات] مشاركة في هذا

(١) كفاية النية: (٤٤/٦).

(٢) العزيز: (١٦٦/٣).

(٣) والآية بأكملها: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ جَنْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة المائدة: ٣٣).

(٤) نهاية المطلب: (٤١٧/٣)، والعزيز: (١٦٦/٣)، قال أبو حفص عمر الدمشقي: قال ابن عباس - رضي الله عنهما - في رواية عطاء: (أو) هاهنا ليست للتخيير، بل لبيان الأحكام وترتيبها. قال ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - في قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال قُتلوا وصلبوا، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قُتلوا ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قُطعت أيديهم وأرجلهم، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قُتلوا ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قُطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا السبيل، ولم يأخذوا مالاً نُفوا من الأرض.. الباب:

(٣٠٨/٧)، وتفسير الرازي: (٣١٧/١٢)، وتفسير ابن كثير: (١٠١/٣).

(٥) العزيز: (١٦٦/٣)، والنجم الوهاج: (٢٣٥/٣).

الغرض، وتعيين شيء منها رفقاً وترفيهً، فإذا عدل إلى الأعلى كان محسناً، كما لو أخرج كرائمَ ماشيته^(١).

(والنظر في الأعلى والأدنى إلى القيمة في أحد الوجهين)؛ لأن ما كان أكثر قيمةً كان أكثر نفعاً للمساكين وأشقَّ على المالك، وعلى هذا فلا ضبط لتعيين الأعلى، بل يختلف باختلاف البلاد والأوقات، فربما تكون الأعلى في بلد أدنى في الآخر كالتمر والحنطة بالنسبة إلى بلادنا^(٢) وإلى الحجاز، وتكون الأعلى في وقت أدنى في آخر كالحنطة والشعير بالنسبة إلى الشتاء والصيف^(٣).

(وإلى زيادة الصلاحية للإقتيات في أحصهما)؛ لأنه المقصود من إخراج الفطرة، والغالب أن المستحق يتعامل بما يدفع إليه ليكون له في كثرة القيمة نفع ثم فرع عليه فقال: (فالبرُّ خير من) الشعير و (التمر والأرز)؛ لأنه أقوت منها وأغلب إقتيائاً^(٤).

وقيل: التمر خير من البرِّ وغيره، لأنه أسهل تناولاً وأقلَّ مؤنة وأرفع ثمنًا في الغالب^(٥).
(والأشبه) من الوجهين (أن الشعير خير من التمر أيضًا) كما هو البرُّ خير منه؛ لأنه أصلح للإقتيات وأوفق للإدخار (وأن التمر خير من الزبيب)؛ لأنه أقوى وأحلى.
والثاني: أن التمر خير من الشعير؛ نظراً إلى القيمة؛ وأن الزبيب خير من التمر؛ لأنه أنفع للمعدة، وأصلح للإدخار، ووجهه بعضهم: بأنه أرفع قيمة.
وإذا قلنا بالأشبه فكون الشعير خيراً من الزبيب مفهومٌ بمباديء النظر؛ لأنه خير من التمر الذي هو خير منه^(٦).

(١) العزيز: (١٦٦/٣)، وكفاية النبيه: (٤٥/٦).

(٢) ويقصد به بلاد كردستان التي عاش فيها.

(٣) وهو الوجه الأصح: الروضة: (٣١٠)، والنجم الوهاج: (٢٣٥/٣)، ومغني المحتاج: (٥٩٨/١).

(٤) والقول المشهور ترجيح البر مطلقاً. المجموع: (٢٢٥/٧).

(٥) ينظر: البيان: (٣٧٥/٣)، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج: (٦٦٤/١).

(٦) تحفة المحتاج: (٣٣١/٤)، ومغني المحتاج: (٥٩٨/١)، والفقهاء الإسلامي وأدلته: (٣٨٤/٣).

[إخراج زكاة فطرة الغير]

(ويجوز أن يخرج عن نفسه أو عن أحد قريبه من القوت الغالب، وعن آخر تماماً هو أعلى منه)؛ لأنها واجبا شخصين فأشبهها الكفارتين.

وكذا لو ملك نصفين من عبيدين فأخرج نصف صاع من أحد النصفين من الجنس الواجب ونصفاً عن الثاني من جنس أعلى منه^(١).

(ولا يجوز أن يخرج عن الواحد نصف صاع من الغالب ونصفه مما هو أعلى منه) كما إذا وجب الشعير فأخرج نصف صاع منه ونصفاً من الحنطة؛ لظاهر الحديث: «فرض النبي ﷺ: صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر»، والمبعض ليس صاعاً من هذا ولا من ذاك، ولأنها واجب شخص واحد فأشبهه الكفارة، فلا يجوز تبغيضه؛ كما لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة في الكفارة^(٢).

ولا يخفى عليك أن عدم جواز التبغيض إنما هو عند اختلاف الجنس، فإن كان البعضان من نوعي جنس فيجوز جزماً^(٣).

(ولو كان قوتُ بلده يخالف قوتَ بلد العبد الغالب، فالأظهر أن الإعتبار بقوت بلد العبد) فيخرج ما هو الغالب ثمة؛ بناءً على أن الوجوب يلاقي المؤدّي عنه، ثمّ يتحمل عنه المؤدّي.

والثاني: أن الإعتبار بقوت بلد السيد؛ بناءً على أن الوجوب يلاقي المؤدّي ابتداءً^(٤).

ولو ملك شخصان عبداً وأوجبنا غالب قوت البلد و كانا في بلد واحد والعبد عندهما أخرجنا بحسب الملك صاعاً منه. ولو كان غائباً عنهما فالنظر إلى الأصل الذي [ذكرناه]^(٥).

وإن كانا المالكان في بلدين مختلفي القوت أو اعتبرنا قوت الشخص بنفسه واختلف قوتها ففيه وجهان:

(١) كما لو كانت عليه كفارتان فأطعم عشرة وكسا عشرة. النجم الوهاج: (٢٣٦/٣)، والروضة: (٣١١)، والمغني: (٥٩٩/١).

(٢) العزيز: (١٦٧/٣)، والنجم الوهاج: (٢٣٦/٣)، ومغني المحتاج: (٥٩٩/١).

(٣) ينظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج: (٦٦٤/١).

(٤) مغني المحتاج: (٥٩٩/١)، وينظر: النجم الوهاج: (٢٣٧/٣)، وتحفة المحتاج: (٦٦٥/١).

(٥) ينظر: روضة الطالبين: (٣١١).

أحدهما: أنه يجوز أن يخرج كل واحد منهما جميع ما لزمه من جنس واحد، كما لو قتل ثلاثة حجاج طيبة فذبح أحدهم ثلث شاة، وأطعم الثاني بقيمة ثلث الشاة، وصام الثالث عدل ذلك^(١)؛ فإنه يجوزهم، وهذا هو الأظهر عند الجمهور^(٢).

والثاني: لا يجوز له ذلك؛ لأن المخرج عنه واحد، فلا يتبعض واجبه، هذا ما اختاره ابن سريج^(٣).

وعلى هذا^(٤) فوجهان: أحدهما - وبه قال الإمام والغزالي^(٥) -: أن على صاحب الأردإ موافقة صاحب الأشرف؛ احترازاً عن التفريق، ومحافظة على حق المساكين.

والثاني: أن صاحب الأشرف ينزل ويوافق صاحب الأردإ؛ دفعاً للضرر عنه^(٦).

وقولنا: "إن كان المالكان إلى هذا" مفرع على أن الوجوب يلاقي المؤدّي أولاً.

أمّا إذا قلنا: بالتحمل - وهو الظاهر - تعيّن قوت بلد العبد، ولا أثر لاختلاف قوت بلدي المالكين أو قوتيهما.

واعلم: أن النووي في الروضة ترك هذا التفريع نسيانا وجعله مسألة مستقلة، ثم أخذ من الروضة إلى زيادات المنهاج في آخر باب [زكاة الفطر]، وهو خلاف الصواب، وكيف يستقيم ما قال مع قوله أولاً: "فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد"؟^(٧).

٤٦٧٢ ذ

(١) وهذه الكفارة حدّده الله تعالى بقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ (سورة المائدة: ٩٥).

(٢) وهو قول أبي إسحق المروزي وأبي علي بن أبي هريرة حكاه عنها الماوردي وآخرون وصححه القاضي أبو الطيب وحكاه امام الحرمين عن ابن الخداد. المجموع: (٧/ ٢٢٧)، وينظر: الحاوي الكبير: (٤/ ٣٩٩)، وروضة الطالبين: (٢/ ٣٠٤).

(٣) العزيز: (٣/ ١٦٨)، والمجموع: (٧/ ٢٢٧)، وينظر: نهاية المطلب: (٣/ ٤٢٠).

(٤) أي: وعلى قول من يمنع التبعض.

(٥) نهاية المطلب: (٣/ ٤٢٠)، والوسيط: (٢/ ٥٠٩).

(٦) هذا القول حكاه الروياني عن ابن سريج. العزيز: (٣/ ١٦٨)، وينظر: السراج: (٢/ ١٢٩).

(٧) روضة الطالبين: (٣١١)، ونص ما جاء في المنهاج: ولو كان عبده ببلد آخر فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد. منهاج الطالبين: (٣٣).

(ولو كان أهل البلد يقتاتون أصنافاً مختلفة وليس بعضها بأغلب من بعض، فيُخرج ماشاء)؛ إذ لا داعي إلا تعيين بعض للوجوب دون بعض، وإنها لا يجب الأنفع كما في اجتماع الحقائق وبنات اللبون؛ لتعلق الواجب بالعين دون هنا.

(والأفضل إخراج الأشرف) أي في الاقتيات^(١)؛ ابتغاء لمرضاة الله تعالى بإتفاق الأحب، ووقاية للنفس عن الشح^(٢)؛ قال الله تعالى: ﴿لَنْ نَأْتِيَكَ بِشَيْءٍ تَنْفَقُوا مِنْهُ مِثْلَ حَبِيبٍ﴾^(٣)، وقال ﴿وَمَنْ يُوقَ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (سورة الحشر: ٩).

ولو كان أهل البادية يقتاتون الأشياء التي لا تجزي في الفطرة أخرجوا من قوت أقرب البلاد إليهم، فإن استوى بلدان في القرب وقوتها مختلف فالإهم الخيرة، والأفضل إخراج الأنفع للمساكين^(٤). ٤٦٧٣ ذ

[صرف زكاة الفطر إلى صنف وإلى شخص]

تمتة: مصرف زكاة الفطر مصرف سائر الزكوات، فيصرف إلى الموجودين من أهل السهمان^(٥).

وقال بعض أصحابنا: يجوز أن يصرّف إلى ثلاثة من الفقراء والمساكين^(٦)، بمعنى أن مصرفها إنما هو للفقراء والمساكين فقط؛ لما ثبت في حديث ابن عباس: «وطعمة للمساكين»، فخصّهم بالذكر فدلّ على الإكتفاء بهم.

(١) العزيز: (١٦٨/٣).

(٢) الشح: البخل والحِرْص، وقيل: الشح أشدُّ البخل وهو أبلغ في المنع من البخل. (شح). تاج العروس: (٤٩٨/٦).

(٣) الآية بنماها: ﴿لَنْ نَأْتِيَكَ بِشَيْءٍ تَنْفَقُوا مِنْهُ مِثْلَ حَبِيبٍ﴾ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿آل عمران: (٩٢)﴾.

(٤) وهو قول القاضي أبو طيب وجزم به البندنجي. ينظر: كفاية النبي: (٤٨/٦).

(٥) المقصود بأهل السهمان: الأصناف الثمانية. ينظر: المجموع: (٥٦٦/٦).

(٦) زكاة الفطر عند الشافعي وجمهور أصحابه يجب صرفها إلى الأصناف كلهم كباقي الزكوات، وقال الاصطخري: يجوز صرفها إلى ثلاثة من الفقراء، واختلف أصحابنا في تحقيق مذهبه: فقال المصنف: تصرف إلى ثلاثة من الفقراء، وأيضاً نقل عن الحسن البصري وعطاء وسعيد ابن جبير والضحاك والشعبي والثوري ومالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد جواز صرفها إلى صنف واحد. المجموع: (٣١٠/٧) و (٣١٢/٧).

ومعلوم أنه متى ذكر المساكين دخل فيهم الفقراء^(١)؛ لأنهم أسوأ حالاً، ولأنها قليلة في الغالب لا يقع من الجميع موقعا^(٢)، وهذا إختيار الشيخ أبي سعيد الأصبخري والشيخ موفق بن الطاهر وغيرهما، ووافقهم الشيخ تقي الدين السبكي، وإليه يميل كلام بعض المتأخرين^(٣).

وقال بعضهم: يجوز صرفها إلى واحد، وبه قال الحناطي والشيخ محمد بن يحيى القزويني، وهو مذهب الأئمة الثلاثة^(٤) وسيجيء طرف من هذا في قسم الصدقات إن شاء الله تعالى.

[فطرة الشخص قد تجب عليه وقد تجب على غيره]

(فصل: يتبين مما ذكرناه أن فطرة الشخص قد تجب عليه) لكونه حراماً مسلماً موسراً وقت الوجوب ولم يكن في نفقة الغير (وقد تجب على غيره لكونه في نفقته) وإن لم يكن المؤدي من أهلها كسيّد العبد المؤمن وهو كافر.

والغرض من هذا التمهيد بيان افتراق الزكاتين في أصل الوجوب؛ فإن الفطرة تجب بالواسطة كما تجب استقلالاً، وزكاة المال لا تجب إلا استقلالاً، ألا ترى؟ أنه قال: (وأما زكاة المال فإنما تجب بشرط الإسلام والحرية، فلا تجب على الكافر الأصلي) بمعنى أنه لا يطالب بها في حال كفره ولا بعد إسلامه:

أما في حال كفره؛ فلأنها عبادة شرعت للتطهير والكافر ليس أهلاً لها.

وأما بعد الإسلام؛ فلأن المطالبة حينئذ تكون فرعاً للثبوت في حال الكفر ولا ثبوت.

(١) الفقير: الذي لا شيء له، والمسكين الذي له بعض ما يكفيه، وإليه ذهب الشافعي رحمه الله، وعكسه أبو إسحق المروزي. الروضة: (٣١٣ - ٣١٤)، ولسان العرب: (٦٠ / ٥): (فقر).

(٢) قال الشارح: وروى الأذرعى والأحوط العمل بمشهور المذهب، وهو الذي عليه الشيخان - أي: الرافعي والنووي - وغيرهما، وإذا قلّ الواجب ولم يمكن إخراجه على ثلاثة من كل صنف موجود فليجمع صيغان من أناس شتى وليؤكلوا من يدفعها على أصل المذهب، فإن ذلك قريب ولا كلفة فيه ولا مشقة على من أيد الله تعالى بمصباح الهداية. آه من الموت وحالاته رب اغفر لي ولوالدي آمين.

(٣) ينظر: نهاية المطلب: (٤٢٢ / ٣)، والبيان: (٤٠٥ / ٣)، وأسنى المطالب: (٥٢٣ / ٢).

(٤) الاختيار: (١١٩ / ١)، وينظر: إئتمد العينين في بعض اختلاف الشيخين: (٧٨ / ١).

وأما أصل الوجوب المقتضي للعقاب، فعلى الخلاف في تكليفه بالفروع^(١).
 (وتجب على المرتد إن حكمنا ببقاء ملكه)؛ توفيراً لحق الإسلام، لالتزامه بإياها به، وإن قلنا بزواله فلا تجب؛ إذ لا ملك له، وإن قلنا: إنه موقوف - وهو الأصح - فالزكاة موقوفة.
 والمسألة مفروضة فيما إذا مضى عليه حول في الردة، أو ارتدّ قبل تمام الحول بساعة ولم يُقتل أو لم يسلّم إلا بعد انقضاء الحول، فلو قُتل في أثناءه فلا زكاة، وإذا قلنا: إنه موقوف فأخرج الزكاة في [حالة] الردة، فالأصح أنه يجزؤه ذلك؛ كما لو أطمع عن الكفارة، بخلاف الصوم؛ فإنه عمل البدن، لا يصح منه؛ لأنه لا يكتب له.
 وعن صاحب التقريب: أنه لا يجزؤه ذلك؛ لأنه ليس أهلاً للنية، ولا بدّ منها^(٢).
 أما إذا وجبت الزكاة في ماله: بأن حال عليه الحول بعد النصاب في إسلامه ثم ارتدّ أخذت من ماله بالإتفاق، هكذا ذكره النووي في شرح المذهب^(٣).
 (ولا زكاة على قنّ) ولو مدبراً أو أم ولد؛ إذا الزكاة فرع الملك ولا ملك له، وكذا لو قلنا: إنه يملك بتمليك السيد؛ فإنه لا زكاة عليه أيضاً؛ لضعف مُلكه، ولا على سيده؛ لانتقال الملك عنه^(٤)، وقد مرّ الكلام عليه مرة.
 (ولا مكاتب)؛ لأن ملكه لا يحتمل المواساة؛ لضعفه،^(٥) وروى الدارقطني عن جابر مرفوعاً «لا زكاة في مال المكاتب حتى يعتق»^(٦)، وبه قال عامة أهل العلم سوى أبي ثور؛ فإنه جعله كالحر^(٧).

(١) المجموع: (٤٥٩/٦).

(٢) نهاية المطلب: (١٤٤/٣) رقم: (١٨٧٠)، وروضة الطالبين: (١٥٠/٢).

(٣) وقال أبو حنيفة: تسقط بناء على أصله أن المرتد يصير كالكافر الأصلي. المجموع: (٤٥٩/٦).

(٤) ينظر: البيان: (١٣٤/٣)، وروضة الطالبين: (٢٤٣).

(٥) ينظر: النجم الوهاج: (٢٤٢/٣)، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج: (٦٦٧/١).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة: (٣٨٨/٢) رقم: (١٠٢٣٣)، وسنن البيهقي الكبرى: (١٠٩/٤) رقم: (٧١٤٤).

وقال: وروي ذلك عن عبد الله بن بزيع عن ابن جريج مرفوعاً وهو ضعيف، والصحيح موقوف. وينظر:

التلخيص الحبير: (٣٥٥/٢)، وكفاية النبيه: (١٨٨/٥).

(٧) الإجماع: (٦) رقم (١٠٥)، والبيان: (١٣٣/٣)، وبداية المجتهد: (٢٥٩/١)، والعزیز: (١٥٧/٣)،

والمجموع: (٤٦٣/٦).

٤٦٤، ومسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: (١٤٠/١٤)، وشرح مسلم للنووي: (٤٧/٧).

(وتجب الزكاة على من ملك بيعضه الحر نصاباً في أصح الوجهين)؛ لتسام ملكه في ذلك القدر؛ بدليل صحة البيع والشري والهبة فيه، ولهذا قال إمامنا خير الأئمة: يكفر كفارة الحر الموسر^(١)، وقال: إنه يلزمه الفطر بقدر ماهو حر^(٢).

والثاني: لا زكاة عليه؛ لنقصانه بالرق، فأشبهه العبد المكاتب.

ولمن نصر الأول أن يقول: النقصان إنما هو في نفسه، لا في ملكه بالجزء الحر منه، وهو المدعي.

(وتجب في مال الصبي والمجنون)؛ لإطلاق قوله ﷺ: (تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم)^(٣)، ولقوله ﷺ: «من ولي يتيماً فليتجر له، ولا يترك ماله حتى تأكله الصدقة»^(٤). وروى الشافعي مرسلاً «ابتغوا في أموال اليتامى لا تذهبها صدقة»^(٥).

قال الإمام أحمد: وإن كان مرسلاً لكن اعتضد بقول خمسة من الصحابة رضي الله عنهم^(٦)، وبالقياص على زكاة المعشرات أو زكاة [الفطر]؛ فإن المخالف - وهو أبو حنيفة - قد وافقنا فيها^(٧).

والمخاطب بالإخراج هو الولي كنفقة القريب والأرث^(٨)

(١) المقصود به الشافعي، ونصه: وإذا كان العبد بعضه حر وبعضه رقيق أدى الذي له فيه الملك بقدر ما يملك. الأم: (٦٥/٢).

(٢) وخالف المزني الشافعي في هذا. نهاية المطلب: (٣/١٦٩). ٢٧٢٥. اللوحة ١٤٢

(٣) تمام الحديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تَتُؤَخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ». البخاري: (٥٤٤/٢) رقم (١٤٢٥)، ومسلم: (٥٠/١) رقم (١٩).

(٤) رواه الترمذي: (٣٢/٢) رقم (٦٤١) وضعفه، والبيهقي في السنن الكبرى: (١٠٧/٤) رقم (٧١٣١).

(٥) مسند الشافعي: (٢٠٤/١) رقم (١٠٠٥)، ومصنف عبد الرزاق: (٦٨/٤) رقم (٦٩٩٠)، وسنن البيهقي الكبرى: (١٠٧/٤) رقم (٧١٣٢)، رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن يوسف بن ماهك عن النبي ﷺ مرسلاً. ينظر: المجموع: (٤٦٠/٦).

(٦) ينظر: دقائق أولي النهى لشرح المنتهى: (٩١/٢)، وتحفة المحتاج: (١/٦٦٨).

(٧) قال الحنفية: لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ولا يطالب وليهما بإخراجها لأنه عبادة محضة. المبسوط: (٢٩١/٢) والمجموع: (٤٦١/٦)، ومغني المحتاج: (١/٦٠٢)، وفقه العبادات - حنفي: (١/١٤٥)، وأسنى المطالب: (٤/٣٨٩).

(٨) قال ابن الرفعة: وهو الذي صححه القاضي الحسين. كفاية النبيه: (٥/١٨٧).

فإن لم يخرج الصبي بعد البلوغ، والمجنون بعد الإفاقة زكاة ما مضى^(١).
ولو مضى عليه أحوال و كان المال بحيث لو أخرج منه الزكاة نقص عن النصاب
لم يجب إلا زكاة سنة.

ونقل في العجالة عن فتاوى القفال: الإحتياط لقيّم الصبي إذا كان حنفياً أن يحسب
زكاته حتى يبلغ فيخبره، ولا يخرجها فيغرمه الحاكم^(٢). انتهى.

ولا شك أن هذا مخالف لما ذكره [جماعة] غفيرة من الأئمة حيث قالوا: وإذا اعتقد الوليُّ
أنها غير واجبة يقهره القاضي على إخراجها ويرفع يده؛ لأنّ مفسدة منعه يتعدّى إلى الصغير.
ولا فرق بين أن يكون الوليُّ شافعيّاً أو حنفياً؛ لأن القاضي يفعل بمقتضى مذهبه،
ويزيد الإنكار على الولي الشافعي.

ولا رخصة للقاضي الشافعي في ترك إخراجها، بل لو ترك إخراجها صارت
مضمونة عليه وعلى الولي للأصناف، نعم، لو كان القاضي حنفياً أيضاً فيستقيم مانقله
في العجالة، لكن المسألة - والحالة هذه - لا دخل لها في مذهبنا^(٣).

[زكاة مال الجنين]

فرع: المال المنسوب إلى الجنين بوصية أو إرث هل تجب فيه الزكاة؟ فيه وجهان لوالد الإمام:
أشهرهما: الذي ذهب إليه الأكثرون: أن الزكاة لا تجب فيه؛ لأن حياة الجنين غير
موثوق بها، وكذا وجوده، وإن قضينا أن الحمل يعرف بالحكم يتعلق به عند انفصاله^(٤).
والثاني: تجب الزكاة إذا انفصل حيّاً كما في مال الصبي والمجنون^(٥).

(١) العزيز: (٥٦١/٢). ٣٧٢٥. اللوحة ١٤٢

(٢) ينظر: مغني المحتاج: (٦٠٢/١)، وتحفة المحتاج: (٦٦٨/١)، ونهاية المحتاج: (١٢٧/٣).

(٣) عجالة المحتاج: (٥٠٣/١)، وينظر: نهاية المحتاج: (١٢٧/٣).

(٤) كتاب الإجماع: (٦)، رقم (١١١)، وينظر: المجموع: (٢٣٢/٧).

(٥) العزيز: (٥٦١/٢)، والروضة: (١٤٩/٢)، والمجموع: (٤٦٢/٦)، وأسنى المطالب: (٣٦٧/٢).

زكاة المال المغصوب والمسروق والضالّ والمجحود

(فصل): في المال الذي امتنع التصرف فيه لعارضٍ، فلو ضلّ ماله أو غُصِبَ أو سُرق أو أودعه عند إنسان فجحده أو وقع في بحر فقد اختلف فيه عبارتا الشافعي:

قال في باب صدقة الغنم: ولو ضلّت غنمه أو غصبها إنسان أحولاً ثم وجدها زكّاها لأحوالها^(١).

وقال في باب الدّين مع الصدقة: ولو جحد ماله أو غصب أو غرق ثم أقام زماناً وقدر عليه لا يكون عليه زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه؛ لأنه مغلوب عليه، أو يكون عليه الزكاة، لأن ملكه لم يزل عنه^(٢).

واختلف الأصحاب فيه على ثلاثة طرق: أحدها: تجب الزكاة فيها قولاً واحداً^(٣)، وحل الترديد في العبارة الثاني على بيان الرد على [مالكه].

والطريق الثاني تقرير النصين على حالتين: حيث قال: "يزكيها لأحوالها" أراد: إذا عادت إليه بنائها.

وحيث قال: "لا يجب" أراد: إذا عادت إليه من غير نداء.

وأصحها: أن المسألة [على] قولين، وهو الذي اختاره بقوله:

(تجب الزكاة في المال المغصوب والمسروق والضالّ والمجحود على القول الأصح)؛ لعموم الأدلة الآمرة بالزكاة مع ملك النصاب وحولان الحول^(٤).

والثاني: لا تجب؛ لتعطل نائها وفائدتها عليه بسبب خروجها من يده وامتناع التصرف فيها، فأشبهت مال المكاتب لا تجب الزكاة فيه على السيد^(٥).

(١) الأم (١٨/٢).

(٢) قَالَ الرَّبِيعُ: الْقَوْلُ الْآخَرُ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي؛ لِأَنَّ مَنْ غُصِبَ مَالُهُ، أَوْ غَرِقَ لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ، هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. الأم (٥٥/٢).

(٣) وهو المشهور عند النووي. المجموع (٣٤١/٥).

(٤) الحاوي الكبير (٨٦/٤)، والمهذب (٢٤٩/١)، والمجموع (٣٤١/٥)، وتحفة المحتاج (٦٦٨/١).

(٥) ينظر: البيان (١٤٢/٣)، ومغني المحتاج (٦٠٢/١).

وعبر الأصحاب العراقيون عن القول الأول بالجديد، وعن الثاني بالقديم^(١).

ثم على هذا الطريق هل القولان جاريان على الإطلاق أم لا؟ فيه طريقان:

أحدهما: وهو طريق ابن سريج وأبي إسحاق: أنهما ليسا على الإطلاق، بل محلها إذا عادت إليه من غير نساء، فإن عادت إليه بنائها وجبت الزكاة بلا خلاف^(٢)؛ لأن المؤثر على القول الثاني فوات النماء عليه، وعلى هذا قال الإمام: إن لم يعد إليه إلا بعض الفوائد كان كما لو لم يعد إليه شيء من الفوائد^(٣).

والثاني: وهو طريق أبي علي بن أبي هريرة: أن القولين جاريان على الإطلاق؛ لأن المؤثر على القول الثاني فوات اليد والتصرف دون فوات النماء، وهو الذي يقتضيه إطلاق الكتاب^(٤).

ومحل القولين على هذا الطريق في المغصوب والمجحود إذا لم تكن له بينة، فإن كانت وجبت قطعاً؛ لأنه مقصر، وكذا إذا علم القاضي به وقلنا: القاضي يقضي بعلمه، نبّه عليه المصنف^(٥).

ولا بدّ في الماشية المغصوبة من مراعاة السوم كما مرّ^(٦).

ولو دفن ماله في موضع ونسي ثم تذكر فهذا نوع من الضالّ، ففيه ما ذكرنا من الخلاف.

ولا فرق بين أن يكون الدفن في داره أو في غيرها.

ومن المثبتين للخلاف في سائر صور الضالّ من جزم بالوجوب ههنا؛ لأنه غير معذور بالنسيان^(٧).

(١) القول الأول: وجوب الزكاة في المغصوب والمجحود، والقول الثاني: عدم الوجوب. ينظر: مغني المحتاج (١/٦٠٢).

(٢) ينظر: المهذب (١/٢٤٩)، والحاوي الكبير (٤/٨٦)، ونهاية المطلب (٣/١٤١).

(٣) نهاية المطلب (٣/١٤٢).

(٤) ينظر: الحاوي الكبير (٤/٨٧)، والعزیز (٢/٥٤٠)، والوسيط (٢/٤٣٧).

(٥) العزیز (٢/٥٤٤)، وينظر: مغني المحتاج (١/٦٠٢).

(٦) ينظر: كتاب الزكاة قسمي الحيوان والنبات.

(٧) العزیز (٢/٥٤١)، والمجموع (٦/٤٨١).

ولو حبس المالك وحيل بينه وبين المال ففيه طريقتان: أحدهما: طرد الخلاف.

والثاني: القطع بالوجوب، وهو الأصح؛ لنفوذ تصرفه فيه بيعاً وهبة بخلاف المغصوب والضال^(١).

وجميع ما ذكرنا فيما إذا [عاد] المال إليه، ولا شك في أنه لا يجب إخراج الزكاة قبل عود المال إلى يده وهو المعني بقوله: (وإنما يجب الإخراج إذا عاد إليه)؛ لأنه قبل العود غير متمكن من الإخراج، ولهذا لو تلف قبل العود لم يجب عليه شيء؛ لأن التلف بعد الوجوب وقبل التمكن يسقط الزكاة، وإذا حصل في يده زكّى للأحوال الماضية ما لم ينقص عين النصاب بإخراج زكاة بعض الأحوال.

فإن كان نصاباً فقط وليس عنده من جنسه قدر ما يتعوض قدر الواجب لم تجب زكاة ما زاد على حول^(٢).

(وأصح الطريقين أنه لا يخرج) أي: لا يقاس (المشتري) أي المبيع (قبل القبض على القولين في) المغصوب [ونحوه] (بل يقطع بوجوب الزكاة فيه)؛^(٣) لتمكّنه من الإستيفاء بتسليم الثمن [وتسلّم] المبيع، بخلاف المغصوب ونحوه؛ فإنّه متعذّر من الإستيفاء.

وإنما يجب إذا مضى حول من انقطاع الخيار أو من يوم الشري، إن كان الخيار للمشتري وحده وقلنا: الملك لمن له الخيار.

والطريق الثاني: أنه يخرج على القولين في نحو المغصوب بعد تسلطه عليه^(٤).

وفي المسألة طريق ثالث: محكي عن القفال^(٥): أنها لا تجب قولاً واحداً، بخلاف المغصوب؛ لأن ملك المشتري ضعيف فيه قبل القبض؛ بدليل أنه لا ينفذ تصرفه فيه وإن رضي البائع، [وإن] تلف من ضمان البائع.

(١) الخاوي الكبير (٨٦/٤)، وينظر: نهاية المطلب (١٤٣/٣).

(٢) وزاد الخطيب شرطاً آخر: أن يكون الماشية سائمة عند المالك والغاصب. مغني المحتاج (٦٠٢/١).

(٣) وبه جزم صاحب التقريب. ينظر: الوسيط (٤٣٦/٢).

(٤) ينظر: النجم الوهاج (٢٤٤/٣)، ومغني المحتاج (٦٠٢/١).

(٥) ينظر: الوسيط (٤٣٧/٢)، وكفاية النبيه (٢٢٢/٥).

(والمال الغائب إن لم يكن مقدوراً عليه)؛ لانقطاع الطريق لنحو خوف أو لانقطاع خبره (فهو كالمغضوب) ^(١)، فيجىء فيه الخلاف.

وذكر البغوي وجهاً آخر: أنه تجب الزكاة فيه لا محالة، نعم، لا يخرج في الحال حتى يصل إليه ^(٢).

(وإن كان مقدوراً عليه) لسهولة الطريق وأمنه وكان معلوم السلامة (وجب إخراج الزكاة منه في الحال)؛ لأنه متمكن من التصرف منه متى شاء، فأشبه ماله الموضوع في خزانته.

ثم إن أخرجها في بلد المال فذاك، وإلا فعلى الخلاف الآتي في نقل الزكاة. ومحل وجوب الإخراج في الحال إذا كان المال مستقراً في بلد، فإن كان سائراً فلا يخرج زكاته حتى يصل إليه، فإذا وصل زكاه لما مضى، قاله الشيخ أبو المكارم في العدة ^(٣) ونقله عنه المصنف والنووي وأقرّاه ^(٤).

زكاة الدين

(والدين على الغير إن لم يكن لازماً كمال الكتابة أو كان ماشية) بأن أقرضه أربعين من الغنم، أو أسلم إليه فيها ^(٥) (فلا زكاة فيه): أما في مال الكتابة؛ فلأن الملك فيه غير تام؛ إذ المالك غير قادر على التصرف فيه، وللعبد إسقاطه بالكلية متى شاء ^(٦).

وأما في دين الماشية؛ فلأن الزكاة في مقابلة النمو، والماشية في الذمة لا تنمو، بخلاف الدراهم في الذمة؛ فإن سبب الزكاة فيها رواجها وكونها معدة للتصرف.

(١) المجموع (٤٨٨/٦).

(٢) التهذيب (٦٤-٦٥/٣)، و(٧٣/٣) والعزیز (٥٤٣/٢)، والحاوی الكبير (٢٦٤/٣-٢٦٥).

(٣) العدة للشيخ أبي المكارم الروياني، (ت. قبل ٤٥٠هـ)، الذي سمّاه المصنّف في مقدمة الكتاب بالدمشقي.

(٤) قال النووي: ولا يجب الإخراج بالاتفاق حتى يصل إليه. المجموع (٤٨٨/٦)، والروضة (١٩٤/٢).

(٥) ومضى عليه حول قبل قبضه. مغني المحتاج (٦٠٣/١).

(٦) ينظر: التنبيه (١١٩/١)، والبيان (٢٩١/٣)، والعزیز (٥٤٢/٢)، والنجم الوهاج (٢٤٥/٣).

ولا فرق فيه بين أن يكون على فقير أو على مليء^(١).

ومنهم من علل بأن السوم شرط زكاة المواشي، وما في الذمة لا يوصف بالسوم.

واعترضه المصنف: بأنه لم لا يجوز أن يكون الماشية الثابتة في الذمة موصوفة بكونها سائمة؟ ألا ترى أنا نقول: إذا أسلم في اللحم يتعرض لكونه لحم راعية أو معلوفة، فإذا جاز أن يثبت في الذمة لحم راعية جاز أن يثبت في الذمة راعية^(٢)؟

والحق الشيخ نجم الدين بن الرفعة الثمن في زمان الخيار بدين الكتابة^(٣).

وقوله: "كمال الكتابة" يحتز به عن الدين الذي على المكاتب لسيدته من معاملة؛ ففي سقوط الزكاة عنه تناقض لبعض أصحابنا، وعما إذا حال المكاتب سيده بالنجوم على شخص؛ فإنه يصح وتلزمه الزكاة؛ لأنه لازم لا يسقط عن ذمة المحال عليه بعجز المكاتب أو فسخه^(٤).

(وإن كان الدين عروض التجارة أو دراهم أو دنانير فكذلك الحكم على القديم) فيها رواه الزعفراني^(٥)، سواء كان حالاً أو مؤجلاً على مليء أو فقير؛ إذ لا ملك له فيه حقيقة، فأشبهه دين المكاتب^(٦).

ولا يخفى عليك أن هذا التعليل لا يسمن ولا يغني عن جوع؛ لأنه لو حلف أن لا مال له يحنث بالدين حالاً كان أو مؤجلاً، بخلاف ما لو لم يكن له سوى عبد وكاتب معه ثم حلف أن لا مال لي سواء لم يحنث.

(و) الجديد (الصحيح)^(٧) أنه إن كان الدين حالاً وكان متعذر التحصيل لكون المديون

(١) رجل مليء: غني مقتدر، ويجوز البدل والإدغام. المصباح المنير (٢٥٤) (ملل)، ولسان العرب (١/١٥٨) (ملا).

(٢) العزيز (٢/٥٤٢).

(٣) ينظر: النجم الوهاج (٣/٢٤٥).

(٤) ينظر: مغني المحتاج (١/٦٠٣).

(٥) البيان (٣/٢٩١)، والعزيز (٢/٥٤٢).

(٦) قال إمام الحرمين: وهذا (أي القول) بعيد في حكم المرجوع عنه. نهاية المطلب (٣/٣٣٠).

(٧) قال النووي: والجديد وهو المذهب الصحيح المشهور. روضة الطالبين (٢٦٣).

معسراً أو غيره) لكونه جاحداً ولا بينة، أو كان ماطلاً أو غائباً (فهو كالمغصوب) ففي وجوب الزكاة فيه القولان؛ لأنه غير متمكّن من التصرف، ولا يجب الإخراج قبل حصوله قطعاً^(١).

وفرق الشيخ أبو المكارم بين الجحود والإعسار، وبين المطل، فجعل المسألة في الأولين على القولين، وقطع في الثالث بالوجوب، وكذا فيما إذا كان دينه على مليء غائب.

فلو كان مقرراً له في الباطن وجبت الزكاة دون الإخراج قطعاً، صرح به ابن الصباغ^(٢).
فلو كان الدائن يقدر على أخذ حقه من الجاحد بالظفر من غير ضرر فهل الحكم كما لو تيسر أخذه بالبينّة أو لا؟ فالمفهوم من كلام الجمهور: لا، وقال بعض المتأخرين: يحتمل أن يكون كذلك.

(وإن كان) الدين الحال (متيسر التحصيل) بأن كان على مليء مقرراً حاضراً باذلاً: (فإن كان حالاً وجبت الزكاة فيه) قطعاً (ووجب إخراجها في الحال)؛ لأنه مالٌ مقدور عليه ممكن الإستيفاء، فأشبه ما لو كان مودوعاً عند إنسان أو موضوعاً في حرزه.

(وإن كان الدين مؤجلاً فالأظهر) من الطريقتين (أنه على الخلاف في المغصوب)؛ لأنه لا يتوصل إلى التصرف فيه قبل الحلول، ولا يقدر إلى إسقاط الأجل^(٣).

والثاني: القطع بالوجوب، كالمال الغائب الذي يسهل إحضاره.

والثالث: القطع بعدم الوجوب؛ لأنّه لا يملك التسلط عليه قبل الحلول، فكأنه لم يكن^(٤).

(فإن أوجبنا لم يجب الإخراج قبل القبض في أصح الوجهين)؛ لأنه لو أخرج خمسة نقداً عن مائتين مؤجلاً مثلاً كان إجحافاً به؛ إذ الخمسة نقداً يساوي ستة نسيئة، ولا سبيل إلى القناعة بما دون الخمسة^(٥).

(١) النجم الوهاج (٣/ ٢٤٥)، وتحفة المحتاج (١/ ٦٧٠)، ومغني المحتاج (١/ ٦٠٣).

(٢) العزيز (٢/ ٥٤٣)، والمجموع (٧/ ١٠٠)، و (٦/ ٤٨٦)، والروضة (٣/ ٥٩)، والكفاية (٥/ ٢٢٠).

(٣) وهو قول أبي إسحاق. الحاوي الكبير (٤/ ٣٢٩)، والبيان (٣/ ٢٩٣).

(٤) ينظر: العزيز (٢/ ٥٤٣).

(٥) وهذا الوجه هو الأصح عند إمام الحرمين. نهاية المطلب (٣/ ٣٣٠)، وينظر: الكفاية (٥/ ١٩٧).

والثاني: يجب الإخراج في الحال كالمال الغائب الذي يسهل إحضاره^(١). وضُعه لا يخفى. والمراد بقوله: "قبل القبض": قبل حلوله؛ لأن محل الخلاف فيما إذا كان الدين على مليء مقرر ولا مانع سوى الأجل، وحينئذ إذا حلّ الأجل وجب الإخراج، قبض أم لم يقبض^(٢). فلا تغفل.

تنبيه: إذا أوجبنا الزكاة في الدين وجعلنا تعلقها بالمال تعلق شركة، فذاك يقتضي أن يملك أصحاب السهمان رُبع عُشر الدين^(٣)، وذلك يجرّ إلى أمور لا ينتبه كثير من الناس: كعدم جواز الدعوى على الإطلاق، والحلف على البت، فيحلف على ولاية القبض من المدعي عليه؛ لأن له ولايةً لأجل أداء الزكاة، ويقول في الدعوى: كان لي عليه كذا، فما آداه ولا برأته ولم يعوض وكان مستقراً في ذمته، فحينئذ دعوى الإثبات يتقدّم على حصول ملك أصحاب السهمان.

[الدين لا يمنع وجوب الزكاة]

(والدين لا يمنع وجوب الزكاة [في] أظهر الأقوال)^(٤)؛ لأن الزكاة إمّا أن يتعلّق بالعين أو بالذمة:

فإن كان الأول؛ فالدين المتعلّق بالذمة لا يمنع الحق المتعلّق بالعين، ولهذا لو جنى [العبد] المديون تعلق الإرش برقبته^(٥).

وإن كان الثاني: فالذمة متسعة لا تضيق عن ثبوت الحقوق، ولأنه مالك للنصاب وتصرفه نافذ فيه، مع أن النصوص الواردة يقتضي إيجابها على الإطلاق^(٦).
والثاني: يمنع؛ لأن الزكاة حقّ تجب في الذمة بوجود المال، فيمنع الديون وجوبها

(١) العزيز (٥٤٣/٢).

(٢) ينظر: المجموع (١٠٠/٧).

(٣) أي: في ذمة المدين. النجم الوهاج (٢٤٦/٣)، ومغني المحتاج (٦٠٣/١)، والعزيز (٤٧/٣).

(٤) الحاوي الكبير (٣٢٤/٤)، والبيان (١٤٧/٣)، والمجموع (٤٨٤/٦).

(٥) العزيز (٥٤٧/٢).

(٦) ينظر: المذهب (١٤٢/١)، والموسوعة الفقهية الكويتية (١٦٤/٣٥)، والفقه الإسلامي وأدلته (١٧٢/٣).

كالهَج، ولأن ملك المديون فيه ضعيف؛ لإشرافه إلى الصرف في الدين، ولأن مستحق الدين تلزمه الزكاة، فلو أوجبتها على المديون أيضاً أدى إلى تضعيف الزكاة الواحدة. والأول جديد، والثاني: قديمٌ عند الجمهور، وقال بعض العراقيين: هو جديد أيضاً^(١). فلو زاد المال على قدر الدين وكان الزائد نصاباً وجبت زكاته قطعاً، أو دونه فالجميع على الخلاف^(٢).

(والثالث: أنه يمنع في الأموال الباطنة وهي النقدان وعروض التجارة، ولا يمنع في الظاهرة) وهي الزروع والمواشي والثمار والمعادن^(٣).

والفرق: أن الأموال الظاهرة تنمو بنفسها أو هي نماء في نفسها، والباطنة ليست كذلك، وإنما ألحقت بالناميات للإستغناء واستعدادها للاسترباح بالتصرف والإخراج، والدين يمنع من ذلك ويحوج إلى صرفها إلى قضائه^(٤).

ومحل الخلاف إذا لم يكن له من غير المال الزكوي ما يقضي به الدين، فإن كانت وجبت قطعاً. وعلى الأول لو أحاطت به الديون وحُجر عليه فحال الحول في الحجر) ولم يتعين لكل واحد من الغرماء شيئاً من ماله، (ففي الوجوب الخلاف في المغصوب) على أصح الطرق؛ لأنه حيل بينه وبين ماله بالحجر فمنع من التصرف [فيه].

والثاني: القطع بالوجوب، وبه قال الشيخ أبو علي؛ لأن الملك حاصل، والحجر لا يؤثر كحجر السفية.

والثالث: القطع بالوجوب في المواشي؛ إذ الحجر لا يؤثر في نائها، ويخرج النقدان على الخلاف في المغصوب؛ لامتناع التصرف وتوقف النماء فيها على التصرف^(٥). وإن عين لكل واحد من الغرماء شيئاً من ماله على ما يقتضيه التقسيط وتمكّنهم من

(١) ينظر: الحاوي الكبير (٣٢٣/٤)، والعزیز (٥٤٧/٢)، ووروضة الطالين (٢٦٤).

(٢) ينظر: مغني المحتاج (٦٠٤/١).

(٣) وهو قول الخراسانيين، وبه قال أبو حنيفة. المجموع (٤٨٤/٦)، والهداية (٩٦/١). وقال العمراني وإمام الحرمين: إن من أصحابنا من قال: هذا القول للشافعي رحمته الله. نهاية المطلب: (٣٢٧/٣)، والبيان (١٤٧/٣).

(٤) العزیز (٥٤٧/٢).

(٥) العزیز (٥٤٨/٢)، والمجموع (٤٨٥/٦).

أخذه فحال الحول ولم يأخذه قال أكثر الأصحاب^(١): لا زكاة عليه كما لو فرق ماله بين الغرماء؛ لأن ملكه ضعيف، ولم يحكوا فيه خلافاً.

وهو مشكل، فكيف يمكنهم من أخذه من غير بيع أو تعويض؟

لا جرم صورها القمولي: بما إذا كان ماله من جنس ديونهم^(٢).

وعن بعض الأصحاب: تخريج الزكاة فيه على الخلاف في المغصوب^(٣).

وعن القفال: تخرجها على الخلاف في اللقطة في السنة الثانية^(٤).

فرع: [قال في الأم]^(٥): من ملك أربعين شاة فاستأجر راعياً يرعاها بشاةٍ منها وحال الحول نظر: إن كانت معينة مختلطة بباقيها فعليهما شاة على الراعي جزء من أربعين جزء، والباقي على المستأجر.

وإن كانت منفردة - ولو كان الأفراد في شيء من الأشياء المعتبرة في الخلطة - فلا زكاة على واحد منهما.

وإن استأجر بشاة موصوفة على الذمة فإن كان للمستأجر مال آخر يفيء بها^(٦) الشاة الموصوفة وجبت الزكاة في الأربعين، وإلا فعلى الخلاف في أن الدين هل يمنع الزكاة^(٧).

فرع: قال في الرونق والغزالي في البسيط وغيره: لو كان مالك نصاب فنذر التصدق

(١) أي: أصحاب الشافعي، وقال النووي: وبه قطع الجمهور. المجموع (٦/٤٨٥)، والعزیز (٥٤٧).

(٢) النجم الوهاج (٣/٢٤٧)، ومغني المحتاج (١/٦٠٤)، قال ابن حجر الهيتمي: وقيد السبكي والإسنوي بما إذا كان ما عينه لكل من جنس دينه، وإلا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير بيع أو تعويض. وهو متجه، وإن اعترضه الأذرعي. تحفة المحتاج (١/٦٧١).

(٣) العزیز (٢/٥٤٧).

(٤) العزیز (٥٤٧-٥٤٨)، والمجموع (٦/٤٨٥)، وروضة الطالبين ت. زهير الشاويش (٢/١٩٧).

(٥) نقل من الشارح بالمعنى، ونص ما قاله الإمام الشافعي: "ولو استأجر الرجل على أن يرعى غنمه بشاةٍ منها بعينها فهي ملك للمستأجر، فإن قبضها قبل الحول فهي له ولا زكاة على الرجل في ما يبيعه إلا أن يكون ما تجب فيه الصدقة بعد شاة الأجير، وإن لم يقبض الأجير الشاة حتى حال الحول ففي غنمه الصدقة، على الشاة حصتها من الصدقة؛ لأنه خليط بالشاة". الأم (٢/٥٤).

(٦) في النسخ: "يفيء بها"، والظاهر: "يفيء به".

(٧) ينظر: العزیز (٢/٥٤٩)، المجموع (٦/٤٨٧)، روضة الطالبين (٢٦٥).

به أو بكذا منه فمضى الحول قبل التصديق فالأظهر القطع بعدم وجوب الزكاة؛ لتعلق النذر [بعينه] ^(١).

وقيل: على الخلاف في الدين، واختاره [طائفة] ^(٢).

فرع: لو قال: جعلت هذا المال أو هذه الأغنام ضحايا، أو على أن أضحي بهذه الشياه فلا زكاة قطعاً ^(٣).

فرع: لو دفع دراهم إلى رجل ليصرفها إلى جهة من جهات البرّ فتمّ الحول قبل صرفها وجبت زكاتها؛ لبقائها في ملكه، نعم، لو كان المدفوع إليه إماماً لم تجب على ما صرح به غير واحد.

فرع: لو أوصى بدراهم للفقراء فحال الحول عليها بعد موته وقبل الصرف إليهم فلا زكاة ^(٤).

(وإذا اجتمع الزكاة ودينُ الآدميين في تركة) وقلنا أنّ الدين لا يمنع وجوب الزكاة (فتقدّم الزكاة) عند تضيق المال عنهما (أو الدين أو يستويان، فيه ثلاثة أقوال: أظهرها: أولها) أي يقدم الزكاة، سواء كانت زكاة مال أو زكاة فطر؛ لأن الزكاة متعلقة بالمال، والدين مسترسلة في الذمة، ألا يرى أنه يؤخذ الزكاة في حالة الحياة ثم يصرف الباقي إلى الغرماء؟ ^(٥)، ولأنّ مصرفها للآدميين فاجتمع فيه الأمران، وفي الخبر: «فدين الله أحقّ بالقضاء» ^(٦).

وتخصيص الزكاة بالذكر إنّما هو للتمثيل ولا فكلّ [حقّ] من حقوق الله تعالى كال كفارة والحج [وجزاء] الصيد كذلك، نعم، يستثنى اجتماع الجزية مع الدين فإنهما يستويان على الأصح، مع أن الجزية حقّ الله تعالى.

(١) ينظر: الوسيط (٢/ ٤٤٠)، والفتاوى الكبرى الفقهية على مذهب الإمام الشافعي (٥/ ٤١).

(٢) العزيز (٢/ ٥٥١ - ٥٥٢)، والمجموع (٦/ ٤٨٦).

(٣) العزيز (٢/ ٥٥٢)، قال النووي: وهو المذهب. المجموع (٦/ ٤٨٦)، وينظر: الوسيط (٢/ ٤٤٠).

(٤) النجم الوهاج (٣/ ٢٤٨).

(٥) ينظر: العزيز (٢/ ٥٥٣)، والوسيط (٢/ ٤٤٠).

(٦) تمام الحديث: «أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: إن أُمي ماتت وعليها صوم شهر، فقال: أ رأيت لو كان عليها دين أ كنت تقضينه؟ قالت: نعم، قال: فدين الله أحقّ بالقضاء». صحيح مسلم، رقم (١١٤٨)، وصحيح البخاري، رقم (١٩٥٩).

والثاني: يقدم دين الآدميين؛ لافتقار الآدمي واحتياجه مع أن حقوق الآدميين مبنية على المضايقة، ولهذا لو اجتمع قصاص وحد السرقة في اليد قدم القصاص. وأجيب: بأن مبنى الحدود على الدرء.

والثالث: أنهما يستويان؛ لأن الحق المالي المضاف إلى الله تعالى يعود فائدته إلى الآدميين، فلا ترجيح، إذا فُوزَ عليهما المال كما يقتضيه التقسيط^(١).

وأثبتك على شيء مهم: وهو أن مسألة الكتاب مفروضة فيما إذا كانت الزكاة في الذمة، بأن تلف المال بعد الوجوب والتمكّن، فأما إذا كان ما وجبت الزكاة فيه موجوداً فالزكاة فيه مقدّمة قطعاً، كما نصّ عليه في الأم، وحكى عنه القاضيان الحسّين وابن كج^(٢).

(والغنيمة قبل القسمة إذا اختار الغانمون تملكها، ومضى من وقت الاختيار حول، وكان الكلّ صنفاً واحداً زكويّاً وبلغ نصيب كلّ واحد نصاباً أو) بلغ (المجموع نصاباً والموضع موضع ثبوت الخلطة وجبت زكاتها)؛ لأنها مال حصل التملك والتسلّط عليه، فأشبهه سائر الأموال^(٣).

احترز بقوله: (إذا اختار.... الخ) عمّا لو لم يختار والتملك، فإنه لا زكاة فيها وإن مضى أحوال، لأن ملكهم فيها ضعيف، بدليل جواز الإسقاط لهم، بل لو أعرضوا عنها سقط ملكهم، وإن اختاروا ولم يمض حول فلا زكاة.

واحترز بقوله: (وكان الكلّ صنفاً... الخ) عمّا لو كانت أصنافاً مختلفة كالسائمة والنقود، فإنه لا زكاة فيها وإن مضى الحول من يوم الاختيار وبلغ نصيب كلّ واحد نصاباً، لأنّ كلّ واحد منهم لا يدري الصنف الذي يحصل له.

(١) ينظر: المهذب (٥٧/١)، والمجموع (٣٧٦/٧-٣٧٧)، وقال ابن الرفعة: وهذا أقيس في تعليق القاضي حسين، وزاد الدميري والخطيب قولاً رابعاً: يُقدّم الأسبق منها وجوباً. كفاية النبيه: (٦٩/٦)، والنجم الوهاج (٢٤٩/٣).

(٢) الأم (١٦/٢)، والنجم الوهاج (٢٤٨/٣)، والمجموع (٣٧٧/٧)، ونهاية المطلب (٣٢٩/٣)، والعزير (٥٥٣/٢)، ومغني المحتاج (٦٠٥/١).

(٣) ينظر: الحاوي الكبير (٣٣٨/٤).

وقوله: "أوبلغ المجموع" أراد به ما سوى الخمس؛ إذ لا زكاة في الخمس كمال الرباط والمساجد. وقوله: (والموضع موضع ثبوت الخلطة) أراد بالنسبة إلى المال ففي الماشية قطعاً وفي النقدين على الأصح، وبالنسبة إلى من تصح الخلطة معه لا، كأهل الخمس؛ [فإن الخلطة لا تثبت معهم].

ثم إطلاق الكتاب يقتضي وجوب الزكاة عند اجتماع هذه الشرائط وإن لم يفرز الخمس، وهو كذلك، ولم يحك أحد فيه خلافاً إلا [صاحب] التهذيب^(١).

(وإلا أي: وإن لم يختاروا التملك، أو اختاروا لكن لم يمض حول من وقت الاختيار، أو مضى ولكن لم يكن الكل صنفاً واحداً، أو كان ولكن لم يبلغ نصيب كل منهم أو المجموع نصاباً (لم تجب) الزكاة فيها؛ لانتفاء الشروط المذكورة.

(وإذا أصدق امرأته نصاباً من السائمة معينة) لا موصوفة في الذمة؛ فإنه لا زكاة فيها على ما مرّ نظيره (فعليها زكاته إذا تمّ الحول من يوم الإصداق) سواء قبضتها أو لم تقبض، وسواء استقرّ الجميع لها بالدخول أو لم يستقرّ؛ لحصول الملك لها بالعقد^(٢).

وجعل السائمة مثلاً لا اختصاصها بإشتراط التعين، لا لاختصاصها بوجوب الزكاة، فإنه لو أصدقها نصاباً من الدراهم معينة أو في الذمة وجبت الزكاة فيها، وعوض الخلع والصلح عن القود كالصداق، وبحث الشيخ نجم الدين في إلحاق مال الجعالة بها، وارتضاه [الإسنوي]^(٣).

التفريع: فلو طلقها قبل الدخول نظر: إن طلقها قبل الحول عاد نصفها إلى الزوج فإن لم نميز [فهما] خليطان، فعليها عند تمام الحول من يوم الإصداق نصف شاة، وعليه عند تمام الحول من يوم الطلاق نصف شاة.

(١) وزاد النووي وجهين آخرين عليه مخالفين لجمهور العراقيين والخراسانيين والمذهب وقال: وفيه وجه: قطع به البغوي أنه لا زكاة قبل إفراز الخمس بحال، ووجه: أنه تجب الزكاة في حال عدم اختيار التملك، وهما شاذان مردودان. التهذيب (٧٥/٣)، والمجموع (٤٨٩/٦).

(٢) العزيز (٥٥٥/٢)، والمجموع (١٠٥/٧)، والحاوي الكبير (١٧٩/٤)، وشرح المحلى (٥٢/٢).

(٣) قال ابن الرفعة: قلت: وينبغي أن يلحق بها الجعل في الجعالة. كفاية النبيه (٢١٥/٥)، وينظر: النجم الوهاج (٢٥٠/٣).

وإن [طلق] بعد الحول فإمّا أن خرجت الزكاة من عينها أو من موضع آخر أو لم يخرج أصلاً: فإن كان الأول فيلزم ما يرجع؟ فيه ثلاثة أقوال^(١): منصوصان ومخرج: أحدهما: أنه يأخذ نصف الصداق من الموجود ويجعل المخرج من نصيبها، فإن تساوت قيمة الشياه أخذ عشرين منها، وإن تفاوتت أخذ النصف، هذا رواية الربيع^(٢). والثاني: يأخذ نصف الأغنام الباقية ونصف قيمة الشاة المخرجة^(٣).

والثالث: أنه بالخيار بين ما ذكرنا في القول [الثاني] وبين أن يترك الكل ويأخذ نصف القيمة. والأول هو المختار في كلام الأكثرين.

وإن كان الثاني^(٤) فإن قلنا: يتعلق الزكاة بالذمة، أو قلنا: يتعلق بالعين لا على سبيل الشركة، عماد نصف الأربعين إلى الزوج.

وإن قلنا: يتعلق بالعين على سبيل الشركة فيبنى على الوجهين فيما إذا زال ملكها عن الصداق وعاد ثم طلقها قبل الدخول:

أحدهما: يرجع بنصف القيمة كما لو طلقها ولم يعد.

والثاني: ينصف العين كما لو طلقها ولم يزل، لكن الشاة التي زال ملكها عنها وعاد بأداء الزكاة من موضع آخر غير معينة، فعلى الوجه [الأول لا] يأخذ شيئاً من الأربعين، بل يعدل إلى نصف القيمة، وعلى الثاني: يأخذ نصف الأربعين.

وإن كان الثالث: ففيه اختلاف وتفرع طويل مبني على كيفية تعلق الزكاة^(٥).

(١) روضة الطالبين (٢/٢٠٢).

(٢) هذا منقول عن المزني كما صرح به النووي في المجموع لا عن الربيع، ونص الشافعي في الأم هو القول الثاني الآتي، لكن نقل عن الرافعي وهو نقله عن المسعودي أنه رواية الربيع، ونص ما قاله المزني: قال الشافعي: ولو أصدقها أربعين شاة بأعيانها فقبضتها أو لم تقبضها وحال عليها الحول فأخذت صدقتها ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بنصف الغنم وبنصف قيمة التي وجبت فيها وكانت الصدقة من حصتها من النصف. مختصر المزني: (٤٦/١)، وينظر: الحاوي الكبير (٤/١٨٠)، والمجموع (٧/١٠٦-١٠٥).

(٣) الأم (٢/٢٥)، والمجموع (٧/١٠٦).

(٤) أي: إذا كانت قد أخرجت الزكاة من موضع آخر.

(٥) العزيز (٢/٥٥٦).

ولا يخفى على الفطن توجيهه فأهملناه.

فائدة: لو أصدقها وطالبته فامتنع كان كالمغصوب، قاله المتولي^(١).

(وإذا أكرى داراً أربع سنين بمائة دينار وقبضها)^(٢) في الحال؛ لكونها معجلة (فأظهر القولين: أنه لا يلزمه عند تمام كل سنة إلا إخراج زكاة القدر المستقر منها)؛ لأنّ ماسواه في معرض السقوط بانهدام الدار^(٣)، ولا يخرج على الصداق؛ لأنّ الأجرة في مقابلة المنافع، فينسخ العقد بفواتها، والصداق ليس في مقابلتها^(٤)؛ بدليل استقراره بموتها قبل الدخول،^(٥) وتشطره بالطلاق^(٦).

واحترز بقوله: "وقبضها" عما إذا كانت معينة ولم يقبضها، فهي كالمبيع قبل القبض، وقد مرّ الكلام فيه^(٧).

(فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة خمسة وعشرين لسنة)؛ لأنه الذي استقرّ ملكه [عليه]، وهو ربع المائة، وواجبه خمسة أثمان دينار.

(وعند تمام السنة الثانية زكاة خمسة وعشرين لستين)؛ لأنه استقرّ ملكه على خمسين ديناراً، وكانت في ملكه ستين وكان واجبها^(٨) دينارين ونصفاً، لكنه قد أدى زكاة خمسة وعشرين لسنة، فيحطّ ذلك ويخرج الباقي وهو دينار وسبعة أثمان دينار.

(١) ينظر: النجم الوهاج (٣/ ٢٥٠)، ومغني المحتاج (١/ ٦٠٥)، ونهاية المحتاج (٣/ ١٣٣).

(٢) مثل الشافعي في الأم والنووي في الروضة والمجموع والرافعي في العزيز بالمائة ومثل النووي في المنهاج بشائين ديناراً؛ لسهولة التقسيم كما أشار إليه الدميري. النجم الوهاج (٣/ ٢٥١)، والأم (٢/ ٦١)، والعزيز (٢/ ٥٥٧-٥٥٨)، والمجموع (٧/ ١٠٢).

(٣) قال النووي: ولو انهدمت الدار رجع بقسط ما بقي من الأجرة. المجموع: (٧/ ١٠٣)، وهذه بخلاف الصداق فهو ثابت ومستقر.

(٤) أي: المنافع.

(٥) أي إذا ماتت الزوجة قبل الدخول لم يرجع الصداق إلى الزوج بشيء. ينظر: كفاية النبيه (٥/ ٢٠٩).

(٦) روضة الطالبين (٢/ ٢٠٢).

(٧) حيث قال: "بل يُقطع بوجوب الزكاة فيه"؛ لتمكّنه من الاستيفاء بتسليم الثمن وتسلم المبيع، بخلاف المغصوب ونحوه؛ فإنّه متعذر من الاستيفاء. وينظر: النجم الوهاج (٣/ ٢٥١).

(٨) أي: واجبها الكلي ديناران ونصف؛ لأنه مالك لخمسين ديناراً لستين فمجمعه الإجمالي مائة دينار.

(وعند تمام الثالثة زكاة خمسين لسنة وخمسة وعشرين لثلاث سنين)؛ لأنه استقرّ ملكه على خمسة وسبعين ثلاث سنين، وواجبها في ثلاث سنين خمسة دنانير وخمسة أثمان دينار، وقد أدى منها لستين دينارين ونصفاً، فبقي ثلاثة دنانير وثمانان يُخرجها الآن، (وعند تمام الرابعة زكاة خمسة وسبعين لسنة، وخمسة وعشرين لأربع سنين)؛ لأنه استقرّ ملكه على المائة وكان أربع سنين، وواجبها في أربع سنين عشر دنانير، وقد أدى منها خمس دنانير وخمسة أثمان دينار، فيخرج الباقي وهو أربعة دنانير وثلاثة أثمان دينار^(١). وقد يعبر عن هذا المعنى بعبارة أخرى وهي أن يقال: يجب عليه في السنة الأولى زكاة ربع المائة، وفي الثانية زكاة نصفها لستين إلا ما أدى، وفي الثالثة زكاة ثلاثة أرباعها إلا ما أدى، وفي الرابعة زكاة الجميع لأربع سنين إلا ما أدى؛ فإنه يُحطّ^(٢).

وفي المسألة أشياء غير مشار إليها ولا بُدّ من العلم بها:

أحدها: أن من شرائط المسألة أن تكون أجرة السنتين متساوية، فلو تفاوتت زاد القدر المستقرّ على ربع المائة في بعض السنين ونقص في بعضها؛ إذ الأجرة إنّما توزع على المدة فتختلف باختلافها^(٣).

والثاني: أن كلام المسألة في ما إذا كانت المائة في الذمة ثمّ نقدت، أمّا لو كانت معينة فتجب زكاة الكلّ عند تمام السنة الأولى بلا خلاف؛ لأنّ ملكه مستقرّ على ما أخذ، حتى لو انهدمت الدار لا يلزمه ردّ المقبوض، بل له ردّ مثله.

والثالث: أنّ ما أطلقه في ما إذا كان يخرج واجب كلّ سنة من غير المائة، أمّا إذا أخرج من عينها واجب السنة الأولى فعند تمام الثانية يخرج زكاة خمسة وعشرين الأولى سوى ما أخرج في السنة الأولى لسنة، وزكاة خمسة وعشرين أخرى لستين، وعند تمام الثالثة يخرج زكاة خمسين سوى ما أخرج في السنتين الأوليين لسنة، وزكاة خمسة وعشرين

(١) العزيز (٥٥٧/٢ - ٥٥٨)، وتحفة المحتاج (٦٠٧/١).

(٢) الأم (٦١/٢)، والحاوي الكبير (٣٣٤/٤)، ونهاية المطلب (٣٣٢/٣)، والوسيط (٤٤١/٢).

(٣) ينظر: نهاية المطلب (٣٣٢/٣)، والعزيز (٥٥٩/٢)، وروضة الطالبين (٢٠٣/٢)، والسراج (١٤٥/٢).

أخرى لثلاث سنين، وعند تمام الرابعة يخرج زكاة خمسة وسبعين سوى ما أخرجه في السنين الماضية لسنة وخمسة وعشرين أخرى لأربع سنين^(١).

والرابع: أن ما في الكتاب ليس مفرعاً على ظاهر المذهب وهو تعلق الزكاة بالعين تعلق شركة، وإلا لما نقص الواجب في ما إذا أخرج عن عين المائة، نبّه عليه المصنف، وحذفه النووي في الروضة^(٢)، ولا بدّ منه.

رجعنا إلى تمام المسألة.

(والثاني: أنه يلزمه عند تمام السنة الأولى زكاة المائة جميعاً)؛ لأنه ملكها ملكاً تاماً؛ ألا ترى أنه لو كانت الأجرة جارية محلّ وطئها، ولو كان ضعيفاً لما حلّ وطؤها؟ وغايته: أنه يؤهم سقوط بعض الأجرة بالانهدام، لكنه لا يقدح في وجوب الزكاة، كما أن المرأة تلزمها زكاة الصداق قبل الدخول، وإن كان يُتوهم عودُ جميعه بردة أو تشطيره بنحو طلاق، وهذا القول هو الأصح عند صاحبي المذهب والتهذيب، ومال إليه في الشامل^(٣).

ولمن نصر الأول أن يقول: ثبوت الملك التام في الأجرة ممنوعٌ على رأي بعض الأصحاب؛ فإنّ الإمام حكى طريقة أنّ الملك يحصل في الأجرة شيئاً فشيئاً^(٤)، فالقائل بذلك لا يسلم ثبوت الملك فضلاً عن ثبوته تاماً.

وعلى تقدير التسليم قد ذكرنا ضعفه.

وأما حلّ الوطء، فلا نسلم أنه يتوقف على ارتفاع الضعف من كلّ وجه.

وأما الصّدّاق فقد روى الحناطي عن ابن سريج تحريج قول من الأجرة في الصداق، وعلى هذا فلا فرق^(٥).

وعلى التسليم، فالفرق قد قدمناه في توجيه الأول^(٦).

(١) العزيز (٥٥٨/٢ - ٥٥٩).

(٢) العزيز (٥٥٦/٢)، وروضة الطالبين (٢٠٢-٢٠٣).

(٣) المذهب (١٥٨/١)، والعزيز (٥٥٧/٢)، والمجموع (١٠٢/٧).

(٤) نهاية المطلب (٣/٣٣٣).

(٥) مغني المحتاج (٦٠٥/١)، والعزيز (٥٥٧/٢).

(٦) وهو قول الشارح: لأن الأجرة في مقابلة المنافع؛ فينفسخ العقد بفواتها إلخ.

ثم لا يخفى عليك أن القولين في المسألة في كيفية الإخراج فقط.
وأما الوجوب فثابت قطعاً، نبه عليه القاضي أبو طيب^(١).
وبالله التوفيق وإليه المرجع.

الزكاة تجب على الفور

(فصل: تجب الزكاة على الفور)؛ لأن الأمر بأداء الزكاة وارد، وحاجة المستحقين ناجزة، فيتحقق الوجوب في الحال، ولأنها حق يطالب به، [فلم يجوز] تأخيرها كالوديعة إذا طوّل بالرد.

وكلامنا في زكاة المال، أما زكاة الفطر فقد مرّ أنها موسّعة إلى آخر نهار العيد^(٢).
(إذا حصل التمكّن) لأن التكليف بدون التمكّن تكليف بما لا يطاق (وذلك) أي: التمكّن (بحضور المال ووجدان^(٣) المصروف إليه) فلا يجب الإخراج عن الغائب وإن جوّزنا نقل الصدقات؛ لاحتمال تلفه قبل وصوله إليه.

وعبارة الكتاب أحسن من عبارة المنهاج^(٤)؛ لأنها يشمل الأصناف والإمام ونائبه.
وأيضاً: التعبير بالأصناف كما عبّر المنهاج يوهّم أنّه لو وجد بعضهم لا يكون متمكّناً، وليس كذلك، بل المنقول أنه متمكّن من أداء حصة الموجودين، حتى لو تلف المال ضمن حصّتهم.

ويستثنى من إطلاق الكتاب ما إذا أّخر لطلب الأفضل أو انتظار قريب أو جارٍ أو أحوّج أو أصلح؛ فإنه يجوز التأخير على الأصح، لكن الصحيح أنّه يدخل في ضمانه كما لو أّخر لهذه الأغراض.

(١) العزيز (٣/٣)، والسراج (١٤٣/٢).

(٢) النجم الوهاج (٢٥٢/٣)، وكفاية النبيه (٥٣/٦)، وينظر في البحث قوله: ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد فلو أّخر عصى.

(٣) وجدان: مصدر من مصادره وجد. لسان العرب (٤٤٥/٣)، ينظر: الوسيط (٤٤٢/٢)، والنجم الوهاج (٢٥٢/٣).

(٤) وعبارة المنهاج: تجب الزكاة على الفور إذا تمكّن وذلك بحضور المال والأصناف. المنهاج (٣٤).

قال الزركشي ناقلاً عن البغوي: ومن شرائط التمكّن: أن لا يكون مشتغلاً بشيء مهم من أمر ديني أو دنيوي، فلو حال الحول والمال حاضرٌ والمصروف إليه موجودٌ لكن المالك مشتغل بمهم فتلف المال قبل فراغه لم يضمن^(١).

(ويجوز أن يؤدي بنفسه زكاة الأموال الباطنة) بلا خلاف؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ يُدْوَ الْأَصْدَقَاتِ فَنِعْمَ هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ٢٧١). ونقل المحامي وغيره الإجماع عليه،^(٢) وعلى هذا فليس للإمام طلبها، فإن بذل المالك طوعاً قبلها. ولا يرد على عبارته السفية؛ لأن الكلام في الجواز بالنسبة إلى الأداء في نفس الأمر، لا إلى المؤدّي؛ فإنه قد لا يصلح لذلك؛ لعائقي فيه يخرج به عن أهلية التصرف.

ثم الأموال الباطنة هي الذهب والفضة وعروض التجارة والركاز، وزكاة الفطر [ملحقة] بهذا النوع^(٣).

(وكذا الظاهرة على الجديد)؛ قياساً على الباطنة؛ لإطلاق ما روي عن عثمان رضي الله عنه: أنه قال في المحرم^(٤): «أن هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دينٌ فليقض دينه ثم يزكي بقية ماله»^(٥)، فلم يفرق بين الباطنة والظاهرة.

والقديم: أنه يجب الدفع على الإمام جائراً أو عادلاً؛ لأنه مالٌ للإمام المطالبة

(١) لم نجده في التهذيب. وللتوسع في المسألة ينظر: نهاية المطلب (٣/ ١٠٤).

(٢) البيان (٣/ ٣٨٩)، والمجموع (٧/ ٢٧٦)، وكفاية النيه (٦/ ١٠٢)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٥٣).

(٣) روضة الطالبين (٢/ ٢٠٥)، والمجموع (٧/ ٢٧٦-٢٧٧)، والحاوي الكبير (٨/ ١٣٨٧).

(٤) وليس شهر المحرم متفقاً عليه، بل على أقوال: منها: أنه المحرم، ومنها أنه كان شهر رمضان. ينظر: الأموال للقاسم بن سلام (٢/ ٤٩٦)، ولطائف المعارف لابن رجب (١٢٠)، وبحر المذهب (٤/ ٧٧)، والمهذب (١/ ١٦٨٩)، والعزير (٣/ ٣).

(٥) رواه مالك والشافعي والبيهقي بلفظ: «هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دينٌ فليؤدّ دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدّوه منه الزكاة». وابن أبي شبة بلفظ: «هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دينٌ فليقضه وزكوا بقية أموالكم» ورواه عبد الرزق بلفظ قريب منه. قال العسقلاني: إسناده صحيح وهو موقوف. ينظر: موطأ مالك، رقم (٦٥٨)، مسند الشافعي (٩٧).

به؛ لقوله تعالى: ﴿حُذِّمْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^(١)، فيجب دفعها إليه كالحراج^(٢).

وعلى هذا لو فَرَّقَ بنفسه لم يُحسب، وعليه أن يؤخر مادام يرجو مجيء الساعي، فإذا أيس فَرَّقَ بنفسه.

ثم الأموال الظاهرة هي: المواشي والمعشرات والمعادن.

ومحلُّ الخلاف إذا لم يطلب الإمام، فإن طلب وجب الدفع إليه بلا خلاف، قاله النووي في الروضة وشرح المذهب^(٣).

(ويموز التوكيل فيه) أي: في الأداء حيث يجوز بنفسه في أموال الباطنة بلا خلاف، وفي الظاهرة تفريعاً على الجديد؛ لأنه حق مالي يجوز التوكيل في أدائه؛ كديون الآدميين. وإطلاق الكتاب يقتضي جواز توكيل الكافر والصبي والرقيق، وهو كذلك، وقد صرح به المصنف في الأضحية، نعم يشترط في الكافر والصبي تعيين المدفوع إليه، قاله في البحر^(٤).

واعلم: أن الوكيل يصير وكيلًا في النية بمجرد قوله: "وكلتك في أداء فرض زكاة مالي" ونحوه، والأولى التعرض للنية أيضاً.

(و) يجوز (الصرف إلى الإمام)؛ لأنه نائب المستحقين فيجوز الدفع إليه كوليّ اليتيم،

(١) تمامه: ﴿حُذِّمْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (التوبة: ١٠٣).

(٢) أي يجب دفع الزكاة إلى الوالي، ومما يؤيد هذا القول حديث رسول الله ﷺ: «حينما جاء ناسٌ يعنى من الأعراب إلى رسول الله ﷺ فقالوا: إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَنَا فَيَظْلِمُونَا قَالَ: «أَرْضُوا مُصَدِّقَكُمْ». قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ ظَلَمُونَا؟ قَالَ: «أَرْضُوا مُصَدِّقَكُمْ». زَادَ عُثْمَانُ: «وَإِنْ ظَلِمْتُمْ». رواه أبو داود في سننه، رقم (١٥٨٩)، ورواه البيهقي في سننه (١٣٧/٤)، رقم (٧٣٢١)، ومسلم بمعناه في صحيحه، رقم (٩٨٩).

(٣) المجموع شرح المذهب (١٦٦/٦)، وروضة الطالبين (٢٠٦/٢).

(٤) ينظر: المجموع (٢٧٨/٧)، وبحر المذهب (٩٢/٤).

وكان النبي ﷺ ^(١) والخلفاء ^(٢) بعده يبعثون السعاة لأخذ الزكوات ^(٣).

(والأظهر) من الوجوه: (أنَّ الصرف إلى الإمام أولى) من التفرقة بنفسه أو بوكيله؛ ^(٤)؛ لأنه أعرف بالأصناف وأقدر على التفرقة، ولأنه إذا فَرَّق الإمام كان على يقين من سقوط الفرض، بخلاف مالٍ فَرَّق بنفسه؛ فإنه لا يؤمن من الخطأ في المدفوع إليه (إلا أن يكون جائراً)، فالأفضل [أن يُفَرَّق] بنفسه؛ لأنه ليس على يقين من البراءة بالصرف إليه؛ لأنَّ الجائر قد لا يعطيها لمستحقها.

والثاني: الصرف إليه أفضل جائراً أو عادلاً؛ لأنَّ الأولين لم يزلوا يدفعون الزكوات إلى ولائهم، وكان منهم القاسط والمقسط ^(٥).

والثالث: تفريقها بنفسه أفضل ^(٦)؛ لأنه بفعل نفسه أوثق، ولينال أجر التفریق، وليخصَّ جيرانه وأقاربه.

ومحل الخلاف في الأموال الباطنة، أمَّا الظاهرة فدفعها إلى الإمام أفضل قطعاً.

وكل من التفرقة بنفسه والصرف إلى الإمام أفضل من التوكيل جزماً.

(١) كما يروي البخاري عن عبدالله بن عباس ؓ: «أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً رضي الله عنه على اليمن قال: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا، فأخبرهم: أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم وترد على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها فخذ منهم، وتوق كرائم أموال الناس». البخاري، رقم (١٤٥٨) و (٧٣٧٢)، ومسلم، رقم (١٩).

(٢) كما يحدث أنس: «أن أبا بكر ؓ كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله ﷺ، فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط». صحيح البخاري، رقم (١٤٥٤)، وينظر: سنن أبي داود، رقم (١٥٦٧)، سنن ابن ماجه، رقم (١٨٠٠).

(٣) البيان (٣/ ٣٩١)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٥٤).

(٤) روضة الطالبين (٢/ ٢٠٨).

(٥) القسْط: العدل، والمَقْسِطُ هو العادلُ، يُقال: أَقْسَطُ يُقْسِطُ فهو مُقْسِطٌ إذا عدَلَ، وقَسَطَ يَقْسِطُ فهو قاسِطٌ إذا جازَ، فكأنَّ الهمزة في أَقْسَطَ للسَّلب. ينظر: مختار الصحاح (٥٣٤)، (قسط)، والنهاية (٤/ ٦٠)، ولسان العرب (٣٧٧/٧).

(٦) البيان (٣/ ٣٩١-٣٩٠)، قال النووي: (وبه قطع البغوي) المجموع (٧/ ٢٧٨).

(وتجب فيه) أي في الأداء، بدليل سياق الكلام (النية)؛^(١)، للحديث المشهور.

ومحلها القلب كسائر النيات على الأصح، وقال القفال^(٢): فيها حكى عنه الصيدلاني: أنه يكفي القول باللسان، لأن الزكاة تجري فيها النيابة وإن لم يكن من أهلها^(٣)، فإذا جاز أن ينوب فيها شخص عن شخص جاز أن ينوب اللسان عن القلب^(٤). وبالجمله من تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة لم تسقط عنه الزكاة عندنا^(٥).

(وكيفيتها أن ينوي: هذا فرض زكاة مالي، أو فرض صدقة مالي، وما أشبههما)، كهذا زكاة مالي المفروضة، أو الصدقة المفروضة؛ لأن كل واحد من ذلك يدل على المقصود.

ثم كلامه يقتضي اشتراط نية الفرضية مع الزكاة، وليس كذلك، بل الصحيح القطع بعدم اشتراطها؛ إذا الزكاة لا تكون إلا فرضاً، وبهذا خالفت الصلاة^(٦).

(ولا يكفي التعرض لفرض المال)؛ لأن ذلك يطلق على الكفارة والنذر أيضاً^(٧).

(وأصح الوجهين: أنه لا يكفي التعرض للصدقة)؛ لأنها مشتركة بين الفرض والتطوع.

والثاني: يكفي؛ لأنها ظاهر في الزكاة قد عهدت في الكتاب لأدائها^(٨)، قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾.

ثم عبارة الكتاب كالشرحين والروضة^(٩) يقتضي جريان الخلاف في قوله: هذا صدقة، وليس كذلك، بل لا خلاف في أنه لا يجوز ذلك، وإنما الخلاف في ما إذا قال:

(١) وبه قال كافة العلماء إلا ما حكى عن الأوزاعي. الحاوي الكبير (٣/١٤٨)، والبيان (٣/٣٩٩)، والمجموع (٧/٣٠١).

(٢) المجموع (٧/٣٠٢)، والأم (٢/٢٣)، ونهاية المطلب (٣/١٩٦).

(٣) قال الشارح: كالكافر الأصلي.

(٤) العزيز (٣/٦)، وينظر: البيان (٣/٤٠٠)، والمجموع (٧/٣٠٣).

(٥) الأم (٢/٢٢)، والعزيز (٣/١١)، والبحر (٤/٩٣)، والبيان (٣/٤٠٠)، والمجموع (٧/٣٠٩).

(٦) بحر المذهب (٤/٩٣)، وينظر: السراج (٢/١٥٠)، المذهب (١/٧٠)، منهاج الطالبين (١٠).

(٧) النجم الرواج (٣/٢٥٥).

(٨) ينظر: كفاية النية (٦/١٢٦).

(٩) العزيز (٣/٦)، وروضة الطالبين (٢/٢٠٨)، والمجموع (٧/٣٠٣)، والبيان (٣/٤٠٠).

هذا صدقة مالي، أو صدقة المال، فليُحمَل كلامُ المصنف على هذه الصورة^(١).

والفرق بين المسألتين: أن الصدقة بلا قيد يطلق على غير المال؛ قال ﷺ: «كل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة»^(٢).

(ولا يجب تمييز المال المزكى عنه) في النية؛ لأن غرض البراءة ودفع الحاجة عن المستحقين لا يختلف به، فأشبهه الكفارات.

فلو ملك أربعمائة دراهم: مائتان حاضران ومائتان غائبان، فأخرج خمسة من غير تعيين جاز. وكذا لو ملك أربعين شاةً وخمساً من الإبل فأخرج شاةً ناوياً بها الزكاة ولم يعين بقلبه أحد النوعين جاز.

ثم يعين ما شاء من المالين، فإن تلف أحدهما بعد الأداء، أي: وبان تالفاً فله جعله عن الباقي^(٣).

(ولو عيّن مالاً) في النية (لم ينصرف) المخرَج (إلى غيره)؛ كما لو قال: هذا فرض زكاة مالي الغائب، فبان تالفاً، لم يكن له صرفه إلى حاضر؛ لأنه لم ينو الحاضر.

فلو قال: "هذه عن مالي الغائب إن كان سالماً" ولم يقل: "وإلا فعن الحاضر" فبان تالفاً، فهل له صرفه إلى الحاضر؟ فالأصح في العمدة [والعزيز]: لا^(٤).

فلو قال: هذا عن مالي الغائب فإن كان تالفاً فهي صدقة"، أو قال: "إن كان سالماً فهي زكاته، وإلا فصدقة"، جاز. لأن الإخراج عن المال الغائب هكذا يكون^(٥).

(١) كذا في النسخ، والمناسب: "على غير هذه الصورة". والله أعلم.

(٢) صحيح مسلم، رقم (٥٣ - ١٠٠٦) بلفظ: «عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِقُضُولِ أَمْوَالِهِمْ، قَالَ: "أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؟" إِنْ يَكُلُّ تَسْبِيحَةَ صَدَقَةٍ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةِ صَدَقَةٍ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٍ، وَكُلُّ عَمَلَةٍ صَدَقَةٍ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ، وَفِي بُضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّائِي أَحَدُنَا شَهَوْتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَّانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ»، وينظر: صحيح البخاري، رقم (٨٤٣، ٦٣٢٩)، ومسند أحمد، رقم (٢١٤٧٣).

(٣) المجموع (٣٠٤/٧)، والنجم الوهاج (٢٥٦/٣)، والروضة (٢٦٩/٢)، وكفاية النبي (١٢٦/٦).

(٤) العزيز (٦/٣ - ٧)، وينظر: السراج (١٥١/٢).

(٥) العزيز (٧/٣)، وينظر: الأم (٢٢/٢)، والبيان (٤٠١/٣).

وليست هذه الصورة كما إذا أخرج خمسة وقال: "إن كان مورثي قد مات وثبت ماله لي فهذه زكاته" لا يحسب المخرج عن الزكاة^(١)؛ لأن الأصل بقاء [المورث] وعدم الإرث، وههنا الأصل سلامة المال، فالتردد في النية معتضد بهذا الأصل.

نظير هذا أن يقول في آخر شهر رمضان: أصوم غداً إن كان منه.

ونظير الميراث أن يقول في أوله: أنا صائم غداً عن رمضان إن كان منه^(٢).

فإن قال: "هذه عن مالي الغائب، فإن كان تالفاً فعن الحاضر" فالذي قاله المعظم^(٣): أنه إن كان الغائب باقياً يقع عنه، وإلا فيقع عن الحاضر؛ لأن تعيين المال ليس بشرط، فلا يقدر التردد فيه، بل لو قال: هذه عن مالي الغائب أو الحاضر أجزأته عن أحدهما، ويفارق ما لو نوى الصلاة عن فرض الوقت إن دخل، وإلا فعن الفائته؛ لأن التعيين شرط في العبادات البدنية^(٤).

(وتجب على الوليّ النية إذا [أخرج] زكاة مال الصبيّ والمجنون)؛ لأن المؤدّي عنه ليس أهلاً للنية، كما ليس أهلاً للقسم والتفريق، فينوب عنه في النية كما في القسم والتفريق. قال ابن كج: ولو دفع من غير نية لم يقع الموقع وعليه الضمان^(٥).

وعبارته يقتضي أن لا ينوي عن السفه، مع أنه ملحق بهما في النية عنه، كما صرح به الشيخ أبو العباس وجزم به النووي في شرح المذهب وادّعى الاتفاق عليه، وتوقف الشيخ نجم الدين بن الرفعة؛ لعدم وقوفه على نقل فيها^(٦).

(وتكفي نية المؤكّل عند الدفع إلى الوكيل) ولا يحتاج إلى نية الوكيل عند التفريق (في

(١) قال النووي معلقاً على هذه الصورة: فلا تحسب الخمسة عن زكاته بلا خلاف. المجموع (٣٠٦/٧).

(٢) فصوره لا يصح إذا أصل بقاء شعبان، وأما قوله في آخر رمضان: أصوم غداً إن كان منه فيصح. كفاية النية (١٢٧/٦).

(٣) أي: معظم الأئمة كما هو في العزيز، وعبر النووي بالجمهور في الروضة. روضة الطالبين (٢٠٧/٢).

(٤) بتصرف قليل موجود في العزيز (٧/٣)، وينظر: روضة الطالبين (٢٠٧/٢).

(٥) كفاية النية (١٣١/٦)، والعزيز (٩/٣)، ومغني المحتاج (٦٠٨/١)، والنهاية (١٣٧/٣ - ١٣٨).

(٦) المجموع (٣٠٧/٧)، وكفاية النية (١٣١/٦).

أظهر الوجهين؛ لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة بفعله^(١).

والثاني: لا بد أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضاً كما ينوي [النائب] في الحج؛ وأجاب الأول^(٢): بأن الحج يقع [بفعل النائب] فاعتبرت نيته، والزكاة يقع بهال المستتيب فاعتبرت نيته^(٣).

والوجهان مبنيان على أن المالك إذا فرّق بنفسه جاز أن يقدم النية على الدفع، وهو الأصح؛ لعسر المقارنة؛ كما في الصوم، فإن نوى قبل العزل لم يجز قطعاً؛ لأنها قصد لا نية، قاله الماوردي^(٤).

(والأولى أن ينوي الوكيل أيضاً عند التفريق)؛ ليخرج عن هذا الخلاف^(٥).

واعلم أن المسألة مفروضة فيما إذا وكله في التفريق والدفع دون الإفراز^(٦)، أما إذا وكله في الإفراز أيضاً وفوّض إليه النية جاز ولم يحتاج إلى نية الموكل جزمًا، نبّه عليه الإمام في النهاية، والغزالي في الوسيط^(٧).

(أولوا) دفع الزكاة إلى السلطان كفت النية عنده) أي عند الدفع؛ ولم يحتاج إلى نية السلطان عند التفريق؛ لأنّ السلطان نائب المستحقين؛ فالدفع إليه كالدفع إليهم، وحكم الساعي في ذلك كالسلطان^(٨) ([وإن] لم ينو) المالك عند الدفع ([لم يصح] على الأصح) من الوجهين، (وإن نوى السلطان) عند التفريق؛ لأنّ السلطان نائب المستحقين ولو دفع إليهم من غير نية لم يجز، فكذا إذا دفع إلى نائبهم.

قال صاحب التهذيب [والمهذب]: هذا أصح، وهو اختيار القاضي أبي الطيب^(٩).

(١) مغني المحتاج (٦٠٨/١).

(٢) أي صاحب الرأي الأول، وهو وجوب نية الموكل عند الدفع دون نية الوكيل عند التفريق.

(٣) مغني المحتاج (٦٠٩/١)، وينظر: المجموع (٣٠٧/٧).

(٤) يقصد الماوردي عزل الزكاة عن بقية ماله. ينظر: الحاوي الكبير (٣٠٨/١)، والنجم الوهاج (٢٥٦-٢٥٧/٣).

(٥) النجم الوهاج (٢٥٧/٣)، وينظر: تحفة المحتاج (٦٧٦/١)، ونهاية المحتاج (١٣٧/٣).

(٦) الإفراز في اللغة: التّحية، وهي عزل شيء عن شيء وتمييزه. الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٦٠/٦).

(٧) ينظر: نهاية المطلب (١٩٩/٣)، والوسيط (٤٤٤/٢).

(٨) العزيز (٩/٣)، والمجموع (٣٠٧/٧)، والنجم الوهاج (٢٥٧/٣).

(٩) العزيز (٩/٣)، وينظر: البيان (٤٠٣/٣)، والروضة (٢٠٧/٢)، وأسنى المطالب (٤١٧/٢).

والثاني: تكفي نية السلطان، بل لو ينو هو أيضاً جاز؛ لأن السلطان إنما يأخذ ويدفع الفرض، وإنما يفرق على الأصناف الفرض عادة، فأغنت هذه القرينة عن النية. هذا ظاهر نصه في الأم، ولم يذكر كثير من العراقيين سواه^(١).

ومن قال بالأول حمل نصه في الأم على الممتنع^(٢).

(والأظهر) من الوجهين: (أنه تجب على السلطان النية إذا أخذ زكاة الممتنع)؛ بناءً على براءة ذمته باطنياً؛ ولأنه مقهور في ذلك، فيكون الإمام بمثابة ولي الصبي، فإن لم ينو عصى^(٣). والثاني: لا يجب بناءً على أن ذمته لا يبرء باطنياً ولثلا يتهاون فيها هو متعبد به. (وأن نيته تقوم مقام نيته)؛ كما أن قسمته يقوم مقام قسمته، وكما أن نية الولي يقوم مقام نية الطفل^(٤).

والثاني: لا تقوم، أي: لا يسقط الفرض عنه في الباطن؛ لأنه لم ينو وهو متعبد أن يتقرب بالزكاة.

والمذهب: السقوط ظاهراً وباطناً إذا نوى السلطان، وإن لم ينو السلطان أيضاً لم يسقط الفرض في الباطن، وكذا في الظاهر على الأظهر.

وإن نوى الممتنع حالة الأخذ منه برئت ذمته ظاهراً وباطناً بلا خلاف، ولا حاجة إلى نية الإمام^(٥).

فرع: إذا أخذ السلطان زكاة الممتنع فهل يقتصر على قدر الواجب، أو له أخذ الزيادة فيه قولان: أحدهما وهو الجديد: يقتصر على قدر الواجب؛ لقوله ﷺ: «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ»^(٦).

(١) ينظر: الأم (٢٣/٢)، مغني المحتاج (٦٠٩/١)، وتحفة المحتاج (٦٧٧/١).

(٢) روضة الطالبين (٢٠٧/٢).

(٣) ينظر: العزيز (١٠/٣)، والمجموع (٣٠٨/٧).

(٤) ينظر: تحفة المحتاج (٦٧٧/١).

(٥) قال النووي: وهذا مما لا خلاف فيه. المجموع (٣٠٨/٧)، وينظر: العزيز (١٠/٣).

(٦) سنن ابن ماجه، رقم (١٧٨٩)، وضعفه البيهقي في السنن الكبرى: وروى حديثاً ضد هذا الحديث

(٤/١٤٢) وهو: «إِنَّ فِي هَذَا الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ»، كما وضعفه النووي والترمذي والزبلي أيضاً. ينظر:

المجموع (٦/٤٦٥)، وط. دار الفكر (٣٣٢/٥)، وتخريج أحاديث الكشف (١٠٧/١).

والثاني وهو القديم: يأخذ مع الزكاة شطر ماله؛ روي أنه عليه السلام قال: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتُ لَبُونٍ، فَمَنْ أَعْطَاهَا مُؤَنِّجًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا مِنْهُ وَشَطْرَ مَالِهِ» ^(١).

تكملة: من استقر عليه فرض زكاة ثم أفلس ولم يبق من ماله قدر الوفاء، قال أبو [العاصم] العبادي ^(٢): ينبغي أن ينوي أنه يؤدي الزكاة إن قدر، ولا يقترض؛ لأنه دين. وقال شاذان ^(٣) بن إبراهيم المروزي ^(٤): يقترض؛ لأنه دين الله فهو أحق بالقضاء ^(٥). وقال الشيخ تقي الدين السبكي: والصواب ما قاله شاذان؛ لأنه عصى بالتأخير، فإذا وجد من يُقرضه ورضي بذمته تعين عليه ذلك طريقاً للتوبة ^(٦).

تعجيل الزكاة

(فصل: لا يجوز تعجيل الزكاة على ملك النصاب)؛ لأن سبب الوجود مفقود وهو المال الزكوي، كما لو أدى الثمن قبل البيع، ولأن الوجوب مناط بسببين: النصاب، والحول، فلا يجوز التقديم عليهما جميعاً، كما لا يجوز تقديم الكفارة على اليمين والحنث

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، رقم (٢٠٠٤١)، ورواه أيضاً برقمي: (٢٠٠١٦) و (٢٠٠٣٨)، ورواه النسائي في سننه، رقم (٢٤٤٣)، وأبو داود في سننه بسند قال محققه (حسن)، رقم (١٥٧٥)، والحاكم في مستدركه (١/٥٥٤)، رقم (١٤٤٨)، ورواه عبد الرزاق في مصنفه (٤/١٨)، رقم (٦٨٢٤).

(٢) القاضي أبو عاصم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عباد، العبادي الهروي الفقيه الشافعي، من شيوخه: القاضي أبو منصور الأزدي، والقاضي أبو عمر البسطامي، كان إماماً متقناً دقيق النظر، من مؤلفاته: أدب القضاء والمبسوط والهادي إلى مذهب العلماء وطبقات الفقهاء، وعنه أخذ أبو سعد الهروي، والعبادي: نسبة إلى جده عباد، توفي سنة (٤٥٨ هـ). ينظر: الوافي بالوفيات (٢/٨٢)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/١٠٤)، وطبقات الشافعية للمصنف (١٦١)، وشذرات الذهب (٣/٣٠٦).

(٣) في النسخ: شاذان، وما أثبتناه موافق للمجموع والنجم الوهاج. ينظر: المجموع (٦/٤٧٤)، والنجم الوهاج (٣/٢٥٨).

(٤) في أ: المروزودي، وفي ب، ج: المروزودي.

(٥) المجموع (٦/٤٧٤)، وينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/١٠٨).

(٦) النجم الوهاج (٣/٢٥٨).

جميعاً، وهذا في الزكاة العينية.

أما زكاة التجارة كأن اشترى عرضاً قيمته مئة؛ فعجل زكاة المائتين وهو يساوي المائتين في آخر الحول جاز على الأصح؛ لأن نصاب التجارة إنما يعتبر في آخر الحول^(١)، ولو ملك مائة وعشرين شاة [فعجل عنها شاتين] ثم حدثت سخلة قبل تمام الحول، فالذي يقتضيه سياق العزيز، ورجحه في الصغير، ونسبه [الزركشي على الأكثرين أن الشاة المعجلة لا يقع عن النصاب الذي كمل الآن؛ وإطلاق الكتاب يدل على هذا، وجزم صاحب الحاوي الصغير بالوقوع، لأن النتائج في أثناء الحول بمثابة الموجود في أوله^(٢).

(ويجوز التعجيل قبل الحول) أي بعد انعقاده وقبل تمامه،^(٣) خلافاً لابن منذر^(٤) وابن خزيمة و[أبو عبيد] بن حريويه،^(٥).

واستدل الجمهور بما روى: «أَنَّ الْعَبَّاسَ عَمَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ»^(٦)، ولأنها حق وجب بسببين وهما النصاب والحول، فجاز تقديمه على أحدهما، كما يجوز تقديم كفارة اليمين على الحنث^(٧)؛ فإن المخالفين قد وافقوا الجمهور في ذلك^(٨).

(١) كفاية النبيه (٦/ ٧٥).

(٢) العزيز (٣/ ١٥) ومغني المحتاج (١/ ٦١٠)، والوسيط (٢/ ٤٤٧)، والبيان (٣/ ٣٨١)، والمجموع (٧/ ٢٤٧).

(٣) ينظر: الأم (٢/ ٢٠)، والحاوي الكبير (٤/ ١٢٤)، ونهاية المطلب (٣/ ١٧٣)، والبيان (٣/ ٣٧٨).

(٤) وعلّق النووي على رأيهم بقوله: وهذا شاذ باطل مردود، مخالف لنص الشافعي والأصحاب في جميع الطرق. المجموع (٧/ ٢٥٧).

(٥) أبو عبيد بن حريويه من أئمة أصحابنا أصحاب الوجوه، واسمه على بن الحسين بن حرب، وله اختيارات غريبة في المذهب، وتفرّد بأشياء ضعيفة عند الأصحاب، تكرر في المذهب والروضة، وحريويه بحاء مهملة مفتوحة، ثم راء ساكنة، ثم باء موحدة، ثم واو مفتوحتين، ثم ياء ساكنة، ثم هاء، قاضي مصر وأحد أركان المذهب وهو من تلامذة أبي ثور ودأود إمام الظاهر عظماء حمل العلم، توفي سنة سبع عشرة أو سنة تسع عشرة وثلاث مائة، « ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٥٨) رقم: (٨٢٥)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ٤٤٦)، وطبقات الشافعيين لابن كثير (ص ٢١٦).

(٦) سنن الترمذي، رقم (٦٧٨)، وسنن أبي داود، رقم (١٦٢٤)، وسنن ابن ماجه، رقم: (١٧٩٥)، ومسند أحمد، رقم (٨٢٢)، ورواه الحاكم في المستدرک (٣/ ٣٧٥)، رقم (٥٤٣١)، وقال الذهبي: صحيح.

(٧) الأم (٢/ ٢٢).

(٨) ينظر: كفاية النبيه (٦/ ٧٣)، وقال البيهقي: وربما اعتمد الشافعي على ما ثبت عن بعض أصحاب النبي ﷺ في ذلك، منهم عبد الله بن عمر بن الخطاب ؓ ربما كفر عن يمينه قبل أن يمحن. ينظر: سنن البيهقي الكبرى (٤/ ١١٠).

فرع: لو ملك أربعين شاة من الغنم المعلوفة، وعجل شاة على عزم أن يسميها حولاً، لم يقع عن الزكاة إذا أسامها، لأنّ المعلوفة ليست مال الزكاة، كالناقص عن النصاب، وإنما [يعجل] الزكاة بعد انعقاد الحول^(١).

(والأصح) من الوجهين (أنه لا يجوز تعجيل زكاة عامين)؛ لأن زكاة العام الثانية لم ينقذ حولها، وتعجيلها قبل انعقاد الحول لا يجوز، كالتعجيل قبل كمال النصاب^(٢). والثاني: يجوز؛ كدية الخطأ، ولأنه عليه السلام تسلف عن العباس صدقة عامين، رواه أبو داود^(٣). وأجاب البيهقي عنه بأنه مرسل^(٤)، أو محمول على أنه تسلف بدفعتين، أو على صدقة مألين لكل واحد حول منفرد^(٥).

وما صححه هنا، نقله في العزيز^(٦) عن الأكثرين، منهم معظم العراقيين وصاحب التهذيب^(٧).

لكن نقل الشيخ جمال الدين الإسني في المهمات تصحيح الجواز عن الأكثرين: منهم البندنجي والقاضي أبو الطيب والماوردي وابن الصباغ والشيخ أبو محمد والمتولي والغزالي والجرجاني^(٨) والشاشي والعبدي وقال: إنه المنصوص وعليه الفتوى، وبسط بساطاً شافياً، ثم قال: ولم أظفر بأحد صحح المنع قبل [الشيخين]^(٩) إلا البغوي بعد [التفحص] البليغ والتتبع الشديد، قال: وقد حصل في كلام الرافعي هنا اختلاط في

(١) وقال النووي: هذا مما لا خلاف فيه. نهاية المطلب (٣/١٧٤)، والمجموع (٧/٢٥١)، والروضة (٢/٢٧١).

(٢) النجم (٣/٢٥٩)، والبحر (٤/٨٠)، وتحفة المحتاج (١/٦٧٨)، ومغني المحتاج (١/٦١٠).

(٣) رواه الدارقطني عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ بعث عمر على الصدقة فرجع وهو يشكو العباس فقال: إنه منعني صدقته، فقال رسول الله ﷺ يا عمر أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه إن العباس أسلفنا صدقة عامين في عام. وأخرجه أيضاً من رواية طلحة. ينظر: سنن الدارقطني (٢/١٢٤)، ورواه البيهقي في سننه (٢/١١١)، رقم (٧١٥٩).

(٤) قال البيهقي: وفي هذا إرسال بين أبي البخري وعلي عليه السلام سنن البيهقي الكبرى (٤/١١١).

(٥) الحاوي الكبير (٤/١٢٥ - ١٢٦)، ونهاية المطلب (٣/١٧٤)، والمهذب (١/١٦٦)، والكفاية (٦/٧٦).

(٦) العزيز (٣/١٦).

(٧) ينظر: التهذيب (٣/٥٥)، والمجموع (٧/٢٥٢)، والروضة (٢/٢٢٦)، وكفاية النية (٦/٧٦).

(٨) الجرجاني: هو ابن القاص صاحب الشافي كما ذكره الشارح في المقدمة.

(٩) والمقصود بالشيخين: هما الإمام الرافعي والإمام النووي رحمهما الله. ينظر: مختصر الفوائد المكية (٨٧).

حال التصنيف فانعكس عليه النقل وكان الصّواب أن يقول: والأكثر على تصحيح الجواز منهم معظم العراقيين^(١).

وعلى هذا فهل يجب أن ينوي تقديم السنة الثانية على الأولى؟ قال أبو الفضل بن عبدان: فيه وجهان كالوجهين في تقديم [الصلاة] الثانية على الأولى^(٢)، فإذا جوزنا فشرطه أن يبقى بعد التعجيل [نصاباً كاملاً]، كما إذا ملك اثنين وأربعين شاة فعجل شاتين، فإن لم يبق: كما إذا ملك أربعين أو إحدى وأربعين فعجل منها شاتين لم يجوز^(٣). (ويجوز تعجيل الفطرة من أول دخول رمضان)؛ لأنّ وجوبها مُنَاطٌ بشيئين: برمضان والفطر منه، وقد [وجد أحدهما فجاز] تقديمه على الآخر، كزكاة المال؛ فإنها تقدم على الحول بعد وجود النصاب، ولأنّ التقديم بيوم أو يومين جائز باتفاق المخالف^(٤)؛ لحديث ابن عمر^(٥)، فقيس عليه الباقي؛ بجامع إخراجها في جزء منه.

وذكر المتولي أن زمان جواز تعجيلها من أول اليوم من رمضان لا من أول رمضان، لأنّ زكاة الفطر أوجبت بالفطر عن رمضان، والصوم هو سبب الفطر، فلا يعجل زكاة الفطر قبل سبب الفطر^(٦).

(والأصح) من الوجهين: (أنه لا يجوز التقديم على رمضان)؛ لأنّه تقديم على السببين، وهما الرمضان والفطر، فلم يجوز، كتقديم زكاة المال على النصاب والحول.

(١) ينظر: الحاوي الكبير (٤/١٢٥) والوسيط (٢/٤٤)، والمجموع (٧/٢٥٢)، وأسنى المطالب (٢/٤٢٢-٤٣٣).

(٢) أي في جمع الصلاة. العزيز (٣/١٦).

(٣) العزيز (٣/١٦) ومثل النووي: بأن عجل شاة عن أربعين، فولدت أربعين، فهلكت الامات، فهل يجزئه ما أخرج من السخال؟ وجهان. قلت: أصحهما: لا يجزئه. والله أعلم. روضة الطالبين (٢/٢٧١) وط. المكتب الإسلامي: (٢/٢١٣).

(٤) تحفة المحتاج (١/٦٧٩).

(٥) صحيح ابن حبان (٨/٩٣)، رقم (٣٢٩٩): «أن رسول الله ﷺ أمر بإخراج زكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس وأن عبد الله كان يؤديها قبل ذلك بيوم أو يومين»، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم، وصحيح البخاري، رقم (١٥٠٩)، وموطأ مالك، رقم (٧٧٧)، والأم (٢١/٦٩).

(٦) ينظر: نهاية المطلب (٣/١٧٥)، والعزيز (٣/١٨)، والحاوي الكبير (٤/١٢٨)، وبحر المذهب (٤/٨٢)، ووضح النووي بقوله: فيجوز تعجيلها بعد دخول رمضان، هذا هو الصحيح، وفي وجه: يجوز في أول يوم من رمضان، لا من أول ليلة. الروضة (٢/٢١٨).

والثاني: يجوز؛ لأن وجود المخرج نفسه سبب.

وأجاب القاضي أبو الطيب: بأن ما له ثلاثة أسباب لا يجوز تقديمه على اثنين منها، بدليل كفارة الظهار؛ فإن سببها الزوجة والظهار والعود، ومع ذلك لا يقدم على الآخرين^(١).

(والأظهر) من الوجهين: (أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمار قبل بدو الصلاح)؛ لأنه لم يظهر ما يمكن [به] معرفة مقداره [لا] تحقيقاً ولا تخريصاً وتحميناً، فأشبه ما لو قدم الزكاة على النصاب، ولأن هذه الزكاة إنما تجب بسبب واحد، وهو إدراك الثمار، فيمتنع التقديم عليه^(٢).

والثاني: يجوز؛ كزكاة المواشي والنقود قبل الحول.

ويحكى هذا عن ابن سريج^(٣) وأبي علي بن أبي هريرة، ويميل إليه كلام المصنف في العزيز^(٤).

ولمن قال به أن يقول: أما التوجيه الأول: فالكلام فيما إذا عرف حصول قدر النصاب وإن لم يعرف جملة الحاصل، فبعد ذلك إن خرج زائداً على ما ظنه فيزكي الزيادة، وإن خرج ناقصاً فبعض المخرج تطوع فلم يمتنع الإخراج.

وأما التوجيه الثاني: فلا نسلم أن لهذه الزكاة سبباً واحداً بل لها سببان أيضاً: ظهور الثمرة وإدراكها والإدراك بمثابة حولان الحول^(٥).

(ويجوز بعد بدو الصلاح)؛ كما يجوز إخراج الزكاة في سائر الأموال بعد النصاب وقبل الحول، بل أولى؛ لثبوت الوجوب ههنا وإن لم يلزم الإخراج، فهو تعجيل على وجوب الإخراج لا على أصل الوجوب.

(١) مغني المحتاج (١/ ٦١٠).

(٢) العزيز (٣/ ١٨، ١٩)، وينظر: كفاية النبيه (٦/ ٧٧)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٦٠).

(٣) حكى الحناطي عن ابن سريج. كفاية النبيه (٦/ ٧٨).

(٤) العزيز (٣/ ١٩).

(٥) العزيز (٣/ ١٩).

وفيه وجه آخر: أنه لا يجوز، بل لا بدّ من الجفاف؛ لعدم العلم بالقدر، ولم يذكر الجمهور سوى الأول^(١).

(وأنه لا يجوز إخراج زكاة الحبوب قبل الاشتداد)؛ لما سبق، والمنع ههنا أولى؛ لأنّ الحبوب غير موجودة، والزرع بقل، والثمار موجودة وإن لم يبدُ فيها الصلاح^(٢).

(ويجوز بعده وقبل التنقية من التبن)؛ لأن نفس الوجوب ثابتة، فالتعجيل إنما يكون على وجوب الإخراج، فيكون أولى بالإجزاء من تعجيل الزكاة قبل الحول كما مرّ.

وعن الشيخ أبي محمد عدم الجواز ما لم [تُفْرَك] وتُنَقَّ؛ لأن القدر لا يعرف إلا بذلك، وقد عرفت أن الجهل بالقدر لا يمنع الإخراج.

(ويشترط في كون المعجل واقعاً عن الزكاة أن يبقى المالك بحيث تجب عليه الزكاة إلى آخر الحول)؛ لأنه حينئذ مخاطب بالوجوب، فلو [خرج] عن أهلية الوجوب خرج عن كونه مخاطباً به ([فلو] مات أو تلف ماله أو باعه) أو نقص عن النصاب (لم يكن المعجل زكاة)؛ لأنّ نفاء شرط الوجوب، وقد يبقى أهلية المالك والمال بصفة الوجوب، لكن لا يقع المعجل عن الزكاة؛ لتغير صفة الواجب، كأن عمّل بنت مخاض عن خمس وعشرين فبلغت بالتوالد قبل الحول ستاً وثلاثين، وقلنا نتاج مضمومة على الأصول في الحول، فلا يجزي المعجل وإن صارت أيضاً بنت لبون في يد القابض، بل يستردها ويعيدها أو يعطي غيرها^(٣).

وعبارة المصنف قاصرة عن هذا ولا بُدّ منه.

(وأن يكون القابض في آخر الحول بصفة الاستحقاق) لأن القبض السابق إنما يقع عن هذا الوقت، فإذا خرج عن الإستحقاق بان فساد القبض.

(فلو كان مرتدّاً عنده) أو كان ميتاً، أو تبين استحقاق الزكاة عند الحول لغيره؛

(١) العزيز (٣/١٩)، والنجم الوهاج (٣/٢٦٠)، وفيه قول ثالث: أنه يُجَوِّزُ قَبْلَهُ مِنْ حِينَ خُرُوجِ الثَّمَرَةِ. الروضة (٢/٢١٣).

(٢) ينظر: العزيز (٣/١٩)، وتحفة المحتاج (١/٦٧٩).

(٣) أي: يعطي بنت لبون غيرها. العجالة (١/٥١١)، وينظر: المجموع (٧/٢٦٥)، والنجم الوهاج (٣/٢٦١).

لحصول المال المؤدى عنه في آخر الحول ببلد غير بلد القابض بالنقلة أو بالتجارة (لم يكن المؤدى مجزئاً) عن الزكاة؛ لخروجه عن الأهلية في وقت الوجوب^(١).

(وكذا لو استغنى بغير مال الزكاة) أي المعجلة التي كلامنا في إجزائها وعدمه؛ لأنه حينئذ يتحقق فساد القبض؛ لفوات شرط الاحتياج.

أما لو استغنى بتلك المعجلة؛ إما لكثرتها أو [توالدها] أو التجارة فيها لم يضر؛ لأنها إنما أعطيناها إياه ليستغني، فلا يصير ما هو المقصود مانعاً من الإجزاء.

ولو استغنى بها وبغيرها لم يضر أيضاً، صرح به غير واحد^(٢).

ولو استغنى بزكاة أخرى معجلة أو واجبة، فالذي نقله الشيخ سراج الدين بن الملقن في العجالة عن الفارقي: أنه كما لو استغنى بغير مال الزكاة^(٣)، ولهذا قيدنا المعجلة بالتأي كلامنا في إجزائها وعدمه.

وقد يشكل هذا بما إذا كانتا معجلتين واتفق حولهما؛ إذ ليس استرجاع إحداها بأولى من الأخرى، لكن قال السبكي: الثانية أولى بالاسترجاع، وكلام الفارقي يشعر بأن الأولى هي التي لا تسترجع، فلو كانت الثانية واجبة فالأولى هي المسترجعة، وإن كان بالعكس فبالعكس^(٤).

(فلو حدث ما يخرج منه عن الاستحقاق في خلال الحول) [بأن ارتد] أو استغنى (ثم عاد إلى صفة الاستحقاق في آخر الحول، لم يضر على الأظهر)^(٥) من الوجهين؛ اكتفاء بالأهلية في طرفي الأداء والوجوب^(٦).

والثاني: يضر؛ كما لو لم يكن عند الأخذ أهلاً، فصار أهلاً عند تمامه.

ثم إطلاق الكتاب يقتضي العلم بكونه بصفة الإستحقاق في آخر الحول، فلو غاب

(١) العزيز (٢١/٣)، والمجموع (٢٦٣/٧)، والبيان (٣٨٤/٣)، وكفاية النبيه (٩٥/٦)، والعجالة (٥١١/١).

(٢) ينظر: العزيز (٢١/٣)، والبيان (٣٨٤/٣ - ٣٨٥)، ومغني المحتاج (٦١١/١).

(٣) قاله الفارقي في "فوائد المذهب". ينظر: النجم الوهاج (٢٦١/٣)، وعجالة المحتاج (٥١١/١).

(٤) النجم الوهاج (٢٦٢/٣)، ومغني المحتاج (٦١١/١).

(٥) وقال الشيخ أبو حامد: وهذا القول أشبه بكلام الشافعي. البيان (٣٨٥/٣).

(٦) النجم الوهاج (٢٦١/٣)، وتحفة المحتاج (٦٨٠/١)، ومغني المحتاج (٦١١/١).

عند الحول ولم يُعلم حياته أو احتياجه لم يُجز، لكن أفتى السبكي بالجواز؛ تبعاً للحناطي وصاحب البحر^(١)؛ استصحاباً لما كان.

(وإذا لم يقع المعجل عن الزكاة)؛ بطريان مانع من المالك والقابض (فله الاسترداد إذا كان قد شرط الاسترداد لو عرّض مانع)؛ لأنه مألّ دفعه عمّا يستحقه القابض مألّا، فإذا طرأ المانع من الاستحقاق استردّ، كما لو عجل أجره الدار فأنهدمت قبل تمام المدة.

ولا فرق بين أن يكون المدفوع باقياً في يد الساعي أو الإمام أو وصل إلى الأصناف. ويفهم من كلامه أنه ليس له الاسترداد قبل عروض المانع، وهو كذلك؛ لأنه متبرّع بالتعجيل، فلم يكن له الرجوع فيه؛ كمن عجل ديناً مؤجّلاً^(٢).

(وإن قال: هذه زكاتي المعجلة ولم يزد عليه) أو كان القابض يعلم [بكونها] معجلة (فكذلك) له الإسترادّ (في أصح الوجهين)؛ لأنه عيّن الجهة أو كانت معينة عندهما، فإذا بطلت الجهة رجع كما سبق في تعجيل الأجرة.

والثاني: لا يستردّ؛ لأن العادة جارية بها إذا دُفع شيء إلى الفقير لا يُسترد^(٣)، فكأنه ملّكه [بالجهة المعينة] إن وُجد شرطها، وإلا كان صدقةً. وفيه [طريقة] أخرى قاطعة بالأول.

[ومحل] الخلاف في العلم إذا قارن القبض، أما إذا علم بعده فكما لو لم يعلم أيضاً، وسيأتي^(٤).

وقوله: "هذه زكاتي" مشعرٌ بأن الخلاف فيما إذا دفع المالك بنفسه، أمّا إذا دفع الإمام فيستردّ قطعاً إذا ذكر التعجيل ولا حاجة إلى شرط الرجوع.

نعم، لو لم يعلم القابض أنها زكاة غيره فيجوز أن يقال على الوجه الثاني: لا يسترد،

(١) ينظر: العجالة (١/٥١١)، والنجم (٣/٢٦١)، وتحفة المحتاج (١/٦٨٠)، والبحر (٤/٨٧).

(٢) ينظر: البيان (٣/٣٨٥)، والعزير (٣/٢٦)، والنجم الوهاج (٣/٢٦٢)، وتحفة المحتاج (١/٦٨١).

(٣) النجم الوهاج (٣/٢٦٢)، وينظر: مغني المحتاج (١/٦١٢).

(٤) ينظر: نهاية المطلب (٣/١٨٠).

وعلى الإمام الضمان للمالك؛ لتقصيره بترك شرط الرجوع^(١).

(والأظهر) من الوجهين (أنه لو لم يتعرض للتعجيل [والم يعلمه] المستحق لم يكن له الاسترداد)؛ لأن الدافع مقصّر [بتركه] الإعلام، والصدقة ينقسم إلى فرض وتطوع، فإذا لم يقع فرضاً وقع تطوعاً.

والثاني: يسترد؛ كما لو دفع مالاً إلى غيره على ظنّ أن له عليه ديناً فبان عدمه، فله الاسترداد.

ومنهم من يعبر عن الخلاف بقولين نقلاً وتخريجاً.

وفي المسألة طريقة أخرى: أن المعطي إن كان هو الإمام رجع، وإن كان هو المالك فلا.

والفرق أن المالك يعطي من ماله الفرض والتطوع، فإذا لم يقع عن الفرض وقع تطوعاً، والإمام يقسم مال الغير فلا يعطي إلا الفرض، فكان مطلق دفعه كالمقيد بالفرض، هذا هو المنصوص في المختصر^(٢)، وصحّحه في الكفاية، ونسبه المصنف في العزيز إلى عامة العراقيين، واختاره القاضي ابن كج^(٣).

(وإذا اختلف المالك والمستحق في الشرط المثبت للرد) وهو التصريح بالرجوع وذكر التعجيل على الوجه الأصح (فالقول قول المستحق مع يمينه في أظهر الوجهين)؛ لأنها قد اتفقا على انتقال اليد والمالك، والأصل استمرارهما، مع أن الغالب كون الأداء في الوقت، والأصل عدم الاشتراط^(٤).

والثاني: أن القول قول الدافع مع يمينه مالاً كان أو ساعياً؛ لأنه المؤدي فهو أعرف بقصده^(٥).

(١) ينظر: السراج (١/١٥٧).

(٢) ما نقله المزني عن الشافعي أنه قال: وإذا تسلف الوالي لهم فهلك منه قبل دفعه إليهم وقد فرط أو لم يفرط فهو ضامن في ماله؛ لأن فيهم أهل رشد لا يولى عليهم، وليس كولي اليتيم الذي يأخذ له ما لا صلاح له إلا به. مختصر المزني (١/٤٤).

(٣) كفاية النبيه (٦/٩٧)، والعزيز (٣/٢٧)، والنجم الوهاج (٢/٢٦٢/٢٦٣).

(٤) عجلة المحتاج (١/٥١٢).

(٥) ينظر: بحر المذهب (٤/٨٨).

ولهذا لو دفع ثوباً إلى غيره واختلفا فقال الدافع: هو عارية^(١)، وقال القابض: هبة، كان القول قول الدافع^(٢).

وإذا جعلنا [علم] القابض بمنزلة [ذكر التعجيل] في ثبوت الاسترداد، فلو ادّعى المالك علمه وأنكر هو، فالمصدق القابض جزماً؛ لأن الأصل عدم علمه، مع أنه لا يُعرف إلا من جهته.

(ومهما ثبت الاسترداد والمعجل تالف وجب الضمان) على القابض؛ لأنه قبضه لغرض نفسه، فيضمن [المثل بالمثل]، والمتقوّم بالقيمة.

وقيل: يضمن الحيوان بالمثل الصوري كالقرض؛ بجامع المواصفة بالتعجيل، وصححه الشيخ تقي الدين السبكي ونسبه إلى ظاهر النص.

قال الماوردي: ومحل الخلاف فيما إذا خرج الدافع عن أهلية الوجوب؛ فإن خرج القابض وجب المثل الصوري؛ لأن الإستراداد هنا ليدفعه إلى مستحق^(٣)، لكن قال الشيخ شهاب الدين الأذرعي: الأصح: أنه لا فرق بينهما، ويميل إليه كلام الزركشي. (والأشبه) من الوجوه: (اعتبار قيمة يوم القبض)؛ لأن الزيادة عليها إنما حصل في [ملك] القابض فلم يضمنه، كما لو تلف الصداق في يد المرأة ثم ارتدت قبل الدخول؛ فإن الزوج يرجع بقيمة يوم القبض^(٤).

والثاني: إعتبار قيمة يوم التلف؛ لأن الحق إنما يتقل إلى قيمة يومئذٍ، فاعتبرت قيمة يوم التلف كالعارية^(٥).

والثالث: إيجاب [أقصى] القيم؛ بناءً على أن الملك غير حاصل للقابض، واليد يد ضمان^(٦).

(١) والعارية عند الشافعية: إباحة الانتفاع بالشيء مع بقاء عينه. الموسوعة الفقهية الكويتية (١٨١/٥).

(٢) وهو محكي عن القاضي حسين. كفاية النية (٩٩/٦)، والعزیز (٢٨/٣)، والمجموع (٢٥٧/٧).

(٣) ينظر: الحاوي الكبير (١٣٦/٤).

(٤) العزیز (٣٠/٣)، والحاوي الكبير (١٣٦/٤)، والمجموع (٢٥٩/٧)، والسراج (١٥٩/١).

(٥) النجم الوهاج (٢٦٣/٣)، ومغني المحتاج (٦١٣/١).

(٦) وهذا منقول عن إمام الحرمين ثم قال: وهذا الوجه بعيد في هذا المقام، مع ثبوت ظاهر الملك للنصاب.

النهاية (١٨٣/٣).

والرابع: إعتبار قيمته [يوم الرجوع]، وغلّطه النووي وأصحابه^(١).

فإن كان القابض قد مات فالضمان في تركته.

ومتى لم يقع المعجل زكاةً وجب إخراجها ثانياً.

نعم، لو عجل شاة من أربعين فتلف عند القابض فلا يجب التجديد؛ بناءً على أن

الواجب على القابض القيمة، فلا يكمل بها نصاب السائمة^(٢).

وكذا لو أوجبنا المثل الصوري على الصحيح؛ لأن ما في الذمة لا يتّصف بالسوم.

(وإن كان) المعجل (باقياً عند القابض بلا زيادة ولا نقصان فذاك) أي: فذاك المطلوب،

فيسترده ثم يدفعه أو مثله إلى المستحق، وإن كان الدافع هو الإمام أخذه، وهل يدفع

ثانياً إلى المستحقين بغير إذن جديد من المالك؟ حكى المتولي فيه وجهين: أظهرهما عند

البغوي: نعم، واعتمده المصنف في العزيز^(٣).

(وإن كان ناقصاً فأظهر الوجهين: أنه لا يضمن الأرض)^(٤)، لأن النقصان حدث في

ملكه فلا يضمن؛ كالبائع [إذا استرد] المبيع عند إفلاس المشتري وقد نقص فليس له

الأرض، وكالأب يرجع في الموهوب وقد نقص عند الابن.

هذا ما نقله العراقيون عن ظاهر نصه في الأم^(٥)، واختاره القفال فيما حكاه الصيدلاني^(٦).

والثاني: يضمن؛ لأنّا بينّا أنّ جملته مضمونة لو تلف، فكذلك جزؤه، ويخالف الهبة؛

فإنّ جملتها غير مضمونة، فجزؤها أولى.

ولا يخفى عليك أنّ هذا التعليل منقوض بالمبيع عند المفلس؛ فإنّ جملته مضمونة لو

تلف ولا أرض إن استرده ناقصاً.

ومحل الخلاف في النقصان الطاريء على الصفة كالمرض والهزال، أما النقصان

(١) المجموع (٧/٢٥٩)، والروضة (٢٧٤)، والنجم الوهاج (٣/٢٦٤)، وعجالة المحتاج (١/٥١٣).

(٢) النجم الوهاج (٣/٢٦٤).

(٣) العزيز (٣/٣١)، والمجموع (٧/٢٥٩).

(٤) الأرض: هو المال الواجب في الجناية على ما دون النفس، وأرض الجراحة: ديتها. ينظر: المصباح المنير (١٣)،

مادة (أرض)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٣/١٠٤).

(٥) قال الشافعي: «وإن نقص ما أعطيا من الصدقة أخذه ربه ناقصاً» الأم (٢/٢١).

(٦) العزيز (٣/٣١)، والمجموع (٧/٢٥٩)، وكفاية النبيه (٦/٩١)، وأسنى المطالب (١/٤٣٠).

الطاريء على العين كتلف شاة من شاتين معجلتين فإنه يرجع ببذل التالف قطعاً، نبّه عليه النووي في شرح المذهب^(١).

(والزيادة المنفصلة لا يأخذها المالك في أظهر الوجهين) بل يبقى للمستحقّ، كما أنها تسلم للمشتري إذا ردّ الأصل بعيب أو ردّ عليه العوض^(٢)، وكما أنّ الأب لا يرجع في الزيادات في الموهوب.

ويبنى هذا على أنّ القابض مملّكه بالقبض مُلك قرض، وأن القرض يملك بالقبض ولا يتوقف على التصرف^(٣).

والثاني: يأخذها؛ لأننا بينّا آخرّاً أنّه لم يملك المقبوض.

وهذا مبنيٌّ على أن الملك في القرض موقوف على التصرف.

واحترز بالمنفصلة عن المتصلة كالسمن ونحوه؛ فإنها تتبع الأصل^(٤).

فرع: لو لم يملك إلا أربعين من الغنم فعجل واحدة واستغنى القابض:

فإن جعلنا المخرج قرضاً لم يلزمه تجديد الزكاة؛ لأن الحول [انقضى] على تسع وثلاثين.

بخلاف ما إذا وقع المخرج عن الزكاة؛ لأن المخرج عن الزكاة كالباقى.

وإن قلنا: إن الملك موقوف فإذا استغنى القابض تبين أنه لم يزل [و] عاد خلاف

المغصوب؛ لوقوع الحيلولة^(٥).

[الذي يحتاج إلى معرفته أولاً]^(٦).

(١) المجموع (٧/ ٢٦١)، وينظر: عجالة المحتاج (١/ ٥١٣)، وتحفة المحتاج (١/ ٦٨٢).

(٢) الروضة (٢/ ٢٢٠)، والعجالة (١/ ٥١١)، وقال الرافعي: لم يذكر الجمهور غيره. العزيز (٣/ ٣١).

(٣) ينظر: أسنى المطالب (١/ ٤٣٠).

(٤) ينظر: النجم الوهاج (٣/ ٢٦٤)، ومغني المحتاج (١/ ٦١٣).

(٥) ينظر: العزيز (٣/ ٣٣-٣٤)، وروضة الطالبين (٢٧٥)، والوسيط في المذهب (٢/ ٤٥١).

(٦) ما بين القوسين المعقوفتين لا علاقة له بنهاية الموضوع هنا، وهو موجود في أول شرح هذا الموضوع من

العزيز، ويحتاج في فهم المقصود من هذا الفرع إلى قراءة شرحه، وقامه في العزيز ط العلمية (٣/ ٣٣):

«قال الرافعي: الذي يحتاج إلى معرفته أولاً، وقد أشار إليه في أثناء الفصل أن المعجل للزكاة مضموم إلى ما عنده ونازل منزلة ما لو كان في يده..»

تأخير أداء زكاة المقتدر

(فصل: تأخير الأداء بعد التمكن) وهو بحضور المال، ووجدان المصروف إليه^(١) (يدخل الزكاة في ضمانه) ويعصي بالتأخير؛ لما تقدم أن الزكاة على الفور، فيكون مقصراً بحبس الحق على المستحق^(٢).

(حتى يُغرم لو تلف المال) أي: يؤدي ما كان يؤديه قبل التلف، وهو المراد بالضمان، لا أنه يضمنه ضمان المتلفات، فإذا كان عنده خمس من الإبل فتلفت لزمه شاة. ويؤخذ منه الحكم في الإتلاف من باب الأولى^(٣).

ولا فرق عندنا بين أن تلف المال بعد مطالبة الساعي والمستحقين أو قبلها، نظراً إلى التقصير بالحبس.

(ولو تلف بعد الحول وقبل التمكن فلا شيء عليه)؛ كما لو دخل وقت الصلاة فعرض له نحو جنون قبل التمكن من فعلها، أو ملك الزاد والراحلة ولم يتمكن من فعل الحجّ؛ لعائق^(٤).

ثم [نتمهد] لك أصلاً حتى تبني عليه الخلاف الآتي:

اعلم: أن إمكان الأداء من شرائط الضمان بلا خلاف^(٥).

وهل هو مع ذلك من شرائط الوجوب؟ فيه قولان:

أحدهما: وهو القديم، ويحكي عن الأم: أنه من شرائط الوجوب، كما في الصوم والصلاة والحج، ولأنه لو تلف ماله قبل الإمكان سقطت الزكاة، ولو وجبت لما سقطت.

(١) ينظر: المجموع (٤٦٧/٦)، والوسيط (٤٥١/٢).

(٢) ينظر: مغني المحتاج (٦١٣/١)، والمجموع (٤٧٠/٦)، والروضة (٢٧٦)، وعجالة المحتاج (٥١٣/١).

(٣) النجم الوهاج (٢٦٤/٣).

(٤) ينظر: الحاوي الكبير (٣٥/٤)، وروضة الطالبين (٢٧٦)، وعجالة المحتاج (٥١٣/١).

(٥) كفاية النبيه (٥٤/٦)، وروضة الطالبين (٢٧٦)، والوسيط (٤٥١/٢).

وبهذا القول أجاب في المختصر في مواضع، وهو مذهب مالك^(١).

وأصحهما: وهو نصه في الإملاء، ومذهب أبي حنيفة^(٢) واختاره ابن سريج وجهور الأصحاب: أنه ليس إلا من شرائط الضمان؛ لأنه لو أُلِفَ المال بعد الحول لا يسقط عنه الزكاة كما يأتي، ولولا الوجوب لسقطت^(٣).

فإذا عرفت هذا فارجع إلى مسألة الكتاب^(٤).

(ولو تُلِفَ بعضه) أي قبل التمكن (فأصح القولين أنه يبقى قسط ما بقي)؛ بناءً على أن التمكن من شرائط الضمان فقط^(٥)، والوجوب ثابتٌ أو لا، ونوضح لك في مسألتين:

إحدهما: إذا كان المال نصاباً من غير زيادة، كخمس [أبصرة] مثلاً، فتُلِفَ واحد بعد الحول وقبل التمكن، فيسقط ما يقابل التالف وهو في مثالنا خمس شاة، ويغرم قسط ما بقي، وهو أربعة أخماس شاة على قولنا: أن التمكن شرط الضمان فقط^(٦).

وإن قلنا: شرط للوجوب أيضاً لم يجب شيء في مثالنا هذا، كما لو نقص النصاب قبل الحول^(٧).

(١) قال القرافي المالكي: التأخير مع الإمكان في الجواهر هو سبب الإثم والضمان فلو تلف النصاب بعد الحول وقبل التمكن فلا زكاة. الذخيرة (٣/١٣٩)، والعزیز (٣/٣٦)، ونهاية المطلب (٣/١٠٢)، والمجموع (٦/٥١٦)، وكفاية النبيه (٥/٢٤٢).

(٢) قال الشيخ زادة الحنفي: وتسقط الزكاة بهلاك المال بعد الحول وإن تمكن من الأداء سواء كان من الأموال الباطنة أو الظاهرة قبل طلب الساعي عندنا اتفاقاً، وبعد الطلب قبل: تسقط ولا يضمن، وهو الصحيح، وقيل: يضمن. مجمع الأنهر (١/٣٠١).

(٣) العزیز ط العلمية (٣/٣٦)، والسراج (٢/١٦٠)، والموسوعة الفقهية الكويتية (١٠/٩).

(٤) يوجد هامش في المخطوطة ذ. مضمونه مرتبط بهذا المكان وهو: فلا تملّ من طول مسائل هذا الكتاب؛ فإن الغرض المهمّ منه هو إطلاعك على مسائل المذهب واختلافات الأئمة فيه، لا مجرد تصحيح المتن، ولو أطلعت على عشرة فلا تلومنّ صاحبه؛ فإن البحر قد يُلقَى الجفاء، وقد يُلقَى اللؤلؤة البيضاء. ملا أبو بكر المصنف. كتبه في مسجد قرية "چؤر" في وقت العصر. آه من الموت وحالاته وعذاب القبر. ربي اغفر لي ولصوفي علي بحق محمد. (٥) عجالة المحتاج (١/٥١٣).

(٦) ينظر: المجموع (٦/٥١٧).

(٧) النجم الوهاج (٣/٢٦٥) والوسيط (٢/٤٥١)، والمجموع (٦/٥١٧)، وروضة الطالبين (٢٧٦).

والثانية: إذا كان المال أكثر من النصاب، كتسع من الإبل مثلاً وقلنا: الوقص عفو - وهو الأظهر كما قدمنا في موضعه^(١) - وتلفت واحدة وجبت شاة، ولو علّقنا الفرص بالجميع فالصحيح: أنّه يجب خمسة أتساعها^(٢).

وإن تلفت خمس وقلنا: الإمكان من شرائط الوجوب فلا شيء عليه؛ لانتقاص النصاب قبل الوجوب.

وإن قلنا: من شرائط الضمان وقلنا: الوقص عفو فعليه أربعة أخماس شاة؛ لأنّ الشاة الواجبة لم تتعلق إلا بخمس منها، [وتلف واحد].

وإن علّقنا الواجب بالجميع فعليه أربعة أتساع شاة؛ لأنّ الشاة تعلقت بالتسع وقد بقي منها أربع^(٣).

فلو ملك ثمانين من الغنم فتلف منها أربعون بعد الحول وقبل التمكن، فإن قلنا: الإمكان شرط [الوجوب]، أو قلنا: إنه شرط الضمان والوقص عفو فعليه شاة.

وإن قلنا: إنه شرط الضمان وعلّقنا الواجب بالكل فعليه نصف شاة.

وقس على هذا نظائرها^(٤).

(وإن أتلف المال بنفسه بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط عنه الزكاة)؛ لأنه متعدّ بإتلافه بعد ثبوت حق الغير^(٥)، وفي شرح الجيلي^(٦) وجه: أنها تسقط إن لم يقصد بالإتلاف فراراً من الزكاة.

ولو أتلفه غيره فينبى على أنّ الإمكان من شرائط الوجوب أو من شرائط الضمان، إن قلنا بالأول فلا زكاة، وإن قلنا بالثاني وقلنا مع ذلك: الزكاة مسترسلة في الذمة فلا

(١) في زكاة الإبل.

(٢) قال الرافعي: ولم يذكر الجمهور سواء. العزيز (٣/٣٨).

(٣) ينظر: الوسيط (٢/٤٥١)، ونهاية المطلب (٣/١٠٨)، والروضة (٢٧٦)، والسراج (٢/١٦٣).

(٤) العزيز (٣/٣٨)، والمجموع (٦/٥١٧).

(٥) قال النووي: لو أتلف المال بعد الحول وقبل إمكان الأداء، لم تسقط عنه الزكاة، بلا خلاف. المجموع

(٦/٥١٨).

(٦) النجم الوهاج (٣/٢٦٥).

زكاة أيضاً؛ لعدم حصول شرط الإستقرار، وإن قلنا: يتعلق بالعين نقل حق المستحقين إلى القيمة؛ كما إذا قُتل العبد الجاني أو المرهون ينتقل الحق إلى القيمة^(١).

واعلم: أن كل ما ذكره المصنف في زكاة المال؛ بدليل تقسيم التلف إلى ما بعد الحول وقبله، أما زكاة الفطر فتستقر في الذمة بإتلاف المال قبل التمكن وبعده، وكذا بتلفه بعد التمكن.

وفي ما قبله وجهان: أحدهما: وهو المجزوم به في الكفاية: أنها تستقر أيضاً^(٢).

والثاني: أنها لا تستقر، و[صححه] النووي في شرح المذهب^(٣).

[محل تعلق الزكاة: المال أو الذمة؟]

(والزكاة متعلقة بالمال غير مترسلة في الذمة في أصح القولين)؛ لأن النصوص الواردة متوجهة على إيجابها في عين المال.^(٤)

والثاني: أنها مترسلة في الذمة ولا تعلق لها بالعين؛ لأنها عبادة مالية وجبت ابتداءً من جهة الشرع، فيتعلق بالذمة كالكفارة وصدقة الفطر، ولأنها لو وجبت في العين لامتنع إخراجها من غيره بغير رضى من هي له^(٥).

ثم إطلاق الكتاب يقتضي أن لا فرق في جريان الخلاف بين الواجب من جنس المال أو من غيره، كالشاة الواجبة في الإبل، وهو كذلك في أصح الطريقين.

والثاني: القطع بتعلقها بالذمة؛ لتغاير الجنس^(٦).

(١) المجموع (٥١٨/٦)، وأسنى المطالب (٤٣٢/١)، ومغني المحتاج (٦١٣/١).

(٢) كفاية النبيه (٢٣٢/٥).

(٣) المجموع (٢١٢/٧)، والنجم الوهاج (٢٦٥/٣) وينظر: تحفة المحتاج (٦٨٢/١).

(٤) قال العمراني: وهو قوله الجديد، وصححه الماوردي وعلل له بقوله ﷺ: «في أربعين شاة» رواه الترمذي وحسنه، فأوجب الشاة في عينها ولم يوجبها في ذمة ربها، ولأن كل حق ثابت في الذمة لا يبطل بتلف المال، كالدين والفرص، وكل حق تعلق بالعين يبطل بتلف المال كالوديعة والمضاربة وأرث الجناية، فلما بطلت الزكاة بتلف المال بعد الحول من غير تفريط ولا تقصير دل على وجوبها في عين المال دون ذمة المالك. البيان (١٦٢/٣)، والحاوي الكبير (٨٣/٤)، وسنن الترمذي، رقم (٦٢١)، ونهاية المطلب (٢١٢/٣).

(٥) كفاية النبيه (٢٣٠/٥)، وينظر: العزيز (٤١/٣).

(٦) العزيز (٤٢/٣)، وكفاية النبيه (٢٣٢/٥ - ٢٣٣)، وعجالة المحتاج (٥١٣/١).

(وكيف تتعلق؟) على قولنا أنها متعلقة بالمال (أسبيلها سبيل الشركة؟) على معنى أنَّ أهل السهمان يصيرون شركاء لرب المال (أم المال مرهون بها؟ فيه قولان: والأئمة إلى ترجيح الأول أميل)؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۖ لِّلسَّائِلِ وَالْمَرْغُورِ﴾^(١)، ولأن الواجب تبع المال في الصفة حتى يؤخذ من المراض مريضة ومن الصحاح صحيحة، ولأنه لو امتنع عن أداء الزكاة أخذها الإمام من عين النصاب قهراً كما يقسم المال المشتركة قهراً إذا امتنع بعض الشركاء عن القسمة^(٢).

وإنما جاز الإخراج من موضع آخر استقلالاً؛ لأنَّ أمر الزكاة مبنيٌّ على المساهلة والإرفاق، فيحتمل فيه ما لا يحتمل في سائر الأموال المشتركة؛ لأنها وجبت مجاناً على سبيل المواساة^(٣).

والثاني: أنها متعلقة به تعلق الاستيثاق، أي المال مرهون بها^(٤)؛ لأنه لو امتنع من أداء الزكاة ولم يوجد السن الواجبة في ماله كان للإمام بيعُ بعض النصاب وشريُّ السن الواجبة، كما يبيع المرهون لقضاء الدين.

وعلى هذا فهل يجعل المال جميعه مرهوناً أو يختص بقدر الزكاة؟ فيه وجهان:
أصحهما: الثاني^(٥).

وفي المسألة قول آخر: أنها تتعلق به تعلق الأرض برقبة الجاني؛ لأنه يسقط الواجب بهلاك النصاب، ولو كان تعلقها كتعلق الدين بالمرهون لما سقطت.
وهذا هو الأصح عند الغزالي^(٦).

وقول آخر: أنها موقوفة: إن أدى من عين المال بان أنَّ أهل السهمان استحقوا عند

(١) سورة المعارج (٢٤ - ٢٥).

(٢) العزيز (٤١/٣)، ينظر: المجموع (٥٢١/٦).

(٣) مغني المحتاج (٦١٣/١ - ٦١٤)، وينظر: أسنى المطالب (٤٣٤/٢)، ونهاية المحتاج (١٤٥/٣).

(٤) قال النووي: ومن زاد القولين إمام الحرمين والغزالي، وأما العراقيون والصيدلاني والرويان والجمهور فجعلوا قول الذمة وتعلق الدين بالمرهون شيئاً واحداً، فقالوا: تتعلق بالذمة والمال مرتين بها. الروضة (٢٧٧).

(٥) مغني المحتاج (٦١٤/١)، وينظر: نهاية المحتاج (١٤٥/٣).

(٦) تحفة المحتاج (٦٨٤/١)، والوسيط (٤٥٣/٢)، والعزيز (٤١/٣)، والنجم (٢٦٦/٣)، والكفاية (٢٣٢/٥).

الوجوب جزءاً من المال، وإن أدى من غيره بأن أتهم لم يستقحوا من عينه شيئاً. ومما تظهر فيه فائدة الخلاف: أنه لو ملك نصاباً فقط ولم يزكّه أحوالاً فعلى قول الذمة يزكيه لجميعها؛ لأن الذمة متوسعة لا ينقص بالالتزام عليها شيء من النصاب. وعلى قول الشركة إنما يزكي للحول الأول فقط؛ لأن أهل السهمان ملكوا قدر الزكاة فنقص النصاب.

وعلى قول الرهن والأرث هو كقول الذمة على الأصح، وكقول [الشركة] في الثاني.^(١) (فلو باع مال الزكاة بعد وجوبها وقبل الإخراج لم يصح البيع في قدر الزكاة على الأظهر من القولين تفرعاً على الشركة)؛ لأن قدر الزكاة ملك للغير، وبيع ملك الغير بغير الوكالة والرضا باطل عندنا.^(٢)

والثاني: يصح في قدر الزكاة أيضاً؛ لأن ملك المساكين غير مستقر فيه؛ لجواز إسقاطه بالإخراج من موضع آخر، فإذا باعه فقد اختار الإخراج من موضع آخر. وفي المسألة طريقة أخرى: قاطعة بالبطلان في قدرهما.^(٣)

(وفي صحته في الباقي) على قولنا لا يصح البيع في قدر الزكاة (خلاف تفريق الصفقة)^(٤) وسنشرحه لك في موضعه إن شاء الله.

وإن فرعنا على قول الذمة صح البيع في الجميع بلا خلاف.

وإن فرعنا على قول الرهن ففي صحة البيع في قدر الزكاة قولان:

(١) وهو قول الصيدلاني. النهاية (٣/٢٢١)، والمجموع (٦/٥٢٣)، والنجم (٣/٢٦٦)، والحاوي الكبير (٤/٨).

(٢) عجالة المحتاج (١/٥١٤).

(٣) ينظر: الروضة (٢/٢٧٨)، وط. المكتب الإسلامي (٢/٢٢٦)، والنجم (٣/٢٦٧)، والمغني (١/٦١٤).

(٤) تفريق الصفقة: أنه إذا جمع في البيع بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه كالحر والعبد وعبد غيره ففيه قولان: أحدهما تفرق الصفقة فيبطل البيع فيما لا يجوز ويصح فيما يجوز؛ لأنه ليس بإبطاله فيها لبطلانه في أحدهما بأولى من تصحيحه فيها لصحته في أحدهما فيبطل حل أحدهما على الآخر وبقياً على حكمهما فصح فيما يجوز وبطل فيما لا يجوز.

والقول الثاني أن الصفقة لا تفرق فيبطل العقد فيها. ينظر: المهذب (١/٢٦٩) وروضة الطالبين ط. المكتب الإسلامي (٣/٤٢٢)، و (٣/٥٣٥)، والمبدع شرح المقنع (٣/٣٧٧)، والموسوعة الفقهية الكويتية (١٣/٩٠).

أحدهما: لا يصح؛ لأن بيع المرهون بدون إذن المرتهن باطل.

وأصحهما: ولم يذكر الأكثرون سواء: أنه صحيح؛ لأن هذه عُلقة ثبتت من غير اختيار المالك، وليس ثبوتها لشخص معين، فيسامح فيها بما لا يسامح في سائر الرهان، وهذا كما أتانا على قول الشركة بينا الأمر على المسامحة.

وإن فرعنا على قول تعلق الأرش، ففي صحة البيع قولان كما في بيع العبد الجاني: فإن صححناه فيكون بالبيع ملتزماً للفداء.

ثم إذا حكمنا بالصحة في قدر الزكاة ففيما عداه أولى، وإذا حكمنا بالبطلان ففي الباقي خلاف تفريق الصفقة.

وبقي في المسألة أشياء لم يتعرض لها ولم يشر إليها المصنف، ونحن لا نؤثر الإعراض عنها: اعلم: أنه إذا صححنا البيع في الجميع فإن أدّى البائع الزكاة من موضع آخر فذاك، وإلا فللساعي أن يبيع المال الحاصل في يد المشتري ويأخذ الزكاة عن عينه وفاقاً، وبهذا يضعف قول الذمة:

فإن أخذه من عين المال انفسخ البيع في قدر الزكاة وفي الباقي خلاف تفريق الصفقة: إن قلنا بالفسخ استردّ الثمن، وإلا فله الخيار إن كان جاهلاً: إن فسخ فذاك؛ وإن أجاز فيقسطه من الثمن على الأصح^(١).

وإن لم يأخذ الساعي الواجب منه ولم يؤدّ البائع من غيره فهل للمشتري الخيار إذا أطلع على حقيقة الحال؟ فيه وجهان:

أصحهما: نعم؛ لتزلزل ملكه وتعرضه لأخذ الساعي.

وإذا أخذ البائع الواجب من موضع آخر فهل يسقط خيار المشتري؟ فيه وجهان:

أصحهما في التهذيب: نعم؛ لحصول استقرار الملك.

والثاني: لا؛ لاحتمال أن يخرج ما دفعه إلى الساعي مستحقاً فيرجع إلى عين المال^(٢).

(١) ينظر: العزيز (٤٣/٣ - ٤٤)، وروضة الطالبين (٢٧٦/٢)، والمجموع (٣١/٧ - ٣٢/٧).

(٢) العزيز (٤٥/٣).

وإذا أفسدنا البيع في قدر الزكاة وصححنا في الباقي فللمشتري الخيار، ولا يسقط خياره بأداء البائع الزكاة من موضع آخر؛ لأن العقد لا ينقلب صحيحاً بذلك في قدر الزكاة، وهذا كله في ما باع جميع النصاب.

أما إذا باع بعضه فإن لم يستبق قدر الزكاة فهو كما لو باع الجميع.

وإن استبقى قدر الزكاة إما على قصد صرفه إلى الزكاة أو لا على هذا القصد^(١) وفرعنا على قول الشركة ففي صحة البيع وجهان:

أقيسهما: البطلان، كذا نقله في العزيز عن ابن صباغ وأقره^(٢)، ثم قال: إنها مبنيان على أن الواجب شائع أو حيوان مبهم؟

فإن قلنا بالأول: بطل، وبالثاني: صح.

ثم اعلم: أن كلام الفصل أصلاً وشرحاً في بيع النصاب التي يجب فيها زكاة الأعيان.

وأما بيع مال التجارة بعد وجوب الزكاة فيه فقد قدمناه في موضعه أنه جائز؛ لأن الزكاة فيها متعلقة بالقيمة، وهي لا تفوت بالبيع^(٣).

والله أعلم.

(١) أي بدون نية صرفها إلى الزكاة.

(٢) العزيز (٣/٤٥-٤٦)، والمجموع (٧/٣٣-١٦٦)، والمعجالة (١/٥١٤)، والنجم الوهاج (٣/١٣٢)، والروضة (٢/٢٧٦).

(٣) عجالة المحتاج (١/٥١٤)، والنجم الوهاج (٣/٢٦٧)، ومغني المحتاج (١/٦١٤).

بحمد الله وتوفيقه تم تحقيق كتاب الزكاة من الوضوح، والتعليق على بعض مواضعه، كلاهما بالإفادة من تحقيق عمار علي حفيد الشيخ محمد بهاء الدين، قدمه إلى جامعة صلاح الدين.

والنسخ المخطوطة التي حصلت عليها وفيها كتاب الزكاة من الوضوح هي: النسخة المرقمة (٢٧٢٥) من اللوحة (١٢٧) إلى اللوحة (١٤٦)، والنسخة ذ. من اللوحة المرقمة (٤٦٣١) إلى اللوحة المرقمة: (٤٦٨٦)، والنسخة (٧٧١٢) من اللوحة المرقمة (٠٠١٦٠) إلى اللوحة المرقمة (٠٠١٨٤)، والنسخة المرقمة (٣١٧١) من اللوحة المرقمة (١٠٥٥) إلى اللوحة المرقمة (١٠٧٩).

كتاب الصوم^(١)

هو لغة: الإمساك، تقول العرب في وقت الهاجرة: صام النهار؛ لإمساك الشمس فيه عن السير، وفرس صائم: أي: واقف، قال الشاعر^(٢):

خَيْلٌ صِيَامٌ، وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ تَحْتَ الْعِجَاجِ^(٣)، وَأُخْرَى تَعْلُكُ اللَّجْجَا^(٤)

وشرعا: عبارة عن إمساك بخصوص من شخص مخصوص، وبعبارة أخرى: إمساك جميع النهار القابل للصوم عن المفطرات الآتية من عاقل مسلم طاهر عن الحيض و النفاس.

والأصل في الباب قبل الإجماع: قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ أي: فرض ﴿كَمَا

(١) والنسخ المخطوطة التي حصلت عليها وفيها كتاب الصوم وكتاب الاعتكاف من الوضوح هي: النسخة المرقمة (٢٧٢٥) من اللوحة: (١٤٦) إلى اللوحة (١٥٧)، والنسخة ذ. من اللوحة المرقمة (٤٦٨٦) إلى اللوحة المرقمة: (٤٧٢٧)، والنسخة (٧٧١٢) من اللوحة المرقمة: (٥٠١٨٤) إلى اللوحة المرقمة: (٥٠٢٠١)، والنسخة المرقمة: (٣١٧١) من اللوحة المرقمة: (١٠٧٩) إلى اللوحة المرقمة: (١٠٩٥).

(٢) الشاعر هو النابغة الذبياني، والبيت من البحر البسيط التام. ينظر: ديوان النابغة الذبياني (ص: ١١٥) في دواوين الشعر العربي على مر العصور (٩/ ٤٦٨٦).

(٣) قوله: تحت العجاج "الخبر من الأضداد، يستعمل في الستر تارة وفي الإظهار أخرى، والمراد هنا الثاني. مولانا أبو بكر المصنف.

(٤) عَلَّكَ الْفَرَسُ اللَّجْجَا يَعْلِكُهُ، إذا لأكه في فيه. الصحاح (٤/ ١٦٠١)

كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴿البقرة: ١٨٣﴾، قال القتيبي^(١): ما من أمة إلا وقد كتب عليهم صوم رمضان، إلا أنهم ضلوا عنه كما ضلوا عن يوم الجمعة، وقال غيره: التشبيه في نفس الصوم، دون وقته.

وصوم رمضان من أحد أركان الإسلام؛ قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس» وعدّها منها صوم رمضان، والاجماع منعقد عليه ويكفر جاحده؛ لأنه معلوم في الدين بالضرورة.

وكان افتراضه في شعبان في السنة الثانية في الهجرة.

وقدّمنا في قواعد الأصول^(٢) هل نسخ به شيء من الصيام أم لا؟

(صوم رمضان) هو من الرّمض، وهو شدة الحر^(٣)، وذلك؛ لأن العرب لما أرادت أن تضع أسماء الشهور سمّيت كل شهر باسم ما وافقه، فوافق ذلك الشهر في شدة الحر حين سمّيت الشهور سمّته بذلك، كما سمّي الربيعان؛ لموافقتها زمن الربيع حين التسميته، يقال: كان ذلك في أيام يعرب بن قحطان^(٤).

وقيل: لأنه يرمض الذنوب أي: يحرقها، وضعفه لا يخفى؛ لأن تسميته به ثابتة قبل الشرع.

ويجمع على رمضان وأرمضاء.

(١) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي الكاتب، ولي قضاء الدينور. من شيوخه: إسحاق بن راهويه وأبو حاتم السجستاني، ومن تلاميذه: ابنه القاضي أحمد وابن درستويه. من مؤلفاته: إعراب القرآن معاني القرآن، غريب القرآن، مختلف الحديث، جامع النحو، الخيل، ديوان الكتاب، خلق الإنسان، دلائل النبوة، الأنواء، مشكل القرآن، غريب الحديث وكتاب المعارف، مات سنة ثمان وثمانين وأربعمائة من الهجرة. ينظر: تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٣٨٢/٢٠)، والوافي بالوفيات (٣٢٦/١٧)، وبغية الوعاة (٦٣/٢)، رقم (١٤٤٤).

(٢) أحيانا يذكر الشارح مصدرا ويقول: مر فيه، أو: قدّمنا فيه، ولا نجد المصدر، فلعله من مصنفاته التي فقدت في احتراق بيته.

(٣) الرَّمَضُ والرَّمَضَاءُ شِدَّةُ الْحَرِّ المحكم والمحيط الأعظم (٢٠٢/٨).

(٤) قال ابن دريد: وسمي يعرب بن قحطان؛ لأنه أول من انعدل لسانه عن السريانية إلى العربية. جمهرة اللغة (٣١٩/١).

وله أربعة وستون اسماً كما^(١) ذكرها الطالقاني^(٢) في حظائر القدس، أشهرها: رمضان، أيان، فيقان، أثقان، حبسان، سلساب، قصورا، تاب تاب، متاب، حصان، ريّان، غرثان، مهبط الفرقان، مفتاح الجنان، مغلاق النيران، مرضاة الرحمان، مطرد الشيطان، مظهر الشهاب، كافي العقاب، وغيرها مما لا نطول به الكتاب.

ثم اضافته الصوم إلى رمضان مشعراً بأنه لا يكره ذكره بدون الشهر، وهو ما صححه النووي في شرحه للمسلم والمهذب، وقال أكثر المرازقة: يكره؛ لقوله ﷺ: «لَا تَقُولُوا رَمَضَانَ فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَكِنْ قُولُوا شَهْرُ رَمَضَانَ»^(٣). وقال العجلي: إن كانت معه قرينة تدل على إرادة الشهر لم يكره، وإلا كره^(٤).

(يجب باستكمال شعبان ثلاثين يوماً أو برؤية الهلال)؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥).

والمراد بالشهود العلم، وذلك قد يكون باستكمال شعبان، وقد يكون برؤية الهلال، وفي صحيح البخاري: أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «صُومُوا الرُّؤْيِيَّ وَأَفْطَرُوا الرُّؤْيِيَّ، فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»^(٥)، وقال أيضاً: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ ثَلَاثًا وَعَقَدَ الإِبْهَامَ فِي الثَّالِثَةِ ثُمَّ قَالَ: وَالشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَأَشَارَ أَيْضاً ثَلَاثًا وَلَمْ يَعْقِدْ شَيْئاً»^(٦).

(١) في (٣١٧١) ل (١٠١٧٩) و (٢٧٢٥) ل (١٤٦): «لما ذكره»، وفي (٧٧١٢) ل (١٨٤): «كما ذكره»، وفي (ذ) ل (٤٦٨٦): (كما ذكره)، فرجحنا ما في (٧٧١٢).

(٢) الشيخ الإمام الفقيه الصوفي الواعظ رضي الدين أحمد بن إسماعيل بن يوسف بن محمد، الشيخ أبو الخير القزويني الطالقاني، له مصنف سماه: حظائر القدس عد فيه لشهر رمضان أربعة وستين اسماً، توفي في المحرم سنة تسعين وخمسمائة وقيل سنة تسع وثمانين. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٧/٦)، رقم (٥٦٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢٥/٢)، رقم (٣٢٣).

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٣٣٩/٤) رقم «٧٩٠٤». وضعفه.

(٤) شرح النووي على مسلم (١٨٨/٧)، والمجموع (٢٤٨/٦).

(٥) البخاري، رقم (١٩٠٩)، ومسلم، رقم (١٨) - (١٠٨١)، ولفظ البخاري: فَإِنْ غُمِّيَ.

(٦) صحيح البخاري، رقم (١٩١٣)، وصحيح مسلم، رقم (١٥) - (١٠٨٠).

[لا عبرة بكبر الهلال]

ولا عبرة بكبر الهلال في الليلة الثانية ففي الخبر: «من علامات السَّاعَةِ انْتِفَاحُ الْأَهْلَةِ»^(١).

[إذا عرف المنجم أو الحاسب حلول الشهر]

وإذا عرف المنجم أو الحاسب^(٢) ذلك فلا خلاف عندنا في أنَّه لا يجب عليهما الصوم^(٣)، وهل يجوز؟ فيه طريقتان: أصحُّهما: يجوز لهما دون غيرهما، ولا يُجْزئُهما عن الفرض. والثاني: للحاسب دون المنجم، وقيل: لهما ولغيرهما^(٤).

قال الشيخ تقي الدين السبكي: وتصحيحهم الجواز لهما دون الإجزاء عن الفرض مشكل، بل الصواب - إذا جاز لهما - إجزاءهما، وقد أصاب في ذلك^(٥). غريبة: لو شهد برؤية الهلال اثنان مثلاً واقتضى الحساب عدم إمكان رؤيته لم يقبل، على ما صرح به السبكي وغيره؛ لأن الحساب قطعي والشهادة ظنية والظن لا

(١) في النسخ التي حصلنا عليها: "انقذاح الأهلة"، والموجود في متون الحديث وكتب الخريج: "انتفاج الأهلة" بالجيم، أو "انتفاخ الأهلة" بالخاء المعجمة. ينظر: المعجم الكبير للطبراني (١٠/١٩٨)، رقم (١٠٤٥١)، والمعجم الصغير للطبراني (٢/١١٥)، رقم (٨٧٧) بلفظ: «مِنْ اقْتِرَابِ السَّاعَةِ انْتِفَاحُ الْأَهْلَةِ»، وانتفاج الأهلة - بالجيم - من انتفج جنباً البعير إذا عظما - ويروى بالخاء المعجمة، وهو بمعنى الكبر. قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. ينظر: العلل المتناهية (٢/٨٥١)، وأسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، محمد بن محمد درويش، أبو عبد الرحمن الحوت الشافعي (ت: ١٢٧٧ هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م)، (ص: ٢٩٤).

(٢) المنجم: بِالْكَسْرِ: هُوَ مَنْ يَرَى أَنَّ أَوَّلَ الشَّهْرِ طُلُوعُ النَّجْمِ الْفُلَانِيِّ أَوْ: الْعَارِفُ بِأَحْوَالِ النُّجُومِ وَيَنْظُرُ فِي النُّجُومِ بِحَسَبِ مَوَاقِبَتِهَا، وَسِيرِهَا، وَيَسْتَطْلِعُ مِنْ ذَلِكَ أَحْوَالِ الْكُونِ، أَوْ كُلِّ مَنْ يَدْعِي مَعْرِفَةَ الْغَيْبِ مِنْ مُسْتَقْبَلٍ وَبَعِيدٍ وَمَكُونَاتِ الصُّدُورِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَالْحَاسِبُ وَهُوَ مَنْ يَتَعَمَّدُ مَنَازِلَ الْقَمَرِ وَتَقْدِيرَ سِيرِهِ. ينظر: أسنى المطالب (١/٤١٠)، والقاموس الفقهي (ص: ٣٤٨)، ودستور العلماء (٣/٢٣٤)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٤٦٣).

(٣) العزيز (٣/١٧٨).

(٤) المجموع شرح المذهب (٦/٢٨٠)، وروضة الطالبين (٢/٣٤٧).

(٥) النجم الوهاج (٣/٢٧٣).

يعارض القطع، ولأنه إذا فرض دلالة الحساب القطعي على عدم الإمكان استحال القبول شرعاً؛ لاستحالة المشهود به، والشرع لم يأت بالمستحيلات، ولأنَّ الشاهد قد يشته عليه، أو يرى ما يظنه هلالاً وليس بهلال، وقد يكون جهله عظيماً يحمله على أن يعتقد أن في حمله الناس على الصوم أجراً، ويكون ممن يقصد إثبات عدالته فيتخذ ذلك وسيلة إلى أن يزكى ويصير مقبول الشهادة عند الحكام، وكل ذلك قد سمعنا^(١). وقول الفقهاء: "لا تعتمد أهل الحساب" إنما هو في غير هذه الصورة.

فائدة: قال شخص: رأيت النبي ﷺ في النوم وأخبرني بأن هذه الليلة رمضان، قال القاضي عياض: لا يصح الصوم بهذا للرائي ولا لغيره إجماعاً، وذلك؛ لاختلاف ضبط الرائي، لا للشك في الرؤية، قال القرافي وشيخه^(٢): وكذلك لو أخبره بطلاق زوجته التي يعلم أنه لم يطلقها، أو عن حلال أنه حرام أو بالعكس وغير ذلك من الأحكام، فنقدم ما ثبت في اليقظة على ما يراه في النوم، كما لو تعارض خبران صحيحان في اليقظة فنقدم الأرجح بالسند واللفظ.

(وتثبت الرؤية بشهادة عدلين) وفاقاً كسائر الشهادات (ولو شهد واحد فكذلك في أصح القولين) الذي نص عليه في القديم وأكثر كتب الجديد؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: «تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ «فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصَّيَامِ»^(٣)، ولقصة الأعرابي المشهورة^(٤).

(١) النجم الوهاج (٣/٢٧٤).

(٢) شهاب الدين أحمد بن إدريس، الشيخ الإمام العالم الفقيه الأصولي الصنهاجي الأصل المشهور بالقرافي (٦٨٢ هـ، ١٢٨٣ م). وأعظم شيوخ القرافي بالمشرق هو سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام كما في الذخيرة للقرافي (١٣/١)، وينظر لقول القرافي هذا: الذخيرة للقرافي (١٣/٢٧٣)، والفروق للقرافي = أنوار البروق في أنواء الفروق (٤/٢٤٥).

(٣) المستدرك على الصحيحين (١/٥٨٥)، رقم (١٥٤١)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٣٥٧)، رقم (٧٩٧٨).

(٤) سنن أبي داود، رقم (٢٣٤٠)، والسنن الكبرى للنسائي، رقم (٢٤٣٤)، والمستدرك على الصحيحين (١/٥٨٦)، رقم (١٥٤٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٣٥٦)، رقم (٧٩٧٣) ولفظه: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ، - يَعْنِي هِلَالَ رَمَضَانَ، - فَقَالَ: "أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ"؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "يَا بَلَاءُ، أَذْنُ فِي النَّاسِ أَنْ يَصُومُوا غَدًا"».

والمعنى فيه: الاحتياط لأمر الصوم، قال علي كرم الله وجهه: «لأنَّ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ»^(١).

والثاني: أنه لا يقبل قول الواحد بل لا بد من عدلين، وهذا آخر قولي الشافعي في الأم؛ لقوله ﷺ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ شَاهِدَانِ»^(٢)، وبالقياص إلى هلال شوال، قال الإسنوي: وهو المعتمد في الفتوى^(٣).

وعلى هذا فلا بد من الذكورة والبلوغ والحرية والعدالة الباطنة ولفظ الشهادة في مجلس القاضي، إلا أنها شهادة حسبة لا ارتباط لها بالدعاوي.

ثم الثبوت بقول الواحد إنما هو بالنسبة إلى الصوم، أما غيره من الأحكام فلا يثبت به، فلا يقع الطلاق والعق المعلقان به، ولا يتم به حول الزكاة والدية، ولا ينقض به العدة، ولا يحل الدين المؤجل إليه، قال الإسنوي وغيره: إلا على شاهده؛ فإنه يؤخذ به؛ لا عترافه إذا كانت الشهادة عليه لا له^(٤).

وللمصنف مع من يقول بالفرق بين الصوم وغيره بحث نشير إليه إن شاء الله.

[صفة الشهادة أو الرواية]

(ويعتبر في الواحد صفة الشهود على أظهر الوجهين)؛ بناء على أن ذلك شهادة، إلا أن العدد سومح به، والبيئات مختلفة المراتب (فلا يقبل قول المرأة والعبد)؛ لأتاهما ليسا من أهل الشهادة.

(١) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (١٠١/٢)، رقم (٦١٢)، وسنن الدارقطني (١٢٥/٣)، رقم (٢٢٠٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٣٥٨/٤)، رقم (٧٩٨١).

(٢) الأم للشافعي (١٠٣/٢) وفيه: قَالَ الشَّافِعِيُّ: بَعْدُ لَا يَجُوزُ عَلَى هَلَالِ رَمَضَانَ إِلَّا شَاهِدَانِ،. والحديث في السنن الكبرى للنسائي (٩٩/٣)، رقم (٢٤٣٧) ولفظه: «صُومُوا الرُّؤْيَيْتِ وَأَفْطِرُوا الرُّؤْيَيْتِ، وَأَنْشَكُواهَا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَتِمُّوا ثَلَاثِينَ، وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا»، ورواه البخاري ومسلم بدون: زيادة «وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا»، وقد سبق تخريجه منها.

(٣) قال في المهمات (٤٣/٤): قبول قول الواحد خلاف مذهب الشافعي؛ فإن المجتهد إذا كان له قولان وعلم المتأخر منهما كان مذهبه هو المتأخر.

(٤) المهمات (٥٢/٤).

والثاني: يعتبر؛ بناء على أن ذلك رواية؛ لأن الشهادة ما يكون الشاهد فيها بريئاً، وهذا خبر عما يستوي فيه المخبر وغيره، فأشبهه رواية الخبر عن النبي ﷺ، وعلى هذا فيقبل قول المرأة والعبد.

وهل يقبل قول الصبي المميز الموثوق به؟ فيه وجهان مبنيان على قبول رواية الصبيان، وقطع البغوي بعدم القبول^(١).

قال الإمام وابن الصباغ تفرعاً على الوجه الثاني: إذا أخبره موثق به عن رؤية الهلال لزم اتباع قوله وإن لم يذكر بين يدي القاضي^(٢).

وقال ابن عبدان والبغوي والغزالي في الإحياء: يجب الصوم بذلك إذا اعتقد المخبر صدق المخبر، ولم يفرعوا ذلك على شيء بل جعلوه أصلاً برأسه، وبه أفتى الشيخ عز الدين يوسف في الأنوار^(٣).

وفي قبول قول المستور^(٤) على الوجه الأول وجهان:

صحح النووي القبول، وفيه نظر؛ إذ لا يستقيم مع قولنا: تعتبر فيه صفة الشهود^(٥).

وقال المصنف: القول بقبول قوله بعيد، نعم قد يقال: يأمر القاضي بالصوم لئلا يفوت، ونبحث بعد ذلك عن حاله، والاستدلال بعدم بحث النبي عن حال الأعرابي ضعيف؛ لأن الصحابة كلهم عدول^(٦).

فرع: إذا روي الهلال بالنهار فهو الليلة المستقبلية سواء روي قبل الزوال أو بعده.

فرع: الشهادة على الشهادة مقبولة في هلال رمضان قطعاً على أصح الطريقين.

(١) التهذيب (٣/١٥٢)، والعزیز: ط العلمية (٣/١٧٥).

(٢) نهاية المطلب (٤/١٤).

(٣) «إحياء علوم الدين» (١/٢٣٢)، والنجم الوهاج (٣/٢٧٧)، والذي في الأنوار (١/١٥٧) طبعة مصطفى البابي عدم قبول قول الصبي المميز.

(٤) المستور هنا: هو الذي لم تظهر عدالته ولا فسقه، فلا يكون خبره حجة في باب الحديث.. التعريفات (ص: ٢١٢).

(٥) المجموع (٦/٢٧٧).

(٦) نهاية المطلب (٤/١٦)، والعزیز ط العلمية (٣/١٧٦).

وقيل: على القولين في أن حدود الله هل تثبت بالشهادة؟

وإذا قلنا بالقبول فعدد الفرع مبني على عدد الأصول في القولين، وحكم الفروع كحكمهم في سائر الشهادات، فعلى قولنا: يكفي في الأصل واحد يكون الفرع اثنين، وعلى قولنا: لا بُدَّ من اثنين يكون أربعة.

فرع: قول الشاهد: "إني رأيت الهلال" غير مقبول عند ابن عسرون وابن أبي الدم؛ لأنَّه شهادة على فعل نفسه، بل يشهد بطلوع الهلال، أو: أن الليلة من رمضان، لكن الأصحَّ خلاف ذلك؛ فقد صرح المصنف وابن سراقه وابن سريج والرويانى بالقبول^(١).

قال الشيخ كمال الدين في النجم الوهاج: والحديث الصحيح شاهد لقبول شهادته^(٢).

فرع: لو نذر صوم شعبان فشهد به واحد وقلنا يقبل في رمضان، قال الرويانى: يلزمه بذلك^(٣).

فرع: لا فرق عندنا قبول شهادة الواحد بين أن تكون السماء مصحية أو مغيمة.

(وإذا صمنا بقول واحد ولم نر الهلال بعد ثلاثين فأظهر الوجهين أنا نفطر سواء كانت السماء مصحية أو متغيمة)؛ لأنَّ الشهر لا يزيد على ثلاثين وقد ثبت أوله بقول واحد، قال الله تعالى: ﴿وَتُكْمِلُوا الْوَعْدَ﴾ وقد كملت.

والثاني: لا يفطر؛ لأنَّ الإفطار بقوله يؤدي إلى إثبات شوال بقول واحد، وهو ممتنع.

وأجيب: بأنَّ الشيء يجوز أن يثبت ضمناً بما لا يثبت به صريحاً، كما أن شهادة النساء لا تقبل في النسب استقلالاً ولو شهدن بالولادة ثبتت، وثبت النسب والميراث تبعاً بلا خلاف.

واعترض الإمام على الجواب: بأنَّ النسب لا يثبت بقولهن، لكن إذا ثبتت الولادة ثبت النسب بالفراش^(٤).

(١) النجم الوهاج (٢٧٧/٣).

(٢) «النجم الوهاج (٢٧٧/٣)، والعزير ط العلمية (١٧٩/٣).

(٣) بحر المذهب للرويانى (٣/٣١١).

(٤) نهاية المطلب (١٦/٤).

قال المصنف رداً على الإمام: للمحتج أن يقول: لا معنى للثبوت الضمني إلا هذا، وقال: "وخذ مني مثله هاهنا عندي لا نفطر بقوله، لكن إذا ثبت أول الشهر انتهى بمضي ثلاثين يوماً وجاء العيد، ولا صومَ يَوْمَ الْعِيدِ"^(١).

قال المصنف: لو قال قائل: هلاً ثبت الطلاق والإعتاق والآجال ونحوها ضمناً لأحوج إلى الفرق بين هذه المسألة وبين كون الطلاق ونحوه لا يثبت تبعاً، وفرق في الشهادات بأن النسب والميراث لازمان للمشهود به، فيلزم من ثبوته ثبوتها، والطلاق والإعتاق مثلاً ليسا لازمين لاستهلال الهلال^(٢).

وفي المسألة طريقة أخرى: أن الخلاف فيما إذا كانت السماء مصحية، أمّا إذا كانت مغيمة فنفطر بلا خلاف، وعليها تعرض المصنف بقوله: "سواء كانت السماء مصحية أو مغيمة"؛ روماً لبيان شمول الوجهين للحالتين^(٣).

واحترز بقوله: وإن صمنا بقول واحد "عمّا إذا صمنا بقول إثنين ولم نر الهلال بعد ثلاثين؛ فإننا نفطر إن كانت السماء مغيمة، وكذا إن كانت مصحية عند عامة الأصحاب؛ لأنهم لو شهدا ابتداء على هلال شوال لقبلا وأفطرنا، فلا ننفطر بناء على ما أثبتناه بقولهما أولاً كان أولى.

وقال ابن الحداد تبعاً لابن سريج: لا نفطر حالة الصحو؛ لأن قولهما إنما يفيد الظن وقد تيقنا خلافه، وفرّع عليه قوم وقالوا: لو شهد اثنان على هلال شوال ثم لم نر الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحية قضينا صوم أول يوم أفطرنا فيه؛ لأنّه بان كونه من رمضان، لكن لا كفارة على من جامع فيه؛ لأن الكفارة تسقط بالشبهة^(٤).

قال المصنف: وعلى ظاهر المذهب لا قضاء ولا كفارة.

(١) العزيز ط العلمية (١٧٦/٣).

(٢) العزيز ط العلمية (١٧٩/٣)، وكفاية النبيه (٢٥٤/٦).

(٣) قال ابن الرفعة: والثانية - وهي الموافقة لإيراد الغزالي والأكثرين كما قال الرافعي - : أنها يجريان في الحالين. كفاية النبيه (٢٦١/٦).

(٤) بحر المذهب للرويان (٢٤٢/٣)، والتهذيب (١٥٢/٣) ..

[من رأى الهلال ولم يقبل قوله]

اعلم: أن من رأى هلال رمضان ولم يقبل قوله إما لما منع فيه أو على قولنا: "لا بُدَّ من إثنتين" وجب عليه الصوم في حق نفسه وتجب عليه الكفارة بالجماع فيه، كما سيأتي في كلام المصنف. وإذا رأى هلال شوال وحده فالصحيح في مذهبننا ومذهب أكثر العلماء أنه يفطر سرّاً؛ لعموم قوله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» فإن علم الإمام به عزّر، والشهادة بعد الأكل لا يدفع التعزير؛ للثمة، وقبله يدفع وإن ردت؛ لعدم التهمة^(١). وإذا رُوي الهلال في بلد ولم ير في أخرى فإن تقاربنا فحكمهما حكم بلد واحد) فيلزم الصوم على أهلها قطعاً (وإن تباعدتا لم يجب الصوم على أهل البلدة الأخرى على أصح الوجهين) نقلاً وقياساً:

أما النقل: فقد روى مسلم عن كريب^(٢) أنه قال: «رأينا الهلال بالشَّام، ليلة الجمعة ثمَّ قَدِمْتُ المَدِينَةَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: قُلْتُ: لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، قَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَاهُ النَّاسُ، وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: "لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمِلَ الْعِدَدَ أَوْ نَرَاهُ، قُلْتُ: أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيِي مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ قَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»^(٣).

وأما القياس؛ فلأنَّ أوقات الصوم تختلف باختلاف البلدان؛ فإن لكل بلدة حكمها في طلوع الشمس وغروبها إتفاقاً، فيقاس عليها وقت الصوم بجامع اختلاف الطلوع والغروب.

والثاني: يجب على البعيدة أيضاً؛ لأن الأرض مسطحة^(٤)، فإذا رُوي في بعض البلاد

(١) بحر المذهب للرويانى (٢٧٨/٣)، والعزير ط العلمية (١٧٥/١٠).

(٢) كُريب بن أبي مُسلم أبو رَشِيدٍ الهاشمي، الإمام، الحجة، العباسي، الحجازي، والِدُ: رَشِيدٍ وَنَحْمَد. أدرك عُثْمَانَ، وَأَرْسَلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ. واتفقوا على توثيقه. روى له البخارى ومسلم. قال البخارى وغيره: مات بالمدينة سنة ثمان وتسعين. تهذيب الأسماء (ص: ٥٨٧)، رقم (٥٢٣)، وسير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤/٤٧٩) رقم: (١٨١).

(٣) صحيح مسلم، رقم (٢٨) - (١٠٨٧).

(٤) هذا ما كان عليه بعض العلماء في قرن الشارح، ولهم العذر لعدم توفر آلات نظارة الفلك المتطورة وطيران الطيارات في عصرهم، ومن العجب أن بعض المغفلين في عصرنا يروجون لكون الأرض مسطحة!.

عرفنا أن المانع في غيره شيء عارض مع أن الهلال واحد والخطاب شامل، وهذا ما اختاره القاضي أبو الطيب^(١).

وأهل الهيئة متفقون على خلاف ذلك.

(والتباعد يعتبر بمسافة القصر في أظهر الوجهين)؛ لأنها التي علّق بها الشارع كثيراً من الأحكام، واعتبار المطالع يجوزنا إلى الحساب وتحكيم المنجمين وأهل الهيئة، وقواعد الشرع آية من ذلك (وباختلاف المطالع في الثاني) الذي صححه جمهور العراقيين والصيدلاني من المراوزة واختاره النووي^(٢)؛ لأن تلك المسافة هي التي تظهر في مثلها تفاوت في المناظر، وأمر الهلال إنما يتعلق بذلك، لا لمسافة القصر، ولأنهم متفقون في الصلاة على أن الاعتبار باختلاف المطالع، فيدل ذلك على ترجيحه في الصوم، ولأنهم متفقون على أن لو مات أخوان أحدهما في المغرب والآخر في المشرق في يوم واحد وقت الزوال يرث المغربي من المشرقي، وليس ذلك إلا لاختلاف المطالع.

والضابط في اختلاف المطالع: أن رؤية الهلال في بلد يوجب ثبوت حكمهما إلى أربعة وعشرين فرسخاً؛ لأنها في أقل من ذلك لا يختلف، هكذا ضبط الشيخ تاج الدين التبريزي^(٣) واعتمده كثيرون من أهل هذا الفن، فإذا اختلف المطالع قدر مسافة القصر ونصفها.

قال الشيخ تقي الدين: قد يختلف المطالع والرؤية في أحد البلدين وتكون مستلزمة

(١) كفاية النبيه (٢٤٧/٦)

(٢) العزيز (٣/١٨٠)، والنجم الوهاج (٣/٢٨٠).

(٣) يوجد علمان بشهرة تاج الدين التبريزي الشافعي وهما:

١- عبد الرحمن بن محمد من شيوخه: القطب الشيرازي وشمس الدين ابن المؤذن المتوفى ببغداد سنة تسع عشرة وسبع مائة. كما في الوافي بالوفيات (١٨/١٥٥)؛

٢- علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر الأربيلي نزير القاهرة المتضلع بغالب الفنون من المعقولات والفقه والنحو والحساب والفرائض، من شيوخه: قطب الدين الشيرازي وعلاء الدين النعمان الحواري المتوفى بالقاهرة في شهر رمضان سنة ست وأربعين وسبعمائة كما في «طبقات الشافعية الكبرى للسبكي» (١٠/١٣٧) رقم (١٣٩١)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٣/٣٧) رقم (٦٠١).

والشارح رحمه الله يذكر الأعلام مبهمه وهذا يوجب صعوبة في تعيين كثير منهم.

للرؤية في الأخرى من غير عكس؛ إذ الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل دخوله في البلاد الغربية، فيلزم من رؤيته في الشرقي رؤيته في الغربي من غير عكس؛ وعلى هذا يحمل حديث كريب؛ لأن الشام غربيّة بالنسبة إلى المدينة فلا يلزم من رؤيته في الشام رؤيته في المدينة^(١).

وفي المسألة وجه ثالث: وهو أن الاعتبار باختلاف الإقليم^(٢) واتحاده؛ فإن اتحد كمكة ومدينة - فإنهما في الإقليم الثاني - فمتقاربتان وإن بعدت المسافة بينهما، وإن اختلف كصنعاء ومكة - فإن صنعاء في الإقليم الأول من خط الإستواء ومكة في الإقليم الثاني - فمتباعدتان وإن قربت المسافة بينهما.

ووجه رابع: أنه يلزم أهل الأرض برؤية موضع فيها.

ووجه خامس: يلزم أهل كل بلد لا يتصور خفاؤه عليهم.

وسادس: يختص ببلد الرؤية.

وسابع: يلزم برؤية الشرقي على الغربي ولا عكس، كما حكينا عن السبكي الشيخ تقي الدين، فاغتنم ما ذكرنا واشكر سعينا؛ فانك لا تجد في آحاد كتب المذهب ما حررنا.

(واذا قلنا: لا يجب الصوم على أهل البلدة الأخرى فمن سافر من بلدة رؤي فيها الهلال إلى بلدة لم ير فيها فالأظهر من الوجهين أنه يوافقهم في الصوم آخرًا) وإن كان قد أتمّ العدد ثلاثين؛ لأنه بالانتقال إلى بلدتهم أخذ حكمهم وصار من جملتهم، وقد نقل: «أن ابن عباس أمر كريباً بموافقة أهل المدينة»، وهذا اختيار القفال وأكثر المرازمة^(٣).
والثاني: أنه يلزمه الفطر؛ لأنه التزم حكم البلدة الأولى فيستمرّ عليه، وشبه ذلك

(١) وهذا يصلح دليلاً لكرؤية الأرض.

(٢) قال ابن منظور في لسان العرب (١٢/٤٩١): «والإقليم: وَاحِدُ أَقَالِيمِ الْأَرْضِ السَّبْعَةِ. وَأَقَالِيمُ الْأَرْضِ: أَقْسَامُهَا، وَاحِدُهَا إِقْلِيمٌ؛ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: لَا أَحْسَبُ الْإِقْلِيمَ عَرَبِيًّا؛ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَأَحْسَبُهُ عَرَبِيًّا. وَأَهْلُ الْحِسَابِ يَزْعُمُونَ أَنَّ الدُّنْيَا سَبْعَةُ أَقَالِيمَ كُلُّ إِقْلِيمٍ مَعْلُومٌ».

(٣) كفاية النبيه (٦/٢٤٨).

بمن أكرى دابة يجب الكري بنقد البلد المنتقل عنه، هذا ما اختاره الجرجاني في الكافي وأوهم صاحب التهذيب ترجيحه^(١).

وإن عمّمنا الحكم لكل البلاد فعلى أهل البلدة المنتقل إليها موافقته أن ثبت عندهم حال البلدة المنتقل عنها إمّا بقوله؛ لعدالته أو بطريق آخر وعليهم قضاء اليوم الأوّل، فإن لم يثبت عندهم لزمه الفطر سرّاً كما لو رأى هلال شوال وحده.

(ومن سافر من حيث لم ير فيه الهلال إلى حيث رُوي) فيه - وهذه عكس الصورة الأولى - (وعيدوا اليوم التاسع والعشرين في صومه عيد معهم)؛ لما بينا أنّه يلزم على المنتقل حكم المنتقل إليه (وقضى يوماً)؛ لأن صومه والحالة هذه يكون تسعة وعشرين والشهر قد يكون كذلك.

وإن لم نعمّم الحكم وقلنا: له حكم البلد المنتقل عنه فليس له أن يفطر.

(ومن أصبح معيّدًا) في بلدة رُوي فيها الهلال (وسارت به السفينة إلى بلدة بعيدة) كمن الجزيرة إلى بغداد (والفقى) بالفاء، أي: صادف (أهلها صائمين فالأشبه) من الوجهين (أن يمسك بقية اليوم) وجوباً؛ جرياً على القاعدة المارّة، وهذا من تلويحات الشيخ أبي محمد شيخ الإمام^(٢).

والثاني: لا يمسك؛ لأنّه لم يرد فيه أثر، وتجزئة اليوم الواحد وإيجاب بعضه بعيد.

وهذا استبعاد من الإمام ردّاً على شيخه، وتابعه الغزالي حيث قال: ويبعد إيجابه، فإن فيه تجزئة للصوم^(٣).

ولمن نصر الشيخ أن يقول: لم لا يجوز أن يجب إمساك بعض اليوم؟ ألا ترى أن من أصبح يوم الثلاثين من شعبان مفطراً ثم شهد الشهود على رؤية الهلال يجب عليه إمساك بقية النهار وفاقاً؟

(١) التهذيب (١٤٩/٣).

(٢) العزيز ط العلمية (١٨١/٣) ..

(٣) نهاية المطلب (١٩/٤)، والوسيط في المذهب (٥١٧/٢).

[ما ذا يقول عند رؤية الهلال]

فائدة: جاء في الخبر: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ رُؤْيَا الْهَلَالِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ، وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ، وَالتَّوْفِيقِ لِمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى، رَبُّنَا وَرَبُّكَ اللَّهُ»، وفي رواية: «هَلَالٌ خَيْرٌ وَرُشْدٌ»، مرتين «وَأَمَنْتُ بِمَنْ خَلَقَكَ» ثلاث مرات^(١).
وجاء في الآثار قراءة تبارك الملك بعد ذلك، واستحبها جماعة من أصحابنا؛ لأنها الواقعة المنجية، وقال السبكي: وكأنَّ ذلك؛ لأنها ثلاثون آية بعدد أيام الشهر، ولأنَّ السكينة تنزل عند قراءتها^(٢).

(فصل: في النية في الصوم)

(لا بُدَّ من النية في الصوم)؛ للخبر المشهور، ولأنَّ الإمساك يقع عادة وعبادة، فلا بد من التميز بالنية كالصلاة، ومحلها القلب، ولا يشترط النطق في الصوم بلا خلاف، كذا قاله المصنف والنووي، ولكن حكى الروياني عن أبي عبد الله الزبيري اشتراط التلفظ في النية مطلقا سواء الصوم وغيره^(٣).

[أمور تجزئ عن تبين النية للصوم]

ولو تسحر ليقوى على الصوم، أو شرب الماء بالليل؛ لدفع العطش نهاراً، أو امتنع من الأكل والشرب والجماع؛ مخافة الفجر فعن الشيخ أبي المكارم في العدة والمتولي في التتمة والروياني في البحر: أَنَّهُ لَا يَجْزِي ذَلِكَ عَنِ النِّيَّةِ، وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ الرُّوْيَانِيِّ: أَنَّهُ يَجْزِي وَيَصِحُّ صَوْمُهُ، قَالَ فِي الْعَزِيزِ: وَهُوَ الْحَقُّ إِنْ خَطَرَ بِإِلَالِهِ الصَّوْمُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي

(١) سنن الدارمي، رقم (١٧٢٩)، وسنن أبي داود، رقم (٥٠٩٢)، وسنن الترمذي، رقم (٣٤٥١)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، ورواه أبو داود في المراسيل، رقم (٥٢٧)، وقال: رُوِيَ مُتَّصِلًا، وَلَا يَصِحُّ. وفي الروايات اختلاف في أعداد الأذكار.

(٢) روى مقطع "هِيَ الْمَانِعَةُ، هِيَ الْمُنْجِيَةُ، تُنْجِيهِ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ" الترمذي وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. سنن الترمذي، رقم (٢٨٩٠)، وقال الألباني: ضَعِيفٌ وَإِنَّمَا يَصِحُّ مِنْهُ قَوْلُهُ: هِيَ الْمَانِعَةُ.

(٣) بحر المذهب للروياني (١/٧٤)، وعجالة المحتاج (٢/٥٢٣).

يشترط التعرض لها؛ لأنه إذا تسحر ليصوم صوم كذا فقد قصده، واليه يميل كلام العجالة^(١).

ولو قال: أصومُ غدا إن شاء الله فثلاثة أوجه:

أحدها: الصحة مطلقاً؛ حملاً للتعليل على بقائه بصفة يصح منه الصوم.

والثاني عدم الصحة مطلقاً؛ لأن شرط النية كونها جازمة.

والثالث - وهو الأظهر - أن قصد التبرك صح، أو التعليل بشروطه فلا.

ولو قال: إن شاء زيد أو نشطت "لم يصحَّ جزماً، أو: "ما بقيت صحيحاً مقياً" أجزأه.

(ويجب التبييت في صوم الفرض) سواء كان صوم رمضان أو غيره؛ لما روى الدار قطني والبيهقي: «أن النبي ﷺ قال: مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصَّيَّامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَّامَ لَهُ»^(٢). والمراد بقوله: "لا صيام" نفى الصحة؛ لأنه الحقيقة ولا ضرورة للعدول عنه، وقضية هذا الحديث وجوب التبييت في صوم النفل أيضاً؛ لعموم لفظه، لكنه لما صحَّ عنه ﷺ إجزاء النفل بنية في النهار كما يأتي خصصناه بالفرض.

[نية صوم جميع الشهر]

والمراد بالتبييت: إيقاع النية في ليلة كل يوم، خلافاً لمن قال: لو نوى في أول الشهر صوم جميعه كفاه وزعم أنه عبادة واحدة كركعات الصلاة.

لنا: أن كل يوم عبادة مستقلة لا يرتبط بعضها ببعض، ألا ترى أنه لا يفسد بعضها بفساد بعض؟ فلو نوى بجميع الشهر صحت لليوم الأول، وفيه تردد للشيخ أبي محمد^(٣).

(١) نقله بعضهم "عن نوادر الأحكام" لأبي العباس الروياني. العزيز (٣/١٨٤)، وعجالة المحتاج (٢/٥٢٣).

(٢) سنن الدارقطني (٣/١٣٠)، رقم (٢٢١٦)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٣٣٩)، رقم (٧٩٠٧)، وفي رفعه خلاف.

(٣) شرح السنة للبغوي (٦/٢٧٠)، و«البيان» (٣/٤٨٩)، والعزيز ط العلمية (٣/١٨٣) قال الرافعي: ورأيت أبا الفضل بن عبدان أجاب بصحته، وهو الأظهر.

وقضية التبييت أنه لا يصح بنية مقارنة للفجر، وهو المصحح في العزيز والروضة^(١).

وقيل: يصح؛ لاقتران النية بأول العبادة، وبهذا أجاب أبو الفضل بن عبدان^(٢).

لا يقال: إنه يرد على عبارة الكتاب صوم الصبي؛ فإن شرطه التبييت، وليس بمفروض، ولهذا قال الروياني: في مذهبنا صوم النفل يشترط فيه التبييت سوى صوم الصبي؛ لأننا نقول: الصبي يساوي البالغ فيه؛ لأن الصوم فرض في نفس الأمر، وإنما النفلية بالنسبة إليه، ولهذا ينوي الفريضة كالبالغ^(٣).

(والأصح) من الوجهين (أنه لا يشترط وقوع النية في النصف الأخير من الليل)؛ لأن رعاية هذا لكل أحد مما يشق ويعسر بل يتعذر، وما جعل الله في الدين من حرج، مع أن التبييت مطلق في الحديث، والأصل في المطلق بقاءه على إطلاقه^(٤).

والثاني: يشترط؛ لأن النصف الأول تابع لليوم الأول والنصف الثاني لليوم الثاني، فيشترط إيقاعها فيه كأذان الصبح وغسل العيد والدفع من مزدلفة ورمي جمرة العقبة ليلة النحر، والمعنى فيه تقريب النية إلى العبادة^(٥).

(وأنه لا يضر الأكل والجماع بعدها)؛ لقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ (البقرة: ١٨٧)، وجه الاستدلال؛ أنه تعالى أحل ذلك إلى طلوع الفجر ولو كان يبطل النية لما جاز إليه؛ إذ لا نية بعده في الفرض.

وتعبير المصنف بالأكل والجماع على سبيل الأغلب، وإلا فكل منافٍ كذلك.

والثاني: يضر؛ لأن الأصل اقتران النية بالعبادة، فإذا تعذر فلا أقل من أن يحترز عن التخلل الناقض الذي لا ضرورة إليه بينهما، وينسب هذا إلى أبي إسحاق المروذي.

قال الإمام: إن أبا إسحاق رجع عن هذا عام حجج وأشهد على نفسه، وقال ابن

(١) العزيز ط العلمية (٣/ ١٨٥)، والروضة (٢/ ٣٥١)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٨٤).

(٢) العزيز ط العلمية (٣/ ١٨٥).

(٣) النجم الوهاج (٣/ ٢٨٤)، وبحر المذهب (٣/ ٢٩٢).

(٤) التلخيص في أصول الفقه لإمام الحرمين (٢/ ١٦٧)، رقم (٧٨٨).

(٥) قال إمام الحرمين بعد نقله عن صاحب التقريب: وهذا لا أعده من المذهب. نهاية المطلب: (٤/ ٧)، وكفاية

النبية (٦/ ٢٧٢).

الصباغ وطائفة: أن هذا النقل لم يصح عنه، وحكى عن الشيخ أبي سعيد الإصطخري: أنه لما بلغه قول أبي إسحاق قال: هذا خرق للإجماع فليتب منه أبو إسحاق، ولهذا نقل النووي الاتفاق على أنه غلط، وتبعه في العجالة^(١).

(وأنه لا يجب تجديد النية إذا نام ثم تنبه)؛ لأننا إذا لم نوجب تجديدها بعارض الأكل و الجماع فلأن لا نوجب بالنوم أولى؛ لأن النوم ليس منافياً للصوم.

والثاني: - وهو قول أبي إسحاق أيضاً - أنه يجب؛ تقريباً للنية من العبادة بقدر الوسع.

وهذا أضعف مما تقدم^(٢).

فلو نام بعد النية واستمر نومه إلى الفجر صح صومه قطعاً، ونقل الإمام عن العراقيين تردداً في أن الغفلة هل هي كالنوم أم لا؟^(٣)

واعلم أن نية الخروج من الصوم لا يبطله على الصحيح.

ولو نوى الانتقال من صوم إلى صوم لم ينتقل إليه قطعاً.

(وبصح النقل بنية من النهار)؛ لما صح: «أنه ﷺ دخل ذات يوم على عائشة فقال: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ فقالت لا فقال إني إذا أصوم، قالت: ودخل يوماً آخر فقال: هل عندكم من غداء قلت: نعم قال: إذا أفطر»^(٤).

وعن المزني وأبي يحيى البلخي^(٥): أنه لا يصح كل الصوم إلا بنية من الليل؛ لعموم

(١) عجلة المحتاج (٢/ ٥٢٣)، والعزیز ط العلمية (٣/ ١٨٥)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٨٥).

(٢) الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٤)، والعزیز ط العلمية (٣/ ١٨٦).

(٣) نهاية المطلب (٤/ ٨)، رقم (٢٢٦٩).

(٤) رواه الشارح بالمعنى، وهو في صحيح مسلم، رقم (١٦٩) - (١١٥٤)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٤١)، رقم (٧٩١٣).

(٥) زكريا بن أحمد بن يحيى بن موسى خت (أبو يحيى البلخي) - وموسى خت والد جدته بفتح الحاء المعجمة بعدها ثاء مشناه من فوق مُسَدَّدة - قاضي دمشق في خلافة جعفر المقتدر بالله. من شيوخه: يحيى بن أبي طالب وأبو إسماعيل الترمذي، من كبار أصحاب الوجوه من الشافعية، ومن تلاميذه: أبو الحسن الرَّاظي وأبو بكر بن أبي الحديد. توفي في دمشق سنة ثلاثين وثلاث مئة. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (١٩/ ٥٧)، رقم (٢٢٦٣)، و تهذيب الأسماء (٢/ ٢٧٢)، رقم (٨٨٣)، و طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ٢٩٨)، رقم (١٨٦).

الحديث، قال الإمام: وقولها هو القياس، إلا أن ما نقل عن عائشة يردّه عليهما^(١).
 (ويشترط تقديمها على الزوال في أصحّ القولين)؛ لأن النفل لا ينبغي أن يخالف
 الفرض كما في سائر العبادات، إلا أننا جازنا التأخير على خلاف القياس بدليل، وهو
 لم يرد إلا قبل الزوال، ألا ترى أنّه يطلب الغداء وهو اسم لما يؤكل قبل الزوال كما
 أن العشاء اسم لما يؤكل بعد الزوال؟ وهذا نصه في عامة كتبه قديمها وجديدها^(٢).
 والثاني: أنّه يصح ما بقي جزء من النهار؛ تسويةً بين أجزاء النهار في النفل كما
 سويت بين أجزاء الليل في الفرض.

ولمن نصر الأوّل أن يقول: إذا أنشئت النية بعد الزوال فقد فات معظم النهار
 وبإنشائها قبل الزوال يدرك معظم النهار وللمعظم تأثير إدراكاً وفواتاً كما في إدراك
 المسبوق الركعة.

ثم إذا نوى قبل الزوال أو بعده وجوزنا فهل هو صائم من أول النهار حتى ينال
 ثواب صوم الكل أو من وقت النية؟ فيه وجهان:

أظهرهما عند الأكثرين: أنّه صائم من أول النهار؛ لأن صوم اليوم الواحد لا يتبعض،
 وشبهوا ذلك بما إذا أدرك الإمام في الركوع، فإنّه يكون مدركاً ثواب جميع الركعة.

والثاني: إنّما هو صائم من وقت النية؛ لأن النية لا ينقطع إلى الماضي ولا عمل إلا
 بالنية، وبه قال أبو إسحاق، ويقال: إنّهُ اختيار القفال^(٣).

(والأظهر) من الوجهين (أنّه يشترط حصول شرائط الصوم من أول النهار) بأن لا
 يعتريه ما هو مناقض للصوم من أكل وجماع واستقاء وحيض وجنون وكفر وغيرها من
 النواقض؛ ليحصل مقصود الصوم وهو صون النفس عن الموانع في اليوم بكامله، ويجوز
 أن يتقدم شرط الشيء عليه؛ ألا ترى أنّه يشترط تقديم الخطبة على صلاة الجمعة؟
 والثاني: لا يشترط ذلك؛ لأن الصوم إذا كان محسوباً من وقت النية كان بمثابة جزء

(١) نهاية المطلب (٤/٩)، وكفاية النية (٦/٢٧٥).

(٢) الأم للشافعي (٧/٢٠٠).

(٣) البيان الإمام الشافعي (٣/٤٩٦)، والعزير ط العلمية (٣/١٨٧).

من الليل، ونسبه المصنف إلى ابن سريج وأبي زيد المروزي، وزاد الشيخ أبو المكارم محمد بن جرير الطبري^(١).

ولا يخفى عليك بتوجيه الثاني أن محل الخلاف فيما إذا قلنا: إنها هو صائم وقت النية، أمّا إذا قلنا: إنّه صائم من أول النهار - وهو الأظهر - فلا بد من اجتماع الشرائط من أول النهار بلا خلاف، وهكذا رأيت الخلاف في العزيز^(٢)، وعلى هذا ففي إطلاق الخلاف هنا نوع خفاء.

فرع: قال النووي في شرح المذهب والروضة: إذا أصبح ولم ينو صوماً فتمضمض وبالع فسبق الماء إلى جوفه ثم نوى صوم النفل صحّ على الأصح، سواء قلنا: أفطر بذلك أم لا^(٣). وعلى هذا فهذه المسألة واردة على عبارة الكتاب.

تنبيه: قال: "لله عليّ إتمام كل صوم أدخل فيه" فنوى صوم نفل بعد الفجر صح فرض بعد شروع.

(ويجب التعيين في صوم الفرض) بأن ينوي كل ليلة أنّه صائم غداً عن فرض رمضان أو عن قضاء أو عن نذر أو عن كفارة؛ لأنّه عبادة مضافة إلى وقت، فيجب التعيين كالوظائف الخمس.

وعن الحليمي: صحة كل صوم بنية مطلقة.

وخرج بقوله: "في صوم الفرض" النفل؛ فإنّه يصح بنية مطلقة؛ إلّا صوم الصبي من رمضان؛ فإنّه يشترط في نيّته التعيين كالتيب، هذا ما أطلقه جمهور أصحابنا، وقال النووي في شرح المذهب: ينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب كصوم عرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال كرواتب الصلاة، وإنما انفرد به رحمه الله تعالى، وحذا هذا الانفراد^(٤).

(١) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/٤٩٧).

(٢) العزيز ط العلمية (٣/١٨٧).

(٣) المجموع (٦/٣٢٧)، وروضة الطالين (٢/٣٦١).

(٤) المجموع شرح المذهب (٦/٢٩٥).

وألقى الشيخ جمال الدين الإسنوي بذلك ما له سبب كصوم الاستسقاء إذا لم يأمر به الإمام، كما في نظيره من الصلاة^(١)، أمّا إذا أمر به الإمام فقد مرّ أنّه يجب، فيناوله إطلاق الجمهور.

لا يقال: إنّ صوم رمضان في حق المقيم والنذر المعين معينان شرعاً فلا يحتاج إلى التعيين؛ لأننا نقول: تعيينه شرعاً لا يغني عن تجريد المكلف وقصده إلى ماكلّف به. (وكمال التعيين في رمضان أن ينوي صوم الغد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى)؛ خروجاً عن العهدة بالاتفاق.

والتعرض للغد قد يكون بخصوصه، وقد يكون بإدخاله في العموم: كأن نوى أول ليلة من رمضان صوم جميعه، فيصح منه أول يوم كما مر.

واحترز بالأداء عن القضاء، وبالفرض عن النفل، ويرمضان عن النذر والكفارة، وبهذه السنة عن سنة أخرى، إلّا أن فرض غيرها لا يكون إلّا قضاء، وقد خرج بقيد الأداء.

ورمضان المذكور هنا مكسورة لأنّه مجرور بالإضافة إلى [اسم] الإشارة، والممتنع إذا أضيف انصرف^(٢).

(وفي الأداء والفرضية والإضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) فيكون الأصحُّ اشتراط الفرضية دون الأداء والإضافة، وما ذكره هنا قد ذكره في العزيز، والنووي في الروضة، لكن صحح النووي في شرح المذهب عدم اشتراط الفرضية، وحكاه عن تصحيح الأكثرين، وفرّق بين البابين بأن صوم البالغ عن رمضان لا يكون إلّا فرضاً، بخلاف الصلاة؛ فإنّها قد تكون نفلاً في حق من صلاها ثانياً، قال الإسنوي في المهملات: الفتوى على ما في شرح المذهب، واعتمده الشيخ بدر الدين الزركشي والشيخ أحمد بن حجر^(٣).

(١) المهملات (٥٦/٤).

(٢) لأن غير المنصرف إذا أضيف أو دخلته الألف واللام انصرف وكُسِرَ في موضع الجرّ. الباب في علل البناء والإعراب (٥٢١/١)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (٥٧٨/٥).

(٣) الوسيط (٥١٨/٢)، والمجموع (٢٩٥/٦)، والمهملات (٥٤/٤)، والفتاوى الفقهية الكبرى (٨٩/٢).

(والظاهر) من الوجهين (أنه لا حاجة إلى تعيين السنة)؛ لأننا إذا أوجبنا اليوم وهو الغد فيغني عن السنة؛ لأن الغد لا يكون إلا من هذه السنة بل إذا تعرض لليوم المعين لم يضر الخطأ في أوصافه.

والثاني: أنه يشترط؛ ليمتاز عما يأتي به في سنة أخرى، وهو ضعيف.

وأضعف منه وجه حكاه صاحب التهذيب في اشتراط تعيين الشهر^(١).

واعلم: أن لفظ الغد قد اشتهر في كلام الأصحاب في تفسير التعيين وكيفيته، وهو في الحقيقة ليس من حدّ التعيين وإنما وقع ذلك من نظرهم إلى التبييت.

(ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان أن يصوم غداً عن أداء رمضان إن كان منه لم يقع صومه عن رمضان إذا بان أن اليوم منه)؛ لأنه لم يصمه على أنه فرض، وإنما صام على الشك.

وعن المزني: إيقاعه منه إذا بان اليوم منه، كما لو قال: هذا زكاة مالي الغائب إن كان سالماً أجزأه.

وأجاب الأصحاب بالفرق: بأن الأصل ثمة سلامة المال فله استصحاب ذلك الأصل، وههنا الأصل بقاء شعبان، فيكون المقيس عليه حجة عليه، لانه^(٢).

(الا إذا اعتقد) أي: ظنّ ظناً غالباً (كونه من رمضان اعتماداً على قول من يشق به من حر أو عبد أو امرأة أو صبية) جمع صبي (ذوي رشد) فإنه يصح صومه ويقع عن رمضان؛ لأن غلبة الظن كافية لخطاب التكليف ونزل منزلة اليقين كما في أوقات الصلاة.

وعبارته كالشرحين والروضة مشعرة بأن الصبي الواحد لا يعتمد - وهو الذي صرح به الروياني في البحر وذكر ما حاصله أن الجمهور عليه - بل لا بد من جمع منهم، لكن ذكر النووي في شرح المذهب الاكتفاء بقول الواحد، ونقل الإسنوي التصريح به عن

(١) التهذيب (١٤٢/٣).

(٢) العزيز ط العلمية (١٨٨/٣).

خلائق، منهم القاضي حسين وابن كج والبندنجي وأبو العباس الجرجاني والمحاملي والدارمي والشيخ أبو الحاتم القزويني، واختلف الفتوى فيه من المتأخرين: فقد نقل الزركشي عن المهاتم الفتوى على منع الاكتفاء بقول الواحد، ونقل الدميري خلافه، وتوقف فيه الشيخ ابن حجر^(١).

قلت: الصحيح أنه يجوز أن يعتمد على قول الواحد إن كان مرافقاً، وإلا فلا بد من عدد، وعلى الأول يحمل كلام من أفتى بالاكْتفاء، وعلى الثاني كلام من أفتى بالمنع. والظاهر أن قوله: "ذوي رشد" قيد للصيغة فقط، ويحتمل عوده إلى الباقي.

وقد يقال: إن ما ذكره هنا من جواز الصوم اعتماداً على قول هؤلاء قد يناقض مع تفسيرهم يوم الشك باليوم الذي يتحدث برؤية الهلال فيه من لا يعتمد قوله من عييد أو صبيان أو نساء كما سيأتي، فالقياس أن يحرم الصوم والحالة هذه.

الجواب: قال السبكي: يمكن الجمع بأن يقال: المراد هنا إذا حصل الظن بقولهم، وهناك إذا لم يحصل، وقال الزركشي: الكلام هنا فيما إذا تبين شيء، فإذا ليس الاعتماد على قولهم في الصوم، فإذا نوى اعتماداً على قولهم ثم تبين ليلاً كون الغد من رمضان لا يحتاج إلى تجديد نية أخرى، ألا ترى أنهم لم يذكروا هذا فيما ثبت به الشهر وإنما ذكروه فيما يعتمد عليه في النية؟ هذا عبارته بحروفه^(٢).

(ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم الغد إن كان منه أجزاءه إذا كان من رمضان)؛ لأنه استصحب أصلاً، وهو بقاء رمضان، فصار كما لو قال: "هذه زكاة مالي الغائب إن كان سالماً" فإن سالماً (ولا بأس بالتردد والارتباب الذي يبقى بعد حكم القاضي بشهادة عدلين أو عدل واحد) إن جوزناه؛ لحصول غلبة الظن وهي كافية في الفروع، وما يحدث حديث نفس لا اعتبار به.

(والمحبوس في المظمورة) هي من الطمر وهو الظلمة الدائمة، وأراد بها السجن الذي لا يعلم فيه مقادير الشهر والأيام؛ لظلمته، ولم يكن من يخبره بذلك عن علم.

(١) المجموع (٢٩٦/٦)، والمهاتم (٦١/٤)، والنجم الوهاج (٢٨٩/٣)، والفتاوى الفقهية الكبرى (٨٥/٢).

(٢) النجم الوهاج (٢٨٩/٣).

وليس ذكر الحبس والمطمورة لاختصاص الحكم بهما، وإتّما هو للتمثيل بحسب الغالب.
(إذا اشتبه عليه رمضان يصوم شهراً بالاجتهاد) كما لو اشتبه عليه القبلة أو أوقات الصلاة؛ فإنه يجتهد ولا يغنيه أن يصوم شهراً بلا اجتهاد، بل لو صام بلا اجتهاد ووافق رمضان لم يجزئه وتلزمه الإعادة، كنظيره في الصلاة.
(فإن وافق رمضان فذاك) المطلوب، فيقنع به كاملاً أو ناقصاً (وإن غلط بالتأخير أجزأه ما يأتي به) بالاتفاق.

ولا يضر كون ما أتى به على نية الأداء، كما إذا صلى الظهر في يوم الغيم بنية الأداء على ظن بقاء وقتها فتبين أن صلاته وقعت بعد الوقت؛ فإنها تجزؤه بلا قضاء، بل لا يأتي فيه الخلاف المذكور في الصلاة؛ لأن هذا موضع ضرورة مع أن أمر الصوم أشق ولا حرج في الدين.

(ويكون قضاء في أظهر الوجهين)؛ لأنه لم يصادف الوقت الذي خوطب بالصوم فيه وإنما وقع بعده، وكل عبادة هذا شأنه لا تكون إلا قضاء.

والثاني: أنه أداء؛ لمكان العذر، والعذر قد يجعل غير الوقت كوقت الثانية للأولى وبالعكس في الجمع بين الصلاتين (حتى لو كان ذلك شهراً ناقصاً وكان رمضان تاماً يلزمه صوم يوم آخر) تفريعاً على أنه قضاء وقد ثبت المقضي عنه في ذمته كاملاً.
وإن قلنا: إنه أداء لم يلزمه شيء، كما لو صام رمضان وكان ناقصاً.

وإن كان الأمر بالعكس: بأن كان ما صامه تاماً ورمضان ناقصاً فإن قلنا: "إن ما يأتي به قضاء" فله إفطار اليوم الآخر إذا عرف الحال، وإن قلنا: "أداء" فلا.

وإن وافق صومه شوالاً فالصحيح منه تسعة وعشرون إن كان كاملاً، وثمانية وعشرون إن كان ناقصاً، فإن جعلناه قضاءً وكان رمضان ناقصاً فلا شيء عليه على التقدير الأول، ويقضى يوماً على التقدير الثاني.

وإن كان كاملاً قضى يوماً على التقدير الأول، ويومين على التقدير الثاني.

وإن جعلناه أداءً فعليه قضاء يوم بكل حال.

وإن وافق ذا الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون يوماً إن كان كاملاً، وخمسة وعشرون إن كان ناقصاً بناءً على ظاهر المذهب أن صوم أيام التشريق غير صحيح، فإن جعلناه قضاءً وكان رمضان ناقصاً قضى ثلاثة أيام على التقدير الأول، وأربعة على التقدير الثاني، وإن كان رمضان كاملاً قضى أربعة أيام على التقدير الأول، وخمسة على التقدير الثاني.

وإن جعلناه أداءً قضى أربعة أيام على كل حال.
وإن صححنا صوم أيام التشريق بناءً على أن للمتمتع أن يصومها، وأن من له سبب في صومها بمثابة المتمتع فذو الحجة كشوال، هذا تمام الكلام فيما إذا غلط بالتأخير.
(وإن غلط بالتقديم) على رمضان (وأدرك رمضان) بعد أن تبين له الحال (فعليه أن يصومه) بالاتفاق؛ لتمكنه من العبادة في وقتها.

وهل يصح ما صامه نفلاً؟ فيه وجهان مبنيان على القولين فيما لو أحرم بالظهر قبل الوقت ظاناً دخوله فهل يصح نفلاً؟ وقد مرَّ في موضعه.
(وإن بان الحال بعد مضي رمضان فالجديد) وهو مذهب الأئمة الثلاثة (وجوب القضاء)؛ لأنه أتى بالعبادة قبل الوقت فلا تجزؤه كالصلاة.
والقديم: أنه لا يقضى؛ كالحجيج إذا وقفوا العاشر غلطاً.

وبنى القفال ومن تابعه على أنه لو وافق شهراً بعد رمضان هل هو قضاء أو أداء؟
إن قلنا بالأول فعليه القضاء؛ لأن القضاء لا يتقدم على الوقت.
وإن قلنا بالثاني فلا قضاء؛ لأن ما بعد الوقت إن جاز أن يجعل وقتاً للعدول فذلك ما قبل الوقت، كما في الجمع بين الصلاتين.

وفي المسألة طريقة عن أبي إسحاق قاطعةً بوجوب القضاء، والصحيح طريقة القولين^(١).

هذا إذا لم يظهر له الحال إلا بعد فوات رمضان بجملته، فإن ظهر له الحال بعد مضي

بعض رمضان صام ما أدركه فيه بلا خلاف، والباقي على القولين في أصح الطريقين، والثاني على القطع بوجوب التدارك.

وإن استمر الاشتباه فلم يعلم أنه وافق رمضان أم لا، أجزأه بلا إعادة؛ كنظيره في الصلاة. وعن حسن بن صالح^(١) وجوب الإعادة؛ أخذاً بأسوأ الأحوال احتياطاً، وهو وقوعه قبل رمضان، وهو مردود بإجماع السلف قبله^(٢).

وإذا تبين له أنه كان يصوم الليل دون النهار أو كان فطره يقع في جزء من النهار وجب القضاء بالاتفاق؛ لعدم مصادفته وقتاً صالحاً لتلك العبادة.

فرع: لو اجتهد ولم يغلب على ظنه مصادفة رمضان ومجيؤه لم يلزمه الصوم حتى يمضي أحد عشر شهراً، قاله جماعة منهم ابن الصباغ والمتولي والرويان^(٣).

ولو اجتهد وغلب على ظنه فوات رمضان فصام شهراً قاضياً ثم ظهر له أنه رمضان فالذي ينبغي أن يفتى به الإجزاء، كما لو ظنه رمضان فصامه مؤدياً.

(وإذا نوت الحائض صوم الغد قبل انقطاع دمها ثم انقطع بالليل صحَّ إن كان يتم في الليل أكثر الحيض) بأن كانت مبتدئة ومضى خمسة عشر يوماً وليلة من رؤية الدم إلا نصف ليلة وهي الليلة التي تنوي فيها، أو كانت معتادة وعادتها أكثر الحيض وهو يتم بالليل؛ لأن نيتها والحالة هذه جازمة؛ لتيقن النقاء في الغد.

(وكذا لو كانت تعتاد ما دون الأكثر) كسبعة أو ستة (وكان تتم عاداتها بالليل في أصح الوجهين)؛ لأن نيتها مستندة إلى الظن المستفادة من العادة مع أن الظاهر استمرار عاداتها. والثاني: لا يصح؛ لأن العادة قد تختلف، فلا تكون نيتها جازمة بناء على ذلك التردد، وضعفه لا يخفى.

(١) هو الحسن بن صالح بن حي، أبو عبد الله الحمداني الثوري الفقيه، ثقة عابد، رمي بالتشيع، من تلاميذه: حميد بن عبد الرحمن بن حميد الرواسي ويحيى ابن آدم، مات سنة سبع وستين ومائة، وقيل ثمان. انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٨٦) وميزان الاعتدال (٤٩٦/١) وما بعدها، والبداية والنهاية ط هجر (١٣/٥٣٥) وفيه: الحسن بن صالح بن حي.

(٢) شرح مشكل الوسيط (٣/١٩٨).

(٣) بحر المذهب (٣/٢٨٩).

وإن لم تكن لها عادة مستمرة وكان لا يتم أكثر الحيض بالليل لم يصح الصوم؛ لأنها لم تجزم بالنية ولم يستند على أصل ولا أمانة، والنفساء كالحائض.

تذنيب: لو نوى بالليل ثم قطعها قبل الفجر سقط حكمها؛ لأن ترك النية ضد النية، بخلاف ما لو أكل بعد النية، وبخلاف ما لو قطعها بعد الفجر؛ لأن أول العبادة اقترن بالنية، قاله المتولي في التتمة^(١).

ومن علم أن عليه صوماً واجباً لا يدري أهو من رمضان أو نذر أو كفارة، فنوى صوماً واجباً أجزأه، كمن نسي صلاة من الخمس ولم يعلم عينها، قاله الصيمري^(٢).



(فصل): في ما يفسد به الصوم

(لا بُدَّ للصائم من الإمساك عن أمور: أحدها: الجماع) فعمده مبطل بالإجماع، وسيأتي حكم النسيان.

(والثاني: الاستقاء) فمن تقياً عامداً أفطر؛ لما روي عن أبي الدرداء أنه قال: «قَاءَ رَسُولُ اللَّهِ فَأَفْطَرَ» - أي: استقاء - «قال ثوبان: صدق، أنا صبيْتُ له الوُضوء»^(٣).

(وأصح الوجهين أنها) أي الاستقاء (تُبطل الصوم لعينها) كالإنزال؛ اعتماداً على ظاهر الخبر، وبه يُشعر إطلاق الجمهور حيث عدُّوها مفطرة برأسها، فلو كانت مفطرة لتضمنها رجوع عن شيء إلى الباطن لعدُّوها من قبيل دخول الداخل.

والثاني: تُبطل الصوم؛ لتضمنها رجوع شيء وإن قلَّ؛ لما روي عن ابن عباس قال: «الفطر ممَّا دخل، والوُضوء ممَّا خرج»^(٤).

(١) النجم الوهاج (٢٩٢/٣).

(٢) البيان (٤٩٢/٣)، والمجموع (٣٠٠/٦).

(٣) مسند أحمد، رقم (٢١٧٠١)، وسنن أبي داود، رقم (٢٣٨١)، وسنن الترمذي، رقم (٨٧)، والسنن الكبرى للنسائي، رقم (٣١٠٧)، قال ابن الملقن: في إسناده مقال. البدر المنير (٦٦٣/٥).

(٤) قال ابن الملقن: وَهَذَا الْأَثَرُ صَحِيحٌ، وَرَأَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعْلِيْقًا بِصِغَةِ جَزَمٍ. البدر المنير (٧٣٩/٥)، وهو في السنن الكبرى للبيهقي (١٨٧/١)، رقم (٥٦٧)، وسنن الدارقطني (٢٧٦/١)، رقم (٥٥٣) بدون ذكر الفطر، قَالَ ابْنُ مَنَدَةَ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ. التلخيص الحبير (٤١١/٢).

(حتى لو تحفظ) أو تقياً منكوساً (وتيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه تبطل أيضاً) أي: كما لو لم يتحفظ ورجع شيء إلى جوفه؛ تفريعاً على أن نفس الاستقاة مبطله كالانزال. ويقابله تفريع على الوجه الصائر إلى أن المبطل رجوع شيء وإن قل، لا نفس الاستقاة. (ولو غلبه القيء فلا بأس)؛ لما روى أصحاب الأسانيد الأربعة^(١): أنه ﷺ قال: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَإِنْ اسْتَقَّاءَ فَلْيَقْضِ»^(٢)، ومنهم من وقفه على ابن عمر، والصحيح أنه مسند^(٣).

قال الإمام: ولو استقَّاء عمداً وتحفظ جهده فغلبه القيء ورجع شيء: فإن قلنا: "الاستقَّاء مفطرة وإن لم يرجع شيء" فهنا أولى، وإن قلنا: "لا يفطر إذا لم يرجع شيء" فهو كما لو بالغ في المضمضة وسبق الماء إلى جوفه^(٤).

(ولا بأس باقتلاع النخامة ولفظها) أي: رميها وطرحها من الظاهر (في أولى الوجهين)؛ لتكرر الحاجة إلى ذلك وعسر الاحتراز عنه، فلو لم يرخص به لأدَّى إلى تكليف شطط، هذا ما اختاره الحناطي وكثيرون من أئمة العراق^(٥).

والثاني يبطل؛ لأن النخامة لا ينقلع غالباً إلا بتجلب وتخلع، فأشبهه الاستقَّاء.

ومحل الخلاف فيما إذا قلنا: الاستقَّاء مفطرة لعينها، وإلا لم يفطر جزماً.

وفي المسألة طريقة قاطعة بالأول، صححها النووي في الروضة وشرح المذهب^(٦).

واحترز بقوله: "لفظها" عما إذا بقيت في محلها؛ فإنه لا يفطر، وعما إذا ابتلعها بعد أن خرجت إلى الظاهر؛ فإنه يفطر.

(١) تارة يأتي في نسخ الوضوح: "أصحاب الأسانيد الأربعة"، والظاهر أن الصواب: "أصحاب السنن الأربعة"، وهم: الترمذي وابن ماجه وأبو داود والنسائي.

(٢) سنن ابن ماجه، رقم (١٦٧٦)، وسنن أبي داود، رقم: (٢٣٨٠)، وسنن الترمذي، رقم (٧٢٠)، والسنن الكبرى للنسائي، رقم (٣١١٩)، وبمعناه في صحيح البخاري، رقم (١٩٣٧).

(٣) قال ابن الملقن: "قد صححه ابن حبان". خلاصة البدر المنير (١/ ٣٢٠).

(٤) نهاية المطلب (٤/ ٣٠).

(٥) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٠٢).

(٦) المجموع (٦/ ٣١٩)، وروضة الطالبيين (٢/ ٣٦٠).

ولو انقلعت بغلبة السعال وحصلت في حد الظاهر ولفظها فلا بأس قطعاً، فإن ابتلعها عمداً أفطر جزماً، ويفهم من كلام الروياني إجراء الخلاف فيه، وهو بعيد^(١). (ولو انصبت) النخامة (من الدماغ) في الثقب النافذة منه إلى أقصى الفم فوق الحلقوم (وحصلت في حد الظاهر من الفم) وهو مخرج الحاء المعجمة فما بعده إلى صوب الشفتين بالاتفاق، وأما مخرج الحاء المهملة فهو من الباطن خلافاً للنووي^(٢)، ومخرج الهاء والهمزة من الباطن بالاتفاق (فينبغي) أي: يجب أو يستحب بناء على الوجهين الآتين (أن يقطعها) أي: ينحيا (من مجراها ويمجها) أي: يطرحها؛ مخافة أن تصل إلى الباطن (فإن لم يفعل مع القدرة حتى نزلت إلى الجوف فأشبه الوجهين أنه يفطر)؛ لأن تركه إياها في مجراها مع القدرة على مجها ينسب إلى التقصير، كمن اغتفر فاه في الماء فدخل في جوفه، وعلى هذا فقوله: "ينبغي" للوجوب.

والثاني: أنه لا يفطر؛ لأنه لم يفعل شيئاً وإنما أمسك عن الفعل، واختاره ابن الصلاح^(٣). وعلى هذا فـ "ينبغي" للاستحباب.

أما إذا لم يحصل النخامة في حد الظاهر فلا بأس بها، وكذا إذا حصلت فيه ولم يقدر على مجها.

و أوماً بقوله: "من مجراها" إلى أنه لو ردها إلى أقصى الفم أو ارتدت إليه ثم ابتلعها أنه يفطر لا محالة.

(والثالث: أن تدخل عين من الأعيان باطنه)؛ لما روينا عن ابن عباس: «الفطر مما دخل».

ولا فرق بين أن يكون العين مما يؤكل ويشرب أو لا يكون كنعو حصاة، ولا بين أن يكون يسيراً أو كثيراً؛ إذ الصوم عبارة عن إمساك عن كل ما يصل إلى الجوف، وهذا يتناول كل ذلك.

(١) بحر المذهب (٣/ ٢٤٨).

(٢) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٠٢)، والمجموع (٦/ ٣١٩)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٢).

(٣) المجموع (٦/ ٣١٩).

ومن السلف من لا يبالي بما لا يؤكل ويشرب عادة، وبه قال الحسن بن صالح^(١).
وخرج بقوله: "عين"، الأثر، فلا بأس بوصول الريح بالشَّم إلى دماغه، وحرارة الماء وبرودته.

(وأظهر الوجهين أن المعتبر) في الباطن (كُلُّ ما يقع عليه اسم الجوف) سواء كانت فيه قوة مُحيلة للغذاء أو الدواء أولم يكن؛ تعويلاً على ظاهر الخبر، وهذا هو المفهوم من إطلاق الاكثرين، ألا ترى أنهم جعلوا الخلق كالجوف في بطلان الصوم، ومن المعلوم أنه ليس في الخلق قوة محيلة؟

وخرج بقوله: "اسم الجوف" ما لو داوى جراحه على لحم الساق أو الفخذ ووصل الدواء إلى باطن اللحم، أو غرز فيه حديدة؛ فإنه لا يبطل صومه؛ لأنه ليس بجوف.
وكذا لو انتهى طرف السكين إلى مكان الدماغ؛ فإنه لا يعدُّ عضواً مجوّفاً.
وكذا إذا افتصد ووضع الموضع إلى داخل العرق.

(والثاني: أنه يعتبر مع ذلك) أي: مع وقوع اسم الجوف عليه (أن تكون له قوة تُحيل) أي: تهضم (الغذاء) بكسر الغين اسم لكل ما يتغذى به، أي: يشرح ويتعيش به من طعام أو شراب، وبالفتح مخصوص بما يؤكل قبل الزوال (والدواء) بفتح الدال وكسرهما، والأوّل أفصح، وإنما اعتبر ذلك؛ لأنَّ ما لا يحيل الغذاء والدواء فلا يتلذّذ به النفس ولا يتتفع به البدن، فينزل منزلة غير الجوف، هذا ما اختاره الغزالي وغيره^(٢).
والعجب من الصائرين إلى هذا الوجه كيف وافقوا الجمهور في كون الخلق مما يفطر بالوصول إليه؟ وليس فيه قوة محيلة، أليس هذا مما يرد عليهم على قاعدتهم؟ قل: بلى وربّي.

(فعلى الوجهين باطن الدماغ) وهو حشو الرأس، والجمع أدمغة ودمغ (والباطن) (المثانة) بفتح الميم: مجمع البول (والأمعاء) جمع معى وهو المصارين، ويقال له:

(١) البيان (٣/٥٠٣)، وشرح مشكل الوسيط (٣/١٩٩).

(٢) النجم الوهاج (٣/٢٩٥).

النقنق، ويجمع على نقانق (مما يفطر الواصل إليه)؛ لاجتماع المعين فيها: الجوف والقوة المحيلة.

(ويستوي فيه) أي: في الوصول إليه أو في الواصل إليه (الأكل والشرب والحقنة) وهي تقاطر الدواء أو تدافنه في دبر المريض، والفعل الاحتقان، وكان التعبير به أولى؛ لأن الحقنة إنما تستعمل في الأدوية التي تحقن بها وإن لم يكن احتقاناً بالفعل أصلاً، ثم هي مبطله للصوم؛ لحصول الوصول إلى الجوف المعتبر باتفاق الوجهين. وعن القاضي حسين: أنها لا تبطله، واستغربه المصنف^(١).

(والإسعاط) وهو تقاطر الدواء في الأنف، وهو مبطل أيضاً إذا وصل إلى الدماغ، باتفاق الوجهين.

أما إذا جاوز الخيشوم ولم يصل إلى الدماغ، فيبطل عند الوجه الأول دون الثاني. واعلم أن داخل الفم والأنف إلى متهى الخيشوم والغلصمة حكم الظاهر من وجه، وهو أنه لو خرج إليه القيء أو ابتلع منه نخامة يبطل صومه، ولو أمسك فيه شيئاً لم يبطل، ولو تتجسس وجب غسله، وحكم الباطن من وجه، وهو أنه لو ابتلع منه الريق لا يبطل صومه، ولا يجب غسله على الجنب.

(والوصول في جائفة) وهو الجراحة النافذة إلى الباطن (أو مأمومة) وهو الجراحة النافذة إلى الدماغ (ونحوهما) كالدامغة - ففي كلامه لف ونشر من غير ترتيب فالأكل للبطن، والحقنة للأعضاء والمثانة أيضاً، والإسعاط والوصول من جائفة يعود إلى الجميع، والمأمومة إلى الدماغ.

ثم في عبارته نظراً؛ لأنه عبر بباطن الدماغ، وأنه لو وضع الدواء على المأمومة ووصل إلى خريطة الدماغ أفطر، وإن لم يصل إلى باطن الخريطة، فباطن الدماغ ليس بشرط، ولا الدماغ نفسه؛ فإنه في باطن الخريطة، وكذا الأمعاء لا يشترط باطنها وقد عطف على باطن الدماغ.

(١) قال: وهو غريب، وفيها اختلاف رواية عن مالك. العزيز ط العلمية (٣/١٩٣).

(والتقطير في باطن الأذن وباطن الإحليل يبطل الصوم على الوجه الأول)؛ لوقوع اسم الجوف عليها (دون الثاني)؛ لأنه ليس فيهما قوة تحليل الغذاء والدواء.

وفي باطن الأذن وجه ثالث عن أبي علي والقاضي حسين أنه لا يبطل، سواء قلنا بالوجه الأول أو الثاني؛ لأنه لا منفذ له من الأذن إلى الدماغ، وما يصل من المسام، فأشبهه الاكتحال^(١).

ولكن نقول: هب أن الأذن لا منفذ منه إلى داخل الدماغ، لكنه نافذ إلى داخل قحف^(٢) الرأس لا محالة، والوصول إليه مبطل بالوجه الأول.

وتوسط طائفة في الإحليل فقالوا: إن وصل الشيء إلى ما وراء الحشفة أفطر، وإلا فلا، شبهوها بالفم والحلق^(٣).

فعلى الصحيح لو أدخل في إحليله أو أذنه مروداً أو فتيلة وهو ذاك للصوم أفطر. تنبيه ينبغي الاحتراز حالة الاستنجاء؛ فإنه لو أدخل طرف أصبعه دبره بطل صومه، وكذا فرج المرأة.

[لو ابتلع طرف خيط بالليل]

فرع: قال المصنف في العزيز: لو ابتلع طرف خيط بالليل وطرفه الآخر خارج وأصبح كذلك فإن تركه لم يصح صلاته؛ لأنه حامل لملاقى النجس، وإن نزع أو ابتلعه بطل صومه، فينبغي أن يبادر الفقيه إلى نزع وهو غافل.

فإن لم يتفق فالمحافظة إلى الصلاة بابتلاعه أو نزعه أولى؛ لأن الصوم يترك بالعدر ويقضى، بخلاف الصلاة.

وحكى المتولي وجهاً أن الأولى أن يتركه كذلك ويصلي على حسب حاله ويعيد؛ لأنه

(١) نهاية المطلب: (٦٣/٤)، والوسيط في المذهب (٥٢٥/٢)، والعزيز ط العلمية (١٩٢/٣).

(٢) القحف: العظم الذي فوق الدماغ من الجمجمة، والجمجمة التي فيها الدماغ. لسان العرب (٢٧٥/٩) مادة: قَحَفَ.

(٣) العزيز ط العلمية (١٩٥/٣)، وكفاية النبيه (٣١٤/٦)، و(١٣٩/١٥).

شارع في الصوم فلا ينبغي أن يفسده. والأوّل أصح^(١).

(ويشترط في الوصول) إلى الباطن (ليفطر أمران: أحدهما: أن يكون الوصول في منفذ ومفتوح، فلا بأس بوصول الدهن إلى الجوف بتشرب المسام) بفتح الميم وبالسین المهملة: المنافذ في البدن من غير فتح، كمنابت الشعور وغضروف الصّياخ^(٢).

وأصل الكلمة من السّم وهو الثقبه، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ (الأعراف: ٤٠).

وإنما لم يبطل ذلك؛ لأنّه لما لم يصل في منفذ مفتوح صار كالأثر الموجود في الباطن بالانغماس في الماء وهو غير مبطل بالاتفاق، فكذلك هذا.

(ولا بأس بالاكتحال) إذ ليس العين من الأجواف، بل لا كراهة فيه عندنا؛ لما روى البيهقي: «أنّه ﷺ اكْتَحَلَ في رمضان وَهُوَ صَائِمٌ»^(٣)، (وإن وجد منه طعم في الحلق)؛ إذ لا منفذ من العين إلى الحلق، وما يصل إليه يصل من المسام. والتعرض بهذه المبالغة على مذهب من قال: إن وجد طعماً منه في الحلق أفطر؛ مستدلاً بما روى أبو داود: «أنّ النبي ﷺ أمرنا بالإِثْمِدِ المُرَوِّحِ عند النوم، وقال: "لِيَتَّقِيَ الصَّائِمُ"»^(٤)، ومن قال به لم ينظر إلى قول أبي داود بعد ما رواه حيث قال: أخبرني يحيى بن معين: أنّه حديث منكر^(٥).

(والثاني: القصد) إلى إيصال الواصل إلى الجوف (فلا يبطل الصوم بأن تطير ذبابة أو بعوضة إلى حلقه)؛ لأنّه مكلف بالإمساك عن وصول الواصل، وما لا يقصده لا يدخل

(١) المجموع (١١/٢ - ١٢)، وقال ابن الرفعة: وهذا الخلاف المذكور في تعليق القاضي الحسين في باب الأحداث، واختار القاضي الثاني. كفاية النبيه (٣٢٢/٦)، وبحر المذهب (٢٨٦/٣).

(٢) العُضْرُوف: كل عظم رخص لين في أي موضع كان. لسان العرب (٩/٢٦٩) مادة: غضرف، والصّياخُ من الأذن: الخرق الباطن الذي يُفْضِي إلى الرأس، نَمِيَّةٌ، وَالصَّيْحُ لُغَةٌ فِيهِ. لسان العرب (٣/٣٤) مادة: (صمخ).

(٣) سنن ابن ماجه، رقم (١٦٧٨)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٤٣٧) رقم (٨٢٥٩)، قال ابن الملقن: "وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ بِنِ الْوَلِيدِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي الشُّوَاهِدِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ ثَبَتَ فِي نَفْسِهِ. خلاصة البدر (١/٣٢١).

(٤) سنن أبي داود، رقم (٢٣٧٧).

(٥) سنن أبي داود الأثر ووط (٤/٥٥).

تحت التكليف؛ إذ لا وسع له فيه، قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦). (أو يصل غبار الطريق أو غربلة الدقيق إلى جوفه)؛ لأنه وإن أمكن إطباق الفم لكن تكليف الصائم الاحتراز عن الأفعال المضادة التي يحتاج إليه مما يجز عسراً شديداً، بل نقل المصنف في العزيز عن البغوي وأقره: أنه لو فتح فاه عمداً حتى وصل الغبار إلى جوفه لم يفطر ويقع عفواً، كما لو قتل البراغيث في الصلاة عمداً وتلوث بدمها^(١).

والغربة: إدارة الحب في الغربال ليتتقي ويصنع طيبه، وأراد بها هنا ما يرتفع عن الدقيق عند الانتخال بالغربال.

[ابتلاع الريق]

(ويعذر في ابتلاع الريق في معدنه) بإجماع المسلمين؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، وبه يحیی الانسان، وعليه [حمل] بعض المفسرين قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنبياء: ٣٠)^(٢).

ومعدن الريق الموضع الذي فيه قراره ومنه ينبع، وهو الخنك الأسفل تحت اللسان، وأراد بالريق ريق نفسه، حتى لو مص لسان غيره وابتلع ريقه من معدنه أفطر بالاتفاق. وما روى أبو داود عن عائشة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ، وَيَمُصُّ لِسَانَهَا»^(٣) ففي إسناده ضعفان^(٤)، وإن صح فمحمول على أنه يمصه ولم يتلعه.

(١) العزيز ط العلمية (١٩٦/٣).

(٢) هذا الكلام مذكور في العزيز ط العلمية (١٩٧/٣): والذي في التفاسير حمل الماء على النطفة أو على الماء. وقالوا: المراد من قوله: كُلُّ شَيْءٍ حَيٍّ الْحَيَوَانُ فَقَط. وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ يَدْخُلُ فِيهِ النَّبَاتُ، وَالشَّجَرُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَاءِ صَارَ نَائِمًا، وَصَارَ فِيهِ الرُّطُوبَةُ، وَالْخَضَرَةُ، وَالتُّورُ، وَالتَّمَرُ. والمراد بالجعل تكوين النَّاسِلِ وَتَكْوِينُ جَمِيعِ الْحَيَوَانِ فَإِنَّهُ لَا يَتَكَوَّنُ إِلَّا مِنَ الرُّطُوبَةِ وَلَا يَعِيشُ إِلَّا مَلَأْسًا هَآ، أما تفسير الماء هنا بالريق فلم أعثر على القائل به من المفسرين. أضواء البيان (١٤٣/٤)، والتحرير والتنوير (٥٦/١٧).

(٣) مسند أحمد خرجاً، رقم (٢٤٩١٦)، وسنن أبي داود، رقم (٢٣٨٦)، الحديث صحيح دون قوله: «ويمص لسانها»؛ أما في التقييل لاشك فيه. ينظر: صحيح البخاري، رقم (١٩٢٧)، (١٩٢٨)، و صحيح مسلم رقم (١١٠٦)، و سنن الترمذی، رقم (٧٢٧)، (٧٢٩)، وسنن النسائي، رقم (١٦٥٢)، و سنن ابن ماجه، رقم (١٦٨٣) و (١٦٨٤).

(٤) هما محمد بن دينار، وقد ضعفه يحيى بن معين، وسعد بن أوس، قال ابن معين فيه أيضاً: بصري ضعيف،

(فلو خرج) الريق (إلى ظاهر الفم) أي: خارجه، وهو ما وراء انطباق الشفتين^(١) (ثم ردّده) إلى فمه بلسانه أو غير لسانه وابتلعه (بطل صومه) بالاتفاق؛ لأن بخروجه عن معدنه صار كسائر الأعيان المنفصلة.

وإطلاقه يقتضي أن لو [أخرج] لسانه وعليه ريق ثم رده وابتلعه بطل صومه، وهو الذي صححه في الشرح الصغير، لكن نقل في العزيز عن النهاية وأقرّه: أنّه لا يبطل؛ لأن اللسان كيف ما تقلب معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه، وعليه تعويل المتأخرين^(٢).

ومن صورته أن يبّل الخياط الخيط بالريق ويرده إلى الفم وعليه رطوبة تنفصل وكان يبتلعه فيبطل صومه؛ لأنّه لا ضرورة إليه وقد ابتلعه بعد مفارقة المعدن.

وعن الشيخ أبي محمد وجه: أنّه لا يضر ذلك؛ لأن ذلك القدر أقلّ مما يبقى من الماء في الفم بعد المضمضة، وعن فوائد المذهب للفارقي: أنّه يعفى عن ذلك سواء كان على الخيط صبغ أم لا، لمشقة الاحتراز عنه عند القتل^(٣).

(وكذا لو ابتلعه مخلوطاً بغيره طاهراً) كان ذلك الغير - كما لو كان يقتل الخيط مصبوغاً بغير ريقه - (أو نجساً) كما لو دميت لثته وتغير ريقه (يبطل صومه)؛ لأن الخيط أجنبي عن الريق، فأشبهه سائر الأعيان الخارجة.

ولو بصق في صورة التدمية حتى صفى ريقه ولم يبق فيه تغير ففي بطلان الصوم بابتلاعه وجهان:

أحدهما: وبه قال الحناطي والقاضي الروياني: لا؛ لأن ابتلاع الريق مباح وليس فيه عين آخر^(٤) وإن كان نجساً.

نصب الراية لأحاديث الهداية (٢٥٣/٤).

(١) والمراد بالظاهر مخرج الفاء، والأولى أن يقول: "إن خرج من الفم". دلالات مسائل. بهامش النسخة ذ. والظاهر أنه كتاب دلالات الفقه ليوسف الأصم.

(٢) العزيز ط العلمية (٣/١٩٨)، والمجموع (٦/٣١٨)، والغرر البهية (٢/٢١٤): وتحفة المحتاج (٣/٤٠٦).

(٣) نهاية المطلب (٤/٦٦)، والعزيز ط العلمية (٣/١٩٨)، والنجم الوهاج (٣/٣٠١).

(٤) العزيز ط العلمية (٣/١٩٧)، والتهذيب (٣/١٦٢).

وأصحهما عند الأكثرين: نعم؛ لأن الفم لا يطهر إلا بالغسل بالماء، فالريق نابع فيه متنجس، وإنما يجوز ابتلاع الريق الطاهر دون النجس^(١).

وكثير من العوام لا يغسلون أفواههم بعد التدمية، بل يقنعون بتصفية الريق بالبصق، فعليك تنبيههم.

ولا يخفى عليك على هذا الوجه أنه لو تناول شيئاً نجساً ولم يغسل فمه حتى أصبح فابتلع الريق بطل صومه.

هذا كله إذا ابتلع الريق على الهيئة المعتادة، أما لو جمع ثم ابتلعه ففيه خلاف يأتي في فصل السنن.

(وإذا سبق الماء في المضمضة والاستنشاق إلى جوفه) المعروف أو إلى دماغه.

اعلم أنه في المسألة طريقتان للأصحاب:

أحدهما: أنه لا يفطر بسبق الماء في المضمضة والاستنشاق قولاً واحداً، وهو اختيار السعودي، وحمل منقول المزي عن الشافعي في المسألة بالفطر على ما إذا تعمد الازدراء.

وأصحهما: أن في المسألة قولين جديدين، ثم اختلفوا في محل القولين على ثلاث طرق:

وأصحها - وهو الذي اختاره في الكتاب - أن القولين فيما إذا لم يبالغ، فإن بالغ أفطر قطعاً، ألا ترى أنه قال: (فإن لم يبالغ فأصح القولين أنه لا يبطل صومه، وإذا بالغ بطل)؛ لأن المبالغة منهية عنها، وأصل المضمضة والاستنشاق محثوث عليه، فلا يحسن مؤاخذته بما يتولد منه من غير اختيار.

والثاني يبطل وإن لم يبالغ؛ لأن السبق حصل بفعله فأشبهه ما لو قبل فأنزله.

والطريق الثاني: أن القولين فيما إذا بالغ، فإن لم يبالغ لم يبطل صومه قولاً واحداً؛ لأنه وصل بغير اختباره، فأشبهه غبار الطريق، وهو الذي اختاره في الشرحين^(٢).

والطريق الثالث: طرد القولين بالغ أو لم يبالغ.

(١) التهذيب (٣/ ١٦٢).

(٢) العزيز ط العلمية (٣/ ١٩٩).

ولا يخفى عليك أن محل الخلاف في ما إذا كان ذاكرًا للصوم، أمّا إذا كان ناسيًا لم يفطر بحال. ولو سبق الماء من غسله تبرّدًا أو من المضمضة في الكرة الرابعة فقد نقل المصنف عن التهذيب وأقرّه: أنّه إن بالغ بطل صومه، وإلاّ فهو مرتب على المضمضة وأولى بالافطار؛ لأنه غير مأمور به، قال النووي في الروضة: المختار فيما إذا سبقه في الكرة الرابعة الجزم بالإفطار؛ للنهي عنها^(١).

قال المصنف في العزيز: وسَبَقَ الْمَاءُ عِنْدَ غَسْلِ الْقَمِّ لِنَجَاسَةٍ، كَسَبَقَةِ الْمَضْمُضَةِ، وَالْمُبَالِغَةِ هَاهُنَا لِلْحَاجَةِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ كَالسَّبْقِ فِي الْمَضْمُضَةِ بِلاَ مُبَالِغَةٍ، قال النووي في شرح المذهب: ما قاله الرافعي متعين^(٢).

قال الشيخ كمال الدين الدميري تبعاً للإسنوي: وإذا كان الماء في فيه أو أنفه فعطس فنزل بذلك إلى حلقه أو دماغه لم يفطر.

وقضية هذا أن لا يميّ في طريق طرد القولين في المبالغة وعدمها، وهو كذلك والفرق واضح، واتفقوا على أنّه لا يلزم الصائم أن يشف فاه من المضمضة؛ لأنّه لا يبقى من ذلك إلّا رطوبة لا تنفصل عن المحل^(٣).

(وإن بقي الطعام في خلال أسنانه فجرى به الريق لم يفطر أن لم يقدر على تمييزه ومجه)؛ لأنّه والحالة هذه لا يعد مفطراً، فأشبه ما لو طارت ذبابة في حلقه.

وخرج بقوله: "جرى به الريق" ما لو ابتلعه عمداً؛ فإنّه يفطر بلا خلاف عندنا.

وقضية إطلاقه أن المسألة ليست ذات قولين، وهو أصحّ الطريقتين عند الجمهور.

ومنهم من جعل المسألة ذات قولين؛ لأن الطعام حصل في فمه بسبب غير مكروه وهو الأكل بالليل، فأشبه المضمضة، ومدرك الطريقتين أنّه نقل المزي عن الشافعي أنّه لا يفطر، ونقل الربيع أنّه يفطر، حمل أصحاب الطريق الأوّل النصين على الحالتين: حيث قال: "لا يفطر" أراد به إذا لم يقدر على تمييزه ومجه، وهي مسألة الكتاب.

(١) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٠٠)، والتهذيب (٣/ ١٦٥).

(٢) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٠٠)، والمجموع (٦/ ٣٢٦).

(٣) المهات: للإسنوي (٤/ ٧٥)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٠٢).

وحيث قال: "يفطر" أراد ما إذا قدر عليه فلم يمجه، وهو ما يفيد مفهوم مخالفة ما في الكتاب، فإذا ليس في المسألة إلّا قول واحد، وتوسط الإمام والغزالي فقالا: إن لم يتعهد بتنقية الأسنان ولم يخلل فهو كصورة المبالغة في المضمضة؛ إذ الغالب في مثله الوصول إلى الجوف، وإذا نقاها على الاعتیاد في مثله فهو كغبار الطريق^(١).

واعترض عليهما المصنف بأن ترك التخليل إمّا أن يكون مكروهاً أو لا يكون: فإن كان الثاني فلا يتجه إلحاقه بصورة المبالغة؛ لأن الوصول هناك بأمر مكروه وهنا بخلافه.

وإن كان الأوّل فالفرق ثابت أيضاً؛ لأن ما بين الأسنان أقرب إلى الظاهر من الماء عند المبالغة وربما ثبت في خلالها فلا ينفصل، وبتقدير أن ينفصل فالتمكن من أخذه ومجه مما لا يتعذر، والماء سيال متى وجد منحدرًا أسرع إلى النفوذ فكان وصوله إلى الجوف أقرب^(٢).

(ولو أوجر الطعام) في حلقه (مكروهاً لم يُفطر)؛ لانتفاء القصد والفعل منه، فأشبهه ما لو أصابه سهم ونفذ إلى جوفه؛ فإنه لا يفطر، ويقاس عليه ما لو ضبطت المرأة ووطئت^(٣).

ولو كان مغمى عليه، فأوجر مُعَالَجَةً وإصلاحاً له فقد نقل في النهاية فيه قولين:

أحدهما: أنّه يفطر؛ لأن هذا الإيجار لمصلحته فكان بإذنه واختياره.

والثاني وهو الأصحّ عند الجمهور: أنّه لا يفطر؛ كإيجار غيره بغير اختياره^(٤).

ولا يخفى عليك: أن هذا الخلاف مُفَرَّغٌ على أَنَّ الصَّوْمَ لَا يَبْطُلُ بِمَطْلَقِ الإِغْمَاءِ، وَإِلَّا فَالْإِيجَارُ مَسْبُوقٌ بِالْبُطْلَانِ^(٥).

(١) نهاية المطلب (٤/٢٧)، والوسيط في المذهب (٢/٥٢٨)،

(٢) العزيز ط العلمية (٣/٢٠١).

(٣) نهاية المطلب (٤/٢٨) العزيز ط العلمية (٣/١٩٦).

(٤) نهاية المطلب (٤/٢٩).

(٥) بسبب الإغماء. العزيز ط العلمية (٣/١٩٧).

(وإن أكره حتى أكل بنفسه فالذي رجح من القولين أنه يُفطر)؛ لأنه أتى بضد الصوم ذاكراً له، غايته أنه أتى به لدفع الضرر عن نفسه ولا أثر لذلك في دفع الفطر، كما لو أكل أو شرب لدفع الجوع والعطش.

هذا ما اختاره الغزالي [في الوجيز] ^(١).

والثاني: أنه لا يفطر؛ لأن حكم اختياره ساقط، وأكله ليس منهياً عنه فأشبهه الناسي بل هو أولى منه؛ لأنه مخاطب بالأكل لدفع ضرر الإكراه عن نفسه والناسي ليس مخاطباً بأمر ولا نهي، وهذا ما اختاره النووي و تابعوه ^(٢).

و يجري القولان فيما لو أكرهت المرأة حتى مكنت، وكذلك فيما إذا أكره الرجل حتى وطئ:

إن قلنا: "يتصور الإكراه على الوطئ" نعم لا تجب الكفارة وإن حكمنا بالإفطار؛ للشبهة.

وإن قلنا: "لا يتصور الإكراه على الوطئ" بطل صومه ولزمته الكفارة ^(٣).

وفي النجم الوهاج نقلاً عن محمد بن [عبد] الصمد المصري ^(٤): أن من جاءه قطاع الطريق فابتلع الدرهم خوفاً عليها منهم حكمه حكم المكره على فعل نفسه فيأتي فيه قولان ^(٥).

(ولو أكل ناسياً لم يبطل صومه)؛ لما روى الحاكم: أنه عليه السلام قال: «مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرٍ

(١) ينظر: النجم الوهاج (٣/٣٠٣)، وينظر: نهاية المطلب (٤/٢٨)، رقم (٢٢٩٥).

(٢) المجموع شرح المذهب (٦/٣٢٥).

(٣) العزيز ط العلمية (٣/٢٠٢).

(٤) الظاهر أنه محمد بن عبد الصمد بن عبد القادر بن صالح الشيخ قطب الدين السنباطي. من شيوخه: الظهير القزويني وتقي الدين ابن رزين، ومن مؤلفاته: تصحيح التعجيز وأحكام المبعوض واستدراكات على تصحيح التنبيه للنووي واختصر قطعة من الروضة، توفي سنة اثنتين وعشرين وسبعائة بالقاهرة ودفن بالقرافة. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٩/١٦٤)، رقم (١٣٢٠) شذرات الذهب - ابن العباد (٦/٥٦)، والبداية والنهاية ط إحياء التراث (١٤/١٢٠)، والدرر الكامنة (٥/٢٦٣)، رقم (١٣٨١).

(٥) قال الدميري: ذكره في كتابه "الكافي". ينظر: النجم الوهاج (٣/٣٠٣).

رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ»^(١)، وفي الصحيحين: «أَنْ مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلَيْسَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(٢) (إلا أن يكثُر) وضبطوا حد الكثرة بثلاث لقمات فما وفقها (فالأظهر) من وجهين (البطلان)؛ لأن النسيان بالكثير من الأكل والشرب مما ينذر فيضراً، كما لو تكلم كثيراً في الصلاة بالنسيان.

والثاني: لا يبطل وإن شيع؛ لإطلاق الاختيار، واختاره طائفة منهم النووي، وفرقوا بينه وبين الصلاة بأن المصلي مشغول بأقوال وأفعال مذكرة للصلاة، فيندر وقوع السهو بكثير المناقض فيها، بخلاف الصوم^(٣).

وإن كان جاهلاً بكون نحو الأكل مفطراً وكان قريب العهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة من أهل العلم وكان يجهل مثل ذلك لم يبطل صومه وإلا فيبطل، قاله في العزيز^(٤). واعترضه الشيخ عز الدين بن عبد السلام: بأن من جهل كون الأكل مفطراً جهل حقيقة الصوم فلا تصح نيته.

وأجيب: بأن ذلك مفروض في مفطر خاص من الأشياء النادرة كالحصاة ونحوها، فإن العامي قد يعتقد أن الصوم هو الإمساك عن المعتادة^(٥).

(والجماع كالأكل) في أنه لا يبطل قليله، وفي كثيره الخلاف (على الأصح) من الطريقتين كسائر المفطرات، وإن قوله ﷺ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ» نص في ذلك، ونقل إحقاق الجماع بسائر المفطرات عن علي وابن عمر وأبي هريرة^(٦).

والاعتبار في القلة والكثرة بعدد الإدخال والنزع لا بقضاء الوطر، حتى لو أدخل

(١) المستدرک علی الصحيحین للحاکم (١/٥٩٥)، رقم (١٥٦٩)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٣٨٧)، رقم (٨٠٧٤)، قال الحاکم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَحْرَجْهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ.

(٢) صحيح البخاري، رقم (١٩٣٣) و (٦٦٦٩)، وصحيح مسلم، رقم (١٧١) - (١١٥٥).

(٣) المجموع شرح المذهب (٦/٣٢٤).

(٤) العزيز ط العلمية (٣/٢٠٣)، والنجم الوهاج (٣/٣٠٤).

(٥) العزيز ط العلمية (٣/٢٠٣)، والنجم الوهاج (٣/٣٠٤).

(٦) بحر المذهب (٣/٢٥٩)، قال البيهقي: وَرَوَى فِي ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ مِنْ قَوْلِهِمَا. والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٣٨٧)، رقم (٨٠٧٤).

وأمسك من غير تحريك فأنزل ثلاثاً فهو جماع واحد، وإن نزع وأدخل ثلاث مرات فثلاث جماعات وإن لم ينزل أصلاً.

وليس المراد بالنزع النزع التام، بل إخراج قدر الحشفة وإن كان ذلك في أسفل الذكر وباقية بعد في مدخله.

والطريق الثاني: أنه يخرج على القولين في جماع المحرم بجامع وجوب الامتناع عليهما، ومعناه إجراء الخلاف في قليله فضلاً عن كثيره.

ولأصحاب الطريق الأول^(١) أن يفرقوا بأن للمحرم هيئة يتذكر بها امتناعه عن الجماع، فيعدُّ مفطراً، بخلاف الصائم^(٢).

(والرابع الاستمناء) وهو إخراج المنى بغير الجماع - كباليد، وهويورث ضعف انتشار الآلة وكثرة النسيان، قاله في الوجيز^(٣) - فيبطل الصوم به؛ لأن الإنزال هو المقصود الأعظم من الجماع، فإذا كان الجماع من غير إنزال مبطلاً كان الإنزال بنوع شهوة أولى بالإبطال إلا أنه لا كفارة فيه، قاله في النجم الوهاج^(٤).

ولو ذلك ذكره أو حكّه لعارض فأنزل لم يفطر؛ لأنه متولد من فعل مباح.

ولو احتلم لم يفطر بلا خلاف؛ لأنه مغلوب.

(وكذا) يبطل الصوم (لو خرج المنى بلمس أو قبلة أو مضاجعة) وكلّ مباشرة بما دون الفرج؛ للإجماع فيما إذا كان بقبلة أو مفاخذة كما نقل عليه الماوردي، وقيس عليهما البواقي؛ بجامع المباشرة، هذا ما ذكره الجمهور^(٥).

وذكر الإمام أن شيخه ووالده أبا محمد حكى وجهين فيما إذا ضم امرأة إلى نفسه

(١) سقط ما بين القوسين من كل النسخ التي عندي، وهو محتاج إليه في تكميل العبارة. المحقق.

(٢) كما قاله السرخسي. ينظر: المجموع شرح المذهب (٣٢٤/٦)، والنجم الوهاج (٣/٣٠٤).

(٣) لم أجد ذلك في الوجيز، وفي المجموع (٤٢١/١٦): "وقد قرر علماء وظائف الأعضاء والطب البشري أن الاستمناء مفض إلى قتل الرغبة الجنسية، ويجعل المرأة لا ينتشر عند الوقاع إلا إذا استمنى بيده مما يعطل وظيفته كزوج، ويقتل صلاحية عضوه أو يقلل كفاءته الزوجية".

(٤) النجم الوهاج (٣/٣٠٥).

(٥) الحاوي الكبير (٣/٤٤٠)، والبيان (٣/٥٠٧)، والنجم الوهاج (٣/٣٠٥).

لحائل، قال: عندي كسبى الماء في المضمضة، فإن ضاجعها متجردا فالتقت بشرتها فهو كصورة المبالغة في المضمضة، واقتدى به الغزالي في ذلك، وحكاها المصنف عنهم في العزيز وأقره، وجزم المتولي بأنه لو قبلها فوق خمار فأنزل لا يفطر؛ لعدم المباشرة^(١).

وفي الإفطار بالإنزال بلمس شعرها خلاف مبني على انتقاض الوضوء به:

إن قلنا: نعم فنعم وإلا فلا، وهو الأصح.

ولو باشرها وفارقها ساعة ثم أنزل إن كانت الشهوة مستصحبة والذكر قائماً حتى أنزل أفطر، وإلا فلا. وقيل: لا مطلقاً. هذا حكم الواضح.

وأما الخنى إذا باشر بشهوة وأمنى بأحد فرجيه فلا يفطر؛ لاحتمال الزيادة، وبكليهما فيفطر. ولا إفطار بخروج المذي عندنا ولو بلمس وقبله؛ لأنه خارج لا يوجب الغسل، فأشبه البول.

(ولا يبطل) الصوم بخروجه (بمجرد الفكر) وهو إعمال الخاطر في الشيء (والنظر بالشهوة) وإن كرر النظر وتأمل واتبعه الخيال حتى أنزل؛ لأنه إنزال لم يحصل بالمباشرة، فأشبه الاحتلام.

(وتكره القبلة لمن تحرك القبلة شهوته) سواء كان شيخاً أو شاباً رجلاً أو امرأة، والمعنى التحرز عما يعرض الفساد للصوم؛ لأن «مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ»^(٢)، وما وردت عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهُ ﷺ رَخَّصَ فِي الْقُبْلَةِ لِلشَّيْخِ وَهُوَ صَائِمٌ، وَنَهَى عَنْهَا الشَّابَّ، وَقَالَ: "الشَّيْخُ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، وَالشَّابُّ يُفْسِدُ صَوْمَهُ»^(٣)، فيفهم من التعليل أن النهي دائرة مع تحريك الشهوة، واختصاص الشاب به على سبيل الغالب.

والمراد بتحريك الشهوة أن يصير بحيث يخاف معها الجماع أو الإنزال لشدة الشبق.

(١) نهاية المطلب (٤/٤٥)، وبحر المذهب (٣/٢٦٧)، والعزير ط العلمية (٣/٢٠١)، والمجموع (٦/٣٢٢).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٢٠٥١) بلفظ: «مَنْ يَرْتَعِ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ»، وصحيح مسلم، رقم (١٠٧) - (١٥٩٩) بلفظ: «كَالزَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعِ فِيهِ».

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤/٣٩١)، رقم (٨٠٨٤) قال ابن الملقن: وَرَجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ. تحفة المحتاج (٢/٨٥).

وأما قيام الذكر وصفاء الرغبة بدون خوف واحد من الأمرين فليس مما أَرَادَهُ.
وكذا خوف الإمضاء عندنا.

(والأولى لغيره) أي: لغير من تُحرِّك القبلَةَ شهوته (أيضاً الاحتراز)؛ إذ قد يظنُّها غير محرَّكة وهي محرَّكة؛ لأنَّها تختلف باختلاف الأزمنة والأحوال؛ لأنَّ المستحبَّ للصائم ترك الشهوات مطلقاً، ولكن لا تتركه؛ لضعف احتمال أدائها إلى مفسدة، وقد روى أحمد وأبو داود عن جابر: أَنَّهُ قَالَ: «قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: قَبَلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ: قَبَلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ: "أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ وَأَنَا صَائِمٌ"»^(١)، وفي الصحيحين عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِرِيهِ»^(٢).

ومن كرهناها له فهل ذلك على سبيل التحريم أو التنزيه؟ فيه وجهان حكاهما المصنف عن المتولي، ومال إلى ترجيح الأوَّل، واختاره جماعة منهم صاحب المذهب والتهذيب والنووي^(٣)، لكنها من الصغائر المتفقة عليها أتمها صغائر.
ومنهم من خصص التحريم بالفرض، والكراهة بالتطوع؛ إذ الأصحَّ جواز الخروج من التطوع ولو بالجماع، فكيف يكون الجماع مكروهاً محرماً؟

قال السبكي ومن تابعه: والذي نقوله: إن كان الحاصل مجرد التلذذ فلا وجه إلا القطع بالإباحة؛ للأحاديث الصحيحة، وإن كان الحاصل غلبة الظن بالإنزال أو الوقوع اتجه التحريم؛ حفظاً للصوم، وتكون أحاديث الإباحة محمولة على الغالب، وإن لم يكن إلا مجرد خوف من غير غلبة الظن فالأولى الاقتصاد على الكراهة؛ لأن الأصل والغالب عدم الإنزال والوقوع في الوقاع، وقد أصابوا في ذلك^(٤).

ضابطة: موانع الجماع أربعة: الصوم وهو يمنع الجماع، وفي دواعيه التفصيل السابق.

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٤/٤٣٦)، رقم (٨٢٥٥)، والسنن الكبرى للنسائي، رقم (٣٠٣٦)، المستدرک على الصحيحين (١/٥٩٦)، رقم (١٥٧٢). قال ابن الملقن: أعله النَّسَائِيُّ، وصححه ابن حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ. تذكرة المحتاج (٧٧)

(٢) مسند أحمد، رقم (٢٥٢٣٠)، والبخاري، رقم (١٩٢٧)، ومسلم، رقم (٦٦) - (١١٠٦).

(٣) المجموع (٦/٣٥٤ - ٣٥٥)، والتهذيب في فقه الإمام الشافعي (٣/١٦٦).

(٤) النجم الوهاج (٣/٣٠٨).

والإحرام بالحج وكذا بالعمرة وهو يمنع الجماع ودواعيه.

والحيض يمنع الجماع دون دواعيه.

والاعتكاف وفي منعه وفي دواعيه قولان^(١).

[حكم الفصد والحجامة]

(ولا بأس للصائم بالفصد والحجامة): أما الفصد فبالاجماع، وأما الحجامة فلقوله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُفْطِرَنَّ الصَّائِمُ: الْقِيَاءُ بِالْغَلْبَةِ دُونَ الْإِسْتِغَاءَةِ وَالْحِجَامَةُ وَالْإِحْتِلَامُ»^(٢).

وقال بعض أصحابنا منهم ابن المنذر ومحمد بن إسحاق بن خزيمة وأبو الوليد النيسابوري: أَنَّهُ يَفْطِرُ بِهِمَا؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يَحْجِمُ آخِرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^(٣)، وأجاب عنه الشافعي في الأم: بَأَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحَرَّمٌ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ»^(٤)؛ لِأَنَّ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْفَتْحِ أَوْ عَامَ الْفَتْحِ، وَكَانَتْ حِجَّةُ الْوُدَاعِ فِي سَنَةِ عَشَرَ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَالْفَتْحُ لِسَنَةِ ثَمَانٍ^(٥).

(١) كفاية النبيه (٦/٣٦٢).

(٢) سنن الدارقطني (٣/١٥٢)، رقم (٢٢٦٩)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٣٧٢)، رقم (٨٠٣٤)، والمعجم الأوسط للطبراني (٥/١٠٥)، رقم (٤٨٠٦) وقال: لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ إِلَّا يَحْيَى بْنُ ثَابِتٍ الْجَزْرِيُّ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ. قال ابن الملقن: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ. البدر المنير (٥/٦٧٤). ورواه أبو داود في سننه، رقم (٢٣٧٦) بلفظ: «لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنْ احْتَلَمَ، وَلَا مَنْ احْتَجَمَ»، قال الألباني: ضَعِيفٌ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظَيْنِ كِلَيْهِمَا: «بِالْغَلْبَةِ دُونَ الْإِسْتِغَاءَةِ».

(٣) سنن أبي داود، رقم (٢٣٦٧)، (٢٣٧١)، وسنن ابن ماجه، رقم (١٦٨٠) و (١٦٨١)، وسنن الدارمي، رقم (١٧٧٢، ١٧٧١). والذي في سنن أبي داود: «أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ، وَهُوَ يَحْتَجِمُ»، فعبارة: «مَرَّ بِرَجُلٍ يَحْجِمُ آخِرَ رَمَضَانَ» رواية بالمعنى كعادة الشارح.

(٤) صحيح البخاري، رقم (١٩٣٨)، وفي الموطأ - رواية يحيى الليثي، رقم (٧٤): «احْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَوْقَ رَأْسِهِ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ بِلَحْيِي جَمَلٍ». مَكَانٌ بِطَرِيقِ مَكَّةَ. ولم أجد في متون الحديث عبارة: «فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ» وينظر لأصل المسألة: صحيح البخاري، رقم (١٩٣٩) و (٥٦٩٤) وسنن أبي داود، رقم (٢٣٧٢)، وسنن ابن ماجه، رقم (١٦٨٢).

(٥) الذي في الأم للشافعي (٢/١٠٦): «وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ احْتَجَمَ صَائِمًا، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا أَعْلَمُ وَاحِدًا مِنْهُمَا ثَابِتًا وَلَوْ ثَبَتَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قُلْتُ بِهِ فَكَانَتْ الْحُجَّةُ فِي قَوْلِهِ، وَلَوْ تَرَكَ رَجُلٌ الْحِجَامَةَ صَائِمًا لِلتَّوَقُّفِ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَلَوْ احْتَجَمَ لَمْ أَرَهُ يُفْطِرُ»، ولكن ما في مختصر المزني (٨/١٥٤)، والحاوي الكبير (٣/٤٦٠) يشبه عبارة الوضوح. وينظر: كفاية النبيه (٦/٣٦٣).

وقوله: "لا بأس" يقتضي أن لا كراهة فيها أيضاً، وهو ما جزم به الجرجاني، لكن صحح في الشرحين الكراهة؛ خيفة الضعف وخروجاً من الخلاف^(١).

وقيل: الأولى تركهما، وهو الذي أطبق عليه المتأخرون، وهو الصواب^(٢).

(والاحتياط أن لا يأكل في آخر النهار إلا بيقين) يحصل بدخول الليل؛ ليأمن الغلط، ولأن الأصل بقاء النهار فيمكن ما لم يستيقن خلافه استصحاباً بالأصل، وقد صح أنه ﷺ قال: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»^(٣).

واليقين: أن يرى غروب الشمس ويمسك جزءاً من الليل ليتحقق غروبها، فإن حال بينه وبين غروبها حائل فيقبال الظلام من المشرق.

ولو أخبره بغروبها عدلان فكرؤيته إياها، أو عدل واحد فعن الروياني: أنه لا يعتمد كالشهادة إلى هلال شوال، والفتوى على أنه يعتمد؛ لأنه يجيء أنه يجوز الفطر بالاجتهاد على الأصح، وإخبار العدل أقوى من الاجتهاد فكان أولى بالاعتبار كما في القبلة ووقت الصلاة والأواني^(٤)، وقد يستدل له بما روى سهل بن سعد: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَانَ صَاحِبًا أَمَرَ رَجُلًا فَأَوْفَى عَلَى نَشْرِ، فَإِذَا قَالَ: قَدْ غَابَتِ الشَّمْسُ أَفْطَرَ»^(٥).

(ويجوز الأكل إذا اجتهد وغلب على ظنه دخول الليل) مستدلاً بنحو قراءة أو ورد مما كان (في أصح الوجهين)؛ لما روى: «أَنَّ النَّاسَ أَفْطَرُوا فِي زَمَانِ عُمَرَ ثُمَّ انْكَشَفَ السَّحَابُ وَظَهَرَتِ الشَّمْسُ»^(٦)، ووجه الاستدلال أنه لو لم يجز الأكل بالاجتهاد لما

(١) بحر المذهب (٣/ ٢٩١).

(٢) المجموع (٦/ ٣٥٢).

(٣) سنن الترمذی، رقم (٢٥١٨)، سنن النسائي، رقم (٥٣٩٧، ٥٧١١).

(٤) النجم الوهاج (٣/ ٣١٠).

(٥) صحيح ابن حبان - مخرجا (٨/ ٢٧٧)، رقم (٣٥١٠)، والمستدرک علی الصحیحین للحاکم (١/ ٥٩٩)، رقم (١٥٨٤)، قال الحاکم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهِذِهِ السِّيَاقَةِ".

(٦) الأم للشافعي (٢/ ١٠٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٦٦)، رقم (٨٠١٣) بلفظ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ وَرَأَى أَنَّهُ قَدْ أَمَسَ وَغَابَتِ الشَّمْسُ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ عُمَرُ: "الْخَطْبُ يَسِيرُ وَقَدْ اجْتَهَدْنَا"، قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَعْنِي قَضَاءَ يَوْمٍ مَكَانَهُ، وَفِي مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِي (٤/ ١٧٨)، رقم (٧٣٩٢) بلفظ: «أَفْطَرَ النَّاسُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي يَوْمٍ مُغَيِّمٍ، ثُمَّ

أكلوا حتى يستيقنوا الليل، وبالقياس على أوقات الصلاة.

والثاني: لا يجوز؛ لقد رتبه على درك اليقين بالصبر، وبه قال الأستاذ أبو إسحاق والقاضي أبو الطيب^(١).

ولك أن تقول: القدرة على اليقين لا يمنع الاجتهاد والعمل به؛ ألا ترى أنهم قالوا: يجوز الاجتهاد في وقت الصلاة لمن في بيت تعذر عليه الخروج منها للاستيقان؟ ولم وافق المانعون هنا القائلين به ثمة؟

(ويجوز الأكل إذا كان يظن بقاء الليل) ويوهّم طلوع الفجر، وكذا لو تساوى الأمران عنده وهو الشك؛ لأن الأصل بقاء الليل ولم يستيقن خلافه فله الأكل استصحاباً للأصل، وكفى له دليلاً قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة: ١٨٧). والتبين إنما هو باليقين.

(ولو أكل بناء على اجتهاده في الأول أو الآخر ثم تبين الغلط) بالرؤية أو بإخبار عدلين (لم يكن صومه مجزئاً) بل يلزمه القضاء؛ لأنه تحقق خلاف ما ظنه، واليقين مقدم على الظن.

ولا يبعد استواء الحكم في دخول الوقت وخروجه كما في الجمعة.

وقيل: لا يبطل في الأول؛ لأن الأصل بقاء الليل وهو معذور في بناء الأمر عليه، بخلاف ما في الآخر؛ إذ الأصل بقاء النهار فالغالب فيه غير معذور، وقيل: لا يبطل فيهما، والأصحُّ الأشهر في المذهب الأول.

(ولو هجم) أي: اقتحم بلا تأمل (على الأكل من غير ظن واجتهاد ولم يتبين الحال فكذلك) لم يكن صومه مجزئاً (إن وقع في آخر النهار)؛ إذ الأصل بقاء النهار ولم يكن أكله مبنياً على شيء يعارض الأصل من نحو اجتهاد (وأجزأه) الصوم (إذا كان) هجمه على الأكل (في الأول)؛ إذ الأصل بقاء الليل وجواز الأكل.

وإن تبين الغلط بطل فيهما بالاتفاق، وإن تبين الصواب فقد استمر الصوم على

نَظَرُ نَاطِرٍ فَإِذَا الشَّمْسُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «الْحَطْبُ يَسِيرُ، وَقَدْ اجْتَهَدْنَا تَقْضِي يَوْمًا».

(١) نهاية المطلب (٤/٢٢)، والوسيط في المذهب (٢/٥٣١)، والنجم الوهاج (٣/٣١٠).

الصحة فيها.

لا يقال: إنَّه إذا أكل شاكاً في الغروب وتبين الغروب وجب أن لا يصح صومه، كما لو صلى شاكاً في الوقت من غير اجتهاد وتبين له الصواب لا تصح صلاته؛ لأننا نقول: هناك ابتداء العبادة واقع في حال الشك فيمنع الانعقاد، وهنا انعقدت العبادة على الصحة وشكَّ أنَّه هل أتى بما يفسدها، ثم تبين عدمه، فأين هذا من ذاك؟ (ولو طلع الفجر وفي فيه طعام فلفظَه صح صومه)؛ لأن الوضع في الفم لو كان بالنهار من غير الوصول إلى الجوف لم يفطر، فأولى أن لا يفطر إذا كان الوضع ليلاً. وخرج بقوله: "لفظَه" ما لو ابتلعه؛ فإنَّه يفسد بالاتفاق.

ولو لفظ في الحال لكن سبق منه شيء إلى جوفه بغير اختيار فقد نقل في العزيز عن حاوي الماوردي وجهين مخرَّجين من سبق الماء في المضمضة، قال النووي في زيادة الروضة: الأصحَّ أنَّه لا يفطر^(١).

وقوله: "لفظَه" ليس بشرط، بل لو أمسك في فيه صح أيضاً، فلو عبر بـ "لم يبتلعه" لكان أشمل.

(وكذا لو كان مجامعاً فنزع في الحال) أي: في حال علمه بالطلوع؛ فإنَّه لا يبطل صومه بالنزع؛ لأن النزع ترك الجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع، كما لو حلف أن لا يلبس ثوباً وهو لا يلبسه فنزعه في الحال؛ فإنَّه لا يحنث.

ولا فرق بين أن ينزل حالة النزع أو لا؛ لتولد الإنزال من مباح، قال الجويني: وينبغي أن يقصد بنزعه الترك دون اللذة^(٢).

وقال المزني: يبطل صومه بالنزع؛ لأنَّه يلتذ بالإخراج كما يلتذ بالإيلاج^(٣). وأجاب الأصحاب: بأنَّ الفساد لا يتعلق بالتلذذ، بل بالوطء، والنزع لا يسمى

(١) الحاوي الكبير (٣/٤١٧)، والعزيز (٣/٢٠٦)، وروضة الطالبين (٢/٣٦٤).

(٢) بحر المذهب (٣/٢٤٧).

(٣) مختصر المزني (٨/١٥٢)، وكفاية النبيه (٦/٣٢٨)، وبحر المذهب (٣/٢٣٣).

ولا يطل صوم المرأة بالنزع بلا خلاف؛ لأن النزع ليس باختيارها، فأشبه ما لو ابتلع شخص طرف خيط بالليل وطرفه الآخر في فيه فأصبح كذلك وبادر واحد إلى نزعه بغير اختياره وقد مرّ.

فإن قيل: أول الفجر كيف يدرك ويحس؟ ومتى عرف المترصد الطلوع كان الطلوع الحقيقي متقدماً عليه فكيف يستمر فرض العلم به كما طلع؟ قلنا: إنا لم نتعبد بما في نفس الأمر بل بما نطلع عليه، والعارف بالأوقات إذا ترصد وليس بينه وبين المطلع حائل متى أدرك الطلوع فهو أول الفجر الذي يتعلق به التكليف^(٢).

(ولو مكث) مجامعاً بعد ما علم (فسد) صومه؛ لوجود المنافي منه عمداً (وكفر على الأصح) كما لو أخرج وأولج ثانياً، ابتداء الفعل وإن كان مباحاً لا يتعلق به الكفارة لكن يتعلق بانتهاؤه حتى لا يخلو الجماع في نهار رمضان عمداً عن الكفارة. ثم يتعلق بلفظ الكتاب شيان:

أحدهما: أن إتيانه بقاء التعقيب مشعراً بأن المسألة مفروضة فيما إذا علم بالفجر في أول طلوعه فنزع على الفور، فيخرج به ما لو مضى زمنٌ بعد الطلوع ثم علم به؛ فإنه يطل صومه على الأصح، كما لو أكل على الظن أن الصبح لم يطلع فبان خلافه، وعلى هذا فلو مكث فلا كفارة عليه؛ لأن مكثه مسبوق بالبطلان.

والثاني: أن قوله: "فسد" مشعراً بأن صومه منعقد وإنما يطل بالمكث، وهو المفهوم في عبارة العزيز والروضة، لكن نقل الإمام عن معظم الأئمة أن صومه لم ينعقد أصلاً؛ لاقران المانع بأوله، وبه جزم النووي في شرح المذهب، ونقله ابن الملقن في العجالة عن الروياني^(٣)، وعلى هذا فالقول بتصحيح وجوب الكفارة مشكل؛ إذ لا إفساد، اللهم إلا

(١) كفاية النبي (٦/٣٢٨).

(٢) العزيز (٣/٢٠٧).

(٣) نهاية المطلب (٤/٢٤)، وكفاية النبي (٦/٣٣٠)، وبحر المذهب (٣/٢٤٧)، والمجموع (٦/٣٣٩).

أن يجعل المانع من الانعقاد بمنزلة الإفساد بجامع هتك الحرمة، وتكون المسألة مستثناة عن الأصل الممهّد في الكفارة هذا.

قال المصنف في العزيز: الخلاف جارٍ فيما إذا جامع ناسياً ثم تذكر الصوم واستدام، قال الماوردي: ولو مكث بعد طلوع الفجر ظاناً أن صومه قد فسد وجب القضاء ولا كفارة؛ لأنه غير قاصد لهتك الحرمة^(١).

(فصل: في ما يشترط في الصائم)

(يشترط في الصائم ثلاثة أمور): أحدها: (الإسلام) (و) الثاني: (النقاء عن الحيض والنفاس، فلا يصح صوم الكافر أصلياً كان أو مرتداً) بالإجماع كما لا يصح منه سائر العبادات، ولو صام الكافر ثم أسلم لم يحكم بصحة صومه الماضي بمعنى أنّه لا يثاب عليه، بخلاف ما إذا تصدق ثم أسلم فإنّه يثاب عليها على الأصحّ، والفرق ظاهر، (ولا صوم الحائض والنفاس)؛ على ما قدمنا في الحيض.

وتعبيره بالنفساء يفهم أنّها لو ولدت ولم تردماً لم يبطل صومه: لكن قال النووي في شرح المذهب: إن قلنا: لا غسل عليها لم يبطل صومها، وإلا بطل.

قلت: الأصحّ عدم البطلان؛ لأن المعتمد في الغسل كونه منياً منعقداً وخروج المنى بلا مباشرة لا يبطل الصوم، ومن صرح به الشيخ نجم الدين بن الرفعة، والشيخ شهاب الدين بن النقيب، ومال إليه الزركشي، وقال النووي في نكت التنبيه: هو الراجح دليلاً^(٢).

(ولا فرق بين أن يعم الكفر والحيض جميع النهار أو لا يعم) حتى لو طرأت الردة أو الحيض وقد بقي جزء من النهار بطل صومه؛ لاقتران المفسد بالعبادة قبل تمامه، فأشبه ما لو أحدث في الصلاة قبل السلام.

(١) الحاوي الكبير (٣/٤١٨)، وبحر المذهب (٣/٢٤٧)، والتهذيب (٣/١٦٩)، وكفاية النبيه (٦/٣٣٢).

(٢) المجموع (٦/٣٤٧)، والنجم الوهاج (١/٣٧٦) و (٣/٣١٣).

(و) الثالث (العقل) أرادوا بالعقل هنا التمييز، فيخرج به السكران والمجنون والطفل الذي لا يميّز والمغمى عليه دائماً.

[أنواع مخلات العقل وحكمها]

ومخلات العقل أربع مراتب: الجنون، وهو سلب خواص الانسان، والإغماء، وهو يغمى العقل ويغلبه بحيث لا يبقى في دفعه اختيار، والنوم، وهو مزيل للتمييز لكنه سهل الإزالة والعقل معه كالشيء المستور الذي يسهل الكشف عنه، والغفلة، وهي ذهول الشعور عما كان عليه.

ولا أثر للرابعة في الصوم وفاقاً، وستعلم حكم البواقي.

(فلا يصح صوم المجنون في جميع النهار)؛ لأن الفروع من نتائج التكليف، والمجنون ليس من أهله (أو) في (بعضه) كما لو جن بعد ما انعقد صلاته فتبطل صلاته.

وقيل: طريان الجنون كطريان الإغماء، وسترى الخلاف فيه.

وقيل: لا يضر المستغرق أيضاً.

(والنوم لا يمنع الصحة وإن عمَّ جميع النهار)؛ لبقاء أهلية الخطاب، فأشبه ما لو نوى بالليل وغفل جميع النهار؛ فإنه لا يضر اتفاقاً (وفيه وجه): أنه إن عمَّ جميع النهار منع الصحة كما لو كان مغمى عليه جميع النهار، وبه قال ابن سريج والإصطخري وأبو الطيب بن سلمة^(١).

وأجيب: بالفرق - بعد أن يسلم أن مستغرق الإغماء مبطل - وهو أن الإغماء يخرج عن أهلية الخطاب ويلحقه بالمجانين، والنائم إذا نُبّه تنبّه، ولهذا لا يسقط قضاء الصلاة بالنوم ويسقط بالاغماء.

(وأصح الأقوال: أن الإغماء لا يضرُّ مهما كان مُفِيقاً في جزء من النهار) وسواء كان من أوله أو آخره؛ لأن إخلال الإغماء بالعقل فوق إخلال النوم ودون الجنون، فإن حكمنا بأن المستغرق منه لا يضرُّ كالنوم ألحقنا الأقوى بالأضعف، والقياس يأباه،

(١) النجم الوهاج (٣/ ٣١٤)، وتحفة المحتاج (٣/ ٤١٤).

وإن حكمنا بأن ما لا يستغرق منه يضر كالجنون ألحقنا الأضعف بالأقوى، والاحتياط بأباه، فتوسطنا حكمنا بأن الإفاقة في لحظة كافية مهما كانت.

(والثاني: يشترط أن تكون الإفاقة في أوله)؛ لأنه حالة الشروع في الصوم فينبغي أن يجتمع فيه صفات الكمال، ولهذا خص أول الصلاة باشتراط النية، وقد يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء.

(والثالث: تشترط الإفاقة في جميعه) أي: في جميع النهار وإنما يقع الإغماء في الليل، واحتج بما قال الشافعي: أن المرأة إذا كانت صائمة فحاضت أو أغمى عليها بطل صومها، وذلك يقتضي اشتراط الإفاقة في جميع النهار كالنقاء عن الحيض، والإفاقة عن الجنون.

ومنهم: من لم يثبت هذا القول وحمل نصه على ما إذا كان الإغماء مستغرقاً، أو على إغماء الجنون، أو على أن جوابه راجع إلى الحيض دون الإغماء، وقد يقع مثل ذلك في كلام الشافعي^(١).

هذه الأقوال المذكورة في الكتاب منصوصة. وفي المسألة قولان آخران مخترجان:

أحدهما: أن الإغماء لا يضر وإن كان مستغرقاً كالنوم، خرجه المزني^(٢).

وأجيب: بأن الدليل يقتضي اشتراط النية مقرونة بجميع أجزاء العبادة، إلا أن الشرع لم يشترط ذلك واكتفى بتقديم العزم؛ دفعاً للعسر، فلا بد من أن يقع المعزوم عليه بحيث يتصور القصد، وإمساك المغمى عليه لم يقع مقصوداً، فإذا استغرق الإغماء امتنع التصحيح، بخلاف ما إذا وجد الإفاقة في لحظة؛ فإنه يتبع زمان الإغماء زمان الإفاقة.

(والثاني: - وهو مخرّج ابن سريج - أنه تشترط الإفاقة في طرفي النهار ليكون الوسط تابعاً لهما، وهو ضعيف، بل غلطه الماوردي وقال: لا نعرف للشافعي ما يدل عليه^(٣). فلو نوى بالليل ثم شرب دواء فزال عقله نهراً قال البغوي: يترتب ذلك على

(١) الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٢).

(٢) الحاوي الكبير (٣/ ٤٤١)، والعزیز (٣/ ٢٠٨).

(٣) الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢)، والمهذب (١/ ٣٤٠).

الإغماء: إن قلنا: " لا يصح الصوم في الإغماء " فهاهنا أولى، وإن قلنا: " يصح " فوجهان، والأصح أن عليه القضاء.

قال المتولي: ولو شرب المسكر ليلاً وبقي سكره في جميع النهار فعليه القضاء، وإن بقي بعض النهار ثم صحا فهو كالاغماء في بعض النهار، نقله عنه المصنف وأقره، وعلى هذا فيتعين حمل قول البغوي في وجوب القضاء على شارب الدواء على المستغرق^(١).

(ولا يصح صوم يومي العيد) بالإجماع، وفي الصحيحين عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ يَوْمِ الْأَضْحَى، وَيَوْمِ الْفِطْرِ»^(٢)، وصومهما من الصغائر، ولا ينعقد النذر فيهما كأيام الحيض.

(وكذا صوم أيام التشريق على الجديد)؛ لثبوت النهي عن صومهما، ولا يصح النذر فيها كالعيدين.

والقديم: أنه يجوز للمتمتع العادم للهدى أن يصومها عن الثلاثة اللازمة عليه في الحج؛ لما روي عن [ابن] عمر قال: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصِمْنَ، إِلَّا لَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ»^(٣)، وروى بمعناه عن عائشة أيضاً، وإلى هذا ميل الشيخ أبي محمد، واختاره النووي في الروضة وتصحيح التنبيه، وصححه ابن الصلاح^(٤).

ومنهم من لم يثبت في المسألة خلافاً؛ لما ذكر المزني: ذكر المُرْزِيَّ أن القول القديم في المسألة مَرْجُوعٌ عَنْهُ^(٥).

فإن فرعنا على القديم فهل يجوز لغير المتمتع صومها؟ قال الأكثرون: لا؛ لأن النهي عام والرخصة واردة في حق المتمتع خاصة، وقال أبو إسحاق: نعم؛ لأن تجويز

(١) التهذيب (١٧٨/٣).

(٢) صحيح مسلم، رقم (١٤٣) - (١١٤٠)، وبمعناه صحيح البخاري، رقم (١٩٩٣).

(٣) عبارة صحيح البخاري، رقم (١٩٩٧): عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَعَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: ... الحديث

(٤) العزيز ط العلمية (٢١١/٣)، والتنبيه في الفقه الشافعي (ص: ٦٨)، والمجموع (٤٤٣/٦).

(٥) أي: قبل ما صنف الجديد. منه، على هامش. ذ. (٤٧٠٢) وهامش النسخة: (٧٧١٢) اللوحة: (١٩٠)، ينظر:

العزيز ط العلمية (٢١٣/٣) قال الروياني الشهيد: "والقول الآخر مرجوع عنه؛ لأن الشافعي قال ههنا: وكنت أراه، أي كنت في "القديم" أرى جواز ذلك. بحر المذهب (٤٠٤/٣).

صومها للمتمتع إنما كان لأنّه صوم له سبب فيجوز مثل هذا الصوم لكل واحد، دون التطوعات المحض^(١).

(ولا يجوز التطوع بصوم يوم الشك من غير سبب)؛ لما في حسان الترمذي و[صحيح] ابن حبان عن عمار بن ياسر أنّه قال: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ، فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ»^(٢)، وعن أبي هريرة: «أنّه ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ: أحدها: يومَ نَشَكُّ فيه»^(٣)، وعبارته تقتضي تحريم الصوم فيه، وبه صرح في أصل الروضة، قال الزركشي والأكثر: إنما عبروا بالكراهية، والظاهر أنّها كراهة التنزيه، ونقل التصريح به عن الماوردي والجرجاني^(٤).

(وإن صام لم يصحّ في أصحّ الوجهين)؛ لأنّه منهيّ عنه كيوم العيد، مع أنّه للتعبّد، فيبقى على حقيقة.

والثاني: يصحّ؛ لأنّه وقت له قابلية للصوم في الجملة، بخلاف يوم العيد، وشبهوا هذين الوجهين بالوجهين في الصلاة في الأوقات المكروهة.

(ويجوز صومه عن القضاء والنذر) والكفارة بلا كراهة؛ مسارعة إلى براءة الذمة، ولأنّ الصوم - والحالة هذه - له سبب فيجوز، كنظيره من الصلاة في الأوقات المكروهة.

وإطلاقه القضاء مشعر بأنّه لا فرق بين قضاء الواجب والمستحب^(٥)، وهو متعين قياساً على الأوقات المكروهة في الصلاة.

(١) المجموع (٤٤٤/٦)، وبحر المذهب (٢٨٣/٣).

(٢) سنن الدارمي، رقم (١٧٢٤)، وصحيح البخاري، (٢٧/٣) تعليقا، وسنن الترمذي، رقم (٦٨٦)، و السنن الكبرى للنسائي، رقم (٢٥٠٩)، وصحيح ابن حبان - مخرجا (٣٥١/٨)، رقم (٣٥٨٥)، و (٣٥٩٥)، و (٣٥٩٦).

(٣) سنن الدارقطني (١٠٠/٣) بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ سِتَّةِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ الْأَضْحَى، وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ»، رواه الدارقطني عن الواقدي ثم قال: الواقديّ غيره أثبت منه. البدر المنير (٦٩٤/٥).

(٤) الحاوي الكبير (٤٧٧/٣)، وبحر المذهب (٢٣٩/٣)، والعزیز ط العلمية (٢١٢/٣).

(٥) ومن صور قضاء المستحب أن يشرع في صوم نفل ثم يفسده؛ فإنه يستحب قضاؤه كما في الروضة.

وأراد بالنذر ما استقرّ عليه، أمّا لو نذر صومه فإن قلنا: ينعقد فليصم يوماً آخر، ولو صامه خرج عن نذره، كذا قاله البغوي وأقرّ عليه المصنف^(١).

ولا يخفى عليك أن هذا محمول على أن يقول: "لله عليّ أن أصوم اليوم الفلاني" فيتفق كونه يوم الشك.

أمّا لو نذر أن يصوم اليوم الذي يشكّ فيه الناس فلا ينعقد ولا يصح^(٢).

(وكذا إذا وافق ورده في التطوع) بأن كان يصوم يوماً معيناً كالاثني والخميس أو يصوم يوماً ويفطر يوماً فوافق يومه يوم الشكّ فله صيامه بلا كراهة؛ لما روى عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «لا تستقبلوا الشهر بيومٍ أو يومين، إلّا أن يوافق ذلك صياماً كان يصومه أحدكم»^(٣).

(ويوم الشكّ هو الثلاثون من شعبان إذا وقع في السنة الناس: أنّه رأى الهلال من ليلتها) ولم يقل عدل: أنا رأيته، أو قاله عدل وفرّعنا على أنّه لا يثبت بقول الواحد، أو قال عدد من النسوة أو العبيد أو الفساق أو الصبيان: قد رأيناه، وإن ظنّ صدقهم. (وإن لم يتحدث برؤيته أحد أو كان الغيم مطبقاً لم يكن) اليوم (يوم الشكّ) بل هو من شعبان بيقين؛ لقوله ﷺ: «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»، ولا أثر لظننا الرؤية لو لا الغيم بالليلة بعد الهلال عن الشمس.

ولو كان في الساء قطع السحاب يمكن أن يرى الهلال من خلالها وأن يخفى فعن الشيخ أبي محمد: أنّه يوم شكّ، وقال الجمهور: إنما يكون ذلك بشرط التحدث كما سبق^(٤).

ثمّ قوله: "وإن لم يتحدث بالرؤية الخ" يقتضي أن يكون قول واحد^(٥) كافياً في كون

(١) التهذيب (٣/١٥٥)، والعزیز ط العلمية (٣/٢١٢).

(٢) النجم الوهاج (١٠/١٠٩).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٩١٤)، بلفظ: «لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يومٍ أو يومين، إلّا أن يكون رجلٌ كان يصومُ صومه فليصم ذلك اليوم». وصحيح مسلم، رقم (٢١) - (١٠٨٢).

(٤) نهاية المطلب (٤/٣٢)، والعزیز ط العلمية (٣/٢١٣)، والمجموع (٦/٤٠٢).

(٥) ممن ذكر من النسوة والعبيد.

اليوم يوم الشك، وليس كذلك، بل لو شهد به عبد واحد أو امرأة أو صبي أو فاسق فليس بشك، بل من شعبان.

ومع ذلك يخالف تعبيره بالعدد أولاً، وقد تقدم ما فيه من الإشكال مع الجواب^(١).

ثم اعلم: أن اقتصار المصنف الكلام في يوم الشك يوهم بأنه لا يحرم ولا يكره الصوم بلا سبب إذا انتصف شعبان، وهو الذي قطع به المتولي، وأشار في التنبيه إلى اختياره، وقال الروياني: يكره كراهة تنزيه^(٢).

والأصح أنه يحرم، صرح به النووي في شرح المذهب، واختاره الإسنوي، وأفتى به الزركشي، وصوبه صاحب الإرشاد؛ لما في صحيح ابن حبان وغيره عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ قال: إذا انتصف شعبان فلا تصوموا»^(٣).

قال في النجم الوهاج: وكل من المتولي والروياني لم يثبت عنده الحديث^(٤).

فصل: في ما يسنُّ للصائم

(يسن للصائم أن يعجل الفطر) إذا تحقق الغروب؛ لما في الصحيحين: «أنه ﷺ قال: لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ»^(٥).

قال الدميري تبعاً للإسنوي: ويكره تأخير الفطر قصداً، وأن يتمضمض بماء ويمجّه، وأن يشرب ماءً ويتقيأ إلا للضرورة؛ لأن ذلك يزيل الخلوف، ثم قال: ومن هذا يؤخذ أن كراهة السواك لا تزول بالغروب^(٦)، وقدمنا في الطهارة ما يخالفه.

(١) روضة الطالبين (٢/ ٣٦٧).

(٢) المجموع (٦/ ٤٠٠)، وكفاية النبيه (٦/ ٤١٢)، والنجم الوهاج (٣/ ٣١٨)، وبحر المذهب (٣/ ٣١٢).

(٣) مسند أحمد، رقم (٩٧٠٧)، وسنن ابن ماجه، رقم (١٦٥١)، سنن أبي داود، رقم (٢٣٣٧)، وسنن الترمذي، رقم (٧٣٨)، وقال الترمذي: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(٤) المجموع (٦/ ٤٠٠)، والنجم الوهاج (٣/ ٣١٨).

(٥) صحيح البخاري، رقم (١٩٥٧)، وصحيح مسلم، رقم (٤٨) - (١٠٩٨)، سنن الترمذي، رقم (٦٩٩).

(٦) النجم الوهاج (٣/ ٣١٨).

(وَأَنْ يَفْطِرَ عَلَى تَمْرٍ فَإِنْ لَمْ يَتيسَّرْ فَعَلَى مَاءٍ)؛ لما روى أَنَّهُ ﷺ قال: «مَنْ وَجَدَ تَمْرًا، فَلْيُفْطِرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ تَمْرًا، فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ»^(١)، والمعنى في اختيار التمر أن الصوم يفرق البصر ويفتر البنان، والتمر يجمعه ويقويها، ولهذا قال الروياني: أن لم يجد التمر فعلى حلاوة أخرى^(٢).

ونقل المصنف عن القاضي: أن الأفضل في زماننا أن نفطر على ماء يأخذ بكفه من النهر؛ فإنه أبعد عن الشبهة^(٣).

وقال الحلبي: والأولى أن لا يفطر على شيء مسته النار، وذكر فيه حديثاً^(٤).

وقال [المحب] الطبري: ومن هو بمكة يستحب له أن يفطر على ماء زمزم، ولو جمع بينه وبين التمر فحسن^(٥).

ثم تعبير المصنف يقتضي أن السنة لا تحصل إلا بثلاث تمرات؛ لأن التمر جمع وأقله عند انتفاء القرينة عرفاً ثلاث، وهو المنصوص في رواية حرملة، وصرح به القاضي أبو الطيب، ويشهد له ما في الترمذي عن أنس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى تَمْرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَسًا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ»^(٦).

(وَأَنْ يَتَسَحَّرَ)؛ لقوله ﷺ: «تَسَحَّرُوا، فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَةً»^(٧)، والحكمة في مشروعيته التقوى على العبادة، ويحصل أصل الاستحباب بقليل الأكل وكثيره، وبالماء، ذكره النووي في شرح المذهب؛ بما في حسان ابن حبان: «أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «تَسَحَّرُوا وَلَوْ بِجُرْعَةٍ مِنْ مَاءٍ»^(٨).

(١) المعجم الكبير للطبراني (٦/٢٧٣)، رقم (٦١٩٧)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٤٠٢)، رقم (٨١٢٩).

(٢) النجم الوهاج (٣/٣١٩)، ولم يظهر للمعلق قصد الشارح مما بعد "وفطر".

(٣) العزيزة العلمية (٣/٢١٤).

(٤) النجم الوهاج (٣/٣١٩)، ولم أحصل لا على مصدر قوله ولا على لفظ الحديث.

(٥) نقله عنه الحصني في كفاية الأخيار (ص: ٢٠٠)، وردّ عليه الهيثمي في تحفة: (٣/٤٢٢).

(٦) مسند أحمد مخرجا، رقم (١٢٦٧٦)، وسنن أبي داود، رقم (٢٣٥٦)، وسنن الترمذي، رقم (٦٩٦)، قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(٧) صحيح البخاري، رقم (١٩٢٣)، وصحيح مسلم، رقم (٤٥) - (١٠٩٥).

(٨) صحيح ابن حبان - محققا (٨/٢٥٣ - ٢٥٤)، رقم (٣٤٧٦)، قال محققه شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن، ومسند أبي يعلى الموصلي (٦/٨٧)، رقم (٣٣٤٠)، قال محققه: حسين سليم أسد: إسناده ضعيف.

ووقته من انتصاف الليل إلى طلوع الفجر، قاله المصنف في الأيمان، وتابعه النووي في شرح المذهب هنا^(١).

واعترضه السبكي؛ لأن السحر في اللغة قبل كمال الفجر كما قاله جمهور أهل اللغة، وخصه الزمخشري بالسدس السادس من الليل^(٢).

والجواب: أن قوله: "السحر قبل الفجر" لا ينافي ما قاله المصنف؛ لأن الليل بعد الانتصاف مضافة إلى الفجر، ألا ترى أن العرب تقول: أمسيت في النصف الأول، وأصبحت في النصف الثاني؟ واختصاص الزمخشري تحكم، ولئن سلمنا فإنه توفيقي لا مأخذ له في اللغة بالجملة؛ إذ الشارع لم يبعث لبيان اللغة.

(ويؤخره ما لم يقع في الشك)؛ لما روي عن ابن عباس: «أن تأخير السحور من سنن المرسلين»^(٣)، وروى: «أنه كان بين ما تسحر رسول الله ﷺ مع زيد بن ثابت ودخوله في صلاة الصبح قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية»^(٤).

والمعنى فيه تقريب إلى الحكمة التي شرع لها، أما إذا وقع في الشك فتركه أولى. وقيل: لا يجوز.

ثم لا يخفى عليك أن استحباب السحور إنما هو لغير الشبعان، فلا يستحب له؛ لأن الأكل الزائد على الشبع حرام أو مكروه فكيف يكون سنة؟ نبّه عليه الحلبي^(٥).

(وأن يصون لسانه عن الكذب والغيبة) والمشاعة والنميمة ونحوها، روي عن أبي هريرة: أنه ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلِ بِهِ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ

(١) العزيز ط العلمية (١٢/ ٣٥٢)، والمجموع (٦/ ٣٦٠).

(٢) حيث قال في الكشف: في معنى السحر: وهو السدس الأخير منه. وقيل: هما سحران، فالسحر الأعلى قبل انصداع الفجر، والآخر عند انصداعه. تفسير الزمخشري = الكشف (٤/ ٤٣٨).

(٣) جاء في مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٢٧٦)، رقم (٨٩٣٨) بلفظ: عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: «مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ تَأْخِيرُ السُّحُورِ»، وفي مصنف عبد الرزاق (٢/ ٢٥٠)، رقم (٣٢٤٦) مرفوعاً بلفظ: «إِنْ جِزءٌ مِنْ سَبْعِينَ جِزءً مِنَ النَّبوةِ تَأْخِيرُ السُّحُورِ وَتَكْبِيرُ الْإِفْطَارِ وَإِشَارَةُ الرَّجُلِ بِأَصْبَعِهِ فِي الصَّلَاةِ».

(٤) رواه البخاري بمعناه في صحيحه، رقم (٥٧٦)، و سنن النسائي، رقم (٢١٥٧)، و مسند أحمد، رقم (١٢٧٣٩).

(٥) النجم الوهاج (٣/ ٣٢٠).

وَشَرَابُهُ»^(١)، وفي رواية: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ مَا لَمْ يَخْرِقْهَا»^(٢)، ومعنى تخريقها أن يأتي بكلام سيء، يعني: أن الصوم تمنع صاحبه ويتقيه من النار كما أن الجنة تمنع صاحبها من البأس، فإذا تخَرَّقَتِ الجنة لا تمنع البأس، فكَذَلِكَ إِذَا تَكَلَّمَ بِسَيِّئٍ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ النَّارَ، وفي رواية: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا، فَلَا يَرُفُثَ وَلَا يَجْهَلُ، فَإِنْ أَمْرُؤُ شَاتَمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ»^(٣).

قال المصنف: معناه فيقل في نفسه ولينزجر، وقال المسعودي: فليقل بلسانه لكي ينزجر صاحبه، وقال الروياني: يقوله بلسانه في صوم رمضان، وبقلبه فيما سواه^(٤).

ثم عده صون اللسان عما ذكر مما يشكل؛ لأن هذا واجب على كل واحد، وقد أحسن التولي حيث قال: يجب على الصائم أن يصوم بعينه فلا ينظر إلى ما لا يحل، وسمعه فلا يستمع إلى ما لا يحل، وبلسانه فلا ينطق بفحش ولا شتم ولا كذب ولا غيبة، وهذه الأشياء وإن حُرمت فهي في رمضان أشدَّ تحريمًا؛ لأنَّ في شرف الزمان والمكان أثرا في ازدياد المعصية كفى الطاعة. هذا لفظه^(٥). اللهم إلَّا أن يؤوَّل كلامه ويحمل ما قاله على الحالة التي يجوز تعاطي هذه الأشياء كالكذب للحاجة، والغيبة للتظلم، لكن يرد عليه ما إذا وجب ذلك كالكذب لخلاص مظلوم، والغيبة لتنبيه الولي عن مساويء الخاطب، والمشتري عن عيوب المبيع، إلَّا أن يقال: أراد به: ما لا يحرم ولا يجب.

واعلم أنَّه لا خلاف عندنا في أنَّه لا يبطل الصوم بالكذب والغيبة ونحوهما، وأمَّا حديث: «خَمْسٌ يُفْطِرْنَ الصَّائِمَ: الْغِيْبَةُ وَالنَّمِيْمَةُ وَالْكَذِبُ وَالْقَبْلَةُ وَالْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ»^(٦)

(١) صحيح البخاري، رقم (١٩٠٣)، وسنن أبي داود، رقم (٢٣٦٢).

(٢) السنن الكبرى للنسائي (١٣٧/٣)، رقم (٢٥٥٤).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٨٩٤)، وصحيح مسلم، رقم (١٦٠) - (١١٥١)، وسنن أبي داود، رقم (٢٣٦٣)، وسنن الترمذی، رقم (٧٦٤)، وسنن النسائي، رقم (٢٢١٤).

(٤) العزيز ط العلمية (٢١٥/٣)، والنجم الوهاج (٣٢١/٣).

(٥) النجم الوهاج (٣٢٢/٣).

(٦) الموضوعات لابن الجوزي: (١٩٦/٢) قال: هَذَا مَوْضُوعٌ وَمَنْ سَعِدَ إِلَى أُنْسٍ كُلِّهِمْ مَطْعُونٌ فِيهِ. قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: وَسَعِيدٌ كَذَّابٌ فِي الْمَصَادِرِ: وَالنَّظَرُ بِشَهْوَةٍ، بَدَلُ: وَالْقَبْلَةُ، وَ: وَالْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ، بَدَلُ: "وَالْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ" نَصَبَ الرَّايَةَ لِأَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ مَعَ حَاشِيَتِهِ، بَغْيَةُ الْأَلْمَعِي فِي تَحْرِيجِ الزَّيْلَعِيِّ (٤٨٣/٢).

ضعيف^(١)، وإن صحَّ -قال الماوردي:- فالمراد بطلان الثواب لا الصوم، كالصلاة في الثوب المغصوب^(٢).

قال الغزالي في الإحياء، والنووي في الأذكار: والغيبة قد يكون بالقلب، فعلى هذا تعبير المصنف باللسان على الغالب، ونقل النووي في الأذكار عن بعض السلف: أنه يكره للصائم أن يقول: "وحق الخاتم الذي في في"، أو: "كيف أكذب وفي في خاتم"، واحتجَّ له بأنه إنما يختم على أفواه الكفار، فيكون من مياشيم الغال^(٣).

(ويكف النفس عن الشهوات بكف الجوارح) كالسمع من المسموعات، والشم من المسمومات، والبصر من المبصرات ولو كانت مباحة؛ لأنه سر الصوم ومقصوده الأعظم لتكسر نفسه عن الهوى ويقوى على التقوى، وإليه أشار بقوله ﷺ: (الصوم جنة) أي: يقي موارد الهوى ويصون مهاوى الطبيعة، ولهذا قال المتولي: يكره للصائم شم الرياح والطيب. وقد أحسن من قال:

اي تهى کرده شکم از غافلى دل تهى کن اين بود الصومى^(٤)

قال أبو زرعة الجرجاني: يكره للصائم دخول الحمام، يعني: من غير حاجة، وكأنه لإضعافه عن العبادة، أو لأن منافذ البدن تسترخي فقد يدخل الماء جوفه^(٥).

وأن يقدم غسل الجنابة على طلوع الفجر؛ ليؤدي العبادة على الطهارة.

وكذا الحكم في غسل الحيض والنفاس إذا انقطع الدم بالليل.

ويجوز تأخيرها؛ لما في الصحيحين: «أَنَّهُ ﷺ يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ جِمَاعِ أَهْلِهِ ثُمَّ يَصُومُ»^(٦)،

(١) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (١٧٤/٢).

(٢) الحاوي الكبير (٤٦٥/٣).

(٣) إحياء علوم الدين (١٥٠/٣)، والأذكار للنووي ت الأرئووط (ص: ٣٤٥)، رقم (١٠٥٢)، و (ص: ٣٦٥) رقم (١١٠٤)، ولم يظهر لنا قصد الشارح من هذه الجملة.

(٤) ترجمته: يا من فرغت بطنك بسبب الغفلة فرغ قلبك فهذا هو: "الصوم لي"

(٥) قاله المحاملي والجرجاني. النجم الوهاج (٣/٣٢٢)، ومغني المحتاج (١/٤٣٥).

(٦) صحيح البخاري، رقم (١٩٢٦)، وصحيح مسلم، رقم (٧٧) - (١١٠٩).

وما روى: «أنه ﷺ قال: من أصبح جنباً فلا صوم له»^(١) منسوخ، أو محمول على ما إذا أصبح مجامعاً واستدامه.

قال ابن المنذر: وأحسن ما سمعت فيه أنه منسوخ؛ لأن الجماع أول الإسلام كان محرماً على الصائم بعد النوم كالطعام والشراب، فلما أباحه الله تعالى إلى طلوع الفجر جاز للجنب إذا أصبح قبل الاغتسال أن يصوم^(٢).

(وأن يتحرز عن الحجامه)؛ خروجاً من خلاف من قال بإفساد الصوم بها، وقد مر. وإنما لم يذكر الفصد؛ لأنه لا يفسد الصوم بالإجماع، لكن الأولى الاحتراز منه أيضاً؛ خشية الضعف.

(والقبلة) لمن تتحرك به شهوته؛ لأنها ربما يؤدي إليها وقد قال: (وأن يكف نفسه عن الشهوات بكف الجوارح) ولا يخفى عليك أن هذه المسألة مكررة مع قوله: والأولى لغيره الاحتراز، وفائدة تكرارها ظاهر.

(وذوق الطعام)؛ إذ قد يبقى فيه أثر منه فيجري به فيفسد صومه.

ويكره مضغ الخبز إلّا أن يحتاج إليه طفل.

(والعلك) بفتح العين وسكون اللام، مصدر علك الشيء يعلك: إذا مضغه من غير ابتلاع، وبكسر العين: الشيء المعلوك، والمراد هنا: ما يخرج من شجرة الفستق الجلي كالصمغ، يعتاد علكه النساء والصبيان غالباً، ثم علل المصنف وجه الاحتراز عنه بقوله: (فإنه يجمع الريق، وفي ابتلاع الريق المجموع وجه أنه يفسد الصوم)؛ لأن الاحتراز عنه هين، فأشبهه ما لو ابتلع عيناً من الخارج.

والأصح خلافه؛ لأنه مما يجوز ابتلاعه ولم يخرج من معدنه، فأشبهه ما لو ابتلعه متفرقاً.

وجواز العلك مفروض فيها إذا كان مستعملاً لا ينفصل منه شيء، أما إذا كان جديداً

(١) مسند أحمد، رقم (٧٣٨٨)، (٨١٤٥)، وسنن ابن ماجه، رقم (١٧٠٢). قال ابن الملقن: أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ؓ، (وهو مذهبه) ثم رجع عن ذلك لما أخبر عن عائشة وأم سلمة "بأنه ﷺ (كان) يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم". البدر المنير (٧٠٩/٥)
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٣٦٣/٤)، رقم (٧٩٩٨).

متفتتاً فوصل منه شيء إلى الجوف بطل صومه، كما لو وضعت سكرة في فيه وابتلع الريق بعد ما ذابت فيه، وإن لم تتفتت فابتلع ريقه ووجد فيه طعمه أو ريحه لم يفطر على الصحيح، وقال ابن قطان: نعم^(١)، وهو شاذ.

وعلى تعليل المصنف يقتضي أن لا يسن الاحتراز عن العلك إذا لم يبتلع الريق المجموع به، بأن كان يبصقه كلما اجتمع، وليس كذلك، بل يسن التحرز عن العلك وإن حافظ على ذلك؛ لأنه يطيب النكهة ويزيل الخلوف ويجلب العطش، وبهذا فسروا قول الشافعي في المختصر حيث قال: «وَأَكْرَهُ الْعِلْكَ لِأَنَّهُ يَحْلِبُ الْقَمَّ»^(٢).

وأن يقول: عند الفطر: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ»، هكذا رواه أبو داود عن معاذ بن زهرة^(٣) عن النبي ﷺ مرسلًا، ولفظه: «كان إذا أفطر قال: اللهم.. إلى آخره»^(٤). واتصله الدارقطني بإسناد آخر، وزاد في آخره: «وتقبل مني إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»^(٥) لكن في إسناده ضعف؛ لأن من رجاله عبد الملك بن هارون، وهو دجال كذاب متفق على جرحه^(٦).

واعلم أن ما يفهم من قول الراوي: «كان إذا أفطر» ومن قوله ﷺ: «وعلى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ» أن يقوله بعد الفطر، فكان الأولى للمصنف أن ينبّه على ذلك.

ويستحب أن يسأل الله تعالى شيئاً عند فطره؛ لما روى ابن ماجه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةٌ مُجَابَةٌ»^(٧). وكان ابن عمر يقول عند فطره: «اللَّهُمَّ ذَهَبَ الظَّمَأُ

(١) المجموع شرح المذهب (٦/ ٣٥٤).

(٢) في الأم للشافعي (٢/ ١١٠) «وَأَكْرَهُ الْعِلْكَ؛ لِأَنَّهُ يَحْلِبُ الرَّيْقَ»، وفي مختصر المزني (٨/ ١٥٤) «وَأَكْرَهُ الْعِلْكَ لِأَنَّهُ يَحْلِبُ الْقَمَّ»، وينظر: المجموع (٦/ ٣٥٣).

(٣) هو معاذ بن زهرة، ويقال: معاذ أبو زهرة الضبي، تابعي أرسل عن النبي ﷺ في القول عند الإفطار. ينظر: تهذيب الكمال (٢٨/ ١٢٢)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١٩٠)، والثقات لابن حبان (٧/ ٤٨٢)، رقم (١١٠٥٦).

(٤) سنن أبي داود، رقم (٢٣٥٨) وتماه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - كان إذا أفطر، قال: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ».

(٥) سنن الدارقطني (٣/ ١٥٦) رقم: (٢٢٨٠) ولفظه: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْنَا وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا فَتَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ».

(٦) البدر المنير (٥/ ٧١٠ - ٧١١). الحديث الثاني بعد الأربعين.

(٧) سنن ابن ماجه، رقم (١٧٥٣) بلفظ: «إِنَّ لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ لَدَعْوَةً مَا تُرَدُّ».

وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ وَثَبَّتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، اللَّهُمَّ: يَا وَاسِعَ الْمَغْفِرَةِ اغْفِرْ لِي»^(١).

(وَأَنْ يَكْثُرَ الصَّدَقَةُ وَتَلَاوَةُ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ): أَمَّا الصَّدَقَةُ؛ فَلَمَّا رَوَى: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ»^(٢)، وَرَوَى: أَنَّهُ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ صَدَقَةٌ فِي رَمَضَانَ»^(٣)، وَالْمَعْنَى فِيهِ تَفْرِيعُ الصَّائِمِينَ وَالْقَائِمِينَ لِلْعِبَادَةِ بِدَفْعِ حَاجَتِهِمْ، وَلِأَنَّ الْفُقَرَاءَ قَدْ يَضْعَفُونَ فِيهِ وَيَعْجِزُونَ عَنِ الْكَسْبِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ، وَلِأَنَّ الْحَسَنَاتِ تُضَاعَفُ فِيهِ.

وَأَمَّا تَلَاوَةُ الْقُرْآنِ؛ فَلِأَنَّهُ الشَّهْرُ الَّذِي نَزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، «وَكَانَ جَبْرِئِيلُ ﷺ يَلْقَى النَّبِيَّ فِي رَمَضَانَ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَيَعْرِضُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ حَتَّى تَسْلَخَ رَمَضَانَ، وَقَدْ يَتَدَارَسَانِ»^(٤)، وَلِهَذَا تُسْتَحَبُّ كَثْرَةُ الْمَدَارِسَةِ فِيهِ أَيْضًا. وَالْمَدَارِسَةُ: أَنْ يَقْرَأَ عَلَى غَيْرِهِ وَيَقْرَأَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ.

(وَأَنْ يَعْتَكِفَ)؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى مَقْصُودِ الصَّوْمِ، وَهُوَ صِيَانَةُ النَّفْسِ عَنِ الشَّهَوَاتِ (وخاصة في العشر الأواخر منه)؛ رَجَاءُ مَصَادَفَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ لِأَنَّهَا مَنْحَصَرَةٌ فِيهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَ«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ»^(٥).

وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: «وَالِاعْتِكَافَ» عَطْفًا عَلَى الصَّدَقَةِ وَتَلَاوَةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْاعْتِكَافَ مُسْتَحَبٌّ مَطْلَقًا لَكِنَّهُ يَتَأَكَّدُ فِي رَمَضَانَ كَالصَّدَقَةِ وَالتَّلَاوَةِ.

وَإِنَّمَا قَالَ: «الْعَشْرُ الْأَوَاخِرُ»؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّأْخِيرَ الْوُجُودِي فَيَكُونُ جَمْعُ آخِرَةٍ، وَفَاعِلَةٌ يَجْمَعُ عَلَى فَوَاعِلٍ قِيَاسًا^(٦).

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (٥/٤٠٧)، رَقْمُ (٣٦٢٠)، وَفِي فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ (ص: ٣٠٢)، رَقْمُ (١٤٣) بَلْفِظَ: «عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ إِفْطَارِهِ: يَا وَاسِعَ الْمَغْفِرَةِ اغْفِرْ لِي».

(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، رَقْمُ (٦)، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ، رَقْمُ (٥٠) - (٢٣٠٨).

(٣) سَنَّ التِّرْمِذِيُّ، رَقْمُ (٦٦٣) بَلْفِظَ: «قِيلَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: صَدَقَةٌ فِي رَمَضَانَ»، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَصَدَقَهُ بْنُ مُوسَى لَيْسَ عَنْدهُمْ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ».

(٤) نَقَلَ بِالْمَعْنَى، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، رَقْمُ (٦)، بَلْفِظَ: «وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِئِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ»، وَصَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، رَقْمُ (٣٢٢٠)، وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى لِلنَّسَائِيِّ، رَقْمُ (٢٤١٦)، وَصَحِيحُ ابْنِ حِبَانَ - مُحَقَّقًا (١٤/٢٨٥)، رَقْمُ (٦٣٧٠).

(٥) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، رَقْمُ (٨) - (١١٧٥)، وَسَنَّ التِّرْمِذِيُّ (٣/١٥٢)، رَقْمُ (٧٩٦).

(٦) وَإِذَا لَحِقَتْ الْهَاءُ فَاعِلًا لِلتَّائِيثِ كَسَرٍ عَلَى فَوَاعِلٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ضَارِبَةٌ. الْكِتَابُ لِسَيِّبِهِ (٣/٦٣٢).

ووراء ما ذكره المصنّف سنن أخرى:

منها: ترك السواك لما ذكرنا في سنن الوضوء، وأيضاً روي عن خباب بن الارت: «إِذَا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعِشِيِّ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَائِمٍ تَبَيَّسَ شَفَتَاهُ بِالْعِشِيِّ إِلَّا كَانَتْ نُورًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

ومنها: أن يفطر الصائمين معه؛ لخبر صحيح في ذلك^(٢)، فإن عجز عن عشاءهم أعطاهم ما يفطرون به من شربة أو تمر أو غيرهما، وقد أحسن من قال:

مُسْلِمٌ كَسَى رَا بُوْد رُوْزِه دَاشْت كِه اَوْ گِرْسَنِه رَا دِهْدَنَان وَ چَاشْت
و گِرْنِه چِه حَاجَت كِه زَحْمَت بَرِي ز خُود بَاز گِیری وَ هَم خُود خُورِي^(٣)

ومنها: ترك الوصال، فهو مكروه لغير النبي ﷺ؛ عن ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْوِصَالِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تُوَاصِلُ، فَقَالَ: «إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ أَيْتُ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي»^(٤).

قال المسعودي: أَصَحُّ مَا قِيلَ فِي مَعْنَاهُ: يعطيني قوة الطاعم والشارب^(٥).

والوصال أن يتواصل بين يومين فصاعداً في الصوم بلا تخلل الفطر بالليل.

وكراهة الوصال تحريمية أو تنزيهية؟ فيه وجهان نقلهما المصنّف عن البغوي وغيره:

أحدهما: أنها تنزيهية؛ لأن النهي إنما ورد مخافة الضعف وهو غير متحقق بل لو علم من نفسه أنه لا يضعف لا يكره أصلاً كصوم الدهر.

(١) سنن الدارقطني (٣/ ١٩٢)، رقم (٢٣٧٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٥٥)، رقم (٨٣٣٦)، وضعفاه بسبب كيسان.

(٢) ولفظه: «مَنْ فَطَرَ صَائِبًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْئًا»، رواه الترمذي وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». سنن الترمذي، رقم (٨٠٧)، وصححه الألباني.

(٣) أي: حقاً إن ثواب الصوم يليق بمن يعطي الجائع طعاماً الرقيق (الفطور).

وإلا فآية حاجة في أن تتعب وتمنع الطعام عن نفسك ثم تأكله أنت؟

(٤) صحيح مسلم، رقم (٥٥) - (١١٠٢).

(٥) العزيز ط العلمية (٣/ ٢١٤)، وبحر المذهب (٣/ ٣٠٣).

والثاني: أنها تحريمية؛ لظاهر النهي ومبالغة النبي "في منع واصل"^(١)، وهو ما يقتضيه إطلاق الجمهور:

ففي التهذيب: أن الواصل يعصي، وفي الذخائر: أن الوصال من الصغائر، وفي العزيز: أن الشافعي بعد ما روى خبر الوصال قال: «وَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ رَسُولِهِ وَسَائِرِ خَلْقِهِ فِي أُمُورٍ أَبَاحَهَا لَهُ وَحَظَرَهَا عَلَيْهِمْ فَأَشْعَرَ ذَلِكَ بكونه محظوراً في حقنا، وإنما هو من خصائصه»^(٢).

ومنها: أن يوسع على عياله، ويحسن إلى أقربائه وجيرانه، ويلاقي إخوانه بوجه طلق ولسان لين لا رفت فيه، ولا يلدأ^(٣) في الخصومة إن وقعت وإن كانت بحق.

فائدة: قال أصحابنا: ويكره للصائم وغيره سكوت يوم إلى الليل من غير حاجة، قال الشيخ تقي الدين: وينبغي أن تكون الكراهة للتحريم؛ لما في البخاري: «أن أبا بكر الصديق دَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ أَحْمَسَ «فَرَأَاهَا لَا تَتَكَلَّمُ»، فَقَالَ: مَا هَذَا لَا تَتَكَلَّمُ؟ قَالُوا: حَبَّتْ مُصِمَّةٌ، فَقَالَ لَهَا: تَكَلِّمِي، فَإِنَّ هَذَا لَا يَحِلُّ، هَذَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ»^(٤).

فصل: في ما يشترط لصحة الصوم

(يشترط لوجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) فلا يجب على المجنون والصبي والمغمى عليه وفاقاً؛ لأنهم غير مخاطبين بالأحكام، نعم يجب على السكران المتعدى ولا يصح منه. وإن لم يذكر الإسلام؛ لأنه شرط الصحة لا شرط الوجوب؛ فإن المرتد يجب عليه قطعاً، وكذا على الكافر الأصلي على الصحيح؛ لأنه مخاطب بالفروع عندنا، وسقوط القضاء عنه إنما هو للتجلب إلى الإسلام كما سيأتي.

(١) كذا في النسخ، والظاهر: "في منع الوصال".

(٢) مختصر المزني (١٥٥/٨).

(٣) كَذَلِكَ لَدَذَا مِنْ بَابِ تَعِبَ اشْتَدَّتْ حُصُونُهُ. المصباح المنير (٥٥١/٢) مادة: (ل د د).

(٤) سنن الدارمي، رقم (٢١٨)، وصحيح البخاري، رقم (٣٨٣٤).

(والقدرة على الصوم)؛ لأن مناط التكليف الاستطاعة، فينتفي بانتفائه.

(ويؤمر الصبي لسبع سنين إذا أطاقه) وميّز، ويضرب على تركه لعشر؛ إلحاقاً للصوم بالصلاة؛ إذ النص إنما ورد في الصلاة، والمعنى فيه التعود بالعبادة، وهذا الأمر واجب على الولي، نقله الأئمة عن الشافعي في الصلاة وقاسوا عليها الصوم^(١).

والصبيّة في معنى الصبي، قال في العجالة: "وفي إلحاق الصوم بالصلاة نظر ظاهر"، أراد في الضرب على تركه؛ لأن الصوم أشقّ وغلظة الصبي أشدّ، فالأولى أن يؤمر به ليعتاده ولا يعاقب على تركه، وقد أحسن في ذلك، وسبقه عليه المحب الطبري، وهو متعين، ولهذا اقتصر المصنّف على ذكر الأمر.

(والعاجز عن الصوم لمرض أو كبر لا يلزمه الصوم)؛ بالإجماع، ومعنى: "لا يلزمه" أي: لا يتحمّث عليه.

وأما أنّه هل يخاطب به ثم ينتقل الوجوب إلى الفدية، أو يخاطب بالفدية ابتداءً، أو لا يخاطب بشيء منهما؟ فيه خلاف سنذكره إن شاء الله تعالى. وفائدة الخلاف: أنّه لو نذر العاجز صوما فهل ينعقد نذره؟ إن قلنا: إنّهُ مخاطب بالصوم أولاً ثم ينتقل الوجوب إلى الفدية فينعقد، وإن قلنا: يخاطب بالفدية ابتداءً، أو لا يخاطب بشيء منهما فلا.

وإن قدر الشيخ على الصوم بعد ما أفطر لعجز الكبر فهل يلزمه قضاء الصوم؟ إن قلنا: يخاطب بالفدية أولاً أو لا يخاطب بشيء فلا يلزمه القضاء، وإلا فيلزم. (ويباح ترك الصوم) مع خطاب الوجوب (للمريض الذي يصعب عليه الصوم) أي: لا يعجز عنه لكنه يصيب به وصَب شديد.

ولا فرق بين أن يكون قد تعدّى بالمرض بشرب دواء ممرّض أم لا؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَنْبَاءِ آخِرٍ﴾ (البقرة: ١٨٥).

(أو يناله به ضرر شديد)؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨) قال الأئمة: ولا يشترط أن ينتهي الضرر إلى حالة لا يمكن معها الصوم، بل المعتبر

في الضرر أن يشق احتماله على ما عددناه في التيمم، وضبطه الغزالي تبعاً للإمام بكل مرض يمنع من التصرف مع الصوم^(١).

وقوله: "يباح" مشعر بجواز الأمرين: الصوم والفطر، وهو كذلك مفروض في ما إذا لم يخش الهلاك، فإن خشي وجب الفطر وحرّم الصوم.

ثم المرض إن كان مطبقاً فله ترك النية بالليل؛ بناء على ظن الدوام، وإن كان يحتم وينقطع نظر: إن كان محموراً قبل الشروع فله ترك النية، وإلا فعليه أن ينوي بالليل ثم إن عاد الحمى واحتاج إلى الإفطار أفطر.

فرع: حكم غلبة الجوع والعطش حكم المرض، حتى لو عجز عن التصرف مع وجودهما فله الفطر وإن كان صحيحاً مقيماً، لكن يخفي به لئلا يتهّم.

(وللمسافر إذا كان السفر طويلاً ومباحاً) بالإجماع والنص: قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ الآية.

وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ، وَشَطَرَ الصَّلَاةِ»^(٢).

ولا يشترط في جواز الإفطار في السفر الوصبُ ولحوق الضرر.

وإطلاق الكتاب يقتضي جواز الإفطار لمن يدوم السفر^(٣)، وفيه تأمل؛ لأن تجويز ترك الصوم له دائماً يزيل حقيقة الوجوب عليه، بخلاف القصر، فإذا إنما يظهر الجواز لمن يرجو إقامة يقضي فيها.

(ولو أصبح صائماً فمرض) في أثناء النهار (أفطر)؛ لوجود المعنى المحوج إلى الإفطار بغير اختياره. ولا يرد ما لو شرب شيئاً قبل العجز قصداً منه إلى المرض فأصبح مريضاً؛ لأن المرض فعل الله لا يتعلق باختيار القاصد وإن كان سببه منه، نبّه عليه والد الروياني^(٤).

ولا يجوز لمن طرأه المرض في النهار أن يفطر حتى ينوي الخروج من الصوم؛ لأنها

(١) نهاية المطلب (١/١٩٧)، رقم (٢٤٨).

(٢) سنن الترمذي، رقم (٧١٥).

(٣) كذا في النسخ، والظاهر: "يدوم سفره".

(٤) النجم الوهاج (٣/٣٢٨).

عبادة أبيح الخروج منها قبل كمالها، فوجبت بنية الخروج، كالمحصر يريد التحلل، وفائدة اقتران النية بالفطر أن يتميز الفطر المباح عن غيره، نقله الشيخ سراج الدين في العجالة عن المحب الطبري وأقرّه، وهو متعين، وقد سبق اليهما به الشيخ أبو يحيى اليميني في البيان^(١).

(ولو سافر) بعد ما أصبح مقيماً (لم يكن له أن يفطر)؛ لأن الصوم عبادة يختلف فيه بالسفر والحضر، فإذا أنشأها في الحضر ثم سافر غلب حكم الحضر، الصلاة إذا شرع فيها ثم فارقت سفيته العمران.

وعن المزني: جواز الإفطار؛ محتجاً «بأنه ﷺ خرج عام الفتح صائماً في رَمَضَانَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ ثُمَّ أَفْطَرَ»^(٢)، وبني هذا الاحتجاج على ظنه أن ذلك كان في يوم واحد، وغلظه الأصحاب وقالوا: هو وهم؛ لأن بين المدينة وكراع الغميم مسيرة ثمانية أيام. والمراد في الحديث أنه صائم أياماً ثم أفطر^(٣).

ولو أفطر بالجماع لزمته الكفارة عندنا، ولا أثر لشبهة المزني.

ولو نوى المقيم بالليل ثم سافر قبل طلوع الفجر، فلو فارق العمران قبل الطلوع فله أن يفطر وفاقاً.

ولو فارقه بعد الطلوع فلا؛ لأن ابتداء صومه وقع في الحضر، ولو لم يعلم أفارق الفجر أم بعده، فليس له أن يفطر؛ لأن الرخصة خلاف الدليل، فلا يتركب إلا عند تيقن سببها، ولو كانت عزيمة لكفاه استصحاب الأصل.

(ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أقام ذلك) المسافر (وشفى هذا) المريض (لم يكن لهما الإفطار على الأظهر من الوجهين)؛ لانتفاء علة الإباحة، فأشبه ما لو افتتح الصلاة ثم نوى الإقامة في أثنائها، أو سارت به السفينة فدخل البلد.

(١) البيان (٣٩٥/٤).

(٢) مختصر المزني (١٥٣/٨)، وكراع الغميم: موضع بالحجاز بين مكة والمدينة، وهو وادٍ أمام عُسفان بثمانية أميال. (معجم البلدان).

(٣) نهاية المطلب (٥٣/٤).

والثاني: له أن يفطر؛ لأن الفطر مباح له في أول النهار مع العلم بحال اليوم، فكذا في آخره، كما لو استدأ العذر، قال الماوردي أن هذا هو المنصوص في رواية حرملة^(١). ومنهم من قطع في صورة المريض بعدم الجواز، وإنما أجرى الخلاف في صورة المسافر.

(ولو نوي الصوم) بالليل (ثم بدا لهما في النهار أن يفطرا جاز)؛ أمّا المريض فبالاتفاق، وأمّا المسافر فعند الأكثرين؛ لقيام المبيح، وقد روى: «أنه ﷺ أفطر بعد العصر بكراع الغميم بقدر ماء؛ لما قيل له: إن الناس يشق عليهم الصيام ينتظرون ما فعلت»^(٢).

وأبدى الشيخ أبو إسحاق والإمام في المسألة احتمالاً ووجهاً بأنه شرع في فرض المقيمين فليزّمه، كما لو شرع في الصلاة مُتِمّاً ثم أراد القصر، وفرق الأكثرون بأنه بالقصر تارك للإتمام الذي التزمه لا إلى بدل، [والصوم له بدل] وهو القضاء، فجاز مع دوام العذر^(٣). وإن شئت قلت: تدارك ما شرع فيه واجب بالقضاء، بخلاف القصر.

وإذا قلنا بظاهر المذهب فهل يكره الإفطار؟ حكى القاضي حسين فيه وجهين، واختار النووي عدم الكراهية^(٤).

وتوسط بعض المتأخرين بأنه إن كان ذلك حاجة فلا يكره؛ للحديث المار؛ فإن الفطر منه ﷺ إنما كان لبيان جواز الفطر للناس، وإن كان بغير حاجة فينبغي أن يكره؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْلُوا آبَعْمَلِكُمْ﴾ (محمد: ٣٣)، وقد أحسن الصائر إلى هذا التفصيل وأصاب، شكر الله سعيه^(٥).

(١) الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٨).

(٢) مسند الشافعي (ص: ٨٥): عن جابر: «أن النبي ﷺ صام في سفره إلى مكة عام الفتح في شهر رمضان وأمر الناس أن يفطروا، فقيل له: إن الناس صاموا حين صمت فدعا بإناء فيه ماء فوضعه على يديه وأمر من بين يديه أن يجسوا، فلما حبسوا ولحقه من وراءه رفع الإناء إلى فيه فشرب، وفي حديثهما أو حديث أحدهما: وذلك بعد العصر».

(٣) العزيز ط العلمية (٣/ ٢١٨)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٣٠).

(٤) قال الإمام نهاية المطلب (٤/ ٥٢): «كان من الممكن أن يقال: إذا خاض فيه، التزمه، كما لو نوى الإتمام؛ فإنه لا يقصر». وينظر: العزيز ط العلمية (٣/ ٢١٨)، والمجموع (٦/ ٢٦١).

(٥) يقصد ببعض المتأخرين السبكي شيخ الدميري. ينظر: النجم الوهاج (٣/ ٣٣٠).



قضاء رمضان

(فصل: المسافر والمريض إذا أفطرا قضيًا)؛ لأنهما مخاطبان بالوجوب حالة الإفطار، وإنما أمهلا تيسيراً لهما، قال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٥) (وكذا الحائض) تقضي ما فاتته أيام الحيض، هي غير مخاطبة أولاً، وإنما القضاء بأمر جديد على ما مرَّ في الحيض (ومن أفطر بغير عذر)؛ لأنه إذا أوجبنا على المعذور فعلى غيره أولى، وهذا لا خلاف فيه، نعم لو كان إفطاره بحيث يوجب الكفارة ففي القضاء خلافٌ يأتي.

ويكفيه قضاء يوم بيوم، وقيل: يقضى عن كل يوم ثلاثين، وقيل: اثني عشر يوماً.

والإفطار في رمضان من الكبائر، على ما سيأتي في الشهادات.

(ومن ترك النية الواجبة)؛ لأنه لم يصم؛ إذ لا عمل إلا بها.

ولا فرق بين أن يتركها عامداً أو ناسياً؛ لأنها من المأمورات، فلا يؤثر فيه النسيان، بخلاف نحو الأكل.

(و يجب قضاء ما فات بالإغماء) سواء استغرق جميع الشهر أو لم يستغرق؛ لأنه نوع مرض يغشى القلب ويغمر العقل، بخلاف الجنون؛ فإنه يزيل العقل، ولهذا يجوز الإغماء على الأنبياء، دون الجنون.

وإنما أسقط الإغماء قضاء الصلاة؛ لأنها تتكرر، والإغماء قد يمتدُّ فيشق عليه.

واعلم أن المغمى عليه غير مخاطب بالوجوب في حال الإغماء، والقضاء إنما يجب بأمر جديد كالحائض، بخلاف السكران المتعدي؛ فإنه مخاطب به وإن لم يصح منه، فيكون القضاء في حقه مسبوقاً بالفوات.

وفائدة ما قلنا مع تسويتها في وجوب القضاء: أنه لو مات ذلك قبل التمكن من القضاء لم يأثم ولا فدية في تركته، بخلاف هذا والردة؛ لأنه التزم الوجوب بالإسلام وقدر على الأداء وفوت ذلك على نفسه، فأشبهه المحدث إذا لم يتوضأ حتى خرج وقت الصلاة.

(دون الكفر الأصلي)؛ بالإجماع، والمعنى حصول التنفير عن الإسلام لو أو جنباه (ودون ما فات في زمن الصبا والجنون)؛ لعدم توجه الخطاب على الصبي والمجنون، ولا تقتضي الحكمة إيجاب القضاء عليهما بأمر جديد؛ إذ لا أهلية لهما للخطاب في الجملة، بخلاف الحائض والمغصى عليه.

ولا فرق في إسقاط الجنون القضاء بين أن يستغرق النهار أو الشهر أو لا يستغرق فيهما على ظاهر المذهب.

وفيما علق عن الجويني حكاية قول: أن الجنون لا يسقط القضاء كالإغماء.

وحكى المحامي عن منشور المزني أنه إذا أفاق المجنون في أثناء الشهر فعليه قضاء ما مضى من الشهر^(١).

وما ذكرنا مفروض فيما إذا لم يتصل جنونه بسبب يقتضي القضاء، أمّا إذا ارتد ثم جنّ، أو سكر ثم جنّ فقد روى المصنف عن الحناطي وجهين في لزوم القضاء، قال: والظاهر الفرق بين اتصاله بالردة واتصاله بالسكر كما في الصلاة، وكان غرضه أنه يجب في الردة قضاء الجميع وفي السكر أيام السكر فقط؛ لأن الردة مستمر بخلاف السكر، وقد أصاب في ذلك، وصححه النووي في شرح المهذب^(٢).

(والصبي إذا بلغ في أثناء النهار صائماً لزمه إتمامه)؛ لأنه صار من أهل الوجوب، فأشبهه ما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر إتمامه (ولا قضاء عليه)؛ لأنه أتى بوظيفة الوقت.

وقيل: يستحب الإتمام ويلزمه القضاء؛ لأنه لم ينو الفرض.

فلو جامع بعد البلوغ في ذلك اليوم: إن قلنا بوجوب الإتمام وعدم القضاء فتجب الكفارة، وإلا فلا.

(ولو بلغ مفطراً فالأصح من الوجهين أنه لا قضاء عليه أيضاً)؛ لأن ما بقى من الوقت يتسع تكميل الصوم؛ إذ الليل لا يقبله، فأشبهه من أدرك من أول وقت الصلاة

(١) العزیز ط العلمية (٣/ ٢٢١).

(٢) العزیز ط العلمية (١/ ٣٩٤)، والمجموع (٦/ ٢٥٤).

قدر ركعة ثم طرأ له مانع.

والثاني: يجب؛ لأنه أدرك شيئاً من وقت الفرض، ولا يمكن فعله إلا بيوم فكملناه، كما يصوم جزاء الصيد عن بعض مد يوماً. ولا يخفى ضعفه.
(وكذا إذا أفاق المجنون أو أسلم الكافر) ففي القضاء عليها الوجهان على أصح الطريقين.
والطريق الثاني: أنه لا يلزم على المجنون بلا خلاف، ويلزم الكافر بلا خلاف؛ لأن الكافر متعدي بكفره، بخلاف المجنون، قال ابن الصلاح: وهذا متجه، وأقر عليه الزركشي^(١).

[وحوب إمساك بقية اليوم]

(والأصح) من الوجوه (أنه لا يجب على هؤلاء) الثلاثة (إمساك بقية ذلك اليوم)؛ لأنهم لم يدركوا وقتاً يسع للصوم، ولا أمروا به، والإمساك تبع للصوم.
والثاني: نعم؛ لأنهم أدركوا وقت الإمساك وإن لم يدركوا وقت الصوم.
والثالث: أنه يجب على الكافر دون الصبي والمجنون؛ لأنهما لا يملكان إزالة ما بهما فيعذران، بخلاف الكافر؛ فإنه يملك ترك الكفر والإتيان بالصوم فلا يعذر.
والرابع: أنه يجب على الكافر والصبي دون المجنون: أمّا الكافر؛ فلما ذكرنا، وأمّا الصبي؛ فلا أنه متمكن في الإتيان بالصوم مأمور به أمر تأديب، بخلاف المجنون.
وإذا تأملت في هذه الوجوه عرفت أن الكافر أولاًهم بالوجوب، والمجنون أولاًهم بالمنع، والصبي بينهما، فلك أن ترتب وتقول: في وجوب الإمساك على الكافر وجهان: إن أوجبنا ففي الصبي وجهان، فإن أوجبنا ففي المجنون وجهان، ولك أن تعكس وتقول: في الوجوب على المجنون وجهان، إن لم نوجب ففي الصبي وجهان، إن لم نوجب ففي الكافر وجهان.

(ويجب) الإمساك (على المتعدي بالإفطار) بأي وجه كان؛ لأن الأكل في نهار رمضان حرام على غير المعذور، فإن فاته الصوم بتقصير أو غير تقصير لم يرتفع التحريم، مع

(١) شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٢٧)، وبحر المذهب للرويانى (٣/ ٢٩٣)،

أنَّ هذا متعدّدٌ، فيشرع الإمساك؛ عقوبةً له ومضادةً لقصدّه (وعلى من نسي النية من الليل)؛ لأن نسيانه مشعر بترك الاهتمام بشأن العبادة، فكأنّه ضربٌ من التقصير، مع أن فوات الصوم لا يتضمن ارتفاع تحريم الأكل ولو بغير تقصير.

(ولا يجب) الإمساك (على المسافر والمريض إذا زال عذرهما بعد الإفطار)؛ لأن الترخيص قد وقع في حالة العذر، فزواله بعد ذلك لا يؤثر، كما لو قصر ثم أقام والوقت باق، نعم يستحب؛ لحرمة الوقت.

[إخفاء الفطر]

وإذا أكلأ فليخفياه مخافة تعرضهما للتهمة وعقوبة السلطان، ولهما الجماع أيضاً إذا لم تكن المرأة صائمة: بأن كانت صغيرة، أو طهرت من الحيض في ذلك اليوم، أو كانت ذمية، أو هي أيضاً قادمة السفر.

(وإذا زال العذر قبل أن يأكلأ ولم ينوياً من الليل فكذلك على الأصحّ) من الطريقين؛ لأن تارك النية مفطر حقيقة، فكان كما لو أكل.

والثاني: فيه وجهان: أحدهما هذا، والثاني أنّه يلزمه كما لو لم يصلّ المسافر حتى أقام، فإنّه يلزمه الإتمام، والفرق واضح.

والأولى أن يقول: "قبل الفطر" بدل قوله: "أن يأكلأ"؛ ليكون أعمّ وأخصر.

وإذا طهرت الحائض والنفساء في أثناء النهار استحب لهما الإمساك ولا يجب على الصحيح، ونقل الإمام الاتفاق عليه^(١).

(وأصحّ القولين أنّه يجب الإمساك على من أصبح يوم الشك مفطراً ثم تبين أنّه من رمضان)؛ لأن صومه كان واجباً عليه إلّا أنّه جهله، فإذا بان لزمه الإمساك؛ إذ الأمر به نوع عقوبة فينزل المخطئ منزلة العامد؛ لانتسابه إلى ترك التحفظ، كما يحرم القاتل خطأً عن ميراث المقتول.

والثاني: لا يلزمه؛ لأنّه أفطر فلم يلزمه إمساك بقية النهار، كالمسافر إذا قدم بعد

الإفطار.

وأجيب: بأن المسافر يباح له الإفطار مع العلم بكون اليوم من رمضان حقيقة، وفي يوم الشك إنما يباح الأكل؛ لأنه لم يتحقق كونه من رمضان، فإذا تحقق عاد التحريم وإن فات الصوم.

وإذا تبين أنه من رمضان قبل الفطر ولم يكن قد نوى متعمداً على قول من يثق به كما مر فالذي يقتضيه كلام الجمهور أنه يجب قطعاً، لكن في العزيز عن المتولي من غير رد أن محل القولين فيما إذا بان أنه منه قبل الفطر، وأما بعد الفطر فإن قلنا هناك: "لا يجب" فهنا أولى، وإلا فوجهان: أصحهما: الوجوب^(١).

وإمساك بقية النهار من خواص رمضان، فلا إمساك على من تعدى بالإفطار في نذر أو قضاء؛ لأن تحريم الإفطار في رمضان بطريق الأصالة فلا يرتفع بارتفاع الصوم، بخلاف النذر والقضاء، مع أن الوقت في رمضان يقتضي ما لا يقتضي غيره، هكذا أطلق الكلام فيه في الشرحين، ونقل البغوي الاتفاق عليه، لكن قال الإسني تبعاً للسبكي: إن البويطي روى نصاً في وجوب الإمساك في النذر والقضاء؛ ذهاباً إلى أن الإمساك حق الصوم لا حق الوقت^(٢).

ثم اعلم: الممسك متشبه وليس في عبادة، بخلاف المحرم إذا أفسد إحرامه، ويظهر أثره في أن المحرم بعد فساد إحرامه لو ارتكب محظوراً ألزمته الفدية، والممسك لو ارتكب محظوراً لا يلزمه شيء سوى الإثم، ومع هذا يثاب على الإمساك؛ لأن بالإمسك [صار] تاركاً للإثم^(٣)، وتارك الإثم مثاب. هذا أطبق عليه الجمهور^(٤).

وقيل: إنه كذلك، لكنه لا يثاب عليه.

وقيل: يثاب غير المتعدي بالفطر.

(١) العزيز ط العلمية (٢٢٣/٣).

(٢) العزيز ط العلمية (٢٢٢/٣).

(٣) كذا في النسخ، (٣١٧١) ل (١٠٨٧)، و (٧٧١٢) ل (١٠١٩٤)، و (ذ) ل (٤٧٠٨)، و (٢٧٢٥) ل

(١٥٢)، والظاهر: لأنه بالإمساك تارك للإثم، أو: صار تاركاً للإثم.

(٤) نهاية المطلب (٥٤/٤)، والعزيز ط العلمية (٢٢٢/٣)، والمجموع (٣٢٩/٦).

وقيل: إنه في العبادة كالمحرم بعد فساد الإحرام. وهو ضعيف.

ولك أن تبحث وتقول: فيمن لم يجد ماء ولا تراباً وصلى: إنه في الصلاة، فلم لا يكون تارك النية في الصوم؟

ولنا أن نقول: إن تارك النية تارك لركن من أركان الصلاة، بخلاف فاقد الطهورين؛ فإنه تارك لشرط فقط، وأيضاً تارك النية يُعدُّ مقصّراً، بخلاف فاقد الطهورين.

من تجب عليه الفدية أو الكفارة؟

(فصل: من فاته صوم يوم أو أيام من رمضان ومات قبل التمكن من القضاء كما إذا دام مرضه) أو سفره المباح إلى موته (لا تدارك له) بفدية أو صيام عنه (ولا إثم عليه) أيضاً وإن استمر عذره سنين ومضت عليه رمضانات.

احتج له الأصحاب بأنه فرض لم يتمكن من فعله فيسقط حكمه كالحج.

وهذا الاحتجاج ضعيف؛ إذ الحج لا يجب إذا مات قبل الإمكان، والقول بأن دوام العذر إلى الموت يبين عدم الوجوب بعيداً منقوض بما هو إلى اختيار المكلف كالسفر، بل الأولى في الاحتجاج أن يقال: هذا كما لو تلف المال بعد الحول وقبل التمكن من الأداء، فإنه لا يضمن ولا يَأْثَم.

وما ذكره مفروض فيما إذا كان الفوات بعذر، أمّا المتعدي بالفطر فإنه يَأْثَم ويجب التدارك له بالفدية أو بالقضاء عنه إن جوزناه، صرح به المصنف في باب النذر في نذر صوم الدهر من العزيز^(١).

(وإن مات بعد التمكن فلا يصوم وليه عنه على الأصح من القولين)؛ لأن الصوم عبادة لا دخل النيابة فيه في الحياة، فكذلك بعد الموت كالصلاة (ولكن يخرج من تركته لكل يوم مد من الطعام)؛ لما روى مرفوعاً وموقوفاً على ابن عمر: «أن من

(١) العزيز ط العلمية (١٢/ ٣٨٠)، والمجموع (٦/ ٣٦٧)، والعزيز ط العلمية (٣/ ٢٤٨).

مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ فَلْيُطْعَمَ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينَ»^(١)، ورواه البيهقي عن فتوى عائشة وابن عباس ونقل الماوردي إجماع الصحابة عليه^(٢).

والقديم: أنه لا يتعين الإطعام، بل يجوز لوليه أن يصوم عنه؛ لحديث صحيح في ذلك^(٣)، وعن البندنجي: أن الشافعي نصّ عليه في الأمالي أيضاً وقال: إن صحّ الحديث قلت به، والحديث المروي فيه متفق عليه، واختاره النووي في شرح مسلم والروضة، بل صرح به بعضهم وقال: قال الشافعي: ولنا عن الحديث جواب^(٤).
التفريع: إن قلنا بالقديم فلو أمر الولي أجنباً بالصوم عنه بأجرة أو بغير أجرة جاز، كما في الحج، فلو استقل به الأجنبي لم يجز على الأصح.

والمعتبر الولاية على ما ورد في لفظ الحديث، أو القرابة مطلقاً أو مشروطاً بعصوبة، أوالمعتبر الإرث؟

فيه توقف الإمام، وجعل المصنّف الأشبه اعتبار الإرث، واختار النووي القرابة مطلقاً وتبعه في ذلك ابن الصلاح وابن الأستاذ، وسبق به اليهم صاحب الذخائر^(٥).
وقيل: العصوبة، وقيل: ولاية المال، وهما ضعيفان، يرُدُّهما حديث المرأة حيث قال لها: «صومي عن أمك»^(٦).

ولو أوصى إلى أجنبي أن يصوم عنه كان كالوليّ، صرح به في العجالة تبعاً للمصنّف^(٧).
ولو اتفق الورثة على أن يصوم عنه منهم واحد جاز.

(١) سنن ابن ماجه، رقم (١٧٥٧)، وسنن الترمذي، رقم (٧١٨)، وفيه ضعف. ينظر: البدر المنير (٥/ ٧٣٠) الحديث السادس بعد الخمسين.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٢٥)، رقم (٨٢١٩)، و (٨٢٢٠)، ومعرفة السنن والآثار (٦/ ٣١١)، رقم (٨٨٣٠)، والحاوي الكبير (٣/ ٤٥٢) قال: هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَهُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ..

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٩٥٢)، وصحيح مسلم، رقم (١٥٣) - (١١٤٧)، ولفظه: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

(٤) الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٢).

(٥) نهاية المطلب (٤/ ٦٢)، والعزیز (٣/ ٢٣٧)، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٤٥)، والمجموع (٦/ ٣٦٨).

(٦) مسند أحمد، رقم (٢٣٠٣٢)، وصحيح مسلم، رقم (١٥٦) - (١١٤٨).

(٧) نهاية المطلب (١٨/ ٣٢٢)، والعزیز ط العلمية (٧/ ١٣٠).

وإن تنازعوا فالذي قاله الفارقي واعتمده الإسنوي: أنه يقسم عليهم على قدر إرثهم^(١).

ولو صام عنه ثلاثون إنساناً في يوم واحد عن شهر ففي صحيح البخاري عن الحسن البصري الجواز، قال النووي: وهو ظاهر، لكن لم أر لأصحابنا فيه كلاماً، لكن رأيت في شرح مشكلات الوسيط لابن الأستاذ، والفوائد للبارزي الإشارة إليه تفقهاً، وهو الحق كنظيره في الحج فيما إذا استؤجر عنه من يحج فرض الإسلام، وآخر عن قضاء، وآخر عن نذر في سنة واحدة، فإنه يجوز وفقاً^(٢).

فرع: إذا مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يقض عنه وليه ولا فدية على الصحيح، وفي الاعتكاف قول عن رواية البويطي: أنه يعتكف عنه، وفي رواية أخرى: يطعم عنه وليه، قال في التهذيب: ولا يبعد تخريج هذا في الصلاة، فيطعم عن كل صلاة مد^(٣)، وإذا قلنا بالإطعام في الاعتكاف قال الإمام ناقلاً عن شيخه: إن القدر المقابل بالمد اعتكاف يوم بليته، ثم استشكله بأن الاعتكاف عبادة تامة، وإن قيس على الصوم فالليل ثمة خارج عن الاعتبار^(٤).

ولو نذر أن يعتكف يوماً صائماً فإن قلنا: لا يفرد الصوم عن الاعتكاف وقلنا بجواز صوم الولي عن الميت فهنا يعتكف عنه صائماً وإن كانت النيابة لا تجزئ عن الاعتكاف، لكن هنا يجوز تبعاً، كركعتي الطواف في الحج، وعلى هذا فمنع الاعتكاف عن الميت ليس على إطلاقه.

(وأصح القولين وجوب هذه الفدية) التي هي مد طعام لكل يوم (على الشيخ الهرم والذي لا يطيق الصوم) أو تلحقه مشقة شديدة؛ لما روي عن ابن عمر وابن عباس وأنس وأبي هريرة: «أن من أدركه الكبر فلم يستطع صيام رمضان فعليه لكل يوم مد

(١) جاء ذلك في (فوائد المذهب) للفرقي. النجم الوهاج (٣/ ٣٣٧).

(٢) المجموع (٦/ ٣٧١)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٣٧)، وصحيح البخاري (٣/ ٣٥).

(٣) التهذيب (٣/ ١٨٢)، والعزیز (٣/ ٢٣٧)، وقال أبو ثور: يعتكف عنه، وروي ذلك عن عائشة وابن عباس.

البيان (٣/ ٦٠١).

(٤) نهاية المطلب (٤/ ١٢٢)، رقم (٢٤١٨).

من قمح»^(١)، ولم يخالفهم أحد من الصحابة، وفسر بعضهم قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ (البقرة: ١٨٤) الآية، أي: يكلفون الصوم فلا يطيقونه^(٢).

والثاني: أنها لا تجب عليه؛ لأن الصوم غير واجب بالإجماع، فصار كالمجنون والصبي، والفدية مرتبة على الوجوب. والقولان جاريان في المريض الذي لا يرجى برؤه.

وإذا قلنا بوجوب الفدية فلا يجوز تقديمها على رمضان، ويجوز بعد فجر كل يوم بلا خلاف، وكذا قبل الفجر على ما قطع به الدارمي وصوّبه النووي^(٣).

ثم إطلاقه يقتضي أن لا فرق في الفدية بين الغني والفقير، وهو الذي صرح به في العزيز حيث شبهها بالكفارة^(٤)، وفائدتها استقرارها في ذمة الفقير.

وصحح في شرح المذهب عدم الوجوب على الفقير؛ لأنه عاجز ولم يوجب في مقابلة جنائية، بخلاف الكفارة^(٥).

والمعجزة في ذلك كالشيخ بلا فرق.

وإذا أفطر العبد بعذر الكبر ثم مات رقيقاً فلا شيء عليه وفاقاً، فليقيد إطلاق الكتاب بالحر. ثم إن قلنا بوجوب الفدية بعذر الكبر فهل هي واجبة عليه أولاً، أو كان الواجب الصوم فانتقل إليها؟

فيه وجهان: أرجحهما: أنها واجبة عليه أولاً؛ لأنه والحالة هذه لا يطيق الصوم، والشارع لا يخاطب بما لا يطاق.

والثاني: أن الواجب الصوم أولاً ثم ينتقل إلى الفدية؛ لأنها مرتبة على وجوبه، وإلا لما وجبت.

وإذا عرفت ما في الكتاب وما نبهناك عليه وسئلت عما يجب على من لا يطيق من

(١) وهو مروي عن سعيد بن المسيّب. ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤/٤٥١).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٤/٤٥١)، رقم (٨٣١٩)، ورقم (٨٣٢٠)، و (٨٣٢١)، و (٨٣٢٣).

(٣) المجموع (٦/١٦١).

(٤) قال: فيه قولان كما ذكرنا في الكفارة، العزيز ط العلمية (٣/٢٣٩).

(٥) المجموع شرح المذهب (٦/٢٥٩).

الكبر فقل: في قول: لا يجب عليه شيء، لا صوم ولا فدية.

وفي قول: يجب عليه الفدية دون الصوم، ثم على هذا القول هي واجبة عليه ابتداءً في أرجح الوجهين، ومتقلةٌ إليها بعد وجوب الصوم في الثاني، وقد مرّ فائدة الخلاف في الفصل السابق.

(وكذا الحكم في صوم النذر والكفارة) إذا عجز بعذر الكبر، فسيجيء فيه الخلاف والتوجيه. (والحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على أنفسهما) من ضرر مما يلحق المريض به (لم تلزمهما الفدية، وكفاهما القضاء)؛ لأنهما أفطرتا لغرض نفسيهما بعذر متوقع الزوال، فأشبهتا المريض الذي يرجي برؤه.

ولا فرق بين أن يتضرر الولد بالصوم أو لم يتضرر مادام قصدهما دفع الإضرار عن أنفسهما، قاله القاضي حسين^(١).

قال الروياني: ويجوز للحامل أن يقدم فديتها على الفطر، غير أنها لا تقدم إلا فدية يوم واحد^(٢).

(وإن أفطرتا خوفاً على الولد لزمتهما) الفدية مع القضاء (على الأصح) من الأقوال؛ لما روى: أنه عليه السلام قال في الحامل والمرضع: «إذا خافتا على ولدهما أفطرتا وافتدتا»^(٣)، وروى البيهقي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ (البقرة: ١٨٤). «أنه منسوخ الحكم إلا في حق الحامل والمرضع إذا خافتا أفطرتا وأطعمتا مكان كل يوم مسكيناً»، ويحكى هذا القول عن الأئمّ والقديم^(٤).

والثاني: تستحب لهما الفدية ولا تجب، وبه قال الروياني في الحلية؛ تشبيهاً للحامل بالمريض؛ لأن الضرر الذي يصيب الولد يتعدى إليها، والمرضع بالمسافر؛ لأنهما يفطران كيلا يمنعهما الصوم عما بصدده وهو الإرضاع في حق هذه والسفر في حق

(١) النجم الوهاج (٣/ ٣٣٩).

(٢) نقله عن الإمام الزيادي. بحر المذهب (٣/ ٢٩٧).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٨٩)، رقم (٨٠٧٨)، ومعرفة السنن والآثار (٦/ ٢٧٤)، رقم (٨٧١٦).

(٤) سنن أبي داود، رقم (٢٣١٧) بلفظ: «أن ابن عباس قال: أُثْبِتَتْ لِلْحَبْلِ وَالْمَرْضِعِ».

ذلك، وهذا القول يحكى عن رواية حرمله والمزني^(١).

والثالث: أنها تجب على المرضع دون الحامل؛ لأن المرضع لا تخاف عن نفسها، والحامل تخاف بتوسط الخوف على الولد فكانت كالمریض^(٢).

ويستثنى عن إطلاقه المتحيرة؛ فإنه لا فدية عليها إذا أفطرت للإرضاع؛ لأننا لا نتيقن لحظة إيجاب الصوم عليها، وإنما أوجنباه احتياطاً، صرح النووي في زيادات الروضة في باب الحيض^(٣).

و لا تعدد الفدية بتعدد الأولاد؛ كما نقله المصنف عن البغوي وأقره^(٤).

وهل يفرق الحال بين أن ترضع ولدها أو ولد غيرها بإجارة أو غيرها؟

قال المتولي: لا فرق بين الحالتين في جواز الفطر، كما أن السفر لما أن أفاد جواز الإفطار لا يفرق الحال بين أن يكون لغرض نفسه أو غرض غيره، وقال الغزالي في الفتاوى: لا تفطر المستأجرة، بخلاف الأم؛ لأنها متعينة طبعاً، والمختار ما قاله المتولي^(٥).

ثم إن قلنا به فعلى من تجب الفدية؟ أعليها أم على المستأجر؟ فيه احتمالان للقاضي، كدم التمتع هل هو على المستأجر أو الأجير؟ قال النووي في شرح المذهب: ولعل الأصح أنها عليها، بخلاف دم التمتع؛ فإن الأصح أنه على المستأجر؛ لأن الأول من تنمة إيصال المنفعة الواجبة، بخلاف دم التمتع؛ فإنه من تنمة الحج الواجب على المستأجر^(٦).

ولو كانت الحامل أو المرضع مسافرة أو مريضة فأفطرت على قصد الترخص ففي لزوم الفدية وجهان:

(١) العزيز (٣/ ٢٤٠)، وقال أبو حنيفة والثوري وأبو عبيد وأبو ثور والمزني: لا كفارة على واحدةٍ منهما. الحاوي الكبير (٣/ ٤٣٧).

(٢) البيان (٣/ ٤٧٤).

(٣) المجموع شرح المذهب (٢/ ٤٧٧).

(٤) التهذيب (٣/ ١٧١)، والعزيز ط العلمية (٣/ ٢٤١).

(٥) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٤١).

(٦) المراد بالقاضي القاضي حسين. المجموع (٦/ ٢٦٨).

أصحبها: لا فدية كالمسافر إذا أفطر بالجماع لا على قصد الترخص.

(وأظهر الوجهين: أنه يلحق بالحامل والمرضع) - في وجوب الفدية مع القضاء على قولنا: إنها واجبة عليها - (من أفطر لتخليص مشرف على الهلاك) بغرق أو حرق أو وقع تحت هدم ونحوها ولا يقدر على التخليص إلا بالإفطار، والجامع ارتفاق الغير بإفطاره.

ولا فرق بين كون المشرف على الهلاك آدمياً معصوماً أو حيواناً آخر محترماً.

والثاني: لا يلحق بهما أي: لا يجب إلا القضاء جزماً: لأن إيجاب الفدية مع القضاء بعيد عن القياس، والتعويل في المرضع والحامل على التوقيف.

ثم الفطر في هذه الحالة واجب إذا لم يمكن التخليص إلا به، وقيد بعضهم بها إذا تعين عليه، وهو غير مرضي؛ لأنه يؤدي إلى التواكل والتدافع.

ولا فدية فيما إذا أفطر لتخليص ما لا روح فيه من الأموال، وقيده القفال بـمال نفسه؛ لأنه لم يرتفق بالفطر إلا شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم؛ فإنه يرتفق شخصان.

(وأن المتعدي بالإفطار في رمضان بغير الجماع لا يؤمر بالفدية) مع القضاء؛ لأنه لم يرد فيه نص، وحيث وجبت الفدية إنما وجبت جابرة، وجريمة المتعدي أعظم من أن تجبر بها.

والثاني: نعم؛ لأنها واجبة على المرضع والحامل مع قيام العذر والترخص في الإفطار، فلأن يجب على غير المعذور كان أولى.

وأجاب المصنف عنه بالفرق، وهو أن هناك ارتفاق بالإفطار شخصان، فجاز أن يتعلق به بدلان وهما القضاء والفدية، كالجماع لما ارتفق به الرجل والمرأة تعلق به القضاء والكفارة، وهنا بخلافه^(١).

وفي المسألة وجهان آخران: أحدهما: وجوب كفارة الجماع.

والثاني: دونها وفوق الفدية، ونص الشافعي في الإملاء على وجوب التعزير.

(ومن أحرر قضاء رمضان مع الإمكان حتى دخل رمضان السنة القابلة فعليه الفدية

مع القضاء؛ لما روي عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ قال: من أدرك رمضان فأفطر لمرض ثم صَحَّ ولم يقضه حتَّى أدركه رَمَضَانُ آخِرُ صَامِ الَّذِي أَدْرَكَهُ ثُمَّ يَقْضِي مَا عَلَيْهِ ثُمَّ يُطْعِمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا»^(١)، وأفتى بذلك ستة من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس ولا يعرف لهم مخالف كما قاله الماوردي^(٢).

قال المصنّف: والمراد بالإمكان عدم العذر، فإذا كان مسافراً أو مريضاً فلا فدية عليه بهذا التأخير؛ لأن تأخير الأداء بهذا العذر جائز فتأخير القضاء أولى بالجواز^(٣).

وعن المزني عدم الوجوب؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾^(٤). وأجاب الأصحاب: بأن وجوب الفدية ليس بسبب الفطر بل بسبب التأخير، قال الغزالي: الفدية للتأخير، وفدية الهرم للصوم، وفدية الحامل والمرضع لشرف الوقت^(٥).

فإن قلت: لم تأت قضاء رمضان إلى مثله ولم يتأقت قضاء سائر العبادات إلى مثلهما؟ قلنا: لأن تأخير الصوم إلى رَمَضَانَ آخَرَ تَأْخِيرٌ لَهُ إِلَى زَمَنِ لَا يَقْبَلُ صَوْمَ الْقَضَاءِ وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْقَضَاءُ وإن كان مسافراً أو مريضاً، كما صرح به في العزيز، فهو كتأخيره إلى الموت، فلم يجز، فَهُوَ كَتَأْخِيرِهِ إِلَى الْمَوْتِ فَلَمْ يَجْزِ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ مَثَلًا؛ فَإِنَّهَا تَصِحُّ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ^(٦).

ولك أن تقول: مراد الأصحاب بقولهم: "لا يقبل صوم القضاء" أن يكون المانع من ذلك توجه الأداء إلى ذلك الوقت، وهذه الأيام ليست كذلك، بل هي غير قابلة أصلاً فكأنها مستثناة من الأزمنة.

(وأصح الوجهين تكرُّر الفدية إذا أحرر رمضانين فصاعداً)؛ لأنه لما وجبت فدية

(١) سنن الدارقطني (٣/ ١٧٩)، رقم (٢٣٤٥)، قال الدارقطني (٣/ ١٨٠): إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، وَابْنُ وَجِيهِ ضَعِيفَانِ. البدر المنير (٥/ ٧٣٣) الْحَدِيثُ التَّاسِعُ بَعْدَ الْخَمْسِينَ

(٢) الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٢).

(٣) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٤٢).

(٤) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٤٢).

(٥) النجم الوهاج (٣/ ٣٤٢).

(٦) المجموع (٦/ ٣٦٤).

لتأخير سنة لزم أن تجب فديتان لتأخير سنتين؛ لأن الفدية حق مالي، ولا تداخل في الحدود المالية.

والثاني: أنها لا تكرر، بل يتداخلان كالحدود، ولأن الفدية إنما وجبت في السنة الأولى؛ لأنه آخر القضاء عن وقته وهو ما بين رمضانين، وهذا لا يتكرر.

ومحل الخلاف فيما إذا لم يخرج الفدية حتى دخل رمضان ثانٍ، فإن كان قد أخرج وجب الإخراج ثانياً، وهكذا حكم السنة الثالثة والرابعة إلى أن يقضي؛ لأن الحدود بعد إقامتها تقتضي التكرار عند فعلها ثانياً وثالثاً وفاقاً، نبه عليه البغوي والخوارزمي^(١).
وتعبيره مشعر بأن تكرار الفدية مفروض فيها إذا كان التأخير منه عن علم وتعمد، أما إذا كان بجهل أو غير تعمد فالظاهر عدم التكرار.

ولو كان قد أفطر عدواناً وعلقنا به الفدية فأخر القضاء فعليه لكل يوم فديتان: واحدة للافطار وواحدة للتأخير، ولا تداخل؛ لاختلاف الموجب.

(وأنه لو أخر القضاء مع الإمكان ثم مات قبل أن يقضي فيخرج من تركته لكل يوم مدان: أحدهما للتأخير، والثاني لفوات الصوم أداءً وقضاءً؛ لأن كل واحد منهما موجب للفدية عند الانفراد، فكذاك عند الاجتماع).

والثاني: أنه يكفي مد واحد؛ لأن الصوم قد فات، والفوات يقتضي مداً واحداً، كالعاجز بالهرم إذا لم يخرج الفدية أعواماً.

والوجهان فيما إذا قلنا بالجديد.

أما إذا قلنا بالقديم وهو أن الميت يصام عنه فصوم الولي يحصل به تدارك أصل الصوم ويفدى عنه مداً للتأخير.

التفريع: إذا أوجبنا إخراج مدين فلو كان عليه قضاء عشرة أيام فمات قبل أن يقضى ولم يبق من شعبان إلا خمسة أيام أخرج من تركته خمسة عشر مداً: عشرة لأصل الصوم، وخمسة للتأخير؛ لأنه لو عاش لم يمكنه إلا قضاء خمسة أيام.

ولو أفطر بغير عذر وأوجبنا به الفدية وأُخِّر حتى دخل رمضان السنة الثانية ومات قبل أن يقضى فالظاهر وجوب ثلاثة أمداد لكل يوم، فإن تكررت السنون زادت الأمداد. وإذا لم يبق بينه وبين رمضان السنة الثانية ما يتأتى فيه قضاء جميع الفائت فهل تلزمه الفدية في الحال عمّا لا يسع الوقت أم لا يلزم إلّا بعد مجيء رمضان؟

فيه وجهان شبههما المصنّف بما إذا حلف ليشربن ماء هذا الكوز غداً فانصّب قبل الغد بحث في الحال أو بعد مجيء الغد؟ وستعرف في الأيمان إن شاء الله.

(ومصرف الفدية الفقراء والمساكين) فقط، ولا يجوز صرفها إلى من سواهم من الأصناف الثمانية؛ لأن الله تعالى خصّ المسكين بالذكر، وقيس عليه الفقراء؛ لأنّهم أسوأ حالا منهم، ولأنّهما مصرف الصدقة غالباً.

(ولتكن من جنس ما يخرج في زكاة الفطر) فتجب على الأصحّ غالب قوت البلد، ولا يجزئ الدقيق والسويق على ما مر من الخلاف والوفاق.

قال القفال في الفتاوى: ويعتبر في المدّ الذي نوجهه هنا وفي الكفارات أن يكون فاضلاً عن قوته كزكاة الفطر.

وكل مد كفارة تامة؛ لأنّه في مقابلة عبادة مستقلة، وهي صوم يوم، فيجوز صرف أمداد إلى مسكين واحد، بخلاف أمداد الكفارة الواحدة؛ فإنّه يجب صرف كل واحد منها إلى مسكين كما سيجيء، ولا يجوز صرف مد واحد إلى شخصين.

الكفارة بمّ تجب؟

(فصل: تجب الكفارة بافساد صوم رمضان بجماع مأنوم به بسبب الصوم) بالإجماع إلّا من شذ كالشعبي^(١)، ويستند الإجماع إلى ما روي عن أبي هريرة: «أنّ رجلاً رأى النبي ﷺ فقال: هَلَكْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي

(١) فإنه قال: لا كفارة عليه كمن أفسد الصلاة، وزعم: أن الحديث إنما ورد في حق رجل ظاهر من امرأته في رمضان، فوطئها ليلاً، فأمره رسول الله ﷺ بكفارة الظهار. النجم الوهاج (٣/ ٣٤٤).

رَمَضَانَ، قَالَ: «هَلْ نَحِيدُ مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ نَحِيدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ، فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، - والعرق المكنى الفخم - فَقَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا»، فَقَالَ: أَفْقَرُ مِنَّا، فَمَا بَيْنَ لَا بَيْتَهَا بَيْتٌ أَفْقَرُ مِنَّا - وفي رواية: أَحْوَجُ إِلَيْهِ مِنَّا - فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ»^(١)، وفي رواية أبي داود: «فَأُتِيَ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ قَدَرُ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا»، قال البيهقي: "وهذا أصح من رواية من قال: عشرين صاعًا"^(٢). والقيود المذكورة سيشرحها المصنّف.

وكان الأولى أن يقيد الصوم بصوم نفسه؛ ليخرج ما لو جامع المسافر ونحوه امرأته ففسد صومها؛ فإنه لا كفارة عليه بإفساد صومها.

وقيد في بعض النسخ الجماع بالتام، وهكذا في العزيز والروضة تبعاً للغزالي، ثم قيل: احتراز به عن المرأة؛ فإن الكفارة لا تجب عليها وإن فسد صومها بالجماع؛ لأن فساده حصل قبل تمامه؛ فإثباتها أفطرت بإدخال جزء الحشفة^(٣).

وهذا علل الغزالي عدم وجوب الكفارة عليها^(٤)، وهو ضعيف؛ لأن الجماع شرعاً لا يطلق عليه، فلا يحتاج إلى إخراجها.

وأيضاً قد يتصور إفساد صوم المرأة بالجماع التام: - بأن أولج فيها وهي نائمة فاستيقظت، أو ناسية فتذكرت واستدامت، أو مكرهة فطاوعت، ومع ذلك فلا كفارة عليها، فعدم وجوب الكفارة عليها ليس لانتهاء الجماع التام، وستكلم فيه إن شاء الله تعالى.

ويرد على عكس الضابط ما إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام؛ فإنهم أوجبوا عليه الكفارة مع أن الأصح أن صومه غير منعقد ليفسد بالجماع^(٥)، وقد تكلمنا فيه.

(١) صحيح البخاري، رقم (٦٧٠٩)، و (٦٧١٠)، و (٦٧١١)، وصحيح مسلم، رقم (٨١) - (١١١١)، و (٨٥) - (١١١٢).

(٢) منن أبي داود، رقم (٢٣٩٣)، والسنن الكبرى للبيهقي، رقم (٨٠٤٢).

(٣) العزيز (٢٢٦/٣)، والروضة (٣٧٤/٢)، والعزيز (٢٣٠/٣)، والمجموع (٣٤٤/٦).

(٤) الوسيط في المذهب (٥٤٥/٢).

(٥) نهاية المطلب (٢٤/٤)، والمجموع (٣٣٨/٦).

(فلو جامع ناسياً فلا كفارة)؛ بناء على أنه لا يفسد الصوم، ولا إثم عليه، هذا ما احترز عنه بقوله: "بافساد".

قوله: "بناء على أنه لا يفسد الصوم" يوهم أنه لو حكمنا ببطالان صومه وجبت الكفارة، وهو وجه، والأصح خلافه؛ لأن الكفارة تتبع الإثم، ولا إثم. وحكم الجاهل بالتحريم حكم الناسي إن عذرناه؛ لأن جماعه غير مفسد ولا مؤثم. ولو علم التحريم وجهل وجوب الكفارة فيجب بلا خلاف، على ما قاله النووي؛ لأنه متعبد بالمنع^(١).

وأما المكروه على الجماع فإن قلنا: "يفطر" وجبت الكفارة.

(ولا كفارة في إفساد سائر أنواع الصوم) كالنذر والقضاء والكفارة؛ لأن الأصل عدم الوجوب، والنص إنما ورد في رمضان فلا يقاس عليه غيره؛ لاختصاصه بفضائل ليست في غيره، وهذا ما احترز عنه بقوله: "من رمضان".

(ولا بالإفساد بغير الجماع) سواء كان مما يتعلق بالشهوة الفرجية كالاستمناء والانزال بالمباشرة بما دون الفرج أو لا، كالأكل والشرب؛ إذ النص إنما ورد في الجماع وما سواه ليس في معناه في هتك الحرمة، كما أن الحج يفسد بالجماع دون غيره، وعن بعض تلاميذ القفال وجوب الكفارة بالإنزال بالمباشرة بما دون الفرج أيضاً، قال النووي في شرح المذهب: وهو غلط^(٢)، وهذا ما احترز عنه بقيد الجماع.

(ولا على المسافر إذا جامع على قصد الترخص)؛ لأنه أتى بفعل أجزئ له على قصد الإباحة (وكذا إن لم يقصده في أصح الوجهين)؛ لأن الرخصة ثابتة له في نفس الأمر، فعدم القصد منه لا يؤثر في إبطالها، هذا ما احترز عنه بقوله: "مأثوم به"، كذا قيل، لكن يرد عليه ما لو لم ينو بالليل وجامع بالنهار؛ فإنه لا كفارة عليه^(٣)، ومع ذلك

(١) ذَكَرَهُ الدَّارِمِيُّ وَعَبَّرَهُ وَهُوَ وَأَصَحُّ وَلَهُ تَطَايُرٌ مَعْرُوفَةٌ لِأَنَّهُ مُقْصَرٌّ. المجموع (٦/ ٣٤٤)

(٢) حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ وَجَهًا عَنْ أَبِي خَلْفٍ الطَّيْرِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ تَلَامِيذَةِ الْقَفَالِ الْمُرَوِّزِيِّ. المجموع (٦/ ٣٤١)

(٣) روضة الطالبين (٢/ ٣٧٥).

فيأثم به، كما صرح به المتولي.

والثاني: تلزمه؛ لأنه إذا لم يقصد الترخص فقد هتك الحرمة.

وهكذا حكم المريض الذي يباح له الفطر إذا أصبح صائماً ثم جامع.

(ولا على من ظن أنه لم يطلع الفجر فجامع) بناء على ظنه (ثم تبين خلافه)؛ لأنه غير مأثوم بما فعل فلا يستحق التغليظ، وفي النهاية أن من قال بوجوب الكفارة على الناسي يقول بمثله ههنا؛ لانتسابه إلى التقصير بترك البحث^(١).

وسكت المصنف عن آخر النهار، ولا علينا أن نوضحه لك:

اعلم أن صاحب التهذيب في آخرين أوفق حكم آخر النهار بأوله حيث قالوا: فلو ظن أن الشمس قد غربت فجامع ثم بان خلافه لا كفارة عليه أيضاً؛ لأنها تسقط بالشبهة، قال المصنف في العزيز: وهذا ينبغي أن يكون مفرعاً على تجويز الإفطار - والحالة هذه - وإلا فتجب الكفارة؛ وفاء بالضابط المذكور لما يوجب الكفارة^(٢).

(ولا على من جامع بعد الأكل ناسياً فظن أنه أفطر بالأكل)؛ لأنه غير هاتك لحرمة الصوم؛ لاعتقاده أنه غير صائم، وإن كان الأصح من الوجهين بطلان صومه بالجماع؛ لتعمده به، فأشبهه مالمو جامع على أن الصبح لم يطلع فبان خلافه^(٣).

والثاني: لا يبطل صومه أيضاً، كما لو سلم عن ركعتين من ربايعيته ناسياً وتكلم عامداً فإنه لا تبطل صلاته.

وعن القاضي أبي الطيب احتمال في وجوب الكفارة؛ لأن هذا الظن لا يبيح الوطء^(٤).

أمّا إذا علم أنه لا يفطر ثم جامع في يومه فيفطر وتجب الكفارة جزماً.

(ولا على من زنى ناسياً للصوم) هذا لا حاجة إليه؛ لأنه داخل في قوله: "و لو جامع ناسياً الخ" فعدم الكفارة معلل بعدم فطره، لكن الغزالي هكذا ذكر في الوجيز

(١) نهاية المطلب (٤/٣٧)، والعزيز ط العلمية (٣/٢٣١).

(٢) العزيز ط العلمية (٣/٢٣١).

(٣) الحاوي الكبير (٣/٤٣٢).

(٤) العزيز ط العلمية (٣/٢٣١).

فتبعه صاحب الكتاب، وعلى هذا فيكون بياناً لما احترز عنه بقوله: بسبب الصوم^(١). ولا على المسافر إذا أفطر بالزنا مترخصاً؛ لجواز الفطر له، وحصول الإثم إنما هو بسبب الزنا لا بسبب الصوم.

وفيه نظر؛ لأنَّ الإفطار جائز له من حيث الجملة، وأمّا بهذا فممنوع؛ لأنّه متعبد بالمنع عنه، مع أنّه لا يجوز بالرخص ارتكاب المعاصي.

فرع: صوم الصبي يبطل بالجماع إجماعاً، والأصحّ أنّه لا كفارة عليه؛ لأن حرمة الصوم في حقه ناقصة؛ لعدم تكليفه به، وخرّج بعض الأصحاب من قولنا: "إن عمد الصبي عمد" أنّه تلزمه الكفارة^(٢).

(وأحد القولين أنّه تجب بالجماع كفارة على الزوج وكفارة على المرأة) إذا كانت مستيقظة صائمة طائعة؛ لاستوائهما في السبب واللذة، مع أن الكفارة عقوبة متعلقة بالوطىء، فينبغي أن يستويا فيها كحد الزنا، وبه قال ابن المنذر من أصحابنا، واختاره القاضي أبو الطيب.

ومحل هذا القول في غير المتحيرة؛ أمّا هي فلا كفارة عليها قطعاً؛ لعدم تحقق كونها صائمة عند الوطىء.

ومحلّه أيضاً فيما إذا وُطئت في قبلها، فإن وُطئت في الدبر فلا كفارة عليها جزماً كما نقله في الكفاية عن البندنجي وغيره، قال ابن الرفعة: وكذا حكم إتيان الرجل في الدبر، فتلزم على الفاعل دون المفعول به^(٣).

(وأصحهما أنّه لا تلزم إلّا كفارة واحدة على الرجل)، واستدل له بأمور:

أحدها: أن المرأة إذا جومت حصل فساد صومها قبل تمام حد الجماع بوصول الحشفة إلى باطنها فالجماع يطرأ على صوم فاسد، وهو ضعيف؛ إذ لا يتصور فطرها بالجماع التام كما مثلنا في أول الفصل، والحكم لا يختلف على القولين.

(١) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٣٢).

(٢) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٢٨).

(٣) كفاية النبيه (٦/ ٣٤٠).

والثاني: أن النبي ﷺ لم يأمر الأعرابي الذي واقع إلا بكفارة واحدة، فلو وجبت كفارتان لبين؛ لأنه بعث ليبين للناس ما أنزل إليهم.

والثالث أن صوم المرأة ناقصة؛ لكونه يعرض البطلان بعروض الحيض، وإذا كان كذلك لم يكن كامل الحرمة، فلم تتعلق به الكفارة.

(ثم هي مختصة به، أو تلاقىها والزوج متحمل؟ فيه رأيان) أي: قولان مستخرجان من كلام الشافعي، وقد يعبر عنهما بالوجهين: (أقربهما) إلى كلام الشافعي (الأول)؛ لأنه لو لاقتهما أيضاً لتعلق الواجب بها، ولو تعلق لأمرت بإخراجها.

والثاني: أنه تلاقىها؛ لمشاركتهما له في السبب، ثم يتحملها الزوج كما يتحمل عنها ثمن الماء للاغتسال.

وأيضاً: قال الشافعي في المختصر: الكفارة على الرجل واحدة عنه وعنهما^(١).

ومن قال بالأول منع أن يكون ثمن الماء للاغتسال عليه، بل قطع بأنه عليها، وبه صرح الحناطي وغيره، وحمل قول الشافعي على أنها تجزئ عن الفعلين جميعاً^(٢). ويتفرع على هذا الخلاف صور:

منها: إذا أفطرت بالزنا أو بالوطىء بالشبهة، فإن قلنا: "لا يلاقىها" فلا شيء عليها.

وإن قلنا: "يلاقىها" فعليها الكفارة؛ لأن رابطة التحمل الزوجية.

ومنها: لو كان الزوج مجنوناً وقلنا بالأول فلا شيء عليها.

وإن قلنا بالثاني: فوجهان: أظهرهما عند الغزالي: أنه يلزمها الكفارة؛ لأن المجنون ليس أهلاً للتحمل، ولهذا لم تجب عليه الكفارة لنفسه.

والثاني: تلزمه الكفارة عنها؛ لأن ماله يصح للتحمل^(٣).

ومنها: ما إذا كانا من أهل الصيام لكونهما معسرين أو مملوكين: فإن قلنا بالأول فلا شيء عليها.

(١) مختصر المزني (٨/١٥٢)، ونصه: "فَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ وَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْهُ وَعَنْهَا".

(٢) العزيز (٣/٢٢٨)، ونصه: "لكن من قال بالأول حمله على أنها تجزئ عن الفعلين جميعاً، ولا يلزمها كفارة خاصة".

(٣) العزيز (٣/٢٢٩).

وإن قلنا بالثاني وجب على كل منهما صوم شهرين؛ لأن العبادة البدنية لا تُتحمّل.

ومنها: ما لو كان هو من أهل الإعتاق وهي من أهل الصيام أو الإطعام، فهل يجزئ الإعتاق عنها جميعاً؟

فيه وجهان: أظهرهما - ولم يذكر الكثيرون سواه - نعم؛ لأن مَنْ فرضه الصيام أو الإطعام يجزؤه التكفيرُ بالعتق بالطريق الأولى، نعم لو كانت هي أمةً يلزمها الصوم؛ لأن الإعتاق لا يجزئ عنها على الصحيح.

والثاني لا يجزئ الإعتاق عنها؛ لاختلاف جنس الواجب، وعلى هذا فعليها الصيام في الصورة الأولى، وعلى مَنْ الطعام في الصورة الثانية؟ فيه وجهان: أولاها: أنّه على الزوج؛ لأن الكفارة على القول الذي عليه يفرع من مؤنات الزوجة اللازمة على الزوج.

والثاني: أنّه عليها؛ لأن التحمل كالتداخل لا يجزئ عند اختلاف الجنس.

ومنها: ما لو كان هو من أهل الصيام وهي من أهل الإطعام: فالذي قاله الجمهور أنه يصوم عن نفسه ويصوم عنها؛ لأن الصوم لا يتحمل بالإطعام.

ومنها: ما إذا كانت هي من أهل الإعتاق وهو من أهل الصيام صام عن نفسه وعتق عنها إذا قدر.

ومنها: ما إذا كانت هي من أهل الصيام وهو من أهل الإطعام: صامت عن نفسها وأطعم هو من نفسه.

(وتجب الكفارة على المنفرد برؤية الهلال إذا جامع في ذلك اليوم)؛ لأن كونه من رمضان متحقق عنده، فأشبهه سائر الأيام.

وأما المنفرد برؤية هلال شوال فقد تكلمنا فيه في أول الكتاب.

(ومن جامع في يومين أو رمضانين فعليهما كفارتان) سواء كفر عن الأوّل أو لم يكفر؛ لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة، فلم تتداخل كفارتاهما، كحجّتين إذا جامع فيهما.

ولا تتكرر الكفارة بتكرار الجماع في يوم واحد إذا كانت الزوجة واحدة بلا خلاف، وإن وطئ زوجات وقلنا: "الكفارة تلاقيها" تعددت، ولو كن أربعاً لزمته أربع

كفارات.

(وإنشاء السفر بعد الإفساد بالجماع لا يسقط الكفارة)؛ لأن السفر المنشأ بعد طلوع الفجر لا يُبيح الفطر في ذلك اليوم؛ تغليباً لحكم الحضر، فكيف يؤثر عروضة فيما وجب من الكفارة مع التعرض لهتك الحرمة؟^(١) (وكذا حدوث المرض على الأظهر من القولين)؛ نظراً إلى حالة الجماع، فإنه وقع في الصحة فهتك به حرمة اليوم.

والثاني: يسقط؛ لأن حدوث المرض يبيح الفطر، فيتبين به أن الصوم لم يكن واجباً عليه.

وأجيب: بأننا متعبدون بما نطلع عليه، وهو في حين الجماع لم يطلع على إباحة الفطر، فكان الواجب عليه الامتناع.

وفي المسألة طريقة قاطعة بالقول الأول^(٢).

وسكت المصنف عن حدوث الجنون والموت والحيض والنفاس، والأظهر أن حدوثها يسقط الكفارة؛ لأنها منافيات للصوم، فتبين بحدوثها أنه لم يكن صائماً في ذلك اليوم، بخلاف حدوث المرض.

وصورة حدوث الحيض والنفاس مفرعة على أن المرأة إذا أفطرت بالجماع تلزمها الكفارة.

(ونجى مع الكفارة قضاء اليوم الذي أفسده في أظهر الوجهين)؛ لما في رواية أبي داود والدارقطني: «أنه ﷺ أمر الأعرابي بقضاء اليوم الذي أفسده»^(٣)، ولأنه إذا وجب على المعذور فعلى غيره أولى.

والثاني: لا يجب القضاء؛ لأن الحاصل يجبر بالكفارة، فتدخل القضاء فيها كالجلد في

(١) العزيز ط العلمية (٣/٢٣٣).

(٢) وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ الْقَطْعُ بِالْأَوَّلِ كَالسَّفَرِ. مغني المحتاج (٢/١٨٠).

(٣) سنن أبي داود، رقم (٢٣٩٣)، و سنن الدارقطني (٣/١٦٦)، رقم (٢٣٠٥)، ولفظهما: «عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ أفطر في رمضان، بهذا الحديث، قال: فَأُتِيَ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ قَدَرُ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعاً، وقال فيه: «كُلُّهُ أَنْتَ وَأَهْلُ بَيْتِكَ، وَصُمْ يَوْمًا وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ»».

الرجم. ومنهم من حكاها قولين.

وفي المسألة وجه آخر: أنه إن كفر بالصوم دخل فيه القضاء، وإلا فلا؛ لاختلاف الجنس.

قال صاحب النهاية: ولا خلاف في أن المرأة تلزمها إذا لم تلزمها الكفارة، ولا يتحمل الزوج؛ لأن الكفارة إذا كانت صوما لم يتحمل فما ظنك في القضاء؟^(١)

(وهذه الكفارة مرتبة ككفارة الظهار)؛ لظاهر خبر الأعرابي، فعليه تحرير رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، هذا كلام جملي، وأما صفة الخصال وبيان العجز عن المقدم للتالي فيأتي في الظهار.

[شدة الحاجة إلى الجماع تسقط وجوب الصوم]

(وأظهر الوجهين أنه يجوز العدول من الصيام إلى الطعام لشدة الغلظة) أي: الحاجة على قضاء الشهوة الفرجية؛ لأن حرارة الصوم وشدة الغلظة قد يقضيانه إلى الوقاع ولو في يوم من الشهرين، فيقتضي استئنافها، وهو حرج شديد، وقد صح: «أنه ﷺ قال للأعرابي الذي جاءه وقد واقع: صُمْ شَهْرَيْنِ، قال: هل أُتيت إِلَّا مِنْ قَبْلِ الصَّوْمِ، قَالَ: أَطْعِمِ سِتِّينَ مَسْكِينًا»^(٢).

والثاني لا يجوز؛ لأنه قادر على الصوم فلم يجز العدول عنه، كصوم رمضان. (وأنه لا يجوز للفقير صرف الكفارة إلى أهله وأولاده) ومن في نفقته كالزكاة وغير هذه من الكفارات.

والثاني: يجوز؛ لقوله ﷺ للأعرابي: «أطعمه عيالك وأهلك»^(٣).

[تكفير الغير عن المكفر]

(١) نهاية المطلب (٤/ ٤٠)، رقم (٢٣١٠).

(٢) الأحاد والثاني لابن أبي عاصم (٤/ ٢٠١)، رقم (٢١٨٥)، والمعجم الكبير للطبراني (٧/ ٤٣)، رقم (٦٣٣٣)، ولفظها: «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا دَخَلَ عَلَيَّ الْبَلَاءُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ الصَّوْمِ».

(٣) مسند أحمد، رقم (٧٢٩٠)، ولفظه: «فَصَحَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «أَطْعِمُهُ أَهْلَكَ» وَقَالَ مَرَّةً: فَتَبَسَّمَ حَتَّى بَدَتْ أَنْبَاؤُهُ، وَقَالَ: «أَطْعِمُهُ عِيَالَكَ».

وأجيب: بأننا لا نسلم أن الذي أمره بصرفه إلى الأهل والعيال كفارة، وهذا؛ لأنه يحتمل أنه لم يملكه ذلك وإنما أراد أن يملكه ليكفر، فلما أخبره بحاجته صرفه إليه صدقة، ويحتمل أنه ملكه وأمر بالتصدق به، فلما أخبره بحاجته أذن له في أكله وإطعامه عليه ليتبين أن الكفارة إنما تجب إذا فضل عن الكفارة، ولئن سلمنا أنه كان كفارة ولكن يحتمل أن النبي ﷺ تطوع بالتكفير عنه وسوّغ له صرفه إلى الأهل والعيال، فتكون فائدة الحديث أنه يجوز للغير التطوع بالكفارة عن الغير بإذنه، وأنه يجوز للمتطوع صرفه إلى أهل المتطوع عنه وعياله. وهذان الاحتمالان نقلها المصنف عن الأم^(١).

وما يتضمنه الاحتمال الثالث مسألة مهمة لا ينبغي أن يخلو الكتب عنها، وقد صرح بجوازها البندنجي ونقله القاضي عن الأصحاب^(٢).

ولعل قول المصنف: "لا يجوز" احتراز عن هذه المسألة؛ فإن الصارف فيها هو الأجنبي المتطوع بالتكفير، والموجود من الفقير إنما هو الإذن بالتكفير، خاصة وأن العاجز عن جميع الخصال تستقر الكفارة في ذمته كجزاء الصيد، ولأنه ﷺ أمر الأعرابي أن يكفر بما دفعه إليه مع إخباره بعجزه فدل على أنها ثابتة في الذمة مع العجز.

والثاني لا يستقر، بل يسقط كزكاة الفطر؛ لأنه ﷺ لما أمر الأعرابي بأن يطعمه أهله وعياله لم يأمره بالإخراج في ثاني الحال.

ولمن نصر الأول أن يقول: لم قلت؟ إن المصروف إلى الأهل والعيال لم يقع تكفيراً؛ فإننا رويناه وجهاً يجوز أنه عند الفقر، ولئن سلمنا لكن لم لا يجوز أن يكون الفرض باقياً في ذمته؟ وإنما لم يبين له ذلك؛ لأن حاجته إلى معرفة الوجوب إنما تمس عند القدرة، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز.

(١) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٣٥).

(٢) بحر المذهب (٣/ ٢٥٨)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٥٢).

[أقسام الحقوق المالية]

واعلم: أن الأصحاب قالوا: الحقوق المالية الواجبة لله تعالى تنقسم إلى ما يجب لا بسبب مباشرة العبد، وإلى ما يجب بسبب مباشرته. فالأول كزكاة الفطر: إن قدر على الإخراج وقت الوجوب وجبت وإلا لم تستقر في ذمته.

والثاني على ضربين: ما يجب على وجه البذل كجزاء الصيد، فإن قدر عليه وجب، وإلا استقرَّ في ذمته؛ تغليباً لمعنى الغرامة.

وما لا على وجه البذل ككفارة الوقاع واليمين والقتل والظهار، ففيها قولان. ويرشدك هذا على أن الخلاف في المسألة قولان وإن كان عطفها على ما قبلها يقتضي خلاف ذلك.

وإذا قدر على بعضها أتى به كما لو كان قادراً عليها وقت الوجوب. قال الدارمي: ولو قدر على البعض إن قلنا: "إذا لم يقدر على الكل فهو في ذمته" فهنا أولى.

وإن قلنا: "يسقط" فوجهان: أحدهما: أنه يسقط فلا يخرج شيئاً. والثاني: لا يسقط، فعلى هذا وجهان: أحدهما: يخرج ما معه ولا شيء. والثاني يكون الباقي في ذمته^(١).

خاتمة: قال أبو برزعة الجرجاني: من فاته شيء من رمضان يستحب أن يقضيه متتابعاً؛ خروجاً من خلاف من أوجب ذلك^(٢).

ويكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع بصوم.

قال الماوردي: ولو نذر صوم شعبان أبداً فاشتبه عليه لنحو حبس واجتهد وصام رجباً على أنه شعبان، وصام شعبان على أنه رمضان، ثم علم الحال لزمه قضاء شهرين ولا إطعام عليه^(٣).

(١) قَالَه الدَّارِمِيُّ فِي «كِتَابِ الصَّيَامِ». ينظر: روضة الطالبين (٨/٣٠٨).

(٢) النجم الوهاج (٣/٣٥٢)، ومغني المحتاج (٢/١٨١).

(٣) النجم الوهاج (٣/٣٥٢)، ومغني المحتاج (٢/١٨١)، ولم أجده في الحاوي الكبير ولا الإقناع.

فصل: في صوم التطوع

وهو من دأب الصالحين ومن أعظم القربات؛ ففي صحيح البخاري: «من صام يوماً في سبيل الله باعده الله وجهه عن النار سبعين خريفاً»^(١)، وفيه حكاية عن الله تعالى: «كُلَّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»^(٢)، قال سفیان بن عیینة: إذا كان يوم القيامة يتعلّق خصماؤه بجميع أعماله إلا الصوم؛ فإن الله تعالى يرضيهم ويستبقي الصوم لصاحبه، قال السبكي: ذكر الطالقاني خمسة وخسين قولاً في تأويله قول ابن عيينة أحسنها، لكن في حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «اتَدْرُونَ مَنْ الْمُفْلِسُ؟»^(٣) ما يدل على أن الصوم يؤخذ في المظالم.

(يستحب في الأسبوع صوم الاثنين والخميس)، لما روى الترمذي: «أن رسول الله يتحرى صومهما»^(٤)، ويقول: «إنهما يومان تُعرضُ فيهما الأعمالُ على ربِّ العالمين، وأحبُّ أن يُعرضَ عملي وأنا صائمٌ فأحبُّ أن يُعرضَ عملي وأنا صائمٌ»^(٥). والمراد: عرضها على الله. وعن سهيل: «أن رسول الله قال لبلال: لا تفتك صيام الاثنين؛ فإني ولدت فيه وبعثت فيه وأموت فيه»^(٦).

(١) البخاري، رقم (٢٨٤٠)، ومسلم، رقم (١١٥٣).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٥٩٢٧)، وصحيح مسلم، رقم (١١٥١)، وسنن الترمذي، رقم (٧٦٤) وسنن النسائي، رقم (٢٢١٤)، وسنن ابن ماجه، رقم (١٦٣٨).

(٣) صحيح مسلم، رقم (٢٥٨١)، وسنن الترمذي، رقم (٢٤١٨)، ومسنند أحمد، رقم (٨٠٢٩) ولفظ مسلم: «أن رسول الله ﷺ قال: «اتَدْرُونَ مَنْ الْمُفْلِسُ؟» قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ، أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ».

(٤) سنن الترمذي ت بشار (١١٣/٢) رقم: (٧٤٥)، وقال: «حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ». وينظر: سنن ابن ماجه، رقم (١٧٣٩)، وسنن النسائي، رقم (٢١٨٦)، ومسنند أحمد، رقم (٢٤٥٠٨)، (٢٤٥٨٤) و (٢٤٧٤٨).

(٥) سنن الترمذي، رقم (٧٤٧)، وقال: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ». وينظر: سنن الدارمي، رقم (١٧٩٢).

(٦) لم أجده إلا في تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٢٩/١٠) بلفظ: «حدثنا مكحول أن رسول الله ﷺ قال لبلال: ألا لا تغادر صيام الإثنين فإني ولدت يوم الإثنين وأوحي إلي يوم الإثنين وهاجرت يوم الإثنين وأموت يوم الإثنين» وهو

قال الحلبي من أصحابنا: يكره اعتياد صومهما؛ لأن في ذلك تشبيهاً برمضان، واستغربه بعضهم، قال الإسني: وليس بغريب؛ لأن ظاهر السنة يؤيده؛ إذ لم ينقل عن الشارع مواظبته [على] صومهما^(١).

(ويكره إفراد يوم الجمعة وإفراد يوم السبت بالصوم): أما يوم الجمعة؛ فلما روي: أَنَّهُ ﷺ قال: «إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٌ، فَلَا تَجْعَلُوا يَوْمَ عِيدِكُمْ يَوْمَ صِيَامِكُمْ، إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ»^(٢).

وفي رواية: «لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ»^(٣). وعليه تعرض بقيد الإفراد، نعم لو وافق عاداته - كما إذا كان يصوم ويفطر يوماً فوافق يوم صومه الجمعة أو وافق يوم عرفة أو يوم عاشوراء - فلا يكره إفراده بالصوم، كمن وافقت عاداته يوم الشك.

وإطلاق المصنف الكراهة يقتضي طردها على الآحاد، والذي ذكره الجمهور عن مذهب الشافعي أنها مخصوصة بمن يضعف به عن وظائف المطلوبة في يوم الجمعة وهي العلة الصحيحة في الكراهة^(٤)، وإنما تزول بصوم يوم معه؛ لأنه يجبر ما حصل من النقص^(٥). وأما يوم السبت؛ فلما روي: أَنَّهُ ﷺ قال: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ» رواه أحمد^(٦)، وزاد حاكم وابن حبان: «وإن لم يجد أحدكم إِلَّا عُودَ عِنَبَةٍ أَوْ لِحَاءَ شَجَرٍ فَلْيَمْضِغْهُ»^(٧).

مرسل، لكن جاء في صحيح مسلم، رقم (١١٦٢)، بلفظ: «وسئل عن صوم يوم الاثنين؟ قال: ذاك يومٌ ولدت فيه، ويومٌ بعثت، أو أنزل عليّ فيه»، وينظر: مسند أحمد، رقم (٢٢٥٤١)، وسنن أبي داود، رقم (٢٤٢٦).

(١) نقله الدميري في النجم الوهاج (٣/ ٣٥٤)، ولم ينسبه إلى الإسني، ولم أجده في المهمات ولا في الهداية إلى أوهام الكفاية.

(٢) مسند أحمد مخرجا (١٣/ ٣٩٥)، رقم (٨٠٢٥).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٩٨٥)، وصحيح مسلم، رقم (١٤٧) - (١١٤٤)، وسنن أبي داود، رقم (٢٤٢٠)، وسنن الترمذي، رقم (٧٤٣)، وسنن ابن ماجه، رقم (١٧٢٣).

(٤) النجم الوهاج (٣/ ٣٦٠)، ومغني المحتاج (٢/ ١٨٥).

(٥) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٣/ ٤٥٨).

(٦) مسند أحمد مخرجا، رقم (١٧٦٨٦).

(٧) لم أجده لا في مسند أحمد ولا في صحيح ابن حبان، وهو في صحيح ابن خزيمة ط ٣ (٢/ ١٠٣٤)، رقم (٢١٦٣)، ومختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي (٣/ ٣٩٣)، رقم (٦٦) - (٦٨٩).

قال المصنّف عن البيهقي: إن صح هذا النهي فإنما هو؛ لأنّ في إفراده بالصوم تعظيماً له فيكون فيه تشبّه باليهود، ومثل هذا التعليل حكى عن الحلبي أيضاً^(١).

ويؤخذ من هذا التعليل كراهة إفراد الأحد أيضاً؛ لأنّ النصارى يعظمونه، وبه صرح جماعة من أصحابنا، لكن روى النسائي: «أن النبي ﷺ كان أكثرَ ما كان يصُوم من الأيام يومَ السبت والأحد، وكان يقول: لأنهما يومَا عيدٍ للمُشرِكين، فأحبُّ أن أُخالِفَهُمْ»^(٢)، ولهذا قال أبو داود: «حديث النهي عن يوم السبت منسوخ»^(٣)، وقال مالك: كَذِبٌ.

ومن قال بصحة حديث النهي قال: ذاك في الأفراد وهذا في الجمع، ولا منافاة بينهما. قال في البحر: وعندي لا يكره إفراد عيد من أعياد أهل الملل بالصوم كالنيروز والمهرجان والشعائين^(٤)، بل يندب؛ مخالفةً لهم^(٥).

(وفي الشهر صوم أيام البيض) وهي الثالث عشر وتاليه، وقيل: الثاني عشر وتاليه. والصحيح الأول؛ لتصريح الأمر في حديث أبي ذر بصوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر^(٦).

قال النووي: والاحتياط ضم الثاني عشر عليها^(٧). ويستثنى ذواالحجة؛ فإنّ صوم الثالث عشر فيها حرام، وهل يعوّض عنه السادس

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٤/٤٩٨)، رقم (٨٤٩٦)، والعزیز ط العلمية (٣/٢٤٧).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٤/٤٩٨)، رقم (٨٤٩٧).

(٣) نسخه حديث جويرية. ولفظه: «عن جويرية بنت الحارث، أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة، فقال: «أصمتِ أمس؟» قالت: لا. قال: «تريدین أن تصومي غداً؟» قالت: لا. قال: «فأطري»، صحيح البخاري، رقم (١٩٨٦)، وسنن أبي داود، رقم (٢٤٢٢)، وينظر المجموع (٦/٤٣٩).

(٤) الشعائين عيد مسيحي، يقوم يوم الأحد السابق لعيد الفصح، يحتفل فيه بحمل الصعف ذكرى لدخول السيد المسيح بيت المقدس. القاموس الفقهي (ص: ١٩٨).

(٥) بحر المذهب: (٣/٢٨٤)، قال الشيخ ابن حجر: وكأن الفرق أنّ هذه لم تُستَهرَ فلا يتوهم فيها تشبّه. تحفة المحتاج (٣/٤٥٩).

(٦) مسند أحمد، رقم (٢١٤٣٧)، وسنن الترمذي، رقم (٧٦١) بلفظ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةً، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ».

(٧) البيان: (٣/٥٥٣)، وروضة الطالبين (٢/٣٨٧)..

عشر أو يسقط في هذا الشهر؟ قال الشيخ ولي الدين العراقي: ولم أرَ من تعرض لذلك، قال الدميري: والتعويض أظهر^(١).

قال الشيخ عز الدين: والحكمة في اختصاص هذه الأيام أنه يكثر فيها رطوبات البدن فاستحب تخفيفها بالصيام^(٢)، ولهذا قال البغوي: من صام أيام البيض أتى بالسنتين^(٣).

وعليها يحمل قول أبي هريرة: «أوصاني خليلي بصيام ثلاثة من كل شهر»^(٤)، ومن صام ثلاثة أيام سواها أتى بسنة واحدة^(٥).

وأما تسميتها بأيام البيض قال المصنف: هي على الإضافة، أي: أيام الليالي البيض^(٦). وهو أصح ما قيل فيها؛ لأن العرب تسمى كل ثلاث من الشهر باسم: فالثلاث الأول الغرر، ثم النفل، ثم التسع، ثم العشر، ثم البيض، ثم الدرع، ثم الظلم، ثم الحنادس، ثم الدآدى، ثم المحاق، قال شاعرهم:

ثم ليالي الشهر قدماً عرفوا	كل ثلاث بصفات يعرف
فغرر وNFL وتسع	وعشر ثم البيض ثم الدرع
وظلم حنادس دآدي	ثم المحاق لانمحاق بادي ^(٧)

(وفي السنة صوم عاشوراء)، وهو العاشر من المحرم؛ لقوله ﷺ: «صَوْمُ عَاشُورَاءَ يُكْفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ»^(٨).

(١) تحرير الفتاوى (١/ ٥٥٤)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٥٨).

(٢) نقله عنه الدميري. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

(٣) نقله عنه الدميري، ولم أجده في التهذيب. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

(٤) صحيح البخاري، رقم (١١٧٨)، و (١١٧٩)، وصحيح مسلم، رقم (٨٥) - (٧٢١).

(٥) نسق العبارة يقتضي أن يكون المقطع كله من كلام البغوي، ولم أجده في تهذيبه ولا في شرح السنة له، والذي في النجم الوهاج من العبارة هو إلى قوله: «أتى بالسنتين».

(٦) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٤٧)، وقال النووي: «وَوَقَعَ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ وَغَيْرِهَا وَفِي كَثِيرٍ مِنْ نُسَخِ التَّنْبِيهِ أَوْ أَكْثَرَهَا الْأَيَّامُ الْبَيْضُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَهَذَا خَطَأٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مَعْدُودٌ فِي حَنِّ الْعَوَامِّ لِأَنَّ الْأَيَّامَ كُلَّهَا بَيْضٌ وَإِنَّمَا صَوَّبَهُ أَيَّامُ الْبَيْضِ أَيَّامُ اللَّيَالِي الْبَيْضِ». المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٨٥).

(٧) قال الدميري ٦: إنها من نظمه هو. النجم الوهاج: (٣/ ٣٥٨).

(٨) صحيح مسلم، رقم (١٩٧) - (١١٦٢)، والسنن الكبرى للنسائي، رقم (٢٨٠٩).

(ويستحب أن يصوم معه تاسوعاء)، وهو التاسع منه؛ لقوله ﷺ: (لَنْ يَبْقِيَتْ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ فَمَاتَ قَبْلَهُ) ^(١)، وفي رواية: «لَنْ عَشْتُ» ^(٢)، وأراد به: مع العاشرة.

ونقل عن ابن عباس في ذلك معنيان:

أحدهما: الاحتياط فربما يقع في الهلال غلط فيظن العاشر التاسع.

والثاني: مخالفة اليهود؛ فإنهم لا يصومون من المحرم العاشر ^(٣).

قال في العزيز: وعلى هذا لو لم يصم التاسع معه استحب أن يصوم الحادي عشر، وقُلِّد في ذلك المتولي ^(٤).

قلت: الأصح استحبابه مطلقاً، سواء صام التاسع أو لم يصم، نص عليه في الأم والإملاء، وأخرجه الإمام أحمد من طريق ابن عباس ^(٥).

(وصوم يوم عرفة)؛ لرواية مسلم: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: صِيَامُ عُرْفَةَ كَفَّارَةٌ سَتَيْنِ: الْمَاضِيَةِ وَالْمُسْتَقْبَلَةِ» ^(٦). وإنها كان يوم عرفة بستين وعاشوراء بسنة؛ لاختصاص عرفة بضيافة هذه الأمة، بخلاف عاشوراء؛ فإنه يشترك فيه معها غيرها، ولأنَّ عرفة يوم محمديٍّ، وعاشوراء يوم موسويٍّ، وهو ﷺ أفضل من موسى، فكان يومه أفضل من يومه.

ثم الكلام في المكفر: قال الإمام في النهاية: إنها يكفر الصغائر دون الكبائر ^(٧)، قال صاحب الذخائر: وهذا منه تحكم يحتاج إلى دليل؛ إذ الحديث عامٌّ، وفضل الله واسع لا يحجز.

(١) صحيح مسلم، رقم (١١٣٤)، بلفظ: «قَالَ: فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ، حَتَّى تُؤَيَّرَ رُسُلُ اللَّهِ ﷺ»، سنن أبي داود، رقم (٢٤٤٥)، سنن ابن ماجه، رقم (١٧٣٦)، مسند أحمد، رقم (١٩٧١، ٣٢١٣).

(٢) مسند أحمد، رقم (٢١٠٦) بلفظ: «لَنْ عَشْتُ - قَالَ رَوْحٌ: لَنْ سَلِمْتُ - إِلَى قَابِلٍ، لِأَصُومَنَّ الْيَوْمَ التَّاسِعَ، يَعْنِي عَاشُورَاءَ».

(٣) معرفة السنن والآثار ٦/ ٣٥١، رقم (٨٩٦٨)، و (٨٩٦٩).

(٤) العزيز ط العلمية ٣/ ٢٤٦، والنجم الوهاج ٣/ ٣٥٧.

(٥) مسند أحمد، رقم (٢٠٥٨) بلفظ: «أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ قَرْيَةٍ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعَةِ فَرَاسِخَ - أَوْ قَالَ: فَرْسَخَيْنِ - يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَأَمَرَ مَنْ أَكَلَ أَنْ لَا يَأْكُلَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ أَنْ يُتِمَّ صَوْمَهُ».

(٦) صحيح مسلم، رقم (١٩٦ - ١١٦٢)، و (١٩٧ - ١١٦٢).

(٧) نهاية المطلب ٤/ ٧٣، والمجموع ٦/ ٣٨٢، والنجم الوهاج ٣/ ٣٥٥.

قال الماوردي: وللتكفير تاويلان: أحدهما: الغفران، والثاني يعصمه الله فيهما عما يوجب الإثم^(١).

وهذه الاستحباب في حق غير الحجيج، أما الحجيج فينبغي لهم أن لا يصوموا؛ خشية الضعف عن الدعاء وأعمال الحج، ولم يصمه النبي ﷺ بعرفة، وأطلق كثير من الأئمة كونه مكروها لهم؛ لنهيهِ ﷺ عن صومه لهم^(٢).

وإن كان الشخص بحيث لا يضعف عن الأعمال والدعاء بسبب الصوم قد نقل المصنف عن المتولي: الأولى أن يصوم حيازة للفَضِيلَتَيْن، ونسب غيره هذا إلى مذهب أبي حنيفة، وقال: الأولى عندنا أن لا يصوم بحال^(٣).

نعم، الحاجُّ الذي لا يقف بعرفة إلّا ليلاً إمّا لعذر أو لغيره استحب له صومه، صرح به النووي في نكت التنبيه، لكن في الإملاء ما يخالفه، وهو نصه على استحباب فطره لكل مسافر، قال ابن الصباغ وغيره: يستحب أيضاً صوم ثامن ذي الحجة احتياطاً لعرفة، وهو يوم التروية^(٤).

(وستة أيام من شوال)؛ لما روي عن ثوبان: «أن النبي ﷺ قال: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فَشَهْرٌ بِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ، وَمَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ فَذَلِكَ صِيَامُ السَّنَةِ» رواه أحمد والنسائي^(٥)، وفيه إشعار على أن الشهر بعشرة أشهر، سواء كان تاماً أو ناقصاً، ولا يكون بحسب الأيام، وفي رواية مسلم عن حديث أبي أيوب: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»^(٦)، وفي رواية: «فَكَانَتْ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ»^(٧)، والمعنى فيه أن الحسنه بعشرة أمثالها.

(١) الحاوي الكبير (٤٧٢/٣).

(٢) السنن الكبرى للنسائي، رقم (٢٨٣٤) بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ».

(٣) العزيز ط العلمية (٢٤٦/٣).

(٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحاوي الشرواني والعبادي (٤٥٥/٣).

(٥) مسند أحمد، رقم (٢٢٤١٢)، والسنن الكبرى للنسائي، رقم (٢٨٧٣)، و (٢٨٧٤)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤٨٣/٤)، رقم (٨٤٣٣).

(٦) صحيح مسلم، رقم (٢٠٤) - (١١٦٤).

(٧) السنن الكبرى للنسائي (٢٣٩/٣)، رقم (٢٨٧٦)، ومعرفة السنن والآثار (٣٧٩/٦)، رقم (٩٠٥٨).

فإن قلت: الحسنة مطلقاً يضاعف بعشرة ففي أي شهر صام ذلك، كان كذلك.

قلنا: المراد صوم الدهر فرضاً، فتفضل الشارع علينا ووسع فجعل أن من بادر عقيب رمضان فأتى بستة من شوال يكون ثوابه عليها كثوابها به على الفرض من رمضان، وحينئذ فيحصل ثواب الدهر فرضاً بما ذكره ونفلاً بالثلاث المأتى بها في كل شهر وهي أيام البيض، ويبقى الأثنين والأخمسة وسائر التطوعات زائدة.

(والتابع فيها أفضل)؛ خشية الفوات؛ لما في التأخير من الآفات.

ولا خلاف في أنه لا فرق في حصول الثواب المذكور بين التفريق والتتابع، وأفضلية التابع إنما هو للمبادرة إلى حيازة الأجر، قد يمنعه مانع فيفوته ذلك الأجر الأوفي والدرجة العظمى. والمراد بالتابع: اتصالها بيوم العيد.

(وصوم الدهر مكروه لمن يخاف منه ضرراً) من عجز أو عجز؛ فإن مداومة الأكل والشرب ليلاً مضرة للعين كالسهر (أوفيئوت به حقاً) واجباً كنفقة من تلزمه نفقته من زوجة أو غيرها بسبب عجز عن الكسب، أو مندوباً كالمعاشرة مع من يحل له؛ لقوله ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ، صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرِ صَوْمِ الدَّهْرِ»^(١)، وقد روى: «أنه ﷺ نهى عن صوم الدهر»^(٢)، وهذا وإن كان عاماً لكن حمله الحاملون على هذه الحالة.

(ومحبوب لغيره)؛ لعموم الأدلة في استحباب الصوم، وكان يسرد الصوم^(٣) جماعة من الصحابة من غير نكير منهم عمر وابنه، وأبو أسامة وأمرأته، وأبو طلحة وعائشة^(٤).

(١) صحيح البخاري، رقم (١٩٧٩)، (٣٤١٩)، وصحيح مسلم، رقم (١٩٧) - (١١٥٩)، ورقم (١٩٧) - (١١٦٢).

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، ولكن رواه بمعناه الإمام أحمد مسنده بلفظ: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»، أَوْ قَالَ: «لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَفْطِرْ»، وابن حبان في صحيحه بلفظ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ الْأَبَدَ فَلَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»، صحيح ابن حبان - محققاً (٣٤٧/٨)، رقم (٣٥٨١).

(٣) والسرّد: المتتابع. وسرد فلان الصوم: إذا وآله وتابعه. لسان العرب (٢١١/٣).

(٤) «أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ، كَانَ يَسْرُدُ الصَّوْمَ». مسند أحمد، رقم (١٧٧٧١)، و«أَنَّ عَائِشَةَ ۱ كَانَتْ تَصُومُ الدَّهْرَ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ» السنن الكبرى للبيهقي (٤/٤٩٦)، رقم (٨٤٨٣)، سنن الترمذي، رقم (٧١١)، سنن النسائي، رقم (٢٣٥٩).

وهذا التفصيل ذكرها الجمهور، وأطلق الغزالي استحبابه، وتبعه صاحب الحاوي الصغير، والبغوي كراهته، والمعروف ما ذكره الجمهور^(١).

وتعبر المصنف بقوله: "محبوب" مخالف لما في الشرح العزيز والروضة وسائر كتب المذهب المصنفة قبله؛ فإن تغييرها مشعر بأنه غير مكروه، لا أنه محبوب^(٢).

وسواء قلنا: إنه غير مكروه أو محبوب فصوم يوم وفطر يوم أفضل، صرح به المتولي وغيره، واختاره مختارون^(٣).

ولا بد من إفطار يومي العيد وأيام التشريق؛ لأن صومها لا ينعقد، كما مر.

ويحرم الإمساك فيها تشبيهاً بالصائمين.

ولو نذر صوم الدهر انعقد نذره ولزم الوفاء به، وكانت الأعياد وأيام التشريق مستثناة.

وكذلك شهر رمضان وقضاؤه.

وهل تجب الفدية لما أخل به من النذر بسبب القضاء؟ فيه وجهان حكاهما القاضي حسين عن الشيخ أبي فرج الكرخي وأجاب: بأن الأصح أنه لا فدية، وتبعه البغوي^(٤).

ولو نذر صوماً آخر بعد هذا النذر لم ينعقد، ولو لزمه صوم كفارة صام عنها وفدى عن النذر.

قال الشيخ تقي الدين السبكي: إن الأئمة أطلقوا انعقاد هذا النذر، وينبغي أن تُستثنى الصورة التي نحكم فيها بالكراهة، وقلت: وعلى هذا فتلزمه كفارة اليمين كسائر النذور التي لم تنعقد^(٥).

(١) الوسيط في المذهب (٢/ ٥٥٥)، والتهذيب (٣/ ١٨٨).

(٢) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٤٨)، والمجموع شرح المذهب (٦/ ٣٨٩).

(٣) النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/ ٣٦٢).

(٤) التهذيب (٣/ ١٩٠)، وروضة الطالبيين (٢/ ٣٨٨)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٦٢).

(٥) التهذيب (٣/ ١٩٠).

حكم الخروج من الصوم والصلاة

(والشارع في صوم التطوع وصلاة التطوع لا يلزمه إتمامهما): أمّا الصوم؛ فلما روت عائشة: «أنه ﷺ دخل عليها ذات يوم فقال: «أَعِنْدَكَ شَيْءٌ؟» قالت: نَعَمْ، قَالَ: «إِذَا أَفْطَرُ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ فَرَضْتُ الصَّوْمَ»^(١)، معناه: وإن نويت الصوم وقدرت نفسي أي صائمٌ، وعن أم هانئ بنت أبي طالب قالت: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ»^(٢)، نعم، يكره الخروج عنه بغير عذر، ومن العذر أن يشقَّ على الضيف صومُ المضيف وبالعكس؛ فإن الفطر - والحالة هذه - مستحب، ويثاب ثواب الصائمين. وأمّا الصلاة فبالقياس على الصوم، ولأنَّ ما لا يكون لازماً لا يلزم بالشروع عدا الحج والعمرة، ويكره الخروج عنها أيضاً لغير عذر.

ومن العذر أن يقطعها لإذن من يستأذن في الدخول عليه فيما إذا لم يحصل ذلك بنحو تسبيح، أو لإدراك الجماعة، أو تكبيرة الإحرام، ولا فرق بين كونها راتبة أو غيرها. (ولو خرج منها لم يلزمه القضاء) أمّا الصوم؛ فلما روي: «أن أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع فخيرها رسول الله ﷺ بين أن يفطر فلا قضاء، وبين أن يتم صومها»^(٣). وأمّا الصلاة فمقيسة عليه.

وأمّا الحديث الذي فيه الأمر بالقضاء فضعيف، وإن صح فمحمول على الاستحباب^(٤). وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْلُوا أَعْمَلَكُمْ﴾ (عمد: ٣٣). فمعناه: لا تطلوها بالنفاق، كما قاله ابن عباس وغيره^(٥).

- (١) سنن الدارقطني (٣/١٣٦)، رقم (٢٢٣٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٣٤٢)، رقم (٧٩١٦) وصحاح إسناده.
- (٢) سنن الدارقطني (٣/١٣٢)، رقم (٢٢٢٤)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٤٥٩)، رقم (٨٣٤٩).
- (٣) مسند أحد، رقم (٢٦٩١٠)، (٢٧٣٤٨)، وسنن الدارقطني (٣/١٣٣)، رقم (٢٢٢٧)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٤٦١)، رقم (٨٣٦٠، ٨٣٦١)، وفي إسناده مقال. ينظر: البدر المنير (٥/٧٣٥).
- (٤) الحديث رواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (٤/٢٧٦)، رقم (٧٧٩١)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢/٣٥٣)، رقم (٨٨٥) بلفظ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي تَطَوُّعٍ فَلْيَقْضِهِ»، وله شاهد في صحيح ابن حبان - محققاً (٨/٢٨٤)، رقم (٣٥١٧)، وينظر: النجم الوهاج (٣/٣٦٣).
- (٥) أو: ولا تطلوها حسناكم بالرياء والسمعة، قاله ابن جريج والكلبي أو: لا تطلوها بالكبر، قاله الزهري. ينظر: تنوير المقياس من تفسير ابن عباس، ينسب: لعبد الله بن عباس ه (المتوفى: ٦٨هـ)، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) - دار الكتب العلمية - لبنان (٤٣٠)، وتفسير القرطبي (١٦/٢٥٤)، وتفسير الماوردي = النكت والعيون (٥/٣٠٦)، وتفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٩/٢٨٤).

وما عدا الصوم والصلاة من التطوعات كالاغتكاف والوضوء وقراءة سورة الكهف يوم الجمعة والتسبيحات عقيب الصلاة ونحو ذلك حكمه حكم الصوم والصلاة.

وأحق الدميري الطواف بها، وفيه نظر؛ لأنه إن أراد قطع الأشواط بدون العود والإتمام غير مسلم، وإن أراد القطع والعود والإتمام فخارج عما نحن فيه؛ لأن هذا لا يسمى خروجاً؛ إذ المولاة ليس بشرط في الطواف، نعم يمكن حمل ما قال على طواف التحية لمن دخل المسجد الحرام غير محرم، لكن حمل العام على فرد غير كامل؛ لما فيه من البعد^(١).

(وصوم القضاء) عن واجب (إذا شرع فيه لم يجز الخروج منه) إذا كان على الفور، وهو إذا تعدى بالإفطار؛ فإنهم لم يجوزوا تأخيرها ولو بعذر السفر، وجواز الخروج يناق وجوب الفورية، وهو تخفيف لا يليق بحال المتعدي.

(وإن لم يكن على الفور - وهو إذا لم يتعدَّ الإفطار - فكذلك في أولى الوجهين)؛ لأنه شرع فيها كان واجباً عليه في الجملة، فيتعين عليه إتمامه، كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت.

والثاني: لا يحرم: لأنه متبرع بالشروع، فأشبه ما لو شرع في الصوم ثم أراد الخروج عنه. وأجيب: بأن المبيح ثمة قائم بعد الشروع وهو السفر فيعذر، وهنا لا عذر له. واعلم أنه يرد على ضابطة الفور بالتعدي قضاء يوم الشك؛ فإن المصرح به في التهمة أنه على الفور مع عدم التعدي، ويفهم منها وجوب القضاء على من نسي النية على الفور، والمصرح به في شرح المذهب أنه على التراخي بالاتفاق^(٢).

تتمة: الأشهر الحرم كلها مظان الصوم، لا سيما شهر الله المحرم، ففي مسلم: «أَفْضَلُ الصَّيَّامِ، بَعْدَ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ»^(٣).

(١) النجم الوهاج (٣/ ٣٦٤).

(٢) بِلَا خِلَافٍ مَا لَمْ يَبْلُغْ بِهِ رَمَضَانُ الْمُسْتَقْبَلُ وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهُ. المجموع (٦/ ٣٦٥).

(٣) صحيح مسلم، رقم (٢٠٢ - ١١٦٣)، و (٢٠٣ - ١١٦٣)، ونظام لفظه: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سُئِلَ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ؟ وَأَيُّ الصَّيَّامِ أَفْضَلُ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ، بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَأَفْضَلُ الصَّيَّامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، صِيَامُ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ».

وعن الروياني استحباب صوم شعبان^(١)؛ لآتِه ﷺ «كان يكثُر الصوم فيه»^(٢)، فسئل عن ذلك فقال: إِنَّهُ شَهْرٌ تُرْفَعُ فِيهِ الْأَعْمَالُ، فَأَحَبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ»^(٣).
قال المحدثون: لا منافاة بين هذا وبين رفعها في كل اثنين وخميس؛ لجواز أن تُرْفَعَ أعمال الأسبوع مفصلةً ثم تُرْفَعَ أعمال العام جملةً^(٤).
ويستحب أيضاً صوم تسع ذي الحجة؛ لما روى البيهقي: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصُومُ تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ»^(٥).
واستحب الصيمري صوم يوم لا يجد فيه ما يأكله؛ تأسيًا برسول الله ﷺ^(٦).

(١) بحر المذهب للروياني (٣/ ٣٠٧)، واستدل بقوله ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنْ وَحَرِ صَدْرِهِ فَلْيَصُمْ شَهْرَ الصَّيْرِ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ» مسند أحمد، رقم (٢٠٧٣٧)، ورجح الروياني تفسير شهر الصبر بشعبان مع أنه جاء في الحديث الشريف تسمية رمضان بشهر الصبر مثلاً في صحيح ابن خزيمة (٢/ ٩١١)، رقم (١٨٨٧): «وَهُوَ شَهْرُ الصَّيْرِ، وَالصَّيْرُ ثَوَابُهُ الْجَنَّةُ». وينظر: المجموع (٦/ ٣٨٧)، وفسر البيضاوي «وحر» «الصدر» فقال: هو الغل، يقال: وحر صدره على وحرأ - بالتحريك -؛ إذا وغر. تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة المؤلف: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، عام النشر (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م) الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت (٢/ ٣١٤).

(٢) صحيح البخاري، رقم (١٩٦٩)، وصحيح مسلم، رقم (١٧٥) - (١١٥٦).

(٣) مسند أحمد، رقم (٢١٧٥٣)، والسنن الكبرى للنسائي (٣/ ١٧٦)، رقم (٢٦٧٨).

(٤) لجواز رفع أعمال الأسبوع مفصلةً وأعمال العام مجملّة. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٤٢٢)، وحاشية السندي على النسائي، لنور الدين بن عبد الهادي أبو الحسن السندي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة الطبعة الثانية (١٤٠٦ - ١٩٨٦) - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب (٤/ ٢٠٢). ولعل الفهارس مختلفة كما تكون في الدواوين والدفاتر. العرف الشذي شرح سنن الترمذي، المؤلف: محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (ت: ١٣٥٣هـ) تصحيح: الشيخ محمود شاكر، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) - دار التراث العربي - بيروت، لبنان (٢/ ١٧٥).

(٥) سنن أبي داود، رقم (٢٤٣٧)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٧١)، رقم (٨٣٩٣) وتكملته عند أحمد: «أَوَّلُ اثْنَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ وَخَمِيسَيْنِ»، وعند أبي داود: «أَوَّلُ اثْنَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ، وَالْخَمِيسُ وَالْخَمِيسُ»، وعند البيهقي: «أَوَّلُ اثْنَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ وَالْخَمِيسُ تَعْنِي وَيَوْمَ آخَرٍ».

(٦) كما جاء في الصحاح بالفاظ مختلفة مثل ما في صحيح مسلم، رقم (١٦٩) - (١١٥٤) «عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ؓ، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَاتَ يَوْمٍ «يَا عَائِشَةُ، هَلْ عِنْدَكُمْ نَبِيٌّ؟» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ قَالَ: «فَإِنِّي صَائِمٌ». بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ اتَّهَيْتُ مِنْ تَحْقِيقِ كِتَابِ الصَّوْمِ مِنَ الْوُضُوحِ، وَسَيَأْتِي بِإِذْنِهِ تَعَالَى تَحْقِيقُ كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ.

كتاب الاعتكاف

هو في اللغة حبس النفس على شيء ولزومه خيراً كان أو شراً: قال الله تعالى: ﴿فَأَتُوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ (الأعراف: ١٣٨) أي: لازموها وحبسوا أنفسهم عليها^(١). ويقال: عَكَفَ عَلَى الشَّيْءِ يَعْكِفُ وَيَعْكُفُ بضم الكاف وكسرها إذا أقبل عليه، لَا يَصْرِفُ عَنْهُ وَجْهَهُ^(٢).

وفي الشريعة: هو اللبث في المسجد على صفة مخصوصة، وهو من الشرائع القديمة. والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (الحج: ٢٦). وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (البقرة: ١٨٧)، والسنة مستفيضة به على ما سيأتي طرف منها.

(الاعتكاف محبوب في جميع الأوقات)؛ لإطلاق قوله ﷺ: «من اعتكف فواقة ناقة»

(١) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٢٨٢/١).

(٢) مسند أحمد، رقم (٢٤٦١٣)، وصحيح البخاري، رقم (٢٠٢٦)، وصحيح مسلم، رقم (٥ - ١١٧٢).

فَكَانَتْ أَعْتَقَ نَسَمَةً^(١)، وقد صح: «أَنَّهُ ﷺ اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ»^(٢).
 (وفي العشر الأخير من رمضان أحبُّ كما مر) في الصوم (وذلك لطلب ليلة القدر)؛
 فإن جمهور العلماء وفيهم إمامنا على أنها في العشر الأخير من رمضان؛ لشواهد: منها
 ما في الصحيحين: «أَنَّهُ ﷺ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ»^(٣) من رمضان^(٤)، «ثم اعتكف
 الْعَشْرَ الْأَوَّاحِرَ مِنْ رَمَضَانَ» ولازمه حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ»^(٥)،
 ومنها ما روى البيهقي: «أَنَّهُ ﷺ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا تَطْلُبُ
 أَمَامَكَ، فاعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ فَقِيلَ لَهُ كَذَلِكَ، فاعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْآخِرَ فوجدها»^(٦).
 ثم هي في أوتارها أرجى؛ لما روي: أَنَّهُ ﷺ قال: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ، مِنْ
 الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ»^(٧).

واعلم أن ليلة القدر من أفضل ليالي السنة، وهي خاصة بهذه الأمة لم تكن لمن
 قبلها، وباقية إلى قيام الساعة.
 والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر، وفي الحديث: «مَنْ

- (١) قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٧٦٩): هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ لَا أَعْرِفُهُ بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ عَنْهُ، وَرَأَيْتُهُ
 يَلْفُظُ: "مَنْ رَابَطَ" بِدَلٍّ "مَنْ اعْتَكَفَ" وَذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي صَحَاحِهِ يَلْفُظُ: "الْعِيَادَةُ قَدَرٌ فَوْقَ نَاقَةٍ".
- (٢) البخاري، رقم (٢٠٤١)، بلفظ: «ثُمَّ اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ»، ومسلم، رقم (٦ - ١١٧٢).
- (٣) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ وَالْمَشْهُورِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ تَأْنِيثُ الْعَشْرِ كَمَا قَالَ فِي أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ الْعَشْرِ الْآخِرِ
 وَتَذْكِيرُهُ أَيْضًا لَعَنَةً صَحِيحَةً بِاعْتِبَارِ الْأَيَّامِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْوَقْتِ. شرح النووي على مسلم (٨/ ٦١).
- (٤) البخاري، رقم (٨١٣)، و (٢١٦)، ومسلم، رقم (٢١٥ - ١١٦٧).
- (٥) صحيح البخاري، رقم (٢٠٢٦)، وصحيح مسلم، رقم (٥ - ١١٧٢).
- (٦) لم أجد هذا اللفظ في كتب المتن، فهو رواية بالمعنى والذي في السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٥١٧)، رقم (٨٥٦٧)
 رواه أيضا مسلم في صحيحه، رقم (٢١٥ - ١١٦٧) «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَكَفَ
 الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ، فِي فِتْنَةٍ تُرْكِيَّةٍ عَلَى سُدَّتَيْهَا حَصِيرٌ، قَالَ: فَأَخَذَ الْحَصِيرَ بِيَدِهِ فَتَحَاها
 فِي تَاجِيَةِ الْقُبَّةِ، ثُمَّ أَطْلَعَ رَأْسَهُ فَكَلَّمَ النَّاسَ، فَقَالُوا مِنْهُ، فَقَالَ: "إِنِّي اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ، أَلَيْسَ هَذِهِ اللَّيْلَةُ، ثُمَّ
 اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ، ثُمَّ أَتَيْتُ، فَقِيلَ لِي: إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَعْتَكِفَ فَلْيَعْتَكِفْ" فاعْتَكَفَ
 النَّاسُ مَعَهُ، قَالَ: وَإِنِّي أَرَيْتُهَا لَيْلَةً وَتَرَى، وَإِنِّي أَسْجُدُ صَبِيحَتَهَا فِي طِينٍ وَمَاءٍ فَأَصْبَحُ مِنْ لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَقَدْ
 قَامَ إِلَى الصُّبْحِ، فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ، فَوَكَفْتُ الْمَسْجِدَ، فَأَبْصُرْتُ الطِّينَ وَالْمَاءَ، فَخَرَجَ حِينَ فَرَعْتُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَجِئْتُهُ
 وَرَوْتُهُ أَنَّهُ فِيهَا الطِّينَ وَالْمَاءَ، وَإِذَا هِيَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ».
- (٧) البخاري، رقم (٢٠١٧)، و (٢٠٢٠)، ومسلم، رقم (٢٠٦ - ١١٦٥)، رقم (٢١٩ - ١١٦٩).

قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِبَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ^(١)، وهي الليلة المباركة التي فيها يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، وسميت ليلة القدر؛ لأن الله تعالى أنزل فيها كتاباً ذا قدر إلى نبيٍّ ذي قدر لأجل أمة ذات قدر، وقيل: غير ذلك^(٢).

والمستحب إحياؤها بكثرة الصلاة والقراءة وكثرة الدعاء والصلاة على النبي ﷺ.

وأن يكثر فيها: اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني، ويجتهد في اليوم الذي يليها كاجتهاده فيها.

ويستحب لمن أطلعه الله عليها أن يكتمها، ولا يقف حصول الأجر إلى الاطلاع عند الجمهور. وقال النووي: من لم يطلع عليها ولم يشعر بها لم ينل فضلها، وهو غريب^(٣)، ينازعه أحاديث صحيحة:

منها: ما روى البيهقي عن أنس رفعه: «مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ حَتَّى يَنْقَضِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَقَدْ أَصَابَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِحَظٍّ وَافِرٍ»^(٤).

ومنها: ما روى عُقْبَةُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ [الْيَمَامِيُّ] عن أبي هريرة رفعه: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ فِي رَمَضَانَ فَقَدْ أَدْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ»^(٥).

ومنها: ما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال: «مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَقَدْ أَخَذَ بِحَظِّهَا مِنْهَا»^(٦).

(١) صحيح البخاري، رقم (١٩٠١).

(٢) رواه الإمام الرازي عن أبي بكر الوَرَّاق، أو لَأَنَّهُ لَيْلَةُ تَقْدِيرِ الْأُمُورِ وَالْأَحْكَامِ، يُقَدَّرُ اللَّهُ فِيهَا أَمْرَ السَّنَةِ فِي عِبَادِهِ وَبِلَادِهِ إِلَى السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ، أولأنها ليلة لها قدر ومنزلة عند الله تعالى. تفسير الرازي = مفاتيح الغيب (٢٢٩/٣٢)، وتفسير البغوي - طيبة (٤٨٢/٨)، و تفسير الماتريدي (٥٨٥/١٠).

(٣) قال الشيخ زكريا الأنصاري: "قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لَا يَتَنَالُ فَضْلَهَا إِلَّا مَنْ أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا فَلَوْ قَامَهَا إِنْسَانٌ وَلَمْ يَشْعُرْ بِهَا لَمْ يَنْلُ فَضْلَهَا وَقَدْ يُنَازَعُهُ فِيهِ قَوْلُ الْمُتَوَلَّى يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى التَّعَبُّدِ فِي هَذِهِ اللَّيَالِي كُلِّهَا حَتَّى يَحْوَزَ الْفَضِيلَةَ" وكذلك قال الدميري، ولكن لم أجده في شرح مسلم. ينظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣٧٠/٣)، وأسنى المطالب (٤٢١/١).

(٤) شعب الإبان للبيهقي (٢٨٤/٥)، رقم (٣٤٣٣)، و فضائل الأوقات له أيضاً (٢٦٠)، رقم (١١٦).

(٥) فضائل الأوقات (٢٦١)، رقم (١١٧)، وشعب الإبان (٢٨٣/٥)، رقم (٣٤٣٢)، والسنن الصغير للبيهقي (١١٦/٢)، رقم (١٤٠٥).

(٦) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (٣٤٢/١)، رقم (٨٩٠)، والسنن الصغير (١١٥/٢)، رقم (١٤٠٤)، وشعب الإبان (٢٨٢/٥)، رقم (٣٤٣٠)، و فضائل الأوقات (ص: ٢٦١)، رقم (١١٨).

ومنها: ما روى إمامنا الشافعي عن ابن جريج معنعناً: (من شهد الصبح والعشاء في جماعة فقد أخذ بحظ منها)^(١).

فهل تجد في هذه الأحاديث ما يدل على أن حصول الأجر موقوف على الاطلاع عليها؟ والأشبه بميل الشافعي أنها ليلة الحادي والعشرين؛ لحديث أبي سعيد الخدري المشهور في ذلك^(٢)، أو الثالث والعشرين، لحديث عبد الله بن أنيس^(٣)، هذا نص الشافعي في المختصر، وميله إلى الحادي والعشرين أكثر، ولهذا قال الشيخ أبو حامد وغيره: إن مذهب الشافعي أنها ليلة الحادي والعشرين^(٤). وللعلماء فيها أقوال: قال بعضهم: أنها غير منحصرة في رمضان بل جميع ليالي السنة محتملة لها.

وقال بعضهم: إنها في رمضان لكن غير مخصصة بعشر منه. والجمهور على أنها في العشر الأخير من رمضان في ليلة معينة لا يتنقل عنها وإن كانت مبهمة علينا وكل ليالي العشر محتملة لها لكن ليالي الوتر أرجاها، والأرجى منها ليلة الحادي والعشرين أو الثالث والعشرين عند الشافعي. ومذهب أكثر أهل العلم أنها ليلة سبع وعشرين. وقال بعضهم: هي آخر ليلة من الشهر لتكون خاتمة للشهر. وقال محمد بن هيثم: هي ليلة أربع وعشرين؛ لأنها أول ليلة نزل فيه القرآن، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: ١).

وقال ابن خزيمة من أصحابنا: أنها تنتقل في كل سنة إلى ليلة من ليالي العشر؛ جمعاً

(١) لم أجد هذا النص في متون الحديث، والذي فيها: «وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ، فَهُوَ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ». في مصنف عبد الرزاق الصنعاني (١/ ٥٢٥) مثلاً، وفي النجم الوهاج: للدميري (٣/ ٣٧٠): «وقال في القديم: من صلى العشاء والصبح ليلة القدر في جماعة.. أخذ بحظه منها» فيبدو أنه من كلام إمامنا الشافعي.

(٢) صحيح البخاري، رقم (٢٠٢٧)، وقد سبق.

(٣) صحيح مسلم، رقم (٢١٨) - (١١٦٨)، وقد سبق.

(٤) قال الشافعي: «وَالَّذِي يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ لَيْلَةٌ إِحْدَى أَوْ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ». مختصر المزني (٨/ ١٥٦).

بين الأخبار والأحاديث، قال النووي: وهذا هو الظاهر المختار، وقواه في الروضة^(١).
والحكمة في إخفاء الله تعالى هذه الليلة حمل الناس على إحياء جميع الليالي بالعبادة رجاء إصابتها.

ومن علاماتها: أنها طلقة^(٢) لا حارة ولا باردة، وإن الشمس في صبيحتها تطلع بيضاء ليس لها كثير الشعاع.

وإذا قلنا بأنها منحصرة في العشر الأخير من رمضان فينبغي لمن رغب في هذه السنة أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس يوم العشرين؛ حتى لا يفوته شيء من ليلة الحادي والعشرين، ويخرج بعد غروب الشمس ليلة العيد.

ولو مكث ليلة العيد في المسجد إلى أن يصلي فيه العيد أو يخرج إلى المصلى كان أولى.

فائدة: قال أهل التفسير: لما كانت ليلة القدر نزل جبرئيل بسبعين ألف ملك، وينصب عليها خضراء من النور على قبر رسول الله ﷺ، وميكائيل بسبعين ألف ملك، وينصب عليها حمراء من النور على سطح الكعبة، وإسرافيل هكذا، وينصب عليها صفراء على بيت المقدس، ويسطع شعاع تلك الأعلام على جميع الدنيا، ويطلع الله تعالى من يشاء من عباده، ثم تتفرق الملائكة في البلاد والقرى ليلغوا سلام الله تعالى من يحيي تلك الليلة بالعبادة، فمن كان مصلياً ومشتغلاً بذكر، فيقال له: السلام عليك يا عبد الله من عند الله، ومن كان نائماً فيدور الملك حوله سبعين مرة فإن استيقظ وذكر الله تعالى سلم عليه الملك، وإلا فيقال له: لا تلو من إلا نفسك، وهكذا حتى مطلع الفجر^(٣).

(ولما يصح الاعتكاف في المسجد)؛ لأنه لم ينقل عن رسول الله ﷺ وأصحابه وأزواجه رضي الله عنهم الاعتكاف في غير المسجد، ولو جاز في غيره لفعل، ولو فعل لنقل.

(١) قاله إمامان جليلان من أصحابنا، وهما المزني وصاحبه أبو بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة. المجموع

(٢) قال في الروضة: وهو قوي. روضة الطالبين (٢/٣٨٩).

(٣) وقال ابن دُرَيْد: ليلة طلقة، قال: ورُبَّما سُمِّيَت اللَّيْلَةُ الْقَمَرَاءُ طَلَقَةً. وقيل: ليلة طلقة وطالقة أي: سائلة مضيئة. «تاج العروس» (٢٦/٩١).

(٣) لم أجد مصدراً لهذه الفائدة في التفاسير التي حصلت عليها.

ويستوي في الجواز جميع المساجد كاستوائها في تحريم المكث للجنب وسائر الأحكام، ويشهد بذلك إطلاق قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمْ فِي السَّجْدِ﴾ (البقرة: ١٨٧) وبه استدلل بعضهم على انحصار الاعتكاف في المسجد، ووجه الدلالة: أن ذكر المساجد لا جائز أن يكون لأجل أنها شرط في منع مباشرة المعتكف؛ لأن غير المعتكف ممنوع من المباشرة في المساجد، فلا فائدة في ذكر الاعتكاف إلا ليكون المسجد شرطاً لصحته.

وأيضاً: المعتكف ممنوع من المباشرة في المساجد وحال خروجه لنحو قضاء الحاجة، فتعين أن يكون ذكرها لشرط الصحة الاعتكاف. قاله الزركشي.

قال الزوزني: ليس شيء من العبادات يفتقر إلى المساجد إلا الطواف والاعتكاف.

(والجامع أولى من غيره)؛ لكثرة الجماعات فيه غالباً، ويستغنى عن الخروج إلى الجمعة لو وقعت في مدة اعتكافه، وللخروج عن الخلاف؛ فإن الشيخ أبا حامد حكى أن الشافعي أوصى في القديم بمثل مذهب الزهري، وهو اختصاص الاعتكاف بالجامع^(١). قال الإسنوي وغيره: ومحل أولوية الجامع إذا كان اعتكافه متطوعاً، وتقع في مدته الجمعة وهو من أهلها، أما إذا اعتكف في مدة لا تقع فيه الجمعة أو تقع لكن ليس هو من أهلها فيستوي الجامع وغيره^(٢).

ولك أن تقول: إذا كان المعنى في أولوية الجامع الخروج من الخلاف مع ما ذكر، فلا يصح إطلاق القول باستواء الجامع وغيره أصلاً.

وقيد التطوع^(٣) حسن، وتظهر فائدته فيما إذا نذر أسبوعاً أو دونه متتابعاً وفيه يوم الجمعة وهو من أهلها وقلنا: إن الخروج لها يقطع التابع، تعين الجامع، وحيث لا معنى للأولوية.

(والجديد: أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها، وهو المنزل المعتزل المهيأ للصلاة)؛ لأنه ليس بمسجد حقيقة؛ بدليل جواز تغييره ومكث الجنب فيه، فأشبهه

(١) ينظر: المهات (١٧٥/٤).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يقصد في قول الإسنوي وغيره: "إذا كان اعتكافه متطوعاً". ينظر: المهات (١٧٥/٤).

سائر المواضع؛ ألا ترى أن نساء النبي ﷺ كن يعتكفن في المسجد؟ ولو جاز اعتكافهن في البيوت لأشبه أن يلازمها.

والقديم: أنه يصح؛ لأنه مكانُ صلاتها، كما أن المسجد مكانُ صلاة الرجل.

وللأول أن يقول: الفرق أن الصلاة لا تختص بمكان، بخلاف الاعتكاف.

وعلى القديم في جواز اعتكاف الرجل فيه وجهان: أصحهما المنع.

وعلى هذا فليس للخنثى الاعتكاف في مسجد بيته وإن جوزناه للمرأة.

وإذا قلنا بالجديد فكل امرأة لها حضور الجماعة يكره لها الخروج للاعتكاف، والتي لا يكره لها ذاك لا يكره لها هذا.

(وإذا حُيِّنَ المسجد الحرام في نذره للاعتكاف تعيَّن)؛ لمزيد فضله وتعلق النسك به وتضعيف الصلاة فيه.

والمراد بالمسجد الحرام هو الكعبة والمسجد حولها، على ما جزم به النووي في شرح المذهب^(١).

وقيل: أنه الكعبة، وما في الحجر من البيت، وهو اختيار الشيخ أبي يحيى اليمني^(٢).

وقيل: جميع بقاع الحرم^(٣).

وحكم الصلاة في التعيين كحكم الاعتكاف، نصَّ عليه في الأم^(٤).

(وكذا لو عين مسجد المدينة والمسجد الأقصى في أظهر القولين)؛ لأنها مسجدان ورد الشرع بشدِّ الرجال اليهما؛ فاشبهتا المسجد الحرام.

(١) المجموع (١٩٦/٣).

(٢) قال العمراني: والذي تبين لي أن المراد بهذا الخبر: الكعبة، وما في الحجر من البيت، البيان (١٣٦/٢)، وفي الحاوي الكبير (٦٨/٢): “وَعَنَى بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الْكَعْبَةَ”، وفي الحاوي الكبير (١٥٠/٤): “أَنَّ الْحَجَرَ مِنَ الْبَيْتِ”.

(٣) قال العمراني نقلاً عن شيخه الشريف العثماني: “وكل موضع أطلق: المسجد الحرام. فالمراد به: جميع الحرم”، وقال الخطيب الشربيني: “وَقِيلَ: جَمِيعُ بَقَاعِ الْحَرَمِ، وَهُوَ الَّذِي تَقْلَهُ فِي الْبَيَانِ عَنْ شَيْخِهِ الشَّرِيفِ الْعُثْمَانِيِّ، وَالْقَلْبُ إِلَى هَذَا أَمِيلٌ. البيان (١٣٦/٢)، ومغني المحتاج (١٩١/٢).

(٤) الأم للشافعي (١٢٨/٢).

والثاني لا؛ لأنه لا يتعلق بهما نسك، فأشبهها سائر المساجد.

وافهم أنه لو عيّن غير هذه الثلاثة لم يتعين، وهو كذلك، كما لو عينه للصلاة.

وفيه وجه: أنه يتعين؛ لما روى: أن الشافعي قال: من أوجب الاعتكاف على نفسه في مسجد فانهدم، اعتكف في موضعه منه، فإن لم يقدر خرج فلماذا بُني المسجدُ رجع وبني على اعتكافه.

وأجيب: بأنه محمول على ما إذا كان المعينُ أحدَ المساجد الثلاثة، أو ما إذا لم يكن في القرية مسجدٌ آخر^(١).

نعم، المعينُ أولى من غيره، ولو شرع فيه لم يجوز له الانتقال إلى غيره.

ونقل شارح التعجيز عن البغوي: أنه ألحق بمسجد المدينة كل مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ، قال الأذرعي: كثيراً ما تفحصت فيما وجدت في كتبه، ثم قال: وما أحقّ مسجدَ قباءَ بالالتحاق؛ لكثرة فضله ووقوع المدح له في القرآن^(٢).

(لكن المسجد الحرام يقوم مقامهما)؛ لأنه أفضل منهما؛ لما روى أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن الزبير^(٣): «الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ، وَفِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ بِأَلْفٍ»^(٤)، «وفي مسجد الأقصى بِخَمْسِمِائَةٍ»^(٥) (دون العكس)؛ لأنهما دونه في الفضل؛ لما ذكرنا.

(١) العزيز ط العلمية (٢٦٣/٣).

(٢) في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَؤُوهَ أَبَدًا لَتَسْجِدَ أُنَاسٌ عَلَى النَّفْثَةِ مِنْ أَكْوَافِهِمْ يُحْشَرُونَ فَبِئْسَ مَا تَكْتُمُونَ﴾ أن يظهروا والله يحبُّ الْمُطَهَّرِينَ (التوبة: ١٠٨). وينظر: النجم الوهاج (١٠/١٢٣).

(٣) النجم الوهاج (٣/٣٧٤).

(٤) مسند أحمد، رقم (١٦١١٧).

(٥) هذا المقطع من الحديث لم أجده في مسند أحمد، وهو في: مسند البزار = البحر الزخار (١٠/٧٧)، رقم (٤١٤٢) بلفظ: "عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى غَيْرِهِ مِائَةُ أَلْفِ صَلَاةٍ، وَفِي مَسْجِدِي أَلْفُ صَلَاةٍ، وَفِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ مِائَةُ صَلَاةٍ»، قَالَ الْبَزْزَارُ: لَا تَعْلَمُهُ يُرَوَّى بِهَذَا اللَّفْظِ مَرْفُوعًا إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (٦/٣٩): «فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى غَيْرِهِ مِائَةُ أَلْفِ صَلَاةٍ، وَفِي مَسْجِدِي أَلْفُ صَلَاةٍ، وَفِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ مِائَةُ صَلَاةٍ»، قال الهيثمي جمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/٤) وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ، وَفِي بَعْضِهِمْ كَلَامٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(والمسجدين يقومان مقام الأقصى دون العكس)؛ لما ذكر: من أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف، وفي مسجد المدينة بألف، وفي الأقصى بخمسمائة، ولا شك أن هذه التفاوت إنما هو بحسب شرف المكان.

وهذا عند من لم يصحَّ عنده حديث البزار، وهو أن الصلاة في الأقصى بألف أيضاً، وعند من صحَّ هذا عنده يستوي مسجد المدينة والأقصى، فيقوم أحدهما مقام الآخر^(١).

في أحكام الاعتكاف

(فصل، أظهر الوجهين أنه لا بُدَّ في الاعتكاف من اللبث، ولا يكفي مجرد الحضور)؛ لأنه لا بُدَّ من علاقة بين الشرع واللغة فيما هي مأخذه، وماهية العكوف تقتضي اللبث، فلو اكتفينا بمجرد الحضور خرج اللفظ عن مأخذ الشرع وهو غير معهود. والثاني: يكفي مجرد الحضور؛ كما يكفي الحضور بعرفة في تحقيق ركن الحج، وعلى هذا لو دخل من باب وخرج من آخر ونوى فقد اعتكف.

(وأنه يكفي اللبث بقدر ما يسمى عكوفاً) وهو ما زاد على أقل ما يكفي في طائفة الصلاة هكذا ضبطه الإمام ونقل عنه الغزالي وأقره، ثم قال: والمراد باللبث الإقامة لا السكون، فيصح قائماً وقاعداً ومتردداً في أرجاء المسجد^(٢) (فلا يشترط المكث يوماً ولا قريباً من يوم)؛ لأن هذا زائد على مدلول اللفظ فيحتاج في اشتراطه إلى توقيف، ولم يكن. والثاني يشترط؛ لأن ما دون ذلك معتاد في الحاجات التي تقع في المساجد، فلا يصح للقرية.

(١) ليس في مسند البزار حديث تفهم منه المساواة في الفضيلة بين المسجد النبوي والمسجد الأقصى، والذي يفهم منه ذلك ما في صحيح مسلم، رقم (٥٠٦) - (١٣٩٤) بلفظ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»، مع في سنن ابن ماجه، رقم (١٤٠٧) والمعجم الكبير للطبراني (٣٢/٢٥)، رقم (٥٥) بلفظ: «عَنْ مَيْمُونَةَ، مَوْلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنَا فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالَ: «أَرْضُ الْمُحَشِّرِ وَالْمُنَشِّرِ اثْنَوْهُ فَصَلُّوا فِيهِ، فَإِنْ صَلَاةٌ فِيهِ كَأَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ».

(٢) نهاية المطلب (٨٢/٤)، والوسيط في المذهب (٥٦٢/٢).

ورّد بأنّ العبادة إنّما تتميز عن العادات بالنية لا بالعمل، نعم استحَب الشافعي اعتكاف يوم؛ خروجا من خلاف مالك وأبي حنيفة؛ فأنهما لا يجوزان اعتكاف أقلّ من يوم^(١).

فرع: يصح الاعتكاف في الأوقات المكروهة وأيام العيد والتشريق.

(ويفسد الاعتكاف بالجماع) بالإجماع في الجملة، سواء جامع في المسجد أو حين قضاء الحاجة، وسواء قلنا: إنّهُ في خروجه معتكف أم لا؛ لأنّ الجماع منافٍ للاعتكاف إذا كان عن تعمّد واختيارٍ مع العلم بالتحريم.

ثمّ البطلان إنّما هو بالنسبة إلى المستقبل إذا لم يكن متابعاً، منذوراً كان أو نفلاً، فلا يبطل به الماضي، وإن كان متابعاً بطل الماضي أيضاً، فيجب استئناف المنذور، ولا يثاب على النفل.

ولا كفارة في إفساد الاعتكاف بالجماع عند عامة العلماء.

وأوجب الحسن والزهري في المنذور منه مثل كفارة رمضان^(٢).

(وفي اللمس والقبلة وبالشهوة ونحوهما) من الاستمتاعات بما دون الفرج عمداً (ثلاثة اقوال): أحدها: أنّها تفسد مطلقاً؛ لأنّها مباشرة محرمة في الاعتكاف متناولة بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ (البقرة: ١٨٧). فأشبهت الجماع.

وثانيها: لا تفسد مطلقاً، كما لا تفسد بها الحج.

و(أظهرهما): أنّه يفسد إن أنزل، وإلا فلا؛ لأنّ بالإنزال يخرج عن أهليّة الاعتكاف مع كونه بفعل منه فيفسده، بخلاف ما لو لم ينزل؛ فإنّه لا يخرج عن أهليّة الاعتكاف، وإنما أتى بفعل محرم، فأشبهه الصائم إذا قبل بشهوة فلم يُنزل.

وعلى الأقوال كلها هي حرام؛ للآية، بالاتفاق، ونقل بعض عن العدة حكاية خلاف

(١) المبسوط للرخسي (١١٧/٣)، والإشراف على نكت مسائل الخلاف (٤٥٦/١)، المسألة (٧٠٥).

(٢) واختلف موجبوها في صفتها. فقال أبو حنيفة: هي كفارة يمين. وعن أحمد روايتان إحداهما كمدّهم أبي حنيفة، والأخرى هي الكفارة العظمى. ينظر: اختلاف الأئمة العلماء (٢٦٤/١)، والمنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد (٣٣٦/١).

في التحريم، وفي وسيط الغزالي ما يشعر بذلك، وهو وهم^(١).

والاستمئاء باليد يرتب على ما إذا لمس فأنزل: إن قلنا: "إنَّه لا يبطل الاعتكاف" فهذه أولى، وإن قلنا: "يبطله" ففيه وجهان، والفرق كمال الاستمتاع والالتذاذ هناك باصطكاك البشريتين، بخلاف هنا.

وخرج بقوله: "بالشهوة" ما لو قبل على سبيل الشفقة أو الكرامة لنحو صداقة، أو لمس بغير شهوة؛ فإنَّه لا بأس به؛ «كان رسول الله ﷺ يمد يده ليرجله عائشة وهو مُعْتَكِفٌ»^(٢).

وخرج بتمثيله بنحو القبلة ما لو نظر أو تفكر فأنزل؛ فإنَّه لا يبطل؛ كنظيره في الصوم.

فرع لو كان المعتكف خنثى فأولج في قبل الخنثى أو دبره أو امرأة أو رجل فكان كما لو باشر الرجل بدون الفرج ففيه الخلاف.

قال ابن العراقي: وعلى هذا فهذه الصورة مستثناة عن إطلاقهم: "أن الجماع يفسد الاعتكاف"، وردّه الزركشي بأنَّ هذا ليس بجماع فلا يدخل فيه^(٣).

ولو جامع ناسياً للاعتكاف أو جاهلاً بالتحريم فالحكم كما في الصوم بجامع كونه في بابين متناولاً بخطاب التكليف، والنسيان والجهل يؤثران فيه، وبه يشهد قوله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَا، وَالنَّسْيَانِ)^(٤)، أي: في خطاب التكليف.

ولا يشترط في الاعتكاف ترك التطيب بالفوايح والتزيين بلبس الثياب الحسنة وقصّ الشارب وتسريح الشعر؛ لأنها مباحة ولم يرد توقيف في المنع عنها فتبقى على الأصل، ولا يكره شيء من ذلك.

(١) حيث قال: والجنابة في مُدَّة العبور لا تفسد الاعتكاف. الوسيط: (٥٦٧/٢)، وينظر: نهاية المطلب (١١٠/٤)، والعزیز ط العلمية (٢٥٣/٣).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٣٠١) و (٢٠٤٦)، وصحيح مسلم، رقم (٨) - (٢٩٧).

(٣) تحرير الفتاوى (٥٥٩/١).

(٤) سنن ابن ماجه، رقم (٢٠٤٣)، وإسناده ضعيف.

ويمحوز له أن يأمر بإصلاح معاشه وتعهّد ضياعه، وأن يبيع ويشترى ويخيط ويكتب بلا كراهة ما لم يكثر، فإن كثر لم يضرّ عندنا وكُره.

ولو كان يشغل بقراءة القرآن أو دراسة العلم فهو زيادة خير.

ويمحوز أن يأكل في المسجد كغيره، والأولى أن ييسط سفرة ونحوها؛ لأنه أبلغ في تنظيف المسجد، وله أن يغسل اليد [فيه]، والأولى غسلها في إناء؛ لتلا يبتلّ المسجد فيمنع غيره من الجلوس والصلاة فيه.

ويكره له السباب والمناظرة من غير حاجة.

وينبغي أن يكون في السكينة والوقار كالطود لا يزعزعه العواصف لا وفق ما وصفه الواصف.

ويشتغل بالطاعات ما أمكنه، ويجعل النظر في العلم دأبه وديدته.

وكذا لا يشترط فيه الصوم، بل يصح الاعتكاف في الليل وحده وفي العيد وأيام التشريق؛ لأن الأصل عدم اشتراطه ولم يرد توقيف بالاشتراط، بل ورد ما يدل على عدم اشتراطه، وهو ما في الصحيحين عن عمر: أنّه قال: «يا رسول الله إني نذرتُ في الجاهليّة أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام»، قال ﷺ: «أوفِ بنذرك»^(١)، فلم يصرّح الاعتكاف في الليلة وحده لما أمره بالوفاء بنذره.

بل ورد التصريح بعدم الاشتراط فيما رواه الحاكم من حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ قال: ليس على المعتكف صيامٌ إلا أن يجعله على نفسه»^(٢).

وفي قول قديم: أن الصوم شرط في صحة الاعتكاف، ويردّه حديث الحاكم.

لكن لو نذر أن يعتكف يوماً هو فيه صائم لزمه الوفاء بالنذر بأن يعتكف في أيام الصوم؛ لأن الاعتكاف بالصوم أفضل وإن لم يكن مشروطاً به، فإذا التزم بالنذر لزمه كما لو التزم التابع فيه، وليس له إفراد أحدهما عن الآخر بلا خلاف.

(١) صحيح البخاري، رقم (٢٠٤٢) و (٢٠٤٣)، وصحيح مسلم، رقم (٢٧) - (١٦٥٦).

(٢) سنن الدارقطني (٣/ ١٨٣)، رقم (٢٣٥٥)، والمستدرك على الصحيحين (١/ ٦٠٥)، رقم (١٦٠٣)، وقال: صحيح الإسناد.

ولو اعتكف في هذه الصورة في رمضان أو في صوم نذر أو قضاء أجزاء؛ لأنه لم يلتزم بهذا النذر صوماً، وإنما التزم الاعتكاف على صفة، وقد وجدت.

ولو نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً لزمه بلا خلاف وفاء بما التزم، ولا يكفيه أن يعتكف في رمضان ونحوه مما وجب صومه قبل ذلك أو بعده؛ لأنه التزم بهذا النذر صوماً كالاكتكاف فلا يكفيه ما لم يكن بالتزامه حين النذر.

(وأظهر الوجهين أنه يلزمه الجمع بينهما)؛ عملاً بمقتضى اللفظ مع أن في الجمع بينهما زيادة فضل وإطاعة وقد قال ﷺ «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه»^(١).

والثاني لا يلزمه الجمع، بل يكفيه الإتيان بهما انفراداً؛ لأنها عبادتان مستقلتان فأشبه ما لو نذر أن يصلي صائماً أو يعتكف مصلياً؛ فإنهما يلزمان ولا يلزم الجمع بالاتفاق.

وأجاب الأول: بأن الصوم والاعتكاف متقاربان؛ فإن كل واحد منهما كف وإمساك غير مشروط بأفعال مخصوصة، بخلاف الصلاة؛ فإنها أفعال مباشرة لا مناسبة بينها وبين الاعتكاف والصوم.

وفي المسألة طريق آخر: أنه يلزم الجمع في الصورة الأولى دون الثانية، والفرق أن الاعتكاف لا يصلح وصفاً للصوم والصوم يصلح وصفاً للاعتكاف؛ فإنه من مندوباته.

ولو عين في نذره. والحالة هذه. وقتاً لا يصح صومه كالعيد فيعتكف ولا يقضى صومه، قاله الدارمي^(٢)، وهو واضح؛ لأنه لو أفرد بنذر الصوم لم ينعقد، فكذلك لو جمع بين الصوم والاعتكاف.

فرع: لو نذر القرآن بين الحج والعمرة لم يلزمه الجمع بينهما، بل الأفضل تفريقهما، وحكي عن الإمام لزوم الجمع، وهو وهم^(٣).

(١) صحيح البخاري (١٤٢/٨)، رقم (٦٦٩٦) و (٦٧٠٠).

(٢) النجم الوهاج (٣/٣٧٧)، وأسنى المطالب (١/٤٣٥)، ومغني المحتاج (٢/١٩٤).

(٣) قال إمام الحرمين: «وإذا تقاربتا، لم يبعد التزام جمعهما، كما لو نذر أن يقرن بين الحج والعمرة». نهاية المطلب (٨١/٤).

(فصل: لا بُدَّ من النية في الاعتكاف)؛ لأنه عبادة ولا عبادة إلا بالنية مع أنه أشبه بالعبادات فأفقر^(١) إلى النية؛ للتمييز (ويتعرض في المنذور منه للفرضية)؛ تميزاً بينه وبين التطوع.

وعبارته تقتضي أن لا تستعني نية كونه عن نذر عن ذكر الفرض، وليس كذلك، بل لو نوى الاعتكاف عن نذره أجزأه ولم يحتاج إلى ذكر الفرض، صرح به صاحب الذخائر، وأفتى به الزركشي وغيره^(٢).

(وإذا أطلق) أي: نوى الاعتكاف من غير تعيين مدة (كفته تلك النية وإن طال مكثه)؛ لأنه لا مانع من شمول النية هذه المدة (لكن إذا خرج وعاد احتاج إلى الاستئناف) أي: استئناف النية في حصول مدة العبادة، سواء خرج لقضاء الحاجة أو لغيره؛ لأن ما مضى عبادة تامة انتهت بالخروج، وما يريد ثانياً اعتكاف جديد.

قال المتولي: هذا إذا لم يغرم عند الخروج على العود إذا قضيت، فإذا عزم على العود بعد قضاء الحاجة كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية، لأنه لما أحدث عند إرادة الخروج صار كمن نوى المرتين بنية واحدة، قال في شرح المذهب: ما قاله المتولي هو الصواب، لكن المصنّف اعترضه في العزيز بأن اقتران النية بالعبادة شرط، فكيف تحصل الاكتفاء بالعزيمة السابقة؟ وجرى عليه في الروضة^(٣).

(وإن عيّن في نية مدة كشهر مثلاً) في اعتكاف متطوع أو منذور غير متتابع (فهل يحتاج إلى استئناف النية إذا خرج وعاد؟ فيه وجوه)، وسماها في الوجيز أقوالاً: (أحدها: لا) يحتاج مطلقاً؛ لأن النية شملت جميع المدة بسبب التعيين.

(والثاني: إن طال مدة الخروج لزمت الاستئناف، وإلا فلا)؛ لأنه يتعذر البناء بطول المدة دون قصرها، ولا فرق على هذا بين أن يكون الخروج لقضاء الحاجة أو لغيره.

(١) قوله: "أفقر" أفعل تفضيل. منه جامش النسخة (ذ) اللوحة: (٤٧٢١).

(٢) قال الشيخ زكريا الأنصاري: "قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيُشَبِّهُ أَنْ ذَكَرَ النَّذْرَ يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ الْفَرْضِ لِأَنَّ الْوَقَاءَ بِهِ وَاجِبٌ فَكَانَتْ نَوَى الْإِعْتِكَافِ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ قَالَ وَيَذَلِّكَ صَرَّحَ صَاحِبُ الذَّخَائِرِ". أسنى المطالب (١/٤٣٥)، وينظر: مغني المحتاج (٢/١٩٤).

(٣) المجموع (٦/٤٩٨)، والنجم الوهاج (٣/٣٧٨).

(والثالث: -وهو الأظهر- الفرق بين أن يخرج لقضاء الحاجة فلا يلزم) استئناف النية بعد العود؛ لأنه لا بُدَّ منه، فهو كالمستثنى عند النية (أو لغيره فيلزم) ولو لنحو أكل؛ لأنه قطع الاعتكاف بغير قضاء الحاجة، ولا يلزم العود، فمتى عاد فهو اعتكاف جديد، فلا فرق على هذا بين أن يطول الفصل أو لا يطول.

وزاد البغوي في التفصيل فقال: إن خرج لأمر يقطع التابع في الاعتكاف المتتابع فلا بُدَّ من تجديد النية، وإن خرج لأمر لا يقطعه نظر: إن لم يكن له منه بُدٌّ كالاغتسال عند الاحتلام وقضاء الحاجة فلا حاجة إلى التجديد، وإن كان له منه بُدٌّ أو طال الزمان فيها لا بُدَّ منه، ففي التجديد وجهان^(١).

(وإذا نذر اعتكاف مدة وشرط فيها التابع ثم خرج لقضاء الحاجة لم يحتج إلى تجديد النية)؛ لما مرَّ أنه لا بُدَّ منه، فكان كالمستثنى عند النية (وكذا لو خرج للاغتسال عن الجنابة) من الاحتلام؛ لأنه لا بُدَّ منه أيضاً، وتجب المبادرة على العود عند الفراغ من العذر، فلو أخرج انقطع التابع وتعذر البناء، ولا يكلف الإسراع في العود بل له المشي على عادته.

(وإن خرج لسائر الأعذار التي لا تقطع التابع) كالأكل والمرض والخروج ناسياً ونحو ذلك مما يجيء بيانه فكذاك (لم يحتج إلى تجديد النية في أظهر الوجهين)؛ لأنه إذا لم نحكم بقطع التابع اتحدت المدة وكان الخروج فيها كاللاخروج، فيشمل النية جميعها. والثاني: يلزمه تجديد النية عند العود؛ لخروجه عن العبادة بما له منه بُدٌّ، بخلاف الخروج لقضاء الحاجة ونحوه.

وخرج بقوله: "لا تقطع التابع" عما يقطع؛ فإنه تجب استئناف النية قطعاً والمدة أيضاً؛ لتعذر البناء.



ما يشترط في المعتكف

(فصل: يشترط في المعتكف الإسلام والعقل والنقاء عن الحيض والجنابة.) هذا ضابطة قد تكلم المصنف في من يخرج عنه وسكت عمّن يدخل فيه ولا بدّ منه:

[من يدخل في ضابطة الاعتكاف ومن يخرج منها]

فمن الداخلين فيه: الصبي والرقيق والمرأة المزوّجة، فيصح اعتكافهم كما يصح صومهم وصلاتهم، نعم لا يجوز للعبد أن يعتكف بغير إذن السيد، ولا للمزوجة بغير إذن الزوج، فلو اعتكفا بغير إذن أثما وصحّ اعتكافهما مع التحريم، وللسيد والزوج إخراجهما.

وكذا لو اعتكفا متطوّعاً بإذنها؛ فإنّه لا يلزم بالشروع.

ولو نذرا اعتكافاً بغير إذنٍ فلهما المنع من الشروع، فإن أذنا في الشروع وكان الزمان متعيناً أو لم يكن متعيناً ولكن شرطاً التابع لم يكن لهما الرجوع في الإذن. وإن لم يشرط التابع فلهما الرجوع.

وإن نذرا بالإذن وتعلق بزمان معيّن فلهما الشروع بغير إذنها.

ولو لم يتعلق بزمان معيّن لم يكن لهما الشروع إلّا بالإذن، وإذا شرعا بالإذن لم يكن لهما المنع من الإتمام، ويستوي في ما ذكر القنّ والمدبر وأُمّ الولد.

وأما المكاتب فله الاعتكاف بغير إذن السيد، وليس له حمله على الكسب لكتابة، وإذا عجز صار كالقنّ.

ومن بعضه حرٌّ وبعضه رقيق كالقنّ إن لم يكن بينه وبين سيده مهايأة.

وإن كانت ففي نوبة نفسه كالحُر، وفي نوبة سيده كالقنّ.

ولو نذر العبد اعتكافاً في مدة معينة بإذن السيد ثمّ باعه فليس للمشتري منعه من الوفاء، لكن له الخيار في فسخ البيع إن جهل الحال.

وأما ما يخرج عن الضابطة فقد تكلم فيه المصنف وقال: (فلا يصح من الكافر

والمجنون والمغمى عليه والسكران والجنب والحائض ابتداءً الاعتكاف): أما الكافر؛ فلعدم أهلية العبادة له، وأما المجنون والمغمى عليه فلأن النية لا بُدَّ منها ولا عبرة بنيتهم، وفي معناهم المبرسّم ومن لا تمييز له، وأما الجنب والحائض؛ فلأن المكث لهما في المسجد معصية ولا بدَّ منه في الاعتكاف، والنفساء كالحائض.

(وإذا عرضت الردة والسكر لم يبق معهما الاعتكاف) وفاقاً؛ لانتفاء أهلية العبادة والحالة هذه (والأصح) من الطرق (أنهما) أي: الردة والسكر (يُبطّلان ما مضى من الاعتكاف المتتابع، حتى يحتاج إلى الاستئناف)؛ لأن الخروج من المسجد بغير عذر يقطع المتابع فأولى أن يُقطع بالردة والسكر؛ لأنها أشدّ وأقبح من الخروج من المسجد؛ لأن أهلية العبادة تبقى ثمة دون هنا.

والطريق الثاني: أنه يبطل اعتكاف السكران دون المرتد، والفرق أن السكران ممنوع من المسجد بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ اللَّيْلُ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ (النساء: ٤٣)، أي: مكان الصلاة، فإذا شرب المسكر فقد أخرج نفسه عن أهلية المكث، فنُزِلَ ذلك منزلة الخروج، والمرتد غير ممنوع من المسجد فلم يتضمن الارتداد بطلان الاعتكاف. والطريق الثالث: إنها على قولين: أحدهما: إنها لا يُبطّلان الاعتكاف: أما الردة؛ فلما سبق، وأما السكر فلائذ ليس فيه إلا تناول محرّم، وذلك لا ينافي الاعتكاف.

والثاني: إنها مبطلان؛ لما سبق في الطريق الأول.

والطريق الرابع: أن الردة تُبطل قولاً واحداً؛ لأنها تفوت شرط العبادة، والسكر لا يُبطل كالنوم والإغماء، ثم حيث نحكم بالبطلان تُريدُ به قطع المتابع وتعدّر البناء إلى ما مضى؛ لإحباطه بالكلية؛ لأن السكر لا يُحبط العبادات السابقة بالإجماع، وكذا الردة عندنا إذا عادا إلى الإسلام.

(والجنون والإغماء الطارئان بعد الشروع لا يُبطّلان ما مضى من الاعتكاف) المتابع، حتى لا يحتاج إلى الاستئناف إن لم يخرج من المسجد؛ لأنه معذورٌ فيما عرض، هكذا علّوه، وقضية هذا أن يبطل الاعتكاف إذا طرأ ذلك بسبب لا يُعذر فيه، وهو كذلك،

وقد صرح به ابن الرفعة نقلاً عن البندنجي وقال: إنَّه كالسكران^(١).

رجعنا إلى حكم المذدور:

وإن خرج نظر: إن لم يمكن حفظه في المسجد فكذلك لا يبطل اعتكافه؛ لأنه لم يحصل الخروجُ باختياره، فأشبه ما لو تحمل العاقلُ وأخرج مكرهاً، وإن أمكن حفظه في المسجد لكن يشقُّ فكالمرضى إذا خرج، والأصحُّ أنَّه لا يقطع تنابعه.

وعلى هذا فقله: "إن لم يخرج" ليس شرطاً على الإطلاق، بل مخصوصٌ بما إذا أمكن حفظه من غير مشقة، ففي العبارة نوع خفاء.

(ويحسب زمانُ الإغناء من الاعتكاف)؛ بالقياس على الصوم؛ بجامع الطريان بعد انعقاد العبادة، مع أنَّه لا يخرج عن أهلية العبادة البدنية (دون زمان الجنون)؛ لأن العبادات البدنية لا تصح من المجنون.

(وإذا طرأ الحيض) على المعتكفة (لزمها الخروج من المسجد)؛ لأن المكث لها حرام، وفي حكمها كل من طرأ عليه شيء يحرم عليه المكث كجراحة نضاجة ونحوها.

(وكذا إن طرأت الجنابة بما لا يُبطل الاعتكاف ولم يمكن الغسل في المسجد)؛ لأنه -والحالة هذه - مضطراً إلى الخروج (وإن أمكن الغسل في المسجد جاز الخروج) ولا يكلف الغسل في المسجد؛ لأن الخروج أقرب إلى المرواة وصيانة حرمة المسجد، فيعذر فيه (ولا يلزم) الخروج لأجل الغسل، بل له فعله في المسجد، كذا أطلقه في سائر كتبه واقتضاه كلام النووي، لكن رجح الغزالي في البسيط تبعاً للإمام تعيين الخروج، واختاره الشيخ نجم الدين بن الرفعة^(٢).

وتوسط السبكي فقال: إن فرض في الاغتسال مكث وإن قلَّ فيظهر ما قاله الإمام وتابعوه، وإن فرض بغير مكث - كما لو كان في المسجد نهر أو حوض يخوضه الجنب وهو خارج فترفع جنبته في مروره - فيتجه ما قاله الشيخان. هذا لفظه.

(١) كفاية النبيه (٦/٤٧٣).

(٢) نهاية المطلب (٤/١١١)، والعزیز (٣/٢٦٢)، والمجموع (٦/٥٢٦)، وروضة الطالبين (٢/٣٩٨)، وكفاية النبيه (٦/٤٥٤)، والنجم الوهاج (٣/٣٨١).

وحبذا هذا التوسط؛ لحصول الجمع بين الكلامين: بأن يُحمل إطلاق الإمام على الصورة الأولى، وإطلاقها على الصورة الثانية، فيقيّد عدم اللزوم بها إذا أمكن الاغتسال من غير مكث. (ولا بحسب زمان الحيض والجنابة) إذا خالفاً ومكثاً أو اتفق ذلك بعذر كغلق باب ونحوه؛ لأن المكث حرام في الصورة الأولى وإنما يباح في الثانية للضرورة.

ولا فرق بين أن يتيمم الجنب عند تعذر الخروج، بأن وجد غير تراب المسجد أو لم يتيمم، كذا يقتضيه إطلاقهم، ولم أر فيه تصريحاً بعد تفحص بليغ.

ثم الجنابة لا تُبطل ما مضى ولم ينقطع بها التابع إذا بادر إلى الغسل بحسب إمكانه.

وهل ينقطع بالحيض أو يجوز البناء على ما مضى؟ فيه تفصيل يأتي في كلام المصنّف.

والمستحاضة إذا أمنت التلوّث ليس لها الخروج من اعتكافها؛ لأن الاستحاضة لا تمنع المكث في المسجد، فإن خرجت انقطع تتابعُ اعتكافها.

فرع: لو نوى الخروج من الاعتكاف ففي بطلانه خلاف كنظيره في الصوم:

والأظهر عدمُ البطلان، كذا قاله متقدمو أصحابنا، وأفتى بعض المتأخرين ببطلان الاعتكاف؛ لأنّ مصلحته تعظيمُ الله كالصلاة، وتحتلُّ بنقض النية، ومصلحةُ الصوم قهرُ النفس، وهي لا تفوت بنية الخروج^(١).

نذر الاعتكاف

(فصل: إذا نذر اعتكاف مدة وشرط فيها التابع لزمه رعاية التابع)؛ لأن التابع وصف مقصود شرعاً، فيلزم بالالتزام، كنظيره في الصوم.

وكلامهم يفهم أنّه لو لم يصرّح بالاشتراط لفظاً لم يلزم التابع وإن نواه بقلبه، وهو كذلك، وقد صرح به البغوي وصححه المصنّف في العزيز، والنووي في الروضة، كما أن أصل النذر لا يلزم بالنية^(٢).

(١) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٥٨).

(٢) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٦٥).

لكن الإمام والغزالي قطعاً بالوجوب؛ لأن مطلق اللفظ يحتمله فهو كتزليل النية مع الكناية منزلة الصريح، هذا اختاره الروياني ولم يرد في الذخائر سواء، قال الإسنوي: وهو الصواب نقلاً ومعنى^(١).

ولو شرط التفريق فهل يخرج عن العهدة بالتتابع؟ قال الجمهور نعم؛ لأن التتابع أفضل فهو كما لو عيّن غير المسجد الحرام واعتكف في المسجد الحرام؛ فإنه يخرج عن العهدة.

(والأصحُّ أنه لا يلزم التتابع إذا لم يشرطه) بأن أطلق وقال: على عشرة أيام أو أسبوع؛ لأن المدة المطلقة صادقة على المتفرق والمتتابع، فلا يجب واحد منهما إلاّ بدليل، وبالقياس على نظيره في الصوم.

والثاني: يجب كما لو حلف لا يكلم فلاناً شهراً؛ فإنه يكون متتابعاً، وهذا من مخرّجات ابن شريج، فيجوز تسميته وجهاً وقولاً.
والمذهب الأول، لكن يستحب التتابع؛ خروجاً من الخلاف.

وأجاب في المهمات عن التخريج: بأن المقصود من اليمين هو الهجران، ولا يتحقق بدون التتابع^(٢).

(وأنه إذا نذر اعتكاف يوم لم يحز تفريق الساعات)؛ لأن المفهوم من لفظ اليوم الاتصال، وقد حكى عن الخليل: أن اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس، وعلى هذا فيدخل قبل الفجر ويخرج بعد الغروب^(٣).

والثاني: يجوز تفريق الساعات؛ تنزيلاً للساعات منزلة الأيام من الشهر.

والثالث: إن أطلق أجزاءه تفريق الساعات، وإن شرط التتابع فلا.

ولو دخل المسجد في أثناء النهار وخرج بعد الغروب ثم عاد قبيل طلوع الفجر

(١) نهاية المطلب (٤/ ١١٥)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٤٨)، وأسنى المطالب (١/ ٤٣٨)، وبحر المذهب (٣/ ٣٣٩)، والوسيط (٧/ ٢٦٧)، والمهمات (٤/ ١٨٣).

(٢) النجم الوهاج (٣/ ٣٨٢)، ومغني المحتاج (٢/ ١٩٨).

(٣) العزيزة العلمية (٣/ ٢٦٥).

ومكث إلى مثل ذلك الوقت فهو على الخلاف.

ولو لم يخرج بالليل فالذي أطبق عليه الأكثرون أنه يجوز وإن منعنا تفريق الساعات؛ لحصول التواصل بالبيتوتة في المسجد، وفي المذهب: أنه لا يجوز؛ تفريعاً على الوجه الأصح؛ لأنه لم يأت بيوم متواصل الساعات، واللييلة ليست من اليوم، ولا فرق بين أن يخرج فيها عن المسجد أو لا يخرج^(١). قال في العزيز: وهذا هو الوجه^(٢).

ولو قال في أثناء النهار: "لله علي أن اعتكف يوماً من هذا الوقت" فقد اتفق المتقدمون على أنه يلزمه ويدخل المعتكف من ذلك الوقت إلى مثله من الغد، قال في العزيز وفيه توقف من جهة المعنى؛ لأن الملتزم يوم، واللييلة ليست منه، والقياس أن يجعل فائدة التقييد في هذه الصورة، القطع بجواز التفريق لا غير^(٣).

ولو نذر اعتكاف ليلة فهو كنذره اعتكاف اليوم، فيدخل قبل الغروب ويخرج بعد الفجر، ولو أراد تفريقها في ساعات الليل ففيه الخلاف.

ثم إذا قلنا بجواز التفريق قال الأصحاب: إنّه يكفي ساعات أقصر الأيام؛ لأنه لو اعتكف أقصر الأيام لجاز وكذا الحكم في اللييلة.

واستدرك الإمام [إطلاقهم: إن اعتكف]^(٤) في أيام متتابعة في الطول والقصر فينبغي أن ينسب اعتكافه في كل يوم بالجزئية إليه أن كان رباعاً فقد خرج عن ربع ما عليه وعلى هذا القياس نظراً إلى اليوم يقع فيه الاعتكاف ولهذا لو اعتكف بقدر ساعات أقصر الأيام من يوم طويل لم يكفه^(٥).

(وأنه لو عين مدة مقدرة كهذه الأسبوع) أو عشرة أيام من الآن، أو شهر رمضان

(١) لم أجده في المذهب ولا في التنبيه، قال النووي: "وبهذا الطريق قال أبو إسحاق المروزي حكاه عنه أصحابنا العزائقيون وإمام الحرمين والمتولي وغيرهما من الحنرايين" فالقائل أبو إسحاق المروزي، وليس الشيرازي صاحب المذهب. ينظر: المجموع (٦/٤٩٤).

(٢) العزيز ط العلمية (٣/٢٦٥).

(٣) المصدر نفسه (٣/٢٦٥).

(٤) كذا في النسخ التي عندي، والظاهر أن في العبارة سقطاً، والمناسب: واستدرك الإمام على إطلاقهم بأنه إن اعتكف..... مثلاً.

(٥) ينظر: نهاية المطلب (٤/١١٧)، رقم (٢٤٠٧).

(وتعرض للتابع وفاته ذلك يلزمه التابع في القضاء)؛ لأن تصريحه بالتابع يدل على قصده إتياء على الإطلاق، ويجوز أن يكون ذلك مقصوداً من تعيين الزمان.

والثاني: لا يجب؛ لأن التابع واقع ضرورة بسبب تقدير المدة، فلا أثر للفظه وتصريحه؛ لأن الحاصل لا يحصل.

وإنما قال: "مدة مقدرة"؛ لأنه لو عبّر بالأسبوع فقط وشرط التابع فلا يتصور فيه الفوات؛ لأنه على التراخي.

(ولو لم يتعرض للتابع لم يلزمه التابع في القضاء)؛ إذ التابع فيه كان من حق الوقت وضروراته فلم يقع مقصوداً، فأشبه ما إذا فاته صوم رمضان؛ فإنه لا يلزمه التابع في القضاء، وهذا لا خلاف فيه وإن كان يوهم من العبارة.

(وإذا ذكر الناذر التابع وشرط الخروج إن عارض عارض صح الشرط في أصح القولين)؛ لأن لزوم الاعتكاف عليه إنما هو بالتزامه لا بخطاب الشارع، فيجب بحسب ما التزم.

والثاني: أنه لا يصح؛ لأنه شرط يخالف مقتضى التابع، فيلغو كما لو شرط الخروج للجماعة. ويشترط أن يكون العارض مباحاً مقصوداً لا ينافي الاعتكاف، فلو شرط الخروج لقتل معصوم، أو شرب خمر، أو سرقة مال مسلم أو معاهد، أو لجماع أو نظارة أو نزهة لم يصح نذره.

و[لَوْ قَالَ: لَا أَخْرُجُ إِلَّا لَشُغْلٍ يَعْينُ لِي] جاز [الخُرُوجُ لـ] كُلِّ شُغْلٍ دِينِي^(١) كحضور الجمعة، وعبادة المرضى، وتشيع الجنائز، أو دُيُوتِي كلقاء الأمير والقاضي، واقتضاء الغريم.

وخرج بشرط الخروج ما لو شرط قطع الاعتكاف لعارض؛ فإنه وإن صح شرطه لكن لا يجب عليه العود عند زوال العارض؛ لانقطاع نذره، ويقول: "لعارض" ما لو

(١) كان في العبارة سقط ظاهر في النسخ الأربع، فأصلحتها على ضوء عبارة العزيز، وجعلت السقطات بين الأقواس.

قال: "إلا أن يبدو لي؛ فإن الأصح في العزيز والروضة أنه لا يصح الشرط؛ لأنه تعليق للأمر بمجرد الخيرة، وذلك يناقض معنى الالتزام^(١).

وإذا لم يصح الشرط فهل يبطل الالتزام من أصله، أو يلغوا الشرط ويصح الالتزام؟ فيه وجهان: أصحهما عند البغوي: عدم انعقاد النذر^(٢) أي: بطلان الالتزام من أصله، ثم إذا خرج بما شرط وفرغ منه لزمه العود، فإن أخرج بلا عذر بطل تتابعه واستأنف.

(والزمان المصروف إليه) لعروض العارض (لا يجب تداركه إن عين المدة كـ "هذا الشهر"؛ حملاً للاستثناء على نقصان الوقت، لا على ما يحمل عليه عند الإطلاق، وهو نفى قطع التابع فقط، لأن الملتزم في تلك المدة إنما هو اعتكاف ما سوى العارض.

(ويجب تداركه إن لم يعين) المدة (كالشهر المطلق)؛ لأن المنذور إنما هو تلك المدة، ولم يعين لها بداية ونهاية ليكون العارض مستثنى، فيجب التدارك لتتم المدة، وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التابع لا ينقطع به.

(وينقطع التابع بالخروج عن المسجد بغير عذر) وإن قل زمان الخروج؛ لأن الخروج ينافي للبت.

(ولا بأس بإخراج بعض الأعضاء)؛ لأن من أخرج بعض بدنه لا يسمى خارجاً؛ ألا ترى أنه لو حلف أن لا يخرج عن الدار فأخرج رأسه أو رجله غير معتمد عليهما لم يحنث؟ مع أنه ثبت في الصحيحين: «أنه ﷺ كان يدين رأسه الشريف إلى عائشة و ترجله وهو معتكف في المسجد»

ولو أخرج إحدى رجله فالذي يقتضيه إطلاق الشرحين أنه لا يضر مطلقاً، لكن قال صاحب التهذيب في الفتوى: إنا نراعي ما اعتمد عليها بحيث لو أزيلت لسقط، قال في المهمات: وهو الصواب^(٣) ولو اعتمد عليهما على سواء فلم أر التصريح به لأحد، لكن يظهر عدم الانقطاع؛ استصحاباً.

(١) نهاية المطلب (٤/٩٤).

(٢) قال: "الأصح: أنه لا ينعقد؛ كما لو شرع في الصلاة بهذا الشرط لا ينعقد". التهذيب (٣/٢٣٨).

(٣) المجموع شرح المهذب (٦/٥٠٠).

(ولا بالخروج لقضاء الحاجة)؛ لأنه مما لا بُدَّ منه للإنسان، فكأنه مستثنى عن التابع، وروت عائشة: «أنه ﷺ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ»^(١) وألحق به الخروج لغسل الجنابة، كما مرّ، وإزالة النجاسة كرعاف ونحوه.

وإطلاقه يقتضي أنه لا يضُرُّ وإن كثر منه ذلك لنحو إسهال، وهو ما صححه في الشرحين^(٢)، وقيل يقطع لندورته.

وإذا فرغ من قضاء الحاجة واستنجى فله أن يتوضأ خارج المسجد، لأن ذلك يقع تابعاً. (ولا يلزم أن يقضي في غير داره وإن أمكن) بأن كان في المسجد سقاية^(٣)، أو كان في جِوَارِ الْمَسْجِدِ صديق له يمكنه دخول داره؛ لما فيه من المشقة وسقوط المروءة وقبول المنة.

والمستأجر والمستعار كالمملوك، وقيل: لا، في الثانية.

(ولا فرق بين أن يقرب داره أو يبعد)؛ رعاية للمعاني المذكورة (إلا أن الأظهر) من الوجهين (أنه لا يُحْتَمَلُ الْبَعْدُ الْمُتَفَاحِشُ)؛ لأنه قد يأتيه البول عائداً فيحتاج إلى الرجوع إليها، فيمضي يومه في الذهاب والإياب، إلا أن يجد في الطريق موضعاً للفراغ، أو كان لا يدخل لقضاء الحاجة غير داره.

والثاني: يحتمل؛ لما سبق. وضبط البغوي المتفاحش بأن يذهب أكثر الوقت في التردد إليها^(٤). ولا يشترط لجواز الخروج إرهاباً الطبيعة، وشدة الحاجة.

وإن كان له داران وتساوتا في القرب خير بينهما، وإلا فتتعيّن القربى على الأصح. فرع: إذا احتاج إلى وضوء بغير حاجة من بول أو غائط، فإن لم يمكنه في المسجد جاز الخروج، وإلا فيمتنع الخروج على الصحيح، هذا في الوضوء الواجب.

أما التجديد فلا يجوز له الخروج قطعاً، ولا لغسل الجمعة، ويجوز الخروج للأكل على

(١) صحيح البخاري، رقم (٢٠٢٩)، وصحيح مسلم، رقم (٦ - (٢٩٧)، و(٧ - (٢٩٧).

(٢) العزيز شرح الوجيز (٣/ ٢٧٢).

(٣) وَيُقَالُ لِلْبَيْتِ الَّذِي يُتَّخَذُ مَجْمَعاً لِلْمَاءِ وَيُسْقَى مِنْهُ النَّاسُ: السَّقَابَةُ. تهذيب اللغة (٩/ ١٨١).

(٤) التهذيب (٣/ ٢٢٩).

الأصح، لا للشرب على الصحيح إلا إذا لم يجد الماء وتناهى عطشه، فهو معذور في الخروج. (ولو عاد في الطريق مريضاً لم يضر) إن لم يتفق له وقفة بل اقتصر على السلام والسؤال ما رآ، وهذا بالاتفاق.

وإن اتفقت له وقفة ففيه خلاف، أشار إليه بقوله مبالغاً: (وإن اتفقت له وقفة إذا لم يطل ولم يعدل عن الطريق)؛ لأننا إذا حكمنا بجواز العيادة ساعنا بالوقفة اليسيرة؛ لكونها من توابعها.

أما إذا طالت الوقفة أو عدل عن الطريق وإن لم يقف انقطع التابع: أما الأول؛ فظاهر، وأما الثاني؛ فلما فيه من إنشاء سيرٍ لغير قضاء الحاجة. وقيل: تضرر الوقفة قطعاً وإن قلت؛ لأن القياس يقتضي عدم جوازها، ولم يرد فيها توقيف.

والمرجع في قلة الوقفة وكثرتها العادة، وضبطها الإمام والغزالي بقدر صلاة الجنابة، وهو الصواب؛ لأن الصحيح في العزيز والروضة: أنه لو صلى على جنازة في الطريق لم يضر إن لم ينتظرها ولم يعدل لها عن الطريق^(١). وحكم زيارة القادم والصدیق كحكم عيادة المريض.

(ولا ينقطع التابع بالحیض وإن طالت المدة) بحيث لا ينفك عن الحيض غالباً، بل تبني إذا طهرت وبادرت إلى الغسل بعد الطهر القادم؛ لأن الحكم بانقطاع التابع - والحالة هذه - قد يؤدي إلى أن لا تخرج عن العهدة عند أطراف العادة، مع أن ذلك بغير اختيارها. ومثل النووي طول المدة بأن تزيد على خمسة عشر يوماً، واستشكله الإسنوي وغيره بأن الثلاث والعشرين تخلو عن الحيض غالباً؛ لأن غالب الحيض ست أو سبع، والغالب أن الشهر الواحد لا يكون فيه إلا طهر وحيض، بل الصواب تمثيله بشهر، كما مثله الروياني^(٢).

(١) العزيز ط العلمية (٣/ ٢٧٤)، والوسيط في المذهب (٢/ ٥٧٥)، وروضة الطالين (٢/ ٤٠٦).

(٢) بحر المذهب (٣/ ٣٣٤).

(وإن كانت بحيث تخلو عن الحيض فينقطع) التابع (على الأظهر) من القولين، وسماهما الغزالي وجهين؛ زعماً منه اتها مخرجان؛ لإمكان خروجها عن العهدة بأن تشرع في المدة بعد انقطاع الحيض^(١).

والثاني: لا ينقطع؛ لأن جنس الحيض مما يتكرر في الجملة، فلا يؤثر في التابع كقضاء الحاجة. والفرق على الأول: أن الحيض - والحالة هذه - ممكن الاحتراز لرعاية الموالاة، بخلاف قضاء الحاجة.

[حكم الخروج من المسجد للمعتكف]

(وأظهر القولين أنه لا ينقطع بالمرض المحوج إلى الخروج)؛ لأن الحاجة داعية إلى الخروج، فأشبهه الخروج لقضاء الحاجة.

والثاني: نعم؛ لأن المرض لا يغلب عروضه، فإذا عرض فيقطع التابع إذا أحوجّه إلى الخروج؛ لندوره، بخلاف قضاء الحاجة.

والقول الأول منصوص عليه في المختصر، والثاني مخرّج خرّجه ابن سريج من أحد القولين في أن المرض هل يقطع تتابع الصوم في الكفارة؟ والمرض المحوج إلى الخروج ضربان:

أحدهما: ما يشق معه المقام في المسجد لحاجة إلى الفراش والخادم وتردد الطبيب، فالصداع والحمى الخفيفة والرمد ووجع الضرس تقطع التابع إذا خرج لها. نعم، لو احتاج إلى قلع الضرس وارتزاز الرمد^(٢) لم يضرّ الخروج.

والثاني: ما يخاف منه تلويث المسجد كأنطلاق البطن وإدراار البول والجرح السائل، فالطريق المشهور أن الخروج له لا يقطع التابع؛ لاضطراره إليه كالخروج للحيض، وعلى هذا فحكاية الخلاف ليست على الإطلاق. فتأمل.

(١) الوسيط في المذهب (٢/ ٥٧٦).

(٢) الرمد: داء التهابي يصيب العين. المعجم الوسيط (١/ ٣٧٢)، و (ارتز) الشيء في الشيء. ثبت، يُقال: ارتز السهم في الهدف: ثبت فيه. المعجم الوسيط (١/ ٣٤١). والمراد سكون وجع العين

(ولا بالخروج عن نسيان) كما لا يبطل بالجماع ناسياً، وكما لا يبطل الصوم بالأكل والجماع ناسياً.

وفيه وجة: أن النسيان يقطع التابع؛ لأنَّ مشاهدة مكان الاعتكاف مذكرةٌ للاعتكاف، فيبعد معها النسيان، ولأنَّ اللبث مأمورٌ به، والنسيان ليس بعذر في المأمورات.

ومنهم من اقتصر على إيراد الأول، ومن أورد خلافاً عبَّر عنه بالوجهين.

وإنما عطفه المصنّف على القولين؛ حملاً على أنَّ الخلاف مخرج من الخلاف في المرضى. ومثل ذلك قد يسمى قولاً.

وعمل تصحيح الأول إذا تذكَّر على القرب.

أما إذا طال الفصل فعلى الوجهين في بطلان الصوم بالأكل الكثير.

[حكم الإكراه على الخروج]

وسكت المصنّف عن حكم الإكراه، ولا علينا أن نعرض عليك، فنقول:

لو أكره حتى خرج فالصحيح أنَّه لا ينقطع التابع.

ولو أخرجه السلطان ظلماً في مصادرة وغيرها، أو خاف من ظالم فخرج واستتر فعلى الخلاف؛ لأنَّه لم يخرج بداعية نفسه.

ولو أخرج لحقَّ توجَّه عليه وهو مما طُلَّ به انقطع التابع؛ لأنَّ التقصير منه.

ولو همل وأخرج كرهاً لم يبطل اعتكافه قطعاً، كما لو أوجر الصائم الطعام لا يبطل صومه.

ولو أخرج لإقامة عقوبة عليه نظر: إن ثبت موجبها بإقراره انقطع اعتكافه، وإن ثبت بالبينة فالمنقول من النص أنَّه لا ينقطع، وقيل: ينقطع كما لو دُعِيَ لأداء الشهادة فخرج لها.

والفرق على الأول؛ لأنَّ الشهادة إنما تحمل لتؤدَّى فاختياره للتحمل اختياراً للأداء، والجريمة الموجبة للعقوبة لا يرتكبها المجرم لنقام عليه العقوبة، فلم يجعل اختياره للسبب اختياراً للخروج.

فخرج: لو لزم المعتكفة في خلال اعتكافها عدة الطلاق أو الوفاة فعليها الخروج لتقعده في مسكنها.

وإذا خرجت فينقطع التابع أو تبني بعد انقضاء العدة؟ فيه خلاف رجح المعتبرون فيه البناء. فإن كان اعتكافها بإذن الزوج وقد عيّن لها مدة فهل يلزمها العود إلى المسكن عند لزوم العدة؟ فيه خلاف يأتي في العدة إن شاء الله:

فإن قلنا: "لا يلزمها" فخرجت بطل اعتكافها قطعاً.

(والأصح) من الوجوه: (أنه يعذر المؤذن الراتب في الخروج إلى المنارة) بفتح الميم (المنفصلة عن المسجد للأذان)؛ لأن الراتب قد اعتاد صعودها، والناس استأنسوا بصوته، فيعذر فيه ويجعل زمن أذانه كالمستثنى عن الاعتكاف، مع أن المنارة مبنية للمسجد معدودة من توابعه.

والثاني: لا يعذر؛ لأنه لا ضرورة إليه؛ لإمكان الأذان على سطح المسجد، فصار كما لو صعد لها غير أذان.

والثالث: لا ينقطع التابع قطعاً سواء الخارج راتباً أو غيره؛ لأنها مبنية للمسجد. قال ابن الملقن: وهذا ظاهر النص، والجمهور حملوا النص على ما إذا كانت المنارة في رحبة المسجد.

والرابع: إن كان غيره من المؤذنين له صوتٌ مثل صوت الراتب لم يجز له الخروج، وإلا جاز.

والخلاف مفروض فيما إذا كان الانفصال بشيء يسير كخطوتين أو أقل.

فإن كان بين المسجد وبينها ما يحتاج إلى خطوات انقطع اعتكافه بالذهاب إليها قطعاً. واحترز بالمنارة عما لو دخل المؤذن المعتكف في حجرة مهيأة للسكنى بقرب المسجد وبابها إلى المسجد؛ فإنه يبطل اعتكافه قطعاً قاله الإمام، ثم قال: وإنما قلنا ما قلناه في المنارة؛ لأنها مبنية لإقامة شعار المسجد^(١).

وبالمنفصلة عما إذا اتصلت المنارة بالمسجد وكان بابها فيه، أو كانت مبنية في رحبة المسجد؛ فإنه لا بأس بصعودها بلا خلاف، سواءً للأذان أو غيره، كالخروج إلى سطح المسجد. وفي ما إذا كانت خارجة عن سمت المسجد احتمالٌ للإمام^(١).

واحترز بقوله: "للأذان" عما إذا خرج إليها لغير الأذان؛ فإنه يُبطل الاعتكاف جزماً. (ويجب قضاء أوقات الخروج بالأعذار) الغير القاطعة؛ لأنه غير معتكف فيها ولم ينسحب عليها حكم الاعتكاف (إلا أوقات الخروج لقضاء الحاجة)؛ فإنه لا تُقضى؛ لاستمرار حكم الاعتكاف عليها؛ بدليل أنه لو فرض جماعة في هذه الأوقات من غير مكث كفي هودج أو في وقفة لطيفة بأن أولج ونزع بطل اعتكافه على الصحيح، كما صرح به غير واحد^(٢).

ثم حصر الاستثناء في أوقات الخروج لقضاء الحاجة مما انفرد به المصنف وتابعه النووي فيه^(٣).

قال في المهمات: ولم أعلم من قال بذلك سوى الرافعي، بل يستثنى أيضاً خروج المؤذن للأذان، والجنب للغتسال، والمحدث للوضوء حيث جوزناه ونحو ذلك، بخلاف الحيض والنفاس والعدة والمرض والجهد وانهدام المسجد إلى بنائه وغير ذلك مما يطول زمنه^(٤).

تكملة: لو كان المعتكف متطوعاً فهل الأفضل الخروج لعيادة المريض أو دوام الاعتكاف؟

قال ابن الصباغ: دوام الاعتكاف أفضل؛ لأن النبي ﷺ لم يكن يخرج لذلك وكان اعتكافه متطوعاً.

(١) قال: فإن الخارج إلى هذه المئذنة خارجٌ إلى بقعة غير صالحة للاعتكاف. نهاية المطلب (٤/١٠٢).

(٢) العزيز (٣/٢٧٣)، والمجموع (٦/٥٠٢) والنجم الوهاج (٣/٣٨٩)، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٣/٤٨٣).

(٣) العزيز (٣/٢٧٣)، والمجموع (٦/٥٠٣)، وروضة الطالبين (٢/٤٠٥).

(٤) المهمات (٤/١٩٩).

والجمهور على أنها سيّان؛ لأنّ كلّ واحد منهما سنّة مرغوب فيها.

قال الشيخ ولي الدين وابن العطار: ينبغي أن يكون محل التسوية في عيادة الأجانب، أمّا الأقارب وذوو الأرحام والأصدقاء والجيران فالظاهر أنّ الخروج لعيادتهم أفضل، لا سيّما إذا علم أنّه يشقّ عليهم تخلّفه^(١).

قلت ومحل التسوية في الأجانب أيضاً إذا لم يكن في ليالي العشر الأخير من رمضان، فإن كان فالمدّامة على الاعتكاف أفضل. والله أعلم^٢.

(١) تحرير الفتاوى (١/٥٦١)، قال الدميري: وعبارة القاضي حسين مصرحة بذلك. ينظر: النجم الوهاج (٣/٣٩٠).

(٢) تم بحمد الله التحقيق والتعليق على كتاب الاعتكاف من الوضوح شرح المحرر بالإفادة من تحقيق الشيخ نظيف. والنسخ المخطوطة التي حصلت عليها وفيها كتاب الصوم وكتاب الاعتكاف من الوضوح هي: النسخة المرقمة (٢٧٢٥) من اللوحة: (١٤٦) إلى اللوحة (١٥٧)، والنسخة ذ. من اللوحة المرقمة (٤٦٨٦) إلى اللوحة المرقمة: (٤٧٢٧)، والنسخة (٧٧١٢) من اللوحة المرقمة: (١٠١٨٤) إلى اللوحة المرقمة: (١٠٢٠١)، والنسخة المرقمة: (٣١٧١) من اللوحة المرقمة: (١٠٧٩) إلى اللوحة المرقمة: (١٠٩٥).

ويليه بإذن الله تعالى تحقيق كتاب الحج منه والتعليق عليه وفقنا الله لإكمال المشروع. ٤٧٢٧ ذ

كتاب الحجج^(١)

الحجج: هو بكسر الحاء وفتحها: القصد، يقال: رجل محجوج أي: مقصود، قاله الجوهري.

وقال: الخليل: هو كثرة القصد إلى من يعظم^(٢).

قال الشاعر^(٣): وأشهد من عوفٍ خلولاَ كثيرة... يحججون سبَّ الزَّيرقانِ المزعَفر^(٤).

وفي الشرع: عبارة عن قصد مخصوص إلى مكان معين للنسك بشرائط [تأتي].

سمي بذلك؛ لأن الحجيج يقصدون البيت تعظيماً ويتكثرون إليه للأطوفة.

والحج من أحد أركان الإسلام، وجوبه معلوم من الدين بالضرورة، فيكفر جاحده.



(١) والنسخ المخطوطة التي حصلت عليها وفيها كتاب الحج من الوضوح هي:

النسخة المرقمة (٢٧٢٥) من اللوحة: (١٥٧) إلى اللوحة (١٧٤)، والنسخة ذ. من اللوحة المرقمة (٤٧٢٧) إلى اللوحة المرقمة: (٤٧٩٣)، والنسخة (٧٧١٢) من اللوحة المرقمة: (١٠٢٠١) و إلى اللوحة المرقمة: (١٠٢٢٦)، والنسخة المرقمة: (٣١٧١) من اللوحة المرقمة: (١٠٩٥) إلى اللوحة المرقمة: (١١١٥).

(٢) ينظر: الصحاح في اللغة، للجوهري (١١٥/١). كتاب العين للخليل (١١/٥).

(٣) البيت من الطويل: وهو للمخبل السعدي في ديوانه ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي، أبو يزيد، من بني أنف الناقة من تميم، شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام هاجر إلى البصرة وعمر طويلاً ومات في خلافة عمر أو عثمان رضي الله عنه. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٦/٢٨١).

(٤) "عوف": أبو قبيلة، وهو عوف بن كعب بن سعد بن زيد سنة بن تميم، و"الخلول": الأحياء المجتمعة، و"السب": العمامة، وكانت سادات العرب تصبغ العائم بالزعفران، و"الزَّيرقان": سيد قومه. إصلاح المنطق: (٣٧٢)، والبيان والبيان (٤٣٥).

دليل وجوب الحج وفضله

والأصل في وجوبه قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: ٩٧). وقوله: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ (الحج: ٢٧). وقوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس...» الحديث المشهور^(١).

وهو من الشرائع القديمة، يقال: «ما من نبي ولا رسول إلا وقد حج البيت»^(٢).

وأول من حج آدم ﷺ «[حج] من الهند أربعين مرة ماشياً»^(٣).

قال: شارح التعجيز^(٤): واختلفوا في أنه هل كان واجبا قبلنا في شريعة أم وجوبه مختص بنا^(٥).

قال: صاحب المناسك^(٦): الصحيح الثاني^(٧)، قال: السبكي: وهو غريب، بل الحق أنه كان واجبا في الشرائع كلها.

والأخبار الواردة في فضل الحج وعظم شأنه أكثر من أن تحصى، ولهذا قال: القاضي

(١) صحيح البخاري، رقم (٨)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٠).

(٢) هذا أثر مروى عن عروة بن الزبير، سنن البيهقي الكبرى (١٧٧/٥)، رقم (٩٦١٨).

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإبان (٤٣٤/٣)، رقم (٣٩٨٨) و (٤٥٠٠٥)، رقم (٣٧٠١) قال: والحديث موقوف من طريق عروة بن الزبير وابن عباس رضي الله عنهما، وعن مجاهد قال: «حدثني ابن عباس أن آدم ﷺ حج من أرض الهند أربعين حجة على رجله»، وفي رواية أخرى: «أن آدم ﷺ حج على رجله من الهند أربعين حجة»، ورواه ابن خزيمة في صحيحه (٢٤٥/٤)، رقم (٧٩٢) عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «إن آدم أتى البيت ألف أتيه لم يركب قط فيهن من الهند على رجله»، قال الألباني: إسناده ضعيف جداً. الأحاديث الضعيفة (٥٠٩٢).

أقول. ومنتهى ينبي عن الضعف أيضاً. المحقق.

(٤) هو عثمان بن علي عثمان بن إبراهيم بن إساعيل بن يعقوب الطائي الحلبي، المعروف بابن خطيب جبرين، تفقه على ابن بهرام قاضي حلب قرأ عليه التعجيز بقراءته له على مصنفه. له مؤلفات منها: «شرح مختصر ابن الحاجب» و «شرح» التعجيز «ولم يكمله، توفي في القاهرة سنة: (٧٣٩هـ) ودفن بمقبرة الصوفية. ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (٢٦٨/٢).

(٥) لم أجده بلفظه: لكن ينظر: مغني المحتاج للشرييني (٦٧٢/١).

(٦) لعل صاحب المناسك: هو النووي أبو زكريا يحيى بن شرف النووي وكتابه: «إيضاح المناسك (ت: ٦٧٦هـ)، ولم أجده في كتبه، ينظر: مغني المحتاج (٦٧٢/١).

(٧) لم أعتز على كتب السبكي غير فتاواه ولم أجده فيها، ينظر: مغني المحتاج (٦٧٢/١).

حسين: هو أفضل العبادات؛ لاشتغاله على المال والبدن، ونحن نذكر طرفاً منها: ففي صحيح ابن حبان عن ابن عمر مرفوعاً: «إِنَّ الْحَاجَّ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ أَنْ رَأَتْهُ لَا تَمْطُو خُطْوَةً إِلَّا كُتِبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةٌ أَوْ حُطَّتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا يَقُولُ انظُرُوا إِلَى عِبَادِي شُعْثًا غُبْرًا، اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ ذُنُوبَهُمْ وَإِنْ كَانَ عَدَدَ قَطْرِ السَّمَاءِ وَرَمَلِ عَالِجٍ^(١)، وَإِذَا رَمَى الْجِمَارَ لَا يَدْرِي أَحَدٌ لَهُ مَا لَهُ حَتَّى يُوفَاهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ فَلَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَقَطَتْ مِنْ رَأْسِهِ نُورٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِذَا قَضَى آخِرَ طَوَافِهِ بِالْبَيْتِ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(٢)، وفي رواية عن أنس: «لا تضع ناقته خفا ولا ترفعه إلا كتب الله له حسنة ومحى عنه سيئة، وأما الركعتان بعد الطواف فيعتق رقبته وزاد في الوقوف أفيضوا عبادي مغفوراً لكم ولن شفعم له، وأما رميه الجمار فيغفر بكل حصاة رماها كبيرة من كبار المويقات، وإذا قضى آخر طوافه يأتيه ملك فيضع كفه على كتفه ويقول: اعمل لما بقي قد غفر لك ماضى»^(٣)، وفي مسند المنذري^(٤) عن ابن مسعود رفعه: «من حج حجاجاً يريد وجه الله غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وشفع في من دعا له»^(٥).

وفيه عن جابر رفعه: «من قضى نسكه وسلم الناس عن لسانه ويده غفر له ما

(١) العالج: جمعه: عوالج، وهو ما تراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض، أو هو بكسر رمل صحراء، وعالج اسم للصحراء المشهورة بكثرة الغبار والعجاج. ينظر: كتاب العين (٤٠٤/١)، ولسان العرب (٣٢٦/٢).

(٢) صحيح ابن حبان (٦٢/٥)، رقم (١٨٨٧)، قال محققه: شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

(٣) شعب الإيمان للبيهقي (٢٢/٦)، رقم (٣٨٢٠)، قال: تفرد به إبراهيم بن صالح بن درهم، والهيمسي في مجمع الزوائد (٥٩٩/٣)، رقم (٥٦٤٨)، قال محققه: عبدالله الدرويش: قد روي هذا الحديث من وجوه، ولا نعلم أحسن من هذا الطريق، وقد روي عن إسماعيل بن رافع عن أنس وحديث ابن عمر نحوه. ومسند البزار = البحر الزخار (٣١٧/١٢)، رقم (٦١٧٧).

(٤) مسند المنذري لم أعثر عليه.

(٥) جاء في سنن الترمذي، رقم (٨١١) بلفظ: «من حج فلم يرفث ولم يفسق غفر له ما تقدم من ذنبه» وفي صحيح البخاري، رقم (١٥٢١) بلفظ: «من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه». وينظر: صحيح مسلم، رقم (١٣٥٠)، وسنن ابن ماجه، رقم (٢٨٨٩)، وسنن النسائي، رقم (٢٦٢٧).

دليل وجوب الحج وفضله

والأصل في وجوبه قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ﴾ (آل عمران: ٩٧). وقوله: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ (الحج: ٢٧). وقوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس...» الحديث المشهور^(١).

وهو من الشرائع القديمة، يقال: «ما من نبي ولا رسول إلا وقد حج البيت»^(٢).

وأول من حج آدم ﷺ «[حج] من الهند أربعين مرة ماشياً»^(٣).

قال: شارح التعجيز^(٤): واختلفوا في أنه هل كان واجبا قبلنا في شريعة أم وجوبه مختص بنا^(٥).

قال: صاحب المناسك^(٦): الصحيح الثاني^(٧)، قال: السبكي: وهو غريب، بل الحق أنه كان واجبا في الشرائع كلها.

والأخبار الواردة في فضل الحج وعظم شأنه أكثر من أن تحصى، ولهذا قال: القاضي

(١) صحيح البخاري، رقم (٨)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٠).

(٢) هذا أثر مروى عن عروة بن الزبير، سنن البيهقي الكبرى (١٧٧/٥)، رقم (٩٦١٨).

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإبان (٤٣٤/٣)، رقم (٣٩٨٨) و (٤٥٠٠٥)، رقم (٣٧٠١) قال: والحديث موقوف من طريق عروة بن الزبير وابن عباس رضي الله عنهما، وعن مجاهد قال: «حدثني ابن عباس أن آدم ﷺ حج من أرض الهند أربعين حجة على رجله»، وفي رواية أخرى: «أن آدم ﷺ حج على رجله من الهند أربعين حجة»، ورواه ابن خزيمة في صحيحه (٢٤٥/٤)، رقم (٧٩٢) عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «إن آدم أتى البيت ألف آتية لم يركب قط فيهن من الهند على رجله»، قال الألباني: إسناده ضعيف جداً. الأحاديث الضعيفة (٥٠٩٢).

أقول. ومنتهى ينهى عن الضعف أيضاً. المحقق.

(٤) هو عثمان بن علي عثمان بن إبراهيم بن إسماعيل بن يعقوب الطائي الحلبي، المعروف بابن خطيب جرين، تفقه على ابن بهرام قاضي حلب قرأ عليه التعجيز بقراءته له على مصنفه. له مؤلفات منها: «شرح مختصر ابن الحاجب» و «شرح» التعجيز «ولم يكمله، توفي في القاهرة سنة: (٧٣٩هـ) ودفن بمقبرة الصوفية. ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٢٦٨).

(٥) لم أجده بلفظه: لكن ينظر: معني المحتاج للشريني (١/٦٧٢).

(٦) لعل صاحب المناسك: هو النووي أبو زكريا يحيى بن شرف النووي وكتابه: «إيضاح المناسك (ت: ٦٧٦هـ)، ولم أجده في كتبه، ينظر: معني المحتاج (١/٦٧٢).

(٧) لم أعر على كتب السبكي غير فتاواه ولم أجده فيها، ينظر: معني المحتاج (١/٦٧٢).

حسين: هو أفضل العبادات؛ لاشتتاله على المال والبدن، ونحن نذكر طرفاً منها: ففي صحيح ابن حبان عن ابن عمر مرفوعاً: «إن الحاج حين يخرج من بيته أن راحلته لا تخطو خطوة إلا كتبت له بها حسنة أو حطت عنه بها خطيئة، فإذا وقف بعرفة فإن الله عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا فيقول انظروا إلى عبادي شعناً غبراً، اشهدوا أنني قد غفرت لهم ذنوبهم وإن كان عدده قطير السماء وزمل عالج^(١)، وإذا رمى الجمار لا يدري أحده ما له حتى يوفاه، يوم القيامة، وإذا حلق رأسه فله بكل شعرة سقطت من رأسه نور يوم القيامة، وإذا قضى آخر طوافه بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه^(٢)»، وفي رواية عن أنس: «لا تضع ناقته خفا ولا ترفعه إلا كتب الله له حسنة ومحى عنه سيئة، وأما الركعتان بعد الطواف فيعتق رقبته وزاد في الوقوف أفيضوا عبادي مغفوراً لكم ولمن شفعتم له، وأما رميه الجمار فيغفر بكل حصاة وماها كبيرة من كبار الموبقات، وإذا قضى آخر طوافه يأتيه ملك فيضع كفه على كتفه ويقول: اعمل لما بقي قد غفر لك ماضى^(٣)»، وفي مسند المنذري^(٤) عن ابن مسعود رفعه: «من حج حجاجاً يريد وجه الله غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وشفع في من دعا له^(٥)».

وفيه عن جابر رفعه: «من قضى نسكه وسلم الناس عن لسانه ويده غفر له ما

(١) العالج: جمعه: عوالج، وهو ما تراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض، أو هو بكسر رمل صحراء، وعالج اسم للصحراء المشهورة بكثرة الغبار والعجاج. ينظر: كتاب العين (٤٠٤/١)، ولسان العرب (٣٢٦/٢).

(٢) صحيح ابن حبان (٦٢/٥)، رقم (١٨٨٧)، قال محققه: شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

(٣) شعب الإيمان للبيهقي (٢٢/٦)، رقم (٣٨٢٠)، قال: تفرد به إبراهيم بن صالح بن درهم، والهيثمي في مجمع الزوائد (٥٩٩/٣)، رقم (٥٦٤٨)، قال محققه: عبدالله الدرويش: قد روي هذا الحديث من وجوه، ولا نعلم أحسن من هذا الطريق، وقد روي عن إسماعيل بن رافع عن أنس وحديث ابن عمر نحوه. ومسند البزار = البحر الزخار (٣١٧/١٢)، رقم (٦١٧٧).

(٤) مسند المنذري لم أعثر عليه.

(٥) جاء في سنن الترمذي، رقم (٨١١) بلفظ: «من حج فلم يرفث ولم يفسق غفر له ما تقدم من ذنبه» وفي صحيح البخاري، رقم (١٥٢١) بلفظ: «من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه». وينظر: صحيح مسلم، رقم (١٣٥٠)، وسنن ابن ماجه، رقم (٢٨٨٩)، وسنن النسائي، رقم (٢٦٢٧).

تقدم من ذنبه وما تأخر»^(١). وفي الشفاء عن سعدون الخولاني^(٢) أنه قال: «قتل رجل فاضطرم عليه النار طول الليل فلم يعمل فيه، فتمعجب الناس من ذلك. قال: قلت: ولعله حج ثلاث حجج فلاني حدثت أن من حج ثلاث حجج حرّم الله شعره وبشره على النار، قالوا: نعم»^(٣).

وفيه عن عائشة رفعت: «إنفاق درهم في هذا الوجه يعدل أربعين ألف ألف فيما سواه»^(٤). (الحج فرض) بالإجماع، ولا يجب بأصل الشرع^(٥) في العمر إلا مرة؛ لما في صحيح مسلم: «أن الصحابة حجّوا مع رسول الله فقالوا: يا رسول الله أحجنا هذا لعامنا أم للأبد؟ قال: بل للأبد الأبدي»^(٦). وما روى البيهقي: من الأمر بالحج في كل خمسة أعوام^(٧) فمحمول على الاستحباب.

وقد يجب أكثر من مرة بعارض كالنذر والقضاء، وكما أننا نوجب الإحرام لحج أو عمرة كما سيأتي^(٨).

وليس من العوارض الموجبة الردّة والإسلام بعدها، بل لو حج ثم ارتدّ ثم عاد إلى الإسلام لم يلزمه الحج ثانياً عندنا؛ بناء على أن الردّة إنما تحبط الأعمال بشرط أن

(١) الجامع الصغير (٤/٩١٣٦)، رقم (٩٨٩٥) قال محققه أبو عبد الرحمن محمد: في سنده موسى بن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة فموسى ضعيف، وأما أخوه مختلف فيه، وكثر العمال (٥/١٢)، رقم (١١٨١٠)، عن جابر ❶.

(٢) سعدون الخولاني: هو عبدالله أبو محمد بن أبي زيد عبدالرحمن الإمام العلامة القدوة الفقيه عالم أهل المغرب، القيرواني المالكي، ويقال له: مالك الصغير، وكان أحد من برز في العلم والعمل ذابيان ومعرفة بما يقوله، بصيراً بالرد على أهل الأهواء. توفي سنة: (٣٨٦هـ). ينظر: كتاب ترتيب المدارك (٤/٤٩٢-٤٩٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٠).

(٣) ينظر: الشفاء، السيرة النبوية (٤٤٩).

(٤) أورده الشوكاني في الفوائد المجموعة (١٠٩)، وقال ابن حجر: حديث موضوع.

(٥) احتراز بقوله (بأصل الشرع) عما يجب لعارض كالنذر والقضاء. ينظر: روضة الطالبين (٣/٢٧٦).

(٦) صحيح مسلم، رقم ١٤٧- (١٢١٨). من حديث جابر ❷.

(٧) أورده المصنف الحديث بالمعنى، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/٢٦٢)، رقم (١٠١٧٢) عن أبي سعيد الخدري حديثاً يرفعه، قال يقول الله عز وجل: «إن عبداً أصححت جسمه وأوسعت عليه في المعيشة فأتى عليه خمسة أعوام لم يند إلى لمحروم»، قال البيهقي: حديث ضعيف، ونقل عن الدارقطني أنه لا يصح، وأخرجه في شعب الإيمان (٣/٤٨٢)، رقم (٤١٣٢)، عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «أن لا يترك الحج إلى خمس سنين».

(٨) يقصد وجوب الإحرام على من دخل مكة لحاجة لا تتكرر.

يموت عليها، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ (البقرة: ٢١٧).

واختلفوا في السنة التي فرض فيها، والصحيح أنه [فرض] سنة خمس من الهجرة، كما جزم به المصنف في العزيز في الكلام أن الحج على التراخي^(١).
وقال ابن المنذر: سنة ست^(٢)، وإليه يميل كلام المصنف في كتاب السير من العزيز، وصححه النووي^(٣).

وقال الزبير بن بكار: سنة ثمان، وقيل: سنة تسع، وقيل: قبل الهجرة^(٤).
(وكذا العمرة) وهي الزيارة لغة. يقال: اعتمره أي زاره.

وشرعاً: عبادة مشتملة على ما اشتمل عليه الحج سوى الوقوف، وميقاته الزماني.
سميت بذلك؛ لأنها جائزة في جميع أحيان العمر، وقيل: لأنها تفعل في مكان عامر.
(في أصح القولين) وهو الجديد^(٥)؛ لما في مسند الإمام أحمد، عن أبي رزين العقلي: «أنه أتى إلى النبي ﷺ قال: «يا رسول الله إن أبا شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الظمن، قال: حج عن أبيك واعتمر»^(٦). قال: الإمام أحمد: لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود منه ولا أصح^(٧).

(١) ينظر: العزيز (٣٢/٧).

(٢) قال ابن المنذر في الأوسط: «أن نبي الله سنَّ ذا الحليفة ميقاتاً لمن أراد العمرة من أهل المدينة في سنة ست، وسنَّ المواقيت بعد ذلك»، وصحح هذا القول غير واحد من فقهاء الشافعية: قال إمام الحرمين: المشهور الذي نص عليه الشافعي أنه بعد الهجرة، وعلى هذا فالصحيح عنهم أنه سنة ست، وصححه الرافعي والنووي في السير. ينظر: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، (٣٠٣/١١)، ونهاية المطلب (١٢٧/٤)، وفتح الباري (٤٤٢/٣).

(٣) العزيز (٣٤٠/١١)، والمجموع (١٠٦/٧).

(٤) لم أجد القول باسم زبير بن بكار، ولكن ينظر: المجموع للنووي (١٠٢-١٠٣)، قال: (ولم يتمكن من الحج إلا في سنة ثمان وظاهر كلام المصنف أنه لم يتمكن من حين نزلت فريضة الحج... واحتج الشافعي والاصحاب بأن فريضة الحج نزلت بعد الهجرة... فأقام الناس الحج سنة ثمان بأمر رسول الله ﷺ).

(٥) وقال في القديم: ليست بفرض. «والقديم ما قاله الشافعي في مصر آخر عمره. ينظر: المهذب للشيرازي (٦٥٦/٢).

(٦) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (١٦١٨٥)، قال محققه: شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

(٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٥٠/٤)، رقم (٩٠١٧).

وقال: ابن عباس فيما روى عنه البيهقي: «إنها فرض بيّنها الله تعالى في الكتاب، قال: عز وجل ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾»^(١) (البقرة: ١٩٦).

وعلى هذا فمهما تحقق وجوب الحج وجبت العمرة أيضاً، ويكفي لوجوبهما استطاعة واجبة.

والثاني: وهو القديم إنّها سنة؛ لما روى الترمذي عن جابر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا هُوَ أَفْضَلُ»^(٢)، ومن قال: بهذا قرأ ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ بالرفع لا بعطفها على الحج (البقرة: ١٩٦).

وأجيب عن الحديث: بأن الحفاظ اتفقوا على ضعفه، ولهذا قال: النووي ولا يغتر أحد بهذا الحديث اعتماداً على قول الترمذي إنه حسن^(٣)، وقال البيهقي: والذي ثبت عندي أنه موقوف على جابر^(٤)، وقال: ابن حزم: إنه باطل^(٥).

واعلم: أنه مهما وجب الحج والعمرة وجبا على التراخي عندنا.

وهما في العمر كالصلاة بالإضافة إلى وقتها فله التأخير عن أول سنة الإمكان إلا أن يخشى العضب^(٦) وكان الوجوب عليه بنفسه، فإن أظهر منع التأخير.

ومهما يجز له التأخير فلا بدّ له من العزم كما في الصلاة.

و سيجئ حكم من مات قبل أداء النسك وبعد حصول التمكن.

ومن اجتمع عليه مع حجة الإسلام القضاء والنذر يبدأ بحجة الإسلام وجوباً، ثم بالقضاء، ثم بالنذر، ثم لو أراد التطوع فليتطوع، فلو غير هذا الترتيب وقع هذا الترتيب ولغت النية؛ تقدماً للأهم فالأهم.

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٣٢٤/٤)، رقم (٨٨٦٨).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه الجامع (٢٠٥/٢)، رقم (٩٣٠).

(٣) ينظر: المجموع للنووي (٦/٧).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٣٤٩/٤)، رقم (٩٠١٤).

(٥) ينظر: المحلى بالآثار: لابن حزم، كتاب الحج (٤٣/٥).

(٦) العضب: هو القطع عن الحركة لملازمة المرض له، أو الضعف. ينظر: لسان العرب (٦٠٩/١)، والقاموس (٣٠٧/١).

وصورة اجتماع حجة الإسلام والقضاء: أن يفسد الرقيق حجه ثم يعتق فعليه القضاء ولا يجزيه عن حجة الإسلام، كما نقله المصنف عن حجة الإسلام؛ لأن القضاء يتلو الأداء^(١).

(ولا يشترط لصحة الحج للشخص إلا الإسلام).

اعلم: أن الشخص إما أن يجب عليه [الحج] أو لا يجب، ومن يجب عليه، إما أن يجزيه ما يأتي به عن حجة الإسلام أو لا يجزيه، ومن لا يجزيه إما أن تصح مباشرته أو لا تصح، ومن لا تصح مباشرته، إما أن يصح الحج عنه أو لا يصح، فهذه أربعة أحكام:

أحدها: مطلق صحة الحج، ثانيها: صحة المباشرة معه، وثالثها: صحة الوقوع عن الفرض، ورابعها: الوجوب.

أما مطلق الصحة: فله شرط واحد وهو الإسلام.

وأما صحة المباشرة فلها شرط زائد على الإسلام وهو التمييز.

وأما صحة الوقوع عن الفرض: فلها شرطان زائدان وهما: التكليف والحرية.

وأما الوجوب: فله شرط زائد وهو الاستطاعة.

وقد بين المصنف كله مبتدئاً به لأنه أهم وعليه مدار الكلام، وقال: ولا يشترط لصحة الحج للشخص إلا الإسلام، فلا يصح من الكافر ولا عنه، أصلياً كان أو مرتداً؛ إذ لا أهلية له للعبادة.

ولو ارتد قبل تمام نسكه فعن أصحابنا العراقيين أربعة أوجه:

أحدهما: يبطل حجه وعليه بدنة.

والثاني: يفسد ويمضي في فساده ولا كفارة عليه.

والثالث: لا يبطل ولا يفسد كما لو جنّ.

والرابع: وهو الأظهر عند الجمهور أنه يبطل ولا كفارة عليه.

و نعني بقولنا: " يبطل " انقطاع نسكه حتى لو أسلم والموسم باق لا يلزمه إتمام النسك وإنما يلزمه القضاء في السنة القابلة.

وبقولنا: " يفسد " عدم وقوعه عما يفعله، ومع ذلك لا ينقطع نسكه فيلزمه الإتيان بها بقي والقضاء.

ولا فرق في طرد الوجوه بين أن يطول زمن الردة أو يقصر.

أما لو ارتد بعد أداء النسك فقد قدّمنا أنه لا إعادة عليه بعد الإسلام.

[الولي يحرم عن الصبي والمجنون]

(فيجوز للولي أن يحج عن المجنون والصّبي الذي لا يميّز)؛ لوجود شرط الصحة فيهما وهو الإسلام، وقد روى الشافعي عن ابن عباس: «أنه ﷺ لقي ركباً بالروحاء في حجة الوداع فقال: من القوم؟ قالوا: مسلمون، وقالوا من أنت؟ قال: رسول الله ﷺ، فرفعت امرأة إليه صبيّاً فقالت: أهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر»^(١).

وفي البخاري: «أن سائب بن يزيد»^(٢) قال: حجّ بي مع رسول الله وأنا ابن سبع سنين»^(٣). والمجنون في معنى الصّبي.

وفي وجه: لا يحجّ الولي عن المجنون؛ اقتصاراً على الوارد مع أنه ليس أهلاً للعبادة^(٤). ثم المراد بالولي وليّ المال، فيدخل فيه الوصيّ وقيم الحاكم ويخرج عنه [الأم] والأخ ونحوهما.

وأما حديث المرأة فمحمول على ما إذا كانت وصية.

لكن يجوز للولي أن يأذن لمن يحرم عنه ويحج.

(١) مسند الشافعي (١/١٠٧)، رقم (٤٩١)، وصحيح مسلم، رقم (٣٢٤٠).

(٢) هو: السائب بن يزيد بن سبيد بن ثامة، ويقال: عائذ بن الأسود الكندي ولد سنة (٥٢هـ) له ولأبيه صحبة، استعمله عمر على سوق المدينة توفي (٨٢هـ) وقيل (٩١هـ) وقيل (٩٤هـ). ينظر: الإصابة (١/٨٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (١٨٥٨) عن السائب بن يزيد.

(٤) ينظر: العزيز (٧/٤٢٨)، والمجموع (٧/٣٨).

وكيفية الإحرام عنهما أن يقول: جعلته محرماً على الصحيح.

وقيل: يقول: اللهم أحرم من ابني أو اللهم أحرم من ابني.

ولا يشترط: كون الولي حلالاً، ولا أن يكون قد حج عن نفسه، ولا أن يحضر الصبي ويواجهه بالإحرام^(١).

نعم، يستحب الثالث؛ خروجاً من الخلاف.

ومتى صار الصبي محرماً فما قدر عليه من الأعمال لا يكفي فيه فعل الولي، بل لا بد من استصحابه معه فيطوف به ويسعى ويأتي بالرمل، ويحضره المواقف كلها، ويتناول الأحجار ليرميها إن قدر ولا رمى عنه.

والأولى أن يضعها في يده ثم يأخذها فيرمي بها.

ويشترط: إذا طاف به أن يكونا متطهرين مستوري العورة ويصلي عنه وليه ركعتي الطواف إذا لم يكن متميزاً وإن صلاهما بنفسه.

ويجب على الولي منعه من محظورات الإحرام، فإن تطيب أو [لبس] عامداً وجبت الفدية.

وكذلك إذا قتل صيداً أو حلق أو قلم سهواً أو عمدًا، والفدية في مال الولي على الأظهر.

ومتى قرط الولي في شيء من أفعال الحج واقتضى الحال وجوب الدّم ففي مال الولي بلا خلاف.

وتقييد المصنف الصبي بغير المميز مشعر بأنه لا يجوز للولي الإحرام والحج عن

المميز، وهو ما صححه النووي في شرح مسلم، ونسب تصحيحه إلى الأصحاب^(٢)،

وقال: الشيخ شهاب الدين^(٣) أنه الصحيح الذي يقتضيه كلام الجمهور^(٤).

ونقله الزركشي عن نص الشافعي^(٥) لكن الأصح المنع، وفي الروضة، وأصلها أنه يجوز،

(١) بداية المحتاج في شرح المنهاج (١/٦١٦)، فلعل هذه الصورة مستثناة من قاعدة: "لنائب عن غيره في الحج لا بُدَّ أن يكون حجَّ عن نفسه حجة الإسلام"، فالإحرام بالصبي والمجنون ليس حجا عنهما.

(٢) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٥/١٠٤).

(٣) ابن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٣هـ) صاحب "تحفة المحتاج"، يقال: إنه كان من شيوخ الشارح ابن هداية.

(٤) ينظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج، للهيتمي (٤/٧)،

(٥) ينظر: الأم للشافعي (٢/١٢١).

واختاره الإسنوي، وأفتى به الذميري^(١)، ونسب النووي في التصحيح المنع إلى السهو^(٢).
وتخصيصه الجواز بالصبي والمجنون يشعر بعدم الجواز عن المغنى عليه، وهو كذلك
بالاتفاق^(٣).

(وإنما تصح مباشرته) أي: مباشرة الحج بإحرامه (من المسلم المميز، دون المجنون و
الصبي الذي لا يميز)؛ قياساً على سائر العبادات البدنية؛ [فإنها تصح من المسلم المميز
دون غيرهما]^(٤).

ومحل الجواز في الصبي المميز إذا أذن له الولي، فإن لم يأذن له واستقل بالإحرام لم يصح
على الصحيح؛ لأنه يحتاج إلى المال وهو محجور عليه فيه، وإذنه في النفقة بعد ذلك لا يفيد،
كما لا يفيد إستئذان [الغير] المجبر للمرأة بعد ما وكل بنكاحها في صحة الوكالة.

(وإنما تقع المباشرة عن حجة الإسلام إذا كان المباشر مكلفاً حرّاً، فلا يجزئ حج
الصبي والعبد عنها) أي: عن حجة الإسلام؛ لأنها عبادة عمر لا تتكرر، فاعتبر
وقوعها في حالة الكمال.

وفي الشعب للبيهقي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ بَلَغَ فَعَلَيْهِ
حَجَّةٌ أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ، ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى»^(٥).

والمراد بالمكلف، المكلف من حيث الجملة لا المكلف على الإطلاق؛ ليدخل فيه
الفقير فإنه غير مكلف على الإطلاق لأنه غير مخاطب بالحج.

ثم ما ذكرنا في العبد والصبي مفروض فيما إذا فرغا عن النسك وهما ناقصان.

فإن كملاً قبل الوقوف بعرفة أو في أثنائه أجزأ [منهما] عن حجة الإسلام؛ لأنهما

(١) ينظر: المهات للإسنوي (٢٠٣/٤)، والنجم الوهاج (٣/٣٩٧-٣٩٨).

(٢) ينظر: تصحيح التنبيه للنووي (١/٢٣٦).

(٣) المجموع للنووي (٧/٣٩-٤٠).

(٤) ما بين المعوقين في (ط): "إنما تصح من الصبي المميز المسلم دون غيرهما".

(٥) لم أعثر عليه في شعب الإيمان للبيهقي، وهو في سننه الكبرى (٤/٣٢٥)، رقم (٨٨٧٥) وذكر في (٥/١٧٩)،
رقم (١٠١٣٤) أنه روي موقوفاً ومرفوعاً.

[أدركا] معظم العبادة، كمن أدرك الركوع الثاني من الجمعة^(١)، ثم إن لم يسعيا بعد طواف القدوم فذاك؛ لأنهما يسعيان بعد طواف الركن، وإن سعيًا لزمهما إعادته على الأصح؛ لوقوعه في حالة النقصان مع إمكان التدارك، وإن كملًا بعد الوقوف والوقت باق، فإن عادا إليه أجزأهما، وإلا فلا على الأصح.

ووقوع الكمال في أثناء العمرة على هذا التفصيل، والطواف فيها، كالوقوف في الحج.

ومهما وقع حجها عن حجة الإسلام فلا دم عليهما؛ لأنها غير مسيتين.

وقيل: يجب؛ لفوات الإحرام الكامل من الميقات^(٢)، وهو ضعيف.

(ويجزئ حج الفقير) عن حجة الإسلام إذا تكلف وحج؛ لأن المانع من الوجوب عليه إنما كان التعب الحاصل بسبب فقد الزاد والراحلة، فإذا تحمل ذلك وشهد المناسك ارتفع المانع فصار كما لو تحمل الغني خطر الطريق وحج، والمريض المشقة وحضر الجمعة.

(ويشترط لوجوب الحج مع الإسلام والتكليف والحرية الاستطاعة) أي: شرط [وجوبه] هذه الأمور الأربعة؛ بالإجماع، فلا يخاطب بالحج كافر في كفره بمعنى أنه لا يؤمر به وإلا فهو مخاطب به مع الإيمان ويعاقب عليهما في الآخرة، ولا عبد ولا صبي ولا مجنون. ويرد على مفهومه^(٣) المرتد؛ فإنه وإن كان كافرًا، لكنّه يجب عليه؛ لالتزامه الفروع بالإسلام.

ويُظهر فائدة الوجوب عليه: أنه لو استطاع في رذته ثم أسلم وهو معسر كان الحج مستقرًا في ذمته بتلك الاستطاعة.

وأنه لو أسلم وهو موسر ومات قبل أن يتمكن وجب أن يقضى عنه عن تركته.

(وينقسم إلى استطاعة المباشرة بنفسه، واستطاعة تحصيل الحج بالغير، أما استطاعة

(١) ينظر: روضة الطالبين (٣/٤١٧).

(٢) ينظر: المجموع للنووي (٧/٥٩).

(٣) المراد مفهوم المخالفة، فمفهوم المخالفة أن الكافر لا يجب عليه الحج، ويدفع الإيراد بأن المقصود الكافر الأصلي. الباحث.

المباشرة) بنفسه (فيعتبر فيها أمور: أحدها: وجدان الزاد) الذي يكفيه بالمعروف؛ لأنه مما لا بدّ منه (وأوعيته)؛ لأنها من [الضرورات] التي لا غناء عنها لأجل الزاد.

وهل يعد منها السفرة وجهان: أصحهما: نعم، [ولم يورد] القاضي حسين سواه. وسمي وعاء الزاد المزود، ومنه حديث العاص وغيره: «أن النبي ﷺ دعا لأبي هريرة في مزوده^(١) فكان لا يضع يده إلّا وجد فيه»^(٢).

(وما يحتاج إليه في السفر مدّة الذهاب والإياب) كالمدا^(٣) وإبريق الطهارة^(٤)، وما يقيه عن الحرّ والبرد (سواء كان ببلده أهل وعشيرة أو لم يكن في أظهر [الوجهين])؛ لأن النفوس مجبولة على حب الأوطان، فالغربة يشقّ عليه، ولما فيها من الوحشة، ألا ترى أنها جعلت عقوبة للزاني؟

(والثاني: أنه لا يشترط) الزاد وما يحتاج إليه (لمدة الإياب إذا لم يكونوا)؛ لأن البلاد كلها بالنسبة إلى مثل هذا الشخص متقاربة فأينما إستوطن فهو وطنه^(٥).

والمراد بالأهل [هنا] من تلزمه نفقته من زوجة وقريب، والعشيرة هم الأقارب من قبل الأم أو الأب.

ووجود أحدهما كاف في الجزم باشتراط نفقة الإياب كما صرح به في العزيز^(٦)، فكان الأولى التعبير بأو.

ومحل الوجهين فيما إذا لم يملك ببلده مسكنا، فإن ملك فالظاهر القطع باشتراط نفقة الإياب، كما قاله: الغزالي تبعاً للإمام^(٧).

(١) المزود: وعاء الزاد. ينظر: العين للخليل (١٤/ ١٨٥).

(٢) رواية بالمعنى، وهو في مستند أحمد، رقم (٨٦٢٨). وقال محققه شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن، ومسند الترمذي، رقم (٣٨٣٩) قال: الترمذي هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(٣) المدا: ضرب من الأحذية (ج) أمدة. المعجم الوسيط (١/ ٣٠٣).

(٤) الإبريق: وعاء لهُ أذن وخرطوم ينصب منه السائل، (ج) أباريق (مع). المعجم الوسيط (١/ ٢).

(٥) روضة الطالبين (٥/ ٣).

(٦) العزيز (٧/ ١٦).

(٧) الوسيط (٢/ ٥٨٣).

قال الإمام: ولم يتعرض أحد من [الأصحاب] للمعارف والأصدقاء؛ لأن الاستبدال بهم متيسر^(١).

والسنة للحاج أن يكثر من الزاد والنفقة؛ ليواسى المحتاجين ويطيب نفسه بما ينفق ولا يشارك غيره في الزاد والنفقة [ليتمكن] من التصدق من غير منع. وأن يجتنب الشبع المفرط والزينة [والتنعم] والتبسط في الأطعمة.

(وإن كان كسوباً يكتسب ما يكفيه لزاده، فإن كان السفر طويلاً) وهو: ما زاد على مرحلتين (لم يكلف الحج) إذ قد لا يروج كسبه لانتفاء محله أو ينقطع مانع فيه فيبقى في الفاقة، وعلى تقدير الرواج وعدم الانقطاع، الجمع بين تعب السفر والكسب مما يعظم فيه المشقة.

(وإن كان السفر قصيراً) بأن كان على ما دون مرحلتين من مكة (وهو يكتسب في كل يوم ما يكفيه لأيام كلّف)؛ لانتفاء المشقة فأشبه كونه غنياً من وجه آخر، قال الإمام: وفيه احتمال كما أن القدرة على الكسب في يوم الفطر لا يجعل كحصول الصاع في ملكه^(٢).

وإن كان لا يكتسب كل يوم إلا ما يكفيه ذلك اليوم خاصة لم بكلّف؛ لأنه ينقطع عن الكسب أيام الحج فيتضرر، هكذا علّله المصنف.

واستنبط الإسنوي من هذا التعليل أن الأيام التي أطلقها الأئمة في قولهم: "ما يكفيه" "لأيام ستة، وهي أيام الحج من الثامن إلى آخر الثالث عشر"^(٣)، واعتمده الدّميري^(٤) والزرّكشي، وهو حسن من جهة المعنى.

وقال الشيخ شهاب الدين ابن النقيب وغيره: ولم نر من ضبطها، ويبادر إلى الفهم أن أقلها [ثلاثة]^(٥).

(١) نهاية المطلب (٤/١٢٩)، والعزير (٧/١٥).

(٢) نهاية المطلب (٤/١٤١).

(٣) ينظر: العزير (٣/٢٨٧).

(٤) ينظر: النجم الوهاج (٣/٤٠٢).

(٥) ينظر: السراج (٢/٢٤٣).

ولو كان يكسب في الحضر ما يقدر أن يكفيه لذلك وللحج فهل يجب عليه الإكساب؟ نظر:

إن كان على ما دون مسافة القصر وجب؛ لأنهم إذا أوجبوا عليه مع وقوعه في السفر ففي الحضر أولى.

وإن كان على فوق مسافة القصر فالذي قاله الإسنوي: أنه يتجه الوجوب أيضاً؛ لانتفاء [المحذورات] السابقة^(١).

ولا خلاف عندنا أنه لا يجب عليه أن يستقرض [لحج]، ولا أن يخرج تعويلاً على السؤال في الطريق وإن أمكنه الحج به يسر.

(والثاني: وجدان الراحلة إن كان بينه وبين مكة مسافة القصر)؛ لما روي: «أنه سئل عن تفسير السبيل قال: «زاد وراحلة»^(٢).

ومرادهم بالراحلة كل ما يقوى على الأسفار من الإبل ذكرأ كان أو أنثى، والتاء للمبالغة. وعن محب الطبري: ^(٣) أن في معنى الراحلة كل حمولة أعتيد الحمل عليها في طريق الحج من برذون أو بغل أو حمار^(٤).

ثم لا فرق في اعتبار الراحلة بين أن يقدر على المشي أو لا يقدر، لكن يستحب للقادر على المشي أن لا يترك الحج؛ خروجاً من خلاف مالك^(٥).

(فإن كان لا يتمسك على الراحلة من غير تحمل) بفتح الميم الأول وكسر الثانية هي الخشبة التي يركب فيها (أو تلحقه مشقة شديدة) وهي: مضبوطة بما إذا كان يوازي

(١) المهات للإسنوي (٢٣٤/٤).

(٢) سنن الترمذي، رقم (٨١٣)، و البيهقي في السنن الكبرى، رقم (٨٨٩٩) قال: وقد ضعفه أهل العلم بالحديث.

(٣) أحمد بن عبد الله محب الدين الطبري (ت: ٦٩٤ هـ - ١٢٩٥ م) صاحب (الأحكام) في الحديث، والقري ساكن أم القرى.

(٤) ينظر: أسنى المطالب (١/٤٤٤).

(٥) ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/٤٩٩).

ضررها الضرر الذي بين الركوب والمشى (فيعتبر وجدان المحمل^(١) أيضاً)؛ توسلاً إلى الركوب في الصورة الأولى، ودفعاً للمشقة في الثانية كما يعتبر الراحلة لدفع مشقة المشى، وإن كان ممن تلحقه المشقة بركوب المحمل اعتبر في حقه الكنيسة^(٢)، نقله في العزيز عن الشامل^(٣) وأقره^(٤).

والكنيسة: أعواد مرتفعة في جوانب المحمل يكون عليها ستر دافع للحرّ والبرد، قاله الزركشي^(٥).

وقضية إطلاق الكتاب أن لا فرق بين الرجل والمرأة في ذلك، وليس كذلك، بل يعتبر المحمل في حق المرأة مطلقاً؛ لأنه أستر لها وأليق بحالها كما نقله في العزيز عن العراقيين وأقره^(٦)، فليقيد إطلاقه بالرجل.

وحيث اعتبرنا وجدان الراحلة والمحمل فالمراد أن يملكهما أو يتمكن من تحصيلهما ملكاً أو استجاراً بثمن المثل أو أجره المثل، فإن وجدهما بما فوق ذلك فهو كما لو لم يجد. (ولا بدّ من شريك يجلس في الشق الثاني) يحصل به المعادلة، وإلا فالركوب متعذر.

وظاهر العبارة أنه إذا لم يجد الشريك لم يلزمه الحج وإن وجد مؤنة المحمل بتماهيه وهو كذلك، وقد علّله الغزالي بأنّ بذل الزيادة على تمام المحمل لتحصل الشريك خسراناً لا مقابل له^(٧).

قال الإسنوي: وقضية هذا التعليل أنه لو استطاع معادلة الشق بما يحتاج إليه في

(١) المحمل: شبه المودج على وزن مجلس: وهو الخشبة التي يحمل عليها، المصباح المنير (١/٣٦٥).

(٢) الكنيسة: شبه هودج يفرز في المحمل أو في الرحل قضبان ويلقي عليه ثوب يستظل به الراكب ويستريح به. المصباح المنير (٢/٥٤٢)، والمعجم الوسيط (٢/٨٠٠).

(٣) الشامل الكبير: شرح لمختصر المزي، لأبي نصر عبد السيد ابن الصبّاغ البغدادي، فقيه العراقي (٤٠٠هـ- ٧٧هـ)، وهو مخطوط بمركز الملك فيصل بالرياض، تحت، رقم (٢٣٥٨ف)، وهو المراد حيث أطلق الشامل، وهو من أجود كتّيب الأصحاب، وأصحّها نقلاً، وأثبتها أدلّة، كما في وقفات الأعيان (٣/٢١٧)..
(٤) العزيز (٧/١١).

(٥) مغني المحتاج (٢/٢١٢)، وأسنى المطالب (١/٤٤٥).

(٦) العزيز (٧/١١).

(٧) الوسيط للغزالي (٢/٥٨٢).

السفر من الزاد وغيره أو بالأمتعة المستأجرة إلى حملها، لزمه ذلك ويقوم مقام الشريك؛ إذ لا خسران عليه في ذلك^(١).

(ومن كان بينه وبين مكة دون مسافة القصر وهو قويّ على المشي يلزمه الحج) ولم يعتبر في حقه وجدان الراحلة؛ لانتفاء الضرر والمشقة غالباً، ولأنه من حاضري مسجد الحرام (وإن كان لا يقوى عليه) لضعف أو عرجة (فهو كالبعيد) فيعتبر في حقه ما يعتبر في حقّ البعيد؛ ترسلاً على المشي أو دفعاً للمشقة، ولا يؤمر بالحبو بحال وإن أمكن بلا مشقة.

(و يشترط أن يكون الزاد والراحلة فاضلين عما عليه من الدين) سواء كان حالاً أو مؤجلاً:

أما إذا كان حالاً؛ فلأنه ناجز والحج على التراخي.

وأما إذا كان مؤجلاً؛ فلأنه إذا صرف ما معه إلى الحج فقد [يحلّ] الأجل ولا يجد ما يقضي به الدين وقد يخترمه المنية فيبقى ذمته مرتنة.

وفي العزيز حكاية وجه: أن الأجل إذا كان بحيث ينقضي بعد رجوعه من الحج لزمه الحج^(٢). وهو غريب.

ولورضي صاحب الدين بالتأخير لم يجب الحج أيضاً؛ لأنّ الموت قد يحول بينه وبين الأداء فيبقى مشغول الذمة بالدين.

وإطلاقه الدين يشمل ديون الله كالنذر والكفارة، وديون آدميين.

(وعن نفقة من تلزمه نفقته مدة الذهاب والإياب)؛ لتبقى أعراضهم مصونة إلى رجوعه.

ولو عبّر بالمؤنة لكان أولى؛ لتشتمل النفقة والكسوة وإعفاف الأب وأجرة الطبيب حيث احتاج القريب إليه، وثمرن الأدوية ونحو ذلك؛ فإنها واجبة عليه فيعتبر كونها فاضلين عنها.

(١) المهمات للإسنوي (٢٠٦-٢٠٧).

(٢) العزيز (١٦/٧).

(وأظهر الوجهين أنه يشترط أن يكون) أي: ما يصرف إلى الزاد والراحلة (فاضلا عن مسكنه وعبد الذي يحتاج إلى خدمته)؛ لنحو زمانة ومنصب؛ لأن ذلك متعلق حاجته [المهمة] فأشبهه [دست] ^(١) ثوب يليق به، وبالمقياس على الكفارة؛ فإنهما يقيان له فيها. وعلى هذا فلو كان في يده نقد يريد صرفه إليهما مكن.

والثاني: لا يشترط، بل عليه بيعهما كما عليه بيعهما في الدين ^(٢)، وبه قال: أبو القاسم الكرخي ^(٣) وصححه المتولي، وإليه يميل كلام المصنف في العزيز، ونقلوه عن نصّه في الأم ^(٤). ومن قال به فرّق بين الحج والكفارة بأن العتق في الكفارة له بدل معدول إليه والحج بخلافه ^(٥):

فإن قلنا بالوجه الأول فذلك إذا كانت الدار سكنى مثله وكانت مستغرقة لحاجته، والعبد مكن يليق به.

أما إذا [كانا] نفيسين لا يليقان لمثله ولو أبدلها وفي التفاوت ما يكفى بمؤنة الحج أو أمكن بيع بعض الدار وفي ثمنه [ما يفي] بها لزمه ذلك.

قال في العزيز: هكذا أطلقوا هنا، وأوردوا في بيع الدار والعبد النفيسين وجهين في الكفارة، والغرض منه طلب الفرق. ^(٦)

ثم إطلاق المصنف وغيره يقتضي أن لا فرق في اعتبار المسكن والخادم بين المرأة المكفية بإسكان الزوج وإخدامه وغيرها وهو كذلك؛ إذ الزوجية قد ينقطع فيحتاج إليهما ^(٧).

(١) الدست من الثياب: ما يلبس الإنسان ويكفيه لردده في حوائجه. التعاريف (ص: ٣٣٧)

(٢) مغني المحتاج (٢/ ٢١٣).

(٣) منصور بن عمر بن علي، أبو القاسم الكرخي البغدادي، تفقه على الشيخ أبي حامد، ومن أخذ عنه الفقه الشيخ أبو اسحاق الشيرازي، له كتاب "الغنية" (ت: ٤٤٧ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ١٨)، وطبقات الشافعية للمصنف (١٤٨).

(٤) العزيز (٧/ ١٣)، والأم (٢/ ١٢٧).

(٥) ينظر (٢/ ١٢٧).

(٦) ينظر: العزيز (٧/ ١٣).

(٧) ينظر: العزيز (٧/ ١٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٢٨٠)، والمجموع (٧/ ٣٨).

قال ابن الرفعة وغيره: وكذلك حكم المسكن بالنسبة إلى المتفقهة الذين يسكنون بيوت المدارس والصوفية المعتادين الربط والخوانق^(١)، فإنها قد تخرب أو تُعطل فيحتاجون إلى المسكن، ويبحث فيه الزركشي بما يطول ذكره، ورّد عليه الشيخ ابن حجر^(٢).

وتخصيص المسكن والخادم بالذكر يدلّ على [أن] الحاجة إلى النكاح وحاجة الفقيه إلى الكتب لا تمنعان الوجوب، وهو كذلك في النكاح، كما نقله في العزيز عن العراقيين، وصححه النووي في الروضة. نعم، تقديم النكاح أولى إن خاف العنت^(٣).

وأما في الكتب فليس كذلك، بل لا يلزم الفقيه بيع الكتب المحوج إليها للحج إلا أن يكون له من تصنيف نسختان.

وأما ما لا يحتاج إليه ككتب التواريخ، والقصص، والأشعار فتباع للحج بلا خلاف. وعن ابن الإستاذ^(٤) في شرح مشكلات الوسيط: أن [خيل] الجنديّ وسلاحه ككتب الفقيه، فلا يباع ما يحتاج إليه ويباع غيره^(٥).

(وأنه يلزمه صرف مال التجارة إليهما وإن بطلت تجارتهم)؛ لأن الاستطاعة مفسرة في الخبر بالزاد والراحلة وهو واجد لهما، وبالقياس على بيعه في الدين، ويفارق العبد والمسكن؛ فإنه يحتاج إليهما في الحال، بخلاف مال التجارة؛ فإنه يتخذ ذخيرة للمستقبل.

والثاني: لا يلزمه؛ لثلاً ينسلخ من ذات يده ويلتحق بالمساكين، وغلظه الأصحاب، حتى قال: بعض العراقيين: هو خلاف الإجماع.

ويجري الوجهان في الضيعات التي يستغلها ويتفق من ريعها.

(١) الخوانق: هي مكان اختلاء وإقامة عبادة المتصوفة والزهاد المنقطعين عن الدنيا للعبادة — بمعناها الشعائري الخاص —. ينظر: المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، لد. محمد عارة (٢٠٢).

(٢) ينظر: كفاية النبيه (٧/٤١٠)، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج للهيتمي (٤/٢٠).

(٣) ينظر: العزيز (٧/١٤)، وروضة الطالبين (٢/٢٩١).

(٤) إذا أطلق ابن الأستاذ في كتب الشافعية فالمقصود به: الشيخ الإمام المحدث أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله بن علوان بن عبد الله ابن الأستاذ الأسدي الحلبي، وله: شرح كتاب الوسيط للغزالي، وله حواش على فتاوي ابن الصلاح الشهرزوي، ولد (٥٤٣هـ) وتوفي: (٦٢٣هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٠٤)، وتوضيح المشتبه (١٩٥/١).

(٥) مغني المحتاج (٢/٢١٣).

وإطلاقه يقتضي أن لا فرق في ذلك بين الكسوب وغيره، وفيه نظر؛ لأنه لو لم يكن كسوباً وصرف ما في يده إلى مؤنة الحج بقي هو وعياله في العالة، بل الحق حمل ما أطلق هو وغيره على الكسوب الذي يفي كسبه بمؤنته من في نفقته. والله أعلم.

تنبيهان: أحدهما: يستحب لمن يريد الحج أن يطلب رفيقاً موافقاً راغباً في الخير كارهاً للشّر إن نسي الخير ذكره وإن ذكر أعانه، وليكن كل منهما طالباً لحرمة صاحبه ويرى له عليه فضلاً وحرمة، وفي الخبر: «أتبع الرفيق قبل الطريق فإن عرض لك أمر نصرك وإذا احتجت إليه خدمك»، رواه البيهقي وغيره^(١).

وفي أطواق الذهب^(٢) للزمخشري: "نعم العون على الطريق صحبة الأخ الشفيق يعاونك وإن جلست ويعاملك وإن أفلست".

والثاني: يستحب لمريد الحج أن لا يتجر في الطريق، فإن خرج بنية التجارة صح حجه إن أخلص النية له عند الإحرام لكن ثوابه دون ثواب الخلي عن التجارة، ويجب تصحيح النية في الحج وهو أن لا يتغني سوى مرضاة الله تعالى، فعن أنس عن رسول الله ﷺ: «إنه يأتي على الناس زمان يحج أغنياؤهم للنزهة، وأوساطهم للتجارة، وقراؤهم للرياء والسمعة، وفقراؤهم للمسألة»^(٣). ولهذا قال عمر: «الركب كثير والحاج قليل»^(٤).

(١) لم يخرج البيهقي في مصنفاته، ولكن ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي: باب ما جاء في الجار ونصه: عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «التمسوا الجار قبل الدار، والرفيق قبل الطريق»، وفي المقاصد الحسنة (١/ ١٥٢)، رقم (١٦٣) من أثر طويل، قال محققه محمد عثمان الخشت: كلها ضعيفة، ولكن بانضمامها تقوى، وفي كنز العمال (٦/ ٧١٤)، رقم (١٧٥٣٩)، ورقم (١٣٥٣٤)، قال: رواه الطبراني، وفيه أبان بن المحبر، وهو متروك (٨/ ٨٦).

(٢) أطواق الذهب في المواعظ والخطب كتاب المقالات لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت ٥٧٧هـ)، لكن لم أعثر فيه على القول الذي نسب إليه المصنف.

(٣) أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٧٤)، رقم (٩٢٨) وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ...

(٤) هذا الأثر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٩)، رقم (٨٨٣٧)، ولكن نسبته إلى شريح حيث قال: «عن أبي عبد الله عن سعيد بن جبير قال سمعت شريحاً العراقي يقول: الحاج قليل والركبان كثيرة»، وهو في معالم التنزيل للبغوي (١/ ٢١٧).

وينبغي أن يجتهد في طلب الحلال لينفقه في سفره، فعن ابن مسعود رفعه: «من حج بهال حرام إذا لبى قيل: لا لبيك ولا سعديك وحجك مردود عليك»^(١).

قال: الشاعر^(٢):

يَحْجُونَ بِالمَالِ الَّذِي يَجْمَعُونَهُ حراماً إلى البَيْتِ العَتِيقِ المَحْرَمِ
و يَزْعُمُ كُلُّ مِنْهُمْ أَنَّ وَرَرَهُ يُحِطُّ وَلَكِنْ فَوْقَهُ فِي جَهَنَّمَ

(الثالث: أمن الطريق) في كل مكان على حسب ما يليق به^(٣) لأنَّ الخوف ينافي استطاعة السبيل وقد شرطها الله تعالى.

قال ابن الرفعة في الكفاية ناقلاً عن النص: إن المراد بالأمن الأمن العام، فلو كان الخوف في حقه وحده أو نفر قليل لم يمنع الوجوب حتى لو تخلّف ومات قضي من تركته، واعتمده الزركشي، وصاحب الإرشاد^(٤).

(فلو خاف على نفسه من سبع أو عدو أو على ماله من قاطع للطريق أو رصدي) وهو: الذي يرصد- أي: يراقب- من يمرّ به ليأخذ منه شيئاً، ويستعمل في قاصد الخير أيضاً، وفي التنزيل: ﴿لَا مَنَ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولِي فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ (الحج: ٢٧). (ولا طريق سواه لم يلزمه الحج)؛ لحصول الضرر.

ولا فرق بين أن يكون المخوف من المال قليلاً أو كثيراً، ولا بين الذي يُخاف منه مسلمين أو كفاراً.

(١) مجمع الزوائد (٣/ ٤٨١)، رقم (٥٢٨٠) قال: رواه البزار وفيه سليمان بن داود اليمامي وهو ضعيف، والجامع الصغير (١/ ٨٨)، رقم (٥٥٩).

(٢) الشاعر: هو الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشي المقرئ التلمساني. من مؤلفاته: كتاب «القواعد»، و«عمل من طب لمن حب»، و«الحقائق والرفائق»، توفي سنة (٧٥٩هـ). ينظر: نفع الطيب من غصن الأندلس الطيب، لأحمد بن المقرئ التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت (٥/ ٢٧٠)، والأعلام للزركلي (٢/ ٢٦٦).

(٣) ينظر: روضة الطالبين (٢/ ٢٨٢)، والمجموع (٧/ ٤٠).

(٤) ينظر: كفاية النبيه (٧/ ٤٣)، وحاشيتا قليوبي وعميرة (٢/ ١١٢).

نعم، لو كانوا كفاراً وأطاعوا [الحجيج] مقاومتهم فيستحب لهم أن يخرجوا ويقاتلوا؛ لينالوا ثواب الحج والجهاد جميعاً.

أما إذا كانوا مسلمين فإنه لا يستحب الخروج والقتال.

قال في العزيز: ويكره بذل المال للرَّصَدِي؛ لأنه يحرص بذلك للتعرض على الناس^(١).

قال الإسنوي: ومحل الكراهة ما إذا كان الطالب كافراً؛ لما فيه من الذل، أما المسلم فلا يكره البذل له على المذهب^(٢).

ومحل [ما ذكر] في الرَّصَدِي إذا كان الباذل هو الحاج، فإن كان الباذل الإمام أو نائبه وجب الحج، كذا نقله الطبري^(٣) عن التجربة [النظامية]^(٤)، وكلام العزيز كالصريح في ذلك، حيث قال: ولو بعثوا بأمان الحجيج وكان أمانهم موثقاً به أو ضمن لهم الأمير ما يطلبونه وأمن الحجيج لزمهم الخروج. هذا لفظه^(٥).

وقضية هذا أن الأجنبي ليس كذلك، قال الإسنوي: وهو القياس؛ لما فيه من المنّة^(٦).

وإن وجد طريقاً سواه آمناً لزمه سلوكه، أما إذا كان مثل المخوف في القرب والبعد والسهولة والحزونة فظاهر، وأما إذا كان أبعد أو أشق فكذلك إذا وجد ما يقطعه به كما لو لم يجد طريقاً سواه.

وفي التهمة حكاية وجه: أنه لا يلزمه كما لو احتاج إلى بذل مؤنة زائدة في ذلك الطريق^(٧).

ثم إذا كان الطريق آمناً بحيث لا يخاف الواحد فيه لم يشترط وجود الرفقة، وإن كان الأمن لا يحصل إلا بالرفقة اشترط لوجوب الحج وجودهم في الوقت الذي جرت عادة

(١) ينظر: العزيز (٧/٢٤).

(٢) ينظر: المهات (٤/٢١٧).

(٣) الشيخ أحمد بن عبد الله بن أبو العباس محب الدين: من تصانيفه: "تحرير التنبية".

(٤) مابين المعقوفتين في (ط): الكلامية.

(٥) ينظر: العزيز (٧/٢٥).

(٦) ينظر: المهات (٤/٢١٧).

(٧) لم أعثر عليه: وجاء في العزيز (٧/١٧).

بلده الخروج فيه، فإن خرجوا قبله لم يلزمه الخروج معهم، [وكذا إن تأخروا قبله لم يلزمه]، وكذا إن تأخروا بحيث لا يبلغون مكة إلا بأن يقطعوا كل يوم أكثر من مرحلة.

(والأظهر) من الأقوال (أنه يلزمه ركوب البحر إن كان الغالب منه السلامة) كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة.

وأما إذا كان الغالب الهلاك إما باعتبار خصوص ذلك البحر أو لهيجان الأمواج لم يلزمه الركوب بل يحرم.

وكذا إذا استوى الأمران على ما صرح به النووي في الروضة^(١) وشرح المذهب.

والثاني: لا يلزمه مطلقاً؛ لأن عوارض البحر عسيرة الدفع^(٢)، ولهذا يسمى الخارج منه ناجياً قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾ (العنكبوت: ٦٥).

والثالث: يلزمه مطلقاً؛ لعموم الأدلة على وجوب المسير [إلى الحج]

والرابع: إن كان الشخص ممن اعتاد ركوب البحر كالملاحين وأهل الجزائر لزمه، وإلا فلا؛ لصعوبته عليه، قال في البحر: وهو ظاهر المذهب^(٣).

ومنهم من فرق بين الرجل والمرأة؛ لأن قلبها أضعف.

هذا [كله] إذا لم يكن في البر طريق.

فإن كان، لزمه الحج قطعاً وخيراً، نعم لو امتنع سلوك البر لعارض فقد قطع الشيخ أبو محمد بأنه لا يلزمه ركوب البحر، بل ينتظر زوال العارض^(٤).

قال في العزيز والنووي في الروضة: وليست الأنهار العظيمة كجيحون^(٥) في معنى

(١) روضة الطالبين (٢/ ٢٩٢).

(٢) ينظر: مغني المحتاج (١/ ٤٦٦).

(٣) بحر المذهب للرويان (٣/ ٣٦٧).

(٤) ينظر: نهاية المطلب للجويني (٤/ ١٥١).

(٥) جيحون: نهر في آسيا الوسطى يفصل بين أفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان وتركمنستان مع المناطق المجاورة لها شمالاً ولذا سمي المناطق التي تلي هذا النهر بها وراء النهر أي البلدان التي تقع وراء نهر جيحون. ينظر: لسان العرب (١٣/ ٨٥).

البحر؛ لأن المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم، كذا أطلقاه^(١).

قال: الأذرعى: وليحمل هذا على ما إذا قطعها عرضاً.

أما لو كان السير فيها طويلاً فهي في كثير من الأوقات كالبحر وأخطر^(٢).

وحيث حكمنا بعدم وجوب ركوب البحر استحب للرجل دون المرأة.

وحيث حكمنا بتحريم ركوبه للحج فأولى أن يحرم للتجارة ونحوها من الأسفار

المباحة والمندوبة.

وفي سفر الغزو وجهان.

ولو كان البحر مغرقاً أو كان قد اعتلم^(٣) وهاج حرم ركوبه لكل سفر جزماً.

(وأنه يلزمه أجره البدرقة)^(٤) إذا وجد من يديره بأجرة ويغلب على الظن أنه لو

استأجره لأمن؛ لأن بذل الأجرة بذل مال بحق، والمبدرق أهبة من أهب الطريق

فأشبهه الراحلة ونحوها.

وبالقياس على الدليل فيما إذا لم يعرف الطريق.

والثاني: لا يلزمه لأن هذا بذل مال لدفع [الظلم]؛ فأشبهه الدفع إلى الظالم.

والخلاف من الوجهين لا من القولين، وتبعه في تصحيح [الأول] الإمام والغزالي^(٥)،

لكن جمهور العراقيين على الثاني، واختاره القاضي الحسين ونقله في الكفاية عن النص،

وأفتى به الإسنوي في المهمات^(٦).

ثم المراد بالأجرة أجره المثل، فلو طلب المبدرق أكثر منها لم تلزمه قطعاً.

(١) ينظر: العزيز (١٩/٧)، وروضة الطالبين (٢/٢٩٢).

(٢) مغني المحتاج (١/٦٨٠).

(٣) اعتكف الماء: سأل على الأرض. ينظر: تاج العروس (٣٣/١٣٦).

(٤) البدرقة: الجماعة التي تتقدم القافلة وتكون معها تحرسها وتمنعها العدو. المصباح النير (١/٤٠).

(٥) ينظر: نهاية المطلب (٤/١٣٤)، الوسيط (٢/١٦٩).

(٦) ينظر: الكفاية لابن الرفعة (٧/٣٨)، والمهمات (٣/٢١٨)، والمجموع (٧/٨٢).

المبددقة بالدالين: الخفارة^(١). والمبذرق: الخفير^(٢)، وهي فارسية معربة.

(وينبغي) أي: يشترط لوجوب الحجّ (أن يوجد الماء والزاد في المواضع التي يعتاد الحمل منها بضمن المثل وهو القدر اللائق به) أي: بما يشتريه من الزاد والماء (في ذلك المكان والزمان)، حتى لو خلا بعض المنازل عن أهلها أو انقطعت المياه لم يلزمه الحجّ؛ لأنه إن لم يحمل معه فهو متعرض لنفسه بالهلاك، وإن حمله لحقته مؤنة عظيمة، وكذا إذا وجده بأكثر من ثمن المثل؛ لما فيه من الإجحاف.

قال الإسنوي: إلا أن يكون الزيادة يسيرة فيغتفر ولا يجري فيها الخلاف في شرى الماء للطهارة؛ لأن لها بدلاً والحج لا بدل له، قال المصنف: وإذا وجد بضمن المثل وجب حمله بقدر ما جرت العادة به كحمل الزاد من الكوفة إلى مكة، وحمل الماء مرحلتين أو ثلاثاً^(٣). (وأن يوجد علف الدابة في كل مرحلة)؛ لأنه لو لم يوجد لشق عليه.

قال النووي: وينبغي اعتبار العادة كالماء^(٤)، أي: لا يشترط وجوده في كلّ مرحلة، بل لو وجد في مرحلة ولم يوجد في إثنين مثلاً وقد اعتيد حمله لهما لزمه الحجّ.

قال الشيخ شهاب الدين الأذرمي وابن النقيب: إنه متعين، وإلا لما لزم الحجّ آفاقاً أصلاً^(٥). (ويشترط) لوجوب الحجّ (في حق المرأة) مع ما يشترط في حق الرجل (أن تأمن على نفسها) بضعاً وعرضاً؛ لأن ذلك أحق بالحفظ من المال وقد شرطنا الأمن عليه فها هنا أولى (بأن يخرج معها [زوجها] أو محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة؛ لما في صحيح البخاري: «لا تسافر المرأة إلا ومعها زوجها أو ذو محرم لها»^(٦).

ولهذا أطبق المذهب على أن سفرها وحدها حرام وإن كانت في قافلة؛ لخوف خديعتها واستمالتها.

(١) الخفارة: أجرة الحارس. لسان العرب (٢٤/٢).

(٢) المبذرق: الخفير، هو حراسة السواحل والسفن العابرة. القاموس المحيط (٢٤/٢).

(٣) ينظر: المهمات (٢١٩/٤)، والعزير (٢٥/٧).

(٤) ينظر: روضة الطالبين (٢٩٦/٣).

(٥) ينظر: مغني المحتاج (٢١٦/٢). والسراج على نكت المنهاج (٢٤٧/٢).

(٦) صحيح البخاري رقم (١٨٦٤)، وصحيح مسلم رقم (١٣٣٨).

ويرد على العبارة عبد المرأة؛ فإنه يكفي في الوجوب خروجه معها كما صرح به غير واحد مع أنه ليس بمحرم لها؛ بدليل انتقاض الوضوء بمسه، وإنها هو كالمحرم في النظر إليها والخلوة بها.

(أو كانت في صحبة نسوة ثقات)؛ لأن النساء إذا كثرت وهن ثقات إنقطع الأطماع عنهن وكفين أمرهن، بخلاف غير الثقات؛ لأنهن إذا لم تكن حافظات لأنفسهن فكيف تحفظن غيرهن؟ بل قد يكن سبباً لافتتان غيرهن.

ثم ظاهر العبارة يقتضي اشتراط ثلاث سواها، قال في المهمات: وهو بعيد لا معنى له ولا دليل يدل عليه، بل الظاهر الاكتفاء باثنتين معها^(١).

واعلم: أن اشتراط النسوة بالنسبة إلى الوجوب، أما الجواز: فيجوز لها الخروج مع واحدة ثقة لأداء حجة الإسلام، كما صرح به النووي في شرح المذهب^(٢) وغيره، قال: الزركشي هذا هو الصحيح، ويكون الحاصل مسألتين: إحداهما: شرط وجوب الحج، والثانية: شرط جواز الخروج لأدائه.

وهذا كله في حج الفرض، أما النفل: فليس لها الخروج له ولا لغيره من الأسفار. نعم، لها الخروج من بلاد الكفر وحدها؛ لأن خوفها لو أقامت هناك أكثر من خوف الطريق. قال النووي في شرح المذهب ناقلاً عن الشيخ أبي حامد: إنه لا يشترط في سفر المرأة [مع المرأة] ملازمتها إياها، بل لو مشت قدام القافلة أو بعدها بعيدة فإنه يكفي، وكذا حكمها مع المحرم^(٣).

قال السبكي: وفيه نظر؛ إذ لا فائدة في ذلك؛ لعدم حصول التحصن مع أن غالب الأصحاب عبّروا بلفظ المعية والصحبة، وهذا خلاف ذلك.

فرع: شرط النسوة بلوغهن: ويشعر بذلك تقييده إياهن بالثقات؛ لأن الصبي ليس بثقة كما صرح به في مواضع، وهل يشترط ذلك في الزوج والمحرم أم يجري فيه الخلاف

(١) ينظر: المهمات (٢١٣/٤).

(٢) ينظر: المجموع (٨٧/٧).

(٣) ينظر: الوسيط (٥٨٥-٥٨٦)، والمجموع (٨٨/٧).

في الاكتفاء بالمميز في مساكنة المعتدة؟ فيه تردد [للأصحاب]، وميلهم إلى الثاني أكثر. فرع: لو خاف الأمرد الحسن على نفسه ينبغي أن يشترط في حقه من يأمن معه من قريب أو ولي أو نحوهما.

ويشترط في الخنثى وجود محرم من الرجال أو النساء ولا تكفي الأجنبية الثقات؛ لأنه بتقدير كونه رجلاً لا يجوز الخلوة بهن، هكذا قال النووي وغيره: ^(١)، وفيه نظر بل هذا سهو فاحش؛ لأنه يجوز للواضح الخلوة بالثقات وفاقاً وإلا لامتنع خروجهن إلى الحج إلا بمحرم، فلأن يجوز للخنثى أولى.

(وأصح الوجهين أنه لا يشترط أن يكون مع كل واحدة منهن محرم)؛ لما تقدم من أنهن إذا كثرن انقطع الأطماع عنهن.

والثاني: يشترط؛ ليكون سفاراً بحينهن وبين الرجال إذا احتجن، ولأنه قد ينوبهن مكروه فيستعين به على دفعه ^(٢). وبه قال القفال.

(وأنه يلزمها أجره المحرم إذا لم يخرج إلا بالأجرة) إذا لم يطلب زيادة على أجره مثل؛ كأجرة البدرقة، وكمؤنة المحمل المحتاج إليه.

والثاني: لا يلزم؛ لأنه بذل زائد على الوارد.

وأجرة الزوج كالمحرم؛ لأن الواجب لا يتم إلا به، صرح به في الحاوي الصغير ^(٣). وفي أجره النسوة تردد للمتأخرين، فلو امتنع محرم من الخروج بالأجرة لم يجب قطعاً، وكذا الزوج.

نعم، لو أفسد حجها وجب عليه الإحجاج بها ولزمه ذلك بلا أجره، ولو امتنع أجبر، صرح به صاحب الإرشاد وغيره، وكذا لو كان عبداً محرماً لها فلها إجباره قطعاً، قاله الزركشي ^(٤).

(١) المجموع (٨٨/٧).

(٢) مغني المحتاج (٤٦٧/١).

(٣) الحاوي الصغير للقرظيني (٢٣٧).

(٤) لم نعر عليه في كتبه، ولكن جاء في مغني المحتاج (٢١٧/٢).

تتمة: لو أحرمت بحج تطوع ومعها محرم فمات قبل تمام النسك فلها إتمامه بغير محرم، كما قاله الروياني، ونقل عن الأم: أنها لو أرادت أن تحج ماشية فللولي منعها فيها لا يلزمها^(١).

(والرابع: أن يثبت على الراحلة من غير أن تناله مشقة شديدة)؛ لأن من لم يثبت على الراحلة أو يثبت لكن بمشقة شديدة ليس له استطاعة المباشرة سواء عرض ذلك بمرض أو كبر أو غيرهما؛ قال ﷺ: «من لم يجسه مرض أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يحجّ فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً»^(٢).

والمراد بالثبوت على الراحلة هنا ثبوته عليها مطلقاً، أي: سواء كان بمحمل أو غيره، بخلاف ما تقدم فيكون هذا الأمر معتبراً في البدن فكأنه قال: شرط استطاعة المباشرة في البدن أن يكون فيه قوة يثبت بها على الراحلة أو المحمل ونحوه... إلخ. فلو كان مقطوع اليدين والرجلين وهو يثبت عليها لزمه الحج، ويشترط في حقه وجود معين ولو بأجرة.

(وعلى الأعمى الحج إذا وجد قائداً) مع الزاد والراحلة؛ لأنه والحالة هذه مستطيع، وإن لم يجد قائداً فلا حجّ عليه؛ لأنه غير مستطيع، خلافاً لابن خيران من أصحابنا فإنه قال: لم يلزمه ويستتيب^(٣).

(والقائد في حقه كالمحرم في حق المرأة) فيأتي فيه ما سبق من الخلاف في وجوب الأجرة. قال ابن الأستاذ في شرح مشكلات الوسيط: ينبغي أن يجب أجرة القائد قطعاً؛ لأن أجرة المحرم كأجرة المبدوق، وأجرة القائد لتحقيق الاستطاعة فهي كالمحمل، واستحسنه الدميري في النجم الوهاج^(٤).

(١) ينظر: الأم للشافعي (٢/١٢٨). وبحر المذهب (٤/٨٧)، و(٤/٨٨).

(٢) سنن الدارمي، رقم (١٧٨٥). وقال محققه فواز أحمد زمرلي: إسناده ضعيف، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٣٣٤)، عن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: وهذا وإن كان إسناده غير قوي فله شاهد من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) المجموع (٧/٨٥).

(٤) ينظر: النجم الوهاج (٣/٤١٥).

وقد يخطر ببالك أن الأعمى المكى والقريب منها إذا كان يحسن المشي بالعصا هل يأتى فيه ما تقدم في الجمعة عن بعضهم؟
 أعلم: أن للنظر فيه مجالا، لكن قد يفرق بطول المسافة هنا وكثرة أعمال الحج، بخلاف الجمعة.

(والمحجور عليه بالسفه كغيره في وجوب الحج) بالإجماع؛ لأن السفه لا يخرج عن خطاب التكليف، فإذا أحرم صَحَّ إحرامه ووجب الإنفاق عليه من ماله (لكن لا يدفع المال إليه)؛ خشية التبذير فيه (بل يخرج الولي معه) وبلي ماله وينفق عليه بالمعروف ويكون قواماً عليه (أو ينصب غيره لذلك) لينوب عنه ولو بأجرة مثله إن لم يجد متبرعاً، والشرط كونه ثقة.

قال: البغوي في التهذيب: فلو شرع السفه بعد الحجر في حج التطوع كان للولي أن يحلله إن كان ما يحتاج إليه للحج يزيد على نفقته المعهودة ولم يكن له كسب، وإن لم يزد أو كان له كسب يفي مع قدر النفقة المعهودة بالحج وجب إتمامه ولم يكن للولي أن يحلله.

وإن شرع فيه قبل الحجر ثم حجر عليه فللولي أن يحلله مطلقاً إن لم يأذن له. وكذا حكم الحج الفرض.

ولو أمهله لزمه الإنفاق عليه إلى أن يفرغ^(١).

وراء هذه الأمور المعتبرة لوجوب الحج أمر خامس أهمله المصنف هنا، واستدركه في العزيز على الغزالي، وهو: أن يبقى من الزمان بعد وجوب الأمور السابقة ما يتمكن فيه من السير لأدائه على العادة^(٢)، حتى لو احتاج بعد اليسار إلى أن يقطع في كل يوم أو في بعض الأيام أكثر من مرحلة لم يجب الحج.

واعترضه ابن الصلاح بأن ذلك شرط الاستقرار في ذمته ليجب قضاؤه من تركه لو مات وليس بشرط لأصل وجوب الحج؛ فإنه وجب بمجرد الاستطاعة كما يجب

(١) ينظر: التهذيب (٤/١٤٠).

(٢) ينظر: العزيز (٧/٢٩)، والوسيط للغزالي (٢/٥٨٢).

الصلاة بأول الوقت ويستقر بالإمكان، وردّ عليه النووي في زيادات الروضة وقال: الصواب ما قاله الرافعي؛ لأن الله تعالى شرط السبيل لوجوب الحج^(١) وهذا غير مستطيع، وأما الصلاة فإنها وجبت في أول الوقت؛ لإمكان تميمها.

[ما يجب على من يريد السفر]

فائدة: يجب على من يريد أمراً من سفر أو غيره أن يتعلّم ما يحتاج إليه فيه: فيتعلّم مريد الحجّ كيفيته وأركانه وشروطه وغيرهما، ولا يعتمد في ذلك على عوام مكة.

ومريد الغزو يتعلّم ما يحتاج إليه من أمور القتال وتحريم قتل المرأة والوليد ومن أظهر لفظ الإسلام وتحريم الهزيمة والغلول ونحو ذلك.

ومريد التجارة ما يحتاج إليه في التفرغ وإن كان عاملاً أو وكيلاً ما يجوز له من السفر والتصرف وما يحتاج إلى الإشهاد [فيه]. ومريد الصيد يتعلّم أحكامه مما يتعلق بحلّه وحرّمه. والمسافر رسولاً إلى السلطان يتعلّم آداب مخاطبات الكبار ومعرفة حكم هداياهم وضيافاتهم ونحو ذلك.

ويستحب لمريد سفر الحج وغيره أن يستشير أهل الصلاح سيما من كان خبيراً بأمر هذا السفر ليخبره بخبره وعمله في سفره في هذا الوقت، ويجب على المستشار النصيحة وتعليم ما هو خير له.

ويستحب أن يتبدأ بالتوبة وردّ المظالم ويقضى ما أمكنه من الديون ويردّ الودائع ويستحلّ من معامليه ويؤكّل من يقضي ما لم يمكنه قضاؤه من دينه.

ويصلي ركعتين عند خروجه من بيته يقرأ في الأولى سورة القريش وفي الثانية الإخلاص.

ثم يودع أهله وجيرانه وأصدقائه ويدعو كل منهم للآخر.

وليكن خروجه في بكرة الإثنين أو الخميس.

(١) ينظر: شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح (٣/ ٢٨٧)، وروضة الطالبيين (٣/ ٢٨٨).

ويجتنب النوم على ظهر الدابة وليساعد أهل الرّكب ويسير في آخره إن كان كبيرهم. ويستحب أن يكبر إذا صعد شرفاً وإن يسبح إذا هبط وادياً. ويكره النزول في قارة الطريق، وقيل: يحرم ليلاً، وهو المنصوص. ويكره السير في أول الليل إلى الانتصاف، ويستحب بعده.

[استطاعة غير مباشرة]

(وإما استطاعة تحصيل الحجّ بالغير) هذا شروع في بيان القسم الثاني من قسمي الاستطاعة.

(فمن مات والحجّ في ذمته فلا بدّ من الإحجاج عنه) لما روى الإمام أحمد بإسناد جيد: «أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الحجّ عن أبيه فقال: أرايت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه أكان ذلك يميزي؟ قال: نعم، قال: فأحجج عنه»^(١).

وفي مسلم عن بريدة^(٢): «أن امرأة قالت: يا رسول الله إن أمي ماتت ولم يحجّ قط فأحجّ عنها قال: «حجي عنها»^(٣)، وفي رواية للبخاري: «أرايت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته قالت: نعم، قال: «إذا فحجي عنها»^(٤)، وجه الاستدلال: أنه ﷺ شبه الحجّ بالدين الذي لا يسقط بالموت، فوجب أن يتساويا في الحكم.

قوله: " فلا بدّ من الإحجاج عنه " مفروض فيما إذا خلف تركة تفي بالقضاء، وإلا لم يجب على الوارث ولا في بيت المال قطعاً، لكن يستحب، ولو حج عنه أجنبي بغير إذن الوارث كفى.

وشرط وجوب الاحجاج عنه تمكنه من الأداء بعد الوجوب، فلو أخر بعد الوجوب

(١) مسند أحمد، رقم (١٨١٢) وسنن ابن ماجه، رقم (٢٩٠٩)، وهو حديث صحيح.

(٢) هو: بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج، أبو سهل، وقيل أبو عبد الله، أسلم قبل بدر، ولم يشهدا، وشهد الحديبية فكان ممن بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة، مات (٦٣هـ) بمرور. ينظر: الإصابة: (٢٨٦/١)، والأعلام (٥٠/٢).

(٣) صحيح مسلم، رقم (١١٤٩) عن عبد الله بن بريدة،

(٤) صحيح البخاري، رقم (٧٣١٥) عن ابن عباس ؓ.

فمات أوجنّ قبل تمام حج الناس لم يقض من تركته؛ لأنه تبين عدم الاستطاعة. واعلم: أن من دامت استطاعته إلى إياب الناس من الحج من وقت حصولها ثم مات أو طرأ العضب لقي الله تعالى عاصياً، ومن أي وقت يحكم بعصيانه؟ فيه وجهان: أحدهما: من آخر سنة الإمكان؛ لجواز التأخير إليها.

والثاني: من أولها؛ لإسقرار الفرض عليه يومئذ. والأول هو الأظهر عند الجمهور. ومن فوائد الخلاف أنه لو قضى الحاكم بشهادته بين الأول من سنة الإمكان وآخرها فإن قلنا بالثاني ففي الحكم بنقض حكمه القولان الآتيان فيما إذا بان فسق الشهود بعد الحكم، وإن قلنا بالأول لم ينقض الحكم بحال.

(والمعضوب) - أي: المأيوس من قدرته لزمن أو كبر أو غيرهما، وأصل الكلمة من العضب بالضاء المعجمة وهو القطع يقال: عضبت الشيء إذا قطعه، سمي به؛ لأن الزمانة التي عرضت عليه قطعت حركة أعضائه، وفي شرح الوسيط: أنها من العصب بالمهملة كأنه ضرب على عصيته فانعزلت أعضاؤه عن حملها^(١) - (العاجز عن الحج بنفسه) هذا تفسير المعضوب فيعرب خبراً لا صفة^(٢) (إذا وجد ما يستأجر به من يحج عنه لزمه) إذا لم يطلب زيادة على أجره المثل؛ لأن الاستطاعة كما يكون بالنفس يكون ببذل الأموال، ولهذا يقال لمن لا يحسن البناء بنفسه: فلان يستطيع بناء داره إذا قدر على بذل ما يتفق فيها، وإذا صدق عليه أنه مستطيع وجب عليه الحج؛ لشمول الآية^(٣) إياه، وفي البخاري عن ابن عباس: «أن امرأة من خثعم^(٤) قالت: يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا

(١) في شرح مشكل الوسيط (٢/ ٢٨٨)، قال: «العضب: بفتح العين المهملة، وإسكان الضاد المعجمة: الزمانة، والمعضوب الزمن الذي لا حراك به، والله أعلم»، فشرح الوسيط كتاب آخر غير شرح مشكلاته.
(٢) فيه أنه كان يحسن حينئذ أن يقول بعده: «فإذا وجد ما يستأجر به من يحج عنه لزمه».
(٣) قال تعالى: ﴿فِيَوْمَ أُكْتُبُ يَنْتَقِمُ مَقَامُ الْإِثْمِ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران: ٩٧)
(٤) هي: أسماء بنت عميس بن معد بن الحارث الخثعمي صحابية كانت من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، ثم هاجرت إلى المدينة، ثم تزوجها أبو بكر، ثم تزوجها علي، أسلمت قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم، توفي (٤٠ هـ). ينظر: الإصابة لتمييز الصحابة (٧/ ٤٨٩)، والأعلام للزركلي (١/ ٣٠٦).

(٤) هي: أسماء بنت عميس بن معد بن الحارث الخثعمي صحابية كانت من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، ثم هاجرت إلى المدينة، ثم تزوجها أبو بكر، ثم تزوجها علي، أسلمت قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم، توفي (٤٠ هـ). ينظر: الإصابة لتمييز الصحابة (٧/ ٤٨٩)، والأعلام للزركلي (١/ ٣٠٦).

يستطيع أن يستمسك على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: «نعم»^(١).

وفي رواية «كما لو كان عليه دين فَقَضَيْتِهِ، نَفَقَةٌ»^(٢).

والمعتبر في المعضوب لجواز الاستنابة: أن لا يثبت على الراحلة أصلاً أو إلا بمشقة شديدة، وأن لا يرجو زوال ما به، فلا تجوز النيابة عن المريض الذي يرجى برؤه؛ لأنه يتوقع مباشرته له، ولا عن من جنّ بعد ما وجب عليه الحج؛ إذ ربما يفيق فيحج بنفسه. ويستثنى المعضوب إذا كان بمكة أو بينه وبينها دون مسافة القصر؛ فإنه لا يجوز له الاستنابة؛ لأن المشقة في حقه لا تكثر، نقله النووي عن المتولي وأقره^(٣).

ولا فرق في جواز الاستنابة حيث جوزناها بين أن يطرأ العصب بعد الوجوب أو بلغ معضوباً، نعم يجب على الفور في الصورة الأولى دون الثانية.

وإذا امتنع المعضوب عن الاستحجار فهل يستأجر عليه الحاكم؟ فيه وجهان: أشبههما عند المصنف: أن لا يستأجر، وقضية إطلاقه أنه يلزمه الاستحجار وإن لم يجد إلا أجرة ماش، وهو ما صححه في العزيز إذ لا مشقة عليه في المشي الذي يحمله الأجير^(٤).

وقيل: لا يلزمه؛ لأن الماشي على خطر، وبذل المال في أجرته تغريبه.

(ويشترط أن تكون الأجرة فاضلة عن الحاجات التي ذكرنا فيها إذا حج بنفسه، لكن لا يشترط ههنا أن تكون فاضلة عن نفقة عياله مدة الذهاب والإياب)؛ لأنه إذا لم يفارق أهله يمكنه تحصيل نفقتهم.

وحكم نفقته كحكم نفقتهم، كما صرح به البندنجي^{(٥) (٦)}.

(١) جاء بمعناه عن ابن عباس رضي الله عنه، في صحيح البخاري، رقم (١٥١٣) و (١٨٥٤)، مسلم، رقم (١٣٣٤)، سنن أبي داود، رقم (١٨٠٩)، سنن النسائي، (٢٦٣٥)، سنن ابن ماجه، رقم (٢٤٠٩).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٣٤٦/٤)، رقم (٣٠٤٢) عن ابن عباس رضي الله عنه، قال الأعظمي: إسناده صحيح.

(٣) المجموع (٩٩/٧).

(٤) العزيز (٤٥/٧).

(٥) روضة الطالبين (٢٩١/٣).

(٦) هو: يحتمل أنه أبو نصر محمد بن هبة الله ثابت البندنجي، واشتهر بفقيه الحرم، وكان ضريباً، مولده ببندنج، بقرب بغداد عام: (٤٠٧هـ)، توفي سنة: (٤٩٥هـ) من تصانيفه: "الجامع"، و"المعتمد" وكلاهما في فروع الفقه الشافعي. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٩٦/١٩)، وطبقات الشافعية للمصنف: (١٨٥-١٨٦)، والأعلام (١٧٠/٧).

ويشترط أن تكون فاضلة عن نفقتهم وكسوتهم يوم الاستئجار.
والتعبير بالمؤنة أولى وأخصر.
(ولو طلب الأجير أكثر من أجره المثل لم يلزمه) البذل؛ لأنه خسران لا مقابل له.

الشروط الخاصة بإجارة الأجير للحج

ثم اعلم: أنه يزيد ما نحن فيه على الإجارة المعروفة بشرائط وأحكام.
أما الشرائط فأربعة:

الأول: أن يكون الأجير قادراً، فإن كان عاجزاً لنحو مرض أو كانت الطريق مخوفاً أو المسافة طويلة والوقت ضيقاً...^(١)

ثم لبيادر الأجير مع أول ركب ولا تلزمه المبادرة وحده.
والثاني: أن لا يضيف الإجارة إلى الحج في السنة [القابلة]^(٢) إلا إذا كانت المسافة بحيث لا تقطع في سنة أو وردت الإجارة على الذمة.
والثالث: أن يكون أعمال الحج معلومة للأجير.
وهل يشترط تعيين الميقات؟ فيه قولان:

والصحيح منها: أنه لا يشترط، وينزل المطلق على ميقات ذلك البلد على العادة.
الرابع: أن لا يعقد بصيغة الإجارة، وإلا فالأقيس عند الغزالي وجماعة أن المسمى فاسد؛ لفساد العقد ويرجع الأجير إلى أجره المثل^(٣)، ويقع الحج عن المعضوب؛ لصحة الإذن، لكن كلام الأكثرين إلى صحة العقد وجوب المسمى أميل.
وأما الأحكام فهي سبعة بحسب أحوال الأجير: الأول: إذا لم يحج في السنة الأولى انفسخت الإجارة إلا إذا كانت في الذمة، فللمستأجر الخيار.

(١) في العبارة سقط، وتمتها في الوسيط (٥٩٤/٢): "لم تنعقد الإجارة"، وفي العزيز (٣٠٨/٣): "لم يصح".
(٢) لم يظهر مقصود الشارح من عبارات النسخ الأربع إلى أن راجعت مصادر الفقه الشافعي، فوجدنا في الوسيط للغزالي أن كلمة: "القابلة" ساقطة من العبارة فصحتها على وفقه. ينظر: الوسيط (٥٩٥/٢).
(٣) الوسيط (٥٩١/٢).

وقيل: ينفسخ: فإن قلنا بالخيار وكان المستأجر ميتاً فليس للوارث فسخ الإجارة، فإنه يجب الصرف إلى أجير آخر، فأجير الميت أولى، وقيل: يثبت الخيار للوارث كما في خيار العيب ونحوه واختاره في العزيز^(١).

والثاني: إذا خالف في الميقات فأحرم بعمره ثم أحرم بحج عن المستأجر بمكة ولم يرجع إلى الميقات قيل: لا تحسب المسافة للمستأجر؛ لأنه صرفه إلى نفسه فيحط من أجرته مقدار التفاوت بين حجه من بلده ومن مكة، وقيل: يحتسب المسافة ولا يحط إلا مقدار التفاوت بين حج من الميقات وحج من مكة، وهو ما اقتضاه كلام الأكثرين. وإن لم يعتمر لنفسه وأحرم من مكة فعليه دم شاة، والصحيح أنه ينجر به حق المستأجر، حتى لا يحط شيء من الأجرة^(٢).

واستشكل المصنف وقوع الحج للمستأجر في هذه الصورة بأن المأمور به حجة يحرم بها من الميقات وهذا الخصوص متعلق بالفرض فلا يتناول الإذن غيره.

والثالث: إذا أمره بالقران فأفرد فقد زاد خيراً، وإن قرن فدم القران على المستأجر، وإن أمره بالإفراد فقرن فالدّم على الأجير وبرئت ذمة المستأجر عن النسك، وهل يحط شيء من الأجرة أو يجبر بالدّم؟ فكنظيره فيما سبق.

وإن أمر بالقران فتمتع فكما لو قارن على وجهه، والصحيح أنه يجعل مخالفاً وعليه الدم ويعود الخلاف في حط شيء من الأجرة.

وفيما ذكرنا إشكال للمتولى وغيره؛ لأن ما يراعي الإذن في أصله يراعي في تفاصيله المقصودة، فإذا خالف كان المأتي به غير المأذون فيه.

وأجاب الإمام بأن مخالفة المستأجر مشبهة بمخالفة الشرع في ترك المأمورات وارتكاب المحظورات التي لا تفسد، وهي لا تمنع الاعتداد بأصل النسكين، وهذا لأن المستأجر لا يحصل الحج لنفسه وإنما يحصل ليقع لله تعالى فجعلت مخالفته كمخالفة الشرع، هذا لفظه. واعترضه المصنف بأن مخالفة المستأجر ليس كمخالفة الشرع ولا

(١) العزيز (٧/٥٤).

(٢) العزيز (٣/٣١٦)، و (٣/٣٢١) ..

نسلم أن المستأجر لا يحصله لنفسه بل ليخرج النفس عن عهدة الواجب، وللفعل المخرج كفيات مخصوصة بعضها أفضل من بعض فليُراعَ غرضه فيه^(١).

ثم الفارق أن مخالفة الشرع فيما لا يفسد يستحيل أن يؤثر في الفساد، وإذا صح فمحال أن يصح لغيره وقد أتى به لنفسه، أما النسك الذي خالف فيه المستأجر فلا ضرورة في وقوعه عنه بل أمكن صرفه إلى المباشرة في نظائره عن المعهود^(٢).

والرابع: إذا جامع الأجير فسد الحج وانفسخت الإجارة إن وردت على عينه ولزمه القضاء لنفسه، وإن كانت على ذمته لم ينفسخ، نعم للمستأجر الخيار في الفسخ؛ لتأخر المقصود.

وهل يقع قضاء عن المستأجر إذا لم ينفسخ أو تجب حجة أخرى [له] سوى القضاء؟
فيه وجهان: أصحهما: الثاني.

والخامس: لو أحرم عنه ثم نوى الصرف إلى نفسه لم ينصرف إليه، وهل يسقط أجرته؟ فيه قولان:

أحدهما: نعم؛ لأنه أعرض عنها حيث قصد بالحج نفسه.

وأصحهما: لا؛ لصحة العقد، وحصول غرض المستأجر.

ثم الذي يستحقه هو المسمى في أصح الوجهين في التتمة^(٣).

والسادس: من مات في أثناء الحج هل لوارثه أن يستأجر من يبنى على حجه أو يتعذر البناء؟

فيه قولان: الجديد الصحيح الثاني؛ لأن أوله يفسد بفساد أخيره كالصوم والصلاة.

وعلى هذا فلو مات الأجير في أثناء الحج فقد حبط الحج في حق المستأجر.

وهل يستحق شيئاً من الأجرة فيه وجهان:

(١) الوسيط (٤/٣٨٣). والعزیز (٧/٦٠)، وط العلمية (٣/٣٢١)..
(٢) العزیز (٧/٦٥)، والعزیز ط العلمية (٣/٣٢١).

(٣) لم أعثر عليه، ولكن ينظر: العزیز (٧/٦٧).

أحدهما: لا يستحق؛ لأنه لم يسقط عن المستأجر الفرض وهو المقصود، فأشبهه ما لو التزم له مالاً ليردّ عبده الأبق فردّه بعض الطريق ثم هرب.

والثاني: يستحق؛ لأنه عمل بعض ما استؤجر له فاستحق بقسطه من الأجرة كما لو استؤجر لخياطة ثوب فخاط بعضه ثم مات. وكلام أصحابنا العراقيين إلى الثاني أميل^(١). ولو مات قبل الإحرام ففي استحقاقه قسطاً لسفره وجهان مرتبان على الوجهين، وأولى بأن لا يستحق؛ لأن السفر لم يتصل بالمقصود.

والسابع: لو أحصر فهو كما لو مات.

ولو فات الحجّ فهو كالإفساد؛ لأنه يوجب القضاء ولم يستحق شيئاً. والله أعلم. (ولو بذل ابنه أو أجنبيّ مالاً يستأجر به) من يحج عنه (لم يلزمه القبول في أصح الوجهين)؛ لما فيه من الامتنان والمنة.

والثاني: يلزمه؛ لحصول الاستطاعة بما بذل، وتغفّر المنة؛ لأنّ أمر الحجّ عظيم، ومع ذلك لا يدلّ له^(٢).

ووجه عدم اللزوم في الأجنبيّ أقوى مما في الابن.

والأب في ذلك كالابن أو كالأجنبيّ؟ فيه احتمالان للإمام، والمرجع عند المصنف الأول^(٣).

قال: المتولي في التهمة: ولو استأجر المعطي إنساناً للحج عن المعضوب وكان المعطي ولدًا لزم المعضوب الحجّ. قال: النووي في شرح المهذب: وهو الصحيح^(٤). وعبرة الكتاب يفهم خلاف ذلك.

(ولو بذل الابن) أو البنت أو أولادها (الطاعة) بأن قال: أطعتك في أداء النسك عنك ونحو ذلك (لزمه القبول) وهو أن يأذن له في الحج؛ لأن وجوب الحج معلق

(١) العزيز ط دار المعرفة (٧٠/٧).

(٢) مغني المحتاج (٤٦٩/١).

(٣) ينظر: نهاية المطلب (١٣٧/٤)، والعزيز ط العلمية (٣٠٦/٣).

(٤) ينظر: المجموع (٩٩/٧).

بوجود الاستطاعة، وإنها تكون تارة بالنفس، وتارة بالمال، وتارة بالأعوان والأنصار، ولا معارض لها من نحو منة.

ولو لم يصرح بالإطاعة لكنه ممن يتوسم فيه أثر الطاعة فهل يلزمه أن يأذن له؟ فيه وجهان: المنصوص منهما نعم؛ لغلبة الظن بحصول^(١) الاستطاعة. والثاني: لا؛ لأن الظن قد يخطئ.

وإذا امتنع المعضوب عن الإذن حيث لزمه لم ينب عنه الحاكم على الأصح، وبحسب عليه مدة الاستطاعة من وقت الامتناع، حتى لو مضى بعد ذلك ما يمكن أداء الحج فيه استقر في ذمته سواء مات أو عاش.

ولو كان له من يطيع ولم يعلم بطاعته، فمنهم من شبهه بما إذا نسي الماء في رحله فأورد في وجوب الحج الخلاف في لزوم القضاء، ومنهم من شبهه بما إذا كان له مال ضال فأورد في وجوب الحج الخلاف في وجوب الزكاة.

قال: المصنف معترضا: ولك أن تفرق بين الحج وغيره وتقول: وجب أن لا يلزمها الحج بحال؛ لأنه معلق بالاستطاعة، ولا استطاعة عند عدم الشعور بالطاعة^(٢).

وحيث بذل الولد الطاعة وأحرم فقد أيسر عن الرجوع، وهل له أن يرجع قبل الإحرام؟ فيه وجهان:

أظهرهما في الشرحين والروضة^(٣) نعم.

(وكذا لو بذل الأجنبي في أصح الوجهين)، وهذا ظاهر نصه في المختصر؛ لحصول الاستطاعة^(٤)، كما لو كان الباذل الولد.

وفارق المال؛ لأن المنية في قبول المال أعظم، ألا ترى أن الناس يستكفون عن الاستعانة بمال الغير ولا يستكفون عن الاستعانة ببدنه في الأشغال؟

(١) في (ط): لحصول، وما أثبتناه هو الصحيح.

(٢) العزيز شرح الوجيز (٤٦/٧).

(٣) ينظر: العزيز (٤٦/٧). وروضة الطالبين (٣٠٢/٢).

(٤) مختصر المزني (١٥٨/٨).

والثاني: لا يلزمه القبول^(١)؛ لأن الولد صنو أبيه فنفسه كنفسه بخلاف غيره.

قال في العزيز: والأخ والأب كالأجنبي في بذل الطاعة فيجبيء فيهما الخلاف، وفي بعض التعاليق الطبرية: أن الأب كالابن كما أنهما يستويان في وجوب النفقة^(٢). قال: النووي: والصحيح ما قاله: الرافعي^(٣).

وبالجملة يشترط في الباذل أن لا يكون ضرورة ولا معضوباً وأن يكون عاقلاً بالغاً حراً [موثقاً بصدقه].

وأن لا يكون ماشياً إن كان ولدأً، وإلا لم يلزم القبول على الصحيح؛ لأن مشيه يشق عليه. وأن يكون واحداً للزاد ولداً أو أجنبياً، فإن عوّل على الكسب في الطريق ففي وجوب القبول الخلاف وأولى بالمنع؛ لأن المكاسب قد ينقطع في الأسفار، وإن لم يكن كسوباً وعوّل على السؤال فأولى بالمنع؛ لأن السائل قد يرد، وإن كان يركب مفازة لا يجري فيها كسب ولا سؤال لم يجب القبول بلا خلاف. وحكم حجة الإسلام والقضاء والنذر فيما ذكرنا واحداً. وبالله التوفيق.

(فصل): في مواقيت النسكين

وتنقسم إلى زماني وإلى مكاني، واستعمال الميقات في المكان تجوز وإنما هو في الأصل للزمان. (وقت الإحرام بالحج، شوال وذو القعدة وتسع ليال من ذي الحجة وأيامها) بالإجماع؛ قال الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ (البقرة: ١٩٧). والمراد وقت الإحرام به؛ لأن فعله لا يحتاج إلى أشهر.

(وكذا ليلة النحر في أصح الوجهين)؛ لأنها وقت للوقوف بعرفة، وقد روي الإمام

(١) روضة الطالبين (١/١٩٨).

(٢) العزيز (٧/٤٦).

(٣) روضة الطالبين (٣/٣٠٢).

أحمد، والحاكم، والنسائي، وابن حبان أن عروة بن مضر^(١) قال: «أتيت النبي ﷺ بالمزدلفة حين خرج من الصلاة فقلت: يا رسول الله أني جئت من جبل أكلت راحلتي وأتعبت نفسي فهل لي من حج، فقال ﷺ: من شهد معنا صلاتنا هذه ووقف معنا حين يدفع وقد وقف بعرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تمّ حجه وقضى نفسه»^(٢).

والثاني: لا يصح ليلة النحر؛ [لأن] الليلة تابعة لليوم، ويوم النحر لا يصح فيه الإحرام فكذلك ليلته^(٣).

فرع: إن قلنا بالأول فالشرط أن يدرك عرفات قبل طلوع الفجر؛ لأن وقت الوقوف يفوت بطلوع فجر ليلة النحر، هكذا يفهم من إطلاق الجمهور، وصرح الروياني في البحر بخلاف ذلك في صلاة الجمعة حيث قال: إذا لم يبق من زمن الوقوف بعرفة ما يصح معه إدراكه صح إحرامه بالحج، بخلاف ما إذا ضاق وقت الجمعة^(٤)، وعلى هذا فهذه الصورة مستثناة عن قولنا: من لم يدرك عرفة قبل الفجر ليلة النحر فقد فات حجه؛ إذ الشرط والحالة هذه وقوع الإحرام في وقت الوقوف لا الوقوف.

وميل المتأخرين إلى ما قاله الروياني أكثر، بل جعله بعضهم في كتبهم أصلاً ممهّداً من غير تردد، منهم الشيخ جمال الدين الإسنوي والشيخ كمال الدين الدميري^(٥).

(فلو أحرم بالحج في غير وقته انعقد عمرة في أصح القولين) علم الحال أو جهل؛ لأن الإحرام شديد التعلق واللزوم، فإذا لم يقبل ما أحرم به انصرف إلى ما يقبله، ولأنه إذا بطل خصوص الحج بقي عموم الإحرام فينصرف إلى العمرة؛ لأنها صحيحة بمطلق الإحرام، وعلى هذا فتجزؤه ذلك عن عمرة الإسلام.

(١) عروة بن مضر بن أوس بن حارثة بن لأم الطائي كان من بيت الرياسة في قومه، له صفة الإصابة (٢/٤٧٨).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (١٦٢٥٤)، والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٤٠٤٥). وقال محققه د. عبد الغفار سليمان البنداري: صحيح، وابن حبان في صحيحه (١٥٣/١٢)، رقم (٣٨٥٠)، والحاكم في مستدركه (١/٦٣٤)، رقم (١٧٠١)، قال محققه مصطفى عبد القادر عطا: هذا حديث صحيح على شرط كافة أئمة الحديث.

(٣) ينظر: روضة الطالبين (٣/٣٧).

(٤) المجموع (٨/١٢٠)، وبحر المذهب (٣/٥١٢).

(٥) ينظر: المهات (٤/٣٥٥)، والنجم الوهاج (٣/٥١٥).

والثاني: لا ينعقد عمرة أيضاً ولكن يتحلل بعمل عمرة ولا يجزيه عن عمرة الإسلام، كما لو فاتته الحج؛ لأن كل واحد من الزمانين ليس وقتاً للحج.

وشبه الأصحاب القولين بالقولين فيما إذا تحرم بالصلاة قبل وقتها هل ينعقد نافلة؟ [لكن الأظهر ثمة أنه إن كان عالماً بالحال لم ينعقد نافلة]، وههنا الأظهر انعقاده عمرة بكل حال؛ لقوة الإحرام، ولهذا ينعقد مع السبب المفسد له بأن أحرم مجامعاً.

وفي المسألة طريق ثان ينفي القولين فيها، وله طريقان:

أحدهما: القطع بأنه يتحلل بعمل عمرة ولا ينعقد إحرامه عمرة؛ لأنه لم ينوها.

والثاني: أن إحرامه ينعقد بهما: إن صرفه إلى العمرة صح وكفّته عن عمرة الإسلام، وإلا تحلل بعمل عمرة.

ومحل الخلاف ما إذا كان حلالاً، فإن أحرم بعمرة ثم بحج في غير أشهره فلا ينعقد إحرامه حجاً؛ لأنه في غير أشهره، ولا عمرة؛ لأن العمرة لا تدخل على العمرة.

قال: الشيخ أبو يحيى اليمني في البيان: ولو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بحج أو عمرة؟ فهي عمرة بلا خلاف، ولو أحرم بالحج وشك في أنه في أشهر الحج أو قبلها؟ كان حجاً؛ لأن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمان^(١).

(ولا يختص الإحرام بالعمرة في أشهر الحج، بل جميع السنة وقتها)، لما في الصحيحين: «أنه ﷺ اعتمر في شهر رجب»^(٢)، وفيها: «أنه ﷺ قال: العمرة في رمضان تعدل حجة»^(٣)، وفي البخاري: «أن عائشة اعتمرت من التمتع ليلة المحصب»^(٤)، وهي الليلة التي يرجعون فيها من منى إلى مكة^(٥).

(١) ينظر: البيان (٤/٦٥).

(٢) البخاري، رقم (١٧٧٥)، عن عروة بن الزبير رضي الله عنه، ومسلم، رقم (١٢٥٥).

(٣) البخاري، رقم (١٧٨٢)، ومسلم، رقم (١٢٥٦) كلاهما عن ابن عباس.

(٤) رواه البخاري بمعناه في صحيحه، رقم (٣١٦) و (٣١٧) و (١٦٩١) و (١٧٦٢) و (١٧٨٣) و (١٧٨٦)،

وفى صحيح مسلم، رقم (١٢١١) و (١٢١٣)، وسنن أبي داود، رقم (١٧٨٥) وسنن النسائي، رقم (٢٧٦٣) و

(٢٨٠٣)، وسنن ابن ماجه، رقم (٣٠٠٠).

(٥) وجاء في الأحاديث المذكور بلفظ: «ليلة الحصب».

ولا تكره الاعتمار عند الجمهور في وقت من الأوقات، نعم قد يمتنع الإحرام بالعمرة لا باعتبار الوقت بل باعتبار عارض كمن كان محرماً بالحج لا يجوز له إدخال العمرة عليه كما سيأتى.

وكذا إذا تحلل التحللين وعكف بمنى لشغل البيت والرمي لم يتعقد إحرامه بالعمرة؛ لعجزه عن التشاغل بأعمالها في الحال، نصّ عليه الشافعيّ واتفق عليه الأصحاب^(١).



المواقيت المكانية

(فصل: والميقات المكاني للحج في حق المقيم بمكة) آفاقياً أو مكياً؟ (نفس مكة) أي: خطة البلد (في أصح الوجهين)^(٢) وقيل: الخلاف قولان؛ لما يجيء في حديث ابن عباس^(٣) (والحرم) جميعه (في الثاني)؛ لاستواء الكل في الحرم، ولأن مكة تطلق على الحرم كما تطلق على خطة البلد.

ولا فرق في طرد الخلاف بين القارن وغيره على الصحيح.

التفريع: إن قلنا بالأول وفارق خطة البلد وأحرم في حد الحرم فهو مسيء يلزمه أن يريق دماً، كمن جاوز خطة قرية هي ميقات ثم أحرم.

وإن قلنا بالثاني: فمجازاة الخطة ليست بإساءة، أما إذا أحرم بعد مجاوزة الحرم فقد أساء وعليه دم إلا أن يعود قبل الوقوف بعرفة، إما إلى مكة على الوجه الأول أو على الحرم على الثاني فيكون حيثئذ كمن قدّم الإحرام على الميقات، ثم على الأول من أي موضع أحرم من عمران مكة؟ جاز.

وأما الأفضل: فقد قيل: [هو] أن يتهيأ للإحرام ويحرم في المسجد الحرام قريباً من مكة، وقيل: تحت الميزاب^(٤).

(١) ينظر: الأم للشافعي (١٤٧/٢)، والعزير (٧٧/٧)، والمجموع (١٤٨/٧).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٣٨/٣).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٥٢٤)، وصحيح مسلم، رقم (١١٨١).

(٤) الميزاب: اسم لقناة أو أنبوب من معدن أو غيره يسيل به الماء من السطح أو من البيت إلى الأرض، والمراد هنا ميزاب الكعبة، ينظر: كتاب العين للخليل (٨٦/٢).

والأظهر أن الأفضل أن يحرم من باب داره ويأتي المسجد محرماً، وهذا هو الذي اختاره في العزيز والنووي في الروضة^(١). وقد يتعصّد بها روي: «أنه ﷺ قال: أن أفضل الحج أن يحرم له من دويرة^(٢) أهله»^(٣).

(وأما غيره) أي: غير المقيم بمكة (فمقات المتوجهين من المدينة) - وهي بلدة رسول الله ﷺ، ولها أساء آخر وهي: يثرب، والدار، والطاهر، والطيب - (ذوالخليفة) وهو اسم ماء من مياه جُثَم بضم الجيم وفتح الشين المعجمة، ويعرف الآن بأبيار علي، وهو على نحو عشر مراحل من مكة، وبينه وبين المدينة ستة أميال على الأصح^(٤).

(ومن الشام) بالهمزة وتركها هو من بالس إلى عريش، كما قاله ابن حبان^(٥) (والمصر) وهي: مدينة معروفة تذكر وتؤنث ويجوز فيها الصرف وعدمه، وهي من اسكندرية إلى أسوان، سمي مصرًا باسم مصر بن بيسر بن سام بن نوح ﷺ؛ لأنه أول من ابتدأ بخطتها (والمغرب) أي: ما هو بتلقاء المغرب من مكة (الجحفة) وهي: المهية بفتح الميم وسكون الهاء وكانت قرية كبيرة، فجحفها السيل، أي: خرّبها ونقضها، ولذلك سميت جحفة، وهي الآن خراب، وكان بينها وبين مكة خمسون فرسخاً^(٦).

(ومن تهامة اليمن) هي: بكسر التاء اسم لكل أغوار نازل من الأنجاد ثم نقلها

(١) ينظر: العزيز (٧/ ٧٩)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٢٣).

(٢) دويرة: تصغير دار، ومن معانيها المنزل والدار الذي يسكنه، ويعبر عنه عند الفقهاء بدويرة الأهل، وهو ميقات من كان منزله في مكة فيحرم من بيته. لسان العرب (١٤/ ٢٦٧).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٤١)، رقم (٨٩٦٧)، والحاكم في المستدرک (٢/ ٣٠٣)، رقم (٣٠٩٠)، عن عمرو بن مرة، قال عمقه محمد بن أحمد بن عثمان: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، تعليق الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم، وفي البدر المنير لابن الملقن (٦/ ٧٩)، قال ابن الملقن: صحيح موقوف، وفي التلخيص الحبير لابن حجر (٣/ ١٣٥)، رقم (٩٦٧) قال ابن حجر: في رفعه نظر، إسناده قوي.

(٤) وهي تبعد عن مكة أربع مائة وخمسين كيلو متر. دليل الحاج والمعتمر للشيخ طلال بن أحمد، الطبعة الخامسة (٢).

(٥) صحيح ابن حبان (١٦/ ٢٩٤)، رقم (٧٣٠٥) قال عمقه شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط البخاري.

(٦) وهي تبعد عن مكة مائة واثنين وثمانين كيلو متر. دليل الحاج والمعتمر للشيخ طلال (٢).

العرف وجعلها اسماً لإقليم معروف من اليمن؛ لاشتغالها على ذلك المعنى، ويستعمل في أغوار الحجاز أيضاً وتمتاز بالإضافة (يلملم) ويسمى الملمم، وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة^(١).

(ومن نجد اليمن ونجد الحجاز) - وهو كل أرض مرتفع عن أغوار ثم نقله العرف وجعله اسماً لناحيتين معروفتين من اليمن والحجاز؛ لاشتغالها على ذلك المعنى، قال الله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَنْدَ الْأَبْلَاقِ﴾ (البلد: ١٠). قال في العزيز: وحيث يطلق النجد كان المراد منه نجد الحجاز^(٢) - (قرن) بفتح القاف وسكون الراء اسم جبل ويعرف بقرن المنازل، وهو على مرحلتين من مكة^(٣).

سمي قرناً؛ لارتفاعها قاله الجوهري^(٤).

وقال الفارابي^(٥): إنها بفتح القاف والراء^(٦): القرية التي ينسب إليها أويس بن عامر القرني^(٧)، وأصحابنا متفقون على تغليطها.

وهذه المواقيت منصوبة عليها بالاتفاق؛ لما في الصحيحين عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، وقال: هنّ هنّ ولمن أتى عليهنّ من غيرهنّ ممن أراد

(١) وهي تبعد عن مكة اثنين وتسعين كيلو متر. دليل الحاج والمعتمر للشيخ طلال (٢).

(٢) العزيز (٧/ ٨٢).

(٣) هي تبعد عن مكة سبعة وخمسين كيلو متر. دليل الحاج والمعتمر للشيخ طلال (٢).

(٤) صحاح اللغة (٢/ ٧٤).

(٥) هو: إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، أبو إبراهيم، أديب، غزير مادة العلم، وصنف كتاباً سماه "ديوان الأدب" عرّفه بقوله: وهو ميزان اللغة ومعيّار الكلام، توفي سنة (٣٥٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٩٦١)، والأعلام للزركلي (٩/ ٢٧٣).

(٦) ينظر: معجم ديوان الأدب، للفارابي (١/ ٢٣٣).

(٧) أبو عمرو: أويس، بن عامر، بن جزء، بن مالك، القرني، المرادي اليمني، من سادات التابعين، أدرك زمن النبي ﷺ وأسلم ولكنه لم يلقه، منعه من السفر إليه بره بأمه، وأكثر أهل العلم يذهبون إلى أن وفاته كانت يوم صفر سنة (٣٧هـ)، حيث قاتل مع علي بن أبي طالب ؓ واستشهد هناك. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ١٤). والأعلام للزركلي (٢/ ٣٢).

الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة^(١) هذا ما وعدناك من قبل.

(ومن المشرق ذات عرق)، وعرق جبل يشرف على العقيق وهو واد ورآه في جانب الشرق سميت حوالي ذلك الجبل ذات عرق لانفراده فيها وهو على مرحلتين من مكة^(٢). ثم الأئمة قد اختلفوا في أن ذات عرق هل هي من المواقيت المنصوصة عليها أو هي مما وقتها عمر بالاجتهاد^(٣)؟ قال بعضهم: هي مأخوذة من اجتهاد عمر؛ لما روي عن طاوس بن كيسان^(٤) أنه قال: «لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق، ولم يكن أهل الشرق يومئذ مسلمين»^(٥).

وعن ابن عمر أنه قال: «لما فتح عمر هذين المصرين^(٦) قال له أهلها: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَا، وَهُوَ جَوْرٌ عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنَّا إِن أَرَدْنَا قَرْنَا شَقَّ عَلَيْنَا، قَالَ: فَانظُرُوا حَدَّوْهَا مِن طَرِيقِكُمْ، فَقَدَّ لَهُم ذَاتَ عِرْقٍ»^(٧). وقال: بعضهم: إنها منصوطة عليها؛ لما روي عن عائشة أنها قالت: «وقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق ذات عرق»^(٨).

قال في العزيز: ولا يبعد أن ينص عليها والقوم مشركون يومئذ؛ لأن إسلامهم كان يعلم بالوحي، ويحتمل أن النص لم يبلغ عمر والمتمسكين منه فوافق اجتهادهم النص، والأكثر إلى الثاني أميل.

(١) البخاري، رقم (١٥٢٤)، عن ابن عباس، ومسلم، رقم (١١٨١).

(٢) وهي تبعد عن مكة اثنين وتسعين كيلو متر. دليل الحاج والمعتمر للشيخ طلال (٢).

(٣) ينظر: العزيز (٨٠/٧)، والمجموع (١٩٧/٧).

(٤) هو: طاوس بن كيسان الخولاني البصري، أبو عبد الرحمن من أكابر التابعين، جمع بين العبادة والعلم والزهد والعمل، حج أربعين حجة، توفي حاجاً سنة (١٠٦ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي: (٣/٣٢٢)، والبداية والنهاية (١٠/٢٧٦).

(٥) أخرجه الشافعي في مسنده (٨١٥)، والبيهقي في سننه الكبرى (٢٨/٥)، رقم (٩١٧٩).

(٦) أراد بالمصريين البصرة والكوفة.

(٧) صحيح البخاري، رقم (١٥٣١).

(٨) أخرجه النسائي في سننه، رقم (٢٦٥٥) عن عائشة ١، قال: إسناده صحيح.

قال في العزيز: ولو أحرم أهل المشرق من العقيق كان أفضل؛ لأن ذات عرق موقفة بالاجتهاد على رأي، فالإحرام مما فوقها أحوط^(١).

(والأحب الإحرام من أول جزء من الميقات) وهو الطرف الأبعد من مكة؛ ليستوعب كله بالإحرام.

نعم، الأفضل في ذي الحليفة أن يحرم من المسجد الذي أحرم منه رسول الله ﷺ؛ تأسياً، قاله السبكي^(٢)، (ولو أحرم من آخره جاز)؛ لأن الكل ميقات شرعي. ويستحب لمن ميقاته حلت أو قريته أن يحرم من الطرف الأبعد أيضاً.

قال في العزيز: والاعتبار في المواقيت الشرعية بتلك المواضع لا بالقري والأبنية، فلا يتغير الحكم لو خرب بعضها وانقلبت العمارة إلى موضع قريب منه وسُمي بذلك الاسم^(٣).

(ومن سلك طريقاً لا ينتهي إلى واحد من هذه المواقيت المعينة فإن حاذى أي: ساءت ميقاتاً منها أحرم منه)؛ إتباعاً لعمر؛ فإنه وقت لأهل المشرق ذات عرق؛ اعتباراً لمحاذاة قرن ولم ينكر عليه أحد.

فإن اشتبه عليه التحاذي اجتهد، وطريق الاحتياط لا يخفى.

(وإن حاذى ميقتين مختلفتي المسافة فأظهر الوجهين أنه يحرم من الموضع المحاذي لأبعدهما)، وليس له انتظار الوصول إلى محاذاة الأقرب، كما لا يجوز للآتي من المدينة أن يجاوز ذا الحليفة ليحرم من الجحفة.

والثاني: يتخير: إن شاء أحرم من الموضع المحاذي لأبعدهما.

وإن شاء أحرم من الموضع المحاذي لأقربهما؛ لأنه لم يمر على ميقات منصوص فتركه، وقد أحرم محاذياً لميقات.

قال الماوردي: هذا هو الصحيح، وعليه جمهور الأصحاب^(٤).

(١) العزيز (٧/٨١).

(٢) مغني المحتاج (٧/٨٥).

(٣) ينظر: العزيز (٧/٨٥).

(٤) ينظر: الحاوي الكبير (٤/٧٢)، ومغني المحتاج (١/٤٧٣).

وإن كان الميقاتان متساويي المسافة إلى مكة فميقاته الموضع الذي يحاذيها، وكذا إذا حاذيها وهما يتفاوتان في القرب والبعد إلى مكة بانحراف أحد الطريقين والتواتر لعودة وغيرها^(١).

(وإذا لم يحاذِ ميقاتاً منها أحرَمَ إذا بقي بينه وبين مكة مرحلتان)؛ إذ لا شيء من المواقيت أقرب إلى مكة من ذلك القدر.

وقوله: "وإن لم يحاذِ ميقاتاً" أي في علمه لا في نفس الأمر؛ فإن المواقيت تعمُّ جهات مكة فلا يتصور عدم المحاذاة في نفس الأمر.

(ومن مسكنه بين مكة والميقات فميقاته مسكنه) قرية كان أو حلة أو منزلاً منفرداً؛ لقوله ﷺ بعد ذكر المواقيت: «فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ» فلو خرج من مسكنه إلى الميقات فأحرَمَ منه جاز، ولو جاوز [من] مسكنه إلى جهة مكة فكما لو جاوز الميقات.

وفي البحر للرويان: إن أهل الصفر أو بدر بين ميقاتين: أحدهما: أمامهم، والآخر: وراءهم، فالمشهور أن ميقاتهم الجحفة^(٢).

(ومن انتهى إلى الميقات وهو لا يريد النسك ثم عنَّ) أي: ظهر (له قصدُ النسك) بعد المجاوزة منه (فميقاته ذلك الموضع) ولا يكلف العود إلى الميقات؛ لفهوم قوله ﷺ: «هَنَ لَهَنَ وَلَمَنَ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلَهِنَّ مَنَّ أَرَادَ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ»، فدلَّ على أن وجوب الإحرام من تلك المواقيت خاص بمن يريد النسك، وإذا لم يجب عليه الإحرام ههنا كان كمن لم يمرَّ عليها ومسكنه مما عنَّ له، فدخل في عموم قوله ﷺ: «ومن كان دون ذلك فحيث أنشأ»، وقد صحَّ: «أنَّ ابنَ عمرَ أحرَمَ من الفرع»^(٣).

قال الشافعي: هذا محمول على أنه مرَّ بالميقات غير مريد للنسك ثم بدا له^(٤).

(١) في (ط): "غيره".

(٢) بحر المذهب (٣/٤١٤).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، رقم (٣٨١).

(٤) الأم للشافعي (٢/١٥٣).

وفي قوله: "فميقاته ذلك الموضع" تصريح بأنه لو جاوز منه غير محرم لزمه دم كما لو جاوز الميقات الشرعي.

(وإن كان يريد النسك لم يميز له أن يجاوزه غير محرم) بالإجماع، قال الماوردي: المراد مجاوزته إلى جهة الحرم^(١)، أما إذا كان مجاوزته يمينا أو شمالا وأحرم من مثل ميقات بلده أو أبعد جاز، كالعراقي نزل ذات عرق ويعرج إلى ذي الحليفة، ولو عكس المدني لم يميز. قال الإسنوي: وعلى هذا فعباراتهم غير مجرة على الإطلاق^(٢).

ولك أن تقول: لا يقال لمن أخذ يمين الميقات أو يساره أنه مجاوز فعباراتهم مجرة على إطلاقها.

(فإن فعل فعلية أن يعود إليه ويحرم منه)؛ لأنه ترك واجبا وقد أمكنه تداركه فيأتي به، وإذا عاد فلا دم عليه.

ثم الموهوم من عبارته وجوب العود إلى ذلك الميقات بعينه، وليس كذلك، بل لو عاد إلى مثل مسافته من ميقات آخر جاز، قاله ابن المزيان، ونقل الأذرعى الاتفاق عليه، ويؤيده أن المفسد لما أوجبوا عليه القضاء من الميقات الذي أحرم منه في الأداء، قالوا: إنه يجوز له تركه والإحرام من مثل مسافته من موضع آخر^(٣).

والموهوم أيضاً أن تأخير الإحرام إليه متحتم، وليس كذلك، بل إذا قلنا: إن العود بعد الإحرام مسقط للدم ما لم يتلبس بنسك فله أن يحرم ثم يعود إلى الميقات محرماً؛ لأن المقصود قطع المسافة محرماً، كالملكى إذا أراد العمرة فإنه يجوز له أن يحرم من مكة ثم يخرج إلى الحل محرماً.

(إلا إذا ضاق الوقت) بحيث لو عاد لفاته الوقوف وهو حاج (أو كان الطريق مخوفاً) أو يخاف من ماله الذي يتركه أو من الانقطاع عن الرفقة، أو كان به مرض يشق معه العود فلا يلزمه العود؛ خوفاً للضرر، ويهرق دماً؛ جبراً لما فرط (فإن لم يعد) هذا

(١) الحاوي الكبير (٤/٦٦٩).

(٢) المهات (٤/٢٥٥).

(٣) ينظر: المجموع (٧/٣٩٠)، ومغني المحتاج: (٢/٢٢٧)، ونهاية المحتاج للرملي (٣/٢٦١).

مرتب على قوله: "فعليه أن يعود"، والاستثناء معترض بينهما (فعليه دم)؛ لما روي عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً: «أن من ترك نسكاً أو نسي منه شيئاً فعليه دم»^(١).

ويشتمل إطلاق الكتاب على ما إذا جاوز الميقات عالماً، وما إذا جاوز جاهلاً أو ناسياً، وهو كذلك فيما يرجع إلى لزوم الدم^(٢)؛ لأنه مأمور بالإحرام من الميقات، والنسيان ليس بعذر في ترك المأمورات كالنية في الصوم والصلاة، بخلاف ما إذا تطيب أو لبس ناسياً؛ فلأنها من المنهيات والنسيان عذر فيها كما في الأكل في الصوم والكلام في الصلاة.

لا يقال: إن مسألة النسيان لا يتصور؛ لاستحالة كون الناسي قاصداً للنسك؛ لأننا نقول: هذا فيمن أنشأ سفره من بلده قاصداً للنسك وكان قصده مستمراً فسهى عنه حين المجاوزة.

ثم شرط وجوب الدم إذا لم يعد أن يحرم إما بالعمرة مطلقاً أو بالحج في تلك السنة، فإن لم يحرم أصلاً فلا دم عليه قطعاً؛ إذ الدم إنما يكون [جبراً] لنقصان النسك، لا بدلاً عنه، نبه عليه الماوردي وابن الصباغ^(٣).

وإن أحرم بالحج بعد انقضاء تلك السنة لم يلزمه شيء أيضاً؛ لأن إحرام هذه السنة لا يصلح بحج سنة قابلة، بخلاف ما لو أحرم بالعمرة؛ فإنه يلزمه الدم؛ لأن وقت إحرامها لا يتأقت، قاله القاضي حسين والبخاري والدارمي، ولا نكير لهم^(٤).

وقد كشف لك بهذا أن المجاوزة وحدها ليست كافية في إيجاب الدم، بل الموجب له النقص الحاصل في النسك بسبب المجاوزة.

ويرد على إطلاق الكتاب ما لو مرّ العبد بالميقات غير محرم ثم عتق قبل الوقوف ولم يعد؛ فإن الصحيح أنه لا دم عليه؛ لأنه لم يكن من أهل الدم حين المجاوزة.

(١) أخرجه مالك في الموطأ، رقم (٥٠١)، والبيهقي في سننه الكبرى (٣٠/٥)، رقم (٩١٩١)، (٩٨/٣)، رقم (١٣٨٣) قال أيمن صالح شعبان: إسناده صحيح.

(٢) احتز بقوله: "يرجع إلى لزوم الدم" عن أصل الإثم؛ فإنه لا إثم عند الجهل والنسيان.

(٣) ينظر: الحاوي الكبير (١٦٣/٤)، والمجموع (١٤/٧)، ومغني المحتاج (٢٦٣/٢)، ونهاية المحتاج (٢٩٩/٣).

(٤) ينظر: التهذيب (٢٥١/٣)، وروضة الطالبين (٤٨/٣).

(وإن أحرم ثم عاد فالأظهر) من الوجوه (أنه إن عاد قبل أن يتلبس بنسك يسقط عنه الدم)؛ لقطعه المسافة من الميقات محرماً وأداء المناسك بعده (وإن تلبس لم يسقط)؛ لتأدية النسك بإحرام ناقص فلا يفيد العود بعد ذلك؛ كمن طلب المرخص بعد تعاطي ما يقتضيه.

والثاني: لا يسقط الدم وإن عاد؛ لتأكد الإساءة بإنشاء الإحرام في غير موضعه.
والثالث: أنه إن عاد قبل أن يبعد من الميقات لمسافة القصر فلا دم عليه وإن عاد بعد أن يبعد لمسافة القصر فعليه الدم؛ لتأكد الإساءة بانقطاعه عن الميقات حد السفر الطويل.
والرابع: إن عاد قبل دخول مكة فلا دم عليه، وبعده يلزمه الدم؛ لوقوع المحذور وهو دخول مكة غير محرم من الميقات مع كونه قصّد النسك. والصحيح الذي عليه الأكثر ما أورده في الكتاب.

ولا فرق بين أن يكون النسك المتلبس به ركناً كالوقوف بعرفة أو سنة كطواف القدوم. ومنهم من لم يجعل للتلبس بالسنة أثراً؛ تفرعاً على الوجه الأول.
ثم قضية كلامه أن الدم قد وجب وإنما يسقط بالعود، وهو وجه في الحاوي الكبير^(١).

والصحيح أنه لا يجب إلا بفوات العود.
وعن البندنجي: أنه إن عاد تبين أن الدم لم يجب^(٢)، وإن لم يعد تبين وجوبه بالمجاورة. وفائدة الخلاف معلومة.

قال: الشيخ أبو يحيى اليماني في البيان: حيث يسقط الدم بالعود لا يكون المجاوزة حراماً، حكاه عنه النووي في شرح المذهب وأقره^(٣).

قال أبو الحسن المحاملي في التجربة: شرط انتفاء التحريم أن تكون المجاوزة بنية

(١) الحاوي الكبير (٤/١٦٢).

(٢) تحفة المحتاج بشرح المنهاج (٤/٤٨).

(٣) ينظر: البيان (٤/٧٨)، والمجموع (٧/١٧٤).

العود^(١). قال البلقيني وغيره: وعليه يحمل إطلاق غيره، ولا بدّ منه.

فرع: إذا مرّ الصّبي بالمیقات غیر محرم فبلغ قبل الوقوف فلا دم عليه، أما إذا نوى الولي الإحرام بالصّبي بعد مجاوزة المیقات وكان مريداً لإحرامه عند المجاوزة فالأصح أنه يلزمه الدم من مال نفسه.

فرع: إذا جاوز المديني ذا الحليفة غير محرم وهو يريد النسك فبلغ مكة من غير إحرام ثم خرج إلى میقات بلد آخر كذات عرق أو الجحفة وأحرم فلا دم عليه بمجاوزة ذي الحليفة، قاله الشريف العثماني من أصحابنا^(٢).

فرع: الذمي^(٣) إذا أتى المیقات مريداً للنسك وأحرم منه لم يتعقد، وإذا جاوز منه وأسلم ثم حج في تلك السنة، فإن عاد إلى المیقات فأحرم منه أو عاد محرماً فلا دم عليه، وإن لم يعد لزمه الدّم، هكذا قالوا، وفرّقوا بينه وبين الحرّبي بأنه ملتزم لأحكام الإسلام حين المجاوزة^(٤).

فرع: قال: القاضي أبو الطيّب وغيره: الأجیر إذا حجّ عن غيره ثم اعتمر لنفسه أو اعتمر لغيره ثم حج لنفسه من مكة يلزمه الدّم؛ لأن إحرامه عن غيره فكأنه دخل مكة غير محرم ثم أحرم^(٥).

قال القاضي حسين: والقياس أن لا يجب الدّم؛ لأنه لم يرد النسك لنفسه حين المجاوزة وإنما أراد لغيره وقد وقّى بها أراد^(٦).

(١) المصنف صرح باسم المؤلف والمؤلف، والمؤلف الذي سماه هو للرويانى وليس للمحاملي، والمحاملي له كتاب باسم التجريد وليس التجربة، فالمصنف أراد: المحاملي وكتابه التجريد بدليل أن هذا القول منسوب إلى المحاملي في كتب أخرى بنفس العبارة، إذا فالصحيح هو "قال: أبو الحسن المحاملي في التجريد..." ولعل الناسخون أخطأوا. ينظر: مغني المحتاج (٢/ ٢٨٨).

(٢) لم أشر على ترجمته، ولم أشر على كتبه، ينظر: البيان (٤/ ١١٥).

(٣) هم المعاهدون من النصارى واليهود وغيرهم من أهل الكتاب ممن يقيمون في حرمة الإسلام. ينظر: العين (٢/ ١٥١).

(٤) ينظر: الأم (٢/ ١٤٢)، والمجموع (٧/ ١٩).

(٥) لم أشر عليه، لكن ينظر: البيان (٤/ ٨٦)، والمجموع (٧/ ١٨٠).

(٦) ينظر: التهذيب للبيهقي (٣/ ٢٤٩).

الإحرام من داره أفضل من الميقات

(وأظهر القولين أنه لو أحرم من ديرة أهله كان أفضل من أن يحرم من الميقات) لأنه أشق وأكثر عملاً، وقد روى ابن عبد البر: «أن ابن عمر أحرم من بيت المقدس، وأحرم ابن مسعود من القادسية، وابن عباس من الشام»^(١)، وهؤلاء فقهاء الصحابة. وروى البيهقي: أن عمر وعلياً فسرا الإتمام في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ بذلك،^(٢) وروى ابن ماجه: «أن النبي ﷺ قال: «من أحرم من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام لحجة أو عمرة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر»^(٣).

نعم الأفضل للحائض والنفساء أن تحرما من الميقات، قاله صاحب التقريب^(٤).
(والثاني: أن الإحرام من الميقات أفضل)^(٥)؛ لأنه ﷺ «لم يحرم إلا من الميقات»^(٦)، ومعلوم أنه يحافظ الأفضل، ولأن في الإحرام فوق الميقات تغريراً بالعبادة لما في مصابرة على واجباته من العسر، ولهذا أطلق بعضهم لفظ الكراهة على تقديم الإحرام على الميقات.

والقولان من الجديد^(٧): الأول منقول حرمله من الإملاء.

والثاني منقول المزني والبويطي من الجامع الكبير^(٨).

(١) الأثر في التمهيد (١٥/١٤٥)، رقم (٥٠)، ومرواة المفاتيح للهيرو (١٧/١٧٥٣)، رقم (٢٥٣٢).

(٢) صحيح البخاري، رقم (١٥٥٩)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٢١)، وسنن البيهقي الكبير (٤/٣٤١)، رقم (٨٩٦٥).

(٣) لم أجده في سنن ابن ماجه، لكن أخرجه أبو داود في سننه، رقم (١٧٤١): «ضعيف، واهيشمي في المجمع الزوائد ومنبع الزوائد (٣/٤٩٤)، رقم (٥٣٢٠)، والطبراني في المعجم الأوسط (٩/٩٧)، رقم (٩٢٣٦)، وقال محققه: رواه الطبراني في الأوسط وفيه غالب بن عبيد الله العقيلي وهو متروك.

(٤) ينظر: الأم (٢/١٥٨)، والمجموع (٧/٢١٢)، ومغني المحتاج (٢/٢٢٨).

(٥) ينظر: روضة الطالبين (٣/٤٢).

(٦) أخرجه ابن الملقن في البدر المنير (٦/٩٢) وقال: هذا لا شك فيه ولا ريب، ومن تأمل الأحاديث الواردة في «الصحيحين» وغيرهما في حجة حجة الوداع وجده مطابقاً لذلك، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/٥٠٢)، رقم (٩٧٣)، هذا لم أجده مروياً هكذا عند أحد، وكأنه أخذ بالاستقراء من حجته ومن عمره، وفيه نظر.

(٧) ينظر: العزيز (٧/٩٦)، والمجموع (٣٧/٣٠١٠٠).

(٨) ينظر: الأم (٢/١٥١)، ومختصر المزني (٨/٦١)، والمجموع (٧/٢٠٠).

واعلم: أن إطلاقه ذكر القولين جواب على أظهر الطرق في المسألة.
 وفيها طريقان آخران: أحدهما: القطعُ بالقول الأول وحملُ منقول المزني والبويطي على التأذي بزَيِّ المحرمين من غير إحرام على ما يعتاده الشيعة.
 والثاني: تقرير النصين: فيحمل الأول على ما إذا أمن على نفسه من ارتكاب محظورات الإحرام، ويحمل الثاني على ما إذا لم يأمن.
 وأما العمرة فمقيقاتها في حق من هو خارج الحرم كميقات الحج (بلا فرق؛ لقوله ﷺ بعد توقيت الميقات: «من أراد الحج أو العمرة»^(١)).

(ومن هو في الحرم) مكياً كان أو آفاقياً (يجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل ولو بخطوة) من أي جهة شاء من جهات الحرم؛ لأنه ﷺ «أمر عائشة بالخروج إلى الحل لما أرادت أن تعتمر بعد التحلل عن الحج فخرج بها عبدالرحمن إلى التنعيم فاعتمرت»^(٢)، وجه الاستدلال: أنه لو لم يكن الخروج واجباً لاعتمرت مكانها؛ لضيق الوقت.
 وقوله: "إلى أدنى الحل" فيه إضمار تقديره إلى أدنى أرض من الحل، أي: أقل ما يطلق عليه اسم الحل.

وقوله: "ولو بخطوة" قد يوهم أن الخطوة أقل ما يكفي، وليس كذلك، بل لو لم يحصل في الحل إلا قدماه وكان متحاملاً عليهما كفى، فإذا المراد بالخطوة القدر اليسير مطلقاً؛ توطئةً للأذهان كقولهم: أقل النفاس لحظة، لكن لو اقتصر على قوله: إلى أدنى الحل لكان أولى.

ثم ما ذكره من إيجاب الخروج مفروض فيما إذا لم يرد القران، فإن أرادته فالصحيح أنه يكفيهِ الإحرام من مكة؛ تغلياً للحج.

(فإن لم يفعل) أي: لم يخرج إلى الحل للإحرام (وأتى بأفعال العمرة أجزأه عنها في أصح القولين)؛ لأن إحرامه قد انعقد وأتى بعده بالأعمال الواجبة، ولأن الإساءة بترك

(١) صحيح البخاري، رقم (١١٨١)، وصحيح مسلم، رقم (١٥٢٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٥٥٦) عن عائشة ؓ.

الإحرام من الميقات في الحج إنما تقتضي لزوم الدّم لا عدم الإجزاء فكذا في العمرة (لكن يلزمه دم)؛ لترك الإحرام من الميقات وأدائه النسك بالإحرام الناقص.

والثاني: لا يجوز؛ لأن العمرة أحد النسكين فيشترط فيها الجمع بين الحل والحرم كالحج، فإن الحاج لا بد له من وقوف عرفة، وإنها من الحل^(١). والقولان من الجديد في الأم^(٢).

ثم على القولين إحرامه منعقد، فيبقى على إحرامه حتى يخرج إلى الحل ثم يطوف ويسعى ويحلق. وعن الفوراني^(٣) طرد القولين فيه، وهو وهم^(٤).

(ولو خرج إلى الحل بعد الإحرام سقط عنه الدم عنه على الأظهر) من الطريقين، ولا يقاس على الخلاف المذكور في عود من جاوز الميقات إليه؛ لأن المسيء هو الذي ينتهي إلى الميقات مريداً للنسك ثم يجاوزه من غير إحرام، وهذا المعنى لم يوجد هنا بل هو شبيه بمن أحرم قبل الميقات.

وهذا هو الذي نقله الإمام عن إيراد الأكثرين، واعتمده الشيخان^(٥).

وعلى هذا فالواجب عليه الخروج إلى الحل قبل الأعمال، إما قبل الإحرام أو بعده، بل استحباب أبو الحسن المحاملي تقديم الإحرام على الخروج؛ ليطول مسافة الإحرام^(٦).

والطريق الثاني: أنه على الخلاف المذكور:

فإن قلنا بعدم السقوط فالواجب عليه الخروج في ابتداء الإحرام^(٧).

وأراد بقوله: "سقط عنه الدّم" أنه لم يجب عليه، لا أنه وجب ثم سقط.

(١) روضة الطالبين (٤٣/٣).

(٢) الأم للشافعي (١٤٥/٢، ١٥٢).

(٣) هو: عبد الرحمن بن محمد بن فوران أبو القاسم، المروزي الفقيه الشافعي كان شيخاً وإماماً حافظاً للمذهب الشافعي بمرو، ومن مصنفاته: "الإبانة" و"العمدة"، توفي سنة (٤٦١هـ)، ينظر: وفيات الأعيان: (٦٣/٢)، وطبقات المصنف (١٦٣، ١٦٢).

(٤) لم أعثر عليه، ولكن ينظر: المجموع للنووي (٢٠١/٧).

(٥) نهاية المطلب (١٨٦/٦)، والعزير (١٠٠/٧)، والمجموع (٢٠٣/٧).

(٦) لم نعثر على كتبه، ينظر: المجموع (٢١٠/٧).

(٧) والطريق الثاني: القطع بالسقوط. ينظر: مغني المحتاج (٤٧٧/١).

(وأفضل أطراف الحل لإحرام العمرة الجعرانة) بالاتفاق لما روي أنه ﷺ «اعتمر منها مرتين: مرة عمرة القضاء سنة سبع، ومرة عمرة هوازن سنة ثمان»^(١)، وعن يوسف بن ماهك^(٢) في فضائل مكة: «أنه اعتمر من الجعرانة ثلاثمائة نبي»^(٣). وهي: بين الطائف ومكة وهي إلى مكة أقرب وكان بينها وبين مكة ستة فراسخ. والجعرانة: بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف الراء على ما أطبق عليه أهل اللغة والأدب، واختاره الشافعي.

وقال بعض المحدثين: هي بفتح العين وتشديد الراء^(٤). قال في القاموس: وهما لغتان، والأولى أفصح^(٥).

(ولإلا أي: وإن لم يتفق الإحرام بها استثناء من مقدّر (فالتنعيم) أفضل بعدها؛ لأمره ﷺ عائشة «بالاعتجار منه»^(٦)).

سُمِّيَ تنعيمًا؛ لِأَنَّ عَنْ يَمِينِهِ جَبَلًا يُقَالُ لَهُ نَعِيمٌ، وَعَلَى يَسَارِهِ جَبَلٌ يُقَالُ لَهُ نَاعِمٌ، وَالْوَادِي يُقَالُ لَهُ: نَعْمَانٌ، وَهُوَ أَقْرَبُ الْمَوَاقِيتِ إِلَى مَكَّةَ بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ وَهُوَ عَلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَفِيهِ مَسْجِدُ عَائِشَةَ.

(وإلا فالحدبية)؛ لِأَنَّهُ ﷺ «صَلَّى بِهَا عَامَ الْحَدِيبَةِ وَأَرَادَ الدُّخُولَ مِنْهَا لِلْعُمْرَةِ بَعْدَ أَنْ أَحْرَمَ بِهَا مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، فَصَدَّهُ الْمُشْرِكُونَ فَتَمَيَّزَتْ بِذَلِكَ عَنِ الْبَقَاعِ [التي] لَمْ يَوْجَدْ

(١) أخرجه ابن الملقن في البدر النير (٩٧/٦) قال: هذا الحديث غريب غير مستقيم، وقال ابن حجر في تلخيص الجبير (٥٠٤/٢)، رقم (٩٧٧): الحديث: وقع فيه وهو غلط واضح فإنه ﷺ لم يعتمر في عمرة القضاء من الجعرانة.

(٢) يوسف بن ماهك الفارسي من موالي أهل مكة، حدث عن أبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وابن عباس، وآخرون. وثقه يحيى بن معين، قال الهيثم بن عدي: مات سنة (١١٠هـ)، وقيل: سنة (١١٤هـ)، وقال الواقدي ويحيى بن بكير: توفي سنة (١١٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٦٨/٥)، وتهذيب الكمال للزمري (٤٥١/٣٢).

(٣) أخبار مكة للفاكهي (٣٣/٥)، رقم (٢٨٤١)، وقال محققه د. عبد الملك عبد الله دهيش: إسناده حسن.

(٤) المجموع (٢٠٥/٧).

(٥) ينظر: القاموس المحيط (٤٦٧/١)، ولسان العرب (٢٩٧/٢).

(٦) صحيح البخاري، رقم (١٥٥٦)، وصحيح مسلم، رقم (١٢١١).

فيها مثل ذلك»^(١)، فقدّم الشافعي والأصحاب ما فعله ﷺ ثم ما أمر به ثم ما همّ به، أي: همّ به من سلوك تلك الطريق، لا همّ بالإحرام؛ لأنه إنما أحرم بذئ الحليفة. وقد عرفت أن التفصيل المذكور ليس لبعد المسافة، بل المتبع إنما هو سنة رسول الله ﷺ.

وعرفت أيضاً أن قول من يقول: إنه ﷺ همّ بالإحرام من الحديبية لا يصح؛ لأنه ﷺ إنما أحرم بذئ الحليفة^(٢)، لكن قصد الدخول من الحديبية.

والحديبية: -بتخفيف الياء على الأفصح- هي بين طريق جدة وطريق المدينة في معطف بين الجبلين، وبها مسجد النبي ﷺ الذي بويع فيه تحت الشجرة، وحلق فيه رأس رسول الله ﷺ خراش بن أمية الخزاعي^(٣).

تتمة: قال الشيخ أبو علي البندنجي: يجوز أن يقيم على إحرامه بالعمرة أبداً ويكملها متى شاء^(٤). واستغربه بعضهم؛ لأنه لم يؤثر، ولما في مصابرة الإحرام من المشقة.

وحكى الشيخ أبو حامد عن النص: أنه يستحب لمن أحرم من بلده أو من مكة أن يخرج بعد إحرامه بلا مكث^(٥).

(فصل: في الإحرام وكيفيته)

وهو الدخول في النسك حج أو عمرة أو فبما يصلح لهما، وهو المطلق.

ويسمى بذلك؛ لمنعه من المحظورات وإيجابه إتيان الحرم.

وإنما يكون الدخول فيه بالنية.

(١) رواية بالمعنى، وأصلها في البخاري، رقم (١٦٩١) و (١٨٠٧) ومسلم، رقم (١٢٢٧).

(٢) البدر المنير (٦/١٠٢)، رقم (١٦)، والمجموع (٧/٢٠٥).

(٣) خراش بن أمية بن الفضل الكعبي الخزاعي، مدني، شهد مع النبي الحديبية وخبر وما بعدهما من المشاهد، بعثه رسول الله في الحديبية إلى مكة، وحمله على جمل يقال له الثعلب، فأذنته قریش وعقرت جملة وأرادت قتله، فمنعته الأحابيش، فعاد إلى رسول الله، فحيثئذ بعث رسول الله عثمان بن عفان، وهو الذي حلق رأس رسول الله يوم الحديبية. ينظر: الإصابة (٢/٢٦٩).

(٤) حاشيتا قلوب و عميرة (٢/١١٧).

(٥) ينظر: مغني المحتاج (٢/٦٩٣).

واستشكل بعض أصحابنا حقيقة الإحرام بأن النية اعتقاد وعزم، والقول ليس بنية. وإن قيل: "إن الإحرام نية" عورض بأنها شرط فيه وشرط الشيء ليس نفسه. وإن قيل: "إنها التلبية" عورض بأنها من سنته، ولهذا قال: الشيخ ولي الدين^(١): "والله تفحصت وتصحفت عشر سنين وما عرفت حقيقة الإحرام"^(٢).

(ينعقد الإحرام معيناً بأن ينوي حجاً أو عمرة أو كليهما) وفقاً لما روى مسلم عن عائشة أنها قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ قال: [من أراد أن يهل بحج أو عمرة فليفعل] ومن أراد أن يهل بحج فليفعل ومن أراد أن يهل بعمرة فليفعل»^(٣).

(وينعقد مطلقاً بأن لا يزيد على نفس الإحرام) من قصد القرآن أو أحد النسكين؛ لأنه ﷺ «أحرم مطلقاً وانتظر الوحي»، رواه أصحاب الأسانيد الأربعة^(٤). ويفارق الصلاة حيث لا يجوز الإحرام بها مطلقاً والتعيين بعده؛ لأنّ التعيين ليس بشرط في انعقاد الحج، ولهذا لو أحرم الصلوة^(٥) عن غيره انصرف إليه، ولو أحرم بالنفل قبل الفرض انصرف إليه. (والتعيين أفضل من الإطلاق في أصح القولين)؛ لأنه على بصيرة فيما يدخل فيه أولاً مع أنه أقرب إلى الإخلاص.

(والثاني: الإطلاق أفضل) لما روي: «أنه ﷺ أحرم مطلقاً»^(٦)، ولأنه قد يعرض

(١) العلامة الشيخ ولي الدين أحمد بن عبد الله العراقي، من كتبه "تحرير الفتاوى" و"المنهاج" و"الحاوي الصغير"، مات سنة (٩٠٨ هـ). ينظر: طبقات الشافعية للمصنف (٢٣٩)، ولم نجد قوله هذا في تحرير الفتاوى.

(٢) لم أعثر على قوله، ولكن وجدت القول منسوباً إلى القرافي في مغني المحتاج (٦٩٣/٢).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٧٨٣)، وصحيح مسلم، رقم (١٢١١).

(٤) لم أفهم المراد بأصحاب الأسانيد الأربعة، قال ابن الملقن في البدر المنير روى عن جابر: «أن النبي ﷺ أحرم إحراماً مبهماً وكان ينتظر الوحي...»، قال ابن الملقن: هذا الحديث غريب من طريق جابر، ورواه الشافعي عن سفيان: (١١٨/٦)، قال ابن حجر في التلخيص (١٤٨/٣): وهذا الحديث عن جابر لا أصل له.

(٥) الصلوة: من لم يجز عن نفسه حجة الإسلام، ينظر: لسان العرب (٤٥٠/٤).

(٦) قال النووي: «ظاهر الأحاديث الصحيحة كلها أن النبي ﷺ لم يحرم إحراماً مطلقاً بل معيناً»، وما قاله النووي في غاية الصحة؛ إذ كيف يقدم حديث مرسل على ما في الصحيحين عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحجة وعمرة ومنا من أهل بالحج وأهل رسول الله ﷺ بالحج...»، صحيح البخاري، رقم (١٥٦٢) و (١٧٨٦) و (٤٤٠٨)، وصحيح مسلم، رقم (١٢١١)، والمجموع (١٦٦/٧).

ما يمنعه من أحد النسكين من مرض أو إحصار فإذا أطلق أمكن صرفه إلى الآخر، وصححه أكثر العراقيين.

(وإذا أطلق نظر: إن كان في أشهر الحج صرفه بالنية إلى ما شاء من النسكين أو كليهما) إذا صلح الوقت لهما بأن كان الوقت متسعاً لا يخاف فوت الحج، فإن ضاق فهو كما لو أحرم في غير أشهر الحج.

والتعيين بالقلب لا باللفظ؛ إذ الاعتبار به (ثم اشتغل بالأعمال) فيه تصريح بأنه لا يميزه العمل قبل التعيين، حتى لو طاف وسعى قبل التعيين لم يعتد به؛ لأنه لا في حج ولا في عمرة. (وإن كان في غير أشهر الحج، فأصح الوجهين أنه ينعقد إحرامه المطلق عمرة فليس له صرفه إلى الحج بعد دخول أشهره)؛ لأن الوقت حال الإحرام لا يصلح إلا للعمرة فيمتنع القران بعده؛ لأن القارن في حكم ملابس بإحرام واحد.

والثاني: ينعقد على الإبهام فله أن يجعله حجاً أو يجعله قراناً؛ لأنه إنما يدخل في الحج وقت التعيين، وذلك إذا وقع في أشهر الحج صلح له^(١).

وعلى هذا فلو صرفه إلى الحج قبل دخول أشهره كان كما لو أحرم بالحج معيناً قبل أشهره فينعقد عمرة.

(ويجوز أن يحرم بما أحرم به فلان مبهماً) لما روي: «أن علياً وأبا موسى قدما من اليمن مهلين بما أهل به رسول الله ﷺ فلم ينكر عليهما»^(٢)، وفي رواية: «أن أبا موسى أخبره بذلك فقال: أحسنت طف بالبيت وبالصفاء والمروة»^(٣).

ويؤخذ من كلام المصنف أنه لو قال: "أنا محرم غداً أو رأس الشهر أو إذا قدم زيد" جاز؛ لأنه لما صح أن يعلق إحرامه بإحرام فلان جاز تعليقه بالشروط، كالطلاق وكذا لو علق بطلوع الشمس، لكن فيه نزاع من القاضي.

(ثم إن لم يكن فلان محرماً وهو جاهل انعقد إحرامه مطلقاً)؛ لأنه جزم بالإحرام

(١) مغني المحتاج (١/٤٧٧).

(٢) حديث علي وأبي موسى ﷺ في صحيح البخاري، رقم (١٥٥٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (١٥٥٩) حديث أبي موسى ﷺ.

وجعل له كيفية خاصة فإذا بطلت تلك الكيفية بقي أصل الإحرام.

(وكذا إن كان عالماً) بأن فلاناً غير محرم (على الأصح) من الوجهين؛ لأن أصل الإحرام مجزوم به فإذا لغى التشبيه بخصوصه بقي الإحرام بعمومه، وقد يستشهد له بما لو استأجره رجل ليحج عنه فأحرم عن نفسه وعن المستأجر لغت الإضافتان وتساقتا وبقي أصل الإحرام للأجير، نص عليه في الأم واتفق عليه الأصحاب^(١) فكذاك ههنا يلغو التشبيه ويبقى أصل الإحرام.

(وفي وجهه: لا يتعقد إحرامه أصلاً) كما إذا قال: إن كان فلان محرماً فأحرمت فلم يكن محرماً، فإنه لا يصح.

وأجيب بالفرق: [بأن] هناك علّق أصل إحرامه [بإحرامه] فلا جرم إن كان محرماً فهو محرم وإلا فلا، وههنا الأصل مجزوم به.

(وإن كان فلان محرماً وتيسر الوقوف على ما أحرم به انعقد له إحرام كل إحرام فلان) إن حجاً فحج وإن عمرة فعمرة وإن قراناً فقراناً.

وإن كان فلان معتمراً على قصد التمتع لم يلزم المشبه التمتع وإنما يتعقد إحرامه عمرة.

وإن كان إحرام فلان مطلقاً انعقد إحرامه مطلقاً، ولا يلزمه صرفه إلى ما يصرفه إليه فلان على الصحيح.

قال: البغوي: إلا إذا أراد إحراماً كل إحرام فلان بعد تعيينه^(٢).

ولو كان إحرام فلان فاسداً فهل يتعقد إحرام المشبه أو لا يتعقد أصلاً؟ فيه وجهان:

أصحهما: أنه يتعقد مطلقاً كما لو لم يكن فلان محرماً أصلاً ولو أن فلاناً كان قد أبهم إحرامه أولاً ثم فصله قبل إحرام المشبه فأشبهه الوجهين أن إحرامه يتعقد مبهماً نظراً إلى أول إحرام فلان.

والثاني: يتعقد مفصلاً نظراً إلى آخره.

(١) ينظر: الأم (١٣٧/٢).

(٢) ينظر: التهذيب للبغوي (٢٥٤/٣)، والعزیز للرافعي (٢١١/٧)، والمجموع للنووي (٢٢٨/٧).

ومحل الوجهين ما إذا لم يخطر له التشبيه [بآخر] إحرامه أو بابتدائه، وإلا فالاعتبار بما خطر له بلا خلاف.

ولو أخبره فلان عما أحرم به ووقع في نفس المشبه خلافه، فالأصح في الروضة أنه يعمل بما أخبر عنه لا بما وقع في نفسه، وأطلق في العزيز الخلاف بلا ترجيح^(١).

ولو أخبره عن إحرامه بالعمرة وجرى على قوله فبان كونه محرماً بالحج، فإحرام المشبه كان منعقداً بالحج أيضاً، ثم [إن] فات الوقت تحلل من إحرامه للفتوات وأراق دماً، وهو في ماله على الأصح في الروضة^(٢).

وقيل: في مال فلان؛ للتغدير.

ولو قال: أحرمت كل إحرام زيد وعمر، فالذي قاله الروياني: أنهما إن كانا محرمين بنسك متفق كان المشبه كأحدهما، وإن كان أحدهما حاجاً والآخر معتمراً كان المشبه قارناً، وكذا إن كان أحدهما قارناً^(٣).

(وإن تعذر الوقوف على إحرامه بأن مات) أو جنّ أو غاب (فيجعل نفسه قارناً) أي: ينوي القران ولا يحكم بكونه قارناً ما لم ينو.

وقيل: إنه يصير قارناً بدون النية، واستغربه المصنف^(٤).

(ويأتي بأعمال النسكين)؛ لأنه لم يطلع على نية الغير وهو مأمور بالاحتياط فيلزمه الإتيان بما يتضمن براءة ذمته عن الحج وهو القران؛ لأنه إذا كان محرماً بالحج لم يضر تجديده الإحرام به، وإدخال العمرة عليه لا يقدر فيه [سواء] جوزناه أم لا، وإن كان محرماً بالعمرة فإدخال الحج عليها جائز قبل الاشتغال بالأعمال.

وأما العمرة فهل يجزيه عن عمرة الإسلام؟ يبنى على الخلاف الآتي في أن العمرة هل يجوز إدخالها على الحج أم لا؟:

(١) ينظر: روضة الطالبين (٣/٣٣٧)، والعزيز (٧/٢١٢).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٣/٣٣٨).

(٣) ينظر: بحر المذهب (٣/٤٢٤).

(٤) ينظر: العزيز (٧/٢٢٤).

إن قلنا بالجواز أجزأته أيضاً؛ لأنه إن كان محرماً بها فذاك وإلا فقد أدخلها على الحج، وإن قلنا بعدم الجواز، فوجهان:

أحدهما: لا يجوز به؛ لاحتمال أنه كان محرماً بالحج ولم يميز إدخال العمرة عليه وهي واجبة فلا تسقط بالحج.

والثاني: أنها تُجزؤه ويجعل الاشتباه عذراً في جواز الإدخال. وميل الجمهور إلى الوجه الأول أكثر.

[إن حكمنا بإجزاء النسكين جميعاً لزم دم القران.]

التفريع: إن حكمنا بإجزاء النسكين جميعاً لزم دم للقران، فإن لم يجد صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع.

وإن حكمنا بإجزاء الحج دون العمرة فهل يلزم الدم؟ وجهان: أحدهما: عند الإمام والغزالي^(١) أنه لا يلزمه؛ لأننا لم نحكم بإجزاء العمرة، والدم إنما هو للقران فلا يلزمه بالشك.

والثاني: يجب؛ لأنه قد نوى القران وصحة نسكيه محتمل فكما لا تسقط العمرة احتياطاً فكذلك لا يسقط الدم احتياطاً؛ أخذاً بالأسوأ في الطريقتين.

ومن أحرم مفضلاً ثم نسي ما أحرم به ففيه التفصيل على الصحيح، وقيل: يتخير.

وإن أطلق أولاً ثم شك فطريق البراءة أن يطوف ويسعى ويحلق ويبدأ بإحرامه بالحج ويتمه فيبرأ عن الحج بيقين؛ لأنه إن كان حاجاً فغايته أنه حلق في غير أوانه وفيه دم، وإن كان معتمراً فقد تحلل ثم حجّ وعليه دم التمتع فالدم لازم بكل حال. ولا يضّرّه الشك في الجهة؛ فإن التعيين ليس بشرط في نية الكفارات.

(وينبغي للمحرم) أي: لمريد الإحرام (أن ينوي) الدخول في النسك؛ لأن صحة أعماله منوطة بالنية (ويلبس) مقترناً بنية أو معقباً لها؛ لا طراد الناس على ذلك سلفاً وخلفاً، ومحل النية القلب.

والمستحب الجمع بين القلب واللسان فيقول: "نويت الحج وأحرمت به الله عز وجل لبك اللهم لبك".

واستحب الروياني أن يزيد عليه: "اللهم أحرم لك شعري ولحمي ودمي وعظمي لا شريك لك" ^(١) رواه أبو الشعثاء ^(٢) وغيره من كبار الصحابة.

ولا تجب نية الفرضية هنا قطعاً؛ لأنه لو نوى النفل لوقع عن الفرض، فإذا لا فائدة في إيجابها.

نعم، يستحب؛ لتحقيق معنى الإخلاص فيما التزم.

ولا يشترط استقبال القبلة عند الإحرام ولا طهارة الحدث والخبث، ويستحب الكل.

(فإن لبى ولم ينو لم ينعقد إحرامه)؛ لاستحالة الشروع في المقصود بدون القصد.

(وإن نوى ولم يلب انعقد إحرامه على الصحيح) من الوجوه والأقوال؛ لأنه عبادة، وليس في آخرها ولا في أثنائها نطق واجب، فكذلك في ابتدائها كالطهارة والصوم ^(٣).

والثاني: لا ينعقد، بل التلبية شرط له كالتكبير للنية في الصلاة، ولهذا أطبق الناس على الاعتناء به عند الإحرام، وهو قول أبي علي بن خيران، وابن أبي هريرة، وأبي عبد الله الزبيري، وحكاه الشيخ أبو محمد ^(٤) قولاً للشافعي.

ولمن نصر الأول أن يقول بمنع القياس؛ لوجود الفارق، وهو أن لا نطق واجب هنا في وقت ما ليكون هذا كذلك، بخلاف ثمة ^(٥).

والثالث: أنه يشترط، إما التلبية وإما سوق الهدى والتوجه معه، ولا يتعين أحد الأمرين.

(١) بحر المذهب للروياني (٤٢٢/٣).

(٢) هو: جابر بن زيد الزهراني الأزدي محدث وفقهه، وإمام في التفسير والحديث، وهو من أخص تلاميذ ابن عباس، ومن روى الحديث عن أم المؤمنين عائشة وعدد كبير من الصحابة، توفي سنة (٩٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٨١-٤٨٣)، والأعلام للزركلي (٢/١٠٤).

(٣) ينظر: العزيز (٧/٢٠٨).

(٤) ينظر: الوسيط (٢/١٧٨)، ومغني المحتاج (٢/٤٧٨).

(٥) روضة الطالبين (٣/٣٤٥).

ومنهم من عدّ ذلك قولاً للشافعي أيضاً^(١).

الرابع: أنّ التلبية واجبة وليس بشرط، فلا ينتفي الإحرام بانتفائها لكن يأثم ويلزمه دم. وقيل: لا بدّ من التلبية ورفع الصوت بها؛ لما روى الشافعي عن سائب عن أبيه أنّ النبي ﷺ قال: «أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال والتلبية»^(٢).

وإذا عرفت أنّ النية هي المعتبرة دون التلبية فيترتب عليه أنه لو لبّى بالعمرة ونوى الحج فهو حاج، وإن كان بالعكس فمعتمر، ولو تلفظ بأحدهما ونوى القرآن فقارن. ولو تلفظ بالقرآن ونوى أحدهما فهو محرم بما نوى.

(والسنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام)؛ اتباعاً لسنة رسول الله، فقد روي: «أنه تجرّد لإهلاله واغتسل»^(٣)، ولا فرق في ذلك بين الرجل والصّبي والمرأة وإن كانت حائضاً أو نفساء؛ لأن المقصود الأعظم من هذا الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة. نعم لو أمكنها المقام بالميقات حتى تطهر فأولى أن تؤخر الإحرام حتى تطهر وتغسل؛ ليقع إحرامها في أكمل حالتها.

ويستحب أيضاً التنظيف بإزالة الشعر والظفر والوسخ؛ لما روى جابر: «أنه ﷺ أمرهم أن يتأهبوا للإحرام بحلق شعر العانة ونتف الإبط وقص الشارب والأظفار وغسل الرأس»^(٤)، ويستحب: أن يلبّد شعره بأن يقبضه^(٥) ويضرب عليه الخطمي^(٦) و

(١) ينظر: الأم (١٦٩/٢).

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده (١٢٣/١)، رقم (٥٨١)، وأبو داود في سننه، رقم (١٨١٤)، وسنن النسائي، رقم (٢٧٥٣)، وابن ماجه في سننه، رقم (٢٩٢٢)، والترمذي في سننه، رقم (٨٢٩) وقال: حديث حسن صحيح. (٣) سنن الترمذي، رقم (٨٣٠).

(٤) لم أعثر على نص صريح يأمرهم بهذه الأمور قبل الإحرام، ولكن قال الشوكاني: «هذه الأمور لم يرد فيها ما يدل على مشروعيتها عند الإحرام بل وردت أحاديث قاضية بأنها من السنن مطلقاً... وجزم بنديبة هذه الأمور لأنها من كمال التنظيف»، ينظر: السيل الجرار (١٦٥/٢).

(٥) صحيح البخاري، رقم (١٥٤٠) وصحيح مسلم، رقم (١١٨٤) و (١٢٢٩).

(٦) الخطمي: اسم لنبات أحمر الزهر أو أبيضه، يدق ورقة يابساً ويشرب لتلين المعدة، أو معالجة الزكام، أو يستعمل غسلاً للرأس فينقيه. ينظر: لسان العرب (١٨٦/١٢)، والمعجم الوسيط (٢٤٥/١).

الصمغ^(١) أو غيرها لدفع المؤذيات، كما صرح في الأخبار^(٢).

ولا فرق في ذلك كله بين الحج والعمرة، وغير المميز يغسله وليه.

(فإن لم يجد الماء) أو لم يقدر على استعماله (يتيمم) على المنصوص في الأم^(٣)؛ لأن الغسل يراد للقربة والتنظيف فإذا انتفى أحدهما بقي الآخر، ولأن التيمم ينوب عن الغسل الواجب فعن المستحب أولى.

وقد مرّ في غسل الجمعة احتمال للإمام في أنه هل يتيمم إذا لم يجد الماء؟

قال: في العزيز: وهذا الاحتمال عائد ههنا بلا شك^(٤).

قال الشيخ نجم الدين بن الرفعة: ويحتمل أن لا يعود؛ للفرق بين الغسلين؛ بدليل صحة هذا من الحائض والنفساء دون ذلك، فإذا جاز الفرق بين المبدلين فكذلك جائز بين البديلين^(٥).

قال في العزيز: وإن لم يجد من الماء ما يكفيهِ للغسل توضّأ، وعزاه بعضهم إلى النص.

قال: النووي: إن أرادوا أنه يتوضّأ به ثم يتيمم فحسن، وإن أرادوا الاختصار على الوضوء فليس بجيد^(٦).

وليس هذا موضع التردد، بل لا شك أنهم أرادوا الوضوء به قبل التيمم وذلك لائح من عباراتهم كالنار على العلم، وإنما نصوا على التوضؤ به؛ دفعاً لما يتوهم أنه يستعمله كيف شاء؟ كما في نظيره من سائر الاغسال.

(١) الصمغ هو: مادة لزجة تسيل من بعض الأشجار، وتتجمد عليها، تذوب في الماء وتستعمل في إلصاق الأوراق أو غيرها. ينظر: العين للخليل (١/٣٤٧)، والمعجم الوسيط (١/٥٢٣).

(٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يحرم غسل رأسه بخطمي وأشتان ودهنه بزيت غير كثير». أخرجه الدارقطني في سننه (٢/٢٢٦)، رقم (٤١)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٢٧٦)، رقم (٥٣٢٤) وقال محققه: عبدالله الدرويش: رواه البزار والطبراني في الأوسط باختصار وإسناد البزار حسن.

(٣) الأم (٢/١٦٨).

(٤) العزيز (٧/٢٢٤).

(٥) ينظر: كفاية النبي (٧/١٣٩-١٤٠).

(٦) العزيز (٧/٢٤٢)، والمجموع (٧/٢١٣).

وكان الأولى للمصنف أن يؤخر مسألة التيمم عن الاغتسال؛ ليشمل الحكم كلها؛ إذ لا فرق بينها في ذلك.

الاغتسال لدخول مكة وللوقوف بعرفة ومزدلفة

(ويستحب للحاج الغسل لدخول مكة أيضاً)؛ تأسيساً برسول الله ﷺ؛ فإنه كان يفعله كما رواه البخاري^(١)، نعم يستثنى ما إذا خرج من مكة فأحرم بالعمرة من مكان قريب كالتنعيم واغتسل لأحرامه ثم أراد دخول مكة فإنه لا يستحب له الغسل، بخلاف ما إذا بعد مكان إحرامه كالجعرانة، نبه عليه الماوردي، قال في الكفاية: ويظهر أن يقال مثل ذلك في الحج إذا أحرم به من أدنى الحل واغتسل^(٢).

ثم تقييد المصنف الاستحباب بالحاج يومه اختصاص ذلك بالمحرم وليس كذلك، بل يستحب للحلال أيضاً، وقد نص عليه الشافعي^(٣) في مواضع؛ لأنه ﷺ اغتسل لدخولها يوم الفتح وهو حلال^(٤)، واستحب بعضهم الغسل لدخول الحرم أيضاً.

(وللوقوف بعرفة) عشية عرفة (وللوقوف بمزدلفة) عند المشعر الحرام بعد الفجر (غداة يوم النحر وفي أيام التشريق كلها للرمي)؛ لأن هذه المواطن يجتمع لها الناس، فاستحب فيها الاغتسال لقطع الروائح الكريهة كيوم الجمعة^(٥).

وهذه الاغتسال منصوبة عليها قديماً وجديداً. وزاد القديم غسلين آخرين: أحدهما: لطوف الإفاضة.

والثاني: لطواف الوداع؛ لأن الناس يجتمعون لها.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (١٥٧٣).

(٢) ينظر: الحاوي الكبير (٤/٣٠٥-٣٠٦)، وكفاية النبيه (٧/٣٤٦).

(٣) الأم للشافعي (٢/١٨٤).

(٤) والذي يدل على ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (٤٢٩٢) عن عمرو بن ابن أبي ليلى ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى غير أم هانئ فإنها ذكرت: أنه يوم فتح مكة اغتسل في بيتها....

(٥) ينظر: حاشيتنا قليوبي وعميرة (٢/١٢٥).

ولا يستحبها على الجديد^(١)؛ لأن وقت الطوافين متسع فلا تغلب الزحمة فيها^(٢).
وحكي غسل آخر عن القديم، وهو عند الخلق^(٣).

ولا يستحب الغسل للمبيت بمزدلفة بلا خلاف؛ لقربه من غسل عرفة، ولا لرمي
جمرة العقبة يوم النحر؛ لآتساع وقته وتقليل الزحمة فيها^(٤). وجميع هذه الأغسال لا
تصح بدون النية؛ لاجتماع التبعيد والتنظيف فيها.
وفي الغسل لدخول مكة تردد بعضهم، بل قال المتولي: إنه يصح بدونها؛ لأن المقصود
منه مجرد التنظيف^(٥).



التطيب للإحرام

(ويستحب: أن يطيب بدنه للإحرام)؛ صونا له عن سرعة إعتراء^(٦) الروايح الكريمة
بعد الإحرام، وقد روي عن عائشة أنها قالت: «كنت أطيّب رسول الله لإحرامه قبل
أن يحرم»^(٧).

ويستوي في ذلك الذكور والإناث، ولا يستثنى من الإناث إلا المحدة والمبتوتة؛ فقد
روي عن عائشة إنها قالت: «كنا نخرج مع رسول الله إلى مكة فنضمّخ جباهنا بالمسك
عند الإحرام فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراه النبي ﷺ ولا ينهانا»^(٨).
ونقل الدارمي قولاً أنه لا يستحب لمن التطيب بحال كما في الجمعة.

(١) ينظر: العزيز (٧/٢٤٤)، والمجموع (٧/٢١١).

(٢) ينظر: العزيز (٧/٢٤٤)، والمجموع (٧/٢١١).

(٣) ينظر: العزيز (٧/٢٤٥).

(٤) ينظر: مغني المحتاج (١/٦٩٧). ويبدو أن ذلك كان في عصرهم.

(٥) الأم للشافعي (٢/١٨٤).

(٦) عراه أمر يعرفوه عروا إذا غشيه وأصابه. ينظر: العين (٢/٢٢٣).

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١١٨٩)، وفي صحيح البخاري، رقم (٢٦٧)، وسنن أبي داود، رقم (١٧٤٥).

(٨) أخرجه أبو داود في سننه، رقم (١٨٣٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/٤٨)، رقم (٩٣١٨).

وأجيب بالفرق: بأن زمان الجمعة ومكانها ضيق فلا يمكنها تجنب الرجال، بخلاف الإحرام. وفي المعتمد حكاية وجه: أنه لا يجوز لهنّ التطيب بطيب يبقى عينه^(١). وحديث عائشة ياباه.

(وكذا ثوبه على أصحّ الوجهين)؛ بالقياس على البدن، ولإطلاق قول عائشة: «كنت أطيب رسول الله».

والثاني: لا يطيب ثوبه؛ لأن الثوب ينزع ويلبس، وإذا لبس ثانياً كان كما لو استأنف لبس ثوب مطيب، فليحترز عن ذلك^(٢).

والمفهوم من عبارته أن الخلاف في الاستحباب وعدمه، ولعله تبع في ذلك المتولي؛ فإنه أغرب بحكاية الخلاف في الاستحباب^(٣)، وإلا فالجمهور على أنه لا يستحب تطيب الثوب قطعاً، وإنما الخلاف في الجواز وعدمه، هكذا حكاها في الشرحين والنووي في الروضة، قال الإمام: والخلاف مفروض فيما إذا قصد تطيب الثوب، أما إذا تطيب البدن فتطيب ثوبه تبعاً فلا حرج بلا خلاف^(٤).

(ولا بأس باستدامته بعد الإحرام)؛ للحديث الآتي، بخلاف ما إذا تطيب المرأة ثم لزمها العدة تلزمها إزالته في وجه؛ لأن في العدة حق الآدمي فتكون المضايقة فيها أكثر. (ولا بما له جرم من الطيب) لما في الصحيحين عن عائشة أنها قالت: «كأنّي أنظر إلى وبيص المسك في مفرق رسول الله وهو محرم»^(٥). والوبيص: بالصاد المهملة البريق والمفرق وسط الرأس.

لا يقال: إن حديث يعلى ابن أمية^(٦) يدل على منع استدامة الطيب بل على منع

(١) العزيز (٧/٢٤٨).

(٢) ينظر: العزيز (٧/٢٥١). مغني المحتاج (١/٤٧٨).

(٣) لم أعثر عليه، ولكن ينظر: حاشيتا قلوبى - وعميرة (٢/١٢٥).

(٤) ينظر: العزيز (٧/٢٥١)، وروضة الطالبيين (٣/٣٤١)، ونهاية المطلب (٨/٢٦٣).

(٥) صحيح البخاري، رقم (١٥٣٨)، وصحيح مسلم، رقم (١١٩٠)، وسنن أبي داود، رقم (١٢٥٤)، وسنن النسائي، رقم (٢٦٩٣).

(٦) هو: الصحابي عبید، ويقال: زيد بن همام التميمي الحنظلي، أبو صفوان، وهو المعروف بـيعلى بن منية، وأسلم بعد فتح مكة وعاش في زمن الخلفاء الراشدين الأربعة، توفي سنة: (٣٧هـ).. ينظر: الأعلام للزركلي (٩/٢٦٨).

أصل الجواز وهو: «أن أعرابياً أتى النبي ﷺ وعليه جبة مُتَضَمِّنٌ بالخلوق»^(١)، فقال: يا رسول الله أحرمت بالحج وعليّ هذه فما أصنع؟ فلم يردّ عليه شيئاً حتى نزل عليه الوحي، فلما سرى عنه قال: أنزع الجبة واغسل عنك أثر الخلوق»^(٢)؛ لأننا نقول: إنه منسوخ بحديث عائشة؛ لأنه كان بجعرانة سنة ثمان، وحديث عائشة في حجة الوداع سنة عشر، مع أن المأمور بغسله كان خلقاً وهو الزعفران، وهو يحرم على الرجل حلالاً أو محرماً^(٣).

(لكن لو نزع الثوب المطيب ثم لبسه لزمته الفدية على الأصح) من الوجهين؛ كما لو ابتدأ بلبس ثوب مطيب بعد الإحرام.

والثاني: لا فدية؛ لأن العادة جارية بنزع الثوب ولبسه، فالرخصة في الابتداء متضمنة لذلك. ومحل الخلاف ما إذا كان رائحة الطيب موجودة أو توجد برش الماء، وإلا فلا منع جزماً. ولو أخذ الطيب من موضعه بعد الإحرام وردّه إليه أو إلى موضع آخر لزمته الفدية قطعاً. ولو انتقل بإسالة عرق إياه فوجهان: أحدهما: لا يلزمه شيء؛ لقول عائشة: «فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها أي الطيب فيراه النبي ﷺ ولا ينهانا»^(٤)، ولأنه متولد من مندوب إليه من غير قصد منه.

والثاني: أن عليه الفدية إذا تركه كما لو أصابه من جهة أخرى بجامع إصابة الطيب موضعاً بعد الإحرام لم يكن عليه الطيب. والجمهور على الأول^(٥).

(١) وَالْخَلْقُ يُفْتَحُ الْحَاءُ: هُوَ طَيْبٌ مِنْ أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ يَجْمَعُ بِالزَّعْفَرَانِ وَهُوَ الْعَبِيرُ عَلَى تَفْسِيرِ الْأَصْمَعِيِّ. شرح النووي على مسلم (١٣٧/١٨).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (١٥٣٦)، ولفظ آخر ونفس المعنى، رقم (١٠٨٠) عن يعلى بن أمية ؓ.

(٣) البخاري، رقم (٥٨٤٦)، ومسلم، رقم (٢١٠١) وسنن النسائي، رقم (٢٧٠٦) وسنن الترمذي، رقم (٢٨١٥)، سنن أبي داود، رقم (٤١٧٩).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، رقم (١٨٣٠) قال: أبو داود حديث حسن، وقال محققه محمد عبي الدين: حديث صحيح، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٨/٥)، رقم (٩٣١٨).

(٥) ينظر: الأم (١٦٧/٢).

(ونخضب المرأة يديها) إلى الكوعين (للإحرام)؛ لما روى عن ابن عمر أنه كان يقول: «من السنة أن تمسح المرأة يديها بالحناء للإحرام»^(١) والمعنى فيه ستر لونها. ويمسح أيضاً وجهها بشيء من الحناء؛ لأنها مأمورة بنوع تكشف في الإحرام، فلتستر لون البشرة بلون الحناء.

ولا يختص الاستحباب بحالة الإحرام، بل هو محبوب في غيرها من الأحوال، لكن في حالة الإحرام يشمل أحادهن، وفي سائر الأحوال يكره الخضاب للخلية. وحيث يستحب فإنها يستحب تعميم اليد بالخضاب^(٢) دون التنقيش والتسويد والتطريف. وقد ثبت النهي عن التطريف، وهو أن يخضب أطراف الأصابع. واحترز بالمرأة عن الرجل؛ فإنه يحرم عليه ذلك إلا للضرورة. والخشى كالرجل، كما قاله النووي في شرح المذهب^(٣).

فإن قلت: هلا يكون الخشى كالمرأة فيخضب احتياطاً؟ قلنا: لأن بتركه الخضاب على تقدير كونه امرأة إنما هو تارك سنة، وبإتيانه به على تقدير كونه رجلاً مرتكب للحرام، فالاحتياط في الترك أقوى.

وبقوله: "للإحرام" عما لو خضبت بعد الإحرام؛ فإنه يكره؛ لما فيه من الزينة وإزالة الشعث لكن لو خضبت فلا فدية عليها على الصحيح؛ بناء على أن الحناء ليس بطيب على المشهور.

(ويتجرد الرجل للإحرام عن غيظ الثياب) إذ ليس للمحرم لبس المخيط كما سيأتي، (ويلبس إزاراً ورداء)؛ للاتباع، كما رواه البخاري عن ابن عباس مرفوعاً ومسلم عن جابر^(٤) (أبيضين)؛ لأن أحب الثياب إلى الله البيض، وليكونا جديدين وإلا فنظيفين،

(١) سنن البيهقي الكبرى (٤٨/٥)، رقم (٨٨٣٥)، وفيه ضعف وإرسال. ينظر: تلخيص الحبير (٢/٢٣٦)، رقم (٩٩٦).

(٢) خضاب: اسم، مصدر خضب، أي: ما يخضب به أي يلون أو يصبغ. ينظر: الصحاح (١/٣٠٥).

(٣) ينظر: المجموع (٧/٢٦٤).

(٤) صحيح البخاري، رقم (١٥٤٥).

ويكره كونها مصبوغين؛ لما في البخاري عن ابن عمر: «أنه رأى على طلحة ثوبين مصبوغين وهو محرم فقال: أيها الرهط إنكم أئمة يهدى بكم فلا يلبس أحدكم من هذه الثياب المصبغة في الإحرام شيئاً»^(١).

(ونعلين) للأمر بهما، وهما التأسومة^(٢) لا القبش، أي: المداس^(٣).

فإن قلت: تجرد الرجل عن غيظ الثياب من واجبات الإحرام كما سيجيء فكيف يصح عدّه من السنن؟ قلنا: لنا عن ذلك جوابان: أحدهما: أن المعدود من السنن هو التجرد بالصفة المذكورة وإنما ذكر للتوسل إليها.

والثاني: لا نسلم أن التجرد قبل الإحرام واجب؛ إذ لا شيء من متعلقات الإحرام واجب قبل الدخول فيه، والغاية أنه إذا أحرم وجب عليه النزع ولا يكون عاصياً في نزع. ويتعضد هذا الجواب بما اتفق عليه الشيخان^(٤) أنه لا تجب عليه إزالة الصيد عن ملكه قبل الإحرام؛ لأن مدرك المسألتين واحد، ونظيره من علّق الطلاق بدخول امرأته؛ فإنه لا يجب عليه الامتناع من الدخول وإنما يجب عليه النزع بعده. وبالله التوفيق.

(ويصل قبل الإحرام ركعتين)؛ تأسيساً برسول الله؛ لما في الصحيحين: «أنه ﷺ صلى ركعتين ثم أحرم»^(٥). وتكره في الأوقات المكروهة كما مرّ؛ لأن سببها متأخر.

قال المصنف في العزيز: ولو كان إحرامه في وقت فريضة وصلّاها أغتته ذلك عن ركعتي الإحرام كالتحية، واعترضه النووي في شرح المهذب بأنها مقصودة فلا يندرج في ذلك كسنة الصبح^(٦).

ولك أن تقول: هذا تحكم؛ إذ لم يرد دليل على قصد هذه الصلاة بخصوصها،

(١) لم أجده في البخاري، قال ابن الملقن في البدر المنير (٦/١٦٧)، رقم (٢١): هذا الأثر صحيح، ورواه ابن حجر في التلخيص (٥٢٥/٥)، رقم (١٠٠٦).

(٢) في جميع النسخ (التأسوجة) وهي خطأ والصحيح (التأسومة) قال ابن الأثير: التأسومة هو: النعل مؤنثة وهي التي تلبس في المشي تسمى الآن (تأسومة). ينظر: لسان العرب (١١/٦٦٧).

(٣) والمداس كسحاب: الذي يلبس في الرجل. ينظر: معجم الوسيط (١/٣٠٣).

(٤) العزيز (٧/٢٥٨).

(٥) البخاري، رقم (١٥٥٤).

(٦) ينظر: العزيز (٧/٢٥٧)، المجموع (٧/٢٢١).

وإنما المقصود وقوع الإحرام بعد الصلاة وقد وقع، بل قال القاضي حسين: الراتبه كالفریضة في ذلك، على ما نقله عن ابن الرفعة وأقره، وتبعه الزركشي^(١).

(والأفضل أن ينوی ویلبی كما فرغ من الصلاة) وهو قاعد ثم يأخذ في السير (في أحد القولین) المروي عن الأماي في القديم^(٢)؛ لما روى أبو داود عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ أهل حينئذ»^(٣)، ورواه بعضهم عن المناسك الصغير من الأم في الجديد واختاره^(٤).

(وإذا انبعث به دابته وتوجه إلى الطريق إن كان ماشياً في أصحابهما) المروي عن الإملاء، والجامع الكبير من الجديد^(٥)؛ لما في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال: «لم أر النبي ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته»^(٦)، وفي مسلم من حديث جابر ما هو بمعناه^(٧).

وقيل: يستوي الأمران؛ لتعارض الدليلين. قال: الإمام في النهاية والغزالي في البسيط: وليس المراد يانبغات الدابة ثورانها بل المراد استواؤها قائمة على صوب مكة. ثم لا فرق في ذلك بين أن أحرم من الميقات أو ديرة أهله أو مكة^(٨).

نعم يستثنى إمام مكة؛ فإنه يستحب أن يخطب يوم السابع بمكة محرماً مع أن سيره لأداء النسك إنما يكون في اليوم الثامن فيتقدم إحرامه مسيره بيوم.

(ويستحب تكثير التلبية)؛ لأنها من زينة الحج كما قال ابن عباس، «وكان ﷺ يكثُر منها»^(٩). ويعم استحبابه جميع الأحوال قياماً وقعوداً ومشياً وركوباً حتى في حالة الجنباء والحیض؛ لأنه ذكر لا إعجاز فيه فأشبهه التسبیح، وقد روي: «أنه ﷺ قال: لعائشة حين

(١) كفاية النبي لابن الرفعة (١٤٨/٧)، ونهاية المحتاج للرملي (٢٧٣/٣).

(٢) العزيز (٢٥٩/٧).

(٣) الحديث: أخرجه الشيخان في صحيحهما س ت، وأبو داود في سننه، رقم (١٧٤٠).

(٤) ينظر: الأم (١٥٧/٢) والعزيز (٢٥٩/٧).

(٥) ينظر: الحاوي الكبير (١٨٠/٤)، قال: «وهو نصه في الجديد، والإملاء».

(٦) البخاري، رقم (١٦٦)، ومسلم، رقم (٢٥). (١١٨٧) عن ابن عمر ؓ.

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (٢٨). (١١٨٧) عن جابر ؓ.

(٨) نهاية المطلب (٢١٦/٤). لم أعثر على البسيط، وينظر: الوجيز للغزالي (٢٥٩/١).

(٩) روى البيهقي في السنن الكبرى (٤٣/٥)، رقم (٩٢٩٠) عن ابن عمر: «أنه كان يلبي ركباً ونازلاً ومضطجعا»، وفي شرح المسند للرافعي (٣٠٢-٣٠٣)، رقم (٥٧٦) «أن النبي ﷺ كان يكثُر من التلبية».

حاضت: افعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت»^(١).

وتكره في الخلاء وسائر مواضع النجاسة؛ تنزيهاً لذكر الله تعالى (ورفع الصوت بها) ﷺ: «أتاني جبريل فأمرني أن آمر الأصحاب أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية»^(٢)، وروي أنه قال: «أفضل الحج العج والثج»^(٣)،^(٤). والعج: هو رفع الصوت.

وإنما يستحب الرفع في حق الرجل ولا يرفع بحيث يجهد ويقطع صوته. والنساء يقتصرن على إسماع أنفسهن ولا يجهرن كما لا يجهرن القراءة في الصلاة. ولو رفعت المرأة صوتها كره ولم يحرم عند أكثر الأصحاب؛ لأن صوتها ليس بعورة، والخشى كالمرأة.

(في دوام الإحرام) فيه إشارة إلى أنه لا يستحب رفع الصوت بالتلبية المقرونة بالإحرام، كما نقله النووي في شرح المذهب عن الجويني وأقره^(٥). - وتصريح بأنه لا فرق في استحباب التلبية ورفع الصوت بها بين موضع وموضع، سواء المساجد وغيرها، وهو الصحيح الذي عليه الأكثرون.

وقيل: لا يرفع الصوت بالتلبية في المساجد إلا في ثلاثة، مسجد الحرام، ومسجد الخيف بمنى، ومسجد إبراهيم بنمرة؛ لأن التلبية فيها معهودة. وأما سائر المساجد فلا يرفع الصوت فيها؛ حذراً عن التشويش على المتعبدين فيها، وحكوه قولاً قديماً عن الشافعي^(٦)، وإطلاق الأدلة يأباه.

(وخاصة) قيل: للتكثير دون رفع الصوت كما ينطق به عبارتا العزيز والروضة^(٧)

(١) صحيح بخارى، رقم (٢٩٤)، (٣٠٥)، (١٦٥٠)، (٥٥٤٨) و (٥٥٥٩)، صحيح مسلم، رقم (١٢١١)، سنن النسائي، رقم (٢٩٠)، سنن ابن ماجه، رقم (٢٩٦٣).

(٢) سنن النسائي الكبرى (٢/ ٣٥٤)، رقم (٣٧٣٤)، وسنن ابن ماجه (٢/ ٩٧٥)، رقم (٢٩٢٣) قال محققها: صحيح، ومسنند أحمد، رقم (٢١٦٧٨).

(٣) الثَّج: الصَّب الكثير، إراقة دماء الهدى. ينظر: العين للخليل (١/ ٤٥٧)، ولسان العرب (٢/ ٢٢١).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٣/ ١٨٩)، رقم (٨٢٧) عن أبي بكر الصديق ؓ، قال محققه: أحمد شاكر: حديث صحيح، وابن ماجه في سننه، رقم (٢٩٢٤)، وقال محققه محمد فؤاد عبد الباقي: حديث صحيح.

(٥) ينظر: نهاية المطلب (٤/ ٢٤٠)، والمجموع (٧/ ٢٤٥).

(٦) ينظر: الأم للشافعي (٢/ ١٧١).

(٧) ينظر: العزيز (٧/ ٢٦١)، والروضة للنووي (٣/ ٣٥٠).

(عند النزول) من الدابة (والركوب) عليها (والصعود) إلى الأشراف (والهبوط) إلى الأغوار والأودية (واصطدام) أي: التقاء (الرفاق) والفرار من الصلاة، وعند إقبال الليل وآخرها وسائر اختلاف الأحوال، لما روى عن جابر: «أن النبي ﷺ كَانَ يُلَبِّي فِي حَجِّهِ يُلَبِّي إِذَا لَقِيَ رَكْبًا أَوْ صَعَدَ أَكْمَةً أَوْ هَبَطَ وَادِيًا»^(١)، وفي أدبار المكتوبة وفي آخر الليل، لأن هذه المواضع والأحوال مما يرفع الأصوات ويكثر الضجيج فيها والأوان أوان التلبية، فالأولى أن تكون ذلك بها، وفيه اقتداء بالسلف الصالح^(٢).

(ولا يستحب) التلبية (في طواف القدوم) هذا كالمستثنى من قولنا: في دوام الإحرام (على الجديد)؛ لاختصاصه بآذكار وأدعية سواها فأشبه طواف الإفاضة والوداع، وقد قال: ابن عمر «لا يلبى الطائف حول البيت»^(٣)، قال: الثوري: «ما رأيت أحداً يلبى [في الطواف لإعطاء بن السائب]»^(٤)،^(٥) وذلك في معرض الإنكار؛ لمخالفة الإجماع.

(١) قال ابن الملقن في البدر المنير (١٥١/٦) ذكره صاحب المذهب ولم أره في شيء من كتب السنن ولا المسانيد، ورواه عبد الله بن ناجية في «فوائده» بإسناد غريب. وقال ابن حجر في تلخيص الحبير (٥٢٠/٢)، رقم (١٠٠١): في إسناده من لا يعرف.

(٢) يدل عليه ما رواه أحمد في مسنده، رقم (٢٥٦٤)، عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ لبى حتى رمى جمرة العقبة»، قال محققه شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط البخاري، وأيضاً برقم (٢١٧٩) «عن ابن عباس: أن النبي ﷺ لبى دبر الصلاة» وقال أيضاً: حسن لغيره. وينظر: شرح مسند الشافعي للرافعي (٣٠٣/٢). ينظر: صحيح البخاري، رقم (١٦٨٥)، صحيح مسلم، رقم (١٢٨١)، سنن النسائي، رقم (٣٠٥٦)، سنن ابن ماجه، رقم (٣٠٣٩).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي (٤٣/٥)، رقم (٩٢٩١)، قال ابن حجر: ولكن روي عن ابن عمر خلاف ذلك، قال: أخرجه ابن أبي شيبه من طريق ابن سيرين (٦٨١/٣)، رقم (١٤١٩٢)، قال: «كان ابن عمر إذا طاف بالبيت لبى». وجاء في موطأ مالك، رقم (٩٥٥) بلفظ: «كان عبدالله بن عمر لا يلبى وهو يطوف بالبيت».

(٤) هو: عطاء بن السائب بن زيد أبو يزيد الثقفي ويقال بن السائب بن مالك الكوفي، من صغار التابعين، صدوق، وكان من كبار العلماء، لكنه ساء حفظه قليلاً في أواخر عمره، إختلط، روي له البخاري والأربعة، روى عن إبراهيم النخعي، وأبي مسلم الأغرمات سنة (١٣٦هـ) أو نحوها. ينظر: سير الأعلام النبلاء (١١٠/٦)، والإصابة في تمييز الصحابة (١٣٦/٥).

(٥) هذا الأثر لم يرو عن سفيان الثوري رحمه الله، ولكن هو من قول سفيان بن عيينة كما صرح به جميع مصادر الحديث والله أعلم، وقال ابن عيينة: «ما رأيت أحداً يقتدى به يلبى حول البيت إلا عطاء بن السائب». ينظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) - دار الكتب العلمية، سنة (١٤١١هـ): (٣٤٤/٢)، وفي شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٢٨/٤).

(وفي القديم يستحب من غير جهر)؛ لعموم الأمر بها، ويخالف طواف الإفاضة؛ فإن هناك شرع في أسباب التحلل فانقطعت التلبية، وطواف الوداع؛ لأنه حلال فيه.

وقد ينصر الأول بأن التلبية توقيفية لا دخل للقياس فيها ولا للاجتهاد، ولم يرد في طواف القدوم فيها توقيف^(١).

(وصيغة التلبية) أن يقول: (لبيك) أصله: لتبين لك، فحذف الجار وأضيف لتبين فسقطت النون بالإضافة، ومعناه: أنا مقيم على طاعتك، زاد الأزهري^(٢) إقامة بعد إقامة وإجابة بعد إجابة^(٣) (اللهم لبيك لبيك لا شريك لك) فيه مخالفة للمشركين فإنهم كانوا يقولون: "لا شريك لك [إلا شريكاً هو لك] تملكه وما ملك (لبيك إن الحمد) والأفصح كسر همزة إن على الابتداء وقد يفتح على معنى التعليل (والنعمة لك والملك) عطف على قوله: "والنعمة" والمشهور نصبها، ويجوز الرفع ويستحب وقفة لطيفة عند قوله: والملك ثم يقول: (لا شريك لك) هذه تلبية رسول الله ﷺ في ما رواه البخاري وغيره عن ابن عمر^(٤).

والأحب أن يأتي بها نسقاً لا يتخللها كلام، ولا بأس ببرد السلام، وأن لا يزيد على هذه بل يكررها، ولو زاد لم يكره، عن ابن عمر أنه كان يقول: «لبيك لبيك لبيك، الخير بيدك، لبيك الرغبة إليك والعمل»^(٥)، وفي رواية عن أنس في تلبية رسول الله ﷺ: «لبيك حقاً حقاً، تعبداً ورقاً»^(٦)، وفي رواية: «لبيك إله الحق» في تنمة الحديث^(٧).

(١) ينظر: روضة الطالبين (٧٣/٣)، والعزیز (٧/٢٦١-٢٦٢).

(٢) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهر بن طلحة بن نوح المروزي اللغوي الشافعي من مصنفاته، "كتاب التهذيب" في اللغة، وشرح "الفاظ المختصر"، توفي سنة (٣٧٠هـ). ينظر: طبقات الشافعية للمصنف (٩٤)، والأعلام للزركلي (٦/٢٠٢).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري للهرودي، باب: العين والسين مع الدال (٢/٤٣).

(٤) صحيح البخاري، رقم (١٥٤٩)، وصحيح مسلم، رقم (١١٨٤).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١١٨٥).

(٦) أخرجه ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (١/٣٦١)، رقم (١٢٥٣) قال: رواه الدارقطني من رواية أنس مرفوعاً لكن بلفظ لبيك حجاً حقاً تعبداً أو رقاً، وابن الحجر في التلخيص الحبير (٢/٥٢٤)، رقم (١٠٠٤)، وقال: رواه البزار من حديث أنس وذكر الدارقطني في العلل الاختلاف فيه وساقه بسنده مرفوعاً ورجع وقفه.

(٧) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (٨٤٧٨)، والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٣٧٣٣)، وابن حبان في صحيحه (١٠٩/٩)، رقم (٣٨٠٠)، قال محققها شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

ونقل بعضهم عن الأم إستحباب الزيادة، ومن لم يحسن التلبية بالعربية لئى بلسانه^(١).

فائدة: الأصل في مشروعية التلبية أنه لما بنى إبراهيم البيت أمر الله تعالى بأن يدعو الناس إلى حجّه ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ (الحج: ٢٧)، فامتثل إبراهيم أمر الله وصعد أبا قبيس^(٢) فنادى رافعاً صوته داخلاً إصبعيه في صماخيه: «يا أيها الناس هلمّوا إلى حجّ بيت الله الحرام»^(٣)، فبلغهم الله نداءه وهم في رحبة الأرواح وأصلاّب آبائهم وألمهم بأن هذا النداء من الله بواسطة إبراهيم فأجاب من قدر الله له أن يحجّ أن لبيك لبيك، فجعل ذلك شعاراً للحجّ؛ تذكرة لهذه الاجابة.

(وإذا رأى ما يعجبه) مما متّع به الناس (قال: لبيك إنّ العيش عيش الآخرة) ثبت ذلك عن رسول الله فيما رواه الشافعي في الأم بسنده عن مجاهد قاله: «يوم عرفة حين رأى الناس يصرفون عنه كأنهم أعجبهم ما هم فيه»^(٤)، قال في الأم: إنه ﷺ قال ذلك في أشدّ حالة - يعني في هذا المكان^(٥)، - وفي أشدّ حالة يعني يوم الخندق حين عيبت أبدانهم وأصفرّت ألوانهم قال: «اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة فارحم الأنصار والمهاجرة»^(٦)، والمعنى أن الحياة الطيبة الهنيئة هي حياة دار الآخرة؛ لأنها دائمة وحياة الدنيا منقطعة. (واذا فرغ من التلبية) أراد كلّما يفرغ منها ويقطعها لنحو عى أو الاشتغال بشيء من

(١) ينظر: الأم (٢/ ١٦٩).

(٢) هو: جبل مشرف على مكة، أو جبل مشرف على مسجد مكة. الصحاح (٥/ ١٠٢).

(٣) الصياح قناة الأذن الخارجيّة التي تنتهي عند الطبلّة، وهي مدخل الصّوت أو خرق الأذن الباطن: الذي يؤدي إلى الرأس. ينظر: كتاب العين (٧/ ٣٥٤)، ولسان العرب (١٦/ ٦٣).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٧٦)، رقم (١٠١١٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١/ ٥١٨)، رقم (٣٢٤٧٨)، والزيلعي وقال: صحيح الإسناد. ينظر: نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي (٣/ ٢١).

(٥) ومسنّد الشافعي - ترتيب سنجر (٢/ ١٩٨)، رقم (٨٢١)، وسنن البيهقي الكبرى (٥/ ٤٥)، رقم (٨٨١٧)، ومسنّد البزار (١٣/ ٤١٦)، رقم (٧١٤٢)، قال ابن حجر: وذكر الدارقطني في العلل الاختلاف فيه وساقه بسنده مرفوعاً ورجح وقفه: التلخيص الحبير (٣/ ١٧٢)، رقم (١٠٠٥).

(٦) ينظر: الأم (٢/ ١٧٠)، ولكن الشارح روى الحديث بالمعنى، ونصه: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُظْهِرُ مِنَ التَّلِيَةِ لَبِيَّكَ اللَّهُمَّ لَبِيَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبِيَّكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ قَالَ حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَالنَّاسُ يُصَرِّفُونَ عَنْهُ كَأَنَّهُ أَعْجَبَهُ مَا هُوَ فِيهِ فَرَأَى فِيهَا لَبِيَّكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَبِثَ أَنَّ ذَلِكَ يَوْمُ عُرْفَةَ.

(٧) البخاري، رقم (٢٨٣٤) عن أنس ؓ، ومسلم، رقم (١٨٠٨) عن سهل بن سعد ؓ.

الصلاة والأكل وغيرهما، ولم يرد الفراغ عنها آخراً بالكلية (صلى على نبي الله عليه الصلاة والسلام)؛ وفاء بما أثار الله به رسوله حيث قال: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ (الأنشراح: ٢) أي: لا أذكر إلا وتذكر معي.

والأحب أن تكون صوته بالصلاة والدعاء أخفض منه بالتلبية بحيث يحصل التميز بينهما. (وسأل الله الجنة ورضوانه) أي ما يحصل به رضاء الله تعالى أو ما يرضى به الله تعالى عبادة (واستعاذ به من النار)؛ لما روى الشافعي عن خزيمة بن ثابت^(١): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنَ التَّلْبِيَةِ فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ»^(٢).

ولا يتكلم في أثناء التلبية بأمر ونهي وغيرهما، لكن لو سُئِلَ عليه ردّ. ويستحب الإتيان بالسنن المذكورة على الترتيب المذكور في الكتاب، كذا قاله الجمهور.

قال المصنف: ولم أر ما يقتضي ترتيباً بين التطيب والتجرد^(٣).

(فصل في) أحكام (دخول مكة، ويستحب للناسك عند دخولها) إعلم: أن مكة أفضل الأرض عندنا، وقال مالك: أفضلها المدينة^(٤)، ومحل الخلاف في غير موضع قبر رسول الله ﷺ، أما هو فهو أفضل البقاع بالإجماع^(٥)، ولنا في فضل مكة ما روي عن عبدالله بن عدي: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ واقِفٌ عَلَى راحِلَتِهِ بالمرّوة يقول: «وَاللَّهِ أَنْتَ خَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أَخْرَجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ»^(٦)،

(١) هو: خزيمة بن ثابت بن ثعلبة الأنصاري الأوسي، صاحب لقب ذو الشهادتين، قتل بصفين سنة ٣٧ هـ وهو يقاتل في صف رابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٨٥)، والأعلام للزركلي (٢/ ٣٠٥).

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده (١/ ١٢٣)، رقم (٥٨٤)، وأبو الفضل العراقي في طرح الشريب (٥/ ٨١)، قال محققه عبدالقادر محمد: هو من رواية صالح بن محمد، وصالح هذا ضعفه الجمهور وقال أحمد: لا أرى به بأساً.

(٣) العزيز (٣/ ٣٨٤).

(٤) ينظر: مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٤/ ٥٣٣).

(٥) ينظر: المجموع (٨/ ٤٧٦).

(٦) أخرجه الترمذي في سننه، رقم (٣٩٢٥)، قال محققه: أحمد شاكر: قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب

نعم السكنى بالمدينة أفضل؛ لما روي عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ قال: «لا يصبر على لأوائها وشدةها أحد إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة»^(١)، ولم يرد في سكنى مكة شيء من ذلك بل كرهها الأوزاعي وابن راهويه^(٢).

ثم مكة وبكة بالميم والباء قال: جماعة هما اسمان للبلد.

وقال: بعضهم بالباء المسجد، وبالميم الحرم كله، وقال: مالك بالميم البلد، وبالباء موضع البيت.

ولها أسماء آخر نحواً من عشرين، قال: النووي ولا نعلم بلداً أكثر اسماً من مكة والمدينة؛ لكونهما أفضل الأرض^(٣)، وذلك لكثرة الصفات المقتضية للتسمية، وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى.

(المحرم بالحج قد يدخل مكة أولاً ثم يخرج للوقوف بعرفات)؛ لاتساع الوقت (وقد يعدل عن الجادة فيقف بعرفات أولاً؛ لضيق الوقت وغيره، ثم يدخل مكة، وهكذا يفعلون اليوم غالباً، والأول أولى) ما لم يخش فوت الوقوف؛ تأسيساً بخير البشر؛ فإنه كان هكذا يفعل، ولكثرة ما يحصل من السنن، بل قال بعضهم: الثاني: بدعة اخترعها حجاج العراق بجهل^(٤).

(ويستحب لمن دخل مكة من طريق المدينة أن يغتسل بذي طوى) مثلث الطاء: بشر مبنية بالحجارة من سواد مكة قريبة منها بين الثنتين، وهي إلى السفلى أقرب.

قوله: "أن يغتسل بذي طوى" بيان لاستحباب موضع الغسل، أما كون الغسل مستحباً للدخول فقد ذكره في الفصل السابق وذلك؛ لما روي عن ابن عمر: «أنه كان لا يقدم مكة من طريق المدينة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل

صحيح، وابن ماجه في سننه، رقم (٣١٠٨)، قال محققه محمد فؤاد: حديث صحيح.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٣٧٧)، سنن الترمذی، رقم (٣٩١٨)، موطأ مالك، رقم (٢٥٩٢)، مسند أحمد، رقم (٥٩٣٥).

(٢) النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/٤٦٧).

(٣) ينظر: المجموع (٧/٤٧٠).

(٤) ينظر: المجموع للنووي (٨/٤).

مكة^(١)، ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله^(٢).

وأما الداخل من غير طريق المدينة كمن اليمن يغتسل من نحو مسافته ولا يؤمر بإحضار ذي طوى.

(وَأَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ ثِنْتَيْ كَدَاءٍ، مِنْ ثِنْتَيْ كَدَاءٍ) بفتح الكاف والمد من أعلى مكة (وَيَخْرُجُ مِنْ ثِنْتَيْ كَدَاءٍ) بضم الكاف، قال: في العزيز^(٣): -وهو ما يشعر به كلام الأكثرين- بالمد أيضاً، وضبطه الثوري وشعبة^(٤) بالقصر^(٥).

وقيل: أنه بالياء واستشهد عليه شعر، هي من أسفل مكة^(٦)، روي: «أنه ﷺ كان يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى»^(٧).

قال في العزيز ناقلاً عن الأصحاب: إن هذه السنة مخصوصة بمن جاء من طريق المدينة والشام^(٨)، فأما الجاؤون من سائر الأقطار فلا يؤمرون أن يدوروا حول مكة ليدخلوها من ثنية كداء، وبه يشعر كلامه هنا أيضاً، قال: وقالوا: - يعني الأصحاب - إنها دخل النبي ﷺ من هذه الثنية اتفاقاً لا قصداً؛ لأنها على طريق المدينة، وذكر أن الشيخ أبا محمد نازع في ما ذكره الأصحاب من موضع الثنية، قال: ليس هي على طريق المدينة بل هي في جهة المعلى، وهو في أعلى مكة والمرور فيه يفضي إلى باب بني شيبه ورأس الرّدم، وطريق

(١) صحيح البخاري، رقم (١٥٧٤)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٥٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (٤٩١)، عن عبد الله بن عمر، حدثه: «أن النبي ﷺ كان ينزل بذي طوى...»، ومسلم في صحيحه، رقم (١٢٥٩).

(٣) ينظر: العزيز (٢٦٦/٧).

(٤) شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي أبو إسحاق الأزدي، المتكفي مولاهم، الواسطي، عالم أهل البصرة، وشيخها. الإمام، الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، من شيوخه: الحسن البصري، ومن تلاميذه: أيوب السختياني، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٠٢/٧) رقم (٨٠).

(٥) لقد اختلف العلماء في ضبطه على الرايين المشهورين، ولكني لم أعثر على ما نسب المصنف إلى الإمامين الثوري وشعبة رحمهما الله فيما بين يدي من الكتب.

(٦) لم أعثر عليه، ولكن ينظر: العزيز (٢٦٨/٧)، والمجموع للنووي (٥/٨).

(٧) صحيح البخاري، رقم (١٥٧٥)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٥٧)، سنن أبي داود، رقم (١٨٦٦)، سنن النسائي، رقم (٢٨٦٥)، سنن ابن ماجه، رقم (٢٩٤٠).

(٨) العزيز (٢٦٨/٧).

المدينة يفضي إلى باب إبراهيم، ثم ذهب الشيخ إلى استحباب الدخول منها لكل جاء؛ تأسيساً برسول الله ^(١)، واختاره النووي في زيادات الروضة ^(٢)، قال: تقي الدين: وهو الحق. ويدل على ما اختاره النووي تبعاً للشيخ أبي محمد ما روي عن السهيلي ^(٣): أن إبراهيم عليه السلام لما قال: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ كان في ثنية كداء، فلذلك استحباب الدخول منها ^(٤).

(ولكل داخل أن يقول: إذا وقع بصره على البيت) أي: من أعلى مكة من موضع يقال: له رأس الرّدم فإن بناء البيت كان رفيعاً يرى من ذلك الموضع ولا يرى من سائر مواضع مكة، والآن قد علّيت الأبنية فلم ير هنا أيضاً، والظاهر أن المراد من وقوع البصر في كلام الأصحاب حصول العلم ليدخل فيه الأعمى والداخل في ظلمة: (اللّهم زد هذه البيت تشريفاً) أي: ترفعاً وعلوّاً في مرام طلابه (وتكريماً) أي: تفضيلاً على سائر البقاع (وتعظيماً) أي: تبجيلاً وتوقيعاً في قلوب الخلائق (ومهابة) أي: توقيراً واحتراماً (وزد من شرفه وعظمته ممن حجّه واعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً) مجازاة للإحسان بالإحسان (وبراً) أي: اتساعاً في الإحسان وزيادة منه، وقيل: طاعة. هكذا رواه الشافعي عن ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ^(٥)، لكنه إسناده مرسل ^(٦)، ومعضل ^(٧). «اللّهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام» أي: سلّمنا بتحيّتك من جميع الآفات، رواه سعيد بن المسيب

(١) ينظر: نهاية المطلب (٤/ ٢٧٧).

(٢) ينظر: الروضة (٣/ ٣٥٣).

(٣) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، حافظ، عالم باللغة والسير، ضريح، ولد في مالقة، وعمي وعمره ١٧ سنة، نسبته إلى سهيل (من قرى مالقة)، من كتبه (الروض الأنف) في شرح السيرة النبوية لابن هشام، و (تفسير سورة يوسف). توفي سنة: (٥٨١هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٤٤)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٤٨)، والأعلام للزركلي (٣/ ٥٥٦).

(٤) ينظر: العزيز (٧/ ٢٦٦)، والمجموع (٨/ ١١)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٤١).

(٥) ينظر: الأم للشافعي (٣/ ٤٢٢)، والبيهقي (٥/ ١١٨)، رقم: (٩٢١٣)، وقال البيهقي: هذا منقطع

(٦) المرسل: (قول غير الصحابي: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الغاية في شرح الهداية للجزري (ص: ١٦٦).

(٧) المعضل: ما سقط من رواه اثنان فصاعداً قال العراقي: (والمعضل الساقط منه إثنان ... فصاعداً). (حذف النبي والصحابة معاً... ووقف متنه على من تبعاً). ينظر: فتح المغيث (١/ ١٥٦).

عن عمر^(١).

ويؤثر أيضاً أن تقول: «اللهم إنا كنا نحل عقدة ونشد أخرى ونهبط وادياً ونعلو آخر حتى أتيناك غير محبوب أنت عنا، إليك خرجنا وبيتك حجبنا، فارحم ملقى رحالنا بفناء بيتك»^(٢).

ويدعو بما يجب من مهمات الدنيا والآخرة وأهم السوأل المغفرة، فعن أبي أمامة^(٣) «أن النبي ﷺ قال: «تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَتُسْتَجَابُ دَعْوَةُ الْمُسْلِمِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ»^(٤).

[مواضع ترفع فيها الأيدي في الدعاء]

ويستحب رفع اليدين في الدعاء عند رؤية البيت لقوله ﷺ: «لا ترفع الأيدي إلا عند سماع مواطن، عند رؤية البيت، وعلى الصفا المروة، وفي الصلاة، وفي الوقوف، وعند الجمرتين»^(٥).

ويستوي في ذلك كله الحاج والمعتمر.

(وأن يقصد المسجد الحرام لما فرغ من الدعاء) ولا يتردد في البلد ولا يدخل السوق إلا للضرورة. (ويدخله من باب بني شيبه)؛ لأن جهة باب الكعبة أفضل الجهات الأربع، وباب بني شيبه^(٦) في مقابلة تلك الجهة، فالدخول فيما يقابل أفضل الجهات أولى.

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٧٣/٥)، رقم (٩٨٩٥) عن ابن جريج، والحديث صحيح. ينظر: البدر المنير (١٧٣/٦).

(٢) أخرجه ابن الملقن في البدر المنير (٣٠٥/٦)، رقم (٩٦)، والتلخيص الحبير لابن حجر، رقم (١٠٠٦) قال ابن حجر: رواه سعيد بن المسيب عن عمر ﷺ، وقال أيضاً: رواه الشافعي عن بعض من مضى من أهل العلم. (٣) هو: أبو أمامة الباهلي هو صدي بن عجلان بن وهب الباهلي كنيته أبو أمامة، من قبيلة باهلة من قيس عيلان، صحابي فاضل زاهد روى علماً كثيراً، أرسله الرسول ﷺ إلى قومه فأسلموا. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٥٩/٣).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (١٦٩/٨)، رقم (٧٧١٣) قال الهيثمي في المجمع الزوائد (٢٣٨/١٠)، رقم (١٧٢٥٣)، رواه الطبراني وفيه عفير بن معدان وهو مجمع على ضعفه.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٢١٤/١)، رقم (٢٤٥٠)، والمعجم الكبير للطبراني (٣٨٥/١١)، رقم (١٢٠٧٢) (٢٤٥٠)، قال النووي: قَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ: «ضَعِيفٌ مُرْسَلٌ». ينظر: خلاصة الأحكام: (٣٥٥/١)، رقم (١٠٨٤).

(٦) بنو شيبه: قوم من سدة الكعبة، فباب بني شيبه: هو أحد أبواب المسجد الحرام المسمى باسمهم، إلّا أن هذا

وأطبق الأئمة على استحباب ذلك لكل قادم؛ لأنه ﷺ دخل منه في عمرة القضاء قصداً لا اتفاقاً؛ فإنه لم يكن من طريقه، وإنما كان على طريقه باب إبراهيم^(١).

وسكت المصنف عن الباب الذي يخرج منه.

ورأيت في كتب العراقيين استحباب الخروج من باب بني سهم^(٢) مستدلين بما في النوادر عن أبي حبيب^(٣): «أن النبي ﷺ يخرج منه»^(٤).

قال: في النجم الوهاج: شية اسم رجل مفتاح الكعبة في يد ولده، وهو شية بن عثمان بن طلحة بن عبدالدار بن قصي بن كلاب^(٥)، جعل النبي ﷺ سدانة الكعبة^(٦) في يدهم خالدة تالدة إلى يوم القيامة لا ينزعها منهم إلا ظالم^(٧).

(ويبدأ بطواف القدوم) عند دخول المسجد تأسيساً برسول الله^(٨)، ولأنه تحية البيت.

الباب ليس له أثر حالياً في زماننا، وهو الآن في داخل المسجد الحرام بسبب توسعته، بإزاء باب السلام، وليس له علامة يخصصه، فليدخل من باب السلام على الاستقامة إلى أن يتجاوز الأساطين، فإن توسعة المسجد من قريها. ينظر: تهذيب الأسماء (٣/٣٦).

(١) ينظر: العزيز (٧/٢٧١).

(٢) المهمات للإسنوي (٤/٣٠٤)، ومغني المحتاج (١/٧٠٤).

(٣) هو: أبو رجاء يزيد بن أبي حبيب الأزدي مولاهم المصري الإمام الحجة، مفتي مصر وعالمها، راوية الحديث الثقة، مات سنة (١٢٨هـ) وهو من صغار التابعين. ينظر: الأعلام للزركلي (٨/١٨٣)، وسير أعلام النبلاء (٦/١٣-٣٢).

(٤) المعجم الأوسط للطبراني (١/١٥٦-١٥٧)، رقم (٤٩١) وقال: لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا عبد الله بن نافع تفرد به مروان بن أبي مروان قال السليمان: فيه نظر وبقية رجاله رجال الصحيح. ولفظه: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدَخَلْنَا مَعَهُ مِنْ بَابِ بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّي النَّاسَ بَابَ بَنِي شَيْبَةَ، وَخَرَجْنَا مَعَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ مِنْ بَابِ الْحَزْوَرَةِ، وَهُوَ بَابُ الْحِطَّائِينَ».

(٥) ينظر: النجم الوهاج (٣/٤٧٢).

(٦) سدانة الكعبة: العناية بالكعبة المشرفة والقيام بشؤونها من فتحها وإغلاقها وتنظيفها وغسلها وكسوتها وإصلاح هذه الكسوة إذا تمزقت واستقبال زوارها وما يتعلق بذلك، ومنذ أكثر من (١٦) قرناً، أي قبل بدء الإسلام، اختص أحفاد قصي بن كلاب بن مرة بسدانة الكعبة المشرفة، ومنهم نسل أبناء آل الشيبه سدنة الكعبة الحاليين. ينظر: القاموس المحيط (١/٧٧٤).

(٧) المعجم الكبير للطبراني (١١/١٢٠)، رقم (١١٢٣٤)، والهيشمي في مجمع الزوائد (٣/٦٢٠)، رقم (٥٧٠٧)، عن ابن عباس، قال حققه عبدالله الدرويش: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان، وقال أيضاً: يخطئ، ووثقه ابن معين في رواية وضعفه جماعة.

(٨) صحيح البخاري، رقم (١٦١٤) و (١٦١٥).

ويستثنى ما إذا دخل المسجد والناس في فريضة فإنه يصلي معهم أولاً، وكذا إذا أقيمت الجماعة وهو في أثناء الطواف فيقطعها ويدخل الجماعة ثم يبنى على طوافه، لأن تفريق الطواف جائز لا سيما بعذر، وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة، وكذا لو تذكر فاتئة مكتوبة فيقدمها على الطواف، كما نقله في شرح المذهب عن الأصحاب^(١).

ولو قدمت المرأة نهراً وهي ذات جمال أو شريفة لا تبرز للرجال أخرت الطواف إلى الليل، والختى كالمرأة.

ويسمى أيضاً طواف الورود، وطواف التحية؛ لأنه تحية البقعة يأتي به من دخلها سواء كان تاجراً أو حاجاً، أو دخلها لأمر آخر.

قال في العزيز: ولو كان معتمراً فطاف للعمرة أجزأه ذلك عن طواف القدوم، كما أن الفريضة عند دخول المسجد تجزئ عن التحية، ولو نوى المعتمر به طواف القدوم وقع عن طواف العمرة ولا أثر لنيته^(٢).

(ويختص طواف القدوم بمن دخل مكة قبل الوقوف) أي: إن كان حاجاً لأنه بعد الوقوف يتوجه عليه الخطاب بطواف الركن فلا يصح قبل أدائه أن يتطوع بطواف، كفى أصل الحج.

وإنما قلنا: إن كان حاجاً؛ لأنه لا طواف للقدوم للمعتمر ولا وقوف، فمهما ابتدأ بالطواف وقع عن العمرة كما ذكرنا.

والأولى أن يقول: "ويختص بطواف القدوم من دخل مكة قبل الوقوف"؛ لأن الباء إنما يدخل على المقصور، فيخرج عن عبارته من دخل مكة غير محرم بحج، وليس كذلك.

(ومن قصد دخول مكة لا لنسك) بل لتجارة أو زيارة قريب ونحوه أو كان مكياً قادمًا من السفر (فيستحب له أن يحرم بحج أو عمرة)؛ تعظيماً لبيت الله ولا يجب، كتحية المسجد، ولأنه ﷺ علق الإحرام من المواقيت بمن يريد الحج أو العمرة ولو كان واجباً بدون إرادة النسكين لما علق بالإرادة.

(١) المجموع (٨/٦٥).

(٢) ينظر: العزيز (٧/٢٧٣).

(وفي قول: يجب ذلك)؛ لما روي عن ابن عباس أنه قال: «لا يدخل مكة إلا محرم»^(١)، ولإطباق الناس عليها، والسنن يندر فيها الاتفاق العملي، وصححه طائفة: منهم صاحب البيان والبغوي وصاحب التلخيص^(٢)، والنووي في نكت التنبيه (إلا أن يكون) الداخل (من يتكرر دخوله كالحطابين، والصيادين)، والبريدين، والرعاة؛ فإنه لا يجب عليهم قطعاً؛ لأنهم إن امتنعوا من الدخول انقطعوا عن معاشهم ويتضرر به الناس، وإن أمروا بالإحرام كل مرة شق عليهم.

وفيه وجه ضعيف: أنه يلزمهم الإحرام كل سنة مرة؛ لثلاث يستهان بالحرم^(٣).

وفي المسألة في الصورة الأولى طريقة قاطعة بعدم الوجوب، وفي الثانية طريقة مطردة للخلاف أيضاً.

ثم حكاية الخلاف وإن كان مطلقة في الكتاب لكنها مشروطة بشروط أهملها اقتصاراً: منها: أن يجيء الداخل من خارج الحرم، فأما أهل الحرم: فلا إحرام عليهم بلا خلاف. ومنها: أن لا يدخلها لقتال أو خائفاً، فإن دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق أو غيرها أو خائفاً من القتال أو من ظالم أو غريم يحبسه وهو معسر لا يمكنه أن يظهر لأداء النسك لم يلزمه الإحرام بحال.

ومنها: أن يكون الداخل حرّاً، أما الأرقاء فلا إحرام عليهم قطعاً؛ لأن منافعهم مستحقة للسادات، ولا فرق بين أن يأذنوا في الدخول أو لا يأذنوا؛ إذ الإذن في الدخول لا يتضمن الإذن في الإحرام.

وحكم دخول الحرم حكم دخول مكة على الصحيح، فيجىء فيه الخلاف والتفصيل. وإذا قلنا بقول الوجوب فتركه، فالصحيح أنه لادم عليه ولا قضاء؛ لأنه تحية البقعة

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٠٩/٣)، رقم (١٣٥١٧) بلفظ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، إِلَّا الْحَطَّائِينَ الْعَجَّالِينَ وَأَهْلَ مَنَافِعِهَا» قال ابن حجر: وفيه طلحة بن عمرو وفيه ضعف. ينظر: تلخيص الحبير (٥٢٨/٢)، رقم (١٠٠٨).

(٢) البيان (١٦/٤)، والتهذيب (٢٥٧/٣). وصاحب التلخيص هو ابن القاص الروياني.

(٣) العزيز (٢٧٩/٧).

فلا يتعلق بتركه شيء؛ كترك الإمساك الواجب في رمضان، وترك رد السلام.



(فصل): في واجبات الطواف وسننه

(للطواف بأنواعه) وهي طواف القدوم، والإفاضة، والعمرة، والوداع، والمنذور، والنفل المطلق (واجبات وسنن). أراد بالواجبات ما لا بد منه من الوظائف شرطاً كان أو ركناً.

ومعنى وجوبه في النفل أنه لا يصح إلا به، كالقراءة في صلاة التطوع.



واجبات الطواف

(أما الواجبات: فيشترط فيه ستر العورة): لما في الصحيحين عن أبي هريرة أنه قال: «بعثني أبو بكر قبل حجة الوداع في رهط يؤذنون في الناس يوم النحر أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان»^(١)، ولعموم قوله ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة» الحديث^(٢). فلو طاف عريان أو انكشف من عورته ولو شعرة من رأس الحرّة وظفر من رجلها لم يصح الطواف ويأثم العامد به.

(والطهارة من الحدث)؛ لعموم الحديث^(٣)، وبالقياص على ستر العورة بجامع كونهما شرطين في الصلاة.

وإذا طيف بالطفل فالصحيح اشراط وضوئه مميّزاً أو غيره.

وقيل: لا في غير المميّز والمجنون كالطفل الذي لا يميّز.

(١) صحيح البخاري، رقم (١٦٢٢)، وصحيح مسلم، رقم (١٣٤٧) عن أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (١٥٤٢٣) قال: حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، والحاكم في المستدرک علی الصحيحین، وسنن النسائي، رقم (٢٩٢٢)، كتاب: المناسك (١/٦٣٠)، رقم (١٦٨٧) قال محققه شعيب الأرناؤوط: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد أوقفه جماعة.

(٣) المجموع (١٦/٨).

فعلى الصحيح يوضّوهما الوليّ وينوي عنهما.

وعن أبي يعقوب الأبيوردي^(١) أن طواف الوداع يصحّ من غير طهارة، ويجبر بدم. وإطلاق الجمهور يأباه^(٢).

(والخُبث) في الثوب والبدن والمطاف مما مرّ، فلو طاف وعلى بدنه أو ثوبه نجاسة لا يعفى عنها لم يصحّ طوافه، وكذا لو وطئها في [المشي] عمدًا أو سهوًا، هكذا قالوه، ولم يشبهوا إمكان الطواف بالطريق في حق المتنفل ماشيًا أو راكبًا، والفرق ظاهر.

قال النووي في شرح المذهب ومما عمت به البلوى غلبة النجاسة في المطاف من الطير وغيره، واختار جماعة من المتأخرين المطلقين عليها العفو عنها.

ثم قال: وينبغي أن يعفى عما يشق الإحتراز عنه كما يعفى عن دم البراغيث ونحوه والقليل من طين الشارع المتيقن نجاسته، وقد قال الشافعي: إذا ضاق الأمر اتسع^(٣).

فرع: لو لم يجد الماء للطهارة فهل يطوف بالتيميم؟ فيه إحتمال، والذي يظهر أنه لا يطوف، بخلاف الصّلاة؛ لأنها إنما فعلت لحرمة الوقت وهو مفقود هنا؛ لأن الطواف لا يتأقّت.

[حكم من أحدث في الطواف]

(ولو أحدث في خلال الطواف فينبي بعد الوضوء أو يستأنف؟ فيه قولان) ويقال: وجهان: (أصحهما أولهما)؛ لاتساع أمر الطواف فيتحمّل فيه ما لا يتحمّل في الصّلاة كالأفعال الكثيرة والكلام والأكل.

والثاني: يستأنف بالقياس على الصّلاة، والفارق أظهر من النار على العلم.

ولا فرق في طرد الخلاف بين أن يطول الفصل أو لا يطول على أصح الطريقين، ولا بين أن يكون الحدث أكبر أو أصغر. والأولى أن يقول: "بعد الطهارة" ليشملها.

(١) هو: أبو يعقوب يوسف بن محمد الأبيوردي، فكثر ما وقع ذكره في فتاوى القفال، وتفقه على يد الشيخ أبي محمد الجويني، توفي في حدود: (٤٠٠هـ)، صاحب كتاب "المسائل في الفقه". ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٣٦٢/٥)، وطبقات الشافعية للمصنف (١١٨).

(٢) المجموع للنووي (١٧/٨).

(٣) ينظر: الأم للشافعي (١٩٦/٢)، والمجموع (١٥/٨).

وحكم الخارج من الطواف لحاجة حكم المحدث، ونص في الأم على أن الخارج بالإغناء يستأنف الوضوء والطواف^(١).

وحيث قلنا: " لا يجب الاستئناف " فلا شك في استحبابه.

(ويجعل الطائف في طوافه البيت على يساره) اعلم أن هذا الواجب وما بعده قد يخرج إلى معرفة هيئة البيت فنقدم في وضع البيت وما لحقه من التغيرات مقدمة مختصرة فنقول وبالله التوفيق.

لبيت الله تعالى أربعة أركان: ركنان يانيان وركنان شاميان، وكانا لاصقين بالأرض، وله بابان شرقي وغربي، فذكر ابن عبد البر وابن بكار والواقدي: أن السيل هدمه قبل مبعث النبي ﷺ بعشر سنين، فأعادت قريش عمارته على الهيئة التي هي عليها اليوم، ولم يجردوا من النذور والهدايا والأموال الطيبة ما يفي بالنفقة، فتركوا من جَانِب الحجرِ بَعْضَ الْبَيْتِ، وخلفوا الركنين الشاميين عن قواعد إبراهيم ﷺ^(٢)، وضيقوا عرض الجدار من الركن الأسود إلى الشامي الذي يليه، فبقي من الأساس شبه الدكان مرتفعاً، وهو الذي يسمى الشاذروان^(٣)، وجعلوا على ما خلفوا من جانب الركنين الشاميين جداراً قصيراً دون القامة وجعلوا بين كل واحد من الركنين فتحة^(٤)، وهذا البعض المختلف المحاط بالجدار هو المسمى بالحجر بكسر الحاء وسكون الجيم، وسيأتي الكلام في القدر الواقع في البيت منه، قال: رسول الله ﷺ لعائشة «لولا جِدْثَانُ قَوْمِكَ

(١) ينظر: الأم (١٩٦/٢).

(٢) أي: أسقطوا بعض قواعد إبراهيم وهو قدر ستة أذرع، فالتخلف بالنظر إلى جهة وسط البيت، لا بالنظر إلى الخارج عن القواعد. يوسف الأصم.

(٣) الشاذروان: هو جزء من حجر أساس الكعبة، والشاذروان بفتح الذال وتسكين الراء، وهو ما ترك من عرض أساس البيت الحرام خارجاً ويسمى تآزيراً لأنه كالإزار، وهو مأخوذ من كلمة شوذر الفارسية ومعناها الإزار، فهو الوزرة المحيطة بأسفل جدار الكعبة المشرفة من مستوى الطواف. ينظر: الصحاح للجوهري (٣٧٢/١)، ولسان العرب (١٢٣/٤).

(٤) أصل القصة موجود في كتب السنة، وهذا التفصيل أشار إليه جمع من أصحاب السير والتأريخ منهم كما نسب إليه المصنف: العلامة ابن عبد البر في التمهيد (٣٠/١٠).

بالشرك لهدمت البيت وبنيته على قواعد إبراهيم فالصقته بالأرض^(١) وجعلت له بابين شرقياً وغربياً^(٢).

ثم لما أفيض الولاية إلى عبد الله بن زبير^(٣) وبلغه تمني رسول الله هدمه وبناءه على قواعد إبراهيم كما تمناه رسول الله ﷺ.

ثم لما استولى حجاج بن يوسف^(٤) قتل ابن الزبير وهدم البيت وأعادته على الهيئة التي عليه اليوم وهي: بناء قريش.

والركن الأسود الذي فيه الحجر الأسود والباب في صوب الشرق، والأسود هو أحد الركنين اليمانيين، والباب بينه وبين أحد الشاميين، وهو الذي يسمى عراقياً أيضاً، والباب إلى الأسود أقرب منه إليه، يليه الركن الآخر الشامي، والحجر بينهما والميزاب^(٥) بينهما.

ويلي هذا الركن اليماني الآخر الذي هو عن يمين الأسود.

(١) (وقوله فالزقتها بالأرض) معناه السقوط ببابها إلى الأرض بحيث يكون على وجه الأرض غير مرتفع عنها، فإن قريشاً رفعوا بابها ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا. ينظر: شرح مسند الشافعي للرافعي (٣٤٦/٢)، وبلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني بهامش الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المؤلف: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي (المتوفى: ١٣٧٨ هـ)، - دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية (١٢/٥٢).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٣٣٦٨)، وصحيح مسلم، رقم (١٣٣٣)، عن عائشة رضي الله عنها وينظر: العزيز (٣/٣٩١).
(٣) عبد الله بن الزبير بن العوام الأمسي القرشي، صحابي وابن الصحابي الزبير بن العوام، أعاد بناء الكعبة بعدما أصابها من الحريق الذي شب في الكعبة بعد رميها بالمنجنيق أثناء حصار يزيد بن معاوية لمكة في نزاعه معه بعد مبايعة عبد الله بن الزبير خليفة على المسلمين سنة (٦٤ هـ) كان أمامه أمران: إما أن يرمم الكعبة أو أن يهدمها ثم يعيد بنائها، فقرر هدم الكعبة وإعادة بنائها على قواعد النبي إبراهيم عليه السلام، توفي سنة: (٧٣ هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء: (٣/٣٨٣)، والأعلام (٣/٤٢).

(٤) هو: أبو محمد الحجاج بن يوسف الثقفي، بنى مدينة واسط ومات بها سنة: (٩٥ هـ ٧١٤ م) قائد أموي، نشأ في الطائف وانتقل إلى الشام فلحق بروج بن زبناج نائب عبد الملك بن مروان فكان في عديد شرطته، ثم مازال يظهر حتى قلده عبد الملك أمر عسكره، وكان سفاحاً سفايحاً باتفاق معظم المؤرخين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣٠١)، والأعلام (٢/١٦٨).

(٥) ميزاب الكعبة: هو الجزء المثبت على سطح الكعبة في الجهة الشمالية والممتد نحو حجر إسماعيل عليه السلام والمصرف للمياه المتجمعة على سطح الكعبة المشرقة عند غسل السطح أو سقوط الأمطار. العين (٢/٨٦)، والصحاح (١/٣٤٣).

وكان ارتفاع البيت في زمن قريش ثمانية عشر ذراعاً وهو الآن سبعة وعشرون. رجعنا إلى مسألة الكتاب.

وانما يجعل البيت على يساره في الطواف؛ لأنه ﷺ هكذا طاف وقال: «خذوا عني مناسككم»^(١).

فلو جعل البيت على يمينه ومَرَّ على وجهه من الحجر الأسود على الركن اليماني لم يعتد بطوافه. ولو لم يجعله لا على يمينه ولا على يساره ولكن استقبله بوجهه وطاف معترضاً، فقد نقل المصنف عن القفال فيه وجهين: أحدهما: صحة حصول الطواف في يسار البيت. والثاني: المنع^(٢)؛ لأنه لم يؤل البيت شقه الأيسر.

والخلاف جار فيما لو ولّاه شقه الأيمن ومَرَّ قهقري نحو الباب. والأظهر من هذا الخلاف عند صاحب التهذيب والرويان الجواز بكره، وعند الإمام والغزالي المنع، وإليه يميل كلام المصنف في الشرحين. قال في العزيز: والقياس جريان الخلاف فيما لو استدبر ومَرَّ معترضاً^(٣).

(ويبدأ بالحجر الأسود)؛ لأنه المأثور، ولا خلاف في اشتراط هذا، وهو شبيه بتكبيرة الإحرام في الصلاة، روي: «أنه ﷺ قال: الحجر الأسود يمين الله في الأرض يصافح به عباده»^(٤).

قال: الحفاظ: معناه [أنه] يتوصل به إلى صحة الحج الذي هو السعادة المقربة إليه.

(بحيث يحاذيه في مروره بجميع بدنه) بأن يستقبل البيت ويقف على جانب الحجر الذي في جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويصير منكبه الأيمن عند طرف الحجر، ثم ينوي الطواف لله تعالى، ثم يمشي مستقبلاً الحجر ماراً على جهة يمينه حتى يجاوز [الحجر]، فإذا جاوز الحجر انقلب وجعل يساره إلى البيت ويمينه

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (٣١٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى، (١٢٥/٥)، رقم (١٢٩٧).

(٢) العزيز (٢٩٢/٧).

(٣) التهذيب (١٥٠/٤)، والبحر (٤٩٠/٣)، ونهاية المطلب (٢٨٥/٤)، والوسيط (٦٤٢/٢)، والعزيز (٢٩٢/٧).

(٤) هذا موضوع لا يصح أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٢/٢)، رقم (٩٤٤) وقال: هذا حديث لا يصح، والحطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٢٨/٦)، رقم (٣٣٧١)، قال محققه مصطفى عبد القادر: حديث ضعيف.

إلى خارج- ولو فعل هذا من الأول وترك الإستقبال جاز ولكن فاتته الفضيلة - ثم يمشي هكذا طائفاً تلقاء وجهه حول البيت كله.

قال الأصحاب: وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره في ابتداء الطواف على الحجر الأسود مستقبلاً له وذلك يستحب في الطوفة الأولى لا غير.

(قلو جعل) أي: البيت (على يمينه) كما إذا ابتدأ بالحجر الأسود ومرّ على وجهه نحو الركن اليماني (وطاف لم يعتدّ به)؛ لأنه خلاف المأثور. وهذا تفريع على قوله يجعل الطائف في طوافه البيت على يساره، وقد تكلمنا فيه بما يترتب عليه.

(وكذا لو ابتدأ بغير الحجر الأسود) كما لو ابتدأ بالباب مثلاً (حتى ينتهي إليه فيكون منه ابتداء طوافه) كما لو قدم المتوضي على غسل الوجه غسل عضو آخر فإنه يجعل غسل الوجه ابتداء وضوئه لينتظم الترتيب.

فلو حاذى ببعض بدنه جميع الحجر أو بعضه وباقي بدنه إلى جهة الباب فالصحيح أنه لا يحسب تلك الطوفة، وإن حاذى بجميع بدنه بعض الحجر صح، كما لو استقبل في الصلاة بجميع بدنه بعض الكعبة.

واعلم: أن المحاذاة الواجبة تتعلق بالركن الذي فيه الحجر لا بالحجر نفسه، حتى لو أزيل الحجر عن مكانه - والعياذ بالله - وجبت محاذاة الركن.

(ولو مشى على الشاذروان أو دخل من إحدى فتحتي الحجر وخرج من الأخرى لم يصح طوافه):

أما على الشاذروان؛ فلأنه من البيت كما مرّ، فالطائف عليه طائف في البيت، والمأمور به هو الطواف بالبيت.

والشاذروان متصل بأساس البيت على صورة دكة مستطيلة مستديرة حوالي أساس البيت من الركن الشامي إلى الحجر الأسود، وهو مقطوع من الحجر الأسود.

وفي مختصر المزني: أن الشاذروان سماه تأزير البيت^(١)، أي: كالإزار له، وعلى هذا فلا يضر المشي عليه، والمشهور الأول، ومنهم من روى قوله بالزائين من التأزير وهو التأسيس.

وأما في الحجر؛ فلأنه من البيت أيضاً وهو ما أحيط بجدار من الركن العراقي إلى الركن الشامي وعند الركنين مقطوع قدر ما يعبر فيه الإنسان وهو المعني بقوله: فتحتي الحجر.

واعلم: أن المفهوم من إطلاقه أن جميع الحجر من البيت، وهو الذي نقلوه عن ظاهر نص الشافعي في المختصر^(٢)، والجمهور على أنه ليس كذلك، بل القدر الذي من البيت إنما هو قدر ستة أذرع مما يلي البيت^(٣)، واستدلوا بحديث صحيح فيه عن عائشة^(٤)، وحملوا لفظ النص على هذا القدر، حتى لو خلف القدر الذي من البيت ثم اقتحم الجدار وتخطى الحجر على السمت صح طوافه؛ لوقوعه خارج البيت.

وعن النووي نقلاً عن المعظم عدم الصحة؛ تعويلاً على الوارد عن فعل رسول الله ﷺ^(٥). (وكذا) لم يصح طوافه (لو كان يمسّ الجدار بيده في موازاة الشاذروان في أصح الوجهين)؛ لأن الطائف والحالة هذه ليس بخارج عن البيت بجميع بدنه، فأشبه ما لو وضع إحدى رجله على الشاذروان وعقر^(٦) بالآخرى.

والثاني: وهو المختار عند الغزالي: أنه يصحّ؛ نظراً إلى [أن] معظم بدنه خارج البيت فيصدق أن يقال: إنه طائف به^(٧).

ويجري الوجهان فيما لو دخل يده في موازاة ما هو من البيت في الحجر.

(١) ينظر: مختصر المزني (٦٧/١)، طبع دار المعرفة (١٦٤/٨).

(٢) ينظر: الأم للشافعي (٦٧/٢)، ومختصر المزني (٦٧/١).

(٣) ينظر: العزيز (٢٩٦/٧).

(٤) صحيح البخاري، رقم (١٥٨٦) وصحيح مسلم، رقم (١٣٣٣).

(٥) ينظر: المجموع (٢٥/٨).

(٦) في النسخ الأربع التي حصلنا عليه للمجلد الأول من الوضوح: “وعقر بالآخرى”، ولا يظهر له معنى واضح مناسب، والظاهر ما في العزيز وغيره، وهو: “وقفز بالآخرى”. ففي العزيز ط العلمية (٣/٣٩٤): “كما لو كان يضع إحدى رجله أحياناً على الشاذروان ويقفز بالآخرى”.

(٧) ينظر: روضة الطالبين (٣/٣٧٢)، والوسيط (٢/٢٦٦)، ومغني المحتاج (١/٤٨٦).

(ويجب أن يكون الطواف داخل المسجد)؛ اتباعاً لما ورد عن الشارع^(١)؛ لأن الخارج عن المسجد لا يعد طائفاً بالبيت وإنما يعد طائفاً بالمسجد.

ويشمل قوله: "داخل المسجد" من بينه وبين البيت حائل من السواري وبناء زمزم، ومن في آخر باب المسجد وتحت السقف وعلى الأروقة والسطوح.

نعم لو كان سقف المسجد أعلى من البيت، فقد قال: الشيخ أبو المكارم^(٢)، والقاضي الروياني، والماوردي: أنه لا يجوز، واستبعده المصنف والنووي وقالوا: لو صحّ هذا لزم أن يقال: إذا انهدم البيت - والعباذ بالله - لم يصح الطواف حول عرصته، ولم ينقل التزامهم هذا، وقال في العزيز: ولو اتسعت خطة المسجد اتسع المطاف^(٣)، وقد جعله العباسية^(٤) أوسع مما كان في عهد رسول الله ﷺ. وهذا صريح بأن الاتساع على ما كان عليه في عهد النبي ﷺ لم يكن قبل الخلفاء العباسية، لكن قال النووي في الروضة^(٥): "أَوَّلُ مَنْ وَسَّعَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اشْتَرَى دُورًا وَزَادَهَا فِيهِ، وَاتَّخَذَ لِلْمَسْجِدِ جِدَارًا قَصِيرًا دُونَ الْقَامَةِ. وَكَانَ عُمَرُ أَوَّلَ مَنْ اتَّخَذَ الْجِدَارَ لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ثُمَّ وَسَّعَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَذَلِكَ وَاتَّخَذَ لَهُ الْأُرُوقَةَ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اتَّخَذَهَا ثُمَّ وَسَّعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُبَيْرِ فِي خِلَافَتِهِ، ثُمَّ وَسَّعَهُ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ

(١) لظاهر قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ لأن الطائف خارج البيت لا يسمى طوافاً طوافاً بالبيت.

(٢) هو: أبو المكارم عبدالله بن علي الروياني (ت ٤٨٨هـ)، ويعرف بصاحب "العدة"، فحيث أطلق النووي العدة، فمراده: عدة أبي عبدالله، وحيث أطلق الرافعي في الشرحين العدة، فمراده: عدة أبي المكارم. ينظر: طبقات الشافعية للمصنف (٢٠٩).

(٣) ينظر: البحر (٤٨٤/٣)، والحاوي الكبير (٣٥٣/٤)، والعزيز (٣٠٢/٧)، والمجموع (٣٩/٨).

(٤) هي الدولة التي قامت على يد العباسيين بعد سقوط الدولة الأموية، ويمتد نسبها إلى العباس عم الرسول ﷺ، وهي ممتدة من (١٣٢-٦٥٦ هـ، ٧٥٠-١٢٥٨ م). ويبدأ ببيعة الخلفية العباسي الأول أبي العباس = السفاح سنة ١٣٢ هـ وينتهي بوفاة المأمون، وفي هذا العصر أسس العباسيون دولتهم. ينظر: دروس في تاريخ الدولة الأموية والعباسية. الموسوعة العربية العالمية - النسخة الإعلامية - ٢٠٠٩. الدولة العباسية شوهد بتاريخ (٢٤-٥-٢٠١٢).

(٥) ينظر: الروضة للنووي (٣/٣٧٣). وطبع المكتب الإسلامي (٨٢/٣).

الملك من المروانية^(١)، ثم المنصور^(٢)، ثم المهدي^(٣) من العباسية.

(وأن يطوف سبعا) لأنه المنقول عن رسول الله ﷺ، وقد قال: «خذوا عني مناسككم».

وعن الإصطخري وجهه على وفق مذهب أبي حنيفة أنه لو أتى بأكثر الأشواط و أراق عن البواقي دماً أجزأه^(٤)، وعلى هذا لو كان يدخل في الأشواط كلها في إحدى فتحتي الحجر ويخرج من الأخرى كفاه أن يمشي وراء الحجر سبع مرات ويريق دماً، وتدوره بها وراء الحجر يكون معتداً به في الأشواط كلها.

(ويصلي بعدها ركعتين)؛ للاتباع^(٥) (وليستا بواجبتين على أصح القولين)؛ لأنها صلاة لا تشرع لها أذان وإقامة بالإجماع فلم تكن واجبة كسائر ما لا يشرعان له، و لقوله ﷺ في جواب قول الأعرابي حين سأله عن الزيادة على الوظائف الخمس: «لا، إلا أن تطوع»^(٦).

والثاني: أنها واجبتان؛ لأنها صلاة تابعة للطواف فكانت واجبة كالسعي، ولإطباق الناس عليها^(٧).

وأجيب: بأنها لو وجبت كالسعي لاختصت بمكة، ولا يختص بالاتفاق، بل يجوز في

(١) هو: الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن العاص بن أمية، أبو العباس الأموي، ولد عام (٥٠هـ) وهو أكبر أولاد عبد الملك، توفي: في شهر جمادى الآخرة عام (٩٦هـ) بعد أن مكث في الحكم تسع سنين وثمانية أشهر. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٤٧)، وتاريخ الخلفاء، للسيوطي (٢٢٥).

(٢) هو: أبو جعفر المنصور، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم ولد، ثاني خلفاء بني العباس وأقواهم، واشتهر المنصور بتشييد مدينة بغداد التي تحولت لعاصمة الدولة العباسية. وتولى الخلافة بعد وفاة أخيه السفاح، توفي سنة: (١٥٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٨٣-٨٩)، والأعلام للزركلي (٦/ ٥٦).

(٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله المنصور بن محمد بن علي المهدي بالله، ثالث خلفاء الدولة العباسية بالعراق، توفي بإسبذان قرب مدينة مندلي العراقية سنة (١٦٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٠٠-٤٠٣)، والأعلام للزركلي (٦/ ٢٢١).

(٤) ينظر: التجريد للقدوري (٤/ ١٨٦٥)، رقم (٨٥٢٤)، والعزیز: ط. العلمية (٣/ ٣٩٥) و (٧/ ٣٠٤).

(٥) صحيح البخاري، رقم (١٦٢٧)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٣٤).

(٦) صحيح البخاري، رقم: (٤٦)، وصحيح مسلم، رقم (١١).

(٧) ينظر: روضة الطالبين (٣/ ٨١-٨٢).

بلده وأي موضع شاء.

ثم جرّي القولين على الإطلاق فيما إذا كان الطواف فرضاً، فإن كان سنة فطريقان:

أحدهما: وهو اختيار أبي زيد^(١) القطع بعدم الوجوب؛ لأن أصل الطواف ليس بواجب فكيف يكون تابعه واجباً^(٢)؟

والثاني: وهو اختيار ابن الحداد طرد القولين، ووجهه بأنه لا يبعد اشتراك الفرض والسنة في الأركان والشرائط^(٣)، وأنت خير بأن هذا التوجيه ذهاب إلى كونها ركناً أو شرطاً في الطواف، وعلى التقديرين يلزم أن يكون صحة الطواف موقوفة عليهما، عند القائل بالوجوب، وهذا خلاف الإجماع.

فرع: إذا قلنا بوجوب تلك الصلاة فلا مدخل للجبران فيها؛ لأن الجبر إنما يكون عند فوات المجبور، وهذه الصلاة لا تفوت إلا بالموت.

نعم نقل المتولى عن نص الشافعي أنه إذا آخرها يستحب له إراقة دم^(٤).

وقال الإمام: لو مات قبل الصلاة لم يمنع جبرها بالدم^(٥).

وإذا قلنا بأنها سنة فصلّى فريضة بعد الطواف حسبت عن ركعتي الطواف كتحية المسجد، هكذا نقلوه عن القديم، واستبعده الإمام^(٦).

(والمستحب أن يصلّيها خلف المقام) لما روى: أنه ﷺ صلاهما هناك ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ رَبِّهِمْ مُمَلِّاتٍ﴾ (البقرة: ١٢٥).^(٧)

(١) شيخ الشافعية أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشاني المعروف بالمروزي، راوي "صحيح البخاري" عن القفري.

(٢) ينظر: المجموع (٥١/٨).

(٣) لم أعثر عليه، لكن ينظر: العزيز (٣١١/٧).

(٤) روضة الطالبين (٣/٣٦٣).

(٥) ينظر: نهاية المطلب (٤/٢٩٥).

(٦) ينظر: نهاية المطلب (٤/٢٩٥).

(٧) صحيح مسلم، رقم (١٤٧-١٢١٨)، في حديث جابر الطويل في صفة حجة الوداع وينظر: صحيح البخاري، رقم (١٦٢٧)، صحيح مسلم، رقم (١٨٩-١٢٣٤).

قال في العزيز: فإن لم يفعل هناك ففي الحجر، فإن لم يفعل ففي المسجد، فإن لم يفعل ففي أي موضع شاء من الحرم وغيره^(١).

(ويقرأ في الأولى "قل يا أيها الكافرون" وفي (الثانية) "الإخلاص")؛ لما في الصحيحين: أنه ﷺ كان يقرأ بهما^(٢) (ويجهر بالقراءة ليلاً) كذا نقله عن النص، والقياس التوسط بين الجهر والإسرار كسائر النوافل الليلية، ولعلّه المراد بالجهر في قوله: وقيل: يقرأ بالقراءة فيها ليلاً ونهاراً واستحسنه البيهقي^(٣).

فرع: لو طاف طوافين أو أكثر في سنة أو سنتين أو أكثر ثم صلى لكل طواف ركعتين جاز، ولا يجوز الاقتصار على ركعتين لكل.

تتمة: إذا صلى الأجير ركعتي الطواف فالصحيح المشهور وقوعهما عن المستأجر فتكون هذه الصلاة مختصة من بين سائر الصلوات بجريان النيابة فيها^(٤).

(وأصح القولين أنه لا تشترط الموالاة في الطواف) بين الأشواط السبعة؛ لأن الطواف عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها فيجوز تفريقها، بخلاف الصلاة.

والثاني: تشترط كالصلاة. وضعفه لا يخفى^(٥). والقولان كالقولين في جواز تفريق الوضوء. ومحلها في التفريق الكثير بلا عذر، فلا يضر التفريق اليسير ولا الكثير بعذر قطعاً.

وضبط الإمام التفريق الكثير بما يغلب على الظن تركه الطواف إما لطول المدة أو لإضرابه عنه^(٦).

وفعل المكتوبة في خلال الطواف تفريق بالعذر.

ويكره فعل صلاة الجنائز والرواتب في خلال الطواف؛ إذ لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية أو السنة.

(١) ينظر: العزيز (٣٠٩/٧).

(٢) صحيح مسلم، رقم (١٤٧) - (١٢١٨)، سنن أبي داود، رقم (١٩٠٥)، سنن الترمذي، رقم (٨٧٠).

(٣) بحث في الكتب ولم أعثر على قول البيهقي.

(٤) ينظر: العزيز (٣١٠/٧)، والمجموع (٥٤/٨).

(٥) مغني المحتاج (٤٩٢/١).

(٦) ينظر: نهاية المطلب (٢٩٤/٤).

واعلم: أن المصنف رحمه الله إنما سكت عن حكم النية في الطواف ولم يعدّها من الواجبات؛ لأنها غير واجبة فيه عند الجمهور، حتى لو طاف من غير نية صح؛ لأن وقوع الطواف بعد الوقوف ركناً متعيّن، ولأن نية الحج ابتداءً تشمله كما تشمل الوقوف. وقيل: إنها واجبة فلا يصح الطواف بدونها؛ لأنه عبادة تفتقر إلى البيت فتفتقر إلى النية كركعتي الطواف.

ونقل في الموضح أن الخلاف في طواف الركن، أما طواف الوداع، والقُدوم، فيفتقر إلى النية قطعاً.

وإذا لم نحكم بوجوب النية فهل يشترط أن لا يصرف طوافه إلى غرض آخر من نحو طلب غريم؟ فيه وجهان: أصحهما في الشرحين: نعم، وعلى هذا فلو نام في طوافه على هيئة لا يتقضى به الوضوء فهل هو كصرف الطواف إلى طلب الغريم؟ فيه احتمالان للإمام، وصحح النووي في زيادات الروضة صحة طوافه^(١).



سنن الطواف

(وأما السنن فيستحب أن يطوف ماشياً) إذا طاف من غير مشقة شديدة لأنه أبلغ في احترام البيت وأبعد عن إيذاء الناس وأصون للمسجد عن التلوّث، ولأنه الأكثر إيراداً عن فعل رسول الله ﷺ^(٢)، وإنما ركب في حجة الوداع؛ ليعرفه الناس فيستفتون منه. قال المصنف: فإن كان الطائف أهلاً للفتوى فله الركوب^(٣) تأسيساً برسول الله ﷺ^(٤).

(١) ينظر: العزيز (٧/ ٣٤٠)، روضة الطالبين (٣/ ٣٧٥).

(٢) بحث في الكتب المعتمدة لم أجد أثراً صحيحاً أن الأكثر إيراداً في طواف رسول الله ﷺ كان ماشياً، ولكن لا يعرف خلاف بين الفقهاء الشافعية أن ذلك أولى من طواف الراكب، فيستحب أن يركب إلا لعذر من مرض أو نحوه. ينظر: الأم (٣/ ٤٤٢)، والحاوي للهاوردي (١/ ٦٠٦) والنجم الوهاج (٣/ ٤٨٣)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٤٦)، وأخرج البخاري برقم (٤٦٤): «أن النبي ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن»، ومسلم، رقم (١٢٧٢).

(٣) ينظر: العزيز (٧/ ٣١٥).

(٤) وما يدل عليه الحديث في البخاري، رقم (١٦٣٢) ومسلم، رقم (١٢٧٢).

فلو ركب من غير ما يستدعي الركوب فالذي أطلقه الأكثرون أنه يجزيه بلا كراهة^(١)، لكن في شرح المسند للمصنف نقل النص على الكراهة؛ لأن إدخال البهائم المسجد لا ينحط في الإساءة عن إدخال الصبيان، وقد مر أن إدخالهم إياه عند خوف التنجيس حرام، وعند الأمن مكروه. هذا ما يشير إليه كلام الإمام، واختاره المتأخرون، وهو الحق^(٢).

(وأن يستلم الحجر) أي: يلمسه (بيده في ابتداء الطواف) كما في شعب البيهقي عن جابر: «أن النبي ﷺ بدأ بالحجر فاستلمه وفاضت عيناه من البكاء»^(٣)، وروي الدار قطني: «أنه يحشر الحجر الأسود يوم القيامة له عينان ولسان يشهد لمن أستلمه بحق»^(٤)، (ويقبله)؛ لما في صحيح البخاري: «أن عمر قال: وهو يطوف بالركن إنما أنت حجر لا تنفع ولا تضر لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك لما قبلتك ثم تقدم فقبله»^(٥). (ويضع وجهه عليه)؛ لما روي أبو داود: «أن النبي ﷺ كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه بوجهه»^(٦)، (فلأن منعه الزحمة) عن التقبيل ووضع الجهة (اقتصر على الاستلام، فلأن لم يمكن أشار إليه باليد)؛ إتياناً بالأمور على حسب الإمكان. ولا يشير بالقدم للتقبيل؛ لأنه لم ينقل.

قال في زيادات الروضة: والاستلام بالخشب ونحوها مستحب عند عدم الإمكان باليد^(٧).

(١) ينظر: العزيز (٣١٥/٧)، والنجم الوهاج (٤٨٣/٣)، ومغني المحتاج (٢٤٧/٢).

(٢) شرح المسند (٣٣٥/٢)، ونهاية المطلب (٢٨٨/٤)، والعزيز (٣١٥/٧)، والروضة (٣٧٧/٣).

(٣) شعب الإيمان للبيهقي (٤٤٩/٣)، رقم (٤٠٥٦)، وصحيح ابن خزيمة (٢١٢/٤)، رقم (٢٧١٣)، قال الأعظمي: إسناده ضعيف لعننة ابن اسحاق.

(٤) لم أجده في سنن الدار القطني، لكن جاء في سنن الترمذي، رقم (٩٦١)، سنن ابن ماجه، رقم (٢٩٤٤)، سنن الدارمي، رقم (١٨٨١)، وفي مسند أحمد، رقم (٢٢١٥) قال محققه مجدي بن منصور: صحيح، إسناده قوي على شرط مسلم، وفي صحيح ابن حبان (٢٥/٩)، رقم (٣٧١١)، وقال: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٥) صحيح البخاري، رقم (١٥٩٧)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٧٠).

(٦) الحديث ليس موجوداً في سنن أبو داود بهذا اللفظ، ولكن أخرجه الدارمي في سننه، رقم (١٨٦٥)، قال محققه حسين سليم: إسناده صحيح، والبيهقي في السنن الكبرى (٧٤/٥)، رقم (٩٤٩٠).

(٧) ينظر: روضة الطالبين (٣٦٥/٣).

(ويراعى ذلك) أي: الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة (في كل طوفة)؛ للاتباع والاستحباب في الأوتار أكد؛ لأنها أفضل.

(ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما)؛ إذ لم يورد ذلك عن فعل الشارع. (ويستلم الركن اليماني ولا يقبله)؛ اقتصاراً على الاتباع^(١)، وتحصل السنة باستلامه بنحو خشبة، كما أخرجه البيهقي^(٢) عن حديث أبي طفيل^(٣).

قال في العزيز والنووي في الروضة: إنه يستحب أن يقبل يده بعد استلام الركن اليماني^(٤)، وبعد استلام الحجر الأسود وإذا اقتصر على استلامه لزحمة، لكن نقل ابن النقيب عن النص استحباب تقبيل اليد عند استلام الحجر الأسود سواء اقتصر على الاستلام أو قبله^(٥).

وهذه السنن إنما هي للركن دون الحجر كالمحاذاة، فلا يختلف الحكم بزواله عن الركن والعياذ بالله.

قال النووي في زيادات الروضة: ولا يستحب للنساء الاستلام ولا تقبيل الحجر إلا عند خلّو المطاف في الليل أو غيره^(٦)، وعلى هذا فعبرة الكتاب ليس مجرى على إطلاقه. ورأيت في التوشيح نقلاً عن نص الشافعي أن أي البيت قبل فحسن، غير أنا تأمر بالاتباع^(٧).

وعلى هذا فمعنى قوله: "ولا يقبل الركنين الشاميين" أن تقبيلهما ليس بسنة، فإن قبلهما أو قبل غيرهما من البيت لم يكره ولا يكون خلاف الأولى.

(١) صحيح البخاري، رقم (١٦٠٨)، صحيح مسلم، رقم (١٢٦٩)، وسنن الترمذي، رقم (٨٥٨).

(٢) سنن البيهقي الكبرى (٧٦/٥)، رقم (٩٠٢٢).

(٣) هو: أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني، صحابي جليل، وهو آخر من رأى الرسول من الصحابة وفاة بالإجماع، وقيل: آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ، كان من شيعة الامام علي، توفي رضي الله عنه سنة: (١١٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٦٧). والأعلام للزركلي (٣/٨٧).

(٤) صحيح مسلم، رقم (١٢٦٨)، وصحيح ابن حبان (٩/١٣٢)، رقم (٣٨٢٤).

(٥) ينظر: العزيز (٧/٣١٨)، الروضة (٣/٣٦٦)، السراج على نكت المنهاج (٢/٢٨٤).

(٦) روضة الطالبين (٣/٣٧٨).

(٧) الأم للشافعي (٢/١٨٨).

(ويقول في ابتداء الطواف: "بسم الله، الله أكبر اللهم إيماناً بك) أي: أطوف إيماناً بك (وتصديقاً بكتابك) أراد به قوله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ فِي أَنْبَاءِهِ مَقْلُوبَاتٍ﴾ (الحج: ٢٨). (ووفاء بعهديك) أراد به قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْفَيْنَاكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النحل: ١٢٣) فاتباع ملة إبراهيم من عهد الله إلينا (واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ)؛^(١) لما أخرجه مسلم عن حديث عبد الله بن سائب: أن النبي ﷺ كان يقول ذلك^(٢).

وعبارته كالعزيز والروضة تقتضي أن لا يستحب هذا الدعاء في غير الابتداء^(٣)، لكن في شرح مسلم والمهذب للنووي إستجابته في كل طوفة، وفي الأولى أكد^(٤).

(وإذا انتهى إلى محاذة الباب يقول: «اللهم إن هذا البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار»^(٥) ويشير إلى مقام إبراهيم عن يمينه، نقله الشيخ أبو محمد^(٦) عن نص الشافعي^(٧). (و) يقول (بين الركنين البيانيين: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا

(١) قال ابن الملقن: هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، لَا يَحْضُرُنِي مِنْ خَرَجِهِ مَرْفُوعاً بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْهُ. البدر المنير (١٩٥/٦) والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣٣٨/٥)، رقم (٥٤٨٩) وهو موقوف ضعيف، وأيضاً عن علي رضي الله عنه عنهما برقم (٤٩٢)، بسند واه أيضاً.

(٢) لم أجد الحديث في صحيح مسلم، وأما حديث عبد الله بن السائب فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول بين الركنين: ﴿مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾، فأخرجه أبو داود في سننه، رقم (١٨٩٢). وقال محققه: حديث حسن، والحاكم في مستدركه (١٠٠/٢)، رقم (١٦٧٣) وقال محققه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

(٣) ينظر: العزيز (٣٢١/٧)، وروضة الطالبيين (٣٧٨/٣).

(٤) لم أعثر عليه في شرح النووي على صحيح مسلم، ولكن أوردته في المجموع (٣٥/٨).

(٥) لم أجده في الكتب المعتمدة، ولكن ينظر: الأذكار للنووي، كتاب: أذكار الحج، فصل: دعاء الملتزم (١٩٥) قال: قال الشيخ أبو محمد الجويني رحمه الله: "يستحب أن يقرأ في أيام الموسم ختمة في طوافه فيعظم أجرها، والله أعلم، ويستحب إذا فرغ من الطواف ومن صلاة ركعتي الطواف أن يدعو بها أحب، ومن الدعاء المنقول فيه: اللهم أنا عبدك وابن عبدك أتيتك بذنوب كثيرة، وأعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار فاغفر لي إنك أنت الغفور الرحيم"، قال محققه شعيب الأرناؤوط: لا سند له، وقال ابن علان في شرح الأذكار: قال الحافظ: لم أقف له على أصل.

(٦) ينظر: نهاية المطلب (٢٩٣/٤)، والعزيز (٣٢٢/٧).

(٧) ينظر: الأم للشافعي (١٨٨/٢).

حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقَدْ آدَبَ النَّارَ ﴿ (البقرة: ٢٠١) كذا رواه ابن عباس^(١).

(ويدعو في طوافه بما شاء)^(٢) من الأدعية لما شاء من أمر الدنيا والآخرة؛ لأن الدعاء ثمة أقرب إلى الأجابة؛ لشرف المكان.

(والدعاء المأثور أفضل من قراءة القرآن)^(٣) اقتداء بخير البرية.

وأراد بالمأثور المأثور باختصاصه في الطواف، لا المأثور في الجملة.

(وهي أفضل من غير المأثور) لأن القرآن أفضل الأذكار^(٤)، ولأن أفضلية المأثور بحسب الاختصاص والتأسي، فإذا لم يكن فالرجوع إلى أفضل الأذكار أولى.

وعن الشيخ أبي المكارم: أن القرآن أفضل على الإطلاق^(٥).

ومن الدعاء المأثور على ما أورده الجويني أن يقول إذا انتهى إلى الركن العراقي: «اللهم إني أعوذ بك من الشرك والشَّرِّ والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد»^(٦).

وإذا انتهى إلى ما تحت الميزاب من الحجر: «اللهم أظلني في ظلك يوم لا ظل إلا

(١) كذا في النسخ والظاهر أنه عن عبد الله بن السائب كما في سنن أبي داود، رقم (١٨٩٢) بلفظ: "عن عبد الله بن السائب، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول ما بين الرُّكنين: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقَدْ آدَبَ النَّارَ﴾"، قال محققه: إسناده محتمل للتحسين، وصحيح ابن حبان - محققاً (٩/ ١٣٤)، رقم (٣٨٢٦). قال ابن الملقن: ويستحيل أن يكون مرفوعاً لأن رسول الله ﷺ يبعد أن يقول واتباعاً لسنة نبيك إلا أن يكون على قصد التعليم. خلاصة البدر المنير (٢/ ٨).

(٢) ينظر: الأم (٢/ ١٨٩)، والعزیز (٧/ ٣٢٤).

(٣) العزیز (٧/ ٣٢٤)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٤٨)، وأسنی المطالب (١/ ٤٨١).

(٤) يدل عليه ما أخرجه البخاري، رقم (٤٦٤)، ومسلم، رقم (١٢٧٦) عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أنها قالت: «شكوت إلى رسول الله ﷺ أنني أشتكي فقال: «طوفي من وراء الناس وأنت راجية»، قالت: فطفت ورسول الله ﷺ حيث يصل إلى جنب البيت وهو يقرأ بـ «الطور وكتاب مسطور».

(٥) المجموع (٨/ ٤٤)، وأسنی المطالب (١/ ٤٨١).

(٦) الأثر لم أجده في كتبه، لكن ينظر: بستان الأحبار مختصر نيل الأوطار، لفصل بن عبد العزيز بن فيصل ابن حمد المبارك الحريملي النجدي (ت ١٣٧٦هـ)، ط/ ١، دار إشييليا للنشر والتوزيع، الرياض (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) كتاب: المناسك، (١/ ٦٨٣) قال الفیصل: سنده ضعيف، والتلخيص الحبير لابن حجر، باب: دخول مكة وبقيّة أعمال الحج إلى آخرها (٣/ ٢٠٠) قال ابن حجر: ليس له سنداً.

ذلك واسقني من كأس محمد مشرباً هنيئاً، لا اظماً بعده يا ذا الجلال والإكرام»^(١).
ومن المأثور أيضاً أن يقول: بعد الفراغ من ركعتي الطواف خلف المقام: «اللهم
هذا بلدك ومسجدك الحرام، وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك، أتيتك بذنوب
كثيرة وخطايا جمة وأعمال سيئة، وهذا مقام العائذ بك من النار، فاغفر لي إنك أنت
الغفور الرحيم، اللهم إنك دعوت عبادك إلى البيت الحرام، وقد جئت إليك طالباً
رحمتك مبتغياً مرضاتك، وأنت منت عليّ بذلك، فاغفر لي وارحمني إنك على كل
شيء قدير»^(٢).

وأورد الاصطخري أن يقول: عند محاذاة الميزاب: اللهم إني أسألك الرحمة عند الموت
والعفو عند الحساب^(٣).

(ويرمل في الأشواط الثلاثة الأول، ويمشي على هيبته في الأربعة الأخيرة)؛ لما في
الصحيحين: «أنه ﷺ كان إذا طاف بالبيت للحج أو العمرة يطوف سبعا يرمل في
الثلاثة الأول منها ويمشي أربعاً»^(٤)، وقضية إطلاق المصنف إستعاب الثلاثة الأول
بالرمل وهو الصحيح المشهور.

وقيل: يترك الرمل في كل طوفة بين الركنين اليمانيين؛ لما روي: «أنه ﷺ كان يترك
بينهما»^(٥)؛ لأن الكفار كانوا واقفين على جبل في مقابلة الحجر والميزاب يقال: له
قعيقعان، وكان المسلمون يظهرون القوة والجلادة حيث يقع أبصار الكفار عليهم، وإذا
صاروا بين الركنين [اليمانيين] كان البيت حائلاً بينهم وبين أبصارهم.

(والرَّمْل) بفتح الميم والراء على ما ضبطه في الروضة (الإسراع في المشي مع تقارب

(١) لم أجد تحريجه في المصادر، ولعل المصنف تبع الرافعي في إيراده، ينظر: العزيز (٣٢٢/٧).

(٢) لم أجدّه في كتب الحديث، ولكن أخرجه النووي في الأذكار النووية (٤٢٥/١).

(٣) ينظر: الحارثي الكبير (٣٧٠/٤)، والمجموع (٦٧/٨).

(٤) صحيح البخاري، رقم (١٧٦٧)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٦١).

(٥) لم أجد فيها بين يدي من كتب السنة ما يدل على أن النبي ﷺ ترك الرمل بين الركنين، ولكن استدلل الرافعي
في العزيز: (٣٢٨/٧) بما روي: أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يتشدون بينهما، ولكن أولاً أن (يتشدون) لا يدل
على البطء في المشي بل يدل على عكسه، ثم إن الرافعي نسب ذلك إلى الصحابة بخلاف ما أورده المصنف من
نسبته إلى النبي ﷺ.

الخطي) دون الوثوب والعدو، ويقال: له الخبب، قال: في العزيز: وغلظ الأئمة من ظنّ كون الرمل دون الخبب^(١).

تنبيه: الأصل في الرمل ما روي عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ لما قدم مكة لعمره الزيارة^(٢) قال قريش: إن أصحاب محمد قد أوهتهم حتى يشرب، فأمرهم النبي ﷺ بالرمل ليروا لمشركين قوتهم وجلادتهم ففعلوا»^(٣).

ثم إن ذلك قد بقي سنة مشروعة وإن زال السبب، وكان عمر رضي الله عنه يقول: «فيم الرمل وقد نفى الله الشرك وأهله وأعز الإسلام؟ إلا أنا لا أحب أن أدع شيئاً كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ»^(٤).

(وإنما يسن ذلك) أي: الرمل (في طواف القدوم في أحد القولين) لأنه أول لقاء البيت فيليق به النشاط والاهتزاز، هذا ما اختاره صاحب التهذيب وتبعه السبكي في العمدة وأرخوه بالجديد، ولم يتعرض الأكثرون لتأريخ القولين^(٥) (وفي الطواف المستعقب للسعي) الواجب (في أظهرهما)^(٦) سواء كان قدوماً أو إفاضة؛ لأنه يسير إلى تواصل الحركات.

ولا يخفى عليك أن الذي يشترك فيه القولان استعقاب السعي الواجب، فيخرج عنهما طواف الوداع، فلا حاجة إلى التقييد بالقدوم والإفاضة كما هو في بعض الشروح^(٧).

ويرمل من قدم معتمراً، لوقوع طوافه عن القدوم واستعقابه السعي.

(١) ينظر: روضة الطالبين (٣/٣٧٩)، والعزيز (٧/٣٢٦).

(٢) هكذا جاء في جميع نسخ المخطوطة كلها ولكن الظاهر (لعمرة القضاء) دون الزيارة.

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٦٠٢)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٦٤) عن أبي طفيل.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، رقم (١٨٨٧)، قال محققه سعيد محمد اللحام: حسن صحيح، وابن ماجه في سننه، رقم (٢٩٥٢)، قال محققه محمد فؤاد عبد الباقي: حسن صحيح، وينظر: صحيح البخاري، رقم (١٦٠٥)، ومسند أحمد، رقم (٣١٧).

(٥) ينظر: التهذيب للبيهقي (٣/٢٦٢)، والمجموع (٨/٤٢-٤٤).

(٦) ينظر: مغني المحتاج (١/٤٩٠).

(٧) ينظر: المجموع (٨/٤٤).

ويرمل الحاج الأفاقي أيضاً إن دخل مكة بعد الوقوف.

وإن دخلها قبل الوقوف: فإن أراد السعي بعد طواف القدوم فيرمي على القولين.

وإن أراد تأخيرها إلى عقب الإفاضة فيرمي على القول الأول دون الثاني.

وإذا رمل فيه وسعى بعده فلا يرمي، في طواف الإفاضة إن لم يرد السعي عقبه.

وكذا إن أراد على الصحيح؛ لأن السعي والحالة هذه مستحب، والرمل إنما يشرع في طواف يستعقبه السعي الواجب.

وإن طاف للقدوم وسعى ولم يرمي، فهل يقضي الرمل في طواف الإفاضة؟ فيه قولان:

أظهرهما لا؛ إذ لم يبق عليه سعي واجب وكان ذلك كالسبب للرمل، وذوات الأسباب لا تقضي عند فوات الأسباب.

ويجري الخلاف فيما لو ترك الرمل في الأشواط الثلاثة الأولى؛ فإنه لم يقضه في الأربعة الأخيرة على الأظهر؛ لأن الهنيئة والسكينة مسنونة فيها إستئذان الرمل في الأولى، فلو قضاه فاتت سنة حاضرة بقضاء سنة فائتة، وشبهوه بما لو ترك الجهر في الركعتين الأوليين فإنه لا يقضى في الآخرتين.

(وليكن من دعائه في الرمل: اللهم اجعله حجاً مبروراً) أي: مقبلاً أحسن قبول بالبر والإحسان (وذنباً مغفوراً) أي: واجعل ذنبي ذنباً مغفوراً (وسعيّاً مشكوراً) أي: واجعل سعياً مشكوراً أي: مجزياً بالثواب، روي ذلك الدعاء عن رسول الله ﷺ^(١).

وزاد الجويني: «وعملاً مقبلاً وتجارة لن تبور، يا عزيز يا غفور»^(٢).

وزاد الشيخ أبو إسحاق^(٣) في أوله: "بسم الله والله أكبر"، وقيدته بكلمة حاذي الحجر

(١) هذا الأثر أورده البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٨٤)، برقم (٩٥٥٥) عن الشافعي: «أحب كلمتا حاذي به يعني بالحجر الأسود أن يكبر وأن يقول في رمله....»، قال الذهبي: من حديث عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه، أنه ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء في رمي الجمرات. سند ضعيف.

(٢) ينظر: نهاية المطلب (٤/ ٢٩٣)، والعزیز (٧/ ٣٢٣)، والمجموع (٨/ ٥٠).

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي من تصانيفه: "المهذب" و"النكت" و"التبصرة".

الأسود،^(١) ولم أجد هذا التقييدَ وتلك الزيادةَ في كتب المصنف والنووي بعد تفحص تام، بل رأيت في نكت أبي العباس^(٢) إنكار ذلك، لكن في كلام القاضي أبي الطيب والدارمي نقلاً عن مختصر المزني ما يدل على ذلك، ووافقهم الإسني^(٣).

وأورد في التنبيه أن يقول في الأربعة الأخيرة: "رب اغفر لي واعف وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم، اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة" إلخ^(٤)، قال النووي: في شرح المذهب: نص عليه الشافعي^(٥).

والعجب من الشيخ كيف أهمله في المذهب^(٦)، بعدما أتى به في التنبيه. تنمة: متى تعذر الرمل على الطائف فينبغي أن يتحرك في مشيه ويرى من نفسه أنه لو أمكنه الرمل لرمل.

ولا فرق في الرمل بين البالغ والصبي. ولو كان الطائف راكباً أو محمول إنسان، ففي الرمل قولان: والصحيح المشهور أنه يرمل بأن يحرك الراكب دابته ويحبّب الحامل بالمحمول. وفي المسألة طريق آخر: وهو تخصيص الخلاف بالبالغ المحمول، والقطع في الصبي المحمول بأنه يرمل به حامله.

(ويستحب الاضطباع في الطواف الذي يستحب فيه الرمل) لما روي عن ابن عباس: «أنه ﷺ لما دخل على قريش اضطبع وأمر أصحابه بذلك»^(٧) وإنما فعل ذلك؛ ليظهر

(١) المذهب للشيرازي (٧٦٢/٢).

(٢) الظاهر أن قصده أبو العباس ابن القاص الجرجاني.

(٣) ينظر: مختصر المزني (٦٧/١)، والمهمات للإسني (٣٣٣/٤).

(٤) التنبيه (٥٤)، والنجم الوهاج (٢٥١/٢)، ومغني المحتاج (٢٥١/٢).

(٥) المجموع (٤٤/٨)، والأم للشافعي (٢٣٠/٢).

(٦) المذهب للشيرازي (٧٦٢/٢).

(٧) أخرجه أبو داود في سننه، رقم (١٨٨٤) بلفظ: «أن رسول الله ﷺ وأصحابه اعتمرُوا من الجعرانة، فرملُوا بالبيت وجعلوا أريدتهم تحت آبائهم قد قذفوها على عواقفهم اليسرى». وقال محققه سعيد محمد اللحام: حديث صحيح.

الشطارة^(١) والجلادة حتى لا يطمع بهم الكفار؛ لأنه من دأب أهل الشطارة.

والاضطباع: افتعال من الضبع وهو العضد يقال: اضطبع فلان أي: جعل شيئاً تحت ضبعه فيكون من الأفعال التضمنية أي لازمه الضبع متعدية المعنى.

(لكن الرمل يختص بالأشواط الثلاثة) الأول؛ لاقتصار الشارع عليها (والاضطباع يعمها جميعاً)؛ لاستدامة الشارع إياه فيها، والمشهور من الوجهين: (أنه يستحب في السعي أيضاً) بالقياس على الطواف والجامع اشتراكهما في عدد الأشواط.

والثاني: لا يستحب في السعي إذ لا نقل فيه والعبادات توقيفية.

والصحيح المختار أنه لا يستحب في ركعتي الطواف بل يكره، كما صرح به في الشرحين^(٢).

وعلى هذا فإذا فرغ من الطواف أزال الاضطباع ثم صلى الركعتين ثم أعاده للسعي. ولا يتناوله إطلاق الكتاب. فتنبه.

(والاضطباع: أن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر) ويبقى منكبه الأيمن مكشوفاً كدأب أهل الشطارة، هكذا نقله الحفاظ عن فعل رسول الله ﷺ.

ولو عكس بأن جعل وسط رداءه تحت منكبه الأيسر وطرفيه على عاتقه الأيمن فالذي يقتضيه إطلاقهم عدم حصول السنة ولم أر به تصريحاً ولا تلويحاً.

والظاهر حصول أصل السنة لوجود صورة الاضطباع، والغاية ترك الأكمل فيه.

(وليس للنساء الرمل والاضطباع) حذراً عن تكشفهنّ، فإنهنّ مأمورات بالستر.

وقوله: ليس للنساء يقتضي نفى الجواز فضلاً عن الاستحباب، وهو كذلك؛ إذ المعنى المقتضي لمشروعيتها هو كونها من دأب أهل الشطارة والجلادة، وذلك المعنى

(١) الشاطر في العامة: الماهر في عمله، وفي الفصحى: الخيث الفاجر، وعند الصوفية: السابق المسرع إلى الله، والفهم المتصرف، جمعه: شطار. ينظر: العامي الفصيح (٤/١٣)، والمعجم الوسيط (١/٤٨٢) مادة: (شَطَرَ).

(٢) ينظر: العزيز (٧/٣٣٨)، ومغني المحتاج (١/٤٩٠).

فيهِنَّ يودي إلى التشبيه بالرجال بل بأهل الشطارة والجلادة منهم والتشبيه حرام على الصحيح.

و هل يستحب للصبي الاضطباع؟ فيه وجهان:

أصحهما عن الجمهور نعم: لأنه من جنس الرجال.

(وليُقرب الطائف من البيت)؛ طلباً لأشرف الأماكن للعبادة؛ لأن ما قرب من المسجد إلى البيت أشرف مما بعد. وهذا الاستحباب مخصوص بالذكر الواضح. أما الأنثى والخشى فالمستحب لهما الطواف في حاشية المطاف.

ومحله إذا لم يؤذ ولم يتأذ بنحو زحام، هكذا أطلقوه، وقال البندنجي^(١): "قال الشافعي في الأم: أحب القرب والاستلام ما لم يؤذ غيره بالازدحام، إلا في ابتداء الطواف فالمستحب الاستلام وإن كان بالزحام، وكذا في آخر الطواف"^(٢).

ونقل في التوشيح عن الشيخ أبي إسحاق^(٣) أنه رأى في الأم قريباً من معناه، فإن صَحَّ هذا فيحتاج لإطلاقهم إلى التقييد^(٤).

(قلو كان يفوته الرمل لو قرب لزحمة فالمحافظة على الرمل أولى) من رعاية القرب إذا لم يرج وجدان فرجة يرمل فيها لو توقف؛ لأن رعاية القرب لإحازة فضيلة مكان العبادة ومحافظة الرمل لتكميل نفس العبادة، ولا شك أن تكميل نفس العبادة أولى من رعاية فضيلة مكانها، ولهذا كانت الصلاة بالجماعة في البيت أفضل من الانفراد بها في المسجد، (إلا أن يكون في الحاشية نساء لا يؤمن مصادفتهنّ بالقرب وترك الرمل أولى)؛ لأن في ترك الرمل تفويت فائدة: وفي مصادفتهنّ خوف ارتكاب البائدة، وتفويت الفائدة أولى من ارتكاب البائدة أي: الذنب.

(ولو حمل حلال محرماً) من صبي أو امرأة أو غيرهما (فطاف حسب للمحمول

(١) المجموع (٣٨/٨).

(٢) ينظر: الأم (١٨٧/٢).

(٣) ينظر: المهذب للشيرازي (٧٦٢/٢).

(٤) وقد صح وروده في الأم. ينظر: الأم (١٨٧/٢).

وكذا لو كان الحامل محرماً وقد طاف عن نفسه؛ إذ الحامل والحالة هذه بمنزلة الدابة للمحمول؛ لعدم وقوع الطواف عنه وإن نوى. (وإن لم يطف عن نفسه فالأظهر) من الأوجه (أنه إن قصد الطواف للمحمول حسب له دون الحامل)؛ نظراً إلى أنه يشترط أن لا يصرف الطائف طوافه إلى غرض آخر وإن لم يشترط أصل النية كما قدمنا، وإذا انتفى الحسابان للحامل لوجود الصارف حسب للمحمول ونزل هو منزلة الدابة.

والثاني: أنه يحسب للحامل دون المحمول؛ نظراً إلى أنه لا يشترط عدم الصارف كما لا يشترط أصل النية، وحيث يكون الطواف محسوباً للحامل؛ لصدور الفعل منه، وإذا حسب له لم ينصرف إلى غيره، بخلاف ما إذا حمل محرمين وطاف بهما وهو حلال أو محرم قد طاف؛ فإنه يميزهما بالاتفاق؛ كراكبي دابة واحدة.

والثالث: أنه يحسب لهما جميعاً؛ لأن أحدهما قد طاف والآخر طيف به وهذا أبعد الوجوه^(١). (وإن قصد لنفسه أولهما جميعاً، حسب عن الحامل دون المحمول)؛ لوجود الفعل عنه وعدم الصارف عن نفسه، وإذا حسب له لم يحسب لغيره. ويجيء الخلاف في وجه في حصوله للمحمول أيضاً.

وإن لم يقصد أحداً من الأقسام الثلاثة فالذي صرح به صاحب الحاوي أنه كما لو قصد نفسه أو كليهما^(٢)، وقد عرفت ما فيه.

(فصل: ينقضي الطائف طوافه باستلام الحجر كما افتتح به)؛ للتأباع كما أخرجه مسلم والبخاري^(٣).

وليكن ذلك بعد فراغه من ركعتي الطواف، كما هو في الشرحين والروضة^(٤). واقتصر على ذكر الاستلام؛ لأنه المنقول خاصة عن فعل رسول الله ﷺ كما في صحيح مسلم.

(١) مغني المحتاج (١/ ٤٩٢).

(٢) ينظر: الحاوي الكبير (٤/ ٥٣٠).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٦٠٣). وصحيح مسلم، رقم (١٤٧-١٢١٨).

(٤) العزيز (٧/ ٣٤٢)، وروضة الطالبين للنووي (٣/ ٣٧٠).

ومقتضاه أن يستحب تقبيله ووضع الجبهة عليه في هذه الحالة. ولم أر به تصريحاً لأحد.

السمعي بين الصفا والمروة

(ثم يخرج من باب الصفا) وهو من محاذاة الصلح بين الركنتين اليانين (للسمي بين الجبلين) الصفا والمروة، روي: «أنه ﷺ عاد بعد الطواف والصلاة إلى الحجر الأسود واستلمه وخرج من باب الصفا»^(١).

(ويجب أن يبدأ بالصفا) أي: إن أراد الاقتصار على سبعة؛ لاستلزام إرادته نقصان العدد الواجب، لا أنه واجب على الإطلاق، وإنما يجب الابتداء به بالمعنى المذكور؛ لما روي: «أنه ﷺ بدأ بالصفا وقال: «ابدؤا بما بدأ الله به»^(٢)؛ إذ قال: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٥٨). (فإن ابتدأ بالمروة لم يحسب مروره إلى الصفا)؛ لأنه غير مرتب على البدء، فأشبهه ما لو غسل اليدين قبل غسل الوجه

(وأن يسمى سبعا) لما روي: «أنه ﷺ طاف بين الصفا والمروة سبعا»^(٣)، وقد قال ﷺ: «خذوا عني مناسككم»، (يُحسب الذهاب من الصفا إلى المروة مرة والعود منها إلى الصفا أخرى)؛ لاقتصاره ﷺ على ذلك القدر، وبه قال: جمهور العلماء^(٤).

وقيل: لا يحسب الذهاب من الصفا كرة إلا بالرجوع، فيكون الأعداد أربعة عشر، وبه قال الصيرفي، ونقلوه عن ابن الوكيل^(٥) وأبي عبد الرحمن ابن بنت الشافعي^(٦).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢١٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢١٨).

(٣) أخرجه البخاري، رقم (١٦٩١)، ومسلم، رقم (١٢١٨) أيضاً عن جابر ﷺ.

(٤) ينظر: الحاوي الكبير (٤/ ٣٨٢)، والعزیز (٧/ ٣٤٧)، والمجموع (٨/ ٦٣)،

(٥) ابن الوكيل: هو أبو حفص عمر بن عبد الله، يعرف بابن الوكيل، وباللباب شامي، منسوب إلى باب الشام وهي إحدى المحال الأربعة بالجانب الغربي من بغداد، توفي ببغداد: (٣١٠ هـ). ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٤٧٠)، وطبقات الشافعية للمصنف (٥٨).

(٦) هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبيد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف المطلب الشافعي نسباً ومذهباً، وهو: ابن بنت الإمام الشافعي، وكنيته: أبو محمد أو أبو عبد الرحمن، وكان واسع العلم، وجليلاً فاضلاً، توفي (٢٩٥ هـ). ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٣٨)، وطبقات الشافعية للمصنف (٤٠).

وكفاه ردأ طباق الناس على ما في الكتاب من عصر رسول الله إلى يومنا هذا وقد قال ﷺ: «لا تجمع أمتي على الضلالة»^(١).

والشاك في العدد يأخذ بالأقل، وكذا الطائف بالبيت، ولو سعى وعنده أنه استوفى العدد وأخبره غيره ببقاء شيء، فلا احتياط الرجوع إلى قوله؛ إذ لا يبطل بالزيادة. ولا يشترط في السعي شروط الصلاة، بل يصح جنباً ومحدثاً وكاشفاً للعورة، كالوقوف وسائر أعمال الحج غير الطواف.

(وأن يقع السعي بعد طواف القدوم أو طواف الركن، فلا يجوز الابتداء به) قبل الطواف، فلو فعل لم يحسب؛ إذ لم ينقل عن فعل رسول الله ﷺ ومن بعده إلا السعي مرتباً على الطواف كترتيب السجود على الركوع.

وإنما اقتصر على ذكر الطوافين؛ لأنه لا يتصور وقوع السعي بعد طواف الوداع؛ لأن طواف الوداع هو الواقع بعد أعمال المناسك، وإذا بقي السعي عليه لم يكن المأتي به طواف الوداع، وللإسنوي فيه اعتراض قد رده بعض القوم^(٢).

(ولا يجوز أن يتخلل بينهما ركن بأن يطوف للقدوم ثم يقف بعرفة ثم يسعى) بل تجب عليه إعادة السعي بعد طواف الإفاضة؛ لأن وقوع الركن بينهما يجعل السعي مستقلاً، فأشبه ما لو ابتدأ به قبل الطواف. بخلاف ما لو لم يتخلل بينهما ركن وطال الفصل؛ فإنه لا يقدر، كما نقله المصنف في العزيز عن القفال وأقره.

وقضية إطلاقه أنه يضرّ وقوع الحلق بينهما إذا قلنا: أنه ركن، وهو وجه عن الاصطخري، والصحيح خلافه، وقد أحسن النووي في المنهاج: "ولا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة"^(٣).

(وإذا سعى بعد طواف القدوم لم يستحب إعادته بعد طواف الركن)؛ لأن السعي

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه (١/ ١٦٦)، رقم (٣٩٥) عن ابن عمر ؓ، قال الحاكم أبو عبدالله: وهذا لو كان محفوظاً من الراوي لكان من شرط الصحيح، والطبراني في معجم الكبير (١٢/ ٤٤٧)، رقم (١٣٦٥٧).

(٢) ينظر: المهمات (٤/ ٣٤٣).

(٣) ينظر: العزيز (٧/ ٣٤٦)، ومنهاج الطالبين (١٩٩-٢٠٠).

ليس مقصوداً في نفسه كالوقوف، فلا يكرر بخلاف الطواف، بل صرح الجويني والشيخ أبو اسحاق بكرهه الإعادة فضلاً عن الاستحباب^(١).

وعبارة الكتاب أحسن من عبارة المنهاج، حيث قال: لم يُعده؛ لأنه يؤهم تحريم الإعادة، ولا قائل به.

(ويستحب أن يرقى على كل واحد من الجبلين بقدر قامة رجل)؛ لما في الصحيحين: «أنه ﷺ بعد الطواف والاستلام خرج إلى الصفا وقال: «يا أيها الناس إسمعوا واعلموا أن الله كتب عليكم السعي»^(٢)، ثم بدأ بما بدأ الله تعالى به وترقى عليه حتى رأى البيت واستقبل الكعبة، وقال: «الله أكبر» ثلاثاً^(٣)، الحديث. «ثم أتى إلى المروة ففعل مثل ما فعل على الصفا»^(٤).

ومذهب جمهور العلماء أن رقيّ الجبلين سنة لا يتعلق به بشئ، نعم يجب أن يلصق عقبه بأصل ما يسير منه ورأس أصابعه بأصل ما يسير إليه.

قال: أبو حفص ابن الوكيل من أصحابنا: لا يصح السعي حتى يصعد^(٥)؛ تعويلاً على ظاهر الحديث.

وأجيب: بأنه قد اشتهر السعي من غير رقيّ من عثمان وغيره من الصحابة من غير نكير،^(٦) فقد انعقد عليه بالإجماع.

وسنة الرقيّ مخصوص بالرجل، أما المرأة والختى فلا يرقيان وإن خلا المسعى وكانا مع المحارم.

(١) ينظر: نهاية المطلب للجويني (٣٠٣/٤)، التنبيه للشيرازي (٥٦).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (٢٧٤٠٧)، قال محققه شعيب الأرنؤوط: حسن بطرقه وشاهد، والبيهقي في سننه (٩٨/٥)، رقم (٩١٥٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٣٢/٤)، رقم (٢٧٦٥)، قال محققه الأعظمي: حديث صحيح، وحسن إسناده النووي في المجموع (٦٦/٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢١٨).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢١٨) من حديث جابر رضي الله عنه الطويل.

(٥) ينظر: حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء (٢٨٩/٣)، والمجموع للنووي (٧٠/٨).

(٦) ينظر: العزيز (٣٤٥/٧).

واعلم: إن الإرتقاء في زماننا يمنع رؤية البيت؛ لارتفاع جدار المسجد، بل إذا كان على الأرض رآه من باب المسجد، وإن كان السبب الباعث إلى الترقى رؤيته وقد زال، لكنه سنة متبعة يحسن الإتيان به كالرمل والاضطباع.

(وَأَن يَقُولَ عِنْدَ الرَّقِيِّ) إِلَى الْجَبَلَيْنِ (اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ^(١) رَوَاهُ أَبُو زُرَيْنٍ ^(٢) عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وزيد عليه: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون»^(٣).
(ثم يدعو بما أحبّ من أمر الدين والدنيا) ثم يعود إلى الذكر المذكور ثانياً ثم يدعو ثم يعود إليه ثالثاً ولا يدعو، هكذا قال في العزيز^(٤)، واستدرك عليه النووي في الروضة فقال: "قلت: ولنا وجه أنه يدعو بعد الثالثة، وبه قطع الروياني وصاحب التبيين والماوردي^(٥)، وغيرهم، وهو الصحيح، وقد صح ذلك في صحيح مسلم عن رسول الله ﷺ، هذا لفظه^(٦)."

(وأن يقطع المسافة بينهما) أي: بين الجبلين (مشياً في الأول والآخر وعدواً) أي: سعياً شديداً فوق الخشب ودون الوثوب (في الوسط، وموضع النوعين مضبوط هناك) قد ضبطها الشافعي، فقال: ينزل من الصفا ويمشي على سحبة مشيه حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق ببناء المسجد وركنه ستة أذرع، فحينئذ يعدو ويديم العدو حتى يتوسط بين الميلين

(١) لم أجد في الكتب والمصادر هكذا، ولكن أوردته النووي في كتابه: الأذكار. ينظر: الأذكار للنووي ت الأرئوط (ص: ١٩٦) قال محققه شعيب الأرئوط: وهو حديث صحيح.

(٢) أبو رزين هو: لقيط بن عامر بن المتفق الصحابي الجليل ﷺ، أبو رزين العقيلي، عداؤه في أهل الطائف، وهو من غلب كنيته اسمه. ينظر: تهذيب الأسماء (٧٢/٢)، والإصابة (٦٨٦/٥).

(٣) صحيح مسلم، رقم (١٢١٨)، والسنن الصغير للبيهقي (١٧٨/٢)، رقم (١٦٤١).

(٤) ينظر: العزيز (٧/ ٣٤٣).

(٥) الحاوي الكبير (٣٧٩/٤)، وبحر المذهب (٤٩٦/٣)، والتنبيه (٥٥)، والروضة (٣٧٠/٣).

(٦) روضة الطالبين (٣/ ٣٧٠)

الأخضرين اللذين أحدهما متصل بفناء المسجد عن يسار الساعي، والثاني متصل بدار العباس^(١)، وإذا حاذاهما عاد إلى سجدة المشي حتى ينتهي إلى المروة، ثم إذا رجع من جانب المروة بدأ بالعدو من الميلين الأخضرين إلى الموضع الذي بدأ منه من جانب الصفا، ويفعل مثل ذلك في المرات كلها^(٢)؛ لما روى جابر أنه ﷺ فعل كذلك سبعاً^(٣).

قيل: إنما يفعل ذلك؛ لأن الكفار كانوا ينظرون إليه في الجبل في ذلك الموضع فإذا غاب عنهم كان يمشي وإذا رآهم كان يعدو.

قال البيضاوي^(٤) وغيره: هذه الأسامي كان في زمان الشافعي، وليس هناك اليوم دار تعرف بدار العباس، ولا ميل أخضر وتغيرت الأسامي^(٥) فالوجه أتباع عرف الناس. قال في العزيز: وليقل في سعيه: "رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم"^(٦).

وليكن من دعائه على الجبلين ما يروى عن ابن عمر: «اللهم اعصمني بدينك وطواعيتك وطواعة رسولك، اللهم اجعلني ممن يحب ملائكتك ورسولك وعبادك الصالحين، اللهم أحبيني إليك وإلى ملائكتك ورسولك وعبادك الصالحين، اللهم آتني من خير ما تؤتي عبادك الصالحين، اللهم اجعلني من أئمة المتقين، واجعلني من ورثة جنة النعيم، واغفر خطيئتي يوم الدين»^(٧).

فرع: من عجز عن السعي الشديد للزحمة انتظر خلواً المسعى إن رجاءه، وإلا فليهتز

(١) والعباس هو صاحب هذه الدار، وهو أبو فضل عباس بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ، ينظر: المجموع (٧٥/٨).

(٢) ينظر: الأم للشافعي (٢/٢٣١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: (٢/٨٨٦) رقم: (١٢١٨)، وأبو داود في سننه (١/٥٨٥) رقم: (١٩٠٥).

(٤) هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، صاحب شرح التنبيه.

(٥) العزيز: (٧/٣٤٤).

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: (٢/١٠٨-١٠٩) رقم: (٩٢٢٠)، قال الذهبي: الحديث موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما، بإسناد صحيح، وأيضاً عن ابن مسعود برقم (٩٢٢١) وقال أيضاً: هذا أصح الروايات في ذلك عنه. وينظر: العزيز: (٧/٣٤٧).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: (١٠/٤٣٨) رقم: (٣٠٤٨١)، وابن حجر في التلخيص الحبير: (٢/٥٤٣) رقم: (١٠٣٦)، أخرجه البيهقي والطبراني في كتاب الدعاء والمناسك له من حديثه موقوفاً، قال الضياء: إسناده جيد.

في نفسه تشبيها بالساعي كما قلنا في الرمل.

والمرأة تمشى ولا تسعى.

وقيل: إن سعت في الخلوة بالليل سعت كالرجل وهو ضعيف. والختى كالمرأة.

فايفعله الحجاج قبل الوقوف بعرفة

(فصل: إذا دخل الحجاج مكة قبل الوقوف) بعرفة (يستحب للإمام أو لمنصوبه أن يخطب بمكة في السابع من ذي الحجة) ويسمى يوم الزينة؛ لأنهم كانوا يزينون فيه هوداجهم^(١) (بعد صلاة الظهر خطبة واحدة يأمرهم فيها بالغدو إلى منى ويعلمهم ما بين أيديهم من المناسك)؛ لما روي: «أنه ﷺ خطب الناس قبل يوم التروية بيوم وأخبرهم بمناسكهم»^(٢).

قوله: "بعد صلاة الظهر" مجرى على الغالب، فلو وافق اليوم السابع يوم الجمعة خطب للجمعة وصلّاها ثم خطب هذه الخطبة؛ إذ السنة فيها التأخير عن الصلاة ولا تكفى عنها خطبة الجمعة.

وفي العبارة إشارتان: إحداهما: أن الإمام إن لم يحضر بنفسه فينبغي أن لا يخلّ الحجاج عن منصوب يكون أميراً عليهم ليطيعوا مأموره ويتبعوا رأيه.

وقد بعث رسول الله ﷺ أبا بكر ﷺ أميراً على الحجاج في السنة التاسعة من الهجرة^(٣). والثانية: أن الحجاج إذا ساروا من الميقات إلى الموقف قبل دخول مكة فاتهم خطبة اليوم السابع.

والترتيب الذي ذكره في الفصل إنما هو في حق الداخلين مكة قبل الوقوف.

(١) هوداج: جمع هودج وهو: محمل له قبة يوضع على ظهر الجمل تركب فيه النساء. ينظر: لسان العرب (٢/ ٢٣٠).

(٢) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٣١٤)، رقم (٥٥٣٥)، وفي كنز العمال (٧/ ٩١)، رقم (١٨١٠٨) عن ابن عمر ﷺ: «إذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الناس فأخبرهم بمناسكهم».

(٣) في السنة التاسعة من الهجرة وبعد العودة من غزوة تبوك. صحيح البخاري، رقم (٤٦٥٧)، صحيح مسلم، رقم (٤٣٥٠، ١٣٤٧).

(ويخرج بهم من الغد إلى منى) هكذا روى جابر^(١) عن صفة حج رسول الله ﷺ.

ومتى يخرج؟ فيه وجهان، وقد يقال: قولان: أحدهما: أنهم يصلّون الظهر بمكة ثم يخرجون، وبه قال الشيخ أبو إسحاق: على ما حكى عنه ابن كج^(٢).
والثاني: أنهم يخرجون بعد صلاة الصبح بحيث يوافون الظهر بمنى، وبه قال أكثر الأئمة، وهو المشهور.

ثم هذا إذا لم يكن اليوم يوم الجمعة، فإن كان، فالأحب لمن تلزمه الجمعة أن يخرج قبل طلوع الفجر؛ لأن الخروج إلى السفر يوم الجمعة إلى حيث لا يصلّي الجمعة حرام أو مكروه، على ما مر^(٣).

(ويبيتون بها ليلة عرفة) يصلّون بها مع الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء على المشهور، وما سوى الظهر على ما حكينا عن أبي إسحاق.
وهذا المبيت سنة وليس بنسك يجزى بالدم، والغرض منه الاستراحة للسير من الغد إلى عرفة من غير تعب.

(وإذا طلعت الشمس) يوم عرفة - ولا يكفى مجرد طلوع بل يعتبر إشراقه على ثبير وهو: جبل عال بمزدلفة مشرف على منى يكون على يمين الذهاب إلى عرفات - (ساروا إلى عرفات).

وعبارته تقتضى أنهم يوافونها سائر من منى من غير مكث، وهو خلاف ما في الشرحين والروضة^(٤)، بل السنة إنهم إذا انتهوا إلى نمرة من طريق الوادي ضربوا قبة للإمام وقيمون بنمرة حتى تزول الشمس ثم يوافون عرفات، هكذا نقل عن فعل رسول الله ﷺ^(٥).

[والنمرة] موضع قريب من عرفات، وليس منها عند الأكثرين.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢١٨).

(٢) العزيز (٣٥٣/٧)، (١٠٠).

(٣) ينظر: العزيز (٣٥٣/٧)، والحاوي الكبير (٤/٤٠٥)، والمجموع (٨٤/٨).

(٤) العزيز (٣٥٣/٧). والروضة (٣/٣٨٦).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢١٨).

(ويخطب الإمام بعد الزوال خطبتين) ويبين لهم في الأولى ما بين أيديهم من المناسك، يحثهم على إكثار الدعاء والتهليل بالموقف.

فإذا فرغ من الأولى جلس بقدر سورة الإخلاص ثم يقوم إلى [الثانية]، والمؤذن يأخذ في الأذان ويخفف الخطبة بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الأذان على رأي، ومن الإقامة على أخرى.

(ثم يصلي بالناس الظهر ويضم إليه العصر جمعاً) هكذا فعل رسول الله ﷺ في حجة الوداع^(١).

وإذا كان الإمام مسافراً فالسنة له القصر، والمكيون، والمقيمون حولها لا يقصرون.

وليقول الإمام: إذا سلم: «أتموا يا أهل مكة فإننا قوم سفر»، كما قاله رسول الله ﷺ^(٢).

وقد مرّ الكلام في أن الجمع هل يختص بالمسافر من الحجيج أو يعم الجميع؟

ثم اعلم أنه ليس في الكتاب تصريح بمكان الخطبة والصلاة.

والذي يميل إليه كلام الأكثرين أنهم يقيمون بنمرة إلى أن زالت الشمس.

فإن زالت ذهب الإمام بهم إلى مسجد إبراهيم، وخطب وصلى فيه ثم يتوجهون إلى الموقف. وفي التنبيه أنه يخطب ويصلي بهم بنمرة^(٣).



الوقوف بعرفة

(ويقفون بعرفات إلى غروب الشمس ويذكرون الله تعالى ويدعون ويكثرون من

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢١٨).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٣/٣)، رقم (٥٥٩٣)، (٣٩١/١)، رقم (١٢٢٩)، قال محققه محمد محيي الدين عبد الحميد: حديث ضعيف، وفي البدر المنير (٢٢١/٦)، رقم (٤٦)، قال ابن الملقن: هذا حديث حسنه الترمذي، ينظر: نزهة الألباب في قول الترمذي: «وفي الباب». المؤلف: أبو الفضل، حسن بن محمد بن حيدر الوائلي الصنعائي - ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٦ هـ)، (١٠٥٤/٢)، رقم (٧٩١/١٠١).

(٣) ينظر: التنبيه في الفقه للشيرازي (٥٥).

(التهليل)؛ لما روي أنه ﷺ قال: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير»^(١)، وقال رسول الله ﷺ حاكياً عن الله عز وجل: «من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين»^(٢)، ويزيد على قوله: وهو على كل شيء قدير: «اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً، اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري»، أخرجه البيهقي عن رواية علي كرم الله وجهه^(٣).

والدعوات الماثورة في الموقف كثيرة أوردها الشيخ عز الدين يوسف الأردبيلي في الأنوار^(٤)، فإن شئت فراجع.

(فإذا غربت الشمس انصرفوا إلى مزدلفة) وهي بين عرفات ومنى منها إلى كل واحد منهما فرسخ فبين عرفات ومنى فرسخان.

وأما بين منى ومكة فالذي قاله في العزيز أنه فرسخان أيضاً، لكن نقل النووي عن الجمهور أنه فرسخ^(٥)، (وأخروا المغرب إلى أن يصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعاً) بتأخير؛ تأسيساً برسول الله ﷺ^(٦).

ولا يخفى عليك أن هذا التأخير إنما هو للمسافر سفر القصر؛ إذ الجمع بمزدلفة إنما هو للمسافر دون النسك على الصحيح، كما قدمنا.

ومحل تأخيرهما إلى مزدلفة إذا لم يخش فوت وقت الاختيار للعشاء، فإن خشى فالذي

(١) الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١١٧/٥)، رقم (٩٢٥٦) قال البيهقي: مرسل وقد روي عن مالك بإسناد آخر موصولاً ووصله ضعيف، والترمذي في سنته، رقم (٣٦٥٥) قال محققه: أحد شاكرك: هذا حديث حسن غريب.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٦٥/٣)، قال محققه: هذا موضوع.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (١١٧/٥)، رقم (٩٧٤٥)، قال البيهقي: تفرد به موسى بن عبيدة وهو ضعيف.

(٤) ينظر: الأنوار لأعمال الأبرار ومعه حاشية الكمثرى، ط/١، الجالية بمصر، (١٢٣٨ هـ - ١٩١٠ م)، (ص ١٨٥ - ١٨٦).

(٥) العزيز (٣٦٠/٧)، والمجموع (١٣٠/٨).

(٦) صحيح البخاري، رقم (١٠٩٢)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٨٠).

نص عليه الشافعي واختاره المحققون أنهم يصلونها في الطريق^(١).

والسنة أن ينصرفوا إلى مزدلفة في طريق المارين، وهو الطريق بين الجبلين؛ تأسيساً برسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم^(٢).

(والمعتبر في الموقف الحضور بجزء من أجزاء عرفة) أي: جزء كان؟؛ لقوله ﷺ: «عرفة كلها موقف»^(٣).

وإطلاق الكتاب يقتضي عدم اشتراط المكث وكذا عدم اشتراط العلم بكونها عرفة، وهو كذلك، وقد أطبق عليه الأئمة. ومنهم من جعل الاكتفاء بالمرور المجرد على وجهين، وصحح منها الاكتفاء.

ونازع ابن الوكيل في عدم اشتراط العلم، وعدّ منازعته في التهمة وجهاً شاذاً^(٤).
(وإن كان طلب أبق أو غريم أو ظال)؛ لإطلاق قوله ﷺ: «من أدرك عرفة فقد أدرك الحج»^(٥)، ولاشتغال نية الإحرام عليه.

قال المصنف ناقلاً عن الإمام: إن الأئمة لم يذكروا ههنا الخلاف الذي ذكره في اشتراط عدم الصارف في الطواف، ولعل الفرق أن الطواف قربة مستقلة بخلاف الوقوف، ولا يمتنع طرد الخلاف فيه أيضاً^(٦).

(وينبغي أن يكون أهلاً للعبادة فلا يكفي حضور المجنون والمغمى عليه)؛ إذ شرط العبادة الأهلية وهي منتفية فيها.

وقد يقال: إن المراد بعدم الاكتفاء أنه لا يقع فرضاً، فإن المتولى قال في التهمة: إذا وقف

(١) ينظر: الحاوي شرح الكبير (٤/٤٣٤)، والعزیز (٧/٣٦٠).

(٢) صحيح البخاري، رقم (١٦٦٦)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٨٠).

(٣) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢١٨) عن جابر رضي الله عنه.

(٤) ينظر: العزیز (٧/٣٦١).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، رقم (٢٩٧٥)، بلفظ: «ومن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج».

وقال محمد بن يحيى الدين: حديث صحيح، والنسائي في سننه، رقم (٣٠٤٠)، والترمذي في سننه، رقم (٨٨٩)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، سنن ابن ماجه، رقم (٣٠١٥).

(٦) ينظر: نهاية المطلب (٤/٣١٣)، والعزیز (٧/٣٦٢).

مجنوناً وقع حجه نفلأ؛ اكتفاء بالحضور، فالمغنى عليه أولى بذلك، وهو خلاف المذهب؛ فإن الشافعي نص في الأم والإملاء: أن من وافى عرفات وهو مجنون فقد فات حجه^(١). قال الأئمة: وتشرط الإفاقة عند الإحرام والطواف والسعي، وسكتوا عن الحلق، والقياس اشتراطه فيه على قولنا: إنه نسك^(٢).

واعلم أن صاحب الروضة قد سهى في مسألة الإغناء حيث صحح في أصل الروضة الاكتفاء بحضوره؛ بناء على أن المصنف هكذا صحح في العزيز، ثم استدركه بقوله: "قلت الأصح عند الجمهور لا يصح وقوف المغنى عليه"^(٣)، وليس كذلك، بل الصحيح في العزيز وسائر كتب المصنف كالصغير والمحمود وشرح المسند^(٤) وغيرها عدم الاكتفاء.

(ولا بأس بنوم)؛ لأن النوم لا يخرج به عن أهلية العبادة فهو كما لو نام طول النهار وهو صائم.

وفيه وجه: أنه لا يُجْزِئُه؛ قياساً على المغنى عليه بجامع عدم الشعور، والفرق واضح^(٥). تكملة: حد عرفة: من وادي عرفة إلى كبكب - وهو الجبل إلى طريق نعيان - إلى حوائط بني عامر إلى الحصن، سهل ذلك وحزنه^(٦). وليس وادي عرنة من عرفة، وهو من منقطع عرفة مما يلي منى.

وقيل: حدها من تنتهي العرنة إلى الجبال المشرفة إلى حوائط بني عامر وبساتينهم من طريق الحصن.

(١) ينظر: المجموع (٨/ ١٠٨)، والمهات للإسنوي (٤/ ٣٥٤)، والأم للشافعي (٢/ ١٤٢).

(٢) ينظر: أسنى المطالب (١/ ٤٨٧)، ومغني المحتاج (٢/ ٢١٠).

(٣) روضة الطالبين (٣/ ٣٨٩).

(٤) الشرح الصغير شرح مختصر للرافعي على الوجيز للغزالي، والمحمود كتاب في الفقه الشافعي في غاية البسط لم يكمله الرافعي، ولم يطبع بعد. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٣٨١). وشرح مسند الشافعي (١/ ٥٤)، والعزيز (٧/ ٤٣٠).

(٥) ينظر: الحاوي الكبير (٣/ ٩٥٨)، والمجموع للنووي (٧/ ٣٨)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٦٢).

(٦) السهل من الأرض: أرض منبسطة لا تبلغ الغضبة، والحزن من الأرض: ما غلظ. المعجم الوسيط (١/ ٤٥٨)، و(١/ ١٧١).

واختلفوا في مسجد إبراهيم: منهم من قال: كله من عرفة.

والصحيح أن بعضه من الوادي وأخريائه في عرفات، فمن وقف في صدر المسجد فليس واقفاً بعرفات.

ويتميز بين الحدين بصخرات فرشت في المسجد. وقد مر أن نمرة ليست من عرفات عند الأكثرين.

وإذا عرفت هذا فاعلم: أن الأفضل أن يقف عند الصخرات بقرب الإمام ويستقبل القبلة، هكذا في مختصر المزني^(١)، ويستثنى المرأة والخنثى: فحاشية الموقف أفضل لهما كما قاله الماوردي^(٢).

والمراد بالصخرات الجبيلات الثلاثة، وهي الشبة والتبعية والتائب.

وفي وسط عرفة: جبل يسمى جبل الرحمة وعنده موقف رسول الله ﷺ.

وحوالى الجبل صخرات كبار يقف عليها الناس ويصعدون على الجبل.

قال في الموضح: ولا نسك في الصعود عليه وإن كان الناس يعتادون ذلك إلى الآن.

والأفضل للواقف أن يكون راكباً على القديم؛ إقتداء بخير البرية؛ ولأن الركوب أعون على الدعاء، واختاره المختارون ونقلوه من الإملاء من الجديد أيضاً. والجديد أن الراكب وغيره سواء^(٣).

(ووقت الوقوف من زوال الشمس يوم عرفة)؛ لأنه ﷺ إنما وقف بعد الزوال^(٤)، وكذلك أهل الأعصار من زمانه إلى زماننا، فدل على أنه لا يجوز قبل الزوال؛ إذ لو جاز لما اتفقوا على تركه، وأما حديث عروة بن مضر الطائي - أن النبي ﷺ قال: «من صلى معنا هذه الصلاة - يعني الصبح يوم النحر - وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو

(١) ينظر: مختصر المزني، (٨/ ١٦٤).

(٢) الحاوي الكبير، (٤/ ٩٤).

(٣) المجموع للنووي (٨/ ١١١).

(٤) الحديث أخرجه مسلم، رقم (١٢١٨).

نهاراً فقد تم حجّه وقضى تفثه^(١) فمحمول على ما بعد الزوال من يوم عرفة، وإلا فمفهومه يقتضي جواز الوقوف في أي يوم في عشر ذي الحجة، بل في جميع أشهر الحج، وهذا قول يخرق الإجماع، واختصاص المفهوم العام بدون التوقيف تحكم.

وعن أبي حسين بن القطان وجه: أنه يشترط أن يمضي بعد الزوال قدر إمكان صلاة الظهر^(٢)، قال في الروضة: شاذ ضعيف جداً.

والأظهر الصحيح الذي عليه الأكثرون^(٣) (أنه يمتد إلى طلوع الفجر يوم النحر)؛ لقوله ﷺ: «من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج»، (حتى لو اقتصر على الوقوف ليلاً كان مدركاً للحج) سواء أنشأ الإحرام قبل ليلة العيد أو فيها. وقيل: ليس بمدرك على التقديرين.

وقيل: مدرك بشرط تقدم الإحرام على ليلة العيد، وكفاه ردّ حديث عروة بن مضر الطائي المار.

(ولو اقتصر على الوقوف نهاراً كان مدركاً)؛ إذ لو اقتصر على الوقوف ليلاً كان مدركاً فكذلك ههنا بل أولى؛ لأنه نهار عرفة والليل ليلة العيد (ثم إن عاد إلى عرفات) بعد ما أفاض منها (قبل غروب الشمس وكان بها عند الغروب فلام عليه)؛ لأنه قد جمع بين الليل والنهار في الوقوف.

(فإن لم يعد حتى طلع الفجر أراق دماً)؛ لتفويته الجمع بين الليل والنهار وهو نسك (وهو واجب أو مستحب؟ فيه قولان: أصحهما الثاني)؛ لإدراكه من الوقوف ما يجزيه فلم يجب الدم كما لو وقف ليلاً، ويقويه قوله ﷺ: «من صلى معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجّه وقضى تفثه».

(١) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (١٨٣٢٧)، والترمذي في سننه، رقم (٨٩٢) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٥/٤)، رقم (٢٨٢٠)، قال الأعظمي: إسناده صحيح.

(٢) المجموع (١٠١/٨)، وروضة الطالين (٣٩٠/٣).

(٣) الروضة (٣٧٧/٣).

والقول الآخر: أنه واجب؛ لأن الجمع بين الليل والنهار نسك وقد تركه^(١)، وقد روي أنه ﷺ قال: «من ترك نسكاً فعليه دم»^(٢).

وأجيب: بأن المراد في الحديث النسك الواجب الذي للجبران فيه مدخل، كترك الإحرام من الميقات، وترك طواف الوداع، والجمع بين الليل والنهار مستحب، فإذا كان الأصل غير واجب فأولى أن لا يجب جابره.

ثم المصنف نقل عن الروياني^(٣) والمحامي، والبغوي أن القول بالاستحباب هو القديم^(٤)، ثم قال: إن ثبت ذلك فالمسألة مما يفتى فيها على القديم، لكن أبا القاسم الكرخي ذكر أن الوجوب هو القديم^(٥).

وفي المسألة طريقتان آخران: أحدهما: أنه إذا أفاض من عرفات مع الإمام [فلا يجب عليه قطعاً؛ لأنه تابع فيعذر، وإن انفرد بالإفاضة ففيه القولان.

والثاني: نفي الوجوب والقطع بالاستحباب، سواء أفاض مع الإمام أو منفرداً].

(والأظهر) من الوجهين (أن العود ليلاً كالعود قبل الغروب)؛ لجمعه بين الليل والنهار، فلا يجب عليه الدم باتفاق القولين.

والثاني: أنه ليس كالعود قبل الغروب؛ لأن النسك هو الجمع بين آخر النهار وأول الليل لا مطلق الجمع، ففي وجوب الدم الخلاف^(٦)، ولا يخفى أن هذا تحكم يحتاج إلى توقيف.

(ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً) بأن وقفوا اليوم التاسع بعد إكمال ذي القعدة ثلاثين

(١) روضة الطالبين (٩٧/٣).

(٢) أخرجه إبن الملقن في البدر المنير (٩١/٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه ومرفوعاً، وقال: هذا الحديث لا أعلم من رواه مرفوعاً بعد البحث عنه، ووقفه عليه هو الذي نعرفه عن ابن عباس، وقال ابن حجر في التلخيص (١٣٨/٣)، رقم (٩٧٣): أما الموقوف فرواه مالك في الموطأ، والشافعي عنه عن أيوب، عن سعيد بن جبير عنه، وأما المرفوع: فهو مجهول.

(٣) ينظر: بحر المذهب (٥١٢-٥١٣).

(٤) التهذيب (٢٦٥/٣).

(٥) ينظر: العزيز (٣٦٤/٧).

(٦) ينظر: مغني المحتاج (٤٩٨/١)، وروضة الطالبين (٩٧/٣).

ثم بأن لهم أن الهلال قد أهل ليلة الثلاثين وأن وقوفهم وقع في اليوم العاشر (صححهم)؛ لما في إلزام القضاء من الاحتياج إلى قطع المسافات الطويلة، وإنفاق الأموال الكثيرة، مع أنه عليه السلام قال: «يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس»^(١)، وروي أيضاً أنه قال: «حجكم يوم تحجون»^(٢)، (إلا أن يقللوا على خلاف العادة الغالبة) أو لحقت شزيمة يوم النحر وظنت أنه يوم عرفة وأن الناس قد أفاضوا، (فالأصح) من الوجهين (أنهم يقضون)؛ لانتفاء المشقة العامة.

والثاني: لا يجب القضاء أيضاً؛ إذا لا يأمنون من وقوع مثله في السنة القابلة فقد يقع ويؤدي إلى حرج شديد.

وفي ما إذا لم يجب القضاء لافرق بين أن يتبين الحال بعد يوم الوقوف أو في ذلك اليوم الذي هم وقوف فيه، وإن يتبين الحال قبل الزوال فوقفوا بعده، فعن البغوي عدم الجواز، وعلل بأنهم وقفوا على تعيين القوات.

قال في العزيز: وهو غير مسلم؛ لأن عامة الأصحاب قائلون بأنه لو قامت البينة على رؤية الهلال ليلة العاشر وهم بمكة لا يتمكنون من الوقوف بالليل يقفون من الغد وحسب لهم كما لو قامت البينة بعد الغروب يوم الثلاثين من رمضان على رؤية الهلال ليلة الثلاثين، فالمنصوص أنهم يصلون من الغد العيد، فإذا لم نحكم بالقوات بقيام البينة ليلة العاشر لزم مثله في اليوم العاشر^(٣)، وتبعه النووي في الروضة وشرح المذهب^(٤).

ثم تقييده باليوم العاشر مشعر بأنه لو وقفوا اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١٧٦/٥)، رقم (١٠١١٢) قال: هذا مرسل جيد، أخرجه أبو داود في المراسيل، والدار القطني في سننه (٢٢٣/٢)، رقم (٣٣)، (٢٤٦/٦) قال محققه: هذا الحديث رواه أبو داود في «مراسيله».

(٢) أخرجه ابن الملقن في البدر المنير (٢٤٨/٦) هذا الحديث لا أعلم من أخرجه بهذا اللفظ، وابن حجر في التلخيص الحبير (٢٢٨/٣)، رقم (١٠٥٣) قال ابن حجر: لم أجده هكذا.

(٣) ينظر: التهذيب (٢٦٣/٤)، والعزيز (٣٦٦/٧).

(٤) ينظر: الروضة (٣٩١/٣)، والمجموع (٢٩٢/٨).

بحال، سواء قلوا على خلاف العادة أم لا، وهو كذلك، وقد صرح به في العزيز^(١). وكذا الحكم لو غلطوا في المكان فوقفوا في غير عرفة.

(وإن غلطوا بالتقديم فوقفوا اليوم الثامن، فإن بان الحال قبل فوات الوقت فلا بد من التدارك) بلا خلاف (وإن بان بعده فأصح الوجهين وجوب القضاء) سواء قلوا أو كثروا، كما لو صلى بالاجتهاد وبان وقوعها قبل الوقت. والثاني: لا قضاء إن كثروا كما في الغلط بالتأخير.

وأجيب: بأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه؛ فإنه إنما يقع الغلط في الحساب أو تخلل في الشهود اللذين يشهدون بتقديم الهلال، والغلط بالتأخير قد يكون للتغيم المانع من رؤية الهلال، ومثل ذلك لا يمكن الإحتراز عنه، مع أن تأخير العبادة عن الوقت أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه، فلا قياس للفارق.

فرع: لو شهد واحد أو عدد برؤية الهلال من ذي الحجة وردت شهادتهم لزمهم الوقوف اليوم التاسع عندهم وإن كان الناس يقفون في اليوم بعده، كمن شهد برؤية هلال رمضان فردت شهادته لزمه الصوم.

المبيت بمزدلفة والدفع منها وما يذكر معها

(فصل إذا أفاضوا من عرفات إلى مزدلفة^(٢) ليلة العيد باتوا بها) للاتباع.

وهذه المكيّة ليس بركن؛^(٣) لمفهوم قوله: «الحج عَرَفَة، فَمَنْ أَدْرَكَهَا فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ»^(٤). وعن ابن بنت الشافعي^(٥)، وابن خزيمة من أصحابنا أنه ركن، وهو شاذ ضعيف جداً.

(١) ينظر: العزيز (٣٦٦/٧).

(٢) مزدلفة: وهي أرض واسعة بين جبال دون عرفة إلى مكة، وبها المشعر الحرام، وتسمى "جمعاً" لأنه يجمع فيها بين المغرب والعشاء. ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي، للأزهري (٢٧٧).

(٣) ركن الشيء ما يتم به وهو داخل فيه بخلاف شرطه وهو خارج عنه. ينظر: التعريفات (١/١٤٩)، والتعاريف (٣٧٣/١).

(٤) سنن أبي داود، رقم (١٩٥١)، وسنن الترمذي، رقم (٨٨٩)، وقال محققها: حديث صحيح.

(٥) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (٨٨٤، ٨٨٥).

ثم هو نسك مجبور بالدم في الجملة.

(ومن دَفَعَ) أي: ذهب من مزدلفة (بعد انتصاف الليل أو قبله وعاد قبل طلوع الفجر إليها فلا شيء عليه) في صورتين سواء كان معذوراً أو غير معذور.

أما في الأولى: فلأن «سودة»، وأم سلمة دفعتا في النصف الأخير بإذن رسول الله ﷺ ولم يأمرهما بدم، ولا للنفر الذين دفعوا معها^(١).

وأما في الثانية: فبالقياس على ما إذا دفع من عرفات وعاد قبل غروب الشمس.

(ومن دفع قبله ولم يعد، أو ترك المبيت أصلاً أراق دمًا)؛ لتركه نسكاً (وفي كونه واجباً أو مستحباً مثل الخلاف المذكور في الإفاضة من عرفات قبل غروب الشمس) أي: فيكون الأصح عدم الوجوب.

ولا يخفى أن هذا الإعزاء يقتضي أن يكون الأصح عدم وجوب المبيت بمزدلفة، وإليه يشير كلامه في الشرحين، لكن صحح النووي في شرح المذهب خلافه فقال: الوجوب هو المنصوص في الأم [وهو] الصحيح من جهة المذهب، واستدرك على العزيز في الروضة بقوله: والأظهر وجوب الدم بترك المبيت^(٢).

وسواء قلنا بالوجوب أو الاستحباب، فالمعتبر من المبيت ساعة في النصف الثاني سواء كان بها في شيء من النصف الأول أم لا كما تقتضيه [عبارة] الكتاب لو تأملتھا. وقد صرح بهذا المقتضى صاحب الروضة وعزاه إلى نص الأم^(٣).

[وقيل]: يشترط معظم الليل، ونقله بعضهم عن تصحيح المصنف^(٤).

وقد يستشكل بأن السائرين من عرفات إلى مزدلفة لا يصلون إليها إلا بعد مضي نحو ربع من الليل، وقد اتفقوا على أن الدفع منها [بعد] نصف الليل جائز، فكيف يجمع ذلك الوجوب مع هذا الجواز؟.

(١) صحيح البخاري، رقم (١٦٨٠)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٩٠).

(٢) ينظر: الأم (٢/٢٣٢)، والعزيز (٧/١٩٩)، ١ والمجموع (٨/١٣٥)، وروضة الطالبين (٢/٣٧٩).

(٣) ينظر: روضة الطالبين (٣/٩٩)، والأم (٢/٢٣٢).

(٤) المجموع (٨/١٥٣).

(والأولى أن يقدم النساء والضعفة) من المشايخ والصبيان (بعد انتصاف الليل إلى منى)؛ ليرموا جمرات العقبة قبل زحام الناس، وفي مسند الشافعي عن ابن عباس أنه قال: «كنت أنا فيمن قدم رسول الله ﷺ من ضعفة أهله إلى منى من مزدلفة»^(١). (ويلبث غيرهم إلى أن يصلوا الصبح مغلسين) أي: [موقعين] صلواتهم في الغلس^(٢) وهو: ظلمة آخر الليل، والتغليس بصلاة الصبح مستحب لكن ههنا أشد استحباباً، وفي البخاري عن ابن مسعود أنه قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة قبل وقتها إلا صلاتين: جمع بين المغرب والعشاء، وصلى الفجر قبل ميقاتها بمزدلفة»^(٣) أراد قبل وقتها المعتاد^(٤)؛ لأنه صلاها في أول الفجر [قبل استيئان الفجر] لجميع الناس، وكان في سائر الأيام يصلوها إذا استبان الفجر.

وعن أصحابنا أن صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام فرض على الرجال الأقوياء، فمن لم يفعل ذلك فلا حج له^(٥)، أي: لا كمال لحجه.

(ثم يدفعون إلى منى) وهو من وادي محسر^(٦) إلى جمة العقبة وهما ليسا من منى، هكذا قال: أصحابنا، لكن في رواية من صحيح مسلم: «أن وادي محسر من منى»^(٧).

وسمي منى؛ لأنه يراق فيه دماء القرابين مأخوذ من لهم أمنى إذا أراق، وقال في الموضح^(٨): سمي بذلك؛ لأن الله تعالى منّ على عباده بالمغفرة فيه.

(١) مسند الشافعي (٣٦٩/١)، وصحيح البخاري رقم (١٥٩٢)، وصحيح مسلم، رقم (٣١٨٦).

(٢) الغلس: ظلمة آخر الليل، ينظر: الصحاح للجوهري (٩٤/٤)، ومعجم الوسيط (٦٥٨/٢).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٦٨٢)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٨٩).

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي (٣٧/٩).

(٥) ينظر: تحفة المحتاج لشرح المنهاج، للهيتمي (١١٥/٤).

(٦) وادي محسر بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين هو: أحد أودية مكة المكرمة، يقع الوادي بين مزدلفة ومنى، سمي بذلك لأن فيها أصحاب الفيل حُسر فيه. ينظر: شرح صحيح مسلم (٨/١٩٠).

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢٨٢).

(٨) صاحب الموضح هو الحسين بن نصر بن محمد بن الحسين بن محمد، وهو أبو عبد الله بن خنيس، من فقهاء الشافعية، من أهل الموصل، تفقه على الغزالي وسمع من طراد الزينبي، وغيرهما، من مصنفاته "الموضح" و"مناسك الحج"، توفي سنة (٥٥٢هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٧/٤١)، وسير أعلام النبلاء (٧/٤١)، والأعلام للزركلي (٢/٢٦١).

(ويأخذون من المزدلفة الحصى للرمي)؛ ليكونوا متأهبين للرمي؛ فإن السنة أن لا يشغلوا عنه بشيء إذا انتهوا إلى منى.

قال في العزيز: ولو أخذوا من موضع آخر جاز، لكن يكره الأخذ من المسجد؛ لأنه فرشه، ومن الحسن؛^(١) لنجاسته، ومن الرمي؛ لما قيل: إن من يقبل حجه يرفع حجره وما يبقى فهو مردود، وزاد في شرح المذهب: ومن الحل^(٢). واستدرك الشيخ تقي [الدين] السبكي على العزيز^(٣)، قال: "وينبغي أن يحرم أخذ الحصى من المسجد إن كان جزءاً منه [أو للمسجد به نفع]"، واستشهد له أبو زرعة^(٤) قال: وقد صرح بذلك النووي في باب الغسل من شرح المذهب فقال: لا يجوز أخذ شيء من أجزاء المسجد كحجرٍ وحصىٍّ وترابٍ^(٥).

ومتى يأخذون؟ فيه خلاف: قال الجمهور: إنهم يأخذون ليلاً قبل صلاة الصبح؛ لئلا يشتغلوا بعد الصلاة إلا بالمسير إلى منى، وقال: البغوي: يؤخر أخذها عن الصلاة، وصوبه الإسنيوي وقال: رأيت منصوصاً في الأم^(٦)، والإملاء.

ثم ظاهر عبارته يقتضي أخذ جميع الحصى وهو سبعون لرمي يوم النحر، وأيام التشريق، وهو ظاهر عبارة المختصر، واختاره صاحب المفتاح^(٧)، لكن الجمهور على أن لا يأخذوا إلا سبعا ليوم النحر، ونقلوه عن تصريح نص الشافعي في الإملاء، وجعلوه بياناً لما أطلقه في المختصر^(٨). وعلى هذا فيأخذ لرمي أيام التشريق من وادي محسر أو غيره.

(١) الحُسنُ: الوسخُ. لسان العرب (١١٩/١٣) و(٤٠/١٣).

(٢) العزيز (١٨٠/٧)، والمجموع (١٢٤/٨).

(٣) ينظر: العزيز (٣٦٩/٧).

(٤) هو ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن أبي بكر بن إبراهيم الكردي الأصل المهراني القاهري المعروف بان العراقي سبقت ترجمته في كتاب الصلاة وينظر ذيل ابن العراقي على العبر (٧/١)، تحرير الفتاوى (٦١٦/١)، والمجموع (١٧٩/٢).

(٥) المجموع شرح المذهب (١٧٩/٢).

(٦) ينظر: المجموع (١٧٩/٢)، والمهمات (٣٦٢/٤)، والأم (٢٣٤/٢).

(٧) ينظر: مختصر المزني (١٦٥/٨)، والروضة (٣٩٢/٣).

(٨) ينظر: المجموع (١٥٤-١٥٥/٨)، ومختصر المزني (١٦٥/٨).

(فإذا انتهوا إلى المشعر الحرام) وهو جبل في آخر مزدلفة يقال: له القزح بضم القاف، وهو من المزدلفة [لأن المزدلفة]: هي ما [بين] مأزمي العرفة ووادي محسر كما صرح به في الروضة^(١)، والمشعر واقع فيها (وقفوا ودعوا إلى الإسفار^(٢))؛ لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَيْتَكُمْ﴾ . (البقرة: ١٩٨).

والأحب أن يكونوا [مستقبلي القبلة]؛ لما روي أنه ﷺ في المشعر الحرام «راكباً ناقته القصوى واستقبل القبلة وكبر وهلل ودعا إلى الإسفار»^(٣).

وليكن من دعائه فيه: «اللهم كما أوقفتنا فيه وأريتنا إياه وفقنا لذلك كما هديتنا واخفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق»^(٤)، ويقرأ: ﴿وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَيْتَكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَيَنَّ الضَّالِّينَ﴾ (٣٨) ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٩٨-١٩٩).

وهذا الوقوف سنة لا يجبر فواته بالدم كسائر الهيئات.

قال في العزيز، والنووي في الروضة: ولو وقفوا في موضع آخر من المزدلفة تأدى أصل السنة، لكنه عند المشعر الحرام أفضل، وكذا لو مروا مهللين داعين ولم يقفوا، على ما نقله النووي في شرح المذهب عن القاضي حسين وأقره، واعتمده صاحب الكفاية^(٥).

(ثم يسيرون) بسكينة ووقار؛ حذراً عن الإصطدام من الزحمة.

ومن وجد فرجة أسرع؛ [لما روى أسامة: «أن النبي ﷺ كان يسير العنق فإذا وجد فجوة نص»^(٦)، أي: رفع في السير، والنص: هو أقصى السير، والفجوة: المتسع].

فإذا انتهوا إلى وادي محسر استحب للراكب تحريك دابته، وللماشي الإسراع قدر

(١) روضة الطالبين (٣٧٩/٢).

(٢) الإسفار: الإضاءة، يقال: أسفر الصبح إذا أضاء. ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري: (٢٧٨/١٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢١٨)، عن جابر ؓ.

(٤) ينظر المجموع (١٤١/٨).

(٥) العزيز (١٨١/٧). والروضة (١٠٠/٣)، والمجموع (١٥٤/٨)، و (١٤٢/٨)، والكفاية (٤٤٩/٧).

(٦) صحيح البخاري، رقم (١٦٦٦)، و (٢٩٩٩)، و (٤٤١٣)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٨٦)، سنن أبي داود،

رقم (١٩٢٣)، سنن النسائي، رقم (٣٠٢٣).

رميته الحجر؛ للاتباع، كما رواه جابر عن فعل رسول الله ﷺ.

ولما يفعل ذلك؛ لأن النصارى^(١) كانوا يقفون هنالك فأمرنا بالإسراع مخالفاً لهم^(٢).

وقيل: أن وادي محسر على متن^(٣) جهنم. و[قيل]: من أوديتها، وفيه حديث حسن^(٤).

وإذا جاوز الوادي يسرون على السكينة (فيوافون منى بعد طلوع الشمس) وليكن شعارهم التلبية والذكر إلى أن يوافوها.



رمي جمرة العقبة

(وكما وافوها رموا سبع حصيات إلى جمرة العقبة)؛ تأسيساً بخير البرية، وذلك الرمي تحية منا فلا يبدأ في منى بغيره، والأولى أن يكون راكباً؛ اقتداءً برسول الله ﷺ، ويكون مستقبل الجمرة بحيث يجعل البيت على يساره ومنى على يمينه، ويرفع يده مع كل حصاة؛ لما روى مسلم: «أن عبد الله بن مسعود فعل كذلك، ثم قال: «هكذا فعل الذي أنزل عليه سورة البقرة»^(٥).

وأما في رمي أيام التشريق فيستقبل القبلة^(٦).

واعلم: أن الجمرات ثلاث:

الأولى: منها ما يلي عرفات ومسجد الخيف.

والثانية: بعدها وهما على الطريق.

(١) والذي يدل عليه أثر أخرجه البيهقي، في سنن الكبرى (١٢٦/٥)، رقم (٩٣١٠) قال: «إن عمر بن الخطاب ؓ كان يوضع، ويقول: الرجز إليك تعدو قلقتا وضيئها» مخالف دين النصارى دينها، وكان ابن الزبير يوضع أشد الإيضاع، أخذه عن عمر ؓ، يعني الإيضاع في وادي محسر، وابن حجر في التلخيص الخبير (٥٥٦/٢) قال: رواه البيهقي.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢١٨).

(٣) قال الخطابي: «سواء جهنم» أي: متن جهنم، وسواء كل شيء: وسطه. غريب الحديث: (٢/٢٤٧).

(٤) لم أجده بأي لفظ بعد إستقراء وتبني. والله أعلم.

(٥) صحيح البخاري، رقم (١٧٤٧)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٩٦).

(٦) في: (م) «البيت» بدل «القبلة».

والثالثة: وهي جمرة العقبة، وتسمى الجمرة الكبرى، هي: التي تلي مكة في حضيض^(١) الجبل، منحرفة عن الجبل على يمين السائر إلى مكة.

وهي الأولى بالنسبة إلى السائر من المزدلفة إلى منى، والثالثة بالنسبة إلى السائر من منى إلى مكة، ولا يرمي من يوم النحر إلا إياها، ولا يجزئ غيرها.

وسميت الجمرة جمرة؛ لاجتماع الحصى بها، وكل كومة^(٢) من الحصى جمرة.

(ويقطعون التلبية^(٣) إذا ابتدأوا بالرمي)؛ لأن التلبية شعار الإحرام، والرامي أخذ في أسباب التحلل، روى «أنه ﷺ قطع التلبية عند أول حصاة رماها»^(٤).

(ويكبرون مع كل حصاة؛ للاتباع)، كما رواه البخاري عن ابن مسعود^(٥).

واقتصاره على ذكر التلبية يوهم عدم استحباب [ذكر آخر، وليس كذلك]، بل السنة أن يقال: «بسم الله على طاعة الرحمن وارغام^(٦) الشيطان، الله أكبر»^(٧).

قال القفال: في شرح التلخيص: «إنهم إذا رحلوا من مزدلفة مزجوا التلبية بالتكبير في ممرهم، فإذا انتهوا إلى الجمرة وافتتحوا الرمي محضوا^(٨) التكبير.

قال الإمام: ولم أره لغيره بعد تفحص تام^(٩)».

-
- (١) الحضيض: كل ما سفلى من الأرض. ينظر: المحيط في اللغة (٢/٢٩٧)، وتهذيب اللغة (٣/٢٥٦).
- (٢) الكومة: قطعة متجمعة مرتفعة الرأس من التراب وغيره، جمع: كوم، وأكوام. الصحاح (٢/١٢٨).
- (٣) التلبية: اللزوم، أي: لزوماً لطاعتك بعد لزوم من ألب بالمكان إذا أقام. والتلبية أيضاً: إجابة. وقوهم: ليئك: معناه طاعة لك وقرباً منك، لأن الإلباب: القرب. ينظر: أنيس الفقهاء (١/١٤٢). والمحيط في اللغة (١٠/٣٥٧).
- (٤) صحيح البخاري، رقم (١٥٤٣)، (١٦٨٥) و (١٦٨٦)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٨١)، سنن أبي داود، رقم (١٨١٥)، سنن الترمذي، رقم (٩١٨).
- (٥) صحيح البخاري، رقم (١٧٥٠)، وصحيح مسلم، رقم (١٢١٨) و (١٢٩٦)، سنن أبي داود، رقم (١٩٠٥)، سنن الترمذي، رقم (٩٠١).
- (٦) الرغام والإرغام: الإكراه. المعجم الوسيط (١/٣٥٨).
- (٧) هذا الدعاء أوردته الغزالي في إحياء علوم الدين (١/٢٥٦).
- (٨) العزيز ط العلمية (٣/٤٢٣)، ط. دار الكتب (٧/٣٧١).
- (٩) محض: الخالص الذي لم يخالطه غيره. ينظر: المعجم الوسيط (٢/٢٥٨).
- (١٠) ينظر: نهاية المطلب (٤/٣١٦).

(ثم يذبح من كان معه هدي)؛ لما في صحيح البخاري: «أن النبي ﷺ رمى سبع حصيات ثم انصرف إلى المنحر^(١) فنحر^(٢)».

الحلق والتقصير

(ثم يلقون أو يقصرون)، لما روي: «أنه ﷺ بعد ما نحر أمر أصحابه أن يقصروا أو يلقوا^(٣)»، وروي: «أنه لما فرغ من النحر ناول الحلاق شقه الأيمن ثم شقه الأيسر فحلقه^(٤)».

(وأصح القولين أن الحلق نسك مثاب عليه). وكذا التقصير؛ لما في صحيح البخاري عن أبي هريرة: «أن [النبي] ﷺ قال: اللهم اغفر للمحلقين قالوا أو المقصرين قال: اللهم اغفر للمحلقين قالوا والمقصرين قال: والمقصرين^(٥)»، ووجه الاستدلال أنه دعا لهم فدل على أنه عبادة، وعلى هذا فيكون ركناً كالسعي فلا يجبر بدم على ما سيأتي.

والثاني: أنه استباحة محظور، أي: كان محرماً عليه فأبيح في وقت إباحته؛ لأنه محرم في الإحرام، وما يكون محرماً في الإحرام لا يكون إباحته نسكاً كالتبليس والتقليم^(٦). وأجيب: بأنهم متفقون على التكلم في أن الحلق أفضل أو التقصير، والتفضيل إنما يقع في العبادات دون المباحات.

ولا فرق في جريان الخلاف بين الحج والعمرة.

ووقته في العمرة يدخل بالفراغ من السعي.

فعلى الأصح هو من أعمال النسكين معدودة من الأركان، حتى لو كان برأسه علة لا

(١) المنحر: مكان نحر الهدي في منى، والمكان تذبح فيه الذبائح. ينظر: لسان العرب (٥/١٩٥).

(٢) لم أجده في البخاري، وهو في مسلم، رقم (١٤٧) - (١٢١٨)، بلفظ: «فَرَمَا مَا يَسْبَحُ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْحَذَفِ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ».

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٧٣١)، وصحيح مسلم، رقم (١٢١١).

(٤) صحيح مسلم، رقم (٣٢٣) - (١٣٠٥) عن أنس بن مالك ؓ و سنن أبي داود، رقم (١٩٨١)، سنن الترمذی، رقم (٩١٢)، مسند أحمد، رقم (١٢٠٩٢).

(٥) صحيح البخاري، رقم (١٧٢٨)، وصحيح مسلم، رقم (١٣٠٢).

(٦) صححه الشيرازي. ينظر: المهذب (١/٢٢٨).

يتأتى معه الحلق والتقصير، صبر إلى الإمكان ولا يفتدي، بخلاف ما لو لم يكن عليه شعر؛ فإنه لا يؤمر بالحلل بعد النبات؛ لأن النسك حلق شعر يشتمل عليه الإحرام. (وهو) أي: الحلق (أفضل من التقصير) بالإجماع؛ لأنه أبلغ في أداء العبادة، وقد صح «أنه حلق رأسه الشريف، وقسم شعره فأعطى نصفه الناس، أي: الشعرة والشعرتين، وأعطى نصفه الباقي كله أبا طلحة الأنصاري»^(١).

ثم ظاهر عبارته يقتضي أن لا فرق بين الحج والعمرة في ذلك، وهكذا أطلق الشافعي في الأم^(٢)، لكن قال النووي في شرح المذهب: «يستحب للمعتمر أن يقصر في العمرة، ويحلق في الحج».

وقد يستحسن أن يقال: إن قدم قبل وقت الحج بزمن لو حلق حم رأسه^(٣) إلى يوم النحر وثم شعر يحلق فالأحب له الحلق، وإن قدم يوم التروية أو عرفة في وقت لو حلق لم يحمم رأسه فالأحب له التقصير ليحلق يوم النحر، نقله الإسني عن إمام الشافعي واعتمده مادحاً^(٤).

(والنساء يقصرن) ولا يحلقن؛ لأن الحلق في حق النساء مثله^(٥).

ولو حلقت أساءت وأجزأها على الأصح.

وفي شرح المذهب، وجهان: أن الحلق في حقها مكروه أو حرام؟ والأصح الأول^(٦).

وقد يفصل ويقال: إن كانت أمة ومنعها السيد من الحلق [حرم] جزماً، وكذا لو لم يأذن له. وإن كانت حرة كبيرة، فإن كانت خلية^(٧) كره.

(١) صحيح مسلم، رقم (١٣٠٥) بلفظ: «ثم دعا أبا طلحة الأنصاري فأعطاه إياه، ثم ناوله الشق الأيسر».

(٢) ينظر: الأم للشافعي (١٥٦/٢).

(٣) لم أجده في المجموع، وجدته في شرح مسلم (٤/٤٥٥)، وتصحيح التنبيه له (١/٢٥٤).

(٤) حم الغلام: بدت لحيته، وحم الرأس: نبت شعره بعد ما حلق. ينظر: المعجم الوسيط (١/٢٠٠).

(٥) المهمات للإسني (٤/٣٦٤)، ومغني المحتاج (٢/٢٦٨).

(٦) المثلة: العقوبة والتنكيل. ينظر: لسان العرب (١١/٦١٠)، والمعجم الوسيط (٢/٨٥٤).

(٧) المجموع شرح المذهب (٨/٢١٠).

(٨) الخلية: إمراة لا زوج لها ولا أولاد. ينظر: الصحاح للجوهري (٨/٢٢٩)، ولسان العرب (١٤/٢٣٧).

وإن كانت مزوجة وأذن لها الزوج فكذلك، وإلا حرم قطعاً. والصغيرة كالرجل.

ثم الأفضل في حقها أن يأخذ قدر الأنملة من جميع الجوانب، ولا تأخذ من الذؤابة؛^(١) لأن ذلك يشينها، صرح به في الموضح، وإن قصرت [أقل] من ذلك أجزأها.

(وأقل ما يجرئُ حلق ثلاث شعرات أو تقصيرها)؛ إذ الإجماع منعقد على أن الاستيعاب ليس بواجب، فاكفينا بأقل ما يقع عليه إسم الجمع؛ كما تكمل الفدية به في الحلق المحظور.

ولا يخفى عليك أن الوجه الذاهب إلى أن الفدية تكمل بشعرة هناك عائد في حصول النسك بها هنا.

ثم إطلاق الكتاب يقتضي أن لا فرق في الشعرات بين أن يأخذها دفعة واحدة أو دفعات، وهو ما صرح به النووي في شرح المهذب واختاره مختارون.

لكن يقتضي ما في العزيز والروضة عدم الاكتفاء بأخذها متفرقات^(٢).

(والتف والإحراق والأخذ بالمقص) وكذا الإزالة بالنورة (كالحلق)؛ إذ الفرض إزالة الشعر، وذلك لا يختلف باختلاف الآلة.

ولا فرق فيما إذا قصر بين أن يكون المأخوذ مما يحاذي الرأس أو المسترسل^(٣).

وقيل: لا يكفي الأخذ من المسترسل كما لا يكفي المسح عليه.

وأجيب: بأن المأمور هناك مسح الرأس، والمسترسل منه ليس برأس ولا في حده، وهنا قطع شعر الرأس، والمسترسل منه وإن تدلى إلى الحلق.

ولا يخفى عليك أن هذا مبني على اختصاص الحلق والتقصير بشعر الرأس وهو المذهب، أما إذا قلنا بعموم الحكم بين شعر الرأس واللحية والشارب، كما هو في شرح المزني فيكفي المسترسل بلا خلاف^(٤).

(١) الذؤابة: شعر مقدم الرأس. المعجم الوسيط (١/٣٠٨).

(٢) العزيز (٧/١٨٤)، وروضة الطالبين (٣/٣٩٥)، والمجموع (٨/٢٠٣).

(٣) شعرٌ مُسْتَرَسِلٌ، مُسْتَقِيمٌ، مُرْسَلٌ، غَيْرٌ مُتَجَعَّدٍ. ينظر: لسان العرب (٧/٣٠٨).

(٤) ينظر: الحاوي الكبير (١/١٩١)، والعزيز (٧/٣٧٨)، والمجموع (٨/٢٠٢).

والأفضل حلق جميع الرأس للاتباع، وقد روي: «أنه ﷺ قال: لكل من حلق رأسه بكل شعرة سقطت نور يوم القيامة»^(١). وليكن مستقبل القبلة مبتدئاً بالشق الأيمن، ويدفن شعره.

(ومن لا شعر على رأسه استحبه له إمرار موسى على رأسه)؛ لقوله: ﷺ: «الأصلع يمر موسى»^(٢)، والمعنى فيه التشبه بالخالقين.

وإنما لا يجب ذلك الإمرار؛ لأن العبادة إذا تعلقت بجزء من البدن سقطت بفواته كغسل الأعضاء في الوضوء.

ولو لم يكن على رأسه إلا شعرة وجبت إزالته؛ إتياناً بالواجب على قدر الإمكان، كما يجب غسل الجزء الباقي من عضو الوضوء.

واعلم: أن عبارته تقتضي أنه لو كان على رأسه ما يسقط به الواجب لاستحب إمرار موسى على الباقي، والقياس الاستحباب كما يكمل المسح على العمامة عند عسر رفعها.

طواف الإفاضة

(ثم بعد الحلق أو التقصير يدخلون مكة ويطوفون طواف الركن) لما روي: «أنه ﷺ أفاض إلى البيت بعد الرمي في جمره العقبة وطاف»^(٣)، ولقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: ٢٩).

والتفت^(٤): مفسر هنا بالرمي. والنذر: بالذبح.

(١) صحيح ابن حبان (٢/ ٢٠٥)، رقم (١٨٨٧) قال شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف، قال ابن الملقن في البدر المنير (٢٦٦/٦) هو حديث غريب.

(٢) سنن البيهقي الكبرى (٥/ ١٠٣)، رقم (٩٦٧١)، وسنن الدارقطني (٢/ ٢٥٦)، رقم (٩٠) كلاهما عن ابن عمر موقوفاً. والأصلع: يعني لا شعر له. ينظر: معجم الوسيط (١/ ٥٢١).

(٣) صحيح مسلم، رقم (١٢١٨)، وسنن ابن ماجه، رقم (٣٠٧٤).

(٤) تفت: التفت في المناسك: ما كان من نحو قص الأظفار والشارب وحلق الرأس والعانة، ورمى الجمار، ونحر البدن وأشبه ذلك. ينظر: القاموس المحيط (١/ ٢١٢)، والمعجم الوسيط (١/ ٨٥).

وهذا الطواف ركن بالإجماع، وله أسماء:

طواف الركن: لأنه لا بد منه في حصول الحج.

وطواف الإفاضة؛ للإتيان به عقب الإفاضة من منى^(١).

وطواف الزيارة؛ لأنهم يأتون من منى زائرين للبيت ويعودون في الحال.

وطواف الصدر.

وقيل: طواف الصدر هو طواف الوداع.

(ويسمى من لم يطف للقدوم أو لم يسع بعده)؛ لأن السعي ركن يجب وقوعه بعد واحد من الطوافين القدوم والركن، فإذا لم يقع ثمة تعين هنا. [ثم يعودون إلى منى) للمبيت لها ولرمي أيام التشريق].



الترتيب في أعمال يوم النحر

(والترتيب بين رمي جمرة العقبة والذبح والحلق أو التقصير والطواف كما ذكرنا) مسنون؛ للاتباع (وليس بواجب)؛ لما روي: «أنه ﷺ وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه: فجاء رجل فقال: يا رسول الله، إني حلقته قبل أن أرمي، قال: إرم ولا حرج، وأتاه آخر فقال: إني ذبحت قبل أن أرمي، فقال: إرم ولا حرج، فما سئل عن شيء قدم أو أخر إلا قال: افعل ولا حرج»^(٢).

فلو ترك المبيت بمزدلفة وأفاض إلى مكة وطاف قبل أن يرمي ويذبح، أو ذبح قبل أن يرمي فلا بأس ولا فدية.

ولو حلق قبل الرمي والطواف، فإن قلنا: نسك فلا بأس، وإن قلنا: إنه استباحة

(١) الإفاضة: الصب، الزحف، والدفع في السير بكثرة، ولا يكون إلا عن تفرق وتجمع. انصراف الحجاج عن الموقف في عرفة. لسان العرب (٧/ ٢١٠)، والمعجم الوسيط (٢/ ٧٠٨).

(٢) صحيح البخاري، رقم (١٧٣٦)، (١٧٣٧) و (٦٦٦٥)، وصحيح مسلم، رقم (١٣٠٦)، وموطأ مالك، رقم (١٢٦٦).

محظور فعلية الفدية لوقوعه قبل التحلل، وفي وجه تلزمه الفدية وإن قلنا إنه نسك، والحديث حجة عليه.

ولا يخفى عليك أن ما ذكره من قطع الحاج التلبية إذا أخذ في الرمي، مصورٌ فيما إذا جرى على الترتيب المسنون.

فإن بدأ بالطواف أو بالحلقة فيقطع التلبية حيثئذ؛ لأنه أخذ في أسباب التحلل. وكذا المعتمر يقطع التلبية بأخذه في الطواف.



وقت الرمي والحلق والطواف والسعي

(ويدخل وقت هذه الأعمال الأربعة بانتصاف ليلة النحر)؛ لما في شعب البيهقي وغيره: «أن النبي ﷺ أرسل أم سلمة فرمت قبل الفجر ثم أفاضت»^(١).

نعم المستحب أن يرمي بعد طلوع الشمس ثم يأتي بياقي الأعمال، فيقع الطواف في ضحوة النهار.

(ويمتد وقت الرمي إلى غروب الشمس يوم النحر)؛ لما روي: «أن رجلاً قال: يا رسول الله، إنني رميت بعد ما أمسيت قال: لا حرج»^(٢). وهذا لا خلاف فيه.

وهل يمتد تلك الليلة؟ فيه وجهان كالوجهين الآتين في رمي أيام التشريق.

(وذبح الهدي لا يختص بزمان) ولكن يختص بالحرم، بخلاف الضحايا؛ فإنها تختص بالعيد وأيام التشريق، ولا تختص بالحرم.

واعلم: أن الهدي يطلق على دماء الجبرانات والمحظورات، وهذا لا يختص بزمن، وهو المراد هنا، وعلى ما يسوقه المحرم متطوعاً، وهو المراد في آخر الكتاب، فهما مسألتان لا مسألة، فلا تناقض في كلام المصنف، وقد أوضح ذلك في العزيز عند كلامه على

(١) سنن البيهقي الكبرى (١٣٣/٥)، رقم (٩٨٤٦)، قال ابن الملقن: وهذا إسناد صحيح. ينظر: البدر المنير (٢٥٠/٦).

(٢) صحيح البخاري، رقم (١٧٣٦)، وصحيح مسلم، رقم (١٣٠٦).

الوجيز في آخر كتاب الحج، فإن شئت فطالعه^(١).

وإذا عرفت هذا فعلمت أن استدراك المنهاج على المحرر ليس بجيد، وكأنه لم يطلع على ما أوضحه في العزيز^(٢)، فلم يدر إرادته في المحرر؛ لأن محل الخلاف هو القسم الثاني، وقد صحح الاختصاص كما استعرف في آخر الكتاب مع زيادة توضيح. فخذ ما آتيناك وكن من الشاكرين.

(والحلق والطواف لا يتأقت آخرهما)؛ إذ لا نقل في التأقت عن الشارع، والأصل عدمه.

نعم ينبغي أن لا يخرج من مكة حتى يطوف، فإن طاف للوداع وخرج وقع عن الركن.

وإن لم يطف أصلاً لم يحل له النساء وإن عاش مائة سنة.

ولو أخر الحلق والسعي أيضاً فلا يزال مُحْرماً، ولا يحل شيء مما حرم في الإحرام حتى يأتي بها، صرح به في شرح المهذب واقتضاه كلام العزيز^(٣).

وقضية الكتاب أن الطواف لا يصير قضاء بتأخره [عن العيد ويوم التشريق]، وهو كذلك عند الجمهور. نعم يكره التأخير عن يوم العيد، وكرهته عن أيام التشريق أشد.

وعن المتولى: أنه إذا أخر عن أيام التشريق صار قضاء^(٤).

واعلم: أن للحج تحللان وللعمره تحلل واحد، وذلك؛ لأن الحج يطول زمانه ويكثر أعماله بخلاف العمرة، فأبيح بعض محظوراته في دفعة، وبعضه في أخرى.

وهذا كالحيض والجنابة، لما طال زمان الحيض جعل لارتفاع محظوراته تحللان: انقطاع الدم والاعتسال، والجنابة لما قصر زمانه جعل لها تحلل واحد.

وإذا عرفت هذه المقدمة فارجع إلى المتن.

(١) العزيز (٨/ ٩٠).

(٢) ينظر: العزيز (٨/ ٩٠).

(٣) ينظر: العزيز (٧/ ٩٩)، والمجموع (٨/ ٢٢٠).

(٤) ينظر: روضة الطالبين (١/ ٢٣١).

التحلل الأول

(وإذا جعلنا الحلق نسكاً) وهو الأصح^(١)، وقد مر ما فيه من المنازعة (فمهما أتى باثنين من الرمي إلى جرة العقبة والحلق والطواف حل له اللبس والقلم وستر الرأس) للرجل والوجه من المرأة.

(وكذا الاصطياد وعقد النكاح) والمباشرة بما دون الفرج (في أظهر القولين) وهو المصحح في الشرح الصغير واختاره صاحب الحاوي^(٢)؛ لأن ما سوى الصيد محظورات لا تُفسد الإحرام، فأشبهت الحلق والقلم، مع أنه ﷺ قال: «إذا رميتم وحلقتم، حل لكم كل شيء إلا النساء»^(٣).

وأما الصيد؛ فلأنه داخل في عموم الحديث؛ بدليل قصر الاستثناء في النساء.

والثاني: لا يحلان ما لم يأت بالثالث: أما الصيد، فلقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الْفَيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (المائدة: ٩٥)، والإحرام باقي ما لم يأت بالثالث.

وأما النكاح ومقدمات الجماع؛ فلا إطلاق قوله: ﷺ: «إلا النساء»، والنكاح والمباشرة مما يتعلق بالنكاح^(٤).

والمختار في الروضة أن النكاح لا يحل إلا بالتحلل الثاني، ونقله المصنف في العزيز عن الأكثرين، وعدّ منهم: المسعودي وصاحب التهذيب، وعزّاه إلى ظاهر النص في المختصر^(٥). ولم يذكر التطيب، والصحيح أنه لا يتوقف على التحلل الثاني، بل يستحب كما قال: في العزيز^(٦)؛ لما روي: «أن عائشة قالت: طيبت رسول الله لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف»^(٧)، وقيل: على القولين.

(١) ينظر: العزيز (٣٨١/٧)، وروضة الطالبين (٣٩٧/٣).

(٢) ينظر: الحاوي الكبير (٥٦٨/٤).

(٣) أخرجه النسائي في سننه، رقم (٣٠٨٤)، قال محققه: صحيح، وأبو داود في سننه، رقم (١٩٧٨) وقال محققه: سعيد محمد اللحام: صحيح، وابن ماجه في سننه، رقم (٣٠٤١)، قال محققه: صحيح.

(٤) مغني المحتاج (٥٠٥/١)، وروضة الطالبين (١٠٤/٣).

(٥) مختصر المزني (١٦٥/٨)، والعزيز (٣٨٥/٧).

(٦) ينظر: العزيز (١٩٢/٧).

(٧) صحيح البخاري، رقم (١٥٣٩)، وصحيح مسلم، رقم: (١١٨٩)، سنن أبي داود، رقم (١٧٤٥)، سنن

الترمذي، رقم (٩١٧)، سنن النسائي، رقم (٤٣١)، سنن ابن ماجه، رقم (٢٩٢٦).

(ويعبر عن هذه الحالة بالتحلل الأول)، قال: الإمام وكان ينبغي التنصيف، لكن ليس للثلاثة نصف صحيح، فنزلنا الأمر على اثنين كما صنفنا في تملك العبد طلقين ونظائره^(١).

(وإذا أتى بالثالث منها) من الأشياء الثلاثة أيًا ما كان (حلّ له كل ما حرّم بالإحرام إجماعاً، وعليه الإتيان بما بقي من أعمال الحج من الرمي والمبيت).

وإذا كان الثالث الطواف، فلا بد من السعي بعده إن لم يسع من قبل وهما يعدان شيئاً واحداً من أسباب التحلل كما هو في العزيز^(٢).

(ويعبر عن ذلك بالتحلل الثاني)؛ لانتفاء التحريم إليه.

ووراء ماتضمنه الكتاب وجوه ضعيفة:

أحدها: أن دخول وقت الرمي بمثابة نفس الرمي في إفادة التحلل، وبه قال: الإصطخري^(٣).

والثاني: أن التحللين معاً يحصل بالحلّ والطواف والرمي والطواف، ولا يحصل بالحلّ والرمي إلا الأول، والفرق أن الطواف ركن فما انضم إليه تقوى به بخلاف الحلّ والرمي، والقائل به قائل بأن الحلّ ليس بركن، وهذا قول أبي القاسم الداركي^(٤).

والثالث: أن أحد التحللين يحصل بالرمي وحده وبالطواف، نقله أبو الإسحاق عن بعض أصحابنا^(٥).

فرع: من فاته رمي يوم النحر ولزمه بدل، فهل يقف التحلل على الإتيان ببذله؟ فيه وجوه:

أحدها: نعم مطلقاً؛ تنزيلاً للبدل منزلة المبدل.

(١) نهاية المطلب (٤/٣١٦).

(٢) العزيز (٧/١٩٠).

(٣) العزيز (٧/٣٨٣).

(٤) العزيز (٧/٣٨٣).

(٥) ينظر: المهذب للشيرازي (١/٤١٤)، والعزيز (٧/٣٨٣).

والثاني: لا مطلقاً؛ لفوات المأمور أصلاً. تميز^(١).

والثالث: إن اقتدى بالدم توقف أو بالصوم فلا؛ لطول زمانه، والوجه الأول هو الأشبه عند الجمهور.

وأما العمرة فقد قدمنا أن لها تحللاً واحداً، وهو بالطواف والسعي والخلق إن جعلناه نسكاً، وإلا فبالطواف والسعي.

قال في العزيز: ولست أدري لم عدّوا السعي من أسباب التحلل في العمرة دون الحج ولم يعدّوا أفعال الحج كلها أسباب التحلل كما فعلوه في العمرة، ولو اصطلحوا عليه لقالوا: التحلل الأول يحصل بها سوى الواحد الأخير، ويحصل الثاني بالآخر^(٢).



المبيت بمنى ليالي التشريق

(فصل: إذا عادوا إلى منى بعد طواف الركن أقاموا بها الليلتين الأوليين من ليالي أيام التشريق)^(٣)؛ للاتباع.

وهذا المبيت واجب عند أكثر الأصحاب. وفي وقت المبيت قولان حكاها والد الإمام^(٤): أحدهما: معظم الليل، وبه أجاب المصنف وأقر عليه النووي^(٥)، بخلاف مبيت مزدلفة؛ فإنه نازعه فيه، وقد مرّت [الإشارة] إليه.

والثاني: أن الاعتبار بحال طلوع الفجر؛ إذ المقصود من المبيت التعرّيج^(٦) على شعار اليوم الذي بين يديه، فمن حضر قبل طلوع الفجر اكتفى بحضوره. ولا فرق بين آخر الليل وأوله على الأول.

(١) في النسخ التي بأيدينا هذه الكلمة، ولا ندري المقصود منها. المحقق.

(٢) ينظر: العزيز ط العلمية (٣/٤٢٩)، ودار الكتب (٧/٣٨٣).

(٣) التشريق: سميت بذلك لأن لحوم الأضاحي تشرق فيه: أي تنشر في الشمس، وقيل: سميت بذلك لأن الهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس. ينظر: القاموس (١/١١٥٩)، والقاموس الفقهي (١/١٩٤).

(٤) ينظر: نهاية المطلب (٤/٣٣٣).

(٥) ينظر: المجموع (٨/١٣٥)، والعزيز (٧/٣٨٨).

(٦) التعرّيج على الشيء: الإقامة عليه. ينظر: لسان العرب (٢/٣٣١).

رمي الجمرات أيام التشريق

(ويرمون في كل يوم من اليومين الأولين) اللذين يقال لأحدهما: القِر؛ لاستقرار الناس فيه بمنى، وللآخر: النفر الأول (إحدى وعشرين حصاة إلى الجمرات الثلاث إلى كل واحدة سبعاً). وهذا الرمي واجب بلا خلاف.

نعم المعذرون كأهل سقاية العباس^(١) والرعاة إذا رموا جمره العقبة يوم النحر جاز لهم أن يدعوا المبيت ليالي منى، ويرموا الأول من أيام التشريق، ويدعوا الثاني، ويعودوا في الثالث فيرموا رمي اليومين؛ لأحاديث صحيحة في ذلك^(٢).

ويلحق بهم من له مال يخاف ضياعه، أو مريض يحتاج إلى تعهده، أو شغل يخاف فوته من طلب آبق^(٣) وإنشاد^(٤) ضالة ونحو ذلك.

وهل لهم أن يدعو الرمي يومين متواليين بأن ينفروا يوم النحر ويتركوا اليوم الأول والثاني، ويرموا في الثالث عن الثلاثة؟ فيه خلاف رجح فيه الجواز.

والمستحب أن يقف عند الجمرة الأولى التي تلي المسجد بقدر سورة البقرة يدعو الله، وذلك بعد الرمي، [ثم يرمي] الوسطى ويقف أقل مما وقف في الأولى، ويدعو الله أيضاً، ثم يرمي الثالث وهي جمره العقبة ولا يقف عندها، هكذا روى البخاري، والترمذي عن قول رسول الله ﷺ في حديث سالم^(٥).

(ثم إذا [رموا] اليوم الثاني فمن أراد أن ينفر قبل غروب الشمس فله ذلك، ويسقط عنه مبيت الليلة الثالثة، والرمي من الغد) وهو النفر^(٦) الثاني، ولا يلزمه شيء؛ لقوله

(١) سقاية الحاج: هم القائمون بها وكان العباس بن عبد المطلب ﷺ يلي ذلك في الجاهلية والإسلام فمن قام بذلك بعده إلى الآن فالرخصة له. ينظر: المطلع (٢٠٢/١)، والقاموس الفقهي (١٧٦/١).

(٢) منها ما أخرجه البخاري، رقم (١٧٤٤) و (١٧٤٥)، ومسلم، رقم (١٣١٥).

(٣) الإباق: هو هروب العبد من سيده، من غير خوف. ينظر: الصحاح (١٣٧/٦)، والعين (٤١٦/١).

(٤) الناشد هو الطالب، وإنما قيل للطالب ناشد لرفعه صوته بالطلب. ينظر: لسان العرب (٤٢١/٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (١٧٥٣)، والترمذي في سننه، رقم (٩٠١).

(٦) والنفر: يوم "النفر الأول: الثاني من أيام التشريق وفيه ينفر الحاج من منى إلى مكة، و"يوم النفر الآخر: اليوم الثالث من أيام التشريق. ينظر: المعجم الوسيط (٩٤٠/٢)، ولسان العرب (٢٢٤/٥).

تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ﴾ (البقرة: ٢٠٣).

نعم، التأخير أفضل؛ اقتداء بخير البرية.

وجواز التعجيل مشروط بما إذا بات الليلتين الأوليين، وإلا لم يجز النفر قبل الغروب إن كان قد ترك بينهما بغير عذر؛ لأنه لم يأت معظم النسك، وإنما جواز للرعاة والسقاية للعذر. هكذا هو في كتب عامة الأصحاب.

وأطلق الماوردي عدم جواز النفر إلا لمن بات الليلتين، ولم يفصل بين المعذور وغيره^(١).

(ومن لم ينفر إلى الغروب فعليه أن يبيت الليلة الثالثة ويرمي من الغد) لقوله ﷺ: «من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقم إلى الغد حتى ينفر مع الناس»^(٢).

وعبارة الكتاب تشمل ما لو غربت وهو متجهز أو غربت بعد الارتحال وقبل انفصاله من منى، فإنه لا يلزمه المبيت ويسقط عنه الرمي، وقد صرح به في العزيز.

قال النووي: ولو تبرع بالمبيت والحالة هذه لم يلزمه الرمي في الغد، وأعزاه إلى النص^(٣).

وإن نفر قبل الغروب وعاد لشغل إما قبل الغروب أو بعده فالأصح في العزيز والروضة^(٤) أن له أن ينفر.

ومن نفر وقد بقي معه شيء من الحصى طرحها أو دفعها إلى غيره.

ولم يؤثر شيء فيما يعتاده الناس في دفنها على ما قالاه في العزيز والروضة^(٥).

(ويدخل وقت رمي أيام التشريق بزوال الشمس) بخلاف رمي يوم النحر فإن وقته يدخل بانتصاف ليلة النحر، والأصل فيه ما روي عن جابر: «أن النبي ﷺ رمى الجمرة

(١) ينظر: الحاوي الكبير (٤/١٩٧).

(٢) أخرجه ابن الملقن في البدر المنير (٦/٣١٠)، رقم (٩٦)، عن عمر بن خطاب ؓ، قال: هذا الأثر صحيح، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير (٣/٢٣٢): موقوف على عمر ؓ ولا يصح رفعه.

(٣) ينظر: العزيز (٧/٢٠٠)، وروضة الطالبين (٣/١٠٧).

(٤) العزيز (٧/٢٠١)، وط العلمية (٣/٤٣٦)، وروضة الطالبين (١/٣٢٢).

(٥) العزيز: (٣/٤٣٦)، وروضة الطالبين: (٣/١٠٧).

يوم النحر ضحى، ثم لم يرم سائر الأيام حتى زالت الشمس^(١).

(ويتهيأ) أى: وقت الرمي (بغروبها في أصبح الوجهين) أي يدخل وقت رمي كل يوم بزوال شمس، ويتهيأ بغروبها فيه؛ تعويلاً^(٢) على الوارد.

قال ابن الرفعة في الكفاية: هذا يخالف ما صححاه في العزيز والروضة^(٣) في الكلام على بقاء وقت الرمي في جميع الأيام إلى انقضاء يوم التشريق، ثم قال: ويمكن أن يحمل هذا على وقت الاختيار وذلك على وقت الجواز، وجعل للرمي ثلاثة أوقات: وقت فضيلة ووقت اختيار، ووقت جواز^(٤).

وفيه بحث نوضحه لكل في المسألة الآتية في آخر الفصل إن شاء الله.

(وفي الثانى يمتد) أى: وقت رمي كل يوم (إلى طلوع الفجر) قياساً على الوقوف بجامع كون كل واحد منها عبادة مشتملة على الزمان والمكان. ولا يخفى أن محل الوجه الثاني في غير اليوم الثالث.

أما الثالث: فيخرج وقت رميه بغروب شمس بلا خلاف؛ لانقضاء أوقات المناسك^(٥).

(ويشترط رمي حصيات السبع في سبع دفعات) لأنه ﷺ كذلك رماها وقال: «خذوا عني مناسككم».

فلورمى حصاتين معاً أو سبع حصيات نظر:

إن حصل الوقوع دفعة واحدة فلا يجب ذلك إلا دفعة واحدة بلا خلاف.

وإن تعاقب الوقوع فوجهان، أحدهما: أنه يتعدد الرمي؛ نظراً إلى تعدد الوقوع.

(١) صحيح البخاري (١٧٧/٢) عن جابر ﷺ تعليقاً، وصحيح مسلم، رقم (١٢٩٩) عَنْ جَابِرٍ ﷺ، وسنن أبي داود، رقم (١٩٧١)، و سنن الترمذى، رقم (٨٩٤)، وسنن النسائى، رقم (٣٠٦٣)، وسنن ابن ماجه، رقم (٣٠٥٣).

(٢) التحويل: الإعتماد والانتكال والاستعانة. ينظر: المعجم الوسيط (٦٣٧/٢).

(٣) ينظر: العزيز (٢٠٢/٧)، وروضة الطالبين (٣٢٢/١).

(٤) ينظر: كفاية النبي لابن الرفعة (٤٩٤/٧).

(٥) مغني المحتاج (٥٠٧/١).

والثاني: لا يتعدد، وإنما هي رمية؛ نظراً إلى حصول الفعل منه، وهو المصحح في العزيز والروضة^(١).

ولو رمى حصاتين على التعاقب فوقعتا معاً فالصحيح أنها رميتان؛ نظراً إلى فعل الرامي. ويجري الخلاف فيما لو وقعت الثانية قبل الأولى.

ولو رمى حجراً مرتين نظر: إن كان قد رماه إلى جمرة أخرى أو إلى تلك الجمرة في يوم آخر جاز وفاقاً، ويمكن أن يتأدى جميع الرميات بسبع حصيات.

وإن كان قد رماها إلى تلك الجمرة في ذلك اليوم، فالذي تقتضيه العبارة أنه لا يجزيه، وبه صرح الإمام والغزالي، وقواه ابن الصلاح^(٢)، وأدعوا أن المأمور سبع حصيات مع رعاية الدفعات لا الدفعات فقط، لكن المصحح في التهذيب الجواز، كما لو دفع مداً إلى مسكين عن الكفارة ثم اشترى منه ودفعه إلى آخر، ونقل عنه في العزيز وارتضاه^(٣)، وبه أفتى المتأخرون.

ويشترط كون الرمي باليد، فلا يجوز الرمي بالقوس أو الدفع بالرجل، وإن ناولها إطلاق الكتاب.

ويشترط قصد الرمي وحصول الحجر فيه لا بقاؤه فيه، ولا [كون] الرامي خارج الجمرة. ولو تردد في حصوله في الرمي، فالجديد عدم الاجزاء.

ولا يشترط إصابة الرمي في أول الوقوع، بل لو انصدمت الحصاة المرماة بشيء خارج الجمرة وارتدت ووقعت في الرمي اعتد بها؛ لحصولها فيه بفعله من غير معاونة شيء.

وإنما لم يحسب مثل ذلك في المناضلة؛ لأن المقصود هناك إصابة الغرض على وجه يعرف [منه] حذق الرامي وجودة رمية، وهنا المقصود إصابة الرمي بفعله.

(١) العزيز (٧/٢٠٣). وروضة الطالين (١/٣٢٤).

(٢) نهاية المطلب (٤/٣-٣)، والعزيز (٧/٤٠٠)، والوسيط (٢/٦٦٧ - ٦٦٨)، وشرح مشكل الوسيط (٣/٣٨٣).

(٣) ينظر: التهذيب (٣/٢٦٧). والعزيز (٧/٢٠٥).

ولو كان المصاب إليه قبل الجمرة متحركاً من نحو بعير أو إنسان فاندفعت الحصاة بحركته ووقت في الرمي لم يعتد بها؛ لأنها حصلت في الرمي بفعله وفعل غيره.

(ورعاية الترتيب في الجمرات) الثلاث: بأن يرمى أولاً إلى الجمرة التي يلي مسجد الخيف وهي أقرب الجمرات إلى منى وأبعدها من مكة، ثم إلى الجمرة الوسطى ثم إلى القصوى وهي جمرة العقبة.

فلو تركها^(١) أو رمى الثانية قبل تمام الأولى أو الثالثة قبل تمام الثانية لم يجز إلا ما وقع مرتباً؛ لأنه نسك متكرر، فيشترط فيه الترتيب كما في السعي مع أنه ﷺ كان يرتبها، وقد قال: «خذوا عني مناسككم».

ولو ترك حصاة ولم يدر من أين تركها؟ أخذ بالأسوأ، فيرمي إلى الجمرة الأولى واحدة ويعيد رمي الآخرين. ولا تشترط الموالاتة بين رمي الجمرات ورمي الجمرة الواحدة على الصحيح. وقد مر أنه يستحب أن يقف عند الأولى بقدر سورة البقرة وكذا عند الثانية، ولا يقف عند الثالثة.

ويرفع يده عند الرمي، ويستقبل القبلة عند رمي الجمرات في أيام التشريق.

ومر القول في الاستقبال وعدمه في الرمي على جمرة العقبة يوم النحر.

والسنة أن يكون نازلاً، في رمي اليومين الأولين وراكباً في اليوم الأخير يرمي ويسير عقبه^(٢). هذا هو المنصوص في الإملاء.

وعن المتولي أن الصحيح ترك الركوب في الأيام الثلاثة^(٣).

(وأن يكون الرمي حجراً) لما روى: «أنه ﷺ رمى بالأحجار وقال: «بمثل هذا فارموا»^(٤)، وظاهر الأمر للوجوب.

(١) في (ط) و (ع): (نكسها).

(٢) كل شيء يعقب شيئاً فهو عقبيه، كقولك خلف يئلف، بمنزلة الليل والنهار إذا مضى أحدهما عَقَبَ الآخر. العين (١/١٧٩).

(٣) الروضة (٣٢٣/١)، والعزیز (٤٠٧/٧) قال: (وفي التمه أن الصحيح ترك الركوب في الأيام الثلاثة).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٢٤٨/٣)، رقم (١٣٩٠٩)، و (١٤٩٠٧) قال في التلخيص الحبير (٣/٢٤٧)، رقم (١٠٦٩)، لم أره هكذا، لكن في صحيح مسلم، رقم (١٢٨٢) عن الفضل بن عباس... قال: «عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجمرة».

فيجزي: المرمر^(١)، والبرام^(٢)، والكذان^(٣)، والزجاج^(٤)، وحجر السم^(٥)، والسنباد^(٦)، وحجر النورة^(٧) قبل الطبخ.

وفي حجر الحديد تردد لشيخ الإمام الشيخ أبي محمد، قال المصنف: والظاهر إجزاؤه فإنه حجر في الحال إلا أن فيه حديداً كامناً يستخرج بالعلاج^(٨).

وفي ما يتخذ منه الفصوص^(٩) كالياقوت^(١٠)، والفيروزج^(١١)، والعقيق^(١٢)، والزمرد^(١٣)، والزبرجد^(١٤)، والبلور^(١٥)، والبيجادة، واليشم^(١٦) وجهان:

أحدهما: لا تجزي؛ لأن السابق إلى الفهم من لفظ الحصى غيرها.

والأصح: الإجزاء؛ لأنها أحجار.

(١) المرمر: صخر رخاميّ جيريّ متحوّل يتركّب من بلّورات الكلسيت، يُستعمل في البناء للرّيزة، وفي صنع التّماثيل. ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٨٦٥)، ولسان العرب (٥/ ١٦٥).

(٢) البرّام: قدّر عميق من الحجارة أو النّحاس. ينظر: لسان العرب (١٢/ ٤٢).

(٣) في نسختين: «الكيزان»، والمثبت هو الصحيح، والكذان: حجارة فيها رخاوة كأنها المدر. ينظر: العين (٥/ ٢٧٦)، وأما الكيزان: فجمع كوز، وهو إنشاء من الفخار كالإبريق، وهو أصغر منه. ينظر: القاموس المحيط (١/ ٤٣٠).

(٤) في نسختين: «الزّحام»، وكدت أتيقن أنه الرخام صحف لولا ذكر المرمر قبله.

(٥) حجر السم: حجر أسود يسحب السموم من الجسم الناقمة عن اللدغات

(٦) هؤلاء أساء الحجر بحثت عن بعض الأساء في كتب ومعاجم ولم أجده.

(٧) النورة: حجر الكلس، أخلاط من أملاخ الكالسيوم، والباريون، تستعمل لإزالة الشعر. ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٩٦٢).

(٨) ينظر: نهاية المطلب (٤/ ٣٢٢)، والعزير (٧/ ٣٩٧).

(٩) الفص: ما يركب في الخاتم من الحجارة الكريمة. ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٦٩١).

(١٠) الياقوت: حجر كريم صلب شفاف ذو ألوان مختلفة مابين أحمر وأزرق وأخضر. ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ١٠٦٥).

(١١) الفيروزج: حجر كريم أزرق يميل إلى الخضرة. المعجم الوسيط (٢/ ٧٠٨)، ولسان العرب (٢/ ٣٤).

(١٢) العقيق: حَرَزٌ أَحْمَرٌ معروف يكون باليمن وبسواحل بحر رومية. إل قاموس المحيط (٤/ ٢٠١)، والمعجم الوسيط (٢/ ٦١٦).

(١٣) الزمرد: حجر كريم أخضر اللون شديد الخضرة. ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٤٠٠).

(١٤) الزبرجد: حجر كريم يشبه الزمرد، متعدد الألوان، أشهره الأخضر والأصفر. لسان العرب (٣/ ١٩٤).

(١٥) البلور: نوع من الحجر الشفاف. ينظر: لسان العرب (٤/ ٨٠)، والمعجم الوسيط (١/ ٣٦).

(١٦) واليشم: حجر معدني أجوده الزيتي فالأبيض فالأصفر. معجم متن اللغة (٥/ ٨٣٦).

ولا تجزئ اللآلي وما ليس بحجر من طبقات الأرض كالنورة المطبوخة، والزربخ^(١)، والكبريت^(٢)، وبالفارسية كوكرد، والإثم^(٣)، والجص^(٤)، والمدر^(٥)، وكل ما ينطبع من الجواهر: كالنبرين^(٦)، والنحاس^(٧)، وغيرها.

(والسنة أن يكون بقدر حصي الخذف) بالخاء والذال المعجمين، لما روى مسلم: «أن النبي ﷺ أمر الناس بالسكينة وهو كاف ناقتة، حتى دخل محسراً قال: «عليكم بحصى الخذف»^(٨). وضبط الشافعي بأنه أصغر من الأنملة طولاً، وعرضاً^(٩).

قال في العزيز وابن يونس في شرح التنبيه: إنه يرميه على هيئة الخذف، بأن [يضعه] على رأس الإبهام من جانب بطنها ويرميه برأس السبابة^(١٠).

قال: النووي في زيادات الروضة: وما جزم به الإمام الرافعي، وجه ضعيف، والصحيح المختار أنه يرميه على غير هيئة الخذف، وأعزاه في شرح المذهب على الأكثرين.

قال: في العزيز: ولو رمى بأصغر من ذلك أو أكبر كره وأجزأه، ويستحب أن يكون طاهراً هذا لفظه^(١١).

وقضية هذا أنه لا يكره كونه نجساً، والظاهر أنه مكروه إلا إذا لم يجد سواه.

(١) الزربخ: حجر كثير الألوان، يخلط بالكلس فيخلق الشعر له مركبات سامة. لسان العرب (٣/ ٢١).

(٢) الكبريت: من الحجارة مادة معدنية صفراء اللون إلى الخضرة تكثر في البلاد البركانية، شديد الاشتعال. القاموس (١/ ٢٠٣).

(٣) الإثم: بكسر الهمزة والميم حجر معروف يكتحل به. ينظر: المعجم الوسيط (١/ ١٧٧).

(٤) الجص: مادة ترابية تتخذ من حجر يحرق، وتتخذ لجبر الكسر في العظم. القاموس (١/ ٧٩٢)، والمعجم الوسيط (١/ ١٢٤).

(٥) المدر: قطع الطين اليابس أو العلك الذي لا زمل فيه. ينظر: لسان العرب (٥/ ١٦٢).

(٦) النبر: هو فتات الذهب أو الفضة قبل أن يصاغ أو يقرى. لسان العرب (٤/ ٨٨).

(٧) النحاس: معدن أحمر اللون إلى السمرة، يتخذ في صناعة أشياء كثيرة كالأسلاك والأنابيب... المعجم الوسيط (٢/ ٩٠٧).

(٨) صحيح مسلم، رقم (١٢٢٨).

(٩) ينظر: الأم للشافعي (٢/ ٢٣٦).

(١٠) العزيز (٧/ ٣٩٨)، وروضة الطالبين (٣/ ٤٠٧)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٧٧).

(١١) ينظر: روضة الطالبين (٣/ ٣٩٢)، والمجموع (٨/ ١٧٢). العزيز (٧/ ٢٠٣).

(ويراعى اسم الرمي) وجوباً؛ لأنه المأخوذ من لفظ الحديث (فلا يكفي الوضع).

وفي نهاية الإمام حكاية وجه: أنه يكفي؛ نظراً إلى حصوله في الرمي^(١).

(ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي)؛ لأن الغرض الإصابة، فلا يضر خروجه بعد الوقوع فيه.

وقد مر أنه لو تردد في الوقوع لم يميزه على الجديد؛ إذ الأصل عدمه.

(ولا كون الرامي خارج عن الجمرة) بل لو وقف في طرف منها ورماه إلى طرف آخر أجزأه، خلافاً لما تقتضيه عبارة التنبيه^(٢).

وقد مر اشتراط القصد، حتى لو رمى في الهوى فوقع في الرمي آتياً لم يعتد به.

(والعاجز عن الرمي يستتيب) من يرمي عنه ولو بأجرة؛ لأن النيابة جائزة في أصل الحج فكذلك في أبعاضه.

والمراد بالعجز هنا عجزه في الحال إذا لم يرج [زواله] قبل خروج وقت الرمي، لا العجز الذي ينتهي إلى اليأس، كما في أصل الحج، وقد صرح به في الحاوي، حيث قال: وينيب عاجز لا يقدر في [وقته].

ويشترط أن يكون النائب قد رمى عن نفسه، ولا فيقع عنه؛ كأصل الحج^(٣).

ولا فرق بين أن يكون العجز بمرض أو حبس أو غيرهما، وسواء حبس بحق أو بغير حق كما نقل النووي في شرح المهذب عن اتفاق الأصحاب، لكن ذكر البندنجي حكاية عن الأم إشتراط كون الحبس بحق، واختاره ابن الرفعة في الكفاية^(٤).

والسنة للعاجز أن يكبر ويضع الحجر في كف نائبه؛ ليكون آتياً بالعبادة بقدر الإمكان.

ولو أغمى عليه ولم يأذن لغيره في الرمي عنه لم يميز الرمي [عنه].

(١) ينظر: نهاية المطلب (٤/٣٢٦).

(٢) التنبيه للشيرازي (١/٧٨)، وكفاية النية في شرح التنبيه (٧/٥٠٦).

(٣) ينظر: الحاوي الكبير (٤/٥١٤) و (٤/٢٠٤).

(٤) المجموع شرح المهذب (٨/٢٤٣)، وكفاية النية في شرح التنبيه (٧/٤٩٠).

ولو أذن ثم أغمي عليه جاز الرمي عنه، ولا يبطل هذا الإذن بالإغماء؛ لأن ذلك واجب من باب الضرورات، ولا يجوز مع القدرة. بخلاف العقود.

وإذا رمى النائب ثم زال عذر المنيب قبل خروج الوقت فهل عليه الإعادة؟ فيه وجهان: أحدهما: لا، ويسقط عنه الرمي برمي النائب، وعليه الأكثرون.

والثاني: نعم؛ تخريجاً على القول القائل بوجوب إعادة الحج على الذي زال مرضه الذي لم يرج زواله بعد ماحج نائبه.

فرع: يستحب للإمام أن يخطب في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد صلاة الظهر يودع الحاج إن أراد الخروج إلى مكة، وأراد الحاج الإقامة ويعلمهم جواز النفر، بأن يقول: من وقف حتى غربت الشمس لا يجوز له النفر؛ تأسيساً في ذلك برسول الله ﷺ^(١).

(وإذا ترك رمي بعض الأيام) أي من أيام التشريق؛ فإن كلامه فيه، وأما رمي يوم النحر فلا تعرض في الكتاب لتداركه^(٢)، وستعرف من كلامنا (تداركه في باقي الأيام على الأصح) من القولين، سواء تركه عمداً أو سهواً؛ لأنه ﷺ «جوزَ ذلك للرعاة وأهل السقاية»^(٣)، وقيس عليهم غيرهم.

والثاني: لا يتداركه [كما لا يتداركه] بعد أيام التشريق^(٤).

وإذا قلنا: "أنه لا يتداركه في باقي الأيام" فهل يتدارك اليوم في الليلة التي تقع بعده؟

فيه وجهان مفرعان على أن وقت الرمي يمتد إلى طلوع الفجر أم لا؟ وقد سبق.

وإذا قلنا: "إنه يتدارك" فليس في الكتاب ما يدل على أنه أداء أو قضاء، وقد حكى في العزيز فيه قولين وصحح قول الأداء^(٥) وقال: لولاه لما كان للتدارك فيه مدخل كما

(١) والدليل على ذلك حديث جابر ؓ، أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢٩٩).

(٢) تدارك ما فات: أدركه أو حاول إدراكه والوصول إليه ﴿قَوْلًا أَنْ تَذَرَكُهُ يَمَنَةً بَيْنَ رَيْبِهِ وَلَيْدٍ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾، تدارك خطأ/ تدارك سهواً: تجنبه، حال دون وقوعه. معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٧٤١).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٧٤٥)، وصحيح مسلم، رقم (١٣١٥).

(٤) مغني المحتاج (١/ ٥٠٩).

(٥) العزيز شرح الوجيز (٧/ ٤٠٢).

لا يتدارك الوقوف بعد فواته، ثم فرع عليه، وقال: وعلى هذا فجملة أيام منى في حكم الوقت الواحد فكل يوم للقدر المأمور فيه وقت اختيار كأوقات الاختيار للصلاة.

ويجوز تقديم رمي يوم التدارك على الزوال، بل نقل عن الإمام جواز تقديم رمي يوم إلى يوم^(١).

ولا يخفى أن تصحيح قول الأداء يخالف ما تقدم من أن وقت الرمي في كل يوم من أيام التشريق يدخل بالزوال ويفوت بالغروب، ومراً عن ابن الرفعة ما يشير إلى دفع الإيراد^(٢).

وقد يقال: "يجوز تداركه قضاء أو أداء مع القول بتحريم التأخير" فلا يخالف.

وإذا قلنا بأن التدارك قضاء ففي جواز تقديم الرمي على الزوال وجهان:

وجه المنع: أن ما قبل الزوال لم يشرع فيه رمي، فأشبهه الليل بالنسبة إلى الصوم.

ووجه الجواز أن القضاء لا يتأقت.

قال في الشرح الصغير: والوجهان جاريان في تدارك الرمي ليلاً إذا جرينا على الأصح في أن الوقت لا يمتد ليلاً، وقال في الكبير: الأصح في ذلك الجواز^(٣).

ثم ذكر ما يقتضي أن لا فرق في جريان الوجهين بين القول بالأداء والقضاء، وأن الأصح المنع، فبين الشرحين بل بين عبارتي الكبير تناقض^(٤)، قال السبكي وصاحب التوشيح^(٥): والذي يرجح من جهة المذهب أنه يجوز التدارك قبل الزوال، وفي الليل، سواء قلنا: قضاء أو أداء، وأما من جهة الدليل فالراجح في رمي أيام التشريق التقييد بما بعد الزوال.

وأما تقديم يوم إلى يوم فالأصح عند المصنف في الشرحين الجواز، ونقله الروياني

(١) ينظر: نهاية المطلب (٤/٣٢٣)، والعزیز (٧/٤٠٣). وطبع العلمية (٣/٤٤١).

(٢) ينظر: كفاية النبيه (٧/٤٩٤).

(٣) ينظر: العزیز (٧/٢٠٧).

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر (٢/٨٠)،.

(٥) ينظر: فتاوى السبكي (١/٣١٦-٣١٧).

عن مقتضى كلام الشافعى^(١)، وعلى هذا فالعبارة المحررة أن يقال: يدخل وقت رمي كل يوم من أيام التشريق بزوال شمس ذلك اليوم وينقضي بانقضاء أيام التشريق. ويجب الترتيب بين رمي المتروك، ورمي يوم يتدارك فيه؛ بناء على أن التدارك أداء، ولا يجب على قولنا: إنه قضاء، هذا كله في رمي أيام التشريق.

وأما رمي يوم النحر فتداركه في أيام التشريق أداء كما صرح به غير واحد. وأما جواز التأخير، فقد نقل السبكي عن ابن داود أحد شراح المختصر، أنه لا يجوز، وارتضاه ثم قال: ولم أر من صرح به غيره، قال: ولا يلزم من وقوعه في أيام التشريق أداء جواز التأخير إليها، كما أنه لا يجوز تأخير الصلاة إلى أن يبقى قدر ركعة مع أنها حينئذ أداء^(٢). (وإذا تدارك فلا دم عليه) وإن قلنا إنه قضاء؛ لأنه أتى بما يجب عليه، وقد حصل الإيجاز، وخرّج ابن سريج قولاً على قولنا: إنه قضاء أنه يلزمه الدم [مع] التدارك، كما لو أخرج قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر يقضي ويفدي^(٣).

(ولإلا) أي: وإن لم يتدارك (لزمه الدم)؛ لعموم قوله: **يَتَذَكَّرُ**: «من ترك نسكاً فعليه الدم».

ولا يفيد التدارك بعد أيام التشريق بالاتفاق؛ لانقضاء أوقات النسك.

(والأظهر) من الأقوال المخرّجة (تكميل الدم في ثلاث حصيات)؛ لأن ذلك أول حد شرع في تكميل الفدية في ارتكاب المحظورات التى لا تتم الفدية بواحد منها كحلق الشعر وقلم الظفر، وكذلك في ترك المأمورات.

والثاني: تكمل في وظيفة يوم، والثالث: في وظيفة جمرة^(٤).

وإذا قلنا بالأول فلا زيادة بالزيادة، حتى لو ترك رمي أيام التشريق كلها لم يلزمه إلا دم. ولو ترك رمي يوم النحر وأيام التشريق كلها، فوجهان تفرعاً على الأول: أحدهما: لا يلزم إلا دم لاتحاد جنس الرمي.

(١) ينظر: العزيز (٧/٤٠٠)، وبحر المذهب (٣/٥٣٧).

(٢) ينظر: فتاوى السبكي (١/٢٨٥-٢٨٦).

(٣) ينظر: العزيز (٧/٤٠٧).

(٤) مغني المحتاج (١/٥٠٩).

والثاني: وهو الأصح عند المصنف أنه يلزم دمان: أحدهما: لرمي يوم النحر، والثاني: لرمي أيام التشريق؛ لاختلاف الرميين في الحكم.

وعند صاحب التهذيب أنه [يلزم] بترك كل يوم دم^(١)؛ لأن رمي كل يوم عبادة مستقلة. وعلى الأول لو ترك حصة ففي ما يجب ثلاثة أقوال: أحدها: ثلث دم، والثاني: مد؛ قياساً على حلق شعرة، وهو المختار في الحاوي^(٢). والثالث: درهم. والمسألة مفروضة فيما إذا تركها من الجمرة الثالثة في اليوم الأخير؛ لأن الترتيب واجب، فلو ترك حصة من الجمرة الأولى لم يصح ما بعدها.

قال المتولي: لو ترك ثلاث حصيات من جملة الأيام الأربعة ولم يدر موضعها أخذ بالأسوأ، وهو أنه ترك واحدة يوم النحر، وأخرى من الجمرة الأولى يوم [القر] وأخرى من الجمرة الأولى يوم القر، وأخرى من الجمرة الثانية يوم النفر الأول، وطول فيه الكلام^(٣). وحاصله: أنه إن لم نحسب ما يرميه بنية وظيفة اليوم عن الغائب، فالمحسوب له ست حصيات من رمي يوم النحر لا غير، سواء شرطنا الترتيب بين التدارك ورمي الوقت أم لا.

وإن حسبنا ما يرميه بنية وظيفة اليوم عن الغائب فالمحسوب له رمي يوم النحر وواحد من أيام التشريق لا غير.

تتمة: يستحب لمن فرغ من رمي يوم الثالث أن يأتي المحصّب^(٤) وينزل به الليلة الرابعة عشر فيصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم يهجع هجعة^(٥) ثم يدخل مكة، هكذا فعل رسول الله ﷺ^(٦).

(١) ينظر: التهذيب (٢٦٧/٣).

(٢) ينظر: الحاوي الكبير (١١٥/٤).

(٣) المجموع (٢٤٢/٨).

(٤) المحصّب: موضع رمي الجمار بمعنى. ينظر: لسان العرب (٣١٨/١).

(٥) والمهجعة: التومة الخفيفة من أول الليل. المعجم الوسيط (٩٧٤/٢)، والمصباح المنير (٣٢٧/١).

(٦) صحيح البخاري، رقم (١٧٥٦).

وحد المحصَّب من الأبطح^(١): ما بين الجبلين إلى المقبرة.

سمى به؛ لاجتماع الحصى فيه بحمل السيل؛ فإنه موضع منهبط.

ويستحب بعد فراغه من طواف الإفاضة أن يدخل البيت حافياً، ويصلي بين العمودين ركعتين بحيث يجعل العمود الذي يستقبله الداخل من الباب على حاجبه الأيمن. وليكن بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع.

وليكن مقامه على الرخامة الحمراء؛ فإنه مقام رسول الله ﷺ، ثم يدور في جميع أركان البيت^(٢). وبالله التوفيق.

طواف الوداع

(فصل: يطوف للوداع: إذا أراد الخروج من مكة)؛ لثبوته عن رسول الله عليه الصلاة والسلام قولاً وفعلاً^(٣).

وأراد بقوله: "أراد الخروج" إلى مسافة [القصر]، كما قيده بذلك في العزيز والروضة^(٤)، لكن عمم السبكي مَنْ أراد الخروج من مكة إلى منزله^(٥).

ثم اعلم: أنه ليس في الكتاب ما يدل أن المأمور بطواف الوداع هو الحاج والمعتمر فقط أو يعم كل من يخرج من مكة مكياً كان أو آفاقياً^(٦)؟ وفيه وجهان:

أحدهما: وبه قال الإمام والغزالي وصاحب التنبيه^(٧): إنه مخصوص بمن تحلل عن نسك وأراد الخروج وعدَّوه عن المناسك^(٨).

(١) كل موضع من مسابيل الأودية يسويه الماء ويديمه فهو الأبطح. ينظر: لسان العرب (٤١٢/٢).

(٢) يدل عليه ما رواه البخاري في صحيحه، رقم (٤٤٠٠)، ومسلم في صحيحه، رقم (١٣٢٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (١٧٥٥)، هذا قوله ﷺ، وأما فعله فحديث أنس برقم (١٧٥٦) قال (... ثم ركب إلى البيت، فطاف به...)، ومسلم في صحيحه، رقم (١٣٢٧).

(٤) ينظر: العزيز (٢١٤/٧)، وروضة الطالبيين (٣/٣٩٥).

(٥) فتاوى السبكي (٣٢١/١).

(٦) الألق: الذي يطوف في الأرض مكتسباً، أو من لا يتسب إلى وطن. ينظر: لسان العرب (٥/١٠).

(٧) ينظر: نهاية المطلب (٢٩٩/٤)، والوسيط (٦٧٣/٢)، التنبيه (٧٩/١).

(٨) ينظر: روضة الطالبيين (١/٣٢٥).

والثاني:- وبه قال المتولي والبغوي، واختاره المصنف:- أن طواف الوداع ليس من المناسك حتى يكون المأمور به من أتى بنسك، بل يؤمر به من أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر، سواء كان مكياً يريد السفر، أو أفاقياً يريد الرجوع إلى أهله؛ تشبيهاً لاقتضاء خروج الحرم الوداع باقتضاء دخوله الإحرام، وقد أحسن صاحب الحاوي حيث قيده بمن قصد سفر القصر من مكة، ولم يذكره من جملة الأفعال^(١).

والخارج من منى كالخارج من مكة في حكم طواف الوداع، قاله الشيخ ولي الدين العراقي^(٢).

(المكث بعد الطواف بحيث يعقبه الخروج بلا مكث)؛ إذ لا توديع مع المكث.

فإن مكث نظر: إن كان ذلك من غير عذر واشتغال بأسباب الخروج أعاد الطواف. وإن كان لاشتغاله بقضاء دين أو شري زاد أو زيارة صديق أو شدّ رحل ونحو ذلك فلا، كما لو أقيمت الصلاة بعد الطواف فصلها معهم، ولأن المشغول بأسباب غير مقيم. قال الشيخ أبو إسحاق عن شيخه: إن طواف الوداع موقوف: إن سار بعده علمنا انصرافه إلى المأمور به، وإن لم يسر علمنا أنه تطوع غير مجزئ عن طواف الوداع، ثم استثنى من أقام لشغل السفر^(٣).

(وهل يجب ويحجر بالدم أو يستحب ولا يحجر؟ فيه قولان: أرجحها الأول)؛ لأنه ﷺ أمر به^(٤)، وامثل الناس أمره مطبقين عليه إلى يومنا، فدل أنه واجب، وجبر الواجب واجب. والثاني: يستحب ولا يحجر بالدم كطواف القدوم، فإنه لا يجب.

وأجيب: بأن طواف القدوم تحية البقعة وليس مقصوداً في نفسه، ألا ترى أنه يدخل في طواف العمرة، وطواف الوداع مقصود في نفسه لا يدخل تحت غيره؟، وما قيل: "إنه لو كان واجباً لوجب على الحائض جبره بالدم قياساً على المعذورين في ترك

(١) العزيز (٧/٤١٢). والمجموع (٨/٢٥٦) والتهذيب (٣/٢٦٨)، والحاوي الكبير (٤/٢١٢).

(٢) تحرير الفتاوى (١/٦٢٩)، رقم (١٥٤٣).

(٣) ينظر: التنبيه للشيرازي (ص ٧٩).

(٤) سبق نَحْرِيْجِه.

الواجبات "مردود بأنها غير مخاطبة به؛ لمقارنة المانع بوقت الوجوب، فالوجوب والمانع من الصحة لا يجتمعان، بخلاف سائر المعذورين، فإنهم لو تحملوا الإتيان بما عذروا فيه لصحَّ منهم.

ثم قيل: معنى قولهم: "يستحب ولا يجبر بالدم" أنه لا يجبر وجوباً، أما ندباً فيجبر به قطعاً. وقد يستشكل بأن جبره بالدم وجوباً أو ندباً ظاهر على قولنا: إنه من المناسك. أما إذا قلنا: بالأصح وهو أنه ليس منها فينبغي أن لا يجبر بالدم إذا قلنا: إنه سنة، ألا ترى أن طواف القدوم لا يجبر بالدم على المذهب؟

(ولو خرج من غير وداع وقلنا بوجوب الدم ثم عاد قبل الانتهاء إلى مسافة القصر سقط الدم)؛ لأنه في حكم المقيم، وكما لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد إليه قبل التلبس بنسك. (وإن كان بعده) وعاد وطاف (لم يسقط الدم في أصح الوجهين)؛ لانقطاع حكم الإقامة واستقرار الدم بالسفر الطويل ووقوع الطواف بعد العود حقاً للخروج الثاني.

والثاني: يسقط، كما لو عاد قبل الانتهاء إلى مسافة القصر.

وقد ينازع في لفظ السقوط بأن يقال: إن الخروج إلى مادون مسافة القصر لا يقتضي وداعاً، فينبغي أن لا يجب حتى يقال: إنه سقط، اللهم إلا أن يقال: أتى بلفظ السقوط لازدواج قوله: "وإن عاد بعده لم يسقط".

(وتعذر الحائض في ترك طواف الوداع)؛ لأن المانع للصحة مناف للوجوب فلا يتوجه عليها الخطاب به، وروي: «أنه ﷺ أذن لصفية بالانصراف بلا وداع حين حاضت»^(١).

ثم إن ظهرت قبل مفارقة خطة مكة لزومها العود والطواف، وإن جاوزت الخطة وانتهت إلى مسافة القصر لم يلزمها بلا خلاف، وإن لم يتنه فقولان نقلاً وتخريجاً: أحدهما: يلزمها العود كالمقصر بالترك.

والثاني: لا يلزمها العود؛ إذ الحائض مأذونة بالانصراف غير مخاطبة بالوداع، والمقصر

(١) صحيح البخاري، رقم (١٧٥٧)، وصحيح مسلم، رقم (١٢١١).

بخلانها، وهذا هو الأصح عند الجمهور، ومنهم من قطع به من غير جري خلاف.
 فرع: إذا فرغ من طواف الوداع استحَب أن يقف في الملتزم بين الحجر الأسود
 والباب ويتعلق بأستار الكعبة ويلصق بطنه بالبيت ويضع عليه خده الأيمن ويسط
 عليه ذراعيه وكفيه؛ لأن الملتزم موضع استجابة الدعاء^(١)، روي: «أنه ﷺ قال: بين
 الركن والباب روضة من رياض الجنة، وفيها ملائكة لا يحصى عددهم إلا الله يؤمنون
 على دعاء من دعا»^(٢).

وليكن من دعائه ما ورد عن الشافعي: «اللَّهُمَّ إِنَّ الْبَيْتَ بَيْتُكَ وَالْعَبْدَ عَبْدُكَ وَابْنُ
 عَبْدِكَ وَابْنُ أُمِّتِكَ. حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَّرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ حَتَّى سَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ
 وَبَلَّغْتَنِي بِنِعْمَتِكَ، حَتَّى أَعْتَنِي عَلَى قَضَاءِ مَنَاسِكَكَ، فَإِنْ كُنْتُ رَضِيتَ عَنِّي فَازِدْ
 عَنِّي رِضًا وَلَا فَمِنْ الْآنَ قَبْلَ أَنْ تَنَاقَى عَنْ بَيْتِكَ دَارِي هَذَا أَوْ أَنْ أَنْصِرَافِي إِنْ أَذِنْتَ لِي غَيْرَ
 مُسْتَبْدِلٍ بِكَ وَلَا بِبَيْتِكَ وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ وَلَا عَنْ بَيْتِكَ، اللَّهُمَّ فَاصْحَبْنِي بِالْعَاقِبَةِ فِي بَدَنِي
 وَالْعِصْمَةِ فِي دِينِي وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ مَا أَحْيَيْتَنِي وَاجْمَعْ لِي خَيْرَ الدُّنْيَا
 وَالْآخِرَةِ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(٣).

ثم يصلي على رسول الله ﷺ؛ لقول عمر أنه قال: «الدعاء موقوف بين السماء
 والأرض لا يصعد منه شيء حتى يصلي على رسول الله ﷺ»^(٤)، ثم ينصرف ولا يصرف
 بصره على البيت ما أمكنه؛ أحرأزا لبركة البيت المعظم ومبالغة للتعظيم.
 وقيل: يزيد ذلك في حِجَّة البصر.

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وفي أخبار مكة للفاكهي (١/ ١٦٠)، رقم (٢٣٠) عن ابن عباس ؓ قال: «إن ما بين
 الحجر والباب لا يقوم فيه إنسان فيدعو الله تعالى بشيء إلا رأى في حاجته بعض الذي يحب» وقال محققه: حديث
 حسن.

(٢) لم أعر على لفظه في الكتب المعتمدة، ولكن ما يدل على ذلك ما في صحيح مسلم، رقم (٣٤٨٩)، وفي سنن ابن
 ماجه، رقم (٢٩٦٢) عن عبد الله بن عمرو: «ثم مضى فاستلم الركن ثم قام بين الحجر والباب. فألصق صدره ويديه
 وخده إليه. ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل، قال محققه محمد فؤاد عبد الباقي: حديث حسن.

(٣) الأم (٢/ ٢٤٣)، وسنن البيهقي الكبرى (٥/ ١٦٤)، رقم (١٠٠٤٩) قال البيهقي من قول الشافعي: وهو
 حسن.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٢/ ٣٥٦)، رقم (٤٨٦). قال محققه: حديث حسن.

قال: الشيخ ولي الدين العراقي، والمفهوم من عبارات القوم أنه لا يولى البيت ظهره بل يمشي القهقري^(١)، والأصح خلافه، وقال: والمختار أنه لا يلتفت أيضاً^(٢).

(ويستحب أن يشرب من ماء زمزم) تأسيساً برسول الله ﷺ فإنه يشرب منه ويمدحه^(٣).

وليس لذلك الاستحباب وقت مخصوص، بل يستحب في كل زمان، ولا يختص بمن أتى بنسك بل يعم الحاج وغيره، نعم استحبابه بعد طواف الإفاضة أكد؛ لثبوته عن فعل رسول الله ﷺ.

والأولى أن يستقى بنفسه من غير استعانة ولا استنابة إن قدر؛ لما روى عطاء: «أن النبي ﷺ لما أفاض نزح هو بنفسه دلواً من بئر زمزم فشرب ثم أفرغ باقي الدلو في البئر»^(٤).

وليكن مستقبل الكعبة عند الشرب، وأن يتضلع^(٥) فإنه ﷺ تضلع من ماء زمزم وقال: «التضلع براءة من النفاق»^(٦).

ويستحب أن يتنفس ثلاثاً؛ لما روي: «أنه ﷺ كان يتنفس ثلاثاً ويقول: هو أنا وأمرأ وأشفي» وأن يقول: اللهم اجعله شفاء من كل داء وسقم وارزقني الإخلاص واليقين، ويستغفر ويذكر ما يريد ديناً ودنيا^(٧).

وعن الماوردي أنه يغسل به وجهه وصدره ويصب على رأسه^(٨).

ويستحب أن يتزود منه ويستصحب ما أمكنه، وأن يبيل به ثوباً ليتبرك بها في الأكفان.

(وأن يزور بعد الفراغ من الحج قبر رسول الله ﷺ) فإنه أفضل الطاعات وأعظم القربات.

(١) القهقري: الرجوع إلى الوراء. ينظر: لسان العرب (٥/١٢١).

(٢) تحرير الفتاوى (١/٦٣٠)، رقم (١٥٥٠)، والعزیز شرح الوجيز (٧/٤١٨).

(٣) يدل عليه ما في البخاري، رقم (١٦٣٥) ومسلم، رقم (١٣٢) - (٢٤٧٣)، (١٤٧) - (١٢١٨).

(٤) صحيح مسلم، رقم (١٢١٨)، وأخبار مكة، للفاكهي (٢/٥٤)، رقم (١١٣٤) عن عطاء بن أبي رباح.

(٥) يتضلع: شرب حتى تضلع أي أكثر من الشرب حتى تمدد جنبه وأضلاعه. ينظر: لسان العرب (٨/٢٢٥).

(٦) لم أعثر عليه بهذا اللفظ ولكن أخرجه ابن شيبه في مصنفه (٥/١٠٧)، رقم (٢٤١٧٥) «جلس رجل إلى ابن عباس، وقال له: من أين جئت؟ قال: شربت من ماء زمزم قال: فشربت منها كما ينبغي؟ قال: «إذا شربت منها فاستقبل الكعبة، واذكر اسم الله، وتنفس ثلاثاً»، وفي تلخيص الحبير (٢/٢٦٩) من قول ابن عباس ؓ.

(٧) الحاوي الكبير (٤/٤٨٤)، والعزیز (٧/٤١٧)، والروضة (٢/٤١٢)، والمجموع (٨/٢٥٠).

(٨) الحاوي الكبير (٤/٤٠٣)، والنجم الوهاج (٣/٥٥٥)، ومغني المحتاج (٢/٢٨٢).

ولا يختص استحباب تلك الزيارة بذلك، بل هي مستحبة مطلقاً بعد الحج أو العمرة أو قبلها أو لأمع نسك البتة، إنها ذكرها الأئمة عقب الحج؛ جرياً على الغالب، قال: رسول الله ﷺ: «من جأني زائر لم ينزعه حاجة إلا زيارتي كان حقاً علي أن أكون له شفيعاً»^(١)، وقال: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»^(٢).

وقال: «من زارني بعد موتى فكأنما زارني في حياتي ومن زار قبري فله الجنة»^(٣)، وقال: «من صلى علي عند قبري وكلّ الله ملكاً يبلغني، وكفني أمر دنياه وآخرته، وكنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة»^(٤).

ثم الكلام في الآداب:

ينبغي للزائر إذا خرج قاصداً ضريحه الشريف أن يكثر من الصلاة عليه في طريقة، لا سيما إذا وقع بصره على حرم المدينة وأشجارها، ويسأل الله حينئذ أن ينفعه بهذه الزيارة ويتقبلها منه، ويغتسل عند دخول حرمة ويلبس أحسن ثيابه وأنظفها، ثم يدخل المدينة معظماً لها؛ فإنها أفضل الأرض بعد مكة عند الشافعي، ومطلقاً عند مالك^(٥) لأنها مرقد شمس الضحى، وبدر الدجى^(٦) لخلق الله أجمعين.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ ٢٩١)، رقم (١٣١٤٩)، والدارقطني (٢/ ٢٧٨)، رقم (١٩٤)، بإسناد ضعيف، وفي الصّارم المكي في الرّد على السّبكي، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليمني، ط ١، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، (١/ ٥٧)، هذا الخبر ليس فيه ذكر زيارة القبر ولا ذكر الزيارة بعد الموت مع أنه حديث ضعيف الإسناد منكر المتن، وقد تفرد به مسلمة بن سالم الجهني.

(٢) قال ابن الملقن في البدر المنير (٦/ ٢٩٦)، رقم (٩٦): قال ابن حاتم: مجهول، وقال: العقيلي لا يصح وهو ضعيف، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٢٥٥)، رقم (١٠٧٧): الحديث ضعيف.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٣/ ٤٠٦)، رقم (١٣٤٩٦)، قال: وفيه عبدالله بن إبراهيم الغفاري وهو ضعيف، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٤٦)، قال البيهقي: تفرد به حفص وهو ضعيف وفي مجمع الزوائد (٣/ ٦٦٦)، رقم (٥٨٤٤) قال عبدالله الدرويش: رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه عائشة بنت يونس ولم أجد من ترجعها.

(٤) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣/ ١٤٠)، رقم (١٤٨١) عن أبي هريرة، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٤٥)، رقم (١٠٥٣)، قال: هذا إسناد مجهول، وابن الجوزي الموضوعات (١/ ٣٠٣) وقال: هذا حديث لا يصح.

(٥) ينظر: الأم للشافعي (٢/ ٢٠٢)، والمجموع (٨/ ٢٧٣)، والشمس الداني للأزهري (١/ ٦٥٩).

(٦) الدجى: ظلمة الليل. ينظر: الصحاح الجوهري (٧/ ١٨٤)، ولسان العرب (١٤/ ٢٤٩).

وقد أحسن من قال:

از آن قبله ی معنوی ی شرب است که خورشید معنی در آن مغرب است^(١).

فإذا دخل المسجد يقول ما يقول عند دخول كل مسجد^(٢)، ثم يصلي تحية المسجد^(٣) بين المنبر وقبره ﷺ^(٤).

فإذا فرغ من الصلاة شكر الله وحمده على هذه النعمة الجليلة.

ثم يقابل صدره الشريف ويزور بأدب وخضوع، فيقول غير رافع صوته: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا نبي الله، السلام عليك يا حبيب الله، وأشباه ذلك، ثم يقول: «اللهم آتِه الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته»^(٥).

ثم يتأخر صوب يمينه قدر ذراع، فيسلم على أبي بكر الصديق ؓ فيقول: السلام عليك يا فخر المهاجرين والأنصار، والسلام عليك يا صاحب النبي في الغار.

ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم على عمر بن الخطاب ؓ فيقول: السلام عليك يا أشرف المهاجرين، السلام عليك يا باني المساجد ومنابر المسلمين.

ثم يرجع إلى موقفه قبالة صدر النبوة، وقيل: قبالة وجهه الكريم ويتوسل به، ويستشفع به إلى الله تعالى سبحانه ويحزن على فراق قبره، ثم ينشد ما أنشده العتبي^(٦) اقتداء بالسلف:

(١) هذه العبارة فارسية معناها: سبب كون القبلة المعنوية يثرب أن شمس المعنى في ذلك المغرب.

(٢) وهو: «إذا دخل أحدكم المسجد، فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج، فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك». أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (٣١٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (٤٤٤)، ومسلم في صحيحه، رقم (٧١٤).

(٤) صحيح مسلم، رقم (١٣٩١).

(٥) صحيح البخاري، رقم (١٣٩١)، وصحيح مسلم، رقم (٣٨٤).

(٦) العتبي: محمد بن عبيد الله بن عمرو، أبو عبد الرحمن الأموي، من بني عتبة بن أبي سفیان: أديب، كثير الاخبار، حسن الشعر. من أهل البصرة، ووفاته فيها سنة (٢٢٨هـ - ٨٤٢م) ينظر: سير أعلام النبلاء (٩٦/١١)، والأعلام للزركلي (٢٥٨/٦).

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه فطاب من طيهن القاع والأكم
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم^(١)

وينبغي أن يتحرز عن الطواف بقبره، وعن الصلاة في داخل الحجرة بقصد تعظمه، ويكره كراهه شديدة إلصاق الظهر والبطن بجداره، وكره مسحه باليد وتقبيله، بل الأدب أن يبعد عنه كما لو كان بحضرته ﷺ في حياته.

ويستحب أن يزور البقيع وقباء، وأن يأتي الأبيار السبعة^(٢) فيشرب ماءها، ويتوضأ منها، لا سيما بئر أريس.

وأن يزور المساجد بالمدينة، قال الشيخ كمال الدين: "وهى نحو ثلاثين موضعاً"^(٣). ويستحب: أن يتصدق على جيران رسول الله ﷺ [بما أمكنه]، ولا يفرق بين المقيم والغريب. وإذا أراد الخروج يأتي المسجد ويصلي ركعتين ويودع قبر رسول الله ﷺ ويقول: «اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسولك، ويسر لي العود إلى الحرمين، وارزقني العفو والعافية في الدنيا والآخرة، وردنا إلى أهلنا سالمين غانمين» وإذا رجع، رجع تلقاء وجهه ولا يمشى القهقري^(٤). وبالله التوفيق.

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦/٦٠)، رقم (٣٨٨٠)، وأخرجه النووي في الأذكار (١/٢٠٦)، برقم (٥٧٤)، وعن العتبي قال: "كنت جالساً عند قبر النبي ﷺ، فجاء أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله، سمعت الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَكِيمًا﴾ (النساء: ٦٤) وقد جئت مستغفراً من ذنبي، مستشفعاً بك إلى ربي، ثم أنشأ يقول:

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه فطاب من طيهن القاع والأكم
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

قال: ثم انصرف، فحملتني عيناى فرأيت النبي ﷺ في النوم فقال لي: يا عتبي، الحق الأعرابي فبشره بأن الله تعالى قد غفر له. قال شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحبلي (ت: ٧٤٤هـ) في كتابه: الصارم المنكي: هذه الحكاية ذكرها بعضهم يروها عن العتبي بلا إسناد.

(٢) كذا في النسخ والأنسب: الأبار السبعة "وهي سبعة آبار مباركة تنسب إليه - ﷺ وقد نظمها بعضهم بقوله: "أريس" و"غرس" و"رومة" و"بصاعة" ... كذا "بصة" قل "بيرحاء" مع "العين"، ينظر لتعاريفها: الإيضاح في مناسك الحج والعمرة: (ص ٤٥٨)، ووفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى لعلي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي، نور الدين أبو الحسن السمهودي (ت: ٩١١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: (١٤٧) ..

(٣) النجم الوهاج (٣/٥٥٩).

(٤) ينظر: المجموع (٨/١٥٩)، وفتاوى السبكي (١/٢٩٠)، والنجم الوهاج (٣/٥٥٩).

فائدة: زيارة الخليل عليه السلام وزيارة بيت المقدس سستان مستقلتان لا تعلق لهما بالحج، فمن وافاهما في عام حجه قبله أو بعده فقد أتى بحظ وافر وأجمع النور على النور. تنبيه: ورد في الصحيحين: «أن من حج ولم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»^(١) قال: أصحابنا: هذا فيما يتعلق بحقوق الله تعالى خاصة، وأما حقوق العباد فلا تسقط بالحج، بل لا يسقط نفس الحقوق، فيجب قضاء الصلاة والصوم والإتيان بالكفارة وغير ذلك إذا كانت [عليه] قبل الحج؛ لأنها حقوق لا ذنوب، وإنما الذنوب تأخيرها، فنفس التأخير يسقط بالحج لا هي أنفسها، بل لو تأخر بعد ذلك تجدد ثم آخر، كما قاله: الشيخ كمال الدين في النجم الوهاج^(٢).

ونقل بعض أصحابنا: أن من اعتقد أن الحج يسقط ما وجب عليه من صلاة أو زكاة فيستتاب منه، فإن تاب ولا قتل، ونقل الإجماع على عدم سقوط حق الأدمى من دم أو مال أو عرض. خاتمة: اختلف أصحابنا في بيع أستار الكعبة: فمنعه القفال وأبو الفضل بن عبدان، وقال: الحافظ المنذري، وابن الصلاح الأمر فيها إلى خيرة الإمام يصرفها فيما يصرف إليه بيت المال بيعاً واعطاء^(٣).

وقال السبكي: لا بأس بتفويض الأمر فيها إلى بني شيبه^(٤)، يتصرفون فيها بما شاء.

واليه يميل كلام الإسنوي^(٥). هذا في الكسوة الظاهرة منها.

أما الصفائح^(٦) ونحوها والكسوة الداخلية فيها فلا يباع أصلاً، بل يتبع على ما كانت عليه؛ لأن الأصحاب إنما تكلموا في ما جرت العادة بتغييره في كل سنة أو سنتين وهو الأستار الظاهرة.

(١) صحيح البخاري، رقم (١٥٢١)، وصحيح مسلم، رقم (١٣٥٠).

(٢) ينظر: النجم الوهاج (٣/٥٦٠).

(٣) المجموع للتوحي (٧/٤٥٩-٧/٤٦٢)، والروضة (٣/٤٦٠)، والنجم الوهاج (٣/٥٥٦).

(٤) بنو شيبه: فرع من بطن عبد الدار أحد بطون قريش وفيهم السدانة وهي الحجابة. ينظر: تاج العروس (٣/١٣٥).

(٥) ينظر: فتاوى السبكي (١/٢٧٢)، والمهات للإسنوي (٤/٤٩٤).

(٦) الصفائح: حجارة رقاق تلبط بها البيوت. المعجم الوسيط (١/٥١٦)، ولسان العرب (٢/٥١٢).

ولا يجوز لأحد أن يستصحب شيئاً مما عمل من تراب الحرم من نحو أجر أو كوزة^(١).



أركان الحج

(فصل: أركان الحج مما ذكرنا خمسة: الإحرام) والمراد به النية التي يدخل بها في الحج، والإجماع منعقد على أن الإحرام لا بد منه، قال: الإسنوي وغيره، لا خلاف عندنا في ركنيته، وإن كان في نية الصلاة نزاع مذهبي أنها ركن أو شرط، ولا يلزم جريانه هنا، لكن رأيت في كفاية ابن الرفعة حكاية قول بأن الإحرام شرط^(٢).

(والوقوف) بعرفة؛ لقوله: ﷺ: «الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحج ومن فاتها فاته الحج» رواه البيهقي بمعناه^(٣).

(والطواف) أي: طواف الإفاضة؛ لما روى البخاري: «أن صفية بنت حيى حاضت فقال: ﷺ حابستنا هي، فقالوا: أنها أفاضت»؛ إذ وجه الاستدلال أنه لم يجبره بالدم بل جعله حابساً.

(والسعي)؛ لقوله: ﷺ: «يا أيها الناس كتب عليكم السعي فاسعوا»^(٤). (والحلق أو التقصير إذا جعلناه نسكاً)؛ لأنه على تقدير كونه نسكاً مما يتوقف عليه التحلل من الحج، وما هذا شأنه لا يدخل إلا في الماهية فيكون ركناً، أما إذا جعلناه استباحة محظور فليس ركناً بلا خلاف.

قال في العزيز: ولم يعدوا الترتيب ركناً، وهو معتبر بتقدم الإحرام على الكل، والوقوف على طواف الإفاضة والحلق، وطواف صحيح على السعي، فجاز عده ركناً

(١) الكوز: إناء من فخار أصغر من الإبريق له عروة. ينظر: مختار الصحاح (١/٥٨٦).

(٢) ينظر: المهمات (٤/٢٧٣-٢٧٤)، وكفاية النية (٨/١٢).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٥/١٧٣)، رقم (١٠٠٩٦).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (١١/١٨٣)، رقم (١١٤٣٧)، وسنن الدارقطني (٢/٢٥٥)، رقم (٨٥)، وسنن

البيهقي الكبرى (٥/٩٨)، رقم (٩٦٣٦).

كما في الصلاة والوضوء، ولا يقدح في ذلك [عدم] الترتيب بين الطواف والحلق، كما لا يقدح عدم الترتيب بين القيام والقراءة في الصلاة، واعتمده النووي في الروضة^(١)، وارتضاه من نقله عنه من المتأخرين فعلى هذا أركان الحج ستة.

ونقل في بحر المذهب عن أبي [بكر] محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبي عبد الرحمن ابن بنت الشافعي، وابن جرير الطبري^(٢) من أصحابنا: أن المبيت بمزدلفة ركن أيضاً^(٣) فتصير الأركان سبعة.

وعن أبي بكر الخفاف^(٤) أنه عدّ في الحصال النية والإحرام ركنين^(٥)، فقال: النية شرط صحتها أن تكون مقارنة للإحرام، والإحرام: شرطه [أن يكون] من هلال شوال إلى طلوع الفجر يوم النحر، فغاير بين الإحرام والنية، فيكون أركان الحج في مجموع ما ذكر ثمانية، لكن المشهور ما ذكره المصنف.

(فلا مدخل للجبران فيها) أي: لا تجبر الخمسة المذكورة بالدم؛ لتوقف الحج عليها؛ لأن الماهية المركبة يتنفي بانتفاء جزئها كأركان الصلاة.

(وما سوى الوقوف أركان في العمرة أيضاً) كما كان أركاناً في الحج؛ تعويلاً على الوارد من الشارع.

وإذا قلنا: لا بد في العمرة من الجمع بين الحل والحرم فتكون أركانها خمسة.



(١) ينظر: العزيز: ط العلمية (٣/ ٤٣٤)، ودار الكتب (٧/ ٣٧٦)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٨٢).

(٢) هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن غالب، إمام المفسرين، وكان إنه ثقة عالم، أحد أئمة أهل السنة الكبار، يؤخذ بأقواله، ويُرجع إليه لسعة علمه، وسلامة منهجه. من أبرز مؤلفاته: "تفسيره الكبير جامع البيان عن تأويل آي القرآن المشهور بـ"تفسير الطبري" توفي سنة: (٣١٠ هـ - ٩٢٣ م)، ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٨٠)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٩١).

(٣) ينظر: بحر المذهب (٣/ ٥١٨).

(٤) هو: أبو بكر الخفاف أحد بن عمر بن يوسف، هو من معاصري ابن الحداد، سمي بالخفاف؛ لأنه كان يعمل الخف ويبيعها، وقال الشيخ أبو بكر المصنف: وأبو بكر رحمته الله والذين بعده إلى آخر الخمسين، لم أطلع على تاريخ وفاتهم، إلا أنهم في هذه الطبقة. ينظر: طبقات الشافعية للمصنف (٧٩).

(٥) بحر المذهب (٣/ ٥١٨).

وجوه أداء النسك: الأفراد والتمتع والقران

(ويؤدى النساكن على ثلاثة أوجه)؛ لأنه إما أن يقترن بينهما أو لا يقترن، فالأول القران، والثاني: إما أن يقدم الحج على العمرة أو بالعكس، فالأول الأفراد، والثاني التمتع، ولا رابع لهذه الأوجه.

وجميعها جائزة بالاتفاق؛ لما في صحيح البخارى من حديث عائشة أنها قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ فمننا من أهل بالحج، ومننا من أهل بالعمرة، ومننا من أهل بالحج والعمرة»^(١).

(أحدها: الأفراد، وهو: أن يحرم بالحج من الميقات ويأتي بأعماله) ويحل عن إحرامه، وتقييد الإحرام بالميقات ليس مما لا بد منه في تعريف الأفراد، بل المحرم من ديرة أهله مفرداً أيضاً (ثم يحرم بالعمرة من ميقاتها في حق الحاضر) أي: الداخل في الحرم، بأن يخرج إلى أدنى الحل (ويأتي بأعمالها).

ولا يخفى أن هذا التعريف ليس لحقيقة الأفراد، بل إنما هو للأفراد الذي هو أفضل، وإلا فلو حج ولم يحرم بالعمرة ولم يعتصر في سنته كان إفراداً أيضاً، لكن كل من القران والتمتع أفضل منه^(٢)، وأن الأفراد ليس بمنحصر في هذه الصورة، بل ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج وفرغ من أعمالها ثم أحرم بالحج في أشهره من الميقات كان ذلك إفراداً.

(والثاني: القران وهو: أن يحرم بهما جميعاً من الميقات ويأتي بأعمال الحج)؛ لأن أعماله أكثر (فتدخل العمرة فيها) أي: في أعمال الحج أي: يتحد الأعمال فلا يحتاج إلى طوافين وسعين؛ لما روي: «أنه ﷺ قال: لعائشة: طَوَّفُكِ بِالْبَيْتِ وَسَعِيكَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ حَجَّكَ وَعُمْرَتِكَ»^(٣).

وقوله: "من الميقات" ليس شرطاً لحقيقة القران، وإنما هو بيان للأكمل، وإلا فلو

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (٣١٩)، ومسلم في صحيحه، رقم (١٢١١).

(٢) روضة الطالين (٣/ ٤٤).

(٣) مسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٣٩١)، رقم (١٠٠٥)، وصحيح مسلم، رقم (١٢١١). رواية بالمعنى.

أحرم بهما من دون الميقات كان قرناً صحيحاً بلا خلاف وعليه دم الإساءة، فشرط [القران] اتحاد ميقات النسكين، لا إحرامهما من الميقات.

وكذا الاقتصار على أعمال الحج، بل لو أتى بأعمالها كان قارناً وله الاقتصار على أعمال الحج.

(وإن أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف) عن العمرة (جاء، وكان قارناً)؛ لأن عائشة أحرمت بالعمرة عام حجة الوداع فحاضت فلم يمكنها أن تطوف للعمرة وخافت فوت الحج لو أخرته إلى أن تطهر فدخل عليها النبي ﷺ وهي تبكي فقال: «مالك؟ أنفست؟ قالت: بلى، قال: ذلك شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم. أهلي بالحج واصنع ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» الحديث^(١)، فأمرها بإدخال الحج على العمرة لتصير قارنة [حتى] لا تفوتها الحج، فإذا طهرت طافت للنسكين معاً.

ثم المفهوم من عبارة الكتاب أنه لو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره لا يصح ولا يكون قارناً، وهو ما يميل إليه كلامه في الشرح الكبير، ونقله عن اختيار الشيخ أبي علي^(٢) أنه حكاه عن عامة الأصحاب^(٣).

لكن الذي اختاره القفال وقطع به ابن الصلاح، وصححه النووي في زيادات الروضة وشرح المذهب أنه يصح ويكون قارناً^(٤)، وعلى هذا فحق العبارة أن يقول: وإن أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج في أشهر الحج قبل الطواف جاز.

(وبعد الطواف لا يجوز إدخاله)؛ لأنه اشتغل بعمل من أعمال العمرة واتصل

(١) صحيح البخاري، رقم (٥٥٤٨)، وصحيح مسلم، رقم (١٢١٣).

(٢) يوجد أعلام من الشافعية باسم "أبي علي" أحدهم: أبو علي الحسين بن شعيب بن محمد السنجي المروزي، وهو مقصود الشارح. وثانيهم: أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي، المعروف "بالقاضي حسين" من أصحاب الوجوه. وثالثهم: القاضي أبو علي الحسن بن عبد الله بن يحيى. ومن عادة الشارح ﷺ أن لا يعين أعلا ما يشرك فيه أكثر من واحد.

(٣) العزيز (٣/٣٦٥). والمجموع للنووي (٧/١٧١).

(٤) المجموع للنووي (٧/١٧١)، وروضة الطالبين (٣/٣٣٢).

الإحرام بمقصوده فيقع ذلك [العمل] من العمرة ولا ينصرف بعده إلى القران، ولأن معظم أفعال العمرة هو الطواف فإذا وقع عن العمرة لم ينصرف إلى غيرها، ولأنه أخذ في التحلل من العمرة فلا يليق به إدخال إحرام عليه؛ لأنه يقتضي قوة الإحرام وكماله، والتحلل جار في نقصان الإحرام، والشروع في الطواف ولو بخطوة كالفراغ منه لا استسلام الحجر على الصحيح.

(ولا يجوز إدخال العمرة على الحج في الجديد)؛ لأن الحج أقوى وأكد من العمرة؛ لاختصاصه بأشياء لا تكون في العمرة، والضعيف لا يدخل على القوى وإن جاز العكس؛ ألا ترى أن فراش مالك النكاح لما كان أقوى من فراش مالك اليمين؛ لاختصاصه بإفادة حقوق مثل الميراث والطلاق والظهار والإيلاء، لم يجر إدخال فراش ملك اليمين على فراش ملك النكاح، حتى لو اشترى أخت منكوحته لم يجر له وطؤها، ويجوز إدخال فراش ملك النكاح على فراش ملك اليمين حتى لو نكح أخت أمته جاز وحل له وطؤها؟

والقديم: أنه يجوز كعكسه بجامع كونهما نسكين يجوز الجمع بينهما، وصححه الشيخ أبو إسحق^(١).

ولمن نصر الأول أن يقول: إذا دخل الحج على العمرة زاد بإدخاله أشياء لم تكن عليه، وإذا أدخل العمرة على الحج لم يزد أشياء على ما عليه، فلو جوزنا لأسقطنا العمرة عنه بالدم وحده وذلك مما لا وجه له.

تفريع: إن قلنا بالجديد فذلك، وإن قلنا بالقديم فإلى متى يجوز إدخال العمرة على الحج فيه وجوه: أحدها: إنها يجوز قبل طواف القدوم، أما بعده فلا يجوز؛ لإتيانه بعمل من أعمال الحج.

والثاني: يجوز بعد طواف القدوم ما لم يسع ولم يأت بفرض من فروض الحج، فإن اشتغل بشيء منها امتنع؛ لتلبسه بفرض الحج.

والثالث: يجوز وإن اشتغل بفرض ما لم يقف [بعرفة]، فإن وقف فلا؛ لأنه معظم أعمال الحج، وعلى هذا فلو كان قد سعى وجب عليه إعادة السعى ليقع عن النسكين جميعاً.

والرابع: يجوز وإن وقف ما لم يشتغل بشيء من أسباب التحلل، فإن اشتغل فلا، وهل يجب عليه إعادة السعى؟ مِيل المصنف إلى القطع بالوجوب، لكن حكى الإمام فيه وجهين^(١)، وجعل الأصح منهما عدم الوجوب.

ثم الأصح من هذه الوجوه هو الأول على ما حكاه في العزيز والروضة عن البغوي وأقره^(٢).

(والثالث: التمتع) سمي به؛ لأن التمتع يستمتع بمحظورات الإحرام بين الحج والعمرة (وهو أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده) أي: من ميقات ينتهي إليه من طريق بلده، (ويأتى بأعمالها على الكمال ثم ينشئ الحج من مكة) ويأتى بأعماله على الكمال. وتقييد الإحرام بميقات بلده خارج عن تعريف ماهية التمتع؛ لأن الأئمة ذكروا أن الإحرام من الميقات ليس شرطاً في كونه متمتعاً بلا خلاف، ولا في وجوب الدم على الصحيح، وهو حاصل كلامه في العزيز^(٣).

وكذا تقييد [إنشاء] الحج بمكة؛ لأن المشهور أنه لو أحرم من الميقات كان متمتعاً أيضاً إلا أنه لا دم عليه.

(وكل واحد من الأفراد والتمتع أفضل من القرآن)؛ لأن أعمال النسكين فيهما أكمل منها في القرآن، ولم يختلف في ذلك أقوال الشافعي.

ونقل بعضهم اتفاق الأصحاب عليه وهو وَهْمٌ، بل حكى المصنف وغيره عن اختيار المزني، وابن المنذر، وأبي إسحق المروزي أن القرآن أفضل منها^(٤).

وحكى النووي عن بعض الأصحاب الأفضل الأفراد، ثم القرآن، ثم التمتع^(٥).

(١) ينظر: نهاية المطلب (٤/١٨٣)، والعزيز (٣/٣٣٣).

(٢) ينظر: التهذيب (٣/٢٥١) والعزيز (٧/٨٤). وروضة الطالبين (٣/٣٣٢).

(٣) العزيز (٧/١٢٧).

(٤) ينظر: مختصر المزني (١/١٦٠)، والعزيز (٧/٧٨).

(٥) ينظر: المجموع (٧/١٥١)، وروضة الطالبين (٢/٣٣١).

(وأصح القولين أن الأفراد أفضل من التمتع)؛ لما روي عن جابر: «أن النبي ﷺ أفرد»^(١)، ويروى مثله عن ابن عباس وعائشه^(٢)، ولأن الإجماع على عدم كراهة الأفراد، وقد اختلفوا في كراهة التمتع، وأنه منعقد على عدم وجوب الدم في الأفراد، بخلاف التمتع.

(والثاني: أن التمتع أفضل^(٣))؛ لقوله ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعلتها عمرة»^(٤)، وجه الاستدلال أنه تمنى تقديم العمرة، ولولا أن ذلك أفضل لما تمنى.

وأجيب: بأنه ﷺ إنما ذكر ذلك؛ تطييباً لقلوب الصحابة واعتذاراً لهم. وذلك على ما روي عن جابر: «أن النبي ﷺ أحرم مبهماً وكان ينتظر الوحي في اختيار أحد الوجوه الثلاثة فنزل الوحي بأن من ساق هدياً فيجعله حجاً ومن لم يسق فيجعله عمرة»^(٥)، وكان رسول الله ﷺ وطلحة قد ساقا الهدي دون غيرهما، فأمرهم بأن يجعلوا إحرامهم عمرة ويتمتعوا^(٦)، وجعل النبي إحرامه حجاً فشق عليهم؛ لأنهم كانوا يعتقدون من قبل أن العمرة في أشهر الحج من أكبر الكبائر، فالنبي ﷺ قال ذلك، وأظهر الرغبة في موافقتهم لو لم يسق الهدي؛ فإن الموافقة الجالبة للقلوب أهم بالتحصيل من فضيلة وقربة.

(١) أخرجه ابن الملقن، في البدر المنير، كتاب: الحج، الحديث الرابع (١٠٨/٦) عن جابر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ أفرد الحج»، قال ابن الملقن: قال الرافعي: ورجح الشافعي روايته على رواية من روى القرآن والتمتع، وابن حجر في التلخيص الحبير (١٤٧/٣)، رقم (٩٨٢)، عن جابر.

(٢) حديث «أنه ﷺ أفرد في الحج» أصله في الصحيحين: البخاري، رقم (١٦٥١)، ومسلم، رقم (١١١٢)، وحديث ابن عباس ﷺ أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٨/٥)، رقم (٩١٢١).

(٣) قال النووي: هذا هو المذهب والمنصوص في عامة كتبه. ينظر: روضة الطالبين (٤٤/٣).

(٤) صحيح البخاري، رقم (١٥٦٨)، وصحيح مسلم، رقم (١٢١٦).

(٥) أخرجه ابن الملقن، في البدر المنير، كتاب: الحج، باب: وجوه الإحرام وآدابه وسننه، (١١٨/٦) عن جابر: «أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم إحراماً (مبهماً) وكان ينتظر الوحي... قال ابن الملقن: هذا الحديث غريب من طريق جابر ورواه الشافعي عن سفيان، وابن حجر في التلخيص الحبير (١٤٨/٣)، رقم (٩٨٢)، قال ابن حجر: وهذا الحديث عن جابر لا أصل له، نعم رواه الشافعي من حديث طاووس مرسلًا.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٢٣٩).

ومحل القولين فيما إذا وقعت العمرة في الأفراد في سنة الحج، أما لو أخر فكل واحد من التمتع والقرآن أفضل منه بلا خلاف؛ لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه، هكذا قاله في العزيز والروضة ونازعهما السبكي في ذلك^(١) وقال: الأفراد وصف مقصود للحج في نفسه، حتى لا [يخلطه] بعمرة ولا يقدمها عليه في أشهره، فإذا أتى به كذلك كان كاملاً، وكمال العمرة أيضاً أن تنفرد عن الحج في غير أشهره، ونحن إذا فضلنا الأفراد عليهما نريد تفضيل حج وقع منفرداً على حج وقع مختلطاً بعمرة أو متأخراً عنها في أشهره، لا تفضيل عبادة على عبادتين، ولا عمل قليل على أكثر، فهو حينئذ أفضل مطلقاً سواء اعتمر في سنة أم في غيرها.

وما قاله حق؛ لأن كمال كل من النسكين أن ينفرد أحدهما عن الآخر، وأن ينشيء لكل منهما سفراً من بلده كما فسر به قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦). فهو أفضل من إثباته بالعمرة تبعاً، ولا شك أن من عاد بعد الحج إلى بلده واعتمر منه أفضل ممن اعتمر عقب الحج من التنعيم، وذلك لا يمكن في سنة إذا بعدت بلدة.

واعترض الإسنوي عن تفضيلهم الأفراد بأنه إذا قارن أو اعتمر بعده أيضاً ينبغي أن يكون أفضل من الأفراد؛ لاشتماله على المقصود مع زيادة عمرة أخرى، قال: وهو ينظر ما قاله: في التيمم [أنه] إذا رجا الماء فصلى أولاً بالتيمم على قصد إعادتها بالوضوء فهو أفضل لا محالة، قال: وكذا لو اعتمر المتمتع بعد الحج أيضاً خصوصاً إذا كان مكياً أو عاد لإحرام الحج إلى الميقات، فإن فوات هذا الشرط لا يخرج عن كونه متمتعاً، وإنما سقط الدم عنه، هذا لفظه^(٢).

ولك أن تقول: إنما ذكر الأصحاب هذا التفضيل عند تأدية نسكين فقط، وفي هاتين الصورتين قد أدى ثلاثة أنساك، فليست الصورة المتكلم عليها، فلا وجه للاعتراض. (ويجب على القارن والمتمتع دم): أما على القارن؛ فلما روي عن عائشة قالت: «أهدى

(١) ينظر: العزيز (٧/ ١٠٥)، وروضة الطالين (٣/ ٣٣١)، والمجموع (٧/ ١٥١).

(٢) ينظر: المهملات للأسنوي (٤/ ٢٦٠).

رسول الله ﷺ عن أزواجه بقرة ونحن قارنات»^(١).

وأما على المتمتع؛ فلقوله: تعالى ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة: ١٩٦). والمراد من الدم شاة تجزي في الأضحية، وكذلك جميع الدماء التي في الحج غير جزاء الصيد، ذكره صاحب الحاوي^(٢). ويقوم [مقام] الشاة شُبع بدنة أو شُبع بقرة.

[شروط وجوب دم المتمتع]

١- (وإنما يجب على المتمتع إذا لم يكن من حاضري المسجد الحرام) فإن كان منهم فلا دم عليه؛ لقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ١٩٦). والمعنى فيه أن الحاضر بمكة ميقاته للحج نفس مكة، فلا يكون بصورة المتمتع رابحاً ميقاتاً. (وهو) أي: الذي لم يكن من حاضري المسجد [الحرام] [مَنْ مَسْكَنُهُ مِنْ مَكَّةَ فَوْقَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ]؛ لأن من كان مسكنه دون ذلك فهو قريب ينزل منزلة المقيم في نفس مكة، ولهذا لا يجوز للخارج إليه الترخيص بالقصر والفطر ونحوهما.

ثم ظاهر العبارة يقتضي أن يعتبر تلك المسافة من نفس مكة لا من الحرم، وهو ما نقله صاحب التقريب عن النص، حيث قال: حاضرو المسجد الحرام عند الشافعي من بينه وبين مكة مسافة لا تقصر فيها الصلاة، نص عليه في الإملاء^(٣)، وأيده بأن اعتبار ذلك من الحرم يؤدي إلى إخراج القريب من الحاضرين وإدخال البعيد فيهم؛ [لتفاوت مسافات] المواقيت.

لكن رجح في الشرحين أن الاعتبار بتلك المسافة من الحرم، فقال: في الكبير: إنه الدائر في عبارات أصحابنا العراقيين، قال: ويدل عليه أن المسجد الحرام عبارة عن جميع الحرم^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (التوبة: ٢٨).

(١) قال ابن الملقن في البدر المنير (١٢١/٦): أصل الحديث في الصحيحين: البخاري، رقم (١٧٠٩)، ومسلم، رقم (١٢١١).

(٢) الحاوي الكبير (٤/٩٤: ٣).

(٣) الأم للشافعي (٧/٧٦).

(٤) الحاوي الكبير (٧/٨٦)، والعزیز (٣/٣٤٨). (٧/٢١٧).

وقال في الصغير: إنه أشبه الوجهين، وصححه النووي في كتبه، واستدركه في المنهاج [على المحرر] وعليه جرى صاحب الحاوى والأنوار^(١).

نعم في المهمات بعد بسط تام ما حاصله أن الفتوى على ما في المحرر^(٢). والله أعلم. وقضية تعبيره بالمسكن اعتبار الاستيطان، وهو ما نقله البلقيني عن عامة الأصحاب وأعزاه إلى نص الإملاء والقديم^(٣)، وجعله السبكي أظهر قولي الشافعي^(٤).

وقال الغزالي: لا فرق بين المستوطن وغيره، بل من حصل هناك فلا دم عليه إذا أحرم من مكة أو قريباً منها بالعمرة، سواء جاوز الميقات مريداً للنسك أو غير مريد^(٥)، والأول أوفق لظاهر الآية. (التوبة: ٢٨).

قال في العزيز: ولو استوطن مكى بالعراق فليس له حكم الحاضرين [والاعتبار] بما إليه الأمر. ولو قصد الغريب مكة ودخلها متمتعاً ناوياً للإقامة بها بعد الفراغ من النسكين أو من العمرة أو نوى الإقامة بها بعد [ما] اعتمر لم يكن من الحاضرين ولم يسقط عنه دم التمتع؛ فإن الإقامة لا تحصل بمجردنية الإقامة^(٦) هذا لفظه. ولا يخفى أن هذا صريح في اعتبار الاستيطان.

ولو كان له مسكنان أحدهما في حد القرب والآخر في حد البعد فالنظر إلى كثرة إقامته بهما، فأيهما كثرت إقامته فالحكم له.

فإن استوى إقامته بهما فالنظر إلى ماله وأهله. فإن اختص بأحدهما أو كان في أحدهما أكثر فالحكم له.

فإن استويا في ذلك أيضاً فالاعتبار بالعزم، فلأي أيهما عزم في الرجوع فهو أهله.

فإن لم يكن له عزم فالاعتبار بالذي خرج منه.

(١) ينظر: المجموع (١٧٥/٧)، ومنهاج الطالبين (٩١)، والأنوار لأعمال الأبرار (١/٣٦٣).

(٢) ينظر: المهمات (٢٦٦-٢٦٧/٤)، والمحرر في فقه الامام الشافعي (١٣٢).

(٣) ينظر: المهمات (٢٦٣/٤)، والمجموع (١٥٧/٧).

(٤) حاشية قليوبي وعميرة (١٦١/٢).

(٥) ينظر: الوسيط (٦١٧/٢).

(٦) العزيز (١٣١/٧).

٢- (وأن يقع العمرة في أشهر الحج التي حج فيها فلو تقدمت عليها فلا دم عليه)؛ لأنه لم يجمع بين الحج والعمرة في وقت الحج، فاشبه المفرد لما لم يجمع بينهما لم يلزمه دم. وظاهر العبارة يقتضي اعتبار [عدم] تقدم الإحرام والأفعال كلها على أشهر الحج، حتى لو أحرم بها قبل أشهر الحج وأتى بأفعالها [في أشهره] لزمه الدم، وهو ما نقلوه عن نضه في الإملاء والقديم؛ لأنه حصلت المزاوجة في الأفعال وهي المقصود، والإحرام تمهيد لها^(١)، لكن الأصح في العزيز والروضة أنه لا يلزمه الدم، وهو نضه في الأم^(٢)؛ لأنه لم يجمع بين النسكين في أشهر الحج لتقدم أحد أركان العمرة عليها، وعليه الفتوى.

وإذا لم نوجب دم التمتع في هذه الصورة ففي وجوب دم الإساءة وجهان محكيان في العزيز^(٣)؛ أحدهما: يجب، ونسبه في العزيز على الشيخ أبي محمد والد الإمام؛ لأنه أحرم بالحج من مكة دون الميقات^(٤).

والثاني: لا يجب؛ لأن المنيء [من] ينتهي إلى الميقات على قصد النسك ويمجاوزه غير محرم، وهنا قد أحرم بنسك وحافظ على حرمة البقعة، وهذا هو الصحيح عند الجمهور. ٣- ويؤخذ من هذا الشرط اشتراط وقوعهما في سنة واحدة بطريق الأولى، حتى لو اعتزم ثم حج في السنة القابلة فلا دم عليه، سواء أقام بمكة إلى أن حج أو رجع و عاد؛ لأن الدم إنما يجب إذا زاحم بالعمرة حجة في وقتها وترك الإحرام بحجه من الميقات مع حصوله بها في وقت الإمكان ولم يوجد، وروي عن سعيد بن المسيب أنه قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يعتمرون في أشهر الحج، فإذا لم يحجوا في عامهم ذلك لم يهدوا»^(٥).

٤- (وأن لا يعود إلى الميقات للإحرام بالحج) كما إذا أحرم بالحج من مكة واستمر عليه.

(١) العزيز (١٣٨/٧).

(٢) ينظر: الأم (١٤٧/٢). والعزيز (١٣٨/٧)، وروضة الطالبين (٣٣٥/٣).

(٣) العزيز (١٤٢/٧).

(٤) ينظر: العزيز (١٤٢/٧)، ونهاية المطلب (٣٦٨/٤).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (٣٥٦/٤)، رقم (٨٥٧٢)، قال ابن الملقن في البدر المنير (١٢٨/٦)، إسناده حسن.

(فلن عاد إلى الميقات) أي: الذي أنشأ منه العمرة كما صرح به في العزيز (وأحرم) بالحج منه (فلا دم عليه)؛ لأنه لم يربح ميقاتاً.

ولا يختص هذا بذلك [الميقات] وإن اقتضاه ظاهر العبارة، بل لو رجع إلى مثل مسافة ذلك الميقات وأحرم منه فكذلك لا دم عليه؛ لأن المقصود قطع تلك المسافة محرماً، قاله الجويني وغيره^(١).

ولو رجع إلى ميقات أقرب [منه] كما إذا كان أن ميقاته للعمرة الجحفة، فرجع إلى ذات عرق فهل هو كالعود [إلى] ذلك الميقات؟ حكى عن الإصطخري فيه وجهان: أحدهما: لا، وعليه الدم؛ لأنه لم يعد إلى ميقاته ولا إلى مثل مسافته.

والثاني: نعم؛ لأنه أحرم من موضع ليس ساكنوه من حاضري المسجد الحرام، هذا هو المختار في العزيز والروضة وأعزياه إلى اختيار القفال والمعتبرين^(٢).

وقد يؤيد بأن وجوب الدم على المتمتع خارج عن القياس؛ لإحيائه كل ميقات بنسك، فإذا أحرم بالحج من مسافة القصر بطل تمتعه وترفعه، فلا ينعقد، فحيث إن عليه إيجاب الدم.

ولو أحرم من نفس مكة ولم يستمر عليه بل عاد إلى ميقات محرماً ففي سقوط الدم [عنه] الخلاف المارّ في من جاوز عن الميقات غير محرم ثم عاد إليه محرماً، وقد عرفت أن الأصح هناك السقوط فكذلك هنا، ونقل تقييده عن البغوي والرويان والشيخ أبي إسحق بما إذا عاد قبل الوقوف وجباً ذاك التقييد^(٣).

(ووقت وجوب الدم على المتمتع الإحرام بالحج)؛ لأنه الحالة التي يصير فيها متمتعاً بالعمرة إلى الحج.

وإطلاقه يقتضي عدم جواز تقديمه على الإحرام، وهو ما حكوه عن تخريج ابن سريح، ووجهه بالهدي يتعلق به عمل البدن وهو تفرقة اللحم، والعبادات البدنية

(١) ينظر: العزيز (١٤٧/٧) ونهاية المطلب (٢٠٩/٤).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٣٣٦/٣).

(٣) ينظر: التهذيب (٢٥١/٣)، وبحر المذهب (٤٠١/٣)، والتنبيه (٧١/١).

لا تتقدم على وقت وجوبها^(١)، لكن الأظهر في العزيز والروضة الجواز^(٢)، ووجهوه بأنه حق مالي يتعلق بشيئين: وهما الفراغ من العمرة والشروع في الحج، فإذا وجد أحدهما جاز إخراج ككفارة اليمين، فالفراغ من العمرة والشروع في الحج كاليمين مع الحنث.

ولمن نصر ما يقتضيه إطلاق الكتاب: أن ينازع في هذا القياس ويقول: الكفارة متعلق باليمين منسوبة إليها، والدم ليس متعلقاً بالعمرة، وإنما هو متعلق بالتمتع من العمرة إلى الحج وهو خصلة واحدة.

وإذا فرعنا على جواز التقديم فهل يجوز التقدم على التحلل من العمرة؟ فيه وجهان: والصحيح منهما المنع، لأنَّ العمرة أحد الشيئين فلا بد من تمامه كما لا بد من تمام النصاب في تعجيل الزكاة.

(والأفضل أن يريقه يوم النحر) فيه إشارة أنه إذا وجب لا يتأقت بزمان كسائر دماء الجبرانات؛ لأن ذكر الأفضلية في المخصص يدل على الجواز في غيره.

وإنما كان الأفضل ذلك؛ خروجاً عن خلاف من قال: لا يجوز إراقته إلا يوم النحر. (فإن عجز عنه) أي عن الدم (في موضعه) وهو الحرم - والعجز إما حييٌّ بأن لا يجده أصلاً أو لا يجد ثمنه، أو شرعيٌّ بأن يجده ومعه ثمنه لكن يحتاج إليه أو لا يحتاج إليه لكن لا يجد الهدي إلا بأكثر من ثمن المثل، فلا يجب عليه شراؤه، وعبارة المصنف شاملة لكل ذلك ولا التفات إلى وجوده في غير الحرم بخلاف الكفارة؛ فإنه يعتبر فيها العدم المطلق - (صام عشرة أيام) بنص القرآن: (ثلاثة في الحج).

ليس هذا على إطلاقه بل مقيد بقيدين: أحدهما: وقوعها بعد الإحرام، فلو صام قبله لم يقع عن الغرض؛ لأن الصوم عبادة بدنية فلا يتقدم على وقتها.

والثاني: وقوعها قبل يوم النحر، فلو أخر التحلل عن أيام التشريق ثم صامها أثم

(١) ينظر: العزيز (١٧٩/٧).

(٢) ينظر: العزيز (١٧٩/٧)، وروضة الطالبين (٩١/٤).

وصارت قضاء على [ماصرَح به] في العزيز^(١) وإن صدق أنها في الحج لكن لا يراد بقوله: ثلاثة في الحج؛ لندورة ذلك.

وقد أحسن صاحب الحاوي حيث [قيدها بها] بين الإحرام والنحر^(٢).

(والأحب أن يوقمها قبل يوم عرفة، ويفطر فيه)؛ لثلاً يضعف عن الإيتان بوظائف يوم عرفة.

وإنما يمكنه ذلك إذا تقدم إحرامه بالحج بحيث يقع بين إحرامه ويوم عرفة ثلاثة أيام، بأن يحرم قبل اليوم السادس من ذى الحجة.

هذا هو المستحب للمتمتع الذي هو من أهل الصوم.

ولا يخفى أنه يجب عليه تقدم الإحرام بحيث يمكنه صوم الأيام الثلاثة قبل يوم النحر.

(وأما السبعة فيصومها بعد الرجوع)؛ امتثالاً لأمر القرآن^(٣).

(وأصح القولين) المنصوص به في المختصر والجامع الكبير من رواية حرملة: (أن المراد منه الرجوع إلى الأهل والوطن)^(٤)؛ لما في صحيح ابن حبان، وغيره عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ قال: «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم إلى أمصاركم»^(٥)، وفي شعب البيهقي: «أنه ﷺ قال للمتمتعين: من كان معه الهدي فليهد، ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله»^(٦).

والثاني: وهو نصه في الأمالي أن المراد بالرجوع الفراغ من الحج؛ لأن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ وَضَّ فِيهِكَ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٦) مسبوق بقوله: ثلاثة

(١) ينظر: العزيز (٧/ ١٧٠).

(٢) ينظر: الحاوي الكبير (٤/ ١٠٦).

(٣) قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ وَضَّ فِيهِكَ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَنَّا فَعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْتَلِئُهُ اللَّهُ وَكَرَّوَهُوا فَلَاكَ خَيْرٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ وَتَقْوَىٰ لِلَّهِ الْإِنْتِبَاطُ﴾ (البقرة: ١٩٦).

(٤) العزيز (٧/ ١٧٤)، وروضة الطالبين (٣/ ٥٤).

(٥) لم أجده في صحيح ابن حبان، ولكنه في صحيح البخاري، رقم: (١٥٧٢)، ومسلم، رقم (١٢٢٧).

(٦) لم أجده في شعب الإيذان، وهو في السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٤)، رقم (٨٨٥٧)، وفي صحيح البخاري، رقم (١٦٩١)، ومسلم، رقم (١٧٤) - (١٢٢٧)، والتلخيص (٣/ ١٥٥)، رقم (٩٩٠).

في الحج، فينصرف إليه، فكأنه بالفراغ رجع عما كان مقبلاً عليه من أعمال الحج.
تفريع: إن قلنا بالأول وتوطن بمكة بعد فراغه من الحج صام بها، وكذا لو توطن^(١) ببلد
آخر، وهل يجوز صومها في الطريق إذا توجه إلى وطنه؟ فيه وجهان: حكاهما الصيدلاني:
أحدهما: يجوز؛ لأنه يصدق عليه أنه رجع.

والثاني: لا يجوز؛ لأن الرجوع عند هذا القول مفسر بالرجوع إلى الوطن، والعبادات
البدنية لا تتقدم على وقتها.

وإن قلنا بالثاني فهل يجوز تأخيرها إلى الرجوع إلى الوطن؟ فللقفال فيه تردد^(٢):
فوجه الجواز أنه منتهى ما يقتضيه سياق الآية. (البقرة: ١٩٦).
ووجه المنع أنه حصل الرجوع بالمعنى الذي أراده فلا يجوز التأخير عنه [أي]: إذا
آخر عنه صارت قضاء.

والصحيح جواز التأخير، وعلى هذا فهل الأفضل التقديم أم التأخير؟
قل: التقديم أفضل؛ مبادرة على العبادة.
والأصح أن التأخير أفضل؛ خروجاً من خلاف القول الأول.
(وأنه إذا فاتته الثلاثة في الحج يلزمه التفريق إذا قضاها بين الثلاثة والسبعة)؛ لأن
التفريق كان من الواجب في الأداء، فوجبت رعايتها في القضاء أيضاً.
والثاني: لا يجب؛ لأن التفريق متعلق بالوقت فلا يبقى حكمه في القضاء كالتفريق في
الصلاة المؤداة.

وأجيب: بأن تفريق الصلاة يتعلق بالوقت، وهذا يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع،
فلا قياس؛ للفارق.

وهذا الخلاف قولان أيضاً، كما حكاه الحناطي والشيخ أبو محمد^(٣).
وقيل: وجهان، ورجحه في الشرح الصغير^(٤).

(١) توطن الأرض، وتوطن بالأرض: اتخذها وطناً. ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ١٠٤٢) مادة: (وطن).

(٢) لم أعثر على قول الصيدلاني والقفال، ينظر: العزيز (٧/ ١٧٩)، والمجموع (٧/ ١٩٣)، والتحفة (٤/ ١٥٨).

(٣) ينظر: نهاية المطلب للجويني (٤/ ٢٠١).

(٤) لم أعثر عليه، لكن ينظر: العزيز (٧/ ١٨٣).

ثم عبارة الكتاب يقتضي الاكتفاء بمطلق التفريق ولو بيوم، وهو ما نصّ عليه في الإملاء^(١)؛ إذ المقصود انفصال أحد قسمي الصوم عن الآخر، وهذا حاصل باليوم الواحد. لكن الأصح أنه يجب التفريق في القضاء بقدر ما كان يفرق في الأداء، وهو في حق المكّي أربعة أيام، وفي حق الأفريقي قدر مدة سيره إلى بلده، فليقيد إطلاقه. وقد أحسن صاحب الحاوي حيث قال: وفرق القضاء بقدره أي بقدر التفريق في الأداء^(٢). ولا يخفى أن هذا كله إذا قلنا أن صوم الثلاثة لا يسقط بفوات وقته كصوم رمضان، وهو المذهب. وعن ابن سريج وأبي إسحاق^(٣) تخريج قول: أنه يسقط الصوم ويستقر الهدي، وهو ضعيف جداً.

(ويستحب التتابع في كل واحد من الثلاثة والسبعة) ولا يجب؛ لأن الأصل عدم الوجوب، ولا نقل فيه، ولا فرق في ذلك بين الأداء والقضاء. وروى صاحب المعتمد تخريج قول من كفارة اليمين أنه يجب فيها التتابع^(٤). (ودم القران كدم التمتع) في الجنس والوجوب والبدل إذا عجز عنه في موضعه. وهذه العبارة تقتضي أن لا فرق بين الدمين في الأحكام السابقة، واستدرك عليه النووي في المنهاج بقوله: قلت: بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام^(٥)، وأنت خبير بأن هذا الاستدراك [لا] يتوجه على العبارة؛ لأن ما شرط النووي شرط في دم التمتع أيضاً، وقد ساوى المصنف بين الدمين في الأحكام^(٦). ولو استدرك الشرط الأخير وهو عدم العود إلى الميقات، لكان موجهاً في الجملة. وبالله التوفيق.

(١) ينظر: المجموع (٧/ ١٨٨).

(٢) الحاوي الكبير (٤/ ١٢٢).

(٣) هو: أبو إسحاق المروزي، ينظر: المجموع (٧/ ١٨٦).

(٤) لم أعثر على المعتمد، لكن ينظر: العزيز (٧/ ١٩٠).

(٥) ينظر: منهاج الطالبين للنووي (٩١).

(٦) ههنا وفي العزيز (٧/ ١٢٦).

محرمات الإحرام

١. تغطية الرأس

(فصل: يحرم في الإحرام أمورٌ ويتعلق بها الفدية، منها: أنه لا يجوز للرجل ستر الرأس أو بعضه بما يعد ساتراً)؛ لأحاديث صحيحة في ذلك^(١).

ويدخل في قوله: "بما يعدُّ ساتراً" المخيط كالقلنسوة، وغير المخيط كالعمامة والإزار والخرقه، وكذا الطين إن عددناه ساتراً في ستر العورة، وهو الأصح. ويقاس بالطين الحناء والمراهم إذا ثخنت.

ويخرج منه التوسد والاستظلال بشيء، والانغماس في الماء، ووضع اليد عليه وإن كانت يد غيره، وكذا لو حمل زنبيلاً^(٢) أو حملاً على رأسه بغير قصد الستر؛ فإن ذلك كله لا يعد ساتراً عرفاً.

[و] في قوله: "أو بعضه" تصريح بأنه لا يشترط لوجوب الفدية استيعاب الرأس بالستر، كما لا يجب في فدية الحلق الاستيعاب.

ثم ضبط بعضهم: بأن يكون قدراً يقصد ستره لغرض من الأغراض كشد عصابة وإصاق لصوق الشجة^(٣) ونحوها، وأبطله المصنف في العزيز بأنهم اتفقوا على أنه لو شدَّ خيطاً على رأسه لا فدية، مع أنه يقصد لمنع إنتشار الشعر، فالوجه الضبط [بتسميته] ساتراً لكل الرأس أو بعضه^(٤).

قال صاحب الروضة في الزيادات: تجب الفدية بتغطية البياض الذي وراء الأذن، وأعزاه على الروياني وغيره وارتضاه^(٥).

(إلا لحاجة مداواة) أو حر أو برد؛ فإنه يجوز له ستر الرأس؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨). لكن تلزمه الفدية كالحلق للعدو.

(١) منها ما أخرجه البخاري، رقم (١٥٤٣)، ومسلم، رقم (١١٧٧).

(٢) والزَّيْبُل، كَأَمِيرٍ وَسَكِينٍ وَقَدِيلٍ، وَقَدِيفَتُخُ: الْقَفَّةُ، أَوِ الْجَرَابُ، أَوِ الْوِعَاءُ. القاموس (١٠٠٨-١٠٠٩).

(٣) الشجة: الْجَرَّاحَةُ فِي الرَّأْسِ أَوِ الْوَجْهِ أَوِ الْجَبِينِ. ينظر: أنيس الفقهاء (١/٢٩٣).

(٤) ينظر: العزيز (٧/٤٣٧).

(٥) ينظر: روضة الطالبين للنووي (٣/٤١٩)، وبحر المذهب (٣/٤٤١).

٢. لبس المخيط

(ولا لبس المخيط فيما سوى الرأس)؛ لما في الصحيحين: «أنه ﷺ سئل «عما يلبس المحرم من الثياب فقال: لا يلبس القميص ولا السراويلات، ولا العمام، ولا البرانس^(١)، ولا الخفاف^(٢)، إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين». والحكمة في ذلك أن يخرج الإنسان عن عادته، ويكون ذلك مذكراً له [لما فيه] من عبادة ربه.

والمعتبر في وجوب الفدية رعاية العادة في كل ملبوس، حتى لو ارتدى بالقميص، أو أتزر بالسراويل فلا فدية؛ لعدم حصول الترفه والتنعيم، صرح به في العزيز^(٣)، فليقيد إطلاقه.

ويجوز أن يعقد الإزار ويُد على خيطاً بالاتفاق.

ولو لبس قباء^(٤) ولم يدخل يديه في الكمين لزمته الفدية على ما أطلقه الغزالي وغيره؛ لأنه لبس مخيطاً على وجه معتاد^(٥)؛ إذ لا بسُ القباء قد يلقيه [على كتفيه] ويتركه كذلك. وقال الماوردي: إن كان من أقبية خراسان قصيرة الذيل^(٦) ضيقة الأكمام^(٧) لزمته الفدية وإن لم يدخل اليد في الكم، وإن كان من أقبية العراق طويلة الذيل واسع الأكمام فلا فدية حتى يدخل اليد في الكم^(٨). والمذهب وجوب الفدية على الإطلاق.

(إذا لم يجد سوى المخيط) فإنه يجوز أن يلبس للضرورة، وقد روي: «أنه ﷺ قال:

-
- (١) البرنس: قلنسوة طويلة. ينظر: المصباح المنير (٢٧/١).
 (٢) الخفاف: الأحذية. ينظر: القاموس المحيط (١٠٤١/١)، والمعجم الوسيط (٢٤٧/١).
 (٣) ينظر: العزيز (٤٤٢/٧).
 (٤) القباء: ثوب يلبس فوق الثياب، أو القميص. ينظر: القاموس المحيط (١٧٠٥/١).
 (٥) ينظر: الوسيط للغزالي (٦٨٠/٢).
 (٦) الذَّيْلُ: ما جر منه إذا أرخي. ينظر: القاموس المحيط (١٢٩٥/١).
 (٧) الكُمُّ مِنَ الثَّوْبِ: مَدْخَلُ الْيَدِ وَحَرَجُهَا، وَاجْتَمَعُ أَكْمَامُ. لسان العرب (٥٢٦/١٢).
 (٨) ينظر: الحاوي الكبير ط. دار الكتب (٩٧/٤).

ومن لم يجد الإزار فليلبس السراويل». ولا فدية؛ لأن الحديث يقتضي تجويز اللبس عند فقد الإزار، والأصل في مباشرة الجائزات نفي المأخذة.

وسكت عن جواز لبسه لحاجة كحر وبرد ومداواة، والذي نقله العراقيون [عن النص] جواز اللبس وجوب الفدية؛ قياساً على الرأس، ولهذا قال في الحاوي بعد المسألتين: ولحاجة تدوم.

ولو قال: "إلا الحاجة" لكان أشمل، إلا أنه خص هذه الحالة بالذكر؛ لاختصاصه بعدم الفدية.

ويجب على لابس الخف لفقد النعل قطعه أسفل من الكعب؛ لما رويناه من الحديث ولا يجب على لابس السراويل لفقد الإزار قطعه مما جاوز العورة، صرح به صاحب التنبيه والحاوي^(١).

والمراد بالفقد في كلام الأصحاب أن لا يقدر على تحصيله، إما لفقد في ذلك الموضوع، أو لعدم بذل المالك إياه، أو لعجزه عن الثمن إن باعه، والأجرة إن أجره. ولو بيع بغبن^(٢) أو نسيئة^(٣) لم يلزمه شراه، ويلزمه القبول إن أعير منه، لا أن أوهب منه. ذكره القاضي ابن كج^(٤).

(والمنسوج والمعقود^(٥) كالمخيطة) يريد مخصوص الخياطة غير معتبر، بل لا فرق بين المنسوج كالدرع، والمعقود كجبة الملبد^(٦)، والملزق بعضه ببعض، قياساً لغير المخيطة على المخيطة.

(١) ينظر: التنبيه للشيرازي (١/٧٣)، الحاوي الكبير (٤/٢٢٢)، و (٤/٩٨).

(٢) والغبن في الشراء والبيع، يقال: غبن الرجل - بضم الغين - في الشراء، وغبن رأيه غبناً أي خسر، وغبن خمسين درهماً إذا خسرهما غبناً. التقفية في اللغة، المؤلف: أبو بشر، البيان بن أبي البيان البندنيجي، (المتوفى: ٢٨٤ هـ)، المحقق: د. خليل إبراهيم العطية - الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي (١٤) - مطبعة العاني - بغداد (١٩٧٦ م)، (ص: ٦٤٧).

(٣) النسيئة: التأخير. ينظر: العين للخليل (٥/٤٠٧).

(٤) العزيز (٧/٤٥٤).

(٥) هو الثوب الذي ركبت بطريقة العقدات، لا بطريقة النسيج أو التليد.

(٦) (اللبد): الشعر والصوف ونحوهما تداخل ولزق بعضه في بعض. المعجم الوسيط (٢/٨١٢).

وقد أحسن الغزالي في الوجيز حيث قال: "ولا يلبس المحيط" -بضم الميم والحاء المهملة من الإحاطة-؛ لأنه قسمه إلى ما بالخياطة وغيرها^(١).

والمراد بالدرع في كلامهم: الذي يتخذ من الحديد للحرب، لا قميص المرأة كما وهم. فرع: لا يشترط في تحريم اللبس إحاطة جميع البدن أو معظمه، بل لو اتخذ لمساعدته شيئاً [محيطاً] أو للحية خريطة أو نحو ذلك حرم ووجبت الفدية، كلبس القفاز. (والوجه في حق المرأة كالرأس في حق الرجل) في تحريم الستر ووجوب الفدية به؛ لما روي عنه عليه السلام «نهى النساء عن النقاب في الإحرام»^(٢).

نعم، لها ستر [القدر] اليسير الذي يلي الرأس ليتحقق لها ستر الرأس، إلا إذا كانت أمة. وقيل: إن الأمة في ذلك كالحرّة، واختاره في شرح المذهب^(٣).

ويجوز للمرأة أن تسدل ثوباً على وجهها متجافياً عنه بخشبة ونحوها، كما يجوز للرجل الاستئطال بنحو محمل. ولا فرق بين أن تفعل ذلك لدفع حر أو برد أو خوف فتنة أولاً لحاجة، قال في العزيز والروضة: "ولو وقعت الخشبة وأصاب الثوب وجهها من غير إختيارها ورفعته في الحال فلا فدية، وإن كان [عمداً] أو استدامته وجبت الفدية"^(٤).

فرع: الخنثى^(٥) إذا ستر رأسه ووجهه لزمه الفدية، أو أحدهما فلا؛ لأننا لا نوجب بالشك.

(ولها لبس المخيط) فيما سوى الوجه من القميص والسر اويل والخف وغيرها لقوله عليه السلام: «ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب...» الحديث. ولا فرق في ذلك بين الحرّة والأمة بالإجماع.

(١) ينظر: الوجيز للغزالي (١/ ٢٦٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (١٨٣٨) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وسنن أبي داود، رقم (١٨٢٥)، وسنن الترمذي، رقم (٨٣٣)، وسنن النسائي، رقم (٢٦٧٣).

(٣) المجموع للنووي (٧/ ٢٦٤).

(٤) العزيز (٧/ ٤٤٩). روضة الطالين (٣/ ٤٢٠).

(٥) الخنثى: الذي خلق له فرج الرجل، وفرج المرأة. أنيس الفقهاء (١/ ١٦٦).

(لكن الأصح) من القولين (أنها لا تلبس القفَّازين) وكذا القفاز الواحد؛ لما روي أنه ﷺ: «نهى النساء في إحرامهن عن لبس القفَّازين»، ولأن اليد عضو لا يجب على المرأة ستره في الصلاة فلا يجوز لها ستره في الإحرام كالوجه، هذا نصه في الأم والإملاء^(١).

والثاني: يجوز لها لبسهما، لأنه ﷺ قال: «إحرام المرأة في وجهها»^(٢)، فخص الوجه بالحكم، فدل على جواز اللبس لها في جميع البدن سوى الوجه، وكان سعد بن أبي وقاص «يأمر بناته بلبسهما في الإحرام»، كما رواه الشافعي في مسنده^(٣). وهذا هو منقول المزني في المختصر.

قال الزركشي: وعليه أكثر أهل العلم^(٤) وأنه لا فدية عليها إذا لبستهما، وما قاله يخالف منقول الشرحين والروضة^(٥)، نعم ما ذكره من عدم الفدية قد نص عليه في الأم، والمتمسكون به حملوا نص الفدية حيث كان على الاستحباب^(٦). والقفَّاز: بالضم والتشديد: شيء يعمل غلافاً لليد محشو بنحو قطن لدفع حر وبرد، وكان ذلك من عادات نساء العرب.

٣. استعمال الطيب في الثوب والبدن

(ومنها: استعمال الطيب في الثوب والبدن)؛ لقوله ﷺ: «ولا يلبس المحرم من الثياب شيئاً مما مسه زعفران أو ورس»^(٧).

إعلم: أن المعتبر في الطيب أن يكون معظم الغرض منه التطيب واتخاذ الطيب منه،

(١) ينظر: الأم للشافعي (٢/ ٢٢٢). ولم أعر على الإملاء، لكن ينظر: المجموع (٧/ ٢٦٣).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٤٧) قال: أيوب بن محمد أبو الجمل ضعيف عند أهل العلم بالحديث، وقال: موقوف على ابن عمر، والطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ١٧٨)، وكذلك قال ابن الملقن (٦/ ٣٢٩).

(٣) لم أجده في مسند الشافعي، لكن أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٧/ ١٣٩)، رقم (٩٥٩٢).

(٤) ينظر: مختصر المزني (١/ ٦٥)، ولم أعر على قول الزركشي، ولكن ينظر: العزيز (٧/ ٤٥٥).

(٥) ينظر: العزيز (٧/ ٤٥٦)، وروضة الطالبين (٣/ ٤٢٢).

(٦) ينظر: الأم للشافعي (٢/ ٢٢٣).

(٧) صحيح البخاري، رقم (١٧٤٥)، وصحيح مسلم، رقم (١١٧٧) عن سالم، عن أبيه ﷺ.

أو يظهر فيه هذا الغرض، فالمسك، والعنبر^(١)، والكافور^(٢)، والصندل^(٣) طيب لا محالة. وأما ما له رائحة طيبة من نبات الأرض فأنواع: منها ما يطلب للتطيب وإتخاذ الطيب منه كالورد والياسمين^(٤)، والخيري^(٥)، وكذا الزعفران^(٦)، وإن كان يطلب للتداوي والصبغ [أيضاً]، والورس^(٧)، فكله طيب على الصحيح المشهور.

وحكى الخناطي^(٨) وجهاً شاذاً في الورد، والياسمين، والخيري.

ومنها ما يطلب للطيب ولا يتخذ منه الطيب، كالنرجس، والريحان الفارسي وهو الضميران، قاله: في العزيز^(٩).

وقال في الموضح: هو [الشاهسفرم، واللينوفر، والبنفسج^(١٠) الشرقي، ففي هذا النوع قولان: القديم: أنه لا يحرم ولا يتعلق به الفدية؛ لما روي: «أن عثمان رضي الله عنه: سئل عن المحرم هل يدخل البستان؟ قال نعم ويشم الريحان^(١١)».

والجديد: أنه يحرم، ويتعلق به الفدية؛ لظهور قصد التطيب فيها كالورد، والزعفران.

(١) العنبر: مادة صلبة تتبعث منها رائحة ذكية إذا أحرقت. ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٦٣٠).

(٢) الكافور: مادة عطرية تؤخذ من شجرة الكافور وتستعمل في الطب. ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٧٩٢).

(٣) الصندل: شجر خشبه طيب الرائحة يظهر طيبها بالذلك وبالأحراق. المعجم الوسيط (١/ ٥٢٥).

(٤) الياسمين: نبات زهراً بيض طيب الرائحة يستعمل في صناعة المواد العطرية. المعجم الوسيط (٢/ ١٠٦٥).

(٥) الخيري: نبات له زهر وغلب على أصفره لأنه الذي يستخرج دهنه ويدخل في الأدوية. ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٢٦٤).

(٦) الزعفران: نبات له أصل كالبصل، زهرة أحمر إلى الصفرة. ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٣٩٤).

(٧) الورس: نبت من الفصيلة البقلية. ينظر القاموس الفقهي (١/ ٣٧٧)، والمصباح المنير (٢/ ٦٥٥).

(٨) لم أعثر عليه، لكن ينظر: العزيز (٧/ ٤٥٧)، والمجموع (٧/ ٢٧٧).

(٩) ينظر: العزيز شرح الوجيز (٧/ ٤٥٧).

(١٠) البنفسج: نبات بري له زهر طيب الرائحة، يعيش بين الأعشاب. ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٧١).

(١١) أخرجه ابن الملقن في البدر المنير، باب: محرمات الإحرام، الحديث السادس بعد الثلاثين (٦/ ٣٨٢)، عن عثمان رضي الله عنه «أنه سئل عن المحرم هل يدخل البستان؟ قال: نعم ويشم الريحان» قال ابن الملقن: وهذا الأثر قال النووي في «شرح» إنه غريب، يعني أنه لم يقف على إسناده، وقال المنذري: هو أثر غريب، وقال: رواه البيهقي بمعناه بإسناد حسن، وابن الحجر في التلخيص الحبير، باب: محرمات الإحرام (٣/ ٢٩٧).

ومنها: ما يطلب للأكل والتداوي غالباً كالقرنفل^(١)، والدارجيني^(٢)، والسنبل^(٣)، والمصطكى^(٤)، والسعد^(٥)، والفلفل^(٦)، والكصاثون، والجرايون، والأعروس، والنومقلاء، والبرنجون، والروفاء، والأسطاسوس، والبرنيون^(٧)، وسائر الأبايزر^(٨) الطيبة، وكذا السفرجل، والتفاح، والبطيخ، والأترج، والنارنج، والليمون، والكمثرى، ونور الأشجار المثمرة، فهذا النوع لا يتعلق به الفدية. وفي الأترج، والنارنج تردد للإمام^(٩).

و[العصر]^(١٠) ملحق بهذا النوع على الصحيح وقيل: ملحق بالزعفران.

ومنها: ما ينبت بنفسه ولا يستنبت غالباً كالشيخ^(١١)، والقيصوم^(١٢)، والشقائق^(١٣)، والصقر، والنهام^(١٤)، والأطليون، والبالياء^(١٥)، فهذا النوع لا يتعلق به الفدية؛ لأنها لا تعدّ طبيّاً كأشجار الأشجار المثمرة.

ولا بد في الاستعمال من القصد، فلا فدية على الناسي، وكذا على الجاهل بكون الطيب محرماً.

(١) القرنفل: زهر بستاني أحمر أو أبيض أو غير ذلك، طيب الرائحة. ينظر: العين للخليل (٥/٢٦٣).

(٢) الدارجيني: هو الدار صيني: قشر شجر نحيف من فصيلة الغاريات يشبه القرفة، القاموس (٤/٣٦٥).

(٣) السنبل: نبات "الناردين" وهو نبات طيب الرائحة. ينظر: لسان العرب (١١/٣٤٨).

(٤) المصطكى: العلك الرومي. تستخرج من شجر المصطكى. ينظر: العين للخليل (٣/٢١٩).

(٥) السعد نبت له أصل تحت الأرض أسود طيب الريح. العين (١/٣٢٣)، ولسان العرب (٣/٢١٣).

(٦) الفلفل: نبات ينبت في البلاد الحارة، حبه أو ثمره يطيب به الطعام. المعجم الوسيط (٢/٧٠٠)، ولسان العرب (١١/٣٥٠).

(٧) ثمانية من النباتات وردت في كتاب الزكاة ولم نجد تعريفها في المعجمات..

(٨) الأبايزر: الحب يلقي في الأرض للإنبات. ينظر: معجم الوسيط (١/٥٤)،

(٩) ينظر: نهاية المطلب للجويني (٤/٢٦٢).

(١٠) العصر: صيغ أصفر يستخرج من نبات. ينظر: المعجم الوسيط (٢/٦٠٥)، ولسان العرب (٤/٥٨١).

(١١) والشيخ: نبات طيب الرائحة قوياً أصفر الزهر وأحمره. العين للخليل (٢/١٦٥).

(١٢) والقيصوم: نبات ذهبي الزهر طيب الرائحة يتداوي به. ينظر: المعجم الوسيط (٢/٧٤١)، ولسان العرب (١٢/٤٨٧).

(١٣) الشقائق: نبات أحمر الزهر منقط بنقط سود ينتشر في الحقول بين المزروعات. ينظر: لسان العرب (١٠/١٨١).

(١٤) النهام: هو نبت معروف طيب. ينظر: المعجم الوسيط (٢/٩٥٦).

(١٥) بعض هذه النباتات بحثت عن معناها في الكتب والمعاجم ولم أعره عليه.

ولو علم أنه طيب ولم يعلم أنه يعبق^(١) به لزمته الفدية.

ولو ألقى عليه [الريح] طيباً فليبادر إلى دفعه بنحو غسل، فإن توانى لزمته الفدية.

ومعنى الاستعمال: إلصاق الطيب بالبدن والثوب، فإن عبق به الريح دون العين لجلوسه في حانوت عطار أو في بيت يجمربها ساكنوه فلا فدية.

نعم يكره إن قصد الإشمام، وقيل: مطلقاً.

ولا فرق في الإلصاق بين ظاهر البدن وباطنه.

وفي الاحتقان^(٢)، والسعوط^(٣) وجه: [أنه] لا تلزم الفدية بهما.

ولو أكل طعاماً فيه طيب زعفران وغيره، نظر:

إن استهلك الطيب فلم يبق له ريح ولا طعم ولا لون فلا فدية قطعاً، وإن ظهرت هذه الصفات [أو رائحة] فقط وجبت الفدية، وإن بقي اللون وحده فلا على الأظهر، وإن بقي الطعم فقط فكالرائحة.

ولو أكل الحُلَيْحَتَيْنِ^(٤) المربى بالورد فالنظر إلى استهلاك الورد وعدمه.

قال: النووي في الروضة ناقلاً عن الماوردي والرويانى: لو أكل العود لا فدية عليه؛ لأنه لا يكون متطيباً إلا بأن يتبخر به^(٥)، بخلاف المسك.

ولو خفيت رائحة الطيب أو الثوب المطيب لمرور الزمان أو لغبار وغيره فإن كان بحيث لو أصابه الماء فاحت رائحته حرم استعماله، وإلا فلا.

(١) عَبَقَ: فعل رائحة الطيب: جعلها تنتشر. ينظر: الصحاح للجوهري (٢١٣/٦).

(٢) الاحتقان: اللبث والماء والدم أو السائل: تجتمع واحتبس. ينظر: المعجم الوسيط (١٨٩/١).

(٣) السعوط: الدواء يدخل في الأنف وما يدخل من دقيق التبغ في الأنف. المعجم الوسيط (٤٣١/١).

(٤) في النسخ: "الحُلَيْحَتَيْنِ"، وهو سهو، وما في العزيز والروضة و"تاريخ الإسلام" بشار (٧٣٧/٤):

«الْخُلْنَجِينِ»، ولم أجد تعريفه في المصادر، وفي بحث كوكل: عشبة الخولنجان هي من النباتات الطبية، تشبه الزنجبيل والكرم، تستخدم في الطعام ولها فوائد علاجية متعددة. قد تساعد في خفض الحرارة، تشنجات العضلات، تخفيف الالتهابات

(٥) ينظر: روضة الطالبين (٤٢٤/٣)، والحاوي الكبير (٢٥١/٤)، وبحر المذهب (١١٤/٥).

٤- دهن شعر الرأس أو اللحية

(وتدهين شعر الرأس واللحية وإن لم يكن في الدهن طيب)؛ لما فيه من ترجيل الشعر وتزيينه، والمحرم منعوت بالشعث الذي يضاد ذلك.

ولا يخفى أن هذا في الدهن الذي لا يقصد به التطيب كالشيرج^(١) ودهن اللوز، والجوز، والسمن، والزبد^(٢).

وأما ما يقصد به الطيب فحكمه حكم ما يؤخذ منه الأشياء المطيبة، فما يتعلق به الفدية فدهنه كذلك إلا إذا انقطع فيحه بنحو إغلاء، وما لا فلا.

ثم تقييد المصنف بشعر الرأس مشعر بأنه لا فدية على الأصلع إذا طلى رأسه بالدهن، وهو كذلك بلا خلاف؛ إذ ليس فيه تزيين شعر، وإنه لا فدية على مخلوق الرأس إذا طلاه، وهو وجه حكاه في الكفاية^(٣).

والأصح وجوب الفدية؛ لتأثيره في تزيين الشعر الذي ينبت بعده. وإطلاقه اللحية شامل للحية المرأة والخنثى، وهو كذلك على ما صرح به القاضي حسين وغيره.

وخرج بقيد اللحية الأمر، فإنه لا تلزمه الفدية بتدهين الذقن. وقد يفهم من عبارته جواز استعمال الدهن في الحاجبين والأهداب والشارب، [لكن] قال الشيخ محب الدين الطبري: الظاهر أنها في معنى اللحية^(٤). قال: الإسئوى وهو القياس^(٥). وقضية اختصاص شعر الرأس واللحية بالذكر تفهم جواز تدهين سائر البدن شعره وبشرته، وهو ما صرح به في الشرحين، ونقله النووي في شرح المذهب عن اتفاق الأصحاب^(٦)، إذ لا يقصد بذلك تحسين وتزيين.

(١) الشيرج: دهن السمسم. ينظر: المصباح المنير (١/٣٠٨).

(٢) الزبد: هو ما يعلو الماء أو اللبن أو غيرها من الرغوة. ينظر: لسان العرب (٣/١٩٢).

(٣) ينظر: كفاية النبيه لابن الرفعة (٧/١٩٨).

(٤) لم أعثر عليه، لكن ينظر: المهات (٤/٤٢٣).

(٥) ينظر: المهات (٤/٤٢٣).

(٦) العزيز (٧/٤٦٢) والمجموع (٧/٢٨٠).

[نعم] وفي بداية المحتاج للزركشي نقل عن إقناع الماوردي بجزم التحريم في شعور البدن، [وتصفحت] عن الإقناع فما وجدته فيه، والنقل أمانة^(١).

ولا يكره له الغسل ولا التنظيف بإزالة الأوساخ؛ لما روي عن أبي أيوب: «أن النبي ﷺ كان يغتسل وهو محرم، ودخل ابن عباس حمام الجحفة محرماً، وقال: إن الله تعالى لا يعبا بأوساخكم شيئاً»^(٢).

وفي القديم قول: أنه يكره.

ولا غسل الرأس بالخطمي^(٣) إذ لا أثر لمجرد الخطمي في تحسين الشعر وترجيله بخلاف التدهين فإنه يؤثر في الهيئة مع التزين، وينبغي أن يرفق التدلك عند غسل الرأس حذراً عن نتف الشعر، والأولى ترك الخطمي في غسل الرأس لأن فيه نوع تزيين ولم يحك الأكثرون فيه للكرهة، وحكاه الحناطي^(٤).

٥- إزالة الشعر

(ومنها: حلق الشعر في غير وقته)، سواء كان شعر الرأس أو البدن، أما شعر الرأس؛ فلقوله تعالى: ﴿أَوْ يَهْأَذَىٰ مِنْ رَأْسِهِ، فَيُذَيِّقَ مِنْ مِثَابِهَا أَوْ صَدَقَ أَوْشَابُ﴾ (البقرة: ١٩٦).

وأما شعر البدن فبالقياس عليه بجامع الترفه.

وليس ذكر الحلق لبيان الاختصاص وإنما ذكره جرياً على الغالب [أو اقتداء] بالقرآن، فالتف، والإحراق، والإزالة بالنورة في معنى الحلق.

نعم لو كان في جفته شعر يتأذى به جاز له قلعه ولا فدية؛ لأن ذلك لدفع الأذى دون الترفه.

(١) ينظر: الحاوي الكبير (٢٥٣/٤).

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده (٣١٤/١)، رقم (٨١٦)، وقال ابن الملقن: رواه الشافعي والبيهقي بإسناد فيه ابن أبي يحيى. البدر المنير (٣٨٣/٦).

(٣) الخطمي: شجرة من الفصيلة الحبابية، كثيرة النفع، يدق ورقها يابساً، ويجعل غسلاً للرأس. المعجم الوسيط (٢٤٥/١). بالكردية: "نقشون".

(٤) لم أعثر عليه، ولكن ينظر: روضة الطالبين (٤١٠/٢).

ولو عرضت له عارضة فسقط شعره أو قطع جلدة الرأس وعليها شعر أو أحرق بالنار بلا قصد منه فلا فدية. ولو امتشط لحيته فنتف شعرات وجبت الفدية.

وإن شك أنها كانت منسلة فسقطت بالمشط أو انتفت به ففي وجوب الفدية وجهان وحكماهما الغزالي قولين: أحدهما: أنها تجب؛ لأن الامتشاط سبب ظاهر في حصول الإبانة فيضاف إليه، كما أن الإجهاض يضاف إلى الضرب^(١).

والثاني: لا تجب؛ لأن النتف لم يتحقق، والسبب معارض بأصل براءة الذمة. وإليه يميل كلام الأكثرين تصريحاً وتلويحاً.

٦- قلم الظفر

(وقلم الظفر)؛ قياساً على الشعر بجامع أن كلاً منهما جزء تام يقصد بإزالته الترفه والتنظيف.

ولو قطع أصبعه وعليها ظفر لا شيء عليه؛ لأن الظفر تابع [هنا] ليس مقصود بالإبانة كنظيره في إزالة جلدة عليها شعر. والكسر والقطع كالقلم.

ويستثنى من إزالة الظفر ما لو انكسر ظفره وتأذى به، فله إزالة ما يتأذى به خاصة كنظيره في إزالة الشعر النابت في الجفن، وكما إذا طال شعر حاجبه أو رأسه وغطى عينه فله قطع القدر المقطوع ولا فدية، صرح به في العزيز^(٢).

المقدار الذي يوجب الفدية

(وتكمل الفدية في ثلاث شعرات)؛ لأن استيعاب الرأس بالخلق ليس بشرط في وجوب الفدية إجماعاً، وأقل ما يدخل في ذكر الخلق مطلقاً ثلاث فكملنا بها الفدية احتياطاً (وثلاثة أظفار)؛ بالقياس على الشعرات.

(١) ينظر: العزيز (٧/ ٤٦٥).

(٢) ينظر: العزيز: (٧/ ٢٥٠).

وهذا إذا حلق الشعرات أو قطع الأظفار دفعة واحدة في مكان واحد، فإن فرق زماناً أو مكاناً ففيه طريقان: أحدهما: تكميل الفدية أيضاً.

وأظهرهما: أن في كل شعرة وظفرة ما فيها لو انفردت، وستعرف الخلاف فيها.

(وأظهر الأقوال أن في شعرة مدأ من الطعام وفي شعرتين مدين)^(١)؛ لأن تبعض الدم متعسر، والشرع قد يعدل الحيوان بالطعام في نحو جزاء الصيد، والشعرة الواحدة منتهى درجة القلة، والمد أقل ما يجب [في] الكفارات فعديل به، هذا ما ذكره الشافعي في عامة كتبه قديماً وجديداً^(٢).

والثاني: في شعرة درهم وفي شعرتين درهماً؛ لأن تبعض الدم وإن كان عسيراً، لكن كانت الشاة تقوم، في عهد النبي ﷺ «بثلاثة دراهم تقريباً»^(٣). فاعتبرت كل القيمة عند الحاجة إلى توزيع.

وهو رواه البخاري عن الشافعي^(٤)، واختاره طائفة من المرازمة.

والثالث: في شعرة ثلث دم وفي شعرتين ثلثا دم؛ توزيعاً للواجب في الشعرات الثلث على الأحاد، وهو رواية الحُمَيْدِيِّ^(٥) عن الشافعي^(٦). وقيل: مخرَّج عن المنقول في ترك الحصة والحصتين.

والرابع: إن الشعرة الواحدة تقابل بالدم الكامل؛ لأن محظورات الإحرام لا تختلف بالقلة والكثرة، كما في الطيب واللباس، حكاها صاحب التقريب^(٧)، واختاره الأستاذ أبو طاهر.

(١) ينظر: روضة الطالبين (٣/١٣٦).

(٢) ينظر: المجموع (٧/٣٧١).

(٣) قال ابن الملقن: وهذه دعوى غريبة وقد أبطلها النووي في شرح المذهب. ينظر: البدر المنير (٦/٤١٠)، وقال ابن حجر: أنكر النووي هذا في شرح المذهب. ينظر: التلخيص الحبير (٣/٣١٥).

(٤) في النسخ: "الخيري" والظاهر أنه "الجيزي" الربع بن سليمان، ولم أجد مصدر الرواية..

(٥) كان في النسخ: "الجهدي"، فأصلحت سهو الناسخ على ضوء الحاوي الكبير (٤/١١٥)، و«العزیز: (٣/٤٧٥)، والمجموع: (٧/٣٧١)»..

(٦) الحاوي الكبير (٤/١١٥).

(٧) المجموع للنووي (٧/٣٧١).

ويجري الخلاف في الظفر والظفرين^(١).

قال: في العزيز، ولو قلم دون القدر المعتاد كان كما لو قصر الشعر^(٢).

ولو أخذ من بعض جوانبه ولم يأت على رأس الظفر كله، فقد قال الأئمة:

إن قلنا: يجب في الظفر الواحد ثلث دم أو درهم، فالواجب فيه ما يقتضيه الحساب.

وإن قلنا: "يجب فيه مد" فلا سبيل إلى تبعيضه، ومعناه إيجاب المد كله.

وقضية هذا أنه لو انقطع بعض شعرة ولم بينها وجب مدٌ بلا تبعيض، لكن رأيت في بعض شروح الحاوي أن الواجب فيما إذا قطع بعض شعرة بعض الصاع.

واعلم: أن محل الأقوال المذكورة فيما إذا اختار الدم في الشعرات الثلاث، فإن اختار الصوم فيها صام عن كل شعرة يوماً، وإن إختار الأصع أخرج صاعاً بلا خلاف، ذكره ابن أبي الصيف في نكت التنبيه، والمحجب الطبري في مراسله^(٣).

قال: الشيخ ولي الدين العراقي، وبه يندفع الإشكال المشهور بين الطلبة أنه إذا حلق الثلاث خير بين دم وثلاثة أصع وصيام ثلاثة أيام، فينبغي إذا حلق شعرة أن يخير بين ما يخصها من الخصال فكيف يأتي الخلاف؟^(٤).

قال الشيخ نجم الدين بن الرفعة: ما قالاه إن ظهر على قولنا الواجب في شعرة ثلث دم أو درهم لم يظهر على قولنا مد؛ [لأن] حاصله يرجع إلى أن يخير بين المد والصاع، والمد بعض الصاع، والشخص لا يخير بين الشيء وبعضه.

وأجاب الشيخ جمال الدين الإسئوي بالمنع^(٥)؛ فإن المسافر مخير بين القصر والإتمام وبين الظهر والجمعة.

(١) ينظر: العزيز (٧/٤٦٧).

(٢) ينظر: العزيز (٧/٤٦٧).

(٣) من مصادر الوضوح التي لا نعرف عنها شيئاً.

(٤) تحرير الفتاوى (١/٦٤٧)، رقم (١٥٩٠).

(٥) ينظر: كفاية النبيه (٧/٢٥٦). وعبارته: وإن قلنا: يجب فيه مدٌ، والمهات (٤/٤٢٦).

(وللمعذور أن يخلق ويفدي) بنص القرآن^(١).

ومن صور العذر ما لو كانت على رأسه جراحة أحوجته للتداوى إلى حلق الشعر.

ومنها ما لو كثرت الهوام في رأسه ويتأذى بها، كان كعب بن عجرة^(٢) يوقد النار تحت قدر والهوام تنشر من رأسه فمر به رسول الله ﷺ فقال: «أيؤذيك هوام رأسك؟ فقال: نعم، قال: إخلق رأسك بدم أو صوم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق من الطعام على ستة مساكين، والفرق ثلاثة أصع»^(٣).

ومنها ما إذا كثرت الشعر وكان يتأذى بالحر.

فرع: النسيان لا يكون عذراً في الحلق والقلم؛ لأنها من قبيل الإتلافات، ولا فرق في الإتلافات بين [العمد] والخطأ كما في ضمان الأموال، نص عليه في الأم^(٤).

وقولنا: "النسيان لا يكون عذراً" المراد في إسقاط الفدية.

فأما الإثم فالنسيان يسقطه كما في سائر المحظورات.

تكملة: يجوز للمحرم حلق شعر الحلال؛ لأن هذا الشعر ليس له حرمة الإحرام فأشبهه شعر البهيمة.

ولو حلق المحرم أو الحلال شعر المحرم أثم قطعاً، ثم إن حلق بإذنه فالفدية على المخلوق، وإلا فإن كان مكرهاً أو نائماً أو مغمى عليه فالفدية على الخالق على الأظهر. وإن لم يكن نائماً ولا مكرهاً ولا مغمى عليه فوجهان:

(١) قال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ رَّأْسِهِ ۖ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ۚ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ لِّثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ فَمَن تَمَنَّعَ تِلْكَ الْعَشْرَةَ ۖ كَأَنَّمَا ذَلِكُم مِّنَ النُّسْكِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ۚ﴾ (البقرة: ١٩٦).

(٢) هو: كعب بن عجرة بن أمية بن عدي البلوي، حليف الأنصار: صحابي، يكنى أبا محمد، شهد المشاهد كلها، وفيه نزلت الآية: "ففدية من صيام أو صدقة أو نسك" "وسكن الكوفة، وتوفي (٥١١هـ) بالمدينة، عن نحو ٧٥ سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء: (٣/ ٥٢-٥٤)، والأعلام للزركلي (٥/ ٢٢٧).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٨١٧)، وصحيح مسلم، رقم (١٢٠١).

(٤) ينظر: الأم للشافعي (٢/ ٢٢٦).

أظهرهما: أنه كما لو حلق بإذنه فتكون [الفدية] على المخلوق.

وحيث تكون الفدية على الخالق فللمخلوق مطالبته بالإخراج على الصحيح.

ولو أخرجها المخلوق بإذن الخالق جاز، وبدونه لم يجوز كما لو أخرجها الأجنبي.

وإذا قلنا في الصورة الثانية: "إن الفدية تكون على المخلوق" - وهو مقابل الأظهر - نظر:

إن فدى بالدم أو الطعام رجع بأقل الأمرين من الطعام وقيمة الشاة على الخالق؛ لأنه متطوع بالزيادة.

وإن فدى بالصوم فلا رجوع على الصحيح في العزيز والروضة.

وقيل: يرجع بثلاثة أمداد من الطعام؛ لأنها بدل صومه، وهو ما يقتضيه إطلاق التنبيه^(١).

وقيل: يرجع بما يرجع به لو فدى بالهدي أو الطعام.

وإذا قلنا: "يرجع" فإنما يرجع بعد الإخراج على الأصح في الروضة^(٢).

ولو أمر حلال حلالاً بحلق شعر محرم نائم فالفدية على الأمر إن لم يعرف الخالق الحال، وإلا فعليه على الأصح في العزيز والروضة^(٣)، وفيه نظر؛ لأنهم جعلوا استحفاظ الشعر في يد المحرم جارياً مجرى الوديعة، وهذا ينافي ذلك التصحيح، بل الصواب أن تكون الفدية على الخالق بكل حال؛ لأن الجهل بكون الشيء وديعة لا يؤثر في العفو مع أنه مقصر في ذلك؛ لأن للمحرم هيئة يعرف بها، والأمر غير مستلزم للضمان. تنمة: يجوز للمحرم خضاب اللحية بالخناء ما لم يتخذ لها غلافاً، وتركه أولى؛ لما فيه من التردد عن الأئمة.

ويجوز له الاكتحال بما لا طيب فيه: في المختصر: أنه لا بأس به، وفي الإملاء: أنه يكره^(٤)، فمن الأصحاب من جعل المسألة ذات قولين في الكراهة وعدمها.

(١) ينظر: العزيز (٧/٤٧٠)، وروضة الطالين (٣/٤٣٠)، والتنبيه للشيرازي (١/٧٣).

(٢) ينظر: روضة الطالين (٣/٤٣٠).

(٣) ينظر: العزيز (٧/٤٧٠)، وروضة الطالين (٣/٤٣٠).

(٤) ينظر: مختصر المزني (١/١٦٣)، وروضة الطالين (٣/٤٢٧).

ومنهم من قرر النصين على حالتين: قال:

حيث قال: " لا بأس به " أراد ما لم يكن فيه زينة كالتوتياء^(١) الأبيض.

وحيث قال: يكره أراد ما كانت فيه زينة كالأنمذ.

نعم إذا احتاج إليه لنحو رمد لم يكره وفاقاً. وله أن يفصد ويحتجم ما لم يقطع شعراً.

ولا بأس بالنظر في المرأة، وقال: في زيادة الروضة^(٢)، المشهور من القولين أنه لا يكره.

ويجوز إنشاد الشعر الذي يجوز للحلال إنشاده.

والسنة أن يلبد رأسه عند إرادة الإحرام، وهو أن يقص شعره ويضرب عليه نحو خطمي لدفع القمل وغيره؛ تأسيّاً برسول الله ﷺ^(٣).

٧. الجماع

(ومنها الجماع)؛ لقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٧)، أي: لا ترفثوا ولا تفسقوا، قال ابن عباس وغيره: «الرفث: الجماع»^(٤).

والجماع يتناول ما إذا كان في القبل أو الدبر، ولو من رجل أو بهيمة.

قال: المصنف في الإيلاء من العزيز^(٥): كما يحرم الجماع على المحرم يحرم على المرأة الحلال تمكينه، وكذا يحرم على الحلال حال إحرام المرأة وإن مكنت وطوّعت.

ولم يذكر تحريم الاستمتاع بها دون الفرج، وحكم الاستمتاع باليد:

(١) التوتياء: حجر يكتحل بمسحوقه. ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٩٠).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٣/ ٤١٠).

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٥٦٦) بلفظ: «عَنْ خَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلَوْا بِعَمْرَةٍ، وَلَمْ يَحِلِّ أَنْتَ مِنْ عَمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ زَائِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجِلَ حَتَّى أَنْحَرَ»، وصحيح مسلم، رقم (١٢٢٩).

(٤) هذا الأثر أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، رقم (٩٤٣٦) عن ابن عباس رضيه الله عنه وابن عمر رضيه الله عنه، وفي التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل، لعبد العزيز بن مرزوق الطريفي، مكتبة الرشد، الرياض (١/ ١٦٧) قال الطريفي: علقه البخاري في "الصحيح"، وإسناده صحيح.

(٥) لم أعره عليه، لكن ينظر: تحفة المحتاج وحواشي الشيرواني (٤/ ١٧٤).

أما الأول: فحرام إن حصل بشهوة وتعلق به الفدية سواء وجد الإنزال أو لم [يوجد]، ولا يفسد به الحج والعمرة إجماعاً.

وأما الثاني: فإنما تتعلق به الفدية إذا أنزل ولا يفسد به النسك على الصحيح.

ووقع في عبارة الحاوي والموضح: "ومقدماته الناقضة" أي: يحرم الجماع ومقدماته الناقضة [للطهارة]، وهو غلط؛ لأن اللمس بغير الشهوة لا يحرم ولا يتعلق به الفدية مع أنه ناقض، كما صرح به النووي في شرح المذهب^(١).

وأيضاً يقتضي وجوب الفدية باللمس ناسياً وعدم الوجوب بلمس المحارم بالشهوة ومعانقته الأجنبية مع حائل بشهوة، وليس كذلك على ما تنطق به كتب الأصحاب.

واعلم: أن النكاح والإنكاح لا يصحان من المحرم.

ويحرم التعرض لهما لكن لا يتعلق به الفدية.

وتكره الخطبة والشهادة على النكاح، وذلك كراهة تنزيهية حتى ولو تناكح حلالان بشهادة المحرم انعقد بكره على الصحيح.

وقيل: لا؛ قياساً على ما لو كان الولي محرماً؛ بجامع كون كل من الولاية والشهادة ركناً في النكاح، وارتضاه جماعة^(٢).

قال الزوزنى وصاحب الموضح^(٣): ويجوز للإمام والحاكم المحرمين أن يزوجا موليتهما الحلال بولاية الحكم.

وسأتي طرف من ذلك في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

(ونفسد العمرة به) لما روى البيهقي عن عمرو وعلي وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة

(١) ينظر: المجموع ط. دار الفكر (٤١١/٧)، وتحريير الفتاوى (٦٤٩/١).

(٢) وذهب الإصطخري في طائفة من الأصحاب إلى أن النكاح لا ينعقد بحضور محرمين فقال الإصطخري: لا ينعقد، لأنه روي في بعض الروايات: "لا ينكح المحرم ولا يشهد"، وأجاب الأصحاب عن الرواية بأنها ليست ثابتة وعن القياس بالفرق من وجهين. ينظر: نهاية المطلب (٤٠٦/١٢)، والعزیز ط العلمية (٥٦٠/٧)، والمجموع (٢٨٤/٧)، وكفاية النبيه في شرح التنبيه (٢٠٨/٧).

(٣) المجموع (٣٨٣/٧).

وغيرهم من الصحابة^(١)، ونقل ابن المنذر اتفاق الفقهاء عليه من التابعين^(٢)، وغيره^(٣).

(وكذا الحج إن وقع قبل التحلل الأول)؛ لقوة الإحرام حيثئذ.

ولا فرق بين أن يقع قبل الوقوف بعرفة أو بعده.

ولا أثر له في الفساد بين التحللين وإن كان حراماً، ونقل الإمام وجهاً أنه مفسد كما قبل التحلل^(٤). ومنهم من حكوه قولاً عن القديم.

وإذا لم يفسد الحج [لم] تفسد العمرة التابعة له إذا كان قارناً، وإن لم يأت بشيء من أعمالها، وقيل: تفسد، وإليه يميل إطلاق الشيخ ولي الدين العراقي وابن النقيب^(٥).

وشرط فساد النسك بالجماع كون الواطئ عاقلاً عامداً عالماً بالتحريم، فإن لم يكن كذلك لم يفسد النسك على الجديد لأن الجماع من قبيل الاستمتاع.

[والقديم] أنه يفسد^(٦). وألحق الجماع بقبيل الاستهلاكات.

(وتلزم به بدنة) بإجماع الأئمة.

وقضية إطلاقه أنه تجب على كل من الرجل والمرأة بدنة إن كانت المرأة مستيقظة طائفة؛ لتعلق الفساد بفعل كل منهما وشمول اسم الجماع على الفعلين، وهي طريقة المراوزة.

وأما الطريقة الأخرى فتجري فيه الخلاف المأثور في إفساد صوم رمضان بالجماع، قال: النووي: وهذه الطريقة أشهر، ومقتضى ما قاله ترجيح وجوب بدنة واحدة على الرجل خاصة، وهو المفهوم من الحاوي^(٧).

فرع: من لم يجد بدنة بفكرة، فإن لم تجد فسبع من الغنم، فإن لم يجد قوم البدنة دراهم

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر: الإقناع لابن المنذر (١/٢١١).

(٣) ومما أشار إلى هذا الذي أخرجه البيهقي في سنن البيهقي الكبرى: قال: هذا إسناد صحيح (٥/١٦٧)، رقم (٩٥٦٤).

(٤) ينظر: نهاية المطلب (٤/٣٤٥).

(٥) تحرير الفتاوى (١/٦٤٩) رقم (١٥٩٣)، وعمدة السالك (ص: ١٢٩)، والعزیز (٧/٤٧١).

(٦) ينظر: العزيز (٧/٤٧٨).

(٧) ينظر: المجموع للنووي (٧/٣٩٥).

والدراهم طعاماً ويتصدق به، فإن لم يجد صام عن كل مديوماً، قال: الشيخ ولي الدين: لو انكسر بعض الإمداد لم يطرح بل يكمل المنكسر^(١)، وما رأيته إلا له ولتابعيه.

(ويجب المضي في فسادهما) أي: يأتي بما كان يأتي به لولا الفساد، لما روى البيهقي من كتاب الصحابة منهم عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا: «من أفسد حجه مضى في فاسده وقضى من قابل»^(٢)، ولأن الحج وإتمامه مأمور بهما فإذا بطل أحدهما بقى الآخر كما إذا أفطر في نهار رمضان [متعمداً]^(٣) فإنه يبطل صومه ويبقى وجوب الإمساك. ولو ارتكب محظوراً لزمته الفدية على الصحيح؛ لبقاء الإحرام وتوجه الأمر عليه بالإتمام فأشبهه الصحيح.

ثم لو كان المحظور الثاني جماعاً ففيما يجب به قولان: أحدهما: أنه تجب شاة لأن الجماع ثانياً محظور لا يتعلق به فساد النسك فأشبهه سائر المحظورات.

والثاني: أنه تجب بدنة؛ نظراً لبقاء الإحرام ووجوب الإتمام عليه، وقيل: إن فدى عن الأول ففيما يجب القولان وإن لم يفد فلا يجب شيء بالثاني بل يتداخل الفديتان والأول هو الأظهر المشهور.

(والقضاء) أي: يجب القضاء بعد ما أتى بالفساد لما ذكرنا من آثار الصحابة ويتأدى بالقضاء ما كان يتأدى بالأداء من فرض الإسلام أو غيره.

ووجوب القضاء مفروض فيما إذا كان الذي أفسده غير قضاء، أما إذا أفسد القضاء فإنه لا يقضي هذا القضاء وإنما يقضي الذي أفسده أولاً، وقد صرح به صاحب التنبيه، والرونق حيث قالوا: وإن أفسد القضاء لزمته بدنة دون قضاء^(٤)، أي: دون قضاء القضاء، أما قضاء الأصل فلا بد منه.

(١) تحرير الفتاوى (١/٦٥٠)، وينظر: مغني المحتاج (٢/٣٠٩).

(٢) أخرجه ابن الملقن في البدر المنير (٦/٣٨٧)، رقم (٣٦)، روي عن عمر وعلي وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم، وابن حجر في التلخيص الحبير (٣/٢٩٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/١٦٧)، رقم (٩٥٦٤).

(٣) في (ط) و (ع): (متعدياً).

(٤) ينظر: التنبيه للشيرازي (١/٦٢).

(وإن كان ما يأتي به تطوعاً)؛ لصيرورته لازماً عليه بالشروع، فأشبهه ما لو كان لازماً بأصل الشرع.

(وأصح الوجهين أنه على الفور) لظاهر قول الصحابة، ولأنه تضيق عليه بالتزامه [أو] بالشروع.

والثاني: لا يكون على الفور بل التراخي كالأداء^(١)، وقوله: "على الفور" أحسن من قول من قال: "من قابل"؛ لأنه يشمل إيجاب القضاء في العمرة في سنة الإفساد، وكذا في الحج إن اتفق ذلك بأن أحصر عن إتمام الفاسد فتحلل ثم زال الحصر والوقت باق. ثم في المسألة كلامان: أحدهما: في كيفية القضاء:

قال: الأصحاب: ويجب على من يقضي أن يحرم من حيث أحرم للأداء ولا يلزمه أن يحرم في ذلك الزمان بل له التأخير، هذا ما أطلقوه، وفيه أمور:

أحدها: أنه يستثنى ما لو كان في أدائه جاوز الميقات مسيئاً فلا خلاف أنه لا يجاوز ثانياً، بل يحرم من الميقات فإن جاوز أراق دمًا.

والثاني: أنه لو جاوز الميقات في الأداء غير مسيء، بأن لم يكن مريداً للنسك ثم بدا له فإنه لا يحرم في القضاء من ذلك [الموضع]، بل يتعين الميقات على الصحيح الذي عليه الأكثرون، لكن وقع في الشرح الصغير تصحيح الجواز من ذلك الموضع، ولم يصحح في الشرح الكبير شيئاً، بل أعزاً عدم الجواز على البغوي^(٢) وغيره، وحكى الجواز عن الشيخ أبي علي^(٣).

والثالث: قولهم: "حيث أحرم" يقتضي تعيين المكان حتى لو عدل بمثل مسافة الأداء لم يجز، وهو وجه محكي عن الماوردي، والمصحح في زيادات الروضة خلافه^(٤). والرابع: قولهم: "له التأخير في الزمان" محله في غير الأجير، أما الأجير فلا بد له من رعاية الزمان أيضاً.

(١) روضة الطالبين (٣/١٦٥).

(٢) ينظر: التهذيب للبغوي (٣/٢٧٢).

(٣) لم أعثر عليه في كتبه، ينظر: العزيز (٧/٤٧٤).

(٤) ينظر: الحاوي الكبير (٤/٥٩٧)، وروضة الطالبين (٣/٤٣٣).

والثاني: أن الأصحاب جعلوا المأني به بعد الإفساد [قضاء] وإن وقع في سنته الإفساد كما مرّ تصويره، وعللوا بأنه وإن كان وقت الحج والعمرة العمر كله، إلا أنه يضيق عليه بالإحرام، واستشكل بأن من أفسد الصلاة ثم أتى بها قبل خروج الوقت كانت الثانية أداء لا قضاء؛ لوقوعها في الوقت الأصلي.

وللسبكي عن هذا الإشكال جوابان:

أحدهما: أن إطلاق القضاء هنا بالمعنى اللغوي، وهي وجوب الإتيان بالفائت أعم من أن يقع في الوقت أو خارجه، قال الشيخ تاج الدين ابن السبكي، في التوشيح: وتقرير هذا الجواب أنه أداء لا قضاء^(١)، والنزاع فيه لفظي.

والثاني: أنه يتضيق وقته بالإحرام [و] إن لم يتضيق وقت الصلاة؛ لأن وقت الصلاة لم يتعين في حقه بالشروع فلم يكن بفعلها بعد الإفساد موقعاً لها في غير وقتها، والحج بالشروع يضيق عليه ابتداء وانتهاء؛ فإنه ينتهي بوقت الفوات، ففعله في السنة الثانية خارج عن الوقت فيصح وصفه بالقضاء.

قال ابنه الشيخ تاج الدين: وبسط هذا الجواب أن الحج وإن كان وقته العمر فهو إنما يقع في سنة^(٢)، وهي في الحقيقة وقته الأصلي لا بعارض إحرام الحاج؛ لأن الشارع طلب إيقاعه في العمر وإنما يقع في سنة فأئى سنة وقع فيه، تبين أنها المطلوب من الشارع إيقاعه فيها، فهي إذاً الوقت الأصلي لا لعارض.

أما الصلاة [فنحن] على قطع بأن وقتها ما بين هذين الزمانين فإذا أوقعها في طرف منه لم يتبين أنه الوقت الأصلي لها؛ لأن الغرض وقوعها ما بين هذين الزمانين فمتى أعادها فيه فهي واقعة في وقتها فلا [توصف] بالقضاء؛ لأن الإحرام بالصلاة الأولى لم يوجب تعيين الوقت وإنما اقتضي^(٣) تضيقها لتحريم الخروج من العبادة الواجبة،

(١) لم أعثر عليه، ولكن ينظر: فتاوى السبكي (١/ ٢٨٦)، والابتهاج في شرح المنهاج (١/ ٩٥)، والغرر البهية (٢/ ٣٥١).

(٢) لم أعثر عليه، ولكن ينظر: الغرر البهية في شرح البهجة (٢/ ٣٥١).

(٣) في: (م) "يقتضى"، وما أثبتناه هو أدق.

والحاصل أن كون العمر وقتاً للحج ليس معناه أن كل جزء منه وقت بل أنه يجب أن لا يخلو العمر عنه فمتى [شرع في إيقاعه علمنا أنه زمنه، فإن أفسده كان الثاني واقعاً بعد وقته المقدر شرعاً فيكون قضاء.

فرع: من فاته الحج بفوات الوقوف، فالذي نقله النووي في شرح المهذب عن ابن المرزبان: أن حكمه حكم من تحلل التحلل الأول^(١)، حتى لو جامع بعده لم يفسد إحرامه، وإن تطيب أو لبس المخيط لم تلزمه الفدية؛ لأنه لما فاته الوقوف سقط عنه الرمي فصار كمن رمى.

وقال القاضي أبو الطيب، وغيره: أن هذا [على] قولنا: "إنَّ الحلق ليس بنسك"، أما إذا قلنا: "أنه نسك" فلا بد من الإتيان به حتى يحصل التحلل الأول^(٢).

وأجيب: عن ابن المرزبان بنص الشافعي وهو أنه قال: من فاته الحج قبل الإحلال كامل الإحرام يجب عليه الفدية فيما فيه الفدية، والفساد فيما فيه فساد، لا يختلف ذلك؛ لأن الإحرام قائم عليه^(٣).

٨. إصطياد الحيوانات البرية

(ومنها: الاصطياد) بالإجماع قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ (المائدة: ٩٥).

(وإنما يحرم صيد البر)؛ لقوله تعالى: ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾ (المائدة: ٩٦). وهو كل ما لا يعيش في البر. وأما ما يعيش في البحر والبر كالنسناس^(٤)، والقندس^(٥) فهو في صيد البر.

(١) ينظر: المجموع (٨/ ٢٩٠).

(٢) لم أعثر عليه، لكن ينظر: المجموع للنووي (٨/ ٢٩٠).

(٣) ينظر: الأم للشافعي (٢/ ١٨٠).

(٤) النسناس: نوع من القرود صغير الجسم، المعجم الوسيط (٢/ ٩١٩)، ولسان العرب (٦/ ٢٣٠).

(٥) القندس: حيوان قارض من الفصيلة القندسية. ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٧٦٢).

وكذا الطيور التي تغوص في الماء ويخرج منه كالأوز^(١)، والبط، والقطاة^(٢) وغيرها.
والجراد من صيد البر، وإن كان نشؤه^(٣) من روث السمك، وحكى موفق بن طاهر
قولاً غريباً أنه من صيد البحر^(٤).
وسمك الرمل^(٥) يحرم صيده على المحرم، على ما صرح به القفال في شرح التلخيص^(٦).
وعن الصيمري يحكى صيد البحر أيضاً على ما حكى عنه في البحر^(٧).
ولا فرق بين أن يكون الصيد مستأنساً أو وحشياً^(٨)؛ لأن حكم توحشه الأصلي لا
يطلق بالاستئناس، كما لو توحش إنسي فيبقى حكمه الأصلي فلا يحرم التعرض له.
ويحرم التعرض لبيض الطائر الذي يحرم التعرض له، ويتعلق الضمان إلا أن يكون
مذرة فإنه لا شيء بكسرها، كما لو قصد صيداً ميتاً، نعم لو كانت بيض النعامة
وجب عليه الضمان؛ لأن قشرها منتفع به، نقله في العزيز عن ابن صباغ وأقره^(٩).
ولو نفر طيراً عن البيض ففسدت لزمه الضمان.
(المأكول) يحترز به عن غير المأكول؛ فإنه لا يحرم التعرض له بالإحرام، ولو قتله
المحرم [لم] يلزمه الجزاء.

-
- (١) الإوز: وهو من طير الماء. ينظر: الصحاح الجوهري (٤/٣٩)، والمعجم الوسيط (١/٣٢).
(٢) القطاة: طائر في حجم الحمام يعيش في الصحراء بخاصة. ينظر: لسان العرب (١٥/١٨٩).
(٣) أي: حياته. قال ابن منظور: وَنَشَأَ نَشْأَةً وَنَشَأَ نَشْأَةً وَنَشَأَ نَشْأَةً: حَيَّ. لسان العرب (١/١٧٠) مادة: (نشأ).
(٤) خرافة أخذها الشيخ ابن هداية من كتاب حياة الحيوان الكبرى للدميري وغيره من المصادر القديمة
وصدّقها. ينظر: حياة الحيوان الكبرى: (١/٢٧٣)، والعزيز (٧/٤٩٠).
(٥) سمكة الرمال أو سقنقور عادي، الاسم العلمي بالإنجليزية (Sandfish): هو نوع من الزواحف يتبع جنس
السقنقور من الفصيلة السقنقورية. ويسمى سكان الصحراء الجزائرية بالشرشان، تنتمي إلى مجموعة الزواحف
رغم امتلاكها أربعة قوائم، وهي تشبه إلى حد كبير الورل إلا أنها أصغر حجماً منه بكثير. تختبئ في الرمال عن طريق
الغطس شأنها شأن السمكة في البحر ولذلك سميت سمكة الرمال.
(٦) روضة الطالبين (٣/١٤٧)، وبحر المذهب (٤/٦٠).
(٧) وحكى عن الصيمري أنه قال: صيد الحرم حرام على الحلال والمحرم، وإن كان البحر في الحرم وصيد البحر في
الحل لا يحرم على المحرم. بحر المذهب (٤/٦٠).
(٨) ينظر: بحر المذهب (٤/٦٠)، والعزيز (٧/٢٦٨).
(٩) العزيز (٧/٤٨٧).

ثم الحيوانات التي لا تؤكل على أضراب: منها المؤذيات بطبعها كالقواسق الخمس، فإنه يستحب قتلها للمحرم وغيره، وفي البخاري: «أنه ﷺ قال: خمس يقتلن في الحرم: الغراب والحدأة^(١) والعقرب والفأرة والكلب العقور^(٢)»، وروي أنه قال: «خمس من الدواب ليس للمحرم في قتلهن جناح فذكر القواسق الخمس^(٣)».

قال الأئمة: في معناها الحية، والذئب، والأسد، والنمر، والنسر، والعقاب، والبق، والبراغيث، والزنبور.

ولو ظهر القمل على بدن المحرم لم يكره تنحيته ولا يلزم بقتله شيء.

ومنها الحيوانات التي فيها منفعة ومضرة كالفهد، والصقر، والبازي، والشاهين^(٤)، والباشق^(٥) فلا يستحب قتلها؛ لما يتوقع من المنفعة، ولا يكره؛ لما يخاف من المضرة. ومنها التي لا يظهر فيها منفعة ومضرة كالخنافس، والجعلان والتمتوذ، والكلب الذي ليس بعقور، فيكره قتلها.

ولا يجوز قتل النحل، والنمل، والخطاف^(٦)، والضفدع؛ لورود النهي عن قتلها. وكذا الهدهد، والصرد^(٧).

ووجوب الضمان فيها مبني على جواز أكل لحمها، وستعرف في الأطعمة إن شاء الله تعالى.

(١) الحدأة، وجمعها: حداء، بالهمز وكسر الحاء وفتح الدال؛ فإنها ضرب من الطير الجوارح، تصيد الجرذان ونحوها. تصحيح الفصيح وشرحه لأبي محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرستويه ابن المربان (المتوفى: ٣٤٧هـ) تحقيق: د. محمد بدوي المختون - المجلس الأعلى للشتون الإسلامية [القاهرة] عام النشر ١٤١٩هـ - (١٩٩٨م): (ص: ٢٩٤).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٣٣١٤)، وصحيح مسلم، رقم (١١٩٨)، سنن النسائي، رقم (٢٨٢٩)، سنن الترمذی، رقم (٨٣٧).

(٣) ينظر: تخریج الحديث السابق.

(٤) الشاهين: طائر من الجوارح يشبه الصقر قوي البنية شديد على الصيد. المعجم الوسيط (١/٤٩٨).

(٥) الباشق: طائر من الجوارح يشبه الصقر. ينظر: المعجم الوسيط (١/٥٨).

(٦) الخطاف: طائر السنونو. ينظر: المعجم الوسيط (١/٢٤٩).

(٧) الصرد: طائر أكبر من العصفور. ينظر: المعجم الوسيط (١/٥١٢).

فرع: المتولد بين الوحشي^(١) والإنسي كالمتولد بين اليعقوب^(٢) والدجاجة، والظبي والشاة يجب في ذبحه الجزاء احتياطاً. وما أحد أصله مأكول كالمتولد بين الذئب والضبع وبين حمار الوحش والأهلي يحرم التعرض، ويجب الجزاء فيه احتياطاً كما يحرم أكله احتياطاً، كذا قالاه في العزيز والروضة^(٣)، ونقل عليه الإتفاق في الرونق. ويحرم على المحرم لحم ما اصطاده أو أعان على الاصطياد أو على ذبحه أو له أثر في ذبحه أو اصطيد له، وفيه حديث حسن^(٤).

وإذا ذبحه هل يحرم على غيره أكل لحمه كما هو عليه أم لا؟ فيه قولان: أحدهما: لا؛ لأنه إنما يحرم عليه؛ لتوسله إلى المقصود بفعل محرم فعوقب بنقيض قصده كالوارث القاتل، وهذا المعنى لا يوجد في غيره فيحل له. والثاني: نعم؛ لأنه ممنوع منه لمعنى فيه فيصير ذبيحة ميتة كالمجوسي^(٥). وهذا هو الجديد، وبه أجاب أكثرهم.

(ويحرم [ذلك]) أي: الاصطياد بها وصف في الحرم (أيضاً) أي: كما في الإحرام، ولا فرق في ذلك بين المحرم والحلال، والأصل فيه ما روى البيهقي: «أن النبي ﷺ قال: إن الله تعالى حرم مكة لا يختل خلاءها ولا يعضد بشجرها ولا تنفر صيدها، قال

(١) الوحش: وهو ما لا يستأنس من دواب البر. ينظر: المعجم الوسيط (١٠١٨/٢).

(٢) اليعقوب: ذكر الحجل، جمع يعاقب. ينظر: المصباح المنير (٢١٨/١).

(٣) العزيز (٤٨٩/٧)، وروضة الطالين (١/٣٣٥).

(٤) بل صحيح، ففي صحيح البخاري، رقم (١٨٢٣، ١٨٢٤) بلفظ: «أخبرني عبد الله بن أبي قتادة، أن أبا، أخبره أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً، فخرجوا معه، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة، فقال: «خذوا ساحل البحر حتى نلتقي» فأخذوا ساحل البحر، فلما انصرفوا، أحرزوا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم، فبينما هم يسرون إذ رأوا حمراً وحش، فحمل أبو قتادة على الحمير فعفر منها أتاناً، فترلوا فأكلوا من لحمها، وقالوا: «أناكل لحم صيد ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحم الأتان، فلما أتوا رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله، إنا كنا أحرماً، وقد كان أبو قتادة لم يحرم، فرأينا حمراً وحش فحمل علينا أبو قتادة، فعفر منها أتاناً، فترلنا، فأكلنا من لحمها، ثم قلنا: «أناكل لحم صيد ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحمها، قال: «أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها، أو أشاز إليها». قالوا: لا، قال: «فكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا»، وصحيح مسلم، رقم (١١٩٦).

(٥) المجوس: قوم كانوا يعبدون الشمس والقمر والنار. ينظر: المعجم الوسيط (٨٥٥/٢).

العباس: إلا الإذخر يارسول الله فإنه لبيوتنا فقال: «إلا الإذخر»^(١).

وتشمل عبارة الكتاب ما إذا كان الصائد في الحرم أو المصيد، حتى [لو] رمى من الحل إلى الحرم أو بالعكس وقتل صيداً أثم وحرّم الصيد ووجب الضمان، بل [لو] رمى من الحل إلى الحل وقطع السهم هواء طرف الحرم حرم على الأصح، بخلاف ما لو أرسل كلباً في الحل إلى صيد في الحل فقطع أرض الحرم وأخذه في الحل؛ لأن للكلب فعلاً واختياراً والسهم لا اختيار له.

نعم، لو لم يكن للكلب طريق سواء حرم على ماصّرح به مشاهير أصحابنا. ولو رمى إلى صيد بعضه في الحل وبعضه في الحرم حرم وضمن؛ تغليّباً للحرم، قال: في العزيز والاعتبار بالقوائم دون الرأس^(٢).

إعلم: إن حدّ حرم مكة حرّسها الله هو من طريق مدينة دون التنعيم عند بيوت نفار - بكسر النون وبالفاء - على ثلاثة أميال من مكة.

ومن طريق اليمن من طرف أضواء لبن في ثنية بهن على سبعة أميال من مكة. قولهم: "أضواء لبن" أضواء بفتح الهمزة والضاد المعجمة على وزن قناة وهي مستنقع الماء، و"لبن" بكسر اللام وسكون الباء الموحدة.

ومن طريق العراق عند ثنية الجبل بالمقطع على سبعة أميال.

ومن طريق جعراية في شعب آل عبدالله بن خالد على تسعة أميال.

ومن طريق الطائف على عرفات من بطن نمرة على سبعة أميال.

ومن طريق جدة بمنقطع الأعشاش على عشرة أميال.

والأعشاش بفتح الهمزة وبالشين المعجمة جمع عش.

(ويجب في اتلاف الصيد المحرم) اسم المفعول من التحريم أي الذي حرم الشارع قتله سواء كان صيد الحرم أو صيد الحل للمحرم (الضمان) بالإجماع، قال الله تعالى:

(١) صحيح البخاري، رقم (١٨٣٣)، وصحيح مسلم، رقم (١٣٥٣).

(٢) ينظر: العزيز (٥٠٩/٧).

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ (المائدة: ٩٥).

وقضية عبارة الكتاب استواء العامد والناسي في وجوب الضمان، وهو كذلك؛ لأن قتل الصيد من قبيل الإتلافات، والإتلافات توجب الضمان على العامد والخطيء على نسق واحد؛ لأنها واقعة في خطاب الوضع الذي هو ربط الأحكام بالأسباب. وقيل: العمد في الآية المستدلة بها إما لحصول الإثم بشرط عدم الإجزاء وإما بحسب الغالب؛ [لأن الغالب] في القتل كونه عمداً، وليس لوجوب الجزاء، خلافاً لأبي حنيفة. وحكم الجاهل بالتحريم كحكم الناسي^(١).

وأما المجنون فالذي في زيادات الروضة أنه لا ضمان عليه^(٢)، واستشكله الشيخ ولي الدين بأن ذلك إتلاف، والمجنون فيه كالعاقل، ويؤيده ما في الروضة وأصلها في حج الصبي: أنه إذا ارتكب محظوراً عمداً لزمته الفدية، بناء على الأظهر إن عمده عمد ثم رتباً عليه حكم المجنون^(٣).

ويستثنى من الإتلاف ما لو صال عليه صيد فقتله دفعاً، فإنه لا ضمان عليه؛ لالتحاق الصيد. والحالة هذه - بالمؤذيات، ولا يقال للدافع: "اصطاد"، بل يقال: "دفع"، فلا يتناوله النص.

نعم لو ركب إنسان صيداً وصال إلى محرم ولم يمكن دفعه إلا بقتل الصيد فقتله، وجب عليه الضمان؛ لأن الأذى ههنا ليس من الصيد.

ثم تعبير المصنف بالإتلاف ليس لتقييد الحكم، بل إنما هو للتمثيل جرياً على العادة والغالب، حتى لو أزمه وأزال مناعه ضمنه بكمال الجزاء، وإن لم يصدق عليه أنه أتلفه، وكذا لو وضع عليه يده فتلّف، نعم لو كان ذلك لمداواته فلا يضمن.

(وهو في النعامة بدنة)؛ لأنها تماثل الإبل شكلاً وطبعاً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ (المائدة: ٩٥).

(١) ينظر: المبسوط (٩٦/٤).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٣٢٧/١).

(٣) ينظر: تحرير الفتاوى (٦٥٥/١)، رقم (١٦٠٥)، وروضة الطالبين (٤٤٧/٣).

وروى النسائي وغيره: «أن عثمان وعلياً وزيد بن ثابت ومعاوية قضوا في النعامة بالبدنة»^(١).

والبدنة في عرف الفقهاء يطلق على الذكر والأنثى من الإبل، بشرط كونها في سن الأضحية.

(وفي حمار الوحش وبقر الوحش بقرة)؛ لما روى البيهقي: «أن عمر قضى في حمار الوحش ببقرة»، وكان بمحضر من الصحابة^(٢).

وأما البقرة في البقر؛ فلمما ثلثها اسماً وجنساً.

وإنما عبرَ بالبقرة في الجزء؛ تنبيهاً على أنه يجوز الأنثى في الذكر دون العكس؛ لأن الأنثى أفضل؛ لأنها أكثر قيمة من حيث إنه يتأتى منها الدر^(٣)، والنسل.

(وفي الغزال [عنز])؛ لمسابتها في جرد الشعر وتقلص الذنب.

اعلم: أن الغزال هو ولد الظبية إلى حين تقوى وتطلع قرناه، ثم هي ظبية والذكر ظبيٌّ. والعنز من المعز هي الأنثى التي لها سنة ودخلت في الثانية، والذكر تيسٌ، هكذا قال أهل اللغة، وجرى عليه الأئمة وقالوا: قد أوهم من قال: الغزال أنثى الظبي، وتفحص عن هذا تجده مصرحاً به في العزيز، وكتب النووي كتهذيب اللغات والدقائق^(٤).

فإذا عرفت هذا فعلمت أن كلام المصنف لا يخلو عن إشكال من الوجهين:

أحدهما: أن العنز كبيرة والغزال صغيرة، وقد قال في العزيز: وأما الغزال فهو ولد الظبي فيجب فيه ما يجب في الصغار^(٥).

والثاني: أن العنز أنثى والغزال يشمل الذكر والأنثى، وحينئذ إن كان الذكر فالواجب

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٠٢)، رقم (١٤٤٢٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٨٣)، رقم

(٩٦٤٩)، قال البيهقي: حديث جيد تقوم به الحجة، وقال أبو عيسى: سألت البخاري عنه فقال: هو حديث صحيح.

(٢) ((أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٧/ ٤٠٥)، رقم (٣٢٣٤) ولم ينسبه إلى سيدنا عمر، بل إلى ابن عباس.

(٣) الذرّ: اللَّبَن. ينظر: القاموس المحيط (١/ ٥٠٠).

(٤) ينظر: العزيز (٧/ ٥٠٣). تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ١٩٢)، ولم أجده في دقائق المنهاج.

(٥) ينظر: العزيز شرح الوجيز (٧/ ٥٠٣).

جَدِي وَإِنْ كَانَ أَنْثَى فَعِنَاق؛ لِأَنَّ وَلَدَ الْمُعْزِ إِذَا دَعِيَ قَوِي يُقَالُ لَهُ: عَرِيضٌ وَعَتُودٌ، وَالْجَمْعُ عَرْضَانٌ وَعَتْدَانٌ، وَالذَّكَرُ جَدِي، وَالْأُنْثَى عِنَاقٌ مَا لَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَعَ بَعْدٍ: أَرَادَ بِالْغِزَالِ الظُّبْيَةَ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِهِ؛ اقْتِفَاءً لِأَثَارِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّ الْبِيهَقِي رَوَى أَنَّ عُمَرَ ؓ: «قُضِيَ فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ وَفِي الْغِزَالِ بَعْنَزٌ»^(١).

وَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْأَنْوَارِ تَبَعاً لِلْحَاوِي^(٢): «وَالظُّبْيُ وَالْغِزَالُ عَنَزٌ وَهَمْ بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الضَّبْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا ذَكَراً وَالْعَنَزُ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الْإِنَاثِ، فَالْصَّوَابُ: وَفِي الظُّبْيِ تَيْسٌ. (وَفِي الْأَرْنَبِ عِنَاقٌ)، لَمَّا رَوَى: «أَنَّ الصَّحَابَةَ قَضَوْا فِي الْأَرْنَبِ بَعْنَاقٌ»^(٣)، وَهِيَ الْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ الْمُعْزِ قَبْلَ اسْتِكْمَالِهَا الْحَوْلَ، وَالذَّكَرُ جَدِيٌّ كَمَا ذَكَرْنَا، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْأَرْنَبُ أَنْثَى، وَإِلَّا فَالْجَوَابُ الْجَدِي.

(وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ) هُوَ: دَوْبَةٌ أَكْبَرُ مِنَ الْفَأْرَةِ الْكَبِيرَةِ وَيَضَعُ يَدَيْهِ حِينَ الْعَدُوِّ عَلَى صَدْرِهِ وَيَعْدُو بِرَجْلَيْهِ، وَيُقَالُ لَهُ: مَوْشٌ دَوْپَايٌ^(٤)، هَكَذَا ضَبَطَهُ فِي شَرْحِ الْمَقَرَّرِ^(٥): «جَفْرَةٌ: بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْفَاءِ الْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ الْمُعْزِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَفُصِّلَتْ عَنْ أُمِّهَا، وَالذَّكَرُ جَفْرٌ وَالْجَمْعُ جَفَارٌ».

وَوُجُوبُ الْجَفْرَةِ مَفْرُوضٌ فِيهَا إِذَا كَانَ الْيَرْبُوعُ أَنْثَى، وَإِلَّا فَجَفْرٌ.

فَرَعٌ: يُقَالُ: «الْمَرِيضُ بِالْمَرِيضِ وَالصَّحِيحُ بِالصَّحِيحِ، وَالسَّلِيمُ بِالسَّلِيمِ، وَالذَّكَرُ بِالذَّكَرِ، وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى، وَالْمُعِيبُ بِالْمُعِيبِ» وَالْمُرَادُ الْأَجْزَاءُ وَعَدَمُ الْعُدُولِ مِنَ الْأَرْفَعِ إِلَى الْأَحْطِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّجَاوُزُ عَنِ التَّقَابُلِ، فَلَوْ قَالَ: الْمَرِيضُ بِالصَّحِيحِ، وَالْمُعِيبُ بِالسَّلِيمِ فَقَدْ زَادَ خِيراً.

(١) أَخْرَجَهُ الْبِيهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (١٨٤/٥)، وَالشَّافِعِيُّ فِي مَسْنَدِهِ (١٣٤/١)، رَقْم (٦٤٢)، وَإِبْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مِصْنَفِهِ (٤٢٥/٣)، رَقْم (١٥٦١٨)، وَفِي الْبَدْرِ الْمُنِيرِ (٣٦٢/٦) قَالَ ابْنُ الْمُلَقِّنِ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عُمَرَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

(٢) يَنْظُرُ: الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ (٣٧٣/١)، وَالْحَاوِي الْكَبِيرُ (٧٣٩/٤).

(٣) يَنْظُرُ: تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ قَبْلَهُ.

(٤) هَذَا اسْمُ الْيَرْبُوعِ بِالْفَارَسِيَّةِ، وَتَرْجُمَتُهُ: الْفَأْرَةُ ذَاتُ الرَّجْلَيْنِ

(٥) كَذَا فِي النَّسَخِ، وَالظَّاهِرُ: «فِي الْمَقَرَّرِ شَرْحُ الْمُحَرَّرِ»، وَلَمْ نَحْصُلْ عَلَيْهِ.

وشرط المقابلة بالمعيّب: إتحاد جنس العيب كالعوراء بالعوراء، ولا يجوز إذا اختلف كالعوراء بالجرباء.

ولو اتحدا في العيب واختلفا في الجهة كأن كان عور أحدهما في اليمين والآخر في اليسار، فالذي أورده العراقيون: أنه تجزئُ المقابلة؛ لتقابل الأمر فيه.

ولو أئلف ظبية ماخضاً ضمنها بقيمة شاة - أي: عنز - ماخض، ويشترى بها طعاماً فيتصدق به.

ولا يجوز ذبحها وتفريق لحمها.

فائدة: قد يجتمع ضمان المثل والقيمة، وذلك بأن اشترى صيداً. ومعلوم أن المحرم لا يملك الصيد بالبيع وقبضه - فهلك في يده فعليه الجزاء لله تعالى والقيمة للبائع، وقد يمتحن بهذه المسألة، ويقال:

عندى سوال حسن مستطرف	فرع على أصلين قد تفرعا
قابض شئ برضى مالكة	يضمّن القيمة والمثل معا

(وما لا نقل فيه) من نص أو حكم صحابيّن أو عدلين من التابعين أو ممن بعدهم من الأعصار بالمائلة، وفي معنى الاثنين حكم واحد من الصحابة بمحضر جماعة من غير تكثير (يرجع في مثله)، أي: في بيان [مثله] من النعم (إلى قول عدلين) قال المصنف: وليكونا فقيهين كيسين، قال الشيخ ولي الدين وغيره: إعتبار الكيس مقطوع به لا شك فيه، وأما اعتبار الفقه ففيه خلاف، فعن النووي في شرح المذهب عن نقل الأصحاب أنه مستحب، ونقل الماوردي عن الشافعي وجوبه، قال الإسنوي: وهذا هو الصواب^(١)، وبه أفتى صاحب المحرر، وعلى هذا فالمراد بالفقه ما يتعلق [بالتقاييس] والتخاريص.

ولا يخفى أن المراد بالمثل ما يماثله خلقه وصورة تقريباً لا تحقيقاً، ولعلك أن تقول: لا يجوز أن يكون أحد الحكمين قاتل الصيد.

(١) ينظر: تحرير الفتاوى (١/٦٥٨)، رقم (١٦١٥)، والعزير (٧/٥٣٠)، والمجموع (٧/٤٣٠)، والحاوي الكبير (٤/٧٤١)، المهات (٤/٤٧٥).

قلت: إن كان القتل عمداً عدواناً فلا يجوز؛ لأنه يورث الفسق، والحكم لا بد وأن يكون عدلاً، وإن كان القتل خطأ [أو قتله] مضطراً إليه للمخمصة فوجهان:

أصحهما: الجواز؛ لأنه حق الله تعالى فيجوز أن يكون من عليه أمينا فيه كما أن رب المال أمين في الزكاة، وقد روي: «أن رجلاً قتل صيداً خطأ فسأل عمر، فقال: أحكم فيه، فقال: أنت خير مني وأعلم يا أمير المؤمنين، فقال: إنما أمرتك بأن تحكم فيه ولم أمرك أن تزكيني. فقال الرجل: أرى فيه جدياً، فقال عمر: فذلك فيه»^(١).

قال الشيخ أبو المكارم في العدة: ولو حكم عدلان بأن له مثلاً، وآخران بأنه لا مثل له فالأخذ بقول الأولين [أولى].

(وإن لم يكن له مثل وجبت القيمة)، روي: «أن الصحابة رضي الله عنهم حكموا في الجراد بالقيمة»^(٢)، ومعلوم أنه لا مثل للجراد في النعم ومما لا مثل له كالعصافير وغيرها من الطيور، نعم، الحمام مما لا مثل له وواجه شاة، روي ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن عباس وعاصم وعطاء وابن المسيب^(٣).

والحمام: كل ما عبَّ - أي: جرع الماء جرعاً - وهدر أي: صاح، والهدير: ^(٤) ترجيعه صوته وتغريده، قال في العزيز: ^(٥) والأشبه: أن ما له عب فله هدير، فيدخل في تفسير الحمام:

(١) أخرجه البيهقي في سنن الكبرى (١٨٢/٥)، رقم (١٠١٤٩)، وفي البدر المنير (٤٠١/٦) الأثر السادس بعد العشرين، قال ابن الملقن: هذا الأثر صحيح رواه الشافعي، ثم البيهقي عنه، والتلخيص الخبير (٣/٣١٠) قال ابن حجر: إسناده صحيح.

(٢) أخرجه ابن الملقن في البدر المنير (٤٠٦/٦)، وقال: هذا صحيح عنهم، وفي تلخيص الخبير (٣/٣١٢).

(٣) هذا أثر أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٠٦/٥)، (٦/٩) رقم (٣٢٨٥).

(٤) الهدير: تردد صوت الحمل أو الحمام في حنجرتة. ينظر: المعجم الوسيط (٢/٩٧٦).

(٥) ينظر: العزيز (٧/٥٠٥)، وط العلمية (٣/٥١١).

القمرى الفواخت^(١) والدباسي^(٢) والقطاء^(٣) والييام^(٤)، ويدل عليه نص الشافعى فى عيون المسائل^(٥) قال: ماعب فى الماء عباً فهو حمام، وما شرب قطرة قطرة كالدجاج فليس بحمام. وعلام يبنى إيجاب الشاة؟ فى وجهان: أحدهما: أن إيجابها لما بينهما من الشبه؛ فإن كل واحد منهما يألف البيوت ويأنس الناس.

وأصحهما: أن مستندهم توقيفٌ بلغهم فىه، هكذا قال المصنف فى العزيز، وأسقط النووى هذا الخلاف فى الروضة^(٦) ولا بدّ منه؛ لأنه يترتب عليه فائدة جلية، وهى أنه إن قلنا بالوجه الأول لا تجب فى صغار الحمام شاة كبيرة، بل يراعى التفاوت فى الشياه بالنسب إلى التفاوت الواقعة بين الحمامات.

وإن قلنا بالثانى فلا يختلف الواجب بصغر الحمام وكبره وإنما هو شاة.

(ويحرم قطع نبات الحرم الذى لا يستنبت) أى: ليس من شأنه أن يستنبته [الناس] شجراً كان أو غيره؛ لما روينا أنه ﷺ قال: «ولا يُجْتَلَى خَلاها، ولا يُعَصَّد شَجَرُها»^(٧).

والمراد به ما كان رطباً، أما اليابس فيجوز قطعه ولا يتعلق به شىء، كما لو قصد صيداً به ميتاً بنصفين. وعلم من حرمة القطع حرمة القلع بطريق الأولى.

وخرج بقوله: "لا يستنبت"، الزروع كالحنطة والشعير والقطن والخضروات؛ فإنه يجوز قطعها وقلعها سواء نبت بنفسها وزرعت.

(١) الفواخت: نوع من الحمام البرى من ذوات الأطواق. ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ١٦٥).

(٢) الدباسي: هى الدباسي والقماري والصلاصل ذوات الأطواق قال ولا أدري أمعرّب هو أم عربي. لسان العرب (١١/ ٤٠١).

(٣) (القطاة) واحدة القطا وهو نوع من الحمام يؤثر الحياة فى الصحراء ويتخذ أفحوصة فى الأرض ويطير جماعات ويقطع مسافات شاسعة ويضه مرقط (ج) قطا وقطوات. المعجم الوسيط (٢/ ٧٤٨).

(٤) الييام: حمام بري. ينظر: معجم الوسيط (٢/ ٧٤٨).

(٥) عيون المسائل فى نصوص الشافعى، هو لأبى بكر أحمد بن حسين بن سهل الفارسى (ت ٣٠٥هـ). ينظر: الأعلام للزركلى (١/ ١١٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٣٨). ولم أعرّ عليه، ولكن ينظر الأم للشافعى (٢/ ٢١٧).

(٦) ينظر: العزيز شرح الوجيز (٧/ ٥٠٤)، روضة الطالبين للنووى (٣/ ٤٥١).

(٧) صحيح البخارى، رقم (١٣٤٩)، وصحيح مسلم، رقم (١٣٥٣).

والمستنتب من الأشجار كغيره في حرمة القطع والقلع، وكلام المصنف لا يفهم، ولذلك استدرك عليه النووي في المنهاج حيث قال: المستنتب كغيره على المذهب^(١).

نعم هذا الاستدراك لا يتوجه عليه إلا في الشجر، وأما غيره فيفرق بين المستنتب وغيره. ويستثنى من إطلاقه الإذخر؛ فإنه يجوز قطعه لحاجة البيوت والقبور كما في الخبر.

وكذا ما يحتاج إليه [للدواء كالسنا^(٢)] وغيره، والمؤذي من الأشجار كالعوسج^(٣) والمغيلان، وكل شجرة ذات شوك وحشيش ذات شوك؛ فإنها بمثابة الفواسق الخمس وسائر المؤذيات، فلا يتعلق بقطعها ضمان.

ويجوز قطع الأوراق ما لم يهش به الغصن ولم يتضرر به الجزل.

ويجوز تسريح البهائم في نبات الحرم وقطع الكلا للعلف؛ لاستدعاء الضرورة.

قال النووي في شرح المذهب: وإذا جوزنا القطع للعلف فأراد قطعه للبيع ممن يتعلف فإنه لا يجوز^(٤).

(وأصح القولين: تعلق الضمان به وبقطع أشجارها)؛ لأنه ممنوع من الإتلاف فيجب به الضمان كما يجب في إتلاف الصيد، وهذا القول محكي عن الجديد.

والثاني: لا يتعلق الضمان بإتلاف النبات؛ لأن الإحرام لا يوجب ضمانه فكذلك الحرم، وضعفه لا يخفى.

فإن قلت: الضمير في قوله: "به" للنبات وهو شامل للشجر في قوله: وبقطع أشجارها.

قلنا: فيه إشارة إلى أنه لا فرق في الشجر بين المستنتب، وغيره بخلاف غير الشجر من نبات الحرم، تدبر تفهم من هذا أن استدراك المنهاج على المحرر غير صحيح^(٥).

(١) ينظر: منهاج الطالبين (٩٢).

(٢) السنا: نوع من النباتات الزهرة، له حمل إذا يسّ فحرّكه الريح وسمعت له زجلا، والواحدة: سنة، يستعمل أساساً كملين لعلاج الإمساك وفي حالة البواسير. ينظر: العين للخليل (٣٠٣/٧).

(٣) العوسج: شجر شائك الأغصان. ينظر: المعجم الوسيط (٦٠٠/٢)، ولسان العرب (٣٢٤/٢).

(٤) ينظر: المجموع شرح المذهب (٤٤٧/٧).

(٥) ينظر: منهاج الطالبين للنووي (٩٢).

ولو قلع شجرة من الحل وغرسها في الحرم ونبت لم يثبت لها حكم الحرم، بخلاف الصيد إذا دخل فإنه يحرم التعرض له؛ لأن الصيد ليس بأصل ثابت فالوجه اعتباره مكانه، والشجر أصل ثابت فله حكم منبته، حتى لو كان أصل الشجر في الحرم وأغصانها في الحل فقطع من أغصانها شيئاً ضمن، وإن كان عليها صيد فأخذه فلا جزاء عليه، وعلى عكسه، ولو كان أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فقطع أغصانها فلا شيء عليه، ولو كان عليها صيد فأخذه فعليه الجزاء.

ولو قطع شجرة من الحرم ونقلها إلى موضع آخر نظر: إن لم ينبت في الموضع المنقول إليه فعليه الضمان وإن نبت فلا، سواء كان الموضع المنقول إليه من الحل أو الحرم. ولو قلعها قالع ثانياً وجب عليه الجزاء؛ استيفاء لحزمة الحرم.

قال المصنف في العزيز ما قاله: الرافعي ظاهر فيما إذا كان الموضع المنقول إليه من الحرم، أما إذا كان من الحل فينبغي لزوم الجزاء مطلقاً، وبه صرح جماعة^(١). (فيجب في الشجر الكبير بقرة وفي الصغيرة شاة) لما روي: «أن عباساً، وابن الزبير، وغيرهما «قضوا في الدوحة»^(٢) ببقرة^(٣)، وفي الجزلة^(٤) بشاة»، ومثل هذا لا يطلق إلا عن توقيف.

قال الإمام: وفي معنى البقرة البدنة، بل أولى، قال: السبكي: وفيه نظر^(٥). قال النووي: ولا يشترط في البقرة كونها في سن الأضحية، بل يكفي فيها تبعية أو تبع، بخلاف الشاة؛ فإنها لا تجزئ إلا في سن الأضحية^(٦).

(١) ينظر: العزيز (٥١١/٧).

(٢) الدوحة: شجرة عظيمة. ينظر: قاموس المحيط (٢٣/١).

(٣) الأثر أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٩٦/٥) عن ابن الزبير وعطاء، وفي البدر المنير (٤٠٨/٦) الأثر الخامس بعد الثلاثين، قال ابن الملقن: رواه الشافعي، والبيهقي، قال: أخبرني بعض أشياخنا، وهذا الشيخ مجهول لا تقوم الحجة بروايته.

(٤) الجزل: الحطّاب اليابس وقيل الغليظ وقيل ما عظم من الحطّاب وييس ثم كثر استعماله حتى صار كل ما كثر جزلاً. لسان العرب (١٠٩/١١).

(٥) نهاية المطلب للجويني (٤١٨/٤)، والغرر البهية في شرح البهجة الوردية (٣٦٧/٢).

(٦) ينظر: المجموع (٤٠٢/٧).

والفرق إن الشاة لم يوجبها الشرع إلا في هذا السن، بخلاف البقرة بدليل التبع في الثلاثين منها.

قال الإمام في مختصر النهاية: ويمكن ضبط الكبيرة عن الصغيرة بأن يقال: الكبيرة هي أكبر أشجار الحرم^(١). وأما الصغيرة: فليس منها ضبط، ولعل أقرب ضبطه أن يقال: الشجرة المضمونة بالشاة ينبغي أن تكون قريبة من سبع الكبيرة؛ لأن الشاة بمنزلة سبع البقرة في الشرع، فعلى هذا فإن كان سدس الكبيرة فالواجب شاتان، وإن كانت خمسها فثلاث شياه، وعلى هذا القياس.

وإن كانت دون السبع فالواجب من ذلك القيمة مصروفة إلى الطعام ويكون الأمر فيه على التعديل والتخيير كما يحىء في جزاء الصيد. وكذا حكم الحشيش.

ولو قطع غصناً من شجرة ضمن ما نقص ولا نظر إلى النسبة بينه وبين الشجرة من السبع وغيره؛ لأنه إضرار بالشجر فيضمن ما نقص، كما لو قطع عضواً من صيد، فإن عاد الغصن سقط الضمان في أحد القولين ولم يسقط في الآخر.

والقولان مبنيان على ما إذا قلع سن إنسان مثغور، فأخذ الدية ثم نبت ففى سقوط الدية قولان، وستعرف ما الأصح إن شاء الله تعالى.

وإن استخلف الحشيش بعد ما قطعه سقط الضمان قولاً واحداً، ولا يخرج على الخلاف؛ لأن الحشيش يستخلف عادة، فهو كسن الصغير إذا نبت.

(وصيد حرم المدينة حرام أيضاً) أى كصيد حرم مكة؛ لما روي: «أنه ﷺ قال: إن إبراهيم حرم مكة، وإنى حرمت المدينة مثل ما حرم إبراهيم، لا ينفر صيدها ولا يعصد شجرها ولا يختلى خلاها»^(٢).

وأراد ﷺ بقوله: «إن إبراهيم حرم مكة»: أكد تحريمها، وإلا فأصل الحرمة كان من أول خلق الدنيا؛ لما تنطق به الأحاديث الصحيحة.

(١) لم نحصل على مختصر النهاية من مؤلفات إمام الحرمين. وينظر: نهاية المطلب (٤/٤١٨-٤٢٢).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٢١٢٩)، ومسلم، رقم (١٣٦٠)، مسند أحمد، رقم (١٦٤٤٦).

وحرّم المدينة في العرض هو: ما بين لابتيتها، أي: الحرتين وهى الحجارة السود، وفي الطول من غير إلى ثور كما ثبت في الصحيحين^(١).

وأنكر بعضهم ثوراً وقال: إنه لا يعرف بالمدينة وصوابه أحد، وردّه الشيخ ولي الدين العراقي بأن ثوراً جبل صغير وراء أحد، يعرفه أهل المدينة، فأحد داخل في الحرم^(٢).

(لكن الجديد أنه لا ضمان فيه)^(٣)؛ لأنه موضع يجوز الدخول فيه من غير إحرام وليس بمحل النسك فأشبهه مواضع الحمى، وإنما أثبتنا التحريم للنصوص. والقديم: أنه يضمن؛ لاستواء الحرمين في التحريم.

قال المصنف في العزيز^(٤): وعلى هذا فما جزاءه؟ فيه وجهان:

أحدهما: أن جزاءه كجزاء حرم مكة.

وأظهرهما: أن جزاءه أخذ سلب الصائد، واستدل له بحديث صحيح^(٥)، وهذا صريح بأن المسألة ذات قولين.

وترتب على القول الثاني وجهان لبيان الجزاء، لكن جعل صاحب التنبيه أخذ السلب قولاً ثالثاً ثابتاً في أصل المسئلة، واختاره النووي من جهة الدليل في تصحيح التنبيه وشرح المذهب^(٦).

وعلى هذا فالذي قاله الأكثرون أنه كسلب قتيل الكفار، وقيل: ثيابه فقط، وقيل: أنه يترك له ساتر العورة، ونقله صاحب الروضة عن صاحب الحاوى وصوّبه وصححه في شرح المذهب وقال الشيخ أبو حامد: يعطاه إلى أن يقدر على ساتر العورة، فإذا قدر استعيد منه.

(١) صحيح البخاري، رقم (٦٧٥٥)، وصحيح مسلم، رقم (١٣٧٠).

(٢) ينظر: تحرير الفتاوى (١/٦٦٤)، رقم (١٦٢٨)، وشرح البهجة (٢/٣٦٨).

(٣) والقديم: يضمن. ينظر: روضة الطالبين (٣/١٦٩).

(٤) ينظر: العزيز (٧/٥١٤).

(٥) الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١٣٦٤) عن سعد بن وقاص رضي الله عنه.

(٦) التنبيه للشيرازي (١/٧٥)، وتصحيح التنبيه للنووي (١/٢٤٩)، والمجموع (٧/٤٨١).

ثم إطلاق الأصحاب أن السلب لا يتوقف على إتلاف الصيد، بل بمجرد الاصطياد، وللإمام فيما إذا أرسله توقف^(١).

والأكثر على أن السلب للسلب كسلب القليل، وقيل: لفقراء المدينة كجزاء الصيد، وعن القفال والأستاذ أبي إسحق: أنه يوضع في بيت المال وسيله سبيل السهم المعد للمصالح، ونقل العراقي عن الشيخ جلال الدين البلقني أن الذي يقتضيه النظر أن لا يسلب ثيابه إذا كان عبداً؛ لأنه لا ملك له، وكذلك لو كان عليه ثوب مستأجر؛ فإنه لا يسلب، وقال ابن السبكي في التوشيح: ويستثنى من ليس عليه إلا سلب مغضوب فلا يسلبه بلا خلاف^(٢).

واعلم: أن ما ذكره المصنف من الحرمة وإجراء الخلاف في الضمان لا يختص بالصيد بل النبات كذلك كما نقله الأصحاب عن الشافعي وقد صرح به في العزيز في مواضع^(٣). خاتمة: ورد النهي عن صيد وجّ الطائف^(٤) وقطع نباتها، واختلف الأئمة في أنه نهي تحريم أو نهي تنزيه، والأكثر على الأول.

وعلى هذا قيل: حكمه في الضمان كحرمة المدينة فيجري فيه الخلاف.

والصحيح الذي عليه الأكثر أنه لا ضمان فيه بلا خلاف.

والفرق أن الأصل عدم الضمان ولم يرد به نقل في الوجّ، بخلاف حرم المدينة.

والنقيع^(٥) بالنون ليس بمحرّم، ولكن حماه رسول الله ﷺ لإبل الصدقة^(٦) ونعم الجزية،

(١) نهاية المطلب (٤/٤١٩). والمجموع (٧/٤٨٣). والروضة (٤/٨٦)، والحاوي الكبير (٤/٨٤٢).

(٢) ينظر: التنبيه (١/٧٥)، والعزيز (٧/٥١٤)، وتحرير الفتاوى على «التنبيه» و«المنهاج» و«الحاوي» = المسمى (النكت على المختصرات الثلاث)، المؤلف: ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الكُردي المهراني القاهري الشافعي (٧٦٢ هـ - ٨٢٦ هـ)، المحقق: عبد الرحمن فهمي محمد الزواوي - دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م)، (١/٦٦٥).

(٣) العزيز: (٧/٥١٠).

(٤) وجّ الطائف وهو يفتح الواو وتشديد الجيم وإد بصحراء الطائف، وليس المراد منه نفس البلدة. العزيز ط العلمية (٣/٥٢٣)، وتحرير الفتاوى: (١/٦٦٥).

(٥) النقيع: هو في صدر وادي العقيق على نحو عشرين ميلاً من المدينة. تهذيب الأسماء (٣/١٧٧).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (٢٣٧٠). وسنن أبي داود، رقم (٣٠٨٣).

فلا يحرم صيده لكن لا يملك أشجارها وحشيشه، ففي وجوب الضمان على متلفهما وجهان حكاهما في العزيز: أحدهما: لا يجب كما لا يجب في صيده شيء.

وأظهرهما: يجب؛ لأنه ممنوع من الإتيان فيتعلق به الضمان بخلاف الصيد؛ فإن الاصطياد فيه جائز، قال: وعلى هذا فضاهاها القيمة، ومصرفها مصرف نعم الصدقة والجزية^(١).

قال النووي: في زيادة الروضة: ينبغي أن يكون مصرفها مصرف بيت المال^(٢).

الإحصار والفوات

(فصل:) إذا أحصر الحبيج تحللوا) الإحصار في اللغة: المنع، والمراد هنا من إتمام أركان الحج والعمرة، والأصل في الفصل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة: ١٩٦). نزل حين أحصر رسول الله ﷺ وأصحابه بالحديبية^(٣)، والمعنى: فإن أحصرتم فتحللتهم أو أردتم التحلل فما استيسر من الهدى؛ فإن نفس الإحصار لا يوجب هدياً. ولا فرق بين أن يكون المانع كافراً أو مسلماً أو سلطاناً أو غيره.

نعم، لو كان الكفار لا يزيدون على ضعفهم وجب القتال، صرح به الغزالي وغيره^(٤). ولا شك أن المراد بالتحلل جوازه، والأولى للمعتمر الصبر مطلقاً. وكذا للحاج إن اتسع الوقت؛ إذ ربما بزاول الإحصار فيتمون النسك. واستثنى الماوردي ما إذا تيقن انكشاف المانع، فإن كان في الحج وعلم أنه يمكنه

(١) ينظر: العزيز (٧/ ٥٢٢).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٣/ ٤٦٢).

(٣) يدل عليه الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (٢٧٠١) بلفظ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مُعْتَمِرًا فَحَالَ كُفْرَانُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَتَحَرَ هَدْيَهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحَدْيِيَّةِ، وَقَضَاهُمْ عَلَى أَنْ يَعْتِمِرَ الْعَامَ الْمُقْبِلَ، وَلَا يَحْمِلَ سِلَاحًا عَلَيْهِمْ إِلَّا سُبُوقًا وَلَا يُقِيمَ بِهَا إِلَّا مَا أَحْبَبُوا، فَأَعْتَمَرَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، فَدَخَلَهَا كَمَا كَانَ صَلَاحُهُمْ، فَلَمَّا أَقَامَ بِهَا ثَلَاثًا أَمَرُوهُ أَنْ يَخْرُجَ فَخَرَجَ.

(٤) ينظر: الوسيط للغزالي (٢/ ٧٠٥).

إدراكه بعد الانكشاف أو كان في العمرة وتيقن الإنكشاف إلى ثلاثة أيام لم يجز التحلل، وكذا إذا أحاط بهم العدو من جميع الجوانب لا يجوز لهم التحلل؛ لأنهم لا يستفيدون به أمنا فأشبهه المريض^(١).

(وكذا لو أحصر واحد أو شرذمة قليلة) ولم يشمل الإحصار جميع الرفقة (على الأصح) من الطريقين؛ لأن مشقة كل واحد لا تختلف بين أن يتحمل غيره مثلها أو لا يتحمل، ولأن الإحصار سبب يبيح التحلل للكل، فيبيح للبعض كإتمام الأعمال. والطريق الثاني فيه قولان: أصحهما: الجواز؛ لما ذكرنا.

والثاني: لا يجوز؛ لأن التحلل رخصة ولا يجوز في الرخص التجاوز عن النصوص، والنص إنما ورد في الإحصار العام فيختص به^(٢).

وأجيب: بأن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ عام، والاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص الواقعة.

ومحل الخلاف ما إذا كان معذوراً كما إذا حبسه السلطان ظلماً أو بدين وهو لا يتمكن من أدائه.

أما إذا لم يكن معذوراً كما إذا حبس بسبب دين وهو متمكن من أدائه فليس له التحلل قطعاً بل عليه أن يؤدي ويمضي في حجه، فإن فاتته الحج في الحبس فعليه أن يسير إلى مكة ويتحلل بعمل عمرة.

وإطلاق الكتاب يشمل من أحصر عن الوقوف دون البيت أو بالعكس، وقد صرح به في الحاوي^(٣)، لكن لا يتحلل في الحال، بل في الصورة الأولى: يدخل مكة ويتحلل بعمل عمرة كما نقله [الشيخ] ولي الدين العراقي عن الروضة. وفي الثانية: يقف ثم يتحلل، كذا قال الماوردي ونقل عنه النووي في شرح المهذب وأقره^(٤).

(١) ينظر: الحاوي الكبير (٤/٨٨٣).

(٢) والثاني: لا تحلل الشرذمة. ينظر: مغني المحتاج (١/٥٣٣).

(٣) ينظر: الحاوي الكبير: (٤/٣٤٩).

(٤) ينظر: الحاوي الكبير: (٤/١٤٢، ١٤١)، والمجموع: (٨/٢٢٩)، وتحرير الفتاوى: (١/٦٦٩).

وفي صورتين لا قضاء كما صرح به غير واحد.

وأما لو أحصر عن غير الأركان كالرمي والمبيت لم يجز التحلل؛ لتمكنه من التحلل بالطواف والحلق، والرمي والمبيت يجبران بالدم.

[حكم التحلل بالمرض]

(ولا يجوز التحلل بالمرض) بل يصبر المريض إلى البرء؛ فإن كان محرماً بعمرة أتمها وإن كان محرماً بحج وفاته يتحلل بعمل عمرة؛ لما روي عن ابن عباس أنه قال: «لا حصر إلا حصر العدو»^(١)، ولأنه لا يستفيد بالتحلل زوال المرض (وإن شرط فأصح القولين صحة الشرط) وله التحلل إذا مرض؛ لحديث ضباعة بنت الزبير، وهو متفق عليه^(٢). وهذا القول هو الجديد.

والثاني: المنع؛ لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر، فلا يجوز بالشرط كالصلاة المفروضة. وهذا هو القديم^(٣).

[وعن] الشيخ أبي حامد: أنه صحيح بلا خلاف؛ لأن الشافعي علّق في القديم عدم الجواز بعدم صحة الحديث^(٤)، وقد صح الحديث وثبت متفقاً عليه في رواية ابن عمر^(٥). والصحيح أن شرط التحلل بعارض آخر كضلال الطريق ونفاد النفقة وغيرهما كشرط التحلل عند المرض؛ بجامع الطريان بغير اختياره.

(وإذا تحلل المحصر) أي: إذا [أراد] التحلل؛ إذ لا يجوز تأخير الذبح عن التحلل (فعليه دم شاة)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (البقرة: ١٩٦).

ولو عبر المصنف بالهدي لكان أحسن؛ ليتناول البدنة والبقرة وسبع أحدهما مع أن

(١) أخرجه ابن الملقن في البدر المنير (٦/٤٢٧)، قال ابن الملقن: رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح، وفي ابن حجر في التلخيص الحبير، باب: الإحصار والفوات (٣/٣١٦) قال ابن حجر: رواه الشافعي بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٥٠٨٩)، ومسلم، رقم (١٠٣٨٤).

(٣) مغني المحتاج (١/٥٣٧).

(٤) ينظر: الوسيط (٢/٧٠٥).

(٥) ينظر: تحريج الحديث السابق.

الهدى يدل على السن المعتبر شرعاً، بخلاف لفظ الشاة.

ثم المفهوم من عبارته حصول التحلل بمجرد ذلك، وليس كذلك، بل لا بد من نية التحلل أيضاً، والخلق إن جعلناه نسكاً.

ويشترط تأخير الخلق عن الذبح ومقارنة التحلل بالذبح، وجزم صاحب الروضة بإشراط مقارنتها بالخلق أيضاً، ونقله ابن الرفعة عن الأصحاب، لكن كتب الأكثرين ساكتة عن اشتراطه، قال الإسنوي: أنه متجه فيما إذا لم يقدر على الذبح، فإن قدر عليه كفت مقارنته له، كما يكفي اقتران النية بأول الوضوء والصلاة وغيرهما^(١).

(يريقه حيث أحصر) ولا يجب عليه بعثه إلى الحرم؛ لأنه موضع التحلل فكان موضعاً للذبح الهدى كالحرم، وقد أحصر رسول الله ﷺ عام الحديبية فذبح بها وهي من الحل. وقضية تعبير المصنف أنه لو أراد الذبح في موضع من الحل غير موضع الإحصار لم يجز، وهو كذلك، وقد صرح به الدارمي وغيره، ونقل عنهم النووي في شرح المذهب وأقره^(٢).

وعبارته كالصريح في أنه يجوز الذبح في الموضع الذي أحصر فيه، وإن تمكن من دخول الحرم، وهو ما صححه في العزيز، وتبعه النووي في الروضة^(٣)، لكن رجح البلقيني عدم الجواز، وأعزاه على الماوردي^(٤)، وقال: إن الشيخ أبا حامد حكاه عن نص الشافعي، وعبارة النص: فإن قدر على أن يكون الذبح بمكة لم يجز إلا بها، وإن لم يقدر ذبح حيث يقدر^(٥).

قال الشيخ ولي الدين: وليس في هذا النص مطلق الحرم وإنما فيه موضع مخصوص منه وهو مكة^(٦)، ومتى قدر على مكة لزمه الدخول إليها والتحلل بعمل عمرة، كما

(١) ينظر: روضة الطالبين (٣/١٧٨). وكفاية النبي (٧/٤٧١)، والمهات (٤/٥٠٠).

(٢) المجموع (٨/٣٠٣).

(٣) ينظر: العزيز (٨/٦). وروضة الطالبين (٣/٤٦٨).

(٤) ينظر: أسنى المطالب (١/٥٢٥)، والحاوي الكبير (٤/٥٨٥).

(٥) ينظر: الوسيط (٢/٧١٢)، والألم (٢/١٧٥).

(٦) لم أعثر عليه، لكن ينظر: أسنى المطالب (١/٥٢٥ خاصة).

تقدم فليس في هذا النص ما ينافي المصحح في العزيز والروضة^(١).

تتمة: إذا صححنا شرط التحلل بعذر المرض، فإما أن يشترط التحلل بالهدي أو دونه، وإما أن يطلق الشرط فإن كان الأول فيتبع الشرط، وإن كان الثاني ففي لزوم الهدي وجهان:

أحدهما: يلزمه كالمحصر، وأظهرهما: لا، لأن تحلله كان بالشرط ولم يلتزم فيه الهدي.
(وإذا أحرم العبد بغير إذن سيده فله تحليله) لثلاث تتعطل عليه منافعه، والأمة في معنى العبد في ذلك، وقد يقال: إن اسم العبد يتناولها لغة، والمبعض والمكاتب كالمعتق.
ومعنى تحليل السيد له: أن يأمره به فيتحلل بالنية والخلق، لا أنه يتعاطى أسباب التحلل منه، قال الأصحاب: فإن امتنع كان للسيد أن يعامله معاملة الحلال، فيطأ الأمة ويستعمله في ذبح الصيد ونحوه.

واعلم: أن هذه العبارة لا تصفو عن الإشكال؛ لأن مفهومها يقتضي أنه لو أحرم بإذنه لا يجوز أن يتحلله، وهذا المفهوم إن حملناه على مطلق الإحرام فلا يعم؛ لأنه يتناول ما لو أحرم قبل الوقت المأذون فيه بأن أذن له في الإحرام في ذي العقدة فأحرم في شوال؛ فإنه له التحليل قبل دخول ذي العقدة، وكذا لو أحرم قبل الوصول إلى المكان الذي أذن له في الإحرام منه، وإن حملنا على الإحرام بصفاته المأذون فيها فلا يخص؛ لأنه يتناول ما لو أذن له في الحج فأحرم بالعمرة أو قرن، فإنه ليس له تحليله في هاتين الصورتين.

ولم يتضح لي وجه خلاص عن هذا الإشكال، فكلته إلى عالمه.

فمن يشخص له فليكتب على الحاشية.

(وكذا الزوج يحلل الزوجة في حج التطوع) إذا أحرمت بغير إذنه، والمراد أن يأمرها به كما مر في العبد.

نعم، التحلل هنا يكون بالنية والذبح والتقصير، فإن امتنعت من التحلل فالذي قاله

الصيدلاني أن للزوج أن يستمتع بها والإثم عليها، كذا نقله عنه في العزيز والروضة وأقره^(١)، لكن للإمام فيه توقف؛ لأن المحرمة محرمة بحق الله تعالى كالمرتدة، فيحتمل أن يمتنع الزوج عن الاستمتاع إلى أن يتحلل.

قال القاضي ابن كج: لو كانت مطلقة فعليه حبسها للعدة.

وليس له التحليل إلا إذا كانت رجعية فراجعها ويحللها^(٢).

والأمة للزوجة لا يجوز لها الإحرام إلا بإذن الزوج والسيد جميعاً.

(وله منعها من حج الفرض أيضاً في أصح القولين) لما روي: «أنه ﷺ قال في امرأة لها مال ولها زوج ولا يأذن لها في الحج: ليس لها أن تطلق إلا بإذن زوجها»^(٣)، ولأن حقه على الفور والحج عليها على التراخي، وما هو على الفور يقتضي التقديم.

والثاني: لا يمنعها، ولها أن تحرم بغير إذنه؛ لأنه عبادة مفروضة فأشبه الصوم والصلاة المفروضتين.

وأجيب: بأن الحج يخالف الصوم والصلاة؛ لأن مدتها لا تطول فلا يلحق الزوج كثير ضرر.

(وله التحليل إن أحرمت بغير إذنه) فيه خلاف مرتب على الخلاف الأول، وبسطه أن يقال: [إن قلنا]: ليس له منعها في الابتداء فليس له تحليلها بطريق الأولى؛ لشروعها [في النسك].

وإن قلنا: له منعها في الابتداء ففي التحليل قولان:

أصحها: أن له ذلك؛ كما له تحليل العبد إذا أحرم بغير إذنه.

والثاني: لا؛ لتضيقه وخروجه عن احتمال التراخي بالشرع.

(١) العزيز (١١/٨)، وروضة الطالبين (٣/٤٥٠).

(٢) ينظر: العزيز (١١/٨).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (١/١٦٤)، رقم (٥٨٢)، والدارقطني (٢٢/٢٢٣)، رقم (٣١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/٢٢٣)، رقم (١٠٤٢٠)، قال ابن الملقن: في إسنادة مجهول. ينظر: البدر المنير، (٦/٤١٩).

وتعبير المصنف بالفرض يتناول القضاء، لكن ذكر المتولي^(١) فيه خلافاً وبناءً على الفور في القضاء، ومقتضاه ترجيح المنع؛ لأن الأصح أن القضاء على الفور.

ويتناول المنذور أيضاً، وهو كحجة الإسلام على ما صرح به النووي في شرح المذهب، لكن قال الإسنوي: يتجه أنه ليس له المنع إن كان النذر قبل النكاح وتعلق بزمان معين؛ لأن حق النذر - والحالة هذه - سابق، وإن لم يتعلق بزمان معين فإن كان قبل النكاح أو بعده ولكن بإذنه فعلى الخلاف في حجة الإسلام، وإن كان بعده وبغير إذنه فله المنع والقطع؛ لتعديها^(٢).

(والمحصر لا قضاء عليه إن كان متطوعاً)؛ لأنه معذور في التحلل ممنوع من قضاء المناسك فكان كالعبد (وإلا) أي: وإن لم يكن متطوعاً (فإن كان الفرض مستقراً عليه) كحجة الإسلام فيما بعد سنة الامكان (بقي في ذمته) فيأتي به في القابل أو بعد زوال الإحصار في تلك السنة إن أمكن، ويقع أداء.

(وإن لم يكن مستقراً عليه) بأن كان قد وجب عليه في تلك السنة ولم يؤخر عنها (اعتبر اجتماع الشرائط بعد ذلك) أي: بعد زوال الإحصار؛ لأنه تبين بالحصر أنه لم يجب عليه؛ لأن الإمكان من شرائط الوجوب.

[حكم من فاته الوقوف بعرفة]

(ومن فاته الوقوف) بأن لم يأت عرفة قبل طلوع فجر يوم النحر (يطوف) وجوباً بالاتفاق، نص عليه في المختصر والإملاء، ولا فرق بين المعذور وغيره^(٣).

(وأصح القولين أنه يسعى ويحلق إذا جعلناه نسكاً)؛ لما روى عن عمر: «أنه قال لأبي أيوب الأنصاري: وقد فاته الحج: «اصنع ما يصنع المعتمر وقد حللت، فإن أدركك الحج قابلاً فحج واهد ما استيسر من الهدى»^(٤).

(١) لم أعر عليه، لكن ذكره في شرح البهجة الوردية (٣٧١ / ٢).

(٢) ينظر: المجموع شرح المذهب (٣٣٢ / ٨).

(٣) ينظر: مختصر المزني (١٦٦ / ٨)، والمهمات (٣٨١ - ٣٨٢)، والأم للشافعي (١٥٧ / ٢).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (ص / ٣٨٣٢)، رقم (٨٥٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥ / ١٧٤)، رقم (٩٦٠٢).

والثاني: لا يجب السعي، بل يكفي الطواف والحلق؛ لأن السعي ليس من أسباب التحلل، بدليل جوازه عقب طواف القدوم؛ إذ لو كان من أسباب التحلل لما جاز تقديمه على الوقوف^(١). ووجه ضعفه لا يخفى على المتأمل.

ولا يخفى أن محل الخلاف ما إذا لم يسع بعد طواف القدوم، فإن سعى فلا يجب إعادته قطعاً كما يقتضيه عبارة الجمهور تصريحاً وتلويحاً، لكن حكى القاضي حسين أن من الأصحاب من يخالف هذا ويقول: لا يجب ذلك السعي؛ لأنه بطل بالفوات، وجزم به ابن الرفعة في الكفاية، وصححه صاحب التوشيح^(٢).

(ويتحلل)؛ لأن في بقاءه محرماً حرجاً شديداً يعسر احتماله، وهذا التحلل واجب بخلاف ما تقدم في الإحصار؛ لأن استدامة الإحرام كابتدائه لا يصح، نقله الشيخ أبو حامد عن النص، وعبارة النص: لو أراد البقاء على إحرامه لم يكن له ذلك ويأثم، فلو ارتكبه وبقي محرماً إلى قابل فحج بذلك الإحرام لم يجزه^(٣).

قال الشيخ ولي الدين: والمراد بالتحلل التحلل الثاني، أما الأول: ففى شرح المذهب أنه يحصل؛ لأنه لما فاته الوقوف سقط عنه حكم الرمي فصار كمن رمى^(٤)، وأراد أن التحلل الأول يحصل بواحد من الطواف أو الحلق ولا يحتاج إليها معاً؛ تنزيلاً لسقوط الرمي منزلة الرمي وإنما يحتاج إليهما للتحلل الثاني، فالمدكور التحلل الثاني.

ولعلك تخطر ببالك أن ما أتى به من الطواف والسعي والحلق هل يحسب له عمرة بأن ينقلب إحرامه بفوات الحج عمرة وتجزيه عن عمرة الإسلام؟

وفي البدر المنير (٦/ ٤٢٨) قال ابن الملقن: وهذا الأثر صحيح.

(١) مغني المحتاج (١/ ٥٣٧).

(٢) ينظر: العزيز (٨/ ٧٤)، وكفاية النبي (٧/ ٩٣). وصاحب التوشيح هو السبكي ولم أعثر عليه.

(٣) لم أجد هذا النص بحروفه، وينظر: الأم (٢/ ١٥٧)، والنجم الوهاج (٣/ ٥٣٤)، وفي الأم (٢/ ١٨١): “وَلَوْ أَرَادَ الْمُحْرِمُ بِالْحَجِّ إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ أَنْ يُقِيمَ إِلَى قَابِلٍ مُحْرِمًا بِالْحَجِّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ”.

(٤) تحرير الفتاوى (١/ ٦٧٦)، رقم (١٦٥٨)، تمتة كلام ولي الدين العاقي: “ثانيها: هذا التحلل واجب بخلاف ما تقدم في الإحصار، وقد تفهم عبارتهم التسوية بينهما، وعبارة ابن الرفعة دالة على وجوبه كما قدمته، وحكاها عن الماوردي. وينظر: المجموع (٨/ ٢٢٠)، وطبع دار الفكر (٨/ ٢٩٠)، ونصه: “صَاحِبُ الْفَوَاتِ لَهُ حُكْمُ مَنْ تَحَلَّلَ التَّحْلُلَ الْأَوَّلَ”.

قلت: هذا وجه ضعيف، محكي عن الشيخ أبي علي^(١)، والصحيح خلافه.
أما في الأفراد؛ فلأن إحرامه قد انعقد بأحد النسكين فلا ينصرف إلى الآخر.
وأما في القران فلأن العمرة تابعة للحج فنفوت بفواته فتحتاج إلى إحرام آخر،
والإحرام قبل التحلل غير مجزئ.

(وعليه دم) كما تقدم من حديث عمر وهو قوله: «واهد ما استيسر من الهدي»، (ثم
يقضي) من فاته الوقوف (إن كان حجه تطوعاً) كما لو أفسده.

ويخالف الإحصار؛ فإنه معذور والفوات لا يخلو عن ضرب تقصير.
ولا يفهم منه فورية القضاء، والأصح أنه على الفور، لكن في التحرير نقلاً عن
النص ما يقتضي أن الفور غير واجب [هنا] كما هو أحد الوجهين في الإفساد^(٢).
(والفرض يبقى في ذمته) وإن كان تلك السنة أول سنة الإمكان.

وقد يوهم من العبارة التراخي كما كان في الأصل وليس كذلك، بل المراد أنه [يبقى
على ما كان] عليه من الاستقرار في الذمة، ويسمى المأتي به ثانياً قضاء، وقد تكلمنا فيه.

واعلم: أن [محل] وجوب القضاء في الفوات إذا لم ينسب الفوات إلى الإحصار.
فإن أحصر وكان له طريقة أخرى لزمه سلوكها، وإن علم الفوات لطلوها فإن فاته لم
يقتض على الأصح؛ لتولده عن الحصر، صرح به الحاوي في الإحصار^(٣).

(فصل: بخير في جزاء الصيد المثل بين أن يذبح مثله فيتصدق به على مساكين الحرم
وبين أن يقوم المثل دراهم)؛ لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْنَلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ
قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ
مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكُمْ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَنْ سَلْفٍ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو
انْتِقَامٍ﴾ (المائدة: ٩٥).

(١) لم أعر عليه، لكن ينظر: العزيز (٨/ ٥٢).

(٢) تحرير الفتاوى (١/ ٦٧٧).

(٣) ينظر: الحاوي الكبير (٤/ ٨٨٣).

ومعنى التخيير: تفويض الأمر إلى خيرته، فله العدول عنه إلى غيره.

نعم، يستثنى ما إذا قتل صيداً مثلياً حاملاً؛ فإنه لا يجوز أن يذبح مثله بل يقوم المثل حاملاً ويتصدق بقيمته طعاماً كما ذكرنا.

ويؤخذ من لفظ المساكين الفقراء بطريق الأولى؛ لأنهم أسوأ حالاً.

وقوله: "دراهم" منصوب بنزع الخافض وذكرها للتمثيل؛ لأن التقويم لا يختص بها؛ بل النقد الغالب منها ومن الذهب.

(ثم إن شاء اشترى بها) أي: بالدراهم المقوم بها (طعاماً) مما يجزئ في الفطرة (ويتصدق به على مساكين الحرم).

ولا يخفى أن الشري غير متعين، فلو أخرج ذلك القدر مما عنده جاز.

(وإن شاء صام عن كل مُدٍ يوماً) ولا يجزئ إخراج الدراهم؛ إذ لا مدخل لها في الكفارات.

وإذا انكسر مُد صام عنه يوماً؛ لأنه لا يجوز إلغائه والصوم لا يتبعص.

ولو اشترك ثلاثة في ذبح صيد مثلي كظبية مثلاً فاللزام جزاء واحد، ثم جاز أن يذبح واحد ثلث شاة ويطعم الثاني ثلث الإطعام ويصوم الثالث [ثلث] الصيام.

وإن كان القاتل واحداً فأراد التبعض كما ذكرنا في الثلاثة ففيه وجهان:

أحدهما: الجواز كما في تعدد القاتل.

والثاني عدم الجواز؛ لعدم الاستدعاء، بخلاف صورة التعدد، وبه أجاب ابن الحداد في الفروع^(١)، وصححه القاضي أبو طيب في شرح الفروع، ولم يصحح الشيخ أبو علي شيئاً.

واعلم: أن مكان التقويم في المثلي هو مكة؛ لأنه [لو] لم يخر التقويم، لذبح مثله هناك.

أما زمانه فالذي جزم به الماوردي أن المعتبر وقت الإخراج، وقال ابن الرفعة: أنه الصحيح في تعليق القاضي حسين^(٢).

(١) لم أعثر على كتاب الفروع لابن الحداد.

(٢) المجموع للنووي (٤٣٧/٧)، وكفاية النيه لابن الرفعة (٢٩٧/٧).

وهذا النوع من الدم يسمى دم تخيير وتعديل: لأنه يجوز العدول عنه مع القدرة، فهذا معنى التخيير، والأمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحساب القيمة، فهذا معنى التعديل. (وماليس بمثلي يتصدق بقدر قيمة طعاماً أو يصوم عن كل مُدٍّ يوماً)؛ لأنه كان مخيراً بين الخصلتين فيما لو عدل عن ذبح المثل باختياره فلأن يخير عند تعذر المثل أولى.

والاعتبار بهذه القيمة بمكان الإتلاف كسائر المتلفات؛ إذ لا مثل له ليعتبر بمكان ذبحه وهو مكة. والمعتبر في الزمان زمان الإتلاف أيضاً صرح به الحاوي^(١).

وعلى هذا فهل المعتبر في الطعام سعره في ذلك المكان أيضاً أم سعره بمكة؟ فيه احتمالان للإمام:

أحدهما: ينصرف إلى أن الطعام مرتب على التقويم فهو كالتابع له.

والثاني: ينظر إلى أن محل التفرقة مكة فيعتبر سعرها كتقويم الصيد المثلي.

قال: المصنف والظاهر منهما الثاني، ونقله الإسني^(٢) عن الفوراني وارتضاه^(٣).

وإذا تأملت فيما بيّنّا لك من مكان التقويم وزمانه، فعلمت أن عبارة الكتاب لا يخلو عن صعوبة؛ إذ يفهم منه استواء المثلي وغيره في التقويم، وليس كذلك.

وقد وقع في هذه المسألة خلل في الروضة ونقص في العزيز، وذهول في شرح المذهب: ففي الروضة ما يفهم منه أن ما لا مثل له يعتبر قيمته بمكة يوم الإتلاف وليس ذلك، وفي العزيز ترك التصريح بوقت القيمة بما لا مثل له مع بسط الكلام فيما له مثل^(٤).

وفي شرح المذهب فرض الكلام في مكان القيمة ولم يتمه وانتقل منه إلى الكلام في زمانها^(٥) وبيان النص والمخرج؛ فإن في كل من الصورتين نصين وتخريجين. شمر ذلك وروض خيلك^(٦).

(١) ينظر: الحاوي الكبير (٤/ ٧٧١).

(٢) ينظر: المهمات للإسني (٤/ ٥٢١).

(٣) لم أعثر عليه، لكن ينظر: نهاية المحتاج للرملي (٣/ ٣٥٨).

(٤) روضة للطلالين (٣/ ١٥٦)، والعزيز (٧/ ٢٧٧-٢٢٨).

(٥) المجموع (٧/ ٤٢٨).

(٦) الظاهر أن الشارح يقصد أعمل فكرك في استخراج الخلل والنقص والذهول في الكتب الثلاثة.

فرع: إذا جرح صيداً مثلياً فنقص عشر قيمته يلزمه عشر ثمن المثل، بأن جرح ظبية فعليه عشر ثمن الشاة؛ لأن إيجاب العشر من الشاة يفضي إلى التجزئة فيشق عليه فعدل إلى ثمنه، كما عدل في خمس من الإبل إلى الشاة.

وقيل: يجب عليه عشر المثل إلا أن لا يجد المثل؛ لأن ما ضمن كله بالمثل كالطعام، واختاره طائفة.

وعلى هذا فيشتري عشر المثل مشتركاً مع جماعة ويذبح ويفرق لحمه، أو يقوم به طعاماً كما سبق.

فدية الحلق والترفه

(ويتخير في فدية الحلق بين أن يذبح شاة) مما يجزئ في الأضحية (وبين أن يتصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين) أو الفقراء لكل واحد نصف صاع كما صرح به التنبيه^(١)، فلو فضل بعضهم على بعض لم يجز على الصحيح (وبين أن يصوم ثلاثة أيام) عن كل صاع يوماً.

[والأصل] في التخيير بين هذه الخصال قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِيهَا لَمْ يَكُنْ لَكَ بَلَاءٌ﴾ (البقرة: ١٩٦)، وقوله: ﴿لَكَ بَلَاءٌ﴾ (البقرة: ١٩٦)، «أبؤذيك هوام رأسك؟ قلت: نعم. قال: فاحلق وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسك نسكة».

والفرق: مكيال حنين، وهو ثلاثة أصع.

ويلحق بفدية الحلق الدم الواجب في الاستمناء كالطيب، واللبس، والتدهين، والتقليم، والمباشرة بما دون [الفرج، والاستمناء باليد، والجماع الثاني في الحج الفاسد والواقع بين التحللين.

وقيل: دم ترتيب كدم التمتع، ويسمى هذا النوع دم تخيير وتقدير؛ لأنه يجوز العدول إلى غيره مع القدرة، فهذا معنى التخيير، ولا يجوز النقص في البدل المعدول إليه؛ لبيان الشارع إياه. فهذا معنى التقدير.

(١) ينظر: التنبيه للشيرازي (١/ ٧٥).

أنواع الدم الواجب

(وأصح الوجهين إن الدم الواجب في ترك المأمورات كالإحرام من الميقات) والرمي والمبيت والدفع من عرفة قبل غروب الشمس وطواف الوداع (على الترتيب) والتعديل أيضاً: أما على الترتيب؛ فلا لحاقه بدم التمتع من ترك الإحرام من الميقات. وأما التعديل: فجرياً على القياس، والتقدير لا يعرف إلا بتوقيف.

وعلى هذا (فإن عجز عن الدم [قوم] الشاة دراهم واشترى بها طعاماً وتصدق به) على مساكين الحرم (فإن عجز) عن قيمة الشاة (صام عن كل مديوماً). والثاني: أنه دم ترتيب وتقدير؛ إتماماً للإلحاق بالتمتع، فإن عجز عن الدم صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله.

فعلى الأول: الواجب دم ترتيب وتعديل، وعلى الثاني: دم ترتيب وتقدير. وإنما لم يقل المصنف: والتعديل أيضاً مع أن الوجهين متفقان على الترتيب؛ إكتفاء بتفسيره الترتيب بما يتضمن التعديل وهو قوله: «فإن عجز إلخ»؛ إذ الوجه القائل بالتقدير يقول: إذا عجز صام ثلاثة أيام في الحج إلى آخره.

ثم المصنف رحمه الله تبع في المحرر في كونه دم ترتيب وتعديل الإمام والغزالي، والقاضي ابن كج، لكن صحح في الشرحين^(١)، والنووي في الروضة، أنه دم ترتيب وتقدير.

وعليه مشى صاحب الحاوي^(٢)، وجرى عليه في الأنوار، قال: الإسنوي: وعليه الفتوى^(٣). (ودم الفوات كدم التمتع)، في الترتيب والتقدير؛ لأنَّ عمر رضي الله عنه «أمر لذين فأنهم الحج بالقضاء من قابل وأمرهم بالهدي، ثم قال: فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع»^(٤)، (ويراق في الحجة المقضية على الأصح) من القولين، وقيل: من الوجهين؛

(١) ينظر: نهاية المطلب (٤/٣٥٩)، والوسيط (٢/٧١١)، والعزیز (٨/٢٧).

(٢) روضة الطالبين (١/٣٤٧)، والعزیز (٨/٨٣).

(٣) هذا النص ليس من صلب الأنوار ولكنه موجود في حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار (١/١٩٨)، ونصه:

«كدم التمتع: أي في الترتيب والتقدير لإشتراك موجبها في مأثور» ينظر: المهات (٤/٥١٤)

(٤) موطأ مالك، رقم (١٠٤٩)، ولفظه: «وقد أمر عمر بن الخطاب أبا أيوب الأنصاري وهبار بن الأسود حين

لما روي: «أن عمر رضي الله عنه قال لأبي أيوب الأنصاري حين فاته الحج: فإذا أدركك الحج قابلاً فاحجج وأهد ما استيسر من الهدى»^(١)، فدل على أن الدم يكون مع القضاء.

والثاني: يريق في سنة الفوات بل في حال الفوات كدم المحصر، واختاره صاحب التنبيه^(٢). وإذا قلنا بالأول فمتى يجب؟ فيه وجهان:

أحدهما: إذ أحرم بالقضاء كما يجب دم التمتع بالإحرام بالحج.

والثاني: إنما يجب بالفراغ عن القضاء واختاره بعض من المتأخرين.

(والدماء الواجبة في ترك مأمور) كرمي وغيره (أو ارتكاب محظور) كلبس مخيط وغيره (لا يختص بزمان)؛ إذ لا يختلف بالاختصاص وعدمه غرض، وليست في معنى الضحايا ليختص بزمان.

نعم، يستحب أن يكون في يوم النحر وأيام التشريق؛ خروجاً من خلاف من أوجب ذلك، وكذا حكم دم القران والتمتع.

قال: الشيخ ولي الدين: وإذا كان السبب محرماً وقلنا: إن كفارة ما سببه محرم على الفور، فينبغي أن يجب البدار هنا، فإن آخر أجزاء مع التأثيم.

فيحمل قولهم: "لا يختص بزمان" في هذه الصورة على الإجزاء لا الجواز.

(ويختص ذبحها بالحرم في أصح القولين)؛ لأن الذبح أحد المقصودين فوجب إيقاعه في الحرم كتفرقة اللحم، وقد روي: «أنه ﷺ أشار إلى موضع النحر من منى وقال: هذا منحر، وكلُّ فجاجٍ مكَّةَ منحرٌ»^(٣).

والثاني: لا يختص، بل يجوز أن يذبحها خارج الحرم [وينقل] اللحم إليه ما لم يختَر؛

فاتها الحج وأتيا يوم النحر أن يحللاً بعمره، ثم يرجعا حللاً، ثم يحجان عاماً قابلاً ويهديان، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله. ينظر: مؤطأ مالك، رقم (١١٣٤).

(١) مؤطأ مالك، رقم (١١٣٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (٥/٢٨٤)، رقم (٩٨٢١)، وشرح السنة للبخاري (٢٩٢/٧).

(٢) ينظر: التنبيه للشيرازي (١/٨٠)، ومغني المحتاج (١/٥٣٠).

(٣) لم أجده بلفظه في متون الحديث، وأخرجه مسلم في صحيحه، (١٤٩ - ١٢١٨) بلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحَرْتُ هَاهُنَا، وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا، وَعَرَفْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا، وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»، وجاء في المؤطأ، رقم (١١٦٦): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمَنَى: «هَذَا الْمَنَحَرُ، وَكُلُّ مَنَى مَنَحَرٌ»، وَقَالَ فِي الْعُمْرَةِ: «هَذَا الْمَنَحَرُ - يَعْنِي الْمَرْوَةَ - وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ، وَطَرَفُهَا مَنَحَرٌ».

لأن المقصود من الذبح هو اللحم، فإذا وقعت تفرقة في الحرم حصل المقصود^(١). ويجري هذا الخلاف في دم القران والتمتع أيضاً.

(ولا بد من صرف اللحم إلى مساكنه) وفقرائه بلا خلاف.

والمراد بهم من حصل هناك في وقت الذبح سواء العاكف فيه والباد والقانط والطارق، لكن الصرف إلى القانطين أولى.

ولا يختص الصرف باللحم، بل يجب صرف الجلد أيضاً.

وحكم الطعام المعدول إليه في وجوب التفرقة على مساكنه كحكم اللحم.

ويجوز الدفع إلى ثلاثة، وقال الشيخ نجم الدين بن الرفعة: ويحتمل وجوب إستيعابهم إذا انحصروا كالزكاة؛ بجامع منع النقل، وأجاب السبكي^(٢) بالفرق بأن المقصود هنا حرمة البلد، وهناك سدُّ الحاجة^(٣).

قال الروياني وغيره: وتجب النية عند التفرقة ونقل عنه كثيرون وأقروه^(٤).

[بقاع ذبح الهدي]

(وأفضل البقاع) من الحرم (للذبح في حق المعتمر المروءة)؛ لأنها موضع تحليله فأولى بإراقة الدم فيه.

ولا يخفى أن هذا في غير المتمتع، أما المتمتع فلافضل أن يذبح دم تمتعه بمنى يوم النحر.

(وفي الحق الحاج منى)؛ لأن الحاج ههنا [يتحلل].

والأفضل أن [يكون] الذبح قبل الحلق؛ لاختلاف الناس في كونه نسكا.

(وكذا حكم ما يسوقان من الهدي في المكان) في حق المعتمر مروءة وفي حق الحاج منى.

(١) مغني المحتاج (١/ ٥٣٠).

(٢) ينظر: أسنى المطالب (١/ ٥٣٢).

(٣) لم أشر عليه، لكن، ينظر: حاشيتا قليوبي وعميرة (٢/ ١٨٣).

(٤) ينظر: بحر المذهب (٤/ ٤٨٤٧)، ونهاية المحتاج (٣/ ٣٩٥).

(ووقته) أي: وقت الذبح ما يسوقان من الهدي (وقت الأضحية على الأصح) من الوجهين؛ قياساً على الأضحية بجامع التقرب.

والثاني: أنه لا يختص بزمان كدماء المحظورات.

والمراد ما يسوقه الحاج والمعتمر تطوعاً، فإنه يستحب لمن قصد مكة لحج أو عمرة أن يهدي إليها شيئاً من النعم، ولا يجب ذلك إلا بالنذر^(١)، وليس المراد ما يسوقه بسبب محظور في الإحرام؛ فإنه لا يختص بزمان كما سبق الكلام فيه؛ فإن لفظ الهدي يطلق على كلا النوعين.

قال: الشيخ ولي الدين: وقوله: "ووقته وقت الأضحية" يتناول ما ساقه المعتمر^(٢).

وفي المهمات: أنه لا يختص، ويدل له قوله: أن الأفضل للمعتمر الذبح بالمرءة^(٣).

(١) والثاني: لا يختص بوقت كدم الجبرانات. ينظر: مغني المحتاج (١/ ٥٣١).

(٢) تحرير الفتاوى (١/ ٦٦٨).

(٣) ينظر: المهمات للإسنوي (٤/ ٥٢٠).

خاتمة

المحظورات تنقسم إلى استهلاك كالحلق، وإلى استمتاع كالتطيب.

وإذا باشر المحظورين فله أحوال:

أحدها: أن يكون أحدهما من هذا والآخر من ذلك كلبس القميص وحلق الرأس، فتعددت الفدية قطعاً إذا لم يستند إلى سبب واحد. وكذا إن إستند كما إذا احتاج لجراحة الرأس إلى حلق جوانبها وسترها بضمار فيه طيب على الأصح.

والحال الثاني: أن يكونا من الاستهلاك، وهذا ضربان:

أحدهما: أن يكون مما يقابل كل بمثله وهو الصيود، فتتعدد الفدية سواء فدى عن الأول أم لا، اتحد المكان أو اختلف، وإلى بينهما أو فرق، كضمان المتلفات.

والثاني: أن يكون أحدهما: مما يقابل كل واحد منهما:

فإن اختلف النوع كالحلق والقلم، تعددت سواء فرق أو وإلى بينهما.

بل لو حصلا بفعل واحد تعددت أيضاً كما إذا لبس ثوباً مطيباً فإنه تلزمه فديتان.

وفيه وجه ضعيف، أنه لا تلزمه إلا فدية.

وإن اتحد النوع بأن حلق فقد مرَّ أن الفدية تكمل بثلاث شعرات.

ولو حلق رأسه في مكانين أو مكان في زمانين فالصحيح تعدد الفدية.

والحال الثالث: أن يكون في الاستمتاع:

فإن اتحد النوع كما إذا تطيب بأنواع الطيب أو لبس أنواعاً في المخيط كالعمامة والقميص والسر او ويل أو نوعاً واحداً مرة بعد أخرى فينظر:

إن فعل ذلك في مكان واحد علي التوالي فلا تعدد.

وإن فعل ذلك في مكانين أو مكان واحد لكن تخلل زمان فاصل نظر:

إن لم يتخلل التكفير بينهما فالجديد أنه يجب للثاني فدية أخرى كما في الإلتاف.

ولا فرق بين أن يسند إلى سبب واحد أو إلى سببين علي الأصح.

وإن تخلل بينهما تكفير فلا خلاف في وجوب فدية أخرى.

أما إذا اختلف النوع كما إذا لبس وتطيب فالأصح التعدد، وإن اتحد الزمان والمكان والسبب.

قال النووي في الزيادات: لا يتعدد الجزاء بتعدد جهة التحريم إذا اتحد الفعل كما إذا قتل صيدا حرمياً وأكله لزمه جزاء واحد^(١).

ولوباشر امرأته مباشرة توجب شاة لو انفردت ثم جامعها ففي وجه: تكفيه البدنة عنهما، ووجه: تجب شاة وبدنة.

ووجه: إن قصد بالمباشرة الشروع في الجماع فبدنة وإلا فشاة.

ووجه: إن طال الفصل فشاة وإلا فبدنة. والأول أصح.

(١) ينظر: روضة الطالبين (٣/٤٥٦).

لم يذكر الشارح هنا أن هذا آخر الثمن الثاني من الوضوح كما ذكر في نهاية باب صلاة الجمعة وبداية باب صلاة الخوف، وكذلك لم يذكر نهايات الأثمان الأخر، فنظن أن ذلك كان من الناسخ وليس من الشارح. والتنظيم الذي رأيناه مناسباً لطبع الوضوح لم يكن مناسباً لجعل ربع العبادات أربع مجلدات، بل ثلاثة، ولهذا لم نسر على جعل بداية صلاة الخوف بداية المجلد الثاني.

والله أعلم وأحكم. وبالله التوفيق.

اللهم اغفر لكتابيه ومُصَنِّفيه وقارئيه وغيره من المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأَمْوات. ^(١)

(١) هذه نهاية المجلد الأول من مخطوطة الوضوح. وقد تم بفضل الله تعالى تحقيق كتاب الحج منه بالإفادة من تحقيق الشيخ محسن جلال، الذي قدمه أطروحة إلى كلية الإمام الأعظم الجامعة، جزاه الله خيراً وأبقى الكلية مناراً يهتدي به الناس من كل الجهات.

ومع الأسف لم نحصل على نسخة فيها نهاية كتاب الحج كاملة إلا النسخة (ذ) التي حصلنا عليها من منطقة (خانة) من مكتبة أسرة الشيخ عبد الله الذليلاني بجهود الشيخ الملا سليمان المدرس في مدرسة خانة الأهلية جزى الله الجمع خيراً.

هذا والنسخ التي حصلنا عليها وفيها المجلد الأول من مخطوطة الوضوح أربعة وهي:

١. النسخة المرقمة ٢٧٢٥ الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية.

٢. النسخة المرقمة ٣١٧١ الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية.

٣. النسخة المرقمة ٧٧١٢ الموجودة في الدار الوطنية للمخطوطات ببغداد.

٤. النسخة المسماة ذ الموجودة في مكتبة أسرة المرحوم الشيخ عبد الله الذليلاني في منطقة بيرانشهر (خانة).

ومع الأسف الشديد كانت نسخة جيدة من مجلدات الوضوح في مكتبة القاضي الشيخ محمد الخال في السليمانية أخفى ورثته منها المجلد الأول الذي فيها مقدمة الوضوح وخاتمة كتاب الحج، والمجلد الرابع منه الذي فيه خاتمة كتاب الوضوح، ولم تريا النور، بسبب امتناع ورثة الشيخ الخال عن إبدائها لطلبة العلم إلى أن باعوها لحكومة إقليم كردستان، وبعد فترة طويلة أرجع مجلد منها فقط إلى مكتبة أوقاف السليمانية، وليس من المجلدات التي كنا بحاجة ماسة إليها، مع أن القاضي الراحل كان سجل نسختين من الوضوح ضمن المخطوطات الموجودة في مكتبته ونشر ذلك في مقال مفصل في مجلة المجمع العلمي الكردي، والنسخ الأخرى من المجلد الأول إما خالية عن مقدمة الوضوح ومبدوءة بكتاب الطهارة، وإما مخرومة الخاتمة وإما فيها كلا النقصين بسبب تهري البداية والخاتمة من المخطوطة.